
محمد عباس
نصر بلا ثمن
الثورة الجزائرية
(1962-1954)
القصبة للنشر

ردمك : 6 – 681 – 64 – 9961 – 978
الإيداع القانوني 3694 – 2007

إهداء :

إلى شعبنا الذي صمد طيلة 132 سنة في وجه استعمار استيطاني صليبي شرس، اهدي هذا الفصل من ملحمة التضحية والفداء، ملحمة فاتح نوفمبر 54 المجيدة.

هذا الكتاب

هذا الكتاب محاولة أولى لتقديم الثورة الجزائرية في مختلف أطوارها وأبعادها التاريخية والإجتماعية السياسية، من لحظة اختيارها كفكرة في رحم الحركة الوطنية الثورية الى أن توجت بالنصر في رحم الحركة الوطنية الثورية إلى توجت بالنصر في 19 مارس 1962.

يضم الكتاب بين دفتي جزأين متكاملين :

- جزء أول بعنوان «الفكرة والحدث»، يتناول مرحلة الأرهاص والبداية ليلة فاتح نوفمبر 1954 الى أعلان الحكومة المؤقت للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958.

- جزء ثان بعنوان «نصر.. بلا ثمن»، ويتناول المرحلة التالية من تأسيس الحكومة المؤقتة الى استقلال الجزائر وانتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي استلم أدوات السيادة من «حكومة بومرداس» وكذلك من الحكومة المؤقت للجمهورية الجزائرية.

يحتوى الكتاب في مجمله على أربعة أقسام:

● القسم الأول بعنوان «فجر .. الحرية»، ويشتمل على ثلاثة فصول :

فصل أول : بعنوان «الطريق الاستثنائي إلى فاتح نوفمبر»، عالجنا فيه فكرة الثورة منذ نشأتها الأولى، ومختلف الأطوار التي مرت بها إلى أن تجسدت في حركة فاتح نوفمبر 1954.

فصل ثان : بعنوان «اختبار ... السنة الأولى»، تناولنا فيه أهم وقائع عام 1955 محليا ووطنيا ودوليا. مع وقفة خاصة عند عمليات 20 أوت التي اعتبرناها طرحا إسناديا، جاء ليؤكد أن القضية الجزائرية هي قضية تصفية استعمار، وعلى المجتمع الدولي أن ينظر إليها من الآن فصاعدا على هذا الأساس.

فصل ثالث : يعالج أهم وقائع سنة 1956، مع وقفة خاصة كذلك حول مؤتمر الصومام.. ويحمل الفصل عنوان «سقوط خرافة الجزائر الفرنسية»، إشارة إلى نجاح جبهة التحرير الوطني خلال هذه السنة، في نسف أطروحة «الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا»، وأكثر من ذلك، في طرح نفسها «ممثلا شرعيا وحيدا» للشعب الجزائري.

- القسم الثاني : بعنوان «تباشير .. النصر ...»، تناولنا فيه تطور الثورة والقضية الجزائرية معها، على الأصعدة السياسية (الفصل الرابع) والدبلوماسية (الفصل الخامس) والعسكرية (الفصل السادس).

وقد ختمنا هذا الجزء بتأسيس «الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية»، باعتبارها بشرى للنصر الذي بدأت تباشيره تلوح فعلا في الأفق المنظور.

- القسم الثالث : وتناولنا الفترة من إعلان الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 إلى نهاية 1960 التي تميزت بمظاهرات 11 ديسمبر التاريخية التي كانت بمثابة استفتاء عفوي على تقرير المصير والاستقلال ويتضمن القسم الأول ثلاثة فصول:

فصلا سابعا : يتناول تطور الوضع الداخلي على صعيد الهيئات القيادية للثورة، وفي الميدان من خلال المقاومة الصامدة والعنيدة عبر الولايات الست.

فصلا ثامنا : يتناول تطور الموقف على الصعيدين العسكري والدبلوماسي خلال الفترة المحددة.

فصلا تاسعا : يتناول «سياسية الوسائل الكبرى» التي اختارها الجنرال شارل دوغول عنوانا لحربه الشاملة على الشعب الجزائري والتي برزت في صياغتها الأولى عبر «مشروع قسنطينة» و «مخطط شال».

• **القسم الرابع** وتناولنا فيه الأطوار الأخيرة من معركة التحرير الوطني: من نهاية 1960 إلى صائفة 1962، ويتضمن بدوره ثلاثة فصول :

- **فصلا عاشرا** : الطريق إلى إيفيان، يعالج استئناف الاتصالات السرية.. والمناورات الفرنسية التي واكبتها.. إلى غاية استفتاء تقرير المصير والإعلان عن نتائجه. كما يتناول آخر التطورات على الصعيدين العسكري والدبلوماسي.

- **فصلا حادي عشر** : بعنوان «الانسحاب.. الملغم» عالجنا فيه مساعي الجنرال دوغول الرامية إلى الالتفاف على النصر الوشيك ومحاولة إفراغه من محتواه، بربط مصير الجزائر المستقلة ربطا لافكاك لها من فرنسا!

- **فصلا أخيرا** : عالجنا فيه سباق السلطة الذي بدأ مبكرا بين استراتيجيتين : «الرهان على قوى الداخل» من جهة، و «الرهان على جيش الحدود» م جهة ثانية.

وذيلنا الكتاب بخاتمة تطرقنا فيها إلى رمزية عدد «1,5 مليون شهيد» فضلا عن أهم العوامل التي صنعت «معجزة» الثورة الجزائرية.

ويشكل الكتاب محاولة أولية لرصد أهم أرهاصات الثورة الجزائرية وأبرز أطوارها ووقائعها.. وكأية بداية فإن المحاولة لا تخلو من نقائص، نامل تداركها في طبعات لاحقة، وإثراءها بما يستجد من المعلومات والشهادات والوثائق، لا سيما الجزائرية لأن المتداول منها ما يزال قليلا للأسف.

وكل أملنا أننا وفينا بجزء من الفرض، ووضعنا في متناول الباحثين وهواة التاريخ أرضية أولية يمكن أن تساعدهم في جهودهم، وتحفزهم على مزيد من البحث والتعمق في خبايا تاريخ ثورتنا المجيدة.

والله ولي التوفيق ..

الجزائر في 04 ديسمبر 2006 - 17 يوليو 2007

الكتاب الأول

الفكرة والحدث

مدخل

من «الثورة السلمية»... إلى «الثورة المسلحة»

كانت الثورة في الحركة الوطنية التحررية مبدأ ثابتا منذ نجم شمال إفريقيا الذي أعلن مطالبةَ الاستقلالية بوضوح في برنامج فبراير 1927، انطلاقا من قناعة راسخة: أن الاحتلال الفرنسي فرض نفسه بالقوة، ولا يمكن أن يرحل إلا بالقوة.

وتجلى التعبير عن هذا الاختيار المبدئي في مظهرين متكاملين :

- الثورة السلمية تاكتيكا معلنا.
- الثورة المسلحة استراتيجية خفية.

أولا، الثورة السلمية

تندرج الثورة السلمية كاختيار تاكتيكي، في إطار التظاهر بقبول قواعد «اللعبة الديمقراطية» كما رسمتها إدارة الاحتلال، دون كبير اقتناع إدراكا بأن هذه القواعد إنما وضعت أساسا لتكريس هيمنة الأقلية الأوروبية المحتلة، على حساب أغلبية «الأهالي» الذين يطلق عليهم، احتقارا ـ اسم «أنديجان».

وكان قبول المشاركة في اللعبة الانتخابية محصورا لذلك منذ البداية، في المحليات دون التشريعيات لأسباب مبدئية وعملية :

1 – مبدئيا لأن التمثيل النيابي يتناقض مع مطلب الاستقلال، لذا استبدل – ابتداء من 1933 – بمطلب «المجلس التأسيسي السيد» بواسطة الاقتراع العام.

2 - عمليا لأن كمشة من النواب الاستقلاليين لا يمكن أن تؤثر في برلمان، يشكل الفرنسيون - بالوطن الأم - أغلبيته الساحقة.

وقد أدى التحرك على هذا الصعيد إلى توسيع قاعدة التيار التحرّري من جهة، وبلورة فكرة الاتحاد الوطني حول الاختيار الثوري من جهة ثانية.

ظهرت هذه الفكرة قبيل الحرب العالمية الثانية باسم «الجبهة الإسلامية الجزائرية»، لتتجسّد عمليا في أبريل 1944 باسم «أحباب البيان والحرية»، وهو تجمع ائتلافي بين الوطنيين الثوريين والإصلاحيين بشقيهم السياسي (جماعة فرحات عباس) والثقافي (جمعية العلماء). هذا التجمع بادرت إدارة الاحتلال بحلّه في خضم مجازر 8 مايو 1945 بعد أن أعرب عن مطالبه الاستقلالية بوضوح..

وبعد تجاوز صدمة هذه المجازر، عادت فكرة «الاتحاد الوطني» بشكل محتشم مع تجربة «الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها»، بمشاركة الشيوعيين إلى جانب التيارين الوطنيين الثوري والإصلاحي، لكن هذه التجربة التي رأت النور في صائفة 1951، كانت تجرّ وراءها آثار المجازر التي أدمت الجزائر قبل 6 سنوات، أي كانت مكبلة بالعديد من المحاذير التي قلصت من فعاليتها إلى حد كبير، الأمر الذي جعل كلاً من الثوريين والإصلاحيين يفكرون في تجاوزها عبر مشروع «المؤتمر الوطني الجزائري».

هذا المشروع لم يكتب له أن يرى النور بسبب الاختلاف حول الكفاح المسلّح بالذات، هذا الكفاح الذي جاءت ثورة فاتح نوفمبر بعد أقل من سنة، لتجعل منه أداة الاتحاد الأولى في إطار جبهة التحرير الوطني، صاحبة المبادرة التاريخية بإعلان الثورة.

ثانيا: الثورة المسلحة

مرت الثورة المسلحة كاختيار استراتيجي بمراحل ثلاثة، اقترنت كل منها بشخصية رمزية محددة.

- المرحلة الأولى : اقترنت بالحاج مصالي، رائد الوطنية الثورية الذي وضع الفكرة الأساسية القائمة على الثلاثية التالية : «حزب ثوري - شعب جاهز لاحتضان الثورة - طليعة مسلحة لإطلاق الشرارة الأولى».

وقد تمت عملية التأسيس تحت شعار الاستقلال التام، والكفاح من أجله بجميع الوسائل السلمية منها والثورية كما سبقت الإشارة.

وفي غضون الحرب العالمية الثانية تسارع الزمن الاجتماعي في الجزائر بفعل تداعيات الحرب ذاتها، فاتحا بذلك الطريق أمام مرحلة جديدة.

- المرحلة الثانية : اقترنت بالدكتور محمد الأمين الدباغين الذي استطاع خلال الحرب العالمية الثانية - في ظل السرّية التي فرضها حل حزب الشعب الجزائري من جهة والأحكام العرفية واعتقال قيادييه القدامى من جهة ثانية - أن يحافظ على جذوة النضال الوطني، بل يغذيها بدم جديد : تجنيد الطلبة الجامعيين الذين بدأوا يتبوأون مناصب الريادة في الحركة الثورية.

وقد شجع انتشار الوعي الاستقلالي في الجزائر ومحيطها المغاربي، وكذلك تداعيات الحرب على الصعيد الدولي، الدكتور الدّباغين على التفكير في إمكانية اختزال المرحلة الأخيرة من ثلاثية مصالي، أي مرحلة الطليعة المسلحة باستغلال الظروف الداخلية والخارجية المواتية، للانتقال مباشرة إلى «انتفاضة عامة» اعتمادا على «الحزب الثوري» و«الأغلبية الجاهزة» لاحتضان الانتفاضة.. لكن مجازر 8 مايو 1945 والنكسة التي أعقبتها أعادت الأمور إلى نصابها، باعتبار أن مرحلة «الطليعة المسلحة» ممر إجباري لا محيد عنه.

- المرحلة الثالثة : اقترنت بمحمد بوضياف ورفاقه، وهي مرحلة التأزم الذي يصاحب عادة عملية الانتقال من الفكرة إلى القرار ثم إلى العمل الثوري، وتفسير ذلك، أن قيادة حزب الشعب الجزائري لم تجرؤ بعد تأسيس

المنظمة الخاصة عام 1947، على إعلان الثورة في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي لأسباب موضوعية أهمها : عدم استمداد العمق الاستراتيجي العربي، لأده الدور الحيوي المنتظر منه بعد نكبة فلسطين في ربيع 1948.

هذا التردد ما لبث أن فتح مسلسل الأزمات الداخلية على مصراعيه : «الأزمة البربرية»[1] ، «أزمة الدكتور الدباغين»، «أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة»، «أزمة الدكتور شوقي مصطفاي».

وأخيرا «الأزمة الكبرى» التي انتهت خلال السداسي الأول من 1954، بانقسام قيادة الحزب الثوري وتصدع صفوفه، بين موالين لزعيم الحزب الحاج مصالي ومناصرين للأمانة العامة – ومن ورائها أغلبية اللجنة المركزية.

في سياق هذا التأزم – الذي يسبق مخاض المنعطفات التاريخية بصفة عامة – بدأت تختمر فكرة جديدة ابتداء من مطلع 1952 : الشروع في التحضير للثورة سواء بموافقة قيادة «الحزب الثوري» أو بدونها. والسعي في الحالة الثانية لتحرير المناضلين بالقاعدة من نفوذ القيادة، وتحريضهم على العمل الثوري في أحسن الآجال.. وكانت «الأزمة الكبرى» عاملا مساعدا لبوضياف ورفاقه في هذا الاتجاه : فضلا عن بلورة «الطريق الاستثنائي» إلى العمل الثوري.

ويعني ذلك أن تبادر بقايا «الطليعة المسلحة» اعتمادا على «الشعب الجاهز» والرهان على حركية العمل الثوري نفسه للمّ شتات «الحزب الثوري» على الساخن، بعد أن فشلت عملية التوحيد قبل إعلان الثورة، عبر عملية «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» الشهيرة.

ونظرا للعوامل الداخلية والخارجية المواتية، ما لبثت أن أدت حركية فاتح نوفمبر إلى تجاوز فلول «الحزب الثوري»، والتطلع إلى أبعد من ذلك : تحقيق «الاتحاد الوطني» على الساخن في إطار جبهة التحرير الوطني، صاحبة مبادرة فاتح نوفمبر 54 التاريخية.

---

1 البربرية يقابلها بالفرنسية Berberisme وهي غير البربرية (أو الأمازيغية) التي تقابلها Berberite.

وبذلك التقى الميدان التاكتيكي والاستراتيجي، كرافدين لملحمة التحرر الوطني في الجزائر.

هذه الخلفية التاريخية السياسية، من المفروض أن تحدّد بوضوح طبيعة ما حدث ليلة الفاتح نوفمبر، باعتبار تلك المبادرة التاريخية حركة ثورية أصيلة. وتأكيدا لهذا الطابع لا بأس من التذكير – مرة أخرى [1] – بالمعطيات التالية:

أ – أن حركة فاتح نوفمبر، كانت ثورة بالنظر إلى أطرها المرجعية الإيديولوجية المذهبية كما سبقت الإشارة. ويؤكد ذلك الباحث الفرنسي جي برفيي نفسه بقوله: «لم تكن الوطنية الجزائرية – بحكم الوضعية الاستعمارية – وطنية فحسب، بل كانت وطنية ثورية أيضا» [2].

ب – أن هذه الحركة كانت واعية بذاتها كحركة ثورية:

1 – من خلال اللائحة الصادرة عن مجلس الـ 22 الذي اتخذ قرار الثورة في أواخر يونيو 1954. فقد جاء في اللائحة، أن هذا القرار يعبر عن إرادة مجموعة من الإطارات، في حصر نطاق الأزمة وإنقاذ الحركة الثورية الجزائرية من الانهيار.

هذا الوعي بالذات يعبر عنه الشهيد بوجمعة سويداني في نفس الاجتماع بقوله «هل نحن ثوريون حقا؟ إذا كنا كذلك فماذا ننتظر لإعلان الثورة إذا كنا نزهاء مع أنفسنا؟».

2 – نفس الوعي يعبر عنه بيان فاتح نوفمبر الذي يقول: «إذا كان هدف أي حركة ثورية – في الواقع – هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الأوضاع الداخلية مواتية، لأن الشعب الجزائري متحد حول قضية الاستقلال والعمل (الثوري)».

ج – أن الحركة ثورية بالهدف الذي رسمته لنفسها، ألا وهو القضاء على النظام الكولونيالي، واسترجاع السيادة الوطنية واستقلال الشعب الجزائري.

---

1. لمزيد من التفاصيل انظر كتابنا «الاندماجيون الجدد»، منشورات دحلب، الجزائر 1993.

2. انظر كتاب: *Les etudiants Algeriens Dans les universities Francaises De 1880 A 1962*

فالعمل في هذا الاتجاه عملية ثورية عميقة، تستمد مضمونها الاجتماعي من :

1 – تحييد الأقلية الأوروبية المحتلة التي كانت تمثل المجتمع المدني الفاعل، باستيلائها على مقاليد الحكم والقرار في الشؤون العامة والخاصة.

2 – تمكين الشعب الجزائري – الأغلبية الساحقة التي كانت على هامش النظام الاستيطاني – من استرجاع مكانته الطبيعية في وطنه، ليقيم نظاما سياسيا بديلا، يتحول بفضله من أغلبية مهمشة إلى أغلبية فاعلة وسيدة مصيرها، وبداهة أن هذا التحول – من هامش العملية التاريخية إلى صلبها – لا يمكن أن يكون مجرد عملية انقلابية، بل لابد أن ترافقه تغييرات عميقة في بنية الشعب ووعيه الاجتماعي.

فهدف حركة فاتح نوفمبر إذا، هدف ثوري بطبيعته كما هو ثوري بغايته التي يحددها البيان الأول لهذه الحركة في الاستقلال الوطني بواسطة «إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية».

5 – إن الحركة ثورية أيضا بالنظر إلى الوسيلة المعتمدة في تحقيق هدفها المرحلي، أي الثورة المسلحة التي تجمع بين العملين السياسي والعسكري، وقد ورد ذكر هذه الوسيلة صراحة في لائحة الـ 22 آنفة الذكر، والتي تعتبر «الثورة المسلحة» الوسيلة الوحيدة لتجاوز الصراعات الداخلية وتحرير الجزائر.

هـ – أن الحركة أصبحت ثورة كذلك بالنتائج المترتبة عليها، بعد أن أحدثت حركيتها الشاملة طفرة اجتماعية سياسية عميقة، استرعت انتباه الملاحظين الجزائريين والأجانب.

1 – على الصعيد الاجتماعي، تمخضت هذه الطفرة العميقة عن «إنسان جزائري جديد»، كما عبر عن ذلك الدكتور فرانز فانون في كتابه «الثورة الجزائرية في عامها الخامس».

2 على الصعيد السّياسي، أشار الكاتب الصحفي الفرنسي روبير بارا إلى أبعاد هذه الطفرة بقوله : «أية سلطة هذي التي يمكن أن تسحق إرادة الشعب الجزائري الجامحة في قيام نظام من المساواة والعدالة الاجتماعية؟» (1).

فحركة فاتح نوفمبر إذا بالنظر إلى مجمل الحقائق السابقة، هي ثورة بالتراث والمذهب والوعي بالذات، كما هي ثورة بالهدف والوسيلة والطفرة الاجتماعية مترتبة عليها..

1. In les Maquis de la Liberte Editions T.C ..Paris 1987.

القسم الأول

فجر.. الحرية

الفصل الأول

«الطريق الاستثنائي».. إلى فاتح نوفمبر

أولا : الثورة .. تاكتيكا واستراتيجية

بدأت فكرة استقلال الجزائر تظهر وتتبلور غداة الحرب العالمية الأولى، وفي غضون العقد الثالث من القرن الماضي على وجه التحديد. ورافق نشأة الفكرة وتطورها، تأمل عميق في وسائل تحقيقها السلمية وغير السلمية، واستقر رأي الطلائع الوطنية في نهاية المطاف على وسيلتين :

- الثورة السلمية بواسطة الاقتراع العام الذي يمكّن الأغلبية الجزائرية من تقرير مصيرها، واستعادة زمام الحكم في وطنها من الأقلّية الفرنسية المحتلة. وكان هذا الاختيار - الذي تجسّد في مطلب «المجلس التأسيسي السيد» - يكتسي في ذهن الوطنيين الرواد طابعا تاكتيكيا.

لقناعتهم العميقة بأن نظام الاحتلال الفرنسي بالجزائر إنما بني بالأساس على القوة، وبالتالي لا يمكن القضاء عليه بغير القوة.

- الثورة المسلّحة النابعة من هذه القناعة العميقة كاختيار استراتيجي، يعتمد على القوى الحية في الشعب الجزائري؛ فضلا على الظروف الجهوية والدولية الموائية.

وجاءت نتائج الحرب العالمية الأولى وتداعياتها، لتعطي دفعا قويا لفكرة الاستقلال والثورة في الجزائر.. وفي العديد من البلدان المستعمرة مثلها..

ونكتفي في هذا الصدد بذكر ثلاثة عوامل مشجعة هي :

- أولا : إعلان الرئيس الأمريكي ويلسون في 1917، الذي تضمن بين مبادئه الأربعة عشر، حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد أنشئت عصبة الأمم، بعد ذلك على مثل هذه المبادئ التحررية النبيلة، كضمان للسلام العالمي وتجنب تكرار كارثة الحرب في نفس الوقت.

- ثانيا : انتصار الثورة البلشفية في روسيا نفس السنة، ودورها في الأممية الثالثة التي انعقدت بموسكو سنة 1921، لتقر في لائحتها العامة البند الثامن الشهير الذي يلزم الشيوعيين في الدول الأمبريالية بدعم حركات التحرر في المستعمرات، قصد إضعاف هذه الدول في الصراع العالمي بين الشيوعية والرأسمالية.

- ثالثا : ثورة الريف المراكشي (ما بين سبتمبر 1924 و مايو 1926)، حيث تجرأ الأمير عبد الكريم الخطابي على محاربة دولتين تتقاسمان بلاده، وهما اسبانيا وفرنسا.

وقد ظهر مطلب الاستقلال في سياق ما بعد الحرب مباشرة أول مرة في مذكرة إلى مؤتمر السلام بفرساي (باريس) بتاريخ 18 يناير 1919، حيث طالبت لجنة أعيان [1] من تونس والجزائر باستقلال القطرين استقلالا تاما.

وما لبثت فكرة الاستقلال والثورة أن وجدت في الهجرة الجزائرية بفرنسا، مطلع العشرينات من القرن الماضي تربة خصبة لغذائها ونموها.

كانت العاصمة الفرنسية يومئذ بمثابة قبلة الأحرار من أوروبا الشرقية ومن المستعمرات الآسيوية والأفريقية. فكانت نداءات الأممية الثالثة لذلك تجد فيها المضخم الملائم والأثر المرغوب.

وكان المكتب التمهيدي للأممية يولي اهتماما خاصا بالجزائر والمغرب العربي عامة.

---

1 مبادرة من الأخوين التونسيين علي ومحمد باش حمبه، وكلاهما من الجزائر السادة محمد بوراس، حمدان بن علي محمد مريس التلمساني.

- فقد وجه أثر اجتماعه في مايو 1922 نداء لتحرير تونس والجزائر.
- وأوصى في اجتماعه السادس بالحاح بـ :
1 - تأسيس «حزب وطني ثوري» في الجزائر.
2 - تأسيس تنظيم مماثل للمغاربة بفرنسا.

مثل هذه النداءات والتشجيعات ما لبثت أن وجدت أثرها الطيب، كما تلمس ذلك في لائحة صدرت في 7 ديسمبر 1924 عن مؤتمر العمال المغاربة لناحية باريس، تطالب بحق «الاقتراع العام لجميع الأهالي أسوة بالمواطنين الفرنسيين»، باعتباره أحد مفاتيح «الثورة السلمية» على نظام الاحتلال كما سبقت الإشارة (1).

وكانت لجنة المستعمرات التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي، قد شرعت قبل ذلك في محاولة ترجمة نداءات مكتب الأممية. وفي هذا الإطار كلفت عبد القادر حاج علي أحد نشطائها الجزائريين، بالسعي لتنظيم العمال المهاجرين من المغرب العربي بكيفية أو بأخرى. وقد اتصل لهذا الغرض في أكتوبر 1924 بمهاجر حديث عهد، متميز - بحماسه وخطابه - يدعى الحاج مصالي، لينصحه «بالعمل على جرّ المغرب العربي إلى فلك الأممية الثالثة، كوسيلة وحيدة لإنقاذ شعوبنا من قبضة الأمبريالية» (2). وقد أثمر هذا الإيعاز في ربيع 1926، حركة «نجم شمال إفريقيا» التي أصبح لها شأن كبير فيما بعد.

في البداية لم تكن الأمور واضحة تماما حتى في أذهان بعض العناصر المؤسسة التي كانت تتساءل حول: طبيعة الحركة، وعلاقتها بالحزب الشيوعي الفرنسي، ومجال إشعاعها، وما إذا كانت حالها بفرنسا هي نفسها بالجزائر.. وما إلى ذلك من التساؤلات التي تؤكد أن البداية لم تكن سهلة.

1 - بخصوص طبيعة الحركة يقول الحاج علي: «نحن جمعية خاصة بالمسلمين ولسنا شيوعيين». بينما يبرز المناضل حسن بسعد الجانب

---

1 Le Mouvement National Agerien, textes 1912 - 1954, claude collot - JR Henry, O.P.U, Alger, 1978, p - 34.
2 Les mémoires de Messali Hadj, editions J.C Lattés, Paris 1982, P 138.

السياسي، إذ يؤكد أن النجم «منظمة ثورية وطنية». ويتدخل ممثل الحزب الشيوعي «سيلور» موضحا : النجم «إطار لجميع الفئات الاجتماعية المؤمنة بالاستقلال»[1].

2 – وحول علاقة النجم بالحزب الشيوعي يتساءل المناضل محمد سي الجيلاني «هل هو بديل» لهذا الأخير؟.

3 – وحول مجال نشاط النجم كان رأي «لجنة المستعمرات» – التابعة للحزب الشيوعي – «أن شرعيته محصورة بفرنسا دون الجزائر»[2].

وثار في نفس الفترة – أي خريف 1926 – جدل حول استعمال كلمة «استقلال». فقد اقترح الحاج علي مثلا استبدال الاستقلال بـ «الانعتاق التام» بينما اقترح زميله في لجنة «المستعمرات» محمد معروف استعمال «الاستقلال» في الخطاب السياسي دون تسجيله في برنامج النّجم. وظهرت بالمناسبة حلول وسطى مثل : تجنّب الحديث عن الاستقلال في صفوف النجم، والاكتفاء بالحديث عنه في إطار الحزب الشيوعي. كما ظهرت حلول تاكتيكية، مثل ربط فكرة الاستقلال بالنضال ضد قانون الأهالي...

هذا الغموض والتباين، دفع الحاج علي أن يطلب من لجنة المستعمرات رأيها في الموضوع بوضوح، تجنبا لسوء تفاهم قد يؤدي إلى اتهامه «بالانحراف» أو ما يشبه ذلك.

والواقع أن سوء التفاهم كان واقعا فعلا، ولم يكن غموض وضعية النّجم والجدل حول كلمة الاستقلال سوى مؤشر عن طلاق حتمي وشيك بين الوطنيين والشيوعيين. ويحدثنا مصالي عن منطلق سوء التفاهم – وما يمكن أن يترتب عليه من خلاف – فيقول، أن مناقشاته الأولى مع صديقه الحاج علي، كشفت أنه لم يكن يرى «الأشياء مثل رؤيته التي تحكم دائما بمنظار

---

1. Aux sources du Nationalisme Algerien, Kamel Bouguessa, Casbah edition, Alger 2000, p 305.
2. Ibid, p 310.

المناضل الماركسي الشيوعي فقط».. ويخبرنا بالمناسبة أن الشيوعيين اختبروه فُجاءة في ربيع 1925، فكانت النتيجة أن خطابه السّياسي من صميم الحضارة «العربية الإسلامية»[1].

كانت بداية الطلاق في اجتماع لقيادة النّجم بتاريخ 30 يناير 1927، كشف عن أغلبية وطنية تعلن تمسكها الواضح بمطلب استقلال الجزائر. وما لبث هذا الاتجاه أن تأكد بقوة في فبراير الموالي، خلال مؤتمر «رابطة مناهضة الاضطهاد الاستعماري» المنعقد ببروكسل.

وقد رفع مصالي رئيس الوفد وأمين عام النجم - بحضور أقطاب الكفاح التحرري بآسيا وإفريقيا - جملة من المطالب، على رأسها «استقلال الجزائر وانسحاب قوات الاحتلال الفرنسي..»

ويخبرنا مصالي أنه اضطر إلى تقديم هذه المطالب ارتجالا، لأن وثائقه ورفاقه في الوفد سرقت من غرفهم...[2]

وفي خريف نفس السنة تخلّى الحزب الشيوعي الفرنسي عن النجم بعد أن اشتكى ممثله في «الكومنترن» بول سمار، بأن حزبه «لم يجد بين الأهالي عناصر شيوعية حقا»، وأن معظم العناصر التي كانت على صلة بهم «تغلب عليها النزعة الوطنية».

وفي فبراير 1928، بادر مصالي ورفاقه بوضع قانون أساسي للنجم، أصبح منطلقا لنشاطهم المستقل وإشعاعهم بين العمال المهاجرين، بعد أن ضمنوه فكرة الاستقلال بكل وضوح، عكس القانون الأساسي الأول (يوليو 1926) الذي لم يشر إليها. ومنذ ذلك الحين أصبحوا يعاكسون علانية وصراحة، توجيهات الحزب الشيوعي الفرنسي عرّاب النجم في السابق.

وتجمع معظم المعلومات والشهادات على أن الثنائي مصالي - سي الجيلاني كان بمثابة النواة الأساسية في الخلية الوطنية التي ما انفكت

---

1. Messali, OP.CIT, P 157.

2. «الكومنترن» يعني القيادة العالمية الشيوعية الدولية، تم حلّها سنة 1943.

بفضل حيوية الرجلين وإخلاص رفاقهما الأوائل تتكاثر يوما بعد يوم، لتجعل من «نجم شمال إفريقيا» حركة ثورية رائدة، بعد أن تخلص تدريجيا من تناقضات النشأة الأولى ونفوذ الحزب الشيوعي الفرنسي في نفس الوقت.

وقد استفاد مصالي ورفاقه من احتكاكهم بالحركة الشيوعية بفرنسا وروسيا خاصة، وبطلائع الحركات الوطنية التحررية في آسيا وإفريقيا، باكتساب خبرة نضالية أكيدة في تعبئة الجماهير، وتنظيمها وقيادتها لتحقيق أهداف تاكتيكية أو استراتيجية.

فسي الجيلاني مثلا اجتمع إلى لينين وتروتسكي، في حين عرف مصالي شخصيا رجالات أصبح لها شأن كبير في أقطارها، أمثال نهرو وهوشي مينه ومحمد حتّى والأمين سنغور... وغيرهم.. وبفضل هذه الخبرة النضالية، استطاعوا أن يرسموا للنجم آفاقا سياسية بعيدة المدى، ويطبقوا بنجاعة متزايدة مبادئ النضال الثوري من تحريض وتنظيم وعمل، في دائرة الهجرة الجزائرية والمغاربية عامة، قبل أن يعبروا برسالة الاستقلال إلى الجزائر في بداية الثلاثينات من القرن الماضي، بواسطة صحيفة «الأمة» المتواضعة خاصة.

وعن بداية التبني الاجتماعي لهذه الرسالة التاريخية، يقول الحاج مصالي: «أن شرف الدفاع عن الوطن يعود إلى العمال والفلاحين والطبقات الفقيرة من مجتمعنا»[1]..

ويثني عليه باحث من تونس هو المثرثي إذ يقول: يشكل نجم شمال إفريقيا ظاهرة فريدة في تاريخ العالم العربي: مبادرة العمال باحتلال مواقع الريادة السياسية، والنجاح في التوفيق بين الوطنية والأهداف الاجتماعية للثورة» [2].

ويلخص مصالي منهج النجم في نقطتين رئيسيتين:

- الأولى: الاستقلال كهدف رئيسي.
- الثانية: الاعتماد على الشعب باعتباره القوة الضاربة الحقيقية للحزب.

---

1. Messali, OP. CIT, P 167.
2. Bouguessa, OP. CIT, P 19-18.

ويحدد المميزات الأساسية لهذا الحزب في ثلاث :

1 . حزب فريد من نوعه حزب وطني بقيادة جزائريين عرب مسلمين.

2 . حزب يأخذ ماضينا التاريخي وحضارتنا بعين الاعتبار.

3 . حزب يستمد قوته من مبادئ الإسلام دون تعصب [1].

وانطلاقا من هذه الإيديولوجية، استبدلت كلمة «أهالي» (أندجين) المهينة بكلمات مثل: «جزائريون»، «الشعب الجزائري»، «الأمة الجزائرية» وأصبحت كلمة «جزائري» تعني باعتزاز ووضوح : «عربي مسلم».

في ظل مثل هذه المعطيات التاريخية والأيديولوجية والتنظيمية، بدأت نظرية الثورة تتبلور شيئا فشيئا، بارتباط وثيق مع تطور فكرة الاستقلال ذاتها، ودرجة استيعابها وتبنيها من طرف الرأي العام، سواء في أوساط الهجرة أو الجزائر.

وترتكز هذه النظرية من ناحية الممارسة على المحاور الثلاثة التالية : حزب ثوري، شعب جاهز لاحتضان الثورة، أداة ثورية لإعطاء شرارة الاندلاع.

في بداية العمل التأسيسي – ابتداء من مطلع الثلاثينات من القرن الماضي خاصة – كان التحسيس والتنظيم يسيران جنبا إلى جنب، اعتمادا على فكرة الاستقلال بالأساس. وكانت صحيفة «الأمة» أهم وسيلة للدعوة – رغم تواضعها – فضلا عن الاتصال المباشر في المعامل والمقاهي ومراكز الإيواء والفنادق البائسة..

وتجمع معظم الشهادات على أن «الأمة» – فضلا عن تنقل العمال المهاجرين طبعا – كانت عاملا هاما في بناء الجسر العابر للمتوسط – باتجاه الجنوب وتمكين الدعوة من الوصول إلى الفئات المتعلمة قبل الانتشار وسط الجزائر العميقة.

فبفضل «الأمة» مثلا بلغت الدعوة الوطنية المراهق حسين لحول بمعهد سكيكدة، ونظيره بإكمالية المدية سعد دحلب. واكتشف كل منهما بالمناسبة

---

1 Messali, OP, CIT

أهمية هذه الدعوة وخطورتها في نفس الوقت، بسبب المضايقات التي تعرضنا لها نتيجة لذلك».

وكانت بداية الدعوة صعبة حتى بفرنسا، ويروي بلقاسم راجف في هذا الصدد أنه تسلّم في أواخر 1930 العدد 1 من «الأمة»، فاسترعى انتباهه عنوان يقول: «تحررنا مرهون بعمل الجميع»، فقال في نفسه مستكبرا هذا الأمر: لعمري أن هذا لشأن عظيم ـ يتطلب ما شاء الله من وقت ومال وإمكانيات، ويتطلب تنظيم الصفوف بصفة خاصة..

كان محمد السعيد سي الجيلاني – الذي سلمه العدد – يتوقع مثل هذا الرد، فكان جوابه عندما صارحه الشاب راجف بما خطر له.. «إبدأ بنفسك»..

وحسب تجربة راجف شخصيا، أن مطلب الاستقلال يومئذ كان يبدو للعمال المهاجرين أمرا بعيد المنال، أن لم يكن مستحيلا. فكلمة «استقلال» ذاتها كانت تصم المسامع أول وهلة، فيأتي رد الفعل التلقائي عادة: «غير ممكن»، «فرنسا قوية»، «ليس لدينا إمكانيات»... أمام هذه الردود المثبطة كانت حجة الرواد: مادامت القضية قضية وسائل، فالوسائل يمكن توفيرها بالاتحاد وتنظيم الصفوف..

لقد وجد راجف ورفاقه أنفسهم في مطلع الثلاثينات في وضعية العمل أولا من إعادة الجزائريين إلى الجزائر، قبل العمل ـ في مرحلة لاحقة ـ على إعادة الجزائر إلى الجزائريين»[1].

وكان الرواد يحاضرون في المقاهي حول مواضيع دينية وتاريخية تمهيدا لطرح فكرة الاستقلال ويذكر محمود بوقادوم أنهم كانوا كثيرا ما يصطدمون بـ «حزب الخبزة» الذي كان أنصاره يتعرضون لدعاة الاستقلال بالضرب والبصاق، ناهرين إياهم بحجتهم الشهيرة: «أتريدون أن تقطعوا علينا العيش؟»[2].

1 شهادة البعمي في كتاب رواد الوطنية، للمؤلف، دار هومة، الجزائر 2003

2 المصدر السابق

وكانت بداية الدعوة إلى الاستقلال أصعب وأخطر بالجزائر، حيث تسود القوانين الاستثنائية والعرفية بدون منازع. ويؤكد ذلك الطيب بولحروف بقوله : «كان من الواضح أن أحلامنا الوطنية سابقة لأوانها، ناهيك أن البعض كان يظن أننا مجانين، وكنا لذلك نتستر حتى على آبائنا، وكان لسان حال العامة يومئذ : «أتركونا وحالنا .. لا نريد مشاكل». [1]

ولتحسيس المناضلين الأوائل بأهمية التنظيم، كان الحاج مصالي رئيس الحركة يكرر باستمرار عبارته الشهيرة : «لو كنت معلّما لطلبت من تلامذتي تصريف فعل نظّم في جميع الأزمنة دونما كلل أو ملل» [2].

ووجد مصالي في نظرته هذه سندا قويا بشرق البلاد، من خلال دعاة كبار أمثال أحمد جنول وحسن اللوري الذي نفته سلطات الحماية بتونس إلى عنابة، إذ كان بدوره يلح على تنظيم الصفوف مرددا أمام شباب المدينة القديمة خاصة، القاعدة الذهبية في هذا الميدان : «النظام نصف النجاح والمال نصفه الثاني»..[3]

وبفضل إيمان وإصرار ومثابرة هؤلاء الرواد، - وخبرتهم النضالية الأكيدة - استطاع «النجم» بفرنسا، تكوين شبكة تتألف مما يزيد عن أربعة آلاف مناضل سنة 1930.

وشهدت سنة 1933 منعطفا حاسما في مسيرة الحركة الوطنية بفرنسا، فقد عقد «النجم» في 28 مايو اجتماعا عاما أسفر عن قانون أساسي جديد، تنص مادته الثانية على أن «هدف الجمعية الأساسي هو الكفاح في سبيل الاستقلال التام للأقطار الثلاثة (الجزائر - تونس - المغرب) ووحدة شمال أفريقيا، وأفرد بالمناسبة برنامجا خاصا بـ «الفرع الجزائري»، من أبرز

---

1. المصدر السابق.

2. Messali, OP. CIT

3. محمد عباس، المصدر السابق.

محاوره : «تأسيس حكم وطني ثوري»، بالإضافة إلى نقاط سبق ذكرها في برنامج بروكسل» مثل : استقلال الجزائر وتكوين جيش وطني وانسحاب جيش الاحتلال الفرنسي... إلخ..

وتخلى «النجم» في توجهه الجديد عن مطلب «تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي»، بعد انتباه قيادته إلى تعارض هذا المطلب مع فكرة «الاستقلال التام». [1]

ولبلورة هذه الفكرة أكثر فأكثر، أنشأ «النجم» في نفس السنة علما وطنيا بألوانه الثلاثة الحالية التي كانت تكتسي آنذاك مدلولا مغاربيا، مقتبسا من الألوان الشائعة لعواصم الأقطار الثلاثة : تونس الخضراء، الجزائر البيضاء، مراكش الحمراء. [2]

هذا التحول الهام، جعل النجم يفكر بجد في الانتشار بالجزائر، بعد أن تمكن من مد جذوره وسط العمال المهاجرين بفرنسا كما سبقت الإشارة، وكان قد حاول ذلك أول مرة سنة 1927، بإرسال مناضل يدعى بن لكحل في مهمة استطلاعية. لكن إدارة الاحتلال كانت بالمرصاد، فسارعت باعتقال المناضل الكشاف.

ورغم القوانين الاستثنائية التي تحكم الجزائر واستبداد إدارة الاحتلال، استطاع النجم أن يجند سنة 1934 أكثر من 200 منخرط أو مريد، موزعين على العمالات الثلاثة حسب النسب التالية :

- حوالي 41 % بوهران (أكثرهم بناحية تلمسان).
- حوالي 30 % بقسنطينة.
- حوالي 21 % بالجزائر [3].

---

1. المصدر السابق.
2. المصدر السابق.

3. Benjamin Stora, Messali Hadj, Casbah Editions, Alger 1998.

ويعود الفضل في ذلك إلى المناضلين المهاجرين عبر الاتصال المباشر، كما يعود إلى دور صحيفة «الأمة» التي خلقت مع عناصر من الفئة المتعلمة أواصر فكرية وسياسية متينة.

وشهدت سنة 1935 ظهور خلية نشيطة من الرواد في قصبة العاصمة [1]، بادرت بإيفاد مبعوث عنها إلى باريس للاتصال بقيادة النجم. وكان من نتائج هذه المبادرة السعيدة استقدام رئيس الحركة الحاج مصالي، لحضور مهرجان المؤتمر الإسلامي في 2 أوت 1936 بالملعب البلدي (20 أوت حاليا). وقد نظم المؤتمر هذا المهرجان لتمكين وفده إلى باريس، من تبليغ نتائج مهمته لدى حكومة الجبهة الشعبية برئاسة الاشتراكي ليون بلوم.

ويمكن اعتبار 2 أوت 1936 تاريخ الميلاد الحقيقي لنجم شمال إفريقيا كحركة وطنية شعبية في الجزائر. لقد أحدث تدخل مصالي المفاجئ هزة عنيفة في جمهور الحاضرين، ما لبثت أصداؤها أن بلغت مختلف أنحاء البلاد. فالجمهور سمع لأول مرة بصوت جهوري قوي خطابا جديدا : خطاب الوطنية الثورية.

فقد عارض مصالي ميثاق المؤتمر الإسلامي في نقطتين جوهريتين :

– أولا : تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، مقترحا بدل ذلك «برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام، يعمل لفائدة الشعب وتحت رقابته»..

– ثانيا : إلحاق الجزائر بفرنسا مباشرة، معلنا رفضه القاطع أن يتم ذلك دون إرادة الشعب، ونازع بالمناسبة «المؤتمر الإسلامي» في أحقية تمثيل الشعب الجزائري قائلا : «نحن أيضا من أبناء هذا الشعب..»

واغتنم الفرصة ليعرف بالنجم ورسالته :

– هذا النّجم الذي نهض «ليقول للعالم بصوت عال : أن الجزائر لم تمت وأنها تريد أن تعيش بفضل أبنائها حرة سعيدة».

---

1. من بين أعضائها : أحمد مزغنة، ابراهيم غرافة، محمد مسطول، رابح موساوي..

- والذي يرفض أن «يرهن مستقبل الشعب الجزائري وأمله في التحرر الوطني»..

وبحركة مسرحية مؤثرة رفع كمشة من تراب قائلا : «هذا التراب الزكي ليس للبيع».

ولم ينس مصالي الأهم طبعا في ختام تدخله : توجيه نداء للانخراط في النجم «المنظمة الوطنية التي تعرف كيف تدافع عنكم وتقودكم على طريق الانعتاق». (1)

أحدث حضور مصالي المدوّي في مهرجان «المؤتمر الإسلامي» بداية انقلاب واسع وعميق في الراي العام الجزائري، على حساب الحركات الإصلاحية بشقيها السياسي والثقافي، ومن الوجوه البارزة في الحركة الوطنية التي تحولت عن الإصلاح عقب هذا الحدث التاريخي البارز:

1 - أحمد بودة الذي أدرك بالمناسبة «أن دين المسلم لا يكتمل إلا بالوطنية»، وكان بودة من نشطاء جمعية العلماء ببلكور (بلوزداد).

2 - محمود عبدون الذي كان أقرب إلى حركة المنتخبين، بقيادة فرحات عباس وقبله محمد الصالح بن جلول.

3 - مولاي مرباح الذي كان عضوا في شعبة جمعية العلماء بالجلفة.. والذي اكتشف بدوره «أن الإصلاح لا يكتمل بدون وطنية».(2)

وتوجت زيارة مصالي للجزائر في صائفة 1936 ـ بإضافة رمز جديد من رموز السيادة المغتصبة : فبعد العلم الوطني الذي تظاهر به النجم أول مرة بباريس قبل عامين، بادر الشاعر مفدي زكريا بنظم أول نشيد وطني بعنوان: «فداء الجزائر».. الذي يجسد مطلب الاستقلال، ويدعو إلى توحيد الصفوف لتحقيق ذلك :

---

1 ص Le Mouvement National Algerien. OP CIT

2 محمد عباس، المصدر السابق.

«حكمنا بحكم الهوى إخوة   حتبنت يدا كل من فرقنا..»

كانت الجبهة الشعبية قد وصلت إلى الحكم بفرنسا في نفس السنة، اثر فوزها في الانتخابات التشريعية.. ونظرا لبوادر الانفتاح التي اظهرتها، وقرارات الانفراج الصادرة عنها - والتي استفاد منها مصالي شخصيا - بدا لقيادة «النجم» أن تركب القطار كشريك كامل الحقوق والواجبات للجبهة..

لكن شهر العسل بين الطرفين لم يكن طويلا، لأن علاقات «النجم» بالحزب الشيوعي الفرنسي - «عرّابه» السابق - عرفت في نفس السنة مزيدا من التدهور، بعد فشل هذا الحزب في محاولتين مع مصالي ورفاقه :

- محاولة إثنائهم عن فكرة الاستقلال.

- ومحاولة إقحامهم في الحرب الأهلية الإسبانية إلى جانب الجمهوريين.

وكانت نتيجة هذا التدهور، قرار الجبهة في أواخر يناير 1937 بحلّ «النجم» من جديد، تأكيدا لقرار الحل الأول الصادر عام 1929.

على ضوء هذا التطور، وبناء على فكرة الاستقلال ذاتها، التي كانت تبدو إلى حد ما سابقة لأوانها، رأت قيادة النجم وهي تفكر في تأسيس تنظيم جديد - باسم «حزب الشعب الجزائري» - أن تعمل بعض الشيء في فكرة الاستقلال والخطاب المروج لها. هذا «التراجع التاكتيكي» عبر عنه بيان المكتب السياسي للتنظيم الجديد في أبريل من نفس السنة، بعبارة «جزائر حرة صديقة وحليفة» :

- «صديقة».. على غرار «علاقة فرنسا بسوريا»، او علاقة بريطانيا بكل من مصر والعراق».

- «حليفة».. «باندماج الجزائر من تلقاء نفسها في المنظومة الدفاعية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط»[1]

---

1 Le Mouvement National Algerien, OP CIT, P 91- 94.

وفي يونيو الموالي حل مصالي بالجزائر، بهدف الدعوة لحزب الشعب وشرح سياسته.. التي يمكن اختصارها في نظريتين متكاملتين :

- الأولى : «إقناع فرنسا بالطرق السياسية» (أي «الثورة السلمية» بواسطة الاقتراع العام والمجلس التأسيس السيّد..)

- الثانية : «إقناع فرنسا بالوسائل التقليدية غير ممكن، فهي لا تعطي شيئا بدون عمل شيء»..

ومن ثمة «ضرورة تكوين نظام وثيق الارتباط بالشعب، بهدف إعداد الآلة التي تقصف برلمان باريس»[1].

بمثل هذه العبارات التي لا تخلو من ثورية، كان مصالي يرسم في الحقيقة معالم الطريق الجزائري نحو الثورة، أي «حزب ثوري - شعب جاهز للثورة - أداة ثورية (طليعة مسلحة) لإطلاق الشرارة الأولى».

وفي 14 يوليو الموالي خرج مصالي ورفاقه - تحت غطاء الاحتفال بالعيد الوطني الفرنسي - على رأس مظاهرة رفع فيها العلم الوطني لأول مرة بالجزائر، سار فيها زهاء 20 ألف متظاهر في موكب مهيب من ساحة فاتح مايو (الاستعراضات سابقا) إلى ساحة الشهداء (ساحة الحكومة سابقا).

وقد تركت هذه المظاهرة وظهور العلم الوطني خاصة، أثرا عميقا في الوقت المناسب ليواصل صدى تلك الصرخة المدوية التي أطلقها مصالي بالملعب البلدي في 2 أوت من السنة الماضية.

ومنذ ذلك الحين، أصبح مناضلو «حزب الشعب» يستعملون في دعوتهم الاستقلالية رمزين رهيبين : «العلم الوطني» ونشيد «فداء الجزائر». وقد مكّنهم ذلك من تحقيق سبق لا جدال فيه على منافسيهم من الحركات الإصلاحية، ما لبث أن تحول إلى مدّ وطني قاهر على حساب هذه الحركات جميعا.

1 - محمد عباس، المصدر السابق (شهادة أحمد بودة).

وقد انعكس ذلك مثلا وسط البلاد - نتيجة حماس شباب الحزب الفياض - حسب شهادة الشيخ محمد خير الدّين احد اقطاب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مظهرين اثنين:

1 - عرقلة نشاط شُعب الجمعية، بإغلاق او شلّ حركة عدد من النوادي التابعة لها، بدأ بنادي الترقي في ساحة الشهداء .

2 - شلّ حركة الشيخ الطيب العقبي الذي كان يواجه معارضة ومعاكسة متيدة من شباب حزب الشعب.[1]

وكانت هذه الظاهرة وراء تاسيس حركة «شباب المؤتمر الإسلامي» التي لم تنج بدورها من تاثير المد الوطني، كما يدل على ذلك التحاق احد قدتها وهو حسين عسلة بالحركة الاستقلالية.

وتاكيد، لمبدأ الاعتماد على الشعب باعتباره «القوة الضرورية» في مسيرة التحرر الوطني، بادر مصالي ورفاقه في اواخر أوت 1937 بإنشاء صحيفة «الشعب» - باللغة العربية - التي شرحت في افتتاحية عددها الأول بعنوان «صرخة الشعب . ميدانا في الجهاد» هذا التوجه بإسهاب : اعتمد الشعب على نفسه وما يصنعه بفكره ويديه.

وتتوجه الصحيفة بالتحية للشعب الجزائري في حالات ثلاث :

* «يوم كان حرا عزيزا»..

* «ويوم أراد أن يسترجع عزته وكرامته».

* «ويوم يعود بفضل جهاده سيد أرضه ورب بلاده»..

وتخص الشباب بالتحية أيضا باعتباره طليعة المعركة المصيرية القادمة، لأنه « لقوة والفتوة والنشاط والإيمان والأمل».. اي الحياة في مختلف مظاهرها.

---

1 مذكرات الشيخ محمد خير الدين، دار دحلب الجزائر 1985 (الجزء الأول).

وعادت في العدد الثاني لتحث الشعب على تنظيم صفوفه قائلة : «لا ينقذك من هذه الحالة (الاستعمار) إلا عمل منظم متواصل، تغذيه وتحركه فكرة الجهاد والتضحية..»[1]

طبعاً كانت إدارة الاحتلال واعية تماما بآفاق العمل الوطني داخل الجزائر، وخطورة محرض كبير بحجم مصالي. فلا غرابة إذا أن تسارع بتحريك جهاز القمع الذي بدأ في ماي 1937، بملاحقة اثنين من قادة الحزب هما لحول ومفدي زكريا بموجب مرسوم «رينيي» (Renier) الشهير[2] وما لبث القمع أن ضرب بقوة في 27 أوت من نفس السنة : اعتقال مصالي نفسه رفقة محمد مسطول وإبراهيم غرافة وخليفة بن عمار.

وبلغ القمع أوجه في ربيع السنة الموالية، بوفاة المناضل أرزقي كحال بالسجن نتيجة التعذيب وسوء المعاملة..

غير أن نتائج هذا القمع البدائي، جاءت بعكس ما كانت تتوقع إدارة الاحتلال لقد زاد من إشعاع «حزب الشعب» وقادته بل ضاعف من فعالية أدائهم، بعد أن نجحوا في مواصلة مهامهم القيادية انطلاقا من سجن الحراش.

ومن النتائج غير المتوقعة للقمع أيضا، أنه أدى إلى تقارب الوطنيين والإصلاحيين أول مرة، بعد أن امتدت أياديه الملوثة إلى جمعية العلماء في عهد حكومة الوزير الأول دلاديي (Daladier).

فقد استغل حزب الشعب بوادر تفكك «المؤتمر الإسلامي»، بعد رفض البرلمان الفرنسي مشروع بلوم – فيوليت في مارس 1938، ليقترح على

1 الحركة الاستقلالية في الجزائر (1919 – 1939)، محمد قنانش، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 104 – 106

2 صدر مرسوم رينيي – نسبة إلى وزير الداخلية – في 30 مارس 1935، ويسلط غرامات وعقوبات بالسجن على كل شخص يقوم بتحريض الأهالي على التشويش أو التظاهر ضد سيادة فرنسا وقوانينها في الجزائر. وقد اكتسى المرسوم طابعا قمعيا، نظرا للمبالغة في استعماله ضد المناضلين الوطنيين.

جمعية العلماء وشباب المؤتمر تشكيل «جبهة وفاق» لوضع برنامج عمل مشترك.

وعاود الكرة في أوت الموالي حين اقترح على «اتحادية المنتخبين» وجمعية العلماء تشكيل «جبهة جزائرية مسلمة»، على أساس حد أدنى من المطالب الإصلاحية – تجنبا لإحراج الشريكين بالمطالب الوطنية. وميزة هذا الاقتراح أنه يطرح لأول مرة فكرة «الاتحاد الوطني» كوسيلة نضالية في إطار التحرر الوطني.

غير أن هذه الجبهة لم تر النور حينئذ لانشغال المنتخبين خاصة بمشاكل داخلية: انقسام الاتحادية إلى فريقين: أنصار فرحات عباس من جهة وأنصار محمد الصالح بن جلول من ناحية ثانية[1].

وفي أبريل 1939 بدا لحزب الشعب أن يختبر شعبيّته ثانية[2]، بالمشاركة في انتخابات عمالية جزئية وسط البلاد، والتنافس على مقعد شاغر إثر حكم لاغ من مجلس الدولة. وقد رشح بالمناسبة أحد مناضليه بالعاصمة هو محمد دوار الذي أحدث المفاجأة، بفوزه على حساب منافسين أقوياء من مختلف الاتجاهات الإصلاحية (منتخبين، علماء، شيوعيين[3]..)

ويؤشر هذا الفوز المفاجئ بداية تحول الرأي العام لصالح المطالب الوطنية، وإن كانت مجلة الشهاب (عدد 15 مايو) قد نظرت إليه من زاوية

---

1. أنشأ فرحات عباس في يوليو 1938، الاتحاد الشعبي الجزائري وتلاه بن جلول في أوت بتأسيس «التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري».

2. شارك حزب الشعب الجزائري لأول مرة على سبيل التجربة في انتخابات المستشارين العامين في أكتوبر 1937 وحصل على 4000 صوت، وقد أشار بذلك أحد النواب الإداريين على سبيل التشفي والاستخفاف موريس فيوليت الوالي العام السابق والوزير في حكومة الجبهة الشعبية، فنهره باشا قائلا: «الوقوف كل الوقوف في هذا الرقم رغم تواضعه!»

3. فاز الشهيد محمد دوار على منافسين أقوياء مثل محيي الدين تفتق (الإدارة)، وبوكردنة (اتحادية المنتخبين)، والأمين العمودي (جمعية العلماء)...

لإطلاق الشرارة الأولى في أجل قريب، على ضوء التطور الإيجابي الحاصل في الرأي العام الجزائري.

وكانت إدارة الاحتلال من جهتها، تعمل - دون أن تشعر - على شحن المد التحرري، بواسطة القمع المسلط على حزب الشعب وقادته [1]. لقد وجد مناضلوه في هذا الجو القمعي وحياة السرية التي تفرضها عليهم الظروف الموضوعية المناسبة، لنشر الدعوة الاستقلالية على أوسع نطاق ممكن.. إلى أن تمكنوا من استمالة أغلبية الرأي العام الوطني إلى أطروحاتهم.

وتحسبا لإنزال محتمل بالجزائر - سواء كان السبق للحلفاء أو لدول المحور - سعت القيادة السرية لحزب الشعب المحظور لدى مختلف الفصائل السياسية الجزائرية، بهدف وضع وثيقة مطالب مشتركة وتقديمها «للسيد الجديد».. وقد رأت في فرحات عباس الشخصية السياسية المناسبة، لبلورة هذه المبادرة وتقديمها باسم الشعب الجزائري في الوقت المناسب.

وغداة إنزال الحلفاء في 8 نوفمبر 1942، تم تجسيد هذه المبادرة في وثيقة تاريخية، اشتهرت باسم «بيان الشعب الجزائري» الذي قُدّم لممثلي الحلفاء والوالي العام الفرنسي في 31 مارس 1943.

وتعكس هذه الوثيقة الطفرة السياسية الواضحة في مواقف عباس شخصيا :

ا - عشية إعلان الحرب، كان يبدو أشد ما يكون تمسكا بأطروحة «الجزائر مقاطعة فرنسية فعلية» وفاء لمطلب الإلحاق المباشر بفرنسا الوارد في ميثاق «المؤتمر الإسلامي الجزائري» (1936).

---

1. أدانت حكومة فيشي مصالي ورفاقه وحكمت عليه شخصيا بالأشغال الشاقة مدة 16 سنة، بعد أن أنهى عقوبة سنتين بموجب حكم 1937.

ب – في 10 أبريل 1941 طالب في رسالة إلى الماريشال بيتان (حكومة فيشي):

1. «أن يكون القانون بالجزائر واحدا على الجميع» .

2. بالمساواة في الجيش: «جيش واحد هو الجيش الفرنسي، وجندي احد هو الجندي الفرنسي».

وكانت غاية طموحه يومئذ حسب نفس الرسالة : «أن تغمر قلوب الطائفتين الرغبة في العيش معا، باعتبارها احد العناصر المكونة للأمة حسب رينان»..

ج – لكن بعد اقل من سنتين نراه يؤكد في «بيان الشعب الجزائري»: «ان مطالبة الجزائري المسلم بشيء آخر، غير ان يكون جزائريا مسلما قد ولّى بغير رجعة»..

هذا التحول العميق في موقف سياسي محترف بوزن عباس – الذي يقرأ لتطور الراي العام حسابه – فتح المجال لحركية «الاتحاد الوطني» كوسيلة حتمية للنضال – بفعالية – في سبيل تحرير الجزائر، سواء عبر «الثورة السلمية» أو الثورة المسلحة.

وفي أبريل 1943، احتضنت سطيف لقاء تاريخيا بين صيدلي المدينة والحاج مصالي رئيس حزب الشعب، العائد من سجن تازولت (لامبيز) في سياق إجراءات الانفراج الذي أعقب نزول الحلفاء بالجزائر. كان عباس يفكر يومئذ في تجمع وطني على أساس «بيان الشعب الجزائري»، فشجعه مصالي على ذلك، لكن لم ينس أن يلفت انتباهه في نفس الوقت، «بأن فرنسا من الصعب أن تستجيب لمطالب «البيان» بالوسائل السياسية المألوفة وحدها».. (1).

وبالتوازي مع هذه الآفاق الوحدوية – التي أثمرت بعد سنة حركة «أحباب

---

1. Amar Naroun. Présence Française en Afrique du Nord. Librairie Académique Perrin. Paris 1963. P 275.

البيان والحرية» – كانت فكرة «الثورة المسلحة» تشق طريقها، على ضوء التطور الإيجابي للرأي العام وتزايد استعداد الشعب لاحتضانها. وفي نفس الوقت تقريبا شهدت فكرة «الأداة الثورية» (فتيل الثورة) أول تجسيد لها في الميدان : فقد كلفت قيادة حزب الشعب المناضل الشاب محمد بلوزداد، بتكوين خلية مسلحة تكون بمثابة جهاز أمن داخلي بمهمة مزدوجة: حماية كبار المسؤولين من جهة والرد على استفزازات رجال الشرطة الذين يبدون حماسا مفرطا في أذاء الوطنيين من جهة ثانية.

وفي هذا الإطار تندرج عملية الشروع في جمع الأسلحة والتدريب عليها، وكان تواجد العلماء بالجزائر فرصة مواتية لذلك [1].

وبناء على هذه المتغيرات الإيجابية، اخذت قيادة حزب الشعب تطرح على نفسها أسئلة مصيرية :

1 – هل من الواجب احترام التدرج الطبيعي لمراحل المسار الثوري: «حزب ثوري – شعب جاهز لاحتضان الثورة – أداة ثورية تعطي إشارة الانطلاق في الوقت المناسب»؟

2 – ألا يمكن استغلال التنامي السريع للوعي الوطني والظروف المواتية لاختزال مرحلة «الأداة الثورية» ؟

3 – وهل تؤسس هذه الأداة في ظروف عادية؟ أم من الأفضل أن يتم التأسيس على الساحل؟

4 – وهل ينطلق «الحزب الثوري» في العمل بمفرده؟ أم ينبغي قبل ذلك تفريق الحركة الإصلاحية وإعدادها للحاق بالركب في الوقت المناسب؟ كذ المد الوطني وحركية الاتحاد التي عبرت عن نفسها بقوة في إطار أحباب

---

1. بدأت العملية في العاصمة مثلا تحت إشراف محمد بلوزداد، بمساعدة مناضلين أمثال مهساس وبوسفي وخيضر.

البيان والحرية - فضلا عن ميثاق الأطلنطي الذي أكد مرة أخرى حق الشعوب في تقرير مصيرها - كان في صالح أنصار «حرق المراحل» واختزال المسافة المؤدية إلى بولية الاستقلال والحرية..

ويعبر الدكتور شوقي مصطفاي عن الجو السائد يومئذ وسط قيادة «حزب الشعب» بقوله: «كنا نعتقد أن الاستقلال أصبح في متناولنا. ويكفي القيام ببعض المناوشات لطي صفحة الاستعمار الفرنسي بالجزائر»...

مثل هذا الوصف يوحي بأن قيادة الحزب يومئذ - برئاسة الدكتور الأمين الدباغين الفعلية - اعتراها الإفراط في التفاؤل بنجاح «أحباب البيان» وتمكن مناضلي حزب الشعب خاصة من اختراق هذه الحركة والتحكم في ناصيتها؛ فكان لابد أن ينتهي ذلك إلى الخطأ بعد سوء تقدير.

لكن نجد في المقابل معطيات أخرى، ترجح فرضية الخطأ المقصود والمحسوب.. فمن الثابت أن بعض القياديين كانوا يدفعون الجماهير إلى استفزاز «الكولون».

وبالتالي إلى التصادم مع قوات الاحتلال بكيفية أو بأخرى، وذلك من باب الاعتقاد بإمكانية ضرب عصفورين بحجر:

■ إذا نجحت الحركة الجماهيرية تسارع القيادة بإعلان حكومة مؤقتة، ووضع إدارة الاحتلال بذلك أمام الأمر الواقع: التفاوض معها على استقلال الجزائر.

■ فإذا أخفقت ونجحت قوات الاحتلال في قمعها، فإن القيادة تستغل ذلك لتأسيس «الأداة الثورية» على الساخن في ظروف مواتية جدا[1].

وإذا كانت قيادة حزب الشعب المحظور، قد أخطأت في تقدير مستوى رد الفعل الاستعماري، ودرجة القمع الذي ووجهت به مظاهرات 8 مايو 1945، فإنها لم تخطئ على أية حال في الاستفادة من أعمال القمع - واستغلال

1. شهادة أحمد بودة في المصدر السابق.

وحثيثها لتأسيس «الأداة الثورية» على الساخن كما كانت تريد؛ فضلا عن اختبار مدى تصميم وانضباط الطلائع الوطنية، ودرجة استعداد الشعب لاحتضان الثورة والتضحية في سبيل الاستقلال والحرية. لقد أمرت القيادة بتعميم الانتفاضة 8 مايو – ابتداء من ليلة 24 – فكان المناضلون والشعب في الموعد. ويقول محمد السعيد معزوزي من ناحية جرجرة في ذلك: «بلغ الأمر سكان الناحية فتأهبوا للجهاد، عاتبين على المناضلين التستر عليهم في ذلك، وكأنهم يريدون الانفراد بالشرف دون سواهم».

وتلقى المناضلون الأمر المضاد بعد ذلك بنفس الانضباط والاستعداد متطوعين لشرح هذا التراجع عن طيب خاطر، «باعتباره مجرد إنذار كاذب من الحزب، لاختبار درجة استعداد الشعب للثورة»[1]

ومهما يكن، فقد كان التصادم العنيف في مايو 1945 بين إرادة التحرير والتعلق المرضي بنظام الاحتلال والقهر إيجابيا، من حيث وضع قطار الثورة على السكة، ودفعه بقوة نحو الهدف المرسوم: تأسيس «الأداة الثورية» على الساخن، في ظروف تحد واستماتة مثالية.

فابتداء من يوليو الموالي، استخلص محمد بلوزداد أمام مناضلي بسكرة العبرة من المجازر التي أدمت ناحيتي سطيف وقالمة على نحو خاص بقوله: «أن المواجهة القادمة لن تكون بغير السلاح». وأوحى لهم بالمناسبة أن يحاول كل مناضل اقتناء سلاح شخصي، قبل أن يحدد ما تتطلبه المرحلة القادمة: إعادة تأسيس الحزب الثوري على أسس جديدة، تستجيب لظروف المرحلة والتطورات المنتظرة..[2]

من هذه التطورات الشروع في تأسيس «الأداة الثورية» باسم «المنظمة الخاصة»، تطبيقا لقرار المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية

---

1. شهادة محمد السعيد معزوزي، نفس المصدر.
2. محمد عباس في كتابنا «بن بلة – عمل ومواجهة من أجل الحقيقة»، دار الشروق الجزائر 2004.

المنعقد بالجزائر في 15 فبراير 1947. وقد أسندت هذه المهمة إلى محمد بلوزداد الذي جمع مسؤولي ولايات الحركة، في إطار فرز العناصر الجديرة بعضوية هذه الأداة التي ستكون بمثابة «طليعة مسلحة لشعب ثائر». ونظر لخطورة هذه المهمة، فقد أوصى هؤلاء المسؤولين بالقاعدة الذهبية التالية: «كل مسؤول لا يرشح مناضلا كفؤا فهو خائن»[1].

وتعني الكفاءة هنا القوة المعنوية والبدنية أساسا فضلا عن السرية والانضباط.

وبعد قرابة السنة اكتمل تأسيس «المنظمة الخاصة»، فطلب من المسؤولين الشروع في جمع الأسلحة بمختلف الوسائل، وتدريب المناضلين المختارين على فنون القتال، واستطلاع الأرض، والتعرف الجيد على الميدان والموانع الطبيعية بصفة خاصة.

وتزامن قيام «الأداة الثورية» على قدميها مع انتخابات أول مجلس جزائري، تلك الانتخابات التي كانت بمثابة حافز جديد على المضي قدما في طريق الإعداد الجدي لثورة الشعب في سبيل استقلاله وحريته. بعد أن أكد القمع[2] والتزوير مرة أخرى «الوهم الإصلاحي»، بل «وهم الثورة السلمية» ذاتها بواسطة الاقتراع العام.

وينقل إلينا محمد بوضياف أحد قادة «المنظمة الخاصة» الانطباع السائد يومئذ بين رفاقه قائلا:

بعد هذه الانتخابات «لم يبق أدنى شك في انعدام أية فرصة كانت للنضال من داخل النظام الاستعماري». ويعلق على ذلك بحدة قائلا - «ومن ثمة أصبح الاستمرار على نفس النهج ليس خطأ فحسب، بل خيانة مقصودة...»[3]

---

1. المصدر السابق.

2. اعتقل أغلب المترشحين من حركة الانتصار وسقط 7 قتلى بالدشمية و4 بالمعرية، فضلا عن عشرات الجرحى والمعتقلين.

3. عبد الرحمان بلعقون، الكفاح القومي والسياسي (ج 3)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

ونجد نفس الانطباع في تصريحات شخصيات وطنية أكثر اعتدالا مثل:

- عبد الرحمان كيوان (من قيادة حركة الانتصار) الذي يقول في ذلك: «إن عمليات القمع والتزوير، أكدت مرة أخرى أن الاستعمار في حقيقته غير قابل للتغيير»[1].

- قدور ساطور (من قيادة حزب البيان) الذي ينقل إلينا بلسان حال المواطن بعد مهزلة المجلس الجزائري قوله: «لم تبق مع الاستعمار غير الهراوة»[2].

ولتمكين «المنظمة الخاصة» - رأس حربة الثورة المسلحة - من وسائل العمل الضرورية، سافر إلى القاهرة مسؤول العلاقات الخارجية الدكتور الأمين الدباغين في أكتوبر من نفس السنة، لسبر إمكانيات العمق الاستراتيجي العربي من ناحيتي السلاح والدعم الدبلوماسي. وقد لقي به استقبالا حسنا في الجامعة العربية، وتشجيعا خاصا من أمينها العام عبد الرحمان عزّام الذي لم يخف على ضيفه بالمناسبة، أن الجيوش العربية تعاني بدورها مشكل أسلحة بعد مغامرتها الفاشلة في حرب فلسطين. ومع ذلك توجت الزيارة باتفاق مبدئي، على وضع نواة شبكة للإمداد تكون طرابلس حلقة رئيسية فيها[3].

وكان اجتماع اللجنة المركزية لحركة الانتصار بزدّين (عين الدفلى) في ديسمبر الموالي، بمثابة ساعة الحقيقة سواء لأركان المنظمة الخاصة تحديدا، أو للاختيار الثوري ومتطلباته بصفة عامة.

- فقد قدمت أركان المنظمة تقريرا مفصّلا (استغرقت تلاوته 40 دقيقة تقريبا[4])، تناول درجة تنظيم واستعداد المنظمة، وحاجاتها المتزايدة لأداء المهمة المنتظرة منها على أحسن وجه..

---

1. رواد الوطنية، مصدر سابق.
2. كتابنا فداء للحق، دار هومة، الجزائر 2001.
3. رواد الوطنية، مصدر سابق.
4. شهادة شوقي مصطفاي في المصدر السابق.

ومن ابرز النقاط الواردة في التقرير :

أ - «أن المنظمة أصبحت جاهزة لإشعال فتيل الثورة، إذا ما قررت قيادة الحزب ذلك.»

ب - «أن العمل المسلّح ينبغي أن يستهدف في البداية :

1. تعميم حالة الإخلال بالأمن على مختلف مناطق البلاد، حتى تصبح خسائر الاحتلال أهم بكثير من فوائده. واستغلال هذه الوضعية للقيام بعمل سياسي بعيد المدى، بهدف تمكين الجزائر من استقلالها».

2. إحداث «بؤرة ثورية» في منطقة ملائمة، تكون معبرا لتدويل القضية الجزائرية.

جـ - المطالبة بمزيد من الدعم والاستئذان في وضع «الأداة الثورية» على المحك، من خلال القيام بعمليات تجريبية.

د - وضع القيادة أمام اختيار دقيق : أن تقرر إعلان الثورة في أجل قريب حتى لا تتعرض المنظمة للاكتشاف، لأن المألوف ألا يطول الفاصل الزمني بين التأسيس وانطلاق الشرارة الأولى كثيرا.. فإذا رأت القيادة أن لحظة الانطلاق ما تزال بعيدة، فالأحسن لها أن تقرر حلها تفاديا لما لا تحمد عقباه.

- وكان الاختيار الثوري ذاته موضع نقاش، من حيث التوقيت والقيادة خاصة.. وكان رأي البعض أن الحزب لستوفى يومئذ المراحل الثلاثة لتحضير الثورة المسلحة وهي : «الحزب الثوري - الشعب الجاهز للثورة - الأداة الثورية».. وإذا كان هناك من شك حول استعداد الشعب، فقد بدّدته الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947، وكذلك انتخابات المجلس الجزائري رغم حملات القمع والتزوير.

ولم يتردد هؤلاء في طرح السؤال المحرج : «ترى من يقود مرحلة الثورة المسلحة؟»..

وكان جواب البعض، أن مرحلة النضال في سبيل التوعية الوطنية غير مرحلة العمل المسلّح، ومن ثمة لابد من رجال جدد لقيادة المرحلة القادمة

– لاختلاف نوعية المهارات في العالتين- بينما فضل البعض الآخر تجنب هذه الإشكالية، مقدرين «أن جنرالات المرحلة الوطنية هم أنفسهم جنرالات الثورة المسلحة» (1)

كانت هذه الأطروحات في مجملها، تعبر عن مشاكل جدية لا تحتمل التأجيل أكثر مما احتملته.. وقد كان أصحابها على حق، لا سيما أركان «المنظمة الخاصة» التي عبرت عن تفضيل حل المنظمة على مزيد من التريث والتردد.. والأشهر اللاحقة كشفت أن هذا التريث كان يخفي في الواقع أزمة متعددة الأطراف والأبعاد، ما لبثت أن عبرت عن نفسها في سلسلة من الأزمات الفرعية : «الأزمة البربرية»، «أزمة الدكتور الأمين» (1949)، «أزمة المنظمة الخاصة» (1950)، «أزمة الدكتور مصطفاي ورفاقه» (1951)... وهلم جرا.

كانت هذه الأزمات المتعاقبة في حقيقة الأمر تعبير عن انسداد طريق «الثورة السلمية» من جهة، وتردد قيادة حركة الانتصار من جهة ثانية في اقتحام طريق الثورة المسلحة، باعتباره المنفذ الوحيد أمام الشعب الجزائري وطلائعه الوطنية.

هذا التردد ما لبث أن تحول إلى سوء تفاهم عميق، بعد قرار حل المنظمة الخاصة في ربيع 1951 الذي جاء في أعقاب اكتشاف المنظمة ومضاعفاته ليحدث «أول شرخ بين الثوار» و«المعتدلين» حسب تعبير أحمد بن بلة. فقد رفضت معظم العناصر القيادية في المنظمة الخاصة ضمنيا قرار الحل، وأخذت منذ ذلك الحين تفكر في مسألة التحضير لثورة بطرح الأمر على المناضلين مباشرة (2).

وكان الانسداد قد بلغ مبلغا، بحيث لم يفز أحد في تشريعيات يونيو من نفس السنة – نتيجة تفاقم ظاهرة التزوير – عن أهم تيارين الوطنيين والإصلاحيين (3)

---

1. نفس المصدر، شهادة الشيخ بوليحية.
2. علي مهساس في كتابه ثوار... عظماء، دار هومة الجزائر 2003
3. Amroun, OP CIT, p 298.

ويصف محمد بوضياف الأجواء السياسية في تلك الفترة بقوله : «عرفت سنتا 1952 و1953 على الخصوص، أزمة ثقة عميقة وسط الجماهير اتجاه الأحزاب التي تراجعت شعبيتها إلى أدنى مستوى، وقد ازدادت الأزمة عمقا واتساعا عقب العمليات المسلحة الأولى بتونس والمغرب[1].

ولتجاوز هذا الانسداد والشلل المترتب عليه، وإنقاذ «الحزب الثوري» نفسه من التفكك والانهيار، بادرت بقايا المنظمة الخاصة، بالتحرك بصفة مستقلة منذ بداية 1952 فقد شكلت في هذا الإطار «لجنة رباعية»[2]، اتخذت بعد سلسلة من الاجتماعات القرارات التالية :

1. إعادة تأسيس «المنظمة الخاصة»، دون انتظار موافقة قيادة حركة الانتصار..

2. الشروع في تحضير وسائل العمل المسلح (من أسلحة وقنابل...)

3. التفكير من جديد في توحيد الأحزاب الوطنية، عملا بمبدأ «الاتحاد والعمل» الذي ظهر في صفوف الحركة الوطنية غداة الحرب العالمية الثانية.

4. الاتصال بالوطنيين الذين بادروا بالعمل في تونس والمغرب..

وفي النصف الثاني من يونيو الموالي، استقبل بوضياف مناضلين من المغرب هما الهاشمي الطود وحمادي العزيز، أوفدهما الأمير عبد الكريم الخطابي من القاهرة، لبحث آفاق العمل المسلح المشترك مع الحركات الوطنية في أقطار المغرب العربي الثلاثة.

وقد جاء هذا الاتصال في الوقت المناسب، ليشجع بوضياف ورفاقه في تحركهم المستقل، وفي بلورة فكرة محورية جريئة : السّعي لتحرير مناضلي القاعدة من نفوذ الزعامات المترددة والسير بهم في اتجاه لا مفر منه : العمل الثوري المباشر.

---

1. «اغتيال حلم» محمد عباس، دار هومة، الجزائر 2001.
2. من بوضياف، بن بولعيد، بن مهيدي، ديدوش، شهادة عبد الحميد مهري في «مهندسو الثورة» عيسى كشيدة، الشهاب، الجزائر 2003.

وتزامن تحرك بقايا «المنظمة الخاصة في الجزائر، مع حدث مغاربي هام بباريس، على هامش الدورة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة – بعد أن قامت الوفود العربية بنشاط حثيث، لتسجيل القضيتين التونسية والمغربية في جدول أعمال الدورة. الحدث هو تأسيس «جبهة الأحزاب المغاربية للوحدة والعمل» في 2 فبراير 1952، المصحوب بالتوقيع على «الميثاق المغاربي» الذي جاء في ديباجته «وجوب الاتحاد والعمل على ضوء خطورة الوضع في الأقطار الثلاثة». ولترجمة هذا الشعار في الميدان قررت الأحزاب الموقعة إنشاء لجنة اتصال وتنسيق باسم «لجنة الاتحاد والعمل»..

وفي الجزائر لم يمنع الشروع في التحضير العملي للثورة المسلحة، أنصار هذا الطريق من تسجيل حضورهم بقوة في المؤتمر الثاني لحركة الانتصار المنعقد في أبريل 1953، بواسطة الثلاثي : بن بولعيد – بن عبد المالك – مهري بصفة خاصة . وقاد الحملة بوضياف شخصيا – من وراء الستار – بهدف محدد استصدار قرار من المؤتمر بوضع حدا لسياسة المشاركة في الانتخابات، ويعيد تأسيس «المنظمة الخاصة» للشروع الجدي في التحضير الجماعي للثورة المسلحة.

وقد تمكّن بوضياف ورفاقه من تحقيق نصف الهدف إعادة تأسيس «المنظمة الخاصة» باسم «البركة»، من باب التورية والتيمن في نفس الوقت..[1]

غير أنّ هذا القرار لم يكتب له أن يرى النّور في إطار «الحزب الثوري» الموحد، لأن المؤتمر فتح الباب على مصراعيه أمام أزمة قيادة بين زعيم الحزب الحاج مصالي والأمانة العامة – ومن ورائها أغلبية اللجنة المركزية – أدت إلى انقسام «الحزب الثوري» نفسه ابتداء من مطلع 1954. هذا الانقسام الذي عاد بالحركة الوطنية الثورية إلى نقطة الصفر الانشغال بالطريق الثوري ذاته وسبيل العودة إليه [2].

---

1. مهري في المصدر السابق.
2. رواد الوطنية مصدر سابق، شهادة مولاي مرباح.

ملحات أزمة القيادة وانعكاساتها على القاعدة النضالية «لجنة الخمسة»(1)

لكن ما لبثت - بعد الصدمة الأولى - أن رأت فيها خيرا - إمكانية استغلال الأزمة لتحرير المناضلين من نفوذ الطرفين المتنازعين على القيادة، والسير بهم في الاتجاه السليم - اتجاه الثورة المسلحة.

وفي هذا السياق عاد بوضياف من فرنسا - حيث كان يشغل منصب مسؤول التنظيم في الاتحادية - يحمل نظرة جديدة للثورة، مكيفة حسب الأزمة الطارئة والظروف الاستثنائية الناجمة عنها: في الحالات العادية يمر طريق الثورة عبر مراحل ثلاث: تحسيس فتنظيم فعمل. أي ثورة، لكن الوضع الطارئ على صعيد الحركة الثورية بالجزائر يستوجب عكس الأولويات. البدء بالثورة على أساس أن التحسيس قد حصل من قبل، أما تنظيم الصفوف فسيتم على الساخن بعد انطلاق الشرارة الأولى [2].

وبعبارة أخرى أن «الأداة الثورية» التي بدأت تتشكل من جديد منذ مطلع 1952، وجدت نفسها مضطرة إلى المبادرة تلقائيا بالرهان على

1. وضع «الحزب الثوري» المنقسم على نفسه أمام الأمر الواقع، فيضطر مكرها إلى الالتحاق بالركب، ولملمة صفوفه المتفرقة في ظل الكفاح المسلح وتحت سياط القمع الاستعماري.

2. استعداد الشعب بفضل تراكمات العمل السياسي والتوعية الوطنية على مدى ربع قرن أو أكثر.

وقد رفعت هذه الأداة في مارس 1954 - مرة أخرى - شعار «الوحدة والعمل» الذي يعني:

- أولا: إعادة توحيد صفوف حركة الانتصار على أساس التوجه مباشرة نحو الثورة المسلحة كهدف للجميع...

- ثانيا: توحيد مختلف الأحزاب والمنظمات في جبهة واحدة، نحو هدف واحد هو استقلال الجزائر

1. بعد انضمام رابح بيطاط إلى خلية الأربعة (الهامش 50).
2. كتاب فرسان الحرية (شهادة عيسى كشيدة)، دار هومة، الجزائر 2001.

ثانيا : رهـــان.. على الشعب

في أواخر مارس 1954، تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل من فئتين :

- بقايا المنظمة الخاصة الذين شرعوا في إعادة تنظيم صفوفهم، بصفة مستقلة عن قيادة حركة الانتصار كما سبقت الإشارة، ويمثلهم في اللجنة الثنائي محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد.

- لجنة التنظيم لحركة الانتصار ممثلة في اثنين من مسؤوليها : رئيسها محمد دخلي (سي البشير) ومنشطها العام رمضان بوشبوبة (سي موسى).

هؤلاء الأربعة كانوا متفقين في البداية، على ضرورة حماية الهياكل النظامية لحركة الانتصار (الحزب الثوري) من الانهيار، وتحصين الاحتكام إلى مؤتمر استثنائي لحل الخلاف المستفحل بين زعيم الحزب الحاج مصالي، والنخبة المركزية بقيادة الأمين العام بن يوسف بن خدة؛ هذا الخلاف الذي بادر الزعيم بطرحه على القاعدة النضالية منذ أواخر 1953[1].

وكان الهدف الظاهر للجنة كما يبدو من تسميتها : التحرك لتوحيد صفوف الحزب من جديد ضمن أفق محدد، هو التحضير الجدي للعمل المباشر، أي الثورة المسلحة.

ويجدر التذكير في هذا الصدد بأنّ فكرة «الوحدة والعمل» من صميم اختيارات الحركة الوطنية التي حددت منذ البداية هدفها الاستراتيجي بوضوح : تحقيق الاستقلال بجميع وسائله السلمية منها والثورية. فمادام الشعب هو «القوة الضاربة» لهذه الحركة، فإن ترجمة ذلك تمر بالضرورة عبر اتحاد القوى الحية فيه أولا، أي «الكتلة الفاعلة» تاريخيا والممثلة أساسا في حزب الشعب من جهة، والحركة الاصلاحية - بشقيها السياسي والثقافي - من جهة ثانية.

1 - خلال الاجتماع السنوي لإطارات اتحادية الحزب بفرنسا المنعقد بباريس في 27 ديسمبر 1953

وقد سبق حزب الشعب برفع شعار الاتحاد عشية الحرب العالمية ثانية في شكل جبهة جزائرية مسلمة على أنقاض «المؤتمر الإسلامي الجزائري» لكن بدون شيوعيين طبعا [1].

وسعى من خلال المشاركة في تجمع «احباب البيان والحرية» - أول تجسيد «للجبهة المسلمة» - إلى ربط فكرة الاتحاد بالعمل، ولم يكن هذا المسعى غريبا عن المخاوف الذي أثارها الائتلاف الوطني الإصلاحي في صفوف إدارة الاحتلال والمستوطنين، وتحركها السريع للكيد له وإيقاعه في فخ 8 مايو 1945.

ورغم النهاية المأساوية «لأحباب البيان والحرية»، فقد رفع حزب الشعب (المحظور)، قبل العفو العام في مارس 1946 - شعار الاتحاد و لعمل من جديد. وما إن استعادت الحياة السياسية بالجزائر بعض عافيتها، حتى بادرت قيادة الحزب - الذي دخل تشريعيات 10 نوفمبر تحت واجهة «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» - بتوجيه رسالتين في هذا الشأن في 22 نوفمبر 1946

- الأولى : وجهت إلى حزب «البيان» تقترح عليه الاتحاد مجددا، وتذكر «بالضرورة الملحة لتضافر جهودنا بهدف تحقيق نصر حاسم على الأمبريالية «الفرنسية». وكان رد «البيان» - «الاتحاد مستحيل في الظروف الراهنة».

الثانية : إلى جمعية العلماء لنفس العرض وتلقت نفس الرد أيضا. وقد ذكّرت الرسالة بالمناسبة شيوخ «الجمعية»، بأن «عهد الخطب قد ولّى ودقت ساعة العمل والمعجزات».

وأثنى المكتب السياسي لحركة الانتصار في ديسمبر الموالي على هذه المراسلات «نداء من أجل الاتحاد» سجل مقاصد الحركة بوضوح .

1 Le mouvement national algerien, op. cit P 133

- «الوحدة في الإيديولوجية والاتحاد هي العمل»..
- الاتحاد في العمل يعبر عن مطامح الشعب ويعود عليه بالفائدة»
ويخاطب النداء الشعب قائلا : «دعمك السخي ضروري لتحقيق هدفين؛ الاتحاد الوطني وجزائر سيدة مستقلة» .
وأفرد المجلس الوطني لحركة الانتصار في دورته الأولى (7 سبتمبر 1947) موضوع الاتحاد بلائحة جاء فيها :
- «..الاتحاد وسيلة حاسمة في الكفاح المناهض للأمبريالية (الفرنسية)، وضمانة أكيدة لانتصار القضية الجزائرية»..
وحدد هدف الاتحاد يومئذ بانتخاب مجلس تأسيسي سيد» (ثورة السلمية).
وفي خريف 1952، أصبح الاتحاد في منظور حركة الانتصار «ضرورة ملحة - على ضوء الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية – للتعجيل بسقوط الاستعمار». وانتقدت الحركة في بيانها (15 أكتوبر) بالمناسبة «الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها»، لأنها «بضعفها »[1] أحطت من قيمة الاتحاد كسلاح نضالي»..
وكبديل فعال عن هذه الجبهة التي ولدت ميتة عمليا، دعت حركة الانتصار في 10 ديسمبر 1953 إلى مؤتمر وطني جزائري «مفتوح أمام جميع الجزائريين أفرادا أو تنظيمات، باعتباره إطارا لتجميع الطاقات في نضال ضد الاستعمار» أي طرح صيغة جديدة للاتحاد والعمل ..
هذا التذكير يبيّن أن فكرة «الاتحاد والعمل» في خطاب الحركة الوطنية «ثورية سابقة لميلاد اللجنة الثورية التي أعطت مع ذلك هذا الشعار مضمونا وبعدا جديدين :
– «فالوحدة» في عنوان اللجنة تعني «وحدة إيديولوجية سياسية حول هدف محدد هو الاستقلال».

---
1 كانت جبهة ضعف الإيمان بدون فعالية في الميدان.

- والعمل يعني الاتحاد حول الوسيلة الممكنة الوحيدة لتحقيق الاستقلال وهي الثورة المسلحة.

أي استبعاد اختيار «الثورة السلمية» الذي يفهم من نداء «المؤتمر الوطني الجزائري» والذي سقط عمليا من تلقاء نفسه عقب تزوير الانتخابات التشريعية في يونيو 1951، وقبلها انتخابات المجلس الجزائري عام 1948.

ويكتنف ظهور «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» في 23 مارس 1954 كثير من الغموض، بسبب تباين وتشابك مقاصد الأطراف المعنية بدرجة أو بأخرى وهي أربعة على الأقل:

- أولا: الثوار المصممون على القيام بدورهم «كأداة ثورية» وإشعال فتيل الثورة المسلحة في أحسن الآجال، وبالحد الأدنى من الرجال والوسائل..

وقد رأوا في أزمة حركة الانتصار فرصة مواتية لضرب عصفورين بحجر

1. تحرير المناضلين من نفوذ الزعامات المتناحرة، ومحاولة توجيههم نحو الثورة المسلحة بكيفية أو بأخرى.

2. إعادة توحيد صفوف «الحزب الثوري» على الساخن في خضم الكفاح المسلح، علما أن القمع الاستعماري المؤكد سيعمل فعله بسرعة في نفس الاتجاه.

ويسر الثوار تحالفهم القصير (أقل من ثلاثة أشهر) مع مسؤولي لجنة التنظيم في الحزب بأمرين:

- تمكن بواسطة اللجنة من الاتصال بأكبر عدد ممكن من المناضلين، بدءا بالأعضاء السابقين في «المنظمة الخاصة».

- استغلال اللجنة للحصول على مساعدة من الأمانة العامة (اللجنة المركزية) التي كانت ما تزال يومئذ تتصرف في مالية الحزب ووسائله.

ثانيا: لجنة التنظيم التي كان يهمها بالدرجة الأولى، إنقاذ الهيكل القاعدي للحزب من الانهيار، وتجنب التحول في دوامة تنازع وتضارب المناضلين فيما بينهم. وكانت تتصور لذلك أن عقد مؤتمر استثنائي، يمكن

أن يحكم بالقسط بين زعيم الحزب وأمانته العامة، ويعيد المياه إلى مجاريها في أجل مسمّى.

- ثالثا : «المحايدون» الذين ظهروا في البداية بفرنسا بواسطة «نداء الحكمة» الذي يدعوا إلى بعث تيار محايد قوي في صفوف المناضلين، يلزم المتخاصمين بالاحتكام إلى مؤتمر استثنائي سيد، يفصل بينهما ويعطي كل ذي حق حقه.

ومعروف أن بوضياف هو الذي نقل هذا النداء إلى الجزائر في عودته من فرنسا، وقرأه وعلق عليه أمام عدد من الثوار بالعاصمة. ومن شأن ذلك أن يضفي مزيدا من التمويه على حقيقة موقفه، وغموضا أكثر على الموقف في صفوف حركة الانتصار بصفة عامة.

- رابعا : الأمانة العامة (اللجنة المركزية) التي حاولت استغلال الثوار في نزاعها مع مصالي وأنصاره، بعد أن علم إثنان من أعضائها (لحول وسيد علي عبد الحميد) بتأسيس اللجنة الثورية ومشاريعها. وكانت بعض عناصر اللجنة المركزية، تتعمد إشاعة أن اللجنة الثورية من صنع لحول ورفاقه. وقد أحرج ذلك بوضياف وجماعته في دعوة المناضلين إلى طريق الثورة المسلحة. كما أثار «المحايدين» - بفرنسا - عليهم، لأن نداء الحكمة الذي جاء به بوضياف شخصيا، يلح بوضوح على عدم الانحياز إلى أي من الطرفين..

وكان أنصار مصالي يعتقدون عن بكرة أبيهم، أن «اللجنة الثورية» هي «من صنع اللجنة المركزية».

ورغم كل هذا التشابك والمشاكل والغموض الناجم عن ذلك فإنه بالإمكان التمييز بين مرحلتين في حياة «اللجنة الثورية» القصيرة :

أ - مرحلة التفاهم والانسجام بين المؤسسين الأربعة بوضياف، بن بولعيد من جهة ودخلي، بوشبوبة من جهة ثانية.

ومن ثمار هذه المرحلة خاصة :

1. تقسيم العمل بين الأربعة، فكلف دخلي بالتنظيم وبن بولعيد بالتسليح، وبوضياف بالشؤون الخارجية، وبوشبوبة بالإعلام والاستعلام والرقابة.

2. تمكّن بوضياف من تجديد الاتصال ببقايا المنظمة الخاصة، بعمل جولة قادته إلى شرق البلاد وغربها رفقة بوشبوبة. كما عاد إلى فرنسا للاتصال ببعض الناشطين في اتحادية الحزب، وإطلاعهم على ميلاد اللجنة الثورية وشرح مقاصدها، ومحاولة إقناعهم بالدعوة لها.

3. إصدار صحيفة «لوباتريوت» (الوطني) بهدف تبليغ أطروحات اللجنة الثورية إلى أكبر عدد من المناضلين. وكانت مقالاتها تكتب بصفة جماعية تقريبا من طرف المسؤولين الأربعة.

4. إشعار البشير شيحاني رئيس دائرة باتنة لحركة الانتصار، بوضع نفسه تحت تصرف بن بولعيد، باعتباره المسؤول الأول بناحية الأوراس.

هذه المرحلة انتهت في مايو 1954 بعد اجتماع القبة الذي جمع في الثامن من هذا الشهر بوضياف وبن بولعيد بكريم وأوعمران. وعقد الاجتماع ضمن أفق «المؤتمر الاستثنائي الحاصل»، ويبدو أنه توج باتفاق مبدئي، ينص على مساندة منطقة جرجرة لمساعي اللجنة الثورية في الاتجاه المذكور.

ب - مرحلة الخلاف ونهاية «التحالف التاكتيكي».

انتهت اللجنة الثورية عمليا في منتصف مايو، بعد تفطن دحلي إلى «النشاط الموازي» الذي يقوم به بوضياف، مع بقايا المنظمة الخاصة من قبل انفجار أزمة الحزب. فاعتبر ذلك ضربا للثقة القائمة بين الرجلين منذ مطلع مارس(1).

وحسب بوضياف أنّ النهاية كانت خلال اجتماع بسليدة مع دحلي وبوشبوبة، بعد تأكد اتجاه مصالي لعقد مؤتمر لأنصاره، واحتمال أن تحذو اللجنة المركزية حذوه. وكان السؤال المطروح هو ما العمل يا ترى ضمن هذه الآفاق؟.

كان جواب دحلي، أن اللجنة ينبغي أن تواصل مساعيها مع ذلك، لكن بوضياف خالفه قائلا: «تواصل ماذا ؟ لقد حانت ساعة العمل». ويضيف بوضياف، «وهنا افترقت بنا السبل بعد أن فشلنا في تحقيق وحدة الحزب»(1).

---

1. دحلي في حديث للشروق، مصدر سابق.

ويضيف بوشبوبة من جهته عنصرا آخر، هو أن بوضياف اقترح على دحلي ومساعده تعيين منسق «للجنة الثورية»، وظل يلح في الطلب دون أن يتلقى الجواب المنتظر.

والواقع أن بوضياف كان يتولى عمليا مهمّة التنسيق في «اللجنة الرباعية» الأولى (مطلع 1952):

- أولا: بحكم مسؤولياته السابقة في «المنظمة الخاصة» بشرق البلاد أولا وفي هيئة أركانها ثانيا، هذه المسؤولية التي تضعه في درجة أعلى نسبيا قياسا بمساعديه السابقين: بن مهيدي، ديدوش، بن بولعيد... إلخ

- ثانيا: تكليفه من إدارة الحزب بعد الإعلان عن اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950، بشؤون العناصر التي نجت من حملة الاعتقالات.

وقد عاد بوضياف فضلا عن ذلك من فرنسا في مطلع مارس 1954، يحمل صفة «منسق بين الداخل والخارج»، بفضل الاتفاق الحاصل «بمونروج» (بضواحي باريس) في أواخر 1953 مع كل من بن بلة ومهساس، حيث كلف بهذه المهمة بعد تنازل هذا الأخير الذي عبر عن رغبته فيها أيضا.[2]

ويؤكد عبد الرحمان كيوان بدوره، أن بوضياف بدأ منذ مايو يغير وجهة اللجنة الثورية، بعد الاتصال ببقايا المنظمة الخاصة وجماعة القاهرة.[3]

ويضيف مهري في نفس السّياق، أنّ بوضياف انتهى بعد الخلاف مع دحلي إلى ضرورة إيجاد صيغة أخرى للعمل، تتمثل في تحضير الثورة اعتمادا على نواة من مناضلي المنظمة الخاصة.[4]

---

1. محمد عباس، اغتيال حلم، مصدر سابق.
2. شهادة بن بلة في حديث خاص مع المؤلف.
3. شهادته في رواد الوطنية، مصدر سابق.
4. مهري في «مهندسو الثورة».

وهكذا بدأ التحضير لاجتماع الـ 22 الشهير الذي انعقد على الأرجح في أواخر يونيو [1] الموالي.

تحولت «اللجنة الخماسية»، [2] في هذا الإطار إلى لجنة تحضيرية، ثم إلى مكتب للاجتماع الذي انعقد بحي المدنية تحت رئاسة بن بولعيد باعتباره أكبر المدعوين سنا.

خصصت الجلسة الصباحية للاستماع إلى تقرير مفصل من تقديم بوضياف، تركّز حول المحاور التالية:

1. نبذة تاريخية عن «المنظمة الخاصة» من تأسيسها (1947) إلى حلها (1951).
2. العمل التحضيري الذي قامت به بقايا المنظمة الخاصة منذ بداية 1952.
3. الأسباب العميقة لأزمة الحزب، وفي مقدمتها التنازع بين «خطين» الإصلاحي والثوري الذي أدى إلى الانقسام في نهاية المطاف.
4. إشارة إلى الجوار الإقليمي للجزائر، لاسيما اندلاع الحرب التحريرية بكل من تونس والمغرب...

وخصصت جلسة بعد الظهر لمناقشة عامة اعتمادا على عناصر «التقرير» توجهت بعد نقاش طويل وحاد أحيانا بالمصادقة على لائحة:

- تدين بوضوح المتسببين في انقسام الحزب.
- تعلن عزم مجموعة من الإطارات على محو آثار أزمة الحزب، وإنقاذ الحركة الثورية من الانهيار.
- تقرر إعلان الثورة المسلّحة، كوسيلة وحيدة لتجاوز الخلافات الداخلية وتحرير الجزائر.

وكرّس الاجتماع من جهة أخرى، اللجنة الخماسية كقيادة للحركة الوليدة ومنسقها محمّد بوضياف. وفي اجتماع لاحق درست «لجنة الخمسة»

---

1. 25 يونيو حسب بوضياف.
2. بوضياف، بن بولعيد، بن مهيدي، ديدوش، بيطاط.

مضمون اللائحة وكيفية تطبيقها، واتخذت بناء على ذلك جملة من القرارات منها:

1. تجميع العناصر السابقة في «المنظمة الخاصة» والشروع في هيكلتها.
2. استئناف التكوين العسكري اعتمادا على دفاتر «المنظمة الخاصة» التي أعيد طبعها بالمناسبة.
3. تنظيم فترات تكوين في صنع المتفجرات استعدادا لساعة إعلان الثورة.

وتم في نفس الاجتماع توزيع المهام بين أعضاء اللجنة، والاتفاق على مواصلة الاتصال بجماعة جرجرة لإدماجهم في الحركة [1]

تصب قرارات اللجنة الخماسية كلّها في إطار إعداد «الأداة الثورية» لتكون في أجل مسمّى على موعد مع «اللحظة الحاسمة»: لحظة إطلاق الشرارة الأولى ليشتعل الهشيم الجاهز - أي الشعب المستعد لهذا الحدث التاريخي الفاصل، بفضل التوعية الوطنية منذ منتصف العشرينات خاصّة.

هذا الانكباب على «الأداة الثورية» لم يمنع اللجنة من مواصلة التفكير في «حزب ثوري»، ومواصلة مساعيها بأمل تجميع الصفوف من جديد، ليكون «الإخوة الأعداء» في الموعد المنتظر مع التّاريخ. وكانت هذه المساعي تنطلق من الوعي بالصعوبات المحتملة لتأطير الحركية الثورية، في حالة الاعتماد على القلة القليلة من عناصر «المنظمة الخاصة» وحدها [2].

بيد، لم تنحصر عملية التجميع على العناصر السابقة في «المنظمة الخاصة» وحدها، بل امتدت إلى بعض التجمعات القليلة هنا وهناك والتي استطاعت العناصر الثورية أن تعبّئها بدرجات متفاوتة، منذ بداية الأزمة المفتوحة بين مصالي والأمانة العامة. وكانت عملية التجميع هذه تصطدم بعراقيل جمة في الميدان منها:

---

1. بوضياف، صحيفة الجريدة لسان حزب الثورة الاشتراكية، عدد خاص نوفمبر 1974
2. شكل هذا الانشقاق هاجسا حقيقيا لعناصر قيادية أمثال ديدوش وحفي قرنان (جرجرة).

- انحياز أغلبية المناضلين في القاعدة إلى زعيم الحزب، وتأثير ذلك على العناصر الثورية ذاتها كما حدث بمنطقة جرجرة، فقد استغرقت مفاوضات «لجنة الخمسة» مع كريم ورفاقه أربعة أشهر كاملة ولم تتوج بانضمامهم إلى «الـ22» إلا في أواخر أوت 1954 [1].

- مناكفة كل من المصاليين والمركزيين للحركة الوليدة: المصاليون الذين يرون في بوضياف ورفاقه مجرد أداة في يد اللجنة المركزية، والمركزيون من باب الاعتقاد أن الظروف غير مهيأة بعد لإعلان الثورة، والتخوف من أن يؤدي «العمل المبستر» إلى كارثة شبيهة بكارثة 8 ماي 1945.

وشهدت قسنطينة والبليدة بصفة خاصة مواجهات حاسمة جمعت الأطراف الثلاثة الثوار وكل من المركزيين والمصاليين، وفي مواجهة أولاد يعيش (البليدة) أطلق بوضياف «رصاصته» المعنوية «سنعلن الثورة ولو بالاعتماد على قردة الشفة» [2].

وعلى الصعيد الخارجي كان العمق الاستراتيجي العربي، يكتسي أهمية حيوية بالنسبة لمجموعة بوضياف التي تمكنت في هذا الصدد من الاتصال مجدداً بأحمد بن بلة من الوفد الخارجي لحركة الانتصار بالقاهرة، وقد تمَّ ذلك بالعاصمة السويسرية برن في بداية يوليو 1954

في أول لقاء قدم بوضياف عرضاً حالاً عن التحضيرات الجارية لما يخططون له، وما ينتظرون من الوفد الخارجي خاصة. وقد تعهد بن بلة بالمناسبة بالتحرك في اتجاهين: كسب تأييد رفيقيه محمد خيضر وحسين آيت أحمد، ومحاولة ضمان الدعم المصري.

وفي لقاء ثان ببرن دائماً، أوضح بن بلة لبوضياف أن المصريين يشترطون دعمهم باندلاع الثورة أولاً. أي عليهم أن يعتمدوا في إطلاق

---

1. حسب شهادة بوضياف والعربي.

2. Yves Courriere, Les fils de la Toussaint, Edition, Paris 1968, P 196

الرصاصة الأولى على إمكانياتهم الذاتية - المحدودة جدا - دون انتظار كبير شيء من الخارج.

لم تجد «الأداة الثورية» إذا في صائفة 1954، من ركيزة تراهن عليهما في معدلة النّجاح والفشل غير ركيزة «الشعب الجاهز». اعتمادا على سابق تجربتها معه، وعميق ثقتها في نتائج نضال وطني صادق وطويل النفس، وسجلّه الضخم الحافل بالبطولة والتضحية.

1. وكان الشعب فعلا يبدو جاهزا، كما تؤكد ذلك معظم التقديرات الصّادرة عن فئات مختلفة من السياسيين والمناضلين

2. فالدكتور الأمين الدباغين كان في الصف الأول من اوت يرى «أن الظروف الداخلية والخارجية مناسبة لإعلان الثورة المسلحة، وأن الجماهير مستعدة للالتفاف حول الجماعة التي تبادر بذلك»[1].

3. ويؤكد الطيب بولحروف غداة انعقاد مؤتمر المركزيين بالعاصمة أن «الإحساس السائد حينئذ، أن من يطلق الرصاصة الأولى، سيكتب له الفوز بقيادة الثورة بدون منازع»[2].

4. وحسب مصطفى الأشرف، أن التحفز بلغ قبيل فاتح نوفمبر إلى درجة أن بعض المناضلين فهموا تعليمات الاستعداد للعمل، كأمر نافذ يستوجب «إطلاق الحياة فورا بدءا بالأسر والتيّار»[3].

5. وعندما لمّح كريم لمحمدي السّعيد في نفس الفترة بأن ساعة العمل باتت وشيكة طمأنه بقوله «نحن جاهزون، فوالله لو ثار عشرة رجال هذه المرة لانتصروا على فرنسا».

6. ويؤكد بوضياف من جهته، «أن أول نوفمبر نشأ بالأساس من فكرة الاعتماد على الشعب».

---

1. الشيخ اروبحية. رواد الوطنية. مصدر سابق.
2. المصدر السابق.
3. M. Lachraf, Ecrits Didactiques, Edition ENAP, Alger 1988.

7 ـ ويلخص بن مهيدي كل ذلك في قولته الشهيرة: «ارمو، الثورة بالشارع تتلقفها الجماهير»..

فالاعتماد كل الاعتماد إذا، كان على «الأداة الثورية» أولا والرهان على «الشعب الجاهز» ثانيا، في انتظار ان تؤدي حركية العمل المسلح إلى ملمة شتات «الحزب الثوري» في مرحلة أولى، تمهيدا لاستدراج «القوى الحية» في مرحلة لاحقة.

وكان من الطبيعي، ان يستفيد بوضياف ورفاقه من الرصيد العسكري «للمنظمة الخاصة» الذي هو حصيلة مصدرين :

ـ الأول : التكوين والخبرة المكتسبة بالجيش الفرنسي نفسه، ويجدر التذكير في هذا الصدد بأمرين:

1 ـ ان الجيش الفرنسي كان يقيم ورشات لتكوين شباب ما قبل سن الخدمة الإجبارية (21 سنة)، سواء في إطار الإعداد للخدمة أو الترغيب في التعاقد مع الجيش.

وقد تكاثرت هذه الورشات بشكل ملحوظ، في ظل حكومة فيشي أثناء الحرب العالمية الثانية. ومن الأسماء التي تدربت في هذه الورشات وأصبح لها شأن في «المنظمة الخاصة»، نذكر على سبيل المثال : بلقاسم كريم، الحاج بن علا، محمد مروك، عبد القادر بلحاج الجيلالي ..

2 ـ ان بعض قادة «المنظمة» شاركوا في الحرب العالمية الثانية مشاركة فعالة ومنهم أبطال تحصلوا فيها على أوسمة متميزة، شأن المساعدين أحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد... وغيرهم كثيرون..

ـ الثاني : حصيلة سنتين على الأقل من التكوين والتدريب في إطار «المنظمة الخاصة» ذاتها: من اكتمال تأسيسها في ربيع 1948، إلى الإعلان عن اكتشافها في مارس 1950. وتشمل هذه الحصيلة تجربة مفيدة في التعرف على الميدان، إدراكا لدوره الحاسم في «حرب العصابات الشعبية»

- وعلى هذا الصعيد الهام يخبرنا المناضل احمد بوشعيب، انه كلف باستطلاع ناحية من جبال الونشريس تمتد ما بين الروسة (عين الدفلى) إلى ثنية الحد (تيسمسيلت)، واختبار مدى صلاحيتها لاستقبال المجاهدين عندما تدق ساعة العمل، وقد قطع المسافة مشيا في ثلاثة أيام، حسبما تقتضيه المهمة.

- وفي الأوراس بادر بن بولعيد بتشكيل لجنة خاصة، قامت خلال شهري ابريل ومايو 1954 باستكشاف جبال المنطقة، لمعرفة المغارات والأنفاق والموانع الطبيعية الحصينة.

وفي صائفة نفس السنة انطلقت التحضيرات من جديد، لإثراء وتحديث هذا الرصيد الموروث الذي يتضمن تجربة عسكرية مؤكدة

ويمكن أن نتابع باختصار، ما قام به بن بولعيد في منطقة الأوراس - المرشحة لأن تكون «بؤرة الثورة الأولى» - على الأصعدة التالية

1. شعبيا قام بما يشبه عملية السبر كلف مجموعة من المناضلين بجس نبض المواطنين في الأسواق والأعراس خاصة، لتقدير درجة استعداد الشعب لاحتضان الثورة المنتظرة.

2. من ناحية التدريب خصص الفترة الممتدة من يونيو إلى اوت، لإجراء تدريبات عسكرية مكثفة، وتمرينات على حرب العصابات بدءا بشن الغارات والمراقبة الليلية.. إلخ.

3. وعلى صعيد الأسلحة، امر بإجراء إحصاء دقيق لمقتنيات المواطنين منها، كاحتياطي يمكن اللجوء إليه عند الضرورة. كما امر في نفس الوقت أن يجهز كل مناضل سلاحه، أو يوفر المبلغ الكافي للحصول على قطعة سلاح

مثل هذه التحضيرات جرت أيضا بالمناطق الأخرى، وشمل الإعداد للثورة أيضا إجراء فترات تربص، لتكوين المناضلين وتدريبهم على صنع القنابل التقليدية. وكانت البداية بتربص وطني نظم بمزرعة المناضل عبد القادر الهجيم في ناحية اخرايصية (العاصمة)، أشرف عليه بن بولعيد

شخصيا بمساعدة بيطاط في الجوانب التطبيقية. وبعد هذا التربص الذي تم في أوت 1954 نظمت تربصات أخرى على مستوى المناطق.

ووجد بوضياف ورفاقه في متناولهم، رصيد «المنظمة الخاصة» من الأسلحة كذلك. وقد تم جمعها وشراؤها بوسائل مختلفة، ومعظمها من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وجرى تخزينها أساسا بالأوراس ونواحي قسنطينة والعاصمة. وأدت ظروف التخزين السيئة إلى إتلاف 60% منها تقريبا [1].

في أواخر أوت 1954، التحقت منطقة جرجرة بقطار التحضير للثورة. خلال اجتماع مطول بشارع «دي شانه» في قصبة العاصمة. وبناء عليه انضم بلقاسم كريم إلى «لجنة الخمسة»، التي أصبحت ابتداء من سبتمبر «لجنة الستة». عقدت هذه اللجنة سلسلة من الاجتماعات، لدراسة مختلف جوانب التحضير المادي والمعنوي، ومسائل التنظيم والقيادة.. والتاكتيك والاستراتيجية، فضلا عن محتوى الحركة الجديدة على الصعيدين الإيديولوجي والسياسي.

وكانت تسمية الحركة باسم «جبهة التحرير الوطني» قد ولدت في أوت 1954، بوادي ملوية غير بعيد عن مدينة مغنية الحدودية، أثناء حوار ثنائي بين بوضياف وبن مهيدي [2]. وعنها تولدت تسمية «جيش التحرير الوطني».. وليس مستبعدا أن تحمل التسمية تأثيرات داخلية وخارجية:

- داخلية من وحي تجربة الحركة الوطنية - بمعناها الواسع - التي عرفت «الجبهة الجزائرية المسلمة» في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي؛ كما عرفت «الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها» في مطلع الخمسينات..
- خارجية من وحي التجربة الفيتنامية بقيادة «الجبهة الوطنية للتحرير» التي كانت في أوج إشعاعها، بعد الهزيمة الفاصلة التي ألحقتها بالجيش

1 بن بولعيد في كتابنا ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر 2003

2 بوضياف، المصدر السابق.

الفرنسي في معركة «ديان بيان فو» (7 مايو 1954). وبعد الاتفاق على التسمية بحثت «لجنة الستة» موضوع توسيع قيادة الجبهة باتجاهين

1. ضم «الوفد الخارجي» بعناصره الثلاثة - بن بلة، خيضر، آيت احمد، باعتباره البوابة الضرورية لإمكانية الاستفادة من العمق الاستراتيجي العربي.

وكان بن بلة قد وفق في أبريل 1954 إلى إقناع محيط [1] جمال عبد الناصر - الرجل القوي في الثورة المصرية - بجدية التحضيرات الجارية بالجزائر، والحصول على ضمانات مؤكدة لدعم الثورة المسلحة بمجرد اندلاعها كما سبقت الإشارة.

وتمت مناقشة اقتراح ضم الوفد الخارجي مع قواعد الحركة أيضا فوافقت عليه أغلبية وتحفظ البعض بحجة أن تكون القيادة واحدة - إما بالداخل أو بالخارج [2].

2. البحث عن شخصية بارزة لتكون بمثابة «الغطاء السياسي» للحركة الوليدة، على أساس أن أعضاء اللجنة - الخارجين لتوهم من حياة السرية القاهرة - لم يكونوا معروفين لدى عامة الشعب، بل حتى لدى عامة المناضلين نظرا للتكتم الشديد على نشاطهم داخل الحزب نفسه

وكانت أهم محاولة في هذا الشأن، مع قيادي سابق هو الدكتور محمد الأمين الدباغين، لكن لم تأت بنتيجة، أسوة بمحاولات سابقة مع مصالي نفسه [3].

وأقرت «لجنة الستة» من جهة أخرى، مبادئ الثورة المسلحة واستراتيجيتها في آن واحد. وأكدت بصفة خاصة على مبدأين أساسيين:

1. أولوية الداخل النابعة من ضرورة إعطاء أهمية خاصة في البداية للعمل العسكري، باعتباره الوسيلة الوحيدة لطرح القضية الجزائرية بمختلف أبعادها على الصعيدين الداخلي والدولي.

---

1. علي صبري، زكريا محي الدين من السياسيين، والعلميين فتحي الديب وعزت سليمان من المخابرات.
2. موقف زيغود يوسف.
3. حاول الثوار تهريبه مرتين إلى القاهرة - لكن بدون جدوى لتراجعه في آخر لحظة.

علما أن محاولات طرحها بالطرق السياسية وحدها، خلال ثلاثة عقود سابقة باءت كلها بالفشل ويتجم عن ذلك أنّ القرارات الهامة في البداية ينبغي أن تنبع من المقاتلين بالدرجة الأولى.

2- اللامركزية نظرا لاتساع رقعة العمل الثوري وانعدام وسائل الاتصال الملائمة، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان أن يقوم جهاز مركزي بتسيير الكفاح تسييرا فعالا لذا قررت اللجنة ترك حرية المبادرة للمناطق، حسب ظروفها وإمكانياتها[1].

وفضلا عن هذين المبدأين أقرت اللجنة – بعد مناقشات مطولة – استراتيجية عمل تشمل مراحل ثلاث هي:

- أولا: مرحلة بناء الهيكل السياسي والعسكري للثورة المسلحة لضمان انتشارها. والهدف في هذه المرحلة سياسي بالدرجة الأولى، ويتمثل في شرح معنى الثورة وطبيعة أهدافها لكسب تعاطف الشعب وتأييده في الميدان.

ويهدف العمل المسلح هنا إلى إثارة حماس الجماهير، بضرب الخونة وأعوان الاستعمار خاصةً.

- ثانيا: تعميم الشعور بانعدام الأمن بالتصدي لغلاة المستوطنين ومصالحهم في جميع أنحاء البلاد.

- ثالثا: إقامة مناطق محررة، يمكن أن تستقبل نواة قيادة وطنية، تكون صورة مصغرة عن قيادة الجزائر المستقلة. أي إعادة مركزة القيادة، بعد مرحلة اللامركزية الأولى[2].

ودرست «لجنة الستة» كذلك مشكلة التسليح التي كانت تؤرق الجميع، ولم تجد بدا في نهاية المطاف من الاعتماد على:

1- مخزون «المنظمة الخاصة» من الأسلحة وإضافة شيء قليل إليه، فضلا عن القنابل التقليدية التي تم صنعها بالأوراس ومنطقة وهران خاصة.

---

1 بوضياف، في خواب... عظماء، مصدر سابق.

2 المصدر السابق.

2- صفقة أسلحة كان أبرمها المناضل المغربي عبد الكبير الفاسي مع مهربين إسبان بتطوان وموّلتها اللجنة بإمكانياتها المتواضعة . لكن تحركات الأمن الإسباني بالمدينة أفسد العملية [1]. وتسبب ذلك في حرج كبير بالمنطقتين الرابعة والخامسة، بعد اعتماد بن مهيدي وبيطاط على هذه الصفقة، إلى درجة التنازل عن حصتيهما من مخزون «المنظمة الخاصة» بالأوراس، وقد اضطرّهما ذلك إلى المشاركة في إعلان الثورة بحوالي 10 قطع في حالة سيئة. ناهيك أن بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة لم يكن يحمل ليلة الموعد الكبير غير مسدس قديم، ليس بخزانته سوى طلقتين [2]. واكتفى بوجمعة سويداني نائب مسؤول المنطقة الرابعة بخنجر، بعد أن تنازل عن مسدسه لأحد رفاقه[3].

وفي اجتماع 10 أكتوبر بالمرادية، أقرت لجنة الستة بيان فاتح نوفمبر باسم جبهة التحرير الوطني، ونداء إلى الشعب باسم جيش التحرير الوطني، وتم في نفس الاجتماع تحديد موعد جديد [4] لإعلان الثورة . ليلة فاتح نوفمبر التي تصادف «عيد القديسين» ويليه «عيد الأموات» (2 نوفمبر)

وفي اجتماع لاحق تم تحديد مناطق العمليات الستة وتعيين مسؤوليها كما يلي:

- الأولى (الأوراس) بقيادة مصطفى بن بولعيد وينوبه البشير شيحاني،
- الثانية (شمال قسنطينة) بقيادة مراد ديدوش وينوبه يوسف زيغود
- الثالثة (القبائل الكبرى والصغرى) بقيادة بلقاسم كريم وينوبه عمار أوعمران.

---

1. عبد الكريم الخطيب، مسار حياة، منشورات جريدة العصر (المغرب)، الرباط 2003
2. Y. Courriere OP. CIT p 347.
3. كانت لجنة الستة قد حددت في البداية موعد 15 أكتوبر، لكن خبره تسرب انطلاقا من الصومعة والقصبة، وبلغ ذلك الأمانة العامة للجنة المركزية فقامت بحملة لإقناع المناضلين بعدم المشاركة في المغامرة حسب تقديرها.
4. حسب رواية بيطاط كما جاء ذلك في كتابه عنه معلم مع الشعب، إصدار المجلس الشعبي الوطني نوفمبر 2004

- الرابعة (العاصمة وما جاورها) بقيادة رابح بيطاط وينوبه بوجمعة سويداني.

- الخامسة (وهران وما جاورها) بقيادة محمد العربي بن مهيدي وينوبه رمضان بن عبد المالك.

- السادسة (الصحراء) وقد بقيت مجرد مشروع.

هذا التقسيم يتضمن تحويرا في آخر لحظة، تبادل ديدوش وبيطاط بعد اعتذار الأول عن تولي منطقة العاصمة، بحجة أنه معروف بها لدى مصالح الأمن مما قد يقلل من حظوظه في النجاح.

وكلف محمد بوضياف منسق «لجنة الستة» بتولي مهام التنسيق بين قادة المناطق والوفد الخارجي للجبهة الذي ينشط انطلاقا من القاهرة.

وقد أشعر بوضياف في رسالة من برن بتاريخ 29 أكتوبر، الوفد الخارجي بأنه ورفاقه بالداخل أسندوا إليه مهمة الحديث باسم الثورة على الصعيد الدولي، وهي مهمة «حكر عليهم دون سواهم» كما جاء في الرسالة [1].

وعقدت «لجنة الستة» آخر اجتماع لها في 23 أكتوبر بمنزل المناضل مراد بوقشورة في حي الرايس حميدو، وهو الاجتماع الذي تخلده الصورة الشهيرة، تجسيدا للحس التاريخي الذي كان يتمتع به بوضياف ورفاقه، وعميق شعورهم بأنهم يعيشون لحظة فاصلة في تاريخ الجزائر وطنا وشعبا.

وكان الاجتماع فرصة جديدة، لمراجعة قوائم الأهداف المنتظر ضربها في الساعة الصفر من ليلة فاتح نوفمبر، قبل الافتراق والتحاق كل قائد بمنطقته للإشراف على إشعال فتيل الثورة بنفسه. وقد اتفق الستة على اللقاء مجددا في يناير 1955[2]، لتقييم الوضع وتدارس الموقف على ضوء المستجدات والمتغيرات. لكن تداعيات الأحداث ورد الفعل العنيف من إدارة الاحتلال، حالت دون انعقاد الاجتماع المبرمج في وقته، بل حولت فراق الـ 24

1. في اغتيال حلم، مصدر سابق.
2. في 10 يناير حسب رواية كريم و 11 حسب بيطاط.

أكتوبر إلى وداع نهائي مع ثلاثة من قادة فاتح نوفمبر، وهم على التوالي مراد ديدوش ومصطفى بن بولعيد والعربي بن مهيدي.

ويعتبر بيان فاتح نوفمبر أرضية إيديولوجية وسياسية وافية، إذ تضمن مختلف العناصر المتعلقة بجبهة التحرير الوطني وأهدافها ووسائل عملها، مع وضع المبادرة بالثورة في سياقها المحلي والإقليمي والدولي. ويمكن اعتباره إعلان حرب ونداء سلم في نفس الوقت، لأنه تضمن كذلك شروط التفاوض، ومقترحات حول تنظيم العلاقات المستقبلية بين الجزائر وفرنسا..

ويمكن تلخيص البيان في المحاور الأربعة التالية :

- أولا : التعريف بالحركة وأهدافها

يقدم البيان «جبهة التحرير الوطني» كحركة تجديدية بقيادة مسؤولين من الشباب.. جمعت حولها أغلبية العناصر السليمة المصممة من مناضلي الحركة الوطنية (حزب الشعب - حركة الانتصار).

وتضع هذه الحركة المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار ولا علاقة لقيادتها لا «بالمركزيين» ولا «بالمصاليين».

وتهدف الجبهة إلى تحقيق الاستقلال الوطني، باعتباره مدخلا ضروريا «لإقامة دولة جمهورية ديمقراطية اجتماعية كاملة السيادة في إطار المبادئ الإسلامية، وفي ظل احترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني»

ويقتضي تحقيق هذا الهدف العمل في آن واحد على الجبهتين الداخلية والخارجية.

1 - داخليا : ينبغي العمل على الصعيدين السياسي والعسكري.

2 - خارجيا : ينبغي العمل «لتدويل القضية الجزائرية بمساندة الحلفاء الطبيعيين لشعبنا».

- ثانيا : نداء إلى الشعب وإلى الاتحاد :

■ نداء إلى الشعب كي يبارك جبهة التحرير، ويسارع بالالتفاف حولها لتحرير الجزائر واستعادة استقلالها.

■ نداء إلى الاتحاد باعتبار أن في مبادرة جبهة التحرير «الثورة «فرصة لجميع الجزائريين من مختلف الطبقات والأحزاب والحركات، كي يلتحقوا (فرادى) بصفوف الكفاح التحرري دون أي اعتبار آخر»

ثالثا : الظروف الداخلية والخارجية ملائمة للثورة :

1. «الشعب متحدٌ حول قضية الاستقلال مستعد للتضحية في سبيله».

2. الحركة الوطنية (الحزب الثوري) جاهزة لخوض غمار الكفاح المسلح، بعد مراحل طويلة من النضال السياسي.

3. الظروف الخارجية مناسبة إقليميا ودوليا :

- إقليميا : انطلاق حركة التحرير بتونس والمغرب، جعل حركة التحرر بالجزائر تبدو متأخرة عن الركب، وهي السابقة بالدعوة إلى وحدة الكفاح المغاربي ..

- دوليا : هنالك «انفراج نسبي يساعد على تسوية بعض المشاكل الثانوية كالقضية الجزائرية، بفضل الدعم المنتظر من أشقائنا العرب والمسلمين خاصة».

- رابعا : العدو وشروط التفاوض .

«الاستعمار الأعمى» هو «العدو الوحيد» لجبهة التحرير التي تميز بين هذه الظاهرة الاستيطانية المغتصبة وبين الشعب الفرنسي وتعتزم الجبهة لتصفية الاستعمار، «استعمال جميع الوسائل الممكنة والمتاحة، في ظل تعبئة وتنظيم مختلف طاقات الشعب السليمة».

ولا يتنافى ذلك مع الجنوح إلى السلم، لذا يقدم بيان فاتح نوفمبر أرضية للتفاوض، تُوازن بين المطالب والتنازلات كمبدأ جوهري في مثل هذه المسائل.

ويمكن تلخيص مطالب الجبهة في ثلاثة :

1. «اعتراف رسمي وعلني بالهوية الجزائرية».

2. «التفاوض مع ممثلي الشعب، على أساس سيادة الجزائر ضمن وحدتها الوطنية والترابية».

3. المبادرة بخلق جو من الثقة، بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ووقف مطاردات الثوار والمناضلين ..

وبالمقابل تتعهد جبهة التحرير بـ :

1. احترام الحريات الفردية والجماعية للأقلية الأوروبية

2. تمكين الأقلية الأوروبية من الاختيار بين

أ - الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية، وفي هذه الحالة تطبق عليها الجزائر المستقلة قانون الرعايا الأجانب.

ب - اختيار الجنسية الجزائرية، فتعامل أسوة بعامة المواطنين.

ولا ينسى البيان مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية الذي ينبغي أن يخضع «لاتفاق قائم على المساواة و لاحترام المتبادل بين البلدين»..

بمثل هذه التعهدات تفتح جبهة التحرير - الحريصة على الحد من إراقة الدّماء - باب المفاوضات المحتملة على مصراعيه

وتبدو توقعات قادة جبهة التحرير عشية اندلاع الثورة، واقعية تماما لسببين اثنين على الأقل:

1. إن تجارب الثوار المرّة مع الظاهرة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال، رسخت في الأذهان وفي الذاكرة الجماعية، أن مواجهة هذه الظاهرة تستوجب التزام حد كبير من الواقعية المحسوبة بدقة

2. نشأة هؤلاء القادة في أحضان حركة ثورية، حريصة كل الحرص على أن تبعد عن نفسها تهمة اليسارية، بالتأكيد المستمر على «الواقعية» في الأهداف والوسائل وقواعد العمل» .[1]

وبفضل هذه العلمية كان بن بولعيد مثلا، يتوقع أن تستمر ثورة التحرير عشر سنوات على الأقل، بينما كان ديدوش يتوقع ثماني سنوات، ويؤكد في هذا الصدد :

---

1) تقرير مصالي إلى مؤتمر هورنو منتصف يوليو 1954

«إن المرحلة الأولى من الكفاح المسلّح (حوالي سنتين)، تستهدف بالأساس إخراج القضية من دائرة (الجزائر المقاطعة الفرنسية) إلى دائرة (الجزائر المستعمرة)، وبعد ذلك فقط تبدأ المعركة الحقيقية من أجل الاستقلال»[1].

ولم تهمل قيادة الجبهة العامل النفسي الاجتماعي في التحضير لهذه المواجهة المصيرية الدامية، بالمزاوجة بين حتمية العنف الرهيب الذي سينجرّ عن معركة التحرير بكل تأكيد، والتبشير المبكر بالنصر المبين الذي لا ريب فيه كذلك.

وقد استعملت لإعداد النفوس كلمة «فلاقة» التي اشتهر بها الثوار التونسيون الذين أعلنوا المقاومة المسلحة مع مطلع 1952 وتحمل الكلمة شحنة من الترهيب والترويع، لما توحي به من قتل بطريقة شنيعة. كما استعملت عبارة «سلاّل القلوب» التي لا تقل عنفا عن «الفلاقة». طبعا «سلال القلوب» يستهدف البطش بالعدو أولا. لكن الويل ثم الويل للخونة. وكل من تسول له نفسه أن يتجرأ على طعن الثوار في الظهر.

وتبشيرا بالنصر اليقين تم مثلا، توظيف نبوءة منسوبة إلى الولي لصالح سيدي الخير[2]، في بداية الثلث الأخير من القرن التاسع عشر يقول فيها :

«لا تستجيبوا للبلاريج التي تناديكم من برج بوعريريج . التزموا الهدوء في الحرب الأولى . وحافظوا عليه في الثانية . لكن في الثالثة تعالوا نتجنّد معكم أنا وابني»[3].

وتشاء الصدف أن تكون الطبيعة في الموعد أيضا، بعد أن عبرت عن شديد غضبها بمظاهر شتى : جفاف وجراد وزلازل .

---

1. صحيفة المقاومة عدد 18 - 1 يوليو 1957

2. ولي صالح بناحية سطيف.

3. A. Nanoum, OP CIT, p 305.

وشاهد بعض الجزائريين بألم كيف كانت أغلبية الضحايا والمنكوبين في زلزال الأصنام من أمثالهم، وكيف كانت المساعدات توجه بالأولوية إلى القلة القليلة من الأوروبيين المتضررين [1].

---

1 شهادة علي لونيسي في كتاب صحفي ... في ركاب الثورة، دار هومة، الجزائر 2004.

الفصل الثاني

اختبـــار.. السنـــة الأول

أولا : شرارة.. قدسية

كانت انطلاقة الثورة المسلحة في منتصف ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، مفاجأة تامة لسلطات الاحتلال على جميع المستويات ؛ وللأحزاب السياسية بالجزائر عموما باستثناء عناصر قليلة من اللجنة المركزية لحركة الانتصار (حزب الشعب)، وزعيم الحركة الحاج مصالي الذي بلغته معلومات متضاربة في منفاه بـ «نيور»[1]، عن التحضير لعمل ما انطلاقا من القاهرة وبدعم منها.[2]

فوزير الداخلية فرانسوا ميتران، عاد إلى باريس مطمئنا إلى حد ما بعد زيارة الجزائر (16–22 أكتوبر) فقد سمع ما يرضيه من سلطات المقاطعة، بدءا برئيس المجلس الجزائري ريمون لاكيير الذي قال يخاطبه في رحاب المجلس : «الجزائر هادئة وستبقى يا معالي الوزير»[3].

ورفضت السلطات المدنية والعسكرية بعمالة قسنطينة التي تبدو مهددة بالأخطار أكثر من غيرها التخلي عن اطمئنانها، رغم إشعارها من مسؤول الأمن المركزي بالجزائر العاصمة جان فوجور في 29 أكتوبر «بوجود مئة (فلاق) بالأوراس».

1 مدينة تقع وسط غرب فرنسا، نقل إليها مصالي في ماي 1952 بعد الحوادث التي صاحبت زيارته للأصنام

2 توفيق الشاوي، نصف قرن من العمل السياسي، دار الشروق، القاهرة 1998

3 Y. Courriere, Les fils de la toussaint, Fayard, paris 1968, P 240 .

ويفسر الوالي العام روجي ليونار هذا الاطمئنان بـ انقسام حركة الانتصار «الذي يضمن للجزائر شهورا من الهدوء».

فقد استبعدت أن تمر هذه المجموعة المسلحة أمام أنفها، واعتبرت معلومات العاصمة «مبالغا فيها إلى حد كبير»، وشهد بذلك العقيد «بلانش» قائد قطاع باتنة (الأوراس) شخصيا بقوله: «إنني أجوب طرق الناحية منذ مدة ولم أر قط (فلاقا) أمام سيارتي».[1]

هذه المفاجأة التامة، صاحبها في البداية سوء تقدير واضح لأهمية العمليات المسلحة التي اهتزت لها في لحظة واحدة مختلف أنحاء الجزائر، ولو بدرجات متفاوتة من حيث القوة والكثافة والأثر. ويلخص ذلك موقف الوالي العام نفسه الذي صرح قائلا: «لا داعي للقلق، هناك 300 بندقية في الأوراس، هذا كل ما في الأمر»... ويعزي «التمرد» في نفس التصريح، إلى «المحصول السيء خلال الموسم الأخير»... مؤكدا أنّ هذا «التمرد» محدود في منطقة معينة (الأوراس)[2].

واكتنف انطلاقة فاتح نوفمبر 1954 في بدايتها، غموض كبير لعدة عوامل منها:

أولا: أن عنوان «جبهة التحرير الوطني» ظل في طي الكتمان المحكم، ولم يعلن عنه إلا في بيان الإعلان عن الثورة الذي شرع في توزيعه عشية وغداة اندلاع الثورة. فهذا العنوان – أسوة بصنوه «جيش التحرير الوطني» – لم يرد ذكره قبل فاتح نوفمبر، في أي خطاب أو تقرير أو مذكرة إعلامية لسلطات الاحتلال محليا أو مركزيا بفرنسا ذاتها.

وتذكر الباحثة جرمان تيون[3] أن فرنسيا نزح إلى العاصمة بعد اندلاع العمل المسلح بالأوراس، سائلا إن كانت تعرف شيئا عن هذه الحركة المجهولة التي تطلق على نفسها اسم «جبهة التحرير الوطني»...

---

1. IBID, p 271
2. IBID
3. Nancy Wood, D une Algerie a l autre, Edition Autrement, paris 2003, p 155.

ثانيا : اندلاع الثورة في ظل انقسام «حركة الانتصار» (الحزب الثوري) إلى أربع فئات:

1. أنصار زعيم الحزب الحاج مصالي وهم الأكثر عددا. وقد شكلوا ابتداء من منتصف يناير 1954 «لجان إنقاذ»، وشرعوا في طرد العناصر الموالية للأمانة العامة واللجنة المركزية للحزب من المقرات ومواقع المسؤولية.

2. أنصار الأمانة العامة بقيادة بن يوسف بن خدة، وأكثرهم من أعضاء اللجنة المركزية والهيكل النظامي للحزب، مع بعض القسمات القليلة هنا وهناك.

3. «المحايدون» ويمثلون الفئة التي كانت تطالب بطرح الخلاف بين زعيم الحزب والأمانة العامة على مؤتمر استثنائي للبتّ فيه، وإعادة الأمور إلى نصابها حسب الطرق النظامية.

4. «الثوار» وأغلبهم من بقايا «المنظمة الخاصة»، وكانوا يحضرون أنفسهم خفية – منذ مطلع 1952 خاصة – واضعين نصب أعينهم إمكانية تحرير أغلبية المناضلين بالقاعدة، من نفوذ قيادة الحزب التي ركنت إلى الجمود، واستساغت لعبة الانتخابية العقيمة[1]، ودفع هذه الأغلبية على طريق الثورة المسلحة في أحسن الآجال.

ثالثا : مسارعة أنصار مصالي بتبني الثورة المسلحة، اعتمادا على أغلبية المناضلين في القاعدة. وقد تلقوا في هذا الصدد إشارة واضحة من الزعيم في 4 نوفمبر مفادها : لا تساءلوا عمن فجر الثورة. حاولوا ركوب الموجة والسيطرة على قاطرة الحركة[2].

وازداد الغموض بعد أن التحق المصاليون بالركب فعلا، وإعلان ثورتهم باسم «الحركة الوطنية الجزائرية».

---

1 حاول الثوار في مؤتمر أبريل 1953 إقناع القيادة بالعدول عن هذه اللعبة التي لا طائل من ورائها.

2 مولاي مرباح في كتابه رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر 2003

رابعا : اضطرار بعض الثوار أنفسهم إلى استعمال ورقة مصالي لجر المناضلين الموالين له جرا إلى العمل المسلح . فعل ذلك مثلا بلقاسم كريم وعمر أوعمران بمنطقة القبائل، حيث انحازت أغلبية المناضلين إلى زعيم الحزب[1]. فقد ظل كريم يتظاهر بالولاء إلى الزعيم حتى آخر لحظة، ولم يكن يكاشف بحقيقة موقفه غير الثقات، وفي طليعتهم رجل صعد معه إلى الجبل منذ ربيع 1947.[2]

وكان الوضع بفرنسا من ناحية المفاجأة والغموض، انعكاسا للوضع بالجزائر تماما.. فقد انحازت هناك أيضا أغلبية المناضلين إلى الحاج مصالي . ولم تنج القاهرة من هذا الغموض، حيث تمكن في البداية الشاذلي المكي وأحمد مزغنة من أنصار مصالي من إقناع الشيخ البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[3] والأمير عبد الكريم الخطابي بأن مصالي هو مفجر الثورة.

في ظل هذا الغموض، جاء بيان فاتح نوفمبر ليقدم التوضيحات اللازمة، ويقضي على بعض جوانب الالتباس فقط، لأنه لم يكن حينئذ قد انتشر على نطاق واسع بعد. فقد تضمن تعريفا بالحركة التي بادرت بإشعال فتيل الثورة : جبهة التحرير الوطني.

- فالجبهة حركة تجديدية، قام بها شباب من «الحركة الوطنية» (حزب الشعب الجزائري) لا علاقة له بالطرفين المتسببين في انقسام هذه الحركة : مصالي وأنصاره من جهة والأمانة العامة ومعها أغلبية أعضاء اللجنة المركزية من جهة ثانية.
- وهي حركة ثورية، بناء على المهام التي وضعت على عاتقها إنجازها، سواء على مستوى الطبقة السياسية الجزائرية، أو في إطار التصدي لنظام الاحتلال الفرنسي.

---

1. المصدر السابق
2. A. Zamoum, Tamurt Imazighen, ed. Rahma, Alger 1993.
3. استقر الشيخ الإبراهيمي بالقاهرة منذ 1953

ولوضع هذه استراتيجية الثورة موضع التنفيذ، اهتدت جبهة التحرير منذ البداية في سيرها بمذهب سياسي من أبرز دعائمه :

1 . العمل الدؤوب على توسيع نفوذ جبهة التحرير وسط الشعب، حتى يظل سندا وفيا لها ولذراعها المسلح جيش التحرير الوطني.

2 . نسف أية محاولة تعاون مع العدو، يمكن أن تؤدي إلى ظهور قوة موازية أو بديلة لها .

3 . التمييز بين الشعب الفرنسي ونظام الاحتلال الاستيطاني بالجزائر، واعتبار الغلاة من المستوطنين خاصة العدو الرئيسي للجبهة وللشعب الجزائري

وتمت ترجمة هذا المذهب على صعيد العمل في مبدأين :

- الأول : أولوية الداخل وتعبر أساسا عن أهمية العمل العسكري خلال مرحلة الانطلاق في طرح القضية الجزائرية محليا ودوليا، بعد أن عجزت عن ذلك أكثر من ثلاثة عقود من العمل السياسي وحده ويقتضي ذلك أن يكون الثوار بالداخل في هذه المرحلة مصدر القرارات الهامة

- الثاني : لا مركزية العمل الثوري في البداية أيضا، نظرا لاتساع رقعة البلاد وعدم توفر الثوار على وسائل الاتصال العسكرية الحديثة والحرص على تأمين القرارات في نفس الوقت.

ويقتضي أن تكون كل بؤرة للكفاح المسلح حرة ومستقلة في مبادراتها وأهدافها، وسيدة قراراتها، معتمدة على نفسها في التسليح والتموين خاصة.

واستنادا إلى هذه الخلفية الاستراتيجية والمذهبية والعملية، حددت جبهة التحرير في سعيها لطرح القضية الجزائرية بقوة الأيمان والعدل - جملة من المهام الداخلية والخارجية منها :

1 . الشروع في «العمل على الجبهتين السياسية والعسكرية».

2 . تجسيد وحدة المغرب العربي في إطاره الطبيعي.

3. العمل في سبيل تدويل القضية الجزائرية، «بمساندة الحلفاء الطبيعيين» للشعب الجزائري، دون إهمال التضامن الفعال في إطار ميثاق الأمم المتحدة مع جميع الأمم التي تساند هذه القضية..

وفي إطار التحضير لاندلاع الثورة المسلحة، قامت قيادة جبهة التحرير الوطني بتقسيم التراب الجزائري إلى ست مناطق، على أساس أن تشكل كل واحدة منها بؤرة قائمة بذاتها للعمل الثوري سياسيا وعسكريا. وتم ترقيم المناطق كما يلي :

- المنطقة الأولى : تضم سلسلة جبال الأوراس والنمامشة، وتمتد من بسكرة جنوبا إلى سطيف شمالا. وتشمل المناطق الحدودية ما بين وادي سوف وجنوب سوق اهراس.

- المنطقة الثانية : تضم الشمال القسنطيني ما بين وادي الصومام غرب والحدود التونسية شرقا وتحدها منطقة الأوراس جنوبا. وتمتد هذه المنطقة على الشريط الساحلي من بجاية إلى الحدود الجزائرية التونسية.

المنطقة الثالثة : تضم القبائل الصغرى والكبرى، وتمتد من وادي الصومام شرق إلى دلس ومشارف الأخضرية غربا.

- المنطقة الرابعة تضم الجزائر العاصمة وتمتد على الشريط الساحلي من دلس شرقا إلى تنس غربا، وتمتد في العمق من الأخضرية شرق إلى ثنية الحد بجبال الونشريس غربا ..

- المنطقة الخامسة تضم المنطقة الممتدة غرب المنطقة الرابعة حتى الحدود المغربية، وتمتد جنوبا حتى الصحراء.

المنطقة السادسة : تضم المناطق الصحراوية، وقد ظلت مجرد مشروع عشية اندلاع الثورة.

كانت قيادة الجبهة وهي تستعد لليلة فاتح نوفمبر، واعية تماما بأهمية «الشرارة الأولى»، كما يتجلى ذلك في قول العضو القيادي مراد ديدوش :

«علينا أن نشعل الفتيل، ولا يحتاج ذلك إلى أسلحة كثيرة أو وسائل ضخمة، يكفي أن نريد ذلك». ويضيف: «المهم أن يقول الفرنسيون: «هنا قد تجرأوا».

كما كانت واعية تماما بأن المعركة المفتوحة لن تكون سهلة، وأن الحرب ستكون طويلة وشرسة، وسيدفع الشعب الجزائري خلالها ثمنا باهظا. هذا الثمن يكشف عنه رابح بيطاط على لسان مفتش شرطة قال وهو يشرف على تعذيبه: «أن اختياركم القوة الذي لجأتم إليه هو السبيل المجدي الوحيد، لكن هذا الطريق سيكلفكم غاليا، فالشعب الجزائري سيحصل على استقلاله مقابل مليونين أو ثلاثة من القتلى».(1)

في ظل هذا التصور الواقعي، وارتكازا على الخطة المذكورة، أعلنت قيادة الجبهة الحرب على نظام الاحتلال بالاستناد إلى أربعة عوامل رئيسية هي:

1. «الشعب الجاهز» لاحتضان الشرارة وتحويلها إلى ثورة حقيقية. وكانت غالبية الشعب تبدو كذلك فعلا عشية اندلاع الثورة. وكانت القناعة العامة أن من يسبق بإعلان الثورة، سيفوز بقيادة الشعب في معركة الحرية والاستقلال..

2. معرفة ميدان المعركة التي تعود إلى أواخر الأربعينيات، بفضل تجربة عناصر «المنظمة الخاصة» الذين كانوا يتدربون على ذلك نهارا وليلا. وقد استفاد هؤلاء من تجربة «الخارجين على القانون» الذين كانوا يعتصمون بالجبال والوديان، عند مطاردة إدارة الاحتلال وأمنها لهم

وأكثر هؤلاء كانوا بجبال الأوراس والقبائل، ومرتفعات المناطق الحدودية الشرقية والغربية..

3. القمع الاستعماري الذي كانت قيادة الجبهة تتوقع أن يعمل عمله، في التفاف مختلف الحركات السياسية حول الحركة الوليدة التي فتحت باب الالتحاق بها - بصفة فردية - في بيان فاتح نوفمبر.

---

1 R. Barrat, Les Maquis de La Liberte, Temoignage Chretien, Paris 1987, P 39.

وقد حدث ذلك فعلا، بعد أن أطاشت مفاجأة جبهة التحرير صواب إدارة الاحتلال، فراحت تخبط خبط عشواء، وتعتقل جميع من كانت له سوابق وطنية من أنصار مصالي وأنصار اللجنة المركزية، بدءا بأعضاء قيادة التيارين، من أمثال مولاي مرباح وبن خدة وكيوان...الخ.

فقد تم خلال شهر نوفمبر وحده اعتقال زهاء 1200 شخص، حبس منهم 750 بدون أي سبب أو جرم، وشرع في تجميع السكان في أماكن معينة تحت التهديد بأقسى العقوبات، وكانت البداية بالأوراس منذ 21 نوفمبر.

وغداة اندلاع الثورة عاد وزير الداخلية ميتران إلى الجزائر لمعاينة الوضع، فنقل إليه النائب بن جلول نبأ مقتل امرأة بائسة بالأوراس تحت القصف الجوي.

وتقدر المصادر الفرنسية ذاتها [1]، عدد ضحايا القتل بدون محاكمة خلال شهري نوفمبر وديسمبر بأكثر من 100 قتيل

4. العمق الاستراتيجي العربي :

كانت الحركة الوطنية بالجزائر عموما وطليعتها الثورية خصوصا، تولي أهمية خاصة للعمق العربي، كما يؤكد ذلك تواجد الشاذلي المكي بالقاهرة ممثلا لحزب الشعب الجزائري منذ 1945، وزيارة الدكتور محمد الأمين دباغين مسؤول العلاقات الخارجية لها في خريف 1948، حيث تباحث مع الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمان عزام، في موضوع الدعم الممكن توفيره في حالة اندلاع الثورة التحريرية بالجزائر.

وفي نفس الإطار، استغل الحاج مصالي فرصة أداء فريضة الحج سنة 1951، ليثير نفس الموضوع مع الملك سعود بن عبد العزيز ووزير الخارجية الأمير فيصل، وقد سأله الأمير فيصل بالمناسبة : «هل بإمكانكم الصمود ستة أشهر

---

1 خلال عملية بوليسية تحمل رمز «البرتقال المر».

في حالة إعلان الثورة على الاستعمار؟»، فكان الجواب : «بإمكاننا أن نصمد الدهر كله»، وكان وعد الأمير : «إذا صمدتم ستة أشهر فكل شيء من عندنا» ( ).

ونجح أحمد بن بلة في بداية ابريل 1954، في إقناع حاشية جمال عبد الناصر الرجل القوي في الثورة المصرية يومئذ، بجدية الأعمال التحضيرية التي يقوم بها الثوار الجزائريون تمهيدا لإعلان الثورة المسلحة، وقد تلقى بالمناسبة وعدا ثابتا بدعم هذه الثورة ماديا وسياسيا ودبلوماسيا فور اندلاعها..

وكان هذا الوعد بمثابة الضمان لتفعيل العمق الاستراتيجي العربي في وقت المناسب، والضمير المنتظر لبوضياف ورفاقه في الداخل كي يسارعوا بإعلان الثورة في أقرب وقت ممكن.

هذه العوامل الأربعة شجعت الثوار على إعلان الثورة ليلة فاتح نوفمبر، بالاعتماد على إمكانيات ذاتية محدودة جدا يصفها بوضياف بقوله «لم تدخل قطعة سلاح واحدة قبل إعلان الثورة».

بما في ذلك الأسلحة التي وعد بشرائها المناضل المغربي عبد الكريم الفاسي عن طريق التهريب بالريف الذي كان ما يزال تحت الاستعمار الإسباني، حتى أن ثوار المنطقتين الرابعة (الجزائر) والخامسة (وهران)، اضطروا إلى المشاركة في أول نوفمبر بحوالي 10 قطع في حالة سيئة.

وكان بن مهيدي مسؤول المنطقة الخامسة يحمل مسدسا قديما ليس في جعبته غير رصاصتين[2].

وكانت الأسلحة الحربية المتوفرة بالمناطق الثلاثة الأخرى لا تتجاوز 500 قطعة، جلها من مخلفات الحرب العالمية الثانية وأكثرها من صنع إيطالي وألماني، فمشكل الأسلحة إذا، كان مطروحا بحدة منذ البداية.

---

1. رواد الوطنية، مصدر سابق.

2. M. Boudiaf, Journal Al. Jarida N° du 1. 11. 1974

واستعداد، لاستقبال الدعم العربي الموعود، وضعت قيادة الجبهة خطة إمداد بالاعتماد أساسا على بوابة الشرق عبر ليبيا وتونس، دون أن تهمل طبعا بوابة الغرب عبر الريف المغربي المحتل خاصة والتي يمكن اللجوء إليها حسب تطور المعركة ومتطلباتها.

- الانطلاقة في الأوراس : عشية هذا الموعد الحاسم جمع قائد المنطقة الأولى مصطفى بن بولعيد قادة النواحي في قرية لقرين وبعد أداء اليمين على كتمان السر كشف عن تاريخ اندلاع الثورة، وتمت تلاوة البيان رقم 1 باللغتين العربية والفرنسية.

وتم في نفس الاجتماع ضبط قائمة المواقع المستهدفة بهجومات ليلة الفاتح على مستوى المنطقة (30 هدفا)، مع تعيين الأفواج [1] وتحديد هدف كل منها.

ومن القرارات الصادرة عن هذا الاجتماع :

- رسم حدود المنطقة.
- اختيار ناحية الوادي،
- بسكرة للإمداد بالسلاح.
- اختيار ناحية طامزة للتموين،
- تكليف محمد بوعزة بالاتصال مع الوفد الخارجي بالقاهرة

ولتوضيح أهمية الرهان على الأوراس في مسلسل الثورة المسلحة، قال بن بولعيد لمساعديه : «إن قيادة الثورة تعقد آمالا كبيرا على المنطقة الأولى، في تفجير الثورة وتغذيتها، ريثما تتمكن بقية المناطق من اللحاق بالركب؛ وأنها كانت تنتظر منها الصمود 6 أشهر فوعدها بالصمود 18 شهرا».

وفي ليلة فاتح نوفمبر تجمعت الأفواج المسلحة في نقطتين : دشرة اولاد موسى (آريس) وخنقة الحدادة (أيشمول).

ومن هناك انطلقت لضرب الأهداف المحددة لها، تحت إشراف بن بولعيد ومساعديه.

---

1 يتكون الفوج من 11 مجاهدا. وقد تجمعت الأفواج المعينة للهجوم على أهداف ناحية باتنة بخنقة الحدادة، وأفواج ناحية آريس بدشرة أولاد موسى.

كانت ثكنات الجيش الفرنسي بباتنة وخنشلة حاصة من أكثر الأهداف جراة، لكن الهجومات التي استهدفتها تمت عن بعد، واسفرت عن مقتل جنديين وضابط برتبة نقيب.

وشهدت ناحية تيغانمين بالعرب من تاغيت حادثة مؤسفة : مقتل قايد مشونش حاج صدوق الذي كان متوجها إلى آريس لإخطار حاكمها ببيان فاتح نوفمبر [1]، وقتل في نفس الحادثة معلم فرنسي واصيبت زوجته بجروح..

لم تكن هجومات ليلة فاتح نوفمبر مهمة من حيث النتائج لكنها احدثت دويا مرعبا، فهمت إدارة الاحتلال مغزاه للوهلة الأولى وكذلك دلالاته وأبعاده. وفي الاجتماعات التقييمية الأولى لهذه الهجومات وقف قائد الأوراس طويلا عند حادثة تاغيت مبديا تخوفه من أمرين اثنين

- أن الحادثة يمكن أن تشوه صورة الثورة منذ البداية

- أنها تعطي فرنسا ذريعة لتغطية جرائمها[2].

الانطلاقة في شمال قسنطينة : «ركز قائد المنطقة الثانية مراد ديدوش في آخر اجتماع له بمساعديه، على الدلالة الرمزية للعمليات التي يتأهبون لتنفيذها..

وقد عبر عن ذلك في هذا الاجتماع الذي انعقد ناحية اسمندو[3] بقوله «يكفي أن تكون لديك رصاصتان.. فالمهم أن يقول الفرنسيون : قد تحركوا»...

وكانت الأهداف في الثانية، أقل جراة وأكثر تواضعا قياسا بالأولى نظرا لقلة الإمكانيات من جهة وتحرك أنصار اللجنة المركزية، وحتى بعض الذين شاركوا في اجتماع الـ 22 «الشهير» لإثناء المناضلين عن المشاركة فيما اعتبروه مغامرة يمكن أن تقمع في بركة من الدماء»[4] من جهة ثانية.

1. Courriere, OP.CIT, P 347

2. بن بولعيد في كتاب ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر 2003.

3. زيغود يوسف حاليا (قسنطينة).

4. لعول ودماغ العتروس خاصة.

وشملت قائمة الأهداف هنا أيضا مراكز عسكرية في كلّ من «اسمندو» و«سان شارل»، وتخريب سكة قطار الونزة، ومهاجمة مواقع حراس الغابات، فضلا عن مستودعات الفلين وقطع أعمدة الهاتف خاصة.. وقد استفادت هذه المنطقة، ببعض الأسلحة التي جاءتها من منطقة الأوراس المجاورة.

- **الانطلاقة في منطقة القبائل :** عقد بلقاسم كريم قائد المنطقة الثالثة آخر اجتماع بمساعديه بقرية بترونة (تيزي وزو)، حيث كشف لهم عن موعد إعلان الثورة، وتم تحديد الأهداف التي ينبغي ضربها ابتداء من منتصف ليلة الفاتح من نوفمبر..

ورغم استلام كمية من الأسلحة من منطقة الأوراس، فقد كانت المشكلة مطروحة بحدة أيضا على كريم ورفاقه لذا تقرر في نفس الاجتماع إرسال فوج من 21 مناضلا بقيادة أوعمران إلى منطقة العاصمة (الرابعة) للمشاركة في الهجوم على ثكنات ناحية البليدة واقتسام ما يمكن غنمه من الأسلحة[1].

قضى قائد المنطقة ليلة فاتح نوفمبر بقرية إيغيل أيمولا، حيث تم رقن وسحب بيان الإعلان عن الثورة، ومن هناك ظل يترقب نتائج العمليات الأولى، التي بدأت تصل في حدود الساعة الواحدة زو الا، وكانت الحصيلة مقتل حارس غاب بذراع الميزان، حاول اعتراض سبيل أفوج الذي كان متوجها لضرب مركز الدرك بها، وإصابة ثان بجروح في تيزي - ن - ثلاثة بالإضافة إلى أعمال تخريب مختلفة استهدفت إرباك اتصالات العدو بقطع أعمدة وأسلاك الهاتف خاصة.

وكانت تعليمات كريم وهو يغادر ناحية إيغيل أيمولا باتجاه جبال جرجرة المنيعة : حاولوا ما استطعتم الذوبان في الطبيعة، حتى لا تعثر قوات الاحتلال وأعوانها على أثركم.

- **الانطلاقة في منطقة العاصمة :** حاول قائد المنطقة الرابعة رابح بيطاط ورفاقه أن يضربوا بقوة ليلة فاتح نوفمبر، بالنظر إلى أهمية الأثر

---

1. حسب رواية بيطاط بوعجاج.

الدعائي الناجم عن ضرب أهداف هامة بقلب الجزائر العاصمة وضواحيها وتجلى هذا الطموح في قائمة الأهداف مثل : محطة الإذاعة ومحطة توليد الكهرباء وثكنتي البليدة وبوفاريك.. .

ولم يكن الغرض من مهاجمة هاتين الثكنتين - وغيرهما في المناطق الأخرى - هو الحصول على الأسلحة فقط، بل كانت هناك أهداف مثل : رفع معنويات الثوار وضرب معنويات العدو في نفس الوقت، هذا العدو الذي ينبغي أن يعرف منذ الوهلة الأولى، أنه أمام خصم قادر على ضربه في عقر داره[1]

طبعا لم تكن نتائج العمليات الأولى في مستوى هذا الطموح، نظرا لندرة الأسلحة وضعف مفعول القنابل التقليدية المستعملة مثلا لنسف الإذاعة ومحطة الكهرباء.. لكن الأثر المعنوي والدعائي كان كبيرا بدون شك لاسيما بعد نجاح المجموعة التي هاجمت ثكنة بوفاريك في غنم 6 بنادق و4 رشاشات[2].

- **الانطلاقة في منطقة وهران :** لم يكن محمد العربي بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة أقل طموحا من رفاقه بالمناطق الأربعة الأخرى . وكانت خطته في البداية أن يضرب بقوة في وهران، ثاني مدن البلاد بعد العاصمة بمهاجمة إحدى ثكناتها العسكرية

لكن عدم دخول الأسلحة الموعودة من بعض المناضلين في المغرب وتونس[3] جعل بن مهيدي ورفاقه يراجعون خطتهم بالاعتماد على إمكانياتهم الذاتية وكانت محدودة جدا على الصعيدين المادي والبشري، وقد خيم مشكل ندرة الامكانيات على آخر اجتماع في 30 أكتوبر 1954، حتى

1 بيطاط في كتابه عشت... مع الشعب منشورات المجلس الوطني الشعبي الجزائر 2004
2. Courriere, OP CIT P 347.

3 عبد الكريم الخطيب بالمغرب وعزالدين عزوز بتونس

أن قائد المنطقة لم يجد بدا من مصارحة نوابه قائلا «نحن ملزمون بأن نكون في الموعد بلا مال ولا سلاح قبل أن يضيف : «أنها آخر جولة في آخر معركة مع النظام الاستعماري». وعلق عليه نائبه رمضان بن عبد الملك : «سنموت إذا مع الدين وصمموا نقتهم فينا»[1].

وكان بن مهيدي ورفاقه في الموعد فعلا، كما تؤكد ذلك حصيلة الأمن الفرنسي نفسه :

- مقتل ثلاثة أوروبيين من بينهم حارس غاب، وثلى قتل أمام مركز الدرك بقرية سيدي علي عندما كان يهتم بالتبليغ عن فوج المجاهدين الذين كانوا يتأهبون لمهاجمة المركز.

- إحراق عدد من مزارع المستوطنين بنواحي وبليس وبوسكي ووهران.

- تخريب السكة الحديدية على خط وهران - العاصمة[2]

كانت انطلاقة فاتح نوفمبر إذا، متواضعة بالنظر لحجم الخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها، لكنها كانت هامة من حيث دلالتها وخطورتها على نظام الاحتلال القائم بالجزائر منذ 1830، باعتبارها شرارة ثورة شعبية تستهدف الإطاحة بهذا النظام عاجلا أو آجلا ، بواسطة النهوض على المدى القريب، أو عن طريق حرب استنزاف طويلة

ويؤكد الكاتب مصطفى الأشرف أهمية هذه الانطلاقة بقوله «أن نظام الاحتلال أصيب بها إصابة قاتلة منذ الوهلة الأولى»[3].

ويضيف أحد رجالات فاتح نوفمبر بالمنطقة الثالثة في نفس السياق : أن الشعور الذي غمرنا ونحن نطلق الرصاصة الأولى، هو أننا على طريق النّصر سائرون»[4].

---

1 الصادح بن علا في كتابك فرسان الحرية، دار هومة الجزائر 2001

2 Jean Vajour, de La Revolte a la Revolution, Albin Michel, Paris. 2

3. M. lachraf, ecrits Dedactiques, ENAP, Alger 1988.

4. A. Zamoum OP Cit.

غير أن هذا الشعور المتفائل لم يكن ليمنع الثوار الأوائل من تقدير الأمور بواقعية باردة، وتوقع أن تكون انطلاقة فاتح نوفمبر مدخلا «لحرب طويلة شرسة»[1].

كان رد الفعل الأول لسلطات الاحتلال بالجزائر هو محاولة التقليل من شأن «حوادث» ليلة فاتح نوفمبر، والتعتيم عليها في نفس الوقت

لكن أصداء الثورة الوليدة - الشاملة تقريبا - ما لبثت أن وصلت إلى الخارج - ظهيرة نفس اليوم، لينقلها «صوت العرب» من القاهرة مضخمة إلى حد ما - مساء إلى مختلف أرجاء العالم.

وقد توفرت لهذه الثورة المعلنة ظروف إقليمية وعربية ودولية مواتية :

- إقليميا كان تحرك الوطنيين بتونس والمغرب، للتخلص من نظام الحماية الفرنسية حافزا قويا للثوار الجزائريين.

فهذا التحرك يسهل من مهمتهم نسبيا، لأنه يضطر الجيش الفرنسي إلى توزيع قواته بين الأقطار الثلاثة من جهة، ويفتح آفاقا للتضامن الميداني والتنسيق بين حركات التحرير الثلاثة من جهة ثانية.

- عربيا : اندلعت الثورة غداة استلام العقيد جمال عبد الناصر مقاليد الأمور بمصر، بعد فترة انتقالية تصدر واجهتها الجنرال محمد نجيب..

وكان أحمد بن بلة منسق الثورة بالخارج، قد نجح في مد جسور متينة مع حركة الضباط الأحرار منذ أبريل 1954 كما سبقت الإشارة.. وكانت هذه العلاقة مدخلا حسنا للدعم العربي ماديا وسياسيا ودبلوماسيا..

- دوليا : تزامن اندلاع الثورة الجزائرية، مع بداية ظهور الحركة الإفريقية الآسيوية التي اجتمع خمسة من أقطابها في ديسمبر الموالي بمدينة «بوغور» (أندونيسيا)، لتحضير مؤتمرها التأسيسي في باندونغ (من 18 - 24 أبريل 1955) بمشاركة 29 دولة.

---

1 IBID, p 5.

وقد لعب تضامن هذه الحركة - بفصل أعضائها من البلدان العربية والإسلامية - لاحقا، دورا حاسما في تقديم القضية الجزائرية على منبر الأمم المتحدة خاصة..

■ رد الفعل الفرنسي: «الحرب لغة الحوار الوحيدة»

جاء رد الفعل الفرنسي على اندلاع الثورة المسلحة بالجزائر عنيفا سياسيا وعسكريا، غير آبه تماما بالظروف الداخلية والخارجية المواتية لها.

وبما أن الشأن الجزائري من اختصاص الداخلية الفرنسية، فقد صدر أول رد رسمي من وزير الداخلية فرانسوا ميتران الذي صرح «أن الجزائر هي فرنسا، والحرب هي لغة الحوار الوحيدة»[1]

وأكد ذلك في تصريح لاحق أمام البرلمان بقوله: «أن الجزائر هي فرنسا والقوة هي الوسيلة الوحيدة لحماية الوحدة الوطنية».

كانت الجزائر يومئذ شأنا خاصا بالمستوطنين وممثليهم في البرلمان الفرنسي، فكانت الحكومة الفرنسية لذلك قليلة الاهتمام بهذا الشأن، برغم الأحداث التي تهز الجارتين تونس والمغرب منذ مطلع 1952.

يؤكد ذلك روبير بيرون الوزير في حكومة منداس فرانس الذي وجد نفسه مدلة بالجزائر في طريق العودة من لومي إذ يقول في 2 نوفمبر «منذ تشكيل حكومة منداس فرانس (يونيو 1954)، ذكرت الجزائر عرضا من الناحية الاقتصادية ونادرا من الناحية السياسية، وإلى حد الساعة، لم يخبرنا ميتران بأي شيء يثير الانتباه في هذا الشأن»[2]

وعندما بادرت جبهة التحرير بطرح الموضوع بواسطة السلاح، كان رد فعل حكومة منداس فرانس لأول وهلة، التفكير في تطبيق قانون 1947 الخاص بالجزائر والذي ظل في مجمل بنوده حبرا على ورق، بسبب معارضة

1. Courriere, OP Cit, p. 450.
2. R. Buron, carnets Politiques de la Guerre d Algerie, ED Cana Paris 2002 p 15.

المستوطنين الشديدة لتطبيقه رغم تواضع الإصلاحات التي تضمنها.
وطرحت الحكومة بالمناسبة – عرضا – فكرة إجراء «انتخابات حرة» – بعد استعادة النظام والهدوء طبعا .

ومع ذلك سببت هذه «المرونة اللفظية» بعض المتاعب لقيادة جبهة التحرير، بإشاعة وهم خطير في صفوف المناضلين : وهم «إمكانية الحل السياسي المبكّر »[1].

وإلى جانب ذلك قامت مصالح الأمن بالجزائر منذ صبيحة فاتح نوفمبر، بشن حملة اعتقالات واسعة بناء على قوائم المشتبه فيهم لا غير.. وأغلبيتهم محسوبة من حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وناهز عدد الاعتقالات التعسفية 1200 معتقل كما سبقت الإشارة

وفي الخامس من نوفمبر، قررت السلطات الفرنسية حظر هذا التنظيم والزج بالعديد من قياداته في السّجون، سواء كانوا من أنصار الحاج مصالي أو من أنصار اللجنة المركزية.

وبرر ميتران وزير الداخلية قرار الحل باعتبارات إيديولوجية : فأطروحات هذه الحركة في نظره هي التي «دفعت العناصر المتطرفة فيها إلى حمل السلاح، والصعود إلى الجبال ».

وحسب المصادر الفرنسية ذاتها، أن ظاهرة التعذيب كانت توأما لفاتح نوفمبر، كما يشهد على ذلك مثلا مركز التعذيب بمعاتقة (تيزي وزو). ومنذ الأسبوع الثالث من نوفمبر بدأ التفكير الجدي في استعمال «النابالم» وتكثيف اللجوء إلى سلاح الطيران[2]، بعد استعماله غداة اندلاع الثورة بالأوراس خاصة.

وفي نفس الفترة شرع في ترحيل السكان وتجميعهم في أماكن محددة، بهدف «تجفيف الماء» من حول «السمك الثائر» حتى يختنق ويموت . كما

---

1 Courrière, OP. Cit, p. 143

2 IBID, p. 394.

يشهد على ذلك نداء عامل قسنطينة إلى سكان ناحية توفانة بالأوراس في 20 نوفمبر، والذي يأمرهم بالالتحاق فورا بالأماكن الآمنة مع عائلاتهم وأملاكهم.. في أجل أقصاه الساعة السادسة من مساء الأحد 21، ويهدد النداء الثوار «بشرّ مستطير ينزل وشيكا على رؤوسهم، ليعيد السلام الفرنسي من جديد» بالمناطق المتمردة[1]

ويرى المؤرخ «بيدال - ناكي في هذا الإجراء «دليلا على اختيار فرنسا منذ البداية الحل الأمني العسكري»..[2]

ويكشف نفس الإجراء في نظر الشاهد والمؤرخ أنري آليغ، «عزم جيش الاحتلال على استعمال جميع الأسلحة ضد المجموعات المسحة بالأوراس».

وقد اصطدم جيش الاحتلال في حربه الشاملة منذ الأيام الأولى للثورة باستماتة نادرة، وإرادة واضحة في التضحية والفداء من طلائع الثوار الذين كانوا واعين تماما، بأنهم يعطون المثل وهم يقدمون أنفسهم قربانا لتحريك عجلة التاريخ بالجزائر في الاتجاه السليم.

- وكان الدرس الأول من الشهيد رمضان بن عبد المالك الذي استطاع أن يشعل فتيل الثورة بناحية مستغانم بتصميمه وثقة رفاقه الستة الذين كانوا بجانبه، أكثر مما أشعلها بالأسلحة القليلة والقديمة التي كانت بحوزتهم[3].

فقد انسحب قائد الناحية اثر عمليات فاتح نوفمبر إلى دوار اولاد نحاج بالقرب من ويليس، قبل أن يحاصر مساء الخميس الرابع من نفس الشهر بالقرب من دوار اولاد سي المريني، حيث أجبر على خوض معركة غير متكافئة انتهت باستشهاده وهو يهيب برفاقه : «لنقاتل إلى آخر رجل منا»

ويعتبر ابن عبد المالك أول شهيد من مجموعة الـ 22 التي قررت في أواخر يونيو 1954، إعلان الثورة خلال ستة أشهر على أبعد تقدير.

1. P Vidal. Naquet. les crimes de l'armee Francaises en Algerie. la decouverte, paris 2001.
2. IBID.
3. M. Lachraf. OP. cit.

ويرى الكاتب المؤرخ مصطفى الأشرف، أن مغزى تضحية هذا القائد هو «إعطاء مصداقية لجبهة التحرير أمام الجماهير التي خاب أملها في الأحزاب المتناحرة العاجزة» (1).

- وجاء الدرس الثاني من مختار الباجي عضو «مجموعة الـ 22»، ومسؤول ناحية الحدود الشمالية الشرقية من المنطقة الثانية. فقد كان أول رد فعل من جيش الاحتلال بناحية سوق أهراس، هو القيام بعملية تمشيط واسعة أطلق عليها اسم «عملية الفلاقة»، وتمكن في إطار هذه العملية بعد وشاية دقيقة، من تطويق مسؤول الناحية الذي كان على رأس فوج من 4، مقاتلا.

وكان ذلك صبيحة السبت 20 نوفمبر، بمزرعة دالي بالشواف شرق بلدة مجاز الصفا وقد اشتبكت هذه المجموعة القليلة مع فيلقين من جيش الاحتلال مدعومين بالطائرات والدبابات والمدفعية - من التاسعة صباحا إلى الرابعة بعد الظهر.. وأصيب قائدها بجروح، لكن أصر على مواصلة القتال إلى أن أصيب ثانية إصابة قاتلة . وقبل أن يلفظ أنفاسه قال : (اللهم اشهد أننا متنا مجاهدين)..

وقد خلد الموقف الشاعر الشعبي بقصيدة مؤثرة جاء فيها

باجي مختار، دخل الدوار جا يفتح باب الحرية..

دخل الدوار، باعوه[2] للكفار هو يضرب بالفيزي فار [3]

وفرنسا تضرب «مالقي» شار، [4] استشهد في نهار دحمس..[5]

غير الوجوه ضحية..

---

1 IBID

2 أي وشوا به إلى جيش الاحتلال

3 Garany - Fusil من صنع أمريكي

4 أي الدبابة

5 المؤلف في المجاهد الأسبوعي عدد 1 11 1973

- وكان الدرس الثالث من الثائر بلقاسم قرين الذي خرج على إدارة الاحتلال بالأوراس منذ منتصف الأربعينات.. وقد تمكن ثوار «المنظمة الخاصة» الذين اعتصموا بالمنطقة بعد اكتشاف منظمتهم شبه العسكرية في مارس 1950، من كسبه لقضية الثورة في سبيل الاستقلال، فانضم إليهم وكان في طليعة ثوار فاتح نوفمبر بناحية باتنة..

وفي 29 نوفمبر كان على رأس فصيلة من جيش التحرير بين باتنة وآريس على طريق الوادي الأبيض - باتجاه منعة - فداهمتهم وحدة من قوات المظليين تضم أكثر من فيلقين، بقيادة العقيد ديكورنو العائد من الهند الصينية، بعد هزيمة الجيش الفرنسي في معركة ديان بيان فو الشهيرة [1]

هذه الفصيلة استطاعت أن تصمد في وجه العقيد المتمرس ومظلييه ست ساعات متواصلة، بأسلحة مهترئة وذخيرة قليلة ما لبثت أن نفدت.

وسقط قرين في النهاية وسط عدد من رفاقه يعطي بدوره مثلا في الاستماتة والاستعداد للتضحية بلا حدود، في سبيل حرية الشعب الجزائري واستقلال وطنه.

وقد شنت إدارة الاحتلال حملة دعائية مركزة بعد استشهاده، في محاولة يائسة لتشويه الثورة الوليدة التي من قادتها بلقاسم قرين الخارج عن القانون أي «طريد الحق العام ولا يدافع عن أية قضية».

■ شبح «العدو الخارجي» : ثورة عبد الناصر

لجأت إدارة الاحتلال كذلك منذ البداية - قصد تشويه الثورة دائما - إلى التلويح بشبح «العدو الخارجي»، مشخصا في ثورة جمال عبد الناصر بمصر، وكانت التهمة تستند في نظر باريس إلى قرينتين :

- الأولى : أنّ عملا منسقا تنسيقا جيدا، لا يمكن أن يصدر عن غير القاهرة.

- الثانية : أن إذاعة «صوت العرب»، ما كان لها أن تعرف ما حدث ليلة فاتح نوفمبر بتلك الدقة، لو لم تكن الأوامر صادرة من العاصمة المصرية [2]

---

1 بدأت المعركة في فاتح مايو 1954 وانتهت في السابع منه

2 Courrière, OP.CIT, P 369

وبما أن مصدر الخطر هو الشرق، فقد تحركت باريس لقطع طريق الإمداد المحتمل للثورة الوليدة بالسلاح خاصة. وكان التركيز منذ البداية على الحلقة الليبية أساسا، بتنبيه الحليفتين لندن وواشنطن إلى إمكانية لجوء الثوار الجزائريين لاستغلال وجودهما العسكري هناك. أي إمكانية التزود بالسلاح من قواعدهما بليبيا.

وقد لقي هذا التنبيه التفهم المنتظر، الأمر الذي ضاعف من مصاعب المكلفين بمهمة الإمداد منذ بداية الثورة.

ثانيا : التأسيس.. على الساخن

كانت سنة 1955، سنة التأسيس على الساخن اعتمادا على عاملين اثنين : طليعة ثورية مصممة، وشعب جاهز لاستلام رسالة الثورة.

فقد كان الشعور العام عشية اندلاع الثورة ليلة فاتح نوفمبر 1954، أن من يسبق بإعلان هذه الثورة يفوز بقيادة الشعب بدون منازع

وما لبثت التطورات اللاحقة أن أثبتت في الميدان صدق هذا الشعور، وتجاوب الشعب الفوري والواسع الذي حول مفعول الشرارة الأولى، إلى ما يشبه «الانشطار النووي» حسب تعبير عضو من «مجموعة الـ 22»[1].

واستغلت الطليعة الثورية هذه الشروط الموضوعية المواتية، لتواصل عملية التأسيس على الصعيدين :

- السياسي ببناء هيكل جبهة التحرير الوطني، ليباشر عملية تأطير الشعب وتنظيمه لمواجهة مصيره بمسؤولية وثبات.
- العسكري ببناء المجموعات المسلحة الأولى، وضمان ارتباطهم الوثيق بالشعب الجاهز المتحفز الذي يوفر لها التموين والأمن، فضلا عن شروط التجدد المستمر تطبيقا لمقولة «إذا مات سيد قام سيد»..

1. محمد مرزوقي في كتابنا فرنسا الحرية، دار هومة الجزائر 2001.

وتتم العملية عادة حسب طريقة «التفسخ الخلوي»: فالخلايا التي تتأهب لحمل السلاح، تترك مكانها خلايا سرية سبلة تحل محلها وتواصل عملها السياسي، إلى أن يحين دورها للالتحاق بجيش التحرير الوطني، وهكذا دواليك.

ويتولى المناضلون المتمرسون بالعمل الثوري – سياسيا وعسكريا – في الميدان تنظيم ناحية معينة، فيكونون أفواجا يشرفون على تدريبها سياسيا وعقائديا..

ويعمد هؤلاء في هذا الصدد إلى لغة الصراحة، فيكاشفون منذ أوهلة الأولى المتطوعين لحمل السلاح بأن المعركة سياسية بالدرجة الأولى، وليست عسكرية بالمعنى التقليدي، وأن الإيمان بعدالة القضية هو مصدر القوة الوحيد لمواجهة نظام الاحتلال، وأن المعركة خطيرة تحمل في طياتها العذاب والدمار والموت..

بعض المتطوعين يصدمون بمثل هذه الحقائق، فيعتذرون عن مواصلة اقتحام هذا المجهول، ويستأذنون في العودة إلى حياتهم العادية. هؤلاء يتركون وشأنهم، مقابل شرط واحد هو الحفاظ على السر..

طبعا مثل هذا التراجع ممكن فقط للذين لم تكتشف مصالح الأمن أمرهم. أما «المحروقون» أمنيا، فقد قطعوا بذلك عن أنفسهم طريق الرجعة نهائيا.

كان على الثوار الأوائل من جهة أخرى، أن يهيئوا الجبال والمناطق المنيعة التي يحتمون بها تدريجيا، لاستقبال أكبر عدد ممكن من المسلحين أو المتطوعين لحمل السلاح. وقد تبين هؤلاء بسرعة أن التحضيرات السابقة لاندلاع الثورة، لم تكن كافية نتيجة الحركية السريعة الناجمة عنها، وفوجئوا أكثر بإجراء إدارة الاحتلال الفوري والمتمثل في ترحيل السكان من «المناطق المشبوهة»، تطبيقا لنقيض المبدأ القائل أن «الثوار وسط الشعب كالسمك في الماء»..

فقد حاولت منذ البداية في الأوراس مثلا متجفيف الماء كي يموت السمك، وفوجئ الثوار هناك بهذا الرد السريع، فجاع بعضهم واضطروا إلى أكل المرعار، وحَبِّ شجرة الطاقة. (1)

فالميدان حليف رئيسي للثوار، لكن ينبغي إعداده أيضا ليكون كذلك فعلا، أسوة بالشعب الذي ينبغي تحويل استعداده وحماسه، إلى تبنٍّ حقيقي للثورة، وتأييد ملموس وفعال للثوار.

وعادت مشكلة الأسلحة لتطرح نفسها بحدة في الميدان، بعد اشتعال بؤر الثورة الخمسة.. بدءا بمنطقة الأوراس، رغم أنّها كانت أحسن المناطق تسليحا كما سبقت الإشارة.

فقد أدرك مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى بعد بضعة أيام من اندلاع الثورة، أنه لا يمكن أن يُعوّل كثيرا على الأسلحة المتوفرة بقدمها وندرة ذخيرتها، كما لا يمكنه في القريب العاجل، أن يعوّل على دخول الأسلحة التي وعد بها أحمد بن بلة من الوفد الخارجي لجبهة التحرير.

كان البديل الممكن الوحيد في البداية يتمثل في أسلحة المواطنين - وأغلبها بنادق صيد - التي سبق إحصاؤها قبل فاتح نوفمبر، من باب احتمال اللجوء إليها عند الضرورة..

وقد دخل الثوار لذلك، في سباق مع رجال الدرك الذين سارعوا بجمع هذه الأسلحة بدورهم، من باب توقع هذا الاحتمال..

ومع ذلك تمكن الثوار من جمع كميات منها أفادتهم كثيرا.

وكان البديل الثاني في أسلحة جيش الاحتلال نفسه، أي غنم ما تيسر منها بواسطة الكمائن والغارات خاصة. وحققت مفاجأة العدو بهذا الأسلوب في البداية نتائج حسنة..

ومع ذلك ظلت هذه المشكلة الحيوية تطرح نفسها بحدة، لانتشار الثورة السريع من جهة، ورمي جيش الاحتلال بكامل قوته لإطفاء جذوة الثورة التي

---

1 بن بولعيد في كتابنا ثوار.. عظماء، دار هومة، الجزائر 2003.

بدأت في الاتقاد هنا وهناك من جهة ثانية. وقد أدرك للوهلة الأولى أن الأوراس هي «البؤرة الأهم» فكثف من جهوده لإخماد «الجذوة الرئيسية» بغية «وأد الثورة في المهد حيث ولدت» [1].

أمام هذه الضغوط، حاول بن بولعيد تفعيل ناحية الوادي – بسكرة كنافذة على الحدود التونسية والليبية، ومسرب للأسلحة المنتظرة من مصر خاصة – بناء على الوعود الثابتة التي قدمت لبن بلة قبل إعلان الثورة. وانتقل لذلك شخصيا إلى بسكرة في أوائل ديسمبر، لكنه عاد خائبا بعد انحياز المناضل المعول عليه إلى «الحركة المصالية» [2].

وتصاعدت هذه الضغوط أكثر فأكثر وازداد معها إلحاح الحاجة إلى الأسلحة، مما اضطر قائد الأوراس للسفر إلى ليبيا بغية بحث المشكلة مع بن بلة، وما آلت إليه وعود الأشقاء بمصر..

لكن عيون الأمن الفرنسي اكتشفت أثره انطلاقا من قفصة (بتونس)، عقب وشاية من أحد عملائها هناك [3]، فظلت تراقبه إلى أن تمكنت من أسره ناحية بن قردان، على مقربة من الحدود الليبية وذلك في 11 فبراير 1955..

نفس الوضعية كان يعيشها قائد المنطقة الثانية المجاورة مراد ديدوش لكن بدرجة أخف، لأن جيش الاحتلال لم ينتشر بعد بالكثافة المطلوبة هناك. وقد أصيبت المنطقة كلها من ناحية التسليح إثر الاستشهاد المبكر للمختار الباجي قائد الحدود الشمالية الشرقية، حيث تشكل جبال سوق أهراس وبني صالح منافذ طبيعية مثالية لتسريب الأسلحة..

وكان الباجي على صلة وثيقة بالثوار التونسيين من قبل إعلان الثورة، فكان ديدوش لذلك يعول عليه كثيرا في ميدان التسليح خاصة.

---

1. مقولة الجنرال بارلانج قائد عمليات «التهدئة» الأولى بالأوراس رفقة الجنرال شالوكسامب.
2. ساهمت خيانة سليمان لاجيدان كذلك في إرباك الصفوف وانشقاقها.
3. حسب رواية مجاهدين بمنطقة وادي سوف.

ولبحث موضوع الأسلحة مع الوفد الخارجي أيضا، كان قائد المنطقة الثانية يفكر في السفر إلى ليبيا بدوره، لكنه استشهد قبل أن يحقق ذلك في 18 يناير 1955 (1).

وكانت المنطقة الخامسة المتاخمة الحدود المغربية، في وضعية أسوأ من ناحية التسليح كما سبقت الإشارة، وقد اضطر قائدها محمد العربي بن مهيدي بعد الخسائر الأولى التي منيت بها، إلى تجميد العمل المسلّح ريثما يتم التحضير له بإمكانيات حقيقية في ظل السرية التامة.

ومع ذلك كان ورفاقه حريصين كل الحرص على أن تبقى جذوة الثورة حية بالمنطقة، في انتظار الظروف المواتية لاتقادها وانتشارها من جديد، ولهذ الغرض كانت مشكلة التسليح تؤرقه أسوة بقادة المناطق الأخرى.

وعلى عكس ديدوش وبن بولعيد، تمكن بن مهيدي من السفر إلى القاهرة في مطلع يناير 1955، حيث استطاع أن يبحث الموضوع مباشرة مع بن بلة.

كان بن بلة قد اتفق عداة اندلاع الثورة مع فتحي الدّيب ضابط المخابرات المصرية على خطة إمداد، تعتمد على الوجود العسكري الأمريكي البريطاني في ليبيا في المرحلة الأولى على الأقل، وتوظيف مهربين محترفين بعين المكان، وقد بدأت العملية من قواعد ومعسكرات الجيش البريطاني في بنغازي، ثم انتقلت بعد ذلك إلى طرابلس حيث قواعد ومعسكرات القوات الأمريكية.

وكانت الخطة ترتكز على إمداد منطقة الأوراس، واتخاذها في نفس الوقت منطلقا لإمداد بقية المناطق (الثانية والثالثة خاصة)، وحلقة وصل بينها وبين قيادة الثورة في الخارج.

لكن وضع هذه الخطة موضع التنفيذ تأخر بعض الشيء، فضلا على أنّ الخطة نفسها بدت متواضعة في طموحها، قياسا بتسارع دوامة الثورة وحاجاتها..

---

1. استشهد في اشتباك بناحية بوكركر.

وجاء تدخل السلطات الفرنسية لدى حليفتيها بريطانيا والولايات المتحدة – كما سبقت الإشارة – ليحد من فعالية هذه الخطة في نهاية المطاف.. لذا بدأ التفكير منذ ديسمبر في إثراء هذه الخطة بإدخال عنصرين اثنين :

- اللّجوء إلى وسيلة النقل البحري كذلك.
- اللّجوء إلى المساعدات المصرية ثم العربية بصفة عامة.

وشهد هذا الإثراء أول تطبيق له في 8 ديسمبر، بإرسال دفعة أولى بواسطة يخت تمكن من الإرساء غرب مدينة طرابلس. وكانت دفعة متواضعة نظرا لطابعها التّجريبي..

وفي أواخر نفس الشهر توصل بن بلة وبوضياف إلى اتفاق مع ممثل المخابرات المصرية، يتضمن ست نقاط ثلاثا منها تتعلق بالجانب العسكري وهي:

1. توجيه الدعم المصري – ماديا وعسكريا – لممثلي جيش التحرير بالخارج (أي بن بلة وبوضياف).
2. الشروع في اختيار الطلبة الجزائريين بمصر وتدريبهم.
3. البحث عن مراكب مدنية لاستخدامها في تهريب الأسلحة [1].

ولقي هذا الاتفاق أول تجسيد له في عملية يخت الملك دينا الذي أوصل كميات هامة [2] من السّلاح إلى شاطئ النّاظور شرق المغرب في 30 مارس 1955. ونقل على متنه أيضا ثمانية متطوعين من الذين تمّ تدريبهم بناء على الاتفاق نفسه، كان من بينهم الطالب محمد بوخروبة الذي أصبح له شأن كبير فيما بعد[3].

---

1. فتحي الذّيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية.
2. 750 قطعة حسب المصادر المصرية، نالت المقاومة المغربية ثلثها.
3. كان مرفوقا بـ : الخير بوزار، محمد الصالح الفرقاوي، علي مجاوي، عبد العزيز مشري، محمد عبد الرحمان، محمد حسين، أحمد شنوت (حسب فتحي الذيب).

وبهذه العملية، بدأ حل مشكلة الإمداد في المنطقة الخامسة التي أصبحت بدورها قاعدة لإمداد المنطقة الرابعة (وسط البلاد) ثم المنطقة السادسة (الصحراء) لاحقا.

وهكذا أخذت المنطقة الخامسة تنتعش شيئا فشيئا، لتتحول هي الأخرى إلى بؤرة ثورية حسب تخطيط قيادة الثورة عشية فاتح نوفمبر 1954.

على أساس هذه الخطة بشقيها البري والبحري، باتت عملية الإمداد تنتظم وتتطور، تماشيا مع تطور الكفاح المسلح وحاجاته المتزايدة.

كان اتفاق أواخر ديسمبر آنف الذكر، يتضمن شقا سياسيا ينص على:

1 - الشروع في توحيد القوى الحية بدءا بمصاليي حزب الشعب الجزائري من مركزيين ومصاليين، قبل الانفتاح على حزب البيان وجمعية العلماء وبقية الحركات الأخرى.

2 - إنشاء جبهة باسم «جبهة التحرير الجزائرية»، على أساس مبادئ ثلاثة: الاعتراف بجيش التحرير، تزكية الكفاح المسلح، الإقرار بوحدة كفاح شمال إفريقيا.

ومن مهام الجبهة الدعاية الخارجية للقضية الجزائرية، وتلقي الدعم السياسي والدبلوماسي بدءا بالدعم المصري. ويتمتع جيش التحرير إزاءها باستقلالية تامة تقريبا، «تجنبا لتدخل ممثلي الأحزاب السابقة في شؤون العمليات الثورية والاطلاع على أسرارها»[1]..

وقد أسفرت مساعي تطبيق هذه البنود، عن ميثاق «جبهة التحرير الجزائرية»، وتوقيعه في 17 فبراير 1955 من طرف ممثلي مختلف الحركات السياسية والثقافية بالقاهرة وهم:

- بن بلة، خيضر، آيت أحمد، عن «جبهة التحرير الوطني».
- مزغنة، الشاذلي المكي، عن «الحركة الوطنية الجزائرية».

1 - فتحي الديب، المصدر السابق.

- لحول، يزيد، عن «اللجنة المركزية».
- الشيخ البشير الإبراهيمي، والشيخ الفضيل الورتلاني، عن «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين».
- أحمد بيوض، عن «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري».

غير أن هذه الجبهة ظلت حبيسة هذا الميثاق، بسبب عدة عوامل منها :

1. أن الحركة المصالية سارعت بنكران ما صدر باسمها عن ممثليها بالقاهرة اللذين واصلا بعد ذلك عملهما بصفة مستقلة لفائدة «الحركة الوطنية الجزائرية»، وقد تجلى ذلك بوضوح، في محاولة تمثيل الحركة بمؤتمر باندونغ في 18 أبريل 1955 .

2. أن الاتصالات بالشيخ الإبراهيمي تمت في ظروف سيئة، بسبب مسالة الإشراف على الطلبة الجزائريين بالقاهرة من جهة، وتحفظ المخابرات المصرية على الورتلاني من جهة ثانية [1].

3. أن عملية الاستقطاب كانت - بالنظر إلى السرعة التي تمت بها - تبدو أقرب إلى عملية قيصرية فاشلة. ومن ثمة لا غرابة أن تولد الجبهة المذكورة ميتة.

طبعا، تندرج عملية الاستقطاب هذه في سياق ومنطق بيان فاتح نوفمبر الذي يعتبر مبادرة جبهة التحرير الوطني بالثورة، «فرصة لجميع الجزائريين من مختلف الطبقات والأحزاب والتنظيمات، كي يلتحقوا بالكفاح المسلح دون أي اعتبار آخر»

غير أن النداء هنا موجه لقواعد هذه التنظيمات، أكثر مما هو موجه إلى قياداتها التي بإمكانها مع ذلك، أن تلتحق بالثورة «بصفة فردية» كما ينص عليه البيان..

وما لبثت دوامة الكفاح المسلح فعلا، أن خلقت من حولها جاذبية قوية، استطاعت أن تستقطب العديد من مناضلي الأحزاب والجمعيات التقليدية،

---

1 نفس المصدر

من جمعية العلماء إلى الحزب الشيوعي الجزائري مرورا بالحركة المصالية نفسها.

وكانت عملية «الاستقطاب من القاعدة» تتم على مستوى المناطق مباشرة، كما كانت تجري على مستوى الجزائر العاصمة كذلك..

وقاد عملية الاستقطاب انطلاقا من العاصمة، رمضان عبّان ابتداء من ربيع 1955، بعد أسر قائد المنطقة الرابعة رابح بيطاط في 16 مارس. وقد حدد عبان مهمة مساعديه في هذا الشأن في تعليمة بسيطة: «الاتصال بكل جزائري سواء كان مناضلا في تنظيم ما أو لم يسبق له أن ناضل، يستطيع أن يساعد الجبهة بشخصيته أو ماله أو فكره أو شجاعته إلخ.. ووضع أصبعه في الدوامة ليتولى عبان أمره بعد ذلك»..[1]

وأصدر ابتداء من فاتح أبريل انطلاقا من العاصمة عدة مناشير، حاول أن يهز بها النفوس، ويخرج الطبقة السياسية والمثقفة خاصة من ذهولها وترددها. ولم يكن يتحرج في مناشيره من الأساليب الاستفزازية، كما فعل في يونيو الموالي عندما وضع أنصار مصالي واللجنة المركزية في سلة واحدة[2].

غير أن تردد الطبقة السياسية التقليدية كان ما يزال سيد الموقف خلال صائفة 1955. وقد عبّر هذا التردد عن نفسه بوضوح من خلال فكرة تأسيس تجمع داخل البلاد يكون بمثابة الواجهة السياسية لجبهة التحرير الوطني: الواجهة التي يمكن للسلطات الفرنسية أن تبحث معها مستقبل الجزائر، حسب إيحاءات الرائد فانسان مونتاي من ديوان الوالي العام جاك سوستيل، في لقاءاته بكل من بن يوسف بن خدة وعبد الرحمان كيوان في سجن سركاجي..[3]

---

1 لخضر رباح في كتابه رواد الوطنية، دار هومة الجزائر 2003.

2 لخضر رباح في كتابه رواد الوطنية، دار هومة الجزائر 2003.

3.Mabrouk Belhocine, *Courrier Alger - Le Caire*, Casbah - Editions, Alger 2000.

وقد حمل بن حدة على عاتقه مهمة الترويج لهذه الفكرة التي طرحها على أحمد بن بلة من الوفد الخارجي في أوت بسان ريمو (إيطاليا). وكان جواب بن بلة : من الأفضل مناقشة هذا الأمر مع عبان رمضان ورفاقه في الجزائر.

لكن حدث في نفس الشهر، ما أخلط أوراق الجميع وقلب حساباتهم ظهرا على عقب . أنها عملية 20 أوت التي جاءت في الوقت المناسب، لتعطي الثورة الوليدة دفعة حاسمة على الصعيدين السياسي والعسكري.

فكرة هذه العملية ظهرت في ربيع 1955، في إطار البحث عن أنجع الردود الثورية الممكنة على سياسة الوالي العام الجديد سوستيل الذي بدأ يتصل بممثلي الأحزاب والمنظمات الجزائرية بنية تشكيل «جبهة سمها مناهضة «لجبهة الحرب»، أي جبهة التحرير الوطني . وقد أزعجت تحركات الوالي العام قائد المنطقة الثانية (شمال قسنطينة) يوسف زيغود، لاسيما بعد انسياق بعض الأعيان بالناحية وراء «الآمال الإصلاحية» التي كان يلوح بها..

وفي أواخر يونيو جمع زيغود مساعديه وطرح عليهم الفكرة. وبعد بحث وتمحيص وتدقيق في العملية من مختلف جوانبها، انتهى الاجتماع بتحديد جملة من الأهداف محليا وإقليميا ودوليا.

أ – من الأهداف المحلية :

1 . إحباط سياسة سوستيل، بإحداث قطيعة نهائية بين الشعب الجزائري ومجتمع المستوطنين ونظام الاحتلال الذي يمثلهم.

2 . وضع الثورة أمانة في أيدي الشعب، فإذا تبناها أصبح احتمال القضاء عليها ضئيلا، أن لم يكن مستبعدا نهائيا.

3 . الفرز بين أنصار الثورة، ونظام الاحتلال و«المتعاونين» معه.

4 . تخفيف الحصار المضروب على منطقة الأوراس – منذ فاتح نوفمبر 1954 – بعد وصول رسالة من قائد المنطقة بالنيابة البشير الشيحاني، يصف فيها خطورة الوضع وتشديد الخناق عليها.

ب – وكان الهدف الأول على الصعيد الإقليمي هو إعلان التضامن مع الشعب المغربي، في الذكرى الثانية لإبعاد السلطان محمد بن يوسف ونفيه إلى مدغشقر.

جـ – وعلى الصعيد الدولي، كان الهدف بالدرجة الأولى هو مساعدة الوفد الخارجي في مساعيه الرامية لتدويل القضية الجزائرية قبيل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة؛ وإعطاء نفس جديد لنشاط الوفد إعلاميا ودبلوماسيا بصفة عامة.

وتم تحضير العملية بطريقة منهجية، ركزت كثيرا على الجانب النفسي وسبقتها عملية تجريبية بمناسبة 5 يوليو، ذكرى احتلال الجزائر عام 1830.

وابتداء من 12 يوليو عقدت قيادة المنطقة سلسلة من الاجتماعات بدوار الكدية[1]، تم خلالها تقديم الخطة العامة لهجوم 20 أوت، مع شرح دوافعه وأهدافه والنتائج المنتظرة منه.

وركز قائد المنطقة بالمناسبة على ضرورة إشراك الشعب، حتى تكتسي الثورة طابعها الحقيقي، وتفند بذلك مزاعم الوالي العام الذي كان يصرح قبيل الهجوم، بأن الثقة قد عادت إلى البوادي وأن الفلاحين نفضوا من حول «المتمردين».

وقد استغرقت هذه الاجتماعات حوالي ثلاثة أسابيع وتوجت بـ:

1. ضبط قائمة من 39 هدفا موزعة بين المدن والقرى ومراكز جيش الاحتلال، وعمليات فردية للقضاء على بعض الخونة وغلاة المستوطنين.

2. قرار بدء الهجوم في منتصف نهار السبت 20 أوت ليستمر الأحد والإثنين.

وقدّر عدد المواطنين الذين شاركوا في هذا الهجوم العام، الأول من نوعه في ثورة التحرير التي اندلعت قبل عشرة أشهر، بـ 12 ألف مواطن تحت قيادة

---

1 وصف لهما جبهة التحرير: «القتلة الذين لا يمكن لفرنسا أن تتفاوض معهم».

200 مجاهد، وقد زحفت هذه الحشود ابتداء من الموعد المحدد على أهدافها، مسلحة بالبنادق والخناجر وحتى الفؤوس والمعاول، زحفت بشجاعة نادرة، واستعداد للتضحية أثار دهشة العدو نفسه. واستطاعت في زحفها اقتحام المدن والقرى المستهدفة وتحرير بعضها وإلحاق خسائر فادحة بالمستوطنين وممتلكاتهم. ولقي بعض الخونة أيضا جزاءهم على يد الشعب الثائر.

كانت مفاجأة العدو بهذه العمليات كبيرة وتامة، فجاء رد فعله لذلك في مستوى مفاجآته.. فقد أطلق جيش الاحتلال وميليشيات المستوطنين العنان لأحقادهم، فراحوا يقتلون ويدمرون ويمثلون بضحاياهم أشنع تمثيل..

وتقدر قيادة المنطقة - استنادا إلى التقارير الواردة بعد العمليات - الخسائر في صفوف المواطنين بأكثر من 12 ألف قتيل.. فضلا عن اعتقال أكثر من ألف شخص.

وتقدر المصادر الفرنسية الضحايا من الأوروبيين والمتعاونين معهم بـ123 قتيل، من بينهم 71 أوروبيا[1].

وكانت نتائج هجوم 20 أوت، فوق ما كان يتوقع زيغود ورفاقه الذين استعادوا، بفضله، زمام المبادرة داخل منطقتهم على الصعيدين السياسي والعسكري.

- داخليا: حقق الهجوم مجمل الأهداف التي حددت له مثل:

1. تبني الشعب للثورة فعلا، ومنح كامل ثقته للثوار الذين أصبحوا يتنقلون بين القرى والدواوير على الخيل في رابعة النهار.

2. إحداث القطيعة المنشودة بين الشعب وإدارة الاحتلال، بعد أن وحّد القمع الأعمى الجزائريين مرة أخرى. فهذا الدكتور محمد الصالح بن جلول - الذي كان في طليعة المطالبين بالاندماج - يثير ضجة حول الانتقام البشع الذي كان حسب قوله، أكثر فظاعة مما حدث في مجازر 8 مايو 1945.

---

1 شهادات بن عودة وكافي وبوبنيدر - في كتابنا «ثوار.. عظماء» مصدر سابق.

وبهذه العملية، بدأ حل مشكلة الإمداد في المنطقة الخامسة التي أصبحت بدورها قاعدة لإمداد المنطقة الرابعة (وسط البلاد) ثم المنطقة السادسة (الصحراء) لاحقا.

وهكذا أخذت المنطقة الخامسة تنتعش شيئا فشيئا، لتتحول هي الأخرى إلى بؤرة ثورية حسب تخطيط قيادة الثورة عشية فاتح نوفمبر 1954.

على أساس هذه الخطة بشقيها البري والبحري، بدأت عملية الإمداد تنتظم وتتطور، تماشيا مع تطور الكفاح المسلّح وحاجاته المتزايدة.

كان اتفاق أو خر ديسمبر آنف الذكر، يتضمن شقا سياسيا ينص على:

1 ـ الشروع في توحيد القوى الحية بدءا بمناضلي حزب الشعب الجزائري من مركزيين ومصاليين، قبل الانفتاح على حزب البيان وجمعية العلماء وبقية الحركات الأخرى.

2 ـ إنشاء جبهة باسم «جبهة التحرير الجزائرية» على أساس مبادئ ثلاثة: الاعتراف بجيش التحرير، تزكية الكفاح المسلح، الإقرار بوحدة كفاح شمال إفريقيا.

ومن مهام الجبهة الدعاية الخارجية للقضية الجزائرية، وتلقي الدعم السياسي والدبلوماسي بدءا بالدعم المصري. ويتمتع جيش التحرير إزاءها باستقلالية تامة تقريبا، «تجنبا لتدخل ممثلي الأحزاب السابقة في شؤون العمليات الثورية والاطلاع على أسرارها»[1]..

وقد أسفرت مساعي تطبيق هذه البنود، عن ميثاق «جبهة التحرير الجزائرية»، وتوقيعه في 17 فبراير 1955 من طرف ممثلي مختلف الحركات السياسية والثقافية بالقاهرة وهم:

– بن بلة، خيضر، آيت احمد، عن «جبهة التحرير الوطني»،
– مزغنة، الشاذلي المكي، عن «الحركة الوطنية الجزائرية»،

---

1 ـ فتحي الديب، المصدر السابق.

- فالمؤرخ شارل روبير أجرون، يرى أن الوالي العام سوستيل وقع في فخ جبهة التحرير، ذلك أن موجة القمع التي شنها جعلت المترددين يلتحقون جماعيا بالثورة[1].

- وترى الباحثة الاجتماعية جرمان تيون، أن مشاركة الشعب في الهجوم فاجأت بحجمها وعنفها قيادة المنطقة نفسها.

- ونقل إيف كوريير عن أحد المستوطنين قولة بمرارة: «بعد 20 أوت انتهى كل شيء.. لقد رأينا المطاعة بعينها، رأينا ما يمكن أن يفعلوا: تحريض آلاف الرجال والزج بهم في المعركة بلا سلاح، يدعمهم تعصب الجهد دفعا.. انتهى كل شيء.. لا فسحة للأمل بعد 20 أوت.[2]

- ونقل الكاتب الصحفي روبير بارا من جهته عن عقيد فرنسي قوله «لقد انتهى كل شيء، سنرحل بعد 5 سنوات.. لقد سقط سوستيل في المسرج». [3]

وكان الوالي العام غداة هذا الهجوم، قد استسلم نهائيا لغلاة المستوطنين ودعاة الحرب الشاملة.

هذا المنعطف الحاسم، سهل مهمة عبان في تجميع مختلف «القوى الحية» ضمن إطار جبهة التحرير الوطني، بعد استدراجها إلى «دوامة الثورة» بكيفية أو بأخرى.

وكان أول ضحاياه على هذا الصّعيد، «التجمع» الذي كان يراد له أن يكون «واجهة شرعية» لجبهة التحرير كما سبقت الإشارة.

وكان المفروض أن يتشكل هذا التجمع حسب عبّان من: حزب البيان، جمعية العلماء، تيار اللجنة المركزية لحركة الانتصار، شخصيات مستقلة[4].

في البداية وافق عبّان على المشروع مع بعض التحفظ، كما يؤكد ذلك في

---

1. Nancy Wood, d'une Algerie a L' autre, Editions Autrement, Paris 2003, P 179
2. Le Temps des Leopards, OP.CIT, P 190.
3. R. Barrat, Les Maquis de La Liberté, Editions Temoignage Chritien, Paris 1987,
4. M. Belhocine OP. CIT.

رسالته إلى محمد خيضر من وفد الجبهة بالقاهرة في 8 أكتوبر 1955 : فالجبهة لا تشارك في هذا التجمع ولا تندد به، وإن كان لا يمانع في أن يكون «واجهة شرعية للجبهة»..

غير أن إعصار 20 أوت ما لبث أن نسف هذه الفكرة، ومن ورائها تردد مختلف القوى السياسية التقليدية في الالتحاق بالثورة المسلحة، وقد تجلى ذلك في اتصالات عبان المكثفة ابتداء من أواخر سبتمبر خاصة والتي توجت بـ :

1 . حل اللجنة المركزية لحركة الانتصار في أكتوبر وترك حرية الاختيار لأعضائها. وكان رأي عبان في هؤلاء «أنهم معنا لكنهم يخافون اللحاق بالركب» كما جاء ذلك في رسالته إلى خيضر بتاريخ 20 سبتمبر

2 . تعاون جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مع جبهة التحرير، كما يؤكد ذلك عبان رمضان في رسالته إلى خيضر بتاريخ 8 أكتوبر، حيث يشير إلى مهمة لاحقة للعباس بن الشيخ الحسين، بهدف إقناع رئيس الجمعية الشيخ البشير الإبراهيمي المقيم بالقاهرة، بضرورة التنسيق مع وفد الجبهة هناك.

3 . إجراء اتصالات أولية مع فرحات عباس زعيم «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري».

ويشير عبان في نفس الرسالة إلى أن قيادة البيان ما تزال مترددة يومئذ، وتطالب بحذف كلمة «الاستقلال»، وأنه رفض مثل هذا الطلب.

هذا التباين لم يحل دون مواصلة الاتصالات، كما يؤكد ذلك اجتماع عبان بكل من عباس والدكتور أحمد فرنسيس في 7 ديسمبر 1955 (1).

كان الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني من جهته، يكثف من مساعيه الرامية إلى التعريف بالقضية الجزائرية على الصعيد الدولي، وكسب الدعم السياسي والدبلوماسي لها بدءا بالدعم العربي والإسلامي.

---

1 الطاهر قايد في كتابنا «مثقفون» في ركاب الثورة، دار هومة الجزائر 2004

وتأكيدا لنوايا جبهة التحرير السلمية بادر محمد خيضر مباشي الوفد الخارجي في 15 نوفمبر 1954 بعقد مؤتمر صحفي، حدد فيه لأول مرة شروط تسوية القضية الجزائرية، حسب تصور جبهة التحرير وتوجيهات بيان فاتح نوفمبر.. وهي ثلاثة :

1 - وحدة المغرب العربي تستوجب وحدة الحلول. أي استقلال الأقطار الثلاثة : الجزائر أسوة بالمغرب وتونس.

2 - تسوية القضية الجزائرية سلميا، يمر عبر مجلس تأسيسي منتخب بواسطة الاقتراع العام دون تمييز عرقي أو ديني.

3 - إفراز متحدث ممثل حقيقي للشعب الجزائري، بهدف رسم مستقبل العلاقات بين فرنسا والجزائر على قدم المساواة.

وفي أواخر ديسمبر الموالي، اجتمعت «دول كولومبو» الخمسة بمدينة بوغور (أندونيسيا) تحضيرا لمؤتمر باندونغ، فكانت القضية الجزائرية حاضرة بقوة بفضل عمليات فاتح نوفمبر من جهة والدعم العربي والإسلامي من جهة ثانية.

وقد تجسد هذا الحضور والدعم في مؤتمر باندونغ (ابتداء من 18 . 4 . 1955) الذي تطرق للقضية الجزائرية في إطارها المغاربي من زاويتين :

- الزاوية السياسية بمساندة حق شعوب الأقطار الثلاثة الجزائر وكل من تونس والمغرب في تقرير مصيرها، ودعوة فرنسا إلى العمل في هذا الاتجاه لحل هذه القضايا التي تتسبب في عدم استقرار الوضع شمال إفريقيا.

- الزاوية الثقافية بالإشارة إلى منع الاستعمار شعوب المغرب العربي من تعلم لغتها وثقافتها [1].

ورغم الطابع التوافقي للائحة الختامية، فمن الواضح أن الفقرات السابقة تعتبر الجزائر مستعمرة وليست جزءا من فرنسا. وقد جاء هذا

---

1 صحيفة «المقاومة» عدد 18 - 1 . 7 . 1957.

الاعتراف الدولي بأسرع مما كان يتوقع مراد ديبوش الذي كان يقدر أن تحطيم «خرافة الجزائر الفرنسية» يستوجب كفاح سنتين على الأقل»[1].

وبعد خمسة أشهر، صدر اعتراف مماثل من الجمعية العامة للأمم المتحدة التي سجلت القضية الجزائرية في جدول أعمال دورتها العاشرة بأغلبية صوت (27/28). وقد ضخم الوفد الفرنسي هذا النجاح دون أن يشعر، عندما انسحب محتجا، ما جعل خيضر يعتبر انسحابه «دعاية للقضية لا مثيل لها»[2]. رغم أن الجمعية العامة تراجعت في 25 نوفمبر - نتيجة ضغوط فرنسا وحلفائها - عن قرارها السابق، وفضّلت تجنب الخوض في القضية الجزائرية هذه المرة.

ومن جهة أخرى تمكن مناضلو جبهة التحرير الوطني بفرنسا ذاتها من تأسيس اتحادية، استطاعت في فترة وجيزة أن تنقل المعركة السياسية والهجمس لأمني إلى عقر دار العدو.

وقد تولّى هذه المهمة محمد بوضياف بصفته مسؤول التنظيم سابقا في اتحادية فرنسا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، الذي استدعى لهذا الغرض المناضل مراد طربوش إلى زوريخ (سويسرا) وكلّفه بالمهمة رسميا. وأمام الصعوبات التي واجهها طربوش في مهمته التأسيسية، اضطر بوضياف إلى عقد اجتماع ببعض المناضلين في لوكسمبورغ لإقناعهم بالتعاون مع منسق الاتحادية...

وهكذا انطلقت العملية الثورية داخل فرنسا، وسط وضعية في غاية التعقيد بسبب نشاط تنظيم منافس، أسسه زعيم حركة الانتصار الحاج مصالي باسم «الحركة الوطنية الجزائرية» التي كانت تزعم أن الثورة من فعل عناصرها..

---

1 M. Belhocine, OPCIT.
2 Saadi Yacef, La Bataille d'Alger (TS), Enal, Alger 1984.

لذا عندما تمكنت مصالح الأمن الفرنسية - بمساعدة الأمن السويسري خاصة [1] - من تحييد القيادة الأولى للاتحادية في بداية يونيو 1955 كانت القيادة البديلة جاهزة وكان العمل هناك في البداية يكتسي طابعا سياسيا، ويسير في اتجاهين : العناصر العمالية والرأي العام الفرنسي.

أ - محاولة إقناع العناصر الموالية لمصالي بأن الثورة مبادرة من جبهة التحرير الوطني.. وقد استعملت قيادة الاتحادية في ذلك مختلف وسائل الإقناع الممكنة، بما في ذلك إرسال شهود من هذه العناصر إلى الجزائر وترتيب اتصالهم بجبهة وجيش التحرير، للتأكد من حقيقة الثورة ورجالها في الميدان، مقابل شرط واحد ، أن يبعثوا بعد المعاينة رسائل إلى زملائهم بفرنسا في هذا الشأن [2].

وقد حققت هذه العملية بعض النتائج، إلى جانب تحرك الثوار أنفسهم باتجاه العمال المهاجرين في شكل طلبات للمال والسلاح [3].

ب - محاولة تحسيس الرأي العام الفرنسي بواسطة الاتصال ببعض رواد الرأي ومناقشة القضية الجزائرية معهم، ومن الأمثلة على هذه المحاولات المفيدة :

- دعوة الأديب فرنسوا مورياك والمستشرق ما سينيون والكاتب الصحفي روبير بارا لتناول إفطار نهاية رمضان في 22 مايو 1955. وقد ألقى مورياك بالمناسبة كلمة : بدا فيها مؤيدا لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، على أن يختار إن شاء تنظيم علاقاته بفرنسا في إطار نظام فدرالي [4].
- الاتصال بأنطوان بيني رئيس مجلس أرباب الأعمال ورئيس حكومة سابق، الذي تفهم نظرة محدثيه للقضية الجزائرية، وأخذ يساهم فعلا في شرح حقيقة ما يجري في الجزائر [5]..

---

1. أحمد الدوم في «مثقفون..» في ركاب الثورة، مصدر سابق.
2. نفس المصدر.
3. محمد أمير في كتاب «نداء الحق»، دار هومة، الجزائر 2001.
4. المصدر السابق.
5. الطيب الثعالبي في «مثقفون..» في ركاب الثورة، مصدر.

ومن مظاهر تطور اتحادية الجبهة وحيويتها إصدار صحيفة «المقاومة» عشية الذكرى الأولى لاندلاع الثورة المسلحة. وقد استحسن بوضياف المبادرة، فقرر إصدار طبعة بالمغرب وثالثة بتونس [1].

ولم يبق الطلبة الوطنيون بفرنسا مكتوفي الأيدي، إذ بادروا – بالتنسيق مع اتحادية الجبهة – بتنظيم أنفسهم. وقد عقدوا في هذا الصدد خلال شهر أبريل 1955 ندوة تحضيرية، شهدت مناقشات إيديولوجية وسياسية مفيدة، انطلاقا من التسمية المقترحة للاتحاد المزمع تأسيسه: «الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين».

كانت صفة «المسلمين» هي الصفة المميزة للجزائريين الأصليين في نظر إدارة الاحتلال الفرنسي التي كانت في البداية تطلق عليهم مصطلح «الأندجين» أي «الأهالي المتخلفين».. وما لبثت صفة المسلم أن أصبحت مرادفة للجزائري الذي عرفته الحركة الوطنية منذ الثلاثينات من القرن الماضي بأنه «العربي المسلم» [2] تمييزا له عن سكان الجزائر الآخرين من أوروبيين ويهود خاصة.

وعند إضافة صفة «المسلمين» لاتحاد الطلبة، كان المقصود استثناء الطلبة من أبناء هاتين الفئتين اللتين تشكلان نظام الاحتلال والاستعمار بالجزائر، أي جعل الاتحاد الجديد خاصا بالطلبة من أبناء الجزائريين المستعمرين.

وكانت هذه الصفة أثناء الندوة التحضيرية، محل إجماع طلبة حركة الانتصار وحزب البيان وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وقد رفضها «الطلبة الشيوعيون – الميالون أحيانا للجدل من أجل الجدل – بدعوى أنها توحي بالطابع الديني للاتحاد».. ولم يكن الأمر كذلك في السياق الجزائري يومئذ كما سبقت الإشارة.

---

1 أنيبات، نجم شمال إفريقيا خاصة، فضلا عن مستقلات عمل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

2 عبد الكريم الخطيب، مسار حياة، جريدة العصر (المغرب) الرباط 2003

وأمام هذا التعارض في المواقف المبدئية بين الوطنيين والإصلاحيين من جهة والشيوعيين من جهة ثانية، انقسمت الندوة فراح كل طرف يحضر بمفرده لتأسيس اتحاده.. وقد توجهت جهود الطرف الأول، بتأسيس «الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين»في مؤتمر انعقد ما بين 4 و 8 يوليو 1955.. وما لبثت هذه المنظمة الطلائعية، أن أصبحت أداة فعالة في خدمة قضية التحرر والاستقلال على الصعيدين الوطني والدولي.

وعلى الصعيد المغاربي، تحرك الوفد الخارجي بسرعة للرد على المناورة الفرنسية في عهد حكومة أدغافور، والهادفة إلى تحييد المقاومة بكل من المغرب وتونس، حتّى يتفرغ جيش الاحتلال بكامل قواه لقمع الثورة المسلحة بالجزائر. وفي هذا الإطار

تقدم بن بلة وبوضياف بورقة عمل إلى ممثلي المقاومة بكل من المغرب وتونس تضمنت نقطتين أساسيتين :

- تنسيق العمل المسلح في إطار «جيش تحرير المغرب العربي».

- وضع أسس الوحدة بين الأقطار الثلاثة ، الجزائر وتونس والمغرب..

وقد توجت المداولات في هذا الشأن خلال صائفة 1955، باتفاق قادة المقاومة المغاربية على ضرورة الاستمرار في الكفاح المسلح حتى الاستقلال التام للأقطار الثلاثة. وفي حالة استقلال تونس والمغرب قبل الجزائر، يتحولان بصفة آلية إلى قاعدة خلفية للثورة الجزائرية..

وعملا بهذا الاتفاق قام جيش التحرير الوطني وجيش تحرير المغرب بعمليات منسقة ليلة 2 أكتوبر 1955 في المناطق الحدودية من منطقة وهران خاصة وفي عدد من المناطق بالريف المغربي. وكان من نتائج هذا التنسيق :

1 . فتح جبهة الغرب الجزائري من جديد وبقوة، بعد إمداد هام بالأسلحة والذخيرة وصل إلى ناحية النّاظور على متن اليخت «انتصار»..

2 . إعادة الملك محمد بن يوسف من منفاه إلى فرنسا وفتح مفاوضات «أكس لي بان» في نوفمبر الموالي مع ممثلي الأحزاب المغربية على أساس

تشكيل مجلس وصاية للعرش الملكي.. وإن كانت هذه الخطوة الأولى تم ترمز أنصار الملك المغربي [1].

وعلى الجبهة التونسية، كان اتفاق قادة المقاومة المغاربية وراء عودة صالح بن يوسف أمين عام حزب الدستور الجديد إلى بلاده في منتصف سبتمبر 1955، والشروع في حملة على اتفاقية 3 يونيو الماضي التي قبل الحبيب بورقيبة رئيس الحزب بموجبها مبدأ «الاستقلال الداخلي»..

وكانت حكومة منديس فرانس قد أجرت مع بورقيبة سلسلة من المحادثات، توجت في ديسمبر 1954 باتفاق تمهيدي يقضي بوقف العمل المسلح وتجريد المقاومة من سلاحها.. وكان من المقاومين الذين سايروا بورقيبة على هذا النهج الساسي الأسود والمحجوب بن علي وواصلت حكومة أدغاهور بعد ذلك هذه المحادثات التي أسفرت عن اتفاقية 3 يونيو المذكورة.

وقد أدت تحركات صالح بن يوسف والمقاومون من أنصاره بقيادة الطاهر الأسود، إلى شن سلسلة من العمليات بدءا من 19 أكتوبر، استهدفت المصالح الفرنسية بتونس فضلا عن مواقع الجيش الفرنسي [2].

وقد أحست الحكومة الفرنسية بخطورة هذا التنسيق - الذي استمر عمليا بضعة أشهر - فسارعت في فتح مفاوضات جديدة مع الملك محمد بن يوسف والحبيب بورقيبة، توجت بحصول المغرب على استقلاله التام في 2 مارس 1956 وتلته تونس في 20 من نفس الشهر..

هذا التحرك الفرنسي السّريع ونتائجه، لم يفلح عمليا في تحييد الجبهتين المغربية والتونسية اللتين تحولتا عكس ذلك، إلى قاعدتين خلفيتين للثورة الجزائرية بفضل وفاء قادة من المقاومة بالقطرين الشقيقين، لاتفاق جيش تحرير المغرب العربي ومُثل الوحدة المغاربية بصفة

1 جيش التحرير المغاربي، منشورات مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر 2004.
2 توفيق المدني، حياة كفاح (ج 3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982

عامة. وقد أدى هذا الوفاء إلى سقوط العديد من الشهداء بالمغرب منهم عباس المساعدي، وبتونس عبد العزيز شوشان..

جيش التحرير.. ليلة الحسم

ترى كم كان عدد أفراد جيش التحرير الوطني ليلة فاتح نوفمبر 1954؟ استنادا إلى تقارير قادة المناطق التي شاركت في مؤتمر الصومام، يتراوح العدد 1100 و1200 [1] من بينهم 300 نفر في منطقة الأوراس.

ويفهم من تصريح للجنة التنسيق والتنفيذ عشية الذكرى الثالثة للثورة أن «الجنة الستة» تمكنت من تجنيد زهاء 3 آلاف مناضل [2].

ولدينا من الجهة الفرنسية تقديران:

- الأول يشير إلى 800 رجل و400 قطعة سلاح حربي [3].
- الثاني يشير إلى 1500 مسلّح، بدون تحديد لنوعية السلاح إن كان حربيا أو مدنيا[4].

وبالنظر إلى المصاعب الجمة التي صادفت انطلاق الكفاح المسلح، نرجح أن يكون تعداد جيش التحرير ليلة فاتح نوفمبر في حدود ألف رجل، وما زاد على ذلك فيدخل ضمن شبكات الإسناد والدعم. هذه الأرقام نذكرها على سبيل الاستدلال فقط، لأن العدد هنا ليس مهما في حد ذاته، ما دامت مهمة الطليعة المسلحة تتمثل قبل كل شيء في إطلاق الشرارة الأولى، ليتولاها «الشعب الحاضر» - لاحتضانها بالرعاية الضرورية، وتحويلها إلى ثورة عارمة في أجل مسمى.

وما لبث جيش التحرير الوطني أن عرف بفضل استعداد الشعب - تطورا سريعا كما ونوعا وأداء. [5]

---

1 «المجاهد» عدد 11 | 11 1957.

2 Y courriere, Les Fils de La Toussaint, Fayard, Paris 1968, P 264

3 Henri Alleg, La guerre d' Aalgerie (T1), Temp actuels, paris 1981 p 426

4 صحيفة «المقاومة» (ج) عدد 2/ 15 نوفمبر 1956

5 حدث ذلك بصعوبة بسبة مثلا كما جاء في مذكرات الرائد عثمان السعدي دار الأمة، الجزائر 2000

ومرد ذلك أن جيش التحرير لم ينطلق من فراغ، علما أن قادته الأوائل كانوا مناضلين محنكين، يجمعون بين الرصيد النضالي والتجربة العسكرية التي اكتسبوها في ميادين القتال خلال الحرب العالمية الثانية وفي الهند الصينية، فضلا عن معرفتهم بتجارب المقاومة الفرنسية واليوغسلافية والسوفياتية (لينين) والإيرلندية (شين فاين)..

هذه التجربة الغنية جعلت جيش التحرير ينطلق من نظرة خاصة لحرب العصابات، ويمارسها بطريقة مكيفة حسب الميدان والعدو في نفس الوقت.

تجربة الهند الصينية - المتأثرة بالتجربة الماوية - مثلا تعتمد قواعد أربعة لحرب العصابات هي :

1. الانسحاب عند زحف العدو بقوة.

2. مناوشة معسكرات العدو.

3. مهاجمة العدو عند ما يحاول تجنب المعركة.

4. ملاحقته عند الانسحاب لإلحاق اكبر الخسائر الممكنة به.

مثل هذا التصور يناسب جيش تحرير شبه نظامي، ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة لجيش التحرير الوطني الذي كان عليه أن يكتفي بتطبيق القاعدتين الأولى والثانية فقط، مع تكييفهما في الممارسة حسب متطلبات المعركة، والميدان ودرجة استعداده وتسلحه..

- فقد كان جيش التحرير في انسحاب دائم أمام عدو متفوق تفوقا ساحقا عددا وعتادا وسلاحا.. الأمر الذي اضطره أن يكون في حركة دائبة، اكسبته مع مرّ الأيام تفوقا حقيقيا، من ناحيتي الخفة في التنقل والقدرة على المناورة. وأصبحت القاعدة الذهبية في هذا المضمار هي: «اجر أو مت».

ويكون الابتعاد عن هذه القاعدة عادة مكلفا لجيش التحرير، لأن العدو يجبره في هذه الحالة على خوض معركة غير متكافئة.

■ واستطاع جيش التحرير أن يطور القاعدة الثانية، بإتقان فنّ الكمائن والغارات الخاطفة اعتمادا على عنصري الخفة والمناورة بالذات.

وكانت قيادة الثورة تنطلق في هذه التجربة المتميزة من رؤية واقعية سليمة :

- أن الثورة التحريرية هي بالأساس حرب استنزاف، هدفها التوصل إلى حل سياسي للقضية الجزائرية.

- أن جيش التحرير لا يمكنه أن يكون أقوى من العدو عسكريا، لضعف قواعده الخلفية من جهة وقرب الجزائر من فرنسا من جهة ثانية.

وقد عمل جيش التحرير على استكمال مذهبه العسكري، بجملة من المبادئ ذات الطابع الاستراتيجي والتاكتيكي نذكر منها :

1. مواصلة الكفاح إلى غاية تحقيق الاستقلال التام.

2. مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في مواجهة العدو.

3. تقوية روح التضحية والأخوة والتعاون في صفوف المجاهدين

4. تعزيز القدرات المادية والمعنوية والفنية لجيش التحرير.

وقد أحدثت «الانطلاقة الأولى للكفاح المسلح الأثر المنتظر، فتسابق الشباب الجزائري لنيل شرف الالتحاق بجيش التحرير، حتى أن قادة المناطق اضطروا أمام هذا الاقبال الحماسي للحد من التجنيد، بسبب قلة الأسلحة من جهة، ووحشية الاحتراق من لدن العناصر العميلة من جهة ثانية.

وتعززت صفوف جيش التحرير الوليد بالشباب الجزائري المجند في الجيش الفرنسي، سواء أكان متعاقدا أو في إطار الخدمة الإجبارية. وكسب بصفة خاصة من خبرة المتعاقدين الذين شارك بعضهم في حرب الهند الصينية التي كانت مدرسة لحرب العصابات ولحرب العصابات المضادة في نفس الوقت، كما كسب من فئة المجندين الذين تدربوا في وحدات «قناصة الجبال»، فكانوا لذلك على أتم الاستعداد للكفاح المسلح بالمناطق الجبلية.

وكان هؤلاء المتعاقدون والمجندون يفرون أحيانا من الجيش الفرنسي بأسلحتهم ويلتحقون بجيش التحرير، وقد تطوع بعضهم في بداية الثورة خاصة، لتنشيط الكفاح المسلح في هذه المنطقة أو تلك..

وقد تطورت عمليات جيش التحرير نتيجة هذه العوامل مجتمعة، تطورا سريعا تدل عليه الإحصائيات الفرنسية ذاتها ـ فقد كان عدد العمليات في مارس 1955 مثلا حوالي 200 عملية، ليقمز في نهاية السنة إلى ما بين 1000 و 1233 عملية [1].

أي تضاعف خلال بضعة أشهر أكثر من خمس مرات..

وتطور تعداد جيش التحرير في نفس الفترة ليصل إلى حوالي 5000 مقاتل، حسب النائب بيار كلوسترمان نفسه وكان يومئذ من ضباط سلاح الطيران الذي شارك منذ اندلاع الثورة، في تدمير مئات القرى في هذه المنطقة أو تلك، لمنع الثوار من الاعتماد عليها كقواعد للتموين حسب نفس المصدر [2].

صمود.. الأوراس

استطاعت الثورة المسلحة بالمنطقة الأولى (الأوراس) أن تصمد، رغم رد الفعل العنيف والسريع لإدارة الاحتلال التي سارعت بتجميع السكان وإقامة مناطق محرمة، والشروع المبكر في عمليات التمشيط الواسعة.

وأكثر من ذلك أسس قائد المنطقة مصطفى بن بولعيد ورفاقه نواة إدارة بأتم معنى الكلمة، مجهزة بالحد الضروري لأعمال الأمانة التقنية بما في ذلك آلات الرقن والسحب، بعد أن اتخذ من جبل الهارة [3] مقرا مؤقتا لقيادة المنطقة.

وما لبث هذا التنظيم أن برهن على صلابته، عندما تحمل بثبات صدمة اعتقال بن بولعيد في 11 فبراير 1955، ناحية بن قردان على الحدود التونسية الليبية وهو في طريقه إلى طرابلس، لبحث مشكلة الإمداد بالسلاح مع أحمد بن بلة ورفاقه في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني.

---

1. H. Alleg, OP.CIT.(TII), P 68.

2. Zdravko Pelar, Algerie Enal, Alger 1987, p.247

3. بن بولعيد في كتابنا «ثوار عظماء» مصدر سابق.

فقد سعى نائبه البشير شيحاني بعده لتطوير العمل الثوري على مختلف الأصعدة، فأعاد تنظيم النواحي والأقسام وشرع في تعيين مسؤوليها..

وفي إطار تقريب الإدارة من شرق مقر المنطقة والنواحي الحدودية خاصة، نقل مقر القيادة إلى القلعة الواقعة بين جبال الأوراس غربا وجبال النمامشة شرقا واهتم أيضا بنظام الثورة بتونس، حيث قام بتعيين مسؤولين عنه.

وخاض جيش التحرير في ربيع نفس السنة عدة معارك ضد جيش الاحتلال نذكر منها على سبيل المثال : معارك الزرقاء، تافسور، القعقاع، تيفشت، جلال.. وغيرها.. وتمكن الثوار من تصفية حاكم تبسة في كمين تحول إلى اشتباك أصبح يعرف بمعركة الحاكم [1]..

وتمكن شيحاني كذلك من تنظيم عملية الإمداد بالأسلحة، عبر الجبال التونسية المرتبطة بجبال النمامشة وكان يشرف على العملية الجيلاني بن عمر قبل استشهاده في أكتوبر 1955.

وكان قائد الأوراس بالنيابة على صلة منتظمة بقائد المنطقة الثانية يوسف زيغود، وكذلك بالوفد الخارجي لجبهة التحرير. ولما أحس بتمكن الثورة المسلحة في المنطقة كلها – من سوق اهراس شرقا إلى المسيلة غربا – أخذ يفكر في دعم المناطق المجاورة خاصة، لتوسيع نطاق الكفاح المسلح من جهة، وتخفيف الضغط على الأوراس من جهة ثانية. وأرسل في هذا الصدد قصيبة محملة بالسلاح إلى شمال قسنطينة. حيث جاءت عملية 20 أوت 1955 في الوقت المناسب لفك الحصار المضروب على الأوراس منذ فجر الثورة..

ولدعم ارتباط الشعب بالمجاهدين بادر شيحاني في الأسبوع الأخير من سبتمبر، بتنظيم أيام مفتوحة على الثورة بوادي اهلال.. وقد علم جيش

1 الوردي قتال في كتابه طريق الحرية، مصدر سابق.

الاحتلال بهذه المبادرة، فسارع بشنّ «عملية تيمقاد» التي ضرب بواسطتها حصارا محكما من ثلاثة أطواق على الوادي، بنية توجيه ضربة قاضية للثورة بالأوراس، من خلال تصفية قياداتها وطليعة ثوار فاتح نوفمبر معها.

وقد انسحب الثوار بقيادة شيحاني إلى ناحية الجرف المنيعة، حيث تصدو بشجاعة نادرة واستماتة فذة لهجمات العدو المتتالية. وتمكنوا بعد معركة استمرت بضعة أيام (ما بين 26 سبتمبر و 4 أكتوبر) من فك الحصار، باختراق أطواق جيش الاحتلال الواحد بعد الآخر..

كانت هذه المعركة التي شارك فيها زهاء 300 مجاهد، دليلا آخر على صلابة عودة الثورة والنّجاح في امتحان سنتها الأولى..

وعاشت منطقة الأوراس خلال الفصل الأخير من عام 1955 حدثين بارزين : فاجعة اغتيال قائدها بالنيابة البشير شيحاني، ومرحة هروب قائدها الأول مصطفى بن بولعيد من سجن الكدية بقسنطينة.

- اغتيال شيحاني : كان بن بولعيد عشية خروجه باتجاه تونس وليبيا في أواخر يناير قد استخلف نائبه «السياسي والإداري»، وأوصى به خيرا لا سيما أنه غريب عن المنطقة (الحروب) لكن بمجرد اعتقاله في 11 فبراير على الحدود التونسية الليبية، تململت بعض الجماعات وصيته وبدأت تعلن عن طموحها إلى خلافته وتبلور الموقف في بروز كتلتين :

- «كتلة باتنة» التي التفت حول عمر بن بولعيد، وأخذت تحرضه على المطالبة بخلافة أخيه.

- «كتلة خنشلة» التي كانت تدعو ضمنيا لعباس لغرور «الرجل القوي» في مجلس المنطقة، بفضل تحالفه مع عاجل عجول.

وقد احتدم التنافس بين الكتلتين في خضم الكفاح المسلح ودوامته، حتى دفع شيحاني إلى ارتكاب بعض الأخطاء، أوغرت عليه صدر لغرور وعجول خاصة.

وخرج الشاني من معركة الجرف مكللا بهالة النصر من قبل أنصاره، الأمر الذي شجعه على التآمر على قائد المنطقة بالنيابة واغتياله في 23 أكتوبر 1955، بناحية عالي الناس، بجبال الأوراس. ويعتبر لغرور المدبر الرئيسي لهذه التصفية المؤسفة[1].

ثانيا: هروب بن بولعيد: تمكن قائد الأوراس مصطفى بن بولعيد من تدبير عملية هروب من سجن الكدية بقسنطينة، كللت بالنجاح مساء 10 نوفمبر 1955 بنجاة 11 محكوما عليهم بالإعدام [2]. وكان لهذا الحدث وقع كبير في المنطقة الثانية التي استقبلت بعض الفارّين، وساعدتهم على الاندماج في صفوفها أو الالتحاق بأية منطقة يريدون.. كما كان نفس الوقع أو أكثر بمنطقة الأوراس المجاورة..

وبما أن الهروب تم بعد حوالي أسبوعين فقط من اغتيال شيحاني، فقد وجد بن بولعيد صعوبات كبيرة لاستلام مقاليد المنطقة من جديد.. ولم يستعد القيادة فعلا إلا بعد تمام أربعة أشهر كاملة، نتيجة اعتراض القيادة الفعلية المشكلة من لغرور وعجول [3]

انتفاضة شمال قسنطينة

بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة، عقد الثلاثة الباقون من مجلس المنطقة الثانية (شمال قسنطينة) وهم يوسف زيغود وعبد الله بن طبال، وعمار بن عودة اجتماعا تقييميا كشف عن حصيلة مؤلمة: استشهاد عدد من الروّاد يتقدمهم اثنان من مجلس المنطقة وهما قائدها مراد ديدوش ونائبه مختار باجي الذي كان يعول عليه كثيرا في إمداد المنطقة بالسلاح، لوجوده

---

1 عاجل عجول في كتابه: بن بلة - شعبان: مواجهة من أجل الحقيقة، مؤسسة الشروق، الجزائر 2001

2 هم: محمد العيفة سلطاني، حمادي كرومة، الطاهر الزبيري، لخضر مشري، ابراهيم الطايبي، السبتي جبار، أحمد بوسمال، سليمان رايدي، حسين اعريوة، علي حفظاوي.

3 استلم القيادة رسميا من جديد، قبل 10 أيام فقط من اغتياله في حادثة جهاز اللاسلكي الملغم.

على رأس ناحية سوق أهراس الجبلية الحدودية وعلاقته الوثيقة بالثوار التونسيين.

غير أنّ هذه الخسارة الباهظة لم تؤثر في عزيمة الثلاثة الذين اتفقوا على تكليف زيغود بمهمة التنسيق، ومواصلة الكفاح والتصدي لرد الفعل الشرس من إدارة الاحتلال التي تمكّنت قواتها، من اكتشاف وتفكيك قسم كبير من التنظيم الذي بني بالمنطقة قبيل إعلان الثورة.

وكان التصدي على جبهتين :

- جبهة التنظيم بإعادة بناء ما دمره الاستعمار.

- وجبهة العمل المسلّح، حيث دبر فوج من المجاهدين كمينا ناجحا ناحية غونو (بين قالمة وسدراتة)، غنموا فيه كمية من الأسلحة.

كانت المنطقة الثانية يومئذ مقطوعة الصلّة بالوفد الخارجي والمناطق الأخرى - ما عدا المنطقة الأولى - لانقطاع حبل التواصل باستشهاد قائدها.

فكان زيغود وبن طبال لذلك يتصرفان بمحض إرادتهما، ويوهمان مساعديهما بأنهما يتلقيان الأوامر من القيادة العليا للثورة.

وتمهيدا لهجوم 20 أوت 1955، قرّرت قيادة المنطقة القيام بعمليات تجريبية في ذكرى احتلال الجزائر (5 يوليو)، تمثلت في سلسلة من الكمائن على الطرق الرابطة بين المدن الرئيسية. وقد حقق بعضها نجاحا كبيرا، كان له عميق الأثر في معنويات المواطنين. وجاء هجوم 20 أوت عقب ذلك، ليكرس التلاحم بين الشعب وطليعته المسلحة..

وكان من أبرز نتائجه :

1. إقبال المواطنين على التطوع في صفوف جيش التحرير الوطني الذي استطاع أن يضاعف بذلك عدده ثلاث مرات [1].

2. ردع المتعاونين مع الاحتلال الذين كانوا يفكرون في تكوين «حركة معتدلة» بديلة لجبهة التحرير

1. شهادات بن عودة وكافي وبوسبجر في كتابنا ثوار.. عظماء، مصدر سابق.

3. تغذية دوامة الحرب: لقد أصبح «الكولون» يطالبون بمزيد من القوات العسكرية لحمايتهم وممتلكاتهم التي أصبحت عرضة لتخريب منظم من قوات الثورة [1].

كان هجوم 20 أوت بمثابة انطلاقة جديدة للثورة بالمنطقة الثانية، أذهلت العدو بقدر ما فاجأته، وقد استعاد الثوار بفضلها زمام المبادرة، فأصبحوا يتنقلون في وضح النهار على متون الخيل والبغال. أما المواطنون فقد ازداد اقتناعهم بأن استعادة الاستقلال، أصبحت ممكنة بعد أن كانت حلما بعيدا..

وغداة الذكرى الأولى لثورة فاتح نوفمبر، عقدت إطارات المنطقة اجتماعا عاما تقييميا بناحية بني صبيح، رفعت حصيلته الإيجابية من معنويات المجاهدين، وصادف الاجتماع حدث سعيد: تجدد الاتصال بالعاصمة، بواسطة الطالب رشيد عمارة الذي حمل أول جواب من رمضان عبان على مراسلات زيغود ورفاقه..

وبفضل هذا الاتصال، بدأ التفكير في عقد مؤتمر وطني، يجمع لأول مرة مختلف المناطق

جرجرة: الرد على مكيدة «العصفور الأزرق»

بعد انطلاقة فاتح نوفمبر 1954 بالمنطقة الثالثة (القبائل)، اختفى رواد الكفاح المسلح في جبالها المنيعة أكثر من أسبوعين تنفيذا لأوامر قائدها بلقاسم كريم. وفي 20 نوفمبر جمع كريم مسؤولي النواحي بدوار واصيف، ليؤكد لهم ضرورة التعبير عن وجودهم من جديد، بهدف إخراج المواطنين من ذهولهم، وتشجيعهم على تبني الثورة ودعم صفوف الثوار وطلب منهم في هذا الصدد، أن تقوم كل ناحية بعملية استعراضية – بدون إراقة دماء – تبيّن حقيقة المجاهدين، مسلمين وطنيين ثوريين مصممين على طرد

1 المصدر السابق

المحتل من بلادهم. وينبغي أن يفهم الشعب بالمناسبة أن مساعدته ضرورية في جميع الأحوال، وبدونها سيكون الفشل مآل الثوار والثورة (1)

وتمت هذه العمليات فعلا، تلتها عملية جريئة قام بها فوج بقيادة اسميد نعبوش الذي هاجم مركز مراقبة للجيش بتيزي – ن – جمعة. وكان لهذه الجرأة صدى دعائي كبير، وتأثير قوي في نفوس سكان المنطقة الذي اكتشفوا «حماة حقيقة إخوانهم «الفلاقة» مثلما كانت تصنفهم الدعاية الاستعمارية. وعلق كريم على هذه العملية التي جرت في 9 يناير 1955 قائلا: «هذا عمل جيّد يغنينا عن شهور من الاجتماعات والكلام» وطلب من نوابه تكثيف مثل هذا النوع من العمليات. (2)

وقد نفذ ثوار المنطقة الثالثة عقب ذلك، سلسلة من العمليات استهدفت مزارع الكولون. وكان لإحراق مزارع المتطرفين منهم خاصة، أثر طيب في نفوس المواطنين.

وشعورا من إدارة الاحتلال بتعاظم شأن الثورة بالمنطقة الثالثة، سارعت في منتصف يونيو بنشر فرقة آلية في مختلف الأماكن الحساسة بقيادة الجنرال بوفر .. (3)

ولحاجة الثوار إلى الأسلحة دخلوا في سباق مع الدرك لجمع بنادق الصيد من المواطنين، وكانوا في ذلك أحسن سلوكا وأكثر توفيقا (4)

ودفعت هذه الحاجة قيادة المنطقة إلى الدخول في عصبة «العصفور الأزرق» التي كانت من تدبير الوالي العام جاك سوستيل ومصالح «مديرية حماية الإقليم» بالجزائر.

---

1. نفس المصدر (شهادة كريم واوعمران).

2. نفس المصدر.

3. Mouloud Feraoun, Le Journal, Seuil, Paris 1962, p 12.

4. IBID, P 50.

كان سوستيل ينوي تكوين جيش مواز من القبائل (القوة ق) لمحاربة جيش التحرير بالمنطقة الثالث. فاكتشف كريم هذا المشروع، وعمل على تحويله إلى فرصة لتسليح ما أمكن من رجاله بأسلحة العدو نفسه. وقد تمكن فعلا من تسليح زهاء 300 مجاهد .

غير أن استغلال هذه الفرصة كان يحتم على قيادة المنطقة نوعا من الهدنة مع العدو، استغرقت قرابة سنة كاملة : من أكتوبر 1955 إلى أكتوبر 956..

بيد أن هذه «الهدنة» لم تكن تشمل بعض رموز الاحتلال ولا «المتعاونين» معه، كما تدل على ذلك مثلا عملية 22 أوت 1955 في «الأربعاء نث ايراثن التي أسفرت عن مقتل رئيس البلدية «فرابولي»... [1]

كما لم تكن تعني أيضا أنصار مصالي الذين بداوا يهيئون انفسهم لحمل السلاح بالمنطقة ففي خريف نفس السنة أبلغ أحد المخبرين (الدكتور صالحي) قائد المنطقة نقلا عن مصادر قريبة من دائرة تيزي وزو، بأن محمد بلونيس يستعد للصعود إلى الجبل باسم الحاج مصالي و«الحركة الوطنية الجزائرية» [2]..

- وقد بدأت محاربة المصاليين بالمنطقة في أكتوبر على جبهتين : شرقا (قنزات) بقيادة عميروش وغربا (الأخضرية) بقيادة دهيلس.. [3]

وترامن ذلك مع إعلان عبان من العاصمة الحرب على المصاليين، بعد أن أمر بتصفيتهم بدءا بمصالي نفسه في حالة عودته إلى الجزائر [4].

وبناء على ذلك، تمت تصفية الصادق الريحاني ممثلهم بالعاصمة في ديسمبر 1955..

---

1 IBID, P 19 .

2 سليمان دهيلس في كتابنا جزرسان- العربية، مصدر سابق.

3 نفس المصدر.

4 M. Belhocine, OP CIT, P 92.

العاصمة.. في دور الريادة الإعلامية

عاد رابح بيطاط قائد المنطقة الرابعة (العاصمة وشمال وسط البلاد) إلى العاصمة في حدود 20 نوفمبر، بعد المشاركة شخصيا في الهجوم على ثكنة «بيرو» في البليدة ليلة إعلان الثورة. عاد ليكتشف أن مصالح أمن العدو تمكنت من تحييد معظم حلقات الاتصال، بدءا بحلقة نائبه في العاصمة الزبير بوعجاج، فضلا على الحلقات المألوفة لديه مثل حلقة عيسى كشيدة ومراد بوكشورة..

وبعد جهد جهيد، استطاع أن يتصل «بالشبكة النائمة» (الاحتياطية) التي كان السعدي ياسف ومخبزة عائلته من أهم حلقاتها [1]. وما لبث أن جدد اتصالاته بمساعديه في المتيجة بوجمعة سويداني وأحمد بوشعيب.

حاول بيطاط عقب ذلك الاتصال بالمنطقتين المجاورتين الثالثة بقيادة كريم والخامسة بقيادة محمد العربي بن مهيدي. وقد تمكّن من الاتصال بالثالثة في أواخر فبراير 1955، بفضل المناضل محمد بن مقدم الذي أخبره بوجود أوعمران في العاصمة، وكان أوعمران في اجتماع مع جماعة من المصاليين فانضم إليهم.

وباءت محاولتان للاتصال بالخامسة بالفشل تقريبا[2].

وفي العاصمة، كان على قائد المنطقة أن يهتم بشؤون المناضلين ضحايا الموجة الأولى من الاعتقالات التي ضربت بقوة شبكات العاصمة كما سبقت الإشارة..

وقد حرص لمواجهة الموقف، على تكوين أول مجموعة من المحامين للدفاع عن المعتقلين الذين كان من بينهم عدد هام من رجال فاتح نوفمبر.

1. S. Yacef, OP. CIT. P 87.
2. IBID, OP. CIT. P 93.

وكان من بين عناصر هذه المجموعة : ابن التومي، ربعاني، زرطال، حاج حمو، عمارة، جندر.. [1]

وفي غضون ديسمبر، اجتمع قائد المنطقة بسويداني وبوشعيب ناحية «سان فاردينان» (السويدانية)، حيث تم الاتفاق على تنفيذ سلسلة من العمليات بمناسبة أعياد الميلاد.

وقد تأجلت هذه العمليات في نهاية المطاف إلى أعياد رأس السنة [2].

وبعد الاتصال من جديد بقائد الثالثة بلقاسم كريم، تم الاتفاق على الاستعانة برمضان عبان [3] الذي التحق أخيرا بجبهة التحرير، في مهام الإعلام والدعاية للثورة انطلاقا من العاصمة. وفي هذا الإطار استقبل بيطاط عبّان في 7 مارس. وكان إلى جانب ذلك، يسترشد بآراء وأفكار الدكتور محمد الأمين الدّباغين الذي كان على صلة به وبكريم كذلك [4].

لكن دور بيطاط في تجميع نواة قيادية مؤثرة بالعاصمة توقف فجأة في 16 مارس، نتيجة خيانة سليمان «لاخودان» الذي قدمه لقمة سائغة لمصالح الأمن الفرنسي [5]. واصل المهمة بعده كما هو معلوم، عبّان بمساعدة كريم وأوعمران الذي خلف بيطاط على رأس المنطقة الرابعة، بعد اعتذار كل من سويداني وبوشعيب [6].

وما لبث أوعمران أن تنازل لعبان عن العاصمة والشؤون السياسية ذات الطابع الوطني والتي تهم الثورة وتطورها بصفة عامة، مكتفيا عمليا بالشؤون العسكرية. وقد أمر عبّان في البداية بتجنب العمل الفدائي بالعاصمة، حتى

---

1. عمار بن التومي في كتابنا صناع العزة، مصدر سابق.
2. أحمد بوشعيب في كتابنا «حوار ... »، مصدر سابق.

3. M. Belhocine, OP.CIT. P 42.
4. S. Yacef, OP. CIT. P 101.
5. IBID, P 103.

6. أحمد بوشعيب في المصدر السابق.

تظل مجالا للمطاردة والانسحاب والعلاج والاختفاء، فضلا عن النشاط السياسي والإعلامي [1].

ولمواجهة الغموض الذي يتعمّده المصاليون بتبنّيهم للثورة، كان أنصار الجبهة يستظهرون بصورة لأوعمران، مرفوقا بعدد من المجاهدين الملثمين وأمامهم لوحة كتب عليها «جبهة التحرير الوطني - جيش التحرير الوطني».

وكان من أوائل المناضلين الذين تولوا وضع أسس العمل الفدائي بالعاصمة - بعد تفكيك الشبكات الأولى غداة اندلاع الثورة - المناضل علي خشول الذي جاء من فرنسا لهذا الغرض [2].

وقد تلاه محمد بن مقدم، قبل التحاق آخرين أمثال لخضر ربّاح وارزقي بوزرينة.

كانت حاجة المنطقة الرابعة ونظام العاصمة إلى الأسلحة كبيرة وملحة، وكان ما يصل منها عبر الحدود الشرقية والغربية قليلا، لا يساير حركية الكفاح المسلح وتطوره السريع - فكان مناضلوها لذلك يبحثون عن الأسلحة بأية وسيلة..

وقد اضطر بعضهم إلى التعامل مع عناصر «المافيا» الذين كان بعضهم يتعامل مع رجال الجبهة والشرطة في نفس الوقت، وحدث أن تفطنت الشرطة لهذه الازدواجية، فاستغلت هؤلاء المنحرفين لتسريب قنابل مفخخة وذخيرة فاسدة.. وقد ذهب بعض الفدائيين ضحية تلك القنابل التي كانت تنفجر بمجرد سحب سدادة الأمن منها [3].

ونجح بعض المناضلين من جهة أخرى في إرشاء جنود فرنسيين كانوا يبيعونهم شحنات صغيرة من الأسلحة مباشرة من الميدان، لكن مصالح الأمن ما لبثت أن اكتشفت العملية، واستعملت الجنود المتورطين للإيقاع ببعض المناضلين [4].

---

1. الطاهر قديد في كتابنا «مثقفون في ركب الثورة» مصدر سابق.
2. حسب شهادة علي مهساس من قادة اتحادية جبهة التحرير بفرنسا.
3. لخضر رباح في كتابنا «رواد الوطنية» دار هومة، الجزائر 2003.
4. نفس المصدر.

وشهد الكفاح المسلّح في النواحي الثلاثة للمنطقة الرابعة تطورا سريعا كذلك بدا بالمتيجة التي كان ينشطها الثنائي سويداني وبوشعيب، بمساعدة مناضلي الناحية أمثال برزالي ومصطفى سيدي يخلف...

وتدعم صف الكفاح بالتحاق المسرحين من الجيش، لاسيما العائدين من حرب الهند الصينية الذين لعبوا دورا رائدا نظرا للتجربة المكتسبة في معرفة الأسلحة والخبرة بفنون الحرب والقتال. وكان هؤلاء يسهرون على تكوين وحدات الكومندوس، وتدريبها وقيادتها في ميدان الشرف كذلك [1].

وفي سبتمبر 1955 حقق قائد المنطقة الرابعة أوعمران بالتنسيق مع عبّان سبقا دعائيا، عندما استقبل مبعوث أسبوعية «فرانس أوبسرفتور» روبير بارا على رأس فوج من المجاهدين في مضايق الأخضرية.

وقد سأل الصحفي الصحافي بالمناسبة عناصر الفوج :

«هل أنتم قادرون على مواصلة الحرب ثلاث أو أربع سنوات في حالة استقدام مليون جندي فرنسي إلى الجزائر؟»، فرد عليه أحد عناصر الفوج قائلا :

«رشاشتي هذه بدون ذخيرة، ومع ذلك إذا كان الأمير عبد القادر قد صمد 16 سنة، فنحن على أتم الاستعداد لنقاوم 30 سنة» [2].

الانتفاضة الثانية.. لوهران

كانت المنطقة الخامسة (وهران) بقيادة محمد العربي بن مهيدي في الموعد ليلة فاتح نوفمبر 1954، لكن «بلا مال ولا سلاح» كما سبقت الإشارة.
وبعد الصدمة الأولى المتمثلة في استشهاد رمضان بن عبد المالك النائب الأول لقائد المنطقة مساء 4 نوفمبر، ثم جرح وأسر أحمد زهانة حرفي

1. أمثال علي خوجة وعمر بوشاوي...
2. أوعمران في حوار... مصدر سابق.

القبائل التقليدية في 11 من نفس الشهر، قرّر بن مهيدي ورفاقه تجميد العمل المسلح مؤقتا، والانكباب أولا على تنظيم الصفوف وإيجاد حل معقول لمشكلة الإمداد بالسلاح..

وبناء على ذلك أصبح الهدف الأول لقيادة المنطقة، هو الحفاظ ما أمكن على جذوة الثورة مع رعاية النواة الأولى لجيش التحرير الوطني..

ولبحث مشكلة الإمداد اضطر بن مهيدي إلى الالتحاق بالقاهرة، لطرحها على بن بلة ورفاقه في الوفد الخارجي مباشرة. وقد شارك بالمناسبة في يناير 1955، في جلسة عمل مع مسؤولين بالمقاومة المغربية، يواجهون بدورهم مشكلة إمداد مماثلة تقريبا.

وفي 9 فبراير الموالي عاد إلى منطقته، حيث عقد في مسيردة (تلمسان) أول اجتماع بمساعديه منذ اندلاع الثورة، فطمأنهم بالمناسبة على إيجاد حل وشيك لمشكلة ما انفكت تؤرق الجميع [1].

واستغل المناسبة ليعيد تنظيم المنطقة بدءا بالناحيتين الحدوديتين: الأولى (تلمسان) التي كان على رأسها عبد الحفيظ بوصوف والثانية (شمال مغنية) التي عين على رأسها الحاج بن علا. وتم الاتفاق على أن تلتزم الناحية الثالثة (وهران) الهدوء مؤقتا، في انتظار إعادة تنظيم الناحيتين الرابعة والخامسة خاصة [2].

عقب هذا الاجتماع عاد بن مهيدي إلى الريف الإسباني، حيث تمكن من الاتصال لأول مرة بمحمد بوضياف المنسق بين الداخل والخارج، وذكره بأن الثورة مهددة بالاختناق، ما لم تجد مشكلة التسليح حلا ملائما في أقرب الآجال..

وكانت بداية الحل في نهاية مارس الموالي، عندما أرسى اليخت «دينا» شرق مدينة الناظور، لإنزال أول شحنة من الأسلحة يتم إرسالها إلى المنطقة

---

1. الحاج بن علا في كتاب مقرسان- الحرية، مصدر سابق.
2. نفس المصدر.

الغربية. ورافق الشحنة ثمانية طلبة متطوعين، من بينهم محمد بوخروبة الذي اشتهر فيما بعد باسم هواري بومدين.

بهذه الشحنة – التي أخذ جيش تحرير المغرب ثلثها – أخذ العمل السياسي والعسكري بمنطقة وهران ينتعش من جديد، كما شرع في تسريب كميات من الأسلحة إلى منطقة العاصمة بوسائل مختلفة.

وفي سبتمبر 1955، وصلت المنطقة شحنة ثانية أهم من الأولى على متن اليخت «انتصار»، لتهيء شروط انتفاضة ليلة 2 أكتوبر الموالي والتي تمثلت في سلسلة من العمليات المنسقة مع جيش تحرير المغرب وقد كان لهذا التنسيق أثر مباشر على الجبهة السياسية المغربية، إذ سارعت سلطات الاحتلال بنقل الملك محمد بن يوسف من منفاه بمدغشقر إلى فرنسا، وشرعت في محادثات «اكس لي بان» مع ممثلي الأحزاب.

وفي بداية نوفمبر عقد إطارات المنطقة الخامسة اجتماعا في جبل زكري، لتقييم عمليات 2 أكتوبر التي كانت إيجابيةبصفة عامة.

علم جيش الاحتلال بهذا الاجتماع إثر وشاية من أحد العملاء بالناحية فسارع بضرب حصار محكم على الجبل المذكور، فاجأ فصيلة من 35 مجاهدا لم تكن غادرت المكان بعد

وقد اشتبكت الفصيلة مع قوات العدو في 7 نوفمبر، وألحقت به مقابل استشهاد 13 من أفرادها خسائر ثقيلة، وكان من بين القتلى ستة ضباط (1).

وفي 18 ديسمبر عاد بن مهيدي إلى المنطقة مرفوقا ببومدين ورفاقه، وعقد اجتماعا على مقربة من جبل زكري لمجلس المنطقة بحضور محمد فرطاس وبوصوف وبن علا.. وفي هذا الاجتماع قرر بن مهيدي إبقاء بومدين في مجلس المنطقة، «عسى أن يخرج منه شيء» حسب قوله (2).

---

1 المشير رباح، مصدر سابق.

2 نفس المصدر.

ثالثا : الرد الفرنسي.. الحرب الشاملة

في يناير 1955، عين الوزير الأول منداس فرانس - من الحزب الراديكالي - جاك سوستيل واليا عاما، خلفا لروجي ليونار الذي كان أول من فوجئ بثورة فاتح نوفمبر 1954.

وسوستيل باحث انتروبولوجي متخصص في حضارات المكسيك القديمة، وهو إلى جانب ذلك رجل مخابرات عمل مع الجنرال شارل دوغول خلال الحرب العالمية الثانية، وحافظ على علاقاته به بعد انسحابه من الواجهة السياسية في أواخر الأربعينات من القرن العشرين.

في منتصف فبراير حل سوستيل بالجزائر، يحمل في محفظته خطة متكاملة، تترجم عمليا قرار الحرب الشاملة على «المتمردين» في جميع أبعادها : سياسيا، عسكريا، إداريا، اجتماعيا .

وبعد التعرف على الوضعية بالجزائر من خلال التقارير المكتوبة والتقديرات الشفوية، قام بجولة معاينة ميدانية قادته إلى «مناطق الساخنة أو المرشحة لذلك»: الأوراس وشمال قسنطينة. وقد فهم من هذه الجولة الأولية حقيقتين :

- الأولى : أن هناك تناسبا طرديا بين مستوى الفقر والاستعداد بالالتحاق بجبهة التحرير الوطني.

- الثانية : أن «المتمردين» يمثلون «قاطرة الوطنية السياسية والدينية»[1].

بعد هذه المعاينة ونتائجها، بدأ يتحرك على جميع الأصعدة.

أولا : على الصعيد السياسي :

حرص سوستيل على الاستماع إلى ممثلي الأحزاب والمنظمات التقليدية. وفي هذا الإطار استقبل مساء 28 مارس الشخصيات التالية :

1. Y. Courriere, Le Temps des Leopards, Fayard, Paris 1969, P 154.

- د. أحمد فرنسيس عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- الشيخ محمد خير الدّين عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- الحاج شرشالي العضو السابق للجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (قبل ربيع 1951) نيابة عن قادة الحركة المسجونين بسركاجي، وفي مقدمتهم أمينها العام بن يوسف بن خدة.

وفي 2 أبريل استكمل هذه اللقاءات، باجتماع على انفراد مع زعيم حزب البيان فرحات عباس.

كان سوستيل يشجع محدثيه على إنشاء «تجمع معتدل»، يمكن أن تتحادث معه فرنسا حول الإصلاحات الممكن إدخالها على نظام الاحتلال بالجزائر. وكان يرغب من عبّاس أن يبادر بذلك، بعد أن يكون أطلع على فحوى لقاء جمع في أوت 1954 بين منداس فرانس، وزعيم حزب البيان الذي كان يحبذ يومئذ تطبيق قانون 20 سبتمبر 1947 الخاص بالجزائر.

وحسب العضو القيادي في حزب البيان المحامي قدور ساطور، أن سوستيل اقترح عليهم «تشكيل قوة ثالثة تتجاوز رؤوس الفتنة من الطائفتين: غلاة الكولون من جهة ومجانين الوطنيين من جهة ثانية».

وكان رد عباس ورفاقه أن «زمن الإصلاحات قد انتهى» (1).

وفي 8 مايو الموالي جاء الرد الرسمي من عباس تحت عنوان «الجزائر الجزائرية» كحلّ وسط بين «جزائر الكولون الفرنسية» و«جزائر الوطنيين العربية الإسلامية»..

طبعا هذا الطرح لم يكن يهم الوالي العام الجديد الذي ما لبث أن ترك هذه الورقة، لاسيما بعد أن اكتشف اتصالات عباس – ومعه الشيخ العربي التبسي – بجبهة التحرير الوطني في أواخر يونيو من نفس السنة (2).

---

1. قدور ساطور في كتابه شفاء الحق، دار هومة، الجزائر 2001.

2. Y. Courriere, OP CIT. P 154.

وحاول سوستيل من جهة أخرى، استدراج بن يوسف بن خدة ورفاقه من الأمانة العامة لحركة الانتصار لمشروعه الرامي بكل وضوح إلى عزل جبهة التحرير الوطني..

وكلف بهذه المهمة، مساعدة للشؤون العسكرية الرائد فانسان مونتاي الذي زار بن خدة وعبد الرحمان كيوان بسجن سركاجي وطرح عليهما نفس الموضوع لكن بالصيغة التالية : «فرنسا ستتفاوض ذات يوم، لكن ليس مع القتلة، بل مع أناس مثلكم من المعتدلين المثقفين بالفرنسية»[1]

وفي منتصف مايو أفرج عن بن خدة وبقية أعضاء اللجنة المركزية، وحتى أنصار مصالي من أمثال مولاي مرباح وغيرهم، ممن اعتقلوا تعسفا بدءا من فاتح نوفمبر 1954 وبعد طول روية، انتهى بن خدة وجماعته - في محاولة لتفادي «الفيتو» الفرنسي ضد جبهة التحرير حسب إيحاء الرائد مونتاي - إلى فكرة إنشاء «واجهة شرعية لجبهة التحرير داخل البلاد» أي تجمع سياسي يمكن فرنسا أن تقبل بالحديث إليه، ويسد عليها في نفس الوقت ذريعة الاعتراض على جبهة التحرير.

طرح بن خدة هذه الفكرة أولا على أحمد بن بلة العضو البارز في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في لقاء جمعهما بسان ريمو (غرب إيطاليا) في أوت 1955، فأحاله على رمضان عبّان باعتباره أدرى منه ورفاقه بالشؤون الداخلية.

وجاء رأي عبان في رسالة إلى محمد خيضر - مسؤول الشؤون السياسية في الوفد الخارجي - بتاريخ 8 أكتوبر الموالي كما يلي :

- «أن الجبهة لا تشارك في هذا التجمع، لكن لا تدينه».

أنه ورفاقه بالعاصمة وافقوا على هذا التجمع «شريطة أن يكون واجهة شرعية للجبهة»...[2]

---

1. M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000 P 43.
2. IBID, P94.

- «أن حزب البيان ما يزال مترددا، ويطالب بحذف كلمة «الاستقلال».
ويعلق عبان على ذلك قائلا : «لا يمكن أن نوافق على مشروع لا يشير إلى الاستقلال».

وكان رأي خيضر كما جاء مفصلا في جوابه بتاريخ 19 أكتوبر :

- «أن المشروع سابق لأوانه».. وينبغي أن تكون «الأولوية لدعم سمعة جيش وجبهة التحرير».

وأبدى تخوفه بالمناسبة من :

1. «تعدد الوجهات الذي يمكن أن يسيء لجبهة التحرير».

2. «فشل التجمع في فرض نفسه كمنظمة جماهيرية شرعية»..

3. «تجدد الانقسامات الاستعراضية الشبيهة بتلك التي عرفناها في حركة أحباب البيان والحرية» [1]

وقد تم التخلي عن هذا المشروع الذي سقط عمليا من تلقاء نفسه، بسبب النتائج السياسية العميقة لعمليات 20 أوت 1955 التي انهت مهمة سوستيل نفسه قبل الأوان..

وقد اضطر الوالي العام إلى مراجعة مشروعه، باتجاه ربط عدد متزايد من الجزائريين بإدارة الاحتلال بواسطة الوظيف العمومي خاصة.. وكان أول من بدأ «سياسة جزارة» حريثة على مستوى العمالات والدوائر، وكان صالح بوعكوير يومئذ الموظف السامي الوحيد بالولاية العامة.

وقد سار على نهج سوستيل الولاة العامون الثلاثة – وإن اختلفت تسمياتهم [2] – الذين خلفوه من «روبير لاكوست» إلى «جان موران «مرورا بـ «دلوفريي».. وبعد سقوط ورقة فرحات عباس كما سبقت الإشارة، وجه سوستيل اهتمامه إلى شخصية جزائرية أخرى هو الموثق عبد الرحمان فارس أحد نواب رئيس المجلس الجزائري حينئذ.

1. IBID, P94.

2 روبير لاكوست الذي خلف سوستيل مثلا قدم بصفة «الوزير المقيم».

- ثانيا : على الصعيد العسكري :

كان الاختيار العسكري واضحا منذ اندلاع الثورة في تصريحات المسؤولين الفرنسيين، ولم تكن مساعي سوستيل لدى الطبقة السياسية التقليدية سوى مظهر من مظاهر الحرب الشاملة كرد وحيد على جبهة التحرير الوطني.

وكانت ردود الفعل الأولى من إدارة وجيش الاحتلال تحمل خصائص الحرب الشاملة بكل وضوح :

1. التهجير المبكر للسكان والقصف الجوي لعشرات القرى بهدف منع الثوار من استخدامها قواعد للتموين.

2. اللجوء إلى الأسلحة المحظورة مثل النابالم الذي استخدم بالأوراس في إطار عملية «فيرونيك» (10 يناير 1955)..

3. إعلان حالة الطوارئ ابتداء من 3 أبريل 1955، وهي بالجزائر أشدّ قساوة من حالة الاستثناء بفرنسا.

4. استدعاء الاحتياطي منذ مطلع 1955، وكان في البداية محصورا في احتياطي المستوطنين بالجزائر.

وقد أدى ذلك إلى مضاعفة تعداد القوات النظامية الذي ارتفع في بضعة أشهر، من 80 ألف جندي في مطلع نوفمبر إلى 160 ألفا في يوليو، ليناهز 190 ألف قبل نهاية السنة.

وتجمع شهادات الفرنسيين أنفسهم، على أن الحرب استكملت جميع أدواتها في ربيع 1955

وقد أدرك الجانب الفرنسي منذ البداية طبيعة هذه الحرب، فاستقدم إلى منطقة الأوراس باعتبارها «البؤرة الأولى والرئيسية» - خبراء حرب الهند الصينية، ليطبقوا فنيات حرب العصابات المضادة التي استخلصوها من تجربتهم المرّة مع «الجبهة الوطنية للتحرير» فيتنام [1].

---

1. العقيد ديكورنو واحد من هؤلاء، وكان في الأوراس بمثابة الساعد الأيمن لكل من الجنرال بارلانج والجنرال فانوكسام

كما أدرك أهمية المروحيات الحربية، نظرا لاتساع الميدان وغلبة الطابع الجبلي الوعر عليه، ما يفسر لجوء حكومة ادغارفور منذ مايو 1955 إلى الحليف الأمريكي، لمدّها بهذا النوع من السلاح سواء للقتال أو لنقل الوحدات الخاصة.

ويقدم جهاز التصدي للثورة المسلحة بالأوراس، نموذجا مصغّرا للجهاز الحربي الذي ما لبث أن شمل الجزائر كلها فقد عيّن بالمنطقة جنرالين:

- الجنرال فانوكسام Vanuxem لإدارة الحرب على الصعيد العسكري البحت.

- والجنرال بارلانج Parlange القادم لتوه من أعادير (المغرب) - والذي يتقن العربية - لإدارة الحرب على الصعيد النفسي والمعنوي بمساعدة العقيد «غوسو» من «المكتب الخامس».

وكان من المفروض أن تتضافر جهود الجنرالين، لتحقيق ما أسماه سوستيل بـ «التهدئة» في أحسن الآجال.

وكانت تعليمات الوالي العام لهذا الجهاز الحربي في منتهى الوضوح:

1. «أولوية مطلقة للعمليات العسكرية، وعدم التردد في استعمال الطيران»..

2. «قتل أي ثائر يقع والسلاح في يده».

3. «حجز ممتلكات الثوار ومواشيهم».

وأمام احتمال التهاب المنطقة الثانية المجاورة (شمال قسنطينة)، حولت إليها في منتصف مايو ثلاثة فيالق من منطقة الأوراس وكانت تعليمات الجنرال «شيريير» القائد العام لجيش الاحتلال بالجزائر لهذه القوات تصب في نفس الاتجاه:

1. «اقمعوا بشدة ظهور أي تمرد جديد»..

2. «سلّطوا أشد العقوبات على المتواطئين مع المتمردين، تطبيقا لمبدأ العقوبة الجماعية»..

ولم يكن هذا المبدأ في الجزائر مبدعة حربية، باعتباره من مخلفات القوانين الاستثنائية (قانون الأهالي وقانون الغابات خاصة) التي ظلت تحكم البلاد منذ بداية الاحتلال (1830) إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وفي ظل هذه التعليمات تم تدشين أول محتشد غداة إعلان حالة الطوارئ : محتشد الجرف (المسيلة) الذي يزج فيه أيّ شخص لمجرد الاشتباه في مشاعره المناهضة لفرنسا..

غير أن الجهاز الحربي الذي وصمه الثلاثي سوستيل – شيريير لم يثبت فعاليته في الميدان بالقدر المنتظر، بناء على الإمكانيات التي وفرت له في مواجهة عدو متواضع من حيث العدد وشبه أعزل تقريبا.

ومن أكثر الشواهد على ذلك

1 . هجوم 20 أوت 1955 بشمال قسنطينة الذي كان بمثابة انطلاقة جديدة للثورة المسلحة بمشاركة شعبية مباشرة. فهذا الجهاز لم يكتف بعدم توقع الهجوم، بل راح يبالغ في القمع العشوائي، دون أن يدري بأن القمع حليف موضوعي للثوار، لأنه يجعل منهم «منقذين» في نظر عامة المضطهدين .

2. الخسائر المحدودة جدا للثوار في معركة الجرف (تبسة) بعد شهر تقريب من عملية شمال قسنطينة، وتمكنهم من فك الحصار واختراق الأطواق الثلاثة التي ضربت حولهم بإحكام.. والأدهى من كل ذلك نفلات قيادة المنطقة التي شاركت في المعركة بجميع عناصرها تقريبا، بدءا بشيحاني ونائبيه لغرور وعجول.

وعلى الصعيد العسكري دائما، بدا لسوستيل في خريف نفس السنة أن يتصرف كرجل مخابرات سابق، فوضع بالتنسيق مع مصالح «مديرية حماية الإقليم» بالجزائر خطة لإنشاء جيش موزار لجيش التحرير الوطني بالمنطقة الثالثة (القبائل) تحت عنوان «القوة ق».

علم مفتش جزائري بالمصالح المذكورة بهذه الخطة، فقام بتبليغ بلقاسم كريم قائد المنطقة الذي قرر - بالتشاور مع عبان - تشجيع المجاهدين بالانضمام إلى هذه «القوة» بنية تسليح المنطقة بسلاح العدو نفسه..

والطريف أن سوستيل رحل عن الجزائر، دون أن يتفطن بأنه وقع في الفخ الذي نصبه لجيش التحرير - علما أن هذه العملية استغرقت سنة كاملة.

- ثالثا : على الصعيد «الأمني الاجتماعي» :

كانت خطة إدارة الاحتلال على هذا الصعيد ذات شقين أمني واجتماعي،

أ - أمنيا من خلال تجربة «المصالح الإدارية المتخصصة» (S A.S) التي أشرف على تطبيقها بالأوراس الجنرال «بارلانج» بمساعدة «المكتب الخامس» (الحرب النفسية) ممثلا في العقيد «عوسو»...

وقد لجأت إدارة الاحتلال لهذه التجربة، بعد ملاحظة العجز الإداري الكبير لاسيما في المناطق الريفية. علما أنّ الجزائر التي تمتد على مساحة 2,3 مليون كلم مربع، كانت مقسمة إلى ثلاث عمالات فقط هي : الجزائر، وهران، قسنطينة، فضلا عن المناطق الصحراوية التي كانت أقاليم عسكرية إلى غاية 1947.

وفي محاولة سريعة لتقليص هذا الفراغ الكبير، أضيفت في يناير 1955 عمالتان (البليدة وعنابة) باقتراح من وزير الداخلية آنذاك فرانسوا ميتران.

وقد شرع في تأسيس شبكة «المصالح الإدارية المتخصصة» مباشرة بعد إعلان حالة الطوارئ، بهدف تغطية النقص الإداري من جهة، وضمان حد من التأطير الأمني للسكان من جهة ثانية.

وكانت هذه المصالح تتستر على وظيفتها المزدوجة والتي تمثل في حقيقتها «امتدادا للحرب النفسية في أوساط السكان» [1]، بأداء بعض المهام

1 Nancy Wood, d' une Algerie a L' autre, Editions Autrement, Paris 2003, P 172.

ذات الطابع التربوي والصحي والاجتماعي بتوزيع مواد غذائية على المعوزين خاصة.

ويشمل الجانب الأمني في مهمة هذه المصالح عملية الاستخبارات والدعاية لمنجزات إدارة وجيش الاحتلال بدءا بسياسة «التهدئة» التي كان يشرف عليها بالأوراس الجنرال بارلانج تحت إشراف «المكتب الخامس» كما سبقت الإشارة. وكانت هذه المصالح ترتكز كثيرا على العنصر النسوي، لأداء مثل هذه المهام الحربية في جوهرها.

ويدير هذه المصالح ضباط متخصصون برتبة نقيب عادة، يستدعي تكوينهم لهذه المهمة المعقدة بضعة أشهر.

ب - اجتماعيا من خلال تجربة «المراكز الاجتماعية» التي أشرفت على تأسيسها في أكتوبر 1955، الباحثة الاجتماعية جرمان تيون المتخصصة في المجتمع الأوراسي.

وتشكل هذه المراكز - التابعة إداريا لوزارة التربية - في ظاهرها فضاء خيريا اجتماعيا، لكن وظيفتها كانت في جوهرها مكملة لمهام «المصالح المتخصصة».

فقد أنشئت بهدف تقليص مجال الفقر والبؤس، باعتباره حليفا موضوعيا لجبهة التحرير الوطني في مشروعها الثوري، كما لاحظ ذلك سوستيل خلال معاينته الأولى للوضع في كل من الأوراس وشمال قسنطينة.

لكن هذا المشروع ولد - بهذا التصور الأولي - ميتا تقريبا، لأن التطور السريع للوضع في الجزائر بعد هجومات 20 أوت 1955 خاصة، حكم نهائيا على مشاريع سوستيل الإصلاحية من أساسها[1].

وجاء الفصل الأخير من سنة 1955 يحمل في طياته مؤشرات سلبية، تكشف عن ثغرة خطيرة في الرأي العام الفرنسي وموقفه من الحرب المرشحة للتصعيد، رغم بساطة هذه الثغرة في بدايتها. وقد ظهرت بوادر هذه الثغرة في صفوف الجيش الفرنسي نفسه.

1.IBID, P 179.

1 ـ في 29 سبتمبر عبّر 300 جندي كاثوليكي (متديّن) عن حالة ضمير مبكرة في جيش الاحتلال، عندما وزعوا منشورا سريا كشفوا من خلاله عن قلقهم وخجلهم، من استعمال القوة في قضية لا تعني جميع الفرنسيين[1].

وكتب الوزير نائب مقاطعة «مايان» «روبير بيرون» عن نفس الفترة، أن الرسائل التي كانت تأتيه من المجندين الشباب وحتى شباب العائلة منهم «تكشف عن بلبلة وغموض فكري وانعدام الواقعية»[2].

وتدل مثل هذه المواقف على أن قناعات هؤلاء لم تكن راسخة، ودوافعهم كانت دون ما تتطلبه الحروب بصفة عامة.

2 ـ ويتجلى هذا الاهتزاز بوضوح وسط جزء من الرأي العام الفرنسي، تعبر عنه فئة قليلة من الكتاب والصحفيين المستنيرين. وقد كتب روبير بارا في هذا الصّدد :

«إن الشباب الذي رأيته يركب السفن من مرسيليا في ربيع 1955 الحزين، ذهب لمحاربة شعب فقير مستغلّ، دفاعا عن مصالح أقلية أنانية عنصرية وكمشة من الاقطاعيين».

وفي نفس السّياق، أصدرت مجموعة من المثقفين في 5 نوفمبر 1955 باسم «لجنة عمل المثقفين ضد حرب الجزائر» بيانا كان بمثابة تنبيه صريح للضمير الفرنسي بأن «حرب شمال إفريقيا تشكل تهديدا للجمهورية وجريمة ضد الإنسانية»[3].

وبدأ التشكيك في جدوى الحل العسكري وحده مبكرا كذلك. فالكاتب الصحفي بارا انتهى بعد سلسلة من الزيارات الميدانية ما بين أكتوبر 1954 ومايو 1955، إلى خلاصة مفادها أن استعادة النظام بالوسائل العسكرية

---

1. H. Alleg, La Guerre d' Algerie, T1, Editions Temps Actuels, Paris, 1981, P 569

2. R. Buron, Carnets Politiques de La Guerre d' Algerie, Editions CANA, Paris 2002, p 35.

3. R. Barrat, Les Maquis de la Liberté, Editions Temoignage Chretien, Paris 1987, P 94.

وحدها ضرب من المستحيل، اللهم إن كان ذلك بإبادة الشعب الجزائري إبادة تامة تقريبا، نظرا لإجماعه العميق وإرادته في المقاومة [1].

مثل هذه المؤشرات جعلت السلطات الفرنسية تستشعر الخطر، فتبادر بالمناورة شرقا وغربا لإسكات المقاومة المسلحة بكل من تونس والمغرب، حتى تنفرد بالثورة الجزائرية وتكرس كامل جهودها للقضاء عليها.

أ - على الجبهة التونسية كان الوزير الأول منداس فرانس قد اعترف في خطاب 31 يوليو 1954 بقرطاج بمبدأ الاستقلال الداخلي لتونس، وقد سارع خلفه أدغارفور بالسير على خطاه، فأبرم مع الحكومة التونسية بروتوكول اتفاق يترجم وعود سلفه وذلك في 21 ابريل 1955..

وقد فتح هذا البروتوكول الباب أمام توقيع اتفاقيات 3 يونيو من نفس السنة التي تطورت في 20 مارس 1956 إلى اتفاق على الاستقلال التام.

ب - وتسارع الموقف بنفس الوتيرة على الجبهة المراكشية، خاصة بعد عمليات ليلة 2 أكتوبر 1955 التي تمت بالتنسيق مع جيش التحرير الجزائري كما سبقت الإشارة.

فبعد شهر فقط أبرم اتفاق مع الأحزاب المغربية في «اكس لي بان» حول تشكيل مجلس الوصاية على العرش، وأعيد الملك محمد بن يوسف من منفاه بمدغشقر إلى فرنسا

وبعد فترة قصيرة جرت مفاوضات أخرى «بسان كلو» (ضواحي باريس)، أسفرت عن اتفاقية 2 مارس 1956 التي تعترف للمغرب باستقلاله التام.

كان التحرك الفرنسي السريع على الجبهتين التونسية والمغربية، يعبر بوضوح عن نية التفرد بالجزائر والقضاء على «التمرد» في أسرع وقت ممكن، بشن حرب شاملة لا تستثني أحدا من الجزائريين تقريبا..

---

1 IBID, P 155.

فلم يكن هناك إذا مجال للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وأحرى وأولى أن يكون هذا التفاوض على أساس بيان فاتح نوفمبر 1954 الذي يشير بوضوح إلى سيادة الجزائر واستقلالها التام.

ألم يقل وزير الداخلية ميتران في الثالث من نفس الشهر بالجزائر «إن الجزائر هي فرنسا وأن الحرب هي لغة الحوار الوحيدة»؟ ثم ألم يأت الوالي العام الجديد سوستيل وفي جعبته مشروع حرب شاملة لسحق «التمرد» في جولة أو جولتين على الأكثر؟

وفي 30 مايو 1955، أثارت الباحثة الاجتماعية جرمان تيون المكلفة بمهمة في ديوان سوستيل موضوع التفاوض المحتمل، فغضب ولم يتردد في توبيخها.

وكان أكثر الآراء جرأة حول القضية الجزائرية في صائفة هذه السنة، يتمثل في تصور نوع من «الاستقلال الداخلي، لكن بعد 20 سنة»[1] مثل هذه المواقف العدائية و العصبية- في أحسن الأحوال، لم تمنع جبهة التحرير الوطني من اقتراح رسمية مبكرة للتسوية السلمية، كما جاء ذلك في بيان فاتح نوفمبر الذي يحمل في هذا الصدد نداء صريحا للسلم، وفي أرضية تفاوض جدي ومعقول لأنها كانت حريصة على ضمان التوازن الضروري بين المطالب والتنازلات كما يقتضي ذلك أي مسعى في هذا الباب.

سر النجاح

بناء على المعطيات السابقة حول تطور العمل الثوري خلال 1955 يمكن أن نستنتج بأن جبهة التحرير الوطني، اجتازت مرحلة الانطلاقة الأولى بنجاح لم يكن يتوقعه مؤسسوها أنفسهم.

1 - فعلى صعيد الاستراتيجية التي رسمتها لنفسها عشية فاتح نوفمبر 1954، يمكن القول أنها قطعت أشواطا هامة من المرحلتين الأولى والثانية :

---

1 - حسب تصور شارل جوليان.

أ . بإقامة هياكلها السياسية والعسكرية في مختلف أنحاء البلاد، ما يؤكد بوضوح نجاح عملية «التأسيس على الساخن». ويشهد بذلك أنري الاغ بقوله : «في أواخر 1955، استكملت جبهة التحرير تنظيمها السياسي والقاعدي، بعد أن اكتسبت قدرات تعبوية حقيقية»[1]

وفي نفس الفترة يؤكد رمضان عبّان من جماعة العاصمة، أنّ جبهة التحرير تطورت بحيث أصبحت الحكومة الفرنسية ذاتها تدرك، أنها المنظمة السياسية الوحيدة التي تحظى بإجماع واسع في الجزائر [2].

2 . بتعميم الإخلال بالأمن فعلا، بعد أن برهن جيش التحرير في الميدان على قدرة التصدي لأعوان إدارة الاحتلال والخونة وغلاة المستوطنين، فضلا عن تهديد مصالح هؤلاء تهديدا جديا .

ويسجل الكاتب مولود فرعون في هذا الصدد بتاريخ 12 ديسمبر 1955، «أن حاكم بلدية الأربعاء قال للمعلمين الفرنسيين بصريح العبارة : «لست مسؤولا على حياتكم» [3].

وكتب في نفس الفترة «أن الجندي الفرنسي أصبح يشعر أنه في منطقة معادية، تسمح له بإطلاق النار بدون تمييز» [4].

وفي نفس السياق يلاحظ من جهة أخرى «أننا بدأنا نأخذ الإرهابيين مأخذ الجدّ» [5].

ب . وعلى الصعيد السياسي تمكنت جبهة التحرير خلال سنة، من تحقيق أحد أهداف بيان فاتح نوفمبر، الداعي إلى التحاق جميع الجزائريين بجبهة التحرير بصفة فردية.. ويؤكد ذلك الكاتب المؤرخ مصطفى الأشرف بقوله :

1 H. Alleg, La Guerre d' Algérie (T II), Editions Temps Actuels, Paris 1981, P 96.
2. M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000, P 119.
3. M. Feraoun, Le Journal, Le Seuil, Paris 1962, P29.
4. IBID, P32.
5. IBID, P37

«بعد أقل من سنة، التحقت جميع الفئات الاجتماعية تقريبا بجبهة التحرير علانية أو خفية، مباشرة أو غير مباشرة. فقد أدرك الجميع جدّة الاختيار الإيديولوجي وترجمته الميدانية وكفاحه المتضامن والعنيد للاحتلال الأجنبي، رغم مختلف المخاطر الناجمة عن ذلك»[1].

ومن أهمّ المكاسب على هذا الصعيد دائما :

1. استقالة أغلبية المنتخبين في الهيئات المحلية والوطنية، استجابة لنداء الجبهة في 6 ديسمبر 1955..

2. الدعوة في نفس النداء لمقاطعة الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 2 يناير 1956 . وقد أدى ذلك إلى قرار سلطات الاحتلال بإلغاء هذه الانتخابات في الجزائر، وتأجيل انتخابات «المجلس الجزائري» التي كان من المقرر إجراؤها في السادس من نفس الشهر إلى أجل غير مسمى[2].

ويسجل مولود فرعون الموقف على مستوى «ميزان القوى المعنوي» من خلال الحديث عن:

- عالم المستوطنين «الذي يحركه الحنين إلى الماضي، والعزم على الدفاع عنه».

- عالم الجزائريين الذي «يحركه الأمل في مستقبل أفضل، وقبول التضحية القصوى في سبيله»[3]..

وتقرر صحيفة «لوموند» من جهتها، بأن «جبهة المقاومة المعنوية تتوسع بين الجزائريين بدون جدال»[4].

ج - وعلى الصعيد العسكري يكفي أن نذكر أن جبهة التحرير الوطني أجبرت جيش الاحتلال على مضاعفة تعداده ثلاث مرات خلال سنة واحدة :

---

1. M. Lachraf, Ecrits Didactiques, Enap, Alger, 1988.

2. قرر الوزير المقيم روبير لاكوست حل المجلس الجزائري في أبريل 56 بعد تعذر إجراء انتخابات التجديد.

3. M. Feraoun, OP.CIT. P 46.

4. H. Alleg, OP.CIT. P 95.

من 80 ألف نهاية 1954 إلى 190 ألفا نهاية 1955 وإلى جانب ذلك أثبت جيش التحرير الوطني في الميدان درجة الاستماتة الكبيرة والتضحية بلا حدود التي تتمتع بها عناصره، كما دلت على ذلك هجومات 20 أوت 1955، ومعركة الجرف في أواخر سبتمبر الموالي خاصة.

د - وعلى الصعيد الدبلوماسي حققت القضية الجزائرية مكسبين على قدر كبير من الأهمية.

- **الأول** : كسب تعاطف وتأييد حركة التضامن الأفرو آسيوي التي اعتبرت القضية منذ الوهلة الأولى قضية تصفية استعمار، ناسفة بذلك خرافة «الجزائر قطعة من فرنسا»

- الثاني : تسجيل القضية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1955 بأغلبية صوت. وكان لهذه المفاجأة وقع الصاعقة على الوفد الفرنسي الذي انسحب من الدورة غاضبا.

وقد كتب محمد خيضر من الوفد الخارجي لجبهة التحرير في هذا الشأن : «إن انسحاب الوفد الفرنسي من أشغال الجمعية العامة نهاية لا مثيل لها».

هذه الشواهد المتعددة على مختلف الأصعدة، تؤكد نجاح جبهة التحرير الوطني في اختبار العام الأول، نجاحا من الصعب التقليل من شأنه أو التشكيك في مداه.. وتبدو أسباب هذا النجاح عديدة أيضا سواء في المصادر الجزائرية أو الفرنسية.

* فصحيفة «المقاومة» - لسان حال جبهة التحرير تذكر في هذا الصدد عوامل أربعة :

1 - الهدف المحدد بوضوح، وهو الاستقلال بواسطة الثورة الشاملة على نظام الاحتلال.

2 . اتحاد الشعب الجزائري حول هذا الهدف.

3 . قيادة جماعية نزيهة.

4 . استعمال الردع والتصدي الحازم للعملاء والخونة[1].

* وفي نفس السياق يرى الكاتب المؤرخ مصطفى الأشرف، أن سر نجاح الجبهة يكمن في «تحرير الجماهير الشعبية من الخوف»[2]

وترى المصادر الفرنسية هذا السر من أوجه مختلفة

■ فاتري ابيغ بولي أهمية خاصة لأسلوب عمل الجبهة المتمثل في «العمل السياسي الجماهيري، والمراوحة بين الدعاية والإضراب والمظاهرات...» [3]

■ ويركز الباحث جي برفيي على العامل الإيديولوجي، فيقول في هذا الشأن «أن الانتشار الواسع والراسخ للوطنية الجزائرية، يفسر نجاح حركة فاتح نوفمبر التي كانت تبدو في الظاهر حركة انتحارية»[4].

ويرى الكاتب الصحفي روبير بارا، أن السر يكمن أساسا في اختيار «الحرب الشعبية»... ويفسر ذلك بارتكاز الثوار على مساندة الشعب التي تشكل «عنصرا حاسما في مثل هذا النوع من الحروب».

ويستدل على ذلك بنزاع الهند الصينية، وبتجربة المقاومة الفرنسية ذاتها خلال الحرب العالمية الثانية [5].

■ ويمكن القول استنادا إلى مختلف الشواهد المذكورة، أن جبهة التحرير الوطني استطاعت في ظرف سنة واحدة التمكين للثورة التحريرية على مختلف الأصعدة، وبناء أسس انطلاقتها وتطورها باتجاه هدفها المحدد بوضوح، ألا وهو تحرير الجزائر واستعادة استقلالها التام وسيادتها الكاملة.

---

1 . «المقاومة» (ج) عدد 4/ 24 . 12 . 1956

2 . «المقاومة» عدد 3/3 . 12 . 1956.

3. H, Alleg. OP.CIT. P. 115.

4. G. Perville. Les Etudiants Algériens dans Les Universit.

5. R. Barrat, Les Maquis de La Liberté, E. Témoignage Chrétien,Paris .1987, P 155.

الفصل الثالث

سقوط خرافة «الجزائر الفرنسية»

أولا : 1956 : «سنة التحولات الكبرى»

كانت حصيلة جبهة التحرير الوطني في ختام 1955 إيجابية ومشجعة على الأصعدة السياسية والديلوماسية والعسكرية. وقد نقل لنا مولود فرعون أجواء التفاؤل السائد في أوساط الشعب يومئذ بقوله أن سنة 1956 ستكون «سنة التحولات الكبرى»[1].

ويمكن اعتبار مؤتمر الصومام الحدث المحوري خلال هذه السنة، لأن التحضير له كان مناسبة لإثارة ومعالجة مواضيع الجبهة ومحتواها، وعلاقتها بجيش التحرير الوطني، ومشكل القيادة المركزية والحكومة المؤقتة.. إلخ

دون أن ننسى أن هذه السنة كانت كذلك سنة استكمال تأسيس وتفعيل المنظّمات التابعة للجبهة وفي مقدمتها الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، والاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد العام للتجار الجزائريين.

للتذكير أن «قيادة فعلية لجبهة التحرير الوطني» بدأت تتشكل بالعاصمة ابتداء من أواخر مارس 1955، من الثلاثي بلقاسم كريم قائد المنطقة الثالثة (جرجرة)، وعمار أوعمران قائد المنطقة الرابعة، ومعهما رمضان عبان

1. M. Feraoun, Journal, Le Seuil, Paris 1962, P 50.

المساعد السابق لرابح بيطاط في ميدان الإعلام والدعاية للثورة. وكان عبان – محرك هذه «القيادة» – يسعى بمختلف الوسائل لتثمين مبدأ «أولوية الداخل» على حساب الوفد الخارجي لجبهة التحرير بصفة خاصة. فالعناصر التي تواجه نظام الاحتلال داخل البلاد في نظره أحق بقيادة الثورة، سواء أكانت في موعد فاتح نوفمبر أو التحقت بعد ذلك مثله، مهما كانت أهمية العناصر العاملة بالخارج ودورها في التحضير للثورة وإعلانها.

على هذا الأساس، شرع في تحضير مؤتمر يمكّن جبهة التحرير من استقطاب «جميع الطاقات السليمة في الشعب الجزائري»، بصفة فردية تطبيقا لبيان فاتح نوفمبر في هذا الشأن.

وقد جاء ذكر هذا المؤتمر أول مرة في رسالة من عبان إلى خيضر[1] غداة الاتصال بقيادة منطقة شمال قسنطينة في نوفمبر 1955 وتعزز هذا الاتجاه بالتحاق المركزيين بالجبهة في أواخر ديسمبر الموالي[2]، وبإجراء الاتصالات الأولى بقيادة حزب البيان وجمعية العلماء في شأن الانضمام إلى الجبهة في نفس الفترة تقريبا[3].

وبعد زيارة سعد دحلب إلى المنطقة الثانية في فبراير 1956 وتقريره الإيجابي لعبان، حصل اتفاق مبدئي على أن يستضيف أحمد زيغود ورفاقه المؤتمر المنتظر بحضور القادة الرئيسيين وهم على وجه التحديد:

– منطقة العاصمة ويمثلها كريم وعبان

– منطقة شمال قسنطينة ويمثلها زيغود ونائبه.

---

1 M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000, P 115

2 التحق بعض أعضاء اللجنة المركزية بصفة فردية ابتداء من أواخر سبتمبر 1955، قبل الاتفاق على حل اللجنة في ديسمبر.

3 كان حزب البيان وجمعية العلماء على صلة بعبان منذ ربيع 1955 وحدث أول اتصال شبه رسمي بين الجبهة وعباس في 7 ديسمبر بالقبة، وحذت الجمعية حذوه في بيان 7 يناير 1956 التي أعلنت فيه عن مساندتها لكفاح جبهة التحرير بدون لبس.

– منطقة الأوراس ويمثلها بن بولعيد ونائبه.

– منطقة وهران ويمثلها بن مهيدي.

– الوفد الخارجي ممثلا «بمسؤول العتاد» (بن بلة) و «عضو في الجبهة» (آية أحمد أو خيضر)[1].

لكن في منتصف مايو الموالي[2] أخبر عبان مراسله في القاهرة، بتغيير مكان الاجتماع دون تحديد المكان البديل، وبعد قرابة شهر أشعره بتأجيل الاجتماع نفسه، مع قرار توسيعه ليصبح مؤتمرا حقيقيا.

أما أرضية الصومام فقد بدأت الإشارة إليها منذ السادس من يناير 1956، وأعلن عن تشكيل لجنة لهذا الغرض في 20 من نفس الشهر.. وفي منتصف مايو الموالي تم إعداد الوثيقة المؤلفة من 30 صفحة[3].

طبعا لا يمكن أن نختزل تحضير أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني منذ إعلان الثورة في مكان المؤتمر وأرضيته السياسية وضبط قائمة المشاركين.. إن هذا التحضير كان يعني قبل كل شيء، التمهيد السياسي، في ظل وضعية تتميز بالمعطيات التالية:

1. حماس شعبي واستعداد للتضحية ينبغي تحويله إلى مساندة فعلية، وإقبال حقيقي على التجند في صفوف جبهة وجيش التحرير.

2. أحزاب ومنظمات مترددة تنبغي محاورتها، ولم يكن من السهل إقناعها بحل نفسها والالتحاق بصفة فردية، بنظام جبهة التحرير الذي يجري بناؤه على الساخن تحت سياط القمع وشبح الموت.

---

1 M. Belhocine, OP CIT P 168

2. لا يشير عبان في رسالته، إلى معلم أوعمران قائد المنطقة الرابعة، وفي النهاية انعقد المؤتمر بإوزلاغن ناحية أيمزر أمقران (بجاية) على الضفة الغربية من وادي الصومام بدءا من 20 أوت 1956.

3. M. Belhocine, OP CIT

3. إدارة احتلال مصمّمة على صنع «قوة ثالثة»، تنافس جبهة التحرير، وتحد من تأثيرها في الشعب وشرائحه المحرومة على نحو خاص.

وكان الرهان في ظل هذه المعطيات هو كسب أكبر قدر من الأحزاب والمنظمات، لسحب البساط من تحت أقدام نظام الاحتلال، حتى لا يجد مرشحا واحدا للقيام بدور «باو داي» الجزائر أو ابن عرفتها[1].

وقد أثمرت جهود عبان ورفاقه، حسب الحصيلة التي قدمها شخصيا في ربيع 1956؛ فقد أصبحت جبهة التحرير في منتصف مارس تضم :

أ – قدماء حزب الشعب – حركة الانتصار من مصاليين ومركزيين ومحايدين أو مبعدين..

ب – الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بكامله.

ج – جمعية العلماء بكاملها.

د – مبعدين من الحزب الشيوعي الجزائري رغم قلتهم.

هـ – مستقلين بدون سوابق نضالية في أي تنظيم [2].

وفي 20 أبريل الموالي، التحق بالقاهرة فرحات عباس رفقة الدكتور أحمد فرنسيس من حزب البيان ووصل معه في نفس الوقت : عبد الرحمان كيوان من قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية (جناح اللجنة المركزية)، والشيخان أحمد توفيق المدني والعباس بن الشيخ الحسين من جمعية العلماء.

ولم يبق خارج الجبهة يومئذ غير جناح مصالي من حركة الانتصار سابقا، والحزب الشيوعي الجزائري الذي كان يفاوض على الالتحاق بالجبهة كتنظيم قائم بذاته، وهو ما رفضه عبّان ورفاقه [3].

---

1. الأول عميل فرنسا في فيتنام والثاني عميلها في المغرب. وقد رفض كل من فرحات عباس وعبد الرحمان فارس لعب مثل هذه الأدوار في الجزائر.

2. M. Belhocine, OP.CIT P 161 - 162

3. انتهت اتصالات عبان بكل من الصادق هجرس والبشير حاج علي في صائفة 1956 إلى طريق مسدود، كما تدل على ذلك إدانة مؤتمر الصومام للحركة الشيوعية التي يعتبرها «طفيلية» في ساحة الكفاح الوطني.

وقد اصطدمت عملية تحضير المؤتمر من جهة أخرى بأمر واقع آخر، يتمثل في وجود الوفد الخارجي المعزز بمحمد بوضياف المكلف بالتنسيق بين الداخل والخارج، ووجود ثلاث اتحاديات تابعة له عمليا بكل من فرنسا وتونس والمغرب.

ويستند الوفد الخارجي الى شرعية سابقة هي «شرعية فاتح نوفمبر»، وذلك بتفويض صريح من «لجنة الستة» القيادة الأولى للثورة بالداخل (1). وبحكم هذا التفويض كان الوفد يدير شؤون الثورة بكل استقلالية، في ميادين التسليح والتمويل والسياسة الخارجية والعمل الدبلوماسي..

كان على عبان إذن أن يثبت شرعية الداخل، على حساب وفد خارجي قائم أساسا على «شرعية المبادرة التاريخية بإعلان الثورة» في فاتح نوفمبر.

وقد بدأ هجومه على هذا الصعيد في أواخر سبتمبر 1955، عندما ضمّن أولى رسائله إلى محمد خيضر - مسؤول الشؤون السياسية في الوفد - «مبدأ» جديدا - تمهيدا لفرض «شرعية الداخل» - هو «لا يمكن لأي كان أن يتحدث باسم الجبهة، إذا لم ينخرط فيها بالجزائر أولا».

ورغم أن هذا المبدأ لا ينطبق على بوضياف، فقد ألحقه عبان إلى الثلاثة الآخرين بالتبعية، ففي رسالة لاحقة إلى خيضر، ترجم المبدأ المذكور في تقليص دور مهام الوفد الخارجي إلى أبسط حد ممكن

- فأعضاء الوفد أصبحوا مجرد «مكلفين من الجبهة والجيش بعمل في الخارج لا غيره». أي لا يجوز لهم استعمال صفة المتحدث لا باسم الجبهة ولا باسم الجيش.

- أما بن بلة وبوضياف - تحديدا - فهما مكلفان «بمصلحة الشاد والاتصال معنا» حسب قوله.

---

1 جاء هذا التفويض باسم اللجنة في رسالة بوضياف إلى الوفد الخارجي في 29 أكتوبر 1954 (راجع الرسالة في كتابنا اغتيال حلم، دار هومة، الجزائر 2001).

ويعبر عميروش عن «شرعية الداخل» بلغة مباشرة إذ يقول : «من يريد القيادة ما عليه إلا الصعود إلى الجبل». [1] ولترتيب «البيت الخارجي»، بدأ عبان بإرسال رجاله لتولّي زمام الأمور بالقاهرة وباريس وتونس

فقد عيّن الدكتور محمد الأمين الدباغين في ديسمبر 1955، مسؤولا عن الوفد الخارجي بالقاهرة. وأرسل صالح الوانشي من أعضاء اللجنة المركزية في نفس الشهر لذات المهمة تقريبا باتحادية جبهة التحرير بفرنسا، تحت غطاء الإشراف على صحيفة المقاومة والاتصال باليسار الفرنسي. وفي مايو 1956، عين المحامي مريان آيت حسن، رفقة الشيخ حامد أروبحية لتولي زمام الأمور بتونس

وجد هؤلاء المبعوثون أنفسهم في وضعية محرجة، لوجود أنظمة قائمة هنا وهناك. فالدكتور الأمين مثلا، حضر اجتماعا في أواخر ديسمبر مع ثلاثي الوفد الخارجي وكل من بوضياف وبن مهيدي، تناول قضايا جوهرية مثل : التوجيه السياسي، إنشاء قيادة عليا، التنسيق بين الداخل والخارج.

وكانت النقطة الثانية مثار جدل حاد، عندما دافع مبعوث عبان عن أولوية الداخل وشرعية قيادة العاصمة.. وكان رأي بعض أعضاء الوفد أن قيادة الداخل ستجد نفسها بين أمرين

1 - إما أن تلتزم السرّية المطلقة، وفي هذه الحالة لا يمكنها أن تقود الثورة بالفعالية المطلوبة.

2 - وإما أن تحاول أداء دورها القيادي بفعالية، وفي هذه الحالة يسهل تحييدها من قبل إدارة الاحتلال ومصالحها الأمنية[2].

وخرج الاجتماع باقتراح قيادة عليا من 12 عضوا مناصفة بين الداخل والخارج : «لجنة الستة» الذين حضروا الاجتماع مع قيادة العاصمة، أي عبان ومعه قادة المناطق الخمسة

---

1. Belhocine, OP.CIT

2. حسب شهادة أحمد (علي) مهساس.

رفض عبان بحدة هذا الاقتراح القائم على أساس المساواة والتكامل بين الداخل والخارج.. ولتصعيد الموقف مع الوفد الخارجي، تعمد إثارة العديد من المسائل التي اعتبرها خلافية نذكر منها .

1 - التسليح : يحكم عبان على الوفد الخارجي بالتقصير في هذا الميدان الدقيق، حتى أنه يخاطب بن بلة ورفاقه قائلا : «إذا كنتم عاجزين عن إفادتنا، فادخلوا لتموتوا معنا على الأقل»[1].

2 - مضمون الجبهة : يعتقد عبان أن جماعة القاهرة تعتبر جبهة التحرير «حزبا تقف وراءه الأغلبية الساحقة من الجزائريين»، بينما هي في نظره «تجمع بجميع شرائح الشعب الجزائري»..

للتذكير أن بيان فاتح نوفمبر، اعتبر الجبهة «حركة تجديدية».. مستقلة عن المركزيين والمصاليين، ومبادرة فاتح نوفمبر «فرصة لجميع الجزائريين من مختلف الطبقات والأحزاب والحركات، كي يلتحقوا بصفوف الكفاح التحرري دون أي اعتبار آخر»..

3 - الحكومة المؤقتة : فكر الوفد الخارجي في تكوين حكومة مؤقتة، لاعتبارات سياسية ودبلوماسية، أي الظهور بمظهر مناسب على الصعيد الدولي خاصة. وكان آيت أحمد من موقعه بنيويورك، أكثر أعضاء الوفد إلحاحا على هذا الموضوع. وكان رد عبان في هذا الصدد : «هذه الحكومة إما أن تكون بالداخل أولا تكون»

وهدد بالتنديد بأعضاء الوفد، في حالة الإعلان عنها بالخارج[2].

4 - شروط التسوية : يشترط عبان اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر أولا قبل التفاوض معها.. ويعيب على خيضر ورفاقه استعمال عبارة «تقرير المصير» أو «الاعتراف بمبدأ الاستقلال»..

1 Belhocine, OP.CIT
2. IB.D..

يذكر أن السيد «أربو» من أعضاء الوفد الفرنسي في اتصالات أوت وسبتمبر 1956، قد نصح خيضر ورفاقه أنه من الأفضل لهم الحديث عن «تقرير المصير» نظرا لوضع القضية الجزائرية حينئذ.

مثل هذه المسائل «الخلافية» وغيرها أثارها عبان في سياق التحضير لمؤتمر الصومام، تمهيدا لإعلان قيادة جديدة للثورة بالداخل، وإبعاد الوفد الخارجي من الدائرة التنفيذية على الأقل.

انعقد مؤتمر الصومام كما سبقت الإشارة بناحية أيعزر امقران (الوادي الكبير)، في عرش أوزلاقن على الضفة الغربية من وادي الصومام، وكانت جلسة الافتتاح بدوار إيغزر، وجرت الأشغال - التي استمرت حتى 5 سبتمبر - على مستويين :

- أ - جلسات عمل بمشاركة :

- رمضان عبان باسم منطقة الجزائر العاصمة.
- بلقاسم كريم باسم المنطقة الثالثة.
- عمار أوعمران باسم المنطقة الرابعة.
- محمد العربي بن مهيدي باسم المنطقة الخامسة.
- يوسف زيغود باسم المنطقة الثانية وحضر إلى جانبه استثناء[1] عبد الله بن طوبال.

ترأس هذه الجلسات بن مهيدي بمساعدة عبان، وقد قدّم قادة المناطق خلالها، تقارير مفصلة عن وقائع الثورة فيها على الصعيدين السياسي والعسكري.

---

1 حسب محضر المؤتمر الذي نشره الشيخ أحمد توفيق المدني في الجزء الثالث من مذكراته «حياة كفاح» أن عبان لم يكن يحمل هذه الصفة، لأن منطقة العاصمة أنشئت لاحقا بقرار من المؤتمر.

– ب – حلقات دراسية : مفتوحة، كانت عبارة عن مداخلات متبوعة بمناقشات، تخص وضعية الثورة عموما وآفاقها السياسية والدبلوماسية على وجه الخصوص.

شهدت جلسات العمل مناقشات ساخنة، لعبت فيها المنطقة الثانية دور الأقلية التي يتعين عليها في النهاية الخضوع إلى رأي الأغلبية. ودارت المناقشات حول :

1 – المبدأين الشهيرين : «أولوية الداخل على الخارج» و«أولوية السياسي على العسكري».

وفقت الأقلية على المبدأ الأول واعترضت على الثاني، لأنّ السياسي والعسكري وجهان للعمل الثوري[1].

2 – غياب الوفد الخارجي: عبر زيغود عن تخوفه من هذا الغياب الذي قد يسقط الجدوى من المؤتمر نفسه، متوقعا أن يرفض بن بلة ورفاقه نتائج المؤتمر[2].

3 – توسيع الجبهة إلى المعتدلين: اعترضت المنطقة الثانية كذلك، على فتح أبواب الجبهة على مصراعيها أمام السياسيين.. وقد عبر زيغود عن ذلك بعبارة مشهورة: «الاستقلال ممكن التحقيق أما الثورة فقد انتهت»[3].

وقد أسفر المؤتمر عن نتائج لها أهميتها على ضوء وضعية الثورة وتطور الأحداث لاحقا من هذه النتائج :

1 – تأسيس قيادة مركزية للثورة مشكلة من هيئتين :

---

1. فسر بن طبال حضوره «الاستشاري» بضرورة «إيجاد نوع من التوازن» لكن الملاحظين يرون في ذلك، إعطاء مصداقية لدور المنطقة الثانية، كأقلية معارضة في المؤتمر (طالع كتابنا بن بله – عبان «مواجهة من أجل الحقيقة»)، الصادر عن مؤسسة «الشروق» الجزائر 2004.
2. بن بلة عبان.. المصدر السابق.
3. نفس المصدر.

1 . هيئة سيادة باسم المجلس الوطني للثورة الجزائرية، تتكون من 17 عضوا دائما و 17 إضافيا، وتمثل أهم التيارات السياسية المشاركة في الجبهة، فضلا عن ممثلي المنظمات العمالية والطلابية التابعة لها.

2 . هيئة تنفيذ باسم لجنة التنسيق والتنفيذ من 5 أعضاء : ثلاثة من «السياسيين»[1] واثنان من «لجنة الستة» التي أشرفت على اندلاع الثورة في مطلع نوفمبر 1954.

– ب – إقرار هيكلة الولايات (المناطق سابقا) التي يسيرها مجلس ولاية، مع وضع سلم عسكري موحد لجيش التحرير من الجندي إلى العقيد، وتحديد طرق الترقية والمكافآت.

– ج – وضع أرضية سياسية – صادق المؤتمر على خطوطها العريضة[2] تضمنت التوجيه العام لمستقبل العمل الثوري على الصعيد السياسي والعسكري والدبلوماسي دون إهمال جانب التنظيم الجماهيري لمختلف القوى الحية في الشعب الجزائري. كما تضمنت شروطا عامة لتسوية المشكلة الجزائرية مثل :

- الاعتراف باستقلال الجزائر، في ظلّ السيادة التامة والوحدة الوطنية والترابية.
- التفاوض مع جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري.

كانت نتائج مؤتمر الصومام بصفة عامة مثار ارتياح البعض داخل الجزائر خاصة، بينما كانت مثار سخط وانتقاد في الخارج عامة.

فحسب بن يوسف بن خدة أن المؤتمر :

1 . «كرس الانتقال من مرحلة الانتفاضة (المفتوحة) إلى مرحلة الثورة (المنظمة).

1 . هم عبان وبن خدة ودحلب إلى جانب بن مهيدي وكريم.

2 . حسب بن خدة، أن الصيغة النهائية قامت بها لاحقا لجنة التنسيق والتنفيذ

2. أرسى دعائم الشرعية الثورية على أسس ثلاثة:

1 – خطة وبرنامج عمل.

2 – تنظيم أجهزة الثورة.

3 – قيادة موحدة متجانسة[1].

وينظر العقيد السعيد محمدي إلى هذه النتائج من زاوية أخرى إذ يقول: «كنا بمنطقة جرجرة نعيش حالة انعدام قيادة مركزية، والتنسيق بين المناطق وبين الداخل والخارج بقلق متزايد، رغم النجاحات التي كنا نحققها من حين لآخر.. وبعد الصومام انقشع القلق ورجع الاطمئنان للنفوس، إذ تبين المجاهدون الآفاق البعيدة لكفاحهم».

ويضيف في نفس السياق: «بعد المؤتمر، أصبح إيماني راسخا بأنّ الاستقلال آت لا ريب فيه»[2].

وعلى عكس ذلك، اعتبر أحمد بن بلة مسؤول الشؤون العسكرية والمالية في الوفد الخارجي قرارات المؤتمر «خطيرة.. ومدمرة»، وانتقد في أول رد فعل له نتائج المؤتمر من ناحيتين:

- «انحرافها بالثورة عن مبادئ نوفمبر».

- «تجاهلها لعروبة الجزائر وإسلامها».

وتوقع في الختام أن تدشن هذه النتائج «مرحلة الصراع بين السياسيين والعسكريين».. وكان بن بلة يعتبر نفسه من الفئة الأخيرة، لأنه يحمل صفة «ممثل جيش التحرير» بالخارج.

واعترض بوضياف – الذي كان بالمستشفى أثناء انعقاد المؤتمر – على مركزة القيادة، لأن المرحلة الأخيرة من استراتيجية المراحل الثلاث التي

1.B. Ben Kheda, Abane - Ben M'hidi, Editions Dahlab Alger 2000.

2 السعيد محمدي في كتابه ثوار.. عظماء، دار هومة الجزائر 2003

رسمتها «لجنة الستة» قبيل إعلان الثورة، تربط هذه المسألة بإقامة مناطق محرّرة أولا، تكون مركزا ومنطلقا لتحرك القيادة المركزية بكل حرية.

وبناء على ذلك لم يكن الوقت – في صائفة 1956 – قد حان لمركزة القيادة من جديد. وبالتالي فإن قرار المؤتمر «يبدو مخالفا بوضوح لاستراتيجية المراحل الثلاثة»[1].

وحسب الطيب بولحروف، أنه وبعض رفاقه في اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، فهموا إقرار مبدأ «أولوية الداخل» كمجرد وسيلة لتهميش الاتحادية والوفد الخارجي[2].

وتعاملت اتحادية الجبهة في المغرب بواقعية، فقد تسلمت أرضية المؤتمر وقامت بطبعها وشرحها.. وأبدى قائد المنطقة الخامسة بالنيابة عبد الحفيظ بوصوف تحفظه على :

- تمثيل بن مهيدي : للخامسة في المؤتمر بدون توكيل، ما عدا وكالة الحاج بن علا عضو مجلس المنطقة.
- أهمية المؤتمر الذي : اعتبره مجرد ندوة[3].

وغضب زميله بن علا لنتائج الصومام، لاسيما تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ، وبعث رسالة احتجاج في هذا الشأن[4].

أما اتحادية الجبهة في تونس فقد كانت منطلقا لمعارضة نشطة، امتدت إلى القاعدة الشرقية، وبعض قادة الولاية الأولى، وتجاوبت معها كذلك ناحية الريان بقيادة عاشور زيان. وكانت هذه المعارضة بالتنسيق مع بن بلة ومهساس ممثل الوفد الخارجي بتونس.

---

1. بوضياف في لغتيال... علم مصدر سابق.
2. الطيب بولحروف في كتابنا رواد الوطنية، دار هومة الجزائر 2003.
3. الطيب الثعالبي في كتابنا «مثقفون في ركاب الثورة»، دار هومة، الجزائر 2004
4. الحاج بن علا في كتابنا «فرسان... الحرية»، دار هومة، الجزائر 2001

فقد سارع بن بلة بمجرد استلام وثائق المؤتمر[1] بتوجيه رسالة إلى عبّان يطلب إليه فيها «أخويا».. تأجيل الإعلان عن القرارات لغاية الاستماع إلى وجهات نظر جميع الإخوان المؤهلين في هذا الشأن»..

ولكن عبان ينوي نشر القرارات في عدد فاتح نوفمبر 1956 من «المجاهد»، فاعتبر بن بلة ذلك «خطأ سياسيا فادحا»، لأن هذه القرارات مثار خلاف حسب قوله.

وفي رسالة لاحقة أعلن بن بلة رفضه لحكم المؤتمر عليه - وعلى بوضياف - «بالتقصير» بقوله : «لستم مؤهلين لإصدار مثل هذه الإدانة الخطيرة والنهائية، لأنكم تجهلون تقريبا كل شيء عما تم فعله في هذا الميدان» (الإمداد بالسلاح).

وبعد أن دافع عن حصيلته بالحجة والأرقام، انتهى بخصوص المؤتمر وقراراته إلى «حكمين نهائيين» بدوره :

1 - أن تصور عبان ورفاقه - كما عبروا عنه في محضر المؤتمر وقراراته - لا يمكن أن يصدر عن مسؤولين يتحكمون في مصير ثورة وطنية»

2 - أن المواقف والأحكام الصادرة، تقدم «حجة قوية على عدم تمثيل المؤتمر»..[2]

مثل هذا الرد، ينذر باحتدام التناقض والصراع على قيادة الثورة بين جماعة الصومام والوفد الخارجي. لكن اختطاف الطائرة التي كانت تقل أعضاء الوفد ومعهم بوضياف إلى تونس مساء 22 أكتوبر 1956، حسم الموقف، مؤقتا - لصالح عبان ورفاقه.

هذا الحسم الواضح - بالنظر إلى أهمية العناصر القيادية التي تم تحييدها - لم يمنع مهساس من محاولة الاعتراض مع ذلك على الصومام وقراراته، بالاعتماد على «القاعدة الشرقية» وجزء من الولاية الأولى.

---

1. يكون استلم الوثائق في أكتوبر، ورد على رسالة عبان قبيل اختطاف طائرة الوفد الخارجي في 22 من نفس الشهر

2. Belhocine, OP CIT

وقد أثمرت مساعيه في هذا الإطار عقد اجتماع للمعارضين في 15 ديسمبر 1956، دعوا في ختامه إلى تنظيم «مؤتمر حقيقي»، بعد أن قرروا عدم الاعتراف بقرارات الصومام، وتجديد الثقة في مهساس ممثلا لجيش وجبهة التحرير الوطني.

غير أن هذا التحرك لم يذهب بعيدا، بعد رد الفعل السّريع والشامل لجماعة الصومام التي سارعت بتطويق «التمرد» من عدة جهات:

1. تكليف المحامي أحمد بومنجل من قيادة حزب البيان بالاتصال ببن بلة في سجن «لاصنتي»، ليوجّه رسالة إلى مهساس يحثه فيها على الانضباط وقبول قرارات الصومام، والاعتراف بسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عنه، وقد تلقى مهساس الرسالة فعلا..

2. تعيين العقيد أعمران مساعدا للدكتور الأمين الدباغين - الذي استطاع تولي رئاسة الوفد الخارجي بعد اختطاف الأربعة - مكلّفا بالشؤون العسكرية.

وكان الرائدان عمار بن عودة وإبراهيم مزهودي - ومعهما عناصر من تنظيم الجبهة بتونس - قد مهدا الطريق لأوعمران، بزعزعة أو تحييد عناصر فاعلة في التكتل المعارض للصومام، من أمثال عمارة بوقلاز قائد «القاعدة الشرقية» والأزهر شريط من قيادة ناحية النمامشة بالولاية الأولى.

3. مراسلة الحكومة التونسية عن طريق الأمين العام لحزب الدستور الجديد أحمد التليلي، لتسهيل مهمة الدكتور الأمين ومساعديه أوعمران ومزهودي وبن عودة.. وذلك تجنبا للغموض الذي يمكن أن تحدثه تحركات مهساس في الأوساط التونسية حسب نص الرسالة[1].

وفي منتصف مارس 1957 حل العقيد أوعمران بتونس، يحمل تعليمات لتسوية جميع الخلافات ومنها «قضية مهساس» أيضا [1]. وفعلا اضطر هذا

---

1. IBID

الأخير في نهاية مارس، إلى مغادرة تونس واللجوء إلى أوربا طريدا يلاحقه الأجل.

ثانيا : تآمر.. في الأوراس

وجد مصطفى بن بولعيد غداة فراره من سجن الكدية بقسنطينة - مساء 10 نوفمبر 1955- المنطقة الأولى (الأوراس) ملغمة بالخلافات المتراكمة بين الأعضاء النافذين في قيادة المنطقة والتي زادها مقتل بشير شيحاني نائبه حدة وعمقا. وقد أربك هذا الحدث السعيد بصفة خاصة، الثنائي عباس لغرور وعاجل عجول الذي كان يحاول استلام مقاليد الأمور بالمنطقة وكان من نتائج ذلك أن وضع بن بولعيد تحت الرقابة طيلة أربعة أشهر، بدعوى توخي الحذر من أي سجين - «كما تؤكد على ذلك تعليمات الثورة»[1].

لكن بفضل مكانة بن بولعيد ومساعدة بعض مسؤولي[2] المنطقة، لم يبق مكتوف الأيدي، وأخذ بعد استراحة قصيرة واستعادة أنفاسه، يقوم بجولات تفقدية للتعرف على مستجدات الثورة بالمنطقة استعدادا لاستئناف دوره القيادي.

بدأ جولته من جبل وستيلي - جنوب شرق باتنة - حيث التقى بالمجاهدين أول مرة بعد فراره وعرّج على عين التوتة حين خطب في ثوار الناحية، معبر عن ارتياحه «لأن بذرة الثورة نبتت ومدت جذورها في أعماق الشعب»..

ولمّح بالمناسبة إلى الصّراعات الخطيرة على القيادة - محليا ووطنيا - محذرا من «الإفراط في حب الرئاسة ومخاطرها على الثورة كلها»[3].

---

1. عاجل عجول في كتابه «بن بلة - عبان - مواجهة من أجل الحقيقة» مؤسسة الشروق الجزائري 2004
2. معظم قادة النواحي لم ينفذوا تعليمات عجول والتردد حول التحفظ على بن بولعيد
3. M. L. Madaci, Les Tamiseurs de Sable, Editions Anep, Alger 2002, P 149.

وفي مرحلة جبل أحمر خدو علم بمقتل شيحاني، فاغتاظ وتأسف، لاسيما أنه أوصى كلا من لعرور وعجول به خيرا لأنه غريب عن المنطقة.

وأبى في ذات السياق إلا أن يذكر بمناقب هذا الشاب المثالي، في إيمانه بالثورة التي تولى إدارتها وأمانة سرها بالأوراس[1].

وفي تلك الأثناء كان على سي مصطفى، أن يعالج مشكلة ستة من العناصر الشيوعية التي التحقت بالثورة مع الحفاظ على وفائها للحزب الشيوعي وكان هؤلاء خليطا من جزائريين وفرنسيين، قياديين ومناضلين.. فقرر تعيين أربعة منهم فرادى بالوحدات، وواصل حواره مع القياديين وهما المحامي العيد العمراني ورفيقه جورج رافيني[2].

كانت حجة سي مصطفى أن الثورة مبادرة من جبهة التحرير الوطني التي فتحت أبوابها أمام جميع الجزائريين المؤمنين باستقلال الجزائر، لكن بصفة فردية. وقد حلت الأحزاب والمنظمات العامة نفسها أو هي على وشك ذلك، لتمكن مناضليها وقيادييها من الانضمام فرديا إلى جبهة التحرير. وبإمكان الحزب الشيوعي أن يحذو حذوها

هذه الحجة لم تجد شيئا، فاضطر إلى الاستعانة بشقيق المحامي الصغير المعلم عبد الحميد العمراني - الذي اختاره ليكون كاتبه الخاص - لكن دون نتيجة أيضا. ولما يئس من إقناع المحامي ورفيقه أمر بتصفيتهم، حتى لا تستغل الدعاية الاستعمارية ذلك فتضفي طابع الشيوعية على ثورة تحرير وطنية[3].

وفي غضون الأسبوع الثاني من يناير 1956 ترأس سي مصطفى اجتماعا بالجبل الأزرق. استمع خلاله لتقارير من مسؤولي النواحي الجنوبية الغربية

---

1. IBID, P 149 .

2. الرائد مصطفى (بن النوي) مراودة في مذكراته، دار الهدى، عين مليلة (الجزائر) 2003.

3. المصدر السابق.

حاسمة[1]. وفي هذا الاجتماع تقرر تخصيص منح رمزية لعائلات الشهداء والمجاهدين، تقدر بـ 10 فرنكات (جديدة) للفرد.

ومن هناك انتقل شرقا إلى جبل كيمل الذي اتخذه عاجل عجول مقرا لقيادته.. وقد عقد به اجتماعا لمسؤولي النواحي الشرقية من كيمل إلى سوق اهراس، استمع خلاله لتقارير عن الحالة السياسية والعسكرية.

تضمنت هذه التقارير معلومات رأى فيها القائد نوعا من المبالغة، فطلب من أصحابها بعض الاستفسارات.

وعقب هذا الاجتماع وبعد تمام أربعة أشهر من هروب سي مصطفى من السّجن، نظم عاجل عجول حملا رمزيا بوادي عطاف لتجديد الثقة فيه كقائد للأوراس.. ولم يفعل ذلك إلا بعد استشارة وموافقة أغلبية مسؤولي النّواحي.

وبمجرد استلام مهامه رسميا، بدأ يفكر في تحضير اجتماع يجمع قادة المناطق، بالإضافة إلى الوفد الخارجي لبحث وضعية الثورة وآفاق تطورها وقد ارسل في هذه الصدد محمد لعموري رفقة الشيخ يوسف اليملاوي إلى منطقة جرجرة لتبليغ رسالة لقائدها بلقاسم كريم.. كما أرسل لجنة من ثلاثة مجاهدين إلى ناحية سوق اهراس، بهدف اختيار مكان مناسب لاستضافة الاجتماع والقيام بالتحضيرات اللازمة من ناحية الأمن والتموين .. الخ

وامر من جهة أخرى بتكثيف مراسلات الجنود المغاربة العاملين بجيش الاحتلال، وكذلك العناصر الألمانية من وحدة اللّفيف الأجنبي لتشجيعهم على الفرار..

وقرّر بالمناسبة عقد اجتماع عام لمختلف نواحي المنطقة في أواخر مارس بناحية نارة في تافرنت، وفي 22 من نفس الشهر كان بالمكان المذكور

---

1. بن بولعيد في كتابنا شواز.. عظماء، دار هومة، الجزائر 2003

في استقبال الوفود التي بدأت تصل تباعا. وكان سعيدا باستقبال عاشور زيان القادم من الصحراء، والذي أعلن بالمناسبة التحاقه بجبهة التحرير الوطني وانضمامه إلى المنطقة الأولى. وقد وجد بن بولعيد في ذلك، حلا لمشكلة الصحراء التي ظلت تؤرقه منذ فاتح نوفمبر 1954 [1].

وفي مساء نفس اليوم كان بغرفة القيادة رفقة عدد من المساعدين، فخطر له أن يحاول تشغيل جهاز اللاسلكي الذي عثر عليه بعض المسبلين قبل أيام، وسلّموه إلى مسؤول المنظمة المدنية بدشرة نارة..

لكن مع المحاولة الأولى اهتزت الغرفة بمن فيها، وادى الانفجار إلى إصابة بن بولعيد إصابة قاتلة رفقة خمسة آخرين، بينما أصيب اثنان إصابات خطيرة وستة آخرون إصابات متفاوتة.

كان بن بولعيد حريصا جدا، على تنبيه الثوار بحيل الحرب التي يمكن ان يلجأ إليها العدو الذي يمكن أن يفخخ اي شيء.. لكن لم يطبق هذا الحذر الملازم لعسكري مثله خبر الحرب العالمية الثانية وويلاتها، لأن التفخيخ انجزه محترفون مهرة، وكانت عملية التضليل في غاية الإتقان أيضا..

كان بن بولعيد وهو يستأنف مهامه واعيا تماما بأن جيش الاحتلال - بعد أن تأكد من عودته إلى عرينه - سيبذل قصارى جهده لتحييده بكيفية أو بأخرى ذلك أن عودته كانت تعني تجدد فعالية الأوراس، راس حربة الثورة الجزائرية، بل إعطاء نفس جديد للثورة في الجزائر كلها.

وتعرف إدارة الاحتلال جيدا، مكانة الرجل الذي استطاع جمع كلمة أصعب المناطق توحيدا، ضد الاحتلال الذي دأب على تضريم الفتن بين أعراش الأوراس، لتنشغل عن الواقع الاستعماري الأليم بالتناحر والاقتتال فيما بينها.

---

1. حسب علي بن شايبة أن بن بولعيد قال عن زيان : «ها قد وجدنا من يريحنا من مشكلة الصحراء».

لذا فكرت المخابرات الفرنسية – في أعلى مستوى [1] – في عملية خاصة تمكنها من تحقيق ثلاثة أهداف على الأقل.

1. تصفية بن بولعيد الذي أعطى إدارة الاحتلال صفعة موجعة بهروبه من سجن قسنطينة رفقة 10 من المحكوم عليهم بالإعدام مثله.

2. ضرب استقرار منطقة الأوراس، لتعذر إيجاد شخصية في وزنه ومكانته على المدى القريب، يمكن أن تلتئم حولها أعراش المنطقة من جديد.

3. إضعاف الكفاح المسلح بصفة عامة، بزعزعة أو إرباك «البؤرة الأولى» فيه.

وبنيت العملية على تفخيخ جهاز لاسلكي طويل المدى، لأن مخابرات العدو كانت تعرف بدون شك حاجة الثوار بالداخل إلى هذه الوسيلة الحيوية للاتصال الداخلي (بين المناطق)، ومع القواعد الخلفية بكل من تونس والمغرب خاصة. وكانت طريقة التفخيخ متطورة، بحيث ليس من السهل اكتشافها من غير الخبراء.

ونفذت العملية فصيلة من كومندو مخابرات جاءت من فرنسا لهذا الغرض، ونزلت بين الوحدات الفرنسية المرابطة في منعة. وقد لجأت هذه الفصيلة الخاصة إلى حيلة «التضليل بالخطأ» : لقد عودت مسبقا الناحية على إلقاء مواد غذائية موجهة في الظاهر الى قوات الاحتلال في اميدان، لكنها تسقط قريبا منهم على سبيل «الخطأ» (المقصود)، في تقدير حركة الرياح أو سوء الرؤية بسبب الضباب وما إلى ذلك من العوامل الطبيعية الموظفة في التضليل.

---

1. ضمن خطة أقرتها الحكومة باسم «عملية تحييد قادة الثورة» بكيفية أو بأخرى.. وكان من نتائجها فضلا عن اغتيال بن بولعيد، القرصنة الجوية التي أدت إلى أسر قادة الثورة بالخارج في 22/ 10/ 1956.

وتعددت «الهبات» التي تلقي بها الطائرة على سبيل «الخطأ»، إلى أن ألقت «هبة» الجهاز القاتل. فانطلت الحيلة على الجميع، بما في ذلك قائد المنطقة رغم تنبيهات بعض المجاهدين[1].

بادر البعض بعد استشهاد بن بولعيد إلى الإشارة إلى عجول بأصابع الاتهام، ويعود ذلك – فضلا عن إتقان عملية التفخيخ والنجاح في التضليل – إلى العوامل التالية :

1. خصومات تعود إلى ما قبل الثورة بين عجول، وكل من مسعود بن عيسى وعمر بن بولعيد[2].

2. تورط عجول في مقتل شيحاني

3. وجود المدعو علي الألماني الهارب من وحدة اللفيف الأجنبي، والعامل ضمن وحدات عجول كمختص في الهندسة العسكرية «تلغيما وتفجيرا».

هذه الخلفية قللت من حظوظ كل من عجول، ولغرور في الحصول على إجماع – أو أغلبية – لخلافة بن بولعيد. مما أدى إلى ظهور ثلاثة تكتلات على الأقل :

● كتلة لغرور – عجول : التي تمارس القيادة الفعلية على قسم من المنطقة – يشمل ناحيتي خنشلة وكيمل – منذ تصفية شيحاني في أكتوبر 1955، وتحاول فرض نفسها باسم نيابة بن بولعيد في «القيادة التاريخية» التي فجرت الثورة بالأوراس.

● كتلة باتنة – آريس : التي شكلت قيادة جماعية مؤقتة من 12 عضوا، حاول عمر بن بولعيد أن يفرض نفسه قائدا عليها، لا سيما بعد تمكنه من الاتصال بالمنطقة الثالثة التي كانت تعمل بالتنسيق مع العاصمة على فرض «شرعية الداخل» قبل كل شيء.

1. مصطفى مراردة، مصدر سابق

2. Les Tamiseurs de Sable, OP.CIT.

● كتلة النمامشة : التي تمردت على عباس لغرور، وشكلت في يونيو 1956 قيادة مستقلة، بسطت نفوذها مؤقتا على الناحية السادسة (تبسة) من المنطقة الأولى.

دون أن ننسى محاولة الناحية الخامسة (عين البيضاء - سدراته - سوق اهراس)، تشكيل قيادة[1] ومنطقة مستقلتين عن التكتلات الثلاثة آنفة الذكر.

كانت هذه التكتلات عموما، موزعة بين الولاء لجماعة العاصمة والوفد الخارجي وامتداداته بتونس خاصة.

● فكتلة باتنة استطاعت أن تتصل بجماعة العاصمة - بواسطة المنطقة الثالثة - بفضل محمد لعموري والشيخ الهملاوي كما سبقت الإشارة.. وتبعت ذلك زيارة عمر بن بولعيد الذي اجتمع بعميروش في أواخر مايو 1956. وبفضل هذا الاتصال دعي لحضور مؤتمر الصومام أسوة بممثلي الكتل الأخرى. وسافر عملا على رأس وفد هام للمشاركة في المؤتمر، لكن عاد أدراجه من ناحية جبل بوطالب بعد اتصالات غير مثمرة مع المنظمين[2].

● وكانت كتلة لغرور - عجول : تناور على الجبهتين : العاصمة وتونس. وقد دعيت بدورها لحضور مؤتمر الصومام، لكن كتلة باتنة أفشلت محاولة الاتصال التمهيدي بينها وبين المنظمين[3] وكان لغرور من جهة أخرى، يستعين لفرض قيادته بالوفد الخارجي في شخص أحمد مهساس، وبنظام جبهة التحرير بتونس ممثلا في جماعة عبد الحي وطالب العربي[4].

● وكانت كتلة النمامشة تضع قدما هنا وأخرى هناك . قدم مع جماعة العاصمة بواسطة ممثليها بتونس المحامي آيت حسن و لشيخ ارزابحية.

---

1. محاولة كان وراءها عناصر أمثال عمارة بوقلاز، وعبد الله بلهوشات، والحاج علي العركاتي.
2. وجه كريم دعوات لأكثر من 20 مسؤولا بمختلف نواحي المنطقة - بما في ذلك عجول ولغرور.. - الأمر الذي قد يكون من أسباب تراجع عمر في آخر لحظة.
3. باعتقال مبعوثيها مسعود بلعقون والطاهر بوزغوب.
4. بعلم إقامة مهساس بالتنسيق مع شيحاني.

فضلا عن وساطة الشيخ ابراهيم مزهودي مرشد المنطقة الثانية (شمال قسنطينية). وقدم مع «جماعة تونس» بفضل علاقة لزهر شريط بكل من مهساس وعبد الحي خاصة.

وبناء على هذه الوضعية طلبت قيادة الكتلة بتأجيل مؤتمر الصومام، بحجة أن الحصة النظامية للمنطقة الأولى عامة لا تسمح لها بالمشاركة[1]. فلا غرابة إذن، أن تستقبل الكتل الثلاثة نتائج مؤتمر الصومام بين متحفظ ورافض..

ولمواجهة هذه الوضعية وانعكاساتها على نظام الجبهة بتونس، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام فور تركيبها :

- إيفاد يوسف زيغود قائد الولاية الثانية رفقة الرائد ابراهيم مزهودي إلى الولاية الأولى، لتفقد حالها ومحاولة ترتيب شؤون قيادتها خاصة، وشاءت الأقدار أن يستشهد زيغود في 23 سبتمبر وهو يتأهب للسفر.

- إيفاد الرائد عمار بن عودة إلى تونس، لمساعدة الثنائي آيت حسن والشيخ اروابحية على ترتيب شؤون الجبهة هناك، ومعالجة مشكلة الأسلحة ونقلها بعين امكان.

وبعد استشهاد زيغود قررت لجنة التنسيق تكليف عميروش بنفس المهمة، لكن عميروش الذي وجد في استقباله كتلة بن بولعيد، لم يتمكن من الاستماع إلى لكتلتين الأخريين بالقدر الكافي، والموضوعية المطلوبة في تلك المواقف الدقيقة. فقد تحدث إلى عجول بلهجة المتهم[2]، ولم يستطع الاتصال لا بالغرور ولا بقيادة النمامشة.

وكانت النتيجة محاولة اغتيال عجول مساء 19 أكتوبر، وخروج عميروش من الولاية على عجل[3].

---

1. الوردي قتال في كتابه «فرسان الحرية» ، دار هومة، الجزائر 2003.
2. اتهم عميروش باستنطاق عجول، وكأنه المتسبب في مقتل بن بولعيد.
3. خشية ردود فعل جنود عجول.

وقد أدى هذا الحادث إلى استسلام الضحية – الذي أصيب بجروح خطيرة – إلى العدو في بداية نوفمبر الموالي.

وكان لعموري قد ارتكب بتونس خطأين فادحين

1. محاولة تصفية قيادة النمامشة في 18 سبتمبر، في ضواحي العاصمة التونسية بمساعدة جماعة عبد الحي.

2. مهاجمة قافلة للجيش الفرنسي على التراب التونسي بعد شهر من ذلك تقريبا عقب صدور أمر [1] القبض عليه بسبب الحادثة الأولى، وذلك خرقا للاتفاق الحاصل بين الحكومة التونسية والوفد الخارجي.

وقد استغل ممثلو لجنة التنسيق بتونس، تحييد كلتي لعموري وعجول من جهة والنمامشة من جهة ثانية، لتعيين محمود الشريف [2] قائدا على منطقة النمامشة في أواخر أكتوبر، بعد اختطاف طائرة الوفد الخارجي..

ويمكن تقديم الوضعية العامة للولاية الأولى في نهاية 1956 بالصورة التالية :

● وجه يعكس الولاء لمؤتمر الصومام، يمثله محمود الشريف بمنطقة تبسة ومحمد لعموري بالمنطقة الأولى (ما بين باتنة وباريكة وسطيف). وكانت بعض العناصر القيادية قد اجتمعت في أواخر ديسمبر بجبل وستيلي واتفقت على قيادة المنطقة من لعموري بمساعدة الحاج لخضر و لمكي حيحي والشيخ اليعلاوي «الإمام السابق في عين أزال (سطيف).

● وجه آخر يعكس الرفض، ويمثله أولئك الذين شاركوا في جتمع 15 ديسمبر الذي دعا إليه مهساس ومن هؤلاء

1. صدر الأمر عن بن بلة شخصيا قبل اختطاف الطائرة في 22 10 1956.
2. عينه الشابعي وأوعمران بعد استشارة الشيخين أزوانسا ومرمودي وكلاهما من ناحية النمامشة

- عمارة بوقلاز ومحمد أعواشرية عن القاعدة الشرقية.
- عمر بن بولعيد ومسعود بن عيسى عن كتلة باتنة.
- الأزهر شريط والباهي شوشان عن كتلة النمامشة.
- عبد الله بلهوشات، الحاج علي العركاني، محمود قنز عن منطقة عين البيضاء - سدراته.

ويمكن أن نضيف لهؤلاء عاشور زيان مسؤول ناحية ازريبن - كما سبقت الإشارة

هذه الصورة التي لا تبعث على الارتياح تؤكد حقيقتين مترابطتين :

1. نجاح العدو في ضرب استقرار الولاية، باغتيال مصطفى بن بولعيد قائدها وموحدها.

2. تراجع دور الولاية سياسيا وعسكريا، بعد أن دخلت في دوامة الخلافات وما ينتج عنها من تناحر وفتن، تقلص بالضرورة من إسهامها الثوري وفي المجهود المشترك مثلما كانت في السابق.

ثالثا: الأقلية... المعارضة:

جاء تجديد اتصال المنطقة الثانية (شمال قسنطينة) بالعاصمة في نوفمبر 1955، ليعزز مكاسب مبادرة 20 أوت الماضي التي أعطت العمل الثوري بها دفعة قوية فقد بدد الشعور بالعزلة لدى يوسف زيغود ورفاقه، وفتح أمامهم أبواب العمل الموحد المنسق.

فقد استقبلت المنطقة غداة الذكرى الأولى لاندلاع الثورة، الطالب رشيد عمارة الذي حمل معه أول جواب من عبان على مراسلات زيغود الذي ما انفك يدعو نظراءه إلى الاجتماع في أحسن الآجال [1] وعاد الطالب برسالة من زيغود ضمنها اقتراحا بعقد اجتماع لقادة المناطق، معرب في نفس الوقت عن استعداد المنطقة لاستضافته.

---

1 عمار بن عودة في كتابه طرق عشماء، دار هومة، الجزائر 2003

ويؤكد عبان نفسه أن الاتصال بالثانية اقترن منذ البداية بفكرة الاجتماع كما جاء ذلك في رسالته إلى محمد خيضر من الوفد الخارجي، بتاريخ 1 ديسمبر المولي، حيث أشار إلى اتفاق على عقد اجتماع هام بمجرد توافر الظروف المواتية لذلك .(1)

وفي رسالة لاحقة يشير عبان إلى مهمة عمارة - الذي أمضى 12 يوما في ضيافة الثانية - ويكشف في آن واحد انه اثار مع مضيفيه مسألة التنسيق انطلاقا من العاصمة، وأنهم لم يروا مانعا في ذلك على الصعيد السياسي، لكن تحفظوا على التنسيق العسكري لأسباب امنية من جهة وصعوبة الاتصال من جهة ثانية.(2)

وفي بداية فبراير 1956، أوفدت جماعة العاصمة المناضل سعد دحلب في مهمة لدى الثانية، عاد منها باقتراح محدد حول الاجتماع اسامول.. وبناء عليه وافقت على عقد الاجتماع بالثانية، كما يؤكد ذلك عبان في رسالته لخيضر بالقاهرة(3).

ويكشف تقرير دحلب عن أمرين اثنين :

1. تحكم قيادة المنطقة الثانية في الوضع جيدا على الصعيدين العسكري والإداري.

2. أن المنطقة لم تنج مع ذلك من محاولات اختراق الحركة المصالية - كما حدث في مناطق أخرى - ويشير في هذا السياق إلى قضية الشريف زادي بصفة خاصة.

لكن في منتصف مايو قررت جماعة العاصمة تغيير مكان المؤتمر إلى ناحية الصومام، ولم تر قيادة المنطقة الثانية مانعا في ذلك، بعد أن أصبحت - عمليا - طرفا فاعلا في القيادة الموحدة للثورة، حسب شرعية أولوية الداخل،

1 M. Belhocin, Le Courrier Alger - Le Caire. Casbah Editions, Alger 2000.
2 IBID
3. IBID.

وفي مؤتمر الصومام الذي افتتح أشغاله بناحية إيفري (بلدية إيغزر أمقران) نفسها في 20 أوت 1956، وجدت قيادة المنطقة الثانية نفسها في وضعية «الأقلية المعارضة»، فأدت هذا الدور بمسؤولية بناءة، ورضخت في النهاية إلى «رأي الأغلبية» حسبما تقتضيه مثل هذه المناسبات التاريخية. ويمكن أن نسوق شواهد في هذا الإطار مثل :

1. مسألة التمثيل : سأل زيغود عن غياب المنطقة الأولى (الأوراس) كما سأل عن غياب الوفد الخارجي.. وأبدى تخوفه من جدوى الاجتماع ذاته، طالما «أن الوفد الخارجي سيرفض نتائجه» . وقد انبرى لطمأنته كل من كريم وبن مهيدي.

2. أولوية السياسي على العسكري : تحفظ زيغود على هذا المبدأ، لأن المناضل الثوري يحمل الصفتين معا [1].

3. توسيع الجبهة : تحفظ كذلك على فتح الباب على مصراعيه أمام السياسيين لاحتمال انعكاس ذلك - سلبيا - على اتجاه الثورة وقيادتها.

4. التنسيق العسكري : انتقد عبان انتفاضة 20 أوت 1955 وخلص إلى القول بأن مثل هذه العمليات الكبرى ينبغي أن تخضع في المستقبل إلى إذن مسبق من لجنة التنسيق والتنفيذ[2].

وقد اعترض زيغود على الأمرين :

• لا حق لعبان في محاسبة المناطق بناء على قرارا «عتمد اللامركزية» الصادر عن القيادة الأولى للثورة منذ البداية.

• أن كل منطقة أدرى بما يمكن أن تقرر من عمليات - صغيرة أو كبيرة - وليس من السهل أن تجتمع لجنة التنسيق بقادة الولايات حتى تقرر معهم

---

1. بن عودة، المصدر السابق.
2. السعيد محمدي نفس المصدر

حجم العمليات التي يمكن القيام بها [1] وللتاريخ قدم زيغود في طريق العودة إلى ولايته تقييمه الخاص لمؤتمر الصومام بقوله : «الاستقلال ممكن تحقيقه، أما الثورة فقد انتهت».[2]

كان زيغود ورفاقه قد انكبوا عداة انتفاضة 20 أوت 1955، على إعادة تنظيم المنطقة بالاستفادة من تمايز الصفوف، والتلاحم الشعبي الناجم عن القمع الاستعماري الأعمى ومضاعفاته، والتفاف الجماهير حول جبهة وجيش التحرير. وشملت هذه العملية :

1. الجوانب العسكرية والإمداد والتموين.

2. الجوانب الإدارية كالمحاسبة والضرائب والمساعدات الاجتماعية.

3. القطاع الصحي الذي يقوم بإسعاف المجاهدين، ومعالجة المواطنين بالمناطق المحرمة..

4. التنظيم الشعبي المتمثل في تعيين مجالس على مستوى الدواوير تتكون من منسق وأربعة مساعدين مكلفين بـ: التوجيه السياسي، والتموين، الاشتراكات، الإعلام والاستعلام...

5. إقامة مجالس قضائية في إطار مقاطعة المحاكم الاستعمارية، وهي مجالس تتنقل بين القرى حيث تعقد جلساتها بعين المكان

وقد استطاعت عدالة الثورة تأجيل بعض النزاعات المعقدة إلى ما بعد الاستقلال[3]. بفضل هذه الهياكل التي تغطي مختلف جوانب الحياة المدنية والعسكرية، لم تتأثر الولاية الثانية كثيرا لاستشهاد قائدها الثاني يوسف زيغود في 23 سبتمبر 1956.

1. حسب شهادة بن طبال
2. بن عودة، مصدر سابق
3. بوبنيدر، نفس المصدر

وفي النصف الثاني من أكتوبر الموالي عقد مؤتمر ولائي لشرح قرارات مؤتمر الصومام، وتطبيق النظام السياسي العسكري الذي صادق عليه. وتم بالمناسبة تعيين مجلس ولاية جديد بقيادة عبد الله بن طبال، وعضوية كل من علي كافي وعلاوة بن بعطوش، كما تم ترسيم النظام السياسي الإداري الذي أقيم قبل المؤتمر¹.

وقد عبر أحد إطارات الولاية عن الشعور العام في تلك الفترة بقوله: «أصبح الكفاح بعد الصومام نوعا من العمل العادي الرتيب، إلى حد ما». ويؤكد ذلك قائد الولاية الجديد الذي بعث في 18 نوفمبر رسالة إلى الرائدين بن عودة ومزهودي بتونس، يطلب فيهما «أدوات للإدارة والتسيير، وأوراق عليها عنوان جيش التحرير الوطني باللغتين العربية والفرنسية»[2].

وكما كان متوقعا فقد أثار مبدأ «أولوية السياسي على العسكري» الذي جاء في قرارات مؤتمر الصومام نوعا من البلبلة، لأن الثوار في الولاية الثانية لم يهضموا صفة «العسكري» باعتبار أن:

1. أكثرهم مناضلون سابقون اضطرتهم ظروف الثورة إلى حمل السلاح
2. الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها ذات طابع سياسي، وكذلك الوسائل المستعملة في هذا الإطار.
3. مهامهم تجعل منهم سياسيين وعسكريين في نفس الوقت. ولم يتم تجاوز الإشكال الناجم عن هذا المبدأ إلا بعد ثلاثة أشهر من الشرح والحوار بالاستناد إلى مثل قائد الولاية الذي يجمع بين المهام السياسية والعسكرية[3].

---

1 علي كافي نفس المصدر.

2. M. Belhocine, OP.CIT

3 بوتيير مصدر سابق.

رابعا : «أجواء الهزيمة تخيم على تيزي وزو..»

شهدت سنة 1956 بالمنطقة الثالثة (القبائل الكبرى والصغرى) مواصلة التمكين لجبهة وجيش التحرير الوطني بـ :

1. التصدي لإدارة الاحتلال وأعوانها.
2. تصعيد المواجهة مع عناصر «الحركة الوطنية الجزائرية المصالية».
3. استضافة مؤتمر الصومام الذي كرس على الصعيد القيادي - مؤقتا - أولوية الداخل «على حساب المشاركة في مبادرة فاتح نوفمبر 54 التاريخية».

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن بلقاسم كريم قائد المنطقة أصبح منذ أبريل 1955 عضوا في قيادة فعلية، راحت تسعى إلى مركزة قيادة الثورة، انطلاقا من العاصمة على أساس المبدأ السابق.

غير أن هذه المهمة الوطنية لم تشغله عن مسؤولياته المحلية، ومواصلة تثبيت أقدام الثورة بمنطقته التي توسع نفوذها بفضل ذلك إلى سطيف شرقا ومشلوف بوسعادة جنوبا[1].

وابتداء من ربيع 56، كسب الثوار بقيادة كريم رهان الشعب في المنطقة، بعد أن أصبحوا يحظون بتعاطف الجميع، كما كسبوا في نفس الوقت رهانا آخر : تعميم الشعور بانعدام الأمن في أوساط المستوطنين، حتى أن مجرد هبة ريح أصبحت تفزعهم كما حدث في الأربعاء ناث إيراثن على سبيل المثال[2] علما أن هذا الهدف يندرج في إطار المرحلة الثانية من استراتيجية «لجنة الستة»، بعد مرحلة «بناء الهيكل السياسي والعسكري لانطلاق الثورة وضمان انتشارها»[3].

وكانت القيادة الفعلية التي تنشط من العاصمة قد أعلنت منذ أكتوبر

---

1. M. Belhocine, Le Courrier Alger – Le Caire. Casbah Editions. Alger 2000.
2. M. Feraoun, Journal, Le seuil, Paris 1962
3. بوصيف في كتابنا «ثوار عظماء» رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر 2003

1955 الحرب على «الحركة الوطنية الجزائرية» التي كانت تحاول مزاحمة جبهة التحرير في العاصمة ومنطقة القبائل بكثافة لم تعرفها بقية المناطق الأخرى.. كانت عناصر هذه الحركة بصدد تنظيم صفوفها جنوب جرجرة بالقبائل الكبرى وناحية فنزات بالقبائل الصغرى، وكانت تدعم صفوفها بأفواج متلاحقة من العمال المهاجرين الذين كانوا يتوافدون على المنطقة الثالثة، بعد ان أعطى الحاج مصالي زعيم الحركة أوامره، باختراق الثورة المسلحة ومحاولة احتوائها والسيطرة على دفتها [1].

وقد كلف كريم كلا من الصادق دهيلس وعميروش بهذه المهمة، هذا بناحية فنزات وذاك شمال البويرة.

وأمام ضغط دهيلس ورجاله، اضطرت عناصر بن لونيس غربا إلى الانسحاب جنوب ابتداء من أواخر 1955 وبداية 1956.

ولم يتردد عميروش في التنكيل بالعناصر المصالية بناحية فنزات وغرب وادي الصومام بصفة عامة. وفي منتصف مارس 1956 قدم رمضان عبن ما يشبه الحصيلة - المؤقتة - لهذه المواجهات بقوله:

1 «... عناصر المصالية ما تزال تتوافد من فرنسا».

2 «أن عناصر الجبهة تواصل يوميا محاصرتهم وتجريدهم من سلاحهم» [2].

ومن جهة أخرى لم يتردد عميروش ورجاله في منتصف ابريل الموالي في تسليط عقوبة جماعية على بعض قرى وادي أميزور شمال الصفة الشرقية من الصومام بعد أن سار بعض سكانها في ركاب أحد الأعيان من عائلة أوربح، فقبلوا أسلحة العدو في إطار «مخطط الدفاع الذاتي» الذي كان

---

1 مولاي مربح في كتاب «رواد الوطنية» دار هومة الجزائر 2003

2.Abane In Le Courrier Alger - Le Caire. OP CIT

يروج له روبير لاكوست الوزير المقيم يومئذ. وقد عرفت هذه العقوبة الجماعية «بليالي الصومام الحمراء» [1].

وفي إطار تحضير مؤتمر الصومام كلف كريم - بمساعدة رفيقه الدائم أوعمران - باختيار مكان الاجتماع، وتوفير شروط الأمن والإقامة والإطعام ووسائل الأمانة التقنية.. الخ

وحسب شهادة قائد المنطقة المضيفة، أنه ورفاقه قرروا في البداية عقد المؤتمر ابتداء من 30 يوليو، لكن وقوع مجموعة القيادة في كمين بالقرب من تلارمالت في طريقها إلى مكان الاجتماع [2]، جعلها تقرر التأجيل حتى 20 أوت الموالي [3].

وكان لكريم - قبل انعقاد المؤتمر - موقف من مسألة توسيع الجبهة قريبٌ من موقف ريعود ورفاقه كما سبقت الإشارة - فهو أيضا لم يكن يخفي تحفظه على «وطنيي اللحظة الأخيرة»، وكان يرى اشتراكهم في أمور الثورة بحذر، خشية «تحويل هياكلها إلى أطر للخصومات البيزنطية كما حدث في السابق» [4].

ويعلق خليفة كريم على رأس المنطقة الثالثة العقيد محمدي السعيد على نتائج مؤتمر الصومام بقوله: «إن التنظيم الذي أقره أعاد الاطمئنان لنفوس المجاهدين الذين كانت تؤرقهم مسألة استخلاف الشهداء من المسؤولين بصفة خاصة»..

وبفضل هذه النتائج وغيرها ازداد يقينهم بالنصر القريب [5]

وانتهت السنة الثانية من عمر الثورة في المنطقة الثالثة بحصيلة إيجابية يعبر عنها الكاتب مولود فرعون بالمفارقة التالية: «بينما تخيم على تيزي وزو (مقر الدائرة) أجواء ديسمبر 1940 (بعد هزيمة فرنسا).. يتأهب الثو ر

---

1. نفذها الضابط أحمد فضال (حميمي) بأمر من عميروش.
2. المكان الأول كان بقلعة بني عباس، حيث ضريح المقراني من شهداء انتفاضة 1871.
3. مع تغيير المكان إلى ناحية إيغزر أمقران غرب وادي الصومام.
4. كريم في «ثوار.. عظماء»، مصدر سابق.
5. نفس المصدر.

للاحتفال بنصر قريب[1]، رغم ما يتميز به من تفاؤل

كن هذا هو الانطباع الغالب بالمنطقة.

مفرط»

خامسا : مهام متشعبة في «عرين الأسد»

تتميز المنطقة الرابعة عن باقي المناطق بوجود عاصمة البلاد ضمن دائرة نشاطها. هذه العاصمة التي أصبحت منذ ربيع 1955 مقر نواة «قيادة فعلية» تتكون أساسا من الثلاثي كريم ـ أوعمران ـ عبان. فمهمة عمار أوعمران بناء على ذلك كانت مزدوجة: قائد منطقة وعضو هذه القيادة الفعلية في نفس الوقت.

في العاصمة ترك أوعمران إدارة الشؤون السياسية لرمضان عبان، واكتفى بالإشراف على العمل الفدائي بمساعدة عناصر معروفة نذكر منها لخضر رباح، مصطفى فتال، ومختار بوشامة.. وقد استمرت هذه الوضعية لغاية مؤتمر الصومام الذي جعل من العاصمة منطقة قائمة بذاتها، تحت الإشراف المباشر للجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن المؤتمر.

وكان مجلس المنطقة قبل الصومام مشكلا على النحو التالي :

1. أوعمران قائدا.
2. سليمان دهيلس (الصادق) نائبا عسكريا.
3. أحمد بوقرة (امحمد) نائبا سياسيا.
4. محمد زعموم (صالح) نائبا مكلفا بالاستعلام

وكان النواب يتابعون كذلك النشاط الثوري في نواحي المنطقة : فبوقرة مثلا كان يتابع الناحية الثانية (تابلاط ـ المدية ـ عين الدفلى)، بينما كان دهيلس يتابع الناحية الأولى (ما بين شرق تابلاط إلى غرب البويرة)..

---

1. Feraoun, OP.CIT

وكان في النواحي ذاتها مساعدون نذكر منهم على سبيل المثال سي لخضر في الأولى وسي البغدادي في الثانية وسي الجيلالي بونعامه في الثالثة..

وفي سهل المتيجة واصل بوجمعة سويداني جهوده التأسيسية بمساعدة خلايا البليدة وبوفاريك والشلي والصومعة وبوعنان...إلخ

إلى أن سقط شهيدا في أبريل 1956، بعد أن اشتد عود الثورة جنوب العاصمة حسب شهادة عبان نفسه[1].

وغداة إضراب الطلبة والثانويين في 19 مايو من نفس السنة التحق العديد منهم بجبال المنطقة..

وقد تم استقبالهم بمركز لوزانة في الأطلس البليدي الذي كان يشرف عليه المناضل الطيب الجغلالي، حيث استفادوا من فترة تربص استغرقت ثلاثة أسابيع..

وقد شارك في هذا التكوين، قادة أمثال عبان وبن مهيدي وأوعمران وهم في طريقهم إلى مؤتمر الصومام..

وأحس جيش الاحتلال بالحركة غير العادية في الناحية، فقام بعملية تمشيط واسعة بقيادة الجنرال غيوم، لكن بعد انتهاء التربص وتوزيع الطلبة. ومع ذلك فاجأت العملية مجموعة الطالب رشيد عمارة الذي سقط شهيدا في 14 يوليو الموالي.. واستطاعت قيادة المنطقة من جهة أخرى أن تدعم هياكلها بـ

• خلية إعلام: كانت نشرة «ثيربا» (حرب العصابات) باكورة إنتاجها، وكانت الخلية تضم عناصر لها سوابق صحفية مثل محمد الميشاوي[2] وعبد القادر شوكال[3].. ومن عناصرها كذلك خريج كلية الآداب بالعاصمة بوعلام أوصديق..

M. Belhocine, Le Courier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000.

2. مناضل في حزب الشعب الجزائري محرر بيان فاتح نوفمبر 54

3. محرر سابق في صحيفة «ألجي ريبيبليكان» التابعة للحزب الشيوعي الجزائري.

● قطاع صحي : يشرف على مصالحه بالمناطق الجبلية الدكتور السعيد هرموش، بمساعدة طالب الطب يوسف الخطيب (حسان). أما المصالح الموجودة بالعاصمة وضواحيها فكان ينشطها أطباء وطبيبات أمثال نفيسة حمود ومهدي بوضربة ومجاوي فضلا عن الدكتور شولي وصديقه روش من الفرنسيين الملتزمين مع جبهة التحرير الوطني..

● لجان شعبية : في المدن والأرياف للتكفل بحاجات جيش التحرير الوطني، وحاجات المواطنين في نفس الوقت على مستوى التقاضي مثلا.

وفي مؤتمر الصومام مثل أوعمران المنطقة الرابعة ودافع بالمناسبة عن بعض مساعديه الذين تعرضوا للانتقاد بسبب بعض العمليات التي استهدفت المدنيين، مثل عملية «ساكامودي» التي قام بها «كومندو» علي خوجة في 25 فبراير 1956[1].

وفي المؤتمر عين دهيلس على رأس الولاية الرابعة، بدون الجزائر العاصمة التي أصبحت منطقة قائمة بذاتها. وقد حافظ القائد الجديد على زميليه السابقين بوقرة وزعموم، واستكمل مجلس الولاية بعضو جديد هو عمر أوصديق (الطيب).

وعرفت الولاية بعد ذلك هيكلة جديدة، بإضافة منطقة رابعة ناحية الظهرة (الشرقية) التي تم فصلها عن المنطقة الثالثة التي أصبحت تنحصر في ناحية الونشريس.

واصل مجلس الولاية الجديد التمكين لجبهة التحرير ونظامها الثوري بالولاية الرابعة، رغم كثافة قوات العدو والحركات التابعة له مثل :

- ميليشيا الباشاغا السعيد بوعلام بناحية الروينة (بني بودوان).
- ميليشيا جان سرفيي[2] بجبال زكار (بنو بومعلد).

---

1 أوعمران في كتابنا «ثوار.. عظماء» دار هومة، الجزائر 2003

2 ضابط سابق في الجيش الفرنسي يجمع بين «البحث الأنثروبولوجي» والمخابرات، كان عشية فاتح نوفمبر بناحية منعة في الأوراس

- ميليشيا عبد القادر بلحاج الجيلالي الذي عرف «كوبوس» (ذبن - عين الدفلى العطاف).

هذه الحركات المناوئة إن نجحت بعض الوقت في استدراج جبهة التحرير إلى معارك هامشية، بنية استنزاف طاقتها في ما لا طائل من ورائه، فإنها فشلت في معركة تأطير الشعب الذي عرف بحسه الفطري ويفصل حيوية عناصر الجبهة، كيف يميز بين أصحاب القضية وبين عملاء الاستعمار الفرنسي مما سهل مهمة الجبهة - لاحقا - في القضاء على هذه الحركات وغيرها..

هذه الفعالية السياسية لجبهة التحرير - في الولاية الرابعة وغيرها - لم يجد الجنرال «راؤول صالان» قائد جيش الاحتلال بدا من الاعتراف بها في تعليمة 18 ديسمبر 1956 حيث يقول «أن التمرد المسلح أصبح يستند إلى جماعة منظمة ومنضبطة.. وأن جيش التحرير يواصل جهوده لتعزيز العمل السياسي الذي هو أكثر خطورة علينا».. ليضيف في الختام : «التمرد يفقد فعاليته بدون هذا الدعم السياسي»[1].

سادسا : العودة القوية

كان مجلس المنطقة الخامسة (وهران) في نهاية 1955، يتكون من محمد العربي بن مهيدي قائدا بمساعدة أربعة نواب هم عبد الحفيظ بوصوف، الحاج بن علا، محمد فرطاس، هواري بومدين، الذي التحق حديثا بالمجلس كما سبقت الإشارة.

في نفس الفترة سافر بن مهيدي إلى القاهرة حيث حضر اجتماعين هامين :

1. H. Alleg, La Guerre d' Algerie T II, Temps Actuels, Paris 1981, P 245.

- الأول : مع أعضاء الوفد الخارجي والدكتور محمد الأمين الدباغين الذي وصل لتوه إلى العاصمة المصرية. وتم خلاله بحث مسألة إنشاء قيادة عليا للثورة وضبط التوجه العام لها.

- الثاني : مع وفد من جيش التحرير المغربي بقيادة الدكتور عبد الكريم الخطيب، تم خلاله بحث بعض المسائل المشتركة (التمويل والتسليح) والتفكير في وضع استراتيجية للعمل المغاربي[1].

وفي غياب قائد المنطقة، بادر بقية أعضاء المجلس بالسفر إلى المغرب في أواخر فبراير، للاطمئنان من جانب موقف السلطان محمد بن يوسف والأشقاء بالمغرب عموما، ضمن آفاق الاستقلال الوشيك، وقد وصل بوصوف ورفاقه في أجواء الاحتفال بالاستقلال (2 مارس)، فوجدوا الأشقاء منشغلين بفرحة النصر عن هموم الجزائر وثورتها !.

وهكذا عادوا أدراجهم دون الحصول على جواب شاف، يبدد هواجسهم حول الانعكاسات المحتملة للاتفاقيات المبرمة على موقف الرباط وتضامنها مع القضية الجزائرية[2].

. ومن جهة أخرى كان حضور المنطقة الخامسة في المسيرة الثورية يبدو مرضيا بصفة عامة في بداية 1956 . ويعبر عن ذلك عبان من الجزائر بقوله: «نشطت منطقة وهران كثيرا، ناهيك أنها تمكنت من تدمير حركة «مامل لاميبر» [3] وعلى صعيد آخر، أصبحت تساهم في نقل الأسلحة إلى المنطقتين الرابعة والسادسة..

وينقل لنا في هذا الصدد المجاهد لخضر رباح من العاصمة، كيف كانت «يمة فاطمة الزعيمة» في أواخر 1955 وأوائل 1956، تتجشم يوميا عناء

---

1. 267 Kheder In M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000.

2. الحاج بن علا في كتاب فرسان الحرية، دار هومه، الجزائر 2001

3.Belhocine, OP.CIT

السفر من وهران، لتحمل في قفتها بعض الأسلحة إلى مسكنه بوادي كنيس (اريسو)[1].

وقد استمرت عملية نقل الأسلحة - بصفة متقطعة طبعا - طوال سنة 1956، كما يؤكد ذلك عبان نفسه في رسالة بتاريخ 3 ديسمبر من نفس السنة، حيث يقول «أن منطقة وهران بدأت ترسل كميات قليلة من الأسلحة»[2]..

وكانت المنطقة الخامسة سباقة إلى استعمال سلاح آخر : سلاح الإشارة بفضل بعض قدماء العاملين في الجيش الفرنسي أو الفارين من صفوفه[3].

وفي أبريل 1956 كلف عضو مجلس المنطقة الحاج بن علا بالدخول إلى وهران لتفعيل العمل الثوري بها - وبحث إمكانية الانتشار في النواحي المجاورة للمنطقة الرابعة (العاصمة) خاصة.

وبينما كان بصدد بحث هذه المسألة بعين المكان، مرّ عليه بن مهيدي في طريقه إلى العاصمة لحضور مؤتمر الصومام. وقد طلب منه بالمناسبة شيئين :

1. وكالته للمشاركة في المؤتمر القادم باسم المنطقة. وقد منحه إياها بدون تحفظ، خلافا لبقية الأعضاء.

2. تيسير سفره إلى العاصمة. وقد تم ذلك بمساعدة الدكتور محمد الصغير النقاش واثنين من عائلته.

وقد دخل بن مهيدي العاصمة في النصف الثاني من مايو، وأشعر الوفد الخارجي بذلك في 11 يونيو الموالي [4].

وفي خريف نفس السنة، صدر العدد الثاني من صحيفة «المجاهد» لسان جبهة التحرير الوطني يحمل مقالين من توقيع قائد المنطقة ونائبه

---

1. في كتابنا «رواد الوطنية»، دار هومة، الجزائر 2003.
2. Belhocine,OP.CIT
3. أمثال السنوسي صدار وبوعلام دكار...
4. أمثال السنوسي صدار وبوعلام دكار...

بوصوف، مما يؤكد حضور المنطقـة بقـوة على الصعيديـن السياسي والإعلامي أيضا.

- عبن مهيدي تناول الثورة في علاقتها بالشعب وفي أهدافها الاستراتيجية. فالثورة عنده «إرادة شعبية جبارة» مسخرة لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة في آن واحد: «الحرية والاستقلال» من جهة، و «إقامة دولة يحكمها مبدأ القانون فوق الجميع» من جهة ثانية.
- أما نائبه بوصوف فقد تناول مسألة دقيقة : علاقة الجبهة بجيش التحرير، حيث يقر بوضوح الدور الريادي للجبهة التي «تحدد أهداف الشعب ومطامحه الوطنية»، معتبرا جيش التحرير في هذا السياق «مكملا ضروريا لها». ولمزيد من الوضوح يضيف «أن جبهة التحرير - بما أوتيت من حكمة وبصيرة - ستسير بجيش التحرير إلى النصر في معركة الاستقلال»...

مثل هذه القيادة، من الطبيعي الا تتأثر كثيرا لأسر أحد أعضائها : الحاج بن علا الذي اعتقل بوهران في 16 نوفمبر 1956. وقد حاولت الدعاية الاستعمارية استغلال الحادث، بتلفيق تصريح إلى الأسير يعبر فيه عن «ندمه للثورة على فرنسا، ومناشدة رفاقه في السلاح لتراجع عن غيهم...»[1]

وبعد تعيين بن مهيدي في لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام، خلفه عبد الحفيظ بوصوف الذي بادر بنقل مقر الولاية إلى ضواحي وجدة بالتراب المغربي، لاعتبارات ذاتية وموضوعية لم تجد دائما التفهم الكامل حتى من لدن المقربين لقائد الولاية الجديد.

ولا يخلو هذا القرار من دلالات إيجابية، تحمل في ثناياها اطمئنانا واضحا على مسار العملية الثورية داخل البلاد، ومقدرة المسؤولين المناضلين على إدارتها وتغذيتها بالتعاون مع الشعب، حتى يتفرغ قادة الولاية إلى مهام الإمداد المعقدة فضلا عن التخطيط والتكوين استعدادا

1 Belhocine, OP.CIT

لمعركة لا يمكن إلا أن تكون طويلة بالنظر إلى طبيعة نظام الاحتلال الاستيطاني نفسه.

سابعا: البداية الصعبة

بقيت الولاية السادسة مجرد مشروع عشية إعلان الثورة في فاتح نوفمبر 1954، وظل هذا المشروع في طور المخاض ليرى النور رسميا غداة مؤتمر الصومام[1].

ولم يكن ذلك يعني أن المناطق الصحراوية - التي كان من المفروض أن تشكل وعاء هذه الولاية - ظلت على الحياد مكتوفة الأيدي في انتظار قرار القيادة العليا للثورة! فمنذ اندلاع الثورة، أبدى مناضلو هذه المناطق رغبة قوية في اللحاق بالركب، وفق ما تسمح به طبيعة الميدان وإمكانيات السكان.

قبيل اندلاع الثورة قررت «لجنة الستة» بالاتفاق مع قائد الأوراس مصطفى بن بولعيد والوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، أن تلتزم ناحية الوادي - بسكرة الهدوء، لتكون نقطة عبور الإمدادات المنتظرة من المشرق العربي عموما[2]. لكن الأسر المبكر نسبيا لبن بولعيد، فضلا عن بعض تداعيات ناحية تبسة خاصة، أدت إلى فرض غير ذلك في الميدان.. فقد نزح محمد لخضر عمارة إلى ناحية الوادي بعد خلاف مع لزهر شريط[3]، بينما رفض أحمد بن عبد الرزاق وعاشور زيان اختيار الهدوء، ظنا أنه مجرد اجتهاد من عاجل عجول ونائب القائد الأسير على النواحي المعنية[4].

وبناء على ذلك، أعلنت هذه النواحي بدورها الكفاح بحد السلاح..

---

1 كلف المؤتمر بهذه المهمة الفقيد علي ملاح (سي الشريف) من ثوار جرجرة الذين خرجوا على نظام الاحتلال قبل الثورة.

2 بن بولعيد في كتابنا «ثوار [illegible]»، دار الأمة، الجزائر 2003

3. M. L. Maduci, Les Tamiseurs de Sable, ENAP, Alger 2002

4 الطيب فرحات [illegible]

وعرفت النواحي الوسطى والغربية من شمال الصحراء نفس الظاهرة، حيث بادر مناضلون سابقون بحمل السلاح، بناء على قناعاتهم دون انتظار أوامر من أحد.

- حدث ذلك وسط الصحراء، حيث خرج أمثال عمر إدريس والخضر روينة والشريف الرحماني..[1]
- كما حدث غربها بخروج بوشريط وعميري وعبد الوهاب مولاي..[2]

وكان ثوار الصحراء عموما يحاولون الاتصال بالمنطقة الأولى (الأوراس) والخامسة (وهران)، يطلبون لأنفسهم نوعا من الشرعية، تكرسهم في المسؤوليات المرتبطة بمبادراتهم هنا وهناك.

وهذه حال أحمد بن عبد الرزاق وعاشور زيان اللذين استقبلهما بن بولعيد عشية استشهاده، وثبتهما في مواقع المسؤولية من شرق الحلقة حتى مشارف الحدود الجزائرية التونسية. وكذلك حال بوشريط وعميري ومولاي مع المنطقة الخامسة..

وفي الصحراء الوسطى، جنح البعض إلى طلب الاعتماد من الحركة المصالية المناوئة لجبهة التحرير الوطني، بينما التحق عمر إدريس مثلا بجيش زيان.

وقبيل مؤتمر الصومام تلقى حسين بن عبد الباقي مسؤولية الناحية الصحراوية من المنطقة الأولى دعوة من بلقاسم كريم للمشاركة. وكان خالي الذهن تماما فلم يفهم وجه الدعوة. ومن ثمة لم يكلف نفسه عناء السفر إلى المنطقة الثالثة التي استضافت المؤتمر[3].

---

1. المصدر السابق.

2. H. Chaid, Sans Haine In Passions, Editions Dahlab, Alger 1999.

3. الطيب فرحات حميدة، مصدر سابق.

ويبدو أنها الناحية الصحراوية الوحيدة التي كانت محل اهتمام من لجنة تحضير المؤتمر التي لم تكن ربما على دراية كافية بواقع الكفاح الثوري شمال الصحراء عموما.

وكان من الطبيعي أن يصطدم علي ملاح (الشريف) بهذا الواقع، بعد تعيينه في المؤتمر قائدا على ولاية سادسة في طور التكوين، لاسيما أن البعض لم يخف تحفظه على هذا التعيين - في سياق التحفظ على نتائج المؤتمر كله[1].

استلم العقيد ملاح - الذي كان في السابق مسؤول ناحية سور الغزلان من المنطقة الرابعة - مهامه رسميا في أكتوبر 1956.

وفي أواخر الشهر، استقر مؤقتا بثلاثة الدواير جنوب البرواقية، ومن هناك بدأ يبعث الرسل من العناصر القليلة التي عينت معه وأعليها من المنطقتين الثالثة والرابعة - شرقا وغربا وجنوبا، لاستطلاع الأوضاع والدعوة للقيادة الجديدة في نفس الوقت.

وقد اقتصرت لذلك فعاليات الفصل الأخير من سنة 1956، على بعض العمليات الفدائية والعسكرية بهدف الإعلان عن الوجود، في انتظار الشروع الجدي في تنظيم وهيكلة الولاية[2].

ويصف لنا شاهد عيان حالة الولاية السادسة (الرسمية) يومئذ كما يلي: «ولاية فقيرة من الاطارات والسلاح، وكانت بعض مناطقها تحت نفوذ بن لونيس وزيان»..[3].

وكان عمر ادريس من جماعة زيان قد اصطدم بعناصر بن لونيس في جبل مسعة منذ مايو 1956، وهو الذي خلف زيان إثر استشهاده في معركة وادي خنمون يومي 8 و9 نوفمبر من نفس السنة[4].

1. نفس المصدر
2. M. Benamar, Ctaient eux Les Eros, Editions Houma, Alger 2002
3. IBID.

4. الطيب جميدة، مصدر سابق.

ثامنا : المنظمات الوطنية.. في الميدان

فكرت جبهة التحرير الوطني منذ البداية في بسط نفوذها على الأوساط الطلابية والنقابية والتجارية، وتشجيعها بناء على ذلك لتأسيس تنظيمات خاصة بها، وفي هذا الإطار ظهر «الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين» في يوليو 1955، ثم «الاتحاد العام للعمال الجزائريين» في فبراير 1956، وأخيرا «الاتحاد العام للتجار الجزائريين» في سبتمبر من نفس السنة.

1. ريادة.. طلابية :

كان الطلاب الجزائريون ينشطون قبل ثورة فاتح نوفمبر في إطارين متكاملين :

- جمعية الطلبة المسلمين بشمال إفريقيا، انطلاقا من جامعة الجزائر التي استقطبت في غضون الحرب العالمية الثانية عددا من الطلبة التونسيين والمراكشيين،

- جمعية الطلبة المسلمين من شمال إفريقيا بفرنسا، انطلاقا من جامعات باريس وتولوز ومونبولي..إلخ

. والمقصود «بالمسلمين» هنا الطلبة من أبناء السكان الأصليين في المغرب العربي، تمييزا لهم عن المستوطنين الفرنسيين والأوروبين وكذلك اليهود المتجنسين[1].

لكن ابتداء من 1952، بدأت الحركة الطلابية بتونس والمغرب تفكر في إنشاء تنظيمين مستقلين، الأمر الذي جعل الطلبة الجزائريين يفكرون في دمج المنظمتين المذكورتين في تنظيم واحد.

غير أن الفكرة على الصعيد الجزائري، لم تتجسد إلاّ بعد اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954، وجرت عملية التأسيس في جو من التنافس الشديد، مع

1 أصبحت الجالية اليهودية فرنسية بالمواطنة بموجب مرسوم كريميو سنة 1870

الطلبة الموالين للحزب الشيوعيين الفرنسي الذي بادر خلال الموسم الجامعي 1953 – 1954 بإنشاء اتحادين في كل من باريس وتولوز -

- «اتحاد الطلبة الجزائريين بباريس».

- «اتحاد الطلبة الجزائريين بتولوز».

وكان يعتزم تتويج ذلك، بتأسيس «الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين»(1).

وجاء رد فعل الطلبة الوطنيين، بواسطة «جمعية الطلبة المسلمين» بعد أن أصبحت جزائرية فقط – التي وجهت نداء، لعقد ندوة تحضيرية بباريس خلال الأسبوع الأول من أبريل 1955، وحضر الندوة جميع «طلبة لجزائريين، بما في ذلك الموالون للحزب الشيوعي الفرنسي. وقد اقترح المنظمون على المدعوين، تسمية التنظيم الطلابي الجديد بـ «الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين» ، وكان بذهنهم :

– أنّ صفة «العام» لا تشمل المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين أسوة باليهود والمتجنسين.

– أنّ صفة «المسلمين» تأكيد لهذا الاستثناء(2).

وقد أثار العنوان المقترح جدلا حادا أفضى إلى طرح سؤال جوهري : «من هو الجزائري؟»..

وقد أجمع طلبة حركة الانتصار وحزب البيان وجمعية العلماء على أن «الجزائري هو المسلم المستعمر »، علما أن إدارة الاحتلال الفرنسي نفسها كانت تعرف «الجزائري» بـ «المسلم».

طبعا رفض الطلبة الموالون للحزب الشيوعي هذا الطرح، مما أدى إلى انقسام الندوة وشروع كل طرف في تأسيس تنظيم خاص به(3).

---

1. عبد السلام بلعيد ومولود بلهوان في كتابنا «هذا .. الحق»، دار هومة، الجزائر 2001.
2. عبد السلام في المصدر السابق.
3. بلهوان في نفس المصدر.

وعقد الطلبة الوطنيون مؤتمرهم التأسيسي بباريس ابتداء من 4 يوليو 1955، وقد توجت أشغاله بميلاد «الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين» تماشيا مع رغبة أغلبية الطلبة الجزائريين في كل من الجزائر وفرنسا والبلاد العربية. اتخذت قيادة الاتحاد - برئاسة أحمد طالب الإبراهيمي - العاصمة الفرنسية مقرا لها، وأصبحت تنشط بالتنسيق الوثيق مع اتحادية جبهة التحرير بفرنسا.

وفي ظل هذا التنسيق أصدر الاتحاد عشية الذكرى الأولى لثورة فاتح نوفمبر مجلة «الطالب الجزائري» التي ما فتئت أن أصبحت وسيلة كفاح ممتازة، ومنبرا للتعبير عن مواقف الطلبة الصريحة من قضية استقلال الجزائر وحرية شعبها.

هذه المواقف عبر عنها بقوة المؤتمر الثاني للاتحاد الذي انعقد بباريس في مارس 1956، عندما دعا في بيانه الختامي السلطات الفرنسية إلى التفاوض مع جبهة التحرير، باعتبارها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري».

كان هذا الموقف الرائد في حينه، من أسباب القطيعة مع اتحاد الطلبة الفرنسيين الذي سارع بتبرئة ذمته من الاتحاد الجزائري، بعد أن كان يعتبره من منظماته المحلية[1].

وما لبثت هذه القطيعة السياسية أن تحولت إلى قطيعة شاملة، غداة إضراب 19 مايو الموالي الذي شمل طلبة الجامعات وتلامذة الثانويات، وامتد إلى التعليم الابتدائي ابتداء من الموسم الدراسي 1956 - 1957. وبادر عدد من الطلبة والثانويين بالالتحاق بجبهة وجيش التحرير، وكان في طليعة هؤلاء طلبة من جامعتي الجزائر و«مونبولييه».

وبفضل هذه المواقف النضالية الجريئة، أصبح الاتحاد أداة فعالة في خدمة القضية الجزائرية على الصعيدين الوطني والدولي.

---

1. نفس المصدر.

2. العمال: مواجهة.. في معسكر العدو

ظلت فكرة إنشاء نقابة مستقلة للعمال الجزائريين تختمر في أوساط الحركة الوطنية، إلى أن تجسدت في شكل قرار صادر عن مؤتمر أبريل 1953 لحركة انتصار الحريات الديمقراطية.

وقبل ذلك كان المؤتمر الأول للحركة - المنعقد في فبراير 1947 - قد قرر إنشاء لجنة دائمة للشؤون النقابية، من بين أعضائها إيدير عيسات ورابح جرمان وعطا الله بن عيسى... وغيرهم. وكانت هذه اللجنة فضلا عن مهامها العادية، تشرف على الركن النقابي في صحافة الحركة.

وقررت الحركة عقب ذلك، تكوين خلايا سرية في كل الفروع النقابية التي يشكل العمال الجزائريون أغلبيتها، بهدف الحد من النفوذ الشيوعي عليهم، علما أن النقابيين الوطنيين كانوا ينشطون عادة في إطار الفرع التابع للكنفدرالية العامة للشغل المعروفة بارتباطاتها مع الحزب الشيوعي الفرنسي..

وجاءت أزمة حركة الانتصار ابتداء من خريف 1953، لتؤجل مسألة تكوين نقابة وطنية إلى أجل غير مسمّى.. وفي تلك الأثناء، بادرت «لجنة تنسيق نقابات الجزائر» التابعة للكنفدرالية العامة للشغل، في أواخر يونيو 1954 بتأسيس «الاتحاد العام للنقابات الجزائرية» الذي كان يتمتع بنوع من الاستقلالية..

هذا الوضع استمر بعد اندلاع الثورة إلى غاية خريف 1955، عندما بادر إيدير عيسات ورفاقه بطرح موضوع تأسيس نقابة وطنية على قيادة الجبهة في العاصمة التي طلبت منهم التريث قليلا

وفي أواخر ديسمبر من نفس السنة، كلفت الجبهة وفدا من النقابيين بالسفر إلى بروكسل، بنية سبر موقف «المجلس الدولي للنقابات» من النقابة المنتظر تأسيسها، ومعرفة نوعية المساعدات التي يمكن أن يقدمها للحركة النقابية الجزائرية بصفة عامة.

وقد أبدى المجلس استعداده لمساعدة الحركة وقبول انضمام منظمتها، شريطة أن تثبت وجودها ونفوذها في الأوساط العمالية الجزائرية[1].

وشهدت الأسابيع الأولى من سنة 1956، سباقا محموما بين النقابيين الموالين لجبهة التحرير الوطني، ونظرائهم الموالين للحركة الوطنية الجزائرية (المصالية) من يسبق بتأسيس منظمته النقابية. وكان السبق في النهاية إلى الحركة المصالية التي أسست في منتصف فبراير «الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين».

وبعد يومين فقط من تأسيس النقابة المصالية، تلقى إيدير عيسات ورفاقه الإشارة الخضراء من قيادة الجبهة ممثلة في رمضان عبان وبن يوسف بن خدة[2]. وهكذا انعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فبراير «بنادي التقدم» مقر حزب البيان بزعامة فرحات عباس.

وكانت الأمانة الوطنية الأولى تضم إيدير عيسات، عطا الله بن عيسى، رابح جرمان، بوعلام بورويبة، عبد المجيد علي يحي[3].

وبعد أقل من شهر أصدرت الأمانة الجديدة صحيفة «العامل الجزائري» التي صدر منها 13 عددا صودرت كلها باستثناء العدد الأول.

وكانت مسألة الحضور الدولي لاتحاد العمال الجزائريين، محل تشاور بين قيادة الثورة في الداخل والخارج حول التنظيم الأنسب: هل هي «الاتحادية النقابية العالمية» التابعة للمعسكر الاشتراكي؟ أم هو «المجلس الدولي للنقابات الحرة» التابع للمعسكر الغربي؟

وكانت قيادة الداخل تسأل بإلحاح عن وجود تنظيم نقابي تابع للحركة الإفريقية الآسيوية لكن مثل هذا التنظيم لم يكن موجودا يومئذ

1 بوعلام بورويبة في كتاب «مولد وطنية»، دار هومة، الجزائر 2003
2 المصدر السابق
3 نفس المصدر

وما لبث العامل البراجماتي أن فرض نفسه : «الانخراط على أساس الدعم المنتظر من هذا التنظيم النقابي الدولي أو ذاك»[1]. ورجحت كفة المجلس الدولي في نهاية المطاف لعدة اعتبارات منها :

1. أن ميدان الكفاح في سبيل القضية الجزائرية يقع أساسا في مجال المعسكر الغربي.

2. تجنب تهمة الشيوعية، تفاديا لطرح القضية في إطار الصراع بين الشرق والغرب[2].

وبناء على ذلك تقدم الاتحاد بطلب الانخراط في أبريل، وتم قبوله في يوليو الموالي - على حساب التنظيم العمالي المنافس - بفضل دعم النقابات التونسية والمغربية والأمريكية والسّويدية خاصة[3].

أدركت إدارة الاحتلال في الجزائر بقيادة الوزير المقيم روبير لاكوست (نقابي سابق) أهمية التنظيم العمالي ودوره على الصعيدين المحلي والدولي، فسارعت بإعلان الحرب عليه في 23 مايو، أي بعد 3 أشهر فقط من تأسيسه . فقد أقدمت في التاريخ المذكور على اعتقال الأمانة الوطنية الأولى. غير أن ذلك لم يمنع الاتحاد من المساهمة الفعالة في إضرابات 5 يوليو وفاتح نوفمبر من نفس السنة، في انتظار إضراب الأيام الثمانية الشهير (بدءا من 28 يناير 1957)، بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية - لأول مرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

3. مؤتمر اتحاد التجار.. تظاهرة دولية

حرصت جبهة التحرير الوطني على تنظيم التجار، أسوة بالعمال وشباب الجامعات والثانويات.

1. M. Belhocine, le Courrier Alger - Le Caire. Casbah Editions. Alger 2000.

2. بورقيبة في رواد الوطنية، مصدر سابق.

3. مولود قايد في المصدر السابق.

وقد عقد «الاتحاد العام للتجار الجزائريين» مؤتمره التأسيسي بنادي الترقي في العاصمة يومي 13 و14 سبتمبر 1956، مباشرة بعد مؤتمر الصومام الذي ختم أشغاله في الخامس من نفس الشهر.

وفي هذا الصدد، رغبت لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام في استغلال المناسبة، وتحويل المؤتمر التأسيسي إلى تظاهرة سياسية كبرى، تؤكد من خلالها النوايا السلمية للشعب الجزائري، وطلائعه السياسية والعسكرية المتمثلة في جبهة التحرير الوطني.

ولإطلاع الرأي العام الفرنسي والعالمي على هذه النوايا السلمية والتعلق بمطلب الاستقلال المشروع، وجهت اللجنة التحضيرية دعوات إلى كتّاب كبار أمثال فرانسوا مورياك والبيركامو، فضلا عن الأستاذ أندري مندوز والمحامي بيار ستيب صديق الوطنيين الجزائريين، وقد لبّى هؤلاء الدعوة وحضروا أشغال المؤتمر وتناولوا الكلمة أمام المؤتمرين. فكان للمؤتمر التأسيسي بذلك صدى كبير، محققا ما كانت قيادة جبهة التحرير الوطني تنتظر منه[1].

وجاءت لوائح المؤتمر - على غرار لوائح اتحادي العمال والطلبة - تدعو الحكومة الفرنسية إلى الاعتراف بجبهة التحرير ممثلا وحيدا للشعب الجزائري والتفاوض معها بناء على ذلك لإيجاد حل سلمي عاجل لحرب الجزائر.

وقد توجت أشغال المؤتمر بانتخاب أمانة وطنية على رأسها

- عباس التركي رئيسا.

السعيد أورعان نائبا للرئيس.

- آكلي بلول أمينا عاما.

---

1 شهادة محمد عبانة في كتابنا «وزار عظماء» (حول إضراب 28 يناير - 4 فبراير 1957)، دار هومة، الجزائر 2003

وتيمنا بمستقبل الجزائر المستقلة بادر الاتحاد الوليد، بإصدار مجلة دورية بعنوان «الاقتصاد الجزائري».

والجدير بالذكر، أن التجار الجزائريين كانوا في طليعة الإضرابات التي دعت إليها جبهة التحرير، بمناسبة الذكرى الأولى لثورة فاتح نوفمبر وفي 5 يوليو 1956 ذكرى احتلال الجزائر.

وبمناسبة الذكرى الثانية لاندلاع الثورة، شارك هؤلاء - بواسطة اتحادهم هذه المرة - في إضراب لمدة 48 ساعة. وقد شنت إدارة الاحتلال عليهم حملة من القمع والعقوبات تبعا لذلك، ما دفعهم إلى الاحتجاج بإضراب 16 نوفمبر الذي استغرق 24 ساعة..

وخلاصة القول، أن جبهة التحرير الوطني استكملت إعداد نفسها ذاتيا وجماهيريا بعد تمام سنتين من إعلان الثورة، لخوض معركة المصير ضد نظام الاحتلال الفرنسي، بعد أن أكد الشعب الجزائري استعداده للتضحية بلا حساب، في سبيل استعادة سيادته وفرض استقلاله.

تاسعا : سراب.. التسوية المبكرة

كان بيان فاتح نوفمبر 1954 نداء سلم كذلك، لأنه تضمن الخطوط العريضة لتسوية القضية الجزائرية عن طريق التفاوض، وعبّر عن مطلب الاستقلال بأسلوب لا يخلو من الدبلوماسية، من خلال تحديد ثلاثة أسس للتفاوض المأمول هي :

1. «اعتراف رسمي وعلني بالجنسية الجزائرية».
2. «التفاوض مع ممثلين مفوضين من الشعب، على أساس الاعتراف بسيادة الجزائر ضمن وحدتها الوطنية والترابية».
3. «تحديد العلاقات المستقبلية بين الجزائر وفرنسا، بموجب اتفاق قائم على المساواة والاحترام المتبادل»..

وقد عبرت جبهة التحرير الوطني في نفس السياق عن حسن نواياها من خلال التعهد بـ:

- «احترام المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية المكتسبة بصفة شرعية».

- «احترام الحريات الفردية والجماعية للأقلية الأوروبية، «وتمكينها من حرية الاختيار بين الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية أو اختيار الجنسية الجزائرية»..

وبالمقابل أعلنت في بيانها رقم 1، أنها تنتظر من الخصم أن يعبر بدوره عن حسن نيته، فيبادر «بخلق جو من الثقة، عبر الإفراج عن المعتقلين السياسيين ووقف الملاحقات التي تستهدف الوطنيين ورفع الأحكام الاستثنائية» بصفة عامة.

هذا الطرح التفاوضي المتكامل، يعكس جدية وصدق ومسؤولية القيادة الأولى لجبهة التحرير الوطني، في تعلقها بالتسوية السلمية منذ الوهلة الأولى، وحرصها على تقليص حجم الخسائر البشرية و المادية المنجرة عن الحرب المعلنة.

وانطلاقا من هذه الأرضية التفاوضية الواضحة كل الوضوح، اقترح محمد خيضر المسؤول السياسي في الوفد الخارجي بجبهة بمناسبة اول مؤتمر صحفي يعقده بالقاهرة في 15 نوفمبر 1954، أن تتم التسوية السلمية بواسطة مجلس تأسيسي منتخب بالاقتراع العام (بدون تمييز عرقي أو ديني)، يخرج من صفوفه ممثل «حقيقي للشعب يتولى رسم مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية على قدم المساواة» .

ويشير خيضر بدوره إلى مطلب الاستقلال بدبلوماسية إذ يقول : «أن وحدة المغرب العربي تستوجب وحدة الحلول» .[1]

1. M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000.

ظل الوفد الخارجي للجبهة يسترشد في تحركاته الدبلوماسية ودعوته الخارجية للقضية الجزائرية ببيان فاتح نوفمبر، مستلهما في نفس الوقت أدبيات الحركة الوطنية الاستقلالية.. وقد استمر على هذا النحو حتى خريف 1955 عندما وضع رمضان عبان انطلاقا من الجزائر العاصمة قواعد أربعة للتسوية هي :

1. «إعلان من الحكومة الفرنسية يعترف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال».

2. «وقف العمليات العسكرية والقمع».

3. الإفراج عن المساجين السياسيين وإعلان عفو عام».

4. إجراء مفاوضات بين الحكومة الفرنسية وحكومة جزائرية مؤقتة مكونة من ممثلين مؤهلين للشعب الجزائري[1].

واستنادا إلى هذه القواعد العامة حدث نوع من التكامل التلقائي بين الداخل والخارج تفرض فكرتين: الاستقلال من جهة وجبهة التحرير «كطرف متحدث وحيد مع الفرنسيين»[2] من جهة ثانية.

وقد لعب خيضر دور الدبلوماسي المرن.. وما لبث «التشدد» أن تبلور فيما سيعرف لاحقا «بالشرط المسبق» الذي عبر عنه عبان مطلع 1956 بعبارة: «التسوية على أساس الاعتراف بالاستقلال دون قيد أو شرط»[3]

وشهدت فرنسا في نفس الفترة انتخابات تشريعية مسبقة فاز فيها تحالف اليسار باسم «الجبهة الجمهورية» التي دخلت الحملة بشعارات عودة السلم في الجزائر، الأمر الذي أشاع تفاؤلا كاذبا بإمكانية إيجاد تسوية سلمية للقضية الجزائرية في أجل معقول

1. IBID.
2. IBID.
3. IBID.

لكن بمجرد تعيين جي مولي (أمين عام الفرع الفرنسي للأممية العمالية) وزيرا أول في نهاية يناير، عاد اختيار الحرب ليفرض نفسه بقوة. ومن أهم عوامل هذا التحول الذي - لم يفاجئ قيادة الجبهة على أية حال - نذكر:

1 - ضغوط المستوطنين الذين رشقوا الوزير الأول الجديد بالطماطم في أول زيارة له إلى الجزائر يوم 6 فبراير. وأمام هذه الضغوط، عدل عن تعيين الجنرال كاترو واليا عاما - خلفا لسوستيل - واستبدله بروبير لاكوست برتبة وزير مقيم.

2 - اكتشاف البترول في الصحراء: التأكد من أهمية آبار جبلي (اليزي) في مارس 1956، واكتشاف أهمية حاسي مسعود (ورقلة) في يونيو الموالي[1].

وما لبث اختيار الحرب أن تبلور في حدثين:

(1) إعلان مولي عن ثلاثيته الشهيرة في 28 فبراير والمتمثلة في: «وقف القتال - انتخابات حرة - مفاوضات مع المنتخبين».

الإعلان في جوهره دعوة مقنعة إلى الاستسلام، لأنه لم يكن مرفقا بأية إجراءات ملموسة أو ضمانات جدية.

(2) حصوله في 12 مارس على «السلطات الخاصة» من المجلس الوطني بأغلبية 455 صوتا (من مجموع 531).

غير أن اختيار الحرب، لم يمنع الحكومة الفرنسية من إجراء اتصالات غير رسمية مع ممثلي جبهة التحرير داخل الجزائر وخارجها، بنية جس النبض وسبر النوايا ليس أكثر. ويعود الفضل في ذلك إلى وساطة بعض الأشقاء والأصدقاء فضلا عن بعض الفرنسيين الأحرار.

كانت قناة الاتصال الأولى بواسطة الوزير الأول السابق منداس فرانس من قادة الحزب الراديكالي الذي استقبل بمقر الحزب في ديسمبر 1955 وفدا عن اتحادية جبهة التحرير بفرنسا[2].

---

1 H. Alleg, La Guerre d' Algerie TII, Temps Actuels, Paris 1981, P 328.

2 يتكون الوفد من صالح الونشي وأحمد طالب الإبراهيمي.

بفضل وساطة بعض الفرنسيين الأحرار أمثال الأستاذ أندري مندوز والكاتبين الصحفيين روبير بارا وكلود بوردي من أسبوعية فرانس أوبسرفاتور..

وعقب هذا اللقاء الأولي اتصل الأستاذ مندوز بعبان وبن خدة في العاصمة، لمعرفة شروط جبهة التحرير لوقف الكفاح المسلّح. وبناء على ذلك سارع عبّان بإشعار الوفد الخارجي بأن الأستاذ مندوز سيزور القاهرة ليعرض عليه تفاصيل ما تم التوصل إليه، في حالة موافقة الحكومة الفرنسية طبعا. ولم يكتف بذلك، بل أخبر خيضر ورفاقه بتشكيلة الوفد المفاوض الذي يضم فضلا عن عبان كلا من كريم وبن بولعيد وزيغود، باعتبار هؤلاء الأربعة يحظون بثقة جبهة وجيش التحرير [1]

لكن اللقاء المنتظر لم يتم، لأن حكومة موليه رفضت باختصار «انتداب كريم وبن بولعيد وزيغود» حسب رواية عبان [2]

وحسب روبير بارا رواية أخرى، أن اللقاء - السري - كان من المفروض أن يتم بكورسيكا، غير أن موليه تراجع في 23 مارس خشية انكشاف أمر هذه الاتصالات، وانعكاسات ذلك عليه من الناحية السياسية [3]

غير أن هذا التراجع لم يمنع موليه من إيفاد أحد مساعديه في «الفرع الفرنسي للأممية العمالية» [4] إلى القاهرة، لمقابلة خيضر مرتين على التوالي في أبريل الموالي. وقد أثار هذا الاتصال تفاؤلا كاذبا أيضا لدى خيضر، حتى أنه اقترح على عبان المجيء إلى الجزائر لعرض مقترحات المبعوث الفرنسي عليهم [5].

---

1. M. Bihocine, OP CIT
2. IBID.
3. R. Barrat, Les Maquis de La Liberté Éditions Témoignage Chrétien, Paris 1987
4. هو السيد بيقارا من تنظيم الفرع بوهران.
5. M. Bihocine, OP CIT

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن الاتصال المذكور جاء عقب زيارة وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو إلى القاهرة في 5 مارس، حيث استقبله الرئيس جمال عبد الناصر، وأثار معه موضوع الجزائر بكل تأكيد.

وبعد لقاء «بريوني»[1] في 18 يوليو 1956، أدت مساعي الرئيس اليوغسلافي تيتو في نفس الاتجاه إلى عقد سلسلة من اللقاءات بكل من بلغراد وروما.. وقد تقدّم الجانب الفرنسي في لقاء موسع بالعاصمة الإيطالية خلال الأسبوع الأول من سبتمبر بمقترح محدد.

إمكانية التفاوض على أساس استقلال ذاتي واسع في ميدان التسيير، أي استبعاد موضوع الاستقلال والسيادة الوطنية منذ الوهلة الأولى..

وفي 22 من نفس الشهر، نقل الدكتور محمد الأمين الدّباغين الذي كان مرفوقا بخيضر إلى المبعوث الفرنسي الوحيد إلى بلغراد السيد «أربو» رفض الجبهة للمقترح آنف الذكر، مؤكدا بالمناسبة التمسك بالاستقلال كشرط مسبق للتفاوض..

وكانت جماعة العاصمة قد انتهت في يوليو الماضي إلى خلاصة مفادها: «أن الفرنسيين ليسوا جاهزين حاليا للتفاوض الجدي»[2].

وقد توصل خيضر من الوفد الخارجي في نفس الفترة إلى النتيجة ذاتها[3].

وبناء على ذلك أصبح الرأي الغالب، أن الاتصالات معهم يمكن أن تؤثر سلبيا على بعض أصدقاء القضية الجزائرية، لأنها في حقيقتها مجرد مناورة من الوزير الأول موليه لعبور خاطر دعاة الحل السلمي في حزبه[4].

---

1. قمة ثلاثية استضافها الرئيس تيتو بحضور عبد الناصر ونهرو (الهند).

2. M. Belhocine, OP CIT .2

3. IBID

4. IBID.

والواقع أن المناورة كانت أخطر من ذلك بكثير: توظيف هذه الاتصالات بالإيقاع بقادة الثورة في الخارج [1]، بواسطة تسريب فكرة لقاء رباعي تحت غطاء البحث عن سبل حل سلمي للقضية الجزائرية.

في أواخر سبتمبر عرض سفير تونس بالقاهرة الصادق المقدم على خيضر فكرة هذا اللقاء المفتوح لتبادل وجهات النظر حول تفاوض محتمل، وطلب إليه التفكير في الأمر.. لكن في لقاء لاحق مع ممثل المغرب أحمد بن منيح عرف خيضر أن ملك المغرب يفكر فعلا في هذا اللقاء منذ فترة، وأنه أرسل ولي العهد الأمير الحسن إلى باريس لمناقشة الفكرة مع المسؤولين الفرنسيين.

وقد انتهى خيضر من هذين اللقاءين إلى الخلاصة التالية: ضرورة إعلام الشقيقة بتونس والمغرب بجوهر مطالب الجبهة في لقاء ثلاثي أولا، حتى يكون الجميع على نغمة واحدة أمام الفرنسيين[2].

واستجابة لهذا الانشغال تلقى الوفد دعوتين: الأولى من المغرب للاستشارة، والثانية من تونس لحضور اللقاء الثلاثي المرغوب.

في المغرب وجد الأربعة أنفسهم أمام اقتراح حاول الأمير الحسن والدكتور عبد الكريم الخطيب إقناعهم به: ترك مسألة الدفاع عن القضية الجزائرية لملك محمد الخامس أثناء زيارته لتونس نيابة عنهم، وبالتالي لا داعي لسفرهم إليها.

غير أن الأربعة تمسكوا بالحضور الذي كان يعني في نظرهم تكريسا للاعتراف بهم رسميا ممثلين للشعب الجزائري[3]

---

1. عملية وسمت بعنوان «التمهيد» أي القضاء على قادة الثورة في الداخل والخارج، وكان بن بولعيد من ضحايا العملية قبل اختطاف الطائرة.

2. A. Kiouane, Les Debuts d'une Diplomatie de Guerre, Editions Dahlab, Alger 2000.

3. H. Ait Ahmed in Sou'al, n 6, Avril 1987.

وتناول الاجتماع بالملك على ضوء هذه الخلفية، مشاكل الوضع القائم بالجزائر وانعكاساته على كل من المغرب وتونس-وتم الاتفاق في الختام على أن حضور الوفد الجزائري في ندوة تونس يمكن أن ييسر سبل التقارب بين الجبهة وفرنسا، ويفتح الطريق أمام الحل السلمي للمشكلة الجزائرية[1].

وبناء على ذلك تقرر أن يسافر الوفد إلى تونس عن طريق أروب تجنبا لمجال الجوي الجزائري[2]. وهكذا جاء اختيار السفر على متن طائرة خاصة، الأمر الذي يصب في ترتيبات المخابرات الفرنسية بكيفية أو بأخرى - كما سبقت الإشارة - التي سارعت مساء 22 أكتوبر إلى إجبار الطائرة على النزول بمطار الجزائر وأسر أعضاء الوفد الأربعة، ومعهم الكاتب الصحفي مصطفى الأشرف بحكم الصدفة.

والملاحظ أنّ موضوع لقاء تونس الثلاثي لم يكن واضحا تماما في أذهان رفاق خيضر الثلاثة استنادا إلى ذكرياتهم حوله

1. فالموضوع في نظر بن بلة هو «التشاور في أسلوب ومتطلبات تسوية القضية الجزائرية»[3].

2. وهو في نظر بوضياف «بحث القضية الجزائرية من زاوية مستقبل العلاقات الفرنسية مع أقطار المغرب العربي»[4]

3. أما آيت أحمد فيشير إلى «مشروع شراكة بين الأقطار الثلاثة»، وترحيبه ورفاقه بالفكرة بهدف «تعديل المعادلة السياسية لصالح الجزائر، لأن فرنسا ستجد نفسها في مواجهة الأقطار الثلاثة صفا واحدا»[5]

---

1 خيضر في محطات في تاريخ الجزائر د ع ح ع، دار هومه الجزائر 2008.

2 Ait Ahmed, OP.CIT

3 شهادته في قناة «الجزيرة» التلفزية نوفمبر 2002

4 شهادته في كتابه «أجيال ...»، دار هومة الجزائر 2001

5 Ait Ahmed, OP.CIT

والشائع أن جدول أعمال اللقاء يتضمن مقترحا مغربيا بإنشاء اتحاد فدرالي مغاربي وثيق الارتباط بفرنسا[1].

وكان الوزير الأول الحبيب بورقيبة قد اقترح بدوره في تصريح لصحيفة «لوموند» (عدد 10 أكتوبر) إنشاء «مجموعة أفريقيا الشمالية» كنواة لهذا الكيان الاتحادي[2].

غير أن الأحداث اللاحقة، كشفت أن القادة المغاربة ذهبوا ضحية عملية تضليل محكمة، استطاعت المخابرات الفرنسية تمريرها عبر قناتين

1. قناة الأمير الحسن الذي عاد من زيارته إلى فرنسا، مقتنعا بحدوث تطور ملحوظ على موقف باريس.

فحسب أنري أليغ أن الأمير تسرع في فهم وزير الدفاع بورجس مونوري عندما قال أمامه: «أن تسوية القضية الجزائرية ستصل إلى منعطف حاسم في نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر» بل يذهب إلى أبعد من ذلك عندما ينقل عن ايال طوماس قوله أن ديوان وزارة الدفاع تلقى قبل الحادثة بيومين أو ثلاثة إشعارا من سلطة مغربية سامية جدا، باحتمال عبور بن بلة ورفاقه فوق التراب الجزائري»[3].

2. قناة الوزير الفرنسي آلان ساڤاري الذي ساهم – ربما دون أن يدري! – في إقناع عضوين بارزين في الحكومة التونسية والمكتب السياسي للدستور الجديد (الباهي الأدغم وأحمد التليلي) برغبة حكومة جي مولي في حضور لقاء رباعي مقترح، كما أبلغ ذلك خيضر في القاهرة كلّ من الصادق المقدم وأحمد بن مليح. وهذا ربما ما يفسر استقالة سفاري بعد اختطاف الطائرة مباشرة[4].

---

1. محمد محلب نقلا عن ميشال جوبير

2. J. Simon, l'Immigration Algerienne en France, Editions Méditerranée, Paris 2000.

3. H. Alleg OP. CIT. 273 - 279.

4. G. Meynier, Histoire intérieure du FLN. Casbah Editions, Alger 2003.

ولاشك أن فخ المخابرات الفرنسية كان مموها بطريقة محكمة، كي ينطلي على ثوار محنكين في مستوى خيضر ورفاقه. فضلا عن اطمئنانهم للأشقاء بالمغرب وتونس، وتقبلهم لفكرة «اللقاء الرباعي المقترح» بناء على ذلك، رغم أن الظروف الإقليمية والجهوية كانت متوترة جدا:

أ - محليا كانت لغة الحرب هي السائدة على لسان الثاني مولي - لاكوست الذي جاء الجزائر «ليحارب وينتصر» حسب قوله[1].

ب - إقليميا كان التوتر على أشده غداة حجز باخرة «أتوس» التي كانت تحمل كميات من الأسلحة إلى الولاية الخامسة.

وقد استغلت فرنسا الحادثة لشن حملة دعائية واسعة بهدف إثبات التهمة على مصر، والتمهيد في نفس الوقت للعدوان الثلاثي عليها..

ج - جهويا كانت أجواء هذا العدوان تخيم على الشرق الأدنى، منذ أن اقدم عبد الناصر على تأميم قناة السويس في الذكرى الرابعة لثورة 23 يوليو 1952.

ويؤكد وقوع القرصنة الجوية أسبوعا قبل هذا العدوان، إنها حلقة من حلقاته، علما أن باريس لم تكن تخفي رغبتها في ضرب عصفورين بحجر ضرب نظام عبد الناصر والثورة الجزائرية التي يدعمها في آن واحد[2].

كان أسر أربعة من قادة الثورة التاريخيين خسارة فادحة، ومع ذلك أجمعت ردود الفعل الأولى للمسؤولين سواء داخل الجزائر أو خارجها على التهوين مما حدث، والتقليل من انعكاساته السلبية على مستقبل الكفاح الثوري بصفة عامة.

ونظرا لخطورة الحادثة أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ بيانا باسم المجلس الوطني للثورة الجزائرية - المنبثق حديثا عن مؤتمر الصومام - تذكّر سلطات الاحتلال باختصار:

---

1 عبد الرزاق شنتوف في كتابنا «رواد الوطنية» دار هومة 2003

2 رسالة بن بلة إلى فتحي الديب (17 12 50) في كتاب هذا الأخير عبد الناصر وثورة الجزائر

- «بأن حركات المقاومة لا يمكن أن تتأثر بأسر قائد أو جمع من القادة»..

- أن الثورة الجزائرية لا يوجد على رأسها قائد واحد، بل مجلس كامل هو المجلس الوطني للثورة الجزائرية»[1].

وعلقت صحيفة «المقاومة» على حادثة القرصنة الأولى من نوعها قائلة:

- أنها مست بسمعة فرنسا قبل كل شيء»

- أنها كشفت حقيقة موقف الحكومة الفرنسية، العازفة عن تسوية «القضية الجزائرية بواسطة التفاوض»..

كان من نتائج الحادثة المباشرة:

1. نسف إمكانيات الاتصال - الجدي - بين الطرفين طيلة أربع سنوات تقريبا، أي حتى قبيل لقاء مولان في 20 يونيو 1960.

2. البرهنة مرة أخرى على أن الثورة الجزائرية قد اشتد عودها، ولم تعد تتأثر بأية هزة ولو كانت بحجم أسر جزء من قيادتها التاريخية.

الخلاصة: «الحل الأمني».. لم يعد ممكنا!

استقبلت جبهة التحرير الوطني سنة 1956 بثقة وأمل، رغم قناعة قادتها بأن طريق التحرير ما يزال طويلا وشاقا. ومرد هذه الثقة، نجاحها خلال العام المنصرم في التمكين لانطلاقة الكفاح الوطني سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا، وصمودها في وجه رد الفعل الفرنسي الواسع والشرس.

ولم يكن هذا التقدير المتفائل لمجريات الكفاح الوطني بالجزائر وآفاقه، حكرا على جبهة التحرير وحدها، بل كان يشاطرها فيه العديد من الأشقاء والأصدقاء. من هؤلاء عقيد المخابرات المصري فتحي الديب الذي قدر الموقف مطلع السنة، في مذكرة للرئيس جمال عبد الناصر لاحظ فيها:

---

1. «المقاومة» (طبعة تونس) ع - عدد 3/ 1، 4، 11 1956

1 - «أن الكفاح التحرري أصبح في مأمن من مناورات الأحزاب التي لم يعد لها كبير نفوذ، يمكن أن يشجع فرنسا على التفاوض معها كما حدث في المغرب وتونس»..

2 - أنّ هناك تكافؤا في ميزان القوة بين المقاومة والاستعمار، ومن ثمة فإن أي نصر جديد للمقاومة سيرجّح الكفة لصالحها[1].

ويمكن أن نسجل في كفة الانتصارات:

1. حل المجلس الجزائري في 11 أبريل، بعد استقالة رئيسه عبد القادر السّايح في 19 مارس، وجاء قرار الوزير المقيم لاكوست بحل المجلس، بعد أن هجره معظم النواب الجزائريين في الغرفتين الأولى والثانية، وإلغاء انتخابات تجديده، وكانت جبهة التحرير قد أجبرت سلطات الاحتلال قبل ذلك على إلغاء التشريعيات المسبقة في الجزائر والتي جرت في 2 يناير السابق بفرنسا ومستعمراتها الأخرى.

2. انضمام حزب البيان وجمعية العلماء رسميا إلى جبهة التحرير في أبريل، ما جعل «الكتلة الفاعلة» في الشعب الجزائري تقف صفا واحدا ضد نظام الاحتلال.

وقد أنهى هذا الانضمام «أسطورة القوة الثالثة واحتمال ظهور» باوداي جزائري بصفة نهائية[2].

3. انعقاد مؤتمر الصومام الذي أرسى دعائم السلطة الثورية على أسس القيادة الجماعية وأولوية السّياسي وكذلك أولوية الداخل.. وقد صادق المؤتمر (20 أوت - 5 سبتمبر) على أرضية مذهبية وسياسية، تضمّنت تقييما ضافيا للمرحلة السّابقة من عمر الكفاح الثوري..

---

1 - فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر

2 - R. Barrat, Les Maquis de la Liberté, Editions Témoignage Chrétien, Paris 1987

ويستخلص من هذا التقييم :

أ – «أن نشاط جيش التحرير الوطني قلب الجو السياسي في الجزائر رأسا على عقب، بعد أن كون وحدة روحية وسياسية وإجماعا وطنيا، يغذي الكفاح المسلح ويجعل من انتصار الحرية أمرا لا ريب فيه».

ب – «أن الكفاح الوطني بصفة عامة أخرج القضية الجزائرية من نطاقها الفرنسي، واستطاع أن يحطم أسطورة «الجزائر الفرنسية» بفضل مؤتمر باندونغ والدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ج – أن الحكومة الفرنسية بعد أن أيقنت باستحالة الحل العسكري، أصبحت مضطرة إلى البحث عن حل سياسي».

د – أن الثورة ماضية في الطريق الذي رسمته لنفسها، وسيكون النصر حليفها لا محالة، وإن كان الكفاح ما يزال شاقا شديدا مريرا .

وتصب بعض الأحكام الصادرة عن قادة الثورة بصفة شخصية في نفس الاتجاه. ففي تقرير بلقاسم كريم إلى مؤتمر الصومام، تأكيد على «أن الشعب متحمس ومستعد للمشاركة في انتفاضة عامة إذا اقتضى الأمر» .

ويؤكد محمد خيضر من القاهرة بأن «القضية الجزائرية أصبحت مشكلة دولية بدون منازع»[1].

ومن الطبيعي أن يكون لانتصارات الثورة الجزائرية – داخليا وخارجيا – صداها في مواقف الخصم بكيفية أو بأخرى. وما يسترعي الانتباه في هذا الصدد :

1 – دراسة سرية أعدها المفكر اليميني ريمون أرون في 25 أبريل 1956، أكد في خلاصتها «حتمية حصول الجزائر على استقلالها»[2].

---

1. M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000.
2. H. Alleg, La Guerre d' Algérie (TII), Temps Actuels, Paris 1981, P 62.

2. إعتراف لاكوست نفسه في منتصف سبتمبر 1956، بأن «شهر أوت كان شهرا مؤلما»[1].

3. تأكيد التقارير الأمنية في نهاية السنة على «التفاف الشعب حول الخارجين على القانون ودعمه الكامل لهم»[2].

وفي نفس الفترة قدم أحد كبار الموظفين بالولاية العامة، تقريرا حول الوضع بالجزائر أعده بطلب من الوزير الأول مولي، وكانت خلاصة التقرير مزعجة إلى درجة أن كلف إجراء صاحبه (جان مايري) العزل والطرد من الجزائر! وتؤكد الخلاصة باختصار:

- «أن حل المشكلة الجزائرية بالقوة وهم «خطير»، لأن ذلك لم يعد ممكنا!

- وأن مصير الجزائر أمسى - بناء على ذلك - بين أيدي السياسيين»[3].

لكن هذه المؤشرات الإيجابية جميعا - التي تؤكد دخول القضية الجزائرية منعرجا حاسما يقيها مخاطر الانتكاس - لم تمنع الثلاثي مولي - لاكوست من مواصلة تحكيم اختيار القوة. هذا الاختيار الذي حقق بواسطته نجاحات نسبية سنة 1956.

لعل من أهمها نجاح أمن العدو ومخابراته في تسديد ضربتين محكمتين لقيادة الثورة بالداخل والخارج.

- الأولى تمثلت في القضاء على قائد الثورة بالأوراس مصطفى بن بولعيد، بواسطة جهاز الإشارة الملغم مساء 22 مارس، وقد حقق العدو بذلك هدفا مرحليا: ضرب استقرار «الثورة الأولى» في الكفاح الثوري، بعد أن تسبب مقتل قائد الأوراس بتلك الطريق الشنيعة في فتنة داخلية، لم تستطع قيادة الثورة إخماد لهيبها المدمر إلا بعد أربع سنوات[4].

1. IBID, P 180
2. G Meynier, Histoire intérieure du F.L.N, Casbah Editions, Alger 2003, P 201
3. Y Courrière, Le Temps des Léopards, Fayard, Paris 1969, P 443
4. بعد تعيين الرائدين علي السويعي والطاهر الزبيري في ربيع 1960

- الثانية، اختطاف أربعة من قادة الثورة التاريخيين، في عملية قرصنة جوية دبرتها المخابرات الفرنسية مساء 22 أكتوبر.

وقد شجع هذا النجاح النسبي الثنائي مولي - لاكوست على المضي قدما، في «مخطط تحطيم جبهة التحرير» قبل التفكير في أي إصلاح. لذا سارعا غداة حادثة الاختطاف، بتوجيه نداءين لوقف القتال يحملان في طياتهما دعوة مموهة إلى الاستسلام، لأنهما يسندان موقفهما إلى ثلاثية مولي الشهيرة : «وقف القتال - انتخابات - مفاوضات».. وبلغ الغرور وسوء التقدير بلاكوست إلى حد إطلاق عبارته الشهيرة : «لقد وصلنا إلى ربع الساعة الأخير»..!

هذا التفاؤل الفرنسي المفرط لم يثر شهية جبهة التحرير للرد، لأن جعجعة العدوان الثلاثي ما لبثت أن غطت عليه بفشل العدوان الذريع، هذا الفشل الذي يشكل بحق نذير شؤم لمولي ولاكوست معا.

وجاء الجواب بصيغة لم تكن متوقعة من «عقلاء» زواوة، كما سجل ذلك في يومية 2 ديسمبر الروائي الشاهد مولود فرعون..

«فالتسوية» - كما يقترحها الثنائي مولي - لاكوست، في نظر هؤلاء العقلاء «لا تعدو أن تكون خيانة.. ولا أحد يرغب في خيانة ضحايا الحرية».. ويخلص فرعون إلى القول باسم «عقلاء» زواوة دائما : الموت مثل شهداء القصبة، أفضل من أن يقال إنهم ماتوا عبثا»(1)

ومعنى ذلك باختصار، أنّ الشعب نفسه - رغم تضحياته الضخمة - أصبح يطالب قادة الثورة بمزيد من التشدد على دروب الحرية الوعرة..

---

1) M, Feraoun, Journal, Le Seuil, Paris 1962

القسم الثاني

تباشير النصر

(من الصومام إلى الحكومة المؤقتة)

الفصل الرابع

تطور الموقف السياسي

أولا : «النظام».... البديل الصاعد

غداة مؤتمر الصومام (20. 8. 1956)، ازداد نظام جبهة التحرير الوطني كثافة وانتشارا، بعد اتضاح الرؤية أكثر فأكثر وتمايز الصفوف بناء على ذلك، والتحاق العديد من مناضلي التنظيمات الأخرى، بعد انضمامها رسميا للجبهة مثل حزب البيان وجمعية العلماء..

فقد انتشرت الخلايا السّرية وسط المواطنين على نطاق واسع، لأداء المهام المطلوبة منها لفائدة عناصر جيش التحرير في الأرياف والمدن، عبر شبكة المسبلين كحلقة وصل لا غنى عنها...

هذا النظام السري ما لبث أن فرض حضوره على الجميع، بعد أن أصبح يدعى همسا «النظام» باختصار وهو عبارة عن أخطبوط حقيقي لكن غير مرئي، يبعث الاطمئنان والاعتزاز في صفوف الموالين، والخوف والمذلة بين المناوئين.. ويحسب له العدو ألف حساب، بدليل أنه جعل منه - ابتداء من مطلع 1957 - عدوه الأول قبل جيش التحرير الوطني[1] - وكان مؤتمر الصومام قد حدد «النظام» مهمة رئيسية على الصعيد السياسي : استكمال عزل إدارة الاحتلال عن الشعب داخل الجزائر، أي تعميق الهوة بين الإدارة

---

1. H. Alleg, La Guerre d' Algèrie (TII), Temps Actuels, Paris 1981, P 245

والمواطنين، بين الجزائريين والأوروبيين، وخرصنة الحاجز النفسي المتعاظم بين الحرائر العميقة ونظام الاحتلال، من جراء المناكر اليومية التي يقترفها في حق الشعب والمحيط (1).

وقد عمل «النظام» في سبيل أداء هذه المهمة الاستراتيجية عبر المحاور التالية:

1. مواصلة إحلال نظام جبهة التحرير، محل إدارة الاحتلال في العلاقات مع المواطنين،

2. التمكين أكثر فأكثر لجبهة التحرير على جميع المستويات، بهدف تكريسها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري،

3. منع بروز «قوة ثالثة» بديلة بأي ثمن،

1 - استكمال بناء «النظام» الموازي :

بذلت جبهة التحرير جهودا جبارة، لعزل إدارة الاحتلال عن أكبر عدد ممكن من الجزائريين، سواء كان ذلك بمحاولة تعويضها في وظائفها الرئيسية، أو بمنعها من أداء هذه الوظائف بالفعالية المطلوبة على أقل تقدير. ونخص بالذكر في هذا الصدد على سبيل المثال، قطاعات العدالة والتربية والصحة والضرائب..

أ- العدالة : أقامت جبهة التحرير مجالس للقضاء في مختلف الولايات (التاريخية الستة)، تنظر في المنازعات والأحوال الشخصية، وتحكم فيها بما يرضي الأطراف المعنية في معظم الحالات. ونجحت عدالة الثورة في تأجيل بعض القضايا المعقدة إلى ما بعد الاستقلال.

على هذا الصعيد وجدت الجبهة الحل مواتيا لسببين مترابطين :

من جهة دور «الجماعة» والأعيان التقليديين الذين نشأوا على التدخل في مثل هذه القضايا،

---

1. Z. Peçar l' Algérie Enal Alger 1987, P 272

- ومن جهة ثانية قتل جهاز العدالة الاستعمارية، ما يجعل عامة الجزائريين يعزفون عنها - لاسيما في البادية.

وتقدر الباحثة الاجتماعية جرمان تيون على سبيل المثال مقاطعة المحاكم بمنطقة القبائل (الولاية الثالثة) بـ 100%، وبالعاصمة بـ 70% [1]

وتأكيدا لما تذهب إليه تيون يبين الجدول التالي [2] حجم المقاطعة ما بين 954، و1957 بالعمالات الثلاثه لشمال الجزائر :

العمالة	قسنطينة	الجزائر	وهران
- الأحوال الشخصية	71%	75%	71%
- المنازعات	93%	89%	87%

ب - التربية : أدى نداء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين - في 19 مايو 1956 إلى مقاطعة الجامعات الفرنسية، لانتشار عدوى الإضراب على نطاق واسع في المستويين الثانوي والإكمالي. وقد شجع ذلك عبان ورفاقه، على توجيه نداء بمقاطعة المدارس الابتدائية كذلك ابتداء من موسم 1956 / 1957.

هذه الظاهرة وأبعادها، رصدها الكاتب مولود فرعون مدير إكمالية بالأربعاء ناث يراتن (تيري ورو) بقوله : «يبدو أن طلبة الإكمالي والثانوي مصممون على مواصلة الإضراب، ويقال أن بعضهم التحق بالثوار»[3].

ويسجل في مناسبة أخرى «أن جميع تلامذتي أضربوا عن الامتحانات»، ويعلق على ذلك بقوله : «أعتقد أنهم سعداء لذلك بصفة عامة، لأن بهذه الطريقة

---

1 المجاهد عدد 24 - 29 .5 .1958

2 G Meynier, Histoire intérieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003, P 201.

3. M Feraoun, Journal, Le Seuil, Paris 1962

يستطيعوا أن يبرهنوا عن حسن مشاعرهم إزاء الثوار وتناغمهم معهم، وأنهم يحلمون مثل أي جزائري بالحرية والاستقلال والإسلام...»[1]

والتزاما بنداء جبهة التحرير الوطني، لم تستقبل إكمالية الأربعاء نث إيراثن في بداية الموسم سوى 93 تلميذا (من مجموع 500) من بينهم 22 فرنسيا[2].

وقد سارعت بعض الولايات إلى ملء فراغ الإضراب، بفتح كتاتيب هنا وهناك لتعليم مبادئ العربية والتربية الإسلامية خاصة[3].

ولم تقرر جبهة التحرير وقف الإضراب – في جميع مستويات التعليم - إلا مع بداية الموسم الموالي.

ج - الصحة : أقامت جبهة التحرير بفضل العدد القليل من الأطباء والممرضين الذين التحقوا بالجبال، مصالح للصحة و طب ميداني في مختلف الولايات. ورغم انشغال هذه المصالح المتواضعة برعاية الجرحى والمصابين من أفراد جيش التحرير، لم تكن تبخل بخدمة عامة المواطنين لاسيما بالمناطق الريفية المعزولة.

وكانت المرشدات الاجتماعيات بدورهن مثل السمك في الماء بين المجتمع النسوي، حيث كن يمارسن التوعية بالنظافة والوقاية على أكمل وجه.

وتمكن جيش التحرير من تأسيس «مستشفيات ميدانية»، أنقذت حياة العديد من المقاتلين الجرحى. وكان الأطباء ومساعدوهم لا يترددون في القيام بالعمليات الجراحية التي تتطلبها حالة هذا الجريح أو ذاك، رغم انعدام الوسائل المناسبة وندرة الأدوية التي كانت إدارة الاحتلال تخضعها لرقابة مشددة.

---

1 IBID.
2 IBID.
3 Meynier. OP CIT

وكان أعضاء المصالح الصحية يحظون بالاحترام الملائم لدورهم الإنساني، ولتتم ترقيتهم في سلم الرتب العسكرية بصفة عادية. ومن هؤلاء من تبوأ مناصب قيادية أمثال :

الدكتور الأمين خان الذي أصبح كاتب دولة في أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

- الدكتور يوسف (حسن) الخطيب آخر قائد للولاية الرابعة.

- محفوظ إسماعيل الذي أصبح رائدا عضوا في مجلس الولاية الأولى مع العقيد الطاهر الزبيري..

د - النظام الضريبي : جهزت جبهة التحرير نفسها بنظام ضريبي بأتم معنى لكلمة، لتحصيل الاشتراكات، والهبات من المنخرطين فيها والمتعاطفين معها. شارك في وضعه مناضلون سبق أن عملوا في مصالح الضرائب الفرنسية أمثال محمود عبدون، وعبد المالك تمام وبوعهاد.. وغيرهم( )

وقد شجع هذا النظام العديد من الجزائريين على المبادرة من تلقاء أنفسهم بإنماء الازدواج الضريبي! ولم تكن عيون الجبهة من جهة أخرى بغافلة عن حالة الأسواق عموما الأمر الذي قضى تقريبا على ظاهرة السوق السوداء والمضاربة بالأسعار - رغم الحصار المضروب حول العديد من المناطق[2].

للتذكير أن جبهة التحرير كانت قبل مؤتمر الصومام قد دشنت تجربة المجالس الشعبية بهدف إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم العامة. وقد قرر المؤتمر تعميم وتوسيع هذه التجربة، في إطار مسمى عزل إدارة الاحتلال وتعميق القطيعة بين المستوطنين والجزائريين...

---

[1] محمود عبدون في كتاب «رواد الوطنية»، دار هومة، الجزائر 2003

2. المجاهد، عدد 24 - 29. 5. 1958.

وبناء على ملاحظات الباحثة الاجتماعية جرمان تيون، فإن «النظام» أصبح في نهاية 1956 يسيطر على الأمور تماما. بمعنى أن غالبية الجزائريين أصبحوا تحت الإدارة الموازية لجبهة التحرير. وتؤكد الباحثة ذلك بقولها «لقد استطاع الثوار خلال ستة أشهر، تحييد جهاز إداري أمضى الفرنسيون في بنائه أكثر من قرن»[1].

ويعبر مولود فرعون عن نفس الظاهرة بقوله: «لم يعد الفرنسيون موضع اهتمامنا، وأصبحنا لا نولي كبير اهتمام بعالمهم الخاص الذي لم تعد له أية علاقة بعالمنا»[2].

2 - جبهة التحرير «الممثل الشرعي الوحيد»

بعد أن أيقنت جبهة التحرير أنها تحكمت في تأطير الشعب، قررت أن تبرهن في الميدان أنها أصبحت فعلا «الممثل الشرعي الوحيد» لتطلعاته في التحرر والاستقلال. وكان عليها أن تقدم الدليل في سياق محلي ودولي يبدو في غاية التعقيد والخطورة، وينذر بالتعتيم على القضية الجزائرية إلى أجل غير مسمى.

- محليا: كانت جبهة التحرير بصدد معايشة مضاعفات عملية القرصنة التي أدت إلى اختطاف أربعة من قادتها البارزين في 22 أكتوبر 1956 ومحاولة احتوائها داخليا وإقليميا.

- جهويا: كان العدوان الثلاثي على مصر - بدءا من 29 أكتوبر - يصنع الحدث. علما أن من أسباب مشاركة فرنسا في العدوان الطمع في إسقاط نظام عبد الناصر، وطعن الثورة في عمقها العربي الذي كانت الثورة المصرية تساهم في تفعيله.

---

1. المصدر السابق.

2. Feraoun, OP CIT

● دوليا: كانت حوادث المجر - في نفس الوقت - تصنع الحدث [illegible] وكانت الصحافة الفرنسية خاصة والغربية عامة، تشن بسببها حملة مركزة على «الاتحاد السوفياتي» بهدف صرف الأنظار عما يجري في مصر والجزائر.

وبلغ الإفراط في الاهتمام بالمجر إلى درجة أن مولود فرعون لم يخف انزعاجه لسياسة الكيل بمكيالين: «اهتمام عالمي بالمجر، وتجاهل تام للجزائر»، هذه المفارقة لم يجد لها من سبب غير العامل الديني إذ يقول: «ربما لأننا مسلمون لا غير..»(1)

في هذا السياق الذي يبدو أول وهلة في غير صالح جبهة التحرير والقضية التي تطرحها، ظهرت «فكرة تنظيم تظاهرة احتجاج تكون غير مألوفة، تلفت أنظار الرأي العام الدولي إلى القضية الجزائرية»، لاسيما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت على وشك مناقشة القضية(2).

هذه الفكرة ما لبثت أن تجسدت في قرار إضراب متميز بـ:

أ. مدته التي حددت - بعد نقاش ساخن بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ - بثمانية أيام، وهي مدة قياسية لأن العادة جرت ألا تتجاوز الإضرابات 48 ساعة

ب. شموليته التي تتجاوز حدود الجزائر، لتشمل الجاليات القاطنة بفرنسا وبعض الأقطار الشقيقة مثل مصر والمغرب وتونس..

وقد رسمت اللجنة لهذا الإضراب غير المألوف جملة من الأهداف أهمها:

1. التمكين أكثر فأكثر لجبهة التحرير في أوساط الشعب، ودفع جماهير المدن في خضم معركة التحرير لتخفيف الضغط على جيش التحرير وسكان الأرياف والجبال..

---

1 M.Feraoun, Journal, Le Seuil, Paris 1962

2 سعد دحلب في كتاب «رواد الوطنية»، دار هومة 2003

2. نسف خرافة «الجزائر الفرنسية» بإطلاع الرأي العام الدولي على حقيقة النزاع الدائر على الساحة الجزائرية، ودعم جهود المجموعة العربية الأسيوية عشية مناقشة ملف القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة

3. ابراز جبهة التحرير أمام الرأي العام الدّولي كقوة سياسية رئيسية، تمثل فعلا تطلع الشعب الجزائري إلى استعادة حريته واستقلاله.

وقد حقق الإضراب الذي انطلق يوم 28 يناير 1957 واستمر حتى 4 فبراير مجمل الأهداف المرسومة، بدليل أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ناقشت القضية لأول مرة، وأصدرت بشأنها لائحة تدعو الى حل النّزاع بالطرق السّلمية، حسب ما ينص عليه ميثاق المنظمة الأممية[1].

وكان رد إدارة الاحتلال عنيفا، في محاولة يائسة لخنق صوت الشعب الجزائري، ومنع وصوله إلى الرأي العام الدولي بالوضوح الكافي. فقد مهدت له وواكبته بحملة قمع لم يسبق لها مثيل، بعد أن حاولت دعايتها «تقديمه في صورة حركة تمرد شامل»[2].

ويتمي الوزير سعد دحلب عضو لجنة التنسيق والتنفيذ ذلك، في معرض الرد على الجنرال جاك ماسو الذي نسب إلى بن مهيدي – بعد أسره – قوله: «كنا ننوي تحويل الإضراب إلى ديان بيان فو جديدة»، مؤكدا أن المقصود «ديان بيان فو» سياسي لا عسكري، في حالة تلفظ بن مهيدي بهذه العبارة طبعا.

وقد ألحقت حملة القمع أضرارا جسيمة بالتجار الذين خربت محلاتهم المتواضعة، وتعرضت بضائعهم للنهب؛ وأضرت بالعمال الذين فقد أكثر منهم مناصب عملهم. وتعرض نظام الجبهة من جراء هذه الحملة إلى هزة عنيفة بالعاصمة وبعض المدن الكبرى خاصة.

1. المقاومة (ج) عدد 7/16 .2 .1957

2. Fenoun, OP CIT

المؤلف في ساحة الفعل الفدائي

المناضل محمد [illegible]

[illegible]

من الوجوه المعروفة [illegible]

[illegible]

الشيخ الأب [illegible]

السيد [illegible]



محمد عبد [illegible]



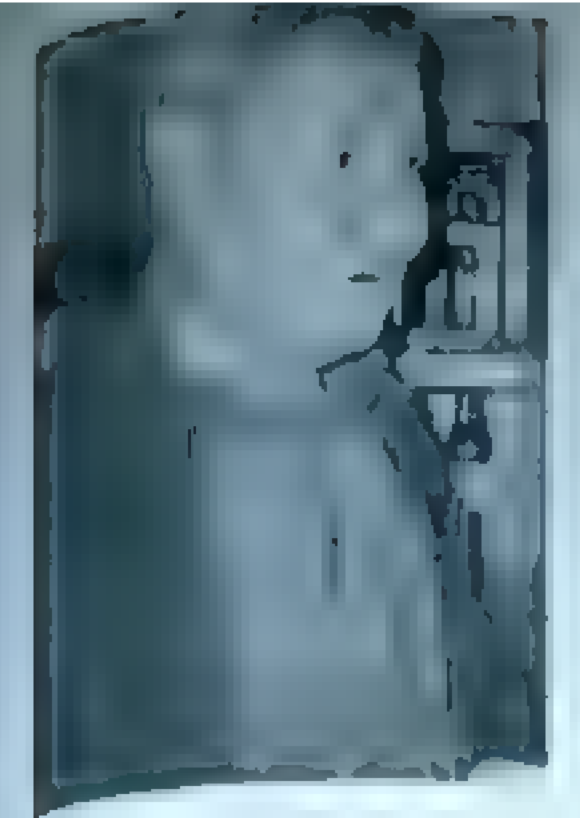
[illegible]



محمد [illegible]



[illegible]









احمد رضا حوحو (الكاتب)



عبد الحميد بن باديس



محمد فريد من رواد العمل السينمائي



محمد عصامي (كاتب مسرحي)







[illegible]
[illegible] أحمد طالب الإبراهيمي
[illegible]



اليمين: الى اليمين المشير [illegible] في [illegible] ابراهيم الشامي

















3 - التصدي لمحاولات إبراز «قوة ثالثة»

شطبت إدارة الاحتلال منذ البداية على جبهة التحرير الوطني كمفاوض محتمل، وظلت حتى صائفة 1955 تتعامل بازدراء، متحاشية ذكرها بشعارها المرعب: «التحرر الوطني».

وكان من الطبيعي أن تفكر منذ اللحظة الأولى في إيجاد بديل لجبهة التحرير التي كانت واعية بخطورة المناورة على هذا الصعيد، فبذلت كل ما في وسعها لنسف أية محاولة في هذا المضمار وعزلها شعبيا وسياسيا في المهد.

في ربيع 1955، بدأ الوالي العام الجديد جاك سوستيل يراهن على فرحات عباس زعيم حزب «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري»، وقد التقى به لهذا الغرض على انفراد في 2 أبريل، بعد أن استمع إلى ممثلي مختلف التيارات السياسية والثقافية، ليطلب إليه أن يظل منطقيا مع نفسه باعتباره زعيم حركة سياسية لا تعتمد العنف في نشاطها. وبالتالي ينبغي أن تدين أعمال العنف، وتدعو الشعب إلى عدم الالتفاف حول أولئك الذين بادروا بإشعال فتيله.

باختصار اقترح سوستيل على زعيم حزب البيان تشكيل «قوة ثالثة» لتجاوز رؤوس الفتنة من الطرفين: «غلاة المستوطنين ومجانين الوطنيين» (الثوار) حسب تعبيره! على أن تنتهج هذه القوة سبيل الحكمة والعقل، فتضع لنفسها برنامج إصلاحات تدريجية!.

ومما قال الوالي العام لعباس في هذا الصدد: لقد ناضلت طوال حياتك في سبيل المساواة والاندماج في النظام الكولونيالي. وها نحن اليوم على استعداد لتلبية هذه المطالب التي كنت ومازلت تناضل في سبيلها. وكان رد زعيم حزب البيان: أن زمن الإصلاحات قد ولّى بدون رجعة![1]

---

1 أنور ساطور في كتابه «[illegible] العنف»، دار هومة، الجزائر 2001

وفي أواخر يونيو تلقى الوالي العام تقريرا من مصالح الأمن، يؤكد أن كلا من عباس والشيخ العربي التبسي رئيس جمعية العلماء بالنيابة على صلة بجبهة التحرير، فاضطر إلى التخلي عن ورقة حزب أبيان (1)

عقب ذلك فكر سوستيل في الموثق عبد الرحمان فارس، من العناصر الجزائرية البارزة في المجلس الجزائري، وقد حاول استغلال هذه «ورقة» في أواخر سبتمبر 1955، عندما بادرت «مجموعة الـ61» (منتخبا) بإصدار لائحة تدين أعمال القمع الوحشي في الشمال القسنطيني بعد عمليات 20 أوت، وتستنكر اتباع الأساليب البالية في معالجة قضية أصبحت مطروحة على مستوى الأمم المتحدة.

وأوعز سوستيل في هذا الصدد إلى فارس، بالقيام بحملة معاكسة لحمل بعض المنتخبين على التراجع..

لكن نتائج عمليات 20 أوت نسفت ما كان سوستيل يخطط له، لأن موقف المنتخبين تحول في نهاية السنة إلى استقالة جماعية، وتطور الوضع إلى درجة إلغاء الانتخابات التشريعية المسبقة في الجزائر والتي كان من المقرر إجراؤها في 2 يناير 1956 بعموم فرنسا ومستعمراتها، وما لبث هذا التصور أن أنهى مهمة سوستيل نفسه قبل الأوان.

عاود الوزير المقيم روبير لاكوست الكرة مع فارس، لكن بعد التحاق عباس رسميا بالجبهة في 22 أبريل 1956، استخلص الموثق المنتخب «العبرة» ليعلن في حديث مثير لصحيفة «لوموند» في 27 سبتمبر «أنه غير مستعد للقيام بدور ابن عرفة في الجزائر»!

بعد سقوط ورقة فارس على هذا النحو، اتجهت أنظار سلطات الاحتلال إلى منتخب آخر هو علي شكال الذي قبل مهمة تزعم قوة ثالثة، تفاوض الاستعمار على بقائه في الجزائر باسم الشعب الجزائري

---

1. Y.Courriere. Le Temps des Leopards, Fayard, Paris 1969. P 134

ورغم الحظوة التي كان شكال يتمتع بها، مثل السفر مع الرسميين الفرنسيين إلى نيويورك للدفاع أمام الجمعية العامة عن «الجزائر الفرنسية»، والظهور إلى جانب رئيس الجمهورية روني كوتي، فإنه لم ينج من رصاص الجبهة التي اقتنصه فدائيها محمد بن صدوق بملعب باريس، وهو إلى جانب الرئيس الفرنسي في 26 مايو 1957 عقب نهائي كأس فرنسا لكرة القدم.

ويجمع الملاحظون - من الجزائر ومن فرنسا - على أن الجبهة نجحت في نسف مشروع «القوة الثالثة»، عندما تمكن عبان من إقناع فرحات عباس بالانضمام إليها. وكان عبان يرد على انتقادات الذين أعابوا عليه ذلك قائلا «أتريدون أن نترك للفرنسيين فرصة إيجاد «بلوداي جزائري»؟»[1].

ويعتبر روبير بارا من جهته، أن التحاق عباس بالجبهة كرس فشل إدارة الاحتلال في هذا المجال بصفة نهائية[2].

4 - لجنة التنسيق والتنفيذ: تحديات داخلية وخارجية

غداة اختطاف طائرة الوفد الخارجي لجبهة التحرير في 22 أكتوبر 1956، واصلت لجنة التنسيق والتنفيذ مهامها القيادية بصورة عادية. وتجلى ذلك في العديد من المبادرات مثل: إيفاد كل من الشهيد عمار أوعمران ومحمد لبجاوي لدعم وفد الجبهة بالخارج واتحاديتها بفرنسا، وإضراب ثمانية أيام كما سبقت الإشارة.

وقد تمكنت اللجنة بفضل ذلك، من فرض نفسها والتحكم في مجريات الأمور داخليا وخارجيا، لاسيما بعد أن نجح الدكتور محمد الأمين دباغين رئيس الوفد الخارجي الجديد[3] في احتواء أزمة ما بعد الصومام وامتصاص مضاعفاتها في تونس خاصة.

---

1. سعد دحلب في كتاب رواد الوطنية، دار هومة الجزائر 2003
2. R. Barrat, Les Maquis de La Liberte, Editions Temoignage Chretien, Paris 1987
3. تولى رئاسة الوفد في 27 أكتوبر 1956 رغم تعيينه في هذا المنصب من قبل عبان في ديسمبر 1955، بسبب تحفظ أعضاء الوفد الخارجي على التعيين.

في هذا السياق الداخلي والخارجي الملائم، أخذت اللجنة الخماسية تفكر في مغادرة الجزائر، لأداء مهامها بحرية أوسع وفعالية أكبر، حسبما يقتضيه تطور الثورة ذاتها. وجاء الحصار العسكري الشديد الذي فرض على العاصمة منذ مطلع 1957، وحملة القمع الشرسة التي صاحبت وأعقبت إضراب الأيام الثمانية، لتعجل باتخاذ هذا القرار غداة أسر محمد العربي بن مهيدي في 23 فبراير الموالي.

فقرار الخروج إذا كان تجسيدا لفكرة سابقة، ولم يأت تحت تأثير الحصار ومضاعفاته – عكس الرواية الشائعة في هذا الموضوع. يؤكد ذلك رمضان عبان بقوله: «لقد كبرت الثورة ولابد أن نكبر معها»[1].

كما يؤكده بن يوسف بن خدة إذ يقول «إن اللجنة قدرت أنه من الصعب مواصلة تسيير الثورة انطلاقا من الجبال»[2].

وقبل أن تغادر اللجنة – المنقوصة من بن مهيدي – العاصمة باتجاه الأطلس البليدي، قامت باستخلاف المناضل عبد المالك تمام – عضو مجلس الثورة – لتسيير الشؤون العادية مؤقتا. لكن الأمن الاستعماري سارع بأسره[3].

وأثناء رحلة[4] أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأربعة – التي استغرقت قرابة ثلاثة أشهر – تولى الوفد الخارجي بعد إسراع ببعض المبادرات، منها شن حملة واسعة ضد القمع في ربيع 1957 استنادا إلى:

1. قتل واختطاف عناصر قيادية بارزة أمثال بن مهيدي وعلي بومنجل والشيخ العربي التبسي..

---

1. العقيد سليمان دهيلس في كتابه فرسان الحرية، دار هومة الجزائر 2001
2. شهادته في كتابه رواد الوطنية، دار هومة الجزائر 2003
3. B. Ben Khedda, Abane - Ben M' Hidi, Editions Dahlab, Alger 2000
4. خرج عبان ودحلب عن طريق الولاية الخامسة إلى المغرب، بينما اتجه كريم وبن خدة إلى تونس عبر الولايتين الثالثة والثانية

2. إعدام بعض المحكوم عليهم أمثال السعيد بعبوش وبشير حجاج وعبد الله بن حمدي[1].

3. إعدام المتهمين - ظلما - بمحاولة اغتيال الجنرال راوول صالان القائد العام لجيش الاحتلال بالجزائر[2].

وتمثلت الحملة في مبادرة رئيس الوفد، بتوجيه رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة والرئيسين الأمريكي والسوفياتي ورؤساء البلدان الاسكندنافية، وبعض الدول الصديقة مثل الهند ويوغسلافيا، فضلا عن رئيسي حكومة كل من تونس والمغرب.

وراسل فرحات عباس من جهته في موضوع اختطاف الشيخ التبسي، كلا من الباب والرئيس الأمريكي والأمين العام للأمم المتحدة.

ودعا ممثل الجبهة بنيويورك محمد يزيد المنظمة الأممية إلى التدخل، لأن فرنسا لم تعد تحترم التزاماتها الدولية[3].

وفي معرض التنديد بإعدام المناضلين الأسرى، كتبت صحيفة المقاومة تقول «أن مشانق لاكوست لا يمكن أن ترهب الشعب الجزائري» وانتقدت الصحيفة بالمناسبة لموقف الأمريكي «المشجع للقمع في الجزائر»[4].

وفي خضم حملة الوفد الخارجي على القمع، قامت الولاية الثالثة مساء 28 مايو 1957 بعملية تأديبية جماعية في قرى بني يلمان بدعوى الولاء لحركة بن بونيس المناوئة لجبهة التحرير، ذهب ضحيتها زهاء 300 شخص، واكتسى ردّ الفعل الفرنسي على هذه العملية مظهرين

---

1. بن حمدي اتهم باغتيال اميدي فروجي رئيس فدرالية رؤساء البلديات في 28 ديسمبر 1956

2. محاولة الاغتيال قامت بها في 16 يناير منظمة متطرفة يتزعمها الدكتور كوفاكس، واسفرت عن مقتل مساعد الجنرال صالان الرائد روديي Rodier

3. المقاومة (ج) عدد 14/ 6 مايو 1957

4. المصدر السابق.

1 . تنظيم عملية انتقام من مداشر ملوزة المجاورة والمشاركة فيها بشهود الولاء بجبهة التحرير. وقد أسفرت العملية عن مقتل زهاء 200 شخص.

2 . شن حملة دعائية واسعة النّطاق – شارك فيها الرئيس الفرنسي شخصيا – باتجاه الأمم المتحدة والرأي العام الدّولي.

وأملم ضخامة الحملة الفرنسية، بادر يزيد من نيويورك باتهام الجيش الفرنسي بارتكاب المذبحة، طالبا في نفس الوقت من الأمانة العامة للأمم المتحدة إيفاد لجنة تحقيق للكشف عن الفاعل وإدانته! وكان ممثل الجبهة يدرك أن باريس ستكون أول من يعترض على اقتراحه الذي يعني تبريره اعترافا بالفعل بجبهة التحرير طرفا في النزاع القائم.

وفي تصريح لصحيفة سويسرية مطلع يونيو، ثنّى عباس على مبادرة يزيد قائلا: «أن جبهة التحرير تزكي اقتراح إرسال لجنة تحقيق دولية»(1).

وتولت صحيفة المقاومة من جهتها تضخيم التهمة في افتتاحيتها، إذ كتبت تقول: «لن تقبل الجزائر أن يحكم عليها بالإعدام. لقد قررت السلطات الفرنسية إعدام الشعب جملة بعد أن كانت تقتله بالتقسيط، عندما أيقنت نهائيا أن الشعب كله مع جبهة التحرير»(2).

ويبدو أن المصادمة كانت في صالح جبهة التحرير، ذلك أن حملة الوفد الخارجي المسبقة على القمع، ساعدته في تمرير روايته عن واقعة بني يلمان وإضفاء مصداقية عليها. ويمكن أن نستدل في هذا الصدد بموقف الكاتب مولود فرعون الذي كتب في 10 يونيو 1957 يقول: «السلطات الفرنسية مصممة على إبادتنا جميعا، مادمنا متعلقين بالاستقلال. هذه الفكرة التي أصبحت للأسف سبب وجود الجميع»(3).

---

1 المقاومة (ج) عدد 17 / 17 يونيو 1957

2 المقاومة (ج) عدد 16 / 3 ـ 6 1957.

3 M. Feraoun, Journal, Le Seuil, Paris 1962.

وكان الوفد الخارجي قد تصدى في نفس الوقت بنجاح متفاوت، لمخلفات مؤتمر الصومام ومشاكل القاعدة الشرقية والولاية الأولى

أ. في أواخر مارس 1957 تمت تسوية مشكلة علي مهساس الذي حاول طرح نفسه خلفا لخطط بن بلة من أعضاء الوفد الخارجي المحتطفين في عملية القرصنة الجوية آنفة الذكر. واستطاع بذلك أن يجمع حوله بعض الناقمين على نتائج مؤتمر الصومام.

وتمت التسوية على مرحلتين :

- رد حازم من العقيد أوعمران الذي يكون خرج إلى تونس وفي جيبه تعليمة من عبان بتصفية مهساس إذا ما تمادى في رفض التعاون مع ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ بالخارج وفي تونس على وجه التحديد.

- لجوء المعني إلى الأمن التونسي الذي يسر له سبيل الالتحاق إلى إيطاليا، مع غض الطرف - مؤقتا - من ممثلي اللجنة بتونس.

ب. تثبيت العقيد محمود الشريف على رأس الولاية الأولى، بعد تحييد خصومه خلال مرحلتين :

- تحييد عباس لغرور وعبد الحي في أواخر 1956، قبل إعدامهما في مارس 1957.

- تحييد لزهر شريط وطالب العربي في أبريل 1957، قبل إعدامهما في يوليو الموالي.

ج. عودة العقيد عمارة العسكري (بوقلاز) إلى الصف، في إطار تسوية مؤقتة. علما أن عبّان كان معارضا بالأساس، لإنشاء القاعدة الشرقية التي كانت في نظره جزءا من الولاية الثانية. وكان بن مهيدي من جهته، لا يكن كبير احترام لشخص بوقلاز نفسه [1].

1 G. Meynier, Histoire intérieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003, P 400.

في مثل هذه الأجواء - الإقليمية والدولية - وصلت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس والمغرب، حيث حاول عبّان أن يواصل دوره القيادي، مثلما كان الحال بداخل الجزائر. وفي هذا الإطار تندرج مبادرة اللجنة بـ :

1. دمج الطّبعات الثلاثة لصحيفة «المقاومة» في طبعة واحدة بعنوان «المجاهد».

2. تعيين عمر بودواو على رأس اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، خلفا للطيب بولحروف مسؤول الاتحادية بالنّيابة - منذ اعتقال لبجاوي ودوانشي في فبراير 1957.

3. وقف إضراب الطلبة والتلاميذ ابتداء من الموسم 57 - 58 .

غير أن التطورات اللاحقة، كشفت أن استمرار عبّان على نفس النّهج لم يعد ممكنا، لأن خروجه ورفاقه بعد استشهاد بن مهيدي، ما لبث أن غير علاقات السلطة داخل اللجنة وخارجها رأسا على عقب، مؤديا في نفس الوقت إلى ظهور تحالفات جديدة وموازين قوى مختلفة عن تلك التي سادت مؤتمر الصومام، وكانت وراء النتائج التي تمخض عنها

ولفهم خلفيات وأبعاد هذا التطور ينبغي التذكير بالحقائق التالية

1. أن مؤتمر الصومام بني أساسا على العلاقة بين عبان وبن مهيدي، وتزكية هذه العلاقة من قبل كريم وأوعمران وزيغود

2. أن لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن المؤتمر كانت تنشط - مبدئيا - كقيادة جماعية، لكن في الممارسة كان عبان لا يتحرّج من التطلع إلى لعب الأدوار الأولى، والانفراد بالقرار في كثير من الأحيان.

وكان هذا التطلع والسلوك مصدر إزعاج لكريم وبن مهيدي خاصة[1]، وكلاهما من «لجنة الستة التاريخيين» الذين كان لهم السّبق - والفضل - في تحضير الثورة والإشراف على اندلاعها.

1 Saad Dahlab, Mission Accomplie, Editions Dahlab, Alger 1990.

3. أن خروج عبّان ورفاقه كشف للعيان الطابع السلطوي والظرفي للمبادئ المعتمدة في تعيين الهيئات القيادية لجبهة التحرير (لجنة التنسيق ومجلس الثورة).

فهذا الخروج يسقط عمليا سلطة لجنة التنسيق المستمدة من مبدأ أولوية الداخل، بعد أن أصبح أعضاؤها سواسية مع أعضاء الوفد الخارجي وبدون هذه السلطة يصبح من الصعوبة بمكان، تبرير «أولوية السياسي على العسكري» كذلك.

4. أن استشهاد بن مهيدي حرر كريم من التزاماته السابقة، وجعله يبحث عن تحالفات جديدة، ما لبث أن وجدها في خليفة ريغود شرف وخليفة بن مهيدي عربيا. وبعبارة أخرى أن خروج اللجنة واستشهاد بن مهيدي، اسقط «عهد الصومام» القائم على علاقة ثنائية كما سبقت الإشارة وفتح المجال أمام علاقة بديلة أوسع نسبيا، لأنها ثلاثية هذه المرة: كريم - بوصوف - بن طبال.

5. أنّ بعض التعيينات والإقصاءات في مؤتمر الصومام، لم تكن مفهومة ولا مقبولة من طرف قطاعات واسعة من المناضلين.

ونخص بالذكر على سبيل المثال تعيين بن خدة ودحلب - من أعضاء «اللجنة المركزية» سابقا - في لجنة التنسيق والتنفيذ وإبعاد أربعة من «التاريخيين»، أي بوضياف، بن بلة، خيضر، آيت احمد. علما أن الثلاثة الأوائل لم يخفوا تحفّظاتهم على نتائج المؤتمر، واستنكارهم تصرفات «مهندسه» رمضان عبّان.

وسنرى لاحقا كيف استغل كريم وحلفاؤه الجدد هذه الوضعية، ووظّفوها تحت غطاء العودة إلى «شرعية فاتح نوفمبر» لتقليم أظافر عبان وحلفائه تمهيدا لتهميشه وتحييده.

مثل هذه الحقائق، تفسر لماذا سقطت سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى عمليا بمجرد مغادرة التراب الوطني.

وفي إطار الأعداد لبروز هيئة تنفيذية بديلة أكثر انسجاما وأحسن أداء، بدا لعبان وكريم الاحتكام إلى «المجلس الوطني للثورة الجزائرية»، الأول بنية تكريس «أولوية السياسي على العسكري»، أي تهميش كريم ورفاقه في نهاية الأمر. والثاني تحت غطاء تعويض الشهيد بن مهيدي في هذه الهيئة. وقد تلقى في ذلك دعم بوصوف المرشح للاستفادة من هذا التعويض.

وبناء على ذلك، شهدت صائفة 1957 مناورات واسعة، تمحورت أساسا حول:

1. مراجعة ما جاء في الأرضية السياسية لمؤتمر الصومام.

2. توسيع الهيئات القيادية: رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 14 بدل 5، وتوسيع المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 34 إلى 54 عضوا.

ودعي مجلس الثورة - بتشكيلته الأولى - إلى الانعقاد في الفترة ما بين 20 و28 أوت، في ظل انقسام الهيئة التنفيذية عمليا إلى كتلتين:

- **كتلة عبان**: ومعه بن خدة ودحلب، وقد تعززت بالعقيد سليمان (الصادق) دهيلس قائد الولاية الرابعة السابق. وكانت هذه الكتلة تقيم معا بناحية من القاهرة.

- **كتلة كريم**: الذي دعم صفه بحلفاء جدد، في مقدّمتهم قادة الولايات الأولى والثانية والخامسة وهم على التوالي: محمود الشريف، بن طبال، وبوصوف[1].

وقبيل الاجتماع قامت الكتلة الأقوى بتسريب معلومات، تعكس حالة التأزم على مستوى القيادة، وتدعو أعضاء مجلس الثورة إلى الحذر والتزام الصمت تمهيدا لأجراء تغييرات هامة. وجرت الدّورة - التي حضرها 22 عضوا من مجموع 34 - على مستويين:

---

1. كسب الأول بفضل مجهودات أوعمران والثاني أثناء مروره بالثانية، والثالث لأن [illegible] أثّر عليه عند مروره بالخامسة ثمّ اجتماعه به في المغرب

1. جلسات سرية اقتصرت على كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين، وظهر خلالها عبان بمظهر الأقلية قياسا بأغلبية كريم وحلفائه الجدد.

2. جلسة عامة ختامية ترأسها فرحات عباس استغرقت حوالي ثلاث ساعات، استمع خلالها أعضاء المجلس إلى خطب وتقارير من رئيس الجلسة وكل من :

- رمضان عبّان المنسق الفعلي للجنة التنسيق والتنفيذ

- الدكتور محمد الأمين الدباغين مسؤول الوفد الخارجي، منذ عملية اختطاف طائرة بن بلة ورفاقه

- محمد يزيد ممثل جبهة التحرير بنيويورك

- مكتب الجبهة بالقاهرة[1]...

واختتمت أول دورة لمجلس الثورة، بتكريس الاتفاق المؤقت الذي أسفرت عنه المساومات الشاقة بين الكتلتين في الكواليس والمتمثل أساسا في

1. لائحة عامة مما جاء فيها :

- نظرا للتأويلات الغامضة لبعض مواقف 20 أوت 1956

- ونظرا لما يستوجبه الحفاظ على وحدة الشعب من وضوح في قيادة الثورة الجزائرية،

فإن مجلس الثورة يؤكد :

1. المساواة بين جميع المشاركين في الكفاح التحرري، بصرف النظر عن الزي الذي يرتدون، وبالتالي لا أولوية للسياسي على العسكري، ولا فرق بين الداخل والخارج.

2. أن هدف الثورة الجزائرية كان ويظل إنشاء جمهورية ديمقراطية اجتماعية، لا تتناقض مع المبادئ الأساسية للإسلام.

---

1 أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (ج 3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

وأثناء التصويت على اللائحة، لوحظ أن عبّان لم يصوت على النقطة الأولى مرفوقا بالعقيد دهيلس [1].

ب- توسيع مجلس الثورة إلى 54 عضوا بدل 34

ج- رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 14 عضوا (بدل 5)، حسب التشكيلة التالية:

- بقاء اثنين من لجنة التنسيق الأولى هما عبان وكريم، وعزل اثنين هما، بن خدة ودحلب.

- تعيين أربعة من قادة الولايات هم : محمود الشريف (الأولى)، بن طبال (الثانية)، أوعمران (الرابعة سابقا)، بوصوف (الخامسة).

- تعيين ثلاثة من السياسيين هم : الدكتور الدباغين، فرحات عباس، عبد الحميد مهري.

- تعيين القادة المسّجناء الخمسة أعضاء شرفيين وفي مقدّمتهم الأربعة المختطفون الذين أبعدوا من القيادة التنفيذية للثورة في مؤتمر الصومام، أي بن بلة، بوضياف، خيضر، أيت احمد.

د- حرية تنقل لجنة التنسيق الجديدة بين القاهرة وتونس والرباط للإشراف على شؤون الكفاح [2].

هـ- إنشاء قيادة عليا سرية باسم «اللجنة الدائمة للثورة» تضم خمسة «عسكريين» هم : كريم، بن طبال، بوصوف، الشريف، اوعمران، ومعهم «سياسي» واحد هو عبان.

بفضل هذه النتائج خرج قادة الثورة من دورة القاهرة متفقين في الظاهر، وتأكيدا لهذا الاتفاق قاموا بحملة إعلامية لتبديد الشائعات القائلة بوجود خلافات وانقسامات وما إلى ذلك [3].

---

1 M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000

2. فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر.

3. الطيب الثعالبي في كتابه مذكرات: في ركاب الثورة، دار هومة، الجزائر 2004

والواقع أن هذه النتائج، كانت تعبر عن ميلاد موازين قوى جديدة داخل الهيئات القيادية للثورة، بعد انهيار التوازنات التي بنيت عليها سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام قبل سنة، والتي كان الثنائي عبان - بن مهيدي الحلقة المحورية فيها. فهذه الحلقة ضربت في الصميم باستشهاد بن مهيدي، وخروج لجنة التنسيق والتنفيذ الذي مكّن كريم من مراجعة موقفه المساند لعبان، وأكثر من ذلك عقد تحالفات مع أغلبية قادة الولايات على حسابه.

على أنّ عبّان بالغ في تثمين وجود لجنة التنسيق داخل البلاد، وتمرير مكانته فيها على حساب شخصيات تاريخية، لعبت الأدوار الأولى في تحضير الثورة وقيادتها في انطلاقتها الصّعبة.

لذا يمكن القول أن دورة القاهرة حاولت تقليم أظافر عبّان والحد من تطلعه للانفراد بقيادة الثورة، دون سند كاف من المشروعية التاريخية والسّياسية، ومن القوة العسكرية التي يمكن أن يلوح بها خصومه «العسكريون»، لاسيما بعد أن فقد الريع السلطوي المستمد من وجوده داخل البلاد، والذي حاول احتكاره دون بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ.

فما حدث في دورة القاهرة إذا، كانت محاولة احتواء لاندفاع عنصر نشيط، من باب الحرص على مبدأ القيادة الجماعية، في سياق موازين قوى جديدة تماما. ولم يكن بناء على ذلك «انقلابا على عبان»، وأحرى وأولى «انقلابا على مؤتمر الصّومام»، الذي أسس للثورة من جديد نظاما وسياسة ودبلوماسية.

ومن الأدلة على ذلك، أن لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية خرجت من الدورة وهي أشد ما تكون شعورا بالقوة، كما تجلى ذلك في سلسلة الاجتماعات التي عقدتها عشية الذكرى الثالثة لثورة فاتح نوفمبر والتي توجت بقرارين هامين، في إطار

أ - شن هجومات على مراكز جيش الاحتلال بمختلف الولايات،

ب - أسمته بـ «هجوم الخريف».

2. تأكيد التمسك «بالشرط المسبق» حسب الصيغة التالية :

«لا يمكن إجراء أية مفاوضات بدون الاعتراف المسبق باستقلال الجزائر». ودافعت اللجنة عن موقفها بحجة أن التفاوض لا معنى له إذا لم يكن بين طرفين متساويين. فأي تفاوض هذا الذي يكون بين فرنسا الدولة السيدة والجزائر المستعمرة التي تعتبرها جزءا لا يتجزأ منها؟»[1].

وفي نداء للشعب والجيش بالمناسبة، أكدت لجنة التنسيق أيمان قيادة الثورة بالنّصر، استنادا إلى عدالة القضية ومشروعيتها، وإلى قوة العزيمة والروح النّضالية التي لا تحدها حدود[2].

واستقبلت اللجنة عام 1958 بنفس الروح والعزيمة، معبرة عن تعلقها بحق الشعب الجزائري في حريته واستقلاله بقولة الزعيم الغيني أحمد سيكوتوري : «أننا نطالب بحقنا في أن نحكم أنفسنا حكما سيئا»[3].

وبنا على ذلك، رفضت باعتداد «القانون الإطار» الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي في بداية فبراير، مؤكدة بشأنه : «أن قانون لاكوست أبعد ما يكون عن فكرة الاستقلال.. فنحن نريد الوحدة في ظل الاستقلال، بينما لا يتوقع القانون أكثر من تقسيم الجزائر إلى أعراق»[4].

وأكد فرحات عباس الناطق باسم اللجنة من جهته نفس الموقف بقوله : «لا جديد في قانون لاكوست الذي يشكل محاولة غبية لتقسيم الجزائر»[5].

وكشفت صحيفة «المجاهد» مقاصد «القانون الإطار» اعتمادا على أسبوعية «فرانس أوبسيرفاتور» نفسها التي لخصت نوايا إدارة الاحتلال في

---

1. المجاهد عدد 11 / 1.11. 1957.
2. المصدر السابق.
3. المجاهد عدد 15/ 1.1. 1958
4. المجاهد عدد 17/ 2.15. 1958.
5. المجاهد عدد 18/ 1.3. 1958.

محاولة «خلق كذا من باوداي جزائري، طمعا في صد الشعب عن جبهة التحرير»[1].

واستغلت لجنة التنسيق حادثة الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في 8 فبراير، لتعود إلى الواجهة بقوة. فقد أصدرت بيانا عنها، عبرت من خلاله عن تضامنها مع الشعب التونسي، ونددت بالاعتداء الفرنسي الذي استهدف بلدة آمنة في يوم سوقها، مكذبة بالمناسبة أن تكون الساقية قاعدة خلفية لجيش التحرير.

واعتبرت «اللجنة - باسم جبهة التحرير - الاعتداء نوعا من التأديب للرئيس بورقيبة الذي عرض وساطته رفقة ملك المغرب، لوقف المأساة الجزائرية بتزكية من الأمم المتحدة. الأمر الذي يكشف مرة أخرى النوايا العدوانية لفرنسا التي ضربت عرض الحائط بلائحة الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة.

ودعت مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في العدوان على تونس، مؤكدة في الختام أن جبهة التحرير ستتخذ القرار المناسب، على ضوء الرد الأممي على العدوان الفرنسي[2].

وبرهنت قيادة الثورة في ربيع 1958 من جهة أخرى، على نظرة ثاقبة في رصد تطورات الموقف الفرنسي، كما تؤكد ذلك صحيفة «المجاهد» في افتتاحية فاتح مارس.

فقد تطرقت إلى المداولات المضطربة داخل البرلمان، ولمست فيها ما يشبه الأنفاس الأخيرة للجمهورية الرابعة. فقد كتبت في هذا الصدد: «بعض الأصوات تناصر التفاوض فورا، «وهناك من يدعو إلى خوض معركة

---

1. نفس المصدر.
2. المصدر السابق.

الشرقي. وفريق ثالث يستنجد بسفير روسيا... وفريق رابع يتوسل إلى دوغول لإنقاذ فرنسا مرة أخرى».

ونقلت الصحيفة في نفس السياق تصريحا لروبير شومان، يلخص بوضوح الموقف الاستراتيجي الفرنسي إذ يقول: «علينا أن نضع حدّاً لهذه الحرب المضنية بالبحث عن المفاوض الكفء، دون أن نهمل مصالح فرنسا».

وفي غضون الأسبوع الأخير من مارس والأسبوع الأول من ابريل، عقدت لجنة التنسيق بالقاهرة سلسلة من الاجتماعات، ختمتها بإعادة توزيع المهام بين أعضائها الثمانية العاملين (بعد تصفية عبّان) كما يلي:

1. بلقاسم كريم: دائرة الشؤون الحربية، وتشمل القيادة العامة لجيش التحرير وتوزيع الأسلحة والمؤونة ونقلها داخل الجزائر.

2. عمار أوعمران: دائرة التسليح والتموين، وتشمل البحث عن الأسلحة والمؤونة وشرائها ونقلها إلى الحدود (الشرقية والغربية).

3. عبد الحفيظ بوصوف: دائرة الاتصالات والعلاقات العامة، وتشمل الاستعلام والوقاية منه، فضلا عن مدارس الإشارة (المغرب وتونس).

4. الدكتور محمّد الأمين الدباغين: دائرة العلاقات الخارجية، وتشمل مصالح أفريقيا الشمالية، والعالم العربي مع إفريقيا وآسيا، وأخيرا أروبا وأمريكا.

5. محمود الشريف: دائرة المالية، وتشمل مصالح الميزانية، والممتلكات والعتاد، والحسابات والمراقبة.

6. عبد الله (لخضر) بن طبال: دائرة الشؤون الداخلية والإدارة، وتشمل الإدارة واتحاديات الجبهة في تونس والمغرب وفرنسا.

7. عبد الحميد مهري: دائرة الشؤون الاجتماعية والثقافية، وتهتم بشؤون اللاجئين والهلال الأحمر والنقابات والطلبة.

8. فرحات عباس : دائرة الصحافة والإعلام، ومهمتها الدعاية الخارجية والداخلية، والتوثيق العام والمنشورات.

وقد اعتبر كريم والشريف نتائج اجتماعات القاهرة «في نفس أهمية مؤتمر الصومام التاريخي»[1].

للتذكير أن توزيع المهام على النحو السابق، جاء ليكرس ويوضح أكثر التوزيع الأولي الذي تم في سبتمبر 1957 عقب تأسيس لجنة التنسيق الثانية.

والملاحظ أن صحيفة «المجاهد» أحدث بعد ترسيم أعضاء اللجنة في مهامهم، تركز بشكل ملحوظ على شخص كريم مسؤول دائرة شؤون الحرب الذي كان يحاول التميّز على زملائه، باعتباره آخر «التاريخيين» الذي ما يزال في الميدان بعد استشهاد البعض وأسر البقية.

فقد نشرت مثلا في عدد 29 مايو 1958 حديثا له أدلى به إلى التلفزة الأمريكية، أعرب فيه عن أمل جبهة التحرير في «أن تستجيب واشنطن لنداء مؤتمر طنجة، بالكف عن دعم الحرب الاستعمارية في الجزائر مباشرة أو غير مباشرة».

وقد صادفت إعادة نشر هذا الحديث الإعلان عن «استشهاد» عبّان.

5 - قضايا أخرى.. تستوجب الحسم

كان على لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية المنبثقة عن دورة القاهرة لمجلس الثورة خلال عامها الأول (والأخير)، أن تحسم في بعض القضايا الداخلية الهامة مثل مشكلة عبان، والعلاقة مع القادة السجناء، ومسألة الحكومة المؤقتة، فضلا عن مواجهة عودة الجنرال دوغول إلى الحكم والتصدي لمناوراته الأولى.

1. المجاهد عدد 23/ 7. 5. 1958.

أ - مشكلة عبّان :

خلال تجربة لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام، فقد عبّان عمليا دعم كل من كريم وأوعمران اللذين يرجع لهما فضل التحاقه بجبهة التحرير وتعيينه مسؤولا بالجزائر العاصمة.

ومرد ذلك غلطته في التصرف معهما بشهادة حبيبه وصديقيه «المركزيين» بن خدة [1] ودحلب.

وأثناء الفترة الممتدة من منتصف سبتمبر 56 إلى أواخر فبراير 57، اصطدم أكثر من مرة بكريم وبن مهيدي بسبب تطلعه إلى «لعب دور القائد»، والانفراد بالقرار تعبيرا عن هذا التطلع [2].

وعند مرور كريم بالولاية الثانية لم يجد كبير عناء في التفاهم مع قائدها بن طبال الذي كان قد عارض عبّان في مؤتمر الصومام رفقة زيغود، في مسائل مبدئية وسياسية مثل فتح أبواب قيادة الجبهة على مصراعيها أمام قدماء السّياسيين[3].

وتأكد هذا التفاهم في إصرار كريم على اصطحاب بن طبال معه إلى تونس.

وعلى العكس من ذلك، خسر عبان في طريقه إلى المغرب عبر الولاية الخامسة، قائدها عبد الحفيظ بوصوف الذي كان محل انتقاداته أمام عناصره التي كانت تبلغ مسؤولها الأول بكل صغيرة وكبيرة!.

وحدث أول صدام بين الرجلين في أول لقاء بينهما بمكتب الجبهة بالنّاظور (المغرب)، فقد تناول الحديث بالمناسبة عملية اختطاف طائرة أعضاء الوفد الخارجي، فقال عبان ما معناه : لحسن الحظ أنه وقعوا في

1. B. Ben Khedda, Abane - Ben M'hidi, Dahlab Editions, Alger 2000.
2. S Dahlab, Mission Accomplie, Dahlab Editions, Alger 1990
3. ب. عباس-بن بة - عبان - مواجهة من أجل الحقيقة، مؤسسة الشروق، الجزائر 2004

قيمة ابعدو (لأننا كنا نعد لإصدار بيان نتهمهم فيه بالخيانة لمشاركتهم في لقاء تونس).

فتصدى له بوصوف مدافعا عن الأربعة المختطفين لاسيما بوصياف الذي عرفه عن كثب في إسبانيا والمغرب.

وقد ضاعف ما كان بين الرجلين من تنافر واضح على الصعيد الشخصي، من النتائج السلبية لهذه البداية السيئة [1].

وفي أواخر يونيو 1957 كان الخصام على أشدّه بين عبان وكريم بالقاهرة، وتجلى ذلك في رفض كل منهما رفضا حادا، أن ينشط الآخر المؤتمر الصحفي الأول باسم لجنة التنسيق المزمع عقده في 4 يوليو الموالي وهذا ما يفسر إسناد هذه المهمة إلى سعد دحلب، أكثر الأربعة زهدا في الظهور والتزعّم [2].

وغداة دورة مجلس الثورة بالقاهرة في أواخر أوت والقرارات الصادرة عنه – المعبّرة عن موازين قوى جديدة – لم يهضم عبان ذلك، وأخذ يعمل بشتّى الوسائل سرا وعلانية، لتدارك الموقف ومحاولة ترجيح الكفة لصالحه من جديد.

وفي هذا الصدد تمكّن من استقطاب شخصيتين بارزتين :

1. المحامي أحمد بومنجل من قادة حرب البيان البارزين،

2. النقابي مولود (رشيد) قايد ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس – بدءا من أواخر 1956 – رفقة كل من بن عودة ومرهودي–.

وحاول نصب الشيء على الصعيد العسكري، حيث نجح في استقطاب العقيد الصادق دهيلس الذي استطاع تكوين 4 فيالق موالية بالمناطق الحدودية[3].

---

1. الطيب الثعالبي في كتابنا «مثقفون... في ركاب الثورة» دار هومة، الجزائر 2004
2. دحلب في كتابنا «رواد الوطنية» دار هومة، الجزائر 2003
3. دهيلس في كتابنا «فرسان... الحرية» دار هومة، الجزائر 2001

ووجد عبان الرائد عبد الحميد الحاج علي (الحركاتي) أحد نواب محمود اشريف سابقا في قيادة الولاية الأولى، غاضبا في القاهرة [1] فاستقدمه إلى تونس وقربه إليه.

وواصل مساعيه بتونس كذلك مع العقيد علي كافي الولاية الثانية [2] والرائد محمد اعواشرية من قيادة القاعدة الشرقية [3].

وفي غضون ديسمبر 1957، تأزم الوضع أكثر بعد فشل العديد من الوساطات و لتنبيهات الموجهة لعبان خاصة الذي كان شديدا في انتقاد خصومه علانية وبدون تحفظ، معتداً بدون شك بحلفائه «العسكريين» [4].

وكان آخر تحذير من بن طبال - بتكليف من كريم وبوصوف - الذي أفهمه بصريح العبارة أنه «سيأكلها» إذا لم يكفّ عن فعلته [5].

غير أن عبان تمادى، مهددا بالعودة إلى الداخل والتنديد بخصومه بين المقاتلين، وكان يعول في ذلك خاصة على الرائد الحاج علي [6].

ويكون مصير عبان تقرر ما بين 15 و20 ديسمبر، بإجماع زملائه في «اللجنة الدائمة للثورة» أي كريم، بوصوف، بن طبال أوعمران الشريف، بعد استشارة وموافقة عدد من المسؤولين الآخرين أمثال بن بلة من القادة السجناء، وكل من العقيدين السعيد محمدي وعميروش من الولاية الثالثة، والعقيد هواري بومدين من الخامسة..

وقد استدرج إلى المغرب بواسطة برقية وهمية من مصالح بوصوف، تستقدم بعض أعضاء لجنة التنسيق - اسميا - لتسوية «مشاكل طارئة» مع السلطات المغربية. ورافقه في رحلته الأخيرة كريم والشريف، حيث نزل

---

1. G. Meynier Histoire Interieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003.

2. مذكرات الرئيس علي كافي، دار القصبة، الجزائر

3. Meynier, OP.CIT

4. بن بلة - عبان، مصدر سابق (الفياضي).

5. كافي، مصدر سابق.

6. Meynier, OP.CIT

الثلاثة بمزرعة تابعة للجبهة بضواحي تيطوان، وهناك وجدوا بوصوف وبعض رجاله الذين تولوا تنفيذ الحكم الجماعي خنقا. وتم دفن الضحية بنفس المزرعة التي كانت تستخدم كذلك لحبس «المعارضين والمشوشين»[1].

وحسب العقيد أوعمران أن عبان لو نجح في مساعيه، للقي خصومه منه ومن رجاله نفس المصير[2].

تسببت تصفية عبان في أزمة حادة داخل لجنة التنسيق، عطلت أشغالها أكثر من شهر، إثر تفطن أعضائها السياسيين (الدباغين - عباس - مهري) للأمر، وإصرارهم على توقيع وثيقة تبرئ ساحتهم مما حدث. ولم تستأنف اللجنة اجتماعاتها - مضطرة - إلا بعد العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في 8 فبراير 1958 كما سبقت الإشارة.

وعقب تجاوز الأزمة وإعادة توزيع المهام بين أعضاء اللجنة «باقين»، استدعى كريم والشريف أحمد بومنجل (المشرف على «المجاهد» بالفرنسية) وسلّماه بلاغا لنشره حرفيا. كان ذلك بعد تمام خمسة أشهر، في عدد 29 مايو 1958 من «المجاهد» الذي تتصدره صورة الفقيد، مع تعليق ينعي «استشهاده في معارك بالمناطق الحدودية».

ويستريح عبان اليوم في مربع الشهداء بالعالية، بعد نقل رفاته من تيطوان بمناسبة الذكرى الثلاثين لثورة فاتح نوفمبر 1954.

ب - العلاقة مع القادة السّجناء

برز الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني غداة قيام الثورة، كنواة قيادية مستوفية لشروط التمثيل كما وكيفا ضمن مجموعة «التاريخيين التسعة». فالوفد كان يضم في البداية ثلاثة من أبرز قادة الحركة الوطنية الثورية هم محمد خيضر، أحمد بن بلة، حسين آية أحمد.

---

1 - إحداث في منتصور في ركاب الثورة، مصدر سابق.

2 - في كتابنا «حوار ... معلماء»، دار هومة، الجزائر 2003.

وقد انضم إليهم في 2 نوفمبر محمد بوضياف وهو يحمل صفة المنسق بين الداخل والخارج التي منحها إياه نظراؤه في لجنة الستة، تقديرا لجهوده الرائدة في الإعداد للثورة المسلحة وإعلانها فعلا. وما لبث محمد العربي بن مهيدي قائد «المنطقة الخامسة» (غرب البلاد) أن التحق بالأربعة، وأصبح شريكا لهم في مهامهم، لاسيما الموجهة لفائدة العمل الثوري داخل الجزائر.

وحقق الوفد نجاحا ملحوظا في تضخيم صدى العمليات المسلحة الأولى واستقطاب تعاطف ودعم البلدان العربية، فضلا عن بعض البلدان الإسلامية والأسيوية مثل أندونيسيا وبرمانيا.

1. فعملية الحصول على الأسلحة انطلقت فعلا ابتداء من 8 ديسمبر 1954 واستمرت طوال 1955 بواسطة بعض المراكب التي ارتبط اسمها بهذه العملية المصيرية مثل «دينا» (مارس 55) و«انتصار» (سبتمبر 55).

2. وفرض الوفد حضوره في مؤتمر «باندونغ» (أبريل 55) الذي كان أول تظاهرة دولية رسمية تعتبر المشكلة الجزائرية قضية تصفية استعمار – أسوة بالقضيتين التونسية والمغربية –، وليست «مسألة داخلية فرنسية».

3. وتمكن الوفد في الأمم المتحدة من تحقيق مفاجأة بتسجيل القضية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة، بفضل مؤازرة البلدان الشقيقة والصديقة في التعريف بالقضية، لاسيما بعد انسحاب الوفد الفرنسي من أشغال الدورة.

هذه المكاسب السياسية الحاسمة، لم ير فيها رمضان عبان - مساعد بيطاط السابق في مجال الاتصال والدعاية – سوى الهالة التي يمكن أن تضفيها على عناصر الوفد الخارجي، ودعم دورهم القيادي تبعا لذلك!.

والواقع أن عبّان منذ تطوع لسد الفراغ الحاصل بعد أسر قائد المنطقة الرابعة رابح بيطاط في 16 مارس 1955، وضع نصب عينيه مركزة القيادة بالجزائر

العاصمة، والسّعي لبسط نفوذه تحت غطاء «أولوية الداخل» كشرعية بديلة لشرعية فاتح نوفمبر والرواد التاريخيين كما سبقت الإشارة في فصل سابق.

ولا ندري بالضبط إن كان موقفه هذا مبادرة فردية، أم باتفاق مع كريم الذي تربطه بنظرائه في «لجنة الستة» استراتيجية محددة وخطة معلومة، علما أن «استراتيجية المراحل الثلاثة»[1] التي اتفق الرواد عليها قبيل إعلان الثورة، كانت تؤجل مركزة القيادة إلى المرحلة الأخيرة، بعد التمكن من تحرير عدد من المناطق لتأوي قيادة الثورة داخل البلاد.

ومهما يكن فقد اندفع عبّان من منطلق سلطوي محض منذ الوهلة الأولى، نحو منازعة الوفد الخارجي سلطته ونفوذه، مستهدفا بن بلة وبوضياف بصفة خاصة. ويمكن أن نستدل على ذلك على سبيل المثال - لا الحصر - بشواهد من رسائله إلى خيضر في الفترة ما بين سبتمبر 55 ويونيو 56 .

1 . ففي فاتحة رسائله بتاريخ 20 سبتمبر 55، يخاطب أعضاء الوفد بلهجة متعالية عنيفة بدون أي سند شرعي، غير مبادرته بسد الفراغ بتعويض من كريم وأوعمران قائدي المنطقتين الثالثة والرابعة.

ففي هذه الفاتحة الغريبة يحكم المرسل على أعضاء الوفد بالتقصير، لأنهم في تقديره لم يبذل خلال 10 أشهر أدنى جهد لإرسال أي شيء إلى الداخل ! وبناء على ذلك يخبرهم بأنّ المناضلين في الداخل ناقمون عليهم، ويطالبونهم بالعودة ليموتوا معهم على الأقل !.

هذا الحكم القاسي كان بمهد لرسالة لاحقة بتاريخ 4 نوفمبر، جرد فيها أعضاء الوفد من صفة تمثيل جبهة وجيش التحرير بالخارج! وفي ذلك خرق صريح لتفويض الوفد من قبل «لجنة الستة» عشية إعلان الثورة.

وأكثر من ذلك جردهم من مهامهم القيادية، معتبرا إياهم «مجرد وطنيين في المهجر، مكلفين بمهمة من الجبهة والجيش». ! على غرار بن بلة

1. بوضياف في كتابنا «نوار.. عظماء، دار هومة، الجزائر 2003.

وبوصيف اللذين أصبحا حسب الرسالة «مكلفين بمصلحة المناد والاتصال» بعبّان ورفاقه».

2. وفي رسالة 13 مارس 1956، أفهمهم بصريح العبارة أن وجودهم بالقاهرة لا يسمح لهم بتكوين نظرة سليمة عن الوضع بكل من الجزائر وفرنسا. باستثناء «النّظرة المنحرفة المستمدة من الصحافة الفرنسية» طبعا! مثل هذه النظـرة للوفـد الخـارجـي، لا تستبعـد أن يكـون حضـور ممثّلين عنه في مؤتمر الصومام أمرا غير مستحب، لاسيّما أن نتائج المؤتمـر توحي بأنّ مهندسه كان يبيت إبعادهم بالمناسبة عن القيادة التنفيذية للثورة.

وقد برّر عبّان هذا الإبعاد غداة المؤتمر، بتكريس مبدأ «أولوية الداخل».. الذي يفسره بالأسباب التالية :

1. منطق الأشياء يفرض أن يكون الخارج تابعا للداخل ..

2. استحالة القيادة من الخارج.

3. أهلية الداخل للقيادة، مردّها شمولية نظرته للوضع وإشرافه على القوات الرئيسية للثورة.

ورد بالمناسبة على مطلب الوفد الخارجي بتشكيل «قيادة مشتركة» ـ بين الداخل والخارج ـ بتحديد إطار هذه المشاركة في مجلس الثورة الذي تم تعيين «الخمسة» أعضاء دائمين فيه تثمينا لدورهم التاريخي.

وطرح عبان تصوره لإعادة تنظيم الوفد والمهام المنوطة به. حسب هذا التصوّر :

ـ أن قاعدة الوفد تتكون من الأعضاء الدائمين والإضافيين في مجلس الثورة، وتتولى تعيين مكتب من ثلاثة أعضاء لتنسيق العمل، على أن يعود للقاعدة للبت في القرارات الهامة.

– أمّا مهامه فتتعلق بمختلف المسائل التي يطرحها العمل الخارجي، ما لم تكن تعني مستقبل البلاد، لأنّ مثل هذه المسائل من صلاحيات مجلس الثورة وحده.

بمثل هذا التصور والقرارات والإجراءات المنبثقة عنه، شكّل مؤتمر الصومام «انقلابا شرعيا» على الوفد الخارجي، وكان عبّان يعتقد أن الوفد سيرضخ في نهاية المطاف للأمر الواقع، «ويسود الوئام بين الجميع لاسيما أننا مقبلون على مرحلة حاسمة»[1].

وقد حسمت المخابرات الفرنسية الموقف، عندما تولت تحييد الوفد في عملية القرصنة الشهيرة (22. 10. 1956)، وبذلك خلا الجو – مؤقتا – لعبان الذي خرج من المؤتمر منتصرا على الجميع.

ولكي يبعد بن بلة ورفاقه نهائيا عن شؤون الثورة والقيادة، وجه إليهم في سجنهم تنبيهات متتالية، تنهرهم عن «التدخل في شؤون الثورة»، تارة بواسطة أحمد بومنجل وتارة بواسطة اتحادية الجبهة بفرنسا[2].

بمثل هذه التّصرفات استطاع عبان أن يقيم حاجزا موضوعيا ونفسيا بين القادة السّجناء ولجنة التنسيق والتنفيذ. لكن هذا الحاجز لم يمنع استمرار الاتصالات الثنائية عن طريق الرسائل؛ فقد كان عبّان شخصيا يراسل آيت أحمد، بينما كان كريم يراسل بوضياف وبن مهيدي يراسل بن بلة[3].

وشهدت دورة القاهرة لمجلس الثورة، انقلابا في الوضع على هذا الصعيد كما سبقت الإشارة، بعد ردّ الاعتبار للسّجناء الخمسة وتعيينهم من جديد في هيئة قيادة الثورة ولو كأعضاء شرفيين

---

1. رسالة عبان بتاريخ 23 سبتمبر 1956 في محطات في تاريخ الجزائر، د. عبد الحميد (زوزو) دار هومة، الجزائر 2004

2. بوضياف في كتابنا «اغتيال» طبعة دار هومة، الجزائر 2001

3. المصدر السابق.

ومع ذلك لم تعد المياه إلى مجاريها، إلاّ بعد تحييد عبّان هذه المرة، بمبادرة من كريم وبوصوف وأوعمران[1] الذين وجّهوا رسائل إلى «الخمسة» تناولت لتطورات الأخيرة لمسيرة الثورة، بما في ذلك «أزمة عبّان» ومضاعفاتها.

هذه المبادرة – التي تطرقت بدون شك إلى قضية عبان – حياها بن بلة في جواب للثلاثي كريم، بوصوف، بن طبال بقوله : «لم نيأس قط في تطبيع علاقاتنا ذات يوم»، وضمن المرسل رده بعض المواقف والقضايا مثل :

1. تشجيع عملية تطهير الهيئات القيادية للثورة، لاسيما إن كانت تستهدف «عناصر التعفن التي استطاعت أن تتسلل إلى الصفوف»، أو تلك التي «تسكنها ذهنيات مريضة مغرضة مؤذية»، فضلا عن «المغامرين والانتهازيين»..

2. ضرورة التمييز في مسألة الرجال «بوضوح بين المؤسسين والتابعين الذين هم ثمرة طيبة للثورة، وبين الذين حملتهم الظروف على الالتحق بالثورة» ويعود بالمناسبة إلى مؤتمر الصومام، معتبرا ما حدث فيه من «خلط بين المثنين خطأ فادحا وخيم العواقب».

3. أوصى في مسألة الرجال دائما، خيرا بكلّ من مصطفى الأشرف وعبد الرحمان فراس، كما أوصى بإعطاء اهتمام أكبر لبعض الشخصيات السّجينة أمثال الحاج بن علا وأحمد بوشعيب ومراد طربوش ومحمد العربي ماضي، لكنه انتقد بشدة وجود كل من الدكتور الدباغين وأحمد بومنجل في جهاز قيادة لثورة، وأبدى تحفظه على عضوية محمد لبجاوي في مجلس الثورة.

4. ضرورة التعاون والعلاقة المنتظمة بين «الخمسة» ولجنة التنسيق والتنفيذ مؤكدا أن ذلك ممكن ومرغوب، لاسيما بعد إزالة العراقيل التي كانت تقف حائلا دون ذلك».

---

1 M. Harbi, Archives de La Revolution Algérienne, Editions Jeune Afrique, Paris 1981 P.168.

5. أوصى بتحسين العلاقات مع المغرب، ورفع مستوى التمثيل بالرباط.

6. أوصى بمحاولة حمل الأقطار العربية النفطية على استعمال ورقة البترول للضغط على فرنسا[1].

هذه المراسلات بين الطرفين، تشكل عمليا تجاوزا للخلاف الخفي، المتواصل بين «القادة السجناء» وقيادة الثورة، منذ ربيع 1955 كما سبقت الإشارة. وقد تأكد ذلك بتعيينهم وزراء دولة في أول «حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية» كما سيأتي لاحقا.

جـ - الحكومة المؤقتة

اقترن تأسيس حكومة مؤقتة منذ الوهلة، بفكرة تطور الثورة الجزائرية تطورا حاسما على طريق النصر، وتحول مطلب استعادة السيادة الوطنية والاستقلال طور الممكن في آجال معقولة.

1. فإنشاء هذه الهيئة يرمز على الصعيد الداخلي لاستعادة أحد مظاهر السيادة، ويبشر في نفس الوقت باستقلال وشيك لا ريب فيه.

2. ويرمز هذا الإنجاز على مستوى العلاقة مع العدو، إلى قرب مرحلة التفاوض الجدي على مطلب تقرير المصير والاستقلال.

3. ويضفي على الصعيد الدولي تجاوز مرحلة «الحركة الثورية»، وصفة شرعية أكثر على جبهة التحرير الوطني، ومشروعية أقوى لمطلب تقرير المصير، وتأكيد استعدادها لتحمل مسؤولياتها كاملة في جزائر مستقلة.

من الناحية الزمنية، ظهرت عبارة «حكومة مؤقتة» لأول مرة، في رسالة 8 أكتوبر 1955 الموجهة من رمضان عبان إلى محمد خيضر مسؤول الشؤون السياسية في الوفد الخارجي، وذلك في إطار الحديث عن شروط التسوية السلمية للمشكلة الجزائرية ومنها : «إجراء مفاوضات بين الحكومة

1. IBID.

الفرنسية وحكومة جزائرية مؤقتة، مؤلفة من ممثلين مؤهلين للشعب الجزائري»..

وفي مطلع 1956، عاد الشيخ العباس بن الشيخ الحسين من مهمة لدى البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المقيم بالقاهرة، وذكر في تقريره لعبان أن أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير هناك يفكرون في تأسيس حكومة مؤقتة.

وقد دفع ذلك خيضر في رسالة إلى عبّان بتاريخ 15 فبراير، لإبداء التوضيح التالي : «ذكرنا موضوع الحكومة المؤقتة في مؤتمرنا الصّحفي كمجرد احتمال، وفي تقريرنا السّياسي كمجرد اقتراح»..

هذا التوضيح لم يمنع عبّان بعد شهر، من تنبيه خيضر ورفاقه بقوة مؤكدا :

1 – «أن الحكومة المؤقتة إمّا أن تكون بالجزائر أولا تكون»،

2 – «أن تشكيل حكومة بالخارج سيضطرنا إلى التنديد بكم علانية، وستكون القطيعة النّهائية بيننا»[1].

رغم هذا التنبيه السيف، اجتمع الثلاثي خيضر – بن بلة – بوضياف في صائفة 1956 – بالقاهرة، فكانت «الحكومة المؤقتة» من المواضيع التي بحثوها. وقد أشار إلى ذلك خيضر، في رسالة إلى بن خدة بتاريخ 16 أوت مبرزا النقاط التالية :

أ – «الحكومة المؤقتة مسألة هامة ومستعجلة، وهي مطروحة منذ شهور طويل دون أن نجد لها حلا»،

ب – ضرورة إيجاد حلّ لهذه المسألة قبل نهاية أكتوبر 56، لأنّه بدون حكومة مؤقتة ستظل جبهة التحرير في نظر الرأي العام الدولي مجرد حركة تمرد، في حين أن القضية الجزائرية أصبحت مشكلة دولية لا جدال في ذلك».

---

1 M. Belhocine, Le courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000.

جـ - أن آيت أحمد يحس بهذه الضرورة من موقعه بنيويورك أكثر منا، لذا فإنه يلح علينا بالإسراع في هذا الاتجاه.

د - نحن الثلاثة - وجميع الإخوان الموجودين هنا - نقدر أن الوقت مناسب لتشكيل هذه الحكومة التي تعتبر ممراً إجباريا عاجلا أو آجلا..

طبعا لم ينس خيضر الإشارة إلى أن الحكومة المنشودة - حسب تصوره ورفيقيه - هي هيئة حاكمة تنشط من داخل الجزائر، إقرارا مرة أخرى بمبدأ «أولوية الداخل»[1].

هذا الإلحاح من الوفد الخارجي، رد عليه عبّان في رسالة 23 سبتمبر - المرفقة بمحضر قرارات مؤتمر الصومام وأرضيته السياسية - بقوله: «يودّ معرفة رأيكم واقتراحاتكم حول مسألة الحكومة المؤقتة».

وبعد 6 أشهر من أسر أعضاء الوفد الخارجي الأربعة، بادر آيت أحمد من سجن «لاصنتي»(باريس) مقترحا في رسالة للجنة التنسيق والتنفيذ (أبريل 57)، «تشكيل حكومة مؤقتة في أحسن الآجال، تأهبا لأية مبادرة سياسية» حول القضية الجزائرية[2].

وحذا حذوه بن بلة بعد تمام سنة في رسالته إلى «الباءات الثلاث»، إذ تساءل عن أسباب التأخر في الإعلان عن الحكومة، مذكّرا برسالة كان تلقاها ورفاقه بسجن «لاصنتي» قبل 10 أشهر، وتناولت هذا الموضوع وبيّن صاحب الرسالة مزايا مثل هذه المبادرة التي «يمكن أن تقلب الوضع رأسا على عقب، وتضع فرنسا في موقف حرج، فضلا عن صداها في العالم».

وعبّر في نفس السياق عن استهجانه لفكرة إنشاء «لجنة تحريرية بدل الحكومة»، مفترضا أن تكون الإشاعات التي تروّج لهذا البديل من مصادر فرنسية لتخريب فكرة الحكومة»[3].

---

1. IBID.
2. R.Malek, l'Algérie d'Evian. Dahlab Editions, Alger 1995.
3. M. Harbi, Archives de Revolution Algerienne, Editions Jeune Afrique, Paris 1981.

وغداة هذا التذكير والإلحاح من بن بلة، طرحت المسألة على مؤتمر طنجة الذي شاركت فيه جبهة التحرير، إلى جانب حزب الاستقلال (المغرب) والحزب الدستوري الحر (تونس) في الفترة ما بين 27 و30 أبريل 1958.

وذهب وفد الجبهة إلى طنجة، بنية استصدار توصية من المؤتمر بتشكيل حكومة مؤقتة. وتولى عبد الحميد مهري في اليوم الأول من الأشغال إثارة الموضوع كاحتمال قريب وثنى عليه أحمد بومنجل، موضحا «أن تطور الحرب يستوجب تكوين حكومة، الأمر الذي سيطرح مسألة الاعتراف بها من البلدان الشقيقة كالمغرب وتونس».

هذه الإشارات، ردّ عليها عبد الرّحيم بوعبيد الذي حدد موقف الوفد المغربي بقوله: «نحن مستعدون للاعتراف بالحكومة المزمع تكوينها، إذا رأيتم في ذلك وسيلة ناجعة للتعجيل باستقلال الجزائر - وهي كذلك فعلا في تقديرنا». وخلص بوعبيد إلى القول: «... نحن لسنا ضد المبدأ، لكن مع دراسة التوقيت المناسب، وتوفير شروط النجاح».

وأثار الباهي الأدغم باسم الوفد التونسي الجوانب «القانونية للموضوع، وأهمية اختيار الرجال الأكفاء المعروفين على الساحة الدولية، فضلا عن التوقيت المناسب لهذا الحدث الذي يندرج في منطق كفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله». وخلص بدوره إلى القول: «نحن موافقون على تشكيل حكومة، لكن ينبغي التحضير للمسألة بجد. ونحن على استعداد لاقتراح صيغ لفائدة الاتجاه المشترك».

وقام بومنجل باستخلاص الموقف الختامي حول هذه النقطة من جدول الأعمال في العبارة التالية:

«الاتفاق على تكوين حكومة جزائرية بعد استشارة الحكومات الشقيقة عليها»(1)

---

1 التفاصيل في كتابنا: بن بلة - عبان مواجهة... من أجل الحقيقة، مؤسسة الشروق، الجزائر 2004.

وغداة مؤتمر طنجة، انطلقت الحملة التمهيدية للإعلان عن الحكومة المؤقتة، وقد دشنّها الثنائي كريم – الشريف بحديث لصحيفة «المجاهد» (عدد 7 مايو 58)، أجابا فيه عن سؤال متعلق بأسباب تشكيل حكومة بالقول: «أن أسباب ذلك عديدة منها: - تلبية رغبة الشعب الجزائري الذي عبّر عن ذلك أكثر من مرة، وتجسيد وجود الأمة والنهاية الرسمية للسيادة الفرنسية في الجزائر بعد أربع سنوات من الحرب».

وفي العدد الموالي (29 مايو) نشرت الصحيفة تصريحا أدلى به كريم إلى التلفزة الأمريكية تطرق خلاله إلى الموضوع قائلا: «الحكومة المؤقتة حكومة تحرير لا حكومة منفى.. ومقرها قد يكون داخل البلاد أو في بلد صديق.. ومسألة المقر مسألة عملية لا تكتسي مدلولا سياسيا..».

وفي تقرير كريم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ المؤرّخ في 5 أوت 1958، عاد مرة أخرى إلى موضوع الحكومة كمطلب من الشعب والجيش في نفس الوقت، مدافعا عنها على أساس أن القرار سيزيد عزيمة الشعب والجيش قوة».

وتميّز موقف الدكتور محمد الأمين الدباغين – مسؤول العلاقات الخارجية – بالتحفظ في البداية، مفضلا تأجيل الإعلان عن الحكومة، إلى حين اقتراب موعد المفاوضات مع الفرنسيين، ومرد هذا التحفظ، تخوفه من «تعفن» الحكومة قبل الأوان – شأن كل جهاز إداري[1].

د - عودة دوغول إلى الحكم

غلب الحذر والترقب على موقف جبهة التحرير من عودة الجنرال شارل دوغول إلى الحكم، في أعقاب 13 مايو 1958، الذي أطاح بالجمهورية الرابعة ونظامها البرلماني المتهافت.

فالثوار بصفة عامة كانوا على دراية بقيمة الرجل التاريخية والعسكرية، ومكانته لدى شعبه وفي المعسكر الغربي قاطبة. لذا كانوا يتوجسون أن تؤدي عودته إلى

1. توحيد الفرنسيين من جديد ضد ثورة الجزائر واستقلالها.

2. رفع معنويات الكولون وجيش الاحتلال العامل بالجزائر.

3. تجنيد حلفاء فرنسا لمضاعفة تأييدهم السياسي والدبلوماسي والعسكري..

هذا التوجس عبرت عنه الولاية الثانية بإعلان حالة الطوارئ طوال أربعة أشهر، ترقبا لما سيتخذ الجنرال العائد من إجراءات، تلبية لرغبات العسكريين الذين دفعوا به إلى واجهة الأحداث من جديد[1].

وكان رأي المعتقلين السياسيين بسجن الأصنام (الشلف)، «أن دوغول رجل حرب قبل كل شيء»، أي أن على المقاتلين أن يستعدوا لمواجهة تصعيد الحرب الاستعمارية في الجزائر[2].

وتأكيدا لكل ذلك، يقول العقيد سليمان (الصادق) دهيلس من قادة الولاية الرابعة «أن حرب الجزائر لم تبدأ إلا بعد مجيء الجنرال دوغول إلى الحكم»..[3]

لكن بعض السياسيين في جبهة التحرير - دون تجاهل هذا الجانب طبعا - كانوا يرون أن الجنرال دوغول «هو الوحيد القادر على التدخل بنجاح في موضوع الجزائر»[4] بالنظر إلى:

1. سمعته في الجيش الفرنسي، وتحرره خاصة من «عقدة المدني» إزاءه.

2. تقديره لحجم المستوطنين ووزنهم السياسي حق قدره، فضلا عن تحرره من «لوبياتهم» القوية بباريس.

انطلاقا من هذه الخلفية، جاء أول ردّ فعل من جبهة التحرير على حركة 13 مايو، مزيجا من التوجس وقلة الاكتراث، فحسب هذا الردّ.

---

1. صالح بوبنيدر في كتابه «ثوار... عظماء»، دار هومة، الجزائر 2003.
2. محمد السعيد معروفي في كتابنا رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر 2003.
3. سليمان دهيلس في كتاب فرسان الحرية، دار هومة، الجزائر 2001.
4. فرحات عباس في المجاهد عدد 29/ 17 5 1958

- أن معركة الجبهة والشعب متواصلة أعنف وأشدّ من ذي قبل.
- أنّ الاستعمار واحد ولا يتغيّر، سواء كان نظام الحكم جمهوريا أو ديكتاتوريا عسكريا[1].

وأبرزت صحيفة «المجاهد» من جهتها جانب التخوف بقولها : أن «فرنسا تتأهب للاتحاد خلف دوغول تحت قيادة المستوطنين»... وأن التطورات القادمة قد تكشف عن «فاشية مسمورة»[2].

وكان جيش الاحتلال بالعاصمة، قد أجبر مئات الجزائريين على التجاوب مع حركته الانقلابية، بواسطة ما أسماه بمظاهرة «الأخوة الفرنسية المسلمة»، في إطار تضليل الجنرال دوغول وحمله على الخروج من صمته، وتلبية نداء الجنرال صالان وقائد الفرقة العاشرة الجنرال ماسو. ولم تفت هذه المناورة الخطيرة صحيفة «المجاهد» فتساءلت مستنكرة : «كيف استطاع ماسو أن يكسب هذه المودة المفاجئة من ضحاياه؟!»[3].

وعقب التصريحات الأولى للجنرال دوغول خلال زيارته للجزائر ابتداء من 4 يونيو الموالي، غلب التشاؤم على ردود جبهة التحرير.. فقد رأت لجنة التنسيق والتنفيذ أنّ دوغول :

- «سدّ الطريق أمام الحل التفاوضي على أساس الاستقلال».
- يتحمل بذلك «مسؤولية استمرار الحرب، واحتمال توسعها إلى كامل شمال أفريقيا»[4].

وفهم فرحات عبّاس - الناطق باسم لجنة التنسيق - أنّ دوغول يريد إدماج الجزائر بالقوة، فرد عليه قائلا : «نفضل أن نكون 10 ملايين من الجثث، على أن نكون 10 ملايين من الفرنسيين»!.

---

1 المجاهد عدد 24/ 29. 5. 1958.

2 المصدر السابق.

3 نفس المصدر.

4 المجاهد عدد 25/ 14. 6. 1958.

وطرح بالمناسبة تصوره للإدماج الممكن ألا وهو «إدماج فرنسيي الجزائر بمنحهم الجنسية الجزائرية، إذا كانوا صادقين فعلا في تعلقهم بالبلاد»[1].

وأولت جبهة التحرير اهتماما واضحا لمناورات جيش الاحتلال اتجاه الشعب، فقامت بتوجيه نداء إلى الجزائريين دعتهم فيه إلى «مقاومة مناورات العدو الخبيثة، وتجنب مظاهرات المستوطنين.. مع محاولة رفع معنوياتهم» بالإشارة إلى تضامن الشعوب الأفرو - آسيوية معهم، هذه الشعوب التي «تمثل ثلثي البشرية..»[2]

وحكم بلقاسم كريم مسؤول دائرة شؤون الحرب يومئذ، على تصريحات الجنرال العائد الأولى بقوله : أن دوغول يعني الرجوع بالقضية الجزائرية إلى الوراء، لأنّ ما يقترحه دون ما اقترحه لاكوست[3].

وفي تقرير حول الوضعية العامة بتاريخ 5 أوت 958، اعتبر كريم دوغول «أخطر أعداء القضية الجزائرية»، مقترحا :

1. التصدي بحزم لاستفتاء 28 سبتمبر حول مشروع دستور الجمهورية الخامسة الذي يعتبر «الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا».

2. تصعيد الكفاح حسب خطة فعّالة وجدية، تشمل تدبير عمليات ضد رموز التطرف[4].

وبعد 3 أشهر من عودة دوغول، أكدت جبهة التحرير في عدد 28 أوت من «المجاهد» حقّ التشاؤم العام بإصدار الأحكام التالية :

1. سياسة دوغول هي عبارة عن «إعلان حرب على الشعب الجزائري»

2. إنّها أخطر سياسة منذ إعلان الحرب : «سياسة الوسائل الكبرى عسكريا وسياسيا»..

1 المصدر السابق.

2 نفس المصدر.

3 المجاهد عدد 26/ 2 /7. 1958.

4. M. Harbi, Les Archives de La Revolution Algerienne. Editions Jeune Afrique, paris 1981

3. إنّه يريد إقناع الأمم المتحدة بالنتائج المزورة للاستفتاء»..

وأدلى بوصوف - مسؤول الاستعلام والوقاية - بتصريح لأسبوعية «فرانس أوبسرفاتور» جاء فيه : «أدركنا منذ الأيام الأولى أنّه من المستحيل تحقيق أي تفاهم مع الجنرال دوغول، مادام رهينة القوى التي أتت به إلى الحكم».. وعلّق على ذلك : «وهكذا لا نجد مرة أخرى مفاوضا كفؤا من الجانب الفرنسي»...[1]

ولخص عبّاس من جهته الموقف قبيل الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في احتمالين متناقضين :

- أولا : «إنّ دوغول بوسعه أن يحلّ المشكلة الجزائرية، لأنّه مُنح سلطات خاصة ويتمتّع بتأييد الجيش»..

- ثانيا : «لكن يبدو أنه اختار طريقا آخر، بتبني شعارات المتطرفين وإدارة ظهره لحقائق القضية الجزائرية»[2].

وأمام تأكد الاحتمال الثاني - في المدى القريب على الأقل - ردّت جبهة التحرير بعد مهلة ثلاثة أشهر بقوة على الصعيدين العسكري والسياسي من خلال :

- تنفيذ تهديدها «بنقل الحرب إلى التراب الفرنسي»، بشنّ سلسلة من العمليات مساء 24 أوت، هزّت العديد من المناطق، مخلفة خسائر مادية وبشرية هامة[3].

- الإعلان في 19 سبتمبر عن تأسيس الحكومة المؤقتة الذي يرمز إلى استعادة السّيادة، ويضع الجنرال دوغول أمام واقع جديد، لا مفرّ من أخذه بعين الاعتبار عاجلا أو آجلا.

---

1. المجاهد عدد 28/ 28. 8. 1958.
2. المجاهد عدد 28/ 28. 8. 1958.
3. طالع التفاصيل في القسم العسكري.

هذا الواقع الجديد سبق لعباس أنْ نبه صاحب نداء 18 يونيو 1940، إليه في حديث لصحيفة «لاغزات دولوزان» جاء فيه: «أن الجنرال مضطرٌ إلى التفاوض مع أولئك الذين يصفهم بالشّجعان..» وذكره بالمناسبة بقولته هو نفسه: «نحن أحرار.. ما دمنا نقاتل»[1].

أما صحيفة «المجاهد» فقد لخصت رد جبهة التحرير في عنوان عريض: «الثورة الجزائرية ستقهر دوغول أيضا..»[2].

ثانيا: ثلاث حكومات.. في حلقة مفرغة

تميزت السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر في ظل الجمهورية الرابعة (من إعلان الثورة إلى غاية 13 مايو 1958) بثابتتين أساسيتين.

- اختيار الحرب كرد وحيد على انتفاضة جبهة التحرير الوطني كما أعلن عن ذلك وزير الداخلية فرانسوا ميتران منذ البداية.
- محاولة عزل جبهة التحرير الوطني بواسطة سياسة إصلاحات، تستهدف بالأساس خلق «قوة ثالثة» بديلة للجبهة و«مطالبها الاستقلالية المتطرفة».

وكانت هذه السياسة تعاني من خطأ في التقدير على مستويين

(1) سوء تقدير طبيعة انتفاضة فاتح نوفمبر 1954 التي ما بثت أن تحولت إلى حرب شعبية حقيقية. علما أن باريس لم تر فيها في البداية سوى حركة تمرد معزولة بمنطقة الأوراس، حدثت لأسباب ظرفية مثل «الجفاف والمحصول السيّء».. وما إلى ذلك !.

(2) اعتبار أن جبهة التحرير الوطني لا تعبر عن الشعب الجزائري، وأنها تحاول فرض نفسها عليه بالرعب..

---

1. H. Alag, La Guerre d'Algérie (T3), Temps Actuels, Paris 1981, p 68
2. المجاهد عدد 29

هذا الخطأ المزدوج في التقدير، أدى في ظل معارضة المستوطنين الشرسة، إلى تكرار نفس السياسة بصيغ مختلفة، ابتداء بحكومة ادغارفور (1955) وانتهاء بحكومة فليكس غيار التي كان سقوطها في منتصف أبريل 1958، إيذانا بسقوط الجمهورية الرابعة كلها.

لنتذكر أن هذه السياسة برهنت على فشلها منذ خطواتها الأولى، على يد الوالي العام جاك سوستيل الذي استخلص من اتصالاته الأولى بممثلي أهم الأحزاب والجمعيات في ربيع 1955 :

- أنّ المشكلة الجزائرية سياسية قبل كل شيء، وبالتالي لا يمكن معالجتها بالوسائل الإدارية والعسكرية وحدها.

- أن الإصلاح بالرجوع إلى قانون 20 سبتمبر 1947 تجاوزه الزمن. هذه الحقيقة ما لبثت أن أكدتها عمليات 20 أوت 1955 بلغة أخرى : لغة القطيعة الدامية مع نظام الاحتلال جملة وتفصيلا.

1 - حكومة مولي : «القضاء على التمرد أو لا...»

لخصت حكومة جي مولي سياستها اتجاه الجزائر في المعادلة التالية : «القضاء على التمرد قبل أي إصلاح»، أي تحطيم جبهة التحرير أولا، تأكيدا لأولوية الاختيار العسكري الذي ازداد وضوحا في ربيع 1956 بعد اكتشاف البترول في الصّحراء، كما يتجلى ذلك في مصادقة البرلمان بأغلبية عريضة على قانون «السلطات الخاصة» في 12 مارس.

هذا الاختيار ومنطقه، عبّر عنهما روبير لاكوست «الوزير المقيم» بعد حلوله بالجزائر بأيام قليلة، عندما قال لوفد لجنة «الهدنة المدنية» بالحرف الواحد : «إنّما بعثت إلى الجزائر لأحارب وأنتصر»[1].

اكتشف لاكوست - مثلما اكتشف سلفه جاك سوستال - أن الجزائر تعاني من عجز فادح على الصعيد الإداري، علما أن البلاد على اتساعها

---

[1] عبد الرزاق شنتوف في كتابنا «رواد الوطنية» دار هومة، الجزائر 2003.

كانت قبل إعلان الثورة مقسمة إلى ثلاث عمالات فقط (ولايات) هي الجزائر، قسنطينة، وهران. وكان سوستال قد صدم بالظاهرة، فحول تدارك ما يمكن تداركه بإضافة عمالتين - عنابة والبليدة، وبإنشاء جهاز خاص، يجمع بين المهام الإدارية والأمنية باسم «المصالح الإدارية المتخصصة» (صاص).

انطلاقا من هذه الوضعية - وبناء على منطق الحرب دائما - بدأ يفكر في مشروع إصلاحات إدارية تستجيب إلى نية تطويق جبهة التحرير، وتجفيف الينابيع من حول جيش التحرير أيضا.

وقد دشن عهده على الصعيد - بعد الإجراءات العسكرية طبعا! - بمرسومين 28 يونيو:

- ينشئ الأول ثمانية عمالات (ولايات) أخرى[1] إضافة إلى الخمسة الأولى، قبل أن يستكمل العملية في أوت 1957 بتقسيم الصحراء إلى عمالتين: الواحات (ورقلة) والساورة (بشار).

- يلغي الثاني 78 بلدية مختلطة[2] مع تقسيمها إلى 1107 بلدية، علما أن القانون الخاص بالجزائر لسنة 1947، كان قد ألغى هذا النوع من البلديات، لكنه لم يطبق بسبب معارضة المستوطنين الشديدة له.

كان هدف لاكوست من هذه الإصلاحات هو فتح الأبواب - شيئا فشيئا - أمام مشاركة الجزائريين في الإدارة المحلية، تمهيدا لإبراز «قوة ثالثة» حقيقية قادرة - في أجل مسمّى - على تهميش جبهة التحرير وسط «المجتمع المسلم».

وكان الوزير المقيم واثقا تماما في مردود إصلاحاته، متوقعا أن تصبح «العدو الرئيسي لجبهة التحرير».. وعلى نفس الموجة، كان يعتقد أن يوسع قوته الثالثة

---

1. منها باتنة وسكيكدة وسطيف شرقا وتيزي وزو والمدية وسطا والأصنام وسعيدة غربا.
2. حيث تقطن أقلية أوروبية ويسيرها حاكم معين.

«أن تعوض» نظام «الجبهة كركيزة أساسية لجزائر المستقبل تحت رعاية «المتروبول» طبعا[1].

وتنفيذا لهذه الخطة، فتحت أبواب مراكز التكوين الإداري على مصراعيها، أمام فئات مختارة عادة من بين الموالين لإدارة الاحتلال وذويهم. وقد تخرج من هذه المراكز العديد من الدفعات التي اشتهرت في خطاب الوطنيين بـ «دفعات لاكوست». وفضلا عن مراكز التكوين التقليدية، كانت هناك مراكز موازية مثل :

- تلك التابعة «للمصالح الإدارية المتخصصة» (صاص) والتي كان جان سرفيي «الباحث الأنثوغرافي»[2] من أبرز منشطيها.

- وتلك المعروفة بـ «المراكز الاجتماعية» التي أشرفت على تأسيسها الباحثة الأنثوغرافية جرمان تيون في خريف 1955 بتشجيع من الوالي العام السابق سوستيل، وهي مراكز ملحقة بوزارة التربية الفرنسية.

وعلى الصعيد العسكري كان هناك عمل مماثل، تقوم به المدارس العسكرية وشبه العسكرية. وكانت الثمرة الأولى لهذه السياسة، توظيف حوالي 3 آلاف جزائري في السلك الإداري[3]، بعد أن كانوا في السابق يعدون على الأصابع.

غير أن التقييم الأولي لجهود لاكوست «الإصلاحية» لم يكن مشجعا، بناء على صحيفة Oran Rpublicain (ذات النزعة الاشتراكية مثل لاكوست) التي كتبت في 21 أوت 1956 تقول : «لم يكن لإصلاحات مفروضة وغير كافية ولا مطبقة كبير أثر.. لاسيما أنّ المسلمين ينظرون إليها كظلم يرفضون الاقتراب منه» [4].

---

1. Y. Courriere, Le Temps des Leopards, Fayard, Paris 1969.

2. بعد أن أصبح موظفا سامياً بالولاية العامة.

3. H. Alleg, La Guerre d'algerie (T2), Temps Actuels 1981, P 39.

4. IBID.

أما حكم جبهة التحرير بعد شهر من ذلك فقد كان أكثر قساوة، إذ كتب سعد دحلب في «المجاهد» يقول :

أن المشاريع الإصلاحية التي يتطلع بها الثنائي مولي – لاكوست، «ليست سوى مناورة قبيل مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة»[1]..

وأمام الأثر المتواضع لإصلاحات الوزير المقيم - باتجاه هدف إبراز قوة ثالثة على الخصوص - عاد المنطق الأمني العسكري ليفرض نفسه، لاسيما بعد تنزل لاكوست عن سلطاته البوليسية للجنرال ماسو، والفرقة العاشرة للمظليين التي احتلت العاصمة ابتداء من 7 يناير 1957.

وقد تجلى ذلك بوضوح على مستوى الإدارة المحلية : ففي 2 يناير من نفس السنة، قام لاكوست بتنصيب 332 مندوبية خاصة، تبيّن بعد قليل أن ثلثيها من ضباط «الصاص»!.

وأمام سيادة منطق الحرب بدون منازع – تماشيا مع التصعيد الفعلي للمواجهة في الميدان – اكتست المشاريع الإصلاحية التي يلوح بها لاكوست بين الفينة والأخرى طابعا ثانويا أكثر فأكثر، يتّخذ شكل المناورات الظرفية والخطاب الموجه للاستهلاك الخارجي، عند اقتراب المواعيد الدّولية التي تطرح خلالها القضية الجزائرية على بساط البحث مصداق لما ذهب إليه دحلب.

وقد رصد اسداد الموقف بالجزائر خلال الفصل الأول من عام 1957، الكاتب مولود فرعون من أعماق جرجرة في ملاحظتين :

– الأولى في 10 يناير إذ علّق على تصريح الوزير الأول الفرنسي عشية استئناف أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة قائلا : أن تصريحه «مجرد فقاعة ضخمة» لأنه «لا يمكن أن يعطينا إلا ما ينتزعه من فرنسيي الجزائر»..

---

1 المجاهد عدد 3/أكتوبر 1956.

– الثانية في 5 مارس، حين تأسف لانشغال مولي العائد من أمريكا عن القضية الجزائرية – المطروحة بحدة – بسمر العليب الذي يتأهب ابريمان بكلتا غرفتيه لمناقشته»(1).

وغداة سقوط حكومة مولي في 21 مايو، لخص تقرير لجنة تحقيق جاءت من فرنسا الموقف السائد يومئذ في العبارات التالية : «لا يمكن للإصلاح مهما كان نوعه أن يبرعم – فما بالك أن يثمر!– في ظلّ الخلط بين السلطات الناجم عن حالة الحصار غير المعلنة! وفي هذا السّياق لا يمكن للعمل الهام الذي تقوم به مراكز «الصاص»، أن لا يذهب هباء، بسبب أكذوبة التستر على نحلال الدولة في جميع الميادين..»(2).

2 – مونوري و«حكومة خط موريس»

في 12 يونيو 1957، تم بباريس تنصيب حكومة جديد برئاسة وزير الدفاع السابق بورجس مونوري، وكان من الطبيعي أن تطغى الهموم العسكرية على مساعي الحكومة التي دشنت عهدها بتمكين وزير دفاعها أندري موريس، من إنجاز مشروع الخط الدفاعي – الذي أصبح يحمل اسمه – الهادف إلى منع تسلل المجاهدين والأسلحة عبر الحدود الشرقية والغربية. ويشتمل هذا الخط على شبكة متكاملة من الأسلاك الشائكة، والخطوط المكهربة بتيار يتراوح ما بين 10 إلى 25 ألف فولط، فضلا عن حقول الألغام المزروعة بداخله وفي جواره.

وتكريسا لهذا الاتجاه، حرص مونوري قبل كل شيء على استصدار قانون من البرلمان في 26 يوليو الموالي، يمنح الحكومة «سلطات خاصة» بالتراب الفرنسي أيضا – بعد أن حصلت الحكومة السابقة على ذلك في الجزائر بموجب قانون 12 مارس 1956.

1 M. Feraoun, Journal, Le Seuil, Paris 1962.
2 Courriere, OP.CIT.

وأمام الجمود الذي ميّز موقف حكومة مولي من الشأن الجزائري - نتيجة اشتراط أي إصلاح بالقضاء المسبق على «حركة التمرد»- حاول رئيس الحكومة الجديد، أن يعطي لنفسه وللوزير المقيم روبير لاكوست هامش حركة أوسع نسبيا، بطرح شعار «إمكانية سير القضاء على التمرّد مع الإصلاح جنبا إلى جنب»[1].

للتذكير أنّ لاكوست كان في ظل حكومة مولي، قد أعدّ مشروع إصلاحات باسم «القانون الأطار»[2].

ترى ما هو مضمون هذا المشروع باختصار؟

اقيم المشروع على أساس إداري وإقليمي جديد، يتم بموجبه استحداث من 8 إلى 10 أقاليم، مع إعطاء كل إقليم استقلالا ذاتيا واسعا قدر الإمكان. وتسير هذه الأقاليم مجالس منتخبة على أساس الغرفة الواحدة، بواسطة هيئات تنفيذية يرأس كلا منها ممثل للجمهورية الفرنسية.

وتلتقي المجالس الإقليمية لتعيين «برلمان اتحادي» فيما بينها، بهدف التنسيق في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمالية. وبعد فترة تجريبية - غير محدودة - يمكن توسيع صلاحيات هذا البرلمان.

ظل مشروع لاكوست يحتمر خلال عهدة مولي، وأجّلت مناقشته في البرلمان أكثر من مرة كما سبقت الإشارة. وعندما عرض على النواب في 26 سبتمبر 1957 تسبب في أزمة حكومية، انتهت بسقوط بورجس مونوري بعد 15 أسبوعا فقط من تنصيبه.

وكانت الجزائر قبل ذلك بشهر، موضوع نقاش في الدوائر السياسية والإعلامية اثر صدور كتيّبين :

1. IBID.

2. المجاهد عدد 3/ أكتوبر 1956.

- الأول لريمون أرون أكد فيه أطروحته السابقة القائلة، بأن «الجزائر مشروع خاسر من الناحية الاقتصادية يستحسن تركه..»

- والثاني لجاك سوستيل الوالي العام السابق، يؤكد فيه مرة أخرى «أن الجزائر هي فرنسا»... وقد شارك في هذا النقاش مولود فرعون بطريقته الخاصة، ساخرا من سوستيل الذي يزعم «أننا سنبقى في الجزائر، لأننا الأقوى»! فقد ذكّره فرعون باختصار، بما قاله رئيس الحكومة الفرنسية بول رينو عشية الحرب العالمية الثانية، حين أعلن بكل ثقة : «سننتصر لأننا الأقوى»![1]

ومهما يكن، فمثل هذا النقاش يعكس حيرة واضطرابا حقيقيين من الجانب الفرنسي، وقد عبّرت عن ذلك بصدق جرمان تيون بقولها : «كنت أشعر في صائفة 1957 بالذهول أمام تهافت سياستنا!»[2]

3 - غيار : سراب «معركة الجزائر»

حاول الجانب الفرنسي بمناسبة تعيين حكومة فليكس غيار في 5 نوفمبر 1957، أن يمد نفسه بجرعة معنوية، تظهره بمظهر المنتصر الذي يوشك أن يطوي ملف القضية الجزائرية بشقيه السياسي والعسكري، لاسيما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت تتأهب لفتح الملف قبل نهاية الشهر.

وقد بدا للوزير المقيم روبير لاكوست أن يحتفل بالحدث على طريقته الخاصة، بتنظيم مهرجان دعائي ضخم حول :

1 - الانتصار الحاسم الذي أحرزه الجيش الفرنسي في «معركة الجزائر»، بالقضاء على آخر «جيوب الإرهاب» في 8 أكتوبر، تاريخ مقتل علي (لابوانت) عمار ورفاقه.

1. M. Feraoun, Journal, Le Seuil, Paris 1962.
2. Nancy Wood, d'une Algérie a l'autre, Editions Autrement, Paris 2003.

2 - «لاتفاق» المبرم مع «الجنرال» محمد بن لونيس الذي «قرر تصويب بنادقه بالأولوية» لجيش التحرير الوطني.

واستكمل لاكوست مهرجانه الدعائي بتنظيم «مظاهرات عفوية» - في 13 نوفمبر - سارعت الإذاعة والتلفزة الفرنسية بتغطيتها تغطية واسعة. في مثل هذا المناخ الحربي الذي يشجع على التشدّد في المواقف، بادر غيار - تحسبا للمناقشة الوشيكة للملف الجزائري في رحاب الأمم المتحدة - باستخراج مشروع «القانون الأطار» مرة أخرى لأغراض دعائية بالدرجة الأولى. اي ان القضية الجزائرية في طريق الحلّ - أمنيا وإداريا - باعتبارها مسألة «تمرّد داخلي» لا غير!.

وهذا ما يفسر حرصه منذ البداية على مراجعة مشروع القانون، بحذف معظم المواد التي يمكن أن تثير غضب «اللّوبيات» الاستعمارية فتلقى حكومته مصير سابقتها. لقد عاد من حيث يدري أو لا يدري، إلى سياسة جي مولي مع بعض التحويرات الطفيفة. مثلا كان هذا الأخير، يشترط القيام بأي إصلاح بالقضاء أولا على «حركة التمرّد». فأعاد الوزير الأول الجديد صيغة نفس الموقف تقريبا كما يلي:

تمرير نفس المشروع - بعد تطهيره طبعا - لكن مع إرجاء تطبيقه إلى ما بعد عودة الأمن والاستقرار[1].

وأثناء مناقشة النواب للمشروع تدخل الوزير الأوّل ليؤكد «ان الجزائر فرنسية، ويجب أن تبقى فرنسية» وأن لا تفاوض مع المتمرّدين إلاّ لوقف القتال، أي تسليم أسلحتهم باختصار.

وفي 27 نوفمبر، قبل المصادقة على «القانون الأطار» بـ 48 ساعة، تناول وزير الخارجية كريستيان بينو الكلمة أمام اللجنة السياسية للجمعية العامة

1.Courriere, OP CIT.

بنيويورك ليشيد بمزايا هذا المشروع، وينبه أعضاء اللجنة بالمناسبة إلى أنهم يطرقون أبوابا مفتوحة، لأن القضية التي يتداولون حولها تسير نحو حلها الطبيعي - بمثل هذا المشروع - في إطار السيادة الفرنسية؟.

وقبيل مصادقة الجمعية العامة على اللائحة الخاصة بالقضية، بذل الوفد الفرنسي في كواليس قصر مانهاتن جهودا حثيثة لتضمين مشروع اللائحة إشارة إلى «القانون الأطار» لكن بدون جدوى.

وهكذا صدرت لائحة 10 ديسمبر مؤكدة للائحة 15 فبراير الماضي التي عبرت عن قلق المجموعة الدولية أمام تطورات الوضع بالجزائر، وأملها في نفس الوقت في إجراء محادثات عورية لإيجاد حل يتماشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإلى جانب ذلك سجلت اللائحة الجديدة بارتياح، عرض الوساطة الذي تقدم به رئيس الجمهورية التونسية وجلالة ملك المغرب[1].

بعد هذا الموقف المبدئي، فهم غيار وإخوانه أنّ مجال المناورة على الساحة الدولية وفي رحاب المنظمة الأممية، بدأ يضيق أمام فرنسا وأطروحاتها الاستعمارية، فعادوا إلى مشاكلهم الداخلية والانشغال بالوضعية الاقتصادية، وبالإصلاح الإداري داخل الوطن الأم ذاته !.

أمّا لاكوست فقد سحب من أدراج مكتبه مسودة إصلاحات جديدة، من باب تجزية الوقت وملء الفراغ وتبرير استمراره في منصبه! أسماها - في مارس 1958- «الآفاق العشرية للتنمية الاقتصادية»، لم يتمكن طبعا من ترجمها إلى إصلاحات ملموسة، وإن كان جهده على هذا الصعيد لم يذهب سدى، لأن المسودة استفيد منها في إعداد «مخطّط قسنطينة» في خريف نفس السنة، لكن في إطار آخر تماما : إطار الجمهورية الخامسة.

---

1. المجاهد عدد 14/ 15. 12. 1957.

وكانت الأحداث قبل ذلك قد تسارعت بفرنسا ذاتها، بعد ترخيص الوزير الأول لجيش الاحتلال بممارسة حق المتابعة في التراب التونسي، ومهاجمة ساقية سيدي يوسف في 8 فبراير بناء على ذلك. فقد أدت هذه العملية المتسرعة إلى ردود فعل غير متوقعة، مثل طرح المسألة على مجلس الأمن الدولي، وعرض كل من واشنطن ولندن وساطتهما بين تونس وباريس، الأمر الذي ما لبث أن أثار موجة غضب عارمة في أوساط المستوطنين وجيش الاحتلال بالجزائر العاصمة.

وقد أدت تداعيات العدوان على الساقية في نهاية المطاف، إلى سقوط حكومة فليكس غيار في 15 أبريل

وفي ظل ما يشبه الفراغ الحكومي، بدأ للاكوست أن يلعب ورقة التصعيد بالجزائر على المستويين السياسي والعسكري :

- فقد شارك في مظاهرات للمستوطنين في 26 أبريل، رفع خلالها مرة أخرى شعار «الجزائر فرنسية»، كما هتفوا بالمناسبة : «المشنقة لبورقيبة» الذي شجع بمبادرته آنفة الذكر على «التدخل الأمريكي البريطاني في الشؤون الفرنسية»[1].

- واتخذ تحركه باتجاه جيش الاحتلال شكل التحريض المباشر، ففي مايو خاطب قيادته قائلا : «هل ترضون بديان بيان فو دبلوماسي؟!.. ماذا تنتظرون لإفهام الدولة بأن الكيل قد طفح؟!»..

لكن المتطرفين وهم يستعدون لانقلاب 13 مايو، كانوا يشخصون الدولة في الوزير المقيم نفسه ! الأمر الذي اضطره إلى الفرار قبل ثلاثة أيام، بنصيحة من أصدقائه وعلى رأسهم الجنرال ماسو[2]. وتقدّر بعض المصادر الفرنسية، أن مهمة لاكوست بالجزائر انتهت بإفلاس تام الذي هو إفلاس النظام الذي يمثله في نفس الوقت[3].

---

1 Y Courriere, l'Heure des Colonels, Fayard, Paris 1970 P 182.

2. IBID, P 243

3. IBID, P 245

لحظات.. سقوط الجمهورية الرابعة

في جوّ من الغموض التام بعد تحرك جيش الاحتلال بالجزائر، صادق المجلس الوطني الفرنسي على تشكيلة حكومة جديدة، باقتراح من الوزير الأول بيار فليملان الذي كلفه رئيس الجمهورية روني كوتي بهذه المهمة، عقب سقوط حكومة فليكس غيار في 15 أبريل 1958.

وبينما كان فليملان ينتظر التنصيب الرسمي لحكومته، تسارعت الأحداث بالجزائر وفرنسا ذاتها، لتوقف زمن الجمهورية الرابعة، قبل الإجهاز عليها في أيام معدودة.

وبلغت الوضعية درجة من الخطورة، إلى حدّ أن الوزير الأول الجديد علّق على حركة الجيش بالجزائر قائلا : «لعلّنا نقف على حافة الحرب الأهلية»[1].

وتلاه رئيس الجمهورية نفسه الذي طلب غداة الحركة الانقلابية من جنرالات الجزائر «ألاّ يضيفوا لمحن الوطن محنة تقسيم الفرنسيين»[2].

وقبيل أن تلفظ الجمهورية الرابعة أنفاسها الأخيرة، قدمت السياسة استقالتها لجيش الاحتلال بالجزائر : حرص فليملان على تقديم خطاب تنصيبه قبل إلقائه إلى الجنرال صالان، لكن هذا الأخير ردّ عليه بما معناه «حكومتكم مرفوضة»[3]

وجاءت نهاية الجمهورية الرابعة على هذا النحو، لتتيح للجنرال المتقاعد شارل دوغول فرصة ذهبية للانتقام من نظام برلماني هش، ضطره إلى الانسحاب مؤقتا، بعد أن نجح ائتلاف الأحزاب في صائفة 1946، في إفشال مشروع الدستور الرئاسي الذي عرضه على الاستفتاء الشعبي يومئذ.

1. Alleg, OP CIT T3, P 25.
2. Ch. De Gaulle, Mémoire d'Espoir. Le Renouveau, Plon, Paris 1999.
3. Courriere, OP CIT P 246.

دوغول : سيادة منطق الحرب مرة أخرى

تأكدت ثابتة اختيار القوة في حرب الجزائر مرة أخرة باللجوء إلى «الجنرال المنقذ» شارل دوغول، والاعتماد في ذلك على طريقة الانقلاب الزاحف ابتداء من 13 مايو 1958

كان دوغول قبل ذلك يتابع باهتمام واضح أطوار هذه الحرب، من مقر تقاعده ببلدة كولومبي جنوب شرق باريس. لكنه كان شديد التحفظ في الإدلاء بأرائه حولها، حريصا على تفادي كل موقف منه، يمكن أن يحرج الساهرين على إدارتها بكيفية أو بأخرى.

ويخبرنا في هذا الصدد، أنه رفض استقبال فرحات عباس في ربيع 1956 - قبيل التحاقه بالقاهرة وإعلان انضمامه إلى جبهة التحرير الوطني - مثل ما رفض طلبا مماثلا لهوشي منه عام 1946[1].

لكن مع ذلك ما لبث أن خرج عن صمته في 24 يونيو الموالي، عبر «تحية والثقة من الوطن» أرسلها إلى الجنود العاملين بأفريقيا الشمالية[2].

وفي السنة الموالية حرص على زيارة المنشآت النفطية والقواعد العسكرية في الصحراء الجزائرية، حيث استقبله الوزير المقيم روبير لاكوست ببشار بعيدا عن أضواء العاصمة، وما يمكن أن يثير التوقف بها من تأويلات وتعاليق[3].

وأمام انسداد المشهد السياسي الفرنسي وتأزمه يوما بعد يوم، بدأ زبائن «الجنرال المنقذ» - من سياسيين وعسكريين - في التحرك تمهيدا لعودته، بعد أن ساءت أحوال الجمهورية الرابعة كما يعبر عن ذلك عدم الاستقرار الحكومي، وجمود الموقف الرسمي بسبب التعلق بشرط مسبق وهمي، الا وهو «القضاء على التمرد» قبل اي تحرك إيجابي في الجزائر.

---

1. De Gaulle, OP.CIT.
2. Alleg, OP.CIT(T2), P 60.
3. Courriere, OP.CIT P 25.

هذا التحرك تمهيدا لعودة دوغول، شمل رجال أعمال نافذين كذلك، وقد رصده الكاتب مولود فرعون من جهته في 3 مارس 1958 بقوله : «يجري التفكير صراحة في دوغول الذي يبدو بقامته الطويلة في الأفق، كربّان خارق قادر دون غيره على إنقاذ السفينة من الغرق»[1].

وقبيل أيام معدودة من انقلاب 13 مايو، بدا لصحيفة «باريس – براس» أن تطرح على رجال السياسة السؤال التالي: «هل تعتقدون أن الأحداث الدّاخلية والخارجية تبرّر عودة دوغول؟»[2] هناك تمهيدٌ واضح إذن لعودة «الجنرال المنقذ»، كما تؤكد تداعيات الأيام الثلاثة الأولى من انقلاب صالان وماسو من قادة «الناحية العسكرية العاشرة» (الجزائر) :

– في 13 مايو أعلن الجنرال ماسو أمام «شغور السلطة» بالجزائر – أثر «فرار» الوزير المقيم قبل أيام – عن تأسيس «لجنة إنقاذ الجزائر والصّحراء»..

– في 14 مايو يستولي الجنرال صالان على مقاليد الحكم – المدنية والعسكرية – تحت غطاء «الحفاظ على الأمن وحماية الممتلكات والأشخاص». وينصب «لجنة الإنقاذ» وسيطا لدى الشكان الفرنسيين والمسلمين، «باعتبارها المعبرة عن إرادتهم في البقاء تحت سيادة فرنسا».

– في صبيحة 15 مايو سأل المدعو فوكار – من زبائن الجنرال – ممثل الجنرال صالان بباريس العقيد تيري : «هل أن جنرالات الجزائر متفقون على اسم دوغول؟».

هذه الإشارة تحولت بسرعة البرق إلى شعار «يحيا دوغول !» ألقاه صالان على مسمع المتظاهرين الأوروبيين المعتصمين بساحة «الفوروم» (أفريقيا) الذين تلقفوه وراحو يردّدونه بملء حناجرهم !.

1. Feraoun, OP.CIT.
2. Alleg, OP.CIT (T3), P 34.

وجاء ردّ «الجنرال المتقدم» مساء نفس اليوم : «أمام الأخطار المحدقة بالوطن، لا يمكنني اليوم - مثل الأمس - إلاّ أن أعبّر عن استعدادي لتلبية النداء وتحمل سلطات الجمهورية».

وتشجيعاً للجنرال على المضيّ قُدماً، نظّم ماسو والعقيد ترنيكيي - مسؤول «تأطير» المدن ! - في اليوم الموالي «تجمعاً عفوياً» بساحة «الفوروم» - المحرم فيه عنوة مئات الجزائريين - تحت شعار «التآخي والإدماج»..

ويلخّص دوغول بنفسه دوافع التعبير عن استعداده للعودة بقوله : «فرنسا كانت عشية 13 مايو على حافة الانهيار والتمزق»[1].

وكان على رأس الدوافع الداخلية :

1. التكلفة الباهظة للحرب، لأن الحفاظ على الأمن يستوجب تعبئة 500 ألف جندي على الأقل.

2. الحالة المتردية لسلطة الدولة ذاتها، لاسيما من ناحية الجيش الذي يشعر بانزعاج متزايد من نظام حكم بات يجسّد التردّد بعينه.

3. الوضعية السياسية التي كانت تنذر «بديان بيان فو دبلوماسي» حسب تعبير لاكوست. وكانت التكلفة باهظة على الصعيد الخارجي كذلك، «لأن العالم بأسره يستنكر هذه المأساة التي لا مخرج منها»[2].

هذه العوامل الداخلية والخارجية، جعلت صاحب «نداء 18 يونيو» 1940 يقتنع بأن الفرصة مناسبة للظهور على ساحة الأحداث من جديد، وإنقاذ فرنسا - مرة أخرى - من المغامرة والحرب الأهلية والتدخل الأجنبي متعدد الأوجه»..[3].

---

1. De Gaulle, OP.CIT.
2. IBID.
3. IBID.

في هذا السياق العام حدّد لمهمته أهدافا خمسة هي :

1. توفير الشروط لتجاوز معضلة الاستعمار.

2. الشروع في التحول الاقتصادي والاجتماعي لفرنسا في عصر العلوم والتكنولوجيا.

3. إرساء قواعد استقلالها من الناحيتين السياسية والدفاعية.

4. جعل فرنسا رائد القارة الأوروبية الموحدة.

5. استعادة سمعتها وإشعاعها عبر العالم[1].

وبخصوص الجزائر تحديدا، كان اختيار الحرب واضحا في مسعى الجنرال دوغول منذ البداية، إذ قرر فور استلام مهامه في فاتح يونيو، «دعم الجيش حتى نبقى سادة قرارنا» حسب قوله[2].

ويفسر هذا الاختيار بالوضعية السائدة يومئذ، والتي لم تكن تسمح بحل سلمي» سريع في اعتقاده.

وبناء على ذلك قرّر تمكين الجيش من الوسائل الضرورية لتحقيق نصر حاسم على «المتمرّدين»، في انتظار ما سينتج عن ذلك من تطورات سياسية ودبلوماسية.

وكانت أول مناورة منه تؤكد اختيار الحرب بكل وضوح ؛ فقد حاول في 3 يونيو فصلّ جناحي الجزائر، للانفراد بـ «حركة التمرّد» بإبرام اتفاقات مع :

- تونس لسحب القوات الفرنسية المرابطة على ترابها، باستثناء قاعدة بنزرت البحرية والجوية.

- المغرب كذلك، باستثناء قواعد مكناس ومراكش وأغادير وميناء ليوتي...[3].

1. IBID.
2. IBID.
3. De Gaule, OP.CIT

هذه الاتفاقات، سبقت زيارته الأولى للجزائر ابتداء من 4 يونيو والتي أكّد فيها هذا الاختيار، من خلال إعلان تجاوبه مع المستوطنين بقولته الشهيرة «لقد فهمتكم!» وبالهتاف معهم «تحيا الجزائر الفرنسية»..

ونظرا لأهمية الملف الجزائري فقد حرص على الإشراف عليه مباشرة، بمساعدة كل من بروري وصالح بوعكوير في المسائل الاقتصادية خاصة[1].

ولم يخف منذ البداية نيته في اختراق الجبهة الداخلية، بواسطة الاستمرار في البحث عن قوة بديلة لجبهة التحرير الوطني التي لم يكن ينوي التعامل معها بأية صفة. وقد اتجه بدوره في هذا الصدد أولا، إلى الموثق السياسي عبد الرحمان فارس الذي عرض عليه في 12 يونيو منصبا وزاريا، لكنه عتذر مفضلا البقاء في الاحتياط تحسبا لوساطة محتملة بين الطرفين.

وبعد شهر من تنصيب دوغول في مهامه، عاد إلى الجزائر في زيارة خاصة بالجيش هذه المرة، ليطّلع عن كثب على أحواله المادية والمعنوية، ومعرفة مطالبه للحفاظ على «استقلالية القرار الفرنسي» في الملف الجزائري.

وكانت الوضعية السياسية يومئذ حسب تصوّر جرمان تيون، تتميّز بـ «حدّة الاستقطاب الثنائي».. بمعنى «تكتّل جماهير المستوطنين حول طائفة الغلاة المتطرفين من جهة، والتفاف جمهور المسلمين (الجزائريين) بالمقابل حول جبهة التحرير من جهة ثانية».

وكانت الباحثة الإثنوغرافية تأمل بناء على ذلك «أن يتخذ دوغول مبادرة للتخفيف من حدة هذا الاستقطاب الثنائي» - وكان رأيها في موقف الجزائريين أنهم يعلقون آمالا حقيقية على الجنرال العائد في إنهاء الحرب، دون أن يعني ذلك طبعا التخلّي عن جبهة التحرير»[2].

---

1 R. Buron, Carnets Politiques de La Guerre d'algérie, Editions CANA, Paris 2002.

2 Nancy Wood, OP.CIT

غير أنّ الجنرال العائد فضّل المناورة على الصعيد الإفريقي، بهدف التفرغ للجزائر والانفراد بها. وكانت هذه المناورة أحد محاور مشروع الدستور الرئاسي، المعروض على الاستفتاء في 28 سبتمبر 1958.

لقد عرض على المستعمرات الفرنسية - باستثناء الجزائر باعتبارها جزءا من فرنسا! - بالقارة الإفريقية طريقة بسيطة للحصول على استقلالها أن تقول أغلبية السكان «لا» للدستور الجديد.

ومنطلق هذه المناورة في ذهن دوغول، أن فرض الوجود الفرنسي في افريقيا بالوسائل القديمة (القوة) لم يعد ممكنا، لأنه باختصار لايتوفر على القوة العسكرية الكافية لذلك[1].

وقد تمكّن بفضل هذه المناورة من تهدئة الجبهة الأفريقية - مؤقتا - حتى يرتب شؤونه في الجزائر الثائرة، بحشد الوسائل السياسية والدبلوماسية والعسكرية اللازمة، لتصفية الحساب مع جبهة وجيش التحرير الوطني.

وقد فهمت جبهة التحرير نوايا الرئيس الجديد - كما فهم المستوطنين! - فبادرت بالردّ عليه:

- عسكريا، بواسطة عمليات مساء 24 أوت 1958 التي نقلت الحرب إلى التراب الفرنسي ذاته.

- سياسيا ودبلوماسيا، بالإعلان عن تأسيس «الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية» (19 سبتمبر 1958) التي أصبحت عاملا حاسما في المعارك القادمة على الصعيد الدبلوماسي خاصة.

فجبهة التحرير إذا كانت بالمرصاد لمناورات دوغول منذ البداية، فضلا عن المكاسب التي حققتها قبل عودته والتي جعلت قطار التحرر يسير بثقة وأمل كبيرين نحو هدفه الأسمى: استعادة سيادة الجزائر واستقلالها.

---

1 2. Alleg. OP.CIT

وفي 31 أوت عبّر دوغول العائد من جولته الإفريقية – في إطار الاستفتاء القادم – أثناء توقفه بالجزائر عن أبعاد المأزق الذي يواجهه فيها قائلا: «لقد فات أوان التطور كما كنت أتصوره وبات من المستحيل كسب الحرب أو وقفها»(1)

---

1. Buron, OP.CIT.

الفصل الخامس

تطور الموقف الدبلوماسي

أولا : الجبهة تثمين وضعية دولية مواتية

قرّرت القيادة التاريخية للثورة – ممثلة في «لجنة الستة» [1] – عشية فاتح نوفمبر 1954 «أولوية الداخل» تأكيدا لأمرين اثنين :

– أهمية العمل السياسي العسكري في الميدان خلال الانطلاقة الأولى،

– صدور القرارات الهامة عن الثوار داخل البلاد، انطلاقا من احتكاكهم اليومي بالحقائق الميدانية[2].

وكان هذا المبدأ في أذهان محمد بوضياف ورفاقه تحصيل حاصل، لا تأثير له على تكامل العمل الثوري بمختلف أبعاده السياسية و الدبلوماسية والعسكرية داخل البلاد وخارجها.

لكن بعد تحييد ثلاثة عناصر من «لجنة الستة»، وعدم تمكّن بوضياف من العودة إلى الجزائر في يناير – حسب اتفاق أعضاء اللجنة عشية اندلاع الثورة – بدا لرمضان عبّان الذي آلت إليه الأمور بفضل وجوده في العاصمة – ودعم الثنائي بلقاسم كريم وعمار أوعمران له – أن يثمن هذا الموقع، على حساب العمل الدبلوماسي والعسكري في الخارج.. وكانت ملاحظاته في هذا الشأن [3] لأعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني محل ردّ من المسؤول

---

1 B. Ben Kheda, Abane - Ben M'Hidi, Dahlab Editions, Alger 2000.

2. S.Dahlab, Mission Accomplie, Dahlab Editions, Alger 1990.

3. م. عباس «بين بلة – عبان : مواجهة من أجل الحقيقة»، مؤسسة الشروق، الجزائر 2004.

السياسي بالوفد محمد خيضر جاء فيه : «إذا كانت ميادين أداء مسؤولياتنا مختلفة، فإنها متساوية من حيث الأهمية ومتكاملة فيما بينها»[1].

وهذه حقيقة العمل الثوري في الواقع، وأن تفاوتت أهمية هذا العامل أو ذاك حسب تطور الحرب الشعبية.

وبخصوص العمل الدبلوماسي تحديدا، يمكن القول أن علاقته بتطور الحرب هي علاقة تناسب طردي، عكس العامل العسكري الذي تكمن أهميته في المراحل الأولى أساسا، لدوره الحاسم في طرح القضية حسب الوضوح الذي تقتضيه الوضعية الاستعمارية : أي قضية تصفية استعمار وتحرر وطني. وليس مجرد تمرد داخلي في «ثلاث عمالات فرنسية»!.

ويعود الفضل في انطلاق العمل الدبلوماسي لفائدة الثورة الجزائرية - ورسالة التحرر الوطني التي أعلنت عنها في بيان فاتح نوفمبر 1954 - إلى الثنائي محمد خيضر وحسين آيت أحمد من القيادة التاريخية للثورة.. هذا الثنائي الذي استطاع أن يستقطب في وقت قياسي، عناصر أصبح لها شأن كبير في النشاط الدبلوماسي أمثال محمد يزيد، عبد القادر الشندرلي، محمد الصديق بن يحي، لخضر الإبراهيمي.. إلخ.

وبعد اختطاف الثنائي المؤسس - في عملية قرصنة شملت كذلك العضوين الآخرين في الوفد الخارجي[2] - آلت أمور دبلوماسية الثورة إلى الدكتور محمد الأمين الدباغين الذي حدد مرتكزات العمل الدبلوماسي لفائدة استقلال الجزائر في:

(1) «كفاح شعبي طويل المدى».

(2) «وعي الرأي العام الفرنسي باستحالة الحسم العسكري».

(3) وعي الرأي العام العالمي بعدالة قضيتنا»[3].

1 IBID.
2. IBID.

3 أحمد بن بلة ومحمد بوضياف.

وكان العمل الدبلوماسي قد انطلق غداة فاتح نوفمبر في اتجاهين اثنين، لإقناع بشرعية مطلب الاستقلال من جهة، ومشروعية حامل هذا المطلب، اي جبهة التحرير الوطني من جهة ثانية.

أ. مطلب الاستقلال :

كان مطلب الاستقلال واضحا منذ البداية، كما يبدو ذلك في بيان فاتح نوفمبر 1954 وقد ارتبط - كهدف - منذ الوهلة الأولى كذلك، بالعمل الثوري الجاري بشقّيه السياسي والعسكري.

وقد تبلور هذا المطلب خلال العام الأول للثورة ليبرز عشية ذكراها الأولى في الصيغة التالية : «إعلان من الحكومة الفرنسية، يعترف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال»(1).

وما لبث «الاستقلال» أن أصبح شرطا مسبقا لأية تسوية مع إدارة الاحتلال الفرنسي كما يؤكد ذلك رمضان عبّان - «منسق» قيادة الثورة بالدّاخل - في 12 يناير 1956 : «التسوية على أساس الاستقلال دون أي قيد أو شرط»(2).

وقد أصبح «الشرط المسبق» شيئا فشيئا مرادفا للتشدّد في نظر الصديق قبل العدو، الأمر الذي حمل الدكتور الدباغين بشرح الموقف في 22 مارس 1957 غداة الاحتفال بالذكرى الأولى لاستقلال تونس بقوله

« لاعتراف بالاستقلال لا يعني استسلام فرنسا».

- إذا توافرت النية الحسنة يمكن أن يكون الاعتراف بالاستقلال، مدخلا لمفاوضات مثمرة من أجل وقف القتال سريعا، وبناء علاقات جديدة في إطار احترام السيادة الوطنية»(3).

---

1. صحيفة المجاهد عدد 3 أكتوبر 1956

2. Belhocine. OP CIT

3. المقاومة عدد 10

وبعد مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ التراب الجزائري، عقد أحد أعضائها سعد دحلب مؤتمرا صحفيا بالقاهرة في 4 يوليو 1957، أكد فيه مرة أخرى «أن جبهة التحرير الوطني لا تقبل بغير الاستقلال التام». و غتنم الفرصة للرد على تصلب الحكومة الجديدة برئاسة وزير الدفاع السابق بورجس مونوري قائلا : «إن الجبهة عازمة على مواجهة الحرب بالحرب».[1]

وعشية الذكرى الثالثة لإعلان الثورة، عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ - المنبثقة عن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة في أوت 1957 - سلسلة من الاجتماعات، أكدت في ختامها - مرة أخرى - الاستقلال شرطا مسبقا للتفاوض، لكن بصيغة أكثر مرونة : «تسوية على أساس الاستقلال»[2].

وترغّب اللجنة الجانب الفرنسي في هذه التسوية من خلال التلويح بالآفاق الواعدة، على أساس «أن الاعتراف بالاستقلال هو مفتاح كلّ شيء»، ليس على الصعيد الثنائي فحسب بل على الصعيد المغاربي كذلك[3].

هذه الصيغة اعتمدت قاعدة للتحرك الدبلوماسي على مدى سنة كاملة، ولم يتم استبدالها بصيغة أخرى إلا بعد تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958.

ب. مشروعية تمثيل جبهة التحرير الوطني :

لكن في حالة اعتراف الحكومة الفرنسية بمبدأ استقلال لجزائري، مع من يكون لتفاوض لوضع الترتيبات اللاحقة وتطبيقها؟

للتذكير أنّ محمد خيضر في مؤتمره الصحفي بالقاهرة غداة اندلاع الثورة[4]، اجتهد في تحديد الطرف المفاوض استنادا إلى المطلب التقليدي

---

1. المقاومة (ج) عدد 19/ 15. 7. 1957.
2. المجاهد عدد 11/ 1. 11. 1957.
3. المصدر السابق.

4. Belhocine, OP.CIT

«لحزب الشعب الجزائري» و «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» المتمثل في : «انتخاب مجلس تأسيسي سيد عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز عرقي أو ديني».

وانطلاقا من هذا المطلب يرى خيضر أن التفاوض يكون مع متحدث ينبثق عن المجلس التأسيسي، أي تتوفر فيه شروط التمثيل الحقيقي، ويحمل كامل التفويض «لرسم مستقبل العلاقات بين فرنسا والجزائر على قدم المساواة».

فالمفاوض الجزائري إذا حسب هذا المنطق، تنتخبه أغلبية الشعب الجزائري في الوقت المناسب، أي بعد اعتراف فرنسا بمبدأ استقلال الجزائر، وقبول التفاوض على هذا الأساس.

لكن لرمضان عبّان رأي آخر، فقد ذكر ضمن قواعد التسوية الأربعة في 8 أكتوبر 1955، أن التفاوض يكون بين الحكومة الفرنسية و«حكومة جزائرية مؤقتة مؤلفة من ممثلين مؤهلين للشعب الجزائري»[1]، دون تحديد كيفية تعيين هؤلاء الممثلين.

ولم تظهر فكرة «جبهة التحرير الوطني» كمفاوض محتمل - إلا في مطلع 1956، عندما أشار عبّان في رسالة لخيضر إلى

- «أن الجبهة تطورت.. حتى أن الحكومة الفرنسية ذاتها أصبحت واعية بأنها المنظمة السياسية المقبولة دون سواها»..

- «أن الجبهة هي الطرف الوحيد الذي يمكن أن يتحادث مع الفرنسيين، على غرار سابقة حزب الدستور الجديد بتونس».

وفي أكتوبر من نفس السنة، طلعت علينا صحيفة «المجاهد» بمقولة : «جبهة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري»، والذي «لا يكون التفاوض الجدي إلا معه»[2].

1 Belhocine, OP.CIT

2 المجاهد عدد 3.

غير أن هذا التأكيد الواضح والقوي لم يمنع أطروحة المجلس التأسيسي من الظهور مرة أخرى، على لسان رئيس الوفد الخارجي للجبهة الدكتور محمد الأمين الدباغين الذي طرح في مؤتمر صحفي عقده بتونس في 22 مارس 1957 النظرة التالية : أن الاعتراف بالاستقلال يتبعه تشكيل حكومة مؤقتة، تشرف على انتخاب مجلس تأسيسي.. لكن الدكتور لا يوضح الطرف الذي يتفاوض مع الفرنسيين :

- هل هي الحكومة المؤقتة نفسها التي نظّمت انتخابات المجلس التأسيسي في حالة بروز أغلبية موالية للاستقلال طبعا؟.

- أم أن المجلس التأسيسي الموالي للاستقلال هو الذي يعيّن المفاوضين سواء بعنوان الحكومة المؤقتة أم تحت أي عنوان آخر؟ وتتضمن هذه النظرة طعنا واضحا في أية انتخابات تشرف عليها إدارة الاحتلال، لأنه «لا يمكن الاطمئنان لنتائج انتخابات تنظمها حكومة حزب، من أبرز قادته نيجلان»[1] حسب قول الدكتور الدباغين ! للتذكير أنّ الوفد الخارجي للجبهة ما انفك منذ أواخر 1955 - يلح على ضرورة الإسراع بتشكيل حكومة مؤقتة لأربعة اعتبارات على الأقل :

1. إضفاء نوع من الهالة الرسمية على التمثيل الخارجي للجبهة الذي أسند منذ البداية إلى وفد الجبهة بالقاهرة.

2. الاستعداد المناسب للتفاوض، في حالة جنوح العدو إلى السلم وقبول مبدأ الاستقلال.

3. إعطاء جرعة معنوية قوية للعمل الثوري وللرأي العام الجزائري.

4. التأثير على معنويات العدو، لما يتضمنّه القرار من إيحاءات بالنّصر الوشيك لقوى التحرر الوطني بالجزائر..

---

1 المقاومة عدد 10.

وفي ربيع 1958، استقرّ الرأي على إنشاء الحكومة المؤقتة بدل لجنة التنسيق والتنفيذ، وأكد ذلك مؤتمر طنجة في أواخر أبريل بإصدار توصية في هذا الشأن. وقد اعتبر بلقاسم كريم في تعليق على هذه التوصية، إنشاء الحكومة المؤقتة «تجسيدا لوجود الأمة الجزائرية، وإعلانا - من جانب واحد - عن نهاية السيادة الفرنسية رسميا»[1].

وقد أعلن عن تأسيس هذه الهيئة فعلا في 19 سبتمبر 1958 كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

جـ. حلقات التضامن الأربعة

اندلعت ثورة فاتح نوفمبر 1954، في ظروف إقليمية وجهوية ودولية مواتية، إذ كانت حركة المدّ التحرّري في أوجها. وقد استطاعت أن تواكب هذه الحركة، وتستفيد في سياقها من العمق الاستراتيجي العربي من جهة وعلاقات التضامن الأفريقي الأسيوي الوليد من جهة ثانية.

وكانت الأهداف الخارجية لجبهة التحرير الوطني كما نقلها محمد بوضياف إلى جماعة القاهرة في نوفمبر 1954 تتمثل في:

(1) العمل على طرح المشكلة الجزائرية خارج الإطار الفرنسي.

(2) رفع المشكلة إلى مستوى القضيتين التونسية والمغربية

(3) طرح المشكلة على هيئات الأمم المتحدة: مجلس الأمن والجمعية العامة[2].

ولتحقيق هذه الأهداف، كان على الوفد الخارجي لجبهة التحرير أن يقنع أولا الحلفاء الطبيعيين بمشروعية مطلب الاستقلال، وبأهلية جبهة التحرير في التعبير عنه كممثل وحيد للشعب الجزائري. وتتابع جهود الوفد في هذا الإطار ضمن الحلقات التالية: المغاربية والعربية والإسلامية الأسيوية والأممية

1. المجاهد عدد 23/ 7 مايو 1958

2. Belhocine. Le Courrier Alger - Le Caire. Casbah Editions, Alger 2000.

1. الحلقة المغاربية :

لقي الوفد الخارجي لجبهة التحرير دعما قويا من ممثلي حزب الدستور الجديد بتونس وحزب الاستقلال بالمغرب خلال الانطلاقة الصعبة عام 1955[1]..

وفي خريف 1956 يلخص محمد خيضر موقف تونس كما أبلغه سفيرها بالقاهرة الدكتور الصادق المقدّم كما يلي: مع مطلب الاستقلال مبدئيا لكنها تنصح باتباع سياسة المراحل - البورقيبية - لتحقيق هذا الهدف، شريطة أن يندرج الحل المرحلي ضمن أفق الاستقلال.

ولم يكن الموقف المغربي يومئذ يختلف كثيرا عن موقف زعيم حزب الدستور الجديد حسب خيضر دائما[2].

وكان السلطان محمد الخامس قد قابل أحمد بن بلة، مسؤول الشؤون العسكرية والمالية في الوفد الخارجي للجبهة بإشبيلية في أبريل 1956، وحاول إقناعه بضرورة إبراز شخصيات سياسية من «وزن ثقيل»، لإسقاط حجة فرنسا التي تزعم أن ليس هناك تنظيم سياسي يمكن التفاوض معه[3]..

وتخفي هذه المحاولة، نوعا من التحفظ الضمني على عناصر الوفد الخارجي التي تبدو في نظر السلطان منقوصة التمثيل، من ناحية الإشعاع الخارجي والرصيد السياسي على الأقل. وليس مستبعدا أن يكون الوزير الأول التونسي الحبيب بورقيبة على نفس الموجة حينئذ.

وكان نفس التحفظ تقريبا على تمسك الجبهة بمطلب الاستقلال التام، واشتراط الاعتراف المبدئي به فاتحة لأي تفاوض مع إدارة الاحتلال.. ففي

1. M. Harbi, Les Archives de La Revolution Algerienne. Editions Jeune Afrique. Paris 1981
2. عبد الحميد زوزو. محطات في تاريخ الجزائر. دار هومة. الجزائر 2004
3. فتحي الديب. عبد الناصر وثورة الجزائر

يناير 1957 قابل الأمير الحسن ولي العهد – بطلب منه – في مدريد عضو «الوفد الخارجي للجبهة عبد الرحمان كيوان، ليسأله ما إذا كان الوفد يتصوّر حلا للقضية الجزائرية غير الحلّ الوارد في أرضية الصومام. ولمّا ردّ عليه بالنفي، أفهمه أن الجانب الفرنسي غير مستعد لذلك بعد[1].

وفي أبريل من نفس السنة، كان الأمير مباشرا أكثر مع فرحات عبّاس من الوفد الخارجي الذي التقى به في تيطوان ليسأله – بإلحاح – عن «الموقف النهائي» للجبهة.

ولما أجاب عباس : «الاعتراف بحق تقرير المصير والتفاوض النزيه مع الجبهة» لم يخف استياءه وردّ عليه : «كنا نأمل أن نجد لديكم مرونة أكبر»[2].

فجبهة التحرير إذا وجدت نفسها بحاجة إلى إثبات أهليتها لأقرب حليفتين إليها، وكذلك سلامة تمسكها بمطلب الاستقلال التام. بل وجدت نفسها بتيطوان – في فبراير 1957 – أمام اختبار من نوع خاص : الدفاع عن نفسه بمنزل المهدي بن بركة، أمام بعض الساسة المغاربة الذين ألصقوا بها «تهمة الشيوعية»![3].

وبادر عبد الرحيم بوعبيد – من أقطاب حزب الاستقلال – إلى وضع الجبهة أمام امتحان آخر : تيسير دخول «الحركة الوطنية الجزائرية» المدونة إلى المغرب[4] الأمر الذي اضطر عناصر الجبهة إلى ارتكاب المحظور فوق تراب بلد شقيق بتصفية بعض مسؤوليها[5].

غير أن مثل هذه المواقف لم يكن لها – لحسن الحظ – كبير تأثير على حركية التضامن الفعّال والشامل في كل من تونس والمغرب.

---

1. A. Kiouane, Les Debuts d'Une Diplomatie de Guerre, Editions Dahlab, Alger 2000.
2. أحمد توفيق المدني حياة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982
3. المصدر السابق
4. د. عبد الكريم الخطيب مسار حياة، جريدة الفجر، الرباط 2003
5. [illegible]

وفي أواخر أكتوبر 1957 عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ – المعدلة والموسعة - سلسلة من الاجتماعات، توجت بمبادرة لتحريك الموقف الدبلوماسي الذي تجمّد عند تمسك جبهة التحرير بالاستقلال من جهة، ورفض الجانب الفرنسي هذا المطلب من جهة ثانية. وتضمنت هذه المبادرة :

– تذكيرا بقبول جبهة التحرير قبيل اختطاف طائرة الوفد الخارجي – في 22 أكتوبر 1956 – مبدأ اللقاء الرباعي على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر.

– تثمين المساعي التونسية المغربية لبعث مسار التسوية السلمية، في اتجاه التحضير لقاء رباعي[1] جديد.

– الإعراب عن رغبة الجبهة في عقد لقاء ثلاثي قريب، لتنسيق الجهود ووضع خطة مشتركة للتعجيل باستقلال الجزائر[2].

وقد حركت هذه المبادرة الموقف فعلا، إذ وجه سلطان المغرب والرئيس التونسي في 22 نوفمبر من الرباط نداء مشتركا، يدعو طرفي النزاع إلى التفاوض، ويعرض عليهما التوسط لتيسير ذلك في نفس الوقت.

وتضمن ردّ فعل الجبهة في اليوم الموالي العناصر التالية :

– ارتياح للوساطة التونسية المغربية، شريطة أن يكون التفاوض صادق على أساس الاستقلال.

– «نداء الرباط» نداء سلم عكس «ثلاثية حي مولي»[3] التي كرّسها خيفتاه بورجس مونوري ثمّ فليكس غيار بعده[4].

وعقد اللقاء الثلاثي المغاربي فعلا بالرباط في فاتح ديسمبر، وشارك فيه الوفد الجزائري علانية وبصفة رسمية ندا لشريكيه التونسي والمغربي.

1. يجمع ممثلي الأقطار المغاربية الثلاثة بممثلين عن الحكومة الفرنسية
2. صحيفة المجاهد عدد 12/ 15. 11. 1957.
3. المجاهد عدد 13/ 1. 12. 1957.
4. المجاهد عدد 13/ 1. 12. 1957

واستمرت الحركية الدبلوماسية على المستوى المغاربي، لتتجلى مرة أخرى في مؤتمر طنجة الذي انعقد – على المستوى الحزبي – في أواخر أبريل 1958، وأوصى في ختام أشغاله بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، استجابة لمطلب الوفد الجزائري.

طبعا لم تكن حركية التضامن المغاربي مع الثورة الجزائرية على نسق واحد من حيث التجاوب والانسجام، كما يكشف عن ذلك بلقاسم كريم – مسؤول دائرة شؤون الحرب – قبيل الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة. فقد حرص في تقرير مطول بتاريخ 5 أوت من نفس السنة، على تسجيل جملة من الحقائق بلغة مباشرة مثل:

1. الضغوط التي كانت تمارس على قيادة الجبهة لتلين من موقفها تجاه فرنسا، رغم النوايا المشبوهة لحكامها من مولي إلى دوغول.

2. محاولة كل من تونس والرباط الحدّ من التضامن التلقائي لشعبين الشقيقين مع القضية الجزائرية.

3. وصف الاتفاق التونسي الفرنسي حول أنبوب النفط الرابط بين جهتي (عين امناس) والصخيرة (قابس)، بأنه «أخطر من الخيانة»[1].

2 - الحلقة العربيــة

كان الاعتماد على العمق الاستراتيجي العربي من ثوابت الحركة الوطنية الثورية التي استخلصت من تكسيات الانتفاضات الشعبية السابقة، أنه بدون هذا العمق يكون الاختناق مآل أيّة ثورة، بالنظر خاصة إلى الطابع الاستيطاني لاحتلال الجزائر وقدرات فرنسا الدولة العظمى.

ويمكن أن نسجل لجبهة التحرير الوطني في علاقاتها بالدول الشقيقة مزيّتين اثنتين :

1. Harbi, OP.CIT.

1. أنها استطاعت تفعيل العمق الاستراتيجي العربي، وجعل الأقطار العربية تشارك في المجهود العربي للشعب الجزائري كأطرف معنية بل مشاركة أحيانا.

2. أنها أبرمت مع الأقطار العربية ميثاق شرف غير معلن، بنده الأول والأخير عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية. فبقدر ما كانت حريصة على الاستقلال بشؤونها الداخلية، كانت حريصة كذلك على عدم التدخل فيما لا يعنيها من الشأن الداخلي لهذا البلد أو ذاك.

وكان الحلف الأول في الدعم العربي، يضم منذ البداية كلاًّ من مصر والسعودية وسوريا..

أولا : مصر :

تتميز مصر ضمن مجموعة الصف الأول بكونها معنية وشريكة أي امتدادا لدول الجوار المتمثلة في تونس والمغرب وليبيا، وإن كانت سبّاقة إلى تحمل نتائج هذا الالتزام الكامل من خلال تعرضها إلى العدوان الثلاثي الشهير.

لقد كانت مصر متورطة منذ الانطلاقة الأولى للثورة الجزائرية تورطا مباشرا من خلال :

1 - إعلان بيان فاتح نوفمبر 1954 من إذاعة «صوت العرب» بالقاهرة، فضلا عن استضافة جزء[1] من القيادة التاريخية للثورة طبعا.

2 - ضمان وتنسيق الدعم العربي بمختلف أوجهه للثورة الوليدة، عن طريق الوفد الخارجي لجبهة التحرير

3 - تقديم دعم خاص متعدّد الأوجه : من المشورة الأخوية إلى الإمداد بالسلاح، فضلا عن الدعم الإعلامي والدّبلوماسي وتدريب الثوار ..إلخ

---

1. ثلاثي الوفد الخارجي المتكون من خيضر، آيت أحمد، بن بلة... وقد انضم إليه بوضياف في 2 نوفمبر 1954

هذا «التورّط» المتعدّد الأوجه جعل الدعاية الاستعمارية تشخص الدعم الخارجي للثورة الجزائرية في مصر، وكان ذلك من عوامل دفع فرنسا إلى المشاركة في العدوان الثلاثي في خريف 1956.

هذا الالتزام الكلي من ثورة 23 يوليو 1952، لم يمنع بعض الأصوات الشاردة من الشك في جدوى هذا الدعم والتخوّف من آثاره السلبية. ومن هؤلاء سفير مصر بباريس ثروة عكاشة الذي أرسل في ربيع 1956 تقريرا متشائما إلى حكومته، يشير فيه إلى أنّ العلاقات الفرنسية المصرية، مقبلة على مرحلة جديدة من التفاهم، ويدعو في هذا الصدد إلى تشجيع الحل التفاوضي للقضية الجزائرية مدعما اقتراحه بحجّتين:

أ- أن الحل التفاوضي يجنّب ثورة يوليو التورّط في صراع لا مبرّر له ولا يمكن التكهّن بأخطاره..

ب - أن لا جدوى من تأييد الثورة الجزائرية الميئوس من نجاحها تقريبا[1].

ثانيا: المملكة العربية السّعودية:

كانت المملكة العربية السّعودية في الطليعة، من حيث الدّعم الديلوماسي والمالي والعسكري..

- فقد كانت سباقة إلى تنبيه مجلس الأمن الدّولي في يناير 1955، ببروز المشكلة الجزائرية وخطورتها المحتملة على السلم والأمن في العالم[2]، قبل أن تصبح في طليعة الدّول المطالبة بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بدءا من دورتها العاشرة.

ومن المواقف المشهودة للملك سعود بن عبد العزيز، التقطت صورة له بمقرّ الأمم المتحدة بنيويورك وهو يستعرض العلم الجزائري[3].

1 . فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر
2. H. Alleg, La Guerre d'Algerie (T2), Temps Actuels, Paris 1981, P 425.
3. توفيق المدني، حياة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

- وكانت المملكة سباقة كذلك إلى دعم الثورة الجزائرية ماليا، سواء مباشرة أو بواسطة التبرّعات السخية للمواطنين. على سبيل المثال أن تبرّعات أسبوع الجزائر في يناير 1957 نيفت عن مليون دولار، وكانت جبهة التحرير يومئذ في أمسّ الحاجة إلى هذه الأموال لشراء الأسلحة المهرّبة خاصة.

- ولم تتخلّف المملكة على صعيد الدعم العسكري، إذ كانت جبهة التحرير تشتري الأسلحة بوثائق سعودية في كثير من الأحيان، فضلا عن مساهمة الطّيران العسكري السعودي في نقل هذه الأسلحة إلى مصر خاصة لتأخذ طريقها بعد ذلك إلى جبهات القتال.

وإلى جانب ذلك كانت وفود الجبهة في مواسم الحج تحظى برعاية خاصة، ويسمح لها باستغلال المناسبة للدعوة للقضية[1]. وفي موسم صائفة 1957 وضعت الرياض حدا لنشاط معاكس، كان يقوم به مولاي مرباح باسم الحركة المصالية..

لقد أفهمه السّعوديون بعد أداء المناسك، أنّه لم يعد مرغوبا فيه إلى أن تحصل الجزائر على استقلالها[2].

ثالثا: سوريا:

كانت سوريا كذلك في الصفّ الأمامي دبلوماسيا وماليا وعسكريا..

- دبلوماسيا: بالدعوة للقضية الجزائرية في المحافل الدّولية وإقحام ممثلي جبهة التحرير في الأمم المتحدة ضمن البعثة الدائمة كموظفين فيها. وكانت هذه التغطية نعم السّند لرواد العمل الدبلوماسي لفائدة الثورة الجزائرية، من أمثال حسين آيت احمد ومحمّد يزيد وعبد القادر الشندرلي..

1 المصدر السابق
2 نفس المصدر

وفضلا عن ذلك، كانت وفود الجبهة تجوب العالم بجوازات سفر سورية خاصة (دبلوماسية).

- ماليا : بالانتظام في تقديم مساهمتها - عبر الجامعة العربية - التي بلغت في خريف 1957 - على سبيل المثال - 500 مليون فرنك (قديم)

ونظرا لحرية المعاملات المالية يومئذ بسوريا - على غرار لبنان - فتحت جبهة التحرير حسابا بنكيا لها في دمشق لتلقي المساعدات العربية مباشرة، بعد أن كانت - قبل ربيع نفس السنة - تمرّ عبر الخزينة المصرية[1].

- عسكريا بفتح مدارسها العسكرية امام طلبة جيش التحرير الوطني، فضلا عن المساهمة في تسليح جيش التحرير.

وفي هذا الصّدد، يذكر احمد بن بلة أنّه تسلّم هبة من العراق وسوريا - قبل أسره - من 2000 بندقية و 500 رشاشة، تركها في مستودعات الجيش المصري بالإسكندرية[2]. ويذكر الدكتور محمد الأمين الدباغين رئيس الوفد الخارجي من جهته في تقرير إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية (دورة القاهرة - أوت 1957)، أن الرئيس شكري القوتلي وعد شخصيا «بأنّ نأخذ ما نحتاج من مخازن الجيش السّوري، شريطة الاّ يقع ذلك بأيدي العدوّ»[3].

ولا يعني وجود مصر والسعودية وسوريا في الخط الأول، أن بقية الدول العربية تخلفت عن دعم الثورة الجزائرية، وإنّما كانت هذه الدول في وضعيات تحدّ من حريتها إلى حدّ ما سواء لأنها لم تتحرّر بعد من الاحتلال، أو أنّها كانت لا تزال تحت النفوذ الأجنبي (البريطاني - الفرنسي) بدرجة أو بأخرى. ويمكن أن نخص بالذكر في هذا الصدد :

أ - العراق حيث لم تبخل حكومة نوري سعيد بدعمها الدبلوماسي والمالي وحتّى العسكري كما سبقت الإشارة إلى ذلك على لسان بن بلة.

---

1. نفس المصدر

2. M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000.

3. توفيق المدني المصدر السابق.

وفي تقرير الدكتور الدباغين آنف الذكر، يسجل أن «العراق أمدّنا بكمية من الأسلحة وهو مستعدٌ للمزيد»..

وعندما قامت جبهة التحرير في ربيع 1957 بفتح حساب بنكي في سوريا، كان العراق سباقا إلى تدشين هذا الحساب بدفع مستحقاته مباشرة.. وقد سبق في ذلك سوريا نفسها !

وبعد ثورة 14 تموز (يوليو) 1958، انتقل عراق اللّواء عبد الكريم قاسم إلى الخط الأمامي بدون منازع..

ب - المملكة الأردنية الهاشمية لم تتأخر عن الركب بدورها، رغم استمرار النفوذ البريطاني الأمريكي عليها إلى حدٍّ ما.

وكان الدّعم الأردني كذلك دبلوماسيا وماليا وعسكريا. فقد تميزت جمعيات مساندة الثورة الجزائرية في المملكة بفعالية ملحوظة، تجلّت في حجم التبرّعات التي كانت تجمعها. ولم يتردّد الجيش الأردني في فتح مدارسه لتدريب شباب جيش التحرير الوطني.

ج - السّودان رغم حداثة عهده بالاستقلال[1]، لم يتوان في وضع إمكانياته الدبلوماسية خاصة في خدمة القضية الجزائرية. فقد وعدت حكومته مثلا وفدا عن لجنة التنسيق والتنفيذ في يناير 1958، بالسّعي لضمان مشاركة الجزائر في مؤتمر أكرا المقرّر عقده في منتصف أبريل القادم.

لكن هذا المسعى كان يبدو سابقا لأوانه. فلم يتلقّ التجاوب المنتظر من شركاء الخرطوم في المؤتمر المذكور الذي أصدر مع ذلك لائحة، تؤيّد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وإلى جانب مساهمة الدّول بصفة فردية على النحو السالف، كانت الجامعة العربية إطارا للتنسيق واستقطاب الجهود الجماعية لفائدة الثورة الجزائرية.

---

1. حصل على استقلاله في 1.1. 1956

وقد بادرت ابتداء من 1957 بتحديد مبالغ معينة لمساعدة جبهة التحرير، تمّ توزيعها على الدّول الأعضاء تناسبيا استنادا إلى مؤشرين اثنين : الثروة وعدد السكان.

طبعا لم تكن المبالغ المقررة كافية، لذا كانت جبهة التحرير تطالب - بواسطة لجنة الجزائر - دائما بالمزيد. على سبيل المثال كان الطلب في منتصف مايو 1958 في حدود 12 مليون جنيه فقط، لكن ما يتمّ تحصيله فعلا من هذا المبلغ لا يتعدّى عمليا مليون جنيه [1].

ومن جهة أخرى كانت بعثات الدول العربية بنيويورك كثيرا ما تنسق مواقفها لفائدة القضية الجزائرية، سواء في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو لدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن.. وقد اجتمعت في هذا الإطار، بكاتب الدولة الأمريكي جون فورستر ولاس في أواخر مايو 1957 لشرح الموقف العربي من هذه القضية[2].

3 - الحلقة الإسلامية

كانت جبهة التحرير الوطني على غرار الحركة الوطنية التي انبثقت عنها، تعتبر العمق الإسلامي مكملا طبيعيا للعمق العربي. هذه القناعة، جعلت الجبهة تتحرك لطلب دعم الأقطار الإسلامية بشكل عفوي ودونما حرج.

وقد أوفدت في البداية وفدا من عبد الرحمان كيوان وأحمد فرنسيس إلى كل من إيران وأفغانستان وتركيا.

● إيران : حل الوفد بطهران في 27 مايو 1957، فوجد في السّفارة السعودية نعم المعين، لترتيب اللقاءات المرغوبة مع الصحافة والبرلمان والمجتمع المدني.. وتوجت الزيارة بلقاء مع الوزير الأول الدكتور إقبال الذي أكد لوفد جبهة التحرير استمرار دعم إيران للقضية الجزائرية معتبرا ذلك مسألة مبدئية[3].

---

1 توفيق المدني، المصدر السابق.

2 المقاومة عدد 16/ 3. 6. 1957.

3. A. Kiouane, Les Debuts d'une Diplomatie de Guerre, Editions Dahlab, Alger 2000.

• أفغانستان : حل وفد جبهة التحرير بكابُل في 31 مايو، حيث عقد سلسلة من اللقاءات مع أوساط سياسية ومدنية، توجت كذلك بلقاء الوزير الأول سردار محمد داود، وبمؤتمر صحفي أكد الاهتمام الخاص الذي توليه الصحافة الأفغانية للقضية الجزائرية[1].

• تركيا : حل الوفد بأنقرة في 8 يونيو الموالي، حيث وجد السفارة السعودية في مساعدته أيضا.. وقد استقبله رئيس المجلس الوطني مدة ساعتين، كما استقبله الأمين العام للخارجية باسم الوزير..

وكانت ليبيا قد ساهمت منذ مطلع 1957، مساهمة فعالة في إذابة الجليد بين أنقرة وجبهة التحرير.. عندما استغل الوزير الأول مصطفى بن حليم زيارة نظيره التركي عدنان مندريس لتحسيسه بالقضية الجزائرية، ومعاتبته في نفس الوقت على مواقف أنقرة السابقة التي تميزت بالسلبية والحياد في أحسن الأحوال.

وقد حققت المبادرة الليبية مفاجأة سارة لجبهة التحرير ، الحصول على كمية من الأسلحة التركية لجيش التحرير، فتمت تحت غطاء مساعدة للجيش الليبي[2].

4 - الحلقة الأفرو آسيوية

تزامن اندلاع الثورة الجزائرية مع ظهور حركة التضامن الإفريقي الآسيوي التي حملت القضية الجزائرية في ركابها، وتطور دعمها لها بتطور الحركة من جهة، وتصاعد العمل الثوري في الجزائر من جهة ثانية.

فقد بادرت جبهة التحرير الوطني بإيفاد كل من حسين آيت أحمد ومحمد يزيد لحضور اجتماع «دول كولمبو»[3] بمدينة «بوغور» (الأندونيسية) في أواخر ديسمبر 1954.. وكان هذا الاجتماع بمثابة اجتماع لتحضير مؤتمر «باندونغ» الشهير.

---

1 IBID.

2 ا توفيق المدني حياة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

3 مجموعة من خمس دول هي الهند باكستان، أندونيسيا، سيلان (سيريلانكا حاليا)، بيرمانيا

علما لم يكن حضور ثنائي الجبهة كافيا، لإثارة اهتمام رؤساء حكومات «دول كولمبو» بالقضية الجزائرية، بدليل أن البيان الختامي لم يشر إليها. لكنه كان مفيدا جدا لتحضير المشاركة في مؤتمر «باندونغ»: لقد عاد الوفد بخلاصة مزدوجة :

- أن تأتي المبادرة بطرح القضية الجزائرية من البلدان العربية أولا.
- ضرورة القيام بجولة تحسيسية في البلدان المعنية.

وكانت نتيجة هذا الدرس الثمين حضور وفد الجبهة إلى مؤتمر باندونغ (18 أبريل 1955)، ضمن وفد مغاربي برئاسة صالح بن يوسف أمين عام حزب الدستور الجديد. وقد تقدّم وفد المغرب العربي إلى المؤتمر بمذكرة موحدة حول قضايا الأقطار الثلاثة، مع إضافة ملحق خاص بالجزائر.

وتطرح المذكرة موضوع الجزائر من زاوية :

(1) مساندة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

(2) عرض المشكلة الجزائرية على الأمم المتحدة..

وقد سجّل المؤتمر في بيانه الختامي المطلب الأول دون الثاني.

هذا النقص تداركه البيان الختامي للقاء «بريوني» الذي جمع في يوليو 1956 قادة مصر ويوغسلافيا والهند، بهدف إعطاء نفس جديد للتضامن الأفرو آسيوي، ولم يكتف بذلك، بل دعا إلى حل المشكلة الجزائرية بالتفاوض مع قادة الثورة المسلحة.

وفي منتصف يناير 1958، احتضنت القاهرة المؤتمر الأفرو آسيوي الأول من نوعه وأدى خص القضية الجزائرية بلائحة تبنت مطالب جبهة التحرير تبني تاما وواضحا مثل :

1. الدعوة إلى التفاوض فورا على أساس الاستقلال، بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير التي تمثل الشعب الجزائري.

2. التنديد بالحرب الاستعمارية وبالتعذيب والمطالبة بإطلاق سراح القادة الخمسة، وجميع الوطنيين المعتقلين في السجون والمحتشدات.

3. استنكار تجنيد الأفارقة في حرب الجزائر، ودعوة المجندين منهم إلى رفض محاربة إخوانهم..

وقد أصدر المؤتمر توصية بجعل 30 مارس الموالي «يوم التضامن الأفرو آسيوي مع الجزائر»[1].

– وبعد تمام ثلاثة أشهر، انعقد مؤتمر أكرا (غانا) بمشاركة ثمانية دول إفريقية مستقلة[2]. وكانت نتائجه في نفس الاتجاه، من حيث تبني أطروحات جبهة التحرير في النظر إلى القضية الجزائرية وطرق معالجتها.

وقد اعتبر قادة الجبهة المؤتمر «أول تظاهرة رسمية لتعاون الشعوب الإفريقية»، وحيّوا بالمناسبة إنشاء لجنة خاصة لشرح القضية الجزائرية عبر العالم[3].

5 ـ حلقة الأمم المتحدة

كانت جهود حلقات التضامن السابقة – في بعدها الدبلوماسي خاصة – تصب كلها في كواليس الأمم المتّحدة بنيويورك. وقد برزت نتائج هذه الجهود بوضوح منذ الدورة العاشرة للجمعية العامة التي شاهدت طرح القضية الجزائرية أول مرة..

للتذكير أنّ 13 دولة عربية وإفريقية وآسيوية كانت رفعت في 26 يوليو 1955 طلبا إلى الأمين العام بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة. وتلا ذلك إرسال مذكرة من الوفد الخارجي للجبهة إلى البلدان الأعضاء، يناشدها فيها توفير الشروط المناسبة لتسوية القضية سلميا، على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره

1 صحيفة المجاهد عدد 16/ 15. 1. 1958.
2 هي مصر، السودان، الحبشة، غانا، ليبيريا، ليبيا، تونس، المغرب.
3 المجاهد عدد 23/ 7. 5. 1958.

وقد أدّى التحضير الجيّد للدورة إلى مفاجأة تسجيل القضية - بأغلبية صوت واحد - والتسبب في ضجة إعلامية - لفائدة القضية - بعد انسحاب الوفد الفرنسي من أشغال الدورة احتجاجا على ذلك.

غير أن ردّ الفعل الفرنسي المدعوم بضغوط الدول الحليفة، أدى إلى نوع من الحل الوسط بالإحجام عن مناقشة القضية في الجمعية العامة. لكن الجمعية العامة ما لبثت أن تداركت الأمر في دورتها اللاحقة، حيث لم تكتف بالتسجيل والمناقشة، بل أصدرت في فبراير 1957 لائحة تضع القضية الجزائرية في إطارها السليم كقضية تصفية استعمار، ينبغي أن تجد حلها الطبيعي بتمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره. وقد علّقت صحيفة «المقاومة» على ذلك قائلة : «أنّ العالم اعترف للجزائر بكيانها المتميّز»[1].

وبعبارة أخرى أن الجمعية العامة حققت نبوءة مراد ديدوش الذي كان يردّد عشية إعلان الثورة : «ينبغي أن نكافح عامين لإسقاط مقولة الجزائر الفرنسية»..

وأصدرت الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة لائحة أخرى (ديسمبر 57)، دعت فيها الجبهة والحكومة الفرنسية إلى التفاوض، لحل القضية على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقبول الوساطة التونسية المغربية [نداء الرباط في 22 نوفمبر).

ورغم أن الصحافة الدولية رأت في اللائحة تقدّما ملحوظا لصالح القضية الجزائرية، فإن صحيفة «المجاهد» وصفتها بالفتور، لأنها لم تُدن السياسة الاستعمارية المتوحشة، «بل لم تخف تشاؤمها لمستقبل الهيئة الأممية التي قد تذهب ضحية للاستعمار أسوة بسابقتها عصبة الأمم»[2].

---

1. صحيفة المقاومة (ج) عدد 7/ 16 2 1957.
2. المجاهد عدد 14/ 15 12 1957.

وتأهبا للدورة الثالثة عشرة تقدمت 24 دولة أفرو آسيوية في 7 مايو 1958 مرة أخرى بطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة القادمة. ويعكس عدد الدول في حدّ ذاتها، مدى تطوّر انتصار القضية قياسا بالدّورات السابقة.

ودعما لمساعي المجموعة الأفرو آسيوية لصالح القضية الجزائرية، كانت جبهة التحرير الوطني تراسل الأمين العام للأمم المتحدة في قضايا معينة سواء مباشرة أو بواسطة إحدى المنظمات التابعة. ففي مارس 1957 مثلا تلقى الأمين العام مذكرتين:

- واحدة من جبهة التحرير – في 11 مارس – فندت فيها مزاعم فرنسا حول «الدعم الخارجي» للثوار. وقد أكدت بالمناسبة «أن الذي يتلقى الدعم الخارجي حقا هو الجيش الفرنسي وليس جيش التحرير» وفي ذلك إشارة واضحة إلى حلفاء فرنسا وفي مقدّمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

- وثانية من «الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين» – في 18 مارس – حول «الاضطهاد الثقافي» في ظل نظام الاحتلال الفرنسي. وقد اعتمد الاتحاد في مذكرته على إحصائيات 1953 التي تؤكد حقيقتين:

1- أن مليون أوروبي بالجزائر تستوعب المؤسسة التربوية من أبنائهم 135 ألفا في الابتدائي و24 ألفا في الثانوية و5132 في الجامعة.

2- أن 9 ملايين جزائري تستوعب نفس المؤسسة من أبنائهم 266 ألفا في الابتدائي لكنها لا تستوعب في الثانوية سوى 4159 تلميذ وفي الجامعة 507 طلاب».

وبعبارة أخرى أن عدد المتمدرسين من الجزائريين، كان سنة 1953 ضعف المتمدرسين الأوروبيين في المرحلة الابتدائية، لكنه يتراجع إلى 1/6 هؤلاء في الثانوية، وإلى 1/10 فقط في المرحلة الجامعية[1].

---

1 المقاومة عدد 9/ 18-3-1957

ثانيا الموقف الفرنسي : تشدد وجمود

1 ـ بوادر تصدع في الرأي العام

أدت «ثلاثية» جي مولي المتمثلة في : «وقف القتال – انتخابات – مفاوضات مع المنتخبين – التي أعلن عنها في 28 فبراير 1956 – إلى تجمد الموقف الرسمي الفرنسي، لأنّ هذه «الثلاثية» كانت تخفي في حقيقتها شرط مسبقا : فرض استسلام الثوار بالقوة قبل أي تفاوض.

وقد سارت على نفس النهج، حكومة بورجس مونوري وحكومة فليكس غيار بعدها.. ما دفع صحيفة «المجاهد» مطلع 1958 إلى التعليق على أحد تصريحات الوزير الأول بالعنوان التالي : «باريس.. لا جديد غيار يتكلم مرتين ولا يقول شيئا»[1]

وأمام جمود «الموقف الرسمي» عبّر الكاتب مولود فرعون عن نفس الشعور في 12 يناير قائلا «حكومة غيار مشغولة (عن الشأن الجزائري) بالوضعية الاقتصادية وإصلاح المؤسسات أكثر من وقت مضى»[2]

وكان الكاتب قد سخر – بمرارة – في 5 مارس من العام الماضي من جي مولي، «العائد من زيارة الولايات المتحدة الأمريكية مهموما بسعر الحليب الذي سيطرحه على البرلمان بفرنسيه»[3].

ولكسر هذا الجمود الرسمي، كان على الجبهة التحرير أن تتحرك باتجاه الراي العام الفرنسي مباشرة سواء في الجزائر أو في فرنسا.

- أولا : على الصعيد الجزائري

– لم تكن جبهة التحرير واهمة، لأن المستوطنين وقفوا منذ الوهلة الأولى كتلة متراصة، وراء شعارات «الجزائر الفرنسية»، والجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، «وفرنسا من دانكارك إلى تامنراست».. وهلمّ جرا.

1. صحيفة المجاهد عدد 16/ 15 ، 1 ، 1958.
2. M. Feraoun, Journal, Le seuil, Paris 1962.
3. IBID.

وقد كشفت محاولة «الهدنة المدنية» مطلع 1956، أن باب الاجتهاد تجاه الرأي العام الأوروبي ضيق جدا، بدليل أن الكاتب الكبير ألبير كامو، اختار في نهاية المطاف الانحياز إلى طائفته، على حساب الأغلبية من الجزائريين وحقّها في تقرير المصير والاستقلال[1].

وقد لخص الموقف في هذا الصدد، رمضان عبان في منتصف مارس من نفس السنة في عبارتين:

1 - «أنّ الأغلبية الساحقة من الأوروبيين تساند الوضع القائم، وتبدو مصممة على اتهام بالإرهاب»..

2 - «أن هناك أقلية قليلة من الأوروبيين تتفهم قضيتنا، لكن لا توافقنا على طول الخط»..[2]

هذه «الأقلية بين الأقلية» التي يشير إليها عبان كانت مقسمة بدورها إلى فئتين:

1 - «أقلية بين الأقلية» اختارت الالتزام التام مع قضية الشعب الجزائري والنضال في صفوف جبهة التحرير كأي مناضل في صفوفها.. وهذه حال الدكتور فرانز فانون والدكتور بيار شولي وروجته على سبيل المثال.

2 - «أغلبية بين الأقلية» فضّلت الالتزام مع قضية الشعب، لكن في ظل الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية. وهذه حال الدكتور بيار روش، والأستاذ أندري مندوز والمحامي بوباي.. وغيرهم.

وكان هؤلاء جميعا «مجرّد استثناء» حسب تعبير الدكتور شولي الذي يفسر عداء الأغلبية من الأوروبيين لفكرة استقلال الجزائر بقوله «أن الأقلية الأوروبية عاشت بالجزائر في ظل الهيمنة الاقتصادية السياسية، وليس من الطبيعي أن تتخلى عن ذلك فجأة، لأنه يشكل نوعا من الانتحار»..

---

1 عبّر كامو عن ذلك بقوله: «إذا تعارض الحق مع والدتي فإنني أقف إلى جانبها مع تقديسها

2. M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000

وبناء على ذلك يطرح المشكلة القائمة بقوله : «إن إمكانية التفاهم بين الوطنيين وأغلبية المستوطنين كانت تبدو منعدمة منذ الوهلة الأولى، لأن التناقض القائم يومئذ لم تكن تجدي معه الحلول الوسطى» [1].

وكانت نخبة المستوطنين على نفس النغمة مع عامتهم، يؤكد ذلك الكاتب مولود فرعون من خلال موقف صديقيه إيمانويل روبلاس وألبير كامو.

- فالأول يصف الفدائيين «بالإرهابيين» الذين لا يستحقون أية شفقة في نظره، ويحمل لعبد الناصر كراهية لا يرى لها فرعون من مبرّر!
- والثاني يرفض تصور الجزائر مستقلة، واضطراره لذلك إلى استظهار جواز سفره الأجنبي في كل مرة يزورها [2]

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن المستوطنين ذوي الوضعيات الاجتماعية المتواضعة، كانوا أشدّ عداء لاستقلال الجزائر من أغلبية الموسرين والأثرياء!

وخلاف لعامة المستوطنين، خرج بعض أعضاء الكنيسة الكاثوليكية بالجزائر على شبه الإجماع، حول العداء للشعب الجزائري وتطلعه المشروع لاستعادة حق تقرير المصير والاستقلال. وكان في طليعة هؤلاء، الرهبان العمال في سوق أهراس الذين اعتبرتهم رسالة الجبهة إلى يهود الجزائر في أكتوبر 956، مثالا ينبغي الاقتداء به. وكذلك بعض رهبان العاصمة أمثال الأب سكوطو والأب بيرنعر... إلخ دون أن ننسى رهبان تيبحيرين بضواحي المدية

وكان لأسقف الكنيسة الكاثوليكية دوفال موقف مشرف، بعد فترة تردد في بداية الثورة. فقد أرسل إليه رمضان عبان المحامي عمار بن التومي يطرح عليه السؤال التالي : «هل الكنيسة جزائرية أم فرنسية؟» أمام هذا السؤال المفاجئ، طلب أسقف الجزائر مهلة للتفكير والاستشارة ليعود بالجواب التالي : لا علاقة للكنيسة بالحكومة الفرنسية.

1. في كتابنا «مثقفون في ركب الثورة» دار هومة، الجزائر 2004

2. Feraoun, OP.CIT.

هذا الجواب شجع عبان على أن يطلب من الأسقف مشاركة الكنيسة في تحرير الجزائر. فكان ردّ دوفال : بإمكان الكنيسة أن تساعدكم بالوسائل السلمية من إيواء ومؤونة ومواقف.. وما إلى ذلك [1].

الطائفة اليهودية تنحاز إلى صف الاحتلال

كانت الطائفة اليهودية بالجزائر تعتبر نفسها فرنسية، بعد أن منحت المواطنة بموجب مرسوم كريميو عام 1870. لذلك لم يكن عداؤها لاستقلال الجزائر يختلف كثيرا عن عداء بسطاء المستوطنين.. ومع ذلك حاولت جبهة التحرير استمالة هذه الطائفة بأمل تحييدها في النزاع القائم، أن تعتبر كسبها لمائدة القضية طبعا وجاءت المحاولة في فاتح أكتوبر 1956، بشكل رسالة موجهة إلى الحاخام وأعضاء المجلس اليهودي الأعلى، فضلا عن نواب الطائفة ووجهائها.

مما جاء في رسالة الجبهة :

1. تذكير بماضي الطائفة اليهودية قبل الاحتلال، عندما كانت جزءا من المجتمع الجزائري : لها مكانتها في الإدارة والاقتصاد، وكان لها ممثلون بارزون في الحكومة والدبلوماسية والعدالة والثقافة والفن.. إلخ

2. تذكير بأنّ حصول الطائفة على الجنسية الفرنسية لم يحمها من الاضطهاد في ظل حكومة فيشي، ومن الاستفزازات البورية مثلما حدث في 6 فبراير 1956، عندما رفع المتظاهرون الأوروبيون – بمناسبة زيارة الوزير الأول جي مولي – شعارات فاشية معادية لليهود. وكذلك الدعوات المتكرّرة لمقاطعة التجار اليهود، الصادرة من حين لآخر عن غلاة المستوطنين.

3. تأسف لموقف مندوبي الطائفة في المؤتمر اليهودي العالمي الذي انعقد أخيرا بلندن، حيث أكّدوا تعلقهم بالجنسية الفرنسية خلافا لإخوانهم بتونس والمغرب.

---

1 في كتابنا : نداء... الحق، دار هومة 2001.

4. مناشدة الطائفة أن تعلن انتماءها إلى المجتمع الجزائري وتتبنى الجنسية الجزائرية وتشارك في بناء جزائر الإخاء الحقيقي..

غير أنّ الطائفة كانت اختارت معسكرها منذ البداية، فكانت بعض عناصرها في طليعة الحركات الإرهابية التي تمارس القتل العشوائي لعامة الجزائريين، ولم تتحرج من استقدام خبراء من «الموساد» لمساعدتها في ذلك..

نتذكر أن الحركة الصهيونية كانت نشطة جدا وسط يهود الجزائر الذين شاركوا بحماس في العدوان على فلسطين سنة 1948، بإرسال متطوعين ومساعدات مختلفة عبر الموانئ الجزائرية، بتواطؤ واضح من سلطات الاحتلال الفرنسي..

لكن على غرار «شواذ» المستوطنين عامة، كان للطائفة اليهودية أيضا «شواذها» الذين تطوّعوا لمساعدة جبهة التحرير، نذكر منهم على سبيل المثال: الدكتور دانيال تيمسيت والمهندس عربيب اللذين انخرطا في شبكة مصنع المتفجرات بالعاصمة[1].

ثانيا: على الصعيد الفرنسي:

أمام الأفق المحدودة للتأثير في الرأي العام الأوربي بالجزائر – كما سبقت الإشارة – توجهت جبهة التحرير مباشرة إلى الرأي العام في فرنسا ذاتها.

وقد سارت في هذا الإطار على نهج الحركة الوطنية – عامة – التي كانت لأسباب تكتيكية واضحة، تميّز بين الشعب الفرنسي ونظام الاحتلال بالجزائر الذي يسيء للمثل التحررية التي جاءت بها ثورة 1789، كما يسيء لمصالح فرنسا الاستراتيجية على المدى البعيد.

1. بوعلام لوصديق في: «ملتقى... في ركب الثورة» مصدر سابق.

وقد لعب الطلبة الجزائريون بفرنسا أسوة باتحادية جبهة التحرير، دورا رائدا في تحسيس وكسب تعاطف وتأييد عدد من رواد الرأي، في مجال السياسة والإعلام والثقافة والفكر بصفة عامة.

للتذكير أن أغلبية الرأي العام الفرنسي كانت في ربيع 1956 «تبدو مستعدة للسير وراء حكومة ترد بقوة، وتعبئ ما بقي من شعور وطني لإرسال ما أمكن من المجندين إلى العمالات الثلاثة»[1].

وتشاطر هذا الرأي قيادة الجبهة في الدّاخل التي لم تكن في نفس الفترة تؤمن كثيرا بإمكانية مساعدة الديمقراطيين الفرنسيين للقضية الجزائرية. وبلغ التشاؤم برمضان عبّان، إلى حدّ اعتبار الفرنسيين جميعا أعداء بدون استثناء[2].

غير أن المواقف العملية لقادة الثورة والطليعة الطلابية كانت غير ذلك لحسن الحظ.

• ففي ربيع 1955، بادر الطالب محمد أمير رئيس «جمعية الطلبة المسلمين المغاربة بفرنسا» بدعوة فرانسوا مورياك وماسينيون وروبير بارا إلى تناول فطور رمضان. واستغل هذا الظرف الإنساني لمحاولة تحسيس هذه الشخصيات الكبيرة بالقضية الجزائرية.

ولاشك أن هذا اللقاء كان له أثره في التحقيق الذي أجراه روبير بارا مع قائد المنطقة الرابعة (العاصمة) عمار أوعمران وبعض الثوار الأوائل بناحية الأخضرية، والذي أحدث نشره في منتصف سبتمبر بأسبوعية «فرانس أوبسرفاتور» ضجة كبيرة[3].

وتواصلت جهود الطالب أمير مع بعض الشخصيات المتفتحة النافذة، مثل الوزير الأول السابق أنطوان بيني، رئيس مجلس أرباب الأعمال الذي وفى بوعده في السعي لشرح حقيقة ما يجري بالجزائر.

---

1. R. Buron, Carnets Politiques de La Guerre d' Algérie, Cana, Paris 2002
2. Belhocine, OP.CIT
3. R. Barrat, Les Maquis de La liberté, Temoignage chrétien, Paris 1987

● ووجهت اتحادية جبهة التحرير بفرنسا مساعيها نحو الأوساط السياسية والدينية، لشرح حقيقة القضية الجزائرية وأطوار الحرب الشرسة التي أعلنها نظام الاحتلال على الشعب الجزائري..

وقد استطاعت تبليغ رسالتها، وإن كانت النتائج متواضعة أو منعدمة..

- فالحزب الاشتراكي تبنى منذ البداية مواقف الحركة المصالية المناوئة لجبهة التحرير.

- ولم تكن بداية الاتصال بالشيوعيين سهلة، فقد كانوا يحتمون بممثلي الاتحادية جلسة في الحدائق العمومية! ولم تلق طلباتها لديهم أي صدى يذكر[1]..

والواقع أن أغلبية الشيوعيين الفرنسيين كانوا وطنيين في حرب الجزائر التي كانوا يبرّرون مشاركتهم فيها بقولهم : «على الجندي الشيوعي أن يشارك في أية حرب ولو كانت رجعية، لمواصلة النضال من الداخل»[2]

وهذا ما يفسّر :

- تصويت 110 نواب شيوعيين على قانون السلطات الخاصة في 12 مارس 1956

- منع مناضلي الحزب من دعم القضية الجزائرية بأي شكل من الأشكال..

- وخلافا للحزب الشيوعي الفرنسي، بادرت بعض الجماعات التروتسكية بتأكيد التزامها العملي مع جبهة التحرير في أروبا منذ 1955، من باب الوفاء لقناعاتها الثورية. ونخص بالذكر في هذا الصدد جماعة ميشال رابتيس (اليوناني الأصل) التي قدمت خدمات معتبرة في ميادين الإعلام والتسليح.

1 بولعروف في كتابنا «رواد» الوطنية، دار هومة، الجزائر 2003.

2 H. Hamon et P. Rotman, les Porteurs de Valises, Albin Michel, Paris 1979.

– وعلى غرار الأوساط الحزبية، لم تكن الاتصالات الأولى بالدوائر المسيحية مشجعة. فعلى سبيل المثال اتصل مسؤول اتحادية الجبهة بجيهي بالأب بيار الذي اشتهر يومئذ بأنه «صديق الفقراء» ودعاه لنصرة القضية الجزائرية في تصريحاته، فكان قصارى جهد الأب أن وعد بالصلاة للقضية[1]!

وحسب روبير بارا أن «الكنيسة الفرنسية زكّت حرب الجزائر بصفة عامة، بل شاركت فيها بـ 2500 مجنّد (بين جنود وضباط) وحوالي 100 مرشد»..[2]

لكن المساعي المتضافرة من الطلبة ومناصر الاتحادية، ما لبثت أن أثمرت بكسب بعض المثقفين الأحرار والمناضلين من ذوي النزعة الأممية خاصة.

وجاءت الإشارات الإيجابية الأولى في هذا الصدد كما سبقت الإشارة، من روبير بارا الذي وجد في كلود بوردي رئيس تحرير مجلة «فرانس أوبسرفاتور» سندا حقيقيا.

وكانت الإشارة الثانية في نوفمبر 1955، عندما بادر أدغار موران بتأسيس «لجنة المثقفين المناهضين لاستمرار الحرب في الجزائر».

وتوالت الإشارة الإيجابية من أفراد الرأي بفرنسا، بعد أن أصدر فرانسيس جانسن في ديسمبر الموالي كتابه «الجزائر الخارجة على القانون» الذي اعتمد فيه كثيرا على شهادات ومواقف مناضلين أمثال بن يوسف بن خدة وصالح الوانشي وبيار شولي..

ولم يقتصر التزام جانسن مع القضية الجزائرية على هذا الكتاب الهام فقط، بل ترجم التزامه في مواقف نضالية جريئة مثل .

1. بولحروف، المصدر السابق.

2. Barrat, OP.CIT.

(1) – تكوين شبكة من المثقفين الفرنسيين وضعت نفسها في خدمة الثورية الجبهة ومناضليها، هذه الشبكة التي عرفت لاحقا بـ "حملة الحقائب".

(2) المساهمة في إقناع الفيلسوف الوجودي جان بول سارتر بمساعدة الوطنيين الجزائريين، وكانت أول تظاهرة لسارتر في هذا الصدد، حضور محاكمة الصدائي محمد بن صدوق كشاهد نفي في ديسمبر 1957.

واستمر الفيلسوف على نفس النهج، عندما احتج في أواخر مارس 1958 رفقة كل من موريك وأندري مالرو، على حجز كتاب "المسألة" لأنري الاغ لذي يشكل وثيقة إدانة للتعذيب في حرب الجزائر.

مثل هذه الحركية على مستوى الرأي العام الفرنسي لم تكن غريبة عن التحول الملحوظ في مواقف الحزب الشيوعي المبدئية والسياسية من المسألة الجزائرية:

أ. مبدئيا اعترف الأمين العام موريس توريز بخطأ نظريته حول الأمة الجزائرية في طور التكوين" – التي أعلن عنها عشية الحرب العالمية الثانية – خلال اجتماع للجنة المركزية في 15 فبراير 1957 بقوله: "والآن غيّرنا عبارتنا (الأمة.. في طور التكوين) لنتحدث بحق عن الواقع الوطني الجزائري والأمة الجزائرية القائمة. وذلك بالاتفاق مع التاريخ ومع الحياة التي تتطور وتتقدم"..

ب. سياسيا بـ "الاعتراف بجبهة التحرير ممثلا وحيدا للمقاومة الجزائرية بمختلف فصائلها بما في ذلك الحزب الشيوعي الجزائري" حسب صحيفة "لومانتي" في 22 يناير 1958.

هذه الإشارات لمسها فرحات عباس، فدعا في 29 يوليو من نفس السنة إلى توظيف تعاطف البلدان الشيوعية مع القضية الجزائرية، بتشجيع هذا الاتجاه داخل الحزب والحصول على دعمه إذا أمكن ذلك

– وكانت الجالية الفرنسية بتونس من جهة أخرى، سباقة إلى التعبير عن مساندة مطالب جبهة التحرير في لائحة موجهة إلى المستوطنين بالجزائر

في منتصف نوفمبر 1957، حاولت من خلالها تطمينهم على مستقبلهم في الجزائر المستقلة، بناء على تجربتها الخاصة في ظل الاستقلال التونسي

ومن الطبيعي أن تتابع جبهة التحرير مؤشر التحول في اتجاهات الرأي العام الفرنسي، كما تؤكد ذلك صحيفة «المجاهد» التي تساءلت في فاتح فبراير 1958 قائلة : «هل بدأ الرأي العام الفرنسي يراجع نفسه؟».

وقبل أقل من شهرين من عودة الجنرال ديغول إلى الحكم سجلت الصحيفة فاتحة طيبة على هذا الصعيد : صدور لائحة عن مجموعة من العلماء والأساتذة، يطالبون فيها لأول مرة بالتفاوض على استقلال الجزائر[1].

2- الموقف الأمريكي- كسب السناتور كينيدي، «ضربة معلم»

رسخ في الذاكرة الجماعية لعامة الجزائريين منذ الحرب العالمية الأولى خاصة أن للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تأثيرا حاسما على فرنسا، لذا نلاحظ أن جبهة التحرير الوطني، كانت تولي اهتماما واضحا بمواقف هذين الحليفين الرئيسيين لنظام الاحتلال، وتعمل جاهدة للحد من تورطهما في حرب الجزائر.

وكانت القناعة عامة لدى قادة الجبهة، أنه لولا الدّعم الأمريكي البريطاني السّخي - عسكريا وماليا ودبلوماسيا - لما استطاعت فرنسا الصمود أكثر من أربع سنوات، بالنظر إلى تكاليف الحرب الباهظة وأعبائها الثقيلة

ويذهب بلقاسم كريم في هذا الصدد، إلى حدّ وضع الولايات المتّحدة في المرتبة الثانية - بعد فرنسا - من حيث درجة المسؤولية، على ما يعاني

1 صحيفة المجاهد عدد 21، 1. 4. 1958.

الشعب الجزائري من مآس وآلام.. بل يذهب أبعد من ذلك عندما يقدّر بأن 80% من خسائر الجزائريين في جميع المجالات، ناجمة عن الدعم الأمريكي السخي لفرنسا..

ويفسر فرحات عباس اعتدال دول مثل الهند والباكستان والفلبين في مساندة القضية الجزائرية، «بالنفوذ الأمريكي البريطاني عليها»..

وكذلك الشأن في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية التي تتحكّم واشنطن في مواقفها بواسطة الدولار[1].

وأمام الوفاء الرّسمي لكل من واشنطن ولندن لمواقف فرنسا الحليفة، لم يبق لجبهة التحرير غير التوجه إلى الرأي العام في هذين البلدين ومحاولة التأثير فيه بأمل أن يؤدي ذلك إلى «تحييدهما» بدرجة أو بأخرى.

– وكان للطلبة الجزائريين فضل الريادة كذلك على الجبهة الأمريكية، إذ استطاع ممثلوهم كسب تعاطف أحد قياديي الحركة الطلابية فيها وهو سيمور يونغ الذي تعاطف معهم في يوليو 1956 خلال المؤتمر الدولي للطلبة وساعدهم على انضمام اتحادهم العام إليه، الأمر الذي أدى إلى انسحاب ممثلي الطلبة الفرنسيين[2].

– وتمكنت الحركة النقابية من جهتها، من كسب تعاطف أرفين براون من قدماء النقابات الأمريكية وممثلها في الاتحاد الدّولي للنقابات الحرة ببروكسل.

وكانت مواقف براون رائدة على مستوى المعسكر الغربي قاطبة، إذ صرّح منذ 1956 قائلا «أنّ الشعب الأمريكي كله مع الاعتراف باستقلال الجزائر»[3].

---

1 F. Abbas in Harbi, Les Archives de La Revolution algérienne, Editions Jeune Afriques, Paris 1981

2 R. Malek, l'Algérie d'Evian, Casbah Editions, Alger 1995.

3 H. Alleg, La Guerre d'lgérie (T2), Temps Actuels, Paris 1981.

وما لبث جورج ميني رئيس النقابات الأمريكية نفسه، أن حذا حذو براون في 4 سبتمبر من نفس السنة في تصريح مثير لصالح القضية الجزائرية والمغرب العربي عامة[1].

وفي ديسمبر من نفس السنة، فتحت كتابة الدولة أبوابها لوفد هام من جبهة التحرير بقيادة فرحات عباس. وقد استقبل الوفد موظفان ساميان، كانا واضحين جدا في تعاطفهما مع القضية الجزائرية[2].

ولكن الفتح الحاسم على مستوى الرأي العام الأمريكي، كان بفضل «اللوبي» الذي استطاعت جبهة التحرير - وحلفاؤها الأفرو أسيويون - تكوينه بواشنطن ذاتها. فقد تمكن هذا «اللوبي» من إقناع السناتور اللامع جون كينيدي رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ في مطلع يوليو 1957، من التعبير عما ينبغي أن يكون عليه موقف بلاده من القضية الجزائرية.

كان هذا الإنجاز «ضربة معلم» على الصّعيد الدّبلوماسي، لأن السناتور في تصريح 2 يوليو تطرق إلى القضية الجزائرية من مختلف جوانبها.

- لقد تحدث عن الوطنيين الجزائريين الذين «يعبّرون من أعماق السّجون عن خيبتهم في الولايات المتحدة، لأنها تخلّت عن مبادئها الديمقراطية المعادية للاستعمار، وأصبحت تشجع الاحتلال العسكري للجزائر، ضد شعب يطالب بحقه في تقرير مصيره»..

- وانتقد في نفس السّياق موقف واشنطن - بصيغة المعني بهذا الموقف - قائلا : «نعلن تأييدا لحق الشعوب في تقرير مصيرها من جهة، لكن نؤكد في نفس الوقت رفضنا التدخل في القضية الجزائرية من جهة ثانية».. ويضيف معلقا على هذا التناقض : «لقد حاولنا إرضاء الطرفين، فكانت النتيجة أن أغضبنا الإثنين»..

---

1. A. Kiouane, Les Debuts d' Une Diplomatie de Guerre, Editions Dahlab, Alger 2000.
2. IBID.

● كما انتقد حكومة بورجس مونوري - المشكلة حديثا بباريس - متصبيها وتعلقها بالشكليات، ورفض كل تنازل معقول،.. وذكّرها بالمناسبة بانعكاسات المشكلة الجزائرية على الوضع الداخلي بفرنسا مثل

1 - عدم الاستقرار الحكومي ودفع فرنسا إلى التورط في عملية السويس.

2 - تأجيل الإصلاحات الداخلية.

3 - تقدّم الحزب الشيوعي الفرنسي، بينما تتراجع الشيوعية في كل مكان..

● ولم يُغفل كينيدي انعكاسات القضية على الحلف الأطلسي والتحالف الغربي بصفة عامة :

- فحرب الجزائر جعلت الحلف مجرد هيكل عظمي، بعد أن حوّلت فرنسا 400 ألف جندي من قواتها - المشاركة في الحلف - إلى الجزائر

- وأضعفت الحرب المعسكر الغربي بإضعاف فرنسا.

- شوهت موقف الغرب في نظر العالم الحرّ، وأتاحت للدعاية المناهضة له أن تضعف من مركزه في آسيا والشرق الأوسط.

● ولم ينس مضاعفات القضية على الولايات المتحدة نفسها مثل :

- عرقلة علاقات واشنطن بكل من تونس والمغرب.

- التقليل من إشعاع مشروع إيزنهاور في الشرق الأوسط.

- تعريض بعض القواعد الجوية الاستراتيجية للخطر.

ويخلص السّيناتور الدّيموقراطي إلى النتائج التالية :

1 - الجزائر أصبحت قضية دولية تهم الولايات المتحدة حتما.

2 - خطورة القضية على واشنطن لا تقلّ عن خطورتها على فرنسا.

3 - الجزائر لم تعد بالتالي تخص فرنسا وحدها، ولن تبقى قضية فرنسية إلى الأبد[1].

---

1 صحيفة المقاومة (ج) عدد 19/ 15- 7- 1957.

مثل هذا الموقف الجريء الواضح لم يصدر عن شخصية عادية، لأن كينيدي ما لبث أن خلف إيزنهاور في رئاسيات نوفمبر 1960.

وفي أوت الموالي كتب معلق «نيويورك تايمز» الشهير أسوب مؤكدا أن وزيري خارجية واشنطن ولندن دلاس وماكميلان «اتفقا أخيرا بالعاصمة البريطانية على خطة تستهدف حمل فرنسا على حلّ القضية الجزائرية في أحسن الآجال»..[1]

وكشف المعلق بالمناسبة، انشغال العاصمتين باحتمال تطور الأوضاع في الجزائر والمغرب العربي عامة نحو مزيد من التعفن.

مثل هذه المؤشرات المشجعة، جعلت قيادة جبهة التحرير تواصل مساعيها في كواليس الأمم المتحدة بنيويورك – و«الكابيتول» في واشنطن – بهدف تحييد الولايات المتحدة، على الأقل أثناء التصويت على لوائح الجمعية العامة. علما أن تحييدها عسكريا وماليا لم يكن ممكنا بحكم علاقات التحالف مع فرنسا، مصداقا لقول مسؤول أمريكي أنه «من غير الممكن منع فرنسا من استخدام أسلحة الحلف الأطلسي في حرب الجزائر»[2].

وكانت صحيفة «المجاهد» تتابع بناء على ذلك، تطور الموقف الأمريكي بقلق واضح كما يكشف تساؤلها في مطلع نوفمبر 1958 : «متى تلتزم واشنطن بتوصيات «الأمم المتحدة»؟» وكذلك تساؤلها في منتصف نفس الشهر : «هل تغيّر الموقف الأمريكي؟».

وصدنا في منتصف على واشنطن صعدت من لهجتها في نفس العدد، بالحديث عن «تورط الولايات المتحدة في حرب الجزائر»، مع التلويح باحتمال الاستعانة بالمعسكر الاشتراكي.

وشهد ربيع السنة ذاتها حدثين يؤكدان أن عمل الكولسة ماض على قدم وساق:

---

1. صحيفة المجاهد عدد 9/ 20. 8. 1957.
2. وزير الدفاع الأمريكي، المجاهد عدد 40/ 16.4. 1959.

- الحدث الأول : فتور إدانة جبهة التحرير للتدخل الأمريكي في لبنان (1).

- الحدث الثاني : مبادرة الجناح الأمريكي بمعرض صفاقس (تونس) الدولي في 10 أبريل بعرض شريط وثائقي حول جيش التحرير، الأمر الذي أغضب الفرنسيين وأثار احتجاجهم على ما حدث(2).

وكانت القضية الجزائرية من جهة أخرى محل اهتمام الجمعيات الأمريكية، إذ بلغ عدد الأطروحات التي سجلت حولها خلال نفس السنة 29 أطروحة(3).

ومن وحي هذه الوقائع وتزايد الاهتمام الأمريكي بالشأن الجزائري، تساءلت المجاهد مرة أخرى : «هل تقضي حرب الجزائر على الصداقة الأمريكية الفرنسية؟»..

طبعا مثل هذه الأسئلة لم تكن اعتباطية أو مجرد تعبير عن رغبات حالمة، بل كانت تعكس فعلا تطورًا بطيئا لكن ملموسا في موقف واشنطن. وقد تجلّى هذا التطور خلال الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، عندما امتنع ممثل الولايات المتحدة عن التصويت أول مرة على مشروع اللائحة الخاصة بالجزائر، بعد أن عارض المشاريع التي قدمت في الدورات الثلاثة السابقة.

3 - الموقف البريطاني.. الإذاعة البريطانية.. أداة تعذيب معنوي

كان القسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية وسيلة تعذيب معنوي إضافية - أسوة بالقسم العربي من إذاعة الجزائر - لمستمعيه الجزائريين، لاعتماده الكلي تقريبا على بيانات جيش الاحتلال. واعتمادا على هذا المؤشر، يمكن القول أن بريطانيا كانت خلال السنوات الأولى من الثورة الجزائرية خاصة، منحازة لحليفتها فرنسا بكل وضوح

1. G. Meynier, Histoire Intérieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003, P 593.
2. IBID, P 591.
3. Y. Courrière, l'Heure des Colonels, Fayard, Paris 1970.

وما لبثت لندن أن حسمت عداوتها لقضية الشعب الجزائري بمشاركتها الفعالة خلال أكتوبر - نوفمبر 1956، في العدوان الثلاثي على مصر الذي كان من أهدافه ضرب الثورة الجزائرية في عمقها العربي.

لكن حيوية وفعالية العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير، استطاعت بدءا من 1957 كسر جدار الصمت البريطاني والالتفاف على الرتابة التقليدية لموقف الرسمي، بفضل تفهم ومساعدة بعض الساسة ورواد الرأي البريطانيين

في مطلع يونيو من السنة المذكورة، لم تتحرج صحيفة بريطانية من التهكم على عدم الاستقرار الحكومي بباريس غداة سقوط حكومة جي موبي، باعتبارها الحكومة الثانية والعشرين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (أي بمعدل حكومتين في السنة تقريبا!).

هذا التهكم كان يمهد لتغيّر ملحوظ في لهجة بعض الصّحف على غرار «نيوزكرونكل» التي كتبت في 3 سبتمبر الموالي تقول: «تتواصل المذبحة (في الجزائر) على نطاق واسع منذ فترة طويلة. ولم يعد ممكنا أن يلتزم حلفاء فرنسا مزيدا من السكوت عليها»[1].

وقبل ذلك بشهر واحد، صرّح المستر بيفان Bevan ممثل حزب العمال في الأممية الاشتراكية لأسبوعية «ليكسبريس» مؤكدا على أمرين اثنين:

1 - «لا ينبغي حرمان الأغلبية من حق تقرير المصير، حفاظا على مصالح الأقلية مهما كانت أهمّيتها».

2 - «على فرنسا أن تبادر بالإعلان عن نيتها في منح الجزائر استقلالها»[2].

وشهدت صائفة نفس السنة - كما سبقت الإشارة - مبادرة أمريكية بريطانية لحمل باريس على التفكير بجد في إيجاد حل للقضية الجزائرية، خشية أن يشمل «التعفن» منطقة المغرب العربي كلّها..

1. Alleg, OP.CIT.
2. [illegible].

وجاء العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف (تونس) في 8 فبراير 1958، ليجعل هذا التعفن امرا واقعا، وليس مجرّد احتمال او تخوف لا مبرّر له. وكان ردّ الفعل الأمريكي البريطاني على هذا العدوان فوريا، تجسّد في عرض وساطة بين باريس وتونس، كان من نتائجه التعجيل بسقوط حكومة فليكس غيار (الرابعة والعشرين) التي رخصت لجيش الاحتلال بممارسة «حق لمتابعة» في تر ب دولة مستقلة!.

وجاء عرض الوساطة مرفوقا بتهديد خفي:

إعادة لنظر في القروض الممنوحة للحكومة الفرنسية[1] في حالة الرفض طبعا!.

وتعكس «حادثة الوساطة» حقيقتين - قلق واشنطن ولندن من جمود الموقف المرنسي من جهة، وشعور الساسة الفرنسيين بتدخل حلفائهم في «شؤونهم اداخلية» من جهة ثانية

وفي أعقاب العدوان على الساقية ومضاعفاته، اهتز لموقف البريطاني بعض الشيء، الأمر الذي مكّن وفدا لجبهة التحرير - مكون من بن يوسف بن حدة ومحمد الصديق بن يحي - من زيارة لندن، وتقديم عرض حول القضية لجزائرية في مجلس العموم أمام لجنة من نواب حزب العمال[2].

4 - موقف جيران فرنسا بين التحفظ.. وغض الطرف

أولت جبهة التحرير الوطني اهتماما خاصا للدول المجاورة والعميلة لفرنسا، مثل إسبانيا وكل من إيطاليا والمانيا (الاتحادية) حيث تمكنت بفضل تعاطف بعض الشخصيات والجمعيات من تكوين قواعد انطلاق ساهمت في التعريف بالقضية الجزائرية، وتوسيع دائرة التأييد لحق تقرير المصير والاستقلال في أروبا الغربية عامة.

1 IBID.
2. Meynier, OP.CIT

■ إسبانيا: تميّز موقف مدريد في عهد حكومة الجنرال فرانكو المعزولة نسبيا في غرب أوروبا - بسبب مخلفات الحرب الأهلية عام 1936 - بتعاطف ضمني منذ البداية، تجسد في غض الطرف عن نشاط عناصر جبهة التحرير بالريف الإسباني[1] وعلى أرض إسبانيا ذاتها.

في ظل هذه الظروف المواتية، أنشأ محمد بوضياف رفقة بن مهيدي ومحمد يوسفي تمثيلا للجبهة «شبه سري» في العاصمة الإسبانية، تحول في ربيع 1957 إلى تمثيل «شبه رسمي» بتعيين المناضل الحواس بوقادوم، بعد أن عادت رئاسة «وفد الخارجي» إلى الدكتور محمد الأمين الدباغين.

وكان الدكتور حافظ إبراهيم (التونسي) حلقة هامة في تحرك جبهة التحرير، وكذلك جيش تحرير المغرب في إسبانيا..

وكان موقف مدريد في الجمعية العامة للأمم المتحدة - بدءا من 1956/1957 - يعكس إلى حد ما تعاطف حكومة فرانكو الضمني مع القضية الجزائرية من خلال الامتناع عن التصويت تارة والتصويت لصالح القضية تارة أخرى.

■ إيطاليا: تميّز الموقف الإيطالي بنوع من التحفظ الرّسمي، مع ممارسة يغلب عليها غض الطرف عن تحرك جبهة التحرير إلى حد ما..

هذا الموقف المزدوج نجلى مثلا في مطلع سبتمبر 1956 عندما أوقفت الشرطة الإيطالية الدكتور الأمين الدباغين بمطار روما، مع السّماح لأعضاء الوفد المرافق له بالتجول! وكان الوفد على موعد بالعاصمة الإيطالية مع وفد فرنسي، في إطار الاتصالات السّرية التي بدأت في ربيع نفس السّنة بالقاهرة.

وعلى الصعيد الشعبي تميّز موقف الحزب الشيوعي منذ البداية، بالتفهم والتعاطف الذي ما لبث أن تحوّل إلى مساعدة معلنة بمشاركة زعيم الحزب بالميرو طولياتي شخصيا.

---

1. الساحل المتوسطي المغربي من شرق الناظور إلى غرب تطوان، وقد حصل على استقلاله بعد المغرب الفرنسي باستثناء مقاطعتي مليلية وسبتة.

وكان الصحفي انجيلو دالبوكا، سباقا بإجراء تحقيق عن الثورة بالأوراس في أواخر 1954، اعادت نشره بفرنسا مجلة الفيلسوف جان بول سارتر «الأزمة الحديثة» في عدد ديسمبر 1955.

وكان أنريكو ماتيي الرئيس المدير العام لشركة «ايني»، من ابرز الشخصيات المستقلة التي تعاطفت مع القضية الجزائرية، حتى أنه ارتبط بعلاقات وثيقة مع ممثل جبهة التحرير في العاصمة الإيطالية[1].

وبصفة عامة تميز الموقف الإيطالي خلال السنوات لأربعة الأولى من عمر الثورة الجزائرية، بالتضامن مع فرنسا حليفتها في حلف «الناتو»، وقد تجلى ذلك أثناء التصويت على القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالرفض عادة وبالامتناع أحيانا.

■ وقد تعرض بلقاسم كريم في تقرير 5 أوت 1958 إلى الموقف الإيطالي بالعبارة التالية : أن روما «بصدد تعديل موقفها من القضية الجزائرية»[2].

■ ألمانيا : تميز موقف ألمانيا (الاتحادية) منذ اندلاع الثورة الجزائرية بالتحفظ، علما أنها كانت ما تزال يومئذ في طور «القزم السياسي»[3] الواقع تحت الوصاية الأمريكية في المسائل الخارجية على نحو خاص.

وبناء على هذه الوضعية الخاصة، اكتسى الدعم الألماني للحليف الفرنسي طابعا ماليا بالدرجة الأولى.

وقد اصطدم وفد جبهة التحرير في صائفة 1957 بهذا التحفظ، فعاد من جولته الألمانية قانعا بلقاء مع الصحافة، بعد فشل مساعيه - الملحّة - في الحصول على موعد بوزارة الخارجية [4].

---

1 الساحل المتوسطي للمغرب من شرق الناظور إلى غرب تيطوان، وقد حصل على استقلاله بعد المغرب الفرنسي باستثناء مقاطعتي مليلية وسبتة

2.M. Harbi, Les Archives de La Revolution Algerienne, Editions Jeune Afrique, Paris 1981.

3. حسب العبارة الشائعة يومئذ التي تصف ألمانيا الاتحادية (الغربية) بـ «العملاق الاقتصادي» والقزم السياسي».

4 A. Kiouane, Les Debuts d'Une Diplomatie de Guerre, Editions Dahlab, Alger 2000.

غير أن النقابة الجزائرية كانت أوفر حظا، إذا استطاعت تجاوز التحفظ الرسمي - إلى حد ما - بواسطة نظيرتها الألمانية التي عقدت معها أوثق الصلات. فقد تطوعت النقابة الألمانية لتسهيل تنقل مناضلي جبهة التحرير في بلادها، وكانت سباقة وسخية في مساعدة اللاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب.

وقد تغير الموقف الرسمي الألماني بعض الشيء لاحقا، الأمر الذي شجع جبهة التحرير على تعيين ممثل لها في «بون».

5 ـ تعاطف الدول الإسكندنافية

أوفدت جبهة التحرير الوطني خلال الفصل الأول من سنة 1957، عبد الرحمن كيوان في جولة استطلاعية لبلدان بحر البلطيق (فنلندا، النرويج، السويد، الدنمارك)، عاد منها بملاحظتين:

1 ـ هناك تعاطف أكيد مع القضية الجزائرية في هذه البلدان، مع بعض التحفظ في الدانمارك.

2 ـ مواصلة المساعي اتجاه هذه البلدان، والتفكير في احتمال فتح مكتب للجبهة بستوكهولم (السويد)[1].

■ وقد استهل الوفد جولته بهالسنكي (فنلندا)، حيث وجد أن السفارة الفرنسية مهدت للزيارة بطريقتها الخاصة: ممارسة ضغوط اقتصادية على نقاط حساسة في المبادلات الثنائية. لذا لمس الوفد بعض التحفظ على الصعيد الرسمي. لكن الأمين العام للحزب الاجتماعي الديمقراطي السيد بيتشنسكي حاول التعويض عن ذلك بإجراء مقابلة طويلة مع الوفد[2].

■ وكان الاستقبال مشجعا في ستوكهولم، إذ عقد وفد جبهة التحرير جلسة عمل حقيقية بوزارة الخارجية (قسم إفريقيا)، توجت ببلاغ صحفي من الوزارة.

---

1 Ibid.

2 Ibid.

ولاحظ الوفد بعين المكان أن الدعاية الفرنسية بالسويد، تحاول الطعن في تمثيل جبهة التحرير باستعراض ورقة الحركة المصالية[1].

■ وعقد وفد الجبهة بأوسلو (النرويج) جلسة عمل مماثلة بوزارة الخارجية استغرقت أكثر من ساعتين.. ووجد الوفد مفاجأة سارة : وجود «جنة الجزائر» التي حملت على عاتقها التعريف بالقضية الجزائرية بالنرويج والتي كانت في طليعة مستقبليه.

■ وأجرى الوفد بكوبنهاغن (الدانمارك) اتصالات متعددة ومفيدة هذه المرة، ولو أن الاستقبال بوزارة الخارجية تم على مستوى قسم التشريعات فقط بحجة غياب المسؤولين المعنيين[2].

وفي نهاية 1957، أخذت قيادة الجبهة بملاحظات كيولن السابقة، فعينت الكاتب محمد الشريف الساحلي لمواصلة العمل في البلدان الإسكندنافية

وقد اتخذ الكاتب من ستوكهولم منطلقا لأداء مهمته. وما لبث أن اصطدم بالتحفظ الدنماركي! لقد أرسل مقالا حول القضية الجزائرية إلى صحيفة الحزب الاجتماعي الديمقراطي، فنشرته مرفوقا بتعقيب يتضمن تنصلا مما جاء فيه من مواقف! وكان ممثل الجبهة قد تلقى قبل ذلك صكا من نفس الحزب كمساعدة، فسارع بإعادته إليه موضحا لقادته «أن الجبهة بحاجة إلى تعاطفكم لا إلى مالكم!»[3].

وقد أثمرت مساعي الجبهة نحو البلدان الاسكندنافية بعد فترة وجيزة، وبرز رجع الصدى بكل وضوح في مظاهرات فاتح مايو 1958، عندما صفق المشاركون طويلا للشعارات المؤيدة لاستقلال الجزائر.

وعلى الصعيد الأوروبي دائما، كانت جبهة التحرير قد حضرت «مؤتمر مناهضة الاستعمار بأثينا (اليونان) في نوفمبر 1957 بوفد هام[4]، تمكن

1. IBID.
2. IBID.
3. الساحلي في كتابنا «مثقفون... في ركاب الثورة»، دار هومة، الجزائر 2004
4. السادة : كيوان، فرنسيس، عقة بن قطاف، إبراهيم غافة.

بنشاطه الحثيث في أروقة المؤتمر من استصدار لائحة، تعكس بوضوح مدى تطور الدعوة إلى القضية الجزائرية في المجال الدولي بصفة عامة. فقد اعتبرت اللائحة أن القضية قضية تصفية استعمار، وعبّرت عن تأييد الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استقلاله، قبل أن تدعو الجانب الفرنسي إلى فتح مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين له.

لم تحصر اللائحة هذا التمثيل في جبهة التحرير كما كان الوفد يأمل، لكن في جوهرها كانت تشكل تقدّما حاسما. وقد تجلى ذلك في موقف الوفد الفرنسي الذي انسحب من المؤتمر، بعد أن حاول استعمال لحركة المصالية لإسقاط صفة «الممثل الشرعي الوحيد» عن جبهة التحرير، وتركت للائحة أثرها كذلك في الوفد البريطاني الذي انقسم بين مؤيّد ومعارض(1).

6 - أمريكا اللاتينية : دور الجاليات العربية

لم تنس جبهة التحرير في معركتها الدبلوماسية الشاملة أمريكا اللاتينية التي جنّدت لها عشية الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة شخصين من الطراز الأول فرحات عباس وعبد الرحمان كيوان اللذين التحقا رسميا بالوفد الخارجي في أبريل 1956.

قام وفد الجبهة بهذه الزيارة التي شملت عشرة دول في سبتمبر - أكتوبر من نفس السنة، بفضل مساعدة سوريا التي منحته جوازات سفر دبلوماسية، ومكّنته من الاتصال بالجاليات العربية هناك ؛ وبفضل مصر كذلك التي ساهمت سفاراتها في توفير التغطية الإعلامية اللاّزمة للزيارة (2).

وكانت مشاركة الجاليات العربية حاسمة في نجاح الزيارة، كما تؤكد ذلك المعطيات التالية

1. صحيفة المجاهد عدد 12/ 15 11 1957.

2. A. Kiouane, Les Debuts d'Une Diplomatie de Guerre, Editions Dahlab, Alger 2000.

- استقبل الوفد على مستوى وزراء الخارجية في أربع دول هي : الشيلي والبيرو والبار غوي، وكولمبيا.

- استقبل على مستوى موظفين سامين بالخارجية في خمس دول أخرى، هي الأرجنتين وبوليفيا والمكسيك وباناما وكوبا.

- وصادفت زيارة ايكواتور اختطاف طائرة الوفد الخارجي للجبهة (22 أكتوبر)، بينما أفسدت شرطة مطار هافانا المرحلة الكوبية إلى حدّما، بوقف أعضاء الوفد بعض الوقت، وإن سارعت بالاعتذار بعد تدخل وزارة الخارجية[1].

وعلى هامش اللقاءات الرسمية التي كان الوفد يختمها بتقديم مذكرة إلى الحكومات، حول المسألة الجزائرية بمختلف أبعادها التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، كان وفد جبهة التحرير يجري اتصالات موازية بقادة الأحزاب والنقابات والجمعيات والسلك الديني، ويعقد مؤتمرات صحفية تخصص لها الصحف المحلية مكانة بارزة.

ولم يكن الوفد يغادر بلدا إلا ويترك وراءه لجنة مساندة أو اتصال تكمل مساعيه في التعريف بالقضية والتحسيس بعدالتها وخطورتها في آن واحد[2].

وقد ظهرت نتائج هذه الزيارة في أشغال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ صوّتت أغلبية البلدان التي زارها الوفد لصالح تسجيل ومناقشة المسألة الجزائرية، بينما لم توافق على ذلك خلال الدورة السابقة سوى الأرجنتين والمكسيك وبوليفيا.

وبفضل هذه النتائج، تكون جولة عباس كيوان، قد أسست فعلا لتحرك دبلوماسي بعيد المدى في أمريكا اللاتينية، بدليل أن ردود الفعل اللاحقة

1. IBID.
2. IBID.

لفرنسا وحلفائها، لم تؤثر كثيرا في موجة التعاطف والمساندة التي شكلت الجاليات العربية في هذه المنطقة عمودها الفقري.

هذا «تجاوب التلقائي من أمريكا اللاتينية مع قضية الشعب الجزائري، لا ينبغي أن ينسينا وقوع أكثر بلدانها تحت النفوذ الأمريكي، الأمر الذي يجعلها تراعي كثيرا موقف واشنطن من القضية. ويؤكد ذلك فرحات عباس بقوله: «إن أمريكا اللاتينية تصوت لصالح قضيتنا، ما لم تتلق إشارات بعكس ذلك من أمريكا»[1]

ويشير بلقاسم كريم في نفس السياق، بأن البرازيل كانت في بداية أوت 1958 تهدد بالابتعاد عن سياسة أمريكا في موضوع الجزائر»[2].

7 - جنوب شرق آسيا : جاكرتا.. منطلقا

كانت جبهة التحرير قد أوفدت في ربيع 1956، وفدا يضم حسين لحول ومحمد يزيد للقيام بجولة آسيوية طويلة، توجت بفتح مكتب للجبهة بجاكرتا (أندونيسيا)، عين على رأسها مؤقتا لحول نفسه. لكن بعد فترة قصيرة تمّ تعويضه بالطالبين محمد الصديق بن يحي[3] ولخضر الإبراهيمي، عقب مشاركتهما في مؤتمر طلابي انعقد بباندونغ.

وانطلاقا من عاصمة الأندونيسية، أخذت الجبهة تسعى لمدّ نشاطها للتعريف بالقضية الجزائرية، وكسب التعاطف والتأييد لها في بلدان جنوب شرق آسيا، الواقعة بدرجات متفاوتة تحت نفوذ التحالف الغربي مثل : اليابان، والصين الوطنية (طايوان) وكوريا الجنوبية والفلبين وبلدان شبه جزيرة الهند الصينية.

● ففي اليابان ، مثلا، تكونت في أعقاب المؤتمر الأفرو آسيوي (القاهرة -

---

1. In Harbi, Les Archives de La Révolution Algérienne, Editions Jeune Afrique, Paris 1981

2. IBID.

3. الصديق بن يحي تعرض قبلي الإبراهيمي وحده طيلة خمس سنوات.

ربيع 57) لجنة حملت على عاتقها المساهمة في تجسيد ما يصدر عن هذه الحركة من قرارات، مثل قرار إحياء يوم الجزائر في 30 مارس كل سنة.

وتشجيعا بهذه المبادرة، أوفدت جبهة التحرير المحامي عبد الرحمان كيوان و لصحفي عبد القادر الشندرلي لتمثيلها في الاحتفال بهذا اليوم سنة 1958، وقد لقيت اللجنة دعما من المجلس اليابنى المناهض للسلاح النووي الذي ساهم بدوره في نجاح هذه التظاهرة الأولى من نوعها

● وكانت نتائج زيارة الوفد إلى الفيليبين «حسنة» حسب تقييم كيوان. فقد حظي الوفد بمانيلا التي حل بها فاتح أبريل الموالي باستقبال كاتب الدولة للشؤون الخارجية كما أجرى محادثات مفيدة مع ممثلي النقابات. قبل أن يختم الزيارة بمؤتمر صحفي أولته الصحافة المحلية اهتماما واسعا.

وتتمة لهذه البداية المشجعة، بادرت الجبهة بفتح مكتب لها بطوكيو في أوت من نفس السنة عينت على رأسه كيوان نفسه بمساعدة عبد المالك بن حبيلس. وكان مجال نشاط المكتب يغطي البلدان المرتبطة بالتحالف الغربي بكيفية أو بأخرى[1].

وعلى صعيد المنظمات الغربية غير الحكومية، يمكن القول أن اختيار الاتحاد العام للعمال الجزائريين الانخراط في المجلس الدولي للنقابات الحرة كان اختيارا سليما. فقد أصدر المجلس في يوليو 1957، خلال اجتماعه السنوي الذي عقده بتونس، لائحة رائدة بأتم معنى الكلمة: لائحة تعترف بجبهة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري.

وبهذا الموقف الصريح، يكون المجلس الذي اتخذ بروكسل - عاصمة الحلف الأطلسي - مقرا له، أول منظمة غير حكومية تتبنى هذا الموقف الجريء في المعسكر الغربي.

1 Kiouane, OP.CIT.

● وكانت هيئة الصليب الأحمر الدولي تتعامل مع جبهة التحرير والمنظمات التابعة لها - كالهلال الأحمر واتحاد العمال خاصة - بصورة عادية، الأمر الذي يشكل اعترافا فعليا بها..

وكان أول اتصال لهذه الهيئة بالوفد الخارجي في ربيع 1956، عندما أشعرت خيضر ورفاقه بالمهمة التي كانت تعتزم القيام بها في الجزائر والمتمثلة في زيارة عدد من السجون والمحتشدات بوسط وغرب البلاد. وطلبت الهيئة بالمناسبة من الوفد الخارجي قائمة بأسماء الأسرى الفرنسيين وفسّرت ذلك «بالاعتبارات الإنسانية»..

وقد بادر خيضر بإشعار عبّان حتى تستعدّ قيادة الثورة بالداخل، للاستفادة من زيارة وفد الصليب الأحمر على أحسن وجه[1].

وقد استمرت هذه العلاقة كما تدل على ذلك زيارة وفد آخر من الصليب الأحمر في مارس 1958، لعدد من الأسرى الفرنسيين في سجون جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية التونسية.

وكان الصليب الأحمر طبعا، يساهم في مساعدة اللاجئين الجزائريين المكدّسين بالمناطق الحدودية الشرقية والغربية، فرارا من القمع الاستعماري الوحشي.

● وكانت الجبهة تتعامل كذلك بدون كلفة ولا حرج مع بعض المنظمات الدولية المتخصصة، مثل صندوق النقد الدولي الذي وجهت إليه في يناير 1958، رسالة احتجاج على المساعدات - المالية - التي يمدّها على فرنسا. «فلولا هذه المساعدات السّخية لكانت أكثر واقعية في معالجة القضية الجزائرية»[2].

واستنادا إلى مجمل المعطيات الخاصة بالمعسكر الغربي، وامتداداته جنوب شرق آسيا وعبر أمريكا اللاتينية، ينتهي كريم في أوت 1958 إلى الخلاصات التالية :

---

1 M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000.

2 صحيفة المجاهد عدد 16/ 15، 1، 1958

1 - أنّ فرنسا كانت عشية انقلاب 13 ماي وعودة دوغول إلى سدة الحكم، على وشك عزل نفسها في المعسكر الغربي.

2 - أن هذا المعسكر يبدو من جهته على وشك التخلي عن فرنسا في موضوع الجزائر، ومن ثمة ينبغي تشجيعه في هذا الاتجاه، بتفعيل جبهة الحرب في المغرب العربي كله.

3 - إمكانية استعمال سلاح النفط (العربي) لصالح القضية الجزائرية.

ويرى كريم في هذا الصدد أن النفط هو مفتاح القضية، منبّها بالمناسبة إلى ضرورة الوعي بأهمية هذا السلاح، واللجوء إليه إذا اقتضى الأمر ذلك (1).

8 - علاقة جبهة التحرير بالمعسكر الاشتراكي

كان الرأي الغالب وسط قيادة جبهة التحرير الوطني خلال السنوات الثلاثة الأولى خاصة، هو تحاشي العلاقات العلنية مع المعسكر الشيوعي ما أمكن.

ويعود ذلك إلى أسباب إيديولوجية سياسية من جهة وتاكتيكية من جهة ثانية.

● على الصعيد الأول : يمكن أن نذكر :

1 - الموقف التقليدي للحركة الوطنية الذي يعطي أهمية خاصة للعمق العربي الإسلامي كما سبقت الإشارة.

2 - العداء المستفحل بين الوطنيين والشيوعيين منذ منتصف الثلاثينات خاصة، عندما بدأ «حزب الشعب الجزائري» يدعو إلى «ائتلاف وطني إصلاحي»، أي مع حركة المنتخبين وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دون «الحزب الشيوعي الجزائري» الذي استقل نظاميا عن «الحزب الشيوعي الفرنسي» في أكتوبر 1936.

---

1. Harbi, OP CIT

وقد عبّر العداء الشيوعي للوطنيين عن نفسه بشكل عنيف في مجازر 8 مايو 1945، التي شاركت المليشيات الشيوعية فيها، بعد أن وصفت قيادة الحزب الوطنيين «بعملاء النازية»، ودعت في صحيفتها إلى إعدامهم[1].

3 - محاولة الشيوعيين في ربيع 1956، تكوين حركة مسلحة موازية لجيش التحرير لم تصمد أكثر من أيام معدودة، اضطرت عناصرها - القليلة جدا! - أثرها إلى الالتحاق فرادى بجيش التحرير!

4 - رفض الحزب الشيوعي حل نفسه والالتحاق بالجبهة بصفة فردية، عكس ما حدث مع «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري» و «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين».

مثل هذه المواقف من الشيوعيين جعلت مؤتمر الصّومام 20 أوت 1956، يدينهم صراحة في أرضيته السياسية الشهيرة.

● على الصعيد التاكتيكي يمكن أن نذكر :

1 - حرص جبهة التحرير منذ البداية على تجنب تهمة الشيوعية، تفاديا لطرح القضية الجزائرية في إطار الصراع بين الشرق والغرب، الأمر الذي يمكن أن يعقدها ويعطل عملية حلها.

وكانت إدارة الاحتلال تحاول إلصاق تهمة الشيوعية بالثوار، ووجدت في الحركة المصالية حليفا طبيعيا في هذا الاتجاه وقد نجحت دعاية هذين الخصمين بعض الوقت، في تضليل عدد من الساسة بالمغرب، كما سبقت الإشارة[2].

2 - اعتبار الجبهة بحق، أن المعسكر الغربي يشكل ميدان المواجهة الرئيسي مع العدو المحتل..

وكان ممثلو الجبهة يردون على المتسائلين حول «فتور» علاقاتهم

1. M. Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien (T2), S.N.E.D, Alger 1980.

2. توفيق المدني: حياة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

بالمعسكر الشيوعي – في البداية – بقولهم : «نحن في حرب! فلا بدّ أن نكون وسط العدو...»[1]

غير أن هذا الموقف الغالب، لم يمنع رمضان عبّان في ربيع 1956 من معاتبة خيضر ورفاقه، على اعتمادهم بالأساس على مصر والبلدان العربية. وتساءل بالمناسبة عن إمكانيات التحالف مع البلدان الشيوعية، معربا عن رأيه في هذا الصدد : «نعتقد أن مصلحة الجزائر تقتضي التحالف مع الديمقراطيات الشرقية ضد الغرب»[2].

وفي صائفة 1958 تبلور موقف الجبهة من الكتلة الشيوعية كما يلي محاولة الاستفادة ما أمكن من مساعدات هذه الكتلة – العسكرية خاصة – دون أن يؤدي ذلك إلى ظهور الجبهة بمظهر التابع أو العميل.

هذا الموقف عبّر عنه كل من فرحات عباس (الواجهة السياسية) وبلقاسم كريم (الشخصية التاريخية القوية) بصيغتين :

– يقول الأول في هذا الصدد : «أن كسب تعاطف الشعوب الشيوعية مع قضيّتنا، لا ينبغي أن يتحوّل إلى ارتباط بالمعسكر الشيوعي».. ويؤكد بالمناسبة تخوفه من «تهمة» الارتباط بهذا المعسكر التي تعني في نظره وضع الجبهة في خانة «المعزولين» دوليا[3].

– ويلاحظ كريم من جهته أن «نوايا الكتلة السوفياتية حسنة نحونا.. وبالتالي يمكن أن نستفيد من هذا الاستعداد، دون أي التزام أو رهن للمستقبل من جانبنا» بعد أن سجّل في البداية أن الجبهة لم تعمل سابقا شيئا يذكر في هذا الاتجاه لعدد من الأسباب الوجيهة أو الخاطئة[4].

---

1. بوعلام بورويبة ومبارك الجيلالي في كتابنا : «رواد... الوطنية»، دار هومة، الجزائر 2003
2. M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000.
3. M. Harbi, Les Archives de La Revolution Algérienne, Editions Jeune Afrique, Paris 1981.
4. IBID.

ويؤكد نجاح جبهة التحرير الملحوظ ضمن دائرة المعسكر الغربي، أن منطلقاتها في تحديد علاقاتها بالمعسكر الشيوعي كانت سليمة إلى حد كبير، الأمر الذي أحبط مساعي فرنسا لإقناع حلفائها بتهمة الشيوعية التي كانت تحاول إلصاقها بالجبهة ورجالها.

الخلاصة : نحو عزل فرنسا في العالم

بناء على حصيلة جبهة التحرير على المستوى الدولي كما تبيّن المعطيات السّابقة يمكن أن نتساءل : هل حققت الجبهة الهدف الذي رسمته لنفسها بمؤتمر الصومام ألا وهو «عزل فرنسا في العالم» على الصعيد الدبلوماسي؟

بعد تمام سنتين من تحديد هذا الهدف، يبدو بوضوح أن الجبهة خطت خطوات حاسمة، من ناحية توفير الشروط الموضوعية لبلوغه ذلك أن انتشار وفودها من هالسنكي إلى بيونس أيرس ومن طوكيو إلى كويتو، داعية إلى قضية عادلة بالمستندات والحجج الدامغة، كان لابدّ أن يؤتي ثماره في أجل مسمّى.

وكانت البلدان العربية والإسلامية وحركة التضامن الأفرو أسيوي متضدة، تساهم بدورها في تحقيق هذا الهدف، باستغلال تهافت وجمود الموقف الفرنسي وأخطاء الحكومات المتتالية، مثل المشاركة في العدوان على مصر والاعتداء على ساقية سيدي يوسف بتونس، دون أن ننسى الانزلاق القمعي الذي أصبح الطابع المميز لحرب فرنسا في الجزائر.

باختصار يمكن القول، أن جبهة التحرير كانت في صائفة 1958 تسير بخطى ثابتة على طريق الهدف المرسوم في مؤتمر الصومام أي «عزل فرنسا في العالم»، باعتبارها تسبح ضدّ تيار التحرر الوطني كو حبة من أبرز الظواهر السّياسية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

الفصل السادس

تطور الموقف العسكري

أولا : جيش التحرير الوطني

يجمع العمل الثوري بين العاملين السياسي والعسكري، ويستند هذا العمل في حالة الجزائر إلى رصيد الحركة الوطنية الاستقلالية الإيديولوجي والمذهبي والسّياسي..

ومن النقاط المنهجية التي تهمنا في هذا الصدد :

أ - يعتبر «الشعب الجاهز» لاحتضان الثورة حلقة رئيسية في العملية الثورية بالجزائر.. ذلك أن هدف «الحرب الثوري» هو الوصول إلى هذه «الجاهزية» التي يمكن أن تحوّل «الشرارة» التي تطلقها «الطليعة المسلّحة» إلى ثورة شعبية حقيقية.

علما «الشعب الجاهز» لا يعني عموم الشعب منذ الانطلاقة الأولى، بل «الكتلة الفاعلة» التي بلغتها دعوة الاستقلال، واقتنعت بالعنف الثوري كوسيلة لتحقيقه، وتمّ تحريضها إلى درجة أن أصبحت جاهزة فعلا، بحمل السلاح في وجه نظام «الاحتلال المرتمي»

والرّهان هنا يعني الكم الواعي، القادر عاجلا أو آجلا على موازنة التفوق الكبير للنظام القائم، والدولة العظمى التي تقف وراءه بكل ثقلها العسكري والسياسي والدبلوماسي.

ب – وتهتدي «الكتلة الفاعلة» بمفهوم «الوطنية التحررية» المحددة بوضوح في أدبيات الحركة الوطنية الاستقلالية – من نجم شمال إفريقيا إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية مرورا بحزب الشعب الجزائري – باعتبارها «وطنية دفاعية إنسانية» مقابل «الوطنية الاستعمارية المتصرية»..

مثل هذه المفاهيم هي التي جعلت العمل الثوري الذي انطلق ليلة فاتح نوفمبر 1954، يكتسي شيئا فشيئا طابع «حرب شعبية»، بعد أن تمكّنت جبهة التحرير الوطني من تجسيد ما جاء في بيانها الأول، من أنّ معركة الاستقلال والحرية تعني جميع فئات الشعب الجزائري.

و«الحرب الشعبية» في منظور رواد جبهة التحرير هي «حرب استنزاف» بهدف التوصل إلى حلّ سياسي لقضية التحرر الوطني بالجزائر. وحتّى العنف الذي يتطلّبها هو «عنف دفاعي» ردّا على «القمع الاستعماري»[1]. فـ «الحسم العسكري» لم يكن واردا منذ الوهلة الأولى، لأن هؤلاء الرواد كانوا واعين تماما بأن «جيش التحرير الوطني» لا يمكن أن يكون أقوى من جيش الاحتلال – باعتماد معيار القوة العسكرية وحدها.

لكن جيش التحرير يمكنه استنزاف العدو – ماديا ومعنويا – بواسطة «حرب العصابات» التي تجبر الاحتلال على التزام تعبئة عامة لمدة غير محدودة. وهي تعبئة مكلفة ومرهقة، ومدمّرة للمعنويات بالنظر إلى نتائجها «متواضعة»، لأن الثوار مثل الزئبق أو طائر العنقاء الذي يبعث من رماده باستمرار! والهدف من وراء «حرب الاستنزاف» هو بعث الشك في نفس جيش الاحتلال، بخصوص إمكانية الحفاظ على الوضع القائم، مهما كرّس لذلك من طاقات ووسائل.

وتميّزت «حرب العصابات» بالجزائر منذ البداية بتقمص ثلاثة عوامل مساعدة إلى أقصى حدّ. وهي :

1 Y. Courriere, l'Heure des Colonels, Fayard, Paris 1970. P 90.

- أولا : «الشعب الجاهز» الذي ما أن أدرك رسالة جبهة التحرير، حتى أصبح يبذل بسخاء ويقبل على التضحية بلا حساب. وما لبث أن أصبح فعلا بمثابة درع الثورة التحريرية وقوّتها الضاربة. ويؤكد ذلك الشهيد الرائد عمر إدريس بقوله : «الشعب هو سلاحنا الحقيقي، وليست الكمية القليلة من البنادق والذخيرة التي بأيدينا»[1].

- ثانيا : المعرفة الجيّدة بالميدان والاندماج في المحيط الطبيعي، حتى أن بعض الحيوانات أصبحت حليفا موضوعيا للثوار. وبفضل هذه المعرفة، تمكّن هؤلاء في العديد من اللحظات الحرجة والمواقف الصعبة، من اختراق أطواق العدو والإفلات من قبضته. كما حدث ذلك في الكثير من المعارك غير المتكافئة.

- ثالثا : التمرس على الحركة الليلية وتحوّل الثوار بفضل ذلك إلى «جنود خفاء» بأتمّ معنى الكلمة.. فارضين على جيش الاحتلال نوعا من تقاسم الزمن : النّهار له واللّيل لهم!

وبفضل هذه العوامل المساعدة وغيرها، انتشرت الثورة التحريرية بسرعة أذهلت إدارة الاحتلال، وفاقت توقعات قيادة جبهة التحرير نفسها، بعد أن حققت خلال عامها الأول مرحلتين من مراحل الاستراتيجية الثلاثية التي رسمتها «لجنة الستة» قبيل اندلاع الثورة. أي :

1 – بناء النظام السياسي العسكري على السّاحة، لضمان انطلاق العمل الثوري وتوفير شروط انتشاره.

2 – تعميم الإخلال بالأمن على أوسع نطاق ممكن.[2] وتؤكد ذلك المصادر الفرنسية ذاتها.

---

1. قصة الثورة في الصحراء، الطيب فرحات حميدة (مخطوطة 2005).

2. M.Boudiaf, Preparation Du 1er Novembre 54, Aljarida, N Du 1.11.1974. (Organe du P.R.S).

ففي مطلع 1956 اهتزت ثقة الجنرال لوريو قائد جيش الاحتلال بالجزائر بنفسه وفي قواته التي وقفت عاجزة عن استعادة زمام المبادرة في الميدان، رغم وصول المدد الضخم من الرجال والعتاد.. وقد انعكست حالته تلك في التقرير الذي قدّمه لوزير الأول الجديد الاشتراكي غي مولي حيث كتب يقول: «نحن مخيّرون أمام الوضع الراهن بين أمرين: إما الانسحاب أو القتال بأمل التوصل إلى حل مشرّف».

وطلب في تقريره مددا جديدا بـ 200 ألف جندي[1].

واعترف الوزير المقيم روبير لاكوست نفسه، أن حال الجيش الفرنسي تدنت إلى الحضيض في فبراير 1956[2]، ويشير بذلك طبعا إلى تقرير لوريو، كما يشير إلى استقالة كل من قائد الأركان العامة الجنرال أوغستين غيوم، وقائد أركان القوات البرية الجنرال أندري زيلر في 28 من نفس الشهر.

وفي تقرير بتاريخ 22 فبراير، يسجل عامل العاصمة «أن الوضع الأمني سيّء ويتّجه نحو مزيد من التدهور».. ويضيف «أن الهاجس الأمني أصبح الشغل الشاغل» بعمالته، بعد هجوم على مزرعة أسفر عن مقتل ثلاثة مستوطنين[3].

ويؤكد ضابط الطيران السابق بيار كلوسترمان نجاح جبهة التحرير الوطني في تحقيق المرحلتين الأولى والثانية من استراتيجيّتها، مستشهدا بذلك - فضلا عن الإخلال العام بالأمن وبث الرعب في نفوس المستوطنين - بالأدلة التالية:

1 - «تأطير السكان بواسطة جهاز إداري سياسي عسكري»..

2 - إنشاء قواعد دائمة ومخازن للمؤونة ومخابئ في جميع الأماكن المناسبة، ويعلم الله كم هي كثيرة في هذه البلاد»!

1. H. Alleg, La Guerre d'Algérie (T2), Temps Actuels, Paris 1981, P32.
2. IBID. P 33.
3. IBID.

3 – «شنّ هجومات استعراضية جريئة، بهدف النيل من معنويات الجيش الفرنسي»..[1]

ومن الأمثلة على ذلك أن بن طبال هاجم مقرّ قيادة العقيد بيكورنو – من «صقور» الهند الصينية – بناحيته (الولاية الثانية)[2].

وعرفت حرب العصابات تطورا ملحوظا خلال 1957 – 1958، بالتفنن باستعمال الغارات والكمائن خاصة. وقد ظهر في بعض المناطق ما يمكن تسميته بـ«الكمائن الاشتباكية».

وهي عبارة عن كمين بوحدة هامة – كتيبة أو فيلق – لقافلة كبيرة للعدو، مع تجنب الانسحاب السّريع في حالة تحوّل الكمين إلى اشتباك، بهدف استفادة أكبر من عنصري المفاجأة والميدان[3].

هذا التطور، أشار إليه بيان صدر عن أركان الفرقة العاشرة للمظليّين بقيادة ماسو في أكتوبر 1957 قائلا: «لقد أنشأت الجبهة فصائل وكتائب تزداد كفاءتها القتالية ومراسها يوما بعد يوم.

فالمعارك التي خاضتها أخيرا شرق البليدة (6 سبتمبر) وجنوب غرب الشفة (30 سبتمبر) لم تكن سهلة. لذا لا ينبغي أن نخدع أنفسنا في هذا الصدد. فنحن بحاجة إلى كثير من الوقت للقضاء على هذا الخصم الزئبقي»..[4]

طبعا لا يهدف قبول المواجهة – أحيانا – في حرب العصابات، إلى إلحاق الهزيمة بعدو متفوق عددا وعدة، بل إلى محاولة إقناع هذا العدو بالعدول عن «حلم الحسم العسكري» للنزاع القائم، بتقديم برهان قوي في الميدان، على درجة الإيمان بالقضية والاستماتة في سبيلها.

1. Z. Pecar: Algérie, Enal, Alger 1987, P 270.
2. Y. Courriere, Le Temps des Colonels, Fayard 1969, P 178.
3. العقيد علي كافي في كتابه: مذكرات، دار هومة، الجزائر 2003
4. Alleg, OP.CIT P 414.

وكان مقاتل جيش التحرير واعيا بمتطلبات حرب العصابات ومنها :

1 - الحركة الدائبة، أي أن يكون كالفراشة التي لا ينبغي أن تقبع في مكان واحد مدة طويلة، لأن الجمود في مثل هذا النوع من الحروب يعتبر حليفا قويا للعدو.

2 - أن يلسع كالناموس دون أن يقع في قبضة العدو. وبفضل الالتزام بمثل هذه القواعد استطاع مقاتل جيش التحرير أن يظهر بوجه جديد، دوّخ «أبطال» الهند الصينية قبل غيرهم. فهذا العقيد جان بياربروتيي قائد اللواء الأول من المظليين، يكتب قبيل مصرعه بحيرة واضحة عن «المتمرّد الجديد» قائلا : «احسست بقطيعة في حرب الجزائر، ولم أكن الوحيد في ذلك، لذا كرست كامل جهودي لبناء هذه الآلة (اللواء الأوّل)، وكهمة محاربة المتمرّد الجديد»[1]

أهمية الكفاح المسلّح

يكتسي الجانب المسلح في العمل الثوري أهمية كبرى خلال الانطلاقة الأولى باعتباره شرطا لابدّ منه لطرح القضية الجزائرية في إطارها الصحيح - كقضية تحرر وطني وتصفية استعمار - ودافعا ضروريا لتفعيل التحرك على الصعيدين السياسي والدبلوماسي. علما أن قرابة ثلاثة عقود من العمل السياسي وحده، لم تجد نفعا في طرح القضية بهذا المضمون الصّحيح.

وتعتبر عمليات ليلة فاتح نوفمبر 1954 طرحا أوليا للقضية الجزائرية بهذا الشكل كما يؤكد ذلك البيان الأول لجبهة التحرير الوطني..

وجاء ردّ الفعل الفرنسي منذ البداية رافضا تماما لهذا الطرح، وساعيا للقضاء عليه بشتّى الوسائل ومختلف الطّرق.. بل محاولا حصر الثورة التحريرية في منطقة معينة (الأوراس)، وتسخير قوات ضخمة لإخمادها في المهد والقضاء على زهاء 300 ثائر بقيادة مصطفى بن بولعيد[2].

______

1. IBID.

2. موقف الوالي العام روجي ليونار بصفة خاصة.

ومن علامات هذا التعتيم، أنّ سلطات الاحتلال ظلّت تتجاهل اسم جبهة التحرير الوطني طوال الشهور الأولى. وقد ساعدتها في ذلك بعض الشيء، انشغال الرواد بالتأسيس للعمل الثوري على الساخن من جهة، وقلة الأسلحة والذخيرة من جهة ثانية.

هذه الوضعية كانت تستوجب طرحا إسناديا قويا بنفس أسلوب فاتح نوفمبر أو أشدّ.. وفي هذا الإطار جاءت:

1 - عمليات 20 أوت 1955 لتذكر مرة أخرى بحقيقة القضية الجزائرية، عشية محاولة تسجيلها في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة..

2 - استئناف العمل المسلّح بتنظيم أحسن وكثافة أشدّ في المنطقة الخامسة (وهران) ليلة 2 أكتوبر الموالي بالتنسيق مع جيش التحرير المغربي الذي شنّ عمليات مماثلة لتحريك قضية رفع الحماية الفرنسية على بلاده.

ويمكن أن ندرج في نفس الإطار معركة الجرف، شرق المنطقة الأولى (الأوراس) أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر.

بفضل هذا الطرح الأولي والإسنادي القوي، استطاعت جبهة التحرير الوطني وحلفاؤها من العرب والمسلمين وأصدقاؤهم تقديم القضية الجزائرية تقديما سليما واضحا ـ قضية تصفية استعمار وتحرّر وطني.

وكانت أهمية الجانب المسلّح حيوية أيضا على الصعيد الداخلي، باعتباره حفز قويا على التفاف كتلة مؤثرة من الشعب حول جبهة وجيش التحرير، وتحويل «جاهزية» هذه الكتلة[1] من الاستعداد إلى العمل في شكل إسناد ودعم ملموس.

وقد حصل ذلك فعلا، فتحوّلت شرارة فاتح نوفمبر إلى لهيب، وانطلقت دوامة العمل الثوري مؤكّدة سلامة رهان الطلائع الأولى على هذه الجاهزية الشعبية

1 المشكلة أساسا من قواعد الحركة الوطنية بوجهيها الثوري والإصلاحي.

وبناء على ذلك يمكن القول أن جيش التحرير الوطني هو طليعة مسلّحة، وثيقة الارتباط بهذه الكتلة المؤثرة من الشعب والتي تغذيه بالرجال والسلاح والمال، وتوفر له شبكات الدعم والإسناد المختلفة.

تعداد جيش التحرير

انطلق العمل الثوري ليلة فاتح نوفمبر 1954 بحوالي 3 آلاف مناضل[1]، لم يشارك منهم مباشرة سوى الربع على أحسن تقدير.

وكان عدد المشاركين حسب قادة المناطق أنفسهم كما يلي :

- 100 بالمنطقة الثانية (شمال قسنطينة).
- 450[2] بالمنطقة الثالثة (القبائل الكبرى والصغرى)
- 50 بالمنطقة الرابعة (العاصمة وما جاورها).
- 60 بالمنطقة الخامسة. وقد حيد 50 منهم بعد فترة قصيرة، بين قتيل وجريح وأسير حسب محمد العربي بن مهيدي.

وبلغ عدد المشاركين بالمنطقة الأولى الأوراس حوالي 300 بتوافق أغلب الشهادات.

غير أن النواة الأولى لجيش التحرير الوطني، ما لبثت أن نمت بسرعة ملحوظة نظرا للظروف السياسية الاجتماعية المواتية، وكان التجنيد في البداية انتقائيا، يفضّل إلى جانب التطوع المهارة القتالية. وعلى هذا الأساس تمّ استقطاب «الخارجين على القانون»[3] والقناصين المهرة، والعائدين من الخدمة الإجبارية بالجيش الفرنسي، أسوة بالمتعاقدين المسرحين أو الفارّين من صفوفه بأسلحتهم..

---

1 حسب بلقاسم كريم.

2 العدد يبدو ضخما قياسا بالمناطق الأخرى من جهة، وبالعمليات التي شاركت بها المنطقة الثالثة من جهة ثانية.

3 مناطق جرجرة والأوراس وسوق أهراس على سبيل المثال.

وبفضل هذه السياسة، أصبح جيش التحرير الوطني في ظرف قصير قوة حقيقية، قادرة على خوض حرب عصابات ناجعة لمدة طويلة.

وتقدّر المصادر الفرنسية تعداد هذه القوة الصاعدة في نهاية 1955 «بحوالي 5 آلاف متمرّد.. من بينهم عدد كبير من الخارجين على القانون والمشوّشين التقليديين»..[1]

وكانت المنطقة الخامسة قد التحقت بالركب من جديد - كما سبقت الإشارة - في 2 أكتوبر من نفس السنة، بـ 500 مجاهد يدعّمهم عدد مماثل من المسبّلين[2].

وبعد أقلّ من سنتين بلغ عدد المجاهدين حسب مؤتمر «الصومام (20 أوت 1956) أكثر من 6 آلاف، في حين ارتفع عدد المسبّلين إلى أكثر من 15 ألفا. ولا تشمل هذه الأعداد قوات المنطقتين الأولى والخامسة[3].

وتشير نفس المصادر، إلى أنّ عدد مناضلي جبهة التحرير بلغ يومئذ أكثر من 130 في المناطق الثالثة والرابعة والسادسة فقط.[4]

وتشكل هذه القاعدة النضالية رأس حربة العمل السّياسي وسط الجماهير العريضة، واحتياطيا طبيعيا لجيش التحرير، فضلا عن العمل مع المسبّلين في شبكات الإسناد والتموين..

وقد صادق مؤتمر الصومام على منظام لجيش التحرير الوطني، يكرّس نظام الولايات (6) المقسّمة إلى مناطق ونواح وأقسام. ونصّب على رأس كل ولاية مجلسا بقيادة عقيد يجمع بين الصفتين السياسية والعسكرية، يساعده ثلاثة رواد مكلّفين بالشؤون السياسية والشؤون العسكرية والاستعلام و الاتصال. وتنطبق نفس الهيكلة على ما دون ذلك، من المنطقة والناحية والقسم.

---

1. Z. Pacar, Algerie, Enal, Alger 1987, P :247

2. تقرير بن مهيدي في مؤتمر الصومام.
3. نظرا لغياب الأولى، وعدم توفر بن مهيدي على معلومات حديثة حول قوات منطقته.
4. لم تقدّم المنطقة الثانية أيضا معلومات حول عدد المناضلين بها.

وأدخل المؤتمر كذلك نظام الرتب، وحدّد رواتب رمزية حسب التدرج في سلّم المسؤولية من الجندي إلى العقيد.. وحصر من جهة أخرى المهام العسكرية في ثلاث فئات هي :

أ - المجاهد، أي الجندي النظامي المنظم حسب الهيكلة العسكرية آنفة الذكر.

ب - «المسبّل» ويعرفه ابن مهيدي كما يلي :

- «المسبّل» عرفا هو المضحي بنفسه في سبيل الله.

- دوره يتمثل في :

1 - دعم وإسناد العاملين في نظامي الجبهة والجيش، فهو لكليهما بمثابة العين والأذن والعضو في الجسم الحي..

2 - المشاركة في الحرب عند الضرورة بفضل سلاحه من بنادق الصيد خاصة»..[1]

ج - الفدائي وهو عبارة عن جندي بالزي المدني لأن مجال نشاطه هو المدينة أساسا..

وقد رسم المؤتمر للعمل المسلّح هدفا رئيسيا يتمثل في إضعاف الجيش الفرنسي، إلى درجة استحالة حسم المعركة عسكريا لصالحه»

ومن المسائل التي حسم فيها المؤتمر : مسألة الأولوية في العمل الثوري، بإقرار أولوية الجانب السياسي على الجانب العسكري، انطلاقا من أن الهدف الرئيسي لعملية التحرّر الوطني هو هدف سياسي قبل كلّ شيء، وجاء هذا الحسم في سياق يتميّز بـ:

أ - احتفاظ الجانب العسكري بكامل أهميّته، نظرا لدوره الحاسم - كما سبقت الإشارة - في طرح القضية طرحا سليما : قضية تصفية استعمار وتحرر وطني.

---

1. صحيفة المجاهد، عدد 2/ سبتمبر 1956.

علما أن الجانب الفرنسي – في خريف 1956 – كان ما يزال يرفض هذا الطّرح، ويؤكد تمسكه القوي بأطروحة «الجزائر الفرنسية»، وكان المجتمع الدولي بدوره ما يزال متردّدا، ولم يستوعب بعد طرح جبهة التحرير والقلة من حلفائها يومئذ.

2 – غموض الصورة بذهن بعض القادة أنفسهم، انطلاقا من الأهمية الظرفية للجانب العسكري..

وقد نقلت إلينا صحيفة «المجاهد» بوفاء إشارات واضحة لهذا الغموض، كما تؤكد ذلك الشواهد التالية:

● «طريقنا واضح . كلّ شيء للجيش»..

● «الأولوية لحاجات الجيش التي تزداد يوما بعد يوم..»

● «الاعتماد على النفس يقتضي الاعتماد بالدرجة الأولى على جيش التحرير وبقية القوى الحية»..

● «وجوب التجمّع في كنف منظمة موحدة الفكر والعمل، لا تكون إلاّ جيش التحرير الوطني»..

● «الانتصارات الدبلوماسية يسيرة جدا، في حالة تصاعد الكفاح المسلّح ونتائجه».[1]

هذه الشواهد تكشف إلى حدّ ما تمسك البعض بالأهمية المرحلية للجانب المسلّح من العمل الثوري كضرورة دائمة، ليعلنوا بناء على ذلك تعلّقهم «بأولوية العمل العسكري» في حدّ ذاته! وهكذا تحولت هذه المسألة إلى نوع من الجدل البيزنطي حول: من يمثل العمل الثوري حق التمثيل هل جبهة التحرير أم جيش التحرير؟!»

هذا الغموض والجدل العقيم المتولّد عنه، دفع بعض المسؤولين للتدخل على صفحات «المجاهد» دائما بهدف توضيح الموقف وتجاوز الأشكال..

---

1 المصدر السابق.

1 - في مقال بتوقيع «عبد الحميد» نجد محاولة التوضيح التالية :

● «العدو متفوق (على الطليعة المسلحة) ألف مرة عددا وعدة..

● «لا يمكن لكمشة من الرجال (الطليعة المسلحة) أن تتصدى بنجاح لجيش قوامه 600 ألف جندي، لو لم تكن وراءها قوة شعب متحد ومصمم على العيش حرا»..

وحسب هذا التوضيح أن جيش التحرير ما هو سوى «طليعة مسلحة.. لشعب جاهز للثورة»..

2 - ويعالج عبد الله بن طوبال المسألة من زاوية القيادة، فيؤكد أن «ليس لجبهة وجيش التحرير سوى رأس واحد»، في إشارة إلى أن القيادة العليا هي سياسية وعسكرية في آن واحد، بحكم طبيعة العمل الثوري نفسه.[1]

وقد اتضح فيما بعد أن لهذه المسألة علاقة بمشروعية القيادة، باعتبار أن مؤتمر الصومام شكّل بنتائجه خطوة أولى، باتجاه تثبيت مشروعية بديلة لمشروعية الشخصيات التاريخية التي حضرت للثورة وقادتها في بدايتها..

علما لم تصل التوضيحات السابقة المسؤولين بالمناطق في الوقت المناسب، ولم يقتنع بها الجميع في حالة وصولها، ما جعل الجدل يتواصل في الجبال بين أنصار «أولوية الجبهة» ودعاة «أولوية الجيش»، مخلف آثار مدمرة في بعض المناطق[2].

3 - تطور جيش التحرير

عزّزت قرارات مؤتمر الصومام العمل الثوري بشقّيه السياسي والعسكري، وما لبثت أن انعكست إيجابيا على جيش التحرير الوطني الذي أخذ ينظم

1 المجاهد عدد 3/ أكتوبر 1956.

2 في منطقة الأوراس خاصة، مضاعفا بذلك من المشاكل المترتبة عن استشهاد بن بولعيد

معروفه تنظيما ملائما، تماشيا مع مرحلة قادمة تستوجب تصعيد الكفاح المسلّح ؛ كما تستوجب تصعيد العمل الثوري بمختلف جوانبه.

وكان لجو العام في خريف 1956 يدعو إلى التفاؤل، ويعبّر رمضان عبان نفسه عن هذا التفاؤل بقوله :

«لقد أصبح جيش التحرير جيشا حقيقيا . وأمسى الثوار يراقبون كامل التراب الوطني»..[1]

وقد أكّدت انطلاقة الكفاح المسلّح من اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام الطابع الشعبي لجيش التحرير، هذا الطابع الذي أعطاه قابلية كبيرة للتجنّد، وتعويض خسائره باستمرار وبأسرع ما يمكن وتؤكد هذا الارتباط بالشعب – من ناحية القدرة غير المحدودة تقريبا على التجنيد – العديد من الشواهد نقتصر على ذكر ثلاثة منها :

1 – يقول الرائد عثمان السعدي : «فقدنا في معركة وادي الهميلة (تبسة) 40 مجاهدا ».. لكن «بعد أربعة أيام استطعنا أن نعوّض جزءا من السلاح الذي خسرناه، وأن نجنّد عددا من الفلاحين وأن نعود إلى مواقعنا بالوادي»[2]

2 – يقول انري آلاق نقلا عن أحد المجاهدين :

«شاهدت خلال عامين ما لا يقل عن 1200 جندي، تعاقبوا على كومندو علي خوجة»[3]

3 – وكتب الضابط الفرنسي المسرّح سارج أدور في صحيفة «لوموند»: «جيش التحرير لن يكون بحاجة إلى جنود.. لأن الأهالي على استعداد دائم للالتحاق بصفوفه»[4].

---

1. المجاهد عدد 13 أكتوبر 1956.
2. مذكرات الرائد عثمان السعدي، دار الأمة، الجزائر 2000.
3. H. Alleg, La Guerre d'Algérie (T2), Temps Actuels, Paris 1981, P. 144
4. صحيفة المجاهد 12/ 15 . 11 . 1957

مثل هذه الحقيقة، جعلت «آلاق» يطرح مشكل عبثية حرب فرنسا على الشعب الجزائري خلال السؤال الوجيه التالي : «هل باستطاعة الجيش الفرنسي أن يقضي على حركة متجذرة في الشعب؟»[1]..

وتجسيدا لقرار تصعيد العمل الثوري بمختلف أشكاله، عرف العمل الفدائي بدوره تطورا ملحوظا غداة مؤتمر الصومام مباشرة.

كان العمل الفدائي قبل ذلك يساهم في استراتيجية الإخلال العام بالأمن من خلال تنفيذ عمليات موجهة بدقة، تستهدف أساسا معاقبة الخونة وردع الغلاة من المستوطنين. فضلا عن استدراج وحدات من جيش الاحتلال إلى المدن، تخفيفا للضغط على المجاهدين في الجبال والأرياف.

وقد كوّنت جبهة التحرير لهذا الغرض شبكات في أهم المدن بدءا بالجزائر العاصمة، حيث كان نظام الفداء قبل الصومام تحت إشراف عمار أوعمران قائد المنطقة الرابعة. ومن مسؤولي هذا النظام حينئذ نذكر على سبيل المثال : محمد بن مقدّم، أرزقي بوزرينة، لخضر ربّاح، أحمد الشايب، مصطفى فتال، مختار بوشافة .. إلخ.

وقد انتقل الإشراف على نظام الفداء إلى محمد العربي بن مهيدي – بمساعدة السعدي ياسف – بعد إنشاء منطقة الجزائر المستقلة بقرار من مؤتمر الصومام.

ومن القرارات الأولى التي اتخذتها لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن المؤتمر – توسيع نطاق العمليات الفدائية، ردا على إعدام أسرى جيش التحرير[2] من جهة، وعلى إرهاب الغلاة الذي كشف عن وجهه القبيح في 10 أوت بقصبة العاصمة[3] من جهة ثانية

---

1. Alleg, OP CIT P- 247

2. بدءا بأحمد زهانة وفراج في 19 يونيو 1956.

3. نسف مبنى بواسطة قنبلة شديدة المفعول في 10 شارع طيبة، خلّف أكثر من 100 قتيل وعشرات الجرحى.

ويمني ذلك باختصار: نقل الحرب إلى الأحياء الأوروبية من المدن بواسطة عمليات فردية وجماعية. وفي هذا السياق جاءت تفجيرات مساء 30 سبتمبر[1] التي هزّت بقلب العاصمة، محلات عمومية يتردّد عليها المستوطنون.

لقد انطلق العمل الثوري بعد الصومام إذا على أسس جديدة وفي ظروف موالية، مما سمح لجيش التحرير خاصة أن يعيد تنظيم صفوفه، مشكلا بالولايات الست التي كرّسها المؤتمر وحدات نظامية من الأفواج إلى الفيالق، مرورا بالفصائل والكتائب وحتّى الوحدات الخاصة (الكومندو)..

وقد شهد أداء هذه الوحدات المختلفة تحسنا تدريجيا محسوسا، جعل جيش التحرير يخوض حرب استنزاف حقيقية، كما يدل على ذلك المنحنى التصاعدي للعمليات العسكرية طوال الفترة التي أعقبت المؤتمر، وإلى عشية الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 (كما سنبيّن في فصل لاحق).

وكان من الطبيعي أن يصاحب هذا المدّ ارتفاع محسوس في تعداد جيش التحرير يبلغ في صائفة 1957 زهاء 50 ألفا (من مجاهدين ومسبّلين وفدائيين)[2].. وقد تضاعف العدد بعد أقلّ من سنة، ليتراوح ما بين 100 و120 ألفا[3].

- نواة أسلحة متخصصة

تطور جيش التحرير بالصورة السالفة يعني كذلك تنامي ألوية الأسلحة المتخصصة فيه، كالقضاء والصحة والبحرية والطيران واللاسلكي والصناعات الحربية..

---

1. عمليات نفذتها الفدائيات الزهرة ظريف (ميلك بار) وسامية الأخضري (كافيتيريا) وجميلة بوحيرد (عمارة موريتانيا)
2. كما جاء في تقرير مهري لمجلس الثورة المنعقد بالقاهرة (20 - 28 أوت).
3. في تصريحين لكريم، المجاهد عدد 26 و27 (يوليو 58).

ونكتفي هنا بذكر الفرعين الأخيرين لتأثيراتهما الميدانية من جهة وعلاقتهما بالحرب الحديثة، ولو كان الجندي يقاتل في حرب شعبية أو حرب عصابات..

أ – سلاح الإشارة . يغطي هذا السلاح في الحروب حاجة حيوية متعددة الأبعاد، هي حاجة الاتصال بمستوياته المختلفة. وبناء على هذه الأهمية، كان اهتمام قيادة جبهة التحرير في الخارج مبكرا بهذه المسألة، بدليل أن الدفعة الأولى من الجنود المختصين في هذا السلاح، تخرّجت من القاهرة خلال السداسي الثاني من سنة 1955 . وفي مستهل 1956 توفرت شروط قيام هذا السلاح وتطوّره بشكل طبيعي :

- إرادة سياسية واضحة في الثلاثي محمد بوضياف، محمد العربي بن مهيدي، عبد الحفيظ بوصوف

- توفر الخبرة التقنية والميدانية ممثلة في بعض الرواد من المناضلين، وعدد من ضباط الصف الفارين من الجيش الفرنسي أو الذين سبق أن أدوا الخدمة العسكرية في سلاح الإشارة. وقد التحق بهاتين الفئتين – الشيئين – طلاب وتلامذة 19 مايو الذين وفّروا النواة الأولى لسلاح الإشارة، ما تحتاج إليه من إطارات وجنود قادرين على استيعاب هذا التخصص والعمل به في الميدان.

- توفر وسائل العمل الضرورية، ممثلة في أجهزة الإرسال والاستقبال التي تحصلت عليها قيادة الثورة بالخارج بوسائلها الخاصة[1] أو في شكل هبات من البلدان الشقيقة[2].

هذه الشروط الملائمة جعلت سلاح الإشارة في ثورة التحرير يحيي سنة 1956 بثلاثة مكاسب :

---

1. بواسطة شبكة مسعود زقار بالمغرب خاصة.
2. من مصر والعراق وسوريا..

1 – إنشاء مركز تنصت على اتصالات العدو اللاسلكية بالمناطق الحدودية الغربية خاصة..

2 – ظهور أولى محطات اللاسلكي التي وضعت في خدمة بوضياف في تيطوان وقيادة الولاية الخامسة بمختلف مناطقها..

3 – تدشين إذاعة الجبهة بضواحي الناظور (المغرب) في 16 ديسمبر من نفس السنة.

وفي صائفة 1957 تمكنت قيادة الثورة من شراء 30 جهازا لاسلكيا ميدانيا – من نفس النوع المستعمل في الجيش الفرنسي وقوات الحلف الأطلسي! وبفضل هذه الصفقة، تمّ تجهيز جميع الولايات وربطها بلجنة التنسيق والتنفيذ مباشرة[1].

وانطلاقا من هذه القاعدة الصلبة، أخذ سلاح الإشارة في جيش التحرير يتطوّر بشكل طبيعي تكوينا وتجهيزا وأداء. من علامات هذا التطور:

– وضع محطة لاسلكي في خدمة الوفد الجزائري بمؤتمر طنجة لأحزاب أقطار المغرب العربي الثلاثة أواخر أبريل 1958.

– تفطن الجيش الفرنسي منذ بداية السنة، لأهمية سلاح الإشارة المتزايدة في جيش التحرير..

الأمر الذي جعله يكيّف طائراته الاستكشافية لرصد محطّات اللاّسلكي عبر الولايات، وإعطاء الأولوية لتدميرها حسب التعليمة التالية: «ابدأوا بتدمير محطة اللاّسلكي، لأنّ ذلك يسهل عليكم تدمير البقية!»

اشتغال مركز التنصّت بضواحي وجدة ليل نهار بـ 80 جنديا!

- الإمداد والتسليح

فكر قسم الإمداد والتسليح في قيادة الثورة – بفضل عبد الحفيظ بوالصوف ومساعديه خاصة – في التأسيس لنواة صناعة حربية يمكن أن

1 Senoussi, Seddar, Onde De Choc, Anep, Alger 2002.

تخفف من تبعية جيش التحرير على صعيد الذخيرة أولا، ثمّ بعض الأسلحة التي لا تتطلب صنعها تكنولوجيا معقدة وآلات باهظة التكاليف.

ومنذ يونيو 1956 بدأ بوالصوف بجدّ لتكوين هذه النواة، بالسعي للحصول على الآت لصنع أوعية الذخيرة وتعبئتها[1].

وما لبث هذا الاهتمام أن تجسّد خلال 1957 و 1958 في مشاريع أهمّ، تعبّر عن تطور جيش التحرير وتنامي طموحاته في نفس الوقت. من هذه المشاريع:

- مصنع للذخيرة والرشاشات الفردية المقلّدة..
- مصنع للراجمات من شاكلة «باروكا» ومدافع «مورتي»...

وقد أشرف على إنجاز هذين المشروعين بالمغرب مسعود زقار (رشيد كازا[2]، تحت غطاء شركة خاصة لصناعة الشوكات والملاعق!

- مصنع «البنغلور» بتونس، وهو عبارة عن شحنات في أوعية أسطوانية موجهة لتدمير خط موريس المكهرب، وتمكين الثوار من التسلل إلى ميادين القتال أو العودة إليها.

ويمتد مفعول شحنة «البنغلور» على شعاع 3 أمتار. وقد تم إنجاز هذه المشاريع ودخلت طور الإنتاج في غضون 1960[3].

- حركية «جيش الحدود»

كان تطور أقسام جيش التحرير كما سبقت الإشارة - فضلا عن تواصل عملية التكوين في مختلف أسلاك الجيش - يغذي بالضرورة حركية تأسيس جيش نظامي في أجل مسمّى.

---

1 فتحي الذيب: عبد الناصر وثورة الجزائر.

2 نسبة للدّار البيضاء (كازا بلانكا بالإسبانية).

3.A.Bouzbid, La Logistique Durant La Guerre de Libération Nationale, Bibliopolis, Alger 2005.

وشاءت ظروف الحرب – لاسيما إقامة خط موريس ابتداء من صائفة 1957
وكذلك اعتبارات السلطة بين قادة الثورة، أن تنطلق هذه الحركية على الحدود
الشرقية والغربية.

وجاء التحاق عدد من الضباط الفارين من جيش الاحتلال خلال عامي
57 و58، ليصب في نفس الاتجاه.

وكان بلقاسم كريم قد شكّل في ربيع 1958 بصفته مسؤول الشؤون
العسكرية «مكتبا تقنيا» على مستواه، يتألف من ثلاثة ضباط من الفارين هم
الرائد مولود إيدير والنقيب محمد زرقيني والملازم الأول سليمان هوفمان.

ومن هذا المكتب تولدت فكرة إنشاء جيش نظامي بأتمّ معنى الكلمة،
يحل تدريجيا محلّ الثوار القائمين بحرب العصابات في مختلف الولايات.
وبعد أن تبنى كريم هذه الفكرة، قام الرائد إيدير بإعداد تقرير مفصّل حول
الموضوع قدّم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في يوليو من نفس السنة.

ويقترح التقرير مخططا لجيش نظامي قوامه 160 ألف جندي، يتولى
تأطيرهم خمسة آلاف ضابط، بمساعدة 16 ألف ضابط صف.

غير أن أنصار حرب العصابات عارضوا هذا المخطط بشدّة وقد وجد
اعتراضهم آذانا صاغية لدى بن طبال وبوالصوف [1] فوضع التقرير في
الأدراج مؤقتا، دون أن يمنع ذلك حركية الجيش النظامي من الاستمرار،
مستفيدة من الشروط الموضوعية المواتية كما سبقت الإشارة.

4 ـ مشكلة.. التسليح

كرّس مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) مقولة «الثائر يمتلك سلاحه من
عدوّه»[2]. تلك المقولة التي اضطرّ مصطفى بن بولعيد ورفاقه بالأوراس إلى
العمل بها منذ الأسابيع الأولى لاندلاع الكفاح المسلّح.

1. G. Meynier, Histoire intérieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003.
2. B. Benkhedda, Abane-Ben M'hidi, Editions Dahlab, Alger 2000.

وفي هذا التأكيد من المؤتمر، إشارة واضحة، إلى أن مشكلة الإمداد بالسلاح التي تقع أساسا على كاهل الوفد الخارجي لجبهة التحرير، لم تكن في صائفة 1956 قد وجدت الحل المرضي لجميع الولايات، لاسيما ولايتي الوسط الثالثة والرابعة.

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن عملية الإمداد انطلقت من ميناء الإسكندرية تحت غطاء «الشركة الشرقية للملاحة والتجارة» غداة إعلان الثورة، ووصلت الشحنة الأولى من الأسلحة على سبيل التجربة ميناء زوارة (غرب طرابلس) الليبي في 8 ديسمبر 1954، ومنه تمّ نقلها إلى ميناء جرجيس التونسي (خليج قابس)، لتأخذ طريقها إلى الحدود الجزائرية الشرقية.

وشملت عملية الإمداد الحدود الغربية منذ أواخر مارس 1955، بفضل شحنة ليخت «دينا» الذي أرسى شرق الناظور بالساحل المغربي.

وقد انتظمت عملية الإمداد بعد ذلك شيئا فشيئا تحت أشراف :

- بن بلة وعلي مهساس من الناحية الشرقية

- محمد بوضياف ومحمد العربي بن مهيدي من الناحية الغربية. وكانت العملية تتمّ في البداية عبر طريقين :

- طريق البحر من الاسكندرية باتجاه زوارة - جرجيس والساحل المتوسطي بالمغرب.

- طريق البرّ من الاسكندرية إلى طرابلس، ومنها إلى الحدود عبر الجنوب التونسي بواسطة قوافل الإبل في مرحلة أولى.

طبعا لم تكن مهمة الوفد الخارجي سهلة بالمرة، لأن الحصول على السلاح أمر خطير ولا يقلّ نقله خطورة. فقد كان البحر المتوسط محاطا بالقواعد البحرية والجوية للحلف الأطلسي، وكانت البحرية الفرنسية فضلا عن ذلك، تفرض رقابة مشدّدة على السواحل المغاربية. وإلى جانب هذا

وذلك كانت المخابرات الفرنسية متواجدة بكثافة، وقتلتها المحترفون بالمرصاد في أهمّ النقاط التي يمكن أن ينطلق منها السلاح أو يعبرها.[1]

وبناء على هذه العوامل الموضوعية، لم تكن كميات الأسلحة المرسلة ما قبل مؤتمر الصومام، في مستوى حاجات الكفاح المتنامية بسرعة فائقة. وتعبيرا عن هذه الحاجات العاجلة كتب – رمضان عبّان من جماعة العاصمة إلى الوفد الخارجي في 15 مارس 1956 يقول: «...نحن على استعداد لتقديم جميع التنازلات الممكنة لمن يزودنا بالسلاح»... ويشير في هذا الصدد إلى إمكانية «مقايضة التسليح (من المعسكر الاشتراكي) بقبول الحزب الشيوعي (كتنظيم) داخل جبهة التحرير»[2].

وكانت الحاجة في هذا الميدان الحيوي، من الإلحاح إلى درجة أن المصاعب الموضوعية التي كانت تعترض سبيل الوفد الخارجي، لم تكن تجد التفهم المنتظر من عبان ورفاقه. ووجد سوء التفاهم هنا ما يغذّيه في اعتقاد عبان خاصة، أن بإمكان الوفد أن يستعمل الطائرات والبواخر، لإنزال الأسلحة مباشرة داخل البلاد أو على سواحلها[3].

مثل هذا الاعتقاد، ينم عن سوء تقدير واضح لإمكانيات فرنسا الدولة العظمى القادرة على القرصنة في أعالي البحار! وليس فقط على حماية أجواء الجزائر ومياهها الإقليمية!

وبناء على نظرة عبان لمسألة التسليح العويصة والخطيرة، شهد مؤتمر الصومام ما يشبه المحاكمة للوفد الخارجي الذي اتّهم بالتقصير ومحاباة المناطق الحدودية (الأولى والخامسة)[4].

---

1. كما تدل على ذلك محاولة اغتيال بن بلة بطرابلس في ديسمبر 1955
2. M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000.
3. IBID.
4. IBID.

وقد تجلى هذا الحكم القلمي في عزل أعضاء الوفد الثلاثة ومعهم بوصباف من الجهاز التنفيذي لقيادة الثورة المنبثق عن المؤتمر.

وتلا مؤتمر الصومام مباشرة جدل بين عبان وبن بلة، حول حصيلة الوفد الخارجي في ميدان التسليح خلال الفترة ما بين 1 نوفمبر 1954 ونهاية مارس 1956.

– فعبان يختزل الحصيلة في 430 قطعة إلى منطقة وهران و100 قطعة إلى ناحية النمامشة (الأوراس)..

– ويرد عليه بن بلة بأن ما تمّ جمعه بالمغرب فقط يبلغ 900 قطعة، فضلا عما تمّ جمعه بكل من تونس وإسبانيا[1] وكانت عملية الإمداد – فضلا عن المصاعب آنفة الذكر – تصطدم بين الفينة والأخرى بمشاكل سياسية طارئة مثل:

1 – مضاعفات مؤتمر الصومام نفسه، بعد اعتراض جماعة من القاهرة وتونس على نتائجه. فقد أوقف مسؤول قاعدة الإمداد بطرابلس محمد الهادي عرعار إرسال الأسلحة باتجاه الحدود، ريثما يتضح الموقف ويتبيّن من الذي يخلف بن بلة، وظل على موقفه هذا حتى أواخر يناير 1957[2].

2 – مضاعفات العدوان الثلاثي على مصر (أكتوبر – نوفمبر 1956). فقد قام مسؤول بالسفارة المصرية في طرابلس بتوزيع أسلحة موجهة إلى الثوار الجزائريين على مواطنين ليبيّين، وردت حكومة الملك السنوسي على ذلك بإغلاق الحدود البرية بين البلدين، أي وقف عملية الإمداد برا عبر أراضيها.

ولتجاوز هذه المشكلة الطارئة، تنقل الدكتور محمد الأمين الدباغين مسؤول الوفد الخارجي لدى الملك شخصيا[3]، ومع ذلك ظل المشكل قائما

---

1. IBID

2. توفيق المدني، حياة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982.

3. المصدر السابق.

نهاية مايو 1957، ليطرح من جديد في أكتوبر، لكن لفترة قصيرة لحسن الحظ.

وابتداء من أواخر مارس من السنة المذكورة، تولى مهمة الإمداد بتونس - تحت إشراف الدكتور الدباغين - العقيد عمار أوعمران بمساعدة الرائد بن عودة (عمار) بن مصطفى الذي سبقه إلى تونس وساهم في ترتيب الأمور على هذا الصعيد لفائدة القيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام.

وكان الدكتور الدباغين قد أبرم في يناير 1957 اتفاقا مع ممثلي الحكومة التونسية، لتنظيم نقل الأسلحة عبر ترابها تجنّبا لتكرار ما حدث بطرابلس.. وقد أبرم لاحقا اتفاق مماثل مع الحكومة المغربية[1].

ومن جهة أخرى بدأت جهود للجبهة الغربية تؤتي ثمارها على صعيد الإمداد، اعتمادا على شبكات التهريب في إسبانيا ومنطقة طنجة الدولية خاصة

- فقد تمكن ابن مهيدي بمساعدة محمد بوسفي[2] من تكوين شبكة خاصة، تنشط أساسا انطلاقا من ميناء برشلونة.

- وتمكن عبد الحفيظ بوصوف، في فبراير 1957 من إبرام صفقة أسلحة مهربة بمنطقة طنجة بفضل مساعدات سعودية ومصرية[3].

وفي ربيع نفس السّنة تلقى جيش التحرير كمية أسلحة من الحكومة التركية، قدمت في شكل هدية إلى الجيش اللّيبي[4].

وكشف الدكتور الدّباغين في تقرير لمجلس الثورة المجتمع بالقاهرة في أواخر أوت 1957، أن العراق بدأ يحذو حذو مصر في إمداد جيش التحرير بالسلاح، وأن سوريا بدورها تبدي استعدادا في نفس الاتجاه[5].

---

1. نفس المصدر.
2. من قادة المنظمة الخاصة، التحق بالجبهة بعد الإفراج عنه في مايو 1955.
3. توفيق المدني، المصدر السابق.
4. نفس المصدر.
5. نفس المصدر.

مثل هذه الشواهد تبين أن مشكلة التسليح – على مستوى الوفرة على الأقل – بدأت تعرف تحسنا ملحوظا منذ مطلع 1957، وقد تأكد هذا الاتجاه في ربيع نفس السنة، عندما بدأت مصانع حربية بتشيكوسلوفاكيا، تنتج أسلحة موجهة خصيصا إلى الثوار الجزائريين.[1]

بيد أن وفرة السلاح – نسبيا – بالمراكز الحدودية، لا تعني بالضرورة وفرة مماثلة لدى الثوار بالجبال. أي أن هناك مشكلا إضافيا لا يقل أهمية . نقل السلاح إلى جنود الولايات الثالثة والرابعة والسادسة والثانية بدرجة أقل. علما أن للولايتين الأولى والخامسة مناطق حدودية واسعة وحصينة، تمكنها من إمداد نفسها بنفسها مباشرة.

ولفك عقدة الأسلحة المكدسة بالمراكز الحدودية، انتهت قيادة الثورة في الخارج بالتنسيق مع الولايات إلى عدة طرق :

1 – طرق القوافل التي تنطلق محملة بما تيسّر من «القاعدة الشرقية»[2] أو من الحدود المغربية، في اتجاه الولايات الأربعة المذكورة.

2 – إرسال قوافل بدون سلاح إلى المناطق الحدودية، لتعود مثقلة بالأسلحة والذخيرة.

3 – طريق القمة : فقد استعملت القمة لنقل أسلحة من وهران إلى العاصمة بواسطة القطار[3].

4 – إرسال سيارات خاصة إلى المناطق الحدودية لتعود محملة رصيف تارة وبعفّي حطين تارة أخرى[4].

---

1 كانت تلتحف مقابل مبلغ بالعملة الصعبة شركة صومونية عُملاً من أية علامة تشير إلى صانعها

2. أنشئت في نوفمبر 1956 من طرف الوفد الخارجي، لتكون بمثابة مستودع لمختلف المناطق، تأتي إليه من داخل البلاد لأخذ حصتها من الأسلحة.

3 لخضر رباح في كتاب رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر 2003

4. يوسف الخطيب في كتابنا «فرسان الحرية»، دار هومة، الجزائر 2001

5 – طريق «الشنطة» لنقل أسلحة من مرسيليا إلى العاصمة خاصة، بواسطة شبكات اتحادية الجبهة بفرنسا[1].

6 – طريق الحيل المخابراتية وهي كثيرة نذكر منها

– استعمال براميل الزيت المستورد من تونس، لإيصال كميات من الأسلحة إلى ثوار العاصمة[2].

– استعمال السيّارات لنفس الغرض، بعد إدخال تعديلات خاصة عليها[3]

مثل هذه الأساليب في إمداد جيش التحرير، تبيّن أن العملية لم تكن سهلة، وقد ازدادت صعوبة بعد إقامة خط موريس ابتداء من صائفة 1957.

ولم يكن الإمداد أحسن حالا عن طريق البحر، كما يدل على ذلك حجز البواخر التالية :

– «أتوس» في 16 أكتوبر 1956.

– «سلوفينيا» في 17 يناير 1957.

– «غرانيتا» في 26 ديسمبر 1957.

كل هذه المتاعب والنكسات في إمداد جيش التحرير، لم تمنع الضابط الطيار بيار كلوسترمان في مايو 1958 من القول : «إن سلاح المتمرّدين يتزايد حسب متتالية حسابية.. بل حسب متتالية هندسية»!

ويطلعنا كلوسترمن بالمناسبة، أن الجيش الفرنسي اكتشف قبل سنتين في منطقة الأوراس سلاحا آليا للمشاة لدى الثوار، فاعتبر ذلك تطورا خطيرا «استوجب إشعار العاصمة بواسطة برقية عاجلة»[4]

1. أحمد النوم في كتابنا مقتصر... في ركاب الثورة، دار هومة، الجزائر 2004
2. بن عودة بن مصطفى، في كتابنا «ثوار... عظماء»، دار هومة، الجزائر 2003.
3. Z. Pecar, l'Algerie, Enal, Alger 1987.
4. Z. Pecar, l'Algerie, Enal, Alger 1987.

وتقدر المصادر الفرنسية كمية الأسلحة المتداولة في صفوف جيش التحرير بـ :

- حوالي 14 ألف قطعة عام 1957.

- حوالي 20 ألف قطعة عام 1958.

طبعا مثل هذه الأرقام الاستدلالية تبدو زهيدة جدا، قياسا بالإمكانيات الضخمة لجيش الاحتلال المجهّز بأحدث أسلحة الحلف الأطلسي. لكنها مع ذلك كانت كافية لتغذي حرب عصابات طويلة النفس، ما انفكت تضرب في الصميم معنويات جيش عرمرم لم يكن مقتنعا بحربه في الجزائر، عكس جيش التحرير الذي كان يكافح في سبيل قضية عادلة، مدعوم من شعب مجنّد من أجل استعادة وطنه السّليب وحقه في الاستقلال والحرية. ويكتسي هذا الفارق أهمية حاسمة، في تقدير ميزان القوة العام بين المتحاربين.

ثنائية.. الكفاح الثوري

كان جيش التحرير الوطني يحارب جيش الاحتلال بالسياسة و البندقية في آن واحد.

● **بالسياسة** : - اعتمادا على الحوار والإقناع - لتحييد أكبر عدد ممكن من قوات العدو. ويعني الأمر هنا «الحلقات الضعيفة» المتمثلة في :

1 - المتعاقدين الجزائريين والمغاربة خاصة

2 - المتعاقدين من المستعمرات الفرنسية ما دون الصحراء

3 - قوات اللفيف الأجنبي.

4 - المجندين الفرنسيين في إطار أداء الخدمة الإجبارية.

● **بالبندقية** : بواسطة شن ما أمكن من الغارات على مراكز جيش الاحتلال، ونصب أكبر عدد من الكمائن. والهدف من وراء ذلك هو التأثير في معنوياته، حتّى يستسلم إلى الاعتقاد باستحالة كسب الجولة عسكريا، رغم تفوقه الساحق عددا وعتادا!

أ. الحرب بالسياسة :

من الطبيعي أن تستهدف الحرب بالسياسة :

1 – المتعاقدين والمجنّدين الجزائريين في إطار الخدمة الإجبارية قبل عبرهم. ويتمّ التأثير في هؤلاء بواسطة الاتصالات الشخصية عن طريق أقاربهم، أو برسائل فردية تأخذهم بروابط أخوة الوطن والدّين خاصة، وتهيب بهم ألاّ يضعوا شجاعتهم ومهارتهم القتالية في خدمة العدو المشترك.

ويقيّم رمضان عبّان عمل الجبهة نحو المجنّدين الجزائريين في 29 فبراير 1956 كما يلي :

– «دعاية جبهة التحرير داخل الثكنات بدأت تؤتي ثمارها»

– الجنود الجزائريون بدأوا يلتحقون جماعيا بجيش التحرير»

– فرنسا قرّرت تسريح الاحتياطي منهم ونقل العاملين إلى أوروبا [1].

وقد تمت عملية إبعاد الجنود الجزائريين عن ميادين القتال فعلا، في الفترة ما بين فبراير وابريل 1956 [2].

ونذكر في هذا السّياق، بعض العمليات التي كانت وراء القرار الفرنسي بنقل المجندين إلى أوروبا خاصة

1 – عملية فرار الرقيب علي خوجة رفقة عدد من زملائه، من ثكنة بلورداد (بلكور – العاصمة) في أكتوبر 1955 وما لبثت هذه المجموعة أن برزت في المنطقة الرابعة (العاصمة وضواحيها)، بشنّ غارات ناجحة ونصب كمائن قاتلة لقوات الاحتلال

2 – عملية الصّبابنة وهو مركز حدودي (شمال مغنية) وقد جرت في 19 يناير 1956، وأسفرت عن التحاق فصيلتين من الجنود الجزائريين بجيش

1. M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000.
2. H. Alleg, La Guerre d'Algérie (T2), Temps Actuels, Paris 1981, P 68.

التحرير في المنطقة الخامسة، محمّلين بكمية هامة من الأسلحة والذخيرة بعد مقتل أكثر من 20 جنديا فرنسيا.[1]

وكان ضمن هذه المجموعة، الرقيب الطاهر حمايدية الذي اشتهر لاحقا بـ «النقيب الزبيرة».

● عملية البطيحة وهو مركز على الحدود الشرقية، يقع جنوب سوق اهراس بحوالي 20 كلم. وقد جرت العملية في ليلة 9 مارس 1956، وتمثلت في التحاق كتيبة كاملة من المتعاقدين الجزائريين بجيش التحرير، محملة بكمية هامة من الأسلحة والذخيرة بعد القضاء على قائد الكتيبة وعدد من ضباط الصف والإداريين الفرنسيين[2] وتدمير المركز عن آخره.

ومن ابرز عناصر هذه الكتيبة الرقيبان محمد اعواشرية وعبد الرحمان بن سالم اللذان أصبحا من كبار قادة جيش التحرير على الحدود الشرقية.

وقد أقنعت مثل هاته العمليات – وغيرها - قيادة جيش الاحتلال بسحب المجنّدين الجزائريين من ميدان القتال في أسرع وقت!

2 – وشمل نفس العمل السّياسي المتعاقدين المغاربة الذي اشتهرت وحداتهم في الجيش الفرنسي باسم «الطابور المغربي»، وكان جنود «الطابور» في بداية الثورة، يشاركون في مطاردة جيش التحرير بحماس فياض، ويقاتلون بشجاعة نادرة وكان عددهم بالأوراس مثلا 10 فيالق[3].

وما لبث عمل جبهة التحرير نحوهم أن أتى بثماره كذلك، في شكل فتور حماسهم ورفضهم أحيانا المشاركة في قتال الثوار الجزائريين . قبل أن يطالبوا بالعودة إلى بلادهم، بعد استقلال المغرب في 2 مارس 1956[4]. بل

---

1 IBID. P29

2. Z. Pecar, Algerie, Enal, Alger 1987 (Temoignage de A. Bensalem).

3. Alleg, OP.CIT P 32.

4. IBID.

أدى هذا العمل إلى التحاق بعضهم بصفوف جيش التحرير، لمحاربة جيش الاحتلال جنبا إلى جنب مع إخوانهم الجزائريين.

3 - ولم تنس جبهة التحرير المتعاقدين من السّودان الغربي (السنغال ومالي حاليا) خاصة. وكان جيش الاحتلال في بداية الثورة يضعهم في مقدّمة الصفوف، ويشركهم في استباحة الأموال والأعراض وتدمير القرى والمداشر.. وكان هؤلاء المتعاقدون يبدون حماسا مفرطا، ولا يتحرجون من الانتقام بقتلاهم من عامة الشعب الأعزل[1] أسوة بالجنود الفرنسيين ومرتزقة اللفيف الأجنبي.

وقد أدى العمل السياسي للجبهة نحوهم إلى تحييد جزء منهم بصفة تدريجية، وتصاعد الموقف إلى أن أصبح سحبهم من ميدان القتال مطلبا للعديد من البلدان الإفريقية المستقلة.

4 - وقد أولت جبهة التحرير كذلك أهمية خاصة لمرتزقة اللفيف الأجنبي، وجلّهم من المظلّيين (القبّعات الخضراء) الذين يقاتلون باحترافية وعن خبرة ميدانية حقيقية..

ومع ذلك تمكنت الجبهة من اختراق صفوف هذه النخبة العسكرية، فالتحق بعض عناصرها بجيش التحرير، ليضعوا مهاراتهم التقنية (الألغام والإشارة.. مثلا) وكفاءتهم القتالية في خدمتها[2].

وفي خريف 1957، فرّ اثنان من عناصر اللفيف إلى جيش التحرير، وتبيّن قصّتهما أنهما من اللاجئين المجريين الذين التجأوا إلى فرنسا، بعد الحوادث التي عاشتها بلادهم في خريف 1956، وأنّ المخابرات العسكرية استطاعت تجنيدهما عن طريق التضليل والمخادعة.

---

1. مثل مجزرة بسكرة في يوليو 1956 التي ذهب ضحيتها 300 مواطنا انتقاما لمقتل عريف سنغالي.
2. برز منهم بالأوراس مثلا علي الألماني.

وقد أدى نشر هذه القصة على صفحات «المجاهد»، إلى إثارة جدل مع صحيفة «لوموند» الفرنسية[1].

وفي صائفة 1958 قدم عبد الحفيظ بوصوف (عضو لجنة التنسيق والتنفيذ) حصيلة، تكشف عن تهريب حوالي ألف جندي من الصيف الأجنبي، من بينهم ابن جنرال ألماني اختطفته الجبهة بطلب من والده[2].

5 - وشمل العمل السياسي باتجاه جيش الاحتلال، عناصر الخدمة الإجبارية الذين يقضون من 18 إلى 24 شهرا.. ونسبة هامة من هؤلاء جنّدت مكرهة، في أجواء داخلية غير مناسبة دائما في فرنسا ذاتها..

لذا كانت مهمة مصالح بوصوف سهلة - نسبيا - مع هذه الفئة، وكانت دعاية الجبهة - بواسطة المناشير والرسائل الشخصية أحيانا - نحوها تستهدف تغذية شكوكها في القضية التي تحارب من أجلها، والتي تختزلها في «الدفاع عن المصالح الأنانية لطائفة المستوطنين»، وهي مصالح لا علاقة لها بالمصالح الفرنسية، انطلاقا من النّظرة البعيدة على المدى الطويل.

وظهرت نتائج عمل جبهة التحرير نحو هذه الفئة بوضوح وقوة بعد عودة الجنرال ديغول إلى الحكم خاصة.. كما سنرى في فصل قادم.

ب - الحرب بالبندقية

مثل هذا العمل السياسي العسكري في اتجاه بعض فئات الجيش الفرنسي نفسه، كان له أثره في ضرب معنوياته وإضعاف قدراته القتالية. هذا العمل إن لم يكن يغني عن المواجهات المسلّحة، فقد كان مكمّلا ضروريا وهاما على صعيد العمل الثوري إجمالا.

---

1. صحيفة المجاهد عدد 11/ 1. 11. 1957.
2. المجاهد عدد 28/ 28 8 1958.

وكانت المواجهات المسلّحة بدورها متعددة ومتنوعة، تجمع بين الكمائن والغارات وحتى الاشتباكات والمعارك عند الضرورة، دون أن ننسى العمليات الفدائية المصوّبة فردية كانت أم جماعية. ولم يكن هدف جيش التحرير هنا تحقيق نصر عسكري على جيش الاحتلال، لكن المساهمة في استنزاف طاقاته المعنوية وقدراته المادية، فضلا عن استنزاف الاقتصاد الفرنسي بواسطة عمليات التخريب المختلفة - بما في ذلك الفرنك!

وكان قادة جيش التحرير يطالبون مساعديهم وجنودهم بنوع من «المردودية الجهادية»، وكانوا كثيرا ما يبدأون بأنفسهم عملا بالقدوة الحسنة.

- عباس لغرور (المنطقة الأولى) مثلا، كان «إذا مرّت ثلاثة أيام بدون مواجهة مسلّحة مع جيش الاحتلال، تبرّم من نفسه وقال لأصحابه: لقد خنّا الجزائر..»[1]

- تخفيض رتبة كل مرشّح لا يشارك في ثلاثة كمائن في الشهر على الأقل..»[2]

ويعبّر عن هذه «المردودية» أحسن تعبير الخط البياني لتطور عمليات جيش التحرير خلال السنوات الثلاثة الأولى حسب المصادر الفرنسية ذاتها.

- في ديسمبر 1955 قام جيش التحرير عبر التراب الوطني بـ 1233 عملية حربية، وقد ارتفع العدد في نفس الشهر من سنة 1956 إلى 3000 عملية، ليقفز في يناير الموالي إلى 4000 عمليّة[3]..

- ونصب جيش التحرير خلال السنة الممتدة من 1 ديسمبر 1955 إلى 1 ديسمبر 1956 - حسب نفس المصدر - 285 كمينا، بلغت جملة غنائمه فيها 3705 قطعة حربية[4]..

---

1. الوردي قتال في كتابه «طريق الحرية»، دار هومة، الجزائر 2001.
2. G. Meynier, Histoire intérieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003.
3. Alleg, OP.CIT
4. Pacar, OP.CIT

– وكان العمل الفدائي بدوره يتطور بشكل ملحوظ ويضرب بقوة في قلب المدن الأوروبية، كما تشهد على ذلك العمليات الفدائية بالجزائر العاصمة ما بين سبتمبر 1956 ونوفمبر 1957[1].

كان جيش الاحتلال يفرض أحيانا على جيش التحرير أن يخوض معركة غير متكافئة، بمد أحكام الحصار على وحداته، أو تحويل إحدى كمائنه الهامة إلى اشتباك، في هذه الحالة يقاتل جيش التحرير باستماتة من يطلب الاستشهاد، فينجح عادة في فك الحصار واقتحام أطواق العدو المتتالية، كما حدث في معركة الجرف الشهيرة سنة 1955.

وقد اخترنا في هذا الصدد، عينة من هذه المعارك من مناطق مختلفة حسب التسلسل الزمني

1 – معركة وادي الجديدة (الأوراس) فاجأت قوة هامة من المظليين – من قادتها العقيد الشهير بيجار قائد اللواء الثالث – عباس لغرور في مقر قيادته بوادي الجديدة في 9 يونيو 1956، وبدأت في الانتشار لأحكام الطوق عليه وكان مرفوقا بفصيلتين من المجاهدين (75 نفرا).. ولما خيّم الليل عسكر العدو بالناحية، في انتظار التعزيزات والمدد المدفعي والجوي، لخوض المعركة في الغد وهو في أحسن الظروف وأوفر شروط النصر..

ترى ما كان ردّ فعل القائد لغرور؟ هل يغتنم فرصة الليل لينسحب؟ أم يقرّر المواجهة؟

قرّر لغرور المواجهة بكلّ بساطة، وأن يبادر بشنّ غارة ليلية على معسكر العدو، تزعزع معنوياته فيدخل معركة الغد مهزوزا، وفي اعتقاده أنه أمام قوة ضخمة من الثوار!

كانت الغارة التي وقعت في حدود الحادية عشرة ليلا مفاجئة، فأحدثت ارتباكا كبيرا في صفوف العدو، وألحقت به خسائر هامة، وعاد المجاهدون منها غانمين مستبشرين[2].

---

1. Y. Courrier, l'Heure des Colonels, Fayard, Paris 1970.

2. الرائد عثمان السعدي في مذكراته، دار الأمة الجزائر 2000.

وفي الغد تصوّر العدو فعلا، أنه أمام وحدة من الثوار جيدة التسليح لا تقل من 200 جندي! فراح العقيد بيجار وأمثاله يطالبون النجدة، وتكثيف القصف الجوي والمدفعي على مواقع لفرور وجنوده.. وحضر الى ميدان المعركة الجنرال «انواري» من قسنطينة، والجنرال «فانوكسام» قائد العمليات بالأوراس الذي قرّر دعم قواته بكتيبة من اللفيف الأجنبي التي انزلت جوا بواسطة مروحيات « سيكوركي» المعروفة بـ «البنان» (الموز)[1] .

هذه القوة الضاربة من المظليين واللفيف الأجنبي لم تمنع ثوار من الصمود طوال العاشر من يونيو والانسحاب ليلا.. بل استئناف المعركة غدا وإسقاط مروحية بركابها، وطائرة مقاتلة .

وقد خسر لفرور في هذه المعركة غير المتكافئة، حوالي اربعين مجاهدا بين شهيد وجريح[2].

2 – معركة جبل بوزقزة شرق العاصمة (الولاية الرابعة) : دارت وقائع معركة بورقزة مابين 3 و5 أوت 1957، وبدأت بكمين نصبه الثوار أسفر عن مقتل 25 من جنود العدو[3]. وما لبث ردّ الفعل السريع والكثيف من العدو، أن حوّل الكمين إلى سلسلة من الاشتباكات ثم إلى معركة حقيقية، بلغ ارتباك العدو فيها أن اشتبكت وحداته فيما بينها خطأ، وتعرضت مواقع بعضها إلى القصف الجوي والمدفعي..

وكانت الحصيلة ثقيلة سواء بأرقام الثوار أو بأرقام العدو التي نذكرها على سبيل الاستدلال عن أهمية هذه المعركة وصداها فمصادر جبهة التحرير تتحدث عن 420 قتيلا و500 جريح في صفوف العدو[4]، بينما يذكر بلاغ رسمي من قيادة الجيش الفرنسي، «800 قتيل في صفوف المتمرّدين»[5].

---

1 M. Begeard in Pour Une Parcelle de Gloire

2 السمدي المصدر السابق.

3 المجاهد عدد 9/ 20. 8. 1957.

4. M. Feraoun, Journal, Le Seuil, Paris 1962.

5. Courrier, OP.CIT

وقد أعقب المعركة تعتيم كامل على فضيحة القصف الجوي والمدفعي، وتمّ حجز أسبوعية «ليكسبريس» لأنّها تجرأت على تناولها!

وتعلق الصحيفة على بلاغ الجيش الفرنسي، بأنه «محاولة تطمين لأوساط أروبية، أذهلها حجم الخسائر الفرنسية» في المعركة[1].

3 معركة خنذق عبد الرحمان بجبال العمور (الولاية الخامسة) : جرت هذه المعركة في 19 مايو 1957، بعد أن حاصر جيش الاحتلال الناحية منذ الصباح.. وقادها النقيب بن علي بودغن (لطفي) قائد المنطقة الثامنة الذي رفض الانسحاب قبل ذلك إلى جبال القعدة المنيعة[2].

كان الثوار متخندقين جيدا في مواقعهم بجبل الخناق الذي هو نقطة عبور هامة. وكان عددهم يربو عن 400 مجاهد. وفي العاشرة من صباح 19 مايو، بدأ جيش الاحتلال يزحف نحو الجبل بالمصفحات والدبابات، بعد أن مهّد لذلك بقصف جوي بواسطة المروحيات والمقاتلات..

وقد استمات الثوار في مواقعهم، وصمدوا طوال النهار لينسحبوا ليلا. ويقدر شهود عيان شاركوا في المعركة خسائر جيش التحرير بحوالي 80 شهيدا، مقابل أكثر من 100 قتيل، وعدد هام من الجرحى في صفوف العدو[3].

وكان من بين قادة جيش الاحتلال في هذه المعركة الجنرال «دوسنيفال» والعقيد «شاتو جوبير»..

4 – معركة جبل مرمورة بضواحي قالمة (الولاية الثانية) : جرت هذه المعركة في أواخر مايو 1958، في أجواء الحركة الانقلابية التي أطاحت بالجمهورية الرابعة، وأعادت الجنرال شارل دوغول إلى قصر الإليزي.. وقادها العقيد جان

1.Alleg, OP CIT

2.M. Benamar, C'etaient eux les Heros, Editions Houma, Alger 2002.

3.IBID.

بيار بروتيي من صقور الهند الصينية، قائد اللواء الأول للمظلّيين.. شخصيا. وقد قتل في المعركة بعد أن أسقط الثوار مروحيته التي يوجه المعركة على متنها، ويحرض جنوده على قتال الثوار بشجاعة أكبر واستماع أشد..

وكان مقتل العقيد جبان بيار ضربة موجعة لنخبة جيش الاحتلال، وخسارة كبيرة للواء الأول من المظلّيين الذي سبق أن فقد العديد من عناصره، في اشتباكات ومعارك سابقة بنفس المنطقة[1]. ونظرا لمكانة هذا العقيد، أصبح جيش الاحتلال يحيي سنويا ذكرى مقتله بالمكان الذي سقط فيه.

5 - عمليات 24 أوت بفرنسا (اتحادية الجبهة أو الولاية السابعة)، ما انفكت جبهة التحرير تهدّد بنقل المعركة إلى فرنسا. وقد سبق أن فعلت، لكن في نطاق محدود من خلال عمليات مصوبة، استهدفت بعض الغلاة من رجال الأمن، أو بعض الخونة من أمثال المحامي علي شكال، الذي قتل وهو بجانب الرئيس الفرنسي روني كوتي[2] في 26 مايو 1957.

وفي مساء 24 أوت 1958، نفذت تهديدها من خلال سلسلة من العمليات التي ضربت أهدافا اقتصادية وأمنية وعسكرية من ميناء «لوهافر» شمالا إلى ميناء مرسيليا جنوبا، مرورا باريس وتولوز ومارتيغ ومونبولييه.. ومن أخطر هذه العمليات تخريب ميناء النفط بموربيان (مرسيليا) الذي ظلّت خزاناته تحترق أسبوعا كاملا[3].

وتتمثل حصيلة هذه العمليات المثيرة حسب المصادر الفرنسية ذاتها في:

- ضرب 181 هدفا اقتصاديا.
- نجاح 56 عملية تخريب.
- مقتل 82 شخصا وإصابة 188 بجروح[4].

---

1. صالح بوبنيدر في كتابنا مثوار.. عظماء، دار هومة، الجزائر 2003.
2. نفذ العملية الجريئة الفدائي محمد بن صدوق بملعب باريس.
3. Serge Moureaux, Avocats sans Frontieres, Casbah Editions, Alger 2000.
4. Courrere, OP.CIT.

واعتبر بيان لجنة التنسيق والتنفيذ هذه العمليات «امتدادا طبيعيا ومنطقيا للحرب التحريرية»، بينما قدّر بيان لاتحادية جبهة التحرير بفرنسا، أن العمليات «قفزت بالقضية الجزائرية إلى مرحلة فاصلة»..[1]

وتشكل هذه العمليات – أسوة بالإعلان عن الحكومة المؤقتة بعد أقلّ من شهر - نوعا من الرد المسبق على سياسة التصميد التي جاء الجنرال دوغول لتطبيقها، بالتنسيق مع القوات التي عادت به إلى سدة الحكم، بعد تقاعد اضطراري استغرق أكثر من عشر سنوات..

ويعتبر شهر مايو 1958 مؤشرا على ذلك، إذ بلغت عمليات جيش التحرير ذروتها خلاله، قياسا بباقي شهور السنة الأخرى.

فقد خسر جيش الاحتلال في هذا الشهر، 364 قتيلا و 812 جريحا حسب المصادر الفرنسية[2].

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن الجنرال راوول صالان عرّاب عملية 13 مايو، يقدر خسائر جيش الاحتلال في الفترة ما بين فاتح نوفمبر 1954 ونهاية 1957 بـ 3600 قتيل و 7000 جريح[3].

وفي أوّل ردّ من لجنة التنسيق والتنفيذ على تسلّم الجنرال مقاليد الحكم في بداية يونيو، وجهت نداء إلى جيش التحرير تهيب به أن يصعد من ضرباته لقوات العدو [4].

وفي نداء من إذاعة صوت العرب، حث بلقاسم كريم جيش التحرير على مزيد من النشاط وعدم الاكتراث بمناورات دوغول «... وبلهجة تصعيد واضحة، أشار بالمناسبة إلى أن النصر أو الاستشهاد هو شعار كل شاب جزائري».

---

1. المجاهد عدد 28/ 28 .8 .1958

2. Alleg, OP.CIT.

3. IBID.

4. المجاهد عدد 25/ 14 .6 .1958.

وحكم كريم في حدود منتصف يوليو، على محاولات دوغول بأنها مجرّد «مشرجات محتضر»[1].

وحذا حذوه بوصوف في حديث لصحيفة «فرانس اوبسرفتور» قائلا : «ان جيش التحرير يواصل انتصاراته بعد 3 اشهر من حكم دوغول، محطما بذلك آخر أمل للفرنسيين...»[2].

«وحدة الكفاح المغاربي» : من مشروع.. إلى شعار..

كانت «وحدة الكفاح المغاربي» مطلبا جزائريا بالدرجة الأولى. وكان هذا المطلب يصطدم بعقبة موضوعية رئيسية : اختلاف وضع الجزائر باعتبارها مستعمرة استيطانية، عن وضع كل من تونس والمغرب باعتبارهما محميّتين، احتفظتا ببعض مظاهر السّيادة، وتتمتّعان بنوع من الاستقلال الذاتي وإن كان شكليا إلى حدّ كبير.

وكان قادة حزب الاستقلال والدستور الجديد، صريحين مع قادة الحركة الوطنية الجزائرية قبل اندلاع الثورة بالتذكير دائما بهذه الحقيقة، اي أنّ قضية تونس والمغرب ايسر بكثير قياسا بالقضية الجزائرية.

وكان من الطبيعي ان ينعكس هذا الاختلاف الموضوعي، على موقف كل طرف من اختيار «الكفاح المسلّح الذي هو اختيار تحرير في نظر الوطنيين بالجزائر، بينما هو اختيار تحريك فقط بالنسبة للوطنيين في كل من تونس والمغرب.

ومع ذلك تعاطف بعض الثوار في كل من القطرين الشقيقين، مع مطلب «وحدة الكفاح المغاربي»، غداة اندلاع الثورة الجزائرية في فاتح نوفمبر 1954. وما لبث هذا التعاطف أن تجسّد في مشروع «جيش تحرير المغرب

---

1. المجاهد عدد 27/ 22 7 1958.
2. المجاهد عدد 28/ 22 8 1958.

المغربي، الذي ساهمت عملياته المنسقة، في خريف 1955 في إعطاء دفعة حاسمة لمسار التفاوض مع الحركات الاستقلالية في كل من تونس والمغرب.

غير أن نجاح المفاوضات في مطلع 1956، وتتويجها بإعلان استقلال المغرب (في 2 مارس) ثم استقلال تونس (في 20 مارس)، أسقط عمليا اختيار استمرار الكفاح المسلح على الجبهتين التونسية والمغربية، لاسيما بعد تسليم جزء هام من فصائل المقاومة بتونس لأسلحتها[1]، والتعجيل بإدماج جيش التحرير المغربي في القوات الملكية[2].

هذا التحول السريع في الموقف - الذي يختفي وراءه نية إدارة الاحتلال الفرنسي في التفرد بالمقاومة في الجزائر والتفرغ للقضية التي تطرحها - إن كان أضعف اختيار «وحدة الكفاح المغاربي» فإنه لم يقض عليه نهائيا، لاسيما على الجبهة المغربية حيث ما تزال أجزاء من البلاد تحت الحماية الإسبانية والفرنسية.

لكن تطور الأحداث لاحقا أفرغ هذا الاختيار - كمطلب جزائري بالأساس - من محتواه شيئا فشيئا، ليتحول مع مرور الزمن إلى مجرد شعار، تلوح به دعاية جبهة وجيش التحرير الوطني بين الفينة والأخرى. شعار موجه للعدو الفرنسي بصور متعددة مثل:

- «حرب الجزائر هي حرب المغرب العربي»[3].

- «وحدة الكفاح المغاربي.. أضمن وسيلة للتعجيل بالنصر»[4]، في إشارة إلى تحرك بقايا من جيش التحرير المغربي بالجنوب المراكشي.

وقد وظف هذا الشعار من جهة أخرى، في التعجيل بجلاء جيش الاحتلال من قواعده بكل من تونس والمغرب، لاسيما أن بعض هذه القواعد كانت تشكل حلقة هامة في جهاز الحرب بالجزائر[5].

---

1. مجموعات الساسي الأسود والمحجوب بن علي في ديسمبر 1954
2. في ربيع 1956.
3. صحيفة المجاهد عدد 20/ 15 3 1958
4. المجاهد عدد 23/ 7.5. 1958.
5. المجاهد عدد 25/ 14. 6 1958.

ثانيا «جيش الاحتــلال

1- حرب شاملة.. قضية ضعيفة

اختارت السلطات الفرنسية منذ البداية، الحرب كرد وحيد على ثورة فاتح نوفمبر 1954، وبناء على منطق الحرب هو سيد الموقف، إلى غاية وقف القتال في 19 مارس 1962.

لقد شنّت فرنسا حربا شاملة على الشعب الجزائري وطلائعه المسلّحة، ما لبث أن حوّلت ميدان المعركة إلى «حقل تجارب لأحدث الاختراعات في مجال التدمير».

خلال العام الأول والثاني من عمر الثورة التحريرية، اعتبر قادة جيش لاحتلال بالجزائر جيش التحرير الوطني «العدو رقم 1» تؤكد ذلك تعليمته الجنرال راوول صالان في 18 ديسمبر 1954 التي تحث على محاربة جيش التحرير بالدرجة الأولى.

لكن بعد أقل من شهر فرض تطور الوضع وتسارع الأحداث على لجنرال جاك ماسو قائد الفرقة العاشرة للمظلّيين «رقم 1» جديدا : النظام لسياسي لجبهة التحرير، أي إعطاء الأولوية بعد الآن للعمل البوليسي..

ومعنى ذلك أن الحرب أصبحت حربا بوليسية على جميع فئات الشعب بدون استثناء، وأن استهدفت بالأساس قواه الحية، أو «بنية الحيوية» حسب تعبير جرمان تيون.

وقد تجلت شمولية الحرب في سلسلة من الإجراءات الاستثنائية وفي الوسائل الضّخمة المخصصة لها، فضلا عن فنون وآليات القتال المستعملة فيها.

ولتجسيد هذه الشمولية في الميدان، عيّنت حكومة الاشتراكي جي مولي في فبراير 1956 روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر، في إطار خطة تعبئة ترمي إلى إخماد لهيب الثورة المستمرة منذ فاتح نوفمبر 1954 بأيّ ثمن.

● فعلى صعيد الإجراءات الاستثنائية تمّ :

1. منح كامل الصلاحيات لحكومة مولي في 12 مارس الموالي من طرف البرلمان الفرنسي،

2. استدعاء احتياطي الجيش في 11 أبريل بطلب من لاكوست،

3. تجنيد المستوطنين خلال نفس الفترة في «القوات الإقليمية» التي سارع الوزير المقيم بإنشائها، تحت ضغط الغلاة من هؤلاء وموافقة حكومته،

4. تجنيد مرتزقة من الجزائريين اشتهروا لدى عامة المواطنين باسم «الحركى»، تطبيقا لقرار القائد العام الجديد لجيش الاحتلال الجنرال راوول صالان من قدماء حرب الهند الصينية والذي خلّف الجنرال لوريو في ديسمبر 1956[1].

● وعلى صعيد الوسائل المستعملة يمكن الإشارة إلى :

1. استعمال «النابالم» منذ المواجهات الأولى بالأوراس، ما يؤكد في حدّ ذاته أن الجانب الفرنسي لم يتأخر كثيرا في إظهار الطابع الشمولي لحربه في الجزائر،

2. إبرام صفقة أسلحة وعتاد مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1956، أحدثت لأهمّيتها خللا في احتياطي الدولار ببنك فرنسا[2].

3. تشجيع الإرهاب جهارا نهارا تقريبا، هذا الإرهاب الي ما لبث أن كشف عن وجهه القبيح في 10 أوت من نفس السنة، بنسف منزل بقصبة العاصمة – شارع طيبة – خلّف أكثر من 100 قتيل وعشرات الجرحى[3].

● أما بخصوص فنون الحرب وآليّاتها، فيمكن القول أن الجانب الفرنسي جرّبها جميعا تقريبا، بما في ذلك حرب العصابات المضادّة كمحاولة أخيرة لمحاربة جيش التحرير الوطني بسلاحه.

---

1. Y. Courriere, le Temps Des Leopards, Fayard, Paris 1969

2. Alleg, OP.CIT.

3. قالت جرمان تيون عن هذه الجريمة أنها خلفت وحدها من الضحايا ما يتجاوز بكثير خسائر العمليات الفدائية في العاصمة.

أ – فقد لجأ للتضييق على الثوار في محيطهم الطبيعي الذي هو الشعب إلى :

– إقامة شبكة من المصالح الإدارية الأمنية باسم «المصالح الإدارية المتخصصة» (صاص) في الأرياف، و«المصالح الإدارية الحضرية» بالمدن، والهدف من ذلك هو الحدّ من العجز الفادح للتغطية الإدارية للبلاد، وتفادي لخطأ الذي لوحظ في الهند الصينية على هذا الصعيد من جهة وتقديم دعم هام في مجال الاستعلام والحرب النفسية من جهة ثانية.

ب – لجوء لاكوست وماكس لوجون «وزير القوات الجوية العاملة بالجزائر»[1] إلى تقنية «التربيع» (كادرياج) المتمثلة في :

– فرض حصار محكم على الأحياء الجزائرية بأهم المدن، بعد تطويقها بالأسلاك الشائكة وإخضاعها للتفتيش الدوري.

– فرض حصر مماثل على الأرياف وإخضاعها كذلك للتمشيط المنتظم بحثا عن الثوار وشبكات الإسناد خاصة.. فضلا عن إقامة «مناطق محرمة» يمكن للطيران والمدفعية أن يمارس فيها القصف العشوائي متى شاء ليلا ونهارا..

2 – ولعرقلة عملية تسليح الثوار لم يتردّد الجانب الفرنسي في :

أ – إقامة «خط موريس» على امتداد الحدود الشرقية والغربية ابتداء من صائفة 1957، وهو خط دفاعي باهظ التكاليف، يجمع بين استعمال التيار الكهربائي العالي وحقول الألغام المكثفة. ويحرس هذا الخط ما لا يقل عن 80 ألف جندي..

وتقييما لهذه العملية صرّح لاكوست في 2 مايو 1958 قائلا : «لقد أغلقنا الحدود عمليا، بعد زرع 900 ألف لغم ودعم حراستها بـ 6 ألوية من المظليين[2].

1. برهان آخر على الأهمية التي يوليها فرنسا لحربها في الجزائر

2. Pecar, OP.CIT.

ب – تجنيد مخابراته في الأقطار المغاربية والعربية وفي أوروبا (سويسرا وألمانيا الاتحادية خاصة)، لملاحقة شبكات تهريب الأسلحة التي تكون لها علاقة بجبهة التحرير الوطني، وتصفية بعض عناصرها إذا أمكن[1].

3 – ونشط المكتب الثاني (المخابرات العسكرية) بكامل إمكانياته وطاقاته، لاسيما «مفرزة الاستعلام والاستغلال» التي كان على رأسها النقيب بول الان ليجي.. ومن أعمليات المثيرة للمكتب الثاني :

أ – عملية «العصفور الأزرق» (من أكتوبر 1955 إلى أكتوبر 1956). وتتمثل في محاولة تكوين وحدة باسم «الوحدة ق»[2] لمحاربة الثوار في منطقة القبائل.. وقد تفطن بلقاسم كريم ورفاقه للعملية، فحوّلوها إلى فرصة ثمينة لتسليح حوالي 300 مجاهد*[3].

ب – عملية «أوليفيي» (الريتوبة) ابتداء من ربيع 1957 وتتمثل في استعمال «الحركة الوطنية الجزائرية» (المصالية) ضدّ جبهة وجيش التحرير.. وتمّ ذلك خاصة بالولايات الثالثة والرابعة والسادسة، بواسطة محمد بلونيس وجيشه الذي كان يطلق عليه «جيش تحرير الشعب الجزائري»[4].

ج – عملية «الزرقوية» وتمثلت في تضليل قيادة الولاية الثالثة – ابتداء من صائفة 1957 – وحملها على الشك في العديد من المقاتلين، وتصفية قسم هام من المشكوك فيهم..

وقد امتدت العملية إلى الولاية الرابعة المجاورة بنسبة أقل خطورة[5]، ولم تنج منها حتّى الولاية الأولى[6].

---

1. تصفية الألماني بوشار على سبيل المثال.
2. أي وحدة شبائلية موازية لجيش التحرير بجرجرة.
3. M. Feraoun, Journal, Le Seuil, Paris 1962
4. Y.Courriere, l'Heure des Colonels, Fayard, Paris 1970.
5. IBID.
6. مصطفى (بن النوي) مرزوقة في مذكراته، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2003

4 – ومن مظاهر «الحرب الشاملة» استحداث «المكتب الخامس» في إطار الحرب النفسية. ومن مهام هذا المكتب – الذي تولاه في البداية العقيد «لاشوروا» بمساعدة العقيد«غوسو» – محاولة صرف بعض السّجناء عن قضية التحرر الوطني، وقلب قناعات البعض الآخر ليصبحوا خصوما لها..

وكانت عناصر «لاشوروا» تحاول أخذ بعض المناضلين بزوجاتهم افرنسيات[1].

5 – ومن الأدوات الرّهيبة «للحرب الشاملة» ما يسمى «بجهاز الحماية الميدانية» (D.O.P)، جهاز «الاستنطاق على الساخن» بواسطة التعذيب.، وهذا الجهاز عبارة عن هيئة تنسيق بين مختلف مصالح الأمن (جيش – درك – شرطة) في ميدان المعركة، قوامه من 10 إلى 15 ألف جندي، وله تمويل خاص من باريس مباشرة[2].

وقد سبق للجيش الفرنسي أن جـرّب هذا الجهـاز في الهند الصينيـة ما بين 1946 و1954[3].

6 – ولم يتخلّف سلاح الطيران عن الركب، إذ كان في الموعد خلال الأيام الأولى لاندلاع الثورة بالأوراس خاصة.. وحسب الضابط الطيار بيار كلوسترمان، فإنّ الطيران كان يقوم يوميا بحوالي 300 مهمّة، وأنّه قام منذ بداية الثورة «بتدمير مئات القرى لمنع الثوار من استخدامها كقواعد للتموين»[4].

7 – وشملت الحرب الفضاء أيضا عبر الموجات الهرتزية! فقد أقام جيش الاحتلال خلال النصف الأول من عام 1957، شبكة واسعة مكلّفة للتشويش على الإذاعات التي تبث برامج لجبهة التحرير الوطني، بدءا بإذاعة الجبهة بضواحي الناظور بالمغرب الشرقي!

---

1. المحامي الوزير عمار بن التومي في كتابنا نداء الحق، دار هومة الجزائر 2001.
2. Alleg, OP.CIT.
3. IBID.
4. Pozze, OP.CIT.

فالحرب من الجانب الفرنسي كانت إذن حربا شاملة منذ البداية حسب الشواهد السابقة، ولم تكن مجرّد عمليات لحفظ الأمن، كما كانت تزعم سلطات الاحتلال في دعايتها.. وقد عدلت الحكومة الفرنسية في السنوات الأخيرة عن هذه الرواية الدعائية، بعد أن أصبح قادة الحرب أنفسهم يكتبون ويصرّحون بأنها كانت حربا فعلا، وأكثر من ذلك كانت حربا شاملة.

2 - قوات ضخمة.. نتائج متواضعة

كان تعداد جيش الاحتلال بالجزائر في نوفمبر 1954، يقدّر بأكثر من 80 ألف جندي. وقد تطوّر بسرعة تماشيا مع تصاعد عمليات جيش التحرير، ليبلغ في مطلع مارس 1956 حوالي 210 آلاف جندي.

طبعا لم يكن هذا العدد كافيا لإعادة السيطرة على الشعب والميدان :

- شعب عبّرت أغلبيته منذ الساعات الأولى للثورة عن تعاطف فعّال مع جبهة وجيش التحرير، ما لبث أن تحول إلى دعم ملموس مهما كلف ذلك من ثمن.

- ميدان مساعد للثوار باتساعه وتضاريسه، لاسيما سلاسله الجبلية التّية منه والصحراوية، الداخلية والحدودية...

لذا استغل قائد جيش الاحتلال الجنرال «لوريو» مجيء الاشتراكي جي مولي في ربيع 1956، وتبلور اتجاه الحرب على حساب التفاوض، ليوجه في تقريره «نداء استغاثة ونجدة»، مطالبا عمليا بـ 200 ألف جندي إضافي، أي مضاعفة عدد قواته باختصار.

غير أن هذه النجدة رغم أهمّيتها لم تجد فتيلا، علما أن الجنرال لوريو خسر الجولة منذ بداية العام الثاني للحرب، عندما انتابه الشك في جيشه وفعلات المدد التي تفد على الجزائر تباعا وبكثافة لكن بدون جدوى[1].

---

1 Y. Courriere, Le Temps des Leopards, Fayard, Paris 1969.

وفي ديسمبر عين الجنرال راوول صلان خلفا له بهدف إعطاء دفعة قوية لمحاربة الثوار، اعتمادا على تجربته العسكرية الطويلة وخبرته الميدانية في حرب الهند الصينية خاصة.

جاء صلان بفكرة استعمال الجزائريين في محاربة جبهة وجيش التحرير على نطاق واسع، بعد أن سبقه روبير لاكوست الوزير المقيم منذ مارس من نفس السنة إلى تجنيد المستوطنين الفرنسيين في قوة مساعدة باسم «الوحدات الإقليمية».

وقد وجدت هذه الفكرة طريقها إلى التنفيذ بسرعة، جعلت عدد «الحركى» ينتقل من 26 ألفا في نهاية 1956! إلى 90 ألفا في ربيع 1958[1].

وتنقسم «وحدات الحركى» إلى ثلاثة أصناف :

1. «الحركى» النظاميون وهم فئة المتعاقدين مع جيش الاحتلال بدافع الرزق أو الانتقام من جبهة وجيش التحرير لسبب أو لآخر[2].

2 – «الحركى» شبه النظاميين ويمكن حصرهم في الفئات الثلاثة التالية :

- «المفرزات المتنقلة للحماية الريفية» (G.M.P.R). وقد أشرف على إنشاء هذه الوحدة العقيد لوروا، وحاول تطعيمها بعناصر مرتدة من جيش التحرير[3].
- «المفرزات الأمنية المتنقلة» (G.M.S).
- فئة المحارنية الملحقة عمليا بسلك «المصالح الإدارية المتخصصة» (صاص).

3 – «الحركى» المساعدون وهم فئتان :

- مسلحون غير نظاميين يستعين بهم جيش الاحتلال في محاولة تأطير سكان الأرياف خاصة، ومده بما أمكن من المعلومات حول تحركات جبهة وجيش التحرير وشبكات الإسناد.

---

1. G. Meynier, Histoire interieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003.

2. أحيانا لأسباب عائلية!

3. Courriere, OP.CIT

– «مجموعات الدفاع الذاتي» وهم مواطنون على مستوى بعض القرى والدواوير، ممن تمّ تحريضهم على حمل السّلاح تحت غطاء «التصدي لاستفزازات الثوار وابتزازهم»[1].

وغداة انقلاب 13 مايو 1958 الذي أعاد الجنرال شارل دوغول – بطل مقاومة الاحتلال الألماني لفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية – كان تعداد القوات الفرنسية العاملة بالجزائر كما يلي :

1 – المشاة : أكثر من 600 ألف جندي، يؤطرهم ما لا يقل عن 40 ألف ضابط.

2 – الطّيران : زهاء 45 ألف جندي، فضلا عن وحدة المروحيات وهي قوة خاصة تعمل لإسناد المشاة.

3 – البحرية : زهاء 25 ألف جندي، وتتدخل هذه القوة لأسناد المشاة في المناطق الساحلية أو القريبة من السواحل.

ويعزّز هذه القوات النّظامية جيش من رجال الدرك والشرطة يناهز 200 ألف. فضلا عن «الوحدات الإقليمية» التي أنشأها الوزير المقيم روبير لاكوست في ربيع 1956، ويقدر تعدادها بـ 150 ألفا.

هذا الجيش الذي يناهز مليون جندي، ظل مع ذلك عاجزا عن استعادة زمام المبادرة في حرب الجزائر، رغم أن الجنرال دوغول شخصيا يؤكد أن عدد الثوار داخل البلاد، لم يكن ليزيد في أحسن الأحوال عن 30 ألف مسلّح[2].

وينقسم هذا الجيش في الميدان، إلى عدد من الجيوش المرابطة بمناطق الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران، فضلا عن المناطق الحدودية والصّحراوية.

---

1. استغلت إدارة الاحتلال في ذلك بعض العقوبات الجماعية التي نفذتها جبهة التحرير في الولاية الثالثة خاصة (مثل قبائل السومام الحمراء وملوزة.)

2. CH De Gaule, Memoires (Le Renouveau), Plon, Paris 1999.

- الترسانة الأمريكية.. في نجدة الاحتلال

كان جيش الاحتلال يغرف من الترسانة الأمريكية مباشرة في ميدان التسليح، فضلا عن مخازن الحلف الأطلسي؛ حتّى أن مشترياته من الولايات المتحدة أحدثت سنة 1956، ثغرة واسعة في احتياطي بنك فرنسا من الدولار كما سبقت الإشارة.

وتأتي على رأس قائمة المشتريات الطائرات المروحية التي شكل منها قوة متميزة باسم الطيران الخفيف، تساهم في التدخل السّريع بنقل وحدات النخبة من الكومندو والمظليين واللفيف الأجنبي.

وقد لجأ جيش الاحتلال منذ ربيع 1955 إلى استعمال المروحيات بكثافة، بناء على سابق تجربته في الهند الصينية من جهة، واعتصام الثوار الجزائريين بالجبال والوديان المنيعة من جهة ثانية. فلعبت بذلك دورا هاما في مطاردة عناصر جيش التحرير، وإسناد ونجدة وحدات المشاة في معاركها معهم.

وكان سلاح الطيران يتوفر - إلى جانب قوة المروحيات الخاصة - على أكثر من 300 طائرة مقاتلة ومقنبلة. فضلا عن طائرات التجسس المختلفة من «الطائرة الصفراء» التي ترصد تحركات الثوار في ميدانهم الطبيعي، إلى «نور أطلاس» المجهزة بأحدث الآلات الإلكترونية، لرصد الاتصالات اللاسلكية لجيش التحرير، ومحطة البث الإذاعي من ناحية الناظور (شرق المغرب) خاصة.

وكانت قطع هامة من الأسطول الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط تشارك في الحرب من خلال:

(أ) رصد حركة إمداد الجبهة الغربية خاصة بواسطة المراكب والبواخر، وحجز ما أمكن منها[1].

---

1. ملق بالنشرة ملتوس في 16. 10. 1956 و مقراتها في 26. 12. 1957.

(2) المشاركة في عمليات التمشيط، وفي المعارك الواقعة على مقربة من السّواحل.

(3) المشاركة في القصف العشوائي للمناطق المحرمة، المحادية للبحر

ومن جهة أخرى كانت المساعدات التي تتلقاها فرنسا سواء من الحلف الأطلسي أو من الولايات المتحدة، مثار انتقاد دوري من قيادة جبهة التحرير التي اعتبرت بمناسبة الذكرى الثالثة لاندلاع الثورة، «الحلف الأطلسي كحلقة رئيسية في التآمر على الجزائر»[1].

وفي مطلع مايو 1958، أكّد عضوان في لجنة التنسيق والتنفيذ بخصوص المساعدات الأمريكية، «أن فرنسا لولا هذه المساعدة ما استطاعت مواصلة الحرب طيلة أربع سنوات».

ويقدّر المسؤولان بالمناسبة أنّ 10/9 عتاد وأسلحة الجيش الفرنسي من الولايات المتحدة»[2].

3 - «الفيـل.. والناموس»

تعاقب على قيادة جيش الاحتلال بالجزائر خلال العامين الأول والثاني من ثورة التحرير، ثلاثة جنرالات هم: «شيربير»، «لوريو»، «صالان».. ويعبر عدم الاستقرار على هذا الصعيد الهام، عن حيرة واضحة في مواجهة الموقف، وإن كان العدو قد تبيّن منذ الوهلة الأولى احتمال تحول عمليات فاتح نوفمبر 1954 إلى حرب شعبية.

وبناء على ذلك حاول جيش الاحتلال منذ البداية إبعاد السكان عن «المناطق المتعفنة»، حتى لا تنتشر عدوى الثورة في صفوفهم، ومحاصرة الثوار في الجبال قبل ملاحقتهم والقضاء عليهم في ميدانهم.

---

1 صحيفة المجاهد عدد 12/ 15. 11. 1957.

2. بلقاسم كريم ومحمود الشريف في المجاهد عدد 23/ 7 .5 .1958

واتّسم أسلوب الجنرال شيربير في مواجهة الموقف، بشنّ عمليات تمشيط واسعة واستعمال وسائل ضخمة. وقد كانت نتائج هذا الأسلوب متواضعة نظرا لقلة عدد الثوار من جهة، وحركيتهم الكبيرة من جهة ثانية.

وما لبث هذا الأسلوب، أن أثار تحفظ وانتقاد كبار الضبّاط القادمين من الهند الصينية، من أمثال العقيد ديكورنو الذي كان على رأس لواء للمظليين بالأوراس، قبل نقله إلى شمال قسنطينة.

وسارع الجنرال لوريو – خليفة شيربير – بوضع خطة جديدة، تحت إشراف الوزير المقيم روبير لاكوست وماكس لوجون وزير القوات البرية العاملة بالجزائر. وتضمنت الخطة تقنية جديدة باسم «التربيع» (كادرياج)، تتمثل في محاصرة مناطق محددة – في الريف والمدينة – بناء على معلومات قبل الإقدام على تمشيطها..

لكن رغم تزايد أعداد جيش الاحتلال، لم يجد هذا «التجديد» كثيرا في مواجهة الثوار، أمام تكاثر «البؤر» الخطيرة هنا وهناك.

وفي ديسمبر 1956، تمّ تعيين الجنرال صالان من قدماء الهند الصينية، ليضع «خبرته» – في محاربة ثوار «فياتمينه» – تحت تصرف جيش الاحتلال بالجزائر. وتزامن مجيء صالان مع تبلور الطابع البوليسي لحرب الجزائر، بعد أن تولى الجيش مهام الشرطة في عموم البلاد مع مطلع 1957. وقد عبّر عن ذلك العقيد مارسال بيجار وهو يدخل العاصمة على رأس اللّواء الثالث للمظلّيين بقوله : «مهمّتنا هنا لا تختلف عنها في النمامشة أو أية جهة أخرى»[1].

---

1. H.Alleg, La Guerre d'Algérie (T2), Temps Actuels, Paris 1981.

ويعني الطابع البوليسي كما شرحه الجنرال جاك ماسو قائد الفرقة العاشرة للمظليين: «أن العدو الأول هو التنظيم السياسي الإداري لجبهة التحرير، سواء كان في المدن أو الأرياف»[1].

وبناء على هذا التصور ظهرت في نفس السنة خطة جديدة من شقين متكاملين: «التهدئة» و«حرب العصابات المضادة».

1 - «التهدئة»: وتستهدف استعادة السيطرة على الشعب الذي أصبحت قواه الحية تأتمر بأوامر جبهة التحرير الوطني، وتقاطع إدارة الاحتلال وجهازه القمعي[2].

ومن أدوات هذا المخطط تكوين وحدات للدفاع الذاتي، ومحاولة استمالة جزء من السكان لمساعدة جيش الاحتلال، ومده بالمعلومات المتعلقة بعناصر تنظيم جبهة وجيش التحرير وتحركاتهم. وكان طمع أصحاب المخطط كبيرا، في «تعاون» العنصر النسوي خاصة[3].

وقد أنشئ في مارس 1957 مركز خاص بأرزيو (وهران)، للتدريب على «التهدئة» وحرب العصابات المضادة في نفس الوقت.

2 - حرب العصابات المضادة: وتعني استعمال نفس التنظيم وأساليب القتال التي يعتمدها الثوار، أي إنشاء وحدات خاصة خفيفة جيدة التدريب، تنازع جيش التحرير في أمرين: الميدان والليل، تكملة لأداء وحدات «التهدئة» الساعية إلى فرز الشعب عن جبهة التحرير.

وحسب الجنرال «لالار» صاحب هذه الخطة المتكاملة، أن حرب «العصابات المضادة تتطلب قوات ضخمة، يتم نشرها على نطاق واسع، في ظل التنسيق المحكم بين مختلف الوحدات مع توفير إسناد جوي مناسب»[4].

---

1. IBID.
2. Y.Courriere, Le Temps des Leopards, Fayard, Paris 1969.
3. IBID.
4. IBID.

ولتشديد الخناق أكثر فأكثر على نظام جبهة وجيش التحرير – في أوساط الشعب أو في الجبال – تقرّر ابتداء من يونيو 1957، عزل المناطق الحدودية بواسطة سدود من الأسلاك الشائكة والمكهربة وحقول الألغام المختلفة، عرفت في البداية بخطّ موريس نسبة إلى أندري موريس وزير الدفاع في حكومة بورجس مونوري.

ويتخلّل الخط تيّار كهربائي بطاقة تتراوح ما بين 5 إلى 7 آلاف فولت، بل تصل أحيانا إلى 20 ألف فولت[1].

ويمتدّ خط موريس من الناحية الشرقية من شرق مصب الوادي الكبير شمالا (بلدية بن مهيدي – ولاية الطارف) إلى نقرين جنوبا..

ويتفرّع ابتداء من الذرعان إلى خطّين : يحمي الأول السكة الحديدية باتجاه تبسة بينما يحمي الثاني الطريق الوطني. بل يتفرع أحيانا إلى ثلاثة، كما هو الحال ما بين بوشقوف وسوق اهراس مرورا بالمشروحة.

ويلتئم الفرعان من جديد شمال تبسة إلى نقرين مرورا بالكويف. وعلى الحدود المغربية يمتد خط موريس من ضواحي بني صاف إلى جنوب بشار.

ويتراوح عرض الخط في الأماكن السهلة ما بين 10 إلى 15 مترا، وأكثر من ذلك في الوعرة منها..

وتغطي هذه الأماكن في نفس الوقت حقول الألغام أسوة بالمناطق المجاورة.. فضلا عن المسالك التي يتوقع مرور الثوار منها.

وتحمي الخط قوة عسكرية من زهاء 80 ألف جندي، من نخبة المشاة والمظليين واللفيف الأجنبي، وتمتد على طوله شبكة كثيفة من مراكز المراقبة ونقاط الإسناد المدفعي والأضواء الكاشفة، تتردّد ما بينها دوريات من المصفّحات الخفيفة والدبابات.. الجاهزة للتدخل في أية لحظة..

---

1. IBID.

هذه التحصينات الدفاعية المختلفة، جعلت جنود الاحتلال ينعتون خط موريس «بسد الموت»، وافتخارا به وإشهارا له، لم تكن دعاية جيش الاحتلال تتحرج من نشر صور الضحايا المصعوقين على الصفحات الأولى من الصحف وبعض المجلات مثل «باري ماتش».

وقد ذهب أحد الكتاب في الإشادة به إلى حد القول أن الخط «أصبح السلاح الأول في محاربة جبهة وجيش التحرير[1]. بعد أن اعتقد جيش الاحتلال أنه أحكم حصار ميدان المواجهة على النحو السالف، أخذ يصعد حربه البوليسية سواء في المراكز العمرانية أو المناطق الريفية والجبلية.

- أولا : في المراكز العمرانية، بإخضاع سكان الأحياء الشعبية إلى تقنية «التربيع» والتفتيش الدائم، فضلا عن المداهمات المفاجئة للمنازل ليلا ونهارا. ومن ابتكارات لاكوست في هذا الإطار، ما يسمى بـ «جهاز الحماية الحضرية»، المختص في مراقبة الجزائريين بمنازلهم[2].

ومن نتائج هذه الحملة المكثفة على المراكز العمرانية، تحول الحرب البوليسية إلى نوع من حرب المدن غير المتكافئة، على نظام الجبهة والمجموعات الفدائية القليلة عددا وسلاحا.

ولأغراض دعائية واضحة، حاول جيش الاحتلال استعراض عضلاته بالجزائر العاصمة التي سلمها لاكوست عمليا للفرقة العاشرة من المظليين بقيادة الجنرال ماسو. وقد صمد نظام العاصمة عشرة أشهر كاملة، في مواجهة الحشود الضخمة من الجيش ورجال الأمن والعملاء، ولولا بعض الخيانات لاستطاع الصمود أكثر بكل تأكيد..

وشهدت كبريات المدن معارك مماثلة، وإن كانت دون معركة العاصمة أهمية وأقلها صدى.

---

1. IBID.

2. أسندت هذه المهمة للعقيد ترانكيي.

- ثانيا : في المناطق الريفية والجبال بإخضاعها لنفس المخطط : «ترييع» وتمشيط دوري من جهة، ومطاردة مستمرة من جهة ثانية.

وهنا أيضا حاول جيش الاحتلال القضاء على نظام الجبهة بالاعتقالات الكثيفة خاصة، لكن بدون جدوى، نظرا لما جبل عليه الملاحون من صبر ومقدرة على التحمل والمقاومة.

وحاول من جهة أخرى تطبيق «حرب العصابات المضادة»، للقضاء على وحدات جيش التحرير بالمناطق الجبلية. فكان الفشل حليفه كذلك بفضل تمرس الثوار على حرب العصابات العتيقية، ومعرفتهم الحميمية بالميدان الذي وجدوا فيه حليفا موضوعيا حاسما.

هذه المعرفة الحميمية للميدان، قلّصت فعالية الطيران في المعركة إلى حدّ كبير :

● الطيران الخفيف : المتمثل أساسا في تطوير سلاح المروحيات بمختلف أنواعها ليكون سندا قويا للمشاة والمظلّيين.

● الطيّران الثقيل المتمثّل في المقاتلات والمقنبلات من نوع «ب 26» و «ب 29» الأمريكية الصنع التي لجأت إلى استعمال قنابل «النبالم» المحظورة على نطاق واسع فضلا عن تجربة أحدث اختراعات الحلف الأطلسي من القنابل التقليدية.

وأكثر من ذلك استطاع الثوار بأسلحتهم المتواضعة إلحاق خسائر هامة بالطيران الفرنسي..

وللاستدلال على ذلك نكتفي بشهادة الضابط الطيّار بيار كلوستيرمن أمام البرلمان الفرنسي في مايو 1958. حسب هذه الشهادة :

1. أنّ الطيران الفرنسي كان يؤدي شهريا ما بين 8 و 9 آلاف مهمة

2. أن الإصابات التي تعرضت لها طائرته خلال 10 أشهر من المهم اليومية بالجزائر، كانت أكثر وأخطر مما أصابه خلال 4 سنوات من محاربة الطيرن الألماني في الحرب العالمية الثانية.

3 . أن السرب المرابط بتبسة، خسر خلال 3 أسابيع فقط عام 1956، ثالث قائد له وهو «روزبي». ولم تسلم أية طائرة من سرب آخر خلال نفس المدة من رصاص الثوار.

بل حسر هذا السرب في أسابيع معدودة العديد من طائراته بطواقمها[1].

وسواء كانت المواجهة في المدن أو الأرياف، فقد اصطدم جيش الاحتلال بحقيقة الروابط المتينة والوثيقة بين الشعب وطلائعه المسلّحة. ونظرا لحركية جيش التحرير الواعي بضرورة تجنّب المواجهات غير المتكافئة ـ حفاظا على جذوة الكفاح المسلّح ـ وجد الجنرال صالان ومساعدوه أنفسهم أمام حتمية التركيز على الحلقة التي في متناولهم، أي الشعب الذي حاولوا تحطيم صموده وولائه لجبهة وجيش التحرير بشتّى الوسائل والطرق.

لذا، كان من الطبيعي أن تنزلق الحرب البوليسية نتيجة ذلك إلى حرب قمعية باختصار. ويشكّل في هذا الصدد «جهاز الحماية الميدانية» (DOP) الذي ظهر في يوليو 1957 أكبر دليل وأخطر أداة في نفس الوقت : أداة «الاستنطاق على الساخن ربحا للوقت»! هذه الأداة ـ التي تجمع بين مختلف مصالح الأمن العسكرية والمدنية ـ ما لبثت أن تحولت إلى جهاز رهيب للقتل بدون محاكمة على نطاق واسع.

وجاء إرهاب المتطرفين من المستوطنين ـ ومعهم بعض المتجنّسين[2] ـ ليساهم في تكريس الانزلاق القمعي، لاسيما بعد أن استقطب ضباطا في جيش الاحتلال من نفس الاتجاه. ويجمع إرهاب المتطرفين بين القتل العشوائي الذي يضرب المواطنين بدون تمييز، والقتل الانتقائي الذي يستهدف المشتبه في تعاملهم مع نظام الجبهة ولم تحركهم يد العدالة بعد، أو من أخرجت عنهم العدالة، بعد أن فشلت في العثور على ما يستوجب إدانتهم.

---

1. 2.Pecar, Algérie, ENAL, Alger 1987
2. M. Feraoun, Journal, le Seuil, Paris 1962.

وإلى جانب الطابع البوليسي القمعي، لجأ جيش الاحتلال إلى استعمال مخابراته على نطاق واسع، سواء داخل الجزائر أو في أوروبا والمغرب العربي. وكانت عملية «العصفور الأزرق» باكورة مساعيه في هذا الإطار، وهي من تدبير الوالي العام جاك سوستيل ومصالح مديرية حماية الإقليم، بالجزائر.

وقد نجحت جبهة التحرير بالمنطقة الثالثة (القبائل) - كما سبقت الإشارة - في قلب المكيدة على أصحابها بتسليح حوالي 300 مجاهد.

وقام عامل وهران لاميير بعملية مماثلة في المنطقة الخامسة، كانت أكثر ملموسا بناء على تصريح عبد الحفيظ بوصوف الذي أكّد أن جيش التحرير غنم في هذه العملية 10 آلاف قطعة سلاح[1].

غير أنّ المخابرات العسكرية تمكّنت - بدءا من صائفة 1957 - من الثأر لسوستيل ولاميير ومصالح حماية الإقليم، فقد نجح العقيد غودار قائد قطاع الجزائر - الساحل من اختراق نظام جبهة التحرير «بمنطقة الجزائر». واستغلال ذلك لضرب استقرار الولاية الثالثة، بقيادة العقيد عميروش الذي عيّن عديثا خلفا للعقيد السعيد محمدي[2].

وقامت بتنسيق العملية التي اشتهرت «الزّرقوية»، (لابلويت) «مفرزة الاستعلام والاستغلال» بقيادة النّقيب بول - الان ليجي، صاحب خبرة في فنيات التضليل من حيل الحروب المعروفة.

وتستند عملية «الزّرق» على المبادئ والأفكار التالية :

- إمكانية استعمال بياعين (مخبرين) من الجزائريين.
- عزل كبار المسؤولين في «منطقة الجزائر المستقلة» عن السكان، للحدّ من حريّة تحركهم من جهة، ومحاولة تجفيف مصادر معلوماتهم من جهة ثانية.

---

1 صحيفة المجاهد عدد 28/ 28 8 1958.

2 تم الاستخلاف في يوليو 1957 اثر استدعاء السعيد محمدي لحضور اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة (20 - 28 اوت).

• اختراق نظام الجبهة بواسطة أعضاء سابقين فيها..

لوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ، استحدثت مصلحة خاصة في «مفرزة الاستعلام و لاستغلال»، باسم: «مصلحة السّجناء البيّاعين» التي شرع في اختيار عناصرها من مراكز التعذيب (مثل بني مسوس وصاروي..)، بعد وضعهم أمام امتحان عسير: العمالة أو الموت.

وقد أصبحت هذه المصلحة جاهزة للعمل ابتداء من نهاية مايو 1957، لكن فعاليتها لم تظهر إلاّ في اوت بعد اعتقال حسن غندريش مسؤول المنطقة الثالثة بالعاصمة الذي جنّده السعدي ياسف شخصيا قبل سنة[1].

وقع غندريش في قبضة عناصر اللّواء الثالث للمظلّيين (بقيادة بيجار)، وأشرف على «اختباره» في مدرسة صاروي – سابقا – النقيب شبان مسؤول الاستعلام في اللّواء المذكور الذي خيّره بين التعذيب والعمالة فضّل هذه الأخيرة..

وبفضل غندريش وحورية «السّمراء» (العميلة رقم 53)، تمكن الثاني غودار – بيجي من الإيقاع بقادة منطقة العاصمة الواحد تلو الآخر.

• بالقائد العسكري للمنطقة حاجي عثمان (كمال) ونائبه الشريف ذبيح (مراد) وذلك في 26 أوت أي بعد 20 يومًا من اعتقال غندريش الذي تعمّد شبان التكتم عليه، لاستعماله في هذه المهمّة الخطيرة.

• بقائد المنطقة نفسه السعدي ياسف في 23 سبتمبر الموالي.

• بذراعه الأيمن علي عمار (لابو نت) في 8 اكتوبر.

• بذراعه السياسي عبد الرحمان بن حميدة في 10 اكتوبر.

وبعد الانتهاء من معركة العاصمة على هذا النحو، تفرّغ بيجي – بمساعدة «شبكة الزرق» – للولاية الثالثة، مستغلا في ذلك موقع غندريش الذي أصبح عمليا القائد الفعلي لمنطقة العاصمة!

---

1. Y. Saadi, la Bataille d'Alger (T3), Casbah Editions, Alger 1997

كان السعدي يأسف يجهل كلّ شيء عن خيانة غندريش، الأمر الذي جعله يعينه مسؤولا عسكريا بمنطقة العاصمة غداة استشهاد عثمان ونائبه ذبيح. وعشية اعتقال قائد المنطقة، كان الخائن على صلة بالولاية الثالثة التي أرسلت عن طريقه رسالة إلى ياسف تشعره فيها بإمداد أربعة فدائيين لدعم النشاط الفدائي بالعاصمة.

استغل النقيب ليجي هذا الخيط ليخطو خطوة أخرى باتجاه دعم علاقته بالثالثة: لقد كلّف أحمد هاني - من «الزرق المتخصّصين» - بنقل الجواب شخصيا إلى مراسله سي خالد ليكسب ثقته، مبيّتا استغلال هذه الثقة في عملية التضليل اللاّحقة!

ومن علامات الثقة المكتسبة

- استلام هاني أكثر من مرة لكميات من الأسلحة بهدف تمويل «فداء» بالعاصمة!
- حضور اجتماعين لمجلس الولاية - بحضور سي الطيب من الرابعة[1] -

- الذي أصدر بالمناسبة بخصوص منطقة الجزائر القرارات التالية:

1. تبعية المنطقة إلى الولاية الثالثة تسليحا وتمويلا.
2. تعيين هاني مسؤولا على المنطقة بمساعدة اثنين من عناصر «الشبكة» (مختار عبد الجبار، ومراد بربر).
3. تقسيم المنطقة إلى ثلاثة أقسام: شمال - وسط - جنوب.

وبلغ اطمئنان النقيب ليجي لهذه الثقة، حتى أنه قاد شخصيا - على رأس فوج من «الزرق» - في 25 يناير 1958 هجوما على مركز قيادة المنطقة الرابعة بإيميل الطلبة، وتمكّن من أسر ثلاثة من مساعدي قائد المنطقة النقيب حسن محيوز.

غداة هذه العملية، تلقى هاني رسالة من كمال (أحمد) ضابط الاستعلام والاتصال بالمنطقة الرابعة، ينبّه فيها باعتقال أحمد صبري وضرورة

1. الاسم الحركي للرائد عمر أوصديق.

الاحتياط لذلك. وفي رسالة لاحقة (4 فبراير) يؤكد نفس المراسل، أن صبري كشف أسرار خطيرة أثناء اعتقاله، ومن ثمة ضرورة تصفيته في أول مناسبة. وتضمنت الرسالة مطلبين آخرين :

1 - عودة مختار عبد الجبار (قدور) إلى المنطقة ومعه هاني أو أي مبعوث آخر..

2 - استئناف العمل الفدائي مع تحديد هدفين : رمي قنابل يدوية في مقهى «كوكاردي»، وفي مركز «الزرق» بشارع «إيميل موبا» في القصبة السفلى..

وكان كمال منذ أن تسلّم هاني كميات من الأسلحة، يلحّ عليه باستئناف العمليات الفدائية :

- طلب إليه في مرة أولى تكثيف العمليات قبل 30 نوفمبر 57، تزامنا مع افتتاح أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة

- وطلب إليه ثانية أن ينفّذ عمليات في ليلة عيد الميلاد، منبّها بالمناسبة أن المهمّ هو الضجة الإعلامية وليس حجم الخسائر الناجمة عنها.

ويمكنه في هذا الشأن أنْ يستعين بالفدائيين الذين عادوا من الجبل لتعزيز الفداء بالعاصمة.

وأمام جمود هاني ورفاقه، اضطر كمال في رسالة 8 يناير 1958 إلى التّهديد بإقامة تنظيم مواز إذا اقتضى الأمر!

أمام هذا الإلحاح من كمال وإمعانا في التضليل، أقنع ليجي مسؤوله غوادار بضرورة تدبير عمليات وهمية، إرضاء لقيادة الولاية الثالثة! وفعلا قامت عناصر من الأمن :

- بتفجير قنبلة عند سلم بشارع «إميل موبا» حيث أحد مراكز «الزرق»!

- بمحاولة اغتيال وهمية استهدفت صبري - بناء على رغبة كمال!

- باغتيال فدائي معتقل يدعى جمال من حي العين الباردة على يد الحارس الشخصي للنقيب ليجي الذي لم يجد أدنى صعوبة في تسويق رواية

صحفية عن الحادث : «تمكن المظليّون من القضاء على إرهابي بحي السينة الإمريقية واسترجعوا مسدسا وقنبلتين»!

وكان «سيركوف» (كناية حارس ليجي) هو من كُلّف بوضع المسدّس في يد الضحية، والقنبلتين في جيبه بعد قتله طبعا! واستجاب الثاني غودار - ليجي بطريقته الخاصة أيضا إلى مطالبة كمال الملحة بعودة قدور إلى المنطقة لمساءلته طبعا حول ما يجري في العاصمة بقيادة هاني التي بدأت تصرفاته تثير الشكوك إلى حدّ ما. فقد كانت استجابة «مختلطة»، أي مطعمة بعنصر نسوي كذلك.

- بخصوص مختار عبد الجبار (قدور)، ينبغي التذكير بأنّ «الولاية الثالثة كانت عينته نائبا لهاني في مجلس منطقة العاصمة.. وقد حافظ على ولائه له ولكفاح «مسلّح عامة.. لذا كان يزعج هاني بإلحاحه على ضرورة تفعيل العمل الفدائي.. متجاوبا في ذلك مع طلبات كمال الملحة والمتكرّرة، وذات يوم دبّر اسقيب ليجي عملية اعتقاله وتحييده! قبل أن يطلب منه توجيه رسالة إلى كمال يزعم فيها، أن اعتقاله كان بسبب وشاية من «كريمو»!

كانت هذه الرسالة بمثابة قطع خط الرجعة عن الرّجل، لكن ليجي أقنعه - بحضور غودار - في نهاية المطاف بالعودة من حيث أتى في «بداية» مصحوبا «بالتقرير السياسي والعسكري حسب رغبة كمال، وكانت عودته في تقدير ليجي مفيدة في كلتا الحالتين -

1 - في حالة لتكتّم على وصعيته، وهنا يمكن أن يتحوّل - بواسطة الابتزاز أو الاقتناع - عنصر اختراق مهمّ في منطقته.

2 - في حالة البوح بسرّه وهي الأفضل، لأنّه قد يزرع الشكوك من حوله على نطاق واسع.

- بخصوص العنصر النّسوي، كان ليجي قد اختار فتاة من بلكور تدعى الزهرة تاجر، مكلفة بحياطة أعلام وطبية لصالح خلية فدائية بالناحية، وبعد اعتقال بعض عناصر الخلية بوجست خيفة، ففرّت إلى ناحية برج

منايل بأمل الالتحاق بالولاية الثالثة. وهناك تم اعتقالها في حملة تفتيش عادية.. علم ليجي بهذه «المصيدة» فانتقل شخصيا إلى مركز التعذيب ببرج منايل، وعرض عليها مسألة «التعاون» وأمهلها أسبوعا للتفكير..

بعد أسبوع عاد ليجدها مستعدة راضية، فاصطحبها معه إلى العاصمة حيث بدأ يروّضها على الخيانة، مشوّها أمامها صورة الثوار والجبال.. فحسب زعمه أن الجبال لا تقلّ عن المدن تعفنا وفسادا، مؤكدا أن لديه عناصر تعمل لصالحه في الجبال كما في المدن!

وفي تلك الأثناء ابتعد قليلا عن مكتبه للردّ على مكالمة من غودار، تاركا فوقه - عمدا - رسالة مزورة مذيلة بتوقيع كمال.. وقد مكّن ذلك الفتاة من قراءة ما يلي : «العملية نجحت تماما[1]، تعمّدت التغيّب عن مركز القيادة حسب اتفاقنا، لأستطيع إتمام كامل صبري بما أشاء.. الأمر الذي دفع مجلس المنطقة إلى إدانته»..

بعد هذه الجلسة، رخّص ليجي للفتاة أن تقضي أياما مع والدتها في بلكور.. لكن بعد يومين أو ثلاثة، التحقت بالولاية الثالثة لتنقل بعفوية ما رأت وما سمعت، حسبما خطّط له ليجي ومساعدوه.

وفي 10 فبراير 1958 تلقى هاني رسالة من كمال تحمل شبهتين :

- إلحاح على مجيء هاني شخصيا، لأنّ قدور لم يصطحب معه التقارير المطلوبة!

- توجيه الرسالة عبر صندوق بريد قديم، غير المتّفق عليه مع هاني وغدريش.

أدرك ليجي أن «لعبة القفز على الحبلين» أو شكت على نهايتها، فبادر بوضع حدّ لها في نهاية فبراير، بعد أن تمكن حسب قوله من «زرع فيروس خطير، كانت نتيجته وباء طاحن » هو وباء «الزرقوية»[2].

1 إشارة إلى الهجوم على مقر المنطقة في 25 يناير 1958

2. P.-A. Leger. Aux Carrefours de La Guerre, Albin Michel. Paris 1983.

وتمت تقنية هذا «الوباء» عقب انقطاع الاتصالات المباشرة - بواسطة رسائل توريط، موجهة بأسماء مجاهدين يملك الأمن الفرنسي قوائمهم، ويعرف كذلك جيّدا أهميّتهم وخطورتهم على نظام الاحتلال بصفة عامة.

بعد قرابة الشهرين، بدأت بوادر ردّ الفعل الأولى من أمانة الولاية التي حذّرت في منتصف أبريل قادة المناطق، من فارين من الجيش الفرنسي يحملون في جعبتهم مخطط اختراق.

هذا التحذير، ما لبث النقيب حسن محيوز أن ردّ عليه بتحذير أدهى وأخطر:

اكتشاف مؤامرة بمنطقته تمس الولاية كلّها. كما تمس الولاية الرابعة المجاورة بشكل أكثر خطورة. وبناء على ذلك، يطالب باتخاذ إجراءات عاجلة وصارمة لاستئصال العناصر المتعفنة، وإلا كان الهلاك مصير الجميع

كلّف العقيد عميروش لجنة تحقيق برئاسة محيوز للتحرّي في الأمر وأمام خطورة الوضع في تقديره أعلن حالة الطوارئ من 20 يونيو إلى 5 يوليو..

وفي 3 أوت الموالي، أشعر زملاءه من قادة الولايات باكتشاف المؤامرة في تقرير ضاف، يبيّن بوضوح أن فعل فيروس «الزرقوية»، كان ربّما أبعد بكثير مما كان يتصور الثنائي عودار - ليجي فحسب هذ التقرير.

1. أنّ «المؤامرة» تشمل جميع الولايات، وتضرب بجذورها في قواعد الثورة خارج الحدود (بتونس تأكيدا وبالمغرب احتمالا).

2. أنّ هدف «المؤامرة» هو اختراق جيش التحرير، لإضعافه تمهيدا للإجهاز عليه

3. أنّ منفذيها كانوا يبيّتون لاعتقال مجلس الولاية، وتسليم أعضائه إلى العدو بعد القضاء على المسؤولين الأوفياء، وذلك بمناسبة اجتماع إطارات الولاية في صائفة 1958.

4 . أنّ الهدف السياسي من العملية هو إعلان انضمام كل من عبد الرحمن فارس وحمزة بوبكر[1] إلى سياسة الجنرال دوغول .

أمّا العناصر المكوّنة لشبكة «الخيانة والتآمر» فيصنفها التقرير كما يلي :

1 . «طلبة وتلاميذ وأطباء ومعلّمون، التحقوا بالولاية بعد إضراب 19 مايو 1956».

2 . أطباء ومثقّفون قدموا من تونس (وربما من المغرب)..

3 . وشاة محترفون، ممن سبق أن استعملتهم المخابرات الفرنسية لاختراق التشكيلات السياسية القديمة.

4 . ثوار مرتقبون أو محبطون في طموحاتهم أو لأسباب شخصية أخرى..

5 . مناضلون قدامى ممن أفرج عنهم من السجون والمحتشدات.

ويضع على رأس هذه الشبكة «عناصر معدة خطيرة» منها :

• عناصر قادمة من العاصمة تزعم أنها من نظام الفدء ، التي نجت من قبضة الأمن، بينما هي مرسلة في حقيقة الأمر من قبل غودار وليجي وعملائهم . ومن هؤلاء شبان التحقوا بعد إضراب الأيام الثمانية (28 يناير - 4 فبراير 1957)، بدون إذن من نظام جبهة التحرير .

• عناصر من المتناقضين والقومية التحقوا بأسلحتهم، وكشفت التحريات أنّهم في الحقيقة مرسلون من العدو .

• عناصر تمّ تدريبها أخيرا بفرنسا، تزعم أنّها فرّت من جيش الاحتلال، لكنّها في الحقيقة مرسلة من «المصالح الإدارية المتخصصة» (صاص).

• مناضلون سابقون في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، انقلبوا تعبا أو عصيا أو ولاء للحركة المصالية، وتمت عملية الاختراق حسب التقرير عبر مصالح الصحة، الاستعلام والاتصال، الصحافة، التموين، اتحاد العمال (عمال البناء خاصة).. ويتلقى هذا «الأخطبوط الأزرق» تعليماته من

---

1 . العميد السابق لمسجد باريس ووالد العميد الحالي دليل بوبكر

للعاصمة مباشرة. ويتمّ التبليغ بواسطة اتصال خاص عبر مصالح «الصامن».

وبخصوص الولايات الأخرى يقدر التقرير أن البلية أخطر، لذا يأمل أن تساعد المعلومات المقدّمة زملاءه من قادة الولايات «في كشف وتفكيك شبكات الخيانة لديهم».

وفي الختام يقترح اجتماع على مستوى رفيع لتنسيق رد الفعل بين الولايات[1]. وبناء على هذا التقرير، يمكن القول أن «فيروس الزرقوية» مس تقريبا أهمّ مفاصل الولاية الثالثة، وأن مخابرات العدو حققت بذلك نجاحا هاما، تجلى في:

1 - محاكمة وتصفية زهاء ألف من خيرة المجاهدين حسب تقارير العقيد عميروش[2].

2 - التحاق عدد من المشتبه فيهم بصفوف العدو، خوفا على حياتهم أو تأكيدا للاشتباه فيهم.

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن العقيد عميروش حاول جهده إقناع الولايات الأخرى بانتشار «الوباء الأزرق» في صفوف قواتها، ونجح في ذلك إلى حدّ ما في الولاية الرابعة المجاورة التي شملتها تحقيقات النقيب محيو في إطار التعاون بين الولايتين[3].

لكن تأثيره كان محدودا في الولاية الأولى[4]، ولا يكاد يذكر في الولاية الثانية[5].

وفي سبتمبر 1958، أعدّ المكتب الثاني (الأمن العسكري) تقريرا لتقييم حصيلة «الزرقوية»، نقتطف منه ملاحظتين:

---

1. الرئيس علي كافي في مذكراته، دار القصبة، الجزائر 1999.
2. نفس النتيجة انتهى إليها تحقيق العقيد محمّد لعموري بطلب من الحكومة المؤقتة.
3. شكلت لجنة مشتركة مثّل الولاية الرابعة فيها النقيب يوسف (حسن) الخطيب.
4. مصطفى (بن النوي) مرّاردة في مذكراته، دار الهدى، عين مليلة 2003.
5. الرئيس كافي، مصدر سابق.

1 - أن الخصم (الولاية الثالثة خاصة) يصعب تعويض خسائره بمسؤولين في نفس الدرجة من الكفاءة.

2 - ان تدني القيمة الذاتية لإطارات المنظمة السّياسية الإدارية، بات مؤكدا بصرف النظر عن العامل المعنوي». [1]

هذه الملاحظة الأخيرة، تسجل اعتراف الأمن العسكري بأن خسائر جيش وجبهة التحرير الفادحة من جراء «البيروس الأزرق»، لم تؤثر كثيرا على معنويات نظام تغذيه وتؤلف بين عناصره قضية عادلة: قضية التحرر الوطني وتصفية الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وتعقيبا على نجاح «الزرقوية» يمكن القول:

1 - أن عمليات الاختراق ظاهرة مألوفة في الحروب، لكن اختراق الولاية الثالثة اتخذ أبعادا استثنائية، وتسبّب في ضرب استقرار قلعة هامة من قلاع الثورة بضعة أشهر.

2 - أنّ هذا النجاح الاستثنائي يمكن تفسيره بضعف جهاز الاستعلام في الولاية الذي كان من المفروض أن يتفطّن للعملية ويحد من خطورتها في الوقت المناسب. ويفهم من تقارير الولاية ورواية العدو أن هذا الجهاز تأثر مثل غيره وربما قبل غيره!

3 - أن طول مدة الحرب بدأ ينعكس سلبا على مستوى الإطارات بعد أن أدى إلى تحييد الرواد السياسيين والمحنّكين، سواء بالاستشهاد أو الالتحاق بمهام خارج الجزائر.

4 - المخابرات الفرنسية.. قناع «اليد الحمراء»

مثل كلّ الحروب كانت لحرب الجزائر جوانب خفية، لعبت فيها المخابرات الفرنسية دور الشرير الذي يمارس العنف للعنف ولا يكون الخطة

1. G.Meynier, Histoire Interieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003.

حليفه. فقد كانت أوروبا وبعض الأقطار العربية مسرحا لمطاردة مسؤولي جبهة التحرير، وعرقلة مساعيهم في الحصول على الأسلحة خاصة، وتصفية أصدقاء القضية الجزائرية من الأوروبيين بدون تردد.

كما كانت «مصالح التوثيق الخارجي ومكافحة الجوسسة» (سداك) تنفذ مهماتها بدون توقيع، لكن أحيانا تحت غطاء منظمة وهمية باسم «اليد الحمراء».. وعندما تقدر أن المهمة على درجة كبيرة من القذارة تجند لها قتلة محترفين أمثال جو عطية الشهير!

وكان أحمد بن بلة أول مسؤول يتعرض إلى محاولة اغتيال، وذلك في ديسمبر 1955 بفندق متواضع في العاصمة الليبية[1] وجاء دور محمد بوضياف بمدينة تطوان في يوليو 1956 عندما أطلق عليه مجهول وابلا من الرصاص في حدود العاشرة ليلا.. وقد أصيب في العملية رفيقه المغربي[2] بجروح خطيرة.

ولم ينج مكتب جبهة التحرير في القاهرة، إذ استهدفته المخابرات الفرنسية بواسطة حقيبة مفخخة، انفجرت لحسن الحظ في سيارة أجرة، كان صاحبها القبرصي يستريح قليلا بإحدى الحانات.

وتعرض ممثل الجبهة بروما الطيب بولحروف إلى أربع محاولات اغتيال، منها تفخيخ سيارته التي أصاب انفجارها أطفالا كانوا يلعبون الكرة بالقرب منها.

وكان المحامي مزيان أيت حسن ممثل الجبهة في بون سيء الحظ، إذ أصيب في العملية التي استهدفته سنة 1958 بجروح خطيرة

وحاولت المخابرات الفرنسية إلى جانب مطاردة المسؤولين، اختراق شبكات تهريب الأسلحة إلى جيش التحرير، انطلاقا من أوروبا ومن فرنكفورت وبرشلونة خاصة. وكانت هذه الشبكات التي أقامتها الجبهة

1 أصيب الجاني القادم من الجزائر إصابة قاتلة قريبا من الحدود الليبية التونسية ولفظ أنفاسه في طريق نقله إلى طرابلس.

2 الدكتور عبد الكريم الخطيب، مسار حياة، جريدة العصر، الرباط 2001

بالتنسيق مع التجارية فرنسا، تنشط باتجاه بعض الموانئ المغربية مثل طنجة وتيطوان.

ولم تكن تكتفي في هذا الصدد، بمحاولة منع إبرام الصفقات بين هذه الشبكات والمتعاملين معها، بل كانت تحاول كذلك غش الأسلحة الموجهة إلى الثوار[1].

وكان أشقاء الجزائر وأصدقاؤها محل عناية خاصة من المخابرات الفرنسية، لاسيما بسويسرا منطلق نشاط العقيد مرسيي الشهير..

وقد افتضح أمر هذا العقيد سنة 1957، بعد اكتشاف ما كان يقوم به النائب العام للكونفدرالية روني دوبوا الذي سجل محادثات بالسفارة المصرية لصالحه! وكانت الفضيحة من الخطورة يومئذ، بحيث انتهت بانتحار النائب العام في 23 مارس من نفس السنة.

ولم تتوقف المخابرات الفرنسية عند هذا الحد، بل وسّعت من نشاطها ليشمل عواصم أخرى، كما يبدو ذلك في فصل لاحق.

5 - «المكتب الخامس» .. أمام «الحاجز النفسي»

استخلص جيش الاحتلال العبرة من تجاربه المرة في الهند الصينية، فجهز نفسه فور اندلاع حرب الجزائر بمكتب خامس - لأول مرة في تاريخه - يتولى مهام العمل السيكولوجي في الاتجاهين:

- الحفاظ على معنويات جنوده وإقناعهم بضرورة التضحية في سبيل الاحتفاظ بجزء من التراب الوطني والدفاع عن شرف فرنسا في إفريقيا.
- تثبيط عزائم جيش التحرير الوطني، وإضعاف استعداده للصمود والمقاومة.

وقد وجد «المكتب الخامس» بقيادة العقيد «لاشوروا» نفسه منذ الوهلة الأولى في الخطوط الأمامية: بالأوراس إلى جانب الجنرال مارلانج

1 Courriere, OP.CIT

المتخصص في الشؤون الأهلية بالمغرب والذي استقدم من هناك لخبرته في هذا الميدان.

وما لبثت قريحة الثنائي بلرلانج - غوصو بمعية الوالي العام الجديد جاك سوستيل، أن تفتقت في أبريل 1955 على فكرة «المصالح الإدارية المتخصصة» (صاص) التي بدأت تظهر هنا وهناك كعبات القطر.

وتشكل هذه المصالح، وسيلة ممتازة للحرب النفسية لتعدد اختصاصاتها :

1. تفادي العجز الفادح في التغطية الإدارية، علما أن الجزائر كلها كانت مقسمة إلى ثلاث عمالات (ولايات) فقط، فضلا عن الأقاليم الصحراوية الخاضعة للحكم العسكري المباشر[1].

2. تفادي العجز في التغطية الأمنية كذلك.

3. استغلال الاحتكاك المباشر بالسكان لأغراض الحرب النفسية، باعتبارها «واجهة شبه مدنية» لهذه الحرب. ذلك أن «لي صاص» كانت فضلا عن مهامها «الإدارية الأمنية»، تعرض خدماتها على الجزائريين في المجالات التربوية والاجتماعية والصحية.

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أنها أول من فكر في استغلال المرأة، في إطار الاستعلام والدعاية لسياسة «التهدئة».

وفي يوليو 1956، استكمل المكتب الخامس وسائل تدخله الميداني بإنشاء كتائب خاصة على مستوى الفرق العسكرية المختلفة، مهمّتها كتابة المناشير الدّعائية كتلك التي تلقي بها الطائرات والمروحيات على الثوار في الجبال، أو تلك التي تعلق على جدران المنازل في المدن والقرى.. وقد تم تجهيز هذه الكتائب كذلك بمكبّرات الصوت، لبث دعايتها مباشرة في التجمّعات السكانية..

---

1. عليك كذلك إلى غاية المصادقة على القانون الخاص بالجزائر الصادر في 20/9/ 1947.

وتبلورت مهام المكتب الخامس ودوره أكثر فأكثر بعد تعيين العقيد لاشوروا على رأسه. وقد جاء لاشوروا مشحونا بنزعة عدوانية واضحة بعد أن اكتشف بالمناسبة كتاب «اغتصاب الجماهير» لمارج تشاخوتين[1]. ومن ليث مصالحه أن بسطت يدها على الصحافة والإذاعة، فضلا عن نشريات خاصة مثل صحيفة «الوبلاد».

ومارس العقيد لاشوروا ورجاله الحرب النفسية على السجناء والمعتقلين في المحتشدات، من خلال محاولات مكشوفة لتحييدهم أو قلبهم ضد جبهة التحرير، وكانت هذه المحاولات تتمّ في شكل حملات دورية. ومن الأمثلة على ذلك محتشد بوسوي (رأس الماء - سيدي بلعباس) الذي عاش أكثر من حملة استهدفت المثقفين بالدرجة الأولى؛ كما استهدفت التأثير على البعض باستعمال زوجاتهم الفرنسيات، غير أنّ نجاح هذا الأسلوب كان محدودا جدا[2].

وغداة انقلاب 13 مايو 1958، زار المحتشد لاشوروا شخصيا يقول للمعتقلين: أن باب التوبة مفتوح! زاعما أنّ أغلبية «المتمردين» ثابوا إلى رشدهم، ولم يبق منهم في الجبال سوى نسبة ضئيلة لا تتعدى 1/3! ومن ثمة ما على المعتقلين إلاّ أن يحذوا حذوهم! مشيرا بالمناسبة إلى باب التوبة ومفتاح النجاة المتمثل في حركة بسيطة: تحيّة العلم الفرنسي!

وكان نجاح المكتب الخامس محدودا هنا أيضا بفضل تصدي مناضلي الجبهة الذين تحملوا العذاب الشديد في سبيل ذلك[3].

والملاحظ أن قوة جيش الاحتلال - الذي كان في الخمسينيات من القرن الماضي من أقوى الجيوش في العالم - لم تكن لتغني «المكتب الخامس» عن اللجوء لسلاح الخرافة. ونكتفي هنا بذكر ثلاثة منها

1. كتاب صدر عشية الحرب العالمية الثانية.
2. المحامي عمار بن التومي في كتابنا صدا... العقيد، دار هومة، الجزائر 2001.
3. R. Buron, Carnets Politiques de La Guerre d'Algérie. Cana. Paris 2002.

(1) خرافة «حياد الشعب» وتقديم الثوار بناء على ذلك بصورة الخارجين عن القانون الذين يحاولون بسط نفوذهم على السكان بالابتزاز والترهيب.

(2) خرافة «القوة دين المسلم» التي تعبر عن نية مكشوفة، في استغلال الشعور الديني (النصراني أو اليهودي) لرفع الحرج على جنود جيش الاحتلال، وإراحة ضمائرهم في التخريب والتقتيل بلا حساب

(3) «خرافة دوغول». فقد استغل المكتب عودته ليحاول إيهام الجزائريين بأن لا أمل في التحرّر بعد الآن! ولم يبق أمام الثوار غير الاستسلام أو الانتحار! وليس مستبعداً أن تكون هذه الخرافة وراء تمسيل الرئيس الفرنسي نفسه كما يبدو ذلك من مبادرته الشهيرة «سلم الشجعان» التي سنعالجها في فصل لاحق!

لكن لا السلاح المادي ولا سلاح الخرافة، استطاع اختراق صمود الجماهير المدرعة بحاجز نفسي أصيل ومتجذّر في الضمير الجماعي، نتيجة العداء المتراكم لنظام احتلال غريب، فرض نفسه فرضاً بالقوانين الاستثنائية وهمجية القوة بلا.

سلاح... «القضية العادلة»

لم يكن جيش التحرير - عكس جيش الاحتلال - بحاجة إلى مكتب خامس، لسبب بسيط هو أنه يشكل - بكامل عناصره - «مكتبا خامسا»! ذلك أن المواجهة من ناحيته هي مواجهة نفسية قبل كل شيء، فلا وجه للمقارنة بين الجيشين، على صعيد ميزان القوة المادية والعسكرية وحدها

فمن الطبيعي إذا أن يسارع جيش التحرير بتوظيف الحاجز النفسي المتولد عن العداء المتجذّر في الضمير الجماعي اتجاه نظام الاحتلال العنصري، نظام الأقلية الأوروبية دون عامة الجزائريين.

وكان من السهل دعم هذا الجدار السيكولوجي الطبيعي، لأن جيش التحرير بالأساس يحمل قضية عادلة، ما لبثت تضحيات الطلائع الأولى - والشعور الديني العميق - أن أضفت عليها نوعا من القداسة. هذه الحقيقة يعبّر عنها معمر جزائري طرده سوستيل - نحو فرنسا - في سبتمبر 1955 بقوله «لقد أصبحت أسطورة الاستقلال تكتسي نوعا من القداسة لا يسمح بالتحايل معها»[1]

ومعنى ذلك أن جبهة التحرير كانت من حيث المنطلق قوية منذ البداية على الصعيد المعنوي. ويصف الكاتب مولود فرعون الحالة هنا في ديسمبر الموالي من خلال المقاربة التالية : «إن طائفة الكولون يحركها الحنين إلى الماضي والعزم على الدفاع عنه».. بينما يحرك طائفة الجزائريين «الأمل في مستقبل أفضل وقبول التضحية القصوى في سبيله»[2].

ومعروف من تاريخ الحروب عامّة، أن التفوق في الاستعداد للتضحية يشكل عاملا رئيسيا من عوامل النّصر. ويعبّر الشاعر الشعبي عن استعداد الجانب الجزائري بقوله :

علامتنـــا نجمـــة وهــلال	شــرفنـــا ليـــه نسـا ورجال
إذا مبـــا نعشـــاش الحـــال	للحـق ليـــه الـــــذرية

ولهذا كان العمل النّفسي في جيش التحرير مهمّة محدّدة تؤديها نواة محدودة، تتشكل عادة من القائد والمحافظ السياسي وخلية الاتصال والإعلام.. وكانت وسائل هذه النواة حسبما تسمح به الظروف، أي بسيطة في معظم الأحيان. وإن كانت قوية التأثير.

- كان هناك التحسيس المباشر للجنود والشعب بعدالة قضية الاستقلال والحرية وقداسة التضحية في سبيلها، وهي تضحية يحدوها إيمان راسخ بالنّصر
- وكان هناك الحماس والتعبئة المعنوية بواسطة الشعر الملحون إنشادا

---

1. R. Buron, Carnets Politiques de La Guerre d'igÊrie. Cara. Paris 2002
2. Person, OP CIT.

في الغالب وتأليفا وإبداعا أحيانا[1] وقد لعبت هذه الوسيلة دورا أساسيا في الحفاظ على معنويات الشعب، ورفع معنويات الجنود وتحفيزهم لمواجهة أخطار المتفوق لجيش الاحتلال.. وكان الشعر الملحون من التأثير، إلى درجة أن بعض القادة كانوا يضطرون إلى فرملة حماس جنودهم، حفاظا عليهم من الاندفاع والتهور في مواجهة العدو.

- وكان هناك أيضا سلاح الخرافة التي كان من الطبيعي أن يلجأ إليها جيش التحرير، باعتبارها سلاح الضعفاء، من ذلك:

1. المجاهد «المحصن» بقوى غيبية تحميه من بطش العدو المتفوق.. وقد استعملت هذه الخرافة في بداية الثورة كما سبقت الإشارة، واستعملت كذلك في هجوم 20 أوت 1955، بهدف تحطيم أسطورة «الغول الاستعماري»[2].

2. «الضعيف قاهر الأقوياء».. وقد اعتمد جيش التحرير في هذا الصدد على سابقة «الفيتنامية»[3] في حرب الهند الصينية.

في الولاية الثالثة مثلا كان المجاهدون الأوائل يروجون لخرافة «النحل المدرب على مهاجمة الجيش الفرنسي»[4].

وكان العقيد محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة يوظف هزيمة الفرنسيين في معركة «ديان بيان فو» قائلا: «أن ديان بيان فو الجزائرية وشيكة الوقوع، وليس المهم أن تقع اليوم أو غدا.. لكنها واقعة لا محالة.. لا في مكان واحد بل على كلّ شبر من أرضنا»[5].

3. «الحليف المنجد» في الوقت المناسب.. استعملت هذه الخرافة منذ 1955 في مناسبتين.

1. عرفت معظم مناطق الثورة ظواهر في هذا المجال، نذكر من بينها الشعر الرسائلي في الولاية الرابعة على سبيل المثال.
2. صالح بوبنيدر في كتابه «صوت... » عشماء، دار هومة، الجزائر 2003
3. جيش تحرير فيتنام
4. A.Zamoum, Tamurt Imazighen, Rahma, Alger 1993.
5. لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال ثورة، دار الحكمة، الجزائر 1990

– عند نزول فرقة الجنرال بوفر بمنطقة القبائل في يونيو. فقد ظنّ بعض السكان أنه من الجيش المصري..[5] بناء على أنّ «الحليف المتجدد» كان مصريا وعربيا يومئذ.

– في هجوم 20 أوت، عندما رفع بعض المشاركين شعارات مثل «الجيش المصري بيننا!» «الأمريكان معنا!»[1]

وبعد 1958 أصبح «الحليف المتجدد» صينيا أيضا!

ومارس جيش التحرير كذلك الحرب النفسية المضادة، لمعاكسة نشاط المكتب الخامس وإدارة الاحتلال، موظفا في ذلك سلاح السخرية و التهكّم بصفة خاصة. ونسوق في هذا الصدد نماذج من الولاية الرابعة :

1 **قانون لاكوست** : اقترح الوزير المقيم روبير لاكوست مشروع إصلاحات – سنة 1957 – راح يروّج له في حملة دعائية صاخبة. وردا على هذه الحملة، أعدّت مصلحة الأعلام بالولاية كاريكاتيرا بعنوان «لالوا – كاج» (القانون – القفص)، في إشارة إلى القانون الأطر الذي يتضمن الإصلاحات المذكورة. وقد نشر الرسم بمناسبة معرض الجزائر الدولي، كواحد من أهمّ اختراعات السنة!

يقدّم الرسم لاكوست في صورة دجاجة، تحضن بيضة كتب عليها «القانون – القفص» وذيل الرسم ببيتين من الشعر بالفرنسية :

Un Quart d'Heure encore..

Et vous verrez alors

Quelques Chose de neuf

Sortir de mon œuf!

وفيما يلي ترجمة النثرية : «أمهلوني ربع ساعة أخرى – وسترون عندئذ شيئا جديد – تفقص عنه بيضتي!»

2 **سلم الشجعان** : غداة اقتراح الجنرال ديغول «سلم الشجعان» في أكتوبر 1958، قام جيش الاحتلال بحملة دعائية واسعة، مصحوبة بملصقات وصور

1. Courriere, OP.CIT
2. Alleg, OP.CIT

تلقي بها الطائرات في الجبال والبوادي، تمثل جنديا فرنسيا يسجل هدفا بكرة «الجزائر فرنسية» في مرمى حارس يحمل شعار جبهة التحرير!

وجاء ردّ مصلحة الأعلام على ذلك كما يلي :

رسم مجاهد يسجل هدفا في مرمى يحرسه جنديان فرنسيان مع التعليق التالي: لجبهة تسجل الهدف، سواء أكان بالمرمى حارس أو اثنان! وتتضمن العبارة الفرنسية تلاعبا بالألفاظ بين دوغول الرئيس و«دوغول» بمعنى حارسين للمرمى!

3 «حمار ماسو» : قاد حملة اشعاية «سلم الشجعان» بالمدية الجنرال ماسو شخصيا، الجنرال ماسو قائد الفرقة العاشرة للمظليين، فكان ردّ مصلحة الإعلام أن جاءت بحمار وكتبت على جنبيه العبارة التالية «ابحث عن شقيقي ماسو» لأبرم معه «سلم الشجعان»! وتمّ إطلاق الحمار في سوق المدينة، مع إشاعة خبره الذي وصل 'ذان العدو بسرعة البرق.. وتهافت لناس على السوق للتفرج على الحمار الظاهرة! وبينما هم كذلك، إذ بفوج من لمظليين يداهم المكان ويطلق النار على الحمار! وقد وصف مسؤول الناحية كيف مات الحمار ميتة الأبطال، في تقرير ساخر إلى قيادة الولاية![1].

ويؤكد سجال المكتب الخامس وجبهة وجيش التحرير في نهاية المطاف، أن التفوق على جبهة الحرب النفسية يكون عادة لأطول المتنازعين نفسا، وأكثرهما صبرا على المكروه وتحملا للتضحيات. هذه الإشكالية طرحها مولود فرعون في نهاية 1957 بالصيغة التالية : «الأهالي ينتظرون رحيل الفرنسيين، وهؤلاء يقتلون بصفة آلية جميع الذين يريدون طردهم. ترى من سيتعب قبل الآخر؟! هنا جوهر المسألة»[2].

ومن الواضح هنا أن جبهة التحرير أوفر حظا، لأنها تحمل قضية عادلة تضمن لها طول النفس، وتبرّر تضحياتها الجسيمة، وتمدّها بالصبر الضروري..

---

1 بوعلام أوصديق في كتابه «متفقون» في ركاب الثورة، دار هومة، الجزائر 2004.

2.Feraoun, OP CIT

وفي المقابل، لم يكن الدفاع عن الاحتلال إبان الخمسينات من القرن الماضي قضية عادلة ولا مشرعة، بالنظر إلى موجة التحرر الوطني التي تهز عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقضية الجيش الفرنسي في حرب الجزائر إذا، كانت ضعيفة وقناعاته مهزوزة، الأمر الذي يصعّب مهمة مكتب خمس حديث عهد بهذا الفن العربي.

فهاجس «التضحية بلا فائدة» كان يراود العديد من جنود العدو، ويعترف بذلك ضابط سام في حديث لأسبوعية «ليكسبريس» مطلع 1957 إذ يقول: «أن الجنود بحاجة إلى يقين يعزّز استعدادهم للتضحية، لكن لا يجدون من حولهم سوى الغموض والعجز والخوف من أن يكونوا مرة أخرى مجرّد كباش فداء»..(1)

ويمكن القول في هذا الصدد جوابا على سؤال فرعون، أن بوادر التّعب على جيش الاحتلال بدأت تظهر للعيان منذ 1958.. فهذا الضابط الطّيار بيار كلوسترمان، يصرّح أمام البرلمان الفرنسي قائلا: «نحن اليوم في ربع الساعة الأخيرة حقا! لكن المعني هذه المرة هم نحن»!..(2)

لنتذكّر أن لاكوست ما انفك يردّد - منذ 10 ديسمبر 1956 - بأنّ التمرّد.. وصل ربع ساعته الأخيرة!

6 - محاولة استدراج.. لمعارك هامشية

أ- «الحركة الوطنية الجزائرية».. ومغامرة بن لونيس

بذلت سلطات الاحتلال قصارى جهدها، في محاولات جرّ جبهة التحرير الوطني إلى معارك هامشية، تستنزف طاقاتها، وتشوّه مقاصد كفاحها، وتسيء إلى القضية العادلة التي ترفع رايتها: قضية التحرر وتصفية الاستعمار بالجزائر. وقد ساعدها في ذلك إلى حدّ ما، الغموض الكبير الذي واكب اندلاع

1. Alleg, OP CIT
2. Pear, OP.CIT.

العمل الثوري، وظهور حركة منافسة لجبهة التحرير باسم الحركة الوطنية الجزائرية التي تجمّع تحت شعارها أنصار الحاج مصالي، زعيم حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية سابقا.

وكانت حركة الانتصار قد انقسمت - كما سبقت الإشارة - منذ مطلع 1954 إلى طائفتين : الأولى موالية لمصالي والثانية للأمانة العامة التي كان على رأسها بن يوسف بن خدة.. قبل ظهور فئة ثالثة هي فئة المحايدين والثوار.

وقد استطاع مصالي وأنصاره في هذه الأزمة استقطاب أغلبية المناضلين، الأمر الذي شجع مساعديه على المبادرة بالهجوم لطرد الأمانة العامة من مقرات الحزب وهيئاته المختلفة.

ونظرا لجهلهم بمخطط إعلان الثورة الذي يتحرك في إطاره عناصر قيادية سابقة في «المنظمة الخاصة» - منذ 1952 - حسبوهم في البداية على الأمانة العامة - واللجنة المركزية - واعتدوا على بعضهم بناء على ذلك[1].

وقد استمر اندفاع المصاليين واغترارهم بكثرة عددهم، عداة إعلان الثورة ليلة فاتح نوفمبر 1954، كما تؤكد ذلك تعليمات مصالي إلى أنصاره في الجزائر والتي تتلخص في أمرين واضحين تمام الوضوح :

- «لا تسألوا عمن يقف وراء الثورة»، تأكيدا للغموض القائم، ورغبة في استغلال مبادرة فاتح نوفمبر في حسابات خاصة

- «حاولوا اختراق صفوفها والتحكم فيها..»[2] وبعد شهر ونصف تقريبا من انطلاقة العمل الثوري، سارع مصالي وأنصاره بتأسيس «الحركة الوطنية الجزائرية» كإطار بديل ومنافس لجبهة التحرير الوطني..

---

1. طالت هذه الاعتداءات عناصر قيادية مثل محمد بوضياف ورابح بيطاط خلال الأسبوع الأول من مايو 1954.

2. شهادة مولاي مرباح في كتابها رواد الوطنية، دار هومة الجزائر 2003.

ومع ذلك سارع ممثلو الطرفين إلى الاتصال فيما بينهم، تجنبًا لما لا تحمد عقباه : احتمال الاقتتال بين الأشقاء..

مثل هذه الاتصالات تمت في معظم المناطق تقريبا :

- بفرنسا بواسطة علي مهساس وعبد الله فيلالي.
- بالثانية بين مراد ديدوش والشيخ بلقاسم البصاوي
- بالرابعة بين بيطاط وكريم ولوعمران من جهة، ومصطفى بن محمد من جهة ثانية.
- بالعاصمة، حيث تولاها ابن مهيدي شخصيا ولم تجد محاولاته في البداية الصدى المنتظر[1].
- بالقاهرة، بواسطة محمد خيضر واحمد مزغنة ممثل مصالي لدى الجامعة العربية[2].

وقد تم إقناع مزغنة - في الظاهر - بضرورة انضمام حركة مصالي إلى جبهة موسعة باسم «جبهة التحرير الجزائرية»، تشكل نواتها الصلبة فصائل «حزب الشعب الجزائري» سابقا من ثوار ومركزيين ومصاليين[3]. وهذا ما يفسر توقيعه على ميثاق «الجبهة الجزائرية» في 17 فبراير 1955.

غير أنّ قيادة الحركة بفرنسا، رفضت تزكية التزام ممثليها بالقاهرة، وكانت قيادة الحركة، قد شرحت موقفها بوضوح، في رسالة إلى الوفد الخارجي بتاريخ 31 يناير جاء فيها :

1 - انتقاد صيغة جبهة التحرير كتنظيم موحد يغلب عليه الطابع العسكري، الأمر الذي يلغي عمليا صفة التمثيل السياسي عنها، ويؤدي في النهاية إلى تغليب السلطة العسكرية على السلطة السياسية.

---

1. كاد يتعرض لاعتداءات أنصار مصالي أكثر من مرة
2. تبيه غداة اندلاع الثورة بعد أن تأكد من انضمام خيضر ورفاقه إلى جبهة التحرير.
3. فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر.

وبناء على ذلك ترفض الرسالة صيغة جبهة التحرير كإطار لتجمع القوى الثورية، كما ترفض فكرة الانضمام إليها بصفة فردية (بيان فاتح نوفمبر).

2 - اعتبار «الحركة الوطنية الجزائرية» الإطار الطبيعي الأنسب لتجمع القوى المكافحة في سبيل تحرير واستقلال الجزائر.

3 - توجيه عتاب عنيف للوفد، ظنا بأنه هو الذي أنشأ جبهة التحرير الوطني، ويشجع عناصر اتحادية فرنسا على مناوأة حركة مصالي.

وتدعو الرسالة في الختام عناصر الوفد، إلى التوبة والعودة إلى صفوف الحركة[1]. وتؤكد معظم الشهادات والمراجع على أن القطيعة العملية بين «الجبهة» و«الحركة» بدأت في مارس 1955، وما لبثت مظاهرها أن تجلت في مؤتمر باندونغ بعد شهر من ذلك، وفي كواليس الأمم المتحدة بدءا من الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة[2].

وكانت الحركة الوطنية الجزائرية - بعد أن تأكدت من التحاق بلقاسم كريم وعمار أوعمران بجبهة التحرير - قد عينت محمد بن لوبيس خلفا لهما، مع تكليفه بتأسيس حركة مسلحة أسماها لاحقا «جيش تحرير الشعب الجزائري». كما عيّنت ممثلها بالعاصمة الصادق الريحاني مسؤولا على الأفواج المسلحة الأولى، بمساعدة أمثال مصطفى بن محمد ومحمد علي خيثر..

طبعا كانت مصالح الأمن الفرنسي تتابع باهتمام هذا النمو المتوري الخلافي بين «الجبهة» و«الحركة» سواء بالجزائر أو في أوساط الهجرة بفرنسا.. واحتمال احتدام التنافس بين الحركتين وتحوله إلى مواجهة مسلّحة. وكان من الطبيعي أن تفكر في استغلال ذلك بكيفية أو بأخرى..

1 A.Nedjar, Messali Hadj Le Zaim Calomnie, Editions El- Hikma, Alger 2002

2. كان عابد بوحافة المسؤول السابق لاتحادية حركة الانتصار بفرنسا يمثل الحركة المصالية بنيويورك، وحاول الشاذلي المكي وأحمد مزغنة تمثيلها في باندونغ.

ويؤكد ذلك تقرير للأمن العسكري، حول الفترة ما بين أكتوبر 55 ومايو 56 بالمنطقة الثالثة خاصة بقوله : «يستحق الحقد الذي يكنّه قادة الجبهة لقادة الحركة «متماسك»، لأنه يمكن أن نحتاج إليه لصبّ الزيت على النار»[1]

وكان هذا «الحقد» واضحا وقويا في العاصمة كذلك، كما تكشف رسالة رمضان عبان إلى محمد خيضر (القاهرة) في 20 سبتمبر إذ يقول :

- «إن مصالي والأسلحة من أكبر المشاكل التي تواجهنا»..

- «وإن مصالي أصبح العدو الأول للجزائر».

وبناء على ذلك يضيف عبّان في رسالته، أنه ورفاقه (كريم وأوعمران..) قرّروا :

- «إعدام بعض قادة المصاليين الذين يعلنون صباح مساء أنّ مصالي هو الذي يقود الثورة»..

- «إعدام مصالي أيضا، إذا ما رخصت له فرنسا بدخول الجزائر»[2]

فالجو إذا، كان في أكتوبر 55 مهيأ، لاندلاع شرارة الاقتتال بين الأشقاء، بدءا من العاصمة والمنطقة الثالثة خاصة. وكانت مخابرات نظام الاحتلال جاهزة طبعا، «لصب الزيت على النار» كما جاء في التقرير المذكور

في بداية أكتوبر تلقى كريم خبرا نقلا عن «مصدر قريب من رئيس دائرة تيزي وزو»، مفاده أن بن لونيس يتأهب لإعلان الكفاح المسلّح بالمنطقة، وأنه بصدد تكوين مجموعة مسلحة بناحية بني واثو.

فكلّف بناء على ذلك مسؤول الناحية الصادق دهيلس بمراقبة المجموعة وتحييدها في الموقف المناسب.. وتم ذلك فعلا خلال النصف الثاني من أكتوبر، عندما هاجمت عناصر جيش التحرير المجموعة فجرا، فقتلت اثنين من رجالها وجرّدت البقية من سلاحهم[3]

---

1. G.Meynier, Histoire intérieure du F.L.N, Casbah Editions, Alger 2003, P 452.

2. M.Belhocine, Le Courrier Alger – Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000.

3. عيسى لي كشيدا، فرسان الحرية، دار هومة، الجزائر 2001

وهكذا انطلقت دوامة الاقتتال بين الجبهة والحركة التي وجدت فيها محابرات العدو فرصة مواتية لتنسج حولها «عملية اوليفي»(الزيتونة) المتمثلة في ضرب جبهة وجيش التحرير بالحركة المصالية وجيش بلونيس.

غير أن تربة التآمر لضرب الجزائريين بعضهم ببعض، لم تكن ملائمة لا في شرق البلاد ولا في غربها باعتراف الأمن العسكري نفسه. ففي تقرير حول المنطقة الثانية تمّ إعداده في يناير 1956، يعترف بأنه «لا ينبغي أن ننتظر كثيرا في الوقت الراهن من التنازع بين الجبهة والحركة»، ويعترف في تقرير مماثل حول المنطقة الخامسة في نفس الفترة، بأن الحركة المصالية «انتهت عمليا بعمالة وهران ابتداء من نوفمبر 55...»(1)

ولاشك أن لانطلاق الكفاح المسلّح بنفس جديد، ابتداء من ليلة 2 أكتوبر علاقة بانحسار الحركة بغرب البلاد.

فعملية «أوليفي» آنذاك، كانت تعني المنطقتين الثالثة والرابعة، وبعض نواحي الولاية السادسة بعد مؤتمر الصومام.

كانت عناصر جيش بن لونيس في البداية، قد سبقت إلى الانتشار في نواحي قنزات شرقا وحيزر (البويرة) غربا، لكن أمام ضغوط جيش التحرير اضطرت - بعد الصدامات الأولى التي لم تكن في صالحها - إلى معاودة الانتشار في النواحي الواقعة بين المنطقتين الثالثة والرابعة باتجاه الجنوب، حيث سبقت جبهة التحرير إليها كذلك، وأخذت تبني قوتها من جديد هناك - بواسطة أفواج المهاجرين العائدين من فرنسا خاصة.

وكان توافد المهاجرين من الأهمية إلى درجة أن أثار ارتياب قيصر بالقاهرة، فتساءل في رسالة 15 فبراير 1956 إلى عبّان: من وراء قرار عودة المهاجرين إلى الجزائر؟ وكان جواب عبان - بعد شهر - أنهم يتوافدون لدعم الحركة المصالية(2).

---

1. Meynier, OP CIT.
2. Belhocine, OP CIT

ومن جهة أخرى أشار خيضر إلى اشتعال الحرب بين الأشقاء بفرنسا كذلك، إذ تساءل «من وراء تصعيد العمليات ضد مواطنينا؟ هل هم المصاليون؟ وكيف تعتزمون مواجهة الموقف؟»

وكان عبان قد عبر في رسالة 29 فبراير عن احتدام الصراع بين الجبهة والحركة قائلا : «لقد أمرنا بإعدام كل مصالي واع بدون محاكمة»، وأصدر حكمه هذا، بعد أن اتهم مصالي صراحة «بالعمل مع الشرطة الفرنسية»، والأخطر من ذلك أنه أصبح حلقة هامة في خطة إدارة الاحتلال لتدمير جبهة التحرير خلال مرحلتين :

- محاولة تمكين الحركة من مراقبة جبهة وجيش التحرير في مرحلة أولى.
- تمكين الشرطة الفرنسية في مرحلة ثانية من قيادة الثورة بواسطة الحركة.

ومن مظاهر هذه الخطة حسب عبان دائما، محاولات الاختراق التي قام بها بن لونيس في المنطقة الثالثة، والشريف زادي في الثانية، فضلا عن تصفية شيحاني في الأولى. ويعتقد عبان في هذا الصدد، أن مقتل هذا الأخير يكون ثمرة «تعاون بين الحركة والشرطة»[1].

مثل هذه المواقف والأحكام من الطبيعي أن تغذي المواجهات بين جيش التحرير وقوات بن لونيس التي بدأت في الانتشار بالمناطق «التي لم تدخلها جبهة التحرير بعد. مثل مناطق جنوب البويرة، ونواحي بني يلمان وسيدي عيسى وشلالة العذاورة، وحتى مشارف الصحراء ما بين الزيبان وجبال العمور».

وكانت نواحي الأخضرية وجبل اللوح (المدية) وجبل منّاعة (الجلفة)، مسرحا لمواجهات دورية بين الطرفين.

---

1 IBID.

ولوقف الاقتتال بين الأشقاء، كانت هناك محاولات تقارب وتفاهم سواء على الصعيد المحلّي أو في مستوى أعلى، استهدفت في نفس الوقت تأجيل الخلافات السياسية إلى ما بعد الاستقلال، وتوجيه بنادق الجميع نحو العدو المشترك بالدرجة الأولى.

من هذه المحاولات مشروع الاتفاق الذي توصل إليه بسجن «لاسنتي» في 17 يونيو 1957، كل من أحمد بن بلة عن جبهة التحرير ومحمد مزوك عن «الحركة الوطنية الجزائرية». لكن المشروع ظل حبرا على ورق، لمعارضة قياديين من الجبهة داخل السجن وخارجه.

واستكمالا لنفس المحاولة، طلب بن بلة من الحاج مصالي الدعوة إلى وقف الاقتتال بين الأشقاء، فوجه نداء في هذا الاتجاه على أساس الدخول حيز التطبيق - بفرنسا - ابتداء من فاتح سبتمبر. لكن القيادة الجبهة لم تكن على نفس الموجة، بعد أن تلقت قيادتها الجديدة أمرا من رمضان عبان، بتصعيد الحرب على الحركة المصالية التي كان مؤتمر الصومام قبل سنة، قد حكم عليها «بالخيانة» أسوة بدعاة البربرية[1] Berberisme

ولم يكن بن لونيس بالجزائر على نفس الموجة أيضا مع مصالي، لأنه كان في تلك الفترة بالذات يتأهب لإبرام اتفاق مع جيش الاحتلال، بنية تمكينه من تصعيد حربه على جبهة وجيش التحرير الوطني!

وتفيد المصادر الفرنسية في هذا الشأن، أن الاتصالات الأولى بين ونيس دشنها الوالي العام حاكم سوستيل الذي أسر في أواخر أيامه إلى المستشرق ماسينيون قائلا: «أن مصالي هو ورقتي الأخيرة»[2] غير أن الاتصال انقطع بعد رحيل سوستيل (مطلع 1956)، ليستأنف بعد حادثة بني يلمان (ملوزة) في 28 مايو 1957، بعد تأكد الأمن الفرنسي من أمرين:

1. Anne- Marie Louanchi, Salah Louanchi, Editions Dahlab, Alger 1999

2. الأرضية السياسية لمؤتمر الصومام (20 - 8 - 1956)

1 - أن بن لونيس في خطاباته وممارساته، يعتبر جبهة التحرير عدوه الأول فعلا،

2 - أنه بعد حادثة بني يلمان، أصبح عازما أكثر من أي وقت مضى على محاربة جبهة التحرير ومن ثمة رغبته الملحة في تجديد الاتصال بالجيش الفرنسي لتسليحه ضد خصمه.

وقد توج الاتصال الثاني باتفاق 6 نوفمبر 1957 الذي وقعه عن الجانب الفرنسي، مسؤول مفوض من الوزير المقيم روبير لاكوست وكان بن لونيس قد أرسل قبل ذلك «رسالة حسن نية»، نشرتها الصحافة المحلية في 5 سبتمبر،

وبفضل هذا الاتفاق، تمكن جيش بن لونيس من حل مشكلة التسليح والإمداد - مؤقتا - ليصعد حربه على جيش التحرير، بعد أن تضاعفت قواته لتتجاوز 3 آلاف مسلح[1].

غير أن علاقات بن لونيس المكشوفة بجيش الاحتلال - واستغلال جبهة التحرير ذلك في دعايتها - ما لبثت أن أثارت شكوك العديد من الجنود المغرر بهم، وقد «امتدت موجة الشك إلى بعض مساعديه أنفسهم، الأمر الذي دفعه إلى تصفية كثير من الجنود والمساعدين[2]

عملت جبهة التحرير بهذه الحالة المعنوية وأنظامية المشهورة، فصعدت من ضغوطها على جيش بن لونيس طوال النصف الأول من 1958، فارضة عليه معارك دورية، كانت جبال مناعة وتلمسة مسرحا لها[3].

وكان بن لونيس قد تمركز يومئذ بالقرب من هذه الجبال، بعد أن جعل من حوش النعاس ودار الشيوخ (الجلفة) مركزا لقيادته..

1 Y.Courriere, l'Heure des Colonels, Fayard, Paris 1970.

2 Meynier, OP.CIT

3. الطيب فرحات حميدة، قصة الثورة في الصحراء، مخطوط (2005).

وفي مارس من نفس السنة، فوجئت وحدات جيش التحرير المهاجمة، بأن الهجوم المضاد قام به جيش الاحتلال نفسه. أي انه لم يعد يعوّل كثيرا على جيش بن لونيس المنهار تقريبا. وقد شجّعها ذلك على التموقع بجبل منّعة، والانقضاض من حين لآخر على فلوله[1].

صادف ذلك قرار جيش الاحتلال قبيل انقلاب 13 مايو، وضع حدّ للقوات غير النظامية وتولّي الإشراف المباشر عليها، وذلك رغبة منه في ضبط شؤونه وإعادة تنظيم صفوفه، تحسبا لتصعيد الحرب على جبهة وجيش التحرير بدون شك.

وليس مستبعدا أن يكون «الجنرال» بن لونيس أساء فهم هذا القرار، كما يدلّ على ذلك اشتباك قواته مع جيش الاحتلال في 4 مايو، بسبب بعض المواقع المتنازع عليها!

وقد يكون تعنّت «الجنرال» وراء قرار التخلص منه نهائيا، هذا القرار كلف بتنفيذه العقيد ترانكيي الذي خلف العقيد بيجار على رأس اللّواء الثالث للمظلّيين.. وتمّت محاصرة بن لونيس مع القلة القليلة من الأوفياء ابتداء من 8 يوليو، ليسقط قتيلا في 14 من نفس الشهر.

وهكذا يطوي جيش الاحتلال نفسه صفحة غير مشرفة، كان فتحها قبل أكثر من سنة بتشجيع الاقتتال بين الأشقاء، الذي إن كان يضعف من عددهم، فإنه لم يزد الشعب الجزائري سوى تعلق بقضيته العادلة، واستعداد لمزيد من التضحيات في سبيلها..

غير أن طي صفحة بن لونيس لا يعني طي ملف «الحركة الوطنية الجزائرية»، كما سنبيّن ذلك في فصل لاحق.

---

1 المصدر السابق.

ب ـ الحركات المناوئة الأخرى

ابتليت الولاية الرابعة فضلا عن بن لونيس، بظواهر مماثلة وإن كانت أقلّ شأنا، مثل ظواهر الجيلالي بلحاج، والبشاغا السعيد بوعلام، و«قومية» الجاسوس «الباحث» حان سرقيني ـ كل هذه الظواهر كانت تصب في هدف واحد ـ إنهاك جبهة وجيش التحرير في المعارك الهامشية.

● أولا: «حركة» الجيلالي بلحاج ـ الجيلالي بلحاج المدعو عبد القادر، ينتمي إلى عائلة مزارعة بناحية زدّين (عين الدفلى) وكان والده عسكريا سابقا، فشجّع ابنه على السّير في نفس الاتجاه وهكذا وجد الشاب الجيلالي نفسه، متدربا برتبة مرشح في مدرسة شرشال العسكرية.

هذه السوابق العسكرية أهلّته في نظر قيادة حركة الانتصار ليكون في أول هيئة أركان للمنظمة الخاصة التي تأسست بقرار صادر عن مؤتمرها الأول في منتصف فبراير 1947، لقد عيّن نائبا عسكريا لمحمد بلوزداد القائد الأول للمنظمة، رفقة حسين آيت احمد نائبه السياسي.

هذه المسؤولية الكبيرة والخطيرة، لم تمنعه من الضعف والارتداد في سجن البليدة الذي اعتقل فيه غداة الإعلان عن اكتشاف المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950، وبفضل موقعه في المنظمة، تجمع العديد أغلب الشهادات على انه كان وراء اعتقال العديد من مناضليها بدءا بثالث وآخر قائد لها وهو أحمد بن بلة

وعندما انطلقت محاكمات مناضلي المنظمة الخاصة – في عنابة وبجاية وتيزي ورو والبليدة ووهران – تحول النائب العسكري لبلوزداد علانية وبكل بساطة، إلى شاهد إثبات على رفاقه السّابقين[1]

والشائع عن ردة الرجل أنها بدأت بسجن البليدة، حيث كان في طليعة المعترفين بانتمائهم إلى التنظيم شبه العسكري لحركة الانتصار، لذا عندما

---

1 محمد يوسفي (على سبيل التطاول) في كتابنا حوار ... منشورات دار هومة، الجزائر 2003.

جعت قيادة الحركة بفكرة «المؤامرة» صعب على الجيلالي بلحاج التراجع عن اعترافاته، ومن ثمة رفض الامتثال وفضل الخروج عن الطاعة والارتماء في أحضان الأمن الفرنسي.

غير أن بعض المناضلين خامرتهم شكوك حول المسؤول العسكري للمنظمة الخاصة منذ 1948، لكن لم يجرؤوا على تبليغ باوروداد أو لحول، نظرا لمكانة الرجل في هرم المنظمة من جهة، وخشية ألا يجدوا أذن صاغية لظنونهم وشكوكهم [1] من جهة ثانية.

وتمنح بعض المصادر الفرنسية الرجل وصفا لا يحسد عليه «مخبر الجميع»! وبعبارة أوضح: الولاية العامة، مديرية حماية الإقليم، المفهد شون (مصالح اتصال شمال إفريقيا)، وحتى كومندوس الأمن العسكري ممثلا في موحدة الاقتحام رقم 11!

وكان من الطبيعي أن تستدعي هذه المصالح المخبر الجيلالي بلحاج، غداة تفجر أزمة الخلاف بين زعيم حركة الانتصار الحاج مصالي وأمانتها العامة بقيادة بن يوسف بن خدة، ليساعدها في فك رموز الأزمة وفهم ما يجري في حزبه السابق.

وحسب مدير الأمن بالولاية العامة جان فوجور، أنه كان يلتقي لهذا الغرض الجيلالي بلحاج داخل كنيسة السيدة الإفريقية بالعاصمة، وبالضبط عند لوحة الجنرال السفاح بوسفا [2]! وكان تقديره للوضع يومئذ:

1 – «أظن أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل، من صنع المركزيين لتشويه مصالي»..

2 – «كأن المنظمة الخاصة تنظم نفسها من جديد، لكن لحساب المركزيين هذه المرة» [3].

---

1. عمر بوداود في كتابنا فرسان الحرية، مصدر سابق.
2. J Vaujour: de La Revolte a La Revolution, Albin Michel, Paris 1985
3. IBID.

لذا بمجرد اندلاع الثورة، تطوع لمحاربة جبهة التحرير سياسيا وعسكريا :

• سياسيا : بالاعتماد على خبرته السابقة في حركة الانتصار، ومعرفته بالعديد من أعضاء المنظمة الخاصة.. وبفضل هذه السوابق استطاع التغرير بالعديد من المناضلين، وتجنيد عدد من الشباب من منطقتي العاصمة والشلف، في تنظيم مسلح عميل ينشط بالتنسيق الوثيق مع جيش الاحتلال بالناحية.

وكانت حجته في محاربة الجبهة، تعتمد على تبرؤ «الحركة الوطنية الجزائرية» منها، باعتبارها «خليطا من الشيوعيين والمغامرين» حسب زعمه. وقد بالغ في «عدائه الإيديولوجي» لجبهة التحرير، إلى حدّ أنه استفتى بعض الشيوخ في «تكفيرها»...!

• عسكريا : بتنظيم قوة عسكرية، بدأت ترعرع خارج جيش التحرير منذ نهاية 1956 وقد بلغ تعداد هذه القوة في ربيع السنة الموالية حوالي 1000 مسلّح، تعمد جيش الاحتلال تزويدهم بأسلحة قديمة (موسكوتون) من بقايا الحرب العالمية الأولى.

اتخذ الجيلالي بلحاج من المزرعة العائلية بزدّين مقرا لقيادته. ويفهم من تحرك وانتشار عناصره أن جيش الاحتلال كلفه بمهمة محددة : محاولة منع عناصر جبهة وجيش التحرير من الاتصال بالشعب في نواحي عين الدفلى، العطاف، العبادية.. وكذلك محاولة الفصل بين المنطقتين الثانية (المدية) والثالثة (الونشريس)[1].

ولمّا اشتدّ خطره على النحو السالف، فكرت قيادة الولاية الرابعة في تحييده بأي ثمن، وقد كلف بالإشراف على العملية سي الطيب (عمر أو صديق) عضو مجلس الولاية المكلف بالاستعلام والاتصال، بمساعدة «كومندو جمال» المشكل من خيرة المقاتلين، فضلا عن قيادة الناحية التي كان على رأسها سي بغدادي (أحمد عليلي)..

---

1 لخضر بورقعة في كتابه [illegible]، مصدر سابق

وما لبثت عناصر جبهة التحرير أن اخترقت صفوف قوات بلحاج الذي اشتهر بكتابة «كوبوس»، بل تسللت إلى حاشيته من خلال أحد نوابه الذي انقلب عليه..

وبعد بضعة أشهر من العمل السياسي الدؤوب، بادرت بعض عناصر العميل بتصفيته وإرسال رأسه إلى قيادة الولاية تعبيرا عن غضبها عليه، وعربونا لعودتها إلى طريق الثورة الحقيقية.. تم ذلك في 27 أبريل 1957، وأسفر عن التحاق قواته جماعيا بصفوف جيش التحرير (حوالي 700 مسلّح)

غير أنّ جيش الاحتلال صعب عليه هضم فشله في هذه العملية، فعمل على الانتقام من هذه القوات عسكريا وأمنيا :

• عسكريا بتنظيم سلسلة من العمليات، بنية إبادتها قبل أن تثبّت أقدامها في أرض المقاومة، الأمر الذي يشكل دعما كبيرا لجيش التحرير..

• ملاحقتها مخابراتيا في إطار عملية «الزرقوية» الشهيرة، بالرغم أنها عناصر دعمت إلى الالتحاق بجيش التحرير بهدف اختراق صفوفه. وقد تمّ فعلا تصفية العديد من بقايا «البلحاجيين» في شتاء 58 – 959، خاصة.

ومعنى ذلك أن جيش الاحتلال، استطاع أن يشغل جبهة وجيش في هذه المعركة الهامشية قرابة عامين.

• ثانيا : «قومية» الباشاغا بوعلام : وظهر بجوار «كوبوس» غربا على سفوح الونشريس، الباشاغا السعيد بوعلام الذي احتمى بعرشه بني بودوان ناحية «بكريمية».. وقد أسند جيش الاحتلال «لحركته» نفس المهمة تقريبا : محاولة عرقلة تحركات جبهة وجيش التحرير واتصالهما بالمواطنين.

واستطاعت جبهة التحرير مع كل ذلك، اختراق عرش الباشاغا الذي شاركت بعض عناصره في نصب أكثر من كمين للخائن، نجا منها جميعا وإن أسفرت عن مقتل أحد أبنائه وإصابة ثان بجروح[1]..

1. M.Teguia, l'ALN en Wilaya IV, Casbah Editions, Alger 2002.

وأمام صمود جيش التحرير، فضّل الباشاغا اللجوء إلى العاصمة، حيث شارك بحماس كبير في صائفة 1960 مع المتطرفين من الكولون في تأسيس «جبهة الجزائر الفرنسية»..

التي ما لبثت أن أصبحت حلقة هامة في التآمر على الرئيس الفرنسي دوغول نفسه، مما دفعه إلى حلها بعد مظاهرات ديسمبر من نفس السنة.

وقد ظل الباشاغا يؤدي دوره الخياني، حتى وقف القتال في 19 مارس 1962، حين فرّ إلى فرنسا مع المارين، حيث أصبح من نشطاء جمعيات «الأقدام السوداء»..

- ثالثا : «قومية» جان سرفيي ابتليت الولاية الرابعة كذلك، بـ «الجاسوس الباحث» جان سرفيي الذي استقر بناحية بني بومعاد في جبال زكار ما بين 1955 و1958، حيث تمكن من تجنيد زهاء ألف «حركي».

وكان هذا «الجاسوس الباحث» عشية اندلاع الثورة بناحية ممة بوادي عبدي (الأوراس)، وبمجرد إعلان الثورة بادر بحمل السلاح بآريس، مشكلا أول مجموعة للدفاع الذاتي من المستوطنين بالناحية..

ولم يكتف بذلك بل راح يساهم في محاصرة الثورة، بمحاولة إثارة النعرات القبلية في المنطقة حيث بذل جهودا كبيرة لتحييد عرش أولاد عبدي زاعما أن «التمرد» من فعل عرش التوابه (عرش بن بولعيد).[1]

وبنفس المنطق، انتقل في غضون 1955 إلى جبال زكار ليستقر وسط عرش بني بومعاد، حيث تمكن من تجنيد زهاء ألف مسلّح.. وحسب المصادر الفرنسية، أن «حركة» سرفيي - عكس قوات بلحاج والباشاغا بوعلام - كانت تشارك في مطاردة جيش التحرير، مقدمة في ذلك خدمات كبيرة لجيش الاحتلال بالناحية[2].

---

1. Y.Courriere, Les Fils de La Toussaint, Fayard, Paris 1968.
2. Y. Courriere, l'Heure des Colonels. OP.CIT.

قد تكون «حركة» سرفيي أطول عمرا، لأنها استمرت حتى أبريل 1958، عندما قرّر جيش الاحتلال وضع جميع التشكيلات المسلحة للمتعاونين معه من الجزائريين تحت إشرافه المباشر بنية التحكم أكثر في مجريات المواجهة المسلحة.

غير أن مهمة «الجاسوس الباحث» استمرت بعد ذلك بشكل أكثر خطورة: الإشراف من قصر الولاية العامة على تكوين إطارات «القوة الثالثة» لتكون في الموعد مع «الجزائر المستقلة» على الطريقة الفرنسية طبعا[1]. وهذه معركة أخرى سنعالجها في فصل لاحق.

7 - الانزلاق.. القمعي.. مناكر.. وفظائع

لم يكن القمع - بمختلف أشكاله وألوانه - ظاهرة غريبة ولا جديدة إبان حرب الجزائر الأخيرة، لأن نظام الاحتلال الفرنسي قمعي بطبيعته. لقد غزا جيش الاحتلال البلاد بقوة الحديد والنار، ومكّن لحركة الاستيطان شيئا فشيئا عبر سلسلة من الحروب، اتخذت في بعض المناطق شكل إبادة حقيقية قبل أن يكرّس نظام الأقلية الأوروبية بالقوانين الاستثنائية، مثل قانون الأهالي والغابات و«السيناتوس كونسولت»، وغيرها من الإجراءات القمعية.

ويمكن القول على ضوء هذه العلمية الرهيبة، أنّ نظام الاحتلال اعتمد طيلة 132 سنة من وجوده، «مقياس ثأر» للانتقام من الجزائريين وهو «مقياس» مفتوح، يمتد من افتداء أروبي واحد، بعشرة إلى أكثر من ألف جزائري!

- مثلا في مجازر 8 مايو 1945، تبجح أحد المستوطنين أمام صحافي فرنسي قائلا: «افتدينا ضحايانا واحدا بألف!»[2]

---

1. IBID.

2. H. Hamon et. P.Rotman, les Porteurs de Valises. Albin Michel, Paris 1979.

- ويمكن أن نسوق ما لا يحصى من الأمثلة خلال حرب التحرير، لكن ارتأينا الاكتفاء بشواهد فقط مثل :

(1) الانتقام من كمين ناجح للثوار بناحية الأخضرية (البويرة) في مارس 1956، بقصف عدة قرى بقبائل البابالم (الحارفة) مما أسفر عن هلاك 1200 شخص[1].

(2) الانتقام لمقتل رقيب (سنغالي) ببسكرة في يوليو 1956، بقتل 360 مواطنا[2].

(3) الانتقام لمقتل نقيب في واصبة (تيزي وزو) (ديسمبر 1956)، بقتل 180 شخصا[3].

(4) الانتقام لمقتل جنديين من المظليين في «اروبسو» (العاصمة) (مايو 1957) بقتل 80 شخصا[4].

ويعترف ضابط الصف جان مولر بوجود هذا المقياس الذي يمتد حسب قوله «من 3 إلى 100 جزائري انتقاما لفرنسي واحد، حسب الظروف والقادة» .[5]

ويكفي وجود مثل هذا «المقياس» الرهيب للدلالة على حقيقة أولية هي أن جيش الاحتلال دخل حرب الجزائر بموروث غني في ميدان القمع، تلخصه وصية الماريشال بوجو الشهيرة : «اضربوا الأهالي في أموالهم ونسائهم! تلكم هي الوسيلة الوحيدة لإخضاعهم!»[6]

وجاءت وقائع الحرب وتفاعلاتها لتنمي هذا الموروث، وتدفع باتجاه تكريس الانزلاق القمعي نتيجة توافر عوامل أخرى مثل

---

1. M.Feraoun, Journal, le Seuil, Paris 1962
2. P.Vidal- Naquet, les Crimes de l'Armée Française en Algerie (1954 1962). La Decouverte, Paris 2001
3. Feraoun, OP.CIT.
4. Y.Courriere, l'Heure des Colonnels, Fayard, Paris 1970.
5. H Alleg, la Guerre d Algerie (T2), Temps Actuels, Paris 1981 P 163
6. G.Meynier, l Histoire Interieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003, P 285

1 - ضعف وغموض القضية التي يحارب من أجلها جيش الاحتلال، علما أن هناك نوعا من التناسب العكسي في هذا المضمار : كلّما كانت القضية ضعيفة أو واهية، كلما يزداد الميل إلى الغلو في القمع.

2 - أن جيش الاحتلال كان يقاتل ثوار لا يكاد يراهم، شعارهم «اضرب واهرب»، ومن ثمة نزعة الانتقام من الشعب المتواطئ مع الثوار والذي يجده أمامه دائما في متناول حرابه.

3 - أن جيش الاحتلال كان على احتكاك بمجتمع المستوطنين المشحون بنظرة عنصرية حاقدة والذي يحرضه يوميا على الانتقام من «الأنديجين» الذي ينظر إليهم نظرة احتقار وازدراء.

4 - وجود جيش الاحتلال في محيط معاد، يرفع عن عساكره حرج إطلاق النار بسهولة وعشوائيا في معظم الأحيان.

مثل هذه العوامل وغيرها، جعلت الانزلاق القمعي للحرب، يتخذ أشكالا مختلفة ويمارس في أطر نظامية وأخرى موازية في آن واحد.

- أولا : قمع الهيئات النظامية كانت الهيئات النظامية ممثلة في قوات الأمن والمدنية العسكرية والمدنية، تمارس القمع على نطاق واسع من خلال سلسلة من الإجراءات نذكر منها:

1. تجميع السكان في أماكن معينة وفرض حصار مشدّد عليهم، بهدف عزلهم عن الثوار ومنعهم من تقديم يد العون إليهم.

وقد بدأت هذه العملية مبكرا بالأوراس، عندما دعا عامل قسطينة سكان ناحية توفانة إلى مغادرتها قبل 21 نوفمبر 1954، لأن جيش الاحتلال يتأهب لتسليط شرّه المستطير على «المتمرّدين»[1].

وظهرت بناء على ذلك أول منطقة محرمة بالأوراس، أي منطقة مستباحة معرضة للقصف العشوائي برّا وجوّا، ويمكن إطلاق النّار فيها - بدون إنذار

1. Y. Courriere, le Temps Des Leopards, Fayard, Paris 1969.

- على أي شخص تصادفه قوات الاحتلال، خلال عمليات التمشيط الواسعة التي دشنها الجنرال شيرير القائد العام لجيش الاحتلال بالجزائر.

وقد ظلت عملية ترحيل السكان وجمعهم في مراكز معينة - تحت الرقابة المشددة - تتوسع لتشمل في منتصف 1958 أكثر من 3 ملايين شخص[1] وتنتشر هذه المراكز عبر مختلف أنحاء الوطن، وأغلبها من أكواخ متواضعة متداخلة متلاصقة، تكشف عن نية واضحة في التضييق على السكان.

وإمعانا في القمع فرض جيش الاحتلال في بعض المناطق فصل النساء عن الرجال وألزم هؤلاء بوضع قبعات فرنجية على رؤوسهم، وأولئك بارتداء السراويل خروجا عن العرف والتقاليد.. وحوّل بعض المراكز إلى معابر لغسل المخ، بأمل صرف فئة من السكان عن الثوار وأفكارهم التحررية.

وتعود فكرة هذه المراكز إلى نية جيش الاحتلال في معاكسة مقولة الثائر الصيني ماوتسي تونغ : «الجيش الشعبي مثل السمك في الماء». أي باختصار «خنق السمك بتجفيف الماء»!

لكن جيش الاحتلال ما لبث أن اصطدم باستحالة تجفيف الماء، لسبب بسيط هو أن الماء والسمك شيء واحد!

ومن جراء تجميع السكان تحولت المناطق الحدودية خاصة، إلى فضاءات واسعة لممارسة إبادية على نطاق واسع، الأمر الذي دفع عشرات آلاف من السكان إلى اللجوء نحو تونس والمغرب[2].

2 - السجون والمحتشدات : طبّق جيش الاحتلال منذ بداية الحرب مبدأ «العقوبة الجماعية» الذي أدى - في ألطف صوره - إلى امتلاء السجون بالمعتقلين، واضطراره بناء على ذلك إلى فتح العديد من المحتشدات لاستقبال هذا الحشد الكبير.

---

1 Alleg, OP.CIT

2 زهاء 250 ألفا بتونس و100 ألف بالمغرب.

ولأخذ فكرة عن حجم الاعتقالات نذكر الأرقام التالية التي تخص الجزائر العاصمة وحدها: خلال شهر نوفمبر 1956 تم اعتقال 800 شخص، وما لبث هذا العدد أن قفز في يناير 1957 إلى 4000 ليتضاعف خلال فبراير الموالي إلى 24000!

وبلغ عدد المعتقلين في منتصف 1958 حوالي 220 ألفا من بينهم 160 ألفا في المحتشدات. أي تحت طائلة حبس وقائي غير محدود! وتنتشر هذه المحتشدات في مختلف أنحاء البلاد، ومن أهمّها الجرف (المسيلة)، قصر الطير (سطيف)، عين وسارة (الجلفة)، تيميشون (تيبازة)، بوسوي (رأس الماء - سيدي بلعباس)..إلخ

بالإضافة إلى العديد من مراكز العبور، حيث يتمّ حشر المعتقلين قبل فرزهم وتوزيعهم حسب درجة خطورتهم، كما يقرّرها ضباط الأمن العسكري خاصة.

وتمود بعض المحتشدات فرص مقصودة، كغطاء للتصفيات بدون محاكمة وتسجيل ذلك في قائمة المفقودين[1] وحتى بعض مراكز العبور تحولت إلى أوكار للقتل خارج القانون، مثل مركز بني مسوس، حيث كانت الجرافات تستعمل لدفن الضحايا في غابة بابنام[2].

وقد أدى مثل هذا الغلو في القتل بلا محاكمة، إلى استقالة موظف سام بالولاية العامة في أكتوبر 1957، بعد أن سجل بالعاصمة وحدها قائمة من 3024 مفقودا![3].

3 - العدالة جهاز للقمع : اعتبر جهاز العدالة نفسه منذ بداية الحرب مسؤولا عن حماية نظام الاحتلال، وكانت تعليمات وزير الداخلية فرانسوا ميتران يومئذ واضحة تمام الوضوح - اقتلوا كلّ من أشهر السلاح في وجه فرنسا، أو يشتبه في تعاونه مع الفلاقة[4].

---

1 Vidal - Naquet, OP CIT
2 IBID.

3. رميل تاغي. وقد حل محله المتشدد ترانكيي

4. Courriere, OP.CIT

وكانت تعليمات الوالي العام جاك سوستيل الذي حل بالجزائر في فبراير 1955 تصب في نفس الاتجاه.

وفي منتصف نفس السنة تساءل الجنرال بوفر قائد الفرقة المرابطة بناحية تيزي وزو حول مصير الثوار الأسرى، فكان ردّ النائب العام لدى محكمة الناحية عليه «ماذا تريدني أن أفعل بأسراكم من الفلاقة !؟ أقتلوهم!»

وغداة مصادقة البرلمان الفرنسي في 12 مارس 1956 على قانون «السلطات الخاصة»، أصدر وزير العدل ميتران مرسومين لتكريس الممارسات السائدة في الميدان منذ اندلاع الحرب: إعدام الثوار الأسرى، وكذلك المشتبه في انتمائهم إلى شبكات الفداء بالمدن[1].

وفي مطلع 1957 عندما دخل الجنرال ماسو بفرقته العاشرة من المظليين الجزائر العاصمة، سارع روبير لاكوست الوزير المقيم برفع الحرج عن الجميع، بقوله مخاطبا ماسو ورجاله - «لا تشغلوا بالكم بالقوانين!»

وفي 11 أبريل من نفس السنة، أصدر لاكوست قرارا - لاستكمال عسكرة العدالة - يقضي بتخويل السلطات العسكرية صلاحية إحضار المشتبه فيهم، واشترط تحويل الملفات إلى القضاء بموافقة هذه السلطات[2].

وكانت الهيمنة العسكرية الزاحفة على جهاز العدالة، قد أثارت غضب النائب العام بالعاصمة الذي اشتكى حاله في 16 مارس إلى وزير العدل قائلا في رسالته: «أن الصحافة أصبحت للأسف المصدر الرئيسي الوحيد لمعلومات التي تخصه ونظرائه!»

ونظرا لسيادة منطق القتل بدون محاكمة، أصبح الإعدام بواسطة المقصلة ضربا من الاستثناء وقد دُشّن هذا المسلسل الأسود في 19 يونيو 1956، عندما كانت ساحة سجن سركاجي (بربروس) شاهدة على إعدام أحمد

---

1. Courriere, Le Temps des Leopards, Fayard, Paris 1969
2. IBID,

زهانة وهراج بوسطة المتصلة التي أصبحت منذ ذلك الحين شغالة حسب «نظام 9 x 3».

اي ان إدارة الاحتلال كانت تعدم 27 أسيرا شهريا، على أساس تسعة أسرى من كل عمالة (الجزائر - قسنطينة - وهران)

وابتداء من فبراير 1956، بدأت جبهة التحرير الوطني تهدّد بالانتقام لأسراها في حالة إعدامهم. لكن هذا التهديد لم يوقف آلة القمع الجهنمية التي استمرت تحصد أرواح الأسرى بدون هوادة..

وغداة انقلاب 13 مايو 1958 الذي أطاح بالجمهورية الرابعة، استغلت إدارة الاحتلال أجواء الغموض والغليان، لتنفذ حكم الإعدام في 23 أسيرا من بينهم عبد الرّحمان طالب، وقد اضطرت جبهة التحرير هذه المرة لأن تردّ بالمثل، فأعدمت ثلاثة أسرى بعد محاكمتهم طبعا[1].

المجازر الانتقامية

لم تكن المجازر التي كان جيش الاحتلال يقترفها هنا وهناك، عشوائية كما يتبادر إلى الذهن أول وهلة، بل كانت تطبيقا لمذهب حربي يتخذ من «الرعب الجماعي» وسيلة لوقف التمرّد[2].

ومن الأقوال المعبّرة عن هذا المذهب الحربي، ما كان يردّده العقيد لاشوروا - من مسؤولي المكتب الخامس - من «أن القوة دين المسلم»، وكذلك قول عقيد من سلاح المشاة: «ينبغي أن نكون أشدّ إرهابا من الثوار»[3].

وتطبيقا لهذا المذهب، كان جيش الاحتلال يضغط بقوة على حلقة الشعب الذي يجده أمامه في المدن والأرياف والجبال، بأمل فك العروة الوثقى التي تربطه بطليعته المسلحة من جنود جيش التحرير وفدائييه. ومن

1. صحيفة المجاهد عدد 24/ 29 5 1958

2. Vidal - Naquet, OP CIT

3. IBID.

مظاهر هذا الضغط تعمّد قتل الأبرياء، بنية زرع الرعب في المواطنين المشتبه في دعمهم للثوار..

وقد تجلت هذه المظاهر منذ الأشهر الأولى للحرب، من خلال قتل الفلاحين البؤساء والزعم في البيانات الصحفية أنهم ثوار قتلوا والسلاح في اليد. واكتست العملية طابعا منتظما بتعيين ضباط مسؤولين في مختلف نواحي البلاد، على غرار النقيب «كروولراء» الذي كان بناحية الأربعاء نات إيرانثن على رأس وحدة مكلفة بتصفية المشتبه في دعمهم لجبهة التحرير بدون اعتقال ولا حبس!

وقد عمّت المجازر المقصودة التي كانت تكتسي في الظاهر طابع حملات انتقامية، لمقتل ضابط أو ضابط صف وحتى جندي بسيط.. ويجري تعليمها عادة بالاندفاع والعصبية من إجراء فقدان ضابط محترم أو صديق عزيز، أو زميل محبوب..إلخ بينما تندرج هذه المجازر في حقيقة الأمر ضمن خطة واضحة تطبيقا للمذهب آنف الذكر.

وفي الشواهد السابقة حول «مقياس الثأر» ما يكفي للدلالة عن حجم هذه المجازر التي يقول أحد المحلّلين الفرنسيين عن تفاقمها بحق: «في كل يوم أورادور بالجزائر»[1].

ومن مظاهر القمع الوحشي إلقاء الضحايا - أحياء وأمواتا – من الطائرات والمروحيات في البحر. وقد اشتهرت هذه الظاهرة بالعاصمة بـ«جمبري بيجار»، إشارة إلى الضحايا التي ترمي بهم الأمواج على الشواطئ. واجتهد جيش الاحتلال بوهران في ذلك، بتخييط جثث الضحايا قبل الرّمي بها في البحر[2].

وكانت هذه المجازر كثيرا ما تصحب باستباحة قرى بكاملها، استباحة مشفوعة باغتصاب النساء في معظم الأحيان. حدث ذلك على سبيل المثال

---

1. قرية بجنوب فرنسا تعرضت لانتقام الجيش الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية.

2. Meynier Op CIT

عقب مجزرة واضية التي ذهب ضحيّتها 180 شخصا، انتقل لمقتل النقيب جاكوت في ديسمبر 1956.. فقد حوّل جيش الاحتلال دواوير الناحية إلى «ماخور عسكري ريفي»، إذ أجبرت النساء على المكوث في غرفهن على انفراد مع ترك الأبواب مشرّعة.. أمام جنود متعطّشين للجنس بقدر تعطشهم لدماء ضحاياهم[1].

فلا غرابة أن يسود والحالة هذه منطق القتل العشوائي بدون منازع. هذا المنطق الذي تعبّر عنه عبارات مثل:

- «لا ينبغي أن تهرب إذا رأيت عساكر الاحتلال! فإذا هربت فمعناه أنك خائف! وإذا كنت خائفا، فمعناه أنك مذنب»

- وتطور منطق القمع في مطلع 1958، فأصبح الفارق هو «أن تعيش فرنسيا أو تموت عربيا!!»[2].

وكان هدف القمع المنظم في نهاية المطاف هو «إبادة الشباب، بل كل قادر على حمل السلاح بدون تمييز»[3]. وقد أوجدت جرمان تيون لهذه الظاهرة، مصطلح «البنية الحيوية» للشعب التي كان جيش الاحتلال يحاول إبادتها[4].

ومن سخرية الأقدار، أن هذه الباحثة الاجتماعية لم تر من حرج في النظر لهذه الإبادة المنتظمة من زاوية المنفعة السياسية! إذ كتبت في رسالة إلى رئيس ديوان وزير الدفاع بورجس مونوري تعبّر عن مخاوفها قائلة «من النتائج المباشرة (لسياسة القمع).. القضاء على العناصر الحداثية في الجبهة، ومساعدة جمعية العلماء على بسط نفوذها»[5].

---

1. Feraoun, OP. CIT
2. IBID.
3. IBID.
4. Nancy Wood, d'Une Algerie a l'Autre, Editions Autrement, Paris 2003.
5. IBID

وبلغ القمع أحيانا درجة الهستيريا مثل قول جندي فرنسي مستهترا بضحيته: «هاهو ذا شخص آخر يموت كما عاش!» أو انتشاء بعض الجلادين «يشرب الشامبانيا في جماجم الثوار!»(1).

وشملت موجة الاستهتار الرسميين في أعلى المستويات، مثل تشكيل الوزير الأول الاشتراكي جي مولي قبيل رحيله (1957) «لجنة تحقيق في تجاوزات جيش الاحتلال» وإسناد رئاستها إلى أحد الجنرالات المتطرفين أندري زيلر الذي أصبح فيما بعد من قادة «منظمة الجيش السري» الإرهابية!

- ثانيا: إرهاب الهيئات الموازية. وإلى جانب القمع الذي تمارسه هيئات نظامية أثناء أداء مهامها العادية في محاربة الثوار، سواء في ميادين القتال أو المحاكم - المدنية والعسكرية - هناك قمع إرهابي تمارسه بصفة «سرية»، جماعات مسلحة من ميليشيات المستوطنين والمتعاطفين معها من ضباط وجنود.

ويحظى هذا النشاط الإرهابي الموازي بتواطؤ مكشوف من إدارة الاحتلال التي تغض الطرف عنه في معظم الأحيان، وتوعز لجهاز عدالتها بالتخفيف على أصحابه ما أمكن، عندما يؤدي إلى فضائح لا يمكن التستر عنها.

ويمكن أن نميز في هذا الصدد بين ثلاثة أشكال من القمع الإرهابي حسب طبيعة منفذيه

1. إرهاب تقوم به وحدات نظامية من الجيش، لكن خارج المهام العادية.. إذ كان بعض الضباط يشكلون فرقا ليلية، تقوم بالثأر العشوائي لقتلى وحداتهم في هجمات أو كمائن جيش التحرير.

1. Vidal - Naquet, OP.CIT

ب. إرهاب تباركه بعض مصالح المخابرات.. مثلما كانت تقوم به شبكة «أشياري» بالعاصمة.. لقد كان أشياري - الذي أشرف على مجازر قالمة وضواحيها في 8 مايو 1945- مسؤول مصلحة الجوسسة والجوسسة المضادة بديوان الوالي العام جاك سوستيل.. وتحت هذا الغطاء كانت شبكته الإرهابية تمارس القتل بلا حسيب ولا رقيب. وقد اعتبر لذلك بحق، من «المبشرين بمنظمة الجيش السري» الإرهابية[1].

ج. إرهاب تمارسه جماعات مسلحة بتشجيع من ضباط سامين متطرفين بجيش الاحتلال (مثل العقيدين «توماز» وقوسي - فرنسوا) وقد تكشف أمر هذه الجماعات بالعاصمة سنة 1957، بعد فضيحة منزل بحي الينابيع (بئر مراد رايس) جعلت منه وكرا للاختطاف والقتل[2].

د. إرهاب مليشيات المستوطنين: نشاط هذه المليشيات الإرهابي نبه إليه الكاتب مولود فرعون في يوليو 1956، عندما كتب قائلا: «ينبئ حماس بعض الفرنسيين والمتحمسين المفرط أنهم نشطاء في الإرهاب»..

وبعد أقل من شهر قامت «لجنة الـ 40» الفاشية بتفجير مبنى 10 شارع طيبة بقصبة العاصمة، ما أدى إلى مقتل زهاء مئة شخص[3]. وقد تبنت هذه الجماعة الإرهابية العملية في بيان 21 أوت الذي ضمنته رسالة واضحة: تهديد «بتدمير القصبة كلها، مقابل ضحية أوروبية واحدة»!

وكانت مثل هذه المنظمات الإرهابية تمارس فعلا الانتقام بقتلى المستوطنين على نطاق واسع، مثل الاعتداء على المارة من الجزائريين بشارع الواجهة البحرية بالعاصمة، أثناء جنازة اميدي فروجي رئيس اتحادية رؤساء البلديات الذي قتل صبيحة 28 ديسمبر 1956.

1. Nancy Wood, OP.CIT
2. Vidal, Naquet, OP CIT
3. Alleg, OP. CIT.

وقد تطور هذا النوع من الإرهاب بتطور الحرب كما سنبيّن ذلك في فصل لاحق

8 - «صارهم» في الجزائر

التعذيب كأحد أبشع مظاهر القمع، ظاهرة مألوفة في جزائر القوانين الاستثنائية التي جعلت من الجزائريين مجرد رعايا من الدرجة الثالثة في بلادهم..

ومنذ الحرب العالمية الثانية، لاسيما أثناء وعقب مجازر 8 مايو ومضاعفاتها، أصبح يمارس كشيء مألوف على نطاق واسع. والشواهد على ذلك كثيرة من ضحايا التعذيب أنفسهم[1].

وكانت الحركة الوطنية بناء على ذلك تنصح مناضليها المطاردين من مصالح الأمن، بالتهرب ما أمكن تجنبا للتعذيب بالذات، وأن يصمدوا ما استطاعوا - تحت التعذيب - إذا ما وقعوا في قبضة هذه المصالح..

ويعبر الروائي محمد ديب عن انتشار الظاهرة بقوله: «أن الشرطة بالجزائر تعودت على ضرب المعتقل قبل استنطاقه»! وتأكيدا لذلك تساءل كلود بوردي من أسبوعية «فرانس أوبسرفاتور» سنة 1951: «هل هناك غستابو فرنسية؟».

فلا غرابة إذن، أن يكون الأمن الفرنسي من حيث الاستعداد والتحضر للتعذيب على موعد مؤكد مع ثورة فاتح نوفمبر 1954[2].

وكان جيش الاحتلال قد عاد من حرب الهند الصينية (1946 - 1954) بخبرة طويلة في الميدان، حيث أنشأ «جهاز العملية الميدانية» الرهيب، وهو عبارة عن جهاز تنسيق بين مختلف مصالح الأمن (جيش - درك - شرطة) في

---

1 مورس التعذيب على نطاق واسع في حوادث 8 مايو 1945 ومضاعفاتها

2 كان مركز معاقبة (تيزي وزو) على سبيل المثال، حاضرا مباشرة غداة فاتح نوفمبر 1954

ساحة العمليات، يمارس تقنيات «الاستنطاق على السلخ» لاستغلال المعلومات المحصل عليها بأكبر قدر من الفعالية.

ونظرا لأهمية هذا الجهاز كان يموّل مباشرة من وزارة الدفاع بباريس، وقد أصبح مع تطور حرب الجزائر، أداة التعذيب الأولى من حيث «الفعالية»، فضلا عن القتل خارج القانون وبلا حساب[1].

والتعذيب كحلقة هامة من حلقات القمع مذهبه المتميز أيضا، الذي هو محصلة تجربة جيش الاحتلال في الهند الصينية و«اجتهاداته» المستمدة من الوضعية السائدة بالجزائر قبل اندلاع الثورة وبعدها مباشرة.

ويتم تدريس هذا المذهب في المدارس العسكرية المتخصصة، حيث يتلقى جنود القوات الخاصة دروسا في التعذيب من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ويجري التطبيق على عينات من الأسرى والمعتقلين[2].

ويمكن أن نلمس بعض خصائص مذهب التعذيب في حرب الجزائر، من خلال تصريحات عدد من الضباط السامين الذين مارسوه أو أشرفوا على ممارسته مثل :

- «نظرية» العقيد مارسال بيجار الذي كان ينصح مساعديه بتكرار حصص التعذيب، لأن المناضلين الحقيقيين لا يبوحون في المرة الأولى»[3].

- «نظرية» الرائد بول أوسريس وهو قائد جهاز مواز في الفرقة العاشرة للمظليين بقيادة الجنرال جاك ماسو. كان أوسريس يؤكد على أمرين :

1- «إعدام المعتقلين الذين عذّبوا عذابا شديدا، خشية أن يتحولوا إلى «قنابل» خطيرة على الصعيد الدعائي خاصة.

2 – «إعدام أي مسؤول أو مثقف يمكن التفاوض معه ذات يوم»[4].

---

1. H.Alleg, La Guerre d'Algérie (T2), Temps Actuels, Paris 1981, P. 245.

2. مدرسة جان دارك شرق سكيكدة كمثال على ذلك.

3. Y.Courrière, Le Temps des Leopards, Fayard, Paris 1969

4.IBID.

وتطبيقا لهذا «المبدأ» أعدم أو سريس - بدون محاكمة - القائد محمد العربي بن مهيدي عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، والمحامي علي بومنجل من قيادة «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأحد مؤسسي المجلس العالمي للسلم».. وقد نفذ جريمته المزدوجة في مارس 1957.

ويؤكد نقيب بجيش الاحتلال شيوع ظاهرة التعذيب بقوله : «الاستعلام مرادف للتعذيب في اللغة العسكرية»[1] ما يعني أن ممارسة التعذيب كانت عامة سواء بمراكز الشرطة أو في ثكنات الجيش والدرك.[2]

وبعد أن ضاقت ثكنات الجيش سارع باحتلال محلات خاصة بالمدن، وتحويل العديد من المزارع في الأرياف إلى أوكار للتعذيب، مثل برج نام بضواحي عنابة، ومزرعة أمزيان بضواحي قسنطينة..

ومن أوكار التعذيب في العاصمة دار «سيزيني» ودار محي الدين.، ومزرعة «الأقبية الثلاثة» بالحراش وعرفت وهران «فضيحة» ممارسة التعذيب في دهاليز خزينة العمالة..!

ويمارس التعذيب بسادية سافرة، كما تدل على ذلك بعض التسميات التي كان الجلادون يطلقونها على أوكاره مثل «دار الأحلام»، «دار المتعة»، «دار الاعترافات الوقيحة»[3]

ومن وسائل التعذيب : قلع الأظافر والأسنان بالكلابة، تجريع الملح والماء القذر، غمس الفم بالقش، الحرق بنافثات اللهب أحيانا، الكهرباء، إدخال أشياء في الشرج، الصلب على طريقة السيد المسيح.

ويصف الروائي مولود فرعون العملية بمختلف مراحلها ووسائلها - اعتماد على شهادات الضحايا أنفسهم كما يلي :

---

1. G. Meynier, "Histoire intérieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003
2. M. Feraoun, Journal, Le Seuil, Paris 1981
3. IBID.

وفي البداية يطلب من الضحية البوح بكل ما يعرف عن الثوار، حتى يجلب نفسه ما لا تحمد عقباه. وفي مرحلة ثانية يتداول عليه أربعة أو خمسة أعوان - أو جنود - بالشتم والضرب، إلى أن يسقط ممزق الثياب ممرّغا في الدماء.

وفي مرحلة ثالثة يأتي التعذيب بأتم معنى الكلمة بوسائله المختلفة :

أ - التغريق ويتم بوسيلتين :

1 - تغطيس رأس الضحية في حوض ماء ملوث بالبول إلى أن يغمى عليه. وتتكرّر هذه العملية عدة مرات في اليوم.

2 - وضع قناع موصول بخرطوم على رأس الضحية وضخ كمّيات من الماء في بطنه مباشرة، إلى أن يختنق من جراء الانتفاخ المفرط للبطن.

ويشير الكاتب في هذا الصدد إلى أن هذه الوسيلة التي تستعمل في الليل غالبا، تحرم الضحية عمليا من النوم، نظرا لابتلال ثيابه وبرد الزنزانة في نفس الوقت.

ب - الكهرباء وتتم عادة بواسطة أسلاك تثبت على الأطراف الحساسة في جسد الضحية. ويؤثر سريان التيار على المخ خاصة. ويعرف المولد الكهربائي اليدوي المستعمل في هذا النوع من التعذيب بـ«لاجيجان».

ج - الزجاجة وتستعمل عادة وفوهتها مهشمة. ويتم ذلك بإجلاس الضحية على الفوهة والضغط عليه بقوة. وتنجرّ عن ذلك آلام ومضاعفات على مدى أشهر كاملة..

وفضلا عن الزجاجة هنالك «النابض» أيضا.. وهو «آلة تولج في شرج الضحية ثم تنفخ بواسطة نابض لتسحب فجأة، فيحس المعذب كأن أحشاءه سحبت معها»..

ب - الحبل : بتعليق الضحية من فكيه أو رجليه، وتركه يتأرجح إلى أن يخرج لسانه وتعم الزرقة جسده، وفي حالة التعليق من الأرجل يصاحب ذلك الضرب بالفلقة، أو على مناطق حساسة من الجسم...

مثل هذه الوسائل والممارسات الجهنمية، تجعل الضحية يهذي بأي شيء يأمل التخفيف من معاناته.. ويذكر فرعون كمثال على ذلك «معلم قرآن اعترف في محضر موقع على أنه استقبل أسلحة منزلة من طائرات مصرية» (في منطقة القبائل!)[1].

ومن مظاهر السادية في التعذيب إخصاء الشباب[2]، وممارسة الجنس مع الكلاب المدربة على هذا الفعل المشين[3]. والجدير بالذكر في هذا الصدد أن الخوري «دولاروه» المرشد المدني أفتى مطلع 1957 بضرورة التعذيب، لرفع الحرج عن الجلادين من عسكريين ومدنيين..

وقد استحق بذلك إشادة خاصة من الجنرال ماسو، في مذكرة بتاريخ 19 مارس من نفس السنة[4].

وقد تطوّر عدد ضحايا القمع والتعذيب حسب مصادر جبهة التحرير كما يلي :

- 100 ألف حسب تقدير محمد خيضر المسؤول السياسي في الوفد الخارجي لجبهة التحرير. وقد ذكر ذلك في ماي 1956، ضمن رسالة إلى سفير الهند بالقاهرة[5].

- 500 ألف حسب توفيق المدني ممثل الجبهة بالقاهرة، في رسالة إلى الجامعة العربية بتاريخ 9 مارس 1957[6].

---

1. IBID.
2. IBID
3. صحيفة «المجاهد» عدد 24/ 29 -5- 1958
4. P Vidal - Naquet, les Crimes de l'Armée Françaises en Algerie (1954 - 1962), La Decouverte, Paris 2001
5. Reda Malek, l'Algerie d'evian, Editions Dahlab, Alger 1995
6. 1 توفيق المدني حياة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982

- 600 ألف لغاية منتصف أوت 1958 حسب صحيفة «المجاهد» لسان جبهة التحرير (العدد 29 – 17 سبتمبر 1958)

وينقل لنا العقيد علي كافي أجواء القمع السائد بالجزائر في ربيع 1959 بقوله : «ما سيكتب عن القمع بعد الثورة، سيكون أشبه بالخرافات التي لا يصدقها العقل... يخرج الجزائري أو الجزائرية من بيته، وهو لا يدري هل سيعود سالماً أم جثة هامدة أو لا يعود بالمرة»[1].

والواقع أن فظائع القمع خلال السنوات الأربع الأولى من حرب الجزائر، تجعل الصحبة يخجل من إنسانيته، ويندى جبينه شفقة على جلاديه.

الخلاصة : جيش التحرير.. يحكم الجزائر

فرضت الثورة الجزائرية نفسها شيئاً فشيئاً على الصعيد العسكري كذلك رغم الإمدادات المتزايدة التي ما انفكت تتدفق على جيش الاحتلال منذ بداية الحرب، وما لبث ضباط جيش الاحتلال أنفسهم أن أدركوا هذه الحقيقة، بعد اصطدامهم في الميدان بمقاومة شعبية منظمة، تقودها طليعة سياسية عسكرية عازمة أكثر فأكثر على تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي رسمته في بيان فاتح نوفمبر 1954 : تمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره واستقلال بلاده.

وكانت الوضعية السياسية والعسكرية عشية انقلاب 13 مايو 1958 وعودة الجنرال شارل دوغول إلى الحكم، تنمو في صالح جبهة وجيش التحرير باعتراف ضباط بارزين، أمثال العقيد مارسال بيجار قائد اللواء الثالث للمظليين، والرائد الطيار كلود كلوسترمان الذي أصبح يومئذ نائب برلمانياً. يعترف بيجار في ربيع 1958، بأن الشعب

• على الصعيد السياسي :

1. المجاهد عدد 40/ 16 4 1959.
2. Y.Courriere, l'Heure des Colonels, Fayard, Paris 1970.

الجزائر متلاحم مع طليعته المسلحة قائلا : «أنا لا أؤمن بخرافة السكان المعادين للمتمردين»[1].

ويعترف كلوسترمان في مايو من نفس السنة بعمق المأزق السياسي النّاجم عن «اتساع الهوة بين الأوربيين والأهالي، بسبب تجاوزات الجيش في حق المحيط والمدنيين في آن واحد»[1].

– على الصعيد العسكري يؤكد كل من بيجار وكلوسترمان أن الفتق اتسع فعلا عن الرتق.

ذلك أن الثوار «أصبحوا يستعملون القذائف (المدفعية) والرشاشات الثقيلة» حسب تصريح الأول، بينما يؤكد الثاني أن الثوار «أصبحوا يواجهون قواتنا ندا لند»[2].

ويلخص كلوسترمان الموقف أمام البرلمان الفرنسي عشية سقوط الجمهورية الرابعة قائلا «تدرك جبهة التحرير أنها غير قادرة على تحقيق نصر عسكري كلاسيكي، لكنها واعية بقدرتها على أمرين :

– إجبارنا على الانسحاب بدون قيد أو شرط.

– تدويل القضية الجزائرية»[3].

هذه الخلاصة سبق إلى إدراكها حلفاء فرنسا، وفي مقدّمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

– فقد كتب مراسل نيويورك تايمز في 4 أوت 1956 عن الوضع الأمني بالجزائر قائلا : «أن حقيقة الوضع أسوأ مما تعكسه البيانات الرسمية. ولا تزيد «نجدات» المتتالية دون أن يكون لها كبير أثر في تحسين الحالة الأمنية للبلاد»[4].

1. Z.Pecar. Algérie. Enal. Alger 1987.
2. IBID.
3. IBID

4. صحيفة المجاهد عدد 2/ سبتمبر 1956.

وبعد حوالي سنة كتبت نفس الصحيفة (عدد 28 يوليو 1957) مؤكدة، «أن الحرب حتمية، وستجبر فرنسا على الاعتراف باستقلال الجزائر»

- وفي أوائل مارس 1958 عبرت «التايمز» اللندنية، عن يأس البريطانيين من الحلول العسكرية التي مافتئت باريس تعد بها حلفاءها سنة بعد أخرى.. فقد كتبت تقول: «لو نظرنا إلى المسألة من الجانب العسكري فقط، لاستنتجنا أن تطهير الإقليم يقتضي سنوات طويلة»[1]

وقبل ذلك بشهر واحد، زار الجزائر (زيارة مرتبة!) صحفي من أمريكا اللاتينية بدعوة من لاكوست. غير أن هذه «الدعوة الكريمة» لم تمنع ضيف الوزير المقيم من كتابة تحقيق بعنوان مثير: «جيش التحرير يحكم الجزائر!»

وقد استدل على ذلك بانعدام الأمن في عاصمة البلاد، إذ سجل 11 حاجز أمن بين المطار ووسط العاصمة. ورغم إقامة الصحفي بفندق الجزائر (سان جورج) المجاور لمقرّ الإذاعة والتلفزيون، فقد نُصح بألاّ يغادر الفندق ليلا![2]

1.Perez, OP.CIT .p

2 المجاهد عدد 18/ 15.2. 1958.

الكتاب الثاني

نصر بلا ثمن

(1958 ـ 1962)

الحكومة المؤقتة .. الرد المناسب

رأت جبهة التحرير الوطني داخل الجزائر وخارجها منذ الوهلة الأولى في الجنرال شارل دوغول العائد إلى الحكم في أعقاب انقلاب 13 مايو 1958 "أخطر عدو للقضية الجزائرية"[1] باعتباره رجل حرب من جهة، وارتباطه بالمتطرفين من المستوطنين وقادة جيش الاحتلال الذين أعادوه إلى الحكم من جهة ثانية. وقدرت بناء على ذلك أن سياسته ستكون أخطر سياسة منذ إعلان الحرب: "سياسة الوسائل الكبرى" على الأصعدة السياسية والعسكرية والدبلوماسية.

لذا كان عليها أن ترد بالمثل، مواجهة هذه السياسة الخطيرة بتصعيد المواجهة الشاملة، حسب خطة مدروسة وضعت في مقدمتها:

1 - نقل الكفاح المسلح إلى فرنسا ذاتها، بواسطة عمليات منذ 24 أغسطس 1958 التي أيقظت الشعب الفرنسي، وجعلته يدرك أول مرة أن حرب الجزائر يمكن أن تمسه في عقر داره، بعد أن ظل يتفرج عليه عبر الساحة الجزائرية ما وراء البحر[2].

1 B. Krim In M. Harbi, les archives de la révolution algérienne. Edition Jeune Afrique, Paris, 1980.

2. المجاهد عدد 28/ 28 08 1958.

2 - الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 الذي كان نقلة نوعية لكفاح الشعب الجزائري على مختلف الأصعدة.

وقد أقدمت لجنة التنسيق والتنفيذ على هذه الخطوة الحاسمة، بتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته السابقة التي انعقدت بالقاهرة في أواخر أغسطس 1957 بعد دراسة المسألة من مختلف جوانبها على مستوى لجنة شكلت خصيصا لهذا الغرض. وقدمت اللجنة تقريرا مفصلا في 6 سبتمبر مبرزة مزايا هذا القرار التاريخي باعتباره تطورا طبيعيا لمسار الحرب التحريرية، من شأنه أن يرفع الحرج عن المتعاطفين مع القضية الجزائرية عبر العالم، بخلع تهمة "المتمرد" واستبدالها بقيمة "المقاتل" صاحب القضية.

وقفت اللجنة مطولا عند أهم الجوانب السياسية والعسكرية والدبلوماسية

- من الناحية السياسية كان رأيها أن القرار لا يمكن إلا أن يعزز إيمان الشعب بالإستقلال الوشيك، ويرفع معنويات المناضلين والمجاهدين عشية استفتاء 28 سبتمبر المؤسس لجمهورية فرنسية خامسة، يكرس دستورها أسطورة "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا".

- ومن الناحية العسكرية، كان الرأي أن تأسيس حكومة مؤقتة من شأنه أن يدعم قدرات الشعب النضالية ماليا وماديا خاصة، بما يقضي على آمال الحسم العسكري التي ما انفكت تراود جيش الاحتلال، هذه الآمال التي انتعشت أكثر بعد عودة الجنرال دوغول إلى الحكم، وبدعمه أن فرنسا لم تكن تخوض حربها على الشعب الجزائري كما يجب!

- ومن الناحية الدبلوماسية، كان رأي اللجنة أن الدخول إلى الساحة الدولية بوجه جديد بعد فترة طويلة من التردد، سيحرج حتما علاقات فرنسا الخارجية بكيفية أو بأخرى[1].

---

1. HARBI, OP. CIT, p. 210.

وبناء على هذا التقرير والمشاورات الواسعة التي دارت حوله، اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة في 9 سبتمبر 1958، لتقرر تشكيل "حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية". وكان من أكبر المتحمسين لهذا القرار والداعين للإسراع به، بالقاسم كريم وبن طبال وبو الصوف ومحمود الشريف.

وبعد 10 أيام تمّ الإعلان عن هذا القرار التاريخي من ثلاث عواصم عربية في آن واحد : القاهرة وتونس والرباط. وعين فرحات عباس على رأس الهيئة الوليدة لثلاثة اعتبارات على الأقل:

1 - إضفاء طابع الاعتدال على قيادة الثورة الجزائرية بصفة عامة، والتعبير من خلال شخصية رئيس الحكومة عن الرغبة في السلم والتفاوض

2 - الاعتقاد بأن فرنسا يمكن أن تستريح لشخصية عباس، فتجنح إلى التفاوض معه لوضع حد للحرب الدائرة في الجزائر منذ أربع سنوات

3 - الاستجابة لرغبة الأشقاء في تونس والمغرب خاصة الذين كانوا يحبذون إبراز شخصية وطنية لها وزنها داخل الجزائر وخارجها.

- وتم اختيار عبّاس على حساب كريم الذي لم يخف طموحه في تقريره للجنة التنسيق والتنفيذ في 5 أغسطس 1958، حيث عبر عن ذلك قائلا : "إن الثورة بحاجة إلى قائد، لأن القيادة الجماعية تجاوزها الزمن". وبرر ذلك بأن نظام القيادة الجماعية السائد منذ إعلان الثورة "أصبح عائقا في طريق التطور موضحا ذلك "غياب الحكم الجدي والحكيم الذي برهن في الميدان على تفانيه في خدمة القضية الوطنية" وفي ذلك إشارة واضحة إلى نفسه.

- وتمّ تعيين عباس أيضا على حساب الدكتور محمد الأمين الدباغين الذي كان أنصاره يتوقعون اختياره، لسوابقه في الحركة الوطنية الاستقلالية وفي الثورة التحريرية كذلك.

للتذكير أن الجنرال دوغول زمن يعلم إمكانية بعث الاتصالات السرية مع قيادة الثورة في يونيو 1958 بواسطة كل من عبد الرحمان فارس وجان

عمروش الكاتب الصحفي الذين مسارعا بنقل هذه الإشارة إلى عباس وكريم في لقاءات جرت بينهم بسويسرا ثم تونس.

وقد عجلت هذه الإشارة المضللة بقرار تأسيس الحكومة المؤقتة من جهة، وتنازل كريم على مضض لعباس الذي كان يبدو أنسب للتفاوض في نظر رفاق كريم من جهة ثانية[1].

ويمكن اعتبار تأسيس الحكومة المؤقتة بمثابة إعلان استقلال من جانب واحد، تكريسا لانتصارات الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير طوال أربع سنوات في مختلف الميادين السياسية والعسكرية والدبلوماسية.

أ ـ فعلى الصعيد الداخلي، جاء قرار الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة ليكرس أمرا واقعا، يتمثل في النظام البديل الذي أقامته جبهة التحرير بمساهمة فعالة من الشعب، علما أن هذا النظام ما انفك ينتزع إدارة الاحتلال في أهم وظائفها، بل استطاع أن يجردها من بعضها، لاسيما بعد شل الأجهزة الصورية "المنتخبة".

هذه المزاحمة الحقيقية الناجحة، حولت إدارة الاحتلال ذاتها إلى "سلطة فعلية" للأقلية الأوربية والعدد القليل من الجزائريين المرتبطين بها، سلطة محدودة في نطاق التسيير المؤقت للمصالح العمومية. وبعبارة أخرى فإن نفوذ الحكومة المؤقتة داخل الجزائر بواسطة نظام جبهة التحرير وقوات جيش التحرير يخلق وضعية تفرض نفسها على الجميع بدءا بفرنسا ذاتها[2].

ـ وبتأسيس الحكومة المؤقتة بعدٌ أشمل لاقترانه بإعلان الجمهورية الجزائرية الذي يعني ضمنيا انبعاث الدولة الجزائرية [3].

---

1. المجاهد عدد 28/ 28 08 1958

2. M. BEDJAOUI, La révolution Algérienne et le droit. Edition A.I.J.D. Bruxelles, 1961, p. 113

3. IBID, p. 82

– ولصفة "المؤقتة" جانبان سياسي وقانوني . فالجانب الأول يعبر عن النزعة الديموقراطية للجنة التنسيق والتنفيذ التي ترى بذلك ضرورة إعادة الكلمة للشعب بعد تحرير البلاد، لأن حق تعيين المؤسسات النهائية للدولة لجزائرية يعود إليه دون سواه. أما الجانب الثاني فيعبر عن تركية فعلية بحكم تقبلها من الشعب عامة، في انتظار التزكية الشرعية عندما يسترجع الشعب حقه في التعبير عن رأيه بكل حرية

– وصفة "المؤقتة" من جهة أخرى مسألة داخلية لا تأثير لها على الصعيد الدولي، فهي لا تمس بتاتا الحد من مسؤولية الحكومة الوليدة ولا من صلاحياتها .

– وأثيرت إشكالية المقر بمناسبة الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة، لأن وجود الحكومة خارج الجزائر يجعلها تبدو أول وهلة "حكومة منفى" لكن قيادة الثورة رفضت هذا المفهوم، وتم تجاوز الإشكال بالإعلان على أنّ مقر الحكومة رسميا يوجد بالجزائر، لكن لضرورة الحرب يمكن أن يكون مؤقتا في أي بلد صديق[1].

وقد كان لتأسيس "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" صدى عميق، جلجل من أعماق الأوراس إلى ضفاف "السين" بفرنسا ذاتها.

فقد رأى فيه جندي بسيط من الأوراس عودة "سلطان الشعب الجزائري"[2] وهي عبارة مشحونة بالدلالات التي تمس الحكم والدولة والسيادة والاستقلال الوشيك في نفس الوقت.

– وكتب مولود فرعون من قلب الجزائر غداة الحدث السعيد في يومياته : "يسود الاعتقاد هنا بأن الإعلان عن الحكومة المؤقتة هو رد محرج على "الاستفتاء القادم" (28 سبتمبر 1958) [3].

1. IBID, p. 80.
2. MANSOUR RAHAL, Les Maquisards, El-chourouk Al-Arabi, Alger.
3. MOULOUD FERAOUN, Journal le Seuil, Paris, 1962.

- وكتب الشيخ عبد الرحمان بن العقون في مذكراته "أن الإعلان عن الحكومة دليل قاطع على أن الثورة دخلت طورها الحاسم و الأخير"[1].

- عتبر بلقاسم كريم وزير القوات المسلحة في الحكومة الوليدة يوم 19 سبتمبر 1958، أسعد يوم في ثورتنا، بعد فاتح نوفمبر 1954". وأضاف مخاطبا الجانب الفرنسي "أن قيام الحكومة المؤقتة هو تتويج لأحداث وانتصارات، عليه أن يقدر نتائجها أحسن تقدير"[2].

- وعكس كلود بايا الانطباع السائد بفرنسا غداة الإعلان عن تأسيس الحكومة قائلا "أن الجبهة جعلت العالم يعتقد، بأنها أنجبت حكومة شرعية على رأس جيش مظفر"[3].

ولا شك أن في الإعلان عن الحكومة المؤقتة ما يزعج الجنرال دوغول على نحو خاص، لأنها تذكره بأنه شخصيا أعلن عن حكومته المؤقتة بالجزائر في 3 يونيو 1944، ويمكن أن توحي اليه بناء على ذلك بالرسالة التالية : "نحن نسير على أثرك لتحرير بلادنا، وسننجح مثلما نجحت"!

بعث الدولة الجزائرية والوفاق المزدوج

عقدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أول اجتماع لها بالقاهرة غداة الإعلان عنها وتواصلت الاجتماعات لتتوج في 26 سبتمبر ببيان يعبر بوضوح عن رغبة في السلم والتفاوض من خلال:

1 – تقديم عرض رسمي في ذلك لحكومة الفرنسية.

2 – إعلان استعدادها لمقابلة ممثلين عن هذه الحكومة، لتحديد شروط وقف القتال على الصعيدين العسكري والسياسي.

---

1. عبد الرحمن العقون، مذكراتي، منشورات دحلب الجزائر 2000
2. المجاهد عدد 30، 10 أكتوبر 1958
3. CLAUDE PALOT, Edition Le livre contemporain, Paris, 1961, p. 157.

ويكشف البيان عن مرونة وانفتاح قياسا بموقف لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت تشترط "الاعتراف بالاستقلال أولا قبل أي تفاوض".

وتلا البيان الأول للحكومة تصريح ضاف للرئيس فرحات عباس، يكتسي طابعا مذهبيا وسياسيا صريحا.

- فالتصريح يعتبر الإعلان عن الحكومة، بعث للدولة الجزائرية التي محيت من الخريطة عام 1830، على أساس مبدأين اثنين:

1 - الوفاء للماضي، أي الربط بين 1830 و1958.

2 - الوفاء للشعب وتضحيات طلائعه.

- اعتبر الحرب الدائرة رحاها على أرض الجزائر "محاولة تأبيد جريمة 1830"، و"محاولة احتلال جديد أيضا، مؤكدا في هذا الصدد، "أن القوة لا يمكن أن تحول بين الجزائريين وبناء وطنهم، حسب مشيئتهم وربط مستقبلهم بأمجاد تاريخهم".

- وتضمن التصريح مبادئ خمسة لسياسة الحكومة الخارجية هي:

1 - التضامن المغاربي والعربي والأفرو آسيوي.

2 - احترام ميثاق الأمم المتحدة.

3 - تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

4 - الترحيب بتطبيق اتفاقيات جنيف على حرب الجزائر.

5 - توطيد دعائم السلام العالمي ووقف سباق التسلح وحظر التجارب النووية التي تريد فرنسا نقلها إلى الجزائر[1].

ودعا رئيس الحكومة بالمناسبة إلى تضافر الجهود العربية، لإنهاء حرب الجزائر التي اعتبرها - كما سبقت الإشارة - "محاولة احتلال جديد".

ومن القرارات الأولى التي تؤكد النوايا السلمية للحكومة ورغبتها النزيهة في التفاوض:

---

1 المجاهد عدد 30، 10 أكتوبر 1958

- رفع مقاطعة الدراسة بجامعة الجزائر ابتداء من أكتوبر الموالي، بعد أن تم استئنافها في موسم 1957-1958.
- الإفراج عن عدد من أسرى الحرب الفرنسيين بدون مقابل.
وقف العمليات الحربية فوق التراب الفرنسي ابتداء من منتصف أكتوبر

غير أن هذا التوجه السلمي الواضح، لم يمنع الحكومة من توجيه أمر لمختلف قوات الثورة داخل الجزائر وفرنسا ذاتها، بالتصدي الحازم بشتى الوسائل لاستفتاء 28 سبتمبر الذي يريد الجنرال دوغول - العائد إلى الحكم على ظهر الدبابات - من خلاله العودة بالقضية الجزائرية إلى نقطة الصفر، بعد أربع سنوات من الكفاح المجيد والتضحيات الجسام، فور الإعلان عنه في أول نوفمبر وأكد بالقاسم كريم مسؤول الدائرة الحربية-على خطورة العملية في تقرير 5 أغسطس بالدعوة إلى:
- تنبيه الشعب ومده بتعليمات صارمة.
- محاولة عرقلة العملية بواسطة عمليات تستهدف طرق المواصلات وقوافل الصناديق ومكاتب التصويت
- تشجيع الحركات المناوئة للاستفتاء بفرنسا، ومحاولة تعميق انقسام الرأي العام الفرنسي حول الموضوع[1]

مثل هذه التعليمات وجدت طريقها إلى التطبيق الحازم والصارم في الميدان، كما تدل على ذلك تحركات مختلف الولايات لعرقلة سير الاستفتاء بشتى الوسائل المتاحة.

ففي الولاية الأولى (الأوراس - النمامشة)، صدرت مناشير تدعو إلى مقاطعة الاستفتاء منذرة بأن "لا حق في العفو للمشركين الذين يخونون أربع سنوات من الكفاح المجيد والتضحية والدم والدموع".

1 HARBI, Les Archives de la Revolution Algerienne, Ed. J. Afrique, Paris, 1980.

وصاحب الدعوة إلى المقاطعة إجراءان:

1 - إضراب عام أيام 26 و 27 و28 سبتمبر

2 - إصدار أوامر بمناوشة العدو: مهاجمة مراكزه المعزولة، نصب كمائن مثيرة، مهاجمة مكاتب التصويت[1].

- ودعت الولاية الثانية (شمال قسنطينة) بدورها إلى مقاطعة الاستفتاء "لأن المشاركة الانتخابية الحق لا تكون إلا في ظل حكومة وطنية". وطلبت من الناخبين في حالة إجبارهم على المشاركة بالتصويت السلبي مع الاستظهار ببطاقة "نعم"[2].

وفرضت الولاية الثالثة (القبائل الصغرى والكبرى) حظر التنقل أيام 26 و27 و28 سبتمبر، مع توجيه الأوامر بتكثيف العمليات الفدائية[3].

- وذكّرت الولاية الخامسة (غرب البلاد) الناخبين بالمناسبة "بأن الجبهة في كل مكان وهي قادرة على معاقبة الخونة المشاركين"[4]

وسارت الولاية الرابعة (العاصمة والوسط) على نفس النهج. كما ساهمت في الحملة اتحادية جبهة التحرير بتونس، التي وجهت رسائل إلى الناخبين، تنبه فيها "بأن الاستفتاء هو ورقة الاستعمار الأخيرة"[5].

وحسب المصادر الفرنسية دائما فإن المقاطعة الشاملة لاستفتاء 28 سبتمبر، تجسدت كذلك في ارتفاع العمليات الفدائية خلال نفس الشهر بنسبة 30%[6].

وبنفس العزيمة والحزم، تصدت الحكومة المؤقتة الوليدة إلى مناورتين أخريين خلال شهر أكتوبر الموالي

---

1 C. PAILLOT, Dossier secret de l'Algérie, édition le Livre contemporain, Paris, 1961, p. 86.
2. IBID p. 87
3. IBID p. 88
4. IBID, p. 89.
5. IBID, p. 89.
6. IBID, p. 89

1 - مناورة "مشروع قسنطينة" الذي أعلن عنه الجنرال دوغول في خطاب 3 أكتوبر من ساحة "لابريش" - ويهدف المشروع إلى تعميم الحرب بتوظيف سلاح الاقتصاد، ومحاولة حصار جبهة التحرير - شعبيا - بأوهام الرخاء المزيف.

2 - مناورة "سلم الشجعان" التي أعلن عنها في 23 من نفس الشهر، ومضمونها مطالبة المجاهدين برفع الرايات البيضاء، وتسليم أنفسهم للمصالح الإدارية المتخصصة (صاص) مقابل العفو المشروط، وبعض الإمتيازات لعناصر التي لم ترتكب جنايات لا تغتفر!

وقد استغلت الحكومة المؤقتة مناسبة الذكرى الرابعة لاندلاع الثورة التحريرية، لتخاطب الطرف الفرنسي بلغة السلم والتفاوض ومنطق سد الذرائع، بعيدا عن محاولة القفز على الحقائق التي تعبر عنها الخرجات الأولى للجنرال دوغول في الميادين السياسية والعسكرية والدبلوماسية. لقد تخلت باختصار كما كان يعرف "بالشرط المسبق"، أي اشتراط الاعتراف المسبق "بالاستقلال قبل أي تفاوض، سواء حول وقف القتال أو مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا. وقد عبرت عن ذلك بالصيغة التالية : "الاعتراف بالاستقلال ليس شرطا لفتح المفاوضات، لكنه شرط لإنهاء الحرب".

ويعني الطرح الجديد التفاوض مع جبهة التحرير[1]، لتحقيق الاستقلال الذي لا يمكن لحكومة الثورة أن تساوم فيه.

وقد فسرت الحكومة المؤقتة الطرح الجديد - الذي يعبر عن مرونة واضحة قياسا بالطرح السابق - بالمعطيات التالية:

أ - أن الشرط المسبق جاءت به ظروف فرنسية بالأمس وسقط اليوم لظروف جزائرية.

---

1. المجاهد عدد 32، 19 نوفمبر 1958.

ب - يتمثل الطرف الفرنسي في تعاقب حكومات مصممة، لا تملك القدرة ولا الشجاعة للتفاوض النزيه المسؤول، علما أن هذه الحكومات كانت بدورها تصنع لنفسها شرطا مسبقا ، "القضاء على التمرد أولا" .

جـ - ويتمثل الطرف الجزائري في قيام الحكومة المؤقتة لدي جعل الشرط المسبق يسقط تلقائيا لأنه يشكل ضمانة كافية في حد ذاته، ذلك أن المفاوضات لا يمكن أن تجري من أجل شيء آخر غير الاستقلال.

وأوضحت الحكومة في نفس السياق، بأن سياسة جبهة التحرير واحدة تسير على مبدأين ثابتين:

1 - مواصلة الكفاح حتى الاستقلال.

2 - التفاوض متى رغبت فرنسا[1] هذه المرونة الهادفة إلى سد الذرائع أمام الجنرال دوغول - بتيسير سبل التفاوض - لم تمنع الحكومة المؤقتة من مواجهة الموقف داخل الجزائر بالحزم والصرامة اللازمين، كما تجلى ذلك في الحملة على الانتخابات التشريعية الأولى في ظل الجمهورية الخامسة المقرر إجراؤها في ديسمبر 1958 وتجلت ثمار هذه الحملة في نسبة الامتناع المرتفعة التي تقدرها المصادر الفرنسية بـ 35% رغم تدخل الجيش لإجبار الناخبين الجزائريين على التصويت[2].

كانت هذه التشريعيات خطيرة لما كان الجانب الفرنسي يبيت من ورائها، بعد توحيد الهيئة الانتخابية أول مرة، بهدف إبراز "قوة ثالثة" يمكن التفاوض معها لإبقاء الجزائر تحت السيادة الفرنسية بكيفية أو بأخرى. وقد أسفرت لذلك على انتخاب عدد من النواب الجزائريين (46 نائب)، يفوق ضعف نظرائهم من المستوطنين (21 نائبا) أول مرة كذلك[3].

---

1 نفس المصدر.
2 H. ALLEG, La Guerre d'Algerie, Editions Temps Actuel, Paris, 1981
3 IBID.

قوة الثورة.. من التحام الطلائع.. بالشعب

غداة الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبمناسبة إحياء الذكرى الرابعة لاندلاع الثورة المسلحة، ذكر بالقاسم كريم نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة بإحدى أهم ثوابت الكفاح الوطني التحرري ألا وهي التحام جبهة وجيش التحرير بالشعب، هذا التلاحم الذي اعتبره سر قوة الثورة وضمان انتصارها في نفس الوقت.

وسجل في هذا الصدد فشل إدارة الاحتلال وجيوشها الجرارة - في ضرب هذا التلاحم على ضوء تجربة السنوات الأربع الأولى من عمر الثورة الجزائرية.

وبفضل هذا التلاحم - الطبيعي في الحروب الشعبية - استطاعت جبهة التحرير أن تقيم نظاما موازيا لإدارة الاحتلال قادرا على الصمود والتجدد، رغم حملات الإبادة التي تشنها عليه مصالح أمن الاحتلال وقواته العسكرية بين الحينة والأخرى. ولم ترد الحرب الشاملة التي أعلنها الرئيس دوغول على الشعب الجزائري - عبر "مشروع قسنطينة" و "مخطط شال" خاصة - هذا التلاحم الطبيعي سوى ثبات ورسوخ.

ومن ثبت الجنرال موريس شال القائد الجديد لقوات الاحتلال الذي جاء بوهم القضاء على المقاومة الجزائرية خلال ستة أشهر - أن اصطدم بأسطورة حية اسمها "النظام" الذي يؤكد يوميا في ميادين الحرب الملتهبة حقيقة أسطورة طائر العنقاء الذي يبعث من رماده باستمرار! وقد اعترف شخصيا بذلك للرئيس دوغول، على ضوء تجربة العقيد مارسال بيجار الماثلة بسعيدة خاصة. حيث لاحظ أن خلايا جبهة التحرير تتشكل من جديد بعد القضاء على سابقاتها، بنفس القوة والروح القتالية وربما أقوى وأشد(1).

---

1 H. ALLEG, La Guerre d'Algérie, T3, Temps Actuels, Paris, 1981

ويغطي "النظام" – الذي استطاع تحييد إدارة الاحتلال في أهم وظائفها – كامل التراب الوطني، من أعماق الصحراء إلى المداشر النائية في المناطق الجبلية، فضلا عن مراكز تجميع السكان والمحتشدات والسجون.

ولم يمنع الصراع اليومي مع مصالح الأمن وقوات الاحتلال، خلايا هذا النظام من أداء دورها باعتبارها آذان الثورة وعيونها في كل مكان، وبذلك مكنت جبهة التحرير من التصدي لأخطر المؤامرات، وإحباط أخطر المناورات التي تستهدف خاصة ضرب تلاحم الشعب وصلاته الثورية، طمعا في إبراز "قوة ثالثة" عميلة تضمن استمرار الوصاية الاستعمارية بطرق ملتوية وأدوات جديدة.

وبفضل هذه الحيوية النظامية، استطاعت جبهة التحرير – بواسطة شبكات الإسناد والإمداد المشكلة من المسبلين وعامة المواطنين – أن تضمن تموين وحدات جيش التحرير داخل البلاد طوال فترة الكفاح المسلح ومن أهم ما كانت تقوم به هذه الشبكات:

- جمع المئونة وإيصالها لوحدات جيش التحرير.
- جمع الاشتراكات والتبرعات والزكاة بمختلف أنواعها مساهمة في تمويل الكفاح المسلح
- إعداد خطب الجمعة من قبل شيوخ جبهة التحرير وتوزيعها على الأئمة المتعاملين لإلقائها[1]

وقد عبرت هذه الحيوية النظامية عن نفسها داخل السجون الاستعمارية ذاتها سواء في الجزائر أو فرنسا، رغم ما كانت تتميز به باعتبارها قلاعا حقيقية للإرهاب والقمع.

فقد استطاعت عناصر جبهة التحرير تحويل هذه القلاع الاستعمارية المنكودة إلى مدارس للتعليم العام – من الابتدائي إلى الجامعي – ومراكز

---

1. الشيخ محمد خير الدين، مذكراته (ج2)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987

للتكوين ومحو الأمية. بل حولت بعض هذه الأوكار الموحشة، إلى حلقات اتصال بنظام جبهة التحرير في المحيط المباشر والمناطق المجاورة

ومن أبرز نجاحات الجبهة على هذا الصعيد:

1 – ترويض سجن تازولت (لامبيس) الشهير، حتى أصبح يساهم في تموين مجاهدي المنطقة بالأدوية وبعض المواد الغذائية[1].

2 – تحويل سجن "فران" (بضواحي باريس) إلى "جمهورية جزائرية مستقلة فوق التراب الفرنسي.." وكان للمعتقلين به نشرتهم الخاصة بعنوان Le détenu (المعتقل)[2].

3 – تطويع بعض حراس القاعات المتجبرين (أمثال "Pas de chance" (التّعس) بتسليط فتيان جبهة وجيش التحرير عليهم، لاسيما القادمين منهم من الجبل لما يتمتعون به من قوة عنترية[3].

4 – تمريغ سمعة بعض السجون في الوحل، بتنظيم عمليات فرار ناجحة منها. وتعد هذه العمليات بالعشرات من أشهرها على سبيل المثال

– فرار بشير بومعزة ونور الدين بن سالم[4] من سجن "فران".

– فرار عيسى كشيدة من معتقل عين وسارة.

– فرار محمد جمامة من معتقل بناحية بشار

وقد تمكنت جبهة التحرير مع مر الأيام من فتح جبهة سياسية جديدة وسط هذه القلاع الصماء التعيسة، بواسطة سلاح السجين المفضل: الإضراب عن الطعام.

استعملت جبهة التحرير هذا السلاح السياسي منذ بداية الثورة، في محاولة لتطبيق نظام السجناء السياسيين على أسراها ومعتقليها،

1. محمد مرزوقي في "فرسان الحرية" محمد عباس، دار هومة، الجزائر 2001، ص 37.
2. R. BARRAT, Les Maquis De La liberté Edition Temoignage Chretien, Paris, 1988.
3. A. BEN CHERIF, Parole De Baroudeur, Editions ANEP, Alger 2003.
4. من قادة اتحادية جبهة التحرير بفرنسا.

باعتبارهم يدافعون عن قضية سياسية واضحة ، المطالبة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله وكانت البداية من السجون الجزائرية التي زج فيها بالآف المواطنين أحيانا لمجرد الاشتباه في "معاداتهم لفرنسا".

لكن التعتيم المطبق المفروض على مثل هذا العمل السياسي بالجزائر، جعل جبهة التحرير تنقل المعركة إلى السجون الفرنسية - حيث يصعب التعتيم على إضرابات الجوع - لاسيما بعد نقل العديد من المسؤولين إليها ابتداء من 1958.

وقد عرفت تلك السجون الفرنسية ابتداء من هذه السنة، سلسلة من الإضرابات المدوية نذكر منها على سبيل المثال.

1 - إضراب القائد التاريخي رابح بيطاط في سجن "سان مالو" (بروطانيا) من 16 إلى 29 يوليو، مطالبا بحقوقه كسجين سياسي باعتباره من قادة الثورة. وقد أعاد الكرة بسجن "فران" في أكتوبر الموالي، ما جعل القادة التاريخيين الأربعة، أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، المعتقلين بسجن "لاصنتي" (باريس) يشنون إضراب بدورهم تضامنا معه. وقد أدى هذا التضامن الى رضوخ أدارة السجن لمطالب بيطاط في 10 نوفمبر الموالي

2 - إضراب نائب بيطاط الزبير بوعجاج رفقة عدد من المعتقلين بسجن نوبور في أواخر نفس السنة لنفس الأسباب. وقد انضم إليهم المناضل محمد زرواني - من سجناء 1945 - الذي وضع تحت تصرفهم خبرته الطويلة في هذا المضمار، بعد أن أصبح "محترفا" بأتم معنى الكلمة أسوة بسجين آخر منذ 1945 وهو محمد السعيد معزوزي الذي بقي في السجون الجزائرية.

وقد ظل بيطاط يقود معركة الحقوق السياسية داخل السجون الفرنسية الى أن كللت باتفاق في صائفة 1959، اشتهر باسم "اتفاق بيطاط - ميشلي"

نسبة لوزير العدل الفرنسي يومئذ، ويطلق الجانب الفرنسي على فحوى الاتفاق "النظام أ" الذي أصبح مع ذلك مثار احتجاجات دورية من سجناء القضية الجزائرية لسببين إثنين:

- اعتبروه مجرد نظام حق علم أدخلت عليه تحويرات طفيفة وليس نظاما سياسيا بأتم معنى ذلك.
- إنه مع ذلك غير معمول به في كل السجون الفرنسية حيث يتواجدون،

وقد اتخذت موجة الاحتجاج طابع إضرابات شاملة عن الطعام، هزت معظم السجون الفرنسية، محدثة ضجة إعلامية وسياسية تسببت في إحراج كبير لحكومة الرئيس دوغول، لاسيما بعد أن أصبح يقودها أحمد بن بلة - نائب رئيس الحكومة - شخصيا، الأمر الذي أضفى عليها بعدا آخر. وقد بلغ عدد الإضرابات عن الطعام سنة 1960 مثلا 114 إضرابا.

وكان لآخر معركة يقودها بن بلة على هذا الصعيد أصداء دوية، فقد شن ورفاقه إضرابا عن الطعام ابتداء من 2 نوفمبر 1961، مساندة لإضراب المعتقلين بالسجون الفرنسية مطالبة بحقهم في الحصول عن النظام السياسي، وأضاف بيان للقادة الخمسة في فاتح نوفمبر سببا آخر لمشاركتهم في الإضراب: "الطعن في اعتقالهم ذاته باعتباره خرقا سافرا لحقوق الإنسان ومسا بسيادة دولة مستقلة (المغرب)، وقرصنة في نظر القانون الدولي"[1].

وفي 12 نوفمبر أكد وزير الأخبار محمد يزيد في مؤتمر صحفي، مساندة الحكومة المؤقتة للإضراب بكل الوسائل مؤكدا مشروعيته، ودعا بالمناسبة الشعوب الشقيقة والصديقة أن تسانده، "لحمل الحكومة الفرنسية على اتخاذ إجراءات كفيلة باحترام كرامة معتقلينا السياسيين، وفي مقدمتهم الخمسة المعتقلون بتوركان وهران"[2].

---

1 المجاهد عدد 109، 27 نوفمبر 1961.

2 نفس المصدر

وبعد ثلاثة أيام أعلن ناطق باسم الحكومة، أن إضراب 15 ألف معتقل، يؤكد وجود ظروف غير ملائمة بالسجون الفرنسية(1)

ووجد الإضراب والحملة الدائرة حوله آذانا صاغية بقصر مانهاتن بنيويورك، إذ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة لائحة لفائدة المصريين في 16 نوفمبر. وفي اليوم الموالي اضطر وزير العدل الفرنسي إلى الخروج عن صمته ليشرح في حديث متلفز، كن وزارته تطلق على النظام السياسي اسم "النظام أ" الممنوح للمعتقلين الجزائريين.

وتدخل الصليب الأحمر الدولي لإطلاع القادة الخمسة على إجراءات هذا النظام، مع تقديم ضمانات لتطبيقه في جميع السجون المعنية.

وبعد هذا النصر أصدر الخمسة بيانا في 19 نوفمبر، دعوا فيه إلى وقف الإضراب ابتداء من مساء اليوم الموالي.. وفعلا توقف الإضراب على العاشرة والنصف ليلا.

---

1. نفس المصدر

القسم الثالث

الفترة من 1958 إلى 1960

الفصل السابع

تطور الوضع الداخلي

أولا : على الصعيد الحكومي

1 - المواجهة السياسية : جدلية "التناقض التكاملي"

كانت الذكرى الرابعة لاندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954، مناسبة أخرى للرد على مساعي الجنرال ديغول المعروضة التي عرضها بوضوح خلال أكتوبر المنصرم، من خلال مخطط قسنطينة (1 أكتوبر) ونداء "سلم الشجعان" (23 أكتوبر). ويتجلى هذا الرد في خطابات وتصريحات كل من بالقاسم كريم وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة وعبد الله بن طوبال وزير الداخلية.

- فقد الح الأول على أهمية "التحام الجيش والشعب" مؤكدا فشل إدارة الاحتلال طوال السنوات الأربع الماضية في ضرب هذا التلاحم الذي يشكل "قوة لا تقهر"، ومكمن "سر الانتصارات العسكرية والسياسية التي حققتها ثورة فاتح نوفمبر.

- بينما أبرز الثاني أهمية الشعب ودوره الفاصل، على أساس أن جيش التحرير ما هو سوى طليعة مسلحة نابعة من الشعب وتحتمي به في كل صغيرة وكبيرة[1].

ويعبر هذا التباين بين وزيري القوات المسلحة والداخلية عن جدلية الحركية الداخلية، أو التناقض التكاملي بين قادة الثورة في أعلى مستوى.

1 المجاهد، عدد 31، 2 نوفمبر 1958

ويعبر ضابط من الولاية الثانية عن هذا الالتحام بعبارات بليغة إذ يقول : أن الشعب يستشيرنا في كل مناورة تستهدفه من إدارة الاحتلال، ولسان حاله يردد "لولا الثورة ما التفت العدو إلينا"[1].

وبعد سنة من ذلك يكشف تصريح لأحد الخماسين، أن تصميم الشعب ما يزال في قمة عنفوانه، رغم سنوات خمس من حرب ضروس وما تحمل معها من محن وتضحيات. فهذا الخماس قال بكل عفوية : "حتى كلابنا لا يمكن أن تستسلم للعدو.."[2].

وكانت سنة 1960 منعطفا حقيقيا على طريق النّصر، ويمكن رصد تطور الوضع في هذا الاتجاه من خلال المواقف التقييمية التالية:

1 - في فبراير ومارس عقد وزير الداخلية سلسلة من اللقاءات مع إطارات الثورة بكل من تونس والمغرب، وكان رأيه أنذاك أنّ فرنسا ليست جاهزة للحل بعد، بدليل أن الرئيس دوغول ما يزال يأمل في إلحاق الهزيمة العسكرية بالثورة. ويقترح ردا على ذلك مواصلة الكفاح الصامد، إلى أن تقتنع فرنسا باستحالة مثل هذه الآمال، وعندئذ فقط يصبح السلم أمرا ممكنا[3].

2 - وفي خريف نفس السنة يخبرنا الكاتب الصحفي (الفرنسي) روبير بارا أن قادة الثورة[4] الذين التقى بهم في سجن "فران" كانوا يتوقعون وقف القتال ما بين 6 إلى 24 شهرا".

ويقدم لنا الكاتب تقديره الشخصي قائلا : أن استقلال الجزائر أصبح تحصيل حاصل بعد زيارة الصين وموسكو. لذا "أصبحت مشاكل بناء المستقبل هي الشغل الشاغل لإطارات جبهة التحرير الوطني"[5].

---

1. المجاهد، عدد 65، 4 أكتوبر 1960.
2. H. ALLEG, La guerre l'Algerie (T3), Temps actuels, Paris, 1981
3. M. HARBI, Archives de la revolution Algerienne, J. Afrique, Paris, 1981
4. R. BARRAT, Les maquis de la liberte temoignage chretien, Paris, 1987
5. M. FERAOUN, Journal, le Seuil, Paris 1962, p. 305.

3 - ويقدم لنا الكاتب مولود فرعون من قلب الجزائر انطباعاته الشخصية في نهاية السنة بعد مظاهرات 11 ديسمبر، هذه الانطباعات التي ارتأينا ترجمتها بدون تصرف فيما يلي "لقد استعاد العرب الأمل وأصبحوا مقتنعين بقرب الخلاص. فالانتصارات لا ريب فيها:

ا - نصر للسكان الذين تحملوا العذاب.

ب - نصر "للملاقة" بصفة خاصة، هؤلاء الذين ما انفكوا يعلنون عن وجودهم رغم التضحيات الباهظة واختلال موازين القوى اختلالا لا يمكن تصوره.

جـ - نصر للوطنيين والوطنية.

ويركب فرعون موجة النصر فيضيف:

"تحب الجزائر أ مرحبا بأي نظام مادام نابعا من الجزائريين".

ويحاول تفسير هذا النصر فيقول: "إن تحمل الفرنسيين طيلة قرن كامل، عوّد الجزائريين على الصبر أمام أسوء الإهانات والتحايل عليهم بتفوق"(1)

وكانت صحيفة المجاهد أكثر حذرا في تفاؤلها باستقبال العام الجديد. فقد كتبت في افتتاحيتها "نودع عام إفريقيا (1960)، ونستقبل عاما جديدا (1961) لا ندري هل سيكون فعلا عام الجزائر"

نفس الحذر نلمسه في رسائل وزير الداخلية إلى قادة الولايات قبيل افتتاح مفاوضات إيفيان الأولى في 20 مايو 1961.

حيث أكد على التعبئة العامة استعدادا لمواجهة حملات التضليل ومختلف الدسائس التي دأبت إدارة الاحتلال على نسجها، منبها إلى محاولة استعمال ورقة الحركة المصالية(2).

غير أن التفاؤل ما لبث أن تغلب بمناسبة إحياء الذكرى السابعة لاندلاع الثورة، إذ كتبت "المجاهد" في افتتاحيتها أن كل العناصر قد تجمعت

---

1. M. HARBI, OP CIT

2. المجاهد، عدد 107، 1 نوفمبر 1961.

لتحقيق هدفنا الأول وهو الاستقلال الوطني في مستقبل قريب"42، وكانت الاتصالات السرية بين الطرفين قد استؤنفت على أساس الاستقلال التام في ظل الوحدة الوطنية والسلامة الترابية، هذا الاستقلال الذي لا يتنافى مع التعاون مع فرنسا بما يضمن احترام مصالح كل بلد، وكان هذا هو فحوى اتفاقيات إيفيان المبرمة في 18 مارس 1962.

2 - أشواك في الطريق

احتفلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد 40 يوما من الإعلان عن تأسيسها بالذكرى الرابعة لثورة فاتح نوفمبر، في جو من التفاؤل رغم نذر "سياسة الوسائل الكبرى" الديغولية، ولهذا التفاؤل ما يبرره، التحام الجيش والشعب الذي فشل جيش الاحتلال والإدارة الاستعمارية في ضربه طوال السنوات الأربعة الأولى من عمر الثورة.

وقد لاحظ كريم وزير القوات المسلحة بالمناسبة، أن سر قوة الثورة وانتصاراتها العسكرية والسياسية يكمن في هذا الالتحام بالذات، وأن صمود الثورة طوال الفترة الماضية، يعني أنها أصبحت قوة جبارة لا يمكن قهرها[1].

غير أن هذا التفاؤل الظرفي المبرر، كان يخفي وضعية داخلية تبعث على الانشغال والقلق، فقد كان الجو العام داخل قيادة الثورة سيئا، عشية الإعلان عن الحكومة المؤقتة باعتراف كريم نفسه[2] ويعود ذلك أساسا إلى جملة من العوامل ما لبثت أن أدت إلى مضاعفات، كانت لها انعكاسات سلبية على الحكومة وأدائها، ومن هذه العوامل:

1 – مفاجأة تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة، على حساب كريم خاصة الذي سبق أن عبر عن طموحه بوضوح، باعتباره الشخصية التاريخية

1. المجاهد، عدد 31، 1 نوفمبر 1958
2. In M. HARBI, Les archives de la revolution Algerienne edition Jeune Afrique, Paris, 1981

الوحيدة التي ما تزال تحمل راية الكفاح بعد تحييد رفاقه في "لجنة الستة" - بين شهيد وأسير - واعتقال رباعي الوفد الخارجي لجبهة التحرير في حادث القرصنة الجوية الشهير[1].

كانت حجة التفاوض التي رجحت كفة عباس معقولة وقوية، لكنها لم تكن مقنعة بالقدر الكافي. فقد تنازل كريم على مضض، وسكت على مضض كذلك العديد من أنصاره، ومعهم أيضا كثير من المناضلين الذين كانوا يرون في الدكتور الأمين الدباغين الشخصية الأجدر والأولى برئاسة الحكومة.

2 - تم الإعلان عن الحكومة في أجواء أزمة "قيادة العمليات العسكرية" (كوم) التي كانت لها انعكاسات مباشرة على الولاية الأولى والقاعدة الشرقية.

فقد أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ قبل ستة أيام من هذا الإعلان قرارا بمعاقبة أعضاء هذه الهيئة بالحدود الشرقية بسبب خلافاتهم المزمنة، وتأثير ذلك على أداء مهامهم القيادية والعسكرية. وتمثل العقوبة:

أ - قائد الهيئة العقيد محمدي السعيد (ناصر) الذي حكم عليه بالتوقيف مدة شهر بقضيها بالقاهرة.

ب - نوابه الثلاثة العقداء:

- بن عودة بن مصطفى (عمار): توقيف مدة ثلاثة أشهر يقضيها بلبنان

- محمد العموري: تخفيض رتبته إلى نقيب مع نفيه إلى جدة

3 - العقيد عمارة العسكري (بوقلاز): تخفيض رتبته إلى نقيب مع نفيه إلى بغداد.

وبررت لجنة التنسيق العقوبة القاسية المسلطة على العموري وبوقلاز، بـ "إثارة الشقاق والنعرات الجهوية"[2].

1.IBID.

2. نلم (مجلة)، عدد 14 و15، الجزائر 2001.

- مؤامرة "العموري"¹

هذه العقوبة القاسية، ما لبثت أن أثارت احتجاج العقيد أحمد انوارة الذي خلف العموري على رأس الولاية الأولى. وقد عبر عن احتجاجه في رسالتين لرئيس الحكومة الجديد فرحات عباس.

وتلا هذه العقوبة قراران ضاعفا من حدة الشعور بالإحباط والغبن، لدى رفاق العموري و بوقلاز في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية.

1 - تعيين العقيد ناصر في مطلع أكتوبر الموالي قائدا لأركان الشرق، مقابل تعيين العقيد هواري بومدين قائدا لأركان الغرب.

2 - توجيه أمر من كريم وزير القوات المسلحة للقوات المرابطة على الحدود الشرقية بالتحول إلى التراب الجزائري في أجل أقصاه 25 أكتوبر. وقد بلّغ كريم شخصيا هذا الأمر إلى كل من العقيد انوارة والرائد محمد أعواشرية أثناء اجتماعه بهما في 8 أكتوبر

قوبل هذا الأمر برفض متبق من قيادتي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية المعنيتين به أساسا مشفوع بالتمسك بمطالب محددة من بينها:

- الاحتفاظ بالقواعد الحدودية التابعة بهما.

- توحيد مصالح الإمداد والتموين ووضعها تحت قيادة القاعدة والولاية الأولى.

- معرفة أسباب حل قيادة العمليات العسكرية، وإبعاد ثلاثة من أعضائها وعودة العقيد ناصر دونهم.

- عودة الأعضاء المبعدين ومحاكمتهم من طرف جيش التحرير إذا اقتضى الأمر.

- عقد اجتماع الحكومة المؤقتة بحضور وزير القوات المسلحة.

على خلفية هذه المطالب وغيرها عاد العقيد محمد العموري إلى تونس عن طريق طرابلس بدل التوجه إلى مهمة بالمملكة العربية السعودية، بعد أن شكا حاله لعقيد فتحي الديب ضابط المخابرات المصرية المكلف

بالاتصال مع قيادة الثورة الجزائرية. كما حاول أن يشكو حاله إلى أحمد بن بلة من القادة السجناء "بلا صنتي" يومئذ، بواسطة رجل ثقته السابق الدكتور التيجاني هدام[1].

عاد العموري في بداية نوفمبر مرفوقا بالنقيب علي رغداني (مصطفى الأكحل) نائبا على ثلاثي "اللجنة الدائمة للثورة"، وفي مقدمته كريم بصفته المسؤول المباشر على نكبة قيادة العمليات العسكرية. وقد وصل مدينة الكاف لحدودية في 10 نوفمبر، ليعقد بها بعد يومين اجتماعا مع العقيد "انوارورة والرائد" عواشرية وبعض المساعدين[2].

وحسب مصادر الحكومة المؤقتة أن العقيد العموري اقترح جدول أعمال في لقاء الكاف، يكشف عن نزعة انقلابية واضحة مثل "الاستيلاء على قاعدة تونس العاصمة وتعيين شخصية عسكرية على رأسها"[3].

ويؤكد فتحي الديب أن العموري عاد إلى تونس رافضا قرار تخفيض رتبته وإبعاده إلى جدة، وأن هدف الاجتماع المذكور كان القضاء على الثلاثي كريم (بوصوف) بن طوبال بكيفية أو بأخرى[4].

وكانت الحكومة المؤقتة تتابع تحركات العموري بواسطة عيونها على امتداد الطريق من القاهرة إلى تونس، ما جعلها تباغت المجتمعين قبل الشروع في دراسة جدول الأعمال، وتلقي عليهم القبض بمساعدة الحكومة التونسية بتهمة التآمر عليها.

وقدم كريم وزير القوات المسلحة - ملفا صحيا للحكومة حول القضية، طالبا من زملائه الإذن بإنشاء "محكمة عسكرية لمحاكمة المتآمرين"[5].

---

1. نفس المصدر.
2. نفس المصدر
3. نفس المصدر
4. فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة الجزائر القاهرة 1985
5. توفيق المدني: حياة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982

وفي 20 يناير 1959، أعلن عن تشكيل المحكمة برئاسة العقيد هواري بومدين قائد أركان الحرب.

وقد استمر التحقيق في القضية شهرا، تلته المحاكمة التي استغرقت أسبوعا، لتنتهي في 28 فبراير الموالي بإصدار حكم الإعدام على العقيد العموري ومعه العقيد أحمد انواورة قائد الولاية الأولى والرائد محمد اعواشرية قائد القاعدة الشرقية والنقيب علي رغداني (مصطفى الأكحل)... وتراوحت الأحكام المختلفة على الذين اعتبرتهم المحكمة شركاءهم، ما بين أربعة أشهر إلى سنتين مع تجريدهم من رتبهم[1].

وقد نفذ حكم الإعدام في العموري ورفاقه الثلاثة مساء 16 مارس 1959، ليطوى بذلك ملف ما أصبح يعرف لاحقا – "مؤامرة العموري".

- تململ قادة الداخل:

وبعد أقل من شهر من اجتماع الكاف، عقد أربعة من قادة الدّاخل اجتماعا بناحية الميلية في الولاية الثانية حضره:

- الرائد الحاج لخضر عبيدي قائد الولاية الأولى بالنيابة
- العقيد عميروش آيت حمودة قائد الولاية الثالثة.
- العقيد محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة.
- العقيد أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) قائد الولاية السادسة.

درس الاجتماع الأوضاع الداخلية بكل ولاية، بعد الاستماع إلى تقارير مفصلة من القادة المشاركين، كشفت عن جملة من المشاكل العامة والخاصة:

- من المشاكل المشتركة ندرة المال والسلاح.

وهي ندرة حادة محرجة في الولاية الأولى على نحو خاص، حيث تم إلغاء المنح التي كانت تقدم للجنود، ومن ناحية السلاح ذكر قائد الولاية بالنيابة

1_ نفس (مجلة) مصدر سابق.

على سبيل المثال، وجود ما يقل عن 600 مجند بدون سلاح في المنطقة الأولى (باتنة) وحدها.

ومن المشاكل الخاصة:

1 – تميز الولاية الأولى بظاهرة "الخارجين" على جيش التحرير وأكثرهم بالمنطقة الثانية (أريس)، حيث يتراوح عددهم ما بين 1000 و1500 مسلح حسب الحاج لعضر.

ويطلق عليهم اسم "المشوشين" الذين هم نتيجة أزمة القيادة التي عاشتها الولاية، بعد استشهاد جامع شملها القائد مصطفى بن بولعيد في 22 مارس 1956.

2 – تميز الولاية السادسة بالتواجد الكثيف لعناصر "الحركة الوطنية الجزائرية" (المصالية)، رغم مقتل "الجنرال" محمد بن لونيس في منتصف يونيو 1958.

وتطرق الاجتماع إلى مسألة العلاقة بين الداخل والخارج التي كانت تبدو لعميروش – صاحب المبادرة بالاجتماع – ورفاقه غير سليمة من ناحيتين:

- الأولى: وجود هيئة أركان خارج التراب الجزائري، أي خارج ميدان المعركة الأمر الذي لم يكن مستساغا ولا مقبولا من طرف المشاركين[1].

الثانية: وجود الحكومة بالخارج كان أيضا مثار تحفظ من المشاركين، ولو بدرجة أقل قياسا بهيئة الأركان. كما كان تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة محل انتقاد من عميروش خاصة الذي كان يطالب "بحكومة ثورية لا مكانة فيها لأمثال عباس وفرنسيس تحديدا[2].

وأسفر اجتماع قادة الداخل الأربعة عن سلسلة من القرارات أهمها:

1 – إنشاء ما يشبه هيئة الأركان داخل الجزائر باسم "لجنة المراقبة والتنسيق"، ردا على وجود هيئة أركان بالمناطق الحدودية التونسية والمغربية[3].

---

1. C. PAILLAT, Dossier Secret de l'Algérie, le Livre contemporain, Paris, 1961, p. 208-210.
2. R. MALEK, l'Algérie à Evian, édition Dahlab, Alger, 1995.
3. G. MEYNIER, Histoire Intérieure du F.L.N, Casbah Editions, Alger, 2003, p. 304.

2 - المطالبة بتحويل الحكومة والاكتفاء بممثلين لها في الخارج.

3 - مطالبة الحكومة بعقد اجتماع مع قادة الداخل على الحدود التونسية، في أجل أقصاه نهاية أبريل 1959[1]

4 - إرسال وحدات من الولايتين الثالثة والرابعة إلى الولاية الأولى بهدف التخلص من ظاهرة "المشوشين"، وإلى الولاية السادسة لدحر فلول الحركة المصالية

والملاحظ أن قيادة الولاية الثانية قاطعت اجتماع العيبية رغم استضافته ترى ما السر في ذلك؟ حسب قيادة الثانية يومئذ، أن الاجتماع كان يحمل شبهة المؤامرة لصالح كريم وزير القوات المسلحة الذي قبل على مضض إسناد رئاسة الحكومة إلى عباس، وظل يطالب - في الخفاء - بحقه في الرئاسة، استنادا إلى "الشرعية التاريخية" كما سبقت الإشارة

- حادثة معبرة.

ولم يكن الدكتور محمد الأمين الدباغين وزير الخارجية أقل حرجا وضيقا من كريم بوضعه في الحكومة المؤقتة الأولى. ويعود ذلك إلى أسباب أهمها:

1 - شعوره المشروع بأنه أحق برئاسة الحكومة. لسوابقه النضالية في الحركة الوطنية الثورية التي قادها بجدارة وفعالية أثناء غياب زعيمها التاريخي الحاج مصالي طوال الفترة ما بين 1940 و1947.

وليس أدل على ذلك من مكانته لدى رواد ثورة فاتح نوفمبر 1954 الذين اتصلوا به - قبل غيره - ليكون واجهتهم السياسية[2]

2 - تعيينه في الحكومة ولسة أحمد بن بلة تطاردها

---

1 التميمي مصدر سابق.

2. محمد بوضياف، تحضير فاتح نوفمبر 1954، الجريدة عدد فاتح نوفمبر 1974

فقد ارسل من سجن "لاصنتي" (باريس) في 26 ابريل 1958 رسالة إلى الثلاثي لقوي في قيادة الثورة ابدى فيها - باسمه ونيابة عن محمد خيضر - تحفظات قوية على وجوده في لجنة التنسيق والتنفيذ - كمسؤول يومئذ لدائرة الشؤون الخارجية.

3 - تقليص مسؤولياته في الحكومة - ربما بناء على هذه التحفظات بإنشاء وزارة شؤون المغرب العربي التي اسندت إلى عبد الحميد مهري مسؤول دائرة الشؤون الاجتماعية والثقافية في لجنة التنسيق سابقا.

لهذه الأسباب وغيرها، لم يكن يخفي فتوره في اداء مهامه بوزارة، وكان يحاول رحماه ذلك بمرض دبلوماسي مزمن تقريبا[1].

نفس الشعور كان يراود العديد من المتعاطفين مع الدكتور الأمين، لاسيما المناضلين السابقين في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديموقراطية.

من هؤلاء مناضل من ناحية سطيف - ممثل فرحات عباس قبل الثورة - كان على علاقة بالدكتور الذي ينشط انطلاقا من عيادته بالعلمة - يدعى علاوة عميرة.

في غضون 1958، كان عميرة ينشط بمكتب جبهة التحرير الوطني في العاصمة الأسبانية الذي كان على رأسه مسعود (لحواس) بوقدوم وهو صديق حميم للدكتور الأمين، وإثر خلاف مع عبد الحفيظ بو الصوف وزير التسليح والاتصالات العامة، نقل إلى القاهرة، قبل تعيينه في بيروت مساعدا لإبراهيم كابوية المناضل السابق في "الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري" (حزب فرحات عباس).

كان عميرة يجاهر برايه في الحكومة، وكان قريبا في ذلك من رأي عميروش بالداخل لكن لحساب "شخصيته المفضلة" الدكتور الأمين.

---

1. المصدر سابق.

وبناء على تقرير من كابوية في الموضوع استدعي إلى القاهرة حيث استقبل بمقر الحكومة، كان ذلك في 10 فبراير 1959، وفضل رئيس الحكومة استقباله بمكاتب مصالح بو الصوف في الطابق الخامس من مبنى 4 شارع مديرية التحرير. وانتهى الاستقبال بحادث مؤسف: مقتل الزائر الذي يكون حسب الرواية الرسمية رمى بنفسه من النافذة، إثر مواجهة صاخبة مع الرئيس عباس وصفعة مدوية منه.

لم يكن وزير الخارجية بالقاهرة حينئذ، فلما عاد رفض الرواية السابقة، ولم يكتف بذلك، بل طلب من الحكومة المصرية فتح تحقيق قضائي في الموضوع أسفر عن رواية مغايرة: أن أحد رجال بو الصوف (الأمن) ضرب عميرة بسف في رأسه فقضى عليه، ثم ألقي بجثته من الطابق الخامس لتمويه العملية التي لم تستغرق أكثر من خمس دقائق[1].

بعد هذه التطورات المؤسفة، اضطر وزير الخارجية لتقديم استقالته في 15 مارس 1959.

وكان من مضاعفات "مؤامرة العموري" و"حادثة عميرة"، قرار الحكومة نقل مقرها إلى تونس، وقد أعلن عن ذلك وزير الأخبار محمد يزيد في بداية فبراير قائلا: "أن بعض الوزارات ستنتقل إلى تونس والمغرب بحكم ظروف عملها"، مؤكدا بالمناسبة أن وزارة الأخبار ستستقر بتونس[2].

وتم تطبيق هذا القرار تدريجيا، مع بقاء وزارة الخارجية بالقاهرة مقر الجامعة العربية، واستمرار الحكومة المؤقتة في عقد اجتماعاتها هناك حتى منتصف يوليو من نفس السنة.

3 - الاحتكام إلى "العقداء العشرة"

عاشت الحكومة المؤقتة خلال الأشهر الأولى من عمرها سلسلة من الأزمات أدت إلى إرباك نشاطها، نتيجة عدم انتظام اجتماعاتها وانكفاء

---

1. النيب، مصدر سابق.
2. المجاهد، عدد 36، 6 فبراير 1959.

معظم الوزراء على أنفسهم، لاسيما عقب أزمة الدكتور الأمين الدباغين وزير الخارجية المستقيل التي كانت - من حيث الأثر - شبيهة بأزمة تصفية رمضان عبان قبل سنة.

هذه الوضعية تزامنت مع محاولة الرئيس شارل دوغول، استعادة زمام المبادرة - عسكريا وسياسيا خاصة - بعد أن تولى مهامه رسميا كرئيس للجمهورية في 8 يناير 1959. وبلغت في ربيع نفس السنة درجة من التعقيد والإحباط، حتى أن مناضلا وقائدا محنكا بوزن بن طبال، أصبح يرى تقويم الوضع ضربا من المستحيل تقريبا[1].

ومع ذلك بذلت الحكومة - برئاسة فرحات عباس - كل ما في وسعها، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه والحفاظ على المظاهر كحد أدنى. وقد عبرت عن ذلك بإيلاء بعض مظاهر السيادة ما تستحق من الاهتمام مثل:

- إصدار جواز سفر أصبح يتداول بصورة عادية، لا في البلدان التي اعترفت بالحكومة فحسب، بل كذلك في بعض البلدان الاشتراكية التي لم تعترف بها بعد[2].

- إنشاء وسامين - هلال المقاومة ووسام المقاومة، ومنحهما للشهيدين عميروش والحواس، بعد مقتلهما بجبل ثامر (بوسعادة) في 28 مارس 1959[3].

وحاولت إلى جانب ذلك مواصلة نشاطاتها بصفة عادية على مختلف الجبهات. لكن عمق الأزمة الحكومية ما لبث أن طفح من جديد، قاطعا على الجميع أنفاسهم، بدءا بالرئيس عباس نفسه. وأمام هذه الوضعية التي ما انفكت تهدد العمل الحكومي بالشلل، في وقت رمى العدو بكل ثقله - السياسي والديبلوماسي والعسكري - في المعركة، اضطرت الحكومة إلى عقد سلسلة من الاجتماعات بالقاهرة في الفترة ما بين 29 يونيو و12 يوليو

---

1. M. ZERGUINI, Une vie de combats et de lutte, édition Ex-naïda, Alger, 2000, p. 105.
2. M. BEDJAOUI, La révolution Algérienne et le droit, édition A.I.J.D, Bruxelles, 1961
3. المجاهد، عدد 40، 16 أفريل 1959

1959، لبحث أسباب الأزمة وإيجاد المخرج المناسب مهما كان الثمن. وقد تم خلال هذه الاجتماعات - التي لم تكن تخلو من مشادات لسانية [1] - التطرق إلى عدد من المحاور مثل:

1 - لوضعية العامة التي وصفت بالخطيرة والباعثة على القلق، بعد ظهور بوادر فشل وشك في جدوى الكفاح المسلح كوسيلة للنصر على نظام الاحتلال.

وقد بلغ الشعور بحدة القلق والخطر معا أن تدخل بن طبال قائلا: لم تبق أمامنا إلا التضحية بالنفس، عسى أن يغتنم الذين يأتون من بعدنا هذه لتضحية في سبيل استقلال الجزائر. وأشار إلى احتمال انعكاس هذه الوضعية على قيادة الثورة نفسها قائلا "إذا كنا لا ننتظر متآمرين - كالعموري - فإن هناك من يهيء نفسه لدور منقذ الثورة" [2].

2 - وضعية الحكومة التي أعتبرت غير متجانسة ولا قابلة للحياة والاستمرار، وهي على هذه الحالة لا يمكن أن تقود الثورة إلى النصر.

وتم التذكير بالمناسبة، بخطأ خيار التفاوض التي اختير فرحات عباس على أساسه رئيسا للحكومة - بدل كريم - بعد أن اختار الخصم الحرب الشاملة بلا هوادة. وكان "مخطط شال" يومئذ يضرب منطقة الحضنة ويطرق باب الولاية الثالثة، بعد أن زحف بقوة على الولايتين الخامسة والرابعة [3].

وأظهر التداول في هذه القضية أغلبية، تطالب بإنشاء "سلطة جديدة" بدل الحكومة القائمة.

3 - وطرح في هذا السياق موضوع الجهة التي تنشئ السلطة الجديدة: هل تقوم بذلك الحكومة القائمة أم يدعى مجلس الثورة للبت في الموضوع؟

---

1. . توفيق المدني، حياة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982
2. نفس المصدر
3. نفس المصدر.

وبعد أخذ ورد استغرق أياما متتالية، استخلص رئيس الحكومة الموقف التالي : تحكيم العقداء العاملين المعوّضين من مجالس ولاياتهم أو الهيئات التي يشرفون عليها – بوضع كامل السلطات بين أيديهم، لإيجاد الحلول المناسبة للحكومة وأزماتها المتلاحقة.

صادق أعضاء الحكومة على هذا الموقف بالإجماع، قبل أن يعقدوا آخر اجتماع لهم بالقاهرة، والانتقال إثر ذلك إلى تونس تطبيقا لقرار فبراير الماضي، وبقيت وزارة الخارجية استثناء بالقاهرة، لتظل على مقربة من الجامعة العربية منطلق العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية.

4 - العقداء العشرة : "اجتماع الـ 100 يوم"

كان تحكيم الحكومة المؤقتة في اجتماع 10 يوليو 1959 "العقداء العاملين المعوضين" للخروج من الأزمة التي كادت تصيبها بالشلل، يعني عمليا :

– العقيدين السعيد محمدي (ناصر) قائد أركان الشرق وهواري بومدين قائد أركان الغرب.

- العقداء قادة الولايات الخمس[1] وهم على التوالي : الحاج لخضر عبيدي (الأولى)، علي كافي (الثانية)، محمد إيعزورن المدعو السعيد بريروش (الثالثة)، سليمان دهيلس المدعو الصادق (الرابعة) بن علي بودغن المدعو لطفي (الخامسة).

وقد عقد العقداء السبعة أول اجتماع لهم بتونس في 11 أوت 1959، بحضور "الثلاثي القوي" في الحكومة السابقة.

بالقسم كريم وزير القوات المسلحة.

– عبد الله بن طبال وزير الداخلية.

---

1 كانت الولاية السادسة يومئذ بدون قيادة بعد استشهاد العقيد الحواس وكرائد عمر إدريس واغتيال الرائد الطيب الجغلالي في 29 يوليو 1959.

- عبد الحفيظ بو الصوف وزير الاتصالات العامة.

كان جدول الأعمال المقترح يضم النقطتين التاليتين:

1 - مشروع تنظيم الجيش المقترح من وزير القوات المسلحة السابق.

2 - أزمة الحكومة.

وقبل الشروع في مناقشة جدول الأعمال، تقدم "الثلاثي" بكلمة تمهيدية خلاصتها: "نحن في حالة استقالة، لذا نضع المشكلة بين أيديكم لتقرروا ما بدا لكم ونحن معكم".

اعترضت "العقداء العاملين" السبعة منذ البداية مسألة إجرائية: المشكلة المطروحة من الأهمية بحيث من الأفضل إحالتها على مجلس الثورة، عوض طرحها على سبعة مسؤولين مهما كانت أهميتهم. وكانت هذه النظرة موضع إجماع تقريبا.

وعندما طرح الأمر بهذه الصيغة على "الثلاثي" أعرب عن موافقته، والتزم باستشارة بقية أعضاء الحكومة المستقيلة الذين لم يمانعوا في ذلك، بل فوضوا "الثلاثي" للمشاركة نيابة عنهم في "اجتماع العقداء". وبناء على ذلك تحول "العشرة" عمليا، إلى لجنة لتحضير اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1]، توسعت لاحقا بتشكيل لجان فرعية من الخبراء حسب الملفات المطروحة.

من هذه اللجان:

- لجنة برنامج العمل وكان من بين أعضائها عبد الرزاق شنتوف ومحمد الصديق بن يحيى، وعمر أوصديق وفرانز فانون.

2 - لجنة القانون الأساسي للمؤسسات الانتقالية (مجلس الثورة - الحكومة - جبهة التحرير..)

وكان من بين أعضائها أحمد فرنسيس، بن يوسف بن خدة، الأمين خان، مبروك بالحسين، محمد بجاوي

---

1. علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، دار القصبة، الجزائر، 1999.

وكان إلى جانب ذلك عمل الكولسة الذي يدور أساسا حول رهانات السلطة وموازين القوى، من خلال تشكيلة المجلس الوطني الجديد الذي تعود إليه مهمة تعيين الهيئات التنفيذية وفي مقدمتها الحكومة القادمة طبعا.

وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك في "اجتماع العشرة" بكيفية أو بأخرى، مما أدى إلى ظهور كتلتين:

1 - كتلة كريم الذي جمع حوله العقداء ناصر وأعمروش والصادق والحاج لخضر.

2 - كتلة بن طبال - بو الصوف المدعومة بالعقداء بومدين وكافي ولطفي.

وكان الاجتماع فرصة لكريم، كي يعبر مرة أخرى عن طموحه إلى تقمص الرقم الأول في قيادة الثورة، باعتباره الشخصية التاريخية الوحيدة التي ما تزال تواصل الكفاح منذ اندلاع الثورة، وتعبر في الميدان عن تفانيها في خدمة "أهدافها" كما سبقت الإشارة.

وقد أدت هذه الخلفية إلى مشادات كلامية، وطرح بعض المشاكل الثانوية، مثل تقديم "اجتماع قادة الداخل" - في ديسمبر 1958 - كمبادرة من عميروش - قائد الولاية الثالثة - بإيعاز من كريم لدعم طموحاته القيادية[1].

مثل هذه الحوارات لم تحل - لحسن الحظ - دون العشرة وأداء مهمتهم الخطيرة: تجاوز أزمة حكومية شائكة والتمهيد لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية - بتشكيلة جديدة - بإعداد جملة من الوثائق والمقترحات التي أعطت الثورة دفعة قوية ونفسا جديدا.

5 - دوغول.. ينقذ عباس

كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في حكم المستقيلة، منذ قرار الاحتكام إلى العقداء العاملين في يوليو 1959، وشروع هؤلاء في العمل

---

1 نفس المصدر.

فعلا ابتداء من 11 أغسطس الموالي، تكتفي بتسيير الشؤون العادية للثورة، في انتظار ما يسفر عنه اجتماع العقداء من نتائج.

وبينما الحكومة في هذه الحالة تنتظر مصيرها، نزلت عليها "منة سبتمبر": تصريح الرئيس الفرنسي الذي تحدث فيه أول مرة، عن إمكانية تطبيق مبدأ تقرير المصير في النزاع الدائر بالجزائر منذ قرابة خمس سنوات، رغم أنه سارع بربط هذا الاحتمال بشرط يفرغه من محتواه على المدى القريب والمتوسط: الاستشارة الحرة لا يمكن تصورها إلا بعد أربع سنوات من "التهدئة" ونهاية الحرب!

غير أن أهمية هذه الخطوة، باتجاه الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الجزائري لم تكن لتخفى على أحد، لاسيما أنها صادفت الذكرى الأولى لتأسيس الحكومة المؤقتة - التي اعترفت بها 17 دولة - فأعطت بذلك الرئيس عباس ورفاقه نفسا جديدا، وحقنة معنوية كانوا في أمس الحاجة إليها.

وللرد على هذا العرض عقد في 20 سبتمبر اجتماع موسع، ضم بين جانب "العقداء العشرة" أعضاء الحكومة - المعلقة - ومجلس الثورة الموجودين بالعاصمة التونسية.

وتم تقديم الرد المتفق عليه في مؤتمر صحفي عقده فرحات عباس في 28 سبتمبر بفندق الماجستيك، حضره أطراف الأزمة الحكومية صفا واحدا، بما في ذلك الدكتور الدبّاغين وزير الخارجية المستقيل منذ 15 مارس من نفس السنة كما سبقت الإشارة.

وتضمن رد الحكومة نقطتين مترابطتين: الاستعداد لبحث الشروط السياسية والعسكرية لوقف القتال، كما يرغب الجانب الفرنسي- مع بحث شروط وضمانات تقرير المصير في نفس الوقت.

ودعت "المجاهد" من جهتها إلى تطبيق فوري لتقرير المصير – بدل الانتظار أربع سنوات – محملة بالمناسبة الحكومة الفرنسية "مسؤولية استمرار الحرب بعد 28 سبتمبر"[1].

وكان من الطبيعي أن تغلب أجواء التفاؤل – الحذر – على احتفالات الذكرى الخامسة للثورة، بفضل هذه التطورات الإيجابية في الموقف الفرنسي – وإن اقتصرت على الجانب المبدئي فقط. وقد تجلى ذلك بوضوح في نداء الرئيس عباس إلى الشعب عشية فاتح نوفمبر 1959 إذ قال: "إن الاعتراف بحق تقرير المصير يعني نهاية أسطورة الجزائر الفرنسية"[2] كما تجلى في خطاب كريم – المرشح القوي لخلافة عباس – الذي اعتبر عرض 16 سبتمبر "مظهرا من مظاهر عجز فرنسا عن مواصلة الحرب كما فعلت إلى حد الآن.. ونجاحا أكيدا ينبغي تحويله إلى نصر، أي إلى استقلال"[3].

وفي 4 نوفمبر خطا الرئيس الفرنسي خطوة أخرى، عندما دعا "ممثلي التمرد في الخارج" إلى "بحث شروط وقف القتال بباريس". وقد رأت الحكومة المؤقتة في ذلك عرضا للتفاوض، ولتقدير مدى جدية العرض الجديد ونوايا السلطات الفرنسية العليا من ورائه، رأت أن ترشح لهذه المهمة شخصيات الوزراء الخمسة[4] المسجونين بفرنسا، وأعلنت عن ذلك في 20 من نفس الشهر. وقد استطاعت أن تكشف بذلك فعلا مناورة الرئيس ديغول الذي رفض ترشيح الخمسة، بدعوى "أنهم خارج ميدان المعركة"!

وقد أثار الرفض الفرنسي استغراب حلفاء فرنسا أنفسهم، لأن هناك سوابق كثيرة لتفاوض الدول الاستعمارية مع قادة سجناء لديها!

وفي ذلك دليل إضافي على أن باريس لم تنضج بعد للتفاوض الحقيقي،

1. المجاهد، عدد 52، 5 أكتوبر 1959
2. المجاهد، عدد 54، 1 نوفمبر 1959
3. نفس المصدر
4. هم أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط

6 - مجلس ثورة جديد.. حكومة جديدة

صادق "العقداء العشرة" خلال الثلث الأول من نوفمبر 1959، على قائمة مجلس الثورة الجديد الذي يضم 50 عضوا[1] أغلبيتهم المطلقة بحكم المنصب، باعتبارهم أعضاء في مجالس الولايات، أو اتحاديات الجبهة بفرنسا وكل من تونس والمغرب، فضلا عن أعضاء هيئة الأركان وقائدي الحدود الشرقية والغربية.

وقد سقطت من القائمة أسماء بارزة نذكر منها

- الدكتور محمد الأمين الدباغين وزير الخارجية (المستقيل)[2].
- محمود الشريف وزير التسليح والتموين.
- أحمد توفيق المدني الذي تم تعويضه بالشيخ محمد خير الدين من ممثلي الحكومة المؤقتة بالمغرب

وقد عقد المجلس بتشكيلته الجديدة، دورته بمقر المجلس الوطني الليبي بطرابلس ابتداء من 16 ديسمبر الموالي. وكان جدول أعمال الدورة يتضمن نقطتين رئيسيتين:

- برنامج عمل المرحلة القادمة
- القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني والمؤسسات الانتقالية للثورة (مجلس الثورة، جيش التحرير)

وبعد مناقشة النقطتين الرئيسيتين والمصادقة عليهما، بدأت معركة الكواليس لتعيين الهيئات القيادية على مستوى الحكومة والجيش.

وكان بالقاسم كريم وزير القوات المسلحة في الحكومة (السابقة - المدعوم مبدئيا من بن طبال وبو الصوف - يبدو واثقا من تمرير اقتراحه الداعي إلى

---

1 BENTOBAL, in Les Archives de la Révolution Algérienne, (HARBI), édition J. Afrique, Paris 1981.

2 منذ 15 مارس 1959

تزكية قيادة خماسية، تجمع بين تسيير جبهة التحرير والحكومة في نفس الوقت، وتتكون من الثلاثي المعروف ومعه كل من بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية وكاتب الدولة عمر أوصديق من إطارات الولاية الرابعة[1].

وكانت المفاجأة أن تحفظت أغلبية المجلس على هذا الاقتراح، مفضلة الاحتكام إلى لجنة استشارية تقوم بعملية سبر بين الأعضاء، لترشيح من تراه مناسبا لعضوية الحكومة الجديدة بناء على ذلك. وتم تعيين لجنة من ثلاثة أسماء هم:

- سعد دحلب من المركزيين[2] السابقين وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام.

- العقيد السعيد محمدي (ناصر) قائد أركان الشرق المحسوب على كتلة كريم.

- العقيد هواري بومدين قائد أركان الغرب المحسوب على كتلة بن طبال - بو الصوف.

شرعت اللجنة في أداء مهمتها اعتمادا على مرشحين اثنين: رئيس الحكومة السابق فرحات عباس، ووزير القوات المسلحة فيها بالقاسم كريم الذي عبر عن طموحه من جديد لقيادة الثورة والحكومة، استنادا إلى مشروعيته التاريخية باعتباره من "لجنة الستة" القيادة الأولى لثورة فاتح نوفمبر 1954.

وما لبثت اللجنة أن اصطدمت بتحفظ أغلبية أعضاء المجلس على مجاراة كريم في هذا الطموح، بدءا بشريكيه في "اللجنة الدائمة للثورة"[3]: بن طبال وبو الصوف؛ هذا المنصب - فضلا عن حجة التفاوض دائما - جعلها تميل في

---

1. M. HARBI, Le F.L.N, Mirage et Realit, J Afrique, Paris, 1980.

2. كان دحلب يومئذ مسؤولا بوزارة الأخبار.

3. S. Dahlab, Mission Accomplie, Dahlab edition, Alger 1990

نهاية المطاف إلى ترشيح فرحات عباس لخلافة نفسه، واقتنع كريم بتولي وزارة الخارجية مع الاحتفاظ بمنصبه – الشرفي – كنائب لرئيس الحكومة أسوة بالقائد السجين أحمد بن بلة.

وقد أصدر المجلس قرارا في هذا الشأن، كما أصدر قرارا آخر بتعيين لجنة وزارية للحرب – تضم كلا من كريم وبن طبال وبو الصوف – بدل وزارة القوات المسلحة. وأوصى الحكومة الجديدة في نفس السياق بإنشاء هيئة أركان عامة موحدة تحت الإشراف المباشر للجنة المذكورة التي درست برئاسة هذه الهيئة ملف مرشحين هما العقيد ناصر والعقيد بومدين.

وقد رجحت كفة هذا الأخير، وتم إرضاء الثاني بتعيينه وزير دولة في الحكومة الجديدة. واعتبر كريم ذلك تعادلا من نائبه السابق في الولاية الثالثة، مكّن الكتلة المنافسة من إحداث ثغرة في كتلته[1] علما أن كتلة بن طبال – بوالصوف ضربت بقبول كريم وزارة الخارجية – بعد أن كان أول من فوجئ بترشيحه إليها – عصفورين بحجر:

إبعاده عن القوات المسلحة من جهة، وعن تونس من جهة ثانية لأن مقر وزارته بقي في القاهرة كما سبقت الإشارة.

وأصدر المجلس من جهة أخرى جملة من القرارات نذكر منها:

1 – تنظيم الجيش ودعمه بشريا وماديا.

2 دخول قادة الثورة وقادة الولايات إلى الجزائر.

3 تقليص عدد الموظفين في البعثات الخارجية للحكومة، وإدخالهم للالتحاق بالمناطق الحدودية

4 التسيير السليم للميزانية والتقشف قدر المستطاع، مع تكوين لجنة للمراقبة والمحاسبة المالية – إلخ وأوصى المجلس من جهة أخرى بدراسة إمكانية قبول متطوعين أجانب من التقنيين والخبراء خاصة

1 A. HAMDANI, Le lion des Djebels edition Balland, Paris, 1973.

مثل هذه القرارات أصبحت أمانة في عنق أعضاء المجلس، بعد أن أقسموا على المصحف[1] بالالتزام بتنفيذها ولو أدى ذلك إلى التضحية القصوى.

وتوجت أشغال الدورة فضلا عن ذلك ببيان ختامي، تضمن جملة من المواقف منها:

1 - تسجيل تناقض الموقف الفرنسي الذي يعترف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير، لكن يصر في نفس الوقت على رفض التفاوض ومواصلة الحرب.

2 - تبني مبدأ تقرير المصير الذي قبلته الحكومة - في 28 سبتمبر الماضي - باعتباره إحدى وسائل تحقيق الاستقلال، وأيد بالمناسبة اشتراط الحكومة الضمانات الكافية لذلك.

3 - تنديد بالحلف الأطلسي والسياسة الأمريكية المؤيدة للحرب الاستعمارية في الجزائر.

كانت الدورة بصفة عامة منعطفا في مسار الثورة التحريرية، سواء من حيث أهمية القرارات الصادرة عنها، أو النتائج المترتبة عنها كما سيتبين ذلك لاحقا. ويمكن أن نسجل على هذا الصعيد ملاحظتين:

- **الأولى** : اهتزاز مركز الثلاثي كريم - بن طبال - بو الصوف الذي فقد بعض هالته وهيبته، نتيجة الحملات العنيفة التي تعرض لها خاصة من العقيد محمود الشريف وزير التسليح والتموين في الحكومة السابقة، والرائدين علي منجلي من قادة الحدود الشرقية وأحمد قايد (سليمان) من قيادة أركان الحرب.

- **الثانية** : بداية بروز ظاهرة العقيد هواري بومدين التي كانت بمثابة إنذار مبكر للثلاثي، بأن الرياح تهب في غير صالحه[2].

---

1 R. MALEK, l'Algérie à Evian, Dahlab édition, Alger, 1995.

2 الطيب الثعالبي في "مقتضون في ركاب الثورة"، دار هومة، الجزائر، 2004.

فقد أعلن وزير الخارجية من القاهرة في 11 فبراير أن الشعب الجزائري لن يقبل أبدا بتقسيم وطنه[1]. وثنى عليه من العاصمة المغربية كل من بوالصوف وبن طبال ومحمدي في تصريح مشترك حيث حكموا على فكرة تقسيم البلاد بالجريمة، وحذروا إدارة الاحتلال بأنها تلعب بالنار وستكون أول من يحترق بها.

وبالمناسبة ذكروها بمحاولة تقسيم سوريا التي كانت آخر مسمار في نعش الاستعمار بالمشرق[2].

وفي 29 فبراير تقدم فرحات عباس بمبادرة سلمية، ضمنها رفض الحكومة المؤقتة تمزيق الجزائر في الوقت الذي تُدعى لتقرير مصيرها" مذكرا في هذا الصدد بأن محنة الاستعمار لم تمنع الجزائر من الحفاظ على شخصيتها ووحدتها الترابية".

وجاءت هذه المبادرة على أساس أن التفاوض أصبح ممكنا، مادام الطرفان عبرا عن قبولهما مبدأ تقرير المصير وفي حالة ما إذا كانت نتيجة الاستفتاء هي الاستقلال، فإن ذلك "لا يتنافى مع التعاون الحر في ظل الاحترام المتبادل للمصالح المشتركة"[3].

وصادف أن أدلى الرئيس الفرنسي بعد ثلاثة أيام فقط – خلال جولة تفقدية لقوات الاحتلال بالجزائر- بتصريحات متنوعة، اكتست في مجملها طابع الدعوة الصريحة إلى الحسم العسكري، فاعتبر الجانب الجزائري ذلك ردا رافضا لمبادرته السلمية . ما جعله يرد عليها في بيان 4 مارس واصفا إياها بـ "إعلان حرب جديد" و"الرفض الصريح للتفاوض من أجل إحلال السلام" بالجزائر.

1 المجاهد، عدد 62، 22 فبراير 1960.

2 نفس المصدر

3 المجاهد، عدد 63، 7 مارس 1960

وكان الرئيس دوغول قد أطلق بمناسبة زيارته تلك شعار "الجزائر الجزائرية" – أول مرة كعنوان للسياسة التي يعتزم تطبيقها مع "القوة الثالثة" – التي يأمل التفاوض معها حول مستقبل الجزائر! – فاعتُبر في نفس السياق شعاره هذا "عنوانا جديدا للجزائر الفرنسية"[1].

وأمام احتمال تصعيد الحرب الاستعمارية، كما توحي بذلك تصريحات دوغول آنفة الذكر – والتي قال فيها : "أن تقرير المصير لا يمكن تصوره قبل القضاء النهائي على التمرد المسلح" – اجتمعت الحكومة المؤقتة بطرابلس من 4 إلى 6 أبريل 1960، لترد على لهجة التصعيد بالمثل معبرة عن ذلك بجملة من القرارات أهمها:

1 – قبول متطوعين عرب وأجانب – تقنيين وخبراء خاصة – تطبيق لتوصية مجلس الثورة في دورته الأخيرة.

2 – المصادقة على اتفاقيات جنيف المتعلقة بقواعد الحروب وضوابطها.

3 – التصدي لمناورة الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في 29 مايو المقبل وإحباطها

واصلت الحكومة عقب ذلك حملتها في اتجاهين:

أ – ضد التصعيد في لهجة الطرف الفرنسي الذي اعتبره فرحات عباس في حديث لصحيفة "يونيتا" (الإيطالية) تراجعا عن اختيار السلم والتفاوض، مقدرا بالمناسبة "أن الاعتقاد بإمكانية الحسم العسكري بعد خمس سنوات من الحرب ضرب من الجنون"[2].

ب – ضد الانتخابات المحلية التي رأت فيها خطوة على طريق "الجزائر الجزائرية"، والتمهيد بذلك لترسيب اختيار تقرير المصير نفسه. لذا اعتبرت

1. المجاهد، عدد 64، 7 مارس 1960
2. المجاهد، عدد 68، 16 مايو 1960.

الترشيح لها "خيانة"، لأن هدفها هو إبراز "كمشة من الخونة، وإضفاء صبغة المفاوضين الأكفاء عليهم"[1]

وبعد إجراء هذه الانتخابات، سارعت الحكومة بإعلان فشلها وتهنئة الشعب بدوره في ذلك. وذكرت في هذا الصدد بموقفها المبدئي الذي يستند إلى ذهنين

1 - أن الاستشارات الحرة لا تكون إلا ثمرة اتفاق بين طرفي النزاع.

2 - لا يمكن لأي دستور ممنوح (من الجانب الفرنسي) أن يعيد السلم إلى الجزائر.

مفاجأة 14 يونيو

مع كل ذلك كانت الحكومة مدركة تماما، أن الرئيس الفرنسي وهو يعلن قبل 9 أشهر قبول مبدأ تقرير المصير، قد أوقع نفسه في فخ حقيقي: في موقع لا يمكن التراجع عنه أمام الرأي العام الدولي.

لكنها أمام دعوة الرئيس الفرنسي الصريحة إلى الحسم العسكري في 3 مارس الماضي لم تكن تتوقع "مفاجأة 14 يونيو": تجديد الدعوة إلى التفاوض، والتعبير عن الاستعداد لاستقبال "ممثلين عن المنظمة الخارجية للتمرد" هذه المرة.

درست الحكومة عرض الرئيس دوغول من مختلف جوانبه، لتقرر في 20 يونيو إرسال وفد لاستطلاع الموقف الفرنسي من المحاميين اللامعين أحمد بو منجل ومحمد الصديق بن يحيى.

كانت مهمة الوفد تتمثل في سبر نوايا الخصم، وفي حالة التأكد من استعداده للتفاوض الجدي، محاولة إقناعه باختصار الطريق إلى تقرير المصير - والاستقلال - بترتيب لقاء قمة بين الرئيسين عباس ودوغول

---

1 المجاهد، عدد 70، 13 مايو 1960.

لكن الوفد سرعان ما تبين حقيقة الموقف الفرنسي من خلال بعض السلوكات الغريبة مثل: حرمانه من حرية الحركة والاتصال بالصحافة، فضلا عن الاتصال بالوزراء السجناء الخمسة حتى عن طريق الهاتف والوسطاء.. أي حبسه تقريبا بعيدا عن باريس بمقر عمالة "مولان".

وتمت الاتصالات بالوفد بواسطة موظفين ساميين بديوان رئاسة الجمهورية ومكتب رئيس الحكومة[1] لبحث موضوع محدد، وقف القتال كشرط مسبق قبل أي خطوة سياسية أخرى.

ومن جهة أخرى قدمت دعاية جيش الاحتلال الزيارة كنوع من الاستسلام[2]، لأن الرئيس الفرنسي كان استقبل قبيل ذلك وفدا من مجلس الولاية الرابعة[3] في إطار صيغة منقحة "لسلم الشجعان". تلك الصيغة الاستسلامية التي طرحها الجنرال دوغول في 23 أكتوبر 1958 على جنود جيش التحرير الوطني!

وهكذا كشف لقاء مولان (25- 29 يونيو 1960) عن سوء تفاهم كبير، يؤكد أن طريق السلم ما يزال طويلا ومحفوفا بالأشواك.

وقد خرج الجانب الجزائري من أول لقاء رسمي وعلني مع الجانب الفرنسي بجملة من النتائج أهمها.

1- أن الخصم فهم خطأ رغبة الحكومة المؤقتة في إيجاد حل للقضية الجزائرية عن طريق التفاوض. فاعتبر مجيء الوفد مجرد وهم في الوقت الراهن.

---

1. مثل الجانب الفرنسي في "مولان" موظفون من الدرجة الثانية – قياسا بالاستقبال الذي حظي به وفد الولاية الرابعة – هم: السيد موريس من مكتب الشؤون الجزائرية برئاسة الجمهورية، الجنرال جاستين من سلاح الطيران ممثلا للجيش، العقيد ماتون من المكتب العسكري برئاسة الحكومة.
2. المجاهد عدد 72، 11 يوليو 1960
3. استقبل الرئيس الفرنسي بقصر "الإليزي" في 10 يونيو 1960 وفدا من الولاية الرابعة يضم الرواد: محمد زعموم (صالح)، الجيلالي بونعامة (محمد)، لخضر بوشمع.

ب - أن الاختلاف في المواقف كان أعمق من توقعات الجانب الجزائري.

جـ - أن لقاء مولان وإن لم يسفر عن شيء يذكر كان إيجابيا مع ذلك، لأنه مكن الحكومة المؤقتة على الأقل من معرفة نوايا باريس الحقيقية.

وفضلا عن ذلك عاد الوفد باكتشافين:

1 - أن ملف القضية بيد الجنرال دوغول شخصيا.

2 - أن الجانب الفرنسي، لا يتصور مقابلة دوغول وعباس إلا بعد وقف القتال[1].

واستخلص الجانب الجزائري من هذه الخطوة الأولى الفاشلة، مرة أخرى أهمية تمسكه بموقفه المبدئي الذي يربط وقف القتال بتقرير المصير، باعتباره الطريقة الوحيدة التي تعيد للشعب الجزائري سيادته واستقلاله.

7 . هبة 11 ديسمبر.. تطرد شبح "الجزائر الجزائرية"

خرجت الحكومة المؤقتة من تصلب الجانب الفرنسي في لقاء "مولان"، بخلاصة مفادها أن باريس ما تزال تعتقد أن باستطاعتها أن تملي شروطها على قيادة الثورة.

وفسرت ذلك بوضعية موازين القوى يومئذ، هذه الوضعية التي ينبغي العمل على تغييرها لصالح الشعب الجزائري ومطالبه الوطنية، بهدف حمل فرنسا - مكرهة - على تغيير سياستها - من القضية الجزائرية - تغييرا جوهريا[2].

وفي هذا الإطار بادرت بشن حملة مركزة على الموقف الفرنسي من ناحيتين:

1 - اشتراط وقف القتال أولا قبل التفكير في أي شكل من أشكال التفاوض.

---

1 المجاهد 72، مصدر سابق.

2.M. HARBI, Les Archives de la Revolution Algerienne, J. Afrique, Paris, 1981

وقد تولى عباس شخصيا الحملة على هذا "الشرط المسبق" الفرنسي، في حديث لأسبوعية "فرانس أوبسرفاتور" حجز العدد بسببه. ففي رأيه أن موقف الرئيس دوغول لا يكاد يختلف عن موقف حكومات الجمهورية الرابعة، بدءا بحكومة جي مولي التي اشتهرت بالثلاثية التالية: وقف القتال - انتخابات - تفاوض.

فدوغول مثل مولي يرهن مسار التفاوض بوقف القتال الذي يشترط دعمه بهدنة لمدة معينة، قبل الاحتكام لإرادة الشعب عبر استفتاء تقرير المصير.

هذا الطرح يستنكره رئيس الحكومة في حديثه - المحجوز - إذ يتساءل: "متى كان وقف القتال يسبق محادثات وقف القتال؟!" مؤكدا مرة أخرى: "أن نهاية الحرب لا يمكن فصلها عن حل سياسي للقضية الجزائرية"[1].

ب - رفض التفاوض حول ضمانات تقرير المصير. وجاء الرد على ذلك بطرح فكرة إشراف الأمم المتحدة على استفتاء الشعب الجزائري تنظيما ومراقبة، أي تدويل القضية وتجاوز جمود الموقف الفرنسي في آن واحد.

واصلت الحكومة حملتها على نفس الوتيرة بمناسبة الذكرى السادسة لثورة فاتح نوفمبر، من خلال تقديم حصيلة مساعيها المعبرة عن حسن نواياها منذ عودة الجنرال دوغول إلى سدة الحكم. هذه المساعي التي ما انفكت تصطدم بمعارضة المستوطنين المدعومين بجيش قوامه 800 جندي، الأمر الذي يجعل الحكومة الفرنسية "تعد بما لا تستطيع الوفاء به"، حتى لو كانت صادقة في نواياها[2].

وفي منتصف نوفمبر اتخذ الرئيس الفرنسي سلسلة من القرارات الخاصة بالجزائر منها:

---

1. المجاهد عدد 77، 19 سبتمبر 1960.
2. المجاهد عدد 81، 1 نوفمبر 1960.

1 - تعيين لويس جوكس وزير دولة مكلفا بالملف الجزائري.

2 - تعيين جن موران مندوبا عاما خلفا لبول دلوفريي الذي عين رفقة الجنرال شال قبل تمام العامين.

3 - الإعلان عن تنظيم استفتاء حول القضية الجزائرية في 8 يناير 1961.

وقد سارعت الحكومة المؤقتة في بيان 19 نوفمبر برفض هذه القرارات، باعتبارها مدخلا لفرض نظام جديد من طرف واحد تحت غطاء "الجزائر الجزائرية". هذا الشعار الذي رأت فيه مؤشرا "لنظام (تحالي) يهدف إلى تمكيك الشعب الجزائري بطريقة مصطنعة على أسس عرقية ودينية".

وربط البيان القرارات بما يجري في أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك معتبرا إياها "مناورة أخرى لعرقلة مشروع القرار الأفرو آسيوي الذي تدعو إحدى فقراته الهيئة الأممية إلى ضرورة الإشراف على استفتاء تقرير المصير بالجزائر[1].

وبخصوص الاستفتاء المزمع إجراؤه في 8 يناير القادم، ذكر بيان الحكومة بأن قبول الاحتكام إلى تقرير المصير جرد الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي، من أية سلطة في تقرير مصير الشعب الجزائري"[2].

وفي 9 ديسمبر الموالي حل الرئيس الفرنسي بعين تموشنت، في إطار زيارة تستهدف تسويق اختيار "الجزائر الجزائرية" علانية أول مرة. وكان هو وأنصاره يتوقعون أن يجد "الطريق الثالث" سندا قويا بين "المنتخبين" الجزائريين خاصة.

وكانت إدارة الاحتلال في عهد المندوب العام السابق دلوفريي، تحاول بين الفينة والأخرى تهدئة حماس المتظاهرين من أنصار "الجزائر الفرنسية"، باحتمال خروج جماهير الجزائريين للرد عليهم.

1 المجاهد، عدد 83، 28 نوفمبر 1960.

2 نفس المصدر

وكانت تأمل ذلك في قرارة نفسها، وليس مستبعدا أن يكون أنصار الرئيس الفرنسي حاولوا فعلا بمناسبة الزيارة إخراج بعض الجزائريين لحمل شعارات "الجزائر الجزائرية" ووضع حجر في نفس الوقت في أفواه أنصار "الجزائر الفرنسية" الذين ازداد حقدهم على الجنرال دوغول بسبب الإجراءات الأخيرة آنفة الذكر.

مثل هذه المحاولات التي كانت تنشطها أحيانا مراكز "الصاص" أدت بالعاصمة إلى مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التاريخية.

وحسب أحدث الشهادات أن شرارة هذه المظاهرات انطلقت من بلكور عندما استغل النقيب بريلر تجمهر بعض الشبان أمام مركز "الصاص"[1] ردا على استفزاز اثنين من المستوطنين، ليحرضهم مباشرة وبواسطة عناصر من "الحركى" أيضا على الهتاف "بحياة دوغول" و"الجزائر الجزائرية".

وكانت المفاجأة أن رد الشباب عفويا "تحيا الجزائر المسلمة" تليها بعد ذلك شعارات أخرى مثل : تحيا جبهة التحرير والحكومة المؤقتة، قبل أن تمتد إلى الهتاف بحياة الاستقلال وفرحات عباس وبن بلة إلخ[2]

وفي ذات الليلة تدخلت عناصر الولاية الرابعة وفي مقدمتها النقيبان بوعلام روشاي وخير الدين لتأطير المظاهرات التي اتخذت في الغد أبعادا أخرى، لاسيما بعد أن انتشرت عبر أهم المدن من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب[3].

وكان لظهور العلم الوطني جماهيريا - لأول مرة منذ مجازر 8 مايو 1945 - وقعٌ خاصٌ على الآلاف المؤلفة من الجزائريين الذين تصدوا بصدور عارية لكل أشكال الاستفزاز والقمع.

---

1 المصالح الإدارية المختصة، أي "مختص" المدن.

2 شهادة أحمد حمكو (الكابا) في كتابنا "مثقفون في ركاب الثورة" دار هومة الجزائر 2004

3 نفس المصدر

استمرت المظاهرات الشعبية "العارمة بضعة أيام تؤطرها خلايا جبهة التحرير في المدن، رغم القمع الأعمى الذي استمر على أشدّه مخلفا عشرات القتلى والجرحى.

وتقدر الحكومة المؤقتة حصيلة هذا القمع بأكثر من ألف قتيل من الجنسين ومن مختلف الأعمار، فضلا عن أضعاف ذلك من الجرحى والمعتقلين[1].

وتقدر المصادر الفرنسية حصيلة القتلى مساء 12 ديسمبر بالعاصمة وحدها بـ 90 قتيلا من بينهم 6 أوربيين بينما سقط بوهران في نفس اليوم 6 قتلى في صفوف المتظاهرين[2]. وتقدر ذات المصادر ضحايا مدينة عنابة بـ 8 قتلى و33 جريحا[3].

وينقل لنا الكاتب مولود فرعون شهادة حية من قلب حي المدنية (بالعاصمة) مسجلا في يومياته.

- مشاركة الأوربيين المدنيين في إطلاق النار على المتظاهرين.
- مطاردة قوات الأمن لجرحى المظاهرات ليلا تحت غطاء العلاج[4]

كانت مظاهرات 11 ديسمبر مفاجأة للحكومة المؤقتة التي سارعت بتشجيع المتظاهرين ولفت انتباه الرأي العام العالمي لما يطالهم من قمع أعمى، معتبرة ذلك "دليلا آخر على حرب الإبادة العنصرية".

وفي 12 ديسمبر عقد رئيس الحكومة مؤتمرا صحفيا بنزل الماجستيك في تونس، أكد فيه "انتحار النظام الاستعماري نهائيا"، بفضل هذه الهبة الجماهيرية الفاصلة، التي قضت في طريقها على "شبح الجزائر الجزائرية حسب صحيفة "المجاهد" التي توقعت للرئيس دوغول بالمناسبة نهاية وشيكة "في بضعة أشهر أو عدة أسابيع"[1]

1 المجاهد عدد 85، 19 ديسمبر 1960.
2. H. ALLEG, La guerre d'Algérie, T3, Temps actuels, Paris, 1981
3. J. MORIN, DEGAULLE et l'Algérie, ALBIN Michel, Paris 1999
4.M. FERAOUN, Journal, Seuil, Paris, 1962, p. 310-312.

أما مفاجأة إدارة الاحتلال فقد كانت - حسب "المجاهد" دائما - أكبر من مفاجأة فاتح نوفمبر 1954! " فقد كانت مظاهرات 11 ديسمبر من حيث مدلولها "استفتاء شعبيا على الاستقلال"[1]. وكانت من ناحية التأثير المعنوي "بمثابة ديان بيان فو" حسب تعبير ضابط فرنسي.

فبعد هذه المظاهرات لم يعد بوسع الجانب الفرنسي مواصلة الكذب على النفس، بتأويل "صمت" الشارع الجزائري كنوع من الرفض لجبهة التحرير الوطني ودعوتها الاستقلالية!

وفي 16 ديسمبر وجه فرحات عباس نداء إلى الشعب، دعاه إلى وقف المظاهرات "لأنه ربحت المعركة الأخيرة". وتطرق بالمناسبة إلى استفتاء 8 يناير الموالي قائلا : " أمامكم معركة الاستفتاء التي يجب أن تستمموا بها"[2].

وكان الاستفتاء المهمولي كذلك عملا بفضل المقاطعة النشيطة التي أسفرت - استنادا إلى المصادر الفرنسية - عن 40 قتيلا وأكثر من 100 جريح.

ثانيا : مقاومة الولايات

الولاية الأولى صمود.. مثالي

عداة الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، كان مجلس الولاية الأولى كما يلي :

- العقيد أحمد نواورة قائدا
- الرائد صالح بن علي اسماعلي نائبا سياسيا
- الرائد عبد الله بلهوشات نائبا عسكريا
- الرائد محمد الطاهر عبيدي (الحاج لخضر) مسعفا من الداخل بحكم وجود قائد الولاية يومئذ بالمناطق الحدودية الشرقية.

---

1. المجاهد، عدد 33، مصدر سابق.
2. نفس المصدر.

للتذكير أن منصب منسق الداخل استحدث في أواخر مايو من نفس السنة، وكان أول من تولاه الشهيد علي ملاح (التمر)

ورث الحاج لخضر وضعية معقدة، وزادها تعقيدا بطريقته في التسيير التي تميزت بالغلظة والشدة وقلة الحوار، فضلا عن الإفراط في التقشف(1).

كانت الولاية الأولى تتميز بظاهرة "المشوشين" : وجود مجموعات مسلحة متمردة على سلطة الحكومة والولاية. وتعود هذه الظاهرة أساسا إلى:

1 – تصفية قائد الولاية بالنيابة البشير شيحاني في أكتوبر 1955، ثم اغتيال مصطفى بن بولعيد مساء 22 مارس 1956، وتعذر تعويضه بخلف من وزنه، تلتف حوله أعراش المنطقة وتتوحد كلمتها في مكافحة الاحتلال.

2 – ردود الفعل على مؤتمر الصومام (اغسطس 56) التي جمعت بين رفض نتائجه جراء غياب ممثلي المنطقة بصفة عامة، وممارسة مبدأ "أولوية السياسي على العسكري" – الذي يعطي الأولوية للجبهة على جيش التحرير – بصفة خاصة.

وقد أطلقت على هؤلاء "الخوارج" صفة "المشوشين". ويتواجد أكثرهم بالمنطقتين الثانية (آريس) والسادسة (تبسة)، ومن أهم مجموعاتهم في قلب الأوراس:

- مجموعة الشريف رابحي من عرش التوابة (عرش بن بولعيد).
- مجموعة صالح الشحطوطي من عرش السّراحنة (عرش عجول).
- مجموعة أمزيان من عرش بني ملول.
- مجموعة محمد الصغير تيغزة من عرش بني بوسليمان.

وكانت منطقة تبسة قد خرجت على قيادة الأوراس منذ يونيو 1956، وكانت في خريف 1958 موزعة بين "المشوشين" والولاء للرائد صالح بن علي

1 MANSOUR RAHAL, Les maquisards, editions El-chourouk, Alger, 2000.

اسم علي من مجلس الولاية الذي ينشط من تونس أو نواحي المنطقة المتاخمة لها.

كانت هذه المجموعات من الخارجين على طاعة الولاية ونظامها، تستنزف طاقتها وتصرفها عن مواجهة العدو بالفعالية المطلوبة، هذا العدو الذي وجد في هذه الوضعية فرصة مواتية لمناوراته ودسائسه.

للتذكير أن العديد من العناصر المشوشة كانوا من السابقين في الجهاد وفيهم بعض رجالات فاتح نوفمبر 1954، الأمر الذي كان يزيد مهمة قيادة الولاية تعقيدا وصعوبة.

كان الرائد علي ملاح (النمر) قائد الولاية بالنيابة، فقد حاول في أواخر مايو 1958 محاورة "المشوشين" بهدف إعادتهم إلى صف الثورة، ونتيجة لذلك استشهاده في 8 يونيو الموالي جعل هذه المهمة الدقيقة تقع على عاتق خلفه الرائد الحاج لخضر الذي تمكن بعد جهد جهيد من إبرام هدنة مؤقتة معهم.

غير أن قائد الولاية بالنيابة واجه مشكلة أخرى، مع بعض إطارات المناطق الذين استقبلوا استخلافه بنوع من التحفظ الذي ما لبث أن اتسع نطاقه، نتيجة أسلوب المسؤول الأول الجديد في إدارة شؤون الولاية. فقد خلقت بعض التعيينات التي قام بها مثلا استياء عاما، بعد أن اعتبرها المعنيون إجراء عقابيا ضدهم. وهذه حال الضابط عبد المجيد عبد الصمد صاحب الخبرة الطويلة في الحرب[1] والكفاح - على سبيل المثال - الذي عين على رأس منطقة تبسة المتمردة على الأوراس منذ سبتمبر 1956 كما سبقت الإشارة.

وبلغ الشعور بالإحباط جراء تولي الحاج لخضر مقاليد الولاية، أن جماعة من عرشي النوايل وبني بوسليمان فضلت الانتقال إلى الولاية السادسة، وكان في مقدمتها رواد أمثال مصطفى بوستة[2] ومحمد الشريف بن عكشة

---

1 من أبطال المنطقة الثانية، استشهد بالعلم.

2 أحد رفاق بن بولعيد من المخارجين على نظام الحاج لخضر قبل الثورة.

في مثل هذه الأجواء الملبدة ترك الحاج لخضر الولاية في أواخر أكتوبر متوجها إلى الولاية الثالثة، للمشاركة في اجتماع تنسيقي دعا إليه عميروش "قادة الداخل" عقب اكتشاف "المكيدة الزرقاء" بولايته، وكرد فعل أشعر بذلك زملاءه قادة الولايات في أغسطس الماضي

انعقد الاجتماع في نهاية المطاف بالولاية الثانية التي اكتفت باستضافة اللقاء (من 6 إلى 12 ديسمبر) دون المشاركة فيه[1]. وأثناء الاجتماع علم الحاج لخضر بما حدث لقادة الولاية بتونس، فتوقع أن تكون لذلك مضاعفات تزيد من صعوبة مهمته إثر عودته[2].

وفي أواخر ديسمبر عاد قائد الولاية بالنيابة يحمل بعض نتائج اجتماعه بالعقداء عميروش وبوقرة والحواس مثل:

1 - قائمة "المشبوهين" في علاقتهم "بالمكيدة الزرقاء" بالأوراس

2 - خطة لتصفية "المشوشين" بمساعدة وحدات من الولاية الثالثة.

3 - تقرير عن الحالة المالية والاقتصادية للولايات المشاركة بهدف إرساله إلى تونس.

- بخصوص قائمة "المشبوهين"، كلف الملازم الأول مصطفى مرارده (بن النوي) من مجلس المنطقة الأولى (غرب الأوراس) بالتحقيق فيها.

وكانت النتيجة أن أكثر "المشبوهين" من الناقمين على تسيير الحاج لخضر لشؤون الولاية، وأن هناك مداية تكتل ضده على هذا الأساس.

أما بخصوص "المشوشين" فقد جاءت عمليات مخطط شال لتشغل الحاج عن التصدي لهم بالاهتمام والفعالية، لذا اكتفى بمحاولة تثبيت الهدنة معهم على أن يحتفظ كل طرف بمواقعه

---

1 علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، دار القصبة، الجزائر 1999

2. C. PAILLAUT, Dossier secret de l'Algérie, le Livre contemporain, Paris, 1961

وبعد قرابة شهرين فقط استدعى قائد الولاية بالنيابة إلى تونس، فلم يجد من يستخلف مكانه غير أحد الأوفياء له، الملازم الأول مصطفى بن النوي الذي عينه قائدا على المنطقة الثانية - حيث مقر القيادة في قلب الأوراس - بعد ترقيته إلى نقيب بالمناسبة.

وفي 29 مارس 1959 غادر الحاج لخضر متوجها إلى تونس تاركا لنائبه وضعا ملغما:

- لكثرة الناقمين على تسييره شؤون الولاية.
- لمبادرة "المشوشين" بخرق الهدنة المبرمة بمجرد أن علموا بذهابه، كان عدد هؤلاء يومئذ زهاء 700 نفر، تصدى لهم بن النوي بأسلوب المواجهة والحوار:
- المواجهة العنيفة التي خلفت حوالي 60 قتيلا من الجانبين، واضطرت اثنين من قادتهم - هما الشنطوحي وتيغرة - إلى تسليم نفسيهما إلى العدو.
- الحوار الهادئ الصبور الذي أنهى مشكلة التشويش في المنطقة الثانية خاصة مع نهاية 1959[1]. وكان قبل ذلك قد سمح لكتيبتين من الولاية الثالثة - جاءتا لدعم الأولى في حربها على "المشوشين" - بالعودة رفقة الرائد فضال حميمي الذي زار الأوراس في خريف نفس السنة. بينما فضلت كتيبة ثالثة جاءت الولاية في نفس الإطار، الالتحاق بالمنطقة الأولى المجاورة لولايتهم الأصلية.

ومن جهة أخرى واجه بن النوي مشكلة بعض المقاتلين من الولاية السادسة الذين فضلوا الالتحاق بها في عهد الحاج لخضر، وقبلوا الرجوع إلى ولايتهم الأصلية بعد خروجه. وكان قائد هؤلاء محمد الشريف بن عكشة قد استشهد في جبل ثامر رفقة الشهيدين عميروش والحواس، فلم يجدوا من

1 مصطفى مراردة، شهادات ومواقف، دار الهدى، عين مليلة، 2003.

يقوم بأمرهم عقب ذلك، لاسيما بعد أن اصطدمت جماعة منهم بالنقيب شعباني قائد المنطقة الثالثة ورجاله[1].

وقد عمل بن النوي على إعادة إدماجهم في نظام الولاية.

وفي أعقاب اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي ختم أشغاله في 18 يناير 1960، شكل مجلس ولاية جديد من:

- العقيد الحاج لعصر قائدا.

- الرائد مصطفى بن النوي نائبا مكلفا بالاستعلام والاتصال وقائدا بالنيابة منذ قرابة السنة.

- الرائد علي السويعي نائبا سياسيا.

- الرائد الطاهر الزبيري نائبا عسكريا.

- الرائد عمار راجعي عضوا.

وقد استشهد راجعي وهو يحاول اجتياز خطي شال وموريس، بينما حاول قائد الولاية أكثر من مرة لكن بدون نتيجة.

وتمكن السويعي من اجتيار خطوط الموت والالتحاق بمقر القيادة في 24 يوليو الموالي.

قدم السويعي نفسه قائدا بالنيابة للولاية في انتظار التحاق الحاج وكل من الزبيري وراجعي، فما كان من النوي إلا أن سلمه مقاليد الأمور كمن يتخلص من عبء ثقيل، نظرا للصعوبات الكبيرة التي صادفت فترة نيابته.

وفي أواخر مايو بادر الرائد السويعي بتعيين

- محمد الشريف جار الله على رأس المنطقة الأولى خلفا للشهيد حسين بن عبد السلام.

عبد المجيد الصمد على رأس المنطقة الثانية وكان من أشد خصوم الحاج لحضر ونائبه السابق بن النوي

---

1. مصطفى بوستة في مقابلة مع الكاتب.

وفي 31 يوليو ترأس السويعي والربيري اجتماعا لإطارات الولاية، إيذانا بتولي الثاني قيادة الولاية رسميا وقدما بالمناسبة خطة العمل الجديدة، ولمحة عن تطور الثورة بصفة عامة داخل الوطن وخارجه.

وأمام المصاعب التي اعترضت عودة قائد الولاية بعد التحاق اثنين من نوابه، آلت قيادة الولاية بالنيابة - رسميا - إلى الرائد الربيري، عقب توليه فعليا من قبل الرائد السويعي كما سبقت الإشارة.

كان ذلك في أكتوبر قبيل انطلاق عمليات "أرياج" الكبرى التي تشكل امتدادا لمخطط شال في الولاية الأولى. ولحسن الحظ أن مظاهرات 11 ديسمبر 1960 أربكت جيش الاحتلال الذي اضطر إلى فك الطوق على الأوراس بنقل بعض وحداته إلى المدن الثائرة

الحالة النظامية : حيوية رغم الحصار الخانق

تؤكد وثائق الولاية الأولى وشهادات مناضليها، أن الحياة النظامية في مختلف المناطق استمرت بدرجات متفاوتة، رغم الحضور المكثف لمصالح الأمن وجيش الاحتلال الذي شدد حصاره على الولاية - مرة أخرى - في إطار الحرب الشاملة التي شنها الجنرال دوغول على جبهة وجيش التحرير بدءا من خريف 1958، بواسطة مشروع قسنطينة من جهة و"سلم الشجعان" من جهة ثانية.

فهياكل الولاية - من القسمة إلى المجلس الولائي - واصلت عقد اجتماعاتها الدورية المنتظمة بقدر الإمكان والتي تفتتحها باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وباسم شهداء قضية الحرية والاستقلال التي ترفع رايتها في الساحة الدولية. وتتناول الهياكل في اجتماعاتها - الشهرية عادة - مجمل القضايا الطارئة على مستواها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وحافظت هذه الهياكل كذلك على امتداداتها وسط الشعب، عبر الخلايا السرية المنتشرة في المدن والأرياف، وكذلك المجالس الشعبية التي ظهرت قبل مؤتمر الصومام وتواصلت بعده بدرجات متفاوتة بين قسمة وأخرى، كما يسجل ذلك محضر اجتماع الناحية الثالثة (بوعريف) من المنطقة الثانية الخاص بشهر أكتوبر 1959.

ولا ينسى المحضر أن يسجل في هذا الصدد:

– أن بعض قسمات الناحية تجد صعوبة في تأسيس لجان المدن أو المحافظة على حيويتها ونشاطها.

– ظهور بعض السلوكات التفعية أو المغرضة وسط بعض المجالس الشعبية[1].

وتخوض الهياكل القاعدية للولاية وامتداداتها حربا دائمة على الصعيد النظامي والسياسي، للرد على حملات مصالح الأمن وجيش الاحتلال التي تستهدفها بين الفينة والأخرى، وتتسبب أحيانا في شلل أو تفكيك حلقات هامة فيها.

– ففي الصعيد النظامي مثلا نلاحظ استمرارية النشاط عبر الشواهد التالية:

1 – دراسة طلبات تنقل الجنود بين قسمة وأخرى – أو بين مستويات أعلى – والبت فيها بالقبول أو الرفض المبرر طبعا.

2 – بحث بعض المشاكل الطارئة مع الولايات الثلاث المجاورة مثل:

مشاكل الاتصالات الدورية وتنظيم حركة البريد منها وإليها، ومع الهياكل الخارجية كذلك كالحكومة بتونس واتحادية الجبهة بفرنسا.

– مشاكل الحدود ما بين الولايات مثل تقاسم الحضور والنفوذ مع الثانية والثالثة بمدينة سطيف، ومع الثالثة في مدينتي برج بوعريريج والمسيلة.

---

1 B. BEN KHEDDA, *La crise de 1962*, éditions Dahlab, Alger, 1997.

– وعلى الصعيد السياسي هناك شواهد كثيرة نذكر منها

1 – التصدي لآثار مشروع قسنطينة في بعض فئات المواطنين بما في ذلك فئة المتعلمين، فقد حمل المشروع في طياته إغراءات قوية بالمناصب الإدارية والانتخابية، مع التركيز على عنصر الشباب خاصة، بنية تلهيته وصرفه عن هموم البلاد والثورة، دون أن تنسى فئة الفلاحين، من خلال التلويح بالمساعدات المالية وسراب تمليك الأراضي...إلخ.

مثل هذه الأوهام كان على هياكل الجبهة أن تتصدى لها، لكشف زيفها وبطلانها والمقاصد السياسية الخطيرة التي تنطوي عليها[1].

2 – مواجهة الموقف الناجم عن عودة بعض السجناء المفرج عنهم في مايو 1961 بتصميات محبطة، بعد ملاحظة ضعف فكرة الصمود والمقاومة الثورية لديهم، وقد رأت الولاية ضرورة تنبيه الحكومة المؤقتة بما اعتبرته "عملية غسيل مخ" يكون تعرض لها بعض العائدين من سجون الاحتلال[2].

3 – متابعة تطور موقف الأقلية الأوروبية، لاسيما بعد تمرد 22 أبريل 1961 وسط بعض ضباط جيش الاحتلال، فقد انقسمت هذه الأقلية على نفسها، بعد ظهور فئة تحاول التقرب إلى الجزائريين وكسب ودهم أما البقية فقد أصيب بانهيار معنوي، لاسيما عقب قيام إدارة الاحتلال باسترداد الأسلحة التي وزعت عليها في السابق، فلم تعد تجد لذلك غير أواني الطبخ وسيلة للتعبير عن احتجاجاتها[3].

وبالمقابل كان تمرد 22 أبريل وبعده مفاوضات إيفيان (الأولى)، مبعث غبطة وسرور وارتياح في صفوف عامة الجزائريين.

---

1 عمار ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، دار الهدى، عين مليلة 2003.

2 نفس المصدر.

3 نفس المصدر

4 - رصد تحركات "الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي" (فاد) التي أسسها عام 1961 بعض المنشقين على الحاج مصالي بإيعاز من المخابرات الفرنسية.

فقد سجلت قيادة المنطقة الثانية مثلا في اجتماع 9 يونيو، أن فلانا ببلدة قايس يقوم بالدعوة لدوغول وحركة مصالي؛ وبناء على ذلك قررت القبض عليه لاستنطاقه ومحاسبته، أو إرسال فدائي لإعدامه.

الجانب الاقتصادي:

يأخذ الجانب الاقتصادي حيزا من اهتمام الولاية، في حدود الإمكانيات المتاحة في ظل قيود حالة الحرب والحصار الناجم عنها. وينصب هذا الاهتمام طبعا على قضايا التمويل والتموين فضلا عما يتعلق بحياة المواطنين الاقتصادية العادية، لاسيما الذين يعيشون منهم في جوار المناطق المحرمة.

أ - التمويل : يمكن حصر مصادر تمويل الولاية في أربعة وهي:

1 - الاشتراكات المفروضة على عامة الجزائريين، وبعض الأوربيين الذين يدفعونها عادة بهدف حماية ممتلكاتهم. وتتفاوت قيمتها حسب حالة المواطنين، وتحصل في الغالب على مستوى القسمات، لأنها أدرى بحالة السكان المقيمين ضمن دائرة نفوذها[1].

2 - الهبات التي يتقدم بها بعض الميسورين والأثرياء، دعما للمجهود الحربي بصفة عامة.

3 - مساعدات الحكومة المؤقتة التي تدفع مباشرة بواسطة ممثلي الولاية في تونس، أو عبر قناة اتحادية الجبهة بفرنسا.

على سبيل المثال يشير تقرير مهمة مُوَجّهٌ إلى مجلس الولاية في أغسطس 1961، أن الاتحادية سلمت الولاية مبلغ 50 مليون فرنك (قديم)،

1. عمار ملاح، المصدر السابق.

4 – الاقتراض من المواطنين الميسورين، ويشير تقرير من المنطقة الثانية في هذا الصدد، إلى ديون ينبغي أن تسلم القسمات بيانات لأصحابها على أن تسدد لهم بعد الاستقلال. أما الدائنون المحتاجون فتسدد لهم أقساط بسيطة بقدر حاجاتهم[1].

ب – التموين : ينعكس نقص الإيرادات المالية على عملية التموين التي تواجه فضلا عن ذلك مصاعب جمة، من جراء الحصار العسكري والاقتصادي المضروب على الولاية.

ومع ذلك تحرص هياكل الولاية على تحقيق نوع من الاستقلالية، بتكوين مخزون من الحبوب وبعض المواد الاستهلاكية الأخرى. وأنشأت إلى جانب ذلك فرقا من الخياطين والاسكافيين لتغطية حاجاتها من الألبسة والأحذية بقدر الإمكان، كما أقامت عددا من المطاحن المائية لتوفير حاجة مجاهديها إلى الدقيق بمختلف أنواعه.

وتستعين الولاية في هذه العملية الهامة بشبكات المسبلين المنتشرة في المدن والبوادي، وتستخدم في نقل المواد المجمعة ما تيسر من وسائل النقل الآلية والحيوانية التي تحرص على إعادتها سالمة لأصحابها . كما تستعين "بشعب الغابة" أي المواطنون الذين يفضلون العيش في المناطق المحرمة ومخاطرها، على ما يتعرضون له من إهانة وتعذيب وانتهاك للحرمات من قبل قوات الاحتلال.

أ – إدارة الشؤون الاقتصادية:

تحرص هياكل الولاية على التكفل بالشؤون الاقتصادية العامة ضمن دائرة نفوذها ومن الأمثلة على ذلك:

معالجة مشاكل المياه والتدخل لتوزيعها بين المواطنين توزيعا عادلا[2].

---

1. نفس المصدر.
2. نفس المصدر.

– وسائل الحرث : دعت هياكل الولاية المواطنين إلى مقاطعة الشركات المتعددة الخدمات (ساب)، لأنها تابعة لإدارة الاحتلال بكيفية أو بأخرى. لكنها أجازت كراء هذه الوسائل من المستوطنين الفرنسيين، شريطة ألا يكون ذلك مشروطا بحراستها من جيش الاحتلال.

2 الوضعية الاقتصادية خلال موسم 1960 – 1961 :

سجلت تقارير الولاية أن موسم 1960-1961، كان موسم جفاف تسبب في المجاعة ببعض المناطق. ومن العوامل التي زادت في خطورة الوضع:

– قيام البنوك بوقف القروض عن بعض المزارعين المستفيدين سابقا.

– إغلاق ورشات مشروع قسنطينة، بسبب نزوح المستوطنين عن المدن الداخلية عموما.

3 – ممتلكات المستوطنين :

شهدت سنة 1961 إقبالا متزايدا للمستوطنين على بيع ممتلكاتهم. وقد أجازت الولاية شراءها بترخيص من قيادة الناحية التي تتم فيها مثل هذه الصفقات[1].

الجانب الاجتماعي: يشغل الشأن الاجتماعي حيزا كبيرا من نشاط هياكل الولاية في مختلف المستويات، ويتجلى ذلك في مجال المساعدات والتربية والصحة والعدالة... إلخ.

1 المساعدات : يحرص كل هيكل من هياكل الولاية على إعداد قوائم للعائلات المعوزة في حدود صلاحياته، بهدف تقديم المساعدات الضرورية عند الحاجة وحسب الإمكانيات المتوفرة. وتظهر هذه الحاجة في بعض الحالات مثل:

---

1. نفس المصدر.

- سكان القرى والدواوير التي يلجأ العدو إلى تخريبها، بسبب قربها من مكان كمين أو اشتباك ما.

- في مواسم البرد أو الجفاف كما حدث على سبيل المثال في ربيع 1960، عندما اضطرت الناحية الثالثة من المنطقة الثانية (آريس) إلى توزيع ثلثي مخزونها من الشعير على عائلات الشهداء والجنود والمواطنين المعوزين[1].

- "شعب الثنية" ويقصد به اللاجئون إلى الجبال الذين يضمون أنفسهم تحت كفالة وحماية جيش التحرير، ويقدر عددهم بالمنطقة الثانية وحدها بـ 3000 لاجئ. ويجري التكفل بهؤلاء اجتماعيا وتربويا، كما تقدم لهم منح رمزية بمبلغ ألف فرنك (قديم) شهريا.

ب - التربية : تحاول هياكل الولاية التكفل بهذا القطاع كذلك مع تخصيص إعانات للمعلمين.

جـ - الصحة : تحاول الولاية وضع منشآتها الصحية المتواضعة في خدمة اللاجئين إلى جيش التحرير الوطني، وتشجع في هذا الإطار إقامة "مستشفيات" مشتركة بين النواحي. وتسعى لمقاطعة المصالح الصحية التابعة "للصاص"[2] نظرا لوظيفتها التجسسية، وتفرض عقوبات على المواطنين الذين يقصدونها للعلاج.

مثلا يعاقب المخالفون بالسجن أو التغريم، بينما تعاقب المخالفات بمنع التسوق لمدة شهر أو أكثر، أو بخياطة عدد من القشاشيب أو بالنفي من قسمة إلى أخرى، فضلا عن قطع المنحة مدة شهر. ويعني هذا الإجراء الممنوحات من عائلات الشهداء والمفقودين والمعوزات[3].

1. نفس المصدر.
2. نفس المصدر.
3. نفس المصدر.

5 – العدالة : تعقد هياكل الولاية المختلفة من حين إلى آخر جلسات خاصة، للنظر في قضايا مثل الأحوال الشخصية والزنا والخيانة... فضلا عن المشاكل الطارئة في علاقات المواطنين بعضهم ببعض.

1 – الأحوال الشخصية : تنظر الجلسات الخاصة في الزواج والطلاق بصفة عامة، فضلا عن بعض الحالات التي تستوجب أحكاما معينة. من الأمثلة على ذلك:

– زواج الجنود الذي رخصت به هياكل الولاية، شريطة ألا يكثر المستفيدون من التردد على زوجاتهم لأسباب أمنية معروفة. ومن الطرائف في هذا الصدد، أن جنديا ألمانيا من اللفيف الأجنبي فر إلى جيش التحرير الوطني، عبر بدوره عن رغبته في الزواج. درست الهيئة المعنية طلبه ووافقت بشرطين : الختان واعتناق الإسلام. قبل الخطيب الشرط الثاني لكنه تردد في قبول الشرط الأول، وحاول جهده إقناع الهيئة بإعفائه منه. وأمام تمسكها بموقفها عدل آسفا عن مشروعه[1].

2 – الفارات إلى جيش التحرير ومن تبعهن : مواطنات عاديات ومتزوجات من عناصر "الحركى" و"القومية". وكان الحكم في الأولى تحليل زواجهن، وفي الثانية طلب عصمتهن باختصار.

3 – الزنا : تكشف تقارير الولاية أن ظاهرة الزنا لم تختف، رغم ظروف الحرب القاسية وسيف الثوار المسلط على مرتكبي الفاحشة بصفة عامة. وأمام انتشار الظاهرة تم على مستوى الناحية الثالثة من المنطقة الثانية مثلا، الحكم بالإعدام على زانية للعبرة والردع.

4 – الخيانة : تكشف وثائق الولاية أن المرحلة الأخيرة من ثورة التحرير عرفت مرونة في معالجة ظاهرة الخيانة. فقد اقتصر حكم الإعدام الفردي على الخيانة العظمى، مع حظر العقوبات الجماعية حظرا باتا[2].

1.M. RAHAL, op. cit.

2. عمار ملاح المصدر السابق.

5 - المشاكل اليومية : مثل هذه المشاكل التي تمس علاقات الناس في حياتهم اليومية، تطرح نفسها على هيئات الولاية فتحكم فيها بما تراه أنه العدل والإنصاف. من ذلك:

- اعتداء أحد الملاكين على عماله.

- هجرة بعض المواطنين إلى التجمعات التي أقامها جيش الاحتلال، ووضعها تحت مراقبته بعد أن سيجها بالأسلاك الشائكة. وكان الحكم في حق هؤلاء هو مصادرة أملاكهم باختصار.

- المساكن الشاغرة : السماح للفقراء واللاجئين بالإقامة فيها، عكس الموسرين الذين بإمكانهم بناء مساكنهم الخاصة[1].

الولاية الثانية "النظام".. إعادة هيكلة دائمة

كان مجلس الولاية الثانية غداة الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، يضم إلى جانب العقيد علي كافي قائدا، الرواد:

- حسين أروبيح نائبا سياسيا،

- صالح بوبنيدر (صوت العرب) نائبا عسكريا،

- الطاهر بودربالة مكلفا بالاستعلام والاتصال.

وكانت الولاية مقسمة جغرافيا إلى أربع مناطق[2] قبل إضافة منطقة خامسة تضم مدينة قسنطينة ومحيطها المباشر.

وحسب تقرير من قيادة الولاية إلى الحكومة الوليدة أن الوضعية السياسية يومئذ كانت مريحة، لأن سكان الولاية يساندون الثورة رغم محنة المعاناة

1. نفس المصدر.

2. في بداية الثورة كانت تضم ثلاث مناطق هي: الأولى (عنابة) والثانية (قسنطينة) والثالثة (جيجل - سطيف).

اليومية. وكانت فرحتهم كبيرة بتأسيس الحكومة التي يعتبرونها مكسبا سياسيا عظيما.

غير أن هذه الملاحظة الأولية لم تمنع العقيد كافي ورفاقه من طرح عدد من المشاكل بجرأة وصراحة نادرتين.

فالإعلان عن الحكومة كان مفاجأة لمجلس الولاية الذي يتمتع أعضاؤه الأربعة بالعضوية الكاملة في مجلس الثورة. أكتفت لجنة التنسيق والتنفيذ لإشعارهم، ببرقية أشبه باللغز أرسلت أكثر من مرة، مفادها "انتظروا حدثا هاما يوم 19 سبتمبر"[1]

وترى قيادة الولاية في هذا الصدد أن أهمية الحدث، كانت تستوجب اجتماع مجلس الثورة أو استشارة قادة الولايات على الأقل[1].

وكانت المفاجأة الثانية تعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة الجديدة الذي كان له وقعٌ خاص بالولاية الثانية، باعتبارها ساحة مواجهة رئيسية للتنافس السياسي التقليدي بين الوطنيين والإصلاحيين. فقد شجع هذا التعيين عناصر التيار الأخير التي خرجت عن صمتها، وراحت تتفاخر بانتصارها من خلال الظفر برئاسة الحكومة[2]

وعرفت الولاية مفاجأة خاصة : تعيين الأمين خان مسؤول القطاع الصحي كاتب دولة في الجهاز التنفيذي الجديد.

ومن القرارات الأولى للحكومة الجديدة تعيين هيئتين لأركان الجيش : شرقية بغار ديماو (تونس) وغربية بوجدة (المغرب). هذا القرار الصادر في 30 سبتمبر تم إبلاغ الولاية الثانية به في بداية أكتوبر الموالي، وقد رد عليه العقيد كافي بالعبارات التالية:

– تأييد القرار مع التحفظ على التعيينات في مناصب الهيئتين.

---

1. علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، منشورات القصبة، الجزائر، 1999

2. نفس المصدر

– وجود الهيئتين بداخل البلاد أجدى وأنفع.

– تذكير بتجربة "قيادة العمليات العسكري" (كوم) التي لم تقدم دعما كبيرا للداخل، لاسيما فيما يتعلق بالمشكلة المزمنة : مشكلة الإمداد بالسلاح.

وتضمن رد العقيد كافي من جهة أخرى جملة من المطالب نذكر منها :

1 – مراجعة أرضية الصومام لأنها لم تعد تتماشى مع المرحلة الراهنة.

2 – عودة "القاعدة الشرقية" (منطقة سوق أهراس) إلى الولاية[1].

3 – إرسال قائمة أعضاء مجلس الثورة بأسمائهم إذا أمكن

– كما تضمن الرد جملة من الاستفسارات المحرجة مثل : الاستفسار عن كيفية تشكيل الحكومة ذاتها، وعن تعويض لجنة التنسيق والتنفيذ "باللجنة الدائمة للثورة"[2]، وعن مسؤولية الحكومة أمام هذه اللجنة، مع أن مجلس الثورة هو الهيئة العليا.

هذه الاستفسارات تكشف عن تمسك واضح بشرعية مجلس الثورة، واندهاش من وجود هيئة فعلية تنازعه صلاحياته.

مثل هذه الانشغالات التي تعبر عنها رسالة العقيد كافي إلى الحكومة المؤقتة كانت عامة تقريبا، كما تؤكد مساعي العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة المجاورة في نفس الفترة تقريبا، لعقد اجتماع تنسيقي مابين الولايات بهدف دراسة المستجدات على الصعيدين الداخلي والخارجي

كان عميروش قد طرح هذا الموضوع على قائد الولاية الثانية، فرد عليه باقتراح لقاء ثنائي أولا. وكان هذا الرد يخفي تحفظا مزدوجا :

---

1. تضم المناطق الحدودية الشرقية شمال الوردة. وقد ألحقت بالأوراس بعض الوقت قبل أن تتخذ شكل قاعدة خلفية لإمداد الولايات الداخلية (الثانية والثالثة والرابعة) وتسليحها بدءا من ربيع 1956

2. شكلت هذه "القيادة العليا الفعلية" على هامش اجتماع مجلس الثورة بالقاهرة في أغسطس 1957، وكانت تضم يومئذ : محمود الشريف (الأولى) وبن طبال (الثانية) وكريم (الثالثة) وأوعمران (الرابعة) وعبان (منطقة العاصمة) وبوالصوف (الخامسة).

1 – تحفظا على معالجة عميروش لأزمة "المكيدة الزرقاء" التي كانت لها انعكاسات سيئة في المناطق المجاورة للولاية الثالثة شرق وادي الصومام. وقد عبرت قيادة الثانية عن موقفها بوضوح في رسالة إلى الحكومة المؤقتة، التمست من خلالها إرسال لجنة تحقيق في المكيدة وإبعادها، وعرضت بالمناسبة وساطتها لنقل "العناصر المشبوهة" إلى تونس.

2 – تحفظا على الدور الريادي الذي يحاول عميروش القيام به في الداخل، بحكم وثيق صلاته بوزير القوات المسلحة بالقاسم كريم، علما أن كافي بدوره كان على صلة وثيقة بوزير الداخلية عبد الله بن طبال.

هذا التحفظ المزدوج، لم يمنع عميروش من طلب استضافة الولاية الثانية للاجتماع التنسيقي الذي دعا إليه ربما بنية وضع العقيد كافي أمام الأمر الواقع. لكن قائد الثانية رحب بعميروش وضيوفه العقيدين امحمد بوقرة وسي الحواس والرائد الحاج لخضر، معتذرا عن المشاركة في اجتماعهم الذي انعقد بضواحي الميلية من 6 إلى 12 ديسمبر 1958، بعد أن كلف بعض مساعديه باستقبال الضيوف وتوفير ما يحتاجون إليه من وسائل لعقد اجتماعهم في أحسن الظروف[1].

وفي أواخر مارس 1959 خرج العقيد كافي إلى تونس للمرة الثانية، بعد أن تلقى استدعاء من الحكومة، فترك مكانه الرائد صالح بوبنيدر – نائبه العسكري – الذي كان عليه أن يتصدى لمخطط شال الذي وصلت عملياته (بعنوان "الحجارة الكريمة") مناطق الولاية (من الغرب إلى الشرق) ابتداء من نوفمبر من نفس السنة.

ضرب المخطط الولاية بقوة فارتبك نظام جبهة التحرير بعض الوقت، لكن سرعان ما استعاد هذا النظام حيويته، بعد أن تكيف مع الوضعية

---

1. هم الضباط حسين اروبح والطاهر بودربالة والأمين خان.

الجديدة بإجراء تقسيم جديد على المناطق، وتحويل مدينة قسنطينة ومحيطها القريب إلى منطقة قائمة بذاتها.

ويكشف تقرير مجلس الولاية حول الوضعية العامة سنة 1960، أن الظروف السيئة التي يعانيها الجزائريون لم تنل من معنوياتهم، ولا من وفائهم للثورة وأدواتها السياسية والعسكرية[1]. وتؤكد ذلك مشاركتهم الحماسية في الاحتفال بذكرى فاتح نوفمبر 1954.

ويؤكد تقرير خاص بمنطقة قسنطينة لنفس السنة، استمرار وجود ونشاط النظامين السياسي وشبه العسكري (الفداء)، رغم الحصار الشديد المفروض عليها من جيش الاحتلال ومصالح الأمن، هذا الحصار الذي جعل تنظيم جبهة التحرير وامتداداته في حالة إعادة هيكلة دائمة تقريبا[2].

وشهدت معظم مدن الولاية مظاهرات عارمة في ديسمبر 1960، تجاوبا مع انطلاقة 11 من نفس الشهر بالعاصمة، وكانت أعنف المواجهات بعنابة شرقا وسطيف غربا.

الوضعية السياسية :

تكشف تقارير الولاية، أن الوضعية السياسية الداخلية كانت سنة 1960 تتميز بما يلي:

1 - موقف المنتخبين المحليين : تقسم هذه التقارير المنتخبين على المستوى المحلي إلى ثلاث فئات : أقلية وطنية وأخرى مناوئة للثورة، مقابل أغلبية انتفاعية كل ما يهمها خدمة مصالحها الخاصة.

وتشير التقارير المذكورة إلى أن جميع المنتخبين المحليين مسلحون بمسدسات من عيار 9 مم مزودة بعشر رصاصات.

---

1. كافي المصدر السابق.
2. نفس المصدر.

2 - موقف النواب والشيوخ : تشير نفس المصادر أن هؤلاء غيروا مواقفهم، بما يتماشى مع الخط السياسي لثورتنا".

وتكشف بالمناسبة أن بعض النواب والشيوخ أسسوا بالتعاون مع المعتدلين الأوروبيين "التجمع الديموقراطي الجزائري" الذي اتخذ من قسنطينة مقرا (وطنيا) له. "ويرمي هذا التجمع إلى هدف وطني ينسجم مع أفكار وأهداف جبهة التحرير الوطني". ولا يمكن حسب نفس المصادر أن يتحول إلى "قوة ثالثة مناوئة لجبهة التحرير. علما أن بعض المنخرطين فيه أقدموا على ذلك بموافقتها[1].

وكان من أبرز منشطي هذا التجمع المحامي علي معلّم. وهو متزوج من فرنسية اشتغلت بياتئة في أمانة الجنرال "بارلانج" مؤسس مصالح "الصاص"[2]. وكان من العناصر المعول عليها لتمرير سياسة "الجزائر الجزائرية" كما سنرى لاحقا.

3 - الحزب الشيوعي الجزائري : تؤكد نفس المصادر أن هذا الحزب - المتواجد سابقا وسط عمال السكة الحديدية خاصة - قام بمناسبة فاتح نوفمبر 1960 بتوزيع مناشير في قسنطينة، "انتقد فيها بشدة الأخطاء التي ارتكبتها جبهة التحرير"، وامتدح عكس ذلك "مقاومة جيش التحرير".

4 - الحركة المصالية : تؤكد ذات المصادر أن هذه الحركة لم يعد لها وجود بالمدينة من ناحيتي التنظيم والنشاط، مع الإشارة إلى وجود عناصر سابقة فيها لكن لا تقوم بأي نشاط.

5 - الأقلية الأوربية : تميز المصادر المذكورة بين:

- الأوروبيين الذين يرغب العديد منهم في مغادرة الجزائر، كما تدل على ذلك "المتاجر والعمارات المعروضة للبيع بأسعار زهيدة".

---

1. كافي، نفس المصدر السابق

2. مصطفى مراردة (بن النوي)، شهادات ومواقف، دار الهدى، عين مليلة 2003

اليهود وتبدو رغبتهم في المغادرة أقوى، فهناك مثلا "78 حالة تنازل عن حقوق في بنايات مشتركة"، وجل هؤلاء يرغبون في السفر إلى إسرائيل"، كما تنم عن ذلك طلبات جوازات السفر[1].

ومعنى ذلك أن سنة 1960 كانت سنة الهزيمة المعنوية على مستوى نسبة هامة من الأقلية الأوربية.

الوضعية الاقتصادية :

تكشف بعض وثائق الولاية أن حالتها الاقتصادية تعرف مصاعب من ناحيتي التمويل والتموين خاصة. ويبدو العجز المالي قديما حسب تقرير قائد الولاية إلى الحكومة المؤقتة بعد تمام شهر من الإعلان عن تأسيسها، فقد جاء فيه بخصوص الفترة الممتدة من فاتح سبتمبر 1957 إلى نهاية فبراير 1958 ، أن النفقات بلغت قرابة 41 مليون فرنك (قديم)، في حين لم تتجاوز الإيرادات 39 مليونا. ويلاحظ التقرير أن العجز الحقيقي أكثر من ذلك، مع توقع أن يزداد العجز نتيجة فقر الشعب المتزايد.

ويسجل تقرير صادر عن مجلس الولاية يخص عام 1960، متاعب في تحصيل الاشتراكات من "الفئات البرجوازية"[2] خاصة، "هذه الفئات التي لا تدفع إلا تحت التهديد أو إلا إذا شعرت بأن الرياح تهب في صالح الثورة"!

كما يسجل التقرير ظاهرة التهرب من خلال الإشارة إلى مزاعم البعض، أنهم "على صلة مباشرة بالحكومة المؤقتة"!

ويقدم التقرير الاقتصادي لمنطقة قسنطينة خلال نفس العام، تفاصيل أخرى مثل:

---

1. كافي، المصدر السابق.
2. يضع التقرير المعلم والأستاذ في نفس السلة مع كبار التجار وملاك الأرض!

- حذر المشتركين الشديد، فهم لا يدفعون إلا بواسطة المعارف الموثوقة،
- أن بعض المتأخرين في الدفع، أصبحوا يساومون في المبالغ المتراكمة المستحقة عليهم؛
- أن الجبهة تفرض ضريبة على الصفقات (التجارية والعقارية) بنسبة 20%، غير أن الذين يدفعون هذه النسبة كاملة قليلون.
- أن الجبهة تفرض الاشتراك على التجار التونسيين الذين يعبرون عادة، زاعمين أنهم يدفعون اشتراكهم للحكومة المؤقتة؛
- ضعف مساهمة العمال والموظفين بصفة عامة، مع الإشارة إلى أن فقراء هاتين الفئتين أكثر حماسا وانتظاما في دفع ما عليهم؛
- إشادة بانتظام اشتراكات التجار الميزابيين.

وينصح التقرير بالمرونة في التعامل مع المتقاعسين أو المترددين، لأن في التشدد عليهم خسارة للجميع.

ويكشف تقرير قسنطينة بصفة عامة عن ضبابية مالية، بالإشارة إلى "صعوبة معرفة عدد المشتركين، وبالتالي تقديم حسابات دقيقة للمبالغ المحصلة شهريا. ويعود العذر لذلك، في نقص العناصر المتعلمة القادرة على ضبط الحسابات"[1].

ومن جهة أخرى تسجل تقارير الولاية أن وضعية التموين تواجه صعوبات بدورها، نتيجة الإنقطاعات الدورية في حلقات الاتصال والنقل، بسبب المتاعب الأمنية بدون شك.

الحالة الاجتماعية:

لم تتوان خلايا نظام جبهة التحرير الوطني المنتشرة في جميع أقسام الولاية في أداء مهامها الاجتماعية سواء في الأرياف أو المدن. ورغم

1. كافي، نفس المصدر السابق

الظروف الأمنية المشددة بل الخانقة أحيان، تمكن هذا النظام من إنشاء فروع لاتحاد العمال والاتحاد النسائي فضلا عن الهلال الأحمر الجزائري.

فعلى الصعيد النقابي مثلا، كانت طوابع اتحاد العمال تسرب بانتظام ويجري توزيعها، مساهمة بذلك في توسيع الحركة النقابية عبر الولاية. ويساهم الهلال الأحمر بالتنسيق مع الفرع النسائي في الإسعاف العام للمواطنين، بدءا بتقديم المساعدات الضرورية لعائلات الشهداء والمجاهدين والمعتقلين، فضلا عن إرسال ما تيسر من الطرود إلى هؤلاء في السجون والمحتشدات.

وتتواجد خلايا الجبهة وسط التجمعات السكانية، المحاطة بالأسلاك الشائكة تحت الرقابة الدائمة لجيش الاحتلال. وتسجل تقارير الولاية على سبيل المثال، أن ظروف المعيشة كانت قاسية جدا داخل هذه التجمعات التي تتصدق إدارة الاحتلال على سكانها بوجبات زهيدة، تقتصر في معظم الأحيان على حساء من عدس أو حمّص[1].

وسواء في المدن أو الأرياف أو التجمعات تضطلع خلايا الجبهة كذلك بدور قضائي، بالنظر في مجمل القضايا الطارئة مثل المنازعات والأحوال الشخصية حيث كانت تحل تماما محل جهاز إدارة الاحتلال في هذا الميدان. وقد نجحت هذه الخلايا في تأجيل بعض الملفات المعقدة إلى ما بعد الاستقلال[2].

الولاية الثالثة : مبادرة اجتماع قادة الداخل

كان على رأس الولاية الثالثة غداة الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة مجلس بقيادة العقيد عميروش آيت حمودة وعضوية الرواد محند آكلي

1 نفس المصدر

2 قرار عطماء، المصدر السابق.

(أولحاج)، وأحمد فضال وعبد الرحمان ميرة وحسن محيوز. وكانت الولاية مقسمة جغرافيا إلى أربعة مناطق:

– أولى تمتد من خراطة إلى سطيف والبُرْج حيث تتاخم الولايتين الأولى والثانية.

– ثانية من بجاية إلى مشارف المسيلة مرورا بالبويرة.

– ثالثة من جبال أكفادو شرقا إلى تيزي وزو غربا.

– رابعة من بوغني إلى زموري.

كانت ردود الفعل بالثالثة على الحكومة المؤقتة وتشكيلتها أقوى منها في الثانية، بحكم مزاج عميروش الثائر ووثيق علاقاته ببالقاسم كريم. وتعبر مبادرة قائد الولاية بعقد اجتماع تنسيقي ما بين الولايات، عن خلاصة ردوده المتحفظة إن لم نقل الرافضة.

– فالعديد من المصادر تؤكد أن عميروش كان مستاء من تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة ومن كثرة "السياسيين" في تشكيلها بصفة عامة. وكان لذلك يدعو إلى "حكومة ثورية" محدودة العدد، تسند رئاستها لكريم بكل استحقاق، باعتباره الوحيد من بين "التسعة التاريخيين" الذي ما يزال في الميدان، بعد تحييد رفاقه ما بين شهيد وأسير.

– وتؤكد فكرة التنسيق ما بين قادة الداخل في حد ذاتها، عن رفض مبدأ إنشاء هيئة أركان بالخارج التي يصعب على القائد الميداني تصور دورها وجدو ها وهي قابعة من وراء الحدود الشرقية والغربية.

هذا طبعا إلى جانب هذين الإنشغالين الملف الضخم الذي كان يزعج عميروش بصفة خاصة، ونعني به ملف "المكيدة الزرقاء".

هذه المحاور الثلاثة كانت أهم ما يحث اجتماع قادة الداخل الذي ضم إلى جانب صاحب المبادرة، كلا من العقيدين أمحمد بوقرة (الرابعة) والحواس (السادسة) والرائد محمد الطاهر عبيدي (الحاج لخضر) قائد الولاية الأولى بالنيابة.

وقد انعقد الاجتماع من 6 إلى 12 ديسمبر ناحية الميلية بالولاية الثانية التي قاطعته قيادتها مع ذلك ربما بسبب جدول أعماله "الثقيل" جدا. واكتفت بتوفير الظروف المناسبة لانعقاده ونجاحه. وكان هذا الغياب مثار أسف لعميروش الذي لم يخف مرارته في رسالة إلى العقيد كافي بعد ثلاثة أيام من اختتام الاجتماع، حتى أنه رأى في ذلك مؤشرا بانقسام الصفوف ونذيرا بعواقب سيئة[1].

كان من قرارات الاجتماع أن يتولى عميروش تبليغ نتائجه إلى الحكومة المؤقتة، وهي نتائج تعبر في مجملها بصدق من انشغالات قادة الداخل أمام صعوبات الكفاح اليومي، وما تعانيه الولايات عموما من نقص فادح ومزمن في السلاح والمال.

وصادف أن تلقى عميروش في فبراير 1959 استدعاء من العقيد السعيد محمّدي، قائد أركان الشرق للالتحاق بتونس في أحسن الآجال. وقد أجاب على ذلك ببرقية في 27 من نفس الشهر، توقع فيها أن يكون بالعاصمة التونسية في 20 أبريل على أبعد تقدير[2].

وكان العقيد الحواس قد تلقى دعوة مماثلة فاتفق الاثنان على "السفر معا، وهذا ما يفسر وجودهما بجبل ثامر في أواخر مارس، ومعهما كمية من الوثائق من بينها قرارات اجتماع الميلية آنف الذكر. وقد اكتشف العدو وجودهما هناك ففرض على القائدين ومن معهما معركة شرف، انتهت باستشهادهما في 28 من نفس الشهر.

خلف عميروش بالنيابة الرائد محمد أولحاج آكلي الذي واجهته منذ الوهلة الأولى قضية دقيقة : خروج جماعة من المنطقة الثانية عليه باسم "حركة الضبّاط الأحرار" الذين كان يحركهم التنافس التقليدي بين "القبائل

---

1 علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، منشورات القصبة، الجزائر، 1999.
2 MANSOUR RAHAL, Les maquisards, editions El-Chourouk, Alger, 2000

الصغرى" و"القبائل الكبرى"، فعبروا عن ذلك بترشيح الرائد عبد الرحمان ميرة لخلافة عميروش بدله.

وهكذا أصبح للولاية الثالثة "مشوشوها" أيضا، بعد "المكيدة الزرقاء" ومضاعفاتها الخطيرة.

ولحسن الحظ أن "الضباط الأحرار" لم يؤثروا في قيادة أركان الشرق التي ثبتت محند أولحاج في منصبه برتبة عقيد، وذلك في 31 أكتوبر من نفس السنة. وقد مكنه هذا الدعم الذي جاء في الوقت المناسب من استعادة زمام الأمور شيئا فشيئا، وقطع دابر "المشوشين" بفضل وفاء وعزم نائبه بالمنطقة الرائد أحمد (حميمي) فضال.

وقبل نهاية السنة عززت الولاية حضورها الميداني بالعودة إلى شرق العاصمة التي جعلت منها منطقة خامسة.

كانت الولاية تتميز بكثرة القرى التي قام جيش الاحتلال بتسليحها في إطار ما يسمى بالدفاع الذاتي، وتفسر الدعاية الاستعمارية ذلك كمظهر من مظاهر إعلان الولاء ورفض اختيار جبهة التحرير الوطني. وقد استمرت هذه الظاهرة سنة 1959، كما حدث ذلك في يوليو بقرية تيزي هيبل مسقط رأس الكاتب مولود فرعون[1].

وإلى جانب ذلك كان هناك العديد من المنتخبين الذين لا يخفون ولاءهم للاحتلال، ويجاهرون بذلك في وسائل الإعلام المحلية التي تبالغ بالاهتمام بهم جراء هذه المواقف.

ولمواجهة الموقف على مستوى المنتخبين والدفاع الذاتي معا، بذل نظام جبهة التحرير جهودا مضنية حتى تمكن من اختراق الجهازين، فأصبحت بعض مجموعات الدفاع الذاتي مثلا مصدر تموين للثوار بالذخيرة خاصة.

---

1 MOULOUD FERAOU, Journal, le Seuil, Paris, 1962.

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية :

فرضت إدارة الاحتلال حصارا اقتصاديا محكما على الولاية، بحجز المحاصيل الزراعية ومصادرة حيوانات السكان من جهة، وبفرض نظام الحصص على المواد الغذائية الأساسية من جهة ثانية.

وقد واجه عميروش الوضعية هذه بإقامة نظام تموين، قلل إلى حد كبير من آثار نظام الحصص، بفضل تضامن السكان الذين لم يتوانوا رغم الرقابة الصارمة في تقاسم الكميات القليلة التي يحصلون عليها مع المجاهدين.

واستمر نفس النظام في عهد خليفته محمد أولحاج، رغم الارتباك والاحتلال الظرفي أثناء حملات مخطط شال المتكررة. وكانت الوضعية المالية المريحة نسبيا للولاية - بفضل دعم الحكومة بواسطة اتحادية فرنسا خاصة - تمكنها من تجاوز الصعاب وحماية مجاهديها من الجوع.

وبفضل هذه الوضعية المريحة، كانت الثالثة أكثر الولايات مواظبة على تقديم منح ثابتة للمجاهدين والمسبلين وعائلات الشهداء والمعتقلين والمحتاجين من عامة الشعب.

وقد اهتم عميروش خاصة بالتعليم الذي استطاع تنظيمه بطريقة أزعجت مصالح "لصاص" علما أن محتوى التربية في عهده كان عربيا إسلاميا لا غبار عليه. وأزعج هذه المصالح أكثر، عندما نجح في إرسال بعثات طلابية لاستكمال دراستها بتونس

وعلى الصعيد النقابي استعادت الهياكل القاعدية أنفاسها، بعد الشبهات التي كانت تحوم حولها أثناء محنة "المكيدة الزرقاء"، وأصبحت تساهم من جديد في تعزيز صلات الشعب بنظامه.

وتجشمت المرأة بالولاية بدون تردد مخاطر الحصار العسكري، وراحت تعوض الرجال في العديد من المهام، غير مكتفية بالتمريض وخياطة الأعلام الوطنية والمشاركة في المظاهرات، مساهمة إلى جانب ذلك في

الاتصال والتموين وجمع الاشتراكات، بل حتى في مراقبة تحركات جيش الاستقلال.

الولاية الرابعة التحدي الباهظ

كانت الولاية الرابعة في خريف 1958، تحت قيادة مجلس برئاسة العقيد احمد بوقرة (سي أمحمد) رفقة الرواد:

- محمد زعموم (صالح) نائبا سياسيا.
- رابح زدّاري (عز الدين) نائبا عسكريا.
- عمر أوصديق (الطيب) نائبا مكلفا بالاستعلام والاتصال.

وكانت يومئذ مقسمة إلى اربعة مناطق هي:

- الأولى وتمتد من الأخضرية إلى العاصمة.
- الثانية وتغطي الأطلس البليدي والتيطري.
- الثالثة وتغطي جبال الونشريس.
- الرابعة وتغطي نواحي تنس والظهرة غربا.

وكانت الولاية في مجملها تشكل تحديا خاصا لإدارة الاحتلال، بحكم وجود اهم المراكز السياسية والعسكرية والاقتصادية وأكثرها حساسية في مجالها الجغرافي. هذه الخصوصية كانت تضع على كاهل قيادة الولاية مسؤوليات ثقيلة، تزيد من أعبائها عزلتها النسبية نتيجة بعدها عن مراكز الإمداد المتواجدة بالمناطق الحدودية الشرقية والغربية

في هذا السياق حمل الإعلان عن الحكومة المؤقتة مفاجأة خاصة للولاية : تعيين الرائد عمر أو صديق كاتب دولة فيها.

كان قائد الولاية يومئذ يتأهب للسفر إلى الولاية الثالثة المجاورة للمشاركة في اجتماع تنسيقي بين قادة الداخل، دعا إليه قائدها العقيد عميروش. وكان يهمه بالمناسبة بحث بعض المواضيع العامة مثل:

1 – المستجدات المتمثلة في إعلان الحكومة المؤقتة وإنشاء هيئتي أركان شرقية وغربية.

2 "المكيدة الزرقاء" التي تذهب تحريات عميروش حولها، إلى "أن امتدادها في الرابعة أخطر منها في الثالثة"[1]. بالإضافة إلى بعض القضايا الخاصة مثل:

3 – مشكلة الأسلحة التي تصل الرابعة من الحدود الشرقية عن طريق الثالثة.

4 – مشكلة الحدود مع الولاية السادسة التي أعيد تأسيسها في أبريل من نفس السنة.

وأثناء غياب قائد الولاية في هذه المهمة، وقع نائبه العسكري الرائد عز الدين في الأسر جريحا، فحاول المكتب الثاني لجيش الاحتلال استعماله في إطار "سلم الشجعان"، بإبرام اتفاق على انفراد مع الولاية الرابعة. وقد تظاهر الرائد الأسير بالقبول إلى أن تمكن من الفرار والعودة إلى ولايته. وقدمت دعاية العدو العملية بوجهين مختلفين:

– الوجه الأول أن عز الدين من أنصار "سلم الشجعان"، وأنه يكون اعتقل أو أعدم بولايته جراء ذلك.

– الوجه الثاني أنه مخادع مع التنديد به على هذا الأساس، بعد أن خرج إلى تونس وكشف تفاصيل العملية في حديث "لأسبوعية ليكسبريس" الفرنسية.

وتسببت العملية بصفة عامة في أحداث بلبلة وسط الجنود، ما جعل قيادة الولاية تقوم بحملة شرح تجنبا للشكوك والشبهات الناجمة عنها.

وسط هذا الجو المشحون بالقلاقل، عاد العقيد بوقرة من اجتماع قادة الداخل – الذي انعقد ناحية الميلية بالولاية الثانية – يحمل هم "المكيدة

---

1 P. A. LEGER, Aux carrefours de la guerre, ALBIN Michel, Paris, 1983.

الزرقاء" بعد أن زوده العقيد عميروش بقائمة عريضة تتضمن أسماء العناصر المشتبه في علاقتهم بهذه المكيدة بولايته. ويكون عميروش أقنع قائد الرابعة أن سي الطيب نائبه المكلف بالاستعلام والاتصال يوجد على رأس القائمة!

وكان رد بوقرة فوريا وحازما ضاربا عصفورين بحجر في نفس الوقت : وضع الرائدين أوصديق وعز الدين تحت تصرف الحكومة المؤقتة – بعد تعيين الأول كاتب دولة فيها كما سبقت الإشارة – بنية قطع دابر البلبلة ومضاعفاتها السلبية.

وقام في نفس الوقت بتكليف نائبه السياسي سي صالح بإجراء التحريات الضرورية في "المكيدة الزرقاء"، من خلال الإشراف على لجنة تحقيق مشتركة بين الولايتين الثالثة والرابعة[1]. وتفرغ بعد ذلك لمواجهة الموقف العسكري بمساعدة نائبه الجديد على هذا الصعيد الرائد الجيلالي بونعامة (سي محمد)، علما أن عمليات مخطط شال بدأت تداهم المناطق القريبة من الولاية ابتداء من فبراير 1959 بواسطة "كورون"ثم "كوروا"[2].

كانت وضعية الولاية لذلك عصيبة بحكم اهتزاز جبهتها الداخلية، وما لبث أن ضاعف من حدتها وخطورتها استشهاد قائدها المحبوب سي أمحمد، في ظروف غامضة تتقاسمها أكثر من رواية منها:

1 – رواية الولاية بعد حوالي شهرين من وفاته، ومفادها أن القائد الشهيد أسر جريحا بعد اشتباك مع العدو بالقرب من مقر القيادة في أولاد بوعشرة (غرب المدية). ويكون توفي تحت التعذيب بعد ذلك[3].

2 – فرضية تصفيته من أحد العناصر المتورطة في "المكيدة الزرقاء" والمستهدف بعملية التطهير بعد انكشاف أمره[4].

---

1 مثل الولاية الثالثة في اللجنة النقيب حسن محيوز قائد المنطقة الرابعة.

2 "كورون" التي شملت غرب الونشريس فضلا عن "كوروا" التي شملت مختلف مناطق الولاية.

3 لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال ثورة، دار الأمة، الجزائر، 2000.

4 M. TEGUIA, L'A.L.N wilaya 4, Casbah Editions, Alger, 2002.

هذه الضربة الموجعة التي حلت بالرابعة وهي في وضعية حرجة سياسيا وعسكريا، لم تثبط عزيمة الثنائي الباقي من المجلس الولائي الذي ظل صامدا وواجه الموقف المعقد والسير بثبات حتى نهاية السنة فقام باستكمال المجلس بتعيينين:

– الرائد لخضر بوشمّع من قيادة المنطقة الرابعة مكلفا بالاستعلام والاتصال.

– الرائد حمدي بن يحيى (عبد الحليم) من المنطقة الأولى مكلفا بالشؤون السياسية.

هذا الاختيار كانت له مضاعفات مفاجئة، لأن العضوين الجديدين ما لبثا أن شكلا رفقة قائد المنطقة الثانية النقيب عبد اللطيف طلبة كتلة تناصر فكرة التفاوض المنفرد لوقف القتال، تلكم الفكرة التي كانت مخابرات العدو قد بثتها في أواخر 1958 بواسطة الرائد عز الدين كما سبقت الإشارة. أي التفاوض في إطار "سلم الشجعان" الذي طرحه الرئيس دوغول في خطاب 23 أكتوبر من نفس السنة.

وحسب المعلومات المتوفرة أن الثلاثة أثروا في قائد الولاية بالنيابة الرائد محمد زعموم (سي صالح) الذي جر بدوره نائبه العسكري بونعامة.

بدأت هذه العملية في مارس 1960، وانتهت باستقبال دوغول مساء 10 يونيو الموالي بقصر الإليزي الرواد سي صالح وسي محمد وبوشمع.

وبناء على هذا اللقاء أرسل سي صالح في 19 يونيو رسالة إلى الحكومة المؤقتة، يطالب فيها ردا إيجابيا على عرض الرئيس الفرنسي في 14 من نفس الشهر، ويهدد بالتفاوض المنفرد إذا لم تسارع بذلك، بل بالتنديد بها إذا اقتضى الأمر[1].

---

1 R. MALEK, l'Algerie a Evian editions Dahlab, Alger, 1995.

وفي 21 يونيو انتقل رفقة الرائد حليم إلى الولاية الثالثة، بهدف إقناع قائدها محند أولحاج بالانضمام إلى خطتهم.

غير أن الرائد بونعامة المسؤول العسكري بمجلس الولاية عاد خائبا من "رحلة الإليزي"، بعد أن أدرك خطورة هذا التمرد الموصوف على الثورة كلها، لأنه يعني باختصار "نسف 6 سنوات من الكفاح والدماء ودموع شعب بكامله"155.

فبادر بمساعدة قادة المناطق بإعداد تقرير واف أرسل إلى الحكومة المؤقتة في 17 يونيو. وبمجرد انتقال سي صالح إلى الولاية الثالثة قام ليلة 22 يونيو بمحاكمة الرائد بوشمع وإعدامه، بعد أن تبين أنه المحرك الرئيسي لهذا التمرد.

واستمرت عملية التصحيح بعد ذلك ؛

1 - حل مجلس الولاية وتعويضه "بلجنة عسكرية للتنسيق والتنفيذ" وذلك في 14 يوليو الموالي.

2 - عقد اجتماع لإطارات الولاية حيث جرت محاكمة وإعدام النقيب عبد اللطيف طلبة، بعد الاستماع إلى تقرير منه حول العملية.

3 - استدعاء سي صالح وحليم من الولاية الثالثة ومحاكمتهم في أغسطس الموالي وإعدام الرائد حليم، مع إحالة قضية قائد الولاية السابق بالنيابة على الحكومة المؤقتة.

وحضر المحاكمة التي جرت بالمنطقة الثانية الرائد أحمد بن شريف(1) الذي دخل متطوعا لدعم قيادة الولاية الرابعة، تطبيقا لقرارات مجلس الثورة في يناير 1960.

وهكذا تجاوزت الولاية محنة هذا التمرد الخطير واستأنفت نشاطها السياسي والعسكري بأقوى ما يكون، كما يعترف بذلك العقيد "دريون"

1.A. BEN CHERIF, Parole de Baroudeur, A.N.E.P, Alger, 2003.

(DRION) قائد قطاع المدية الذي صرح في 20 أكتوبر من نفس السنة "أن الوضعية تسير من سيء إلى أسوء"[1].

وقام سي محمد بعد أن آلت إليه قيادة الولاية بالنيابة بتعيين عضوين آخرين بمجلس الولاية هما:

- الرائد يوسف الخطيب (حسن) القائد السابق للمنطقة الثالثة.
- والرائد يوسف بن خروف القائد السابق للمنطقة الرابعة.

بالإضافة إلى الرائد بن شريف الذي ما لبث لسوء الحظ أن اعتقل في 23 أكتوبر، بمقر قيادة المنطقة الأولى بعد وشاية ثابتة حسب قوله[2].

ومن قراراته مجلس الولاية في نفس الفترة تقريبا إنشاء منطقة سادسة تشمل العاصمة والساحل، أسندت قيادتها إلى النقيب محمد بوسماحة (برواقية). وجاء هذا القرار تتويجا للمساعي المتواصلة منذ سنة لتجديد نظام الجبهة بالجزائر وضواحيها. وما لبث هذا النظام أن عبّر عن حيويته بتشجيع وتأطير مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي شهدت مواجهات عنيفة، بعد إطلاق المظليين وميليشيات "الكولون" الرصاص على المتظاهرين، مخلفين مئات القتلى والجرحى بمدن الجزائر والبليدة والشلف وشرشال، فضلا عن أكثر من 4000 معتقل[3].

وكانت هذه المظاهرات التاريخية متنفسا للثورة داخل البلاد عامة، ولثوار الولاية الرابعة بصفة خاصة، بعد أن تدخلت جماهير مدنها لاحتضان شبكات الفداء من جديد، وتخفيف الضغوط المتواصلة بأشكال مختلفة على الأرياف والجبال.

في هذا المناخ المناسب ظهرت اللجان الشعبية من جديد هنا وهناك، معوضة المجالس الشعبية السابقة التي كادت تختفي مطلع 1960 تماما[4].

1. IBID.
2. IBID.
3. IBID.
4. TEGUIA, op. cit.

وأصبحت هذه اللجان تؤدي مهامها المتعددة كالبريد والتموين والاتصال والإعلام، فضلا عن جمع الاشتراكات وتوزيع المناشير. إلخ.

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية :

كانت الوضعية المالية للولاية مريحة نسبيا، نتيجة تمركز العديد من النشاطات الاقتصادية ضمن إقليمها. ومن ثمة أهمية الاشتراكات والهبات التي كانت تحصل عليها، بالإضافة إلى مخصصات الحكومة المؤقتة التي كانت تصلها من تونس وأحيانا بواسطة اتحادية فرنسا. والملاحظ في هذا الصدد أن بعض الملاك من المستوطنين كانوا يدفعون الاشتراكات بدورهم حفاظا على ممتلكاتهم.

وفي إطار المقاطعة العامة لإدارة الاحتلال، كانت هياكل الولاية تحرص على مقاطعة الشركات الفرنسية، أسوة بالمحاكم والإدارة المحلية بصفة عامة.

وكانت الولاية من جهة أخرى، تساهم في تنظيم الأسواق والمعاملات وتشجيع التعاون بين المزارعين، والدخول مع بعضهم في شراكة لضمان تموينها ببعض المواد الأساسية، وتقدم لهم القروض بناء على ذلك.

وواصلت الولاية على هذا الصعيد مهامها خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت وقف القتال في 19 مارس 1962، كما تؤكد ذلك التعليمات المتتالية الصادرة عنها مثل:

- تعليمة 10 يونيو التي تمنع الصفقات المبرمة بثمن بخس مع الأوروبيين الذين أضطرهم جنون منظمة الجيش السري الإرهابية إلى مغادرة البلاد على عجل.
- تعليمة 1 أغسطس التي تحظر جمع التبرعات، بعد تسجيل تدخل المحتالين بقوة.

- تعليمة 9 أغسطس التي تحرر إبرام الصفقات مع الأوربيين تحت ضغوط المضاربين القوية!

وعلى الصعيد الاجتماعي لم تتوان هياكل الولاية في مساعدة المعوزين من عامة الشعب، وضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية لبعض الفئات المحرومة، فضلا عن التكفل بالجانب التربوي من خلال تعليم مبادئ القراءة والكتابة (بالعربية) وتحفيظهم ما تيسر من القرآن الكريم. وشمل هذا الجانب جنود الولاية أنفسهم، بهدف محو الأمية في صفوفهم.

ونتيجة بعض الانعكاسات السلبية، قررت الولاية ابتداء من 1959 حظر زواج الجنود، هذا الإجراء الذي ما لبث أن شمل وجود النساء عموما رفقة مجاهدي الولاية في الجبال. وبناء على ذلك، تم سحب عدد من المجاهدات إلى المناطق الحدودية الغربية خاصة.

وغداة وقف القتال، بادرت الولاية بتنظيم أسبوع تضامن (من 28 مايو إلى 4 يونيو) مع العاصمة التي كانت تتعرض للعنف الإجرامي للمنظمة الإرهابية، هذا العنف الذي بلغ ذروته في 7 يونيو بإحراق مكتبة جامعة الجزائر

ووجدت التنظيمات النقابية وهي تعيد بناء نفسها خلال المرحلة الانتقالية الحرجة في الولاية، نعم المعين بتسهيل الاتصالات والتنقلات خاصة. كما ساعدت الولاية عمال الأرض في تنظيم أنفسهم.

الولاية الخامسة : إحباط مشروع "إمارة الصحراء"

طرأ تعديل في مجلس الولاية الخامسة عقب الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة مباشرة، إثر تعيين العقيد هواري بومدين على رأس هيئة أركان الغرب في بداية أكتوبر 1958. وقد خلفه العقيد بن علي بودغن (لطفي)

الذي استعان بالرائد الطاهر الهذيلي (فراج) قبل استكمال مجلس الولاية الجديد بالرائد بن حدو وبوحجر (عثمان) وأحمد بوجنان (عباس).

وكانت الولاية يومئذ مقسمة جغرافيا إلى ثمانية مناطق على النحو التالي :

- الأولى : تلمسان.
- الثانية : ندرومة - الغزوات.
- الثالثة : عين تموشنت إلى مشارف غرب وهران.
- الرابعة : غليزان - مستغانم - وهران.
- الخامسة : سيدي بلعباس.
- السادسة : معسكر - سعيدة.
- السابعة : تيارت.

الثامنة : آفلو - البيض.

وتتميز الخامسة باتساع الرقعة الجغرافية لمعظم مناطقها واستقلالها الذاتي النسبي نتيجة ذلك، بالإضافة إلى وجود مقر قيادة الولاية ناحية وجدة بالمغرب منذ مايو 1956.

كان على العقيد لطفي أن يواجه بمجرد تنصيبه في مهامه، مناورة "سلم الشجعان" التي طلع بها الجنرال دوغول في 23 أكتوبر، في إطار محاولة تأمين عودته إلى الحكم على صعيد الحرب النفسية خاصة. وكان لهذه المناورة آثار محدودة في بعض المناطق، تصدت لها عناصر جبهة التحرير بما يتطلبه الموقف الدقيق من حزم وصرامة[1].

وواجهت الولاية على مستوى المنطقة الثامنة خاصة - ابتداء من السنة الموالية مؤامرة فصل الصحراء التي اتخذت أبعادا خطيرة. وكان المعول

---

1 شهادة إبراهيم مولاي (عبد الوهاب)، الشروق اليومي (ركن كلي كواليس التاريخ)، العدد 1770 في 21 أغسطس 2006.

عليه في هذه المؤامرة الأستاذ حمزة بوبكر[1] رئيس مجلس عمالة الواحات الذي لُقِّبَ بالمناسبة "أمير الصحراء".

ولتجسيد مشروع "إمارة الصحراء" حاول بوبكر – بمساعدة مصالح "الصاص" – زرع فكرة "الهوية الصحراوية" المتميزة، فظهر بالمنطقة الثامنة مثلا أناسٌ يقولون صراحة "أنا صحراوي ولست جزائريا"!.

وقد تصدت الجبهة لهذه البدعة الاستعمارية كذلك بنفس العزم والصرامة[2].

وفي إطار المشاكل الداخلية عرفت الولاية ابتداء من صائفة 1959، أزمة النقيب الطاهر حمايدية (الزبير) قائد المنطقة الأولى الذي قاد حركة تمرد داخل التراب المغربي، إثر خلافات شخصية ونظامية مع قيادة الولاية – التي كانت تلح عليه بالعودة إلى منطقته داخل الجزائر – ومع قيادة الحدود الغربية خاصة، وكان على رأسها الرائد أحمد مستغانمي (رشيد).

وقد حاول الزبير استقطاب بعض الناقمين على أوضاعهم بالمغرب بصفة عامة، واكتشفت مخابرات الجيش الفرنسي حركته فحاولت استغلالها في دعايتها وحربها النفسية. وأمام رد فعل قوات الثورة، اضطر النقيب المتمرد وبعض أنصاره إلى تسليم أنفسهم للسلطات المغربية. وقد سلمت هذه السلطات النقيب إلى مصالح الثورة هناك، في أواخر 1960، فسارعت بمحاكمته وإعدامه.

وكان النقيب من قدماء الهند الصينية الذين التحقوا بجيش التحرير في فبراير 1956، بعد تخريب المركز الذي كانوا يعسكرون به في الصبابنة بالمنطقة الحدودية جنوب مرسى بن مهيدي.

---

1. عميد مسجد باريس لاحقا، وكان قبل ذلك أستاذا بثانوية .. (الأمير عبد القادر) في العاصمة
2. إبراهيم مولاي، المصدر السابق.

كان تمرد النقيب الزبير، في غياب قائد الولاية العقيد لطفي المتواجد منذ ربيع 1959 في تونس، لمواجهة أزمة أخطر وأعم : أزمة الحكومة المؤقتة الأولى هذه الأزمة التي اضطرت الرئيس فرحات عباس في يوليو من نفس السنة إلى تحكيم قادة الداخل فيها. وفي إطار معالجة هذه الأزمة بقي قائد الولاية بتونس ثم طرابلس إلى غاية أواخر يناير 1960، بعد اختتام أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي تم تجديده بفضل مساعي لطفي ورفاقه.

كان من قرارات مجلس الثورة دخول إطارات الولايات وجزء من الحكومة إلى التراب الجزائري.

وبناء على ذلك عاد العقيد لطفي إلى المغرب حيث مكث قرابة شهر قبل عبور الحدود بناحية جبال بشار، تطبيقا لقرار مجلس الثورة وبنية إعطاء المثل لبقية إطارات الولاية كذلك. لكن العدو اكتشف أثره، فقام بمحاصرته وفرض معركة غير متكافئة عليه والفوج المرافق له.

وقد انتهت المواجهة، باستشهاد العقيد لطفي ونائبه العسكري الرائد فراج في 27 مارس 1960.

تولى قيادة الولاية بالنيابة عقب هذه الخسارة الثقيلة، الرائد بن حدو بوحجر (عثمان) رفقة الرواد أحمد بوحنان (عباس) ومختار بويزم (ناصر)، قبل أن يلتحق بهم سنة 1961 الرائد إبراهيم مولاي (عبد الوهاب).

وكان مجلس الولاية يقود المعركة المتواصلة – على الجبهتين السياسية والعسكري – مقسما مناصفة بين الداخل والخارج : عباس وعبد الوهاب من الداخل (المنطقتين الأولى والثالثة)[1] وعثمان وناصر من مقر القيادة جنوب وجدة.

وفي هذا السياق جاءت مظاهرات 9 ديسمبر 1960 التي بدأت بعين تموشنت، في شكل مواجهة بين أنصار "الجزائر الفرنسية" و"الجزائر الجزائرية" البديل

1. نفس المصدر.

الديغولي للشطر الأول، لكن الأمور ما لبثت أن اتخذت منحى آخر انطلاقا من العاصمة في 11 ديسمبر، عندما رفع المتظاهرون الأعلام الوطنية مرددين شعارات الجزائر العربية المسلمة، وهاتفين بحياة جبهة التحرير وبعض قادتها البارزين.

وقد أعادت هذه المظاهرات في الولاية للشعب حماسه وتفاؤله، فعاد ليرمي من جديد بكامل ثقله وقد تجلى ذلك في انبعاث هياكل جبهة التحرير وانتعاش حركة تموين المجاهدين بصفة خاصة.

تطور الوضع في الولاية السادسة

المهمة المستحيلة

كان على رأس الولاية السادسة غداة تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، مجلس بقيادة العقيد احمد بن عبد الرزاق (الحواس) بمساعدة الراشدين:

- الطيب بوقاسمي (الجغلالي) للشؤون السياسية،
- عمر إدريس للشؤون العسكرية

وكانت الولاية مقسمة جغرافيا إلى أربع مناطق هي:

- الأولى: جنوب الولاية الرابعة بدءا بالرواقية وكانت قبل ذلك تابعة لهذه الأخيرة، وكان على رأسها الجغلالي
- الثانية: الجلفة وامتداداتها غربا وجنوبا، وكانت قبل ذلك تشكل المنطقة التاسعة للولاية الخامسة، وكان على رأسها عمر إدريس،
- الثالثة: بسكرة وامتداداتها.
- الرابعة: بوسعادة وامتداداتها.

وفي سبتمبر دائما اتجه قائد الولاية رفقة نائبه العسكري إلى الولاية الثالثة تلبية لدعوة قائدها عميروش الذي كان يمهد لاجتماع قادة الداخل الذي عقد بالولاية الثانية من 6 إلى ديسمبر الموالي.

كانت الولاية يومئذ ما تزال تعاني من وجود عناصر "الحركة الوطنية" (المصالية) ببعض مناطقها، رغم مقتل بن لونيس في 14 يوليو الماضي، بعد أن خلفه على رأس هذه العناصر المدعو مفتاح. طرح قائد السادسة مشكلته على أقرانه في الاجتماع المذكور، فقرروا مساعدته على مكافحتها بواسطة الولاية الرابعة التي وضعت تحت تصرفه "كومندو جمال" الشهير.

وعبر الاجتماع من جهة أخرى عن رغبة المشاركين في الاجتماع بالحكومة قريبا، وصادف أن كانت أزمة الحكومة تستوجب حضورهم بتونس في أحسن الآجال. وفعلا بدأت الاستدعاءات تصل قادة الداخل - ابتداء من فبراير 1959 وهذا ما يفسر التقاء العقيدين العوالي فعميروش بجبل ثامر في أواخر مارس الموالي.

والشائع في هذا الصدد أن العقيدين كانا يتأهبان للالتحاق بتونس عبر جنوب الولاية الأولى. لكن بعض الروايات تفيد أنهما كانا يعتزمان التوجه شطر المغرب عن طريق الولاية الخامسة، وأن الرائد عمر إدريس كلف بتمهيد هذا الطريق[1].

لكن العدو كان بالمرصاد، فاستشهد العقيدان بالمكان المذكور في 29 مارس رفقة أكثر من 40 مجاهدا، من بينهم الرائد عمر إدريس الذي اغتيل بعد أن أسر جريحا.

أمام هذه الخسارة المزدوجة للولاية السادسة - بفقدان قائدها ونائبه العسكري - وجد الرائد الطيب بوقاسمي (الجغلالي) نفسه قائدا فعليا بالنيابة، لكنه ما لبث أن اصطدم بتحفظ قادة المناطق الأربعة عليه وهم: علي بن مسعود[2] وسليمان سليماني الأكحل[3] ومحمد شعباني ومحمد القاضي[4].

---

1. إبراهيم مولاي، الشروق اليومي، عدد 1770 في 21 أغسطس 2006
2. MANSOUR Rahal, Les Maquisards, éditions El-Chourouk, Alger, 2000
3. قصة الثورة في الصحراء، مخطوطات من تأليف الطيب فرحات عميد.
4. نفس المصدر.

وفي 20 يوليو سارع بإشعار قيادة الأركان – بواسطة محطة اللاسلكي بالولاية الأولى - بهذه المشكلة، مقترحا إعفاء قادة المناطق المتحفظين على ولايته وإرسالهم إلى تونس أو المغرب. عرف شعباني محتوى برقية بعمالي فأثار عليه زملاءه الثلاثة، وقرر الأربعة تصفيته في 29 من نفس الشهر.

وفي حدود أكتوبر الموالي قررت قيادة الأركان معاقبة قادة المناطق المتمردين وحل الولاية السادسة - مرة أخرى – وإعادة تقسيمها بين الولايات الأولى والرابعة والخامسة. وفي ديسمبر من نفس السنة قامت الولاية الرابعة – في عهد الرائد سي صالح – بإعدام بن مسعود والقاضي تنفيذا لقرار هيئة الأركان. أما شعباني والأكحل فقد اعتصم كل بمنطقته، بعد أن شكلا هيئة تنسيق باسم "مجلس النقباء" وظلا يسيران ما بقي من السادسة حتى بداية خريف 1961.

ففي أغسطس من هذه السنة اجتمع مجلس الثورة بطرابلس، وكان من جملة قراراته إعادة تأسيس الولاية السادسة. وكان من المتطوعين لهذه المهمة النقيب شعباني الذي جدد اتصالاته بهيئة الأركان العامة ابتداء من 30 سبتمبر الموالي.

الفصل الثامن

تطور الوضع عسكريا ودبلوماسيا

أولا : تطور الموقف العسكري

تتكامل العوامل السياسية والعسكرية والدبلوماسية في الحروب الشعبية ذات الطابع التحريري، وإن تفاوتت أهميتها حسب تدرج الكفاح الوطني، ويكتسي العامل العسكري في هذا الإطار أهمية خاصة، في المراحل الأولى من هذا الكفاح – السياسي في جوهره – نظرا لدوره الحاسم في طرح القضية طرحا سليما لا غبار عليه - كقضية تحرر وطني وتصفية استعمار قبل كل شيء.

ويتواصل هذا الدور من خلال كشف وإحباط ردود الفعل الاستعمارية الأولى التي تحاول عادة التعتيم على هذا الطرح وتجريده من طابعه السياسي وأهدافه التحررية. فصمود الطلائع المسلحة الأولى لفترة معينة، من شأنه أن يكشف هذه المحاولات وما يرافقها من ادعاءات وأباطيل.

لكن بعد بروز هذا الطرح وظهوره على الساحة الدولية، يسترجع العامل السياسي أولويته التي تزداد أهمية مع تطور القضية : داخليا بفضل صمود الثوار، وخارجيا بتدخل العامل الدبلوماسي الذي يشكل قوة إسناد لا غنى عنها.

في خريف 1958 كانت القضية الجزائرية – بعد أربع سنوات من الكفاح على الجبهات السياسية والعسكرية والدبلوماسية – قد مكنت لنفسها على الصعيدين الشعبي والخارجي، كما يؤكد ذلك موقف الجمعية العامة للأمم

المتحدة في دورتها الـ 13 التي شاهدت امتناع الحليف الأول لفرنسا الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت.

وفي هذا السياق تبدو "سياسة الوسائل الكبرى" التي أعلنها الجنرال شارل دوغول - في شقها العسكري المتمثل في "سلم الشجعان" و"مخطط شال" - متأخرة جدا، لأن العامل العسكري عامة فقد آنذاك الكثير من أهميته قياسا بالعاملين السياسي والدبلوماسي[1].

جيش الحدود: هيكلة جديدة

عاد الجنرال شارل دوغول إلى الحكم في أعقاب انقلاب 13 مايو - الذي أطاح بالجمهورية الرابعة - بعد فوات الأوان على الصعيد العسكري كذلك[2]. فالثورة الجزائرية كانت يومئذ تتحفز لنقلة نوعية في مسيرتها، بعد أن تمكنت من حل مشكلة التسليح العويصة بفضل جهودها الخاصة، ومساعدة البلدان الشقيقة وآفاق الدعم المنتظر من المعسكر الاشتراكي[3].

هذه النقلة النوعية ما لبثت أن عبرت عن نفسها بقوة من خلال حدثين بارزين هما:

1 - عمليات ليلة 25 أغسطس التي هزت فرنسا من "لوهافر" شمالا إلى "موربيان" جنوبا مرورا بباريس نفسها.

2 - إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر الموالي. وقد أولت الحكومة الجديدة - التي خلفت لجنة التنسيق والتنفيذ - الشأن العسكري ما يستحق من الاهتمام بدليل

---

1 169 يحافظ العامل العسكري على مكانته في الحروب الشعبية كمحرك للعمل على الصعيدين السياسي والدبلوماسي.

2 بعد أن اجتازت الثورة الجزائرية امتحان السنة الأولى بسلام ومكنت لنفسها شعبيا، لم يعد بوسع فرنسا أن تقضي عليها مهما سخرت من وسائل.

3 شهدت سنة 1958 بداية انفتاح واعد على صعيد الإمداد بالسلاح من المعسكر الاشتراكي.

- إنشاء وزارتين للتكفل به: وزارة القوات المسلحة ووزارة التسليح والتموين العام.

- أن أول مرسوم يصدر عنها كان يتعلق بإعادة تنظيم الوحدات المرابطة على الحدودين الشرقية والغربية، بعد تجربة "قيادة العمليات العسكرية" التي لم تعمر طويلا[1].

وتتضمن الهيكلة الجديدة على الحدود الشرقية:

- إنشاء "هيئة أركان الشرق" التي أسندت قيادتها إلى العقيد السعيد محمدي القائد السابق لقيادة العمليات المحلولة. وقد ابقت الهيئة الجديدة على مقر القيادة في بلدة غارديماو (التونسية)

- إنشاء قيادة حدود اتخذت من مدينة الكاف (التونسية) مقرا لها.

وإلى جانب هيئة أركان الشرق، تضم ناحية غارديماو مديريتي التكوين والصحة ومعسكرات القاعدة الشرقية والولاية الثانية، بينما تضم ناحية الكاف إلى جانب قيادة الحدود، قاعدة الإمداد ومدرسة الإطارات بملاق، ومدرسة الهندسة العسكرية، فضلا عن معسكرات وادي مير وقرن الحلفاية التابعة للولايتين الأولى والثالثة.

وتوجد على امتداد الشريط الحدودي الباقي عدد من مراكز التدريب والمعسكرات من دالة إلى قفصة مرورا بتاجروين والتصرين (الشمابي).

ونجد نفس الهيكلة تقريبا على الحدود الغربية:

- هيئة أركان الغرب بقيادة العقيد هواري بومدين الذي اتخذ من ناحية وجدة مقرا لقيادته.

- قيادة حدود اتخذت من ناحية وجدة كذلك مقرا لها، وقد عين على رأسها النقيب رشيد (أحمد مستغانمي).

---

1 تم حلها قبيل الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958

وهناك أيضا عدد من مدارس التكوين والمعسكرات، تمتد من الناظور شمالا إلى بوعرفة جنوبا ومن أهم مراكز التدريب – الذي يشرف عليه النقيب محمد علاهم - مركز كهداني ومركز الزعيمن إلخ.

وقد استمر "العمل بهذا التنظيم القائم على ثنائية الأركان أكثر من سنة، قبل أن يستخلص وزير القوات المسلحة بالقاسم كريم استنتاجه في تقريره إلى مجلس الثورة المنعقد بطرابلس ابتداء من منتصف ديسمبر 1959، مقترحا بهذه "قيادة جماعية (واحدة) على رأسها مسؤول أو هيئة حرب واسعة الصلاحيات".[1]

وقد تجسد المقترح في إنشاء هيئة أركان عامة لجيش التحرير، بقرار من مجلس الثورة الذي أنشأ في نفس الوقت اللجنة الوزارية للحرب لتتولى مهمة الإشراف على الهيئة الجديدة.

وقد عيّن على رأس هيئة الأركان العقيد هواري بومدين، باقتراح من بو الصوف – المدعوم من بن طبال – على حساب العقيد السعيد محمدي مرشح كريم الذي عين بالمناسبة وزير دولة في حكومة فرحات عباس الثانية.

وقد تركت سعقيد بومدين حرية تعيين مساعديه، فاختار الرواد علي منجلي (الثانية) ورابح (عز الدين) رزاي (الرابعة) وأحمد (سليمان) قايد (الخامسة).

وفي رسالة بتاريخ 31 يناير 1960 – تحمل توقيع رئيس الحكومة وثلاثي اللجنة الوزارية للحرب - منحت هيئة الأركان العامة صلاحيات واسعة من 8 نقاط نذكر منها:

- تسمية الضباط المساعدين إلى رتبة نقيب.
- تقديم تقارير دورية إلى اللجنة الوزارية للحرب[2].

1 BELKACEM Krim, Le Lion des Djebels, Amar Hamdani, Balland 1973, p. 321

2. جمال بالفردي، أطروحة ماجستير حول جيش الحدود جامعة الجزائر كلية التاريخ 2006.

وفي بداية فبراير تم تنصيب الهيئة في مهامها، فسارعت بوضع نظام جديد لنفسها وللمناطق الحدودية بصفة عامة. وقد بدأ بتجهيز نفسها بخمسة مكاتب على طريقة الجيوش النظامية وهي:

1 - مكتب الإمداد والتموين.

2 - مكتب الاستعلامات.

3 - مكتب العمليات.

4 - الجنود والمستخدمين.

5 - مكتب الإعلام والتربية.

وقد أثرت تنظيم المناطق الحدودية بإنشاء:

- منطقتين للعمليات من الناحية الشرقية: منطقة شمالية بقيادة النقيب عبد الرحمان بن سالم المسؤول السابق لوحدات القاعدة الشرقية، ومنطقة جنوبية بقيادة النقيب صالح (السوفي) بن نبدي.

- منطقة عمليات شمال الناحية الغربية بقيادة النقيب العربي الطيبي.

كانت مهمة العقيد بومدين على رأس الأركان العامة بغارديماو سهلة نسبيا لسببين اثنين على الأقل.

1 - أن مسؤوليته في الولاية الخامسة ثم في قيادة العمليات العسكرية وبعدها أركان الغرب، جعلت منه القائد الفعلي لمناطق الحدود الغربية، لاسيما أنه كان يتمتع بكامل الصلاحيات نظرا لانشغال أعضاء الحكومة المعنيين بالشأن العسكري كل بمهامه المتعددة ما بين تونس والرباط والقاهرة.

2 - وجود قادة بارزين على الحدود الشرقية، مهدوا له الطريق إلى حد كبير نذكر منهم عبد الرحمان بن سالم، علي منجلي (مسؤول الوحدات التابعة للثانية)، احمد بن شريف (قائد المنطقة الجنوبية).

هذه الظروف المواتية جعلته قائد الأركان العامة يقدم في تقرير إلى الحكومة في يونيو 1961 حصيلة مشجعة نذكر منها

1 – استعادة السلطة السلّمية والانضباط في صفوف الوحدات المرابطة على الحدود التي ادمجت في عدد من الفيالق التابعة إلى المناطق العملياتية آنفة الذكر، مع تحرير هذه الوحدات من قيود الإمداد.

2 – معرفة تعداد الجنود بدقة بهدف ضبط التوقعات في مختلف الميادين (المالية، العتاد، التكتيك...).

3 – توحيد الإدارة، تخفيف أعباء الوحدات، التنسيق في قيادة الوحدات، الاقتصاد في استعمال وسائل النقل، استرجاع العتاد المخزون... الخ

مارست هيئة الأركان مهامها بقبضة حديدية كانت لها نتائج ملموسة، نظرا لحالة التسيب والفوضى التسيبية التي كانت سائدة قبل ذلك.

وما لبثت هذه النتائج أن برزت على الصعيد العسكري، من خلال تحويل الأعداد الهامة من المجاهدين المرابطين بالمناطق الحدودية، من كتل شبه هامدة بمعنويات في الحضيض، إلى طاقة جديدة تتمتع بقدرة قتالية عالية، تساهم حقا بفعالية في انتصار الكفاح المسلح[1].

وتشهد هذه النتيجة وحدها لبومدين ورفاقه بالكفاءة، في أداء مهمة دقيقة ومتشعبة.

"ضباط فرنسا" بين متحفظ ومشجع

لم ير قائد الأركان من حرج لأداء مهامه العويصة، في الاستعانة بما يسمى "ضباط فرنسا" الذين التحق عدد منهم في ربيع 1958، بواسطة شبكات التعادية جبهة التحرير بفرنسا وأوربا خاصة. وكان عدد قليل من هؤلاء قد فرّ مباشرة من داخل الجزائر إلى صفوف جيش التحرير، أمثال الرائد مولود إيدير والملازمين أحمد بن شريف (الرابعة) وغريل بن عباس، والشريف جمري (الأولى).

1 A. ZERGUINI, Une vie de combats et de lutte, éditions Ensabilha, Alger 2000.

وكان التحاق الضباط الفارين من جيش الاحتلال محل تحفظ وشك طبيعي من لدن نظرائهم الثوار، كما تدل على ذلك بعض العبارات التي أطلقت عليهم مثل:

"مبعوثين" أو "حزب فرنسا"[1] التي كانت تتردد على الألسنة آنذاك[2].

ويعود ذلك إلى حذر مفهوم، وفي نفس الوقت إلى قتال بعض هؤلاء في صفوف جيش الاحتلال بالجزائر قبل نقلهم إلى فرنسا وأوروبا[3].

وكان أول من استعان بهؤلاء الضباط الفارين – باحتشام – العقيد السعيد محمدي، وعلم بومدين بذلك فطلب بعضهم للعمل بالحدود الغربية في مراكز التكوين والتدريب خاصة.

وقد أشار كريم إلى وضعية الضباط الفارين في تقرير 3 أغسطس 1958 إلى لجنة التنسيق والتنفيذ على النحو التالي: "إمّا الأخذ بمقترحات الخبراء وذوي الاختصاص حفاظا عليهم، أو الأحسن إعفاؤهم من مهامهم لاسيما إن كانت معنوية بالأساس[4].

وغداة تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر وتعيين كريم وزيرا للقوات المسلحة، بادر باستعادة بعضهم من بومدين وقربهم إليه بوساطة الرائد إيدير، العضو النافذ في ديوانه العسكري الذي أخذ يعاملهم معاملة خاصة، زادت من حساسية الضباط الثوار نحوهم[5]. وفي تقريره إلى مجلس الثورة في ديسمبر 1959، أثار الموضوع من جديد، على أساس أن "الاستعانة بالضباط الفارين أفضل من اللجوء إلى الخبراء الأجانب، هذه الفكرة تبناها قائد الأركان العقيد هواري بومدين الذي ما لبث أن جعل منهم المؤطرين الفعليين لجيش التحرير الناشئ بالمناطق الحدودية.

---

1. IBID.

2. الطيب فرحات حميدة، قصة الثورة في الصحراء، مخطوط.

3. أمثال الرائد إيدير والنقيب محمد قايدي ... إلخ.

4. In les Archives de la Revolution Algérienne, M. HARBI, editions J. Afrique, Paris.

5. فرحات حميدة، المصدر السابق.

وعلى صعيد آخر، قام العقيد بومدين حرصاً على استقلالية هيئة الأركان، بإنشاء هيكل استعلامات خاص بجيش التحرير متميز عن مصالح الاتصالات التابعة لوزارة بوالصوف (مالغ). أصبح بمثابة النواة الأولى للأمن العسكري بمهامه المختلفة الداخلية (حماية أمن الجيش) والخارجية (الاستعلام والرد على الدعاية الأجنبية)[1].

التسليح : ثغرة المعسكر الاشتراكي

كانت مهام تسليح وإمداد الجيش في الحكومة المؤقتة الأولى موزعة بين وزارتين : القوات المسلحة والتموين والتسليح. فالوزارة الأخيرة كانت تقوم بالبحث عن الأسلحة وشرائها ونقلها إلى غاية الحدود الشرقية والغربية، بينما تشرف وزارة الأولى على نقلها إلى ميادين القتال المختلفة.

وقد كان لتأسيس الحكومة في حد ذاته أثر إيجابي على مستوى التسليح والتموين العام، إذ شجع بعض الدول الشقيقة والصديقة على التعامل معها كهيئة شرعية ورسمية تقريبا. فتبرم معها لذلك الصفقات والاتفاقات بصورة عادية. وكانت دول مثل مصر والعراق وسوريا والأردن سباقة في هذا المضمار.

ومن جهة أخرى أخذت الثغرة المستحدثة من ناحية المعسكر الاشتراكي في الاتساع، بعد التحاق كل من الصين والاتحاد السوفياتي بقائمة الدول المصدرة أو المتبرعة بالأسلحة الموجهة لجيش التحرير

ويمكن القول أن الثورة الجزائرية كانت عند تأسيس الحكومة المؤقتة، قد تمكنت من اختراق الحصار المضروب حولها في ميدان التسليح الأمر الذي غير المعادلة تماما . من إمداد حرب عصابات إلى إمداد نواة جيش نظامي بأتم معنى الكلمة.

---

[1] Y. COURRIERE, Les feux du desespoir. Fayard. Paris.

مصاعب في إمداد الداخل

وتماشيا مع الوفرة المتزايدة تغيرت معادلة نقل الأسلحة كذلك، الأمر الذي ضاعف من أعباء مديريتي إمداد الشرق والغرب بوزارة التسليح والتموين، فقد اضطرت الوزارة إلى إنشاء حظيرة خاصة من وسائل الشحن المختلفة، لنقل الأسلحة من موانئ مصر وليبيا وتونس والمغرب إلى المناطق الحدودية، وكانت قيادة الثورة سابقا تعتمد أساسا على مساعدات الحكومتين المصرية والليبية، وتبرعات بعض المتعاطفين الليبيين خاصة[1].

وتم تنظيم شبكة النقل البري شرقا من الإسكندرية إلى الكاف بتونس، مرورا بعدد من المراكز أهمها : مرسى مطروح، السلوم، بنغازي، طرابلس، تونس. واستمر الاعتماد على البواخر لإمداد الجبهة الغربية، رغم المراقبة المشددة لحركة السفن من قبل الأسطول الفرنسي والبحرية الحليفة في البحر المتوسط.

بل اعتمدت مصالح الوزارة المعنية على الطيران التجاري أيضا، لنقل الأسلحة إلى الغرب تحت غطاء استيراد اللوز من ليبيا[2].

ولجأت قيادة الثورة إلى طيران بعض البلدان الشقيقة والصديقة، لنقل الأسلحة مثلا من السعودية إلى مصر، ومن العراق وتركيا باتجاه بنغازي أو طرابلس.

واستطاعت مصالح الثورة من جهة أخرى أن تنشئ شبكة تسليح بأوربا ذاتها من أهم محطاتها:

- محطة أوربا التي كان ينشطها عبد القادر أبواصري (بايصي) الذي تعرض بفرنكفورت إلى محاولة اغتيال في ديسمبر 1959.

---

1. ABDELAMDJID BOUZBID. La logistique durant la guerre de libération nationale, Biblo plus, Alger. 2005

2. شهادة عمار بن عودة في كتابنا ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر 2003.

- محطة ألمانيا (الاتحادية سابقا) التي كان ينشطها المناضل محمد يوسفي انطلاقا من مدينتي "فيسبادن" و"كبلانس".

هذه الشبكة المترامية الأطراف ازدادت حيوية وفعالية بعد تشكيل الحكومة المؤقتة الثانية في 18 يناير 1960، وإنشاء وزارة كبيرة باسم وزارة التسليح والاتصالات العامة (مالج) التي عين على رأسها عبد الحفيظ بو الصوف. فما لبث طموح الوزير الجديد أن تجلى في عدة مظاهر، منها تطوير نواة صناعة حربية بكل من المغرب وتونس.

- فورشات الأسلحة بالمغرب مثلا، لم تعد تكتفي بصنع مختلف أنواع الذخيرة الموجهة للأسلحة الخفيفة والمدفعية، بل أخذت تحاول إنتاج رشاشات مقلدة وحتى بعض أنواع المدافع (الهاون).

- ولم تعد ورشات تونس بدورها تكتفي بصنع شحنات "البنقلور" وإصلاح الأسلحة المختلفة، بل أخذت تفتح خزانات الذخيرة و"براميل الزيت" الموجهة لتهريب أسلحة خفيفة إلى ثوار العاصمة خاصة.

غير أن حل مشكلة التسليح على النحو السالف، لا يعني بالضرورة حل مشكلة إمداد جيش التحرير بالأسلحة اللازمة، لتنمية دوامة الثورة الشعبية داخل الجزائر خاصة. فهذه المشكلة ما لبثت أن طرحت نفسها بشكل آخر: صعوبات متزايدة أمام عملية إيصال السلاح إلى جيش التحرير بالولايات، بعد أن أقام جيش الاحتلال خطا دفاعيا على امتداد الحدود الشرقية والغربية في الفترة ما بين خريف 1957 وصائفة 1958، باسم "خط موريس"[1].

وقد تفطنت قيادة الثورة منذ البداية إلى خطورة هذا الحاجز الدفاعي، كما جاء ذلك في تقرير بلقاسم كريم إلى القيادة (أغسطس 1958)، حيث اعتبر هذا الخط "عائقا جديا يشكل خطرا على الثورة، ويستوجب حلا ملائما لتمرير السلاح"[2].

1. نسبة إلى أندري موريس وزير الدفاع في حكومة بورجس مونوري (يونيو 1957).
2. In M. HARBI, Les archives de la révolution algérienne éditions J Afrique, Paris, 1981.

وكانت قيادة الثورة بالخارج، قد أنشأت لحل مشكلة الإمداد منذ ربيع 1956 "القاعدة الشرقية" على الحدود الجزائرية التونسية بمهمة مزدوجة،

- كمخزن للتموين مباشرة بالسلاح، ويعني ذلك الولايتين الأولى والثانية المتاخمتين للقاعدة، وبدرجة أقل الولايتين الثالثة والرابعة اللتين كانتا - رغم البعد - ترسلان بين الفينة والأخرى قوافل إلى القاعدة لتعود منها مجهزة بما تيسر من سلاح.

- كقاعدة إمداد بأتم معنى ذلك، تقوم بإرسال قوافل السلاح إلى الولايتين الثالثة والرابعة خاصة.

وكانت قيادة الحدود الغربية تقوم بدور مماثل، كمخزن بالتعاون مع الولاية الخامسة التي كانت تكلَّفُ أحيانا بنقل حصص من السلاح إلى الولايتين الرابعة والسادسة.

وحسب تقدير الخبراء أن أداء قواعد الإمداد على الحدود الشرقية والغربية كان جيدا، غير أن عملية الاستقبال بالولايات المعنية لم تكن مدروسة بطريقة مناسبة[1]، الأمر الذي جعل مشكل الإمداد يظل مطروحا على معظم الولايات وإن تفاوتت حدته بين الواحدة والأخرى. تؤكد ذلك الرسائل بين قادة الولايات وقيادة الأركان، كما تعبر عنه التصريحات الصادرة عن هذا المسؤول أو ذاك، مثل قول الرائد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى بالنيابة في ربيع 1959 : "لولا نقص الأسلحة لتطوع الشعب كله"[2]، إشارة إلى الطابع الشعبي للحرب التحريرية، وإمكانيات التجنيد غير المحدودة المتاحة لجيش التحرير الوطني بالداخل.

في صائفة نفس السنة استكمل جيش الاحتلال إنجاز "خط شال" وهو خط دفاعي ثان، أكثر تطورا من "خط موريس" وأقرب منه إلى المناطق

---

1. M. ZERGUINI, Une vie de combats et de lutte, éditions En-nahdha, Alger, 2000.

2. المجاهد، عدد 42، 18 ماي 1959

الحدودية - وتكمن خطورة هذه الخطوط الدفاعية أساسا في القوات الضخمة المدججة بالسلاح التي تقوم بحراستها وحمايتها والتي تسارع بتعقب القوافل أو الجماعات المسلحة التي تخترقها.

ومن الطبيعي أن تولي قيادة الثورة هذا المشكل المعقد ما يستحق من الاهتمام، باحثة عن حل مناسب بوسائلها الخاصة، وبطلب المشورة والمعونة من البلدان الشقيقة والصديقة التي لم تتوان في تقديم يد المساعدة بالخبراء والتجهيزات اللازمة لتجاوز هذه الخطوط المنيعة.

وقد عتمد جيش التحرير لاختراق هذا الحاجز الخطير تاكتيك معيّن يتمثل في:

- إذرة الإنذار بعدة اماكن من الخط المكهرب في نفس الوقت.
- القيام بعمليات عبور وهمية بهدف تضليل وحدات المراقبة.
- التسلل بسرعة والمبادرة بالانتشار فورا في الطبيعة وراء الخطوط.

ومن نقاط العبور المعتمدة على الحدود الشرقية

1 – منقار البطة ثم التوجه شمالا نحو الذرعان أو جنوبا نحو سوق أهراس.

2 – ما بين مداوروش ومرسط.

3 – ما بين مرسط وتبسة[1].

وتعمل الوحدات القادمة من الحدود الغربية عادة الالتفاف على الخط جنوب بشار.

ويتم الاختراق بعدة وسائل منها.

- تفجير شحنات من "البنقلور" الذي يحدث فجوات مؤمّنة يتسلل الثوار عبرها.

- الحفر تحت الخطوط والتسلل عبر الأخاديد المستحدثة.

---

1. M. ZEROUINI, op. cit.

- تجربة بعض الوسائل العازلة مثل الأسطوانات أو البراميل الخشبية.. إلخ

وتتفاوت خطورة العملية حسب العدد، فالأفواج القليلة تتمكن عادة من التسلل دون مشاكل، عكس الوحدات الثقيلة بحجم الفصيلة أو الكتيبة... وما إلى ذلك.

ومن مشاهير القادة الذين نجحوا في اجتياز "سدود الموت":

- العقيد علي كافي الذي استطاع اختراق الخط دخولا وخروجا.

- الرائد محمد زعموم الذي دخل رفقة كامي في فبراير 1958.

- الرائد أحمد بن شريف الذي تمكن من العودة إلى الولاية الرابعة في ربيع 1960.

- الرائدان علي السويعي والطاهر الزبيري اللذان تمكنا من العودة إلى الولاية الأولى في ربيع وصائفة نفس السنة.

ومن القادة الذين كتبت لهم الشهادة في هذه الخطوط

- الرائد علاوة بن بعطوش الذي صعق بينما كان يتأهب للعودة إلى الولاية الثانية في فبراير 1958.

- عمار راجعي الذي استشهد في طريقه إلى الولاية الأولى في ربيع 1960.

وتكشف الحلول المقترحة لتجاوز عقبة السدود المكهربة، والتمكن مجدد من إمداد جيش التحرير بالولايات حاجة نوعا من الارتباك في الموقف نظرا لتباين هذه الحلول بين الواقعي الممكن وشبه المتعذر لسبب أو لآخر. فوزير القوات المسلحة مثلا يقترح في تقرير إلى مجلس الثورة أواخر 1959، "شن حرب استنزاف على الخط بمشاركة جميع الوحدات المرابطة على الحدود"[1] لكن نجده في تقرير آخر قبل ذلك، يؤكد على

1 In la Liste des djebels, A. HAMDANI, Balland, Paris, 1973

ضرورة المساعدة الخارجية في هذا الصدد ووجوب اللجوء إلى الإنزال الجوي[1]، وحتى البحري باستعمال الغواصات[2].

وفي إطار "حرب الاستنزاف"، كان خط شال يتعرض فعلا من حين إلى آخر لهجومات مكثفة كتغطية لعملية عبور أو لمجرد المناوشة. حدث ذلك مثلا:

- ليلة 14 فبراير 1959 عندما تمكنت من العبور كتيبة من 132 جندي.
- في مارس 1960 ناحية سوق أهراس بمشاركة الفيلقين 19 و39.

وكانت بعض مراكز التدريب تقوم أحيانا بتمرينات تستهدف خط شال أيضا[3].

ويكشف وزير القوات المسلحة في تقريره إلى مجلس الثورة آنف الذكر، أن هناك "متآمرين لإحباط مساعينا في نقل الأسلحة عبر الحدود الشرقية خاصة"، مشيرا بذلك إلى عمليات الاختراق التي تقوم بها مخابرات العدو في التراب التونسي والتي تتسبب عادة في إلحاق خسائر ثقيلة بقوافل الإمداد، سواء عند العبور أو أثناء ملاحقتها عقب ذلك. غير أن هذه القوافل كانت بدورها تكبد جيش الاحتلال خسائر فادحة، عندما يجبرها على خوض معارك صدامية مع وحداته[4].

ومهما يكن من أمر المصاعب التي كانت تعترض سبيل إمداد الولايات بالسلاح و برجال المدربين، فقد أجبر جيش التحرير خصمه على مواصلة التعبئة القصوى مدة غير محدودة، لمواجهة الموقف سواء بالمناطق الحدودية أو داخل البلاد.

1. HARBI, op. cit.

2. فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، القاهرة 1985

3. ZERGUINI, op. cit.

4. حدث ذلك مثلا في جبال مرمورة (قالمة) عندما حاول الفيلق المدعم الأول بقيادة الشهيد جاب الله بوالتين اعتراض وحدات إمداد قادمة من تونس في أواخر مايو 1958 حيث لقي قائد الفيلق حتفه.

أولا : في المناطق الحدودية

كانت وحدات جيش التحرير تشن غارات دورية على مراكز جيش الاحتلال المقابلة بها مثل:

1 – مهاجمة مركز عين الزانة في 14 يوليو 1959 والتي كانت "بداية مرحلة جديدة في حرب التحرير، بالاستعمال الكثيف لمختلف الأسلحة"[1].

2 – مهاجمة مراكز الحمدي والفوارد وعين الزرقاء ليلة 28 نوفمبر 1960، وتحرير مئات الجزائريين الذين كان جيش الاحتلال يستعملهم كدروع بشرية لحماية نفسه من مفاجآت جيش التحرير[2].

3 – شن وحدات الولاية الخامسة غارات ناجحة على بعض مراكز جيش الاحتلال في الحدود الغربية، والاستيلاء على كميات هامة من الأسلحة كما حدث في بن سكران وتيرني[3].

ثانيا : داخل البلاد:

حافظ جيش التحرير داخل البلاد على زمام المبادرة رغم الحصار الشديد المضروب على المدن، وعمليات التمشيط الكبرى التي استؤنفت في خريف 1958، تمهيدا لمخطط شال الذي شرع في تنفيذه رسميا مع عملية "كورون" في بداية فبراير 1959

يؤكد ذلك الرائد الحاج لخضر القادم لتوه من ميدان المعركة بالأوراس بقوله : "عنصر المبادرة دائما بأيدينا". ويبرر ذلك بعاملين على قدر كبير من الأهمية.

- "تأييد الشعب الذي يزداد قوة وتماسكا، مع مر الأيام"

1. المجاهد عدد 47، 27 يوليو 1959، 194.
2. المجاهد عدد 84، 28 نوفمبر 1960.
3. الجيلالي غزال (عقل)، الشروق اليومي عدد 4، سبتمبر 2006

- معرفة الميدان هذا الحليف الهام : "فنحن أصحاب البلاد نعرف طبيعة الأرض ومسالكها"[1].

وتشهد كثافة العمليات ذاتها على أن جيش التحرير ما يزال بعد عودة ديغول إلى الحكم سيد الموقف.

- فقد "حيى" انتخابه رئيسا للجمهورية في ديسمبر 1958 - 330 عملية خلال أسبوعين فقط، كما "حيى" تنصيبه في مهامه يوم 8 يناير الموالي بـ 184 عملية خلال أسبوع واحد[2].

- وتجدد العمل الفدائي بالعاصمة والساحل، رغم كثافة الوجود العسكري بالمنطقة، والتجهيزات الدفاعية التي أقامها هناك.

1 - فقد وضعت الفدائية جميلة بوباشا قنبلة بمقهى "لابراسري" في قلب العاصمة يوم 27 يوليو 1959، وكانت تخطط لوضع قنبلة مماثلة بقاعة "لاصال بورد" (ابن خلدون)، وكر الدعاية الاستعمارية بواسطة الفعاليات ذات الطابع الفني[3].

2 - وهاجم الفدائيون شاطئ شنوة (تيبازة) عصر 3 يوليو 1960، مما خلف 13 قتيلا و 40 جريحا معظمهم من المستوطنين وعساكر العدو.

3 - وخاض جيش التحرير بالولاية الخامسة معركة جبل مزي (عين الصفراء) ما بين 6 و8 مايو 1960 بخمس كتائب حسنة التجهير كبدت نخبة جيش الاحتلال - من مظليين ولفيف أجنبي - خسائر فادحة، ما جعل المعركة تتحول إلى "هزيمة وفضيحة" في آن واحد، بعد لجوء جيش الاحتلال إلى استعمال سلاح "النابالم" المحظور. وقد علق وزير الأخبار محمد يزيد وهو يعود جرحى المعركة بالرباط قائلا : "لا مكانة في العالم المتمدن لحكومة وجيش يستعملان النابالم"[4].

---

1. 197 المجاهد، عدد 42، مصدر سابق.
2. H. ALLEG, La guerre d'Algérie (T2), Temps actuels, Paris, 1981
3. شهادة الفدائية في كتابها، فرسان الحرية، دار هومة، الجزائر 2001
4. المجاهد، عدد 69، 30 مايو 1960

كان جيش التحرير يومئذ بصدد الانتشار في أعماق الصحراء، بعد تمركز وحدات خفيفة في:

- ناحية الدبداب في أقصى الحدود الجنوبية، الجزائرية التونسية
- الحدود الجزائرية الليبية (مقاطعة طرابلس).
- الحدود الجزائرية المالية.
- الحدود الجزائرية الموريتانية.

وقد سجلت هذا الانتشار الصحافة الفرنسية ذاتها بعناوين بارزة:

- فقد كتبت "الفيغارو" في 19 سبتمبر 1960، أن مجموعة من الثوار في قلب الصحراء كبدت الوحدات الفرنسية التي حاولت ملاحقتها 9 قتلى و 7 جرحى، ولاحظت في هذا الصدد أن هذه المجموعة لا يمكن أن تعيش بدون مساعدة البدو الرحل. قبل الإشارة إلى "وجود خلايا لجبهة التحرير بكل من المنيعة وعين صالح منذ بضعة أشهر"[1].

- ونقلت لوموند في أكتوبر الموالي، أنباء معارك كانت جبال الهقار مسرحا لها[2].

وتشبه حالة نظام جبهة التحرير "المنتهي" هذا الطائر الأسطوري الذي يبعث من رماده! وتبدو وضعية جيش الاحتلال معه. أشبه ما تكون بحالة سيزيف في الأساطير اليونانية! يصرح بذلك قائد جيش الاحتلال بالجزائر موريس شال نفسه الذي أسر إلى الرئيس دوغول في يوليو 1959 - أثناء "جولة المطابخ" الأولى - قائلا: "لقد استطاع الفقيد بيجار - قائد الفيلق الثالث المدعم - في سعيدة، تحطيم 6 أجيال من نظام الجبهة الذي ظل يتجدد مع ذلك باستمرار..." ويعلق على ذلك: "وإذا بقينا على نفس الوتيرة، سنجد أنفسنا في ذات الوضعية بعد 20 سنة!"[3]

---

1. 201 المجاهد، عدد 79، 10 أكتوبر 1960.
2. المجاهد، عدد 80، 17 أكتوبر 1960.
3. ZERGUINI, op. cit., p. 147.

هذه الحقيقة التي نطق بها عدو في أهمية الجنرال شال، تؤكد مسبقا الأثر المحدود للامتحانات التي وضع جيش الاحتلال – في ظل "سياسة الوسائل الكبرى" – نظام جبهة وجيش التحرير على محكها. ومن أخطر هذه الامتحانات مناورة "سلم الشجعان" و"مخطط شال" الذي شرع في تطبيقه عمليا ابتداء من خريف 1958.

أولا : "سلم الشجعان" : جاء الإعلان عن هذه المبادرة – أو المناورة – في مؤتمر صحفي عقده الجنرال دوغول في 23 أكتوبر 1958، تعبيرا عن وهم كبير كان يسكن الجنرال وحاشيته. ومفاده أن "باب الاجتهاد" أسند تماما أمام جبهة وجيش التحرير بمجرد عودة الجنرال. فضلا عن "سياسة الوسائل الكبرى" التي قررها لقطع دابر "التمرد" في الجزائر بحد السلاح. ومن ثمة لم يبق أمام "المتمردين" عبر "الاستسلام المموه" لحفظ ماء الوجه على الأقل مع مكافأة السباقين منهم لتفهمهم وتوبتهم!

كانت هذه المناورة تقتضي "التفاوض" على الاستسلام مع جيش التحرير أساسا، لكن دون سد الباب أمام الحكومة المؤقتة التي يسميها الجنرال "المنظمة الخارجية للتمرد".

طبعا لم ترد الحكومة المؤقتة – المعتدة بحداثة تأسيسها والترحيب الذي قوبلت به من لدن البلدان الشقيقة والصديقة – بغير الرفض على أوهام الجانب الفرنسي الذي لم ييأس مع ذلك، فظل يحاول تجسيد مناورته طيلة 20 شهرا. ويمكن أن نقف عند ثلاث محطات في هذا الشأن.

الأولى : محاولة استغلال أسر الرائد رابح (عز الدين) زراري عضو مجلس الولاية الرابعة في 17 نوفمبر الموالي، لإقناعه "باختيار سلم الشجعان" واستعماله بعد ذلك لحمل رفقائه في مجلس الولاية على تبني نفس الموقف، وقد نسبت إليه مخابرات جيش الاحتلال نداء خلاصته : "لا مبرر لاستمرار الثورة بعد مجيء دوغول"[1].

1. محمد صديقي، شهادة ثائر من قلب الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2003.

تظاهر الرائد زرازي في البداية بقبول الدور المقترح عليه، لكن ما لبث أن ضحك على الجنرال "ماسو" والنقيب "ماريون" الذي كلف "بمرافقته" ليعود إلى رفاقه في الولاية الرابعة قبل أن يلتحق بتونس في فبراير 1959، ويروي قصته المثيرة على صفحات "المجاهد"[1]، ثم في حديث مثير مع جان دانيال نشر في أسبوعية "ليكسبريس"[2].

- الثانية : محاولة استغلال حادثة النقيب علي حنبلي في نفس الإطار.

وكان النقيب حنبلي قد استسلم للعدو في 21 مارس 1959 على رأس كتيبة مدعمة بعد أزمة نفسية وعصبية[3]، بسبب خلاف حاد مع قيادة الأركان الشرقية تحول إلى مواجهة مسلحة. وقد اعتبرت دعاية جيش الاحتلال أن استسلامه تجاوب مع "سلم الشجعان"[4]، وأقامت حوله ضجة إعلامية. لكن صحيفة "لوموند" ما لبثت أن نبهت قراءها وجزءا من الرأي العام الفرنسي، بأن النقيب استسلم فعل ذلك مكرها، مثلما فعل عاجل عجول قبل حوالي ثلاث سنوات[5].

- الثالثة والأخيرة : محاولة الانفراد بقيادة الولاية الرابعة خلال النصف الأول من 1960، وحملها على إبرام سلم منفرد في إطار "صيغة معدلة" لسلم الشجعان". لكن رد الفعل السريع للوحدات الموالية للحكومة المؤقتة، ما لبث أن أحبط هذه المناورة الخطيرة، لتعود الأمور بالولاية إلى مجراها الطبيعي : مسار التحرر الوطني بقيادة جبهة التحرير الوطني وجهازها التنفيذي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ويمكن أن نلتمس عذرا لقادة الولاية الرابعة المتورطين في هذه المناورة، بأن اتصالاتهم مع السلطات الفرنسية - التي توجت بمقابلة الرئيس دوغول بقصر

1. المجاهد، عدد 36، 6 فبراير 1959.
2. المجاهد، عدد 38، 17 مارس 1959
3. ZERGUINI, op. cit.
4. Y. COURRIERE, "Heure des colonels, FAYARD, Paris, 1970.
5. المجاهد، عدد 30، 12 أبريل 1959.

الإليزي في 10 يونيو 1960 - كانت بعد دعوة التفاوض، في إطار إعلان 16 سبتمبر 1959؛ الذي طرح أول مرة اختيار تقرير المصير لحل المشكلة الجزائرية.

- ثانيا : مخطط شال: تزامنت مناورة "سلم الشجعان" تقريبا، مع التمرين الأولى على مخطط شال الشهير التي انطلقت في نوفمبر 1958، بالولاية الخامسة (الغرب الجزائري).

وقد تفطنت قيادة الثورة مبكرا إلى طبيعة هذا المخطط، فتنبهت إلى عدم جدوى الهجومات الكثيفة على وحدات جيش التحرير قليلة العدد، بل إلى مخاطرها على جيش الاحتلال نفسه، إذ تتحول أحيانا إلى مجازر حقيقية في صفوفه[1].

واستقبل قادة الولايات الشروع الفعلي في تنفيذ المخطط عبر عمليات كورون (فبراير - أبريل 1959) بنوع من عدم الاكتراث، بل الحكم المسبق بفشله. فالرائد الحاج لخضر قائد ولاية الأوراس بالنيابة يقول بكل اعتداد "لا جديد في مخطط شال يمكن أن يؤثر علينا"، علما أن المنطقة عرفت عمليات التمشيط الكبرى عمليا منذ 1955. وتعليقا على "جديد" المخطط المتمثل في استعمال وحدات الكومندو على نطاق واسع يضيف قائلا "لا يكفي لهزيمتنا تكوين وحدات مماثلة لوحداتنا"[2].

وترى "المجاهد" بخصوص عمليات "كورون" تحديدا، "أن التنسيق بين الولايتين الخامسة والرابعة أحبط حسابات الجنرال شال". وتساءلت بالمناسبة : "لماذا توقفت قيادة جيش الاحتلال عن إصدار البلاغات حول هذه العمليات؟" في إشارة إلى نتائجها المحدودة.

ولم تفاجأ الولاية الرابعة بالأسلوب الجديد لعمليات "كورون" التي استهدفتها ما بين أبريل ويونيو من نفس السنة والمتمثل في الاحتلال

---

1. المجاهد، عدد 33، 8 ديسمبر 1958.
2. المجاهد، عدد 42، 18 ماي 1959

الكثيف للميدان والمكوث به مدة طويلة ليل نهار، لأنها سبق أن تعرفت عليه من تجربة جارتها العربية، فواجهت الموقف بتقسيم الفيالق والكتائب إلى فصائل وأفواج سهلة الحركة، مما يجعل التسلل عبر صفوف العدو ممكنا وأكثر يسرا.

وكان الشأن كذلك بالولاية الثالثة التي داهمتها عمليات "جومال" (التوأمتان) ابتداء من أواخر يوليو 1959. وشهدت هذه العمليات زيارة الرئيس دوغول الذي حرص على معاينة الموقف في الميدان بنفسه بعيدا عن التقارير التي لا يمكن أن تغني عن الملاحظة المباشرة بأي شكل من الأشكال.

وسارعت "المجاهد" بالحكم على "جومال" بالفشل[1]، وكان حكمها هذا مؤشرا لفشل مخطط شال نفسه، بدليل أن الرئيس الفرنسي استغل زيارته التفقدية لتسويق فكرة تقرير المصير، باعتباره الأفق الممكن الوحيد لحل المعضلة الجزائرية، بعد أن تأكد من فشل الرهان على الحل العسكري السريع حسب أوهامه الأولى.

وكانت قوات الاحتلال قد مهدت لعمليات "جومال" بعمليات "إيتانسال" (الشرارات) التي ضربت المنطقة الأولى من ولاية الأوراس - النمامشة وناحية جبال الحضنة تحديدا، بهدف محاصرة وحدات الولاية الثالثة شمالا، ومنعها من التسلل والانتشار بمناطقها الجنوبية التي تمتد حتى مشارف المسيلة شرقا وسور الغزلان غربا.

يعد "جومال" مر مخطط شال بفترة فراغ طويلة، تعبر عن بداية شكوك حقيقية في جدوى المخطط ذاته. وقد تزامن ذلك مع وقفة تقييمية صارمة ختمها الرئيس دوغول شخصيا في رسالة إلى قائد أركان الجيش بتاريخ 26

1. المجاهد، عدد 49، 24 أغسطس 1959.

ديسمبر 1959 قائلا : " لا مستقبل لأية سيطرة بالقوة في الجزائر، والاعتقاد بغير ذلك لا يعدو أن يكون بكل بساطة ضربا من الجنون"[1]

هذا التقييم الصارم - والحكم القاسي الذي يفهم منه - لم يمنع الجنرال شال - في آخر أيامه بالجزائر - من استئناف عملياته ابتداء من مارس 1960 في الشمال القسنطيني (الولاية الثانية) باسم "الحجارة الكريمة". وقد استغل الرئيس دوغول المناسبة - مرة أخرى - لتفقد وحدات جيش الاحتلال في الميدان وهي تطارد في ظروف صعبة شبحا اسمه جيش التحرير الوطني، والتأكد بنفسه بأن "بقايا" هذا الجيش "تبيع نفوسها بأغلى ثمن"، عندما تقع في شباك الحصار المضروب على هذه الناحية أو تلك من الولاية[2].

وحمل الرئيس الفرنسي معه مفاجأتين حزينتين للجنرال شال:

- استدعاءه لمهام أخرى بأوروبا، أي أن عليه أن يجمع حقائبه ويستعد لتسليم مهامه لخليفته بالجزائر.
- إشعاره بمشروع "الجزائر الجزائرية" كخطوة جديدة في طريق البحث عن حل سياسي للمعضلة الجزائرية. ومعنى ذلك أن العامل العسكري مرشح لفقدان أهميته شيئا فشيئا في المرحلة القادمة.

ويعني إعفاء شال - في أبريل 1960 - نهاية أوهام الحل العسكري للمشكلة الجزائرية، ومراجعة مهمة جيش الاحتلال بالجزائر بتحديد أهداف أكثر تواضعا: إضعاف جيش التحرير بنية التفاوض مع الحكومة المؤقتة من مركز قوة.

في هذا الإطار تندرج العمليات الكبرى التي شنها جيش الاحتلال لاحقا، بقيادة الجنرال كريبان CREPIN ثم الجنرال غامبيز GAMBIEZ بعده، مثل عمليات "لاسيغال" بالونشريس و"أرياج" بالأوراس.

---

1 In ROGER TOURNOUX, Jamais dit, éditions Plon, Paris 1967, p. 207-208
2 ZERGUINI, op. cit., p. 149

عقب لقاء "مولان" (الفاشل) بين ممثلي الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية في أواخر يونيو 1960، استقبل الرئيس الفرنسي الجنرال كريبان وأمره بتنشيط العمل العسكري، بهدف إضعاف جيش التحرير والقدرة التفاوضية للحكومة المؤقتة تبعا لذلك، وتطبيقا لهذا الأمر قام – بنوع من التسرع – بشن عمليات "لاصيغال" (الصرصور) بالونشريس في أواخر يوليو الموالي، وكان الاختيار غير موفق من ناحيتين: وعورة المنطقة وتزامن العملية مع موجة من الحر الشديد، فضلا عن عنوان العملية الذي يوحي في التراث الأدبي الفرنسي نفسه بسوء العاقبة!(1)

وأمام تضافر الظروف غير المواتية تم وقف "لاصيغال" بعد أسبوع فقط، ما جعل إعلام جبهة التحرير يتهكم على أصحابها استنادا – هذه المرة – إلى الموروث الشعبي الجزائري الذي يطلق على الصرصور اسم "الصرزيط"، كدليل ضعف وعلامة استخفاف في نفس الوقت!(2)

وفي نوفمبر من نفس السنة، واصل جيش الاحتلال عملياته الكبرى التي يجند لها نخبة الاحتياطي العام، بمداهمة قلاع الأوراس المنيعة التي كان على رأسها يومئذ الرائد الطاهر الزبيري قائد الولاية بالنيابة

وحسب تقدير أحد ضباط جيش الاحتلال، أن الاشتباكات الأولى مع وحدات جيش التحرير، كانت باهظة التكاليف لاسيما في جبال الشلية وأحمر خدو(3).

وكان مصير "أرياج" شبيها بمصير "لاصيغال" لا بسبب موجة البرد، بل بسبب الأمواج البشرية التي خرجت في مظاهرات 11 ديسمبر 1960، تطالب باستقلال "الجزائر العربية الإسلامية" بقيادة جبهة التحرير الوطني، الأمر

---

1. حكاية النملة والصرصور لكاتب الأمثال "لافونتان"
2. المجاهد عدد 74 8 أغسطس 1960
3. ZERGUINI, op. cit., p.150.

الذي حمل قوات الاحتلال تنسحب من المعركة على عجل، لمواجهة الموقف الطارئ في المدن الكبرى وضواحيها.

وكان جيش التحرير بالولاية الأولى قد استعاد قوته بفضل جهود الزبيري والسويعي ورفاقهما، أسوة بالولايات الأخرى التي استطاعت قواتها أن تحتوي صدمات مخطط شال العنيفة، وتحتل الميدان من جديد، وهي أكثر ما تكون قوة وعزما على مواصلة الكفاح حتى التتويج النهائي الذي بات وشيكا باستعادة الاستقلال والسيادة.

وتعبيرا عن هذا التحسن في الوضعية العسكرية، توعدت هيئة الأركان العامة بمناسبة الذكرى الثانية لتأسيس الحكومة المؤقتة، إدارة الاحتلال بمعركة حاسمة سيخوضها شعبنا في الأشهر القليلة القادمة[1]. وكانت هيئة الأركان صادقة في حدسها - أو نبوءتها - لأن مظاهرات 11 ديسمبر كانت فاصلة فعلا، بما تضمنته من استفتاء عفوي على الحرية و الاستقلال.

الحرب بوسائل أخرى

كانت جبهة التحرير الوطني تخوض الحرب بالوسائل السياسية كذلك. ويندرج في هذا الإطار محاولة اختراق جبهة العدو وتحييد حلفائه الأقوياء خاصة.

أولا : محاولة اختراق جبهة العدو:

تستهدف هذه المحاولة تحييد الحلقات الضعيفة في جيش الاحتلال نفسه المتمثلة أساسا في الوحدات الإفريقية أو مرتزقة اللفيف الأجنبي الذين وجدوا أنفسهم في حرب لا تعنيهم كقضية، ضد شعب أعزل تقريبا، لكنه يقاوم مع ذلك باستماتة فذة مثيرة للإعجاب في سبيل حقوقه الوطنية الثابتة. كما تستهدف كسب تعاطف جزء من الرأي العام الفرنسي ودعمه الفعال إذا أمكن. وقد حققت جبهة التحرير نجاحات ملموسة على الأصعدة الثلاثة.

---

1. المجاهد، عدد 78، 3 أكتوبر 1960.

1 - الوحدات الإفريقية

ركزت جبهة التحرير حملتها الدعائية على المجندين الأفارقة في جيش الاحتلال وأكثرهم من السودان الغربي (السنغال ومالي)، مستغلة في ذلك الروابط الدينية والإقليمية، مستعينة بعملائها في البلدان المعنية ذاتها. وكان تعداد هؤلاء المجندين في غضون 1959 مثلا يناهز 30 ألف جندي.

كانت الجبهة تستهدف هؤلاء في البداية مباشرة سواء بواسطة الاتصالات الفردية أو الرسائل الخاصة، وحتى النداءات الموجهة عبر صحيفة "المجاهد"، مثل نداء جيش التحرير في 1 نوفمبر 1960 الذي أهاب فيه بالمجندين الأفارقة أن يرفضوا القتال في صفوف الجيش الفرنسي، مرددا باتجاههم الشعار التالي: "عيشوا لإفريقيا! ولا تموتوا فرنسيين!"[1]

وبعد حصول بلدان هؤلاء المجندين على استقلالها، أخذت تطالب حكوماتها بسحبهم من الجبهات الجزائرية مؤكدة في هذا الصدد أن "استمرار التعاون مع جيش الاحتلال (يشكل) أسوأ مظهر في العلاقات بين فرنسا والدول الإفريقية حديثة الاستقلال"[2].

هذه الحملة المركزة اضطرت الوزير الأول السنغالي ممادو ضيا إلى الخروج عن صمته، والتعهد بسحب الجنود السنغاليين العاملين في الجزائر حسب الاتفاق الحاصل بعد استقلال مالي[3]

2 - اللفيف الأجنبي

استطاعت جبهة التحرير أن تنشئ شبكة حقيقية للتأثير في عناصر اللفيف الأجنبي، وجندتهم من نخبة جيش الاحتلال التي تحارب باحترافية عالية. وقد نجحت في قلب بعضهم الذين قبلوا الانتقال إلى صف جيش

---

1 المجاهد عدد 81، 1 نوفمبر 1960.
2 المجاهد عدد 77، 19 سبتمبر 1960.
3 المجاهد عدد 79، 10 أكتوبر 1960.

التحرير ومقاتلة جيش الاحتلال في صفوفه، لكنها نجحت أكثر في تهريب المئات منهم وإعادتهم إلى بلدانهم بواسطة الصليب الأحمر الدولي خاصة بغرض استغلال العملية دعائيا.

ويقدر عدد العناصر التي تمكنت شبكات الجبهة من تهريبها منذ 1956 بحوالي 4000 جندي، أغلبهم من جنسيات ألمانية وإسبانية وإيطالية. وكان هؤلاء المرتزقة لا يتحرجون من الإدلاء بشهاداتهم حول مناكر وفظائع جيش الاحتلال - كالتعذيب والاغتصاب والقتل بدون محاكمة - حتى تلك التي شاركوا فيها[1].

3 ـ شبكات الدعم الفرنسية

نجحت جبهة التحرير بواسطة اتحاديتها بفرنسا في كسب عدد من أحرار الفرنسيين الذين تطوعوا عن طيب خاطر لمساعدة قضية الشعب الجزائري العادلة عبر القيام بمهام خطيرة كنقل الأموال والأسلحة أو إيواء المطاردين من فدائيي الجبهة بفرنسا أو المارين بترابها، ومن أشهر هذه الشبكات، شبكة المفكر الحر الفرنسي جانسن التي كانت تضم عند اكتشافها سنة 1960 زهاء 3000 عضو[2]. ومن مشاهير المتعاونين مع هذه الشبكة، الفيلسوفة الوجودية سيمون دي بوفوار، والكاتبة كاترين سوفاج، والكاتب الصحفي جان ماري دولاغورس، والمطرب سارج ريجياني.

وكان من بين المدافعين عن جانسن ورفاقه، أثناء محاكمتهم في خريف نفس السنة الفيلسوف الشهير جان بول سارتر[3].

---

1 نفس المصدر

2. Y. COURRIERE, l'heure des colonels, Tayrd. Paris, 1970.

3. H. HAMON et P. ROTMA, les porteurs de valises, ALBIN MICHEL, Paris, 1979.

ثانيا : محاولة تحييد حلفائه

كانت جبهة التحرير لا تتردد في شن حملات تلو الأخرى على حلفاء فرنسا بدءا بالولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الحلف الأطلسي، وكان لو شحطن في هذه الحملات نصيب الأسد بدون منازع لدورهم المزدوج:

- تسليح القوات الفرنسية - البرية والجوية والبحرية - العاملة في الجزائر.
- مساندة الموقف الفرنسي في هيئة الأمم المتحدة، عند طرح القضية الجزائرية سواء في كواليس الجمعية العامة أو في رحاب مجلس الأمن

الحرب النفسية

مارست جبهة التحرير الوطني الحرب النفسية في عدة مستويات نذكر منها : الظهور بمعنويات مرتفعة، في محاولة الحط من شأن العدو ومعنويات جنده، الاعتداد بالحلفاء.

1 - الظهور بمعنويات مرتفعة

كان قادة الثورة سواء في المحافل الدولية أو داخل البلاد يتظاهرون بمعنويات مرتفعة، حتى أثناء الأزمات واللحظات العصيبة التي يمر بها الكفاح المسلح أو القضية الجزائرية عموما

من الأمثلة - الكثيرة - على ذلك ما جاء على لسان العقيد علي كافي غداة خروجه إلى تونس في أبريل 1959 حين يقول "أما الفرنسيون فدعهم يثرثرون! فالواقع الجبار بالجزائر أبلغ من كل دعاية. وهذا الواقع نحن الذين نمسك زمامه ونوجهه"[1].

2 - التقليل من شأن العدو

تطرقت "المجاهد" بالتعليق على نتائج الألعاب الأولمبية في خريف 1960، ملاحظة أن فرنسا احتلت ذيل الترتيب في جدول الميداليات بإحراز خمس

---

1 المجاهد، عدد 40، 16 أبريل 1959

منها مقطعا بينما أحرزت المانيا 42 وإيطاليا 36. وتعمدت الصحيفة ذكر الإتحاد السوفياتي بـ 102 والولايات المتحدة الأمريكية بـ 71 ميدالية!

وتناول عمر اوصديق كاتب الدولة في الحكومة المؤقتة عداة التحاقه بتونس، قادما من الولاية الرابعة الحالة المعنوية لجيش الاحتلال ملاحظا أنها "منهارة للأسباب التالية: دعايتنا، شعوره بعدم جدوى تضحياته، ظروفه المادية والمعنوية (الصعبة) في الجبال"[1].

3 - الاعتداد بالحلفاء

استعملت دعاية جبهة التحرير في هذا الإطار المثل الفيتنامي بوسائل مختلفة منها:

- ما ذكر ضابط الولاية الرابعة أحمد بن شريف من أن وحدته كتبت على ظهر ضابط فرنسي قتيل في أحد الاشتباكات عبارة "كومسدو جياب" إشارة إلى ملحق الهزيمة بالجيش الفرنسي في معركة ديان بيان فو الشهيرة[2].

- نشر "المجاهد" دراسة مطولة لجياب في عدة حلقات عن هذه المعركة

- توقع فشل مخطط شال بالرجوع إلى سابقة مخطط نفار Navard بالفيتنام: هذا المخطط الذي انهار أمام هجومات "الفيات مينه" المظفرة[3].

كما وظفت الجبهة في دعايتها موضوع المتطوعين - من عرب وأجانب - بدءا من مطلع 1960 على نحو خاص. علما أن مجلس الثورة وافق في يناير من هذه السنة على قبول متطوعين - من ذوي الاختصاص - من الأقطار الشقيقة والصديقة، وأذن للحكومة المؤقتة أن تطلب - عند الضرورة - وحدات أجنبية لتساعد الجزائر في معركة الحرية[4].

---

1. المجاهد، عدد 38، 17 مارس 1959
2. A. BENCHERIF, Parole de baroudeur, ANEP, Alger 2003.
3. المجاهد، عدد 64، 21 مارس 1960
4. المجاهد، عدد 61، 8 فبراير 1960

وإيهاما بجدية المسألة أشارت "المجاهد" في منتصف مايو من نفس السنة إلى فتح مركز تدريب للمتطوعين بكل من مصر وغانا، مؤكدة على حاجة الثورة الجزائرية إلى الخبراء والفنيين لمواجهة متطلبات "الحرب العصرية".

وعادت الصحيفة إلى الموضوع في سبتمبر 1960، عندما نشرت على صدر صفحتها الأولى صورة جندي من مالي، التحق متطوعا بجيش التحرير مذيلة بالتعليق التالي : "رمز التضامن الإفريقي"[1]

واستعملت جبهة التحرير في هذا الإطار كذلك رمزية الكم. من خلال التلويح بإمكانية الاستعانة بمتطوعين من الصين! وقد نجحت في زرع هذا الإيهام بالأذهان، حتى أن صحفيا أمريكيا قابل صدفة بن طبال في أروقة مقر الحكومة المؤقتة بتونس، فحسبه مستشارا صينيا بديوان الرئيس فرحات عباس!

الحرب الاقتصادية

في إطار "المقاومة الشاملة للاحتلال الفرنسي - الذي يخوض بدوره حربا شاملة على الشعب الجزائري - حاولت جبهة التحرير خوض الحرب على الجبهة الاقتصادية كذلك. ومن محاولاتها على هذا الصعيد:

1 - محاولة تعطيل مد أنابيب النفط الرابطة بين حقول حاسي مسعود وميناء بجاية في ربيع 1959، والقيام في مطلع 1960 بتخريب قطار محمل بصهاريج النفط، وقد نشرت "المجاهد" النبأ مرفوقا بالتعليق التالي : "هذا دور القطار وسيأتي دور الأنبوب"[2].

2 - تزوير العملة الفرنسية بواسطة متعاطفين محترفين في هذا الميدان! وقد اكتشفت الشرطة الألمانية العملية في 10 يونيو 1960، عندما

---

1. المجاهد عدد 77، 19 سبتمبر 1960.
2. المجاهد عدد 59، 11 يناير 1960

عثرت في مطبعة بمدينة "أوسنابروك" غرب ألمانيا (الاتحادية) على قرابة مليون فرنك من قطع 100 فرنك[1].

3 - وتفيد بعض المصادر أن بوالصوف وزير التسليح والاتصالات العامة ذهب بعيدا في مجال الحرب الاقتصادية، عندما فكر في استعمال جرثومة الفحم لإبادة الماشية الفرنسية[2].

ثانيا - الجبهة الدبلوماسية، الاتجاه السليم

كان الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 من أنسب الردود وأكملها على "سياسة الحرب الشاملة والوسائل الكبرى" التي حملها الجنرال شارل دوغول في جعبته إثر عودته إلى سدة الحكم في فاتح يونيو الماضي، والتي كان الشعب الفرنسي يستعد لتزكيتها عبر الاستفتاء على دستور الجمهورية الخامسة الذي يكرس خرافة "الجزائر الفرنسية" وشعار "جزء لا يتجزأ من فرنسا"[3].

فقد كان لهذا الحدث التاريخي سواء بالجزائر أو فرنسا أو العالم أجمع نفس صدى فاتح نوفمبر 1954، ومن أبرز دلالات هذا الحدث:

- أن الثورة الجزائرية فرضت نفسها على الساحة الدولية بالفعل وبالقانون.

- أن ميلاد الحكومة المؤقتة علامة مؤكدة لوجود الدولة الجزائرية وقيامها الفعلي الوشيك.

أن السياسة التي كان الجنرال العائد - من طي النسيان - يتأهب لتطبيقها، تجاوزها الزمن بهذا الحدث التاريخي، كما تجاوز صاحبها نفسه

---

1. Les porteurs de valise, op. cit., p. 353.
2. G. MEYNIER, Histoire intérieure du F.L.N., Casbah éditions, Alger 2003
3. تمت التزكية في 28 سبتمبر 1958.

الذي وجد نفسه في حالة الفارس الذي وصل ميدان المعركة بعد أن أوشكت على نهايتها!

ورد على هذه السياسة العدوانية دائما، كان الهاجس الأول للحكومة الوليدة التي أسندت رئاستها إلى فرحات عباس الزعيم والسياسي المحنك هو دعم المجهود الحربي بأي ثمن، وتوظيف العمل الدبلوماسي توظيفا كاملا على هذا الصعيد. هذا الهاجس الدائم عبر عنه رئيس الحكومة في مناسبة لاحقة بقوله: "نحارب كأن الحرب هي وسيلة النصر الوحيدة، ونمارس العمل الدبلوماسي كأنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهداف الشعب الجزائري"[1].

ويعتبر الكفاح المسلح في أية عملية ثورية بنزين النشاط السياسي والدبلوماسي بصرف النظر عن أهميته، طالما أن المهم في وصفة الثورة الجزائرية خاصة أن تظل آلة الثورة في دوران مستمر.

وكانت الآلة الدبلوماسية للثورة تسير على ضوء مبادئ واضحة لتحقيق أهداف لا تقل وضوحا. من هذه المبادئ:

1 - الحياد الإيجابي الذي يعني في منظور الحكومة، التحالف مع البلدان الحريصة على دعم استقلالها في المجال الدولي.

2 - مسايرة تيارات الوحدة العربية والإفريقية والأفروآسيوية، أي تجاوز الإطار الضيق للمغرب العربي

3 - إعطاء أولوية مطلقة للدعم المادي، بصرف النظر عن مصدره شرقيا كان أم غربيا[2]

ونجد على رأس أهداف دبلوماسية الثورة.

R. MALEK, Algérie d'Evian, éditions Dahleb, Alger 1995

2. Rapport de B. KRIM au C.N.R.A. (Août 1961), in M. HARBI, les Archives de la Révolution Algérienne, éditions J. Afrique, Paris 1981

1 - الحصول على دعم فعال لكفاح الشعب الجزائري

2 - السعي للحصول على مزيد من الاعترافات بالحكومة المؤقتة.

3 - العمل على عزل فرنسا دبلوماسيا[1].

وتم التمهيد للإعلان عن الحكومة المؤقتة بسلسلة من الاستشارات، شملت عددا من البلدان الشقيقة والصديقة. ومع ذلك لم يكن الترحيب بهذا الإعلان عاما، إذ تحفظت عليه دول شقيقة وصديقة قريبة جدا من القضية الجزائرية، على غرار تونس والمغرب ومصر ويوغوسلافيا[2]. طبعا لم يكن التحفظ على المبدأ نفسه، بل كان يعني جوانب أخرى مثل التوقيت والأشخاص والمقر إلخ. وكان تحفظ القاهرة مثلا يتعلق بشخص رئيس الحكومة الذي لم يبذل من قبل كبير جهد في التودد والتقرب إلى الرئيس جمال عبد الناصر وحاشيته[3].

ونجد بالمقابل عراق اللواء عبد الكريم قاسم و"ثورة 14 تموز" في طليعة المرحبين، بعد أن كان في مقدمة المشجعين على الإسراع بتشكيل الحكومة[4].

وبناء على حصيلة الأشهر الثلاثة الأولى من عمر الحكومة المؤقتة، يمكن أن نستخلص أن البداية كانت قوية وموفقة إلى حد كبير.

أولا : على صعيد الاعترافات :

تم تسجيل 15 اعترافا موزعا جغرافيا كما يلي:

- 9 بلدان عربية هي: العراق، الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا)، اليمن، ليبيا، السعودية، الأردن، تونس، المغرب، السودان

---

1. IBID.

2. R. MALEK, op. cit.

3. يذكر سعد دحلب على سبيل المثال، أن عباس رد بالقاهرة على سؤال صحفي أجنبي حول علاقته بالرئيس عبد الناصر بقوله: "كيف يمكن أن نتفاهم ونحن لا نتحدث نفس اللغة؟"

4. R. MALEK, op. cit.

- 5 بلدان آسيوية هي الصين، كوريا (الشمالية)، أندنوسيا، منغوليا، فيتنام.
- بلد إفريقي واحد هو غينيا التي أعلنت اعترافها بمجرد الحصول على استقلالها، نتيجة رفض دستور الجمهورية الخامسة في استفتاء 28 سبتمبر 1958.

وقد اعتبر بالقاسم كريم وزير القوات المسلحة في نداء إلى جيش التحرير غداة تعيينه في منصبه، الاعترافات الأولى أهم انتصار تعرز عليه الثورة الجزائرية ودليلا على عزلة فرنسا في الساحة الدولية

ولم تكن الحكومة المؤقتة بدورها ترى من حرج في إعلان اعترافها بهذه الدولة أو تلك، كما فعلت مع جمهورية الصين الشعبية التي كانت يومئذ خارج الأمم المتحدة، بعد أن فضلت الدول العربية الأعضاء في مجلس الأمن حكومة فورموزا (تيوان) عليها، وكذلك مع السودان عندما استغلت فرصة تعيين الفريق إبراهيم عبود رئيسا للحكومة، لتهنئة وتبلغه اعترافها بحكومته في نفس الوقت[1].

ثانيا : الاتصالات الثنائية ومتعددة الأطراف :

سارعت الحكومة المؤقتة بتجسيد قرار الانفتاح على المعسكر الاشتراكي، فأوفدت لهذا الغرض وفدا ثلاثيا برئاسة بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية، إلى كل من الصين والاتحاد السوفياتي حيث حظي باستقبالات رسمية وغير رسمية في مستوى رفيع جدا:

- رسميا بالصين حيث استقبلهم الزعيم ماوتسي تونغ شخصيا، واعترف لهم بالمناسبة أنهم أول جزائريين يراهم في حياته[2]

---

1 المجاهد عدد 33، 8 ديسمبر 1958

2. S. DAHLEB, Mission accomplie, editions Dahleb, Alger 1990,

- غير رسمي بموسكو حيث استقبل الوفد من كوسغين وميكويان من مساعدي نيكيتا خروتشوف الأقربين. وقد تمت هذه الزيارة المزدوجة - الأولى من نوعها - في ديسمبر 1958.

وشهد نفس الشهر على الصعيد القاري انعقاد المؤتمر الأول للشعوب الإفريقية بأكرا (غانا)، هذا المؤتمر الذي ساند في لوائحه الختامية أطروحات جبهة التحرير الوطني المتمثلة في تمكين الشعب الجزائري من حق تقرير المصير والاستقلال، وإجراء مفاوضات مباشرة لذلك بين الجبهة والحكومة الفرنسية. ومثّل الجزائر في المؤتمر وفد بقيادة الدكتور فرانز فانون.

ثالثا : في الأمم المتحدة

حققت القضية الجزائرية في الأمم المتحدة أول نصر واضح، عندما ناقشت الجمعية العامة مشروع لائحة أفرو أسيوية يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ويطالب بإجراء مفاوضات بين طرفي النزاع، أي الحكومتين المؤقتة والفرنسية. وقد عرضت اللائحة على التصويت في 9 ديسمبر وفازت بـ 35 صوتا بناقص صوت واحد على أغلبية الثلثين الضرورية للمصادقة. وشهدت الدورة (13) سابقة تتمثل في امتناع عدد من حلفاء فرنسا على التصويت، من بينهم الحليف الأول في حرب الجزائر: الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الشواهد الإيجابية المختلفة تؤكد الانطلاقة القوية الواعدة للحكومة المؤقتة في خطواتها الثابتة - الأولى، وتبرر في نفس الوقت تفاؤل "المجاهد" في عدد نهاية السنة من خلال العنوان العريض التالي: "خطوات كبيرة تقطعها القضية الجزائرية" في بكين وأكرا ونيويورك (1).

1 المجاهد، عدد 34، 24 ديسمبر 1958.

أولا : تجاوب العمق العربي

أولت جبهة التحرير الوطني أهمية خاصة للعمق الاستراتيجي العربي في كفاحها ضد الاحتلال الفرنسي على مختلف الجبهات، وفاء لاختيارات الحركة الوطنية الثورية التي وضعت منذ الساعات الأولى نصب عينيها، الدور الحيوي لحلفائها الطبيعيين في الدائرتين العربية والإسلامية.

وعشية الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، قدمت لجنة التنسيق والتنفيذ مذكرة إلى اللجنة السياسية التابعة لمجلس وزراء الجامعة العربية، أكدت فيها هذا النهج بكل وضوح عبر التذكير مرة أخرى بأن جبهة التحرير الوطني تعتمد في كفاحها أساسا على:

- أولا : إمكانيات الشعب الجزائري،
- ثانيا : جهود الأقطار العربية،
- ثالثا : جهاد الجامعة العربية.

وغداة تشكيل الحكومة المؤقتة - في 19 سبتمبر 1958، - صرّح رئيسها فرحات عباس في نفس السياق قائلا : "أن إخواننا العرب يقفون وراءنا بدون تحفظ. وإذا كان بين الأشقاء دين الاعتراف بالجميل، فإن دين الجزائريين كبير جدا نحو إخوانهم العرب"[1].

ويؤكد الزعيم التاريخي حسين آيت أحمد أهمية العمق الاستراتيجي العربي بالتركيز على مظاهر ثلاثة:

- معنويا لأن من "المهم جدا أن يشعر الشعب بأنه ليس وحيدا في معركته، وأن هناك شعوبا تقف وراءه وتقاسمه محنته".
- سياسيا وإعلاميا بالإشارة مثلا إلى الدور الكبير الذي لعبته إذاعة "صوت العرب" (المصرية) خاصة، ما جعل قوات الاحتلال تحاول إسكاتها وخنقها بشتى الوسائل بما في ذلك الابتزاز الاقتصادي[2].

---

1. المجاهد، عدد 30، 10 أكتوبر 1958
2. مارست باريس الابتزاز بواسطة اتفاق القطن مع القاهرة.

- دبلوماسيا بالإشارة إلى دور دول مثل السعودية والعراق اللتين كانتا في الطليعة بالأمم المتحدة سواء في الجمعية العامة أو مجلس الأمن[1].

وكان تفعيل العمق الاستراتيجي العربي يتم على مستوى الجامعة العربية أو على الصعيد الثاني حكوميا وشعبيا.

- شكلت جامعة الدول العربية إطارا طبيعيا لحشد التضامن السياسي والمساندة الدبلوماسية. فضلا عن الدعم المالي بفرض حصص محددة على البلدان الأعضاء.

أ - التضامن السياسي

كانت قيادة الثورة الجزائرية تطرح على هيئات الجامعة العربية بين الفينة والأخرى قضايا محددة، في إطار كفاحها لنظام الاحتلال الفرنسي ومناوراته العديدة. من الأمثلة على ذلك

1 - استفتاء 28 سبتمبر 1958.

وجهت لجنة التنسيق والتنفيذ قبيل الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة مذكرة إلى مجلس الجامعة بواسطة اللجنة السياسية، تلفت انتباهه فيها لمخاطر الاستفتاء على دستور الجمهورية الخامسة - الذي يعتبر الجزائر جزءا من فرنسا - ومن ورائه سياسة الجنرال شارل ديغول العائد إلى الحكم على ظهر الدبابات بصفة عامة.

ويمكن تلخيص المذكرة في النقاط التالية

- اعتبار التصدي للاستفتاء "أخطر معركة تخوضها الجزائر منذ فاتح نوفمبر 1954".

أن الحكم الجديد بفرنسا يحاول بواسطة الاستفتاء مغالطة الرأي العام الدولي، بإجبار الناخبين الجزائريين على التصويت وتزوير النتائج لإثبات أمرين اثنين.

---

1 In SOU'AL (Revue) N° 2, Paris 1982.

1 - "أن جبهة وجيش التحرير أقلية منبوذة".

2 - "أن الشعب راض بفكرة الإدماج، ناكرا مبدأ الاستقلال".

مطالبة الجامعة بناء على ذلك بما يلي:

1 - الاحتجاج على إجراء الاستفتاء الذي يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ولوائحه ويخالف صراحة حق تقرير المصير

2 - أن تبادر الجامعة وكل دولة عضو على حدة باعتبار نتائج الاستفتاء لاغية باطلة، مع شن حملة سياسة وإعلامية واسعة على هذا الأساس.

وتحبذ المذكرة الجزائرية أن تبادر الجامعة العربية بهذه الحملة قبل افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، "لإقناع الرأي العام العالمي بأن الأمر يتعلق بأكبر عملية تزوير في العصر الحديث"[1].

2 - مناورة تقرير المصير (16 سبتمبر 1959):

بعد أن تبينت الحكومة المؤقتة مقاصد الرئيس الفرنسي من عرض 16 سبتمبر 1959 المتضمن "تقرير المصير المشروط"، والمشفوع بخطاب 10 نوفمبر الداعي ضمنيا إلى "التفاوض على الاستسلام"، تحركت البعثة الجزائرية في أروقة الجامعة العربية وتوجت مساعيها بقرار مجلس الجامعة في 29 فبراير 1960 الذي يؤيد الحكومة المؤقتة في تمسكها بوحدة الجزائر، وربط وقف القتال بالتفاوض المباشر حول تقرير المصير والضمانات الضرورية لذلك.

ويستنكر القرار بالمناسبة الشروط والقيود التي ذيل بها الرئيس دوغول اختيار تقرير المصير، لتنافيه التام مع هذا المبدأ الأساسي في ميثاق الأمم المتحدة باعتباره من الحقوق الطبيعية للشعوب. كما يستنكر تلويح باريس بفكرة تقسيم الجزائر "التي تنذر بتكوين فلسطين ثانية في المغرب العربي"

---

1 - المجاهد، عدد 29، 17 سبتمبر 1958

ويعتبر المجلس هذا التلويح" مرفوضا منطقا وقانونا" مبها بمخاطره التي تتجاوز المغرب العربي إلى البلاد العربية كلها"، دون أن ينسى انعكاسات ذلك على مستقبل السلام في العالم[1].

3 - تفجير أول قنبلة نووية في الصحراء الجزائرية

درس مجلس الجامعة في اجتماع 31 مارس 1960، إجراء أول تجربة نووية فرنسية بناحية رقان في 13 فبراير الماضي ليدين هذه التجربة بشدة، وقد أرفق إدانته بإجراءات مثل:

- القيام بحملة واسعة باتجاه الرأي العام العربي والدولي لتنديد بمثل هذا العمل العدواني.
- السعي في إطار المجموعة الأفرو آسيوية لعقد دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الموضوع في أحسن الآجال[2].

4 - الرد العربي على جمود الموقف الفرنسي

استغل وزير خارجية الحكومة المؤقتة بالقاسم كريم، اجتماع مجلس وزراء خارجية أقطار الجامعة العربية في شتورة (لبنان) أواخر أغسطس 1960، ليتقدم بمذكرة تضمنت جملة من المطالب أهمها:

1 - عقد قمة عربية طارئة لدراسة تطورات القضية الجزائرية، واتخاذ الموقف المناسب على أساس أن المعركة تعني العرب أجمعين

2 - تكثيف الجهود الدبلوماسية لكسب مزيد من الاعترافات بالحكومة المؤقتة.

3 - محاولة إقناع الجمعية العامة في الدورة القادمة بتولي الأمم المتحدة الإشراف المباشر على استفتاء تقرير المصير.

---

1. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، صفحة 514
2. نفس المصدر

وذهبت المذكرة إلى حد المطالبة بقطع علاقات الدول الأعضاء بفرنسا في السياسة والاقتصاد وحتى في الثقافة والفنون؛ وتكثيف الحملة من جهة أخرى على الحلف الأطلسي لفضح أساليبه ودعمه لفرنسا، وحمل كل منهما على إجلاء قواتهما من قواعدها في بعض الأقطار العربية.

وقد استجاب مجلس وزراء الجامعة في قرار 24 أغسطس لمعظم هذه المطالب، وأكثر من ذلك قرر عقد دورة خاصة بالخطة العربية لدعم الجزائر، مباشرة بعد الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

ب - الدعم الدبلوماسي

يتجلى الدعم الدبلوماسي العربي في المنظمات الأممية والجهوية، كما يتجلى في المؤتمرات الحكومية والشعبية.

- في هيئة الأمم المتحدة كانت المجموعة العربية المدعومة ببعض الأقطار الإسلامية، تشكل قاطرة الدعم الأفرو آسيوي الذي يتجلى في التسجيل الدوري للقضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، وتقديم مشاريع لوائح مؤيدة لأطروحات ومطالب الحكومة المؤقتة، ومحاولة تمريرها بأكبر أغلبية ممكنة.

وبفضل هذا الدعم، تم تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة أول مرة بعد سنة فقط من إعلان الثورة. وأحرزت اللائحة الخاصة بالقضية على 35 صوتا في الدورة الـ 13 بناقص صوت واحد على أغلبية الثلثين اللازمة للمصادقة.

وتواصل هذا الدعم إلى أن توج في دورة 1960، بالحصول على الأغلبية الضرورة للائحة تضمنت مجمل مطالب الحكومة المؤقتة.

---

1. نفس المصدر.

ـ وكذلك كان الشأن على صعيد المؤتمرات الحكومية والشعبية. على سبيل المثال حاولت المجموعة العربية ضمان حضور الحكومة المؤقتة في مؤتمر أكرا (غانا ـ ديسمبر 1958) رغم حداثة الإعلان عن تأسيسها. وبفضل الدعم العربي دائما، كان ممثلو جبهة التحرير الوطني يشاركون بقوة في المؤتمرات الشعبية سواء على الصعيد الإفريقي أو الأفروآسيوي

جـ ـ الدعم المالي والاقتصادي

كانت لجنة التنسيق والتنفيذ قد قدرت سنة 1957، حاجات الكفاح الوطني على الصعيدين العسكري والدبلوماسي بنحو 12 مليار فرنك (قديم)[1] وقد اعتمدت الجامعة العربية هذا المبلغ وقامت بتوزيعه على الدول الأعضاء استنادا إلى مؤشرين اثنين: عدد السكان وحجم الموارد المالية.

وعرفت تجربة العام الأول (1958) مماطلات في تسديد مبلغ الدعم قدرت بمليار فرنك (قديم)[2]، ما جعل وزير الأخبار محمد يزيد يعبر مطلع 1959، عن رجاء الحكومة المؤقتة أن تسارع البلدان الشقيقة بتسديد مستحقاتها[3] وضمان الالتزام بهذا الدعم وانتظامه قام الرئيس فرحات عباس بجولة عربية، ابتداء من فبراير 1959؛ قادته إلى أهم البلدان الشقيقة. وقد استقبل وفد الحكومة المؤقتة بحفاوة في جميع المواسم، وكانت نتائج هذه الجولة العربية الأولى مشجعة جدا. ومن المفيد الوقوف عند بعض المحطات على سبيل المثال:

ـ السعودية : كان الملك سعود بن عبد العزيز على رأس مستقبلي الوفد الجزائري وقد أدلى بالمناسبة بتصريحات مشجعة ومطمئنة كقوله : "لستم

---

1. A. BOUSSOUF. in HARBI, les archives de la Révolution Algérienne, éditions J.Afrique, Paris 1981.

2. نفس المصدر السابق.

3. المجاهد، عدد 36، 6 فبراير 1959

جزائريين أكثر مني"[1] أو قوله : "أنتم تدفعون ضريبة الدم ونحن ندفع ضريبة المال، والله يوفقنا جميعا"[2].

وحذا حذوه الأمير فيصل ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بقوله : "سنحاول إن شاء الله تجاوز الحصة التي تقررها الجامعة العربية"[3].

وأمر العاهل السعودي في ختام الزيارة بمنحة قدرها مليار فرنك (قديم)[4].

-العراق : من مظاهر الاحتفاء بالوفد الجزائري في بغداد، أن الرئيس عبد الكريم قاسم دعاه إلى حضور اجتماع مجلس الوزراء، وقرر في ختام الزيارة تخصيص دعم سنوي بـ 3 مليارات فرنك (قديم)، تدفع أقساطا فصلية ابتداء من منتصف يناير من كل سنة إلى أن تستقل الجزائر وكلف بالمناسبة وزير المالية أن يتدبر الأمر ولو اقتضى ذلك تأخير رواتب الموظفين[5].

وكانت الحكومة العراقية قد قررت في أواخر العام الماضي قطع علاقاتها الاقتصادية بفرنسا[6]

- الكويت : استقبل الأمير الشيخ سالم الصباح وفد الحكومة المؤقتة بحفاوة وطمأنه بقوله : "أن مساعدتنا المالية ستزداد طرديا بزيادة عائداتنا"[7].

- السودان : رغم إمكانيات الخرطوم المحدودة فقد تلقى الوفد بها نفس الحفاوة والتشجيع، وعاد مطمئنا إلى أنها ستدفع الحصة المقررة في إطار الجامعة العربية بانتظام على الأقل[8]

1. المجاهد، عدد 37، 25 فبراير 1959
2. المدني، المصدر السابق، ص414.
3. نفس المصدر.
4. نفس المصدر
5. نفس المصدر
6. المجاهد، عدد 33، 8 ديسمبر 1958.
7. المدني، المصدر السابق.
8. نفس المصدر

- الأردن : استقبل الملك حسين بن طلال الوفد الجزائري بحفاوة، وحذا حذوه وزيره الأول هزاع المجالي الذي قرر بالمناسبة منح الوفد 30 مليون فرنك (قديم)، مع الإعلان عن اكتتاب عام لصالح الجزائر المكافحة. كان أعيان العاصمة عمان في طليعة المتبرعين فيه[1].

وعلى غرار المثل الأردني فقد كانت الحكومات العربية تشجع المبادرات الشعبية لدعم الثورة الجزائرية. وكانت هذه المبادرات تدر مبالغ هامة على خزينة الثورة، وتثير حماس المواطنين ولم يتخلف عنها حتى الشحاذين في بعض الأقطار[2].

مثل هذه الجهود لدعم كفاح الشعب الجزائري، كانت ترادفها من حين لآخر مساع لضرب الاقتصاد الفرنسي، على غرار دعوة الغرف الاقتصادية العربية في ديسمبر 1958 مقاطعة البضائع الفرنسية[3].

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن قادة الثورة كانوا يطلبون الدعم من الأشقاء دون أدنى حرج، ومن الشواهد على ذلك مثلا:

- تصريح فرحات عباس "بأن المساعدة العربية حق، لأن تضحيات الشعب الجزائري رفعت من قيمة "العرب".

- عنوان "المجاهد" بمناسبة زيارة أمين عام الجامعة العربية لتونس (سبتمبر 1959) : "الشهداء العرب يخاطبون رؤساء العرب"!

وقد تميز الدعم العربي بصفة عامة بسموه في معظم الأحيان على المشاكل الظرفية التي تعترض قيادة الثورة الجزائرية وهياكلها – السياسية والعسكرية – وعلاقاتها بهذا البلد أو ذاك. وكانت مثل هذه المشاكل على نحو خاص مع بلدان متورطة في كفاح الشعب الجزائري بالفعل، كما هو حال

---

1. نفس المصدر.
2. حدث ذلك في ليبيا مثلا حسب شهادة محمد الصالح الصديق.
3. المجاهد عدد 34، 24 ديسمبر 1958

تونس والمغرب ومصر التي تعتقد بناء على ذلك أن من حقها أن تتدخل في هذا الكفاح بكيفية أو بأخرى، أو أن تعامل معاملة خاصة على الأقل.

وكانت قيادة الثورة من جهتها واعية بخصوصية الجوار التونسي والمراكشي، وضرورة أخذه بعين الاعتبار مع تجنب إثارة حساسية البلدان العربية الأخرى ومصر بالدرجة الأولى.

- على الصعيد المغاربي تركت عودة الجنرال شارل دوغول إلى الحكم - ابتداء من فاتح يونيو 1958 - ومناوراته الأولى بهدف إضعاف الثورة الجزائرية - بشل جناحيها تونس والمغرب - بصماتها في العلاقات الثلاثية كما تدل على ذلك وقائع ندوة تونس الحكومية ما بين 17 و20 يونيو 1958 التي كان من المفروض أن تؤكد وترسم قرارات مؤتمر طنجة المنعقد على المستوى الحزبي في أواخر أبريل الماضي.

يؤكد ذلك تباين وجهات النظر حول عودة دوغول نفسها، فبينما يعلن فرحات عباس باسم وفد لجنة التنسيق والتنفيذ أن موقف الجنرال في الجزائر يعني الحرب باختصار، ويطالب أحمد بومنجل بناء على ذلك إدانة سياسته أسوة بمحاولة عزل جبهة التحرير الوطني مغاربيا، نجد موقفا آخر تماما لدى الناطقين باسم الوفدين التونسي والمراكشي.

- فالباهي الأدغم يقول نيابة عن الوفد الحكومي التونسي "ينبغي أن نترك لدوغول هامش مناورة، يسمح له بتغيير سياسة باريس دون فقدان ماء الوجه".

- ويذهب عبد الرحيم بوعبيد باسم الوفد الحكومي المراكشي إلى أبعد من ذلك حين يقول بنوع من الانبهار: "أن عودة دوغول حدث عالمي قوى من مركز فرنسا الدولي الذي كان ضعيفا جدا قبل ذلك" ويضيف على نفس الإيقاع: "أن عودته قد تحدث تغييرا في المشرق نفسه".

وبعبارة أخرى قد تولد – سلبا – في موقف القاهرة[1] ومن المؤشرات المزعجة أن الصحافة التونسية خاصة، تلقت تعليمات بالتعتيم على موضوع الاجتماع الذي قدم إلى الرأي العام المحلي كاجتماع "للأمانة الدائمة" – التي تقرر إنشاؤها بموجب قرارات مؤتمر طنجة – رغم أن الاجتماع تم على مستوى الحكومات باتفاق الأطراف المشاركة الثلاثة. وأكثر من ذلك تعمدت الصحافة تجاهل الوفد الجزائري تقريبا!

مثل هذه المؤشرات كانت بمثابة إنذار مبكر، عن توتر وشيك في علاقات قيادة الثورة بكل من تونس والرباط.

– على الصعيد الثاني مع تونس سارعت لجنة التنسيق والتنفيذ في 23 يونيو بالاتصال بالرئيس الحبيب بورقيبة، مستفسرة حول تصريح وزير الخارجية الفرنسي "كوف دومرفيل" حول الشروع في مفاوضات مع الحكومة التونسية لنقل البترول من ناحية جهلي (عين أمناس) عبر أنبوب يصلها بميناء الصخيرة في خليج قابس. وبعد تأكد المفاوضات بعثت إليه برقية في 10 يوليو الموالي، أعربت فيها عن عميق انشغالها للمشروع، وأشفعت البرقية في اليوم التالي بمذكرة أكدت فيها:

- "أن الاتفاق موقف معاد للشعب الجزائري وخرق لقرارات مؤتمر طنجة"،
- "أن حرب الجزائر تدور على الصعيدين العسكري والاقتصادي في آن واحد"[2].

غير أن الحكومة التونسية لم تأبه لهذه المذكرة، وأبرمت الاتفاق مع شركة "ترابسا" الفرنسية رغم ذلك.

ولم يمض شهران على تأسيس الحكومة المؤقتة، حتى تأزمت العلاقات مع الحكومة التونسية بشكل حاد، عبر عن نفسه في شكل ضغوط استهدفت الوجود الجزائري بالتراب التونسي مدنيا وعسكريا:

---

1. M. HARBI, op. cit.
2. IBID.

- مدنب في شكل عراقيل لعبور الأسلحة بل وقف العملية أحيانا، فضلا عن مداهمة مقرات جيش التحرير واعتقال بعض ضباطه أمثال عبد الرحمان ميرة وعلي منجلي.

ومست هذه الضغوط هياكل الحكومة المؤقتة ذاتها(1).

وشهدت سنة 1959 سببا آخر لتصعيد التوتر، يتمثل في مطالبة تونس بتصحيح حدودها الجنوبية مع الجزائر لفائدتها وتوجهت بمطالبها إلى الدولة المحتلة مع اقتراح عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية بلاهاي. مما يعني أن الحكومة التونسية تقر بحق فرنسا في التصرف بالتراب الجزائري فعلا وقانونا.

ولم تكتف بذلك بل حاولت إثارة الموضوع في الجامعة العربية في إطار طرح مشكلة بنزرت وقاعدتها البحرية الجوية التي يرفض الجيش الفرنسي الجلاء عنها، وتجسدت المحاولة في السعي لاستصدار لائحة من الجامعة تؤيد مطالب تونس "باسترجاع أراضيها شمال البلاد وجنوبها". وقد لفتت هذه الفقرة ممثل الحكومة المؤقتة الذي عبر عن خشيته أن يكون الجنوب المقصود أرضا جزائرية. وبناء على ذلك استبدلت بعبارة "استرجاع كل البلاد التونسية"(2).

ومن شواهد توتر العلاقات الثنائية ما حدث لوزير الأخبار محمد بزيد في 28 أبريل 1959، حين أرسل بلاغا لوسائل الإعلام التونسية حول احتفال شن الجيش الفرنسي لهجوم واسع على المناطق الحدودية، احتفالا بالذكرى الأولى لانقلاب 13 مايو من العام الماضي. غير أن وسائل الإعلام أحجمت عن بثه، وفي الغد قابل الباهي الأدغم الوزير الأول بحضور أعضاء بارزين في الحكومة والمكتب السياسي مثل الطيب المهيري وأحمد التليلي وعبد

---

1 الرائد فاسي في مذكرات الشيخ محمد خير الدين (ج2)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987

2 المدني، المصدر السابق

المجيد شاكر، فاسمعه عريضة طويلة ضد جيش التحرير ووجوده بالحدود واستفزازاته" إلخ.

ويعلق وزير الأخبار في تقرير إلى حكومته بتاريخ 11 مايو الموالي على هذه الحادثة بقوله : "أن الإخوة التونسيين اتخذوا ابلاغ ذريعة لإثارة مشكلة وجودنا بتونس سياسيا وعسكريا، مقترحا على الحكومة المؤقتة تسوية المشكل مع الحكومة التونسية"(1)

وتأزم الوضع أكثر في صائفة نفس السنة بمناسبة مفاوضات اقتصادية ومالية بين تونس وفرنسا، ما جعل الجانب الجزائري يستخلص الثابتة التالية : "إقبال الأشقاء بتونس على افتعال أزمة مع الجزائريين، كلما راودهم الأمل في الحصول على بعض التنازلات من فرنسا، وعلى التقرب إليهم كلما تدهورت العلاقات معها"(2).

وشهدت سنة 1960 تحسنا تدريجيا في علاقات الحكومة المؤقتة بنظيرتها التونسية، تجسد في سلسلة من الاتفاقات كان آخرها اتفاق 9. ديسمبر الذي تضمن إعفاء البضائع والمعدات الموجهة إلى الحكومة وجيش التحرير والهلال الأحمر من الرسوم الجمركية.

والملاحظ في هذا الصدد أن الجانب الجزائري حاول باستمرار إقامة علاقاته مع الحكومة التونسية على مبدأ "حليف لا وسيط"، ردا على محاولات الرئيس بورقيبة المتكررة طرح نفسه وسيطا ضروريا بين جبهة التحرير وباريس(3).

– وعلى صعيد العلاقات الثنائية مع المغرب، قدم عبد الحفيظ بو الصوف وزير الاتصالات العامة في فاتح أكتوبر 1958 تقرير ضافيا لرئيس

1 HARBI, op. cit

2. الرائد قلمي في المصدر السابق.

3 KRIM, in HARBI, op. cit.

الحكومة المؤقتة، سجل فيه جملة من الملاحظات والحقائق المرة لتؤكد أن حال الثورة الجزائرية بالأراضي المغربية أسوء وأخطر منه بكثير في الأراضي التونسية. من هذه الملاحظات والحقائق:

- التأكيد على وضع محرج بصفة عامة، ازداد تدهورا بعد مؤتمر طنجة وعودة دوغول الذي لا يخفي مساعيه لخنق الثورة الجزائرية باستعمال التراب المغربي كقاعدة عدوان على الجزائر.

- التأسف للتباين الكبير بين جو الأخوة والتضامن التام المعلن رسميا، وما يسود الواقع اليومي من ممارسات، تجعل الجزائر لمكافحة غير مطمئنة على قواعدها الخلفية في هذا البلد الشقيق.

- إن السلطات المغربية ترفض للاجئين الجزائريين هذه الصفة، وما يمكن أن يترتب عليها من معاملات، ما جعلهم يعيشون أوضاعا مزرية دفعت بعضهم إلى استعطاف الأميرة عائشة، وأثارت استنكار مواطنين مراكشيين واحتجاجهم على تلك الأوضاع.

- إن القوات المغربية احتلت بعض المنافذ الطبيعية على حدود البلدين - كمعبري لمغيق وبشار - لمضايقة تحركات وحدات جيش التحرير وعملية إمداد الداخل ومنع استعمال مثل هذه المنافذ أحيانا.

- إن القوات الفرنسية تستعمل بعض القواعد الجوية بالمغرب الشرقي (مثل بوعرفة و بوجدة) في حربها بالجزائر، فضلا عن إعادة نشر وحداتها البرية تحت غطاء الجلاء العسكري.

- إن للمغرب مطالب ترابية تشمل جزءا هاما من الصحراء الجزائرية، وقد عبر عن هذه المطالب زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي بوضوح في أغسطس 1957 بقوله : "أن أحسن دعم لأشقائنا الجزائريين، أن يستعيد المغرب أراضيه الصحراوية التي ضمت إلى الجزائر".

وفي نفس الفترة نشرت صحيفة "صحراء المغرب" التي يشرف عليها خريطة "المغرب الكبير" الذي يمتد من خط الطول المار بالفقيق إلى خط العرض المار بمدينة "سان لوي" في السنغال.

واوضح الفاسي هذه المطالب في تصريح أدلى به في 20 ديسمبر 1957 بالفقيق قائلا : "أن حدودنا الطبيعية تمتد على الخط الرابط بين "سان لوي" ومليلية مرورا بموريتانيا والتوات وقورارة". ويضيف في نفس التصريح "ويعني ذلك أن بشار وقنادسة يدخلان ضمن وحدتنا الترابية - (فضلا عن التوات وقورارة طبعا)

وعلى غرار الحكومة التونسية طرحت حكومة الرباط موضوع الحدود مع الجزائر على الحكومة الفرنسية، وقد أنشأت لهذا الغرض "لجنة الحدود" بتاريخ 21 مارس 1958، وكان وزير الداخلية قد أعلن قبل ذلك "أن أساس لأزمة المغربية الفرنسية يكمن في عدم رسم الحدود"[1]

ولحسن الحظ أن المشاكل مع السلطات المغربية والقوات الملكية محلي، كانت تطرح بين الفينة والأخرى سواء على مستوى بعثة الحكومة التي كان يرأسها الدكتور شوقي مصطفاي، أو على مستوى الحكومة نفسها بالاتصال المباشر مع جهات مغربية عليا. ومن الاجتماعات التي احدثت انفراجا محسوسا في العلاقات بين الجانبين لقاء بالملك محمد الخامس في مايو 1960. وقد عبرت الرباط عقب ذلك عن حسن نيتها بإغلاق القنصلية الفرنسية بكل من وجدة وبوعرفة[2]، وكانت من أوكار التجسس الخطيرة على نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الشرقي.

مثل هذه المشاكل على الصعيد المغاربي كانت قيادة الثورة تتأسف لها، لكنها كانت في نفس الوقت تنظر إليها بموضوعية، كما يؤكد ذلك تقرير

---

1. IBID
2. IBID.

الحكومة حول السياسة الخارجية في مارس الذي فسر الحوادث الطارئة في علاقات الثورة بكل من تونس والرباط بعوامل سياسية واقتصادية مثل:

- الشعور بالتعب من حرب طويلة تقف حائلا دون تطبيع علاقات البلدين بفرنسا.

- الرغبة (المشروعة) في إرساء دعائم الدولة الحديثة على أنقاض الحماية الفرنسية ومؤسساتها التقليدية.

- التبعية الاقتصادية (لفرنسا وأمريكا) من جهة والطمع في بترول الصحراء من جهة ثانية.

وفي مذكرة بتاريخ 11 مارس اقترح وزير الخارجية بالقاسم كريم، مواجهة الموقف على الصعيد المغاربي بجملة من الإجراءات منها:

1 - الضغط على مستويين: المطالبة بتطبيق توصيات مؤتمر طنجة من جهة (بعد عامين!). وتحسيس الشعبين التونسي والمراكشي للتعبير عن تضامنهما أكثر فأكثر من جهة ثانية.

2 - الترغيب عن طريق التلويح بالاستغلال المشترك للثروات الصحراوية بعد الاستقلال.

3 - الاستدراج (نحو دوامة الحرب) بخلق وضعيات يمكن أن تؤدي إلى التدخل الفرنسي وتدويل القضية الجزائرية[1].

على صعيد العلاقات الثنائية مع مصر كانت بدايات الحكومة المؤقتة صعبة لسببين اثنين:

1 - تحفظ القاهرة على تشكيلة الحكومة بدءا برئيسها فرحات عباس الذي كان مثار حذر غريزي تقريبا من الرئيس جمال عبد الناصر وحاشيته[2].

---

1. IBID.

2. المدني، المصدر السابق.

2 – محاولة تمرد العقيد محمد العموري في نوفمبر 1958 التي اتهمت الحكومة – ضمنيا – المخابرات المصرية بالضلوع فيها وتشجيع أصحابها.

وقد لخص تقرير من مصالح وزارة الخارجية إلى الحكومة في 18 يناير 1959 الموقف نحو الجمهورية العربية المتحدة[1] في نقطتين:

1 – تجنب القطيعة مع القاهرة والاستعداد في نفس الوقت للنتائج المترتبة على مراجعة سياستها نحو الثورة الجزائرية.

2 – الحصول من القاهرة على ما أمكن من المساعدات المادية لنقل العتاد العسكري[2].

ويؤكد سوء العلاقات بالقاهرة يومئذ قرار الحكومة المؤقتة نقل مقرها إلى تونس في فبراير الموالي، وإن تأجل قرار التنفيذ إلى ما بعد جولة رئيس الحكومة عبر الأقطار العربية واجتماعه بعبد الناصر في أواخر مايو. وتم نقل المقر فعلا في يوليو 1959 مع بقاء وزارة الخارجية بالقاهرة

مثل هذه الطوارئ في علاقات الحكومة المؤقتة بنظام عبد الناصر، إن تسببت في نوع من الفتور العابر، فإنها لم تؤثر في موقف الدعم والمساندة اللامشروطة واللامحدودة للثورة الجزائرية الذي دأبت عليه القاهرة منذ فاتح نوفمبر 1954. وكانت قيادة الثورة في مختلف المراحل واعية بأهمية هذا الدعم، ومن ثمة كانت حريصة كل الحرص على إقامة اتصالات دائمة بالرئيس عبد الناصر ونظامه. ويمكن تلخيص وضع العلاقات الجزائرية العربية عموما في نهاية 1960 في المعطيات التالية:

- إن التزام البلدان العربية التام مع الحكومة المؤقتة، كان ضروريا لتحركها نحو البلدان الأسيوية والعالم الاشتراكي.

- إن الحكومة حرصت على انتظام اتصالاتها بالرئيسين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم والملكين سعود والسنوسي خاصة.

---

1. 276. تسمية جمهورية الوحدة المصرية السورية.

2. HARBI, op. cit.

- إنها تلقت خلال العامين الأولين من وجودها مساعدات معتبرة (إضافية) من العراق وبدرجة أقل من السعودية والسودان.

وكانت نبرة التفاؤل بنصر وشيك للثورة الجزائرية واضحة على الصعيد العربي في نهاية 1960، كما عبر عن ذلك شاعر البلاط في السعودية الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي في قصيدة عصماء حيث يقول

ولْتَهْنَهــا إنــهـا منّــا تـواصـرُنـا

وقاب قوسين منهـا النصـر يفتتـمُ[1]

والجدير بالذكر أن موريتانيا - التي استقلت عام 1960 - التحقت بركب التضامن العربي، كما يؤكد ذلك تصريح رئيسها المختار ولد داده في 10 سبتمبر من نفس السنة إذ يقول "أن موقفنا في القضية الجزائرية لا يمكن إلا أن تتضامن مع الأقطار العربية"[2].

ثانيا: السند الأفروآسيوي

كانت الكتلة الأفروآسيوية منذ 1955 تشكل دعما رئيسيا للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، بفضل جهود المجموعة العربية وبعض البلدان الإسلامية كإندونيسيا على وجه التحديد.

وقبيل الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أكدت مرة أخرى مساندتها لهذه القضية عبر موقفها الصريح من استفتاء 28 سبتمبر 1958 على مشروع دستور "الجمهورية الخامسة" باعتباره:

1 - منافيا لنص وروح التوصية الصادرة في فبراير من العام الماضي عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تحث طرفي النزاع على إيجاد تسوية للقضية الجزائرية في إطار ميثاق الهيئة الأممية

---

1. المجاهد، عدد 84، 12 ديسمبر 1960.
2. المجاهد، عدد 77، 19 سبتمبر 1960

2 إجراء غير مناسب ولا يساعد على إيجاد حل معقول للقضية الجزائرية[1].

وتشكل المجموعة العربية بالنظر إلى طبيعة القضية - والموقع الجغرافي للمجموعة – حلقة وصل فاعلة بين بلدان القارتين إفريقيا وآسيا

- أولا : المجموعة الإفريقية

كانت القضية الجزائرية بحاجة إلى التضامن الإفريقي ودعم البلدان المستقلة حديثا. وقد عبر عن ذلك فرحات عباس أول رئيس للحكومة المؤقتة في أول تصريح له بعد تعيينه قائلا : "وراءنا إفريقيا الحرة إفريقيا قمة أكرا". في إشارة إلى قمة البلدان الإفريقية المستقلة ثمانية (عربية وإفريقية) التي احتضنتها العاصمة الغانية في أبريل 1958.

وكانت القمة الإفريقية قد استصافت وفدا عن لجنة التنسيق والتنفيذ بصفة مشارك، وأصدرت لائحة في ختام أشغالها لصالح القضية الجزائرية وقبل نهاية السنة كانت "أكرا" على موعد مع مناسبة أخرى لا تقل أهمية عن قمة أبريل الماضي، ونعني بها المؤتمر الأول للشعوب الإفريقية سنعقد من 5 إلى 12 ديسمبر 1958 وحضر المؤتمر عن الثورة الجزائرية وفد متميز من أعضائه شوقي مصطفاي، أحمد بومنجل، فرانز (عمر) فانون.

ومن تصريحات أعضاء الوفد اللامعين بهذه المناسبة:

– قول مصطفاي "أن الشعوب المستعمرة يمكن أن تعدّل موازين القوى لصالحها – في العلاقات الدولية – إذا عرفت كيف تنظم جهودها وتحافظ على تضامنها قبل وبعد الاستقلال.

– وقول بومنجل "أن الجزائر إنما تدافع عن حرية إفريقيا، لأن جيش الاحتلال جمع 800 ألف جندي على أرضها".

1. المجاهد عدد 29، 17 سبتمبر 1958

- وقول فانون: "أن التجمعات الاقتصادية الكبرى، إنما تقام بين دول مستقلة متقدمة صناعيا وتكنولوجيا"[1].

وتوالت لقاءات القمة والمؤتمرات الشمية، وكانت تعطي في كل مرة هتماما خاصا ودعما جديدا للقضية الجزائرية. ويمكن أن نذكر باختصار في هذا الصدد على المستوى الرسمي:

قمة مونروفيا (ليبيريا) بمشاركة 9 دول عربية وإفريقية مستقلة وحضرتها الحكومة المؤقتة كعضو كامل الحقوق، ورفرف العلم الجزائري أول مرة أمام مبنى القمة أسوة بأعلام الدول المستقلة المشاركة. وقد انعقد المؤتمر ابتداء من 4 أغسطس 1959 ومن نتائجه فضلا عن تأكيد حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، اعتبار فاتح نوفمبر يوم الجزائر بافريقيا.

وشهدت القمة من جهة أخرى تأكيد غينيا لاعترافها بالحكومة المؤقتة، بعد أن كانت قد اعترفت اعتراف هذه الأخيرة بها في 30 سبتمبر 1958 اعترافا متبادلا[2].

- قمة أكرا لنفس الدول التي اجتمعت في منروفيا، وقد انعقدت من 7 إلى 10 أبريل 1960، وأسفرت عن نفس النتائج في موضوع القضية الجزائرية.

- قمة أديس أبابا من 14 إلى 24 يونيو الموالي وبمشاركة 11 دولة، بعد التحاق كل من نيجيريا والصومال بمجموعة القمة السابقة. ودعت القمة في بيانها الختامي إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة، رغم أن أربعة دول مشاركة كانت لم تعترف بها بعد[3].

---

1. المجاهد، عدد 34 24 ديسمبر 1958
2. M. BEDJAOUI, la revolution Algerienne et le droit, editions A.I.J.D. Bruxelles 1961
3. IBID

- وحضرت الحكومة المؤقتة ندوة وزراء الخارجية الأفارقة حول الكونغو المنعقدة بليوبولدفيل (كنشاسا) من 25 إلى 30 أوت 1960، تلبية لدعوة من حكومة باتريس لومومبا الذي صرح بالمناسبة بأن "الجزائر إفريقية وليست فرنسية، والمشكلة الجزائرية تعني القارة الإفريقية كلها"[1].

هذا التضامن الإفريقي جعل الحكومة المؤقتة تولي أهمية خاصة للقارة التي شهدت حصول العديد من بلدانها على استقلالها عامي 59 و60، وكانت توجيهات وزير الخارجية بالقاسم كريم في ربيع 1960 تلح بصفة خاصة على:

- وضع قاعدة عمل مشترك مع غينيا وغانا[2] اللتين كانتا يومئذ في طليعة التضامن الإفريقي مع القضية الجزائرية، بعد أن أصبحتا عامل فرز داخل مجموعة إفريقيا الغربية الفرنسية ذاتها.
- دعم حركات التحرير الثورية التي تستند إلى قواعد شعبية.
- النضال من أجل إضعاف وتفكيك مجموعة الدول الواقعة تحت النفوذ الفرنسي[3].

وكان تأثير القضية الجزائرية واضحا في انقسام اتحادية مالي صائفة 1960 وظهور جمهورية مالي المستقلة عن السنغال في 22 سبتمبر الموالي، ويؤكد ذلك الرئيس موديبو كيتا بقوله: "أن الانقسام كان يهدف منعنا من مساعدة الجزائريين"[4].

وكانت السنغال وأخواتها ما تزال تحاول آنذاك مسك العصا من الوسط، وقد كلف الوزير الأول في حكومة سنغور ممادو ديا بمحاولة التوسط لدى الحكومة المؤقتة، لتسهيل مهمة الرئيس ديغول فيما كان يعتزم طرحه على

1. المجاهد عدد 74 8 أوت 1960
2. IN HARBI, les archives de la revolution Algerienne, editions J Afrique, Paris, 1981
3. IBID.
4. IBID.

الجانب الجزائري في مواعيد قادمة. وعندما حل بتونس لهذا الغرض مطلع أكتوبر، تقدم إليه عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية ليعرب له عن تحفظات الحكومة الجزائرية على مبادرته التي تأتي في وقت غير مناسب: عشية موعد حاسم للقضية الجزائرية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 15. وسلمه بالمناسبة رسالة من الرئيس فرحات عباس تهدف إلى قطع طريق الوساطة أمام دكار، وتدعوها عكس ذلك إلى اتخاذ موقف ثابت في الأمم المتحدة، لاسيما إزاء مطلب الوفد الجزائري وحلفائه المتمثل في مطالبة الهيئة الأممية بالإشراف على استفتاء تقرير المصير.

وتطالب الرسالة من جهة أخرى حكومة داكار، بسحب القوات السنغالية العاملة في صفوف جيش الاحتلال بالجزائر والمقدرة يومئذ بسبع فيالق (نحو 3500 جندي).

وعبرت "المجاهد" عن رفض الحكومة بلغة مباشرة: "لا وساطة بين الوطنية والاستعمار"! وناشدت السنغال وأخواتها "التخلي عن ترددها (في نصرة القضية الجزائرية). هذا التردد الذي يشبه المؤامرة"[1].

هذا الموقف الواضح من الحكومة المؤقتة وصحافتها، لم يمنع الدول الواقعة تحت النفوذ الفرنسي من بحث القضية الجزائرية في قمة عقدت بأبيدجان (كوت ديفوار) من 24 إلى 26 أكتوبر 1960، والخروج باتفاق حول ضرورة تبليغ نتائجها إلى طرفي النزاع. في هذا الإطار عاد الوزير الأول السنغالي إلى تونس مصحوبا بالرئيسين حماني ديوري (النيجر) وأمادو أهيدجو (الكامرون)، واجتمع بهم الرئيس فرحات عباس بمقر إقامته في 16 نوفمبر الموالي، فأبلغوه أن مجموعة دول أبيدجان اتفقت على تأييد استقلال الجزائر التام، وأن طريق التفاوض مع الجانب الفرنسي أصبح

1. المجاهد، عدد 80، 17 أكتوبر 1960

ممهدا بعد خطاب الرئيس دوغول في 4 نوفمبر. وقدم ضيوف الرئيس عباس الموقف الفرنسي كما يلي : قبول التفاوض حول وقف القتال وضمانات تقرير المصير، شريطة أن يتم ذلك في ظل إعلان هدنة. وأضاف الوزير الأول توضيحا مفاده، أن الرئيس الفرنسي لا يقبل إشراف الأمم المتحدة على استفتاء تقرير المصير.

وتقدم الوفد في الختام بطلب جماعي : أن تسهل الحكومة المؤقتة مهمة الرئيس دوغول أمام معارضي سياسته في الجزائر بتوخي المرونة والمثالية قبل كل شيء.

غير أن مجلس الوزراء الفرنسي بادر في نفس اليوم، بنسف مبادرة لسنغال وأخواتها بإصدار بلاغ عقب اجتماعه جاء فيه : أن الجنرال دوغول أخطر مجلس الوزراء أنه يعتزم طرح مشروع قانون - في الوقت المناسب - حول تنظيم السلطات العمومية بالجزائر لتزكية الشعب الفرنسي بواسطة استفتاء في انتظار تقرير المصير".

أي منح الجزائر نظاما خاصا بقرار أحادي!

فوجئ الضيوف الأفارقة بهذا القرار الذي يلغي جدوى مساعيهم ويصورهم كمن يتدخل فيما لا يعنيه! لذا اكتسى البيان الختامي طابعا بروتوكوليا محضا، بالإشارة إلى تبليغ نتائج قمة أبيدجان من جهة و لإطلاع على تطورات المشكلة الجزائرية من جهة ثانية، مع الترحيب بمثل "هذه المحادثات التي تندرج في إطار التضامن الإفريقي، ولا يمكن إلا أن تعزز روابط الشعوب الإفريقية وتعجل بتحريرها"[1].

والملاحظ أن هذا اللقاء لم يكن له أثر كبير في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لأن السنغال وأخواتها حرصت على عدم إغضاب الرئيس دوغول، بالامتناع عن تزكية مشروع لائحة الجمعية في مطلب إشراف الهيئة الأممية

---

1 HARBI, op. cit.

على استفتاء تقرير المصير، رغم دعوات "المجاهد" المتكررة "إلى تجاوز التردد ومحاولة مسك العصا من الوسط ودعم المطلب الجزائري في الأمم المتحدة بكل وضوح"(1)

ولحسن الحظ أن المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية المنعقد بتونس من 25 إلى 30 يناير 1960، كان قد رسخ قناعة المسؤولين الجزائريين بأهمية الرهان على التضامن الإفريقي، كما تؤكد ذلك اللائحة الخاصة بالجزائر الصادرة في ختام أشغاله والتي توصي الحكومات المستقلة ؟.

1 - الاعتراف بالحكومة المؤقتة.

2 - تخصيص مساعدة منتظمة من ميزانيتها إلى الجزائر.

3 - سحب الجنود الأفارقة العاملين بالجزائر ضمن صفوف جيش الاحتلال، وإنشاء فرقة من المتطوعين لنصرة جيش التحرير الجزائري(2).

- ثانيا : المجموعة الآسيوية

وجد التحرك الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني منذ اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954، سندا قويا لدى بعض البلدان الآسيوية المسلمة مثل اندونيسيا وغير المسلمة مثل برمانيا. وانطلاقا من ذلك أخذت تحاول توسيع نطاق تحركها، باتجاه دول نشيطة في حركة التضامن الأفرو آسيوي مثل الهند وسيلان (سريلانكا)، وحتى دول خاضعة للنفوذ الأمريكي على غرار اليابان.

وغداة تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، ظهرت ضرورة تعيين بعثات أو مندوبين دائمين في بلدان مثل الهند والفيليبين واليابان، فضلا عن البعثات السابقة في أندونيسيا خاصة. وكان التركيز مطلع 1959 واضحا على بلدين اثنين:

---

1. المجاهد، عدد 43، 28 نوفمبر 1960.
2. المجاهد، عدد 61، 8 فبراير 1960.

- اندونيسيا لتعزيز أواصر التضامن ورفع حجم الدعم المادي.

- الهند في محاولة لكسب اعترافها بالحكومة المؤقتة، لما قد يكون له من تأثير في مواقف بلدان أخرى. وكانت نيودلهي قد أقامت في ربيع نفس السنة أسبوعا للتضامن مع القضية الجزائرية.

ولدعم جهود الحكومة المؤقتة نحو هذين البلدين الكبيرين، أشارت مصالح الخارجية بجولة آسيوية تنطلق من نيودلهي وجاكرتا.

هذا التوجه تبلور أكثر في ظل الحكومة المؤقتة الثانية، كما تؤكد ذلك مذكرة وزير الخارجية الجديد بلقاسم كريم في 13 مارس 1960 التي تلح على:

- تعزيز تمثيل الحكومة بآسيا.

- توثيق الصلات ببعض الرؤساء مثل الرئيس الإندونيسي أحمد سوكارنو.

- إقامة علاقات صداقة مع البلدان الآسيوية عموما بما في ذلك الحليفة للغرب منها.

وهناك اهتمام خاص كذلك بدولة مثل أفغانستان، مع الإشارة طبعا إلى بعض الاستثناءات التي لا تبدي أي حماس في مساندة القضية الجزائرية، كما هو حال البلدان الواقعة تحت النفوذ الأمريكي يومئذ مثل تركيا وإيران أو تايلندا واليابان إلخ[1]

وتوصي نص المذكرة بـ:

- السعي الدائم لضمان استمرار الدعم السياسي والمادي للمجموعة الأفروآسيوية عموما.

- الاستعانة بها لحمل المعسكر الاشتراكي على تكثيف مساعدته للثورة الجزائرية.

---

1 HARBI, op. cit.

وبخصوص الاستثناءات آنفة الذكر، توصي المذكرة بالضغط عليها بواسطة البلدان العربية خاصة.

ثالثا: تقاسم أدوار بين بكين وموسكو

تميز موقف جبهة التحرير الوطني من طلب مساندة المعسكر الاشتراكي في بداية الثورة التحريرية بنوع من التحفظ، مرده التخوف من طرح القضية الجزائرية في إطار الصراع بين الكتلتين والحرب الباردة القائمة بينهما، ومن ثمة إضفاء مزيد من التعقيد الأمر الذي يطيل في عمرها ويصعب حلها بكل تأكيد. ولم تكن جبهة التحرير بحاجة إلى أن تسبغ على نفسها تهمة الشيوعية، لأن دعاية إدارة الاحتلال كانت سباقة إلى ذلك بهدف كسب تعاطف وتضامن الكتلة العربية معها.

لكن الحاجة الحيوية إلى دعم المعسكر الاشتراكي بالسلاح خاصة، ما لبثت أن استباحت هذا المحظور شيئا فشيئا. وكان رمضان عبان أول من طرح فكرة اللجوء إلى طلب هذا الدعم ولو اقتضى ذلك خرق أحد مبادئ فاتح نوفمبر 1954 قبول الحزب الشيوعي الجزائري - استثناء - كتنظيم في جبهة التحرير، مقابل إمداد جيش التحرير بالأسلحة الضرورية[1].

لم يحدث ذلك طبعا، وبدأ الدعم الشيوعي بدون هذه المقايضة في إطار التكتم الشديد، وبواسطة "الدول التابعة" حرصا على مصلحة القضية الجزائرية من جانب المعسكر الاشتراكي كذلك.

غير أن الحذر والتحفظ ظل سيد الموقف، من جانب قيادة الثورة الواعية تماما بأن معركتها تجري في دائرة المجال الحيوي للحلف الأطلسي، ومن ثمة شديد حرصها على تجنب كل ما من شأنه أن يؤلب عليها حلفاء فرنسا الأقوياء، الأمر الذي يصعب من مهمة تحرير الجزائر من قبضة الاحتلال

---

1. M. BELHOUCINE, Le courrier Alger le Caire 1954-1956, Casbah éditions, Alger 2000.

الفرنسي إلى حد كبير. وقد استمر ذلك إلى ما بعد تأسيس الحكومة المؤقتة - في 9، سبتمبر 1958 - في شكل تهيب وتردد، رغم الاتصالات الرسمية وغير الرسمية التي بدأت عمليا غداة الاعتراف المتبادل : اعتراف جمهورية الصين الشعبية بالحكومة المؤقتة في 22 سبتمبر ومعاملة هذه الأخيرة لها بالمثل.

ويؤكد ذلك تقرير من مصالح وزارة الخارجية وجه إلى رئاسة الحكومة في مارس 1960، يدعو بصريح العبارة إلى التخلي عن الحذر في التعامل مع الكتلة الشرقية، والكف عن الابتزاز اللفظي المتمثل في تهديد الغرب بالتحالف معها". ويوصي التقرير بالمناسبة بتعيين ممثلين للحكومة في كل من بكين وبرلين[1].

ويمكن رصد علاقات الثورة الجزائرية بالكتلة الشرقية عبر أهم قطبين فيها الصين والاتحاد السوفياتي.

- أولا : جمهورية الصين الشعبية

كانت بكين ضمن الكتلة الشرقية سباقة إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كما سبقت الإشارة، وتبعتها في ذلك كل من.

- جمهورية كوريا الديموقراطية في 25 سبتمبر.
- جمهورية فيتنام الاشتراكية في 26 من نفس الشهر

وقد استبشر الرئيس فرحات عباس بهذا الاعتراف لما يكتسي من معنى كبير، كوقوف أهم الشعوب الأسيوية مع الشعب الجزائري في قضيته العادلة، بدء، بالشعب الصيني الذي كان تعداده يومئذ 600 مليون نسمة.

وما لبثت بكين أن وجهت دعوة رسمية إلى الحكومة المؤقتة لزيارة الصين، وقد تحمست صحيفة "المجاهد" لهذه الدعوة واصفة الصين "بقوة العد"[2].

---

1 M. HARBI, les archives de la revolution Algerienne, editions J Afrique, Paris, 1981.

2 المجاهد عدد 32، 13 نوفمبر 1958

لبت الحكومة المؤقتة الدعوة في ديسمبر 1958 بإيفاد وزيرين:

بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية ومحمود الشريف وزير التسليح، ومعهما سعد دحلب العضو السابق في لجنة التنسيق والتنفيذ. وقد استقبل الوفد استقبالا رسميا في مطار بكين، فكانت فرقة الجيش الصيني لذلك، أول فرقة عسكرية تنشد السلام الوطني "قسما"(2).

كما استقبل الوفد بحفاوة من كبار المسؤولين يتقدمهم الزعيم والثائر الكبير ماوتسي تونغ ورئيس الحكومة شوان لاي. وأثناء مقابلة الزعيم ماو خاطب أعضاء الوفد بعفوية وتواضع قائلا: "أنتم أول جزائريين أراهم في حياتي". وشكرهم لأمرين اثنين:

- اعتراف الحكومة المؤقتة بالحكومة الصينية.
- تثبيت الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط، أسوة بالصين التي تواجه الأسطول السابع في عرض سواحلها. معلقا على ذلك "نحن حلفاء".

وعندما أثار الوفد الجزائري موضوع عدم اعتراف موسكو بالحكومة المؤقتة طمأنه الزعيم الصيني قائلا: هناك اتفاق بيننا على تقاسم الأدوار: تعمل موسكو في إطار الشرعية الدولية، بينما نعمل نحن في الاتجاه المعاكس.

وأجرى الوفد محادثات رسمية ترأسها عن الجانب الصيني شوان لاي شخصيا، توجت ببيان مشترك هو الأول من نوعه منذ تأسيس الحكومة المؤقتة. وعقب توقيع البيان قال رئيس الحكومة الصينية لضيوفه: "سنبرهن في الأيام القادمة عن مساعدة 600 مليون صيني للشعب الجزائري"(2)

---

1. S. DAHLEB, Mission accomplie, éditions Dahleb, Alger, 1990, p.101
2. IBID.

ويعبر دحلب عن الانطباع الذي خرج به من الحديث إلى هذا الأخير بقوله : أن كلا من شوان لاي والأمير فيصل بن عبد العزيز ينفخ فيك بعد الاستماع إليه من الثقة بالنفس، ما يجعلك تشعر بالانبعاث وأنت أشد ما تكون قوة ونبلا[1].

واستقبلت الصين سنة 1959 وفدين:

- وفدا عسكريا بقيادة الرائد أوصديق كاتب دولة في الحكومة المؤقتة، بدعوة من نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية شان بي وقد وصل الوفد المكون من 9 صباط بكين في 30 مارس، وحضر فعاليات أسبوع التضامن مع الجزائر في أبريل الموالي[2].

- وفدا حكوميا برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية بن يوسف بن خدة، بمناسبة احتفالات الذكرى العاشرة لقيام جمهورية الصين الشعبية في 1 أكتوبر 1949.

وتقابل الوفد بالمناسبة مع الرئيس الكوري كيم أيل سونغ الذي أكد له "أن لا خيار سوى الكفاح حتى النصر بجميع الوسائل مهما كانت التكاليف"

كما قابل رئيس جمهورية منغوليا.

وكان للوفد حديث طويل مع شان بي، أثار خلاله بن خدة تصريح دوغول حول تقرير المصير في 16 سبتمبر الماضي، ومدى تواصل الدعم الصيني إذا ما استمرت الحرب مدة طويلة. وكان جواب شان بي يحمل كثير من التطمين والنصح.

- فالسياسة التي تنتهجها الحكومة المؤقتة سليمة والحكومة الصينية تساندها، وأنتم على حق في التأكيد على طابع المناورة في عرض دوغول الذي يريد مفاوضات مضمضمة إرادتكم في الكفاح.

فالرئيس الفرنسي غيّر التكتيك وليس السياسة بفضل قوتكم المتزايدة.

1 Ibid

2 المجاهد عدد 40، 16 أبريل 1959

ونصح في هذا الصدد بمواصلة المقاومة ورفع قدراتها العسكرية، وتكثيف العمليات الآن بالذات أمام ظهور بوادر تردد من الجانب الفرنسي.

ونصح من جهة ثانية بالاستمرار على نهج حرب العصابات التي تعني الانتشار السريع والواسع أما هجمات العدو القوية حتى لا يجد أمامه سوى الفراغ، فيصبح بذلك كمن يبحث عن الحرب فلا يجدها.

– وعلى صعيد القواعد الخلفية والعمق الاستراتيجي للكفاح الجزائري، قال شان بي مخاطبا بن خدة ورفاقه: "من المهم أن تكسبوا القاهرة وتونس إلى جانبكم".

– وبخصوص المساعدة الملموسة قال شن بي أن الجانب الصيني مستعد لبحثها حالا مع الوفد أو مع وفد قادم، أو عبر سفارات الصين في كل من القاهرة أو المغرب أو كوناكري (غينيا) وطمأن بن خدة من جانبه محدثه قائلا "أن الأسلحة الصينية دخلت الميدان بفعالية، وأنها استعملت مثلا في الهجوم على مركز عين الزانة في الحدود الشرقية (14 يوليو 1959)"[1].

وكان الدعم العسكري الصيني هاما، إلى درجة أن صحيفة "نيويورك تايمز" ذهبت في عدد 22 أبريل 1959 إلى القول، بأن الحكومة المؤقتة أبرمت مع بكين صفقة أسلحة بـ 25 مليون دولار[2].

وتوطدت العلاقات الجزائرية الصينية أكثر خلال عام 1960، كما تؤكد ذلك زيارة كل من وزير الخارجية بلقاسم كريم ورئيس الحكومة فرحات عباس.

زيارة كريم

تمهيدا لهذه الزيارة اجتمع وزير الخارجية بسفير الصين في القاهرة، ومن المسائل التي أثيرت بالمناسبة:

1 HARBI, op. cit.

2 G. MEYNIER, Histoire intérieure du F.L.N., Casbah éditions, Alger 2003, p. 616.

1 - إمكانية تسليم الدعم الصيني عبر المغرب، نظرا لحاجة الجبهة العربية الكبيرة إلى الأسلحة.

2 - ترحيب بكين بفتح بعثة للحكومة المؤقتة لديها متى شاءت.

وتمت زيارة كريم في مايو، وأسفرت عن نتائج هامة تطرق إليها كريم في تقرير لمجلس الثورة يكشف عن:

- تعهد رسمي من بكين بمد الثورة الجزائرية بجميع الوسائل التي تعزز قدراتها النضالية.

- إبرام اتفاقات حول المساعدة المالية (بالعملة الصعبة) والدعم العسكري والتقني[1].

وحظي الوفد الجزائري بمقابلة الزعيم الصيني ماو تسي تونغ الذي عبر له عن قناعته بأن الجزائر ستحصل على استقلالها، لكنه أبدى بالمناسبة تخوفه على مستقبل جبهة التحرير التي سوف تتفجر لأنها تجمع بين اتجاهات متناقضة حسب قوله، وكان رأيه أن استمرار الجبهة بعد الاستقلال مرهون بمدى قدرتها على فتح آفاق سياسية جديدة[2].

واغتنم الوفد الجزائري فرصة وجوده بالمنطقة ليزور كلا من كوريا (الشمالية) وفيتنام (الشمالي)، حيث استقبل بحفاوة من الرئيسين كيم أيل سونغ وهوشي مينه.

وقال الرئيس الفيتنامي لضيوفه معتذرا ومطمئنا في آن واحد: "إن مساعدتنا مجرد قطرة، لكنها قطرة مفيدة". واجتمع الوفد بالقائد الشهير جياب بطل معركة ديان بيان فو (مايو 1954) الذي نصح بالحفاظ على وحدة الصف، والاعتماد على الشعب لتحقيق النصر النهائي[3].

1. HARBI, op. cit.

2. Y. COURRIERE, Les feux du desespoir, Fayard, Paris, 1971.

3. COURRIERE, Le temps des leopards, Fayard, Paris, 1969.

زيارة فرحات عباس

زار رئيس الحكومة المؤقتة الصين لحضور احتفالات الذكرى الحادية عشرة لقيام جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر1960، وكان في استقباله وفد برئاسة رئيس الحكومة شوان لاي شخصيا، وصرح بالمناسبة قائلا : "أن الشعب الجزائري سعيد أن تكون الصين ضمن أصدقائه الأقوياء"(1).

وعاد الرئيس الجزائري متفائلا كما تشير إلى ذلك تصريحاته، مثل "أن مساعدة الصين ستغير ظروف كفاحنا". ولم يتردد في استخلاص نتائج دعم الكتلة الشرقية عموما على صعيد العلاقات الدولية بقوله "لا مجال للحياد بين معسكر يساعدنا وآخر يحاربنا"، مضيفا في نفس السياق "أن تدويل القضية الجزائرية أصبح أمرا واقعا"(2).

وعقب عودته مباشرة بعث رسالة إلى شوان لاي (في 24 أكتوبر)، ضمنها طلب مساعدة تقنية في شكل "خبراء في الأركان وتدريب العام والمتخصص، لاختزال الطريق إلى النصر" حسب قوله. وأرفق رسالته بقائمة حاجات جيش التحرير في ميدان الخبرة المرغوبة(3).

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن الرئيس دوغول حاول مقايضة تخلي بيكين عن دعم الثورة الجزائرية بالاعتراف بالحكومة الصينية، لكن الثائر الكبير ماو ورفاقه لم يولوا كبير اهتمام لهذا العرض(4).

- ثانيا : الاتحاد السوفياتي

ساند الاتحاد السوفياتي القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، منذ طرحها أول مرة على الدورة العاشرة للأمم المتحدة في خريف 1955، وتأخر

1. المجاهد، عدد 78، 3 أكتوبر 1960
2. المجاهد، عدد 81، 1 نوفمبر 1960
3. HARBI, op. cit.
4. IBID.

الدعم المالي والعسكري المعلن لأسباب تتعلق بالحرب الباردة، واحتمال انعكاساتها السلبية على الثورة الجزائرية القائمة في المجال الحيوي للحلف الأطلسي من جهة، وضد دولة كبرى من أساطين الحلف من جهة ثانية.

وابتداء من 1957، بدأ دعم الاتحاد السوفياتي بشكل سري غير مباشر، بواسطة بعض الدول الحليفة – مثل تشيكو سلوفاكيا وبلغاريا – أو بعض الدول العربية التي كانت تستغل علاقاتها الحسنة بموسكو لطلب دعم الثورة الجزائرية. ويبدو التعاطف السوفياتي على نحو خاص عبر مستوى الاتصالات بالجزائريين ومضمونها الإيجابي دائما. فقد كان أول اتصال في العاصمة السوفياتية مع شخصيات مرموقة أمثال كوسجين وميكويان، استقبلت وفدا بقيادة بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية في طريق عودته من بكين في ديسمبر 1958.

ومن وقائع هذا اللقاء – السري – الأول أن محمود الشريف وزير التسليح حاول استفزاز ميكويان بموضوع تقاعس موسكو في دعم الثورة بالسلاح، فكان رده "عليكم أن تتفاهموا فيما بينكم كعرب! نحن سلّم ناصر الأسلحة الموجهة إليكم".

وحسب سعد دحلب عضو الوفد أن الزيارات الأولى – لكل من بكين وموسكو – مكنت الحكومة المؤقتة من رسم طرق جديدة نقل واستقبال الأسلحة"[1]

وكان الاتصال الثاني بموسكو في أكتوبر 1959 بحضور بن خدة عن الجانب الجزائري – مرة أخرى – وقد كان في استقباله بمقر اللجنة المركزية كل من:

– سوسلوف الكاتب الثاني للجنة وأحد أبرز منظري الحرب الشيوعي السوفياتي آنذاك.

---

1. DAHLEB, op. cit.

– أندري غروميكو وزير الخارجية

وقدم سوسلوف في اجتماع 13 أكتوبر ملخصا عن المساعدات السوفياتية أشار فيه إلى:

– دعم القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

– مساعدة اللاجئين الجزائريين بواسطة النقابة والصليب الأحمر.

– تقديم منح للطلبة الجزائريين.

– استقبال 96 جريحا من جنود وضباط جيش التحرير.

وتدخل بن خدة ليشرح رد الحكومة المؤقتة على تصريح 16 سبتمبر الماضي حول تقرير المصير. هذا التصريح الذي لا يفتح أمام الشعب الجزائري غير أفق الحرب الطويلة، لأن السلم في نظر الرئيس دوغول لا تعني شيئا آخر غير سحق الثورة عسكريا.

وبعد أن طلب بن خدة مزيدا من الدعم السوفياتي سأل مضيفيه لماذا لا تعترف موسكو بالحكومة الجزائرية، علما أن مثل هذا الاعتراف من شأنه أن يضاعف الضغوط الدولية على باريس

وكان رد سوسلوف حول الدعم : إذا كانت لديكم طلبات محددة يمكنكم استعمال قناة سفارتنا بالقاهرة. وقال بخصوص الاعتراف : "نفضل حاليا العلاقات الفعلية على الاعتراف الرسمي لمصلحة الشعب الجزائري والانفراج الدولي".

وأعاد بن خدة السؤال بصيغة أخرى : هل أنتم مستعدون لاستقبال وفد رسمي عن الحكومة المؤقتة؟ وكان جواب سوسلوف "الاستقبال ممكن، لكن في إطار غير رسمي لأن النتائج ستكون أفضل".

وسأل الوفد عن إمكانيات المساعدة المالية، فكان رد السوفيات : قدموا اقتراحاتكم وسندرس المسألة. وأكد سوسلوف في ختام اللقاء حرص موسكو على دعم الثورة الجزائرية بقوله "أن الجمهورية العربية المتحدة

هاجمتنا حول مسألتي اللاووس والحدود مع الهند، ومع ذلك سنبذل المستحيل للحفاظ على تعاوننا معها لإيصال المساعدات إليكم"[1].

وقد استجابت موسكو فعلا لمطالب الوفد الجزائري على الصعيدين المالي والمادي[2].

وفي خريف 1960 جاهرت موسكو بمواقفها المساندة للقضية الجزائرية في مناسبتين بارزتين:

- توقف رئيس الحكومة فرحات عباس بموسكو في طريقه إلى بكين لحضور احتفالات الذكرى الحادية عشرة لقيام الجمهورية. وقد كان في استقباله كوسيجين المساعد الأول للرئيس نيكيتا خروتشوف، وقد اعتبر الجانب الجزائري هذا الاستقبال خطوة هامة في طريق الاعتراف بالحكومة المؤقتة.

- اعتراف خروتشوف الفعلي بالحكومة المؤقتة[3] عقب ذلك بأيام معدودة، باستقبال وزير الخارجية بالقاسم كريم على هامش أشغال الدورة الـ15 للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك. فقد حرص الزعيم السوفياتي على حضور حفل استقبال أقامه الوفد العراقي بقيادة وزير الخارجية هاشم جواد، ليخاطب الوزير الجزائري قائلا: "حضرت هذا الحفل إكراما لأعضاء الحكومة الجزائرية التي اعترفنا بها". مضيفا "على الشعب الجزائري أن يواصل كفاحه، لأن الاستعمار لا يتحطم إلا بكفاح متواصل يقوده الشعب الجزائري بمساعدة أنصاره"[4].

---

1. HARBI, op. cit
2. IBID
2. استقبل كريم في 2 أكتوبر وسأله صحفي إن كان هذا الاستقبال يعني الاعتراف بالحكومة المؤقتة أجاب وهو كذلك فعلا. ثم أضاف أن دوغول نفسه اعترف بها في "مولان".
4. المجاهد عدد 80، 17 أكتوبر 1960.

ويلخص سعد دحلب اتصالات ممثلي الثورة الجزائرية بموسكو قائلا : "وتكررت الزيارات، ولم يكن الأصدقاء السوفيات يبخلون علينا لا بالمساعدة ولا بالنصيحة"(1).

وكانت بعض البلدان الحليفة لموسكو على نفس النهج لاسيما براغ وصوفيا كما سبقت الإشارة.

رابعا : محاولات في معسكر العدو

سعت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954، لتحييد البلدان الحليفة لفرنسا وهي واعية بأن هامشها محدود في هذا المجال، بحكم ارتباط معظم هذه البلدان بمعاهدة الحلف الأطلسي، ووقوعها نتيجة ذلك في دوامة الحرب الباردة والتنافس مع الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي. وكانت لذلك تستهدف في مساعيها بالدرجة الأولى، الرأي العام والفئات النخبوية والهامشية على وجه التحديد. وكانت تحاول إلى جانب ذلك الضغط على هذه البلدان، سواء مباشرة بوسائلها المتواضعة أو بواسطة البلدان الشقيقة والصديقة.

ويمكن تناول مساعي جبهة التحرير والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حسب أهم الأقطاب التي تؤلف المعسكر الغربي وهي:

- الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي،
- أوروبا الغربية،
- البلدان الاسكندنافية،
- أمريكا اللاتينية.

أ - الولايات المتحدة والحلف الأطلسي

نجحت جبهة التحرير الوطني في تكوين "لوبي" مساند للثورة الجزائرية ومطالبها المشروعة، كان له أثره في بعض دوائر الخارجية الأمريكية

1 DAHLEB, op. cit.

والكنغرس، كما تشهد على ذلك مواقف السناتور الديمقراطي جون كندي رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ. غير أن هذا "اللوبي" لم يكن له كبير تأثير في دوائر القرار بالبيت الأبيض، بدليل موقف واشنطن المؤيد باستمرار لوجهة نظر الحليف الفرنسي.

وشهدت الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بوادر تغيير في الموقف الأمريكي، بامتناع ممثل واشنطن عن التصويت عند عرض اللائحة الخاصة بالمسألة الجزائرية على الجمعية العامة.

وقد شجع ذلك وزارة الخارجية على اقتراح مساع جديدة نحو واشنطن، كما جاء ذلك في تقرير بتاريخ 18 يناير 1959 يوصي محرره بالعمل في اتجاهين:

- تكثيف العمل المغاربي على مستوى السفراء في مرحلة أولى.

- إرسال وفد حكومي مغاربي في مرحلة ثانية[1]. وفي تقييم شامل لنشاط الخارجي للحكومة المؤقتة، ينصح وزير الخارجية بالقاسم كريم بما يلي:

1 - "تجنب المبالغة في الاعتماد على التناقضات الثانوية بين فرنسا وحلفائها.

2 - العمل بدل ذلك على:

- مواصلة العمل الدعائي باتجاه الرأي العام الغربي.

- تكثيف الضغوط على الغرب بواسطة البلدان الشقيقة والصديقة سواء ضمن المجموعة الأفرو آسيوية أو المعسكر الاشتراكي[2].

وفي حديث للرئيس فرحات عباس إلى صحيفة "يونيتا" (الإيطالية) في مايو 1960، حمل بشدة على الولايات المتحدة والحلف الأطلسي بسبب "الدعم المتواصل لاحتلال ينذر بالتوسع إلى كامل شمال إفريقيا"[3].

---

1. M. HARBI, les archives de la revolution algerienne, editions J Afrique, Paris 1981.
2. IBID.
3. المجاهد، عدد 68، 16 مايو 1960

وعشية افتتاح الدورة الـ15 للجمعية العامة في خريف نفس السنة ضاعفت الحكومة المؤقتة من حملتها التي ساهم فيها الرئيس عباس ؟:

- تصريح من العاصمة الصينية مطلع أكتوبر، ندد فيه بالمساعدات الضخمة التي يقدمها الاستعماريون الأمريكان وبلدان الحلف الأطلسي إلى فرنسا، والتي لولاها لانتهت الحرب منذ 1957.

- رسالة تهنئة للسناتور كندي الفائز في الانتخابات الرئاسية مطلع نوفمبر الموالي، أعرب من خلالها عن أمله في "أن تصبح مواقفه في مجلس الشيوخ وأثناء الحملة الانتخابية قاعدة لسياسته الدولية"[1].

- مذكرة إلى الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي في 19 سبتمبر، "أعلنت الحكومة المؤقتة بموجبها رسميا نقضها لضم الجزائر قسرا إلى الحلف عام 1949، بل نقضها للحلف نفسه باعتباره أداة للاستعمار الموجه حاليا ضد الشعب الجزائري وعنصر إخلال بالأمن في المغرب العربي كله"[2].

وحذا الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين حذو الحكومة في 25 سبتمبر، بتوجيه رسائل إلى المنظمات الطلابية في دول الحلف، يناشدها فيها "التحرك لحمل حكوماتها على وقف دعم القوات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر"[3].

وتسببت مذكرة الحكومة في إثارة جدل بين "الفيغارو" و"المجاهد" عندما ذهبت الصحيفة الفرنسية إلى أن الحكومة الجزائرية من خلال هذه المذكرة "أزاحت النقاب عن مراميها البعيدة التي تنسجم مع الخطة الروسية الصينية، الهادفة إلى عزل أوربا ومنعها من القيام بأي رد فعل على ضفاف البحر المتوسط".

---

1. المجاهد، عدد 81، 1 نوفمبر 1960.
2. المجاهد، عدد 78
3. المجاهد، عدد 79، 10 أكتوبر 1960

وردت "المجاهد" بأن "الفيغارو" عودتنا في موسم الخريف، على توجيه رسالة مفتوحة باسم مديرها إلى الرأي العام الأمريكي، تناشده مساندة فرنسا في حربها بالجزائر دفاعا عن حضارة الغرب"[1]

ورفضت "المجاهد" مزاعم الصحيفة اليمينية بحجة اعتماد الحكومة الجزائرية سياسة عدم الانحياز، باعتبارها "الاختيار الوحيد التي يقطع على المستعمرين طريق التدخل في شؤون الشعوب المتحررة وجعل استقلالها صورة ممسوخة"[1].

وأنذر وزير الأخبار محمد يزيد من نيويورك مطلع أكتوبر، بأن دورة الـ13 للجمعية العامة هي آخر فرصة كي يعبر الغرب عن حقيقة نواياه نحو القضية الجزائرية[2].

ب - أوروبا الغربية

أولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - على غرار لجنة التنسيق والتنفيذ قبلها- اهتماما خاصا بالدول المجاورة لفرنسا مثل إسبانيا وإيطاليا وألمانيا الاتحادية. ويشير تقرير لمصالح وزارة الخارجية في 18 يناير 959 بإعطاء إسبانيا أهمية خاصة، باعتبارها من أكثر الأهداف حيوية"، نظرا لحرية التحرك - النسبية - التي كانت عناصر جبهة التحرير تتمتع بها بفضل التواطؤ الضمني لحكومة الجنرال فرانكو.

وتأتي إيطاليا في الدرجة الثانية من حيث الاهتمام. بفضل موقف الحزب الشيوعي الذي ساند القضية الجزائرية بوضوح منذ البداية. وقد تمكن مندوبو جبهة التحرير بها كذلك من عقد صلات وثيقة بشخصيات مسيحية تقدمية، مثل أنريكو ماتي المدير العام الشهير لشركة إيني (للمحروقات)

1. المجاهد عدد 80، 17 أكتوبر 1960.
2. المجاهد عدد 78.

هذه العلاقات المتشابكة المفيدة مكنت القضية الجزائرية من التسلل إلى القصر الرئاسي، بدليل أن الرئيس الإيطالي يومئذ تطوع في يونيو 1959 لجس نبض الرئيس دوغول حول مفاوضات محتملة مع الحكومة المؤقتة فوجد أنه لم يكن جاهزا لذلك بعد[1].

غير أن الموقف الرسمي الإيطالي حافظ بصفة عامة على وفائه للحليف الفرنسي، ما جعل الرئيس فرحات عباس يعبر عن خيبته في حديث لصحيفة "يونيتا" في مايو 1960 قائلا : "أن موقف الحكومة الإيطالية خيب آمالنا، وسياستها تصدمنا في مشاعرنا وكذلك في تمسكنا بالحرية والاستقلال"[2].

وكان موقف ألمانيا الاتحادية شبيها بالموقف الإيطالي وفاء رسمي للحليف الفرنسي، وغض الطرف عن بعض أشكال التعاطف والدعم لجبهة التحرير الوطني من لدن بعض المنظمات النقابية والشبانية. وحسب المصادر الفرنسية، أن جبهة التحرير كانت تحصل من كلا البلدين على دعم مالي ملموس:

- من إيطاليا، عبر شركات هامة مثل "إيني" و"بريتا" و"بيرلي".
- من ألمانيا الاتحادية، عبر شبيبة الحزب الاجتماعي الديمقراطي، وكذلك بعض الشركات مثل "كروب" و"فالكن"[3].

ومن جهة أخرى استفادت جبهة التحرير من حياد سويسرا، ونجحت في إقناع بعض مسؤوليها بلعب دور الوسيط بين الحكومة المؤقتة وباريس وكللت هذه الوساطة بالنجاح، بعد أن اطمأن إليها الرئيس دوغول في خريف 1960، عندما أعلن "قبوله للمرور عبر العربال السويسري"[4].

---

1. شهادة الطيب بولحروف في كتابنا رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر 2003.
2. المجاهد، عدد 68 16 مايو 1960.
3. G. MEYNIER, Histoire intérieure du F.L.N., Casbah éditions, Alger 2003
4. بولحروف، المصدر السابق.

لم تهمل جبهة التحرير على الصعيد الأوربي دولا وثيقة الارتباط بالولايات المتحدة مثل بريطانيا، أو واقعة تحت نفوذها مثل تركيا. وللتأثير على لندن مثلا لم تتردد مصالح وزارة الخارجية، في الإشارة باستعمال ورقة الاستثمارات النفطية بعد حصول الجزائر على استقلالها طبعا.

جـ - البلدان الإسكندنافية

رغم ارتباط بعض بلدان بحر البلطيق بالحلف الأطلسي، فقد استطاعت أن تحافظ على استقلال - نسبي - في موضوع الجزائر، جعلها في موقع أقرب إلى الحياد. وقد استغل ممثلو جبهة التحرير والحكومة المؤقتة هذا الموقف المتميز، ليعقدوا صلات وثيقة بمئات نشيطة سواء من المنظمات النقابية والحزبية أو من جمعيات المجتمع المدني.

وكان مندوب الحكومة إلى المنطقة - مع الإقامة بستوكهولم - هو الكاتب محمد الشريف الساحلي الذي لعب دورا بارزا في التعريف بالقضية الجزائرية على ضفاف بحر البلطيق. وكان يستعين في مهمته بنشرة إعلامية شهرية، لقي عددها الخاص بالتعذيب في الجزائر صدى كبيرا.

وبفضل هذه الجهود كانت مواقف البلدان الاسكندنافية أميل إلى المساندة في الأمم المتحدة خلال الدورات السبع الأخيرة للجمعية العامة كما تبين ذلك النسب التالية:

- السويد: 5/7.
- النرويج 4/7 أسوة بالدانمارك وفنلندا[1].

د - أمريكا اللاتينية

كانت معظم بلدان أمريكا اللاتينية في أواخر الخمسينيات من القرن

---

1 الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998

الماضي واقعة تحت النفوذ الأمريكي بدرجات متفاوتة، فكانت لذلك تميل حيث تميل و تشطن في الجمعية العامة للأمم المتحدة خاصة، ونادرا ما تستعيد حريتها إذا لم تتلق توجيهات منها.

وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ قد دشنت الاتصالات ببلدان وسط وجنوب القارة في خريف 1956، حيث لقي الوفد الجزائري برئاسة فرحات عباس استقبالات حارة،

ودعما صادقا من لدن الجاليات العربية خاصة بفضل مساعدة السفارات المصرية والسورية وكان لهذه الجولة الأولى صدى في أروقة لأمم المتحدة بمساندة بعض البلدان لتسجيل القضية الجزائرية، وامتناع البعض الآخر عن التصويت على الأقل أثناء عرض اللوائح الخاصة بالقضية على الجمعية العامة.

لكن معظم بلدان أمريكا اللاتينية توقفت علاقاتها بالقضية عند هذا الحد، بحيث لم تحصل الحكومة المؤقتة قبل 1961 على أي اعتراف من هذه البلدان، لذا كان يتوجب عليها استئناف حملاتها التحسيسية باتجاه هذه المنطقة بأمل تحقيق نتائج أكثر إيجابية.

وفي هذا الإطار قام بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية - سابقا - في خريف 1960، بجولة جديدة عبر عدد من الدول مثل الأرجنتين والشيلي والأوراغواي وحسب البرقيات التي كان يرسلها من هناك أن الوفد حظي باستقبالات حارة مشجعة، رغم اعتراض السفارات الفرنسية بنية عرقلة الوفد والتشويش عليه،

وكانت محطة الشيلي مثلا متميزة، لأن وفد الحكومة المؤقتة استقبل بمجلس الشيوخ من طرف رئيس "جبهة العمل الوطني" سلفدور الليندي"[1]،

---

1 انتخب رئيس جمهورية مطلع السبعينات من القرن الماضي واغتيل في انقلاب الجنرال بينوشي في خريف 1973.

وكان لذلك أثره في الجمعية العامة، لأن سلفتباغو امتنعت عن التصويت في الدورة الـ15، بعد أن صوتت في الدورة السابقة إلى جانب فرنسا وحلفائها. وكانت في ذلك على نفس الخط مع البرازيل، ودون دول مثل المكسيك وكوبا والأرجنتين التي انتقلت من الامتناع في الدورة الثالثة عشرة إلى التأييد في الدورات اللاحقة[1].

خامسا : الأمم المتحدة - نجاحات الدورة الـ15.

كانت هيئة الأمم المتحدة في الخمسينات من القرن الماضي قبلة الشعوب المكافحة في سبيل استعادة سيادتها وأوطانها. ولم تشذ جبهة التحرير الوطني عن القاعدة، فسجلت طرح القضية الجزائرية على الهيئة الأممية بأحرف بارزة في بيان فاتح نوفمبر 1954.

وما بثت جبهة التحرير بفضل البلدان العربية والمجموعة الأفروآسيوية الناشئة، أن حققت المفاجأة بتسجيل القضية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة في أول محاولة لها. وكان ذلك في سبتمبر 1955.

وكانت صدمة المفاجأة من القوة إلى درجة انسحاب الوفد الفرنسي احتجاجا على ذلك، معطيا بذلك دون أن يدري صدى أكبر لهذه المحاولة الموفقة.

طبعا احجمت الجمعية العامة عن مناقشة القضية، بعد ردود الفعل من فرنسا - الدولة الكبرى والعضو في مجلس الأمن - وحلفائها، وفي طليعتهم الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تنظر إلى القضية يومئذ كشأن داخلي يخص حليفتها وحدها[2].

لكن الجمعية عادت بفضل تزايد أنصار القضية لتسجلها وتناقشها وتصدر لوائح بشأنها، ما جعل الوفود الفرنسية المتتالية على قصر مانهاتن

---

1. الدبلوماسية الجزائرية، المصدر السابق.

2. كما جاء ذلك بوضوح في رد ممثل واشنطن لدى الأمم المتحدة على رسالة الطالب رفيع بالعيد سنة 1955، بعد أن استقرب الطالب موقف بلاده في الدورة العاشرة للجمعية العامة.

ترمي من الغنيمة بالإياب: مقاطعة الجلسات العلنية لاسيما جلسات التصويت على اللوائح.

حدث ذلك ابتداء من الدورة الحادية عشرة التي صادقت في 15 فبراير 1957 على القرار 1012 الذي يدعو طرفي النزاع إلى إيجاد حل حسبما يقتضيه ميثاق الأمم المتحدة.

وتكررت المقاطعة في الدورة الثانية عشرة بالمصادقة في 10 ديسمبر من نفس السنة على القرار 1184 الذي اكتفى بتأكيد ما جاء في القرار الصادر عن الدورة السابقة.

ولم تغير عودة الجنرال شارل دوغول إلى الحكم عقب انقلاب 13 مايو 1958 على الجمهورية الرابعة من الأمر شيئا، بل زادت الطين بلة لأن الجنرال كان على موعد مع صدمة جديدة وغنيمة في الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة

لقد طرحت القضية الجزائرية هذه المرة في ظل مستجدات هامة، منها تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر واعتراف عدد من الدول بها. وقامت الحكومة الجديدة بالتمهيد للدورة بتوجيه مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة "داغ هامرشولد"، ضمنتها جملة من العناصر منها:

- تذكير بقرار الدورة السابقة، مع الإشارة إلى أن الحكومة الفرنسية لم تخط خطوة واحدة في اتجاه ما دعا إليه هذا القرار.

- تأكيد رغبة الحكومة المؤقتة في التفاوض دون أن تجد هذه الرغبة تجاوبا يذكر من باريس.

- مطالبة الأمين العام بالتدخل لحمل فرنسا على التفاوض ووقف عدوانها الاستعماري على الشعب الجزائري.

وبفضل التحضير الجيد ومساعدة الأشقاء العرب والمجموعة الأفروآسيوية، كادت الجمعية العامة أن تصادق في منتصف ديسمبر 1958

بأغلبية الثلثين، على مشروع قرار يشكل نصرا واضحا للقضية الجزائرية

فيسا بنغرارين 1012 و1184.

فالقرار الذي كان بحاجة إلى صوت واحد (36 عوض 35 التي حصل

عليها) لتزكيته يشير بوضوح إلى

- حق الشعب الجزائري في استعادة استقلاله.

- وجوب التفاوض بين طرفي النزاع لإنهاء الحرب، وإيجاد حل يتماشى

مع ميثاق الأمم المتحدة. أي على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها

كبيرة كانت أم صغيرة.

وقد هلت الحكومة المؤقتة لهذا النصر المستحق بعد ثلاثة أشهر فقط

من تأسيسها، ورات فيه اعترافا ضمنيا بها، لأن عبارة "الحكومة المؤقتة"

جرى تداولها على مستوى اللجنة السياسية حيث تناقش مشاريع القرارات

قبل عرضها على الجمعية العامة

ومن مفاجآت الدورة الثالثة عشرة السارة امتناع دول حليفة لفرنسا مثل

الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا واليابان، فضلا عن جارتها اسبانيا

وكذلك البلدان الاسكندنافية.

طبعا كان امتناع واشنطن عن التصويت أول مرة مثار اهتمام من

الجانبين،

- الجزائري الذي رأى فيه بوادر تطور إيجابي في الموقف الأمريكي، ور ح

يطالب بالمزيد كما يبدو ذلك من تعليق وزير الخارجية محمد الأمين الدباغين

الذي جاء فيه "لن نقتنع بموقف واشنطن ما لم تتوقف المساعدات العسكرية

والمالية التي تدفقها على فرنسا في حربها الاستعمارية بالجزائر"[1].

- الفرنسي الذي رأى فيه فوزا واضحا للحكومة المؤقتة[2].

---

1. المجاهد، عدد 34، 24 ديسمبر 1958.

2. Y. COURRIERE, l'Heure des colonels, Fayard, Paris 1969, p.399

ونظرا لهذه النتائج الإيجابية، كان الجانب الجزائري يعقد آمالا مشروعة على الدورة التالية، للمصادقة على لائحة تستجيب لمطالبه كما وردت في القرار الذي لم يظفر بأغلبية الثلثين الضرورية. وكان التفاؤل باديا على تصريحات المسؤولين الجزائريين، بعد أن سارعت الكتلة الأفروآسيوية في مايو 1959، بطلب تسجيل القضية الجزائرية من جديد في جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة.

وفي مقابل هذا التفاؤل ظهرت تصريحات يغلب عليها التشاؤم من الجانب الفرنسي الذي كان يتخوف من تكرار سيناريو الدورة الأخيرة، أي امتناع واشنطن عن التصويت مرة أخرى.

ولتقليب هذا الاتجاه و"عواقبه الوخيمة" على حد تعبير جان دبرال كان على الرئيس الفرنسي أن يبادر بشيء ما، يكون مرتكزا لحملة مضادة تحفظ لفرنسا ماء الوجه على الأقل في الخريف القادم.

وقبيل زيارة دوغول إلى الجزائر في أواخر يوليو 1959، استقبل الأمين العام للأمم المتحدة همر شولد بباريس، وليس مستبعدا أن يكون بحث معه فحوى هذه المبادرة التي كانت زيارته تستهدف شرحها لضباط جيش الاحتلال والاستماع إلى آرائهم فيها.

وفي بداية سبتمبر الموالي استقبل الرئيس الأمريكي إيزنهاور، وبحث معه - تأكيدا - موضوع مبادرته القادمة، لأن الأوساط الأمريكية في العاصمة الاتحادية كانت قد بدأت في تسريب فحوى المبادرة المنتظرة منذ يوليو الماضي.

وفي 16 من نفس الشهر طلع الرئيس الفرنسي على العالم بمبادرته في شكل مشروع "تقرير مصير أبيض" لأنه مؤجل لأربع سنوات على الأقل، وبدون استعداد للتفاوض على شروطه مع الطرف المعني الحكومة المؤقتة.

هذه "المبادرة" - المفرغة من محتواها - كانت مع ذلك منطلقا لمناورة ناجحة لأن فرنسا وحلفاءها تمكنوا من تفويت فرصة المصادقة على قرار وفق المطالب الجزائرية في الدورة الـ14 للجمعية العامة. فقد لقي مشروع قرار تقدم به ممثل باكستان باسم الكتلة الأفروآسيوية في 7 ديسمبر نفس مصير القرار المعروض على الدورة الماضية: لم يحصل على أغلبية الثلثين الضرورية لذلك. وتضمن مشروع القرار فقرتين:

- "الاعتراف بحق تقرير المصير"، وقد حصلت على أغلبية واسعة (65 صوتا).

- "المطالبة بإلحاح بإجراء محادثات مباشرة لإيجاد حل سلمي على أساس تقرير المصير طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة"، ولم تحصل على أغلبية كافية (40 صوتا فقط).

كانت خيبة الحكومة المؤقتة كبيرة بقدر تفاؤلها المشروع استنادا إلى نتائج الدورة السابقة. وقد سارعت بتحميل واشنطن مسؤولية فشل مشروع القرار في الحصول على أغلبية الثلثين. غير أن بيان الوفد الجزائري المشارك في الدورة كان متوازنا كما تؤكد ذلك العناصر التالية:

1 - "تأييد واسع لوجهة نظر الجزائر حول عدم الفصل بين محادثات وقف القتال وشروط تطبيق تقرير المصير".

2 - "عدم حصول مشروع القرار على أغلبية الثلثين، جاء مناقضا لمشاعر أغلبية الوفود".

3 - "هذا التناقض مرده مناورات دول الحلف الأطلسي التي عارضت المشروع بطلب ملح من فرنسا"[1].

هذا الموقف من دول الحلف استنادا إلى مناورة "تقرير المصير الأبيض"، مكن الرئيس الفرنسي من اجتياز امتحان الدورة الـ14 للجمعية العامة بسلام، لكن إلى حين فقط لأن الدورة القادمة ستكون فاصلة لصالح القضية الجزائرية.

---

1. المجاهد، عدد 57، 15 ديسمبر 1959.

وقد عبر شاعر الثورة مفدي زكريا عن الشعور بالخيبة جراء نجاح ديغول في مناورته بقصيدة نقتطف منها ما يلي:

ديغول يعلم ما نريد ويفهم ... ما باله حيران لا يتكلم؟!
فقد الصراحة أم أضاع فصاحة ... أم أن تقرير المصير توهم؟
وقف القتال خرافة إن لم تكن ... للشعب في أمر المصير تحكم

ويخاطب الولايات المتحدة قائلا:

يجد القوي من القوي مناصرا ... وتخيب آمال الضعيف ويحرم
أن تنكر "الدنيا الجديدة" حقنا ... فينال نصرتها الظلوم المجرم
لا تعجبوا! أن تخون ضميرها ... وتساند المستعمرين وتظلم!(1)

كانت الدورة الخامسة عشرة فاصلة فعلا، وكانت إلى جانب ذلك عرسا جزائريا بأتم الكلمة، إذ حضر الدورة كبار الكتلة الأفروآسيوية، بالإضافة إلى الرئيس السوفياتي خروتشوف.

جاء هؤلاء القادة المرموقين وفي نفس كل واحد منهم أن يرمي بكل ثقله لفائدة القضية الجزائرية

كانت الحكومة المؤقتة قد أضافت خلال مداولات الدورة الـ14 مطلبا جديدا إلى مطالبها التقليدية، أي الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره ضمن وحدته الوطنية والترابية، وفي ظل الضمانات الضرورية لاستفتاء تقرير المصير الذي لا يمكن فصل التفاوض بشأنه عن التفاوض حول وقف القتال. هذا المطلب الإضافي هو مطالبة الأمم المتحدة بالإشراف على تنظيم استفتاء تقرير المصير ومراقبته.

وعشية افتتاح الدورة، وجهت الحكومة المؤقتة نداء إلى الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الشأن، أشار رئيسها فرحات عباس من بكين إلى

1. نفس المصدر

مضمونه قائلا : "طلبنا من الأمم المتحدة أن تحدد موقفها من تقرير المصير الذي جعل الجنرال ديغول منه شعار دعاية وأداة حرب"[1].

لذا كان همُّ الرؤساء المتعاطفين مع القضية الجزائرية، أن يزيدوا هذا المطلب الحديد في خطبهم أمام الجمعية العامة بكيفية أو بأخرى.

- فعل ذلك الرئيس جمال عبد الناصر باسم "الجمهورية العربية المتحدة"، فطرح المطلب طرحا لا غبار عليه قائلا "نتقدم إلى الجمعية العامة بطلب حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، على أساس استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة ورقابتها وحمايتها".

- وثنى عليه معظم القادة، من نكروما (غانا) إلى نهرو (الهند) مرورا بسوكارنو (أندونيسيا) وتيتو (يوغوسلافيا).

وحققت القضية الجزائرية على هامش هذا الحفل الأممي نصرا معنويا باعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة على لسان رئيسه خروتشوف المشارك في الدورة. لقد استقبل خروتشوف بالقاسم كريم وزير الخارجية ورئيس الوفد الجزائري في 2 أكتوبر. وعندما سئل عن معنى ذلك في 7 منه أجاب "أن الاستقبال يعتبر اعترافا فعليا بالحكومة المؤقتة"، مضيفا "أليس العالم كله اعترف بها ضمنيا بما بالرئيس ديغول الذي تفاوض معها (في مولان)"[2]

وكان الرئيس السوفياتي قد صرح في لقاء صحفي مرتجل قبيل افتتاح الدورة بمطلب الحكومة المؤقتة الآنف الذكر على أساس "أن الجزائريين أدرى بأنسب الحلول لمشكلتهم"[3]

وقد اعتبرت الحكومة المؤقتة اعتراف موسكو بها نصرا سياسيا ودبلوماسيا هاما، ودليلا آخر لعزم الكتلة الاشتراكية على مساندة الشعب الجزائري في حربه التحريرية[3].

---

1 المجاهد، عدد 78، 3 أكتوبر 1960

2 نفس المصدر

3 المجاهد، عدد 79، 10 أكتوبر 1960

ونعود إلى الجمعية العامة لنقول أن الإشكال المطروح على الدورة الـ15، كلما اقترب أجل التصويت على مشروع القرار الخاص بالقضية الجزائرية هو : هل تصادق الجمعية على مطلب تنظيم استفتاء تقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة هذا الذي ترفضه فرنسا بشدة؟

وقبيل التصويت اهتزت الجزائر بمظاهرات 11 ديسمبر التي أعطت القضية دعما حاسما، وأضفت على المناقشات الأخيرة جوا دراميا، بعد وصول الأنباء الأولى عن المجازر التي ارتكبها جيش الاحتلال ومعه مليشيات المستوطنين في حق المتظاهرين العزل.

لقد حسمت هذه المظاهرات التي جاءت في وقت جد مناسب، موضوع المشكلة الجزائرية سياسيا ودبلوماسيا داخل الجزائر وفي أروقة الأمم المتحدة، خالقة بذلك وضعية جديدة ما لبثت أن فرضت نفسها على الجميع. وكان من الطبيعي أن ينعكس كل ذلك في التصويت على مشروع القرار الذي فاز - في 15 ديسمبر - بأغلبية الثلثين المطلوبة. طبعا تمكنت فرنسا - بتجنيد حلفائها والدول الإفريقية التابعة لها - من إسقاط الفقرة الرابعة من القرار، المتعلقة بإشراف الأمم المتحدة على تنظيم ومراقبة استفتاء تقرير المصير. لكن ذلك لم يكن ليغير شيئا من أهمية الانتصار المنجز باعتراف الرئيس دوغول نفسه الذي فهم جيدا رسالة الدورة الـ15 "أن العالم أجمع ضد فرنسا في القضية الجزائرية"[1].

ولمعرفة دور وفود الحكومة بالأمم المتحدة في انتصارات القضية الجزائرية بنيويورك، لا نجد أحسن من صحيفة "كومبت" التي تنقل إلينا من كواليس قصر "منهاتن" الحقائق التالية:

- أن هذه الوفود أصبحت ماهرة في ممارسة الكولسة.
- أنها تحصلت على حق الإقامة في "منهاتن" (مقر الأمم المتحدة) بصفة شبه رسمية!

1. J. MORIN, DE GAULLE et l'Algérie, ALBIN MICHEL, Paris 1999

- أصبحت تؤدي دور المستشار للعديد من الوفود الإفريقية والأسيوية.
- بلغ تأثيرها على بعض الوفود إلى درجة أنها أصبحت تحرر لكل مترشح، الفقرة الخاصة بالجزائر في الخطاب الذي يتأهب لإلقائه في الجمعية العامة.[1]

نجاح آخر: الانضمام إلى اتفاقيات جنيف

فوض المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 14 يناير 1960، الحكومة المؤقتة أن تسعى للانضمام إلى اتفاقيات جنيف حول قواعد الحرب، بأمل ضمان حماية الأسرى والجرحى من جنود وفدائيي جبهة وجيش التحرير، وحماية حقوق المواطنين بصفة عامة. وكان جيش الاحتلال الفرنسي قد دأب منذ إعلان الثورة في فاتح نوفمبر 1954، على العبث بكل القوانين والاستهتار بكل القواعد والقيم، بدعوى أن ما يجري في الجزائر ليس حربا حتى يتقيد بقواعدها.[2]

وفي غضون الأسبوع الأول من مارس الموالي، أدلى الرئيس دوغول أثناء زيارته للجزائر بتصريحات أمام ضباط جيش الاحتلال، تشير بوضوح أنه يعتزم اجتياز خطوة أخرى في تصعيد الحرب، مثل قوله: "أن تقرير المصير يستلزم القضاء أولا على جبهة وجيش التحرير".

وفي معرض الرد على هذا التصعيد، قررت الحكومة استغلال هذا السياق المحلي للانضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربعة المبرمة في 12 أوت 1949 والتي تلزم المتحاربين باحترام قواعد الحرب مثل: المحافظة على المدنيين والرفق بهم، وحماية الجرحى والمرضى، واحترام الأسرى، فضلا عن تحريم الأعمال الانتقامية والعقوبات الجماعية وشتى أشكال التعذيب والتنكيل والتمثيل... إلخ.

1. المجاهد عدد 79
2. صرح بذلك مستشرا الجنرال السفاح جاك ماسو

وجاء قرار الحكومة في 6 أبريل بعد الاستماع إلى تقرير عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية الذي كان قد أشرف على إعداد ملف الانضمام الذي يضم طلب الحكومة وبعض المستندات منها مذكرة قانونية توضيحية تؤكد أهلية الحكومة لإبرام المعاهدات والمواثيق الدولية، تحسبا لرفض أو تحفظ محتمل من الدولة السويسرية المؤتمنة على اتفاقيات جنيف.

لكن كيف السبيل إلى تقديم ملف الانضمام إلى الدولة المؤتَمَنة التي لا تعترف بالحكومة المؤقتة؟

وكان الجواب: تفويض دولة تتبادل الاعتراف مع الحكومتين الجزائرية والسويسرية في آن واحد. ووقع الاختيار على الحكومة الليبية التي أرفقت ملف الانضمام برسالة إلى الحكومة الاتحادية بواسطة الجهات المختصة فيها

وكلف بتقديم الملف كل من:

- منصور الكيخية الممثل الليبي لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف،
- ومحمد بجاوي الخبير القانوني الجزائري، ممثل الحكومة المؤقتة لدى نفس الهيئة.(1)

وفي 20 يونيو 1960 قصد الثنائي الليبي الجزائري الدائرة السياسية الاتحادية، ليجد نفسه بعد حين وجها لوجه مع السيد "بيراهيم" رئيس قسم المنظمات الدولية الذي فوجئ بالطلب فرفض استلام الملف أول وهلة وكان الثنائي يتوقع ذلك، فراهن على طول النفس والإلحاح في الطلب الذي بلغ حد الإزعاج أحيانا! المهم أن يؤدي المهمة كيفما كان الأسلوب والطريقة!

وبعد جدال قانوني دبلوماسي طويل، فهم الكيخية وبجاوي أن المسؤول السويسري بحاجة إلى مهلة لإشعار حكومته وانتظار ردها بعد اجتماعها

1. كان يومئذ ينشط انطلاقا من البعثة الليبية وبعثة الجامعة العربية في آن واحد

المبرمج في 24 يونيو. وتحميفا عليه اقترحا الحل الوسط التالي . أن يحتفظ بملف طلب الانضمام كاملا، على أن يكتفيا منه بقبول إيداعه شفويا ريثما تنظر حكومته في الأمر.

وكانت المفاجأة السارة في 4 يوليو الموالي، عندما تلقت الحكومة المؤقتة جواب الحكومة السويسرية بقبول انضمامها إلى اتفاقيات جنيف ابتداء من تاريخ استلام الملف . 20 يونيو 1960 . وحرصت الحكومة الاتحادية على التوضيح أنها فعلت ذلك بصفتها دولة مؤتمنة، دون أن يعني ذلك اعترافها كدولة عادية بالحكومة المؤقتة

وكان انضمام الجزائر المكافحة إلى اتفاقيات جنيف من أهم منجزات الحكومة المؤقتة عام 1960، نظرا لأهمية تبعاته القانونية والدبلوماسية خاصة. فمن أبرز دلالاته:

- انتقال سلطة الالتزام الدولي باسم الجزائر إلى الحكومة المؤقتة.
- نقض مصادقة فرنسا على الاتفاقيات باسم الجزائر سنة 1951.
- الإقرار بوجود جمهورية جزائرية متميزة عن الجمهورية الفرنسية.

فالانضمام بمثل هذا المضمون يعتبر مظهرا من مظاهر الاعتراف باستقلال الجزائر قبل الأوان[1].

وقد تم ذلك كما سبقت الإشارة بفضل تضامن الأشقاء في ليبيا، المعصوم بدفاع صادق عن قضية عادلة

1 M. BEDJAOUI, la revolution Algerienne et le droit, ditions A.I.J.D Bruxelles 1961.

الفصل التاسع

دوغول. "سياسة الوسائل الكبرى"

"المنقذ" الذي جاء بعد فوات الأوان!

عاد الجنرال شارل دوغول إلى الحكم غداة انقلاب 13 مايو 1958، بعد خمس سنوات من "التقاعد السياسي" إثر الانسحاب الاختياري ابتداء من 1953.

وكان قد أكد هذا الانسحاب بالشروع في كتابة مذكراته التي تعني بالنسبة لرجال السياسة بصفة عامة الوداع الأخير.

عاد وهو في سن 68، متأثرا بخلفيات ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة على الصعيدين الخارجي والداخلي

- خارجيا كان قد طرح خلال الحرب فكرة "الاتحاد الفرنسي"، وهو عنوان جديد "للإمبراطورية الفرنسية"، يتضمن بعض الإصلاحات التي تعني في جوهرها إشراك بعض النخب في المستعمرات الفرنسية، بنية فصلها عن شعوبها وضمان مشاركتها بفعالية أكبر في تنويمها.

- داخليا كان قد اضطر إلى الجلوس على كرسي المعارضة منذ مطلع 1947، بعد هزيمته في الاستفتاء على مشروع الدستور الرئاسي الذي طرحه على الناخبين في ربيع 1946. وتقدم المجلس التأسيسي الثاني في خريف نفس السنة بمشروع دستور برلماني صادقت عليه الأغلبية، فاسحة المجال بذلك للجمهورية الرابعة، ونظامها الحزبي الذي ما لبثت حرب الهند الصينية أن عمقت نقائصه بدءا بعدم الاستقرار الحكومي خاصة

هذه الخلفية السياسية ظهرت بوضوح في مشروع الدستور الجديد الذي عرض على الناخبين في استفتاء 28 سبتمبر 1958، والذي أسس الجمهورية الخامسة بنظامها الرئاسي المعروف، كما أسس "كلاتحاد الفرنسي" على صعيد المستعمرات الفرنسية.

لكن أثناء جولة دوغول الأولى في إطار الحملة لصالح الاستفتاء والتي قادته في أغسطس لعدد من البلدان الإفريقية اكتشف حقائق جديدة، اضطرته إلى مراجعة بعض حساباته المبنية على ذكريات ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة.

هذه المراجعة تعني طبعا حسابات الجزائر التي وجد الجنرال العائد – من بعيد – نفسه إزاءها أمام مأزق حقيقي : مأزق المنقذ الذي وصل ميدان المعركة بعد فوات الأوان. وقد شعر الجنرال نفسه بذلك مساء 31 أغسطس بقصر الشعب في طريق العودة من جولته الإفريقية، عندما أسر إلى أحد وزرائه قائلا في حيرة واضحة : "فات اوان التطور كما كنت أتصوره، ومن المستحيل كسب الحرب أو وقفها"[1].

ومن أبرز الحقائق الجديدة التي تصنع "المأزق الجزائري" :

1 – أن الثورة الجزائرية كانت قد مكنت لنفسها داخليا وخارجيا، بعد أربع سنوات من النضال والكفاح، وصلّبَ عودها بحيث أصبح التفكير في القضاء عليها "ضربا من الجنون" حسب تعبير بالقاسم كريم وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية".

2 – أن المفاوض الكفؤ جاهز بعد تأسيس هذه الحكومة في 19 سبتمبر 1958، تجسيدا لقرار حظي بتزكية مؤتمر طنجة للأحزاب المغاربية المنعقد في أواخر أبريل الماضي.

1. R. BURON, Carnets politiques de la guerre d Algerie. CAMA, Paris 2002.

3 – إن حل القضية الجزائرية جاهز كذلك، ومقترح من الحليف الأمريكي نفسه، فالسناتور جون كيندي رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ اقترح في 2 يوليو 1957 نفس الحل الذي سيتم التوصل إليه بعد خمس سنوات إضافية من الحرب على الشعب الجزائري، أي الاستقلال في إطار التعاون مع فرنسا[1].

وأكثر من ذلك أن الجمهورية الرابعة كانت – قبل أن تلفظ أنفاسها الأخيرة في 13 مايو – على وشك القبول بهذا الحل[2].

لكن بدل أن يأخذ الجنرال العائد مثل هذه الحقائق الجديدة بعين الاعتبار، اختار اللعب في الوقت الإضافي طيلة أربع سنوات أخرى.

أولا : سياسة "العصا الغليظة"

تولى الجنرال دوغول غداة تنصيبه في مهامه – رئيسا لمجلس الوزراء – ملف الجزائر شخصيا بمساعدة:

– بروري في الشؤون الإدارية والسياسية،

– صالح بوعكوير في الجانب الاقتصادي،

وكان شعاره الأول الذي أطلقه في أول زيارة له للجزائر في 4 يونيو 1958 "تجديد – وأخوة" وهو من وحي نشوة الانتصار على بقايا الجمهورية الرابعة من جهة، والمعلومات والإشارات الخاطئة أو المغرضة التي تلقاها من انقلابيي 13 مايو من جهة ثانية.

1 – فقد نظم له هؤلاء استقبالا حاشدا تحت شعار "الأخوة الفرنسية المسلمة"، شارك فيه العديد من الجزائريين اختيارا أو عنوة. وقد انطلت عليه هذه المسرحية، فاعتبر في البداية أن التآخي ما يزال ممكنا.

---

1. مضمون سؤال تقرير المصير في 1 يوليو 1962.
2. M. HARBI, les archives de la revolution algerienne, J. Afrique, Paris 1981.

2 – تلقى تقريرا متفائلا في نفس الاتجاه من صهره العقيد "آلان دوبواسيو" رئيس ديوان الجنرال صالان، جاء فيه أن الجنرال العائد إلى الحكم يمكن أن يستقطب حول شخصيته – وسياسته – 80٪ من "المسلمين"!

3 – تلقى تأكيدا لما ذهب إليه صهره – المتفائل جدا – من بعض "الأعيان" – المختارين بعناية – شريطة تجنب سياسة الإدماج التي تجاوزها الزمن.

هذه المعلومات الأولية – غير الدقيقة – والانطباعات المتولدة عنها، كان لها أثر واضح في تحديد سياسة الجنرال دوغول خلال العامين الأولين من حكمه. هذه السياسة التي تراهن كثيرا على "الأغلبية المسلمة" الموالية من جهة وعلى تفهم "الأقلية الفرنسية" من جهة ثانية، في ظل الدستور الجديد الذي تكرس المادة 72 منه ارتباط الجزائر بفرنسا، باعتبارها جزءا لا يتجزأ منها.

وفي خريف 1958 تجلت السياسة الجديدة في مظهرين اثنين:

1 – السعي لإعطاء الجزائر "شخصية متميزة مرتبطة بفرنسا"[1].

2 – شن حرب شاملة على "الأقلية المتمردة" بقيادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "التي يسميها الجنرال دوغول "المنظمة الخارجية للتمرد". وتستوجب هذه السياسة في مجملها "اختيار الحرب بطريقة أخرى، انطلاقا من قناعة الجنرال أن الحكومات المتتالية للجمهورية الرابعة منذ اندلاع الثورة، لم تدر رحاة الحرب بالجزائر كما يجب أن تدار[2]. ويبرر الجنرال نفسه هذا الاختيار بقوله: "أن الوضعية التي وجدتها بالجزائر لم تكن تسمح بالحل السلمي، لأن البلاد كانت تعيش مأساة فرنسية ومحلية في آن واحد"[3].

1. Y COURRIERE, l'heure des colonels. Fayard, Paris 1970.

2. الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998

3 C DE GAULE, memoires d'espoir (le renouveau 1958-1962), Plon, Paris 1999

ويعني هذا الاختيار شن حرب شاملة ضد جبهة وجيش التحرير على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية بالوسائل اللازمة، أي "سياسة الوسائل الكبرى" باختصار.

ولإدارة الحرب الشاملة، سلك أسلوب "الجزرة" من جهة و"العصا الغليظة" من جهة ثانية. وقد اختار لهذه وتلك منذ أكتوبر 1958 عنوانين وشخصيتين:

- اختار "للجزرة" عنوان "مخطط قسنطينة" الذي رشح له "بول دلوفريي" وهو موظف سام من قطاع المالية.

- واختار "للعصا الغليظة" عنوان "سلم الشجعان" الذي رشح له موريس شال وهو ضابط سام من سلاح الطيران.

وتم تنصيب الثنائي دلوفري - شال في نوفمبر الموالي، خلفا للجنرال راوول صالان الذي ظل منذ يونيو الماضي يجمع بين الوظيفتين المدنية والعسكرية. وأثناء استقبال الرجلين بقصر الإليزي أوصاهما الجنرال دوغول بأمرين اثنين:

1 - "افهموا الجميع أنكم فرنسا بالجزائر، ولستم ممثلي الجزائر لدى فرنسا".

2 - "ليس من الملائم أن تختموا خطبكم بعبارة "الجزائر الفرنسية"

ومعنى ذلك، أنه لا ينتظر من الأقلية الفرنسية أن تملي عليه سياسته الجزائرية.

- الفرضيات الخاطئة

كان استمرار الحرب على الجبهة السياسية يعني مواصلة العمل بنفس الفرضيات التي صنعت الموقف الفرنسي منذ اندلاع فاتح نوفمبر 1954 ومن أبرزها:

1 - أن جبهة التحرير لا تمثل أكثر من 20% من "المسلمين"، وتحاول توسيع نفوذها بالترهيب والترويع.

2 - الرهان على "قوة ثالثة" ستساهم سياسة الترقية الاجتماعية المزمع تطبيقها في إبرازها وتعزيز صفوفها، لتكون في الوقت المناسب بديلا لجبهة التحرير في تقرير مستقبل الجزائر مع إدارة الاحتلال. وكانت سلطات الاحتلال قد شرعت منذ عهد سوستيل – وبعده لاكوست – في تكوين إطارات "الجزائر الجديدة". لتأطير وقيادة هذه القوة التي استفاد العديد من وجهائها من تشريعيات ديسمبر 1958 للوصول إلى المجلس الوطني الفرنسي[1].

3 – إقناع الأقلية الفرنسية بقبول بعض الإصلاحات الهادفة إلى ترقية نخبة "المسلمين المعتدلين" وتأهيلها لتصبح شريكا كفؤا لها في إطار "جزائر التجديد والأخوة التي يرفع الجنرال دوغول شعارها وبمناسبة استلام الجنرال مهامه كرئيس للجمهورية[2] في 8 يناير 1959، لخّص سياسته قائلا : " أن الجزائر مدعوة إلى تطوير شخصيتها المتميزة، في ظل التعاون الوثيق مع فرنسا".

وكان التوجه العام السائد مطلع هذه السنة هو الرهان على نتائج مخطط قسنطينة من جهة و"سلم الشجعان" من جهة ثانية، وهي نتائج لا يمكن أن تظهر إلا بعد سنة على أحسن تقدير. وقد عبر عن هذا التوجه بكل وضوح الوزير الأول ميشال دوبري أمام مجلس النواب بقوله : " أن المفاوضات السياسية لن تكون ولا يمكن أن تكون"[3].

وبنفس الثقة قال المندوب العام للحكومة : "أن المفاوضات الممكنة الوحيدة تعني وقف القتال لا غير". أي في إطار "سلم الشجعان"[4].

---

1 349 جرت لأول مرة على أساس هيئة انتخابية واحدة فاز من المرشحين الإنتخابيين 46 نائبا مسلما مقابل 21 أوربيا.

2 كان دوغول قد عين في 1 يونيو 1958 رئيسا لمجلس الوزراء مع كامل الصلاحيات مدة 6 أشهر

3. C. PAILLAT, dossier secret de l'Algerie, le livre contemporain, Paris, 1961, p. 179.

4. IBID, p. 179.

وكان يتخلل سياسته تجزية الوقت هذه بين الفينة والأخرى، تصريح لهذا المسؤول الفرنسي أو ذاك يذكر بنفس الموقف، أي لا تفاوض مع جبهة التحرير بغير لغة "الحرب الشاملة" التي كان رهان الجانب الفرنسي عليها كبيرا، في أن تفعل فعلها لصالحه في أجل مسمّى.

وللخروج من رتابة المشهد السياسي - الذي غلبت عليه طبول الحرب غداة الشروع في تنفيذ مخطط شال بدءا بالغرب الجزائري - أدلى الرئيس الفرنسي في نهاية أبريل بحديث - هو الأول لصحيفة جزائرية[1] منذ أن تولّى مهامه رسميا - شرح فيه لأول مرة الخطوط العريضة لسياسة الحلول الوسطى، بين الاستقلال الذي تطالب به جبهة التحرير، والحفاظ على الوضع القائم أو الإدماج الذي تطالب به الأقلية الفرنسية.

وقد خاطب هذه الأقلية مبرزا الاتجاه العام لهذه السياسة بقوله: "لعلهم يريدون أن نعيد إليهم "جزائر الأباء! فهذه الجزائر قد ماتت للأسف! وإذا لم ندرك ذلك سنموت معها!"

هذه العبارة واضحة الدلالة على شعور المسؤول الفرنسي الأول بخطورة المأزق الجزائري - والنزيف الناجم عنه - على مستقبل بلاده.

وبالمناسبة حدد موقفه بكل وضوح من جبهة التحرير في النقاط التالية:

1 - الجبهة طرف مهم في النزاع، لكنها لا تمثل الجزائر ولا حتى مسلمي الجزائر. ومن ثمة فهو يرفض اعتبارها متحدثا كفؤا.

2 - "أبدت الجبهة رغبتها في الاتصال بنا بمكان محايد طمعا في الحصول على اعترافنا الضمني. لم أستجب لهذه الرغبة لأنني لا أعترف بهذه المنظمة".

3 - أي اتصال مع الجبهة لا يكون إلا بباريس وعلى أساس "سلم الشجعان".

1. COURRIERE, op. cit.

وأعاد الكرة متوجها للأقلية الفرنسية بقوله : "أنا الوحيد القادر على حل المشكلة الجزائرية، والذين يحرضون فرنسيي الجزائر علي يمكن أن يؤجلوا عودة السلم"[1].

وفي أجواء الاحتفال بمرور سنة على الانقلاب الذي أطاح بالجمهورية الرابعة في 13 مايو من السنة الماضية، خطب بمدينة "أورليون" ليطرح فكرة إجراء "استفتاء آخر" أكثر ديموقراطية!

هذه الفكرة كانت بمثابة صفعة أخرى، لغلاة الأقلية الفرنسية الذين اعتبروا ذكرى 13 مايو يوم حداد، بعد أن خيب الرئيس العائد على ظهور الدبابات آمالهم في الاحتفاظ "بجزائر الآباء" والعمل على إدماجها بفرنسا. وقد عقد النائب المتطرف "لا غيار" مؤتمرا صحفيا في هذه الذكرى، اعتبر فيه ما جاء في حديث "ليكو دوران" قبل أسبوعين بمثابة دعوة ضمنية إلى التفاوض، معلقا على ذلك بقوله : "أصبح من الممكن أن يزور فرحات عباس باريس، ويحاول إجراء مفاوضات سياسية يصعب على فرنسا رفضها"[2].

معنى "الاستفتاء الآخر" – الذي أشار الرئيس دوغول في خطاب "أورليون" – بدأ المندوب العام للحكومة بالجزائر في شرحه غداة الذكرى مباشرة. أنه "استفتاء تقرير مصير" باختصار. لكن من المعني بهذا الاستفتاء؟ هل هي الأغلبية المساندة لجبهة التحرير في مطالبها الاستقلالية التحررية؟ أم هي "الأغلبية" الموالية لسياسة الرئيس الفرنسي؟!

تطور الأحداث لاحقا كشف أن "الأغلبية" الموالية هي المعنية قبل غيرها، بدليل أن السلطات الفرنسية كانت يومئذ تبحث عن "زعيم" مسلم يحمل راية هذه "الأغلبية"، ويسهر على تنظيم صفوفها في "حزب الرقي الاجتماعي" الذي أخذ دوغول يبشر به، كإحدى "الثمار الطيبة" لمخططي قسنطينة وشال المتكاملين!

---

1. إشارة إلى بداية تحرك "الأقدام السوداء" ضده بعد أن خيب ظنهم فيما

2. PAILLAT, op. cit, p. 231.

وفي منتصف العام نفسه، أصدر الرئيس الفرنسي جملة من القرارات تصب في نفس الاتجاه، وتكتسي في جوهرها طابعا إدماجيا ترقويا واضحا مثل:

1 – توحيد العملة بين الجزائر وفرنسا باسم "الفرنك الجديد"[1].

2 – مصادقة البرلمان الفرنسي على ميزانية الجزائر.

3 – تطبيق حق المرأة في التصويت الذي كان أقره قانون 20 سبتمبر 1947، وظل منذ ذلك الحين حبرا على ورق.

4 – إصلاح القضاء الذي بادر الرئيس الجديد لجمعية القضاة السناتور بن حبيلس، بتزكيته وتهنئة الحكومة الفرنسية به[2].

دروس "جولة المطابخ" الأولى ومبادرة 16 سبتمبر 1959.

وفي أواخر يوليو – بداية أغسطس زار الجزائر حيث قام بـ "جولة المطابخ" – في لغة العسكر – (الأولى)، بنية جس نبض الجيش – في الميدان – نحو إجراء استفتاء تقرير مصير بالجزائر على المدى البعيد. وقد تزامنت الجولة بالولاية الثالثة (القبائل) مع عمليات "جوميل" التي كان يديرها قائد جيش الاحتلال الجنرال شال شخصيا.

عاد الرئيس الفرنسي من جولته تلك، بجملة من الدروس في مقدمتها:

1 – أن الثوار عاجزون عن فرض تحكمهم في الجزائر، لكن بوسعهم تغذية المقاومة في مناطق معينة إلى ما لا نهاية بفضل تواطؤ السكان التام.

2 – أن الادعاء بإمكانية الحفاظ على الجزائر الفرنسية بالقوة، مجرد مضيعة للوقت والمال رغم التفوق الساحق من حيث الوسائل. فالسلم لا يتحقق إلا بمبادرات سياسية في اتجاه آخر وبإمكان فرنسا، بل من واجبها أن تسلك هذا الاتجاه".

1. المجاهد، عدد 44، 14 يونيو 1959.
2. نفس المصدر.

3 – "تأكدت بالدليل القاطع أن تمديد عمر حرب خرافية، سيمس بروح جيشنا ومن خلالها بوحدتنا الوطنية"[1].

وفي غضون الأسبوع الأول من سبتمبر الموالي، استقبل نظيره الأمريكي إيزنهاور، فأطلعه على فحوى المبادرة التي يعتزم الإعلان عنها والتي تتلخص في الاستعداد لمنح الجزائر حكما ذاتيا بالارتكاز على "القوة الثالثة" أساسا. وقام الأمريكان بتسريب النبأ من نيويورك، الأمر الذي أثار انتباه صحيفة "المجاهد" التي لم تخف تشككها، بل يأسها المسبق من المبادرة المنتظرة. فقد تساءلت في هذا الصدد: "من يعني دوغول عندما يتحدث عن تقرير المصير؟"

وتعبيرا عما كان يحيط بالمبادرة من غموض، شبهت صاحبها "بعهد الصمد الذي يتحدث بالأحاجي والألغاز"! وبناء على ذلك لم تر في هذه المبادرة غير "إقرار الرئيس الفرنسي بالفشل على جميع الجبهات". قبل أن تخلص إلى القول: "أن التصريحات لا تحل المشاكل، فلا حل إلا في التفاوض المباشر مع الحكومة المؤقتة"[2].

وتم الإعلان عن المبادرة في خطاب 16 سبتمبر الذي طرح ثلاثة اختيارات لاستفتاء تقرير المصير المحتمل هي:

1 – "الانفصال التام.

2 – الفرنسة.

3 تمكين الجزائريين من حكم أنفسهم"[3].

ويعني "الانفصال التام" التفاوض مع الحكومة المؤقتة على استقلال الجزائر، وهو ما لم يكن في حساب الرئيس دوغول الذي كان مع الاختيار الثالث، "لكن بعد سنوات تواصل فرنسا خلالها جهود التهيئة والتغيير"[4].

---

1. DE GAULE, op. cit.
2. DE GAULE, op. Cit.
3. DE GAULE, op. Cit.
4. IBID.

وجاءت ردود الفعل المتباينة على إعلان 16 سبتمبر، لتؤكد كم كانت "المجاهد" على حق وهي تصف المبادرة بالغموض وصاحبها بعبد الصمد!

فهذا الجنرال شال نفسه يخطئ في قراءتها، ذاهبا إلى أن رئيس الجمهورية يفضل الفرنسة! رغم تنبيهات المندوب العام للحكومة الذي فهم أول وهلة – لا ندري حصافة أم إيحاء! – أن الطريق الثالث هو اختياره المفضل، شارحا عبارة "بعد سنوات" بربع القرن!

ونيابة عن متطرفي الأقلية الفرنسية، رأى النائب "لاغيار" في مبادرة الرئيس الفرنسي "بداية التخلي والخيانة"[1]. بينما ذهب الزعيم الشيوعي موريس توراز إلى القول بأن المبادرة "اعتراف صريح بأن الجزائر ليست فرنسا، وأن الشعب الجزائري يمكن، بل ينبغي أن يقرر مصيره بنفسه"[2].

واستخلص السيد فيشنيفسكي – من قادة الحزب الاجتماعي الديمقراطي بألمانيا الاتحادية – أن الإعلان يقتضي التفاوض المباشر مع الثوار الجزائريين، إذا كانت النية طبعا هي إنهاء الحرب"

لكن نية الرئيس الفرنسي لم تكن كذلك في القريب العاجل كما سبقت الإشارة، وهذا ما فهمته الحكومة المؤقتة جيدا، وإن كانت تبنت موقفا شبيها بموقف المسؤول الألماني، قبل أن تستخلص النتائج الإيجابية لإعلان 16 سبتمبر على الصعيد القانوني والسياسي والدبلوماسي خاصة.

وكانت الحكومة المؤقتة تعرف كذلك أن الرئيس دوغول جادٌ في البحث عن "قوة ثالثة" بديلة "لتطرف جبهة التحرير والأقلية الفرنسية" ! بعد أن علمت في صائفة نفس السنة، قبول القاضي السناتور بن حبيلس لدور "زعيم" هذه القوة! هذا الدور الذي كان رفضه كل من فارس وبن زكروك قبل ذلك[3].

---

1. المجاهد، عدد 56، 19 أكتوبر 1959.
2. H. ALLEG, la guerre d'Algérie (T3), temps actuels, Paris 1981
3. كان فارس قد صرح في سبتمبر 1956 أنه يرفض أن يلعب دور بن عرفة في الجزائر، وحذا حذوه بن زكروك وهو كاتب دولة مساعد سابق الذي صرح قائلا: لن أكون ثلاوي ثانيا!

كان القاضي السناتور على علاقة برئيس ديوان دوغول الذي شجعه على المضي قدما في مهمته، فأخذ وجماعته يتحركون في الاتجاه المطلوب، بل راحوا في مسعاهم هذا يوهمون الناس أنهم ينشطون باتفاق سري مع جبهة التحرير[1]. ولوضع حد لهذه المناورة الخطرة، سارع فدائيو الجبهة بفرنسا بإعدام السناتور في 2 أغسطس، عندما كان يقضي عطلته الصيفية ناحية "فيشي".

غير أن هذه الضربة لم تثن الرئيس الفرنسي عن مواصلة رهانه على "القوة الثالثة" ومحاولة تنظيمها في "حزب الرقي الاجتماعي"[2] استعدادا للمواعيد الانتخابية القادمة من جهة، وتمهيدا للتفاوض مع ممثليها حول تقرير المصير من جهة ثانية.

"فالقوة الثالثة" إذا هي المعنية بإعلان 16 سبتمبر، وليست الحكومة المؤقتة التي ازدادت اقتناعا بذلك بعد خطاب "كولمار" - ردا على ترشيح الوزراء الخمسة المسجونين للتفاوض في 21 نوفمبر - الذي أوضح فيه مرة أخرى:

- أنه لا ينوي التفاوض إلا مع المقاتلين في الميدان.
- وأن التفاوض لا يكون إلا من أجل نقطة واحدة : وقف القتال.

رسالة 26 ديسمبر : تبخر أوهام القضاء على الثورة.

لكن في نهاية 1959 وقف الرئيس الفرنسي وقفة تقييم لحصيلة سنة من "الحرب الشاملة" و"سياسة الوسائل الكبرى"، بعد اصطدامه بحقائق الثورة الجزائري، وبداية تبدد أوهام القضاء عليها سياسيا وعسكريا. ففي لحظة ريبة وغضب عبر عن مشاعره بعد 18 شهرا من الحكم، في رسالة إلى قائد أركان الجيش بتاريخ 26 ديسمبر جاء فيها:

---

1. المجاهد، عدد 59، 11 يناير 1960.
2. نفس المصدر.

– "رغم كل التطمينات والوعود والأوهام، لم نتمكن بعد من استمالة أغلبية السكان سواء بالجزائر أو بفرنسا أو بالخارج".

– "إذا أصبحنا للعالمين يكفي أن نكون الأقوى ليحشوي المسلمون تحت رايتنا! ترى كم من قوات إضافية ينبغي تجنيدها للحصول على هذا الولاء؟!"

– أن الاعتقاد بأن الحل يكمن في الإدماج أو الفرنسة – وما يتبع ذلك من استمرار سيطرتنا على البلاد بالقوة – لا يعدو أن يكون حماقة مؤسسة. فمن الجنون بكل بساطة، الاعتقاد بأن سيطرة القوة يمكن أن يكون لها مستقبل في هذا البلد"[1].

هذه المشاعر الثائرة، تعبر بوضوح عن بداية الشك في "سياسة الوسائل الكبرى" التي اعتمدها منذ عودته، بعد تأكد تأثيرها المحدود على أغلبية الجزائريين كما يبدو من رسالته.

بداية "التبشير"، "بالجزائر الجزائرية"

في مطلع 1960 واصل الرئيس دوغول حملة شرح خطته الجديدة بالجزائر التي تحمل عنوان "تقرير المصير". وفي هذا الإطار استقبل نائب العاصمة مارك لوريول الذي يبدو أنه دخل قصر الإليزي لا مستوضحا فقط، بل عاتبا كذلك على الرئيس انتهاج طريق غير مضمون النتائج بالمرة، ويثير لذلك مخاوف الأقلية الفرنسية. وقد استغل المناسبة ليؤكد لضيفه موقفه الرافض للحلول التي تتعلق بها هذه الأقلية مثل "الإدماج" و"الفرنسة" وما إلى ذلك. وعندما حاول الزائر الدفاع عن حلول الأقلية التي يمثلها، نهره قائلا : "ماذا دهاك؟! فهؤلاء القوم ليسوا فرنسيين".

وقص عليه الطرفة التالية : "أن المسلمين أصيبوا بخيبة عندما خطبت بقسنطينة في 3 أكتوبر 1958. هل تدري لماذا؟! لأنهم كانوا ينتظرون ظهور فرحات عباس إلى جانبي".

1. R. TOURNOUX, jamais dit, Plon, Paris.

وحاول النائب أن يثير معه موضوع "المسلمين الموالين لفرنسا"، فرد عليه قائلا : "المسلمون يجاملونك فيسمعونك ما تحب، أما أنا فيقولون لي ما يفكرون"[1]

وبعد أيام معدودة قام غلاة المستوطنين في 24 يناير بحركة احتجاج، اعتصموا خلالها بعاصمة الجزائر قبل أن يقيموا المتاريس بالشوارع المجاورة. كان ظاهر الحركة هو الاحتجاج على نقل الجنرال جاك ماسو إلى فرنسا[2]، أما باطنها فهو محاولة حمل الرئيس الفرنسي على سحب ورقة تقرير المصير من التداول.

واكتشف الرئيس بالمناسبة أن قائد الجيش بالجزائر مع هذه الحركة قلبا وقالبا! فبدل أن يقوم بدوره في الحفاظ على النظام العام - من تجاوزات النائب لاغيار وعصابته - راح يحاول لعب دور الوسيط، بنية حمل الرئيس على التراجع عن هذا الاختيار!

وبعد أن أدرك مقاصد لاغيار وشال، خطب في 29 يناير قائلا "ليعلم الجميع! وليعلموا جيدا أنني لن أتراجع عن قرار تقرير المصير"[3]

لكنه أرفق هذه الشدة بنوع من التطمين للأقلية الفرنسية عندما أكد من جهة أخرى : أنه لن يتفاوض مع منظمة المتمردين قبل وقف القتال، "لكي لا أجعل منها الممثل المقبول الوحيد، وأؤهلها بذلك لحكم البلاد"[4].

وقد عمد عقب ذلك إلى توظيف حادث المتاريس "لاستمراض سلطة الدولة" حسب قوله، من خلال استصدار قوانين واتخاذ إجراءات تدعم مركزه في هذه السلطة إلى حد كبير:

---

1. PAILLAT, op. cit.

2. أبدى معارضة محتشمة لسياسة دوغول في حديث لصحيفة ألمانية.

3. PAILLAT, op. cit, p. 355.

4. IBID.

- طلب من البرلمان في 2 فبراير، استصدار قانون يخوله كامل الصلاحيات بما في ذلك التشريع عن طريق الأوامر. وكان همه من وراء ذلك، "إصلاح الإدارة والعدالة على ضوء الأحداث الأخيرة"[1].

- أنشأ "لجنة الشؤون الجزائرية" التي تعمل تحت إشرافه مباشرة بمساعدة مستشاره برنار تريكو[2].

- أجرى تعديلا حكوميا أبعد بموجبه بعض غلاة "الجزائر الفرنسية"، أمثال جاك سوستيل وزير الإعلام الوالي العام السابق للجزائر

- ألغى "المكتب الخامس"[3] من أركان القوات المسلحة، كما حل "الوحدات الإقليمية[4] بعد انحرافها عن مهامها الأصلية".

وفضلا عن هذه القرارات والإجراءات، تلقى دعما سياسيا هاما من بعض الشخصيات والأحزاب الحليفة التي بادرت في مارس الموالي بتأسيس حركة مناهضة للتطرف، بهدف التصدي للتشويش المتزايد على الحلول التي يقترحها رئيس الجمهورية للمشكلة الجزائرية[5].

ويعتبر الرئيس دوغول أن تداعيات الأحداث منذ الإعلان عن تقرير المصير (في 16 سبتمبر 1959) إلى حادثة المتاريس وما ترتب عليها، تشكل "منعطفا في مسار التسوية المؤلم". ويفسر ذلك بقوله : أن حل المشكلة الجزائرية "لم يعد يشكل أي تهديد للوحدة الوطنية"[6].

طبعا لم يكن يقصد بالحل يومئذ، التفاوض مع الحكومة المؤقتة على تقرير مصير مؤدي إلى استقلال الجزائر، بل كان يعني إيجاد حل وسط قائم

---

1. ALLEG, op. cit.
2. IBID.
3. أنشئ هذا المكتب في إطار الحرب الشاملة على الشعب الجزائري.
4. وحدات مسلحة مساعدة أنشئت سنة 1956 من المتطوعين "الكولون".
5. BURON, op. cit.
6. PAILLAT, op. cit.

على نوع من الشراكة بين الأقلية الفرنسية ونخبة "القوة الثالثة" التي لم يفقد الأمل في قيامها بكيفية أو بأخرى.

كان الرئيس الفرنسي قد استقر آنذاك، على شعار "الجزائر الجزائرية" كعنوان لهذه الشراكة المأمولة. وابتداء من 3 مارس حل بالجزائر لشرح هذا "التوجه الجديد"، أمام ضباط جيشه في إطار "جولة المطابخ" الثانية. وقد أدلى بالمناسبة بتصريح في بلدة العزيزية - التابعة آنذاك للقطاع العسكري لسور الغزلان - أتى فيه أول مرة على ذكر هذا الشعار، بصيغة "أن المخرج قد يكون عبر جزائر جزائرية بقرار من فرنسا وبمشاركتها". لكنه استدرك كعادته، ليقول أن ذلك غير ممكن قبل القضاء المبرم على التمرد والتهدئة الشاملة للبلاد!

ومعنى ذلك أن الرئيس الفرنسي ما يزال حبيس "الطريق الثالث"، الأمر الذي أثار مخاوف الحكومة المؤقتة في استمرار رهان الجانب الفرنسي على "القوة الثالثة"، لاسيما أن الانتخابات المحلية - على مستوى الدوائر والعمالات؟ كانت تلوح في الأفق القريب، وربما تكون مناسبة أخرى لانتخاب ممثلين عنها، يمكن أن يعتبرهم دوغول "مفاوضا كفؤا!"، يحسم معه مصير الجزائر على حساب جبهة التحرير الوطني.

وهذا ما يفسر حملة الحكومة على هذه القوة منذ مطلع 1960، ففي 11 يناير وصفتها "المجاهد" بـ "السراب الحقير"، وتساءلت في 22 فبراير الموالي : "هل ينوي" دوغول الرهان على "حزب الرقي الاجتماعي" في محليات مايو القادم؟" وكان الرئيس الفرنسي يشجع - تلميحا - على بروز هذا التجمع فعلا. وعادت المجاهد أثناء الحملة الانتخابية في مايو إلى الموضوع، مقدرة أن "القوة الثالثة" كائن مستحيل الوجود.

ونقلت بالمناسبة مضمون "الجزائر الجزائرية"، كما جاء على لسان أحد المرشحين الإداريين بالمتيجة، الذي صرح في 12 مايو مطالبا "بجزائر جزائرية في إطار اتحاد فدرالي مع فرنسا[1]".

---

1 المجاهد، عدد 68، 16 مايو 1960.

وحسب المصادر الفرنسية أن الرئيس دوغول كان يعقد آمالا كبيرة على هذه المحليات، حتى أنه كان يعتزم المشاركة في الحملة شخصيا، بإصدار بيان حول مشروعه بالمناسبة. لكن فطنته السياسية جعلته يعدل عن ذلك مفضلا التريث وانتظار النتائج، لمعرفة مدى أهمية الرهان على "القوة الثالثة" بصفة خاصة[1].

ويعود ذلك إلى حملة جبهة التحرير القوية التي لم تتحرج من اهتمام الطرف الفرنسي، بمحاولة التحايل على تقرير المصير وتحريفه عن مساره الطبيعي. وكان من آثار هذه الحملة أن صرح المندوب العام للحكومة عشية الاقتراع، بأن هذه "الانتخابات لا تكتسي أهمية سياسية، ولا تتعدى مهمة المنتخبين فيها حدود الشؤون المحلية بدوائرهم"[2].

ويقر بفعالية حملة المقاطعة التي شنتها الجبهة، أحد ضباط "المصالح الإدارية المتخصصة" "الصاص" الذي صرح لأسبوعية فرنسية بحقيقتين:

1 – "لو تركنا الانتخابات تجري بحرية، لتراوحت نسبة المشاركة ما بين 6% إلى 10%".

2 – "إن أمثال الباشاغا السعيد بوعلام متورطون معنا، وبالتالي لا يمكن عدهم في قائمة الممثلين للشعب"[3].

وفي الموعد المحدد للمحليات (29 مايو)، تم شحن آلاف الناخبين بالقوة إلى مراكز التصويت في ناقلات الجنود وتحت تهديد حرابهم. ومع ذلك لم تر إدارة الاحتلال من حرج في اعتماد نتائج هذه الانتخابات، لوضع اللبنة الأولى في "الحكم الذاتي" الذي بشر به الرئيس الفرنسي في إعلان 16 سبتمبر 1959. فقد أعلنت في 18 يوليو الموالي عن إنشاء أربع لجان

1 نفس المصدر
2 نفس المصدر
3 نفس المصدر.

للمنتخبين بنية تعبيد هذا الطريق، سارعت صحيفة "كوموند" باعتباره القاطرة التي تجر قطار الجزائر صوب محطة السلام"[1].

جاءت هذه المبادرة عقب فشل لقاء "مولان" في نهاية يونيو المنصرم، فأعطت بذلك الحكومة المؤقتة فرصة الإفصاح عما تكنه نحو شعار "الجزائر الجزائرية" وذلك في 22 يوليو، عندما ردت بعنف قائلة : لا مكانة في الدولة الجزائرية لما وصفته بـ "المنتج البكر للجزائر الفرنسية"[2].

وكان الناطق باسم الحكومة قد سخر من شعار لا معنى له، حين شبهه بشعار "مرسيليا المرسيلية" على سبيل القياس[3].

وتزامن فشل "مولان" مع فشل آخر : التفاوض المباشر مع قيادة الولاية الرابعة، بهدف التوصل إلى وقف القتال في حدود الخطوط العريضة "لسلم الشجعان"[4].

وبسبب هذا الفشل المزدوج، مر الجانب الفرنسي بفترة إحباط واضطراب كشف عن نفسه عبر المواقف التالية :

1 - استقبل الرئيس الفرنسي قائد جيش الاحتلال بالجزائر في بداية يوليو، ليأمره باستئناف العمليات الكبرى التي ما لبثت أن ظهرت - مرة أخرى - على تخوم الولايتين الخامسة والرابعة باسم "عملية سيفال" (الصرصور) - ربما لتزامنها مع فصل الصيف - قبل أن تمتد إلى الأوراس في الخريف الموالي باسم "أرياج"[5].

2 - رفض العفو على 10 من أسرى جيش التحرير المحكوم عليهم - تعسفا - بالإعدام، فتم تنفيذ الحكم فيهم لذلك.

---

1. المجاهد، عدد 73، 25 يوليو 1960.
2. نفس المصدر.
3. المجاهد، عدد 71، 27 يونيو 1960.
4. PAILLAT, op. cit.
5. ALLEG, op. cit.

3 – أدلى الوزير الأول ميشال دوبري في مدينة "نانسي" بتصريح غريب، أشار فيه إلى احتمال إنشاء "هيئة وصاية لفرنسا بالجزائر"! وهي "إشارة مبتسرة – على ما يبدو – لفكرة "المحافظ السامي" التي تحققت بعد قرابة عامين في اتفاقيات إيفيان بين الطرفين[1].

ويؤكد اضطراب الجانب الفرنسي التصريحات المتناقضة للرئيس دوغول في نفس الفترة : يصرح من جهة أنه "لا ينوي تسليم الجزائر إلى فرحات عباس بالمرة"[2]، لكنه تراه من جهة أخرى يتساءل : "ألا يمكن تحقيق أنسب الحلول لفرنسا مع الخصم نفسه؟! أي جبهة التحرير[3].

وكان رئيس الحكومة المؤقتة كذلك في نفس الحالة من الإحباط والاضطراب، – بعد أن تبخر حلم التفاوض مع دوغول رأسا لرأس – كما يبدو ذلك جليا في عرضه حول السياسة العامة في شهر أغسطس[4].

- لا تفاوض قبل إعادة السيوف إلى أغمادها!

بعد سنة من إعلان اختيار تقرير المصير، خطا الرئيس الفرنسي خطوة جديدة "باتجاه توضيح مقاصده من وراء ذلك. ففي 5 سبتمبر الموالي عقد مؤتمرا صحفيا، أكد فيه اعتقاده بأن المسلمين" يريدون أن تصبح "الجزائر جزائرية". وتساءل في نفس السياق : "لكن هل ستكون ضد فرنسا أم بالاشتراك مع فرنسا؟" ليجيب معربا عن ثقته في أن الغلبة ستكون "للتعاون في ظل السلم".

وتطرق بالمناسبة إلى إجراءات تقرير المصير قائلا : "أنه يعتزم مناقشتها – في الوقت المناسب حسب تقديره – "مع مختلف الاتجاهات". وقرن إمكانية إشراك جبهة التحرير – كواحد من هذه الاتجاهات – بشروط ثلاثة.

---

1 IBID.
2 R. MALEK, l'Algerie a Evian, ditions Dahlab, Alger 1995.
3. IBID.
4 HARBI, op. cit.

1 – لا ينبغي أن يتغلب قانون الرشاش مسبقا عل قانون الاقتراع.

2 – لا يمكن اعتبار "المنظمة الخارجية للمتمردين" ممثلا وحيدا للمسلمين.

3 – لا يمكن الحديث معها في السياسة مادام الكلام للرصاص".

وبالمقابل قامت "المجاهد" في بداية أكتوبر، بتلخيص حصيلة الرئيس الفرنسي بعد عامين من خطاب قسنطينة كما يلي:

– متاعب عسكرية متزايدة بالجزائر.

– وضع اجتماعي مضطرب بفرنسا.

– عزلة خانقة على الصعيد الدولي[1].

وعادت بعد ذلك لشعار "الجزائر الجزائرية" لتصفه بـ "الحل الأعرج، الذي لا هو بالجزائر المستقلة ولا بالجزائر الفرنسية"[2].

وتبلور هذا الشعار أكثر في خطاب 4 نوفمبر كحل وسط، بين "الجمود المقيم، والتخلي المخزي" حسب قوله. وضمن خطابه هذا عبارته الشهيرة "حكومة الجمهورية الجزائرية ستوجد ذات يوم، وإن لم يسبق لها أن وجدت"!

وقد أحدثت هذه العبارة – التي تسجل خطوة جديدة في اعتراف الرئيس الفرنسي بالحقائق الجزائرية المتطورة بسرعة زوبعة في الولاية العامة، وسط كبار الموظفين الذين سارعوا بتقديم استقالاتهم " احتجاجا على هذا التوجه، وفي مقدمتهم "جاكومي" الأمين العام والجنرال "بارلانج" الشهير.

وأكد دوغول بالمناسبة لأول مرة، عزمه على تمدية السير "نحو تقرير المصير مهما كانت النتيجة". وأسر في نفس السياق للنائب بيار لافون (مدير صحيفة ليكو دوران)، أن خيار "الجزائر الجزائرية" "يعتمد على فرنسيي الجزائر وهي الفرصة التي أتيحها لهم"[3].

1. المجاهد، عدد 78، 3 أكتوبر 1960.

2. نفس المصدر.

3. J. MORIN, DE GAULE et l'Algerie, Albin Michel, Paris, 1999.

ولتحقيق هذا الحل - الذي يعطي الأقلية الفرنسية مكانة مرموقة - اتخذ بدءا من اجتماع مجلس الوزراء في 16 نوفمبر سلسلة من الإجراءات أهمها:

1 - استفتاء الشعب الفرنسي في اختيار "الجزائر الجزائرية".

2 - تعيين لوي جوكس وزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية، قصد التمكين لهذا الاختيار والإشراف على تحقيقه.

3 - تعيين جان موران (محافظ مقاطعة تولوز) مندوبا عاما جديدا - خلفا لبول دلوفريي - بهدف تجسيد ذات الاختيار في الميدان. بعد ذلك رغب في زيارة بعض المدن الجزائرية والحديث إلى إطارات الجيش في هذا الموضوع، فكانت الزيارة التي دشنها من عين تموشنت في 9 ديسمبر 1960. كان الهدف من الزيارة هو افتتاح حملة استفتاء 8 يناير الموالي لتزكية حل "الجزائر الجزائرية"، لكن أنصار "جبهة الجزائر الفرنسية" استقبلوه بمظاهرات مناوئة مصحوبة باستفزازات عنيفة، أدت في نهاية المطاف إلى مفاجأة 11 ديسمبر التاريخية: خروج الجماهير الجزائرية في مظاهرات عارمة، حاملة الأعلام الوطنية ولافتات مساندة لجبهة التحرير واستقلال الجزائر، هاتفة بحياة "الجزائر العربية المسلمة" وجبهة التحرير وقادة الثورة، أمثال فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة والمناضل الرمز أحمد بن بلة.

ومعنى ذلك أن الجماهير الجزائرية زكت استقلال الجزائر، قبل شهر من تزكية الشعب الفرنسي لمشروع "الجزائر الجزائرية"!

عشية هذا الانفجار الشعبي - الذي دق المسمار الأخير في نعش الجزائر الفرنسية - اجتمع الرئيس الفرنسي بإطارات جيش الاحتلال بمدرسة شرشال، ليؤكد أمامهم على أمرين اثنين:

1 - أن الجزائر الجزائرية تقوم على طائفتين: الأغلبية المسلمة والأقلية الفرنسية التي تبدو في نظره "ضرورية كالخميرة للعجين".

2 - "أن هذه الجزائر التي تبرز شيئا فشيئا - والتي ستتولى شؤونها بنفسها - ينبغي أن تظل مرتبطة بفرنسا"[1].

غير أن مظاهرات 11 ديسمبر - التي سارع جيش الاحتلال وميليشيات المستوطنين إلى قمعها بأعنف وأشرس ما يكون - أربكت زيارة الرئيس دوغول وأجبرته على قطعها، واستخلاص الدروس التي لا بد منها من الموقف السياسي الجديد الذي يكرس منعطف 1960 - لصالح جبهة التحرير - على جميع المستويات.

من أهم هذه الدروس:

1 - "صعوبة التعايش بين الطائفتين" - اللتين كان يريد لهما ذلك في ظل "الجزائر الجزائرية" : "طائفة مقتنعة بحقها في الاستقلال عاجلا أو آجلا، وطائفة عازمة - في معظمها - على رفض هذا الحق مهما كان الثمن".

2 - "ازداد اقتناعي بأن استمرار الوضع لا يحمل لبلادنا سوى الخسائر وربما المآسي".

وبناء على هذه الدروس خلص إلى النتيجة التالية : "لقد حان الوقت لإنهاء الحرب"[2].

مخطط قسنطينة، أو "الإدماج الاقتصادي"

أعلن الجنرال شارل دوغول "رئيس مجلس الوزراء"[3] عن "مخطط قسنطينة" من ساحة "لابريش" في 3 أكتوبر 1958. وهو مخطط خماسي (1959 - 1963) مستمد - في خطوطه العريضة - من دراسة الآفاق العشرية التي وضعت في الأيام الأخيرة من عهد "الوزير المقيم" روبير لاكوست الذي ذهبت ريحه بسقوط الجمهورية الرابعة إثر انقلاب 13 مايو الماضي.

1. صفة الرئيس الفرنسي قبل انتخابه في 12 ديسمبر 1958.

2 Y. COURRIERE, Les feux du desespoir, Fayard, Paris, 1971, p. 413.

3 J. MORIN, DE GAULLE et l'Algerie, Alain Michel, Paris, 1999.

وقد بني المخطط على فرضية بقاء الأقلية الفرنسية باعتبارها عموده الفقري[1].

وحدد المسؤولون الفرنسيون أنفسهم هدف المشروع بدءا بالجنرال دوغول الذي يقول في هذا الصدد : "وضعت هذا المخطط - الذي يكلفنا غاليا - لتحضير الشراكة التي تسمح لنا بالحفاظ على العلاقات القائمة بين فرنسا والجزائر وتطويرها "[2].

وكان قد رد قبل ذلك على دعاة الإدماج من أنصار "الجزائر الفرنسية" قائلا : "أليس مخطط قسنطينة هو الإدماج الحقيقي؟"[3]

وبوضوح أكثر، يؤكد بول دلو فريي المندوب العام للحكومة الذي عين في نوفمبر الموالي لإنجاز المخطط أن الهدف هو سحب ورقة المظالم الاقتصادية والاجتماعية من أيدي "المتمردين"، أي القضاء على أصل المشكلة عبر تحقيق المساواة بين السكان"[4].

غير أن "شعار المساواة" هذا لم يمنع بعض المحللين من رؤية "الجانب المظلم" للمخطط : أحكام التبعية الاقتصادية للجزائر. ويذهب جاك سيمون بعيدا في هذا الصدد، إذ يرى أن الهدف الحقيقي هو "تأسيس دولة مرتبطة بفرنسا بواسطة علاقات اقتصادية واجتماعية تكرس تبعية الجزائر كيفما كان نظامها السياسي في المستقبل"[5].

ويبدو هذا الهدف واضحا كذلك من تصريح دولسريي "بأن التصنيع بالجزائر (في إطار المخطط) هو شكل من أشكال اللاّمركزية"، مستدلا على

1. Y. COURRIERE, Les feux du desespoir, Fayard, Paris, 1971, p. 413.
2. J. MORIN, DE GAULLE et l'Algerie, Alain Michel, Paris, 1999
3. C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algerie, Presse de la cit, Paris 1961.
4. المجاهد، عدد 94، 25 أبريل 1961.
5. J. SIMON, MESSALI HADJ, 1998-1974, Editions Tiresias, Paris 1998, p. 363.

ذلك بمشروع الصلب في عنابة الذي "ينبغي النظر إليه في إطار صناعة الصلب الفرنسية"[1].

ومنذ البداية، استقبل مخطط قسنطينة بنوع من التحفظ والشك لا من أنصار "الجزائر الفرنسية" وحسب، بل حتى من بعض المستشارين في الحكومة الفرنسية ذاتها. وهذا ما يفسر قول الجنرال دوغول وهو يقوم بتعيين المندوب العام للحكومة دلو فريي : "قيل لي أن مخطط قسنطينة غير قابل للإنجاز. وها أنا أعينك لإنجازه"[2].

يتضمن المخطط بصفة عامة مجموعة من الإجراءات الخاصة بالترقية الاجتماعية الانتقائية، وعددا من المشاريع الصناعية فضلا عن استصلاح مساحات من الأراضي بنية توزيعها على صغار الفلاحين من الجزائريين.

– وتعني الإجراءات الترقوية فتح باب التكوين وكذلك باب الوظيف العمومي – بتقتير كبير – أمام بعض الفئات من الجزائريين.

– ويتضمن الشق الصناعي عددا من المشاريع في قطاعات الصناعات الميكانيكية والصلب ومواد التخليف قامت الحكومة بتشجيع ودعم بعض الشركات للاستثمار فيها مثل "برليي" و"سيمكا" و"رونو" و"ميشلان" و"ش ب للصلب" و"يونيليفر".

وكان دلو فريي قد حصل عند تعيينه على وعد من الرئيس الفرنسي، بحث الشركات النفطية على نقل البترول والغاز إلى بعض المدن الشمالية لإنجاز الشق الصناعي من المشروع.

وفي هذا الإطار انطلقت أشغال:

– مد أنبوب النفط من حاسي مسعود إلى بجاية.

– ومد أنبوب الغاز من حاسي الرمل إلى العاصمة وأرزيو عبر غليزان.

1. H. ALLEG, La guerre d'Algerie (T3), Temps actuels, Paris 1981
2. PAILLAT, op. cit, p. 161.

وكان المشروع يتضمن في قطاع الصلب إنشاء قطبين، الأول بالحجار (عنابة) والثاني بأرزيو (وهران).

وكان من المتوقع أن يتم وضع حجر الأساس لمركب الحجار في الذكرى الثانية للإعلان عن المخطط، على أن يدخل مرحلة الإنتاج في نهاية 1962 أو مطلع 1963.[1]

– أما الشق الفلاحي من المخطط فيتضمن بصفة خاصة بناء ألف قرية ريفية، واستصلاح مساحات من الأراضي بنية توزيعها على صغار الفلاحين كما سبقت الإشارة.

وبعد تمام عامين من انطلاق المخطط، بدأت تظهر بعض التقييمات الجزئية، مثل ما جاء على لسان الوزير الأول ميشال دو بري الذي ركز على نمو الدخل الوطني العام بـ3% بفضل مبيعات المحروقات. وبناء على ذلك قدّر إجمالي الدخل الفردي السنوي في نهاية 1960 بـ 200 دولار، وهو مبلغ "يضع الجزائر يومئذ في مستوى اليونان وأسبانيا والبرتغال" حسب تقدير جان موران آخر مندوب عام في الجزائر المحتلة[2].

وكانت حصيلة الإجراءات النافذة على صعيد الترقية الاجتماعية كما يلي:

– تخرج 450 ضابطا من مدارس جيش الاحتلال المختلفة.

– إدماج 37 موظفا في الأسلاك الكبرى للدولة.

– إدماج 16 ألف عون في الوظيف العمومي.

مثل هذه المنجزات المتواضعة كانت تتم وسط محيط معاد، تجلت آثاره على نحو خاص في فشل الشق الفلاحي من المخطط، فالمساحات المستصلحة وما تم توزيعه منها خاصة لا يكاد يذكر.

---

1. IBID.
2. MORIN, op. Cit.

ولم يكن عدم استقرار الأوضاع بالجزائر وتصعيد الحرب – في ظل مخطط شال العسكري الموازي والمكمل – ليشجع على الاستثمار، بل كان عكس ذلك حافزا لكثير من المستوطنين، على تهريب رسا ميلهم إلى الوطن الأم خاصة[1].

وعشية إيفيان الأولى (ربيع 1961، تعرضت مجلة "الأزمة الحديثة" بالنقد لمخطط قسنطينة من زاوية استشرافية، إذ يسجل الكاتب أندري فورز أول وهلة الاختلال الكبير بين المدن التي تستحوذ على 82% من ميزانية المخطط والزراعة التي تستفيد بـ 18% فقط.

ويحصر الكاتب الهدف الخفي للمخطط في "إيجاد نخبة متميزة عن الجماهير، يستطيع الاستعمار الجديد استعمالها لقمع أية محاولة ثورية". وتشكل هذه النخبة الحضرية في نظره "طبقة تقنع بمزايا الارتباط بفرنسا في حكم جزائر الغد". أي طبقة تحقق ما كان دوغول يأمل تحقيقه عن طريق القوة الثالثة التي عجز عن خلقها".

ويرى فورز من جهة أخرى "أن المخطط هو استمرار للحرب بوسائل مختلفة" وبنظرة استشرافية دائما، يؤكد أن هدف المخطط هو "سحق طبقة الفلاحين التي تمثل 80% من السكان، والتي هي الأداة الرئيسية لثورة محكوم عليها أن تكون ثورة زراعية أو لا تكون"[2].

"المخطط أخطر من 10 فرق عسكرية!"

أدركت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ الوهلة الأولى، أن "مخطط قسنطينة" يعني الأقلية الفرنسية قبل عامة الجزائريين، وأنه أداة حرب يهدف إلى خنق الثورة[3] وقد نقل في هذا الصدد ممثلها بروما الطيب

1. ALLEG, op. cit., p. 179.

2. المجاهد، عدد 94، 25 أبريل 1961.

3. نفس المصدر.

بولحروف، عن الزعيم الشيوعي الإيطالي بالميرو طوليلتي قوله : " أن المخطط أخطر من 10 فرق عسكرية"[1].

وبناء على هذا الموقف المبدئي السليم ظلت تتابع تطور المخطط في الميدان، وترصد مختلف المؤشرات الدالة على فشله الذي كانت تتوقعه وتتمناه في نفس الوقت. ففي مطلع أغسطس 1959 مثلا، نشرت "لوموند" تصريحا متشائما للرئيس الفرنسي، يؤكد فيه "أن الحرب الدائرة بالجزائر، تجعل من الصعب تحقيق الازدهار الذي نتطلع إليه سواء بفرنسا أو في الجزائر". وحول انعكاس هذه الحالة على مخطط قسنطينة، يشير إلى "أن أرباب الأموال يرفضون المغامرة"!

هذه الإشارات من الرئيس دوغول اعتبرتها "المجاهد "إقرارا بالفشل"، وسارعت إلى الاستنتاج بأنها كانت تتوقع ذلك منذ الإعلان عن المخطط مباشرة"[2].

وبعد شهر تقريبا عادت إلى الموضوع متسائلة:هل يتوقف المخطط؟". في إشارة إلى مصاعب تمويل مركب الحجار، والاكتفاء نتيجة ذلك ببديل أقل طموحا![3]

وأحيت الصحيفة الذكرى الأولى للإعلان عن المخطط بطريقتها الخاصة متسائلة مرة أخرى : "أين النتائج؟ لماذا أفلس؟"[4]. وفي ربيع 1960 عادت إلى الموضوع بمناسبتين:

– لتقول في الأولى أن أصحاب الرساميل بألمانيا وإيطاليا، أعلنوا رفض استثمار ولو فلس واحد في المخطط قبل وقف القتال[5].

---

1. R. MALEK, l'Algérie à Evian, Editions Dahlab, Alger, 1995

2. المجاهد، عدد 48، 10 أغسطس 1959.

3. المجاهد، عدد 50، 7 سبتمبر 1959.

4. المجاهد، عدد 53، 19 أكتوبر 1959

5. المجاهد، عدد 63، 7 مارس 1960.

– ولتؤكد في الثانية على لسان ضابط من الولاية الثانية، أن مشروع توزيع الأراضي على الفلاحين الصغار اصطدم بعائقين : تجميع السكان من جهة وطريقة التوزيع من جهة ثانية[1].

وفي أكتوبر من نفس السنة، عادت لتشكك في حصيلة العامين التي بدأت سلطات الاحتلال في إعدادها والترويج لها، متسائلة كذلك : "ماذا بعد عامين؟". لتحكم بفشل العلاج نتيجة فشل التشخيص أساسا : فالجانب الفرنسي يقدم "علاجا اقتصاديا، لمرض سياسي"[2].

وفي نوفمبر الموالي أشارت إلى الآفاق المسدودة أمام المخطط، بسبب تناقضات الخطاب الرسمي منذ 14 يونيو خاصة، حين وجه الرئيس الفرنسي دعوة رسمية إلى الحكومة المؤقتة كي ترسل وفدا عنها إلى باريس لبحث إمكانيات التفاوض، فهذه الدعوة حسب الصحيفة تسقط جدوى مواصلة الاستثمار في المخطط، وهذا ما يفسر توقف بعض المؤسسات المعتمدة في نطاقه منذ شهر أغسطس (1960).

وكانت الصحيفة تذكّر بين الفينة والأخرى، بطابع المخطط كأداة حرب على الجبهة الاقتصادية، باعتباره "وسيلة لفصل الجيش عن الشعب بأمل القضاء على الثورة" من جهة[3]، ولخلق طبقة جديدة تقبل بالتعاون مع فرنسا، على حساب مصالح الطبقات الكادحة من جهة ثانية[4].

معركة الرأي العام فخ تقرير المصير ومنعطف 1960

أولت جبهة التحرير الوطني أهمية خاصة للرأي العام الفرنسي، موظفة في هذا الإطار رصيد الحركة الوطنية التي ما فتئت تميز بين الشعب

1. المجاهد، عدد 65، 4 أبريل 1960
2. المجاهد، عدد 79، 10 أكتوبر 1960
3. نفس المصدر
4. المجاهد، عدد 63، 17 أغسطس 1960.

الفرنسي ونظام الاحتلال بالجزائر القائم على الأقلية المستوطنة وهي عبارة عن خليط من الفرنسيين والأوربيين المتفرنسين.

وقد وجدت طوال السنوات الأربع الأولى من عمر الثورة، صعوبة في اختراق الرأي العام الفرنسي أو إحداث شرخ جدي بينه وبين أقلية المستوطنين التي تُعرف لديه بـ"الأقدام السوداء". وغداة عودة الجنرال شارل دوغول إلى الحكم في منتصف 1958، ازداد التفاف الرأي العام حوله نظرا لرصيده التاريخي، ولثقته الكبيرة في مقدرته على حل المشكلة الجزائرية بالوسائل المناسبة.

لكن في أواخر هذه السنة بدأت تظهر بوادر طلاق بين الرأي العام الفرنسي والأقدام السوداء. وكانت جبهة التحرير تعتمد في دعايتها لتعميق هذا الشرخ الأطروحات التالية:

1 - أن المشكلة الجزائرية مصدرها تعلق الأقدام السوداء "بمصالحهم الأنانية الضيقة رافضين بذلك أي إصلاح لفائدة الأغلبية المسلمة مهما كان ضئيلا.

2 - أن هذه المشكلة صنيعة نظام الاحتلال بالجزائر، وبالتالي فهي ليست قضية الشعب الفرنسي، ولا يمكن إلا أن تضر بمصالحه الاستراتيجية على المدى البعيد.

3 - أن "الأقدام السوداء" ورطوا الشعب الفرنسي في حرب طويلة مرهقة، خدمة لمصالحهم الأنانية التي تتناقض مع المصالح العليا لفرنسا دولة وشعبا.

4 - أن نظام الاحتلال الذي أقامته الأقلية المستوطنة بالجزائر وصمة عار في جبين فرنسا – نظرا لطابعه العنصري السافر وقيامه على القوانين الاستثنائية - ذات التقاليد العريقة في الحرية والديموقراطية والعدالة.

بفضل هذه الأطروحات الوجيهة بدأ الشرخ يكبر ويتعمق لاسيما مع بداية تصدع صورة "الرئيس المنقذ" وتراجع تأثيره، والشك في جدوى "سياسة الوسائل الكبرى" التي اعتمدها كعلاج سريع للمعضلة الجزائرية.

ولذا ما أن حلت سنة 1959، حتى بدأت مؤشرات الطلاق بين الرأي العام الفرنسي و"الأقدام السوداء" في الظهور تباعا في الأوساط الطلابية والسياسية وحتى الإعلامية الموالية للحكومة بدرجة أو بأخرى. ومن الأمثلة على ذلك:

1 – استبيان أجري على عينة من 200 طالب بالمدرسة الوطنية للأساتذة، كشف أن 165 طالبا من مجموع 182 إجابة، كانوا يؤيدون المفاوضات المباشرة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

2 – تصريح فرانسوا ميتران أحد أبرز المعارضين للرئيس دوغول آنذاك الذي أكد "أن المشكلة الجزائرية سياسية وليست اقتصادية. وقد برز هذا الجانب منذ اليوم الأول من الانتفاضة"[2]. في إشارة واضحة إلى النهج الخاطئ المعتمد عبر مخطط قسنطينة.

3 – "انقلاب" "أوبير بوف ميري" مؤسس ومدير يومية "لوموند" على صديقه دوغول[3] الذي سمح بنشر سلسلة مقالات في أواخر أغسطس، تضمنت تقييما نقديا صارما لسياسته بعد عام من عودته إلى سدة الحكم. وخلاصة هذا التقييم : أن الساحة الجزائرية تعيش على وقع "حرب عمياء" دون أن تضعف الثورة القائمة، الأمر الذي جعل الرئيس المنقذ لا يختلف كثيرا عن روبير لاكوست الوزير المقيم السابق!

ومن مؤشرات التحول الإعلامي أيضا، بث التلفزة الفرنسية أول مرة صورة فرحات عباس، في رده على إعلان دوغول يوم 16 سبتمبر الذي طرح

---

1. A. ALLEG, La guerre d'Algerie, temps actuels, Paris, 1981, p. 142.

3. المجاهد، عدد 42، 18 ماي 1959

3. المجاهد، عدد 50، 7 سبتمبر 1959.

فيه خيار الاحتكام إلى تقرير المصير لحل المشكلة الجزائرية. وقد أزعجت هذه السابقة المتطرفين من قادة "الأقدام السوداء" إلى حد كبير[1].

وفي مطلع 1960 تأكد هذا الاتجاه وتبلور أكثر بعد أن جنحت أغلبية الرأي العام الفرنسي إلى السلم[2]. وقد أدرك الرئيس دوغول يومئذ، انه اوقع نفسه دون أن يدري في فخ اسمه تقرير المصير، بعد أن أصبح عامة الفرنسيين يتساءلون عن مبرر استمرار الحرب، وقد أعلن الرئيس عن قبول هذا المبدأ!

ومن أقوى المؤشرات في هذا الاتجاه خلال هذه السنة:

1 - بيان 13 فبراير الصادر عن "مركز التنسيق من أجل السلم في الجزائر" والذي جاء فيه : "أن استمرار الحرب أصبح يبدو في نظر عدد متزايد من الفرنسيين خطيرا وإجراميا"[3].

2 - ردود الفعل المرحبة بما جاء في بيان الرئيس عباس يوم 29 فبراير الذي عبر من خلاله عن استعداد الحكومة للتفاوض رغم أن الرئيس دوغول كان أغلق هذا الباب قبل ثلاثة أشهر، عندما رفض مبدأ التفاوض مع الوزراء الخمسة السجناء. وقد صدرت هذه الردود عن أوساط مختلفة منها :

- السياسي الاشتراكي غاستون دوفار الذي علق على ذلك قائلا : "ينبغي استغلال الفرصة التي ربما لا تدوم طويلا"[4].

- الجنرال هوش الذي صرح قائلا : "إذا أصبحت السلم ممكنة فلا حق للمرء أن يؤخرها دقيقة واحدة"[5].

1. 421 المجاهد، عدد 52، 5 أكتوبر 1959.
2. C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algerie, Le livre contemporain, Paris 1961, p. 339.
3. ALLEG, op. cit.
4. المجاهد، عدد 63، 7 سبتمبر 1960.
5. نفس المصدر.

– صحيفة "لوموند" التي اعتبرت البيان "تقدما ملموسا"، لكنها مع ذلك راحت تطالب بالملموس لأن "حوار البيانات بات مملا"، مؤكدة أن الوضع يقتضي حوار المفاوضات"[1].

في هذا المناخ من الترحيب بنوايا الحكومة المؤقتة السلمية، جاءت لهجة الحروب التي اتسمت بها تصريحات الرئيس الفرنسي أثناء جولة المطابخ الثانية بعد أربعة أيام فقط، لتثير موجة من الاستنكار لاسيما في أوساط العمال والمزارعين. وقد عبر أحد الزعماء النقابيين عن لسان حال هذه الفئات بلهجة حادة قائلا : "إذا أصبحنا أمام حرب طويلة، فلا حاجة لنا بنظام شبه ديكتاتوري، لقد تجرعنا المر وغضضنا الطرف، لأن الالتفاف حول رئيس الجمهورية كان يعني بالنسبة إلينا الوصول إلى نهاية سريعة للحرب في الجزائر" - وبنفس الحدة يضيف : "فإذا بات الأمر غير ذلك، فلنعد إذن إلى مبادئ الديموقراطية"[2].

3 – مطالبة 73٪ من مندوبي مؤتمر الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين المنعقد في "ليون" (أبريل) بالتفاوض مع جبهة التحرير حول شروط وقف القتال وضمانات تطبيق تقرير المصير[3]، علما أن الحكومة الفرنسية مازالت تصر على وقف القتال كشرط مسبق لأي تفاوض حول تقرير المصير الذي ربطه الرئيس دوغول في تصريحات مارس الأخير "بالقضاء أولا على التمرد".

4 – اعتراف أحد غلاة الاحتلال جاك سوستيل الوالي العام السابق للجزائر بتحول الرأي العام الفرنسي، فقد صرح في 30 يونيو قائلا : "من الصعب في بعض الأوقات مقاومة موجة الهستيريا السلمية"[4].

1. 426 نفس المصدر.

2. R. BURON. Carnets politiques de la guerre d'Algerie, CANA, Paris 2002.

3. ALLEG, op. cit.

4. IBID.

5 – "بيان 121" في يوليو حول "حق العصيان في حرب الجزائر"، هذا البيان المدوي الذي نقرا فيه عبارات مثل:

– "رفض الخدمة العسكرية في حالة الحرب الدائرة بالجزائر واجب مقدس".

– "الخيانة في هذه الحالة تعني الاحترام الشجاع لكل ما هو حق".

– "قضية الشعب الجزائري هي قضية جميع أحرار العالم، لأنه ساهم مساهمة حاسمة في القضاء على النظام الاستعماري".

وقد تجاوبت مع هذا البيان شخصيات لامعة من عالم الثقافة والأدب والسينما في بلدان أخرى مثل : فلّيني ومورافيا (إيطاليا) وبرتراند راسل وجان راسل (بريطانيا) والفريد كازان وميري ماكرتي (الولايات المتحدة). ويعكس تجاوب مثل هذه الشخصيات إلى حد ما حالة الراي العام الدولي الحليف وغير الحليف. فقد صرح المرشح للرئاسيات الأمريكية السيناتور جان كيندي في أواخر سبتمبر قائلا : "آملي ان يفهم الجنرال دوغول بأن مصلحة التحالف الحقيقية، تكمن في التسوية العاجلة للمشكلة الجزائرية"(1).

وذهبت بعض الصحف البريطانية قبل أسبوعين من ذلك إلى دعوة لندن للابتعاد عن الموقف الراهن للجنرال".

وقالت صحيفة "البرافدا" السوفياتية من جهتها في نفس الفترة : "ينبغي وضع حد لهذه الحرب"(2).

وجاء استفتاء 8 يناير 1961 ليكرس القطيعة النهائية بين اغلبية الرأي العام بفرنسا و"الأقدام السوداء" بالجزائر. ومن مظاهر التحول الكبير على هذا الصعيد، تصريح غي مولي الوزير الأول السابق بهذه المناسبة إذ قال :

---

1. IBID.
2. IBID.

"أن استمرار الديموقراطية بفرنسا، أصبح وثيق الارتباط بحل المشكلة الجزائرية"(1).

وغداة مناورة لويس جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية، حول إشراك أطراف أخرى - إلى جانب جبهة التحرير - في مفاوضات إيفيان القادمة، عقد الوزير الأول الأسبق منداس فرانس مؤتمرا صحفيا رد خلاله ضمنيا على هذه المناورة بالتأكيد على "أن جبهة التحرير اكتسبت في الميدان أحقية التمثيل، بعد أن التحق بها أكثر الجزائريين كفاءة، فضلا عن العديد من المنتخبين" - ولم يتحرج بالمناسبة من الدعوة إلى التفاوض النزيه والكف عن المناورة قائلا : "نحن أحوج ما نكون إلى الاستقامة في مساعينا وتصريحاتنا"(2).

وفي أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة (22 أبريل)، اصبحت أغلبية الفرنسيين تتطلع إلى السلم التي ما انفك الرئيس دوغول يعد بها، وانصرفت عن فكرة "القضاء على المتمردين" "التي يلوح بها بين الفينة والأخرى، بل أصبح المجتمع المدني الفرنسي نفسه يضغط من أجل نجاح مفاوضات إيفيان الأولى (20 مايو-13 يونيو).

واستغل وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة محمد يزيد من جهته هذه المغامرة الفاشلة ليتوجه إلى الرأي العام الفرنسي قائلا : "على الفرنسيين أن يدركوا بأن التحرر الوطني، يعزز كفاح الديموقراطيين الفرنسيين ضد الفاشية"(3).

وفي مستهل 1962، عبر الكاتب الكبير فرانسوا مورياك، عن قلق الرأي العام الفرنسي من مخاطر استمرار الأوضاع مثلما هي قائلا بلهجة لا تخلو من مرارة :

---

1. PAILLAT, op. cit.
2. R. MALEK, l'Algerie Evian, Editions Dahlab, Alger 1995.
3. المجاهد، عدد 94، 25 ابريل 1961.

"أستسمح الجنرال دوغول القول، أننا أصبحنا نخجل من كوننا الدولة الوحيدة بين الدول المعاصرة الكبرى التي تبدو أبعد ما تكون عن الانضباط"[1].

ويقدر أحد الكتاب في نفس الفترة، أن التخلص من منظمة الجيش السري (الإرهابية) والمشكلة الجزائرية، أصبح أكثر من أي وقت مضى ضروريا لاستمرار النظام وفرنسا الديموقراطية كذلك"[2].

ويمكن القول في هذا السياق، أن سنة 1960 كانت سنة التحول الكبير والحاسم في «الرأي العام الفرنسي، مثلما كانت سنة الضربة القاضية لنظام الاحتلال بالجزائر على الصعيدين السياسي والدبلوماسي بصفة خاصة.

ثانيا : أوهام الحسم العسكري

كان رهان الجنرال شارل دوغول على الحسم العسكري كبيرا، غداة عودته إلى الحكم وتسلمه مهام رئاسة مجلس الوزراء في فاتح يونيو 1958، وبناء على التقارير المتفائلة التي تلقاها من مصادر متعددة في مستويات مختلفة استقر بذهنه الاعتقاد بإمكانية التحكم في الوضع، بل إمكانية القضاء على "التمرد" - القائم بالجزائر منذ قرابة أربع سنوات - في أجل أقصاه سنتان في أسوء الاحتمالات. ويكفي لتحقيق ذلك توفير الوسائل اللازمة، واعتماد أساليب في الحرب الدائرة أكثر نجاعة من تلك التي اعتمدت خلال السنوات الماضية.

غير أن الخطة التي وضعت بهدف القضاء على جيش التحرير الوطني بأسرع ما يمكن، كانت تنطوي على عيبين رئيسيين.

1 - الخطأ في التشخيص بتجاهل طبيعة الحرب ذاتها : حرب شعبية تخوضها حركة جماهيرية منظمة، لا يشكل جيش التحرير فيها سوى

---

1 Y. COURRIERE, Les feux du desespoir, Fayard, Paris 1971, p. 540.
2. IBID.

طليعتها المسلحة، هذه الحركة المصممة لا يمكن قهرها بالنظر إلى طاقتها المتجددة باستمرار، كما تدل على ذلك تجربة السنوات الأربع الماضية[1].

2 - سوء تقدير الموقف كما تدل على ذلك "مبادرة" "سلم الشجعان" في 23 أكتوبر 1958 والتي لا تعدو أن تكون دعوة مقنعة إلى الاستسلام بمعنويات مرتفعة! ومرد هذه "المبادرة" المفرطة في التفاؤل، الاعتقاد – خطأ – باستعداد قادة الثورة – وفي مقدمتهم الرئيس فرحات عباس وبالقاسم كريم وزير القوات المسلحة – إلى مثل هذه "الحلول الوسطى" المزعومة[2].

ومن الطبيعي أن تؤثر هذه الخطيئة الأصلية في تقدير الموقف العسكري لاحقا، كما يتجلى ذلك في استمرار التفاؤل المفرط عبر الحصيلة الحماسية لعمليات "مخطط شال" الأولى[3]، والتي جاءت في شكل حملة دعائية مركزة شارك فيها:

– الرئيس الفرنسي نفسه الذي هنأ في منتصف أبريل 1959 قادة الجيش بهذه الحصيلة من خلال نتائج "عملية كورون" (التاج) خاصة[4].

– ورأى الجنرال موريس شال قائد جيش الاحتلال في النتائج الأولية لمخططه "إمكانية حل عسكري للقضية الجزائرية عبر التخلص السريع من الخصم"، كما جاء ذلك في تصريح خص به صحيفتين فرنسية وأسبانية[5].

– أما العقيد أيف غودار فلم ينتظر نتائج "كورون"، ليؤكد بكل ثقة في أواخر فبراير من نفس السنة، بأنه أصبح بإمكان جيش الاحتلال "وقف التمرد خلال الأشهر القادمة"[6].

---

1. تعيش "الأنفاس الأخيرة" في عمر "التمرد" حسب الدعاية الاستعمارية، دون أن يخمد لهيب الثورة الذي يزداد انتشارا يوم بعد يوم.

2. أدت "المساعي الطيبة" الأولى التي قام بها الشاعر عبد الرحمن فارس والكاتب جان عمروش إلى سوء تفاهم بين الجنرال ديغول وقادة الثورة.

3. عملية "كورون" وما سبقها من عمليات تجريبية بغرب البلاد منذ أواخر 1958

4. C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algerie. Le livre contemporain, Paris 1961

5. M. ZERGUINI, Une vie de combats et de lutte, Editions En-nahdha, Alger 2000, p. 99.

6. IBID

غير أن هذه النظرة المفرطة في التفاؤل لم تصمد طويلا، أمام حقائق الميدان التي تؤكد انبعاث نظام جبهة التحرير، ومعاودة انتشار جيش التحرير في ذات المواقع التي اكتسحتها قوات جيش الاحتلال الجرارة في هذه العملية الكبرى أو تلك من "مخطط شال".

وحملت سنة 1959 ذاتها شاهدين على اهتزاز قناعة الجنرال دوغول بإمكانية الحسم العسكري:

1 - تصريح 16 سبتمبر الذي طرح فيه اختيار تقرير المصير وسيلة كحل المشكلة الجزائرية أول مرة رغم التسويف الذي أرفق به هذا الاختيار الواضح في دلالاته السياسية.

2 - رسالته إلى قائد أركان الجيش التي أعلن فيها بكل وضوح أن لا مستقبل لخيار القوة بالجزائر، وأنه لم يعد مستعدا للمضي بعيدا في "سياسة الوسائل الكبرى"، أمام النتائج المتواضعة وغير المضمونة لمخطط شال[1].

وحملت سنة 1960 معها شاهدا أكثر قوة ووضوحا: عزل الجنرال شال في أبريل بعد ظهور مؤشرات تمرد بين قادة جيش الاحتلال. هذا العزل الذي لم تكن تصريحات الرئيس الفرنسي المنوهة بنتائج مخطط شال الإيجابية، كافية للتمويه على مغزاه العسكري والسياسي.

وتزامن رحيل شال من جهة أخرى مع صدور تقييم للوضع العسكري يحمل في طياته اعترافا ضمنيا بالفشل، فحسب هذا التقييم الصادر عن الجانب الفرنسي:

1 - أن جيش التحرير بالولايات انهار تماما، لولا جيش الحدود المدجج بالسلاح والذي يهدد باستمرار خط شال "بالمناطق الحدودية".

2 - فشل التمرد لولا دعم كل من تونس والمغرب للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية!

---

1 ROGER TOURNOUX, Jamais dit, Plon, Paris 1974, p. 207

مثل هذا التقييم ما لبث الرئيس الفرنسي نفسه أن كشف عن طابع المجاملة فيه، بل عدم جديته، عندما خطا في خطاب 14 يونيو خطوة جديدة على طريق التفاوض مع حكومة الثورة، بعد خطوته المبتورة في نوفمبر من العام الفارط.

وإلى جانب هذا "التقييم الرسمي" المفرط في التفاؤل الذي لا سند له في الميدان، كانت هناك تقييمات أكثر واقعية، تصدر عن المعنيين مباشرة سواء في تصريحات خاصة أو تقارير رسمية.

أ - في مطلع 1960 أدلى ضباط في جيش الاحتلال بشهاداتهم حول الوضعية العسكرية وآفاقها على صفحات أسبوعية "تيموانياج كريتيان"، تضمنت العديد من النقاط مثل:

1 - استحالة الفصل بين الشعب الجزائري وجيش التحرير ويستدل الشهود في هذا السياق بمقولة الزعيم الصيني الشهيرة : "أن الثوار وسط الشعب كالسمك في الماء"، مع ملاحظة أن "المشكلة بالجزائر تكمن في استحالة صرف الماء" (كي يختنق السمك)، لأن السمك والماء شيء واحد باختصار!

فما الحل إذا؟ يذكر الشهود بالمناسبة شعار "ليلة سان برتيليمي : لنقتلهم جميعا"[1] أي أن الحل الوحيد يكمن في إبادة الشعب الجزائري". وهذا مستبعد طبعا. ما يعني أن الحل العسكري لم يعد ممكنا.

2 - مخاطر تسييس جيش الاحتلال. يشير الشهود في هذا الصدد إلى الحكام الفرنسيين "الذين حولوا الجيش إلى جهاز للدعاية السياسية، ليصبح بذلك نوعا من الحزب الكبير المستبد"!

ويقدم هؤلاء الضباط الجزائر مطلع 1960 في صورة لا تحسد عليها، "بعد أن أصبحت مرتعا للصمت والكذب والخوف والإرهاب"[2].

---

1. وقع هذا الشعار بفرنسا مساء 24 أغسطس 1572 في عهد شارل التاسع لقمع أنصار المذهب البروستانتي.
2. المجاهد، عدد 59، 11 يناير 1960.

ب – في نوفمبر 1960 أكد تقرير عسكري تفوق الحرب الشعبية في الجزائر، واستعداد الثوار لجني ثمار هذا التفوق. "ففي حالة وقف القتال، سيتمكن هؤلاء من إقامة نظامهم لأن جيش الاحتلال لن يكون على قدم المساواة من حيث السلاح المناسب، وبناء على ذلك "سيكون النصر حليف خبراء الحرب الثورية". ويأسف صاحب التقرير لأن جيش الاحتلال لم يعد يؤمن بفضائل هذا النوع من الحروب![1]

تعداد جيش الاحتلال: "هل من مزيد؟!"

بلغ تعداد جيش الاحتلال بالجزائر في صائفة 1958، عند تولّي الجنرال دوغول مقاليد الحكم 540 ألف جندي نظامي، تضاف إليها الوحدات المساعدة المعروفة؟" الوحدات الإقليمية" وقوات الشرطة والأمن المختلفة.[2]

وتقدر مصادر قريبة من جبهة التحرير تعداده في نفس الفترة ب:

– 600 ألف جندي نظامي في القوات البرية وحدها، تضاف إليها القوات الجوية والبحرية.

– 200 ألف ما بين الدرك والشرطة.

– 50، ألف في الوحدات الإقليمية.

مثل هذه الأرقام كانت مرشحة للارتفاع في خريف نفس السنة، عندما تقدم الجنرال شال في إطار إعداد الخطة الحربية التي تحمل اسمه بجملة من المطالب، لباها الجنرال دوغول كلها حسب المصادر الفرنسية ذاتها.

وبعد سنة من ذلك، وزع مكتب جبهة التحرير بنيويورك في أروقة الأمم المتحدة وثيقة تحدد عدد القوات الفرنسية بالجزائر كما يلي:

---

1. PAILLAT, op. cit.
2. Y. COURRIERE, l'Heure des colonels, Fayard, Paris 1970.

– البرية : 774 ألف جندي،

– الجوية : 40 ألف جندي في متناولهم ألف طائرة حربية.

– البحرية : 25 ألف جندي، تحت تصرفهم 2/3 الأسطول الحربي الفرنسي.

وفي نفس الفترة تقريبا عقد الرئيس الفرنسي في رسالة 26 ديسمبر 1959 إلى قائد الأركان مقارنة – للتعبير عن خيبته – نذكرها على سبيل الاستدلال فقط، جاء فيها:

– أن قوام الجيش الفرنسي 500 ألف جندي في مواجهة 30 إلى 40 ألف "متمرد".

– أن أسرى "المتمردين" لديه 80 ألف مقابل لا شيء تقريبا.

– أن عدد القتلى في صفوفهم 9 أضعاف قتلى الجيش الفرنسي.

– أن هذا الأخير ينفق سنويا ألف مليار فرنك (قديم)، بينما لا تتجاوز نفقات "المتمردين" 30 مليار فرنك.

لكن حسب ميزانية 1960 فإن جيش الاحتلال يضم 813ص883 جندي من بينهم 125 ألفا في صفوف "الوحدات الإقليمية" المكونة من المستوطنين المتطوعين لمساعدة الجيش النظام في مهامه الأمنية خاصة.[1]

وبرأي المارشال الفرنسي جوان[2] أن الجيش الفرنسي كان – في منتصف 1960 – "أحسن جيش عرفته فرنسا". وهو برأي صحيفة "المجاهد" "أكبر جيش استعماري عرفه التاريخ".

وقبل نهاية السنة ارتفع تعداد جيش الاحتلال إلى 925 ألفا بين نظامي ومساعد[3].

1. المجاهد، عدد89، 13 فبراير 1961.
2. المجاهد، عدد 68، 16 ماي 1960.
3. المجاهد، عدد 85، 19 ديسمبر 1960.

ويستخدم جيش الاحتلال "مساعدين" جزائريين كذلك بلغ عددهم في ربيع 1958 زهاء 90 ألفا بمختلف فئاتهم[1].

وقد ارتفع عددهم بعد سنة إلى أكثر من 100 ألف حسب الجنرال شال قائد الجيش نفسه[2]، ليقفز مع مطلع 1960 إلى 130 ألفا[3].

وينتشر هذا الجيش العرمرم عبر التراب الجزائري في شكل ثلاثة جيوش، حسب المقاطعات الثلاث القديمة : قسنطينة - الجزائر - وهران. وتتوزع هذه الجيوش على 13 منطقة (حسب العمالات الشمالية) و76 قطاعا عسكريا . ونجد على رأس كل منطقة جنرالا وكل قطاع عقيدا .

وتشكل القوات البرية القوة الضاربة وهي تنقسم إلى:

- وحدات ثابتة في القطاعات المختلفة.
- احتياطي عام بلغ في سبتمبر 1959 زهاء 380 ألفا.

ويمثل الاحتياطي العام نخبة القوات البرية، وتتمتع فيه الوحدات العائدة من الهند الصينية بمكانة خاصة، نتيجة خبرتها بحرب العصابات من جهة، والعصبية التي تولدت لديها جراء ذلك من جهة ثانية.

وتضم القوات البرية عددا هاما من المجندين الفرنسيين في إطار الخدمة الإجبارية التي تستغرق قانونيا 18 شهرا، لكن بسبب الحرب أصبحت تستغرق عمليا 26 شهرا ، وقد رسّم الجنرال دوغول المدة الأخيرة بموجب قرار صادر في 30 نوفمبر 1958 .[4]

ويقدر عدد المجندين في هذا الإطار الذين تعاقبوا على الجزائر منذ 1956 بحوالي 3 ملايين مجند[5].

---

1. G. MEYNIER, Histoire interieure du FLN, Casbah editions, Alger 2003
2. C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algerie, Le livre contemporain, Paris 1961,
3. المجاهد، عدد 65، 4 أبريل 1960.
4. Peter ZDAVKO, Algerie, ENAL, Alger 1987.
5. Y. COURRIERE, les feux du desespoir, Fayard, Paris 1971.

وتستعمل القوات البرية عددا من القواعد من سوق أهراس شرقا إلى عين الصفراء غربا، مرورا بوهران ومستغانم والبليدة والأغواط وبجاية وعنابة. وتتمركز وحدات اللفيف الأجنبي في بلعباس ومعسكر وعين الصفراء خاصة.

وللقوات الجوية قواعدها التي تمتد من طمراوي ناحية وهران إلى عين أرنات بالقرب من سطيف، مرورا بالجزائر وبوفاريك وحاسي مسعود وورقلة.

ومن اهم قواعد القوات البحرية - المرسى الكبير، بجاية، سكيكدة، عنابة.

وتخضع المناطق الصحراوية لنظام خاص بالنظر إلى الأسلحة غير التقليدية مثل:

- التجارب النووية في رقان وأينكر.
- التجارب الصاروخية غرب بشار وبني عباس (حاسي بوعلام، أزكرات، حما غير...)
- التجارب الكيماوية في وادي الناموس غرب الصحراء دائما.

ويستعين الجيش الفرنسي في حربه بالجزائر ببعض المكاتب الخاصة مثل

- المكتب الخامس المتخصص في الدعاية والحرب النفسية. وقد سارع الجنرال شال غداة تعيينه على رأس جيش الاحتلال، بتنصيب العقيد "قارد" على رأسه خلفا للعقداء "لاشوروا" و"قوسو" (الإعلام والدعاية) و"فوقاس" (العمل السيكولوجي)

- مكتب المراسلات والاتصالات أحد فروع المكتب الثاني، وقد عين على رأسه العقيد جاكان من قدماء الهند الصينية.

"محاولة تأسيس حزب مسلح"!

كان شال القائد العام للجيش الفرنسي بالجزائر من انصار "الجزائر الفرنسية" المتحمسين، وتماشيا مع قناعاته سعى لتأسيس "حزب مسلح"

مناطير "الكولون" والجزائريين على حد سواء ممثلا في "اتحادية الوحدات الإقليمية والدفاع الذاتي". وقد ورث عن سلفه "راوول صالان" فرضية عمن وهية، مفادها أن أغلبية الجزائريين تقف من الحرب الدائرة موقف الحياد، ولا تعمل بعض فئاتها مع جبهة التحرير إلا بالإكراه تحت التهديد بالذبح! هذه الفرضية ما لبث أن استلهم منها قناعة سياسية في "إمكانية تمرير اختيار الإدماج بواسطة الاقتراع العام"(456)

وكان نوابه من قادة الجيوش الثلاثة بين متحمس للإدماج مثله وبين مساير لما تمليه سلطات البلاد. نجد في الحالة الأولى الجنرال "فوركي" (الجزائر) و"أوليي" (قسنطينة).

وكان ضباط المكتب الخامس عموما يشاطرون القائد العام حماسه "للجزائر الفرنسية".

ونظرا إلى هذه الخلفية التي تمتنها العلاقات الحميمة بين كبار الضباط والعائلات الثرية النافذة في مجتمع "الكولون" – عاش جيش الاحتلال في صائفة 1959، على وقع شائعات قوية حول "الموقف الفرنسي الجديد" من المسألة الجزائرية، والذي كان الرئيس دوغول في "جولة المطابخ" الأولى قد أحاط به عدد قادة جيش الاحتلال بالجزائر. وقد أحدثت هذه الشائعات نوعا من البلبلة والحيرة، استمر حتى ما بعد إعلان 16 سبتمبر الموالي الذي طرح فيه الرئيس الفرنسي أول مرة موضوع تقرير المصير مخيرا الجزائريين بين حلول ثلاثة: الانفصال أو الفرنسة أو الشراكة.

ورغم وضوح التوجه الرسمي نحو اختيار الشراكة فقد أصر قائد جيش الاحتلال و"أنصاره" على التمسك بفهمهم الخاص للخطاب الذي رأوا فيه تفضيلا لاختيار الفرنسة! وكان من نتائج الإصرار على الخطأ

---

1. PAILLAT, op. cit., p. 328.

- إحالة الجنرال "أندري زيلار" قائد القوات البرية الذي أبدى تعاطفه مع أنصار "الجزائر الفرنسية" على التقاعد.

- تنبيه مسؤولي المكتب الخامس في أكتوبر الموالي بالكف عن التعلّق "بالجزائر الفرنسية"، لأن اختيار الفرنسة ليس هو المرغوب في ثلاثية 16 سبتمبر آنفة الذكر.

هذا التصادم الأول بين "الشراكة" و"الفرنسة"، جعل غالبية إطارات جيش الاحتلال تتخلى شيئا فشيئا عن أوهام الاحتفاظ بالجزائر لأن ذلك لم يعد ينسجم باختصار مع توجه الرئيس دوغول[1].

ومع ذلك أصر الجنرال شال على المضي في الاتجاه المعاكس كما يدل على ذلك موقفه الواضح أثناء "أسبوع المتاريس" عندما خاطب جماهير "الكولون" على أمواج الإذاعة في 27 يناير1960 قائلا : "أن قضية الجيش هي مواصلة القتال من أجل بقاء الجزائر أرضا فرنسية إلى الأبد"[2].

وكان أسبوع المتاريس - ابتداء من 24 يناير - ردة فعل من المتطرفين - بقيادة النائب لاغيار وأمثاله - على نقل الجنرال جاك ماسو إلى فرنسا عقب حديث له مع صحفي ألماني مما جاء فيه : "أن الجيش بالجزائر مضطر إلى ممارسة السياسة - أسوة بجيش التحرير - وإلا فمآله الهزيمة"[3].

وكان الجنرال شال على رأس المتعاطفين مع احتجاج المتطرفين، حتى أنه تجرأ على مساومة الرئيس الفرنسي في موضوع تقرير المصير : ضمان هدوء الأقلية الفرنسية مقابل التخلي عن الفكرة!. وكانت نتيجة ذلك عزل القائد العام لجيش الاحتلال بالجزائر نفسه في أبريل من نفس السنة، رفقة

---

1. IBID, p. 364.
2. IBID, p. 354
3. IBID, p. 340.

عدد من الجنرالات والعقداء نذكر منهم : فور، غراسيو، ميرامبو، فوداز، بيجار، أرغو، بروازا، مازي،... وغيرهم.

ومن النتائج الفورية لأسبوع المتاريس:

– حل المكتب الخامس بعد أن استعاض بأحلامه وقناعته الإيديولوجية والسياسية، عن حقائق الأشياء ومجريات الأحداث في مختلف الميادين.

– حل الوحدات الإقليمية التي انحرفت عن المهام التي انشئت من أجلها قبل أربع سنوات، عندما تحولت إلى تنظيم مسيس بدل الاكتفاء بمساعدة الجيش في مسؤولياته الأمنية.

وإذا كانت عامة جيش الاحتلال قد فهمت بعد إعلان 16 سبتمبر 1959 – أن القائد الأعلى الجنرال دوغول ما عاد إلى الحكم بنية الحفاظ عى "الجزائر الفرنسية"، فإن المتطرفين من قادته – أسوة بجمهور المستوطنين – كانوا حتى منتصف 1960 لم يتخلوا عن أوهامهم بعد. يؤكد ذلك:

– العقيد بيجار الذي صرح وهو يترك مكانه بسعيدة إلى العقيد فلارد "أن الجيش يبحث عن يقين بأن تضحياته لن تذهب سدى." ولم ينس بالمناسبة أن يطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة للانتصار على التمرد"(1).

– العقيد شاتو جوبار الذي عبر بوضوح عن سوء التفاهم الذي بنيت عليه علاقة المتطرفين من قادة الجيش بالجنرال دوغول منذ الوهلة الأولى : لقد فهموا خطأ أنه قبل نجدتهم للحفاظ على الجزائر الفرنسية"، لذا كانت خيبتهم كبيرة وهم يكتشفون "أن هذا الوعد الضمني لم يكن سوى وهم غامض"(2).

وفي نفس السياق لم تكن تجديد دعوة الرئيس الفرنسي إلى التفاوض في خطاب 14 يونيو من نفس السنة، طعنة أخرى لهدم الأوهام فحسب، بل كان

1. IBID. p.372.
2. IBID.

كذلك "كارثة على معنويات الجزائريين" الذين ربطوا مصيرهم بنظام الاحتلال وجيشه وفي مقدمتهم "الحركة" بمختلف فئاتهم.[1]

هذه "الكارثة المعنوية" كانت نقطة فاصلة في مصير المجندين الجزائريين، بعد أن اختار بعضهم ربط مستقبله بجيش الاحتلال كائنا ما كانت النتيجة والعاقبة، وجنح البعض الآخر إلى التفكير الجدي في الالتحاق بجيش التحرير في أول فرصة تتاح لهم.

مخطط شال أو "الحرب في دائرة مغلقة"

درس الجنرال دوغول في صائفة 1958 آفاق الخيار العسكري، ضمن "سياسة الوسائل الكبرى" التي استقر رأيه عليها لمواجهة الموقف بالجزائر، مستعينا في ذلك بأدمغة الجيش الفرنسي في مجالات التنظيم والأسلحة والتاكتيك والاستراتيجية. وتم في هذا السِّياق تشريح الحرب الدائرة في الجزائر منذ أربع سنوات من مختلف جوانبها، فضلا عن العودة بإمعان لتجربة الهند الصينية، حيث تلقى الجيش الفرنسي هزيمة مخجلة في معركة "ديان بيان فو" أشهرا معدودة قبل فاتح نوفمبر 1954.

كان "مخطط شال" ثمرة هذه الدراسة، وهو يعتمد على فكرة "الحرب في دائرة مغلقة"[2] التي تستوجب ثلاث عمليات متكاملة:

- **الأولى** : ضمان أمن ومناعة الحدود البرية خاصة، بهدف منع الثوار من التنفس عبر منافذ قواعدهم الخلفية في دول شقيقة مثل المغرب تونس وليبيا ومصر، ويستوجب ذلك إقامة خط دفاع ثان على مقربة من المناطق الحدودية ويوازيها تقريبا، ليكمل خط موريس البعيد نسبيا عن هذه المناطق، بكيفية أكثر تطورا على صعيد الوسائل المسخرة والتقنيات المستعملة.

---

1 IBID .p. 452.

2 M. ZERGUINI, Une vie de combats et de lutte, editions En-nahdha, Alger 2000.

– الثانية : مهاجمة وحدات جيش التحرير في الولايات الواحدة تلو الأخرى، ومحاولة القضاء عليها في ميدانها باللجوء إلى الوسائل اللازمة لذلك.

– الثالثة : احتلال مواقع في الولايات لفترة معينة، بهدف الحيلولة دون تشكُّل وحداتها المسلحة من جديد[1].

وقد لخص الجنرال موريس شال خلاصة المخطط الذي يحمل اسمه في العبارة التالية "مزاحمة الثوار في المكان والزمان المفضلين لديهم"، أي الجبال والليل[2].

في منتصف أكتوبر 1958 قدم الجنرال شال إلى الجزائر، بصفة مساعد للجنرال "راوول صالان" – في مهامه العسكرية كقائد عام لجيش الاحتلال – مع وعد من الرئيس الفرنسي بترقية وشيكة. وما لبث أن عين فعلا بدله في أواخر ديسمبر الموالي، ليتولى الإشراف بنفسه – بكامل الصلاحيات – على إدارة "حرب الميدان المغلق"، بعد أن وضع الرئيس دوغول في متناوله "الوسائل اللازمة"، ملبيا جميع طلباته لهذا الغرض.

ومادامت هذه الحرب تقتضي دعم الخطوط الدفاعية الداخلية والحدودية، فقد بادر جيش الاحتلال في صائفة 1958 بتطوير خط موريس الذي تحول بذلك من "جهاز إنذار إلى سد منيع"[3]، قبل أن يسارع بإقامة خط دفاعي متقدم جديد، باسم "خط شال" كذلك باعتباره حلقة رئيسية في المخطط العام. وقد تم إنجاز الخط المتقدم – باتجاه الحدود – في الفترة ما بين خريف 58 وربيع 59. وهو يمتد على:

– الحدود الشرقية من القالة شمالا إلى نقرين جنوبا (شمال وادي سوف)، مرورا بالمدن التالية : الطارف، بوحجار، سوق أهراس، حمام تاسة،

1. CH. DE GAULE, Memoires d'espoir, Plon, Paris 1999.
2. Y. COURRIERE, L'heure des colonels, Fayard, Paris 1970.
3. ZEROUINI, op. cit

تاوة، الونزة، الكويف. علما أن الخط الجديد يتقاطع في نواحي تبسة مع خط موريس الذي يمتد شمالا إلى شرق مصب الوادي الكبير (الطارف) مرورا بالذرعان والبسباس وبن مهيدي.

– الحدود الغربية من العزوات شمالا إلى جبل غروز جنوبا.

ويشكل خط شال جهاز دفاع متكامل، يضم شبكة من التحصينات على امتداد الخط محاطة بالأسلاك الشائكة والأسلاك المكهربة بضغط عال جدا، وبحقول الألغام المختلفة التي يسميها الثوار "حدائق جهنم"[1]. وتستفيد كل هذه الموانع بحراسة أرضية مشددة بواسطة المصفحات الخفيفة والثقيلة، ومراقبة جوية مستمرة، فضلا عن شبكة من الرادارات المتطورة يقول عنها أحد المجاهدين : "أن رادارا واحدا أجدى من ألف حارس"[2].

وكلف "المكتب الخامس" – الذي عين شال على رأسه العقيد "قارد" – بإتمام وظيفة هذه الخطوط الدفاعية المنيعة، كسند لإحداث قطيعة بين الداخل والخارج تسهل تفكيك "التمرد" القائم والقضاء عليه خلال عامين في أسوء الاحتمالات[3].

وعندما استلم شال مهامه رسميا أواخر 1958 كان مطمئنا لشيئين على الأقل:

– دعم الرئيس دوغول الذي وعده بتوفير جميع الوسائل لإنهاء الحرب الدائرة في الجزائر.[4]

– مناعة الخطوط الدفاعية التي تمكنه من مباشرة "الحرب في دائرة مغلقة".

---

1. AMAR BOUDJELLAL, Les barrages de la mort, C.A. Oran 2006
2. IBID
3. C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algrie, Le livre contemporain, Paris 1961, p. 162
4. BID., p. 167

وفي أول تعليمة له لم يخف طموحه بتحديد جملة من الأهداف منها:

1 – القضاء على نظام جبهة التحرير بالتوازي مع القضاء على جيش التحرير.

2 – ضمان مساندة "الجماهير المسلمة".

3 – تأسيس نظام بديل لجبهة التحرير، يكون مواليا لفرنسا ويحظى بثقة الجزائريين في نفس الوقت.

ومن الأدوات الأساسية في تنفيذ المخطط العسكري الذي يحمل اسمه:

– «تحادية الوحدات الإقليمية ومجموعات الدفاع الذاتي التي حاول أن يجعل منها ورقته الأولى، في حسم النزاع على الجبهة الأمنية والسياسية معا.

– توسيع الاستعانة بالجزائريين على أساس "أن الفرنسي المسلم هو أفضل قنّاص للفلاقة".

وواصل التعبير عن نفس الطموح من خلال أول أمر يومي يوقعه حين أكد بكل بساطة: "علينا أن نعيد إلى كل شبر من هذه البلاد الأمن والسلم والرخاء"[1].

وقد أظهر نفس الطموح كذلك في التاكتيك الذي اعتمده للقضاء على جيش التحرير والتي يتمثل أساسا في:

1 – إخراج الثائر من الميدان الذي ألفه ثم محاصرته وتشديد الخناق عليه، في منطقة واسعة قدر المستطاع لفترة طويلة ما أمكن ذلك.

وهذا هو مبدأ "عمليات شال" التي تختلف من عمليات التمشيط المألوفة التي لم تكن تتجاوز الأسبوعين في أطول الأحوال.

2 – تسليط وحدة كومندو على كل كتيبة من كتائب جيش التحرير وفرض مراقبة مشددة عليها "كما يراقب لاعب الرقبي خصمه" حسب قوله[2].

1. IBID., p. 163.

2. المجاهد، عدد 42، 18 ماي 1959.

بمثل هذا التاكتيك الحربي المتكامل، شرع جيش الاحتلال ابتداء من 6 فبراير 1959 في شن عملياته الكبرى حسب "مخطط شال" القائد العام الجديد، تلك العمليات التي كانت تستهدف حسب تعبير الرئيس دوغول نفسه القضاء على "جيوب التمرد الواحد تلو الآخر"[1].

– كانت البداية بعملية "كورون" (التاج) التي ضربت الولاية الخامسة بقوة على مدى شهرين متتاليين (من 6 فبراير إلى 6 أبريل)، وامتدت إلى المناطق الغربية من جبال الونشريس.

ورغم البداية القوية لتنفيذ المخطط بالغرب الجزائري والحملة الدعائية الواسعة التي صاحبتها، فقد أجمعت الصحف الفرنسية ذاتها على أن إعصار "كورون" لم يقض على جيش التحرير بالولاية الخامسة. وتجد هذه الصحف ما يعزز موقفها في الحصيلة المقدمة حول العملية رغم المبالغة في تقدير خسائر الثوار. فحسب هذه الحصيلة أن الجيش الفرنسي:

1 – قضى على حوالي 50٪ من جنود الولاية (1764 من مجموع 3600)

2 – غنم ما بين 45٪ إلى 28٪ من رصيد الولاية من الأسلحة (الفردية والجماعية)

ويقدر جيش الاحتلال خسائره من الأرواح في العملية بعُشر خسائر جيش التحرير[2].

– وابتليت الولاية الرابعة المجاورة بعملية "كوروا" (الطوق) التي استهدفت المناطق الشرقية من جبال الونشريس، فضلا عن جبال زكار والأطلس البليدي من منتصف أبريل إلى 19 يونيو 1959. وحسب حصيلة جيش الاحتلال أنه قضى في العملية:

---

1 عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر 2004

2 المجاهد، عدد 53، 19 أكتوبر 1959

– على 33٪ من جنود الولاية (1756 من مجموع 6500 جندي)

– غنم من 27 إلى 15٪ من أسلحة الولاية (الفردية والجماعية).

ويقدر جيش الاحتلال خسائره البشرية في العملية بخمس خسائر الثوار.

– واستهدفت "عملية إيتانسال" (الشرارات) جبال الحضنة وبلزمة غرب الولاية الأولى (الأوراس) ما بين يوليو وأغسطس 1959 وكانت حصيلتها حسب جيش الاحتلال دائما : القضاء على 50٪ من ثوار المنطقة (304 من مجموع 600)، بينما قدر خسائره فيها بربع خسائر هؤلاء.

– وعرفت العملية التي ضربت الولاية الثالثة اسم "جومال" (التوأمتان، أي القبائل الصغرى والكبرى)، وقد انطلقت في 22 يوليو 1959 بقيادة الجنرال شال شخصيا، وتميزت بزيارة الرئيس الفرنسي لمقر قيادة العمليات في شلاطة، هذه الزيارة التي اشتهرت "بجولة المطابخ" الأولى، وتمت في إطار تسويق فكرة تقرير المصير التي لم تكن مفهومة ولا مقبولة من الجنرال شال ورفاقه المتطرفين خاصة.

وحسب مصادر الاحتلال أن "جومال" قضت على 52٪ من جنود الولاية، بينما بلغت خسائره سدس خسائر جيش التحرير.

وصاحبت العملية حملة دعائية واسعة، حيث ألقت الطائرات بـ6 ملايين نسخة من المناشير المختلفة، وكان جنرالات جيش الاحتلال أول من تأثر بهذه الحملة كما يؤكد ذلك تصريح أحدهم بأن "جومال تمثل الدقائق الأخيرة في ربع الساعة الأخير من عمر التمرد"، حسب لغة الوزير المقيم السابق روبير لاكوست الذي فر بجلده من الجزائر ساعات قبل انقلاب 13 مايو 1958

هذا التفاؤل المفرط المعقود على العملية، ما لبث أن كذبه ضباط من صلب جيش الاحتلال، كان رأيهم أن العملية لا يمكن أن تسفر عن نتيجة

حاسمة، لأن الجيش الفرنسي بدوره شتت قواته بالمناطق المحاصرة الأمر الذي سهل من مهمة الثوار[1].

وذهبت صحيفة "واشنطن بوست" في نفس الاتجاه[2]، عندما قدرت أن العملية "لم تحقق النتائج المرجوة"

ـ وفي ديسمبر 1959 شملت عمليات شال مناطق الولاية الثانية باسم "الحجارة الكريمة". وقد تم تكييف اسمها حسب المناطق، حيث سميت في جبال البابور وجيجل "توركوار"، وفي ناحية القل "إيمرود" وفي جبال إيدوغ "طوباز".

وقدرت خسائر الثوار فيها بـ32٪ (2313 قتيل من مجموع 6800)، بينما غنم جيش الاحتلال ما بين 18 و 15٪ من الأسلحة التي بحوزتهم، وبلغت خسائره فيها، ثمن خسائر الثوار حسب تقديره دائما.

مثل هذه الحصيلة لم تقنع صحيفة "المجاهد" التي حكمت على "الحجارة الكريمة" بالفشل. وجاء عزل الجنرال شال غداة العملية مباشرة ليؤكد هذا الحكم بصرف النظر عن ملابساته. حدث ذلك بينما كان القائد العام لجيش الاحتلال، يعد العدة "لتطهير" جبال الأوراس المنيعة، حسب اللغة الشائعة يومئذ.

علما حاول الرئيس الفرنسي التلطيف من وقع قراره على معنويات جيشه في الجزائر - وكذلك معنويات "الكولون" - عندما صرح قائلا - أن المخطط كلل بالنجاح"![3]

لكن مثل هذه المجاملات الظرفية، لم تكن كافية لتغطية الواقع الذي يؤكد أن المخطط انتهى بنهاية صاحبه في أبريل 1960، هذه النهاية التي

1. المجاهد، عدد 48، 10 أغسطس 1959.
2. المجاهد، عدد 65، 4 أبريل 1960.
3. المجاهد، عدد 69، 30 مايو 1960

كانت أبلغ دليل على الفشل الذي مني به. وحتى محاولات التمديد في عمر المخطط التي جاءت بعد رحيل شال كانت تأكيدا لهذا الفشل أيضا

- مثلا عملية "لاسيفال" (الصرصور) التي استهدفت جبال الونشريس - مرة أخرى - خلال الأسبوع الأخير من يوليو 1960، تؤكد في حد ذاتها هذا الفشل بالدليل القاطع : إثبات لا جدوى عملية "كورون" قبل سنة، لأن جيش التحرير عاود الانتشار بالمنطقة الأمر الذي استوجب "عملية لاسيفال" وكانت فاشلة بدورها، لأن قيادتها قررت وقفها بعد أسبوع فقط بسبب موجة الحر!

- وكذلك كان حال "عملية أرياج" التي استهدفت الولاية الأولى في خريف 1960، وتوقفت بدورها بفضل مظاهرات 11 ديسمبر التي كانت بمثابة "ديان بيان فو" سيكولوجي، حسب تعبير أحد ضباط جيش الاحتلال.

ومن المفيد أن نذكر في هذا السياق آراء بعض هؤلاء الضباط في "مخطط شال" ونتائجه:

1 - في مايو 1960 صرح أحد ضباط "الصاص" (مصالح إدراية أمنية) لأسبوعية "فرانس اوبسرفتور" قائلا : "أن الخطأ الفادح الذي وقع فيه الجنرال شال، اعتقاده أن جيش التحرير لا يستطيع إعادة تشكيل قواته بعد العمليات الكبرى".

ويضيف بخصوص الخيار العسكري عامة : أن ضباطنا لم يعودوا يؤمنون بإمكانية تحقيق نصر عسكري على جيش التحرير"[1].

2 - وكتب ضابط آخر في مجلة "النقد الجديد" أواخر 1960 تحليلا شاملا. أكد فيه أن مخطط شال مني بالفشل عام 1959 ولقيت ديوله نفس المصير عام 1960 ويوضح بأن الفشل كان على جميع الأصعدة:

أ - سياسيا، لأن المخطط كان خياليا من الناحية العسكرية نظرا لطابع حرب الجزائر المتميز. فالخطأ في التحليل السياسي حوّل المخطط إلى

---

1. المجاهد، عدد 89، 13 فبراير 1961.

سلسلة أخطاء ومزاعم واهية ما لبثت الوقائع أن أثبتت بطلانها. وأكثر من ذلك كشفت محاربة نظام جبهة التحرير، أن للحكومة المؤقتة جهاز دولة قوي وفعال بكامل أنحاء الجزائر.

ب – تاكتيكيا، لأن جيش التحرير تكيف بسرعة مع المخطط عقب المفاجأة الأولى كما أكدت ذلك عملية "جومال". وفي ذلك دليل واضح على فعالية مخابراته واتصالاته.

جـ – استراتيجيا، ويتجلى ذلك في المظاهر التالية:

– نظام جبهة التحرير الذي أصبح الآن أقوى مما كان.

– استفادة جيش التحرير من المخطط لتصحيح أخطائه السابقة على الصعيدين التاكتيكي والاستراتيجي، وتطوير خططه وأساليبه القتالية في نفس الوقت.

– تحول المخطط إلى قفزة جديدة نحو مزيد من التمعن في الوضعية العسكرية.

وينتهي كاتب المقال بعد هذا التحليل إلى الخلاصة التالية

"أن الفشل على الأصعدة السياسية والتاكتيكية والاستراتيجية يشكل نقطة انطلاق نحو هزائم أكبر وأوسع. وهذا ما ستثبته سنة 1961، إذا لم تبادر الحكومة الفرنسية بالتفاوض لحل المشكلة الجزائرية"[1].

نفس الحكم بالفشل على مخطط شال، نجده هذه المرة في مذكرات جان موران آخر مندوب عام بالجزائر إذ يقول : "عندما حللت بالجزائر أواخر نوفمبر 1960، كانت مهلة السنتين التي حددها الجنرال دوغول إلى الجيش قد انتهت دون تحقيق الهدف المعلن : تهدئة الجزائر"[2].

1 J. MORIN, DE GAULLE et l'Algrie, ALBIN Michel, Paris 1999

2 المجاهد، عدد 65، 4 ابريل 1960

وكانت نظرة جبهة التحرير في تلك الفترة للموقف العسكري من جانب العدو سليمة، كما يؤكد ذلك تعليق "المجاهد" على عزل الجنرال شال في ابريل 1960 حين كتبت تقول : "سينتهي الأمر بالجيش الفرنسي إلى الاقتناع بأن عليه كي يحتفظ بالجزائر أن يتولى مقاليد الحكم بفرنسا كلها".

انتصارات نسبية.. بلا جدوى

حقق جيش الاحتلال في الفترة ما بين منتصف 1958 ونهاية 1960 نجاحات نسبية في الميدان، بما توفر له من قوات جرارة (تناهز مليون جندي نظامي ومساعد) ووسائل ضخمة، بعد أن أصبح يغرف مباشرة من ترسانة الحلف الأطلسي، ومن أبرز هذه النجاحات التي لم يكن لها كبير الأثر على مجريات الحرب بصفة عامة، على سبيل المثال:

1 - تحييد عدد من قادة الولايات ونوابهم بوسائل مختلفة أمثال العقداء عميروش آيت حمودة وأحمد بن عبد الرزاق (الحواس) وأحمد بوقرة (امحمد) وبن علي بودعن (لطفي)، والرواد عمر إدريس والطاهر الهذيلي (فراج) ومحمد زعموم (صالح)، وقد ارتأينا الوقوف باختصار - اعتمادا على الرواية الفرنسية - عند بعض هذه الوقائع منها:

- استشهاد العقيدين عميروش قائد الولاية الثالثة والحواس قائد الولاية السادسة.

تذكر المصادر الفرنسية أن جيش الاحتلال علم بوجود العقيد الحواس بجبل ثامر (بوسعادة) في الولاية السادسة، فهب لحصاره بـ 2500 جندي من بينهم الفيلق المدعم السادس للمظليين بقيادة العقيد دوكاس. وكان على رأس هذه القوة المعززة بالدبابات والطائرات الجنرال جيل نائب شال العملياتي.

وفي بداية تطويق المنطقة تمكنت طلائع هذه القوة من أسر أحد عناصر جيش التحرير الذي كشف لهم – تحت طائلة التعذيب – عن وجود العقيد عميروش معه كذلك.

ودارت المعركه غير المتكافئة في 29 مارس 1959 ضد 46 مجاهدا استشهد أكثرهم، وتم الإجهاز على الجرحى وفي مقدمتهم الرائد عمر إدريس الذي كان قد أصيب في مواجهة سابقة بجروح بليغة.

وكان عميروش يحمل معه رزما من الوثائق الموجهة إلى الحكومة المؤقتة تم حجزها، وألقت الطائرات منشورا حول العملية يفيد بأن العقيدين كانا في طريقهما إلى تونس.[1]

– استشهاد العقيد بوقرة : توحي المصادر الفرنسية أن العقيد ذهب ضحية ذيول "المكيدة الزرقاء" التي خلفت بالولاية حسب تقرير الرائد صالح إعدام 486 مشبوه من بينهم 20 ضابط و54 ضابط صف[2].

– "قضية سي صالح" : تفيد ذات المصادر أن زيارة وفد الولاية الرابعة إلى باريس في 2 يونيو 1960 والاجتماع بالرئيس دوغول في اليوم الموالي، كانت من نسيج عمل مخابراتي دؤوب لعب فيه "مكتب الدراسات والاتصال" بقيادة العقيد جاكان الدور الرئيسي، ومن رجاله في هذه العملية – التي كانت تستهدف التفاوض على انفراد مع قوى الداخل بدل الحكومة المؤقتة – هارب مريب من اللفيف الأجنبي يدعى فيلفريد هارتر الذي "التحق" بالولاية الرابعة لهذا الغرض[3].

2 – معركة جبل مزي (الولاية الخامسة) . اشتعلت هذه المعركة ما بين 6 و 8 مايو 1960، بعد ان حاصرت قوات هامة لجيش الاحتلال خمس كتائب لجيش التحرير تجمعت في المكان المذكور محض الصدفة. وكان رد الكتائب قويا

1. C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algrie, Le livre contemporain, Paris 1961
2. IBID, p. 250.
3. H. ALLEG, La guerre d'Algerie (T3), Temps actuels, Paris 1981

في اليومين الأولين، إذ سقط خلالهما 60 قتيلا في صفوف اللفيف الأجنبي الذي ساهم في الحصار انطلاقا من قاعدته بعين الصفراء.

هذا الرد العنيف جعل جيش الاحتلال يلجأ إلى سلاح "النابالم" – المحظور – الذي ألحق بالكتائب المحاصرة خسائر هامة: 200 شهيد حرقا حسب شهادة الجندي غونتر هانسل الذي اعترف أنه ورفاقه أجهزوا على الجرحى المحروقين، وأكثر من ذلك اقتلعوا أسنانهم الذهبية[1].

وقد وبخت قيادة الولاية الخامسة مسؤول المنطقة الثامنة[2] بسبب هذه الخسارة الثقيلة، وتم نقله عقبها إلى شمال الحدود الشرقية بعد أن نجا من المحاكمة.

3 – حجز عدد من البواخر المحملة بالأسلحة الموجهة لإمداد جيش التحرير عبر الولايات الخامسة والرابعة والسادسة انطلاقا من الحدود الغربية منها:

– باخرة "سلوفينيا" في 19 يناير 1959، وكانت قادمة من يوغوسلافيا (الاتحادية) محملة بكميات هامة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة[3].

– باخرة "ليديتشي" في 8 أبريل 1959، وكانت قادمة من بولونيا تحمل على متنها 12 ألف بندقية "موزر" (الألمانية) و580 طن من الذخيرة[4].

مثل هذه النجاحات كان جيش الاحتلال – رغم العدة والعتاد – يدفع ثمنها غاليا، بفضل استماتة جيش التحرير الأسطورية، ويمكن أن نذكر شواهد عن ذلك اعتمادا على المصادر الفرنسية نفسها التي تؤكد:

أ – أن الفيلق المدعم الأول بشهادة العقيد جان بيار بروتيي – وهو من نخبة اللفيف الأجنبي – فقد من 1 فبراير إلى 3 أبريل 1958 أكثر من نصف

---

1. المجاهد، عدد 94، 25 أبريل 1961.
2. النقيب محمد بن أحمد عبد الغني حسب شهادة مصطفى بن عمار (سفير ووزير سابق من وزارة بوالصوف).
3. PILLAT, op. cit. p. 240.
4. IBID.

جنوده (450 من 800 جندي)، قبل أن يفقد قائده في 28 مايو الموالي بجبل مرمورة[1].

ب – أن خسائر الفرقة العاشرة الشهيرة بقيادة الجنرال جاك ماسو خسرت لغاية أبريل 1959 : 492 جنديا وعريفا و120 ضابط صف، فضلا عن 32 ضابط من بينهم العقيد فوسي فرانسوا[2]

وإلى جانب ذلك حافظت عناصر جبهة التحرير على جرأة أصبحت شبه أسطورية، منذ أن نفذ الفدائي محمد بن صدوق حكم الإعدام في المحامي علي شكال وهو إلى جانب الرئيس الفرنسي روني كوتي في أواخر مايو 1957، فقد واصلت على نفس النهج بمطاردة رموز التطرف أمثال سوستيل وبيجار- أينما كانوا؛

– فقد حاولت تصفية الأول الذي يشغل منصب وزير الإعلام في حكومة دوغول الأولى، بقلب باريس في سبتمبر 1958 تنفيذا لأمر صدر قبل شهر فقط[3].

– وظلت تطارد بيجار من جبال تبسة حيث أصيب بجروح في معركة الجديدة سنة 1956، إلى شواطئ عنابة حيث نجا من رصاصة أحد الفدائيين، وأخيرا بسعيدة عندما استهدفه ثوار المنطقة، فأصابوا حارسه الشخصي إصابة قاتلة[4].

جيش التحرير في نظر العدو

ترى كيف كانت نظرة الجانب الفرنسي إلى جيش التحرير الوطني؟

كان الجنرال دوغول غداة عودته إلى الحكم في صائفة 1958، يحمل نظرة احتقار لخصم "لم يتجاوز عدده فقط 30 ألف "متمرد" ولا تتعدى حصيلة عملياته اليومية 10 قتلى عبر الجزائر كلها![5]

---

1. IBID.
2. IBID
3. KRIM.n HARBI, Les archives de la revolution algerienne
4. PAILLAT.op. cit
5. CH DE GAULLE, Memoires d'espoir, Plon, Paris 1999.

لكن هذا الخصم المحدود – في عدده وآثاره – ما لبث بصموده واستماتته أن جعل الرئيس الفرنسي بعد سنة تقريبا، يعلن عن خيار آخر غير خيار الحرب : تقرير المصير الذي أعلن عنه في 16 سبتمبر 1959 قبل أن يقتنع في رسالته السرية إلى قائد أركان الجيش بتاريخ 26 ديسمبر من نفس السنة، بأن لا مستقبل لخيار القوة في الجزائر(1).

ولبعض ضباط جيش الاحتلال نظرة أخرى للثوار، من خلال الاحتكاك الصدامي بهم في ميدانهم المفضل : الجبال. فهؤلاء يقرون للثوار بالتفوق في السير بالجبال وتسلقها على أكثر جنودهم تدريبا، أي المظليين.

– في منتصف أبريل 1959، اعترف عقيد فرنسي في قسنطينة بضيق حيلة جيش الاحتلال أمام حيوية الثوار وحركيتهم العالية، معبرا عن ذلك بقوله : "كيف يمكن لنا أن نطارد الثوار وسرعتهم في الساعة 7 كلم بينما سرعتنا 4 كلم فقط؟!"

– وبعد شهر اعترف ضابط ثان على صفحات "لوموند" بأن ثوار الولاية الثالثة يتسلقون الجبال بسرعة تفوق سرعة المظليين بثلاث مرات!"

أما حيوية نظام جبهة التحرير فهي أسطورية في نظر بعضهم كما يؤكد ذلك ضابط آخر كتب في مجلة "النقد الجديد" يقول : "تمكنت قواتنا في بعض المدن من تفكيك "النظام" 27 مرة، ومع ذلك كان يعيد تنظيم خلاياه في كل مرة!"

ويقدر نفس الضابط – في آخر 1960 – قوات جيش التحرير كما يلي:

أ – الجيش النظامي بالولايات حوالي 30 ألفا.

ب – احتياطي كبير من المسبلين الجاهزين لتعويض شهداء الجيش النظامي، والذين يواجهون 50٪ من عمليات الجيش الفرنسي

جـ – جيش الحدود الذي يشكل "القوة الاحتياطية العامة" بحوالي 50 ألف جندي.

1. R. TOURNOUX: Jamais dit, Plon, Paris 1974, p. 207

ويعتبر الكاتب المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي احتياطيا لجيش التحرير (من حوالي 200 ألف جندي)! بمعنى أن الجيش الفرنسي يشكل معسكر تدريب مجاني لجزء كبير من جنود جيش التحرير"!

ويقدر الضابط الفرنسي الطاقة التعبوية القصوى لجيش التحرير في نفس الفترة بـ400 ألف جندي.

ويعقد في الختام مقارنة طريفة بين انتشار الجيشين في ميادين القتال داخل الولايات إذ يؤكد:

- أن مساعد جيش التحرير في الداخل يساوي عقيدا بالجيش الفرنسي، علما أن العقيد يقود قطاعا عسكريا حسب التوزيع الجغرافي لجيش الاحتلال.

- أن العقيد قائد الولاية يقابله عدة جنرالات من الجيش الفرنسي[1].

الانزلاق القمعي

حرب بلا قضية أو ضعيفة القضية مآلها الانزلاق القمعي الذي يجر معه عادة القوى الفاعلة في نظام الحكم، التي تحاول كتم أنفاس الأصوات الناشزة أو التعتيم عليها قدر المستطاع. هذه الملاحظة تنطبق تماما على حرب فرنسا بالجزائر في الفترة ما بين 1954 و 1962.

وفي صائفة 1958 عندما عاد الجنرال شارل دوغول إلى الحكم – على ظهر دبابات انقلاب 13 مايو على الجمهورية الرابعة – كان الانزلاق القمعي قد استفحل، كما يؤكد ذلك استهتار الجنرال جاك ماسو في رده على دعاة ضرورة احترام قوانين الحرب، حين قال: "ليعلن السادة السياسيون أولا حالة الحرب حتى نتقيد بقوانينها!" علما أن السلطات الفرنسية ظلت تصف حربها "بالأحداث" و"بالتهدئة" .. إلى ما بعد استقلال الجزائر بحوالي أربعة عقود!

---

1 المجاهد عدد 89 19 فبراير 1961

وأمام تفاقم ظاهرة الانزلاق القمعي بمختلف أشكاله، وجه الجنرال دوغول تعليمة إلى بول دلوفري المندوب العام الجديد للحكومة بالجزائر، ذكر فيها بضرورة "احترام الإجراءات القانونية على جميع المستويات". لكن عساكره في الميدان لم يولوا كبير اهتمام لهذه الفقرة من التعليمة خاصة، بدعوى "أن ثقل القوانين لا يسمح بالتحول بها في الجبال"[1].

ويتجلى هذا الانزلاق في عدم احترام قوانين الحرب طبعا، كما يتجلى في مختلف أشكال التجاوزات بدءا بممارسة القتل الانتقامي الجماعي والتعذيب على نطاق واسع، فضلا عن إقامة محتشدات لاعتقال آلاف الجزائريين بدون مبرر ولا محاكمة، وإقامة تجمعات سكانية محاطة بالأسلاك الشائكة تحت الحراسة المشددة لجيش الاحتلال.

ويصف العقيد كافي قائد الولاية الثانية الوضعية العامة على هذا الصعيد في ربيع 1959 بقوله : ما سيُكتَب عن القمع بعد الثورة سيكون أشبه بالخرافات التي لا تصدق : يخرج الجزائري أو الجزائرية من بيته وهو لا يدري إن كان سيعود سالما أم جثة هامدة أو لا يعود بالمرة"[2]. ويصفها بلقاسم كريم وزير القوات المسلحة في الذكرى الثالثة لمؤتمر الصومام بقوله : "أن جيش الاحتلال يحارب بلا قانون ولا إيمان، ويمارس التعذيب والفاحشة والنهب"[3].

أ - في باب التجاوزات العريض جدا يمكن أن نسجل:

1 - تعود جيش الاحتلال على الانتقام لخسائره في كمائن أو غارات جيش التحرير خاصة، من القرى والمداشر القريبة من مكان هذه العملية أو تلك، بارتكاب مجازر جماعية تستهدف السكان بدون تمييز. ومثل هذه

1. C. PAILLAT: Dossier secret de l'Algérie, Le livre contemporain, Paris 1961

2. المجاهد عدد 40، 16 أبريل 1959

3. المجاهد عدد 49، 24 أغسطس 1959.

الانتقامات – التي تشكل في مجملها جرائم موصوفة ضد الإنسانية - كانت تمارس على نطاق واسع من الوحدات النظامية وغير النظامية لجيش الاحتلال، ومن أخطر ما سجل في هذا الباب شهادة 60 جنديا من الفيف الأجنبي على مجازر الجيش الفرنسي بالجزائر[1].

وتندرج في نفس السياق عمليات اغتيال المواطنين وإلصاق التهمة بجيش التحرير، فضلا عن القتل العشوائي كما يؤكد ذلك أحد الضباط في عدد أكتوبر 1960 من مجلة النقد الجديد بقوله : كل قتيل برصاصة طائشة مشبوه وكل مشبوه قتيل من العلاقة[2].

2 - الإجهز على الجرحى كما تؤكد ذلك حصيلة عمليات مخطط شال التي كانت تكتفي بذكر عدد القتلى والأسرى دون الجرحى من جيش التحرير الذين يتم الإجهاز عليهم في معظم الأحيان ومن الأمثلة البارزة لهذا الخرق السافر لقانون الحرب واتفاقيات جنيف، الإجهاز على الرائدين عمر إدريس نائب سي الحواس والطاهر فراج الهذيلي نائب العقيد لطفي.

3 – إعدام الأسرى سواء في الميدان أو في السجون، ومن الأمثلة على ذلك ما نقله الرائد أحمد بن شريف الذي يؤكد أن العقيد "بوجا"، أمر بقتل جميع الأسرى الذين اعتقلوا معه في 23 أكتوبر 1960 بمركز المنطقة الأولى (الأخضرية) من الولاية الرابعة[3].

4 – ممارسة التعذيب على نطاق واسع، مع ابتداع أساليب جديدة في إطار مخطط شال كالاستنطاق على الساخن الذي اشتهر به "جهاز الحماية الميداني"، وهو عبارة عن وحدة عسكرية خاصة تستعجل - بالتعذيب - للحصول على معلومات من الجرحى والأسرى قبل الإجهاز عليهم، وتستعين بمترجمين لأداء مهمتها القذرة[4].

---

1 G. MEYNIER, Histoire interieure du FLN, Casbah ditions, Alger 2003.

2. H. ALLEG, La guerre d'Algerie (T3), Temps actuels, Paris 1981

3 A. BECHERIT, Parole de baroudeur, ANEP, Alger 2003.

4. M. ZEROUINI, Une vie de combats et de lutte, En-nahdha editions, Alger 2000.

وقد ظهرت في غضون 1959 وثائق مكتوبة تدين هذه الممارسات الوحشية تم تهريبها من السجون، مثل كتاب "المسألة" لأنري الاغ الذي ضمنه ما تعرض له شخصيا بالسجون الجزائرية، وكذلك كتاب "التعفن" الذي تضمن شهادة عدد من المسؤولين السجناء من بينهم البشير بومعزة.

وظهرت في السنة الموالية وثيقة حية ممثلة في فضيحة تعذيب واغتصاب الفدائية جميلة بوباشا، تلكم الفضيحة التي هزت فرنسا نفسها، بعد أن أصبحت منطلقا لحملة واسعة ضد التعذيب بفضل المحامية جيزال حليمي والفيلسوفة سيمون دي بوفوار[1]

للتذكير أن انتهاك الأعراض كان ممارسة شائعة وشكلا من أشكال الانتقام، بلغ في بعض المناطق حد استباحة قرى بكاملها[2].

وإلى جانب التعذيب البدني كان هناك تعذيب معنوي، تقوم به مصالح المكتب الخامس فضلا عن المخابرات السياسية. ويشارك في هذا النوع من التعذيب بعض حراس السجون الساديين، كما حدث في سجن "دويي" (شمال فرنسا)، حيث كان أحد الحراس يتعمد التجول بين الزنزانات أثناء الأوقات المعتادة لإعدام السجناء، وإدخال المفاتيح في أقفالها، وعندما يفزع السجين ظنا بأن دوره قد حان، يقفل الحارس راجعا وهو يقهقه بأعلى صوته! مثل هذه الأفعال تدفع السجين إلى حافة الانهيار العصبي[3].

ومن أبشع صور القمع اختطاف واغتيال معتقلين من أمام المحاكم، كما حدث ذلك للشهيدين عيسات إيدير بالعاصمة وعمر زيري بعنابة.

وكان "مخطط شال" ينص في أحد بنوده على ضرورة التعذيب، بحجة فعاليته في التصدي لخطط جبهة وجيش التحرير والحد من هجمات الثوار في الجبال والفدائيين بالمدن.

---

1. S. DE BEAUVOIR et G. HALIMI, Gallimard, Paris 1962.
2. M. FERAOUN, Journal, Le seuil, Paris 1962.
3. S. MOUREAUX, Avocats sans frontieres, Casbah editions, Alger 2000.

وما لبث الرئيس دوغول أن تطبع على هذا الأمر الواقع، بل أخذ يساهم في تكريسه وتعميقه بالقوانين الزجرية، وتجنيد السلطات المعنوية - مثل الكنيسة وبعض المثقفين - لتزكيته وتبريره. وهناك وثائق تثبت علمه بما كان يحدث بالجزائر وفرنسا من تجاوزات على نطاق واسع، دون أن يحرك ساكنا غير التواطؤ بالصمت مع مرتكبي هذه التجاوزات والجرائم.[1]

ب - سن مزيد من القوانين القمعية

لم تكن التجاوزات في حرب الجزائر بخرق القوانين فقط بل كانت كذلك بدعم المضمون القمعي لهذه القوانين. حدث ذلك مثلا في أواخر 1959، وفي فبراير 1960 ثم يونيو من نفس السنة.

وقد تضمن التعديل الأخير في القانون الجنائي تشددا واضحا في التطبيق على المهاجرين الجزائريين وقمعهم. من مظاهر هذا التشدد ما ورد في المادة 95 التي تنص في فقرتها الأولى على الإعدام لكل من يكوّن عصابة مسلحة أو يساعدها أو يتعاون مع مسؤوليها. وبخصوص جبهة التحرير تحديدا تؤكد في فقرة ثانية على أن مساعدتها تشكل مسا بأمن الدولة الخارجي، وتستوجب بناء على ذلك المثول أمام محكمة عسكرية بدون تحقيق.[2]

جـ - شهدت الفترة ما بين منتصف 1958 ونهاية 1960، إقامة مزيد من المحتشدات بمختلف أنحاء الجزائر، وهي عبارة عن سجون بلا قوانين ولا معايير بمنأى عن المراكز العمرانية، محاطة بالأسلاك الشائكة وخاضعة للإدارة والحراسة العسكرية. ويحشر فيها الجزائريون في الغالب لمجرد الاشتباه في "عدائهم لفرنسا"، وهي عبارة مطاطة يمكن أن يلصقها بالضحية أي عون من أعوان الأمن، بل أي أوربي جار أو زميل في العمل.

---

1. IBID

2. المجاهد، عدد 70، 13 يونيو 1960.

وقد اشتهر كثير من هذه المحتشدات كأوكار للتعذيب البدني والمعنوي، ومنها ما ذاع صيته – مثل محتشد قصر الطير بولاية سطيف – كوكر للفاحشة والأفعال المخلة بالحياء والتي تستعمل فيها الكلاب المدربة على ذلك.[1]

د – مراكز تجميع السكان

أنشئت هذه المراكز نتيجة فهم خاطئ لفكرة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ القائلة "أن الجيش الشعبي وسط السكان كالسمك في الماء"، ومن ثمة محاولة تجفيف الماء لمحاصرة السمك وإبادته!

وقد تم في إطار هذه العملية العسكرية الرهيبة تهجير أكثر من 3.5 ملايين مواطن ريفي، وتجميعهم بأماكن غير مناسبة عادة في الخيام، والأكواخ النباتية والقصديرية المحاطة بالأسلاك الشائكة والخاضعة لحراسة ومراقبة عسكرية مشددة.

وشملت هذه العملية زهاء 50٪ من سكان الريف الجزائري.[2]

وتمارس "المصالح الإدارية المتخصصة" (صاص) هوايتها المفضلة في هذه التجمعات، بهدف الحط من معنويات سكانها والحد من تعاطفهم ودعمهم للثوار. ولم تتوان المخابرات العسكرية من جهتها، حيث أقامت في بعضها مراكز "لغسيل المخ" ومحاولة قلب ولاء السكان من جيش التحرير إلى جيش الاحتلال.

وتم في بعضها فصل النساء عن الرجال إمعانا في إهانة السكان وإذلالهم.[3]

كل هذه الإجراءات القمعية لم تمنع جبهة التحرير من أداء دورها السياسي، بتحويل المحتشدات والتجمعات – أسوة بالسجون العادية – إلى مدارس للتكوين في مختلف مجالاته.

---

1. شهادات العديد من ضحايا هذا المحتشد.

2. ALLEG, op. cit.

3. المجاهد، عدد 53، 19 أكتوبر 1959.

وعلى عكس ذلك، تسبب الانزلاق القمعي في ظهور أعراض مرضية على ممارسيه سواء من عناصر الجيش أو الشرطة. من الأمثلة على ذلك حالة مفتش شرطة، طلب من طبيب نفساني أن يساعده على تنويم ضميره، حتى لا يشعر بوخزه وهو يعذب الجزائريين[1].

وكان هذا الانزلاق من جهة أخرى محل تنديد واسع من المثقفين الأحرار، على غرار الفيلسوف جان بول سارتر الذي عالجه في مسرحيته الشهيرة "المحتجزون في ألتونة" التي بين من خلالها الآثار النفسية المدمرة للعنف غير المجدي على مرتكبيه قبل ضحاياهم.[2]

ويعتبر فشل جيش الاحتلال على جبهة القمع الشامل ـ بنية فصل الشعب عن طلائعه الثورية ـ مظهرا آخر من مظاهر الفشل في الحرب عامة. وقد ظهرت مؤشرات ذلك منذ 1959، كما كتب ذلك "جان فرانسوا ليوطار"[3] إذ يقول : "أن فشل جيش الاحتلال في القمع معناه أن القاعدة الجماهيرية للثورة قد اتسعت بعد خمس سنوات، وأن هذه الثورة لم تعد مجرد عمليات عسكرية، وإنما تحولت في نفس الوقت إلى نظام ثوري بأتم معنى الكلمة"[4].

وبخصوص ضعف القضية التي يحارب الجيش الفرنسي في سبيلها بالجزائر، يؤكد بالقاسم كريم وزير القوات المسلحة في منتصف نفس السنة، "أن الجنود الفرنسيين أصبحوا على يقين بأنهم يموتون من أجل الأقلية الاستعمارية". ومعنى ذلك أن الطلاق بين هذه الأقلية وعامة جنود جيش الاحتلال أصبح حقيقة، ولا يمكن إلا أن يتعمق ويتسع مع استمرار الحرب وويلاتها.

1. المجاهد عدد 80، 1 نوفمبر 1960
2. MOUREAUX, op. cit.
3. وزير دفاع سابق كان متعاطفا مع القضية الجزائرية في شبابه.
4. المجاهد عدد 59، 11 يناير 1960

الديبلوماسية الفرنسية وفخ تقرير المصير

غلب طابع التهديد على الموقف الفرنسي غداة الإعلان عن الحكومة المؤقتة، سواء في إطار العلاقات الثنائية أو في رحاب الأمم المتحدة : تهديد بقطع العلاقات مع أية دولة تعترف بالحكومة المؤقتة من جهة، وتهديد بمقاطعة أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة من جهة ثانية. وقد ذهب الوزير الأول ميشال دوبري أبعد من ذلك، عندما هدد حلفاء فرنسا أنفسهم لفتور تضامنهم مع بلاده في حربها بالجزائر[1]، بل هدد بوضع الشركات الأجنبية التي تساعد جبهة التحرير الوطني في القائمة السوداء[2]

أ - التهديد بقطع العلاقات:

أعلنت باريس عن هذا التهديد أول مرة في أبريل 1959، بهدف وقف موجة الاعترافات بالحكومة المؤقتة - التي دشنتها بقوة البلدان العربية والأفرو آسيوية - وعادت لتؤكد ثانية في يوليو من نفس السنة. ونظرا لصعوبة تنفيذ هذا التهديد، سارع الرئيس دوغول باشتراط أن يصدر الاعتراف عن "دولة جدية"! لكن عندما صدر الاعتراف عن "دول جدية" من العالمين العربي والإسلامي، بدا له أن يتفهم موقف هذه الدول بالنظر إلى علاقات التضامن الثقافي والديني التي تربطها بالجزائر!

وفي أكتوبر 1960 صدر الاعتراف عن دولة عظمى "وجدية" هي الاتحاد السوفيتي، فما كان من باريس إلا أن سارعت بالتعبير عن تفهمها، معتبرة ما حدث بنيويورك مجرد اعتراف "فعلي" وقد دفع ذلك الجانب الجزائري إلى التوضيح بأن لا فرق بين "الفعلي" و"القانوني" في هذا الباب.[3]

---

1. المجاهد، عدد 44، 14 يونيو 1959.
2. المجاهد، عدد 45، 29 يونيو 1959
3. المجاهد، عدد 80، 17 أكتوبر 1960

غير أن الرئيس الفرنسي ما لبث أن حمز دون أن يشعر؟ حركة الاعتراف بالحكومة الجزائرية، عندما أعلن في 16 سبتمبر 1959 عن استعداد حكومته لتطبيق مبدأ تقرير المصير في الجزائر الذي يعني للوهلة الأولى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني حول الاستقلال.

وكان وزير الخارجية الفرنسي "كوف دو مرفيل" في طليعة الذين تبادر إلى أذهانهم هذا الفهم السليم للأمور، بدليل أنه صرح بعد أيام للصحافة الأمريكية بنيويورك أن بلاده ستتفاوض مع جبهة التحرير، وإن كان الوزير الأول دوبري سارع من باريس بتكذيب ما نسب إلى الوزير خارجيته[1]

وحذا حذوه بعد أسابيع معدودة الوزير الأول الأسبق منداس فرانس الذي اقر – أول مرة – بأن "جبهة التحرير ممر إجباري لحل المشكلة الجزائرية"[2]

وجاء خطاب الرئيس دوغول في 14 يونيو 1960، ليحفز أكثر حركية الاعتراف بالحكومة المؤقتة عبر العالم، لأنه فتح الطريق أمام أول اتصال مباشر معلن من خلال لقاء مولان في 22 من نفس الشهر، هذا اللقاء الذي اتخذه الرئيس خروتشوف ذريعة لإعلان اعترافه الفعلي بالحكومة الجزائرية في أكتوبر الموالي!

وجاءت ردود الفعل الفرنسية على الخطاب واضحة في تشجيع الرئيس دوغول على التفاوض، وتقدم الضمانات الضرورية لإجراء استفتاء تقرير المصير. من هذه الردود على سبيل المثال:

– رد الوزير الأول السابق جي مولي الذي تحمس إلى درجة اعتبار 14 و20 يونيو من الأيام الخالدة في التاريخ. وأضاف بالمناسبة "أن جواب الحكومة المؤقتة (في 20 يونيو) يمثل حجر الزاوية في نهاية الحرب". قبل أن يعلن عن إرادة الاشتراكيين في التصدي لكل من يحاول تحطيم آمال "عودة السلم في أحسن الآجال.

---

1. المجاهد، عدد 54، 1 نوفمبر 1959.
2. المجاهد، عدد 58، 28 ديسمبر 1959.

– رد منداس فرانس الذي ركز على ضرورة أن يكون الرئيس دوغول منطقيا مع نفسه، بتقديم الضمانات اللازمة لإجراء تقرير المصير.[1]

وكان الكاتب الروائي جيل روا قد نشر تحقيقا في صحيفة "لوموند" – قبل أسبوع من خطاب 14 يونيو – أكد فيه تمثيل جبهة التحرير للشعب الجزائري وأهليتها التفاوضية بناء على ذلك. وما جاء في تحقيقه

– "أن التحقيقات التي أجريتها في جميع الأوساط، لم تترك لي أدنى شك في أن 80٪ من الجزائريين يعتبرون الجبهة مفاوضا كفؤا وحيدا لفرنسا".

– أن باريس ترتكب أخطاء فادحة إذا ما تجاهلت هذه الحقيقة".[2]

ب – التهديد بمقاطعة الأمم المتحدة.

دأبت باريس على التهديد بمقاطعة أشغال الأمم المتحدة منذ سبتمبر 1955، تاريخ تسجيل القضية الجزائرية أول مرة في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة. فقد غادر المندوب الفرنسي قاعة الجلسات وظل يساوم في الكواليس – مستعينا بحلفاء بلاده وفي مقدمتهم الولايات المتحدة وبريطانيا – عودته بسحب القضية وعدم مناقشتها. وكان له ذلك فعلا أمام ضعف الصف الداعم للقضية يومئذ.

وعقب عودة الجنرال دوغول إلى سدة الحكم ازداد الموقف الفرنسي صلفا وعنجهية، لاسيما بعد أن صدم بنتائج الدورة الـ13 التي أوشكت الجمعية العامة خلالها أن تصدر لائحة لصالح القضية. واستعدادا للدورة القادمة شنت باريس حملة مبكرة شاهرة سلاح المقاطعة مرة أخرى. غير أن الرئيس دوغول شعر أن التهديد وحده لا يكفي لتجنب حكم الهيئة الأممية على سياسته في الجزائر، فلجأ إلى حيلة "تقرير المصير الأبيض" كي يفوت

1. المجاهد، عدد 71، 27 يونيو 1960.
2. المجاهد، عدد 70، 13 يونيو 1960.

الثورة بسلام. ونجح في ذلك فعلا بفضل نصائح حلفائه والتنسيق معهم في نيويورك، حتى أن واشنطن بدا لها أن تماطل - لأول مرة - في منح التأشيرة لأعضاء الوفد الجزائري، وتسارع بعد منحها بالاعتذار لباريس!

لكن "ما كل مرة تسلم الجرة"! ذلك أن مناورات الرئيس الفرنسي - المدعومة ببعض البلدان الإفريقية فضلا عن واشنطن - لم تمنع الدورة الخامسة عشرة من المصادقة على لائحة لصالح القضية الجزائرية ومطالب جبهة التحرير الوطني. ولو لا تحرك واشنطن - لحفظ ماء وجه حليفتها - لصادقت الجمعية العامة على الفقرة الرابعة من اللائحة التي تطالب الهيئة الأممية بالتدخل للإشراف المباشر على استفتاء تقرير المصير في الجزائر.

وقبل أن تقطع الجمعية العامة خط الرجعة على الرئيس الفرنسي ومناوراته، كانت مظاهرات 11 ديسمبر - قبل المصادقة على اللائحة بأيام معدودة - قد قطعت أنفاسه بتبديد آخر أوهام "الجزائر الفرنسية".

الرأي العام الفرنسي: خيبة أمل في دوغول

كان على الرئيس دوغول أن يواجه الرفض المتصاعد لحرب الجزائر، وسط الرأي العام الفرنسي نفسه الذي ما أن أدرك عجز مهندس الجمهورية الخامسة على اختزال طريق حل المشكلة الجزائرية، حتى قلب له ظهر المجن وأخذ يعبر عن خيبة أمله يوما بعد يوم. وقد اتخذ هذا الرفض أشكالا مختلفة نذكر منها:

1 - ظهور منظمة سرية باسم، "منظمة المقاومة الجديدة"، من تأسيس بعض الأحرار الفرنسيين لمساندة كفاح الشعب "الجزائري بالدعوة إلى إنهاء الحرب عبر التفاوض مع ممثليه من جهة، والتصدي إلى النزعة الفاشية في الأوساط اليمينية والعسكرية من جهة ثانية".[1]

---

1 المجاهد، عدد 75، 22 أغسطس 1960.

2 – حجز بعض الصحف مثل:

- أسبوعية "فرانس اوبسرفتور" التي نشرت حديثا لفرحات عباس فضح فيه سياسة الرئيس الفرنسي وألاعيبه.

– أسبوعية "ليكسبراس، التي نشرت رسالة جندي فار من الجيش الفرنسي.[1]

3 – فرار 3 محامين من بينهم جاك فرجلس إلى سويسرا وتوجيه رسالة إلى الصليب الأحمر الدولي، أوضحوا فيها أنه لم يعد بإمكانهم الدفاع عن الوطنيين الجزائريين بفرنسا والجزائر، أمام الضغوط المختلفة والتهديدات اليومية بقتلهم.[2]

4 – خروج الشعب الفرنسي في مظاهرات عارمة يوم 27 أكتوبر 1960 تحت شعار "السلم في الجزائر". ومن الشعارات التي رفعها المتظاهرون بالمناسبة "التفاوض مع جبهة التحرير"، "تقرير المصير بنزاهة"، "كفانا تعاقدا"، "نرفض الموت في سن 18"، "جنود المظلات إلى المعامل".

وقد علقت "المجاهد" على هذه المظاهرات قائلة: ان الشعب الجزائري ينتظر من نظيره الفرنسي "أن يجعل من 27 أكتوبر بداية تطور جدي (في موقفه من الحرب) لا مجرد انتفاضة عابرة".[3]

الرأي العام الحليف تأييد متزايد للحل السلمي

عبر حلفاء فرنسا بصفة عامة عن ارتياحهم لعودة الجنرال دوغول إلى الحكم في منتصف 1958، معتبرين أن بإمكانه أن يرفع عن بلاده وعنهم في نفس الوقت حرج المشكلة الجزائرية في احسن الآجال. وبناء على ذلك سارعوا بمساعدته ماليا وعسكريا وديلوماسيا.

وكان رأي فرحات عباس في موقف واشنطن الحليف الرئيسي قبل

1. المجاهد، عدد 77، 19 سبتمبر 1960.
2. المجاهد، عدد 62، 22 فبراير 1960.
3. المجاهد، عدد 81، 1 نوفمبر 1960.

الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أنها تخلت عن تحفظاتها الأولية إزاء الجنرال العائد، منبها أن مساعداتها له "تعني تشجيعه على المضي نحو الانهيار دون أن ينال ذلك من كفاح الشعب الجزائري".

وما لبث دعم الحلفاء للرئيس الفرنسي أن تجلى مثلا بقوة على الصعيد الدبلوماسي في خريف 1959، أثناء الدورة الـ14 للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، تجاوبا مع إعلان 16 سبتمبر الذي أعرب من خلاله عن عزمه الاحتكام إلى تقرير المصير لتسوية المشكلة الجزائرية. وكان دعما غير مشروط لأن العرض الفرنسي في صيغته، كان أبعد ما يكون عن تشكيل أرضية مناسبة لتفاوض جدي، باعتراف كتابة الدولة الأمريكية نفسها التي اعتبرت مبادرة دوغول "بحاجة إلى تحويرات هامة حتى تكون منطلقا مقبولا لتفاوض في المستقبل".[1]

غير أن الرأي العام بالدول الحليفة كان أكثر تململا بحرب الجزائر، وجزعا باستمرارها من الحكام وحساباتهم. وللتذكير أن النقابات الأمريكية كانت في طليعة التنظيمات المدنية الغربية من حيث الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والدعوة إلى التفاوض مع ممثله الشرعي جبهة التحرير الوطني كما ورد ذلك في الكتاب الأول.

وقد عبر عن هذا الاتجاه في الرأي العام الأمريكي 16 برلمانيا، بعثوا في أغسطس 1959 برسالة إلى الرئيس إيزنهاور - قبل زيارته إلى فرنسا - أعربوا من خلالها عن تأييدهم للحل التفاوضي، مع إرسال نسخة منها لكل من الرئيسين دوغول وعباس.[2]

وفي ربيع 1960 قام جاك سوستيل الوالي العام الأسبق للجزائر بزيارة إلى

---

1. المجاهد، عدد 52، 5 أكتوبر 1959.
2. المجاهد، عدد 48، 10 أغسطس 1959

الولايات المتحدة، حيث وقف على حقيقة موقف الرأي العام الأمريكي الذي يلخصه - بنوع من الذهول - في الملاحظات التالية

1 - "الجميع هناك يرى أن تقرير المصير يعني استقلال الجزائر".

2 - "الجميع يتحدث" عن فظائع فرنسا ولا أحد ينكر فظائع الثوار".

3 - "لا أحد يعرف ماذا تريد فرنسا في الجزائر. وحتى ممثلونا هناك لم يعودوا يعرفون ما ينبغي قوله وما لا ينبغي."(1)

وكان مراسل مجلة "لايف" قد نبه منذ أواخر 1959 إلى عبث السياسة لاستعمارية الفرنسية، في تحقيق قاده إلى منطقة القبائل وحضر خلاله "حملا راقصا بقرية هادئة" وانتهى فيه إلى ملاحظتين في غاية البلاغة

- الأولى : "أن البؤس أعمق من أن تتمكن فرنسا من تقضاء عليه، بالترفيه عن قسم من السكان ومحاربة القسم الآخر بلا هوادة".

- الثانية : "أن الانتقال من قرية "هادئة" إلى أخرى مثلها، يتم تحت حراسة مصفحة أو وحدة عسكرية"(2)

وتحرك الرأي العام البريطاني كذلك، رغم الانحياز السافر لفرنسا الحيفة رسميا وإذاعيا! ففي يوليو 1959، أثمرت جهود منسوبي الحكومة المؤقتة بلندن ميلاد أول لجنة مساندة للجزائر المكافحة. وقبل إعفاء الجنرال جاك ماسو من مهامه بالجزائر بقليل، عبرت صحيفة "ديلي إيكسبراس" عما يشعر به جزء من الرأي العام نحو ممارساته، باستغلال تصريح لزوجته تقول فيه دونما حرج : "لو لم تبق في حسبة روجي غير رصاصة واحدة، ووجد أمامه إرهابيا وصحفيا لما تردد في إطلاقها على الصحفي"!

واستطاعت وفود الحكومة المؤقتة أن تحرك المواكن حتى في أمريكا

1. المجاهد، عدد 66، 18 أبريل 1960.

2. المجاهد، عدد 57، 15 ديسمبر 1959

اللاتينية الخاضعة يومئذ إلى النفوذ البريطاني إلى حد كبير، وقد دفع ذلك الرئيس دوغول إلى إيفاد صديقه وزير الثقافة أندري مالرو في حملة مضادة في صائفة 1959، ومن وقائع هذه الجولة الدعائية أن بعض الصحافيين في العاصمة البرازيلية استغربوا "كيف يقبل كاتب كبير مثله أداء مثل هذه المهمة المخجلة": محاولة تبرير سياسة العدوان والقمع التي تمارسها دولته في الجزائر[1]

حرب تضر بمصالح الحلفاء

شهد الرأي العام على الصعيد الأوروبي تطورا في نفس الاتجاه: رفض متزايد لاستمرار حرب استعمارية مآلها الفشل وإن طال الزمن.

مثلا حدث ذلك في ألمانيا الاتحادية الجارة التي قرر الرئيس الفرنسي أن يصنع معها اللبنة الأولى في صرح الوحدة الأوروبية. فبعد أن كان الاعتقاد غداة عودة الجنرال دوغول إلى الحكم أنه سيجد حلا سريعا للمشكلة الجزائرية، لكن بعد أقل من سنة أصبح الاعتقاد السائد أن "الجزائر الفرنسية" فكرة خيالية، على باريس أن تتخلى عنها في أحسن الآجال، ذلك أن التعلق بهذه الفكرة أصبح باهظ التكاليف بالنسبة لفرنسا، وعائقا أمام تحرك المعسكر الغربي في العالم لاسيما في إفريقيا والشرق الأوسط.

وبناء على ذلك أصبح الرأي الغالب في بون "أن فرنسا ستجد نفسها معزولة دوليا، إذ لم ينجح دوغول في القضاء على الأوهام التي تمس بسمعته وسمعة بلاده"[2]. وبعد تمادي دوغول في سياسته ارتفعت أصوات من قلب أوربا، لتؤكد أن هذه السياسة أصبحت تضر بمصالح حلفاء فرنسا بصفة عامة.[3]

وما لبثت أن تحركت بعض المنظمات الدينية والخيرية على الصعيد

1. المجاهد، عدد 43، 21 سبتمبر 1959
2. المجاهد، عدد 42، 11 ماي 1959.
3. المجاهد، عدد 45، 29 جوان 1959

الأوربي والعالمي، لتقول صراحة لا لاستمرار الحرب وويلاتها.

- في سبتمبر 1959 دعا المجلس العالمي للكنائس الإصلاحية إلى حل النزاع الدائر في الجزائر بالطرق السلمية[1].

- وفي مطلع 1960 أصدر الصليب الأحمر الدولي تقريرا من 270 صفحة، حول حرب الجزائر وتجاوزات جيش الاحتلال، أحدث ضجة و سعة لأنه أزاح الستار باختصار، عن الوجه القبيح لهذه المأساة الدامية المتواصلة منذ أكثر من خمس سنوات[2].

1. المجاهد، عدد 50، 7 سبتمبر 1959
2. المجاهد، عدد 59، 11 يناير 1960

القسم الرابع

الفترة من 1960 إلى 1962

الفصل العاشر

الطريق إلى إيفيان

الحكومة المؤقتة مبادرة تفتح طريق "إيفيان" الأولى

سارعت الحكومة المؤقتة باستخلاص النتيجة من استفتاء 8 يناير، مقدرة في بيان 16 من نفس الشهر، أن الشعب الفرنسي طلب بالمناسبة من قادته حل المشكلة الجزائرية عن طريق التفاوض. وبناء على ذلك تقدمت بعرض جديد في هذا الاتجاه، أكدت فيه استعدادها للشروع في مفاوضات حول استشارة الشعب الجزائري في ظل الضمانات الضرورية، سواء بمساهمة الأمم المتحدة أو بالاتصال المباشر بين الطرفين.

غير أن الاستعداد للتفاوض لم يمنع الحكومة من التنبيه، بأنها يقظة تماما إزاء بعض خبايا قرارات منتصف نوفمبر الماضي، معبرة عن ذلك بإدانة محاولة الحكومة الفرنسية "تنصيب هيئة تنفيذية بنية تكرار تجربة باوداي في فيتنام".[1]

وبعد 48 ساعة رد مجلس الوزراء الفرنسي على عرض الحكومة المؤقتة الجديد بعبارات غامضة، لكن توحي مع ذلك بأن باريس لم تعد تمانع هذه المرة، في إجراء مفاوضات مع من تسميهم - "المنظمة الخارجية للتمرد" وقد أوّل

---

1 المجاهد، عدد 91، 13 مارس 1961

تلك وزير الأخبار محمد يزيد بقوله : "أن البلاغ الفرنسي يتضمن إشعارا "بالاستعداد للتفاوض حول شروط استشارة الشعب الجزائري". أي التخلي مبدئيا عن "الشرط المسبق المتمثل في اشتراط وقف القتال قبل أي تفاوض.

مثل هذه التصريحات من هنا وهناك تزامنت مع بداية تحرك الوساطة السويسرية بناء على رغبة الجانب الجزائري - بهدف استئناف الاتصالات المباشرة، في ظروف أحسن من تلك التي سبقت لقاء "مولان" أواخر يونيو 1960 وأدت إلى فشله كما سبقت الإشارة وقد أثمرت هذه الوساطة - التي لعب فيها السيد أوليفيي لونج الدور الرئيسي - أول لقاء مباشر سري بمدينة "لوسارن" السويسرية في 20 فبراير والذي جمع عن الجانب الجزائري:

- المحامي أحمد بومنجل مدير الشؤون السياسية بوزارة الأخبار.

- الطيب بولحروف رئيس بعثة الحكومة المؤقتة بروما والذي يرجع إليه فضل استطلاع طريق الوساطة السويسرية.(1)

وعن الجانب الفرنسي:

- جورج بومبيدو المدير العام لبنك روتشيلد بباريس، ورئيس ديوان الجنرال دوغول سابقا ورجل ثقته في هذه المهمة.

- برونو دولوس مدير الشؤون السياسية بوزارة الشؤون الجزائرية.

بعد هذا اللقاء التمهيدي الموفّق، اجتمع الأربعة من جديد - سرا - بنوشاتل في 5 مارس الموالي، ليكتشفوا هذه المرة أن شقة الخلاف ما تزال عميقة بصفة عامة، وإن تبلورت في نقطتين:

1 - عودة الطرف الفرنسي إلى موضوع "الشرط المسبق" بصيغة ملتوية: إعلان هدنة لفترة معينة مع انطلاق المفاوضات الرسمية والعلنية.

2 - استثناء الصحراء من استفتاء تقرير المصير الذي يقتصر على المناطق الشمالية المقسمة إداريا يومها إلى 13 عمالة (ولاية).

---

1 بولحروف في كتابنا رواد الوطنية دار هومة، الجزائر 2003.

وقد أفهم الجانب الجزائري شريكه الفرنسي في "تويشتال" أن لا مجال للمساومة في هاتين النقطتين.

وفي نفس الفترة تقريبا أجرت أسبوعية "فرانس اوبسرفتور" مع أمين عام وزارة الخارجية سعد دحلب حديثا "استطلاعيا"، تناول مواقف الحكومة المؤقتة من أبرز المسائل الخلافية.

وقد طرح دحلب بمرونته المعهودة معادلة الحل في العبارة التالية: "كيف يمكن التوفيق في الجزائر المستقلة بين حقوق الأغلبية الجزائرية من جهة، والمصالح الأوربية من جهة ثانية".

هذه المرونة لم تمنع المسؤول الجزائري من التأكيد على أن حكومته لا يمكن أن تتساهل في أمرين: الوحدة الوطنية للجزائر وسلامتها الترابية التي "لا نقبل أن يقتطع منها شبر واحد" حسب قوله.[1]

هذه الخلفية لم تمنع الطرفين من الاتفاق في 22 مارس، على بدء المفاوضات الرسمية بدون شروط مسبقة بمدينة إيفيان ابتداء من 7 أبريل الموالي، مع الإعلان عن ذلك في بلاغين منفصلين يوم 30 مارس.

وقد وقع اختيار إيفيان كحل وسط بين اشتراط الفرنسيين إجراء المفاوضات فوق التراب الفرنسي، ورغبة الجزائريين في إجرائها ببلد محايد؛ فموقعها الحدودي يسمح للوفد الجزائري بالتفاوض بفرنسا مع الإقامة بسويسرا!!

عشية هذا الاتفاق توجه فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة بخطاب إلى الشعب منبها - مرة أخرى - "بأن المفاوضات لا تعني السلم، وقد تكون طويلة وشاقة. وربما تتعرض للفشل بسبب شطط الاستعمار في بعض المطالب". مضيفا "أن المعركة ينبغي أن تتواصل أشد من أي وقت مضى"، مؤكدا بذلك رفض مقترح إعلان هدنة بمناسبة المفاوضات.

---

1. المجاهد، عدد 93، 10 أبريل 1961

وفي الأجل المحدود تم الإعلان عن موعد المفاوضات في بلاغين صدرا في آن واحد تقريبا بكل من تونس وباريس، لكن بصيغتين مختلفتين بخصوص ممثلي الطرف الجزائري : فبلاغ تونس يعتبرهم "ممثلي الحكومة المؤقتة"، بينما يعتبرهم بلاغ باريس "ممثلي جبهة التحرير الوطني"[1].

لكن لويس جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية نسف موعد 7 أبريل، عندما صرح مساء نفس اليوم (30 مارس) بوهران أن حكومته تنوي التفاوض كذلك مع "الحركة الوطنية الجزائرية" (المصالية)! وفي "الغد ردت الحكومة المؤقتة على تصريح جوكس بإعلان عزمها على مقاطعة الموعد المحدد بإيفيان، ما لم تصدر التوضيحات اللازمة عن الجانب الفرنسي. وأكد وزير الأخبار من جهته أمام الصحافة الأجنبية معلقا عل جوكس "أن الجانب الفرنسي كشف عن سوء نيته، مما يجعل الذهاب إلى إيفيان بدون معنى"[2].

وكان بالقاسم كريم وزير الخارجية ورئيس الوفد الجزائري قد أجرى في 28 مارس عملية جراحية على المرارة، فأعطاه جوكس بتصريحه فترة نقاهة ساهم في تمديدها الجنرال شال وشركاؤه، بمحاولة الانقلاب الفاشل على الرئيس الفرنسي في 22 أبريل!

وقد استغلت "المجاهد" ما حدث لتبرر مرة أخرى، تمسك الحكومة المؤقتة بالضمانات الضرورية لاستفتاء تقرير المصير[3].

وبفضل الوساطة السويسرية دائما، تمكن الطرفان – بعد انقشاع غيوم "التفاوض الموازي" ومرور "عاصفة 22 أبريل" – من الاتفاق على 20 مايو موعدا جديدا لهذه المفاوضات.

وعشية انطلاق المفاوضات توجه رئيس الحكومة – كما فعل في مولان – بنداء إلى الشعب، حدد فيه الهدف من لقاء إيفيان الذي هو "تحرير الجزائر

1. نفس المصدر.

2. S. DAHLEB, Mission accomplie, editions Dahlab, Alger 1990

3. المجاهد، عدد 97، 5 يونيو 1961

تحريرا تاما". وحاول بالمناسبة تطمين الجانب الفرنسي من ناحيتين اثنتين:

أ – التعاون بالإشارة إلى "استعداد الجزائر المستقلة لمد يدها إلى فرنسا، واحترام مصالحها التي لا تتعارض مع المصالح الجزائرية".

ب – التصالح مع الأقلية الأوروبية الذي "ما يزال ممكنا" حسب اعتقاده.

لكن هذه النبرة المتفائلة لم تكن كافية لتلطيف أجواء الجلسات الأولى التي "كانت ثقيلة ومشحونة بالمجاهيل" حسب تعبير سعد دحلب،[1] وزير الخارجية.

من هذه المجاهيل:

1 – مفاجأة إعلان الوفد الفرنسي برئاسة جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية، "هدنة" من جانب واحد ابتداء من نفس اليوم على الساعة السادسة مساء. وكان الهدف من وراء ذلك وضع الشريك الجزائري أمام الأمر الواقع، وإجباره على إعلان هدنة من جانبه.

كان الجانب الجزائري واعيا تماما بخطورة هذه المناورة التي يحاول الخصم عبرها تجريده من الورقة الوحيدة التي اضطرت هذا الخصم إلى الجلوس على مائدة التفاوض[2].

وبناء على ذلك أكد رفضه الدخول في لعبة المفاوض الفرنسي، وتأكيده – مرة أخرى – على أن وقف القتال لا يمكن تصوره بدون اتفاق مسبق بين المتنازعين" واعتبر وزير الأخبار المناورة الفرنسية "إجراء دعائيا"، لا يوفر أي ضمان للشعب الجزائري، وبالتالي لا يمكن أن يلزم حكومته[3].

2 – طلب ضمانات مفرطة للأقلية الأوروبية مثل ازدواجية الجنسية، والاحتفاظ بالحقوق المكتسبة، واعتبارها "أغلبية" في المدن الرئيسية بدءا

---

1. نفس المصدر.
2. نفس المصدر.
3. المجاهد، عدد 98، 19 يونيو 1961.

بالعاصمة ووهران وعنابة، فضلا عن احتفاظ اللغة الفرنسية بمكانتها كلغة رسمية في الجزائر المستقلة!

وقد وصف الوفد الجزائري هذه الضمانات والإمتيازات المترتبة عليها "بالفاحشة"، معتبرا أن قبولها يعني إضفاء طابع شرعي على وضع قائم على القوة أساسا، وضع يجعل من الأقلية الأوروبية "دولة داخل دولة"، ويتعارض تماما مع مبدأ وحدة الشعب الجزائري.(1)

3 – مناورة فصل الصحراء : أدلى جوكس رئيس الوفد الفرنسي بحديث صحفي تزامن نشره – في 22 مايو – مع البداية العملية للمفاوضات اعتبر فيه الصحراء "كموضوع خاص، قد يشار إليه خلال المفاوضات"!.

وبعبارة أوضح أنها لا تدخل ضمن التراب الجزائري موضع المفاوضات الجارية!

فيما سارع الوفد الجزائري بالرد على هذه المناورة المكشوفة – متمسكا بضرورة بحث الموضوع منذ اللحظة الأولى، في إطار تطبيق مبدأ تقرير المصير على التراب الجزائري ضمن حدوده الدولية القائمة والذي تشكل الصحراء جزءا لا يتجزأ منه وأكد بالمناسبة "أن موقفي الوفدين من الموضوع متعارضان تماما".

مثل هذه المطالب الفرنسية تمس جوهر كفاح جبهة التحرير منذ فاتح نوفمبر 1954، الهادف إلى تحرير الجزائر في ظل الوحدة الوطنية والسلامة الترابية.

ونظرا لتمسك كل طرف بمطالبه كادت المفاوضات تتحول إلى حوار الطرشان، ما حمل الجانب الفرنسي يطالب في 13 يونيو بتعليقها في نهاية المطاف، بعد 24 يوما من الاجترار الممل لنفس المواقف والحجج من كلا الجانبين لذا اكتفى رئيس الوفد الجزائري في مؤتمر صحفي عقده بحينيف

1 J. MORIN, DE GAULLE et l'Algerie, Albin Michel, Paris 1999

في 14 يونيو بمعاينة "أسباب التعليق، وهي مقدمتها "فصل الصحراء التي تمثل 4/5 التراب الوطني".[1]

بادرت الحكومة المؤقتة عقب ذلك بشن حملة على مناورة فصل الصحراء، تمثلت على الصعيد الداخلي بإعلان يوم 5 يوليو 1961 "يوما وطنيا ضد التقسيم"، والدعوة إلى التظاهر بواسطة الإضرابات والمظاهرات التي انطلقت في 1 يوليو لتشمل مختلف أنحاء البلاد. وقد ردد المتظاهرون بملء حناجرهم شعارات "الصحراء جزائرية" و"الشعب الجزائري وحدة لا تتجزأ" و"بترول الجزائر للجزائريين".

ودفع الشعب الجزائري بالمناسبة ضريبة إضافية من الشهداء، قدرها المندوب العام جان موران 5:

- 43 قتيلا و 244 جريحا بشرق البلاد.
- 35 قتيلا و105 جرحى بغربها.[2]

وقدر أنري الاغ عدد الضحايا بشرق البلاد فقط بـ80 قتيلا و 266 جريحا.[3]

ومن جهة أخرى بيت الوفد الجزائري الذهاب إلى الجولة القادمة من المفاوضات بنية المبادرة بالدعوة إلى تعليقها، في حالة استمرار الوفد الفرنسي على نفس الموقف من الصحراء. واستؤنفت المفاوضات فعلا "بلوغران" (فرنسا) في 20 يوليو، وكان الظرف العام مواتيا لما كان كريم ورفاقه يبيتون له.

- فعلى المستوى الثنائي "بلوغران" تم الاتفاق على منهجية معينة في العمل مثل سرية المقابلات بين رئيسي الوفدين كريم وجوكس، وقد بدا للوفد الفرنسي أن مخرق هذه القاعدة الأمر الذي أثار احتجاج نظيره الجزائري.

---

1 H. ALLEG, La guerre d'Algérie (T3), Temps actuels, Paris 1981
2 MORIN, op. cit.

3. المجاهد، عدد 103، 28 أغسطس 1961.

وعقد الوفدان ثلاث جلسات عامة، أدرك الوفد الجزائري خلالها ان جوكس ما يزال حبيس الإطار الذي حدده الرئيس دوغول في خطاب 16 سبتمبر 1959 الذي يحصر نطاق تقرير المصير في شمال الجزائر دون صحرائها.

– وعلى الصعيد المغاربي تزامن استئناف المفاوضات باشتداد التوتر بين فرنسا وتونس، بشأن قاعدة بنزرت الجوية والبحرية التي طالب الرئيس بورقيبة بالجلاء عنها. وقد انفجر "الوضع فعلا والمفاوضات ما تزال جارية.

وقد تذرع الوفد الجزائري بهذه الأزمة الطارئة، فضلا عن تمسك الوفد الفرنسي بسابق موقفه من الصحراء، فبادر بتعليق المفاوضات إلى أجل غير مسمى، مع إبقاء باب العودة إلى مائدة التفاوض مفتوحا، "حسب الطرق المتفق عليها" كما تقتضي ذلك الأعراف الدبلوماسية.

والطريف أن جوكس طلب من كريم أن يتحمل علانية مسؤولية المبادرة بالتعليق، فاستجاب لطلبه بصدر رحب[1]، مؤكدا بذلك أن الوفد الجزائري كان يفاوض خصمه من مركز قوة! في 28 يوليو إذا توقفت المفاوضات من جديد، في انتظار تطور الموقف الفرنسي من الوحدة الترابية للجزائر تطورا جديا.

وفي أوت الموالي اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، ليؤكد مرة أخرى في بيانه الختامي، تمسك قيادة الثورة "بالحل التفاوضي على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ضمن وحدته الوطنية وسلامة ترابه الوطني بما في ذلك الصحراء".[2]

ومن قرارات دورة أغسطس 1961 تعيين حكومة جديدة برئاسة بن يوسف بن خدة، وصفت في حينها بـ"حكومة حرب وتفاوض".

---

1. المجاهد، عدد 104، 12 سبتمبر 1961.

2. MORIN, op. cit.

وكشفت تشكيلة الحكومة المؤقتة - الثالثة والأخيرة - عن:

1 - رحيل الرئيس السابق فرحات عباس مرفوقا بكل من الدكتور أحمد فرنسيس ساعده الأيمن (وزير المالية) والسياسي المحنك عبد الحميد مهري (وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية).

2 - تكليف بالقاسم كريم نائب رئيس الحكومة بوزارة الداخلية، بدل عبد الله بن طبال الذي أصبح وزير دولة بدون حقيبة.

3 - تعيين محمد بوضياف نائبا ثالثا لرئيس الحكومة بعد كريم وأحمد بن بلة.

4 - تعيين سعد دحلب وزيرا للخارجية خلفا لكريم. تزامن تعيين بن خدة مع موعدين هامين:

1 - اجتماع مجموعة الدار البيضاء بالمغرب.

2 - اجتماع المؤتمر الأول لحركة عدم الانحياز ببلغراد.

وفي 4 سبتمبر الموالي صرح من بلغراد مذكرا ومنبها : "لا يمكن أبدا أن نتخلى عن سيادة الجزائر في الصحراء".[1]

وصادف أن عقد الرئيس دوغول في اليوم الموالي مؤتمرا صحفيا بباريس، تطرق خلاله إلى موضوع الصحراء بمنطق جديد : "منطق المصلحة ومنطق الواقع" حسب قوله.

- فالمصلحة الفرنسية بالصحراء تعني في نظره

1 - "حرية استغلال البترول والغاز، ما سبق اكتشافه وما سيكتشف لاحقا".

2 - الاحتفاظ ببعض المطارات.

3 - حرية المواصلات نحو إفريقيا السمراء.

أما الواقع فيعبر عنه بقوله : "ليس هناك جزائري واحد لا يعتقد بأن الصحراء ينبغي أن تكون جزءا من الجزائر ولا يمكن لأية حكومة مهما كان

---

1 - المجاهد عدد 105 - 25 سبتمبر 1961

توجهها نحو فرنسا، أن تكف عن المطالبة بالسيادة الجزائرية على الصحراء".[1]

هذا الاعتراف الصريح بالوحدة الترابية للجزائر كان مؤشرا قويا بفك عقدة الصحراء، وفتح أبواب التفاوض من جديد في مسائل استغلال الثروات الباطنية، وليس في موضوع السيادة على الصحراء التي ينبغي أن يشملها استفتاء تقرير المصير أسوة ببقية المناطق الأخرى.

هذا الموقف الفرنسي الجديد شجع الرئيس بن خدة على استعادة زمام المبادرة، انطلاقا من التظاهر بالتشدد في القضايا المبدئية والمرونة فيما عدا ذلك. ففي أول خطاب موجه إلى الشعب – في 15 سبتمبر– قال: "نحن مستعدون للحرب والسلم". وشرح الشق الثاني من المعادلة بالاستعداد "لحل سلمي عادل واقعي، بواسطة مفاوضات صريحة ونزيهة".

وفي انتظار ذلك عبر عن استعداد حكومته "لمواصلة الحرب وتعزيز الكفاح، باعتباره الاختيار الوحيد أمام استمرار محاولة تقسيم بلادنا وإفراغ استقلالنا من محتواه"[2].

الحكومة المؤقتة والمبادرة المحرجة

وفي 24 أكتوبر الموالي تقدم في أول مؤتمر صحفي بالعاصمة التونسية، بمبادرة جديدة تستهدف اختصار الطريق بالتفاوض على الاستقلال مباشرة دون المرور بتقرير المصير، ما دام الجانب الفرنسي أصبح مقتنعا بحتمية استقلال الجزائر مع الاعتراف بوحدتها الوطنية والترابية. وتضمنت المبادرة اقتراحين متكاملين:

1 – إجراء "مفاوضات بهدف الاتفاق حول مبدأ وشكل وتاريخ الاستقلال، فضلا عن الاتفاق حول وقف القتال".

---

1. المجاهد، عدد 107، 1 نوفمبر 1961.
2. نفس المصدر.

2 – إجراء مفاوضات جديدة بعد ذلك، لتحديد مستقبل العلاقات الثنائية وضمانات الأقلية الأوربية".

ونبه بالمناسبة أن هذه المبادرة لا تعني التراجع عن تقرير المصير الذي سبق للحكومة المؤقتة أن رحبت به قبل سنتين، وأن حكومته لا تمانع في التفاوض على أساسه، إذا اعتبرت الحكومة الفرنسية أن تقرير المصير هو الطريق المفضل لتحقيق السلم بالجزائر.

وعبّر الرئيس بن خدة في الختام عن استعداد حكومته، لاستئناف الاتصال بالحكومة الفرنسية، قصد بحث المفاوضات على أسس جديدة.[1]

أحرجت مبادرة بن خدة الحكومة الفرنسية، لاسيما بعد ردود الفعل المرحّبة من بعض الصحف الباريسية التي اعتبرت "المبادرة منطقية وواقعية" ما دامت "تحصر التفاوض في الجوهر الذي هو الاستقلال".[2]

وقد سارع لويس جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية بالتأكيد على تمسك باريس باختيار تقرير المصير.

هذه المواقف العلنية مهدت لها وواكبتها اتصالات سرية – بواسطة سويسرية دائما – مباشرة غداة تعيين حكومة بن خدة. وهذا ما يفسر لقاء بال الأول الذي انعقد أربعة أيام فقط بعد اقتراح 24 أكتوبر آنف الذكر، وحضره من الجانب الجزائري محمد الصديق بن يحيى ورضا مالك، وعن الجانب الفرنسي برونو دولاس وكلود شاييي.

وكان هذا اللقاء الذي تم في إقامة ثانوية بضاحية المدينة، فرصة للجانب الفرنسي كي يطرح تصوره لمختلف نقاط الخلاف، بعد الإقرار المبدئي بوحدة الجزائر وطنيا وإقليميا – كما يفهم ذلك من تصريحات الرئيس الفرنسي في 5 سبتمبر الماضي.

---

1. DAHLEB, op. cit.
2. IBID.

ويمكن اختصار أهم المقترحات الفرنسية في النقاط التالية:

أ - التعاون الذي يستهدف بالدرجة الأولى الحفاظ على المصالح الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية، بدءا "بالحقوق المكتسبة" في ميدان المحروقات.

ب - الأقلية الأوروبية التي يريد الجانب الفرنسي أن يحقق لها جملة من الامتيازات : ازدواجية الجنسية، حرية تحويل الأموال لفترة معينة، مشاركتها في المجالس المنتخبة بنسبة 10% ... إلخ.

جـ - عسكريا الاحتفاظ ببعض المطارات والقواعد، مع الاستمرار لفترة معينة في إجراء التجارب النووية والصاروخية والكيماوية.

د - المرحلة الانتقالية التي تبتدئ من وقف القتال إلى تسليم السلطة إلى المجلس الوطني التأسيسي المنتخب بعد استفتاء تقرير المصير. وتشرف عليها هيئة تنفيذية متساوية الأعضاء، تعمل بالتنسيق مع محافظ سام يمثل السيادة الفرنسية خلال هذه الفترة، وتوضع تحت تصرف الهيئة التنفيذية قوة محلية من زهاء 40 ألف جندي.

ولم يمنع استئناف الاتصالات السرية الحكومة المؤقتة من مواصلة ضغوطها بالدعوة إلى التظاهر من جديد بمناسبة الذكرى السابعة للثورة تحت شعار : "الاستقلال في ظل الوحدة الترابية".

وفي نفس المناسبة أدلى سعد دحلب وزير الخارجية بحديث لأسبوعية "أفريك أكسيون" (التونسية)، أكد فيه استعداد الجزائر المستقلة للذهاب بعيدا في التعاون مع فرنسا بلا تحفظ ولا حدود[1]. وقد أعطى مضمون الحديث واعتدال لهجته، دفعة قوية للاتصالات السرية التي استؤنفت خلال لقاء ثان في بال، حيث قدم الجانب الجزائري رده على المقترحات الفرنسية آنفة الذكر كما يلي:

---

1 شاركت هيئة الأركان على مضض ممثلة في الرائدين منجلي وقايد.

1 - التعاون: أن الدولة الجزائرية - السيدة في الصحراء - هي التي تصدر قانون المحروقات ورخص التنقيب والاستغلال كذلك. ومعنى ذلك أن "هيئة التعاون التقني" التي يقترحها الجانب الفرنسي تكتسي طابعا تقنيا صرفا.

وبخصوص الارتباط بمنطقة الفرنك، أكد الجانب الجزائري أن الجزائر المستقلة من حقها إنشاء معهد لسك عملتها، ومراقبة حركة رؤوس الأموال في إقليمها.

2 - الأقلية الأوروبية: يفضل الجانب الجزائري بدل ازدواجية الجنسية، منح الأقلية الأوروبية حق الاختيار بين الاحتفاظ بجنسيتها الأصلية أو طلب الجنسية الجزائرية. كما يمنحها حق المشاركة في المجالس المنتخبة حسب الأهمية العددية. وبخصوص حرية تحويل أموالها، يؤكد حق الدولة الجزائرية في مراقبة العملية.

3 - عسكريا، يقترح الجانب الجزائري تمكين فرنسا من الحفاظ على بعض قواعدها مقابل عقود إيجار لفترة معينة، وجلاء قواتها فيما عدا ذلك حسب رزنامة محددة. فضلا عن وضع حد للتجارب النووية والفضائية، وعدم استخدام القواعد المؤجرة ضد البلدان الإفريقية.

4 - المرحلة الانتقالية: يرى الجانب الجزائري ألا تزيد الفترة ما بين وقف القتال والاستقلال على ستة أشهر بأية حال من الأحوال.

ولاحظ الجانب الجزائري أن نظيره الفرنسي طرح بإلحاح في الموعد الأول مسألتين:

أ - الحصول على تعهد من الجانب الجزائري بعدم الانتقام من "المتعاونين" (الخونة) مع فرنسا طوال ثورة التحرير ولغاية وقف القتال. وكان الرد في الموعد الثاني إيجابيا. وقد ارتاح الجانب الفرنسي كثيرا لذلك، الأمر الذي يسر عملية التفاوض لاحقا إلى حد كبير[1]

1 - هو الفرنسي خليفه الذي انضم إلى هيئة الأركان بعد إبعاده من وزارة بو الصوف.

ب - الحصول على توضيحات حول مقاصد الجانب الجزائري من عبارة "احترام المصالح المكتسبة المشروعة" للأقلية الأوروبية.

وطرح الجانب الجزائري بدوره موضوع الإفراج عن أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة ورفاقه الأربعة إذا أمكن، أو تمكين الحكومة المؤقتة من استشارتهم في المفاوضات القادمة على الأقل.

وكان جواب الفرنسيين:

– أن بن بلة أسير حرب، لا يمكن الإفراج عنه قبل وقف القتال.

– أن الاتصال ممكن لكن شريطة ظهور مؤشرات تفاوض جدي وفي هذه الحالة يمكن نقله – ورفاقه – إلى مكان يسمح بذلك.

وكان بن بلة يخوض طوال شهر نوفمبر تقريبا إضرابا مدويا عن الطعام، شمل معظم السجون الفرنسية التي تضم سجناء جزائريين. وقد عطلت هذه الحركة الاحتجاجية التي فاجأت الحكومة المؤقتة نفسها الاتصالات السرية بعض الوقت، وجعلها تشترط استئنافها برد إيجابي على طلب إرسال مبعوث لزيارة بن بلة ورفاقه.

وجاء رد الحكومة الفرنسية بالموافقة في 12 ديسمبر الموالي بعد:

– أول لقاء سري بين دحلب وجوكس في 9 ديسمبر في "لي روس" (جبال "جورا" الفرنسية).

– نقل بن بلة ورفاقه في 4 ديسمبر إلى قصر "أولونوا" بضواحي "مولان".

وبناء على موافقة الحكومة الفرنسية، كلفت الحكومة المؤقتة محمد الصديق بن يحيى بزيارتهم بإقامتهم الجديدة أول مرة في 15 من نفس الشهر.

وتجددت اللقاءات السرية بين دحلب وجوكس لتتوج بمحادثات "لي روس" السرية الموسعة في الفترة ما بين 11 و19 فبراير والتي قادها عن الجانب الجزائري بالقاسم كريم نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية مرفوقا ؟.

- الوزراء بن طبال (وزير دولة)، ودحلب (الخارجية) ويزيد (الأخبار).
- والخبراء بن يحيى ورضا مالك والصغير مصطفاي (المالية).

وقاده عن الجانب الفرنسي لويس جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية مرفوقا بـ:

- الوزيرين جان دوبروي (عن حركة المستقلين)، وروبير بيرون (عن الحركة الجمهورية الشعبية).
- والخبراء برينو دلوس وروبير بيليكار وكلود شايي والجنرال دوكماس.

والملاحظ أن الجانب الجزائري لم يشرك هذه المرة ممثلا عن هيئة الأركان العامة، نظرا لتدهور علاقات هذه الهيئة برئيس الوفد على نحو خاص.[1]

كانت محادثات "لي روس" توطئة للمفاوضات الرسمية اللاحقة، تم التطرق خلالها لمجمل النقاط الخلافية في أدق تفاصيلها. وقد أسفرت عن اتفاق مبدئي شامل، كشف أعضاء من الوفد الجزائري عن بعض جوانبه عشية انطلاق إيفيان الثانية.

ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

1 – التعاون الاقتصادي: يبرر أعضاء الوفد هذا التعاون مع الدولة المستعمرة – سابقا – بحاجة الجزائر – حديثة العهد بالاستقلال – إلى مساعدات خارجية عاجلة، مع التأكيد على الحرية المطلقة في استعمالها. ولن يكون لهذه المساعدات – والاتفاقات التي تنظمها – أي تأثير على التوجه الاقتصادي الذي تختاره بدءا "بالإصلاح الزراعي".

2 – استغلال الصحراء: يكشف هؤلاء الأعضاء عن قبول الجهاز الفني القائم باسم الواقعية، مع استلام عائدات النفط بالفرنك، إذا كان موجها للسوق الفرنسية ومنطقة الفرنك بصفة عامة.

---

1. DAHLEB, op. cit.

3 – الأقلية الأوروبية : اتفق الجانبان بعد مناقشات طويلة وعسيرة، على منحها مهلة ثلاث سنوات للتعبير عن اختيارها، بعد أن رفض الوفد الجزائري مبدأ ازدواجية الجنسية. أي التمتع بالجنسية الجزائرية آليا مع الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية.

وكان موقف الوفد أن تعبر عن اختيارها بعد هذه المهلة كتابيا، غير أن الوفد الفرنسي اعترض على ذلك، ليتم الاتفاق في النهاية على أن يكون التعبير عن طريق إعادة التسجيل في القوائم الانتخابية.

4 – الجانب العسكري : كان الوفد الفرنسي يرى أن جلاء القوات الفرنسية – المقدرة يومئذ بـ550 ألف جندي – ينبغي أن يتم على مرحلتين : تخفيضها إلى 80 ألفا بعد سنتين مع سحب البقية بعد خمس سنوات.

وكان رأي الوفد الجزائري أن يتم تخفيضها إلى 80 ألفا بعد الاستفتاء مباشرة، على أن يكتمل سحبها خلال سنة واحدة.

5 – الفترة الانتقالية : تم الاتفاق على مدتها المحددة من 3 إلى 6 أشهر وعلى مؤسساتها وأهمها:

أ – المحافظ السامي الذي يمثل الجمهورية الفرنسية طوال هذه الفترة، مع الإشراف على شؤون الجيش والسياسة الخارجية فضلا عن التربية والعدالة.

ب – الهيئة التنفيذية المؤقتة، وهي هيئة مشتركة – متساوية الأعضاء تقريبا – تتولى تسيير الشؤون اليومية فضلا عن تحضير استفتاء تقرير المصير، قبل نقل أدوات السيادة والحكم إلى السلطات الجزائرية المتولدة عن انتخاب المجلس الوطني التأسيسي.

وواجه الطرفان في ختام لقاء "لي روس" السري مشكلة إجرائية شائكة : من يوقع نتائج المفاوضات العلنية والرسمية القادمة؟!

كان الجانب الفرنسي يبدي حرصا شديدا على رفض الاعتراف بشرعية جبهة التحرير – والوفد المفاوض باسمها – قبل الإعلان عن نتائج استفتاء

تقرير المصير الذي يأتي في نهاية الفترة الانتقالية. وانطلاقا من هذه الخلفية اقترح:

– أن يوقع بيان وقف القتال عن الجانب الفرنسي شخصية عسكرية برتبة عميد.

– أن تتوج المفاوضات ببيان سياسي عن كل طرف على حدة.

وكان رد الجانب الجزائري على هذا الطرح بالرفض، لأن وقف القتال – مثلا – هو حدث سياسي قبل كل شيء وليس مجرد قرار عسكري.

وحصل الاتفاق في النهاية على توقيع عدد من البيانات المشتركة التي تمتلك في حقيقتها صيغة الاتفاقات الرسمية الموقعة بين دولتين سيدتين. أي بدون دلالة دبلوماسية دولية، على أساس أن الدولة الجزائرية – في نظر باريس – لا يمكن أن توجد قبل معرفة نتائج استفتاء تقرير المصير.

وتوجت محادثات لي روس كذلك بإجراء بروتوكولي : تصافح الوفدين أول مرة في 19 فبراير، إيذانا بقرب نهاية حالة الحرب القائمة منذ فاتح نوفمبر 1954.

كان على الوفد الجزائري، أن يعرض النتائج المتوصل إليها على المجلس الوطني للثورة لإثرائها والمصادقة عليها، باعتباره الهيئة العليا الوحيدة المؤهلة لإعلان وقف القتال المشروط بأغلبية 4/5 أعضائه. وقد اجتمع المجلس بطرابلس من 22 إلى 27 فبراير لهذا الغرض.

واستمع في بداية الأشغال لتقرير من وزير الخارجية سعد دحلب استغرقت تلاوته نحو ساعتين. وشهدت الدورة معارضة محتشمة قادها من خلف الستار العقيد هواري بومدين قائد الأركان العامة. بواسطة نائبيه الرائدين قايد ومنجلي وخبير[1] حاول إحراج الوفد المفاوض على الصعيد الاقتصادي خاصة. ومع ذلك صادق المجلس في نهاية الدورة على مشروع

1 R. BURON, Carnets politiques de la guerre d'Algérie, CANA éditions, Paris 2002.

الاتفاقيات بإجماع عريض، مع توصية ملحة بالسعي في الجولة الأخيرة للحصول على أكبر ما يمكن من التنازلات[1] وقد شارك في هذا الإجماع أحمد بن بلة ورفاقه السجناء الذين وكلوا رئيس الحكومة - في رسالة بتاريخ 15 فبراير - للتصويت نيابة عنهم.

وكانت حصيلة معارضة هيئة الأركان، امتناع أعضائها الثلاثة عن التصويت، ومعهم الرائد مختار بوعيزم (ناصر) من مجلس الولاية الخامسة.

وكان الجانب الفرنسي متخوفا من معارضة ورفض محتمل للنتائج المحققة في "لي روس"، كما يبدو ذلك بوضوح من تصريحات الرئيس دوغول أثناء استقبال الوزراء جوكس ودوبروي وبيرون، إذ قال يخاطب الثلاثة:

"لقد أديتم ما عليكم وسنرى بعد ذلك. ومهما يكن فلن نخضع للمناورات. فإذا فسد "العرس" بطرابلس سننشر النصوص كل النصوص. وسيكون الرأي العام إلى جانبنا. وعندئذ سنستأنف القتال"[2].

لكن مجلس الثورة بارك "العرس" كما سبقت الإشارة، وهكذا انطلقت الجولة الأخيرة من المفاوضات بإيفيان - للمرة الثانية - في 7 مارس الموالي. وكان من المفروض أن تكون مجرد لقاء رسمي بروتوكولي، لتوقيع ما سبق الاتفاق عليه قبل 19 يوما. غير أن الأمر كان عكس ذلك، بعد أن كادت الجولة الأخيرة تتحول إلى مفاوضات جديدة، لاسيما أن الجانب الفرنسي بدا له أن يمهد لها بمناورة أخيرة . اقتراح استضافة المفاوضات بأحد قصور الضواحي الباريسية، للظهور بمظهر صاحب اليد العليا والإيهام - مرة أخرى - "بالسلم الممنوح"! وتفطن كريم ورفاقه للمناورة، فأكدوا تمسكهم بإيفيان مع الإقامة بسويسرا البلد المحايد، وبالسلم المنتزع انتزاعا بواسطة مفاوضات طويلة شرسة!

---

1. DAHLEB, op. cit.
2. BURON, op. cit.

حضر الوفد الجزائري إيفيان الثانية معززا بإثراءات مجلس الثورة لمشروع الاتفاقيات التي استفاد منها لتحسين موقفه التفاوضي، وتم دعم الوفد بخبيرين:

– الطيب بولحروف مندوب الحكومة المؤقتة بكل من إيطاليا وسويسرا ومهندس الاتصالات المصرية كما سبقت الإشارة.

– العقيد (عمار) بن عودة بن مصطفى ممثلا لجيش التحرير الوطني - بعد تعذر إشراك ممثل عن هيئة الأركان العامة التي أنابت عنها في إيفيان الأولى الرائدين قايد ومنجلي.

استمرت الجولة الأخيرة من المفاوضات – التي احتضنها فندق الحديقة – 11 يوما. تطرق الوفدان خلالها من جديد لمجمل النقاط المطروحة في أدق تفاصيلها. وكان الوفد الفرنسي يدافع عن مصالح بلاده وامتيازات الأقلية الأوروبية باستماتة نادرة، عبر عنها وزير الخارجية الجزائري بقوله: "قام جوكس بتعذيبنا لنعترف له بأبسط التنازلات حول أدق التفاصيل"[1]

وربما كان شعور جوكس بالعذاب أكثر حدة بناء على قوله: "منذ 40 سنة وأنا أعقد وأفك الخيوط الممزقة، لكن لم يسبق أن رأيت مثل هذه المفاوضات"!

وكان الرد فوريا من دحلب: لأنك يا سيادة الرئيس لم يسبق لك أن تفاوضت مع الجزائريين!

وحاول الوفد الجزائري في الجولة الأخيرة تسجيل بعض النقاط الإضافية مثل:

– عودة اللاجئين قبل الاستفتاء.

– تسهيل دخول بعض الإطارات قبل وقف القتال إذا أمكن، تحت غطاء "المساهمة في إعادة الهدوء وتحضير المستقبل".

– العفو على الفرنسيين الذين اعتقلوا بسبب مساعدة جبهة التحرير

---

1. IBID.

وبقدر ما أبدى الجانب الفرنسي مرونة وتفهما بخصوص النقطتين الأوليين، فإنه قابل المطلب الأخير برفض قاطع "باعتباره شأنا داخليا لا نقاش فيه"[1]. ويعني ذلك رفض المعاملة بالمثل، لأن المفاوض الجزائري لم يمانع في العفو على "الخونة" الذين ساعدوا الاحتلال الفرنسي قبل وقف القتال كما سبقت الإشارة.

وقد دونت مجمل الاتفاقات في وثيقة من 93 صفحة، وقعها عن الوفد الجزائري بالقاسم كريم نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية، وهو من القيادة التاريخية الأولى للثورة. وتم ترشيحه لرئاسة الوفد من قبل أحمد بن بلة ورفاقه الأربعة من التاريخيين السجناء. ووقع الوثيقة عن الوفد الفرنسي الوزراء الثلاثة - لويس جوكس، جان دوبروي، روبير بيرون.

وتتضمن الوثيقة التي تم توقيعها على الساعة الخامسة والنصف من مساء 18 مارس 1962:

1 – اتفاق وقف القتال.

2 – بيانا عاما.

3 – 7 إعلانات مبادئ حسب القطاعات المتفق حولها.

أولا : اتفاق وقف القتال

يضم الاتفاق 11 مادة وينص بصفة خاصة على:

1 – وقف جميع العمليات العسكرية وكل عمل مسلح بمجموع التراب الوطني، والتعهد بمنع أعمال العنف الفردية والجماعية، مع وضع حد لكل عمل سري يتنافى مع النظام العام (المادتان 1و2).

2 – ملازمة "القوات المقاتلة لجبهة التحرير" مواقعها داخل نواحيها عند وقف القتال، على أن يتم تنقل أفرادها خارج هذه النواحي بدون سلاح. (المادة 3).

---

1 صرح بذلك في مهرجان بوجدة يوم 25 مارس 1962.

3 – عدم انسحاب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود إلا بعد إعلان نتائج الاستفتاء، مع تمركز القوات الأخرى بكيفية تجنبها الاحتكاك بقوات جبهة التحرير (المادتان 4 و5)

4 – إنشاء لجنة مختلطة لتطبيق وقف القتال (المادة 6).

5 – الإفراج عن الأسرى والمعتقلين في ظرف 20 يوما بعد وقف القتال (المادة11).

ثانيا : البيان العام

هذا البيان عبارة عن ديباجة لمختلف إعلانات المبادئ القطاعية، وملخص للاتفاق العام الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة، أي استقلال الجزائر في ظل التعاون مع فرنسا، باعتباره حلا يستجيب لمصالح البلدين.

ويتضمن البيان العام عددا من المحاور أهمها:

1 - تنظيم السلطات العمومية خلال الفترة الانتقالية التي تسيرها ثلاث مؤسسات هي:

– هيئة تنفيذية مؤقتة (متساوية الأعضاء)،

– محكمة للنظام العام (متساوية الأعضاء)،

– محافظ سام مؤتمن على سلطات الجمهورية الفرنسية، خاصة في ميادين الدفاع والأمن والمحافظة على النظام العام.

ويترك البيان مهمة تحديد تاريخ استفتاء تقرير المصير – ما بين 3 و6 أشهر – للهيئة التنفيذية خلال شهرين منذ تنصيبها.

2 – ضمانات الأقلية الأوروبية:

- تحافظ على جنسيتها الفرنسية خلال ثلاث سنوات، مع ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية وفق شروط محددة (الميلاد والإقامة المنتظمة)[1].

- إجراءات خاصة لمشاركتها في بلديتي العاصمة ووهران.
- في حالة التأميم يتم تعويضها تعويضا عادلا باتفاق مسبق.
- يحق لها استعمال اللغة الفرنسية في المجالس المنتخبة وفي علاقاتها بالسلطات العمومية
- لا يمكن متابعة اي من افرادها بسبب أعمال ارتكبها "خلال الأحداث التي عاشتها الجزائر قبل وقف القتال، "أو مواقف وآراء عبر عنها قبل استفتاء تقرير المصير.

3 - التعاون : ينص البيان في هذا الركن على:

- ضمان الجزائر المستقلة للمصالح الفرنسية والحقوق المكتسبة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.
- تقدم فرنسا بالمقابل مساعدة مالية سنوية خلال ثلاث سنوات – قابلة للتجديد – تساوي حجم المبالغ الجاري تنفيذها (5 ملايين فرنك).
- حرية حركة الأموال بين البلدين بما يتلاءم مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.
- ضمان المصالح الفرنسية في الصحراء حسب العقود والامتيازات الممنوحة سابقا، بالإضافة إلى تفضيل الشركات الفرنسية عند منح الرخص الجديدة في حالة التساوي في العروض مع الشركات المنافسة، ودفع مقابل حاجات فرنسا ودول منطقة الفرنك الأخرى من البترول بالفرنك.

4 انسحاب القوات الفرنسية من الحدود يوم تقرير المصير، بعد الشروع في تخفيض عددها تدريجيا ابتداء من وقف القتال.

- تخفيض العدد الإجمالي إلى 80 ألفا خلال 12 شهرا، مع الجلاء التام بعد مهلة ثانية بـ 24 شهرا. ويرافق ذلك الجلاء عن بعض المنشآت العسكرية.

5 – المسائل الخلافية:

– تسوية الخلافات الطارئة سلميا باعتماد الصلح أو التحكيم. وإذا لم يحصل اتفاق حسب هاتين الطريقتين، بإمكان كل بلد أن يعرض الخلاف مباشرة على محكمة العدل الدولية.

6 – الإجراءات المترتبة على تقرير المصير:

– اعتراف فرنسا فورا باستقلال الجزائر.

– نقل الصلاحيات تبعا لذلك.

– دخول المبادئ المعلنة في هذا البيان وإعلانات المبادئ القطاعية حيز التطبيق.

وينص البيان العام في هذا الصدد على أن الهيئة التنفيذية المؤقتة، تتولى خلال ثلاثة أسابيع بعد الاستفتاء، تنظيم انتخابات لتعيين المجلس الوطني التأسيسي الذي يتسلم منها سلطات الجمهورية الفرنسية، باعتباره المؤسسة الشرعية الأولى للجزائر المستقلة.

ويكمل البيان العام ببيان الضمانات الخاصة بالأقلية الأوربية فضلا عن ستة إعلانات مبادئ خاصة بـ:

1 – التعاون الاقتصادي والمالي.

2 – استغلال الثروات الباطنية في الصحراء.

3 – التعاون الثقافي.

4 – التعاون التقني.

5 – المسائل العسكرية

6 – تسوية الخلافات.

ويتناول بيان الضمانات وإعلانات المبادئ، تفاصيل مجمل القضايا الواردة في البيان العام كما سبقت الإشارة.

والجدير بالذكر أن الفرنسيين أسموا الاتفاق الحاصل في إيفيان الثانية بـ"البيانات الحكومية الـ19 مارس 1962". ويؤكد ذلك حرصهم على عدم

الاعتراف بالحكومة الجزائرية، قبل استفتاء تقرير المصير ومعرفة نتائجه لأن تسمية "الاتفاقات" تعني أن موقعيها كيانان يتمتعان بالصفة الدولية والتمثيل الدبلوماسي ولم يكن الطرف الفرنسي يقر بذلك للحكومة المؤقتة ومفاوضيها.

غير أن هذا التحفظ الشكلي من الجانب الفرنسي لم يمنع الرئيس بن خدة في إعلان وقف القتال – لحظات بعد توقيع الاتفاقات مساء الأحد 18 مارس 1962 – من القول بأن الاتفاق العام الحاصل بإيفيان يضمن للشعب الجزائري الحق في الاستقلال وأن محتواه مطابق تماما لأهداف الثورة التحريرية. أي الاستقلال التام في ظل سلامة التراب الوطني ووحدة الشعب. وعلّق عن الشطر الأخير قائلا : أن الخصم تخلى عن أطروحة "الخليط بين الطوائف المختلفة"، واعترف بالطابع الوطني للشعب الجزائري الذي ازداد تلاحما بفضل الكفاح من أجل الاستقلال".

واعتبر وزير الخارجية سعد دحلب "اتفاقيات إيفيان" "حلا وسطا" مرحليا، ما لبث أن تحول إلى نصر بفضل مضمونه وتداعياته:

– فالاتفاق يعترف للجزائريين بسلطة القرار، ما يعني أنهم أصبحوا أحرارا فعلا يطبقون السياسة التي يريدون.

– وأدى وقف القتال إلى تفكك صفوف دعاة "الجزائر الفرنسية" وانسحابهم على عجل من جهة، وإلى استقطاب واسع والتفاف قوي حول جبهة التحرير من جهة ثانية.[1]

وكان أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة يرى في اتفاقيات إيفيان مجرد مرحلة، وعبر عن ذلك بعفويته المعهودة قائلا : "أن الاتفاقيات ليست قرآنا" مثيرا بذلك ردود فعل عنيفة في الصحافة الفرنسية خاصة.[2]

---

1. B. BENKHEDDA, Les accords d'Evian, O.P.U., Alger 1986.
2. IBID.

ومن المفيد أن نذكر آراء بعض أصدقاء الثورة الجزائرية في اتفاقيات إيفيان:

- فالوزير الأول الصيني شوان لاي نوه في 20 فبراير 1962 - بعد أن أطلعه رئيس بعثة الحكومة المؤقتة عبد الرحمان كيوان على فحوى محادثات "لي روس" - بخطة جبهة التحرير، مؤكدا على سلامتها بالاعتماد على الشواهد التالية:

1 - الإصرار على التفاوض في ظل استمرار الكفاح المسلح.

2 - اختيار التفاوض المباشر وتجنب إقحام الأمم المتحدة أو أطراف أخرى.

3 - قبول التسهيلات العسكرية والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية، "لأن بقاء فرنسا مؤقتا أفضل من فتح الطريق أمام الاستعمار الأمريكي الجديد".

- واعتبر القادة الكوبيون انتصار الجزائر انتصارا لكوبا، وأن الاتفاق الحاصل "تتويج للمرحلة الأولى من مشروع الثورة الجزائرية الملحمي".

- واعتبر الرئيس اليوغوسلافي تيتو الاتفاق "مساهمة حاسمة في التسوية السلمية للنزاعات في العالم".

2 - محاولة إشراك "الخمسة" في المفاوضات

أولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اهتماما متزايدا بالقادة التاريخيين الخمسة الذين يشغلون فيها مناصب هامة، وإن كانت شرفية بسبب وجودهم في معتقلات العدو.

للتذكير أن الاتصال بين الخمسة ولجنة التنسيق والتنفيذ، تجدد في أواخر أبريل 1958 - بعد تحييد رمضان عبان - على أساس أن يكون لهم رأي - استشاري - في أهم القضايا التي تهم مسيرة الثورة الجزائرية ومستقبلها.

وقد ظلت الحكومة المؤقتة وفية لهذا العقد الضمني كما يؤكد ذلك ترشيحهم في 20 نوفمبر 1959 للتفاوض مع ممثلي الحكومة الفرنسية، ردا على الرئيس الفرنسي الذي أعرب في خطاب الرابع من نفس الشهر، عن استعداد باريس لاستقبال ممثلين عن "المنظمة الخارجية للتمرد"، وهي العبارة التي يطلقها على الحكومة الجزائرية. وكان الاتصال يتم في الغالب بواسطة محامين فرنسيين من المتعاطفين مع القضية الجزائرية، فضلا عن محامين من المغرب وتونس أمثال:

- الهاشمي الشريف من حاشية ملك المغرب.
- عبد المجيد شاكر من قيادة الحزب الدستوري الحر.

وعندما تجددت الاتصالات بالفرنسيين وأدت بعد "كوسارن" إلى فتح الطريق نحو إيفيان الأولى، طالب محمد يزيد وزير الأخبار في مطلع أبريل 1961 بالإفراج عن الوزراء المعتقلين، كمعربون حسن نية من الجانب الفرنسي، وأثمر هذا المسعى نقل الخمسة مع بداية المفاوضات - في مايو الموالي - إلى قصر توركان (عمالة سان الواز)، حيث أصبحوا يخضعون لنوع من الإقامة الجبرية "المشددة".

غير أن هذا الاهتمام من قبل الحكومة المؤقتة، لم يتجسد في إطلاع الخمسة بالقدر الكافي عن مجريات الأمور، كما تؤكد رسالتهم إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 4 أغسطس 1961 والتي جاء فيها "نحن وزراء بالاسم فقطـ لأن الحكومة لا تخبرنا بشيء يذكر رغم طلباتنا المتكررة"[1]

هذا الموقف أكده أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة بطريقة مدوية، عشية إضراب 2 نوفمبر الموالي عن الطعام إذ قال: "مشاركتنا في الإضراب احتجاج على الحكومة المؤقتة التي أهملتنا"[2] وقد أثار هذا الموقف شهية

1. R. MALEK, l'Algerie d'Evian, editions Dahlab, Alger 1995.
2. H. AIT AHMED, Sou al (Revue) N° 2 (1982).

الصحافة الفرنسية التي راحت تدبج التعاليق حول "الخلافات العميقة" بين القادة الخمسة والحكومة المؤقتة.

وقد أصدر الخمسة تبعا لذلك بيانا ليلة 15 نوفمبر كذبوا فيه "الخلاف المزعوم" مؤكدين بالمناسبة تأييدهم لمسعى الحكومة وعدم جعل الإفراج عنهم شرطا مسبقا للتفاوض.[1]

مثل هذه الساوشات، جعلت الحكومة تولي اهتماما أكبر بالقادة السجناء، كما يؤكد حديث سعد دحلب وزير الخارجية الجديد في حديث لأسبوعية "أفريك أكسيون" التونسية، حيث جدد "المطالبة بالإفراج عنهم للاضطلاع بمسؤولياتهم كأعضاء كاملي الحقوق في الحكومة الجزائرية، وجزء من وفد المتفاوض مع فرنسا حول مستقبل الجزائر". وسجل بالمناسبة "أن بقاءهم في السجن يتناقض مع بوادر الاتفاق بيننا وبين فرنسا"[2].

وفي غضون الأسبوع الأول في ديسمبر استجابت باريس لهذا المطلب بطريقتها الخاصة : نقل الخمسة إلى قصر "أولونوا" (مولان)، مع تسهيل الاتصال بهم وإمكانية استشارتهم أثناء المفاوضات المحتملة. وفي هذا الإطار كان محمد الصديق بن يحيى - من ديوان رئيس الحكومة - أول مبعوث يقوم بزيارتهم، بهدف إطلاعهم على آخر المقترحات الفرنسية ومعرفة ملاحظاتهم حولها.

وتمت الزيارة في منتصف ديسمبر، بعد أول لقاء سري بين دحلب ولويس جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية، في 9 من نفس الشهر بمدينة "لي روس" الفرنسية.

وبعد ثاني لقاء بين دحلب وجوكس بنفس المكان في 23 ديسمبر، زارهم عبد الله بن طبال وزير الدولة لينقل إليهم آخر مستجدات الاتصالات السرية.

---

1. المجاهد، عدد 109، 27 نوفمبر 1961.
2. المجاهد، عدد 108، 13 فبراير 1961.

وخلال الزيارة – يومي 27 و28 ديسمبر – طرح الخمسة سؤالا محددا على الوزير الزائر: "ترى ماذا أعددتم لما بعد تقرير المصير؟". وكان الجواب "لا شيء يذكر!" ولم يكتف بذلك بل ألح على الوزراء السجناء بإعداد شيء بدل الحكومة[1] التي تبدو يومئذ غارقة في موضوع المفاوضات حتى الذقن. فضلا عن مشاكل الشؤون اليومية و"أزمة السلطة" المطروحة بحدة من قبل هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين.

وكان من نتائج زيارة بن طبال شروع بن بلة – مرفوقا بخيضر وبيطاط – في إعداد مسودة برنامج، اعتمدت كوثيقة عمل في تحضير مشروع "ميثاق طرابلس" الشهير.

وقام بآخر زيارة للخمسة بقصر "أولونوا"، بالقاسم كريم رفقة بن طبال وبن يحيى يومي 31 يناير وفاتح فبراير 1962. وذلك بعد لقاء رابع بين دحلب وجوكس يومي 28 و29 يناير، بحضور خبير عسكري عن الجانب الفرنسي هذه المرة[2].

وكشف هذا اللقاء أن الخمسة على موجة واحدة مع الحكومة المؤقتة، بخصوص أولوية المفاوضات على ما عداها من المشاكل المطروحة. وأنهم متفقون كذلك على الخطوط العريضة للاتفاقات المنتظرة، بناء على محوى الاتصالات السرية بين الطرفين – منذ لقاء بال الأول في 28 أكتوبر الماضي.

وبالمناسبة بارك الخمسة – مرة أخرى – تعيين كريم على رأس الوفد المفاوض، لدلالته الرمزية باعتباره من القيادة التاريخية لثورة فاتح نوفمبر.

وفي 21 فبراير تسلم الخمسة نسخة من مشروع الاتفاقات التي ساهمت المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة طارئة، لمناقشتها والمصادقة عليها ابتداء من غد بالعاصمة الليبية. وكان الخمسة قد أرسلوا في 15 من

1. A. BEN BELLA, la parole de Baroudeur, A. Ben Cherif, A.N.E.P, Alger 2003.
2. O. LONG, Le dossier secret des accords d'Evian, O.P.U., Alger 1989

نفس الشهر، وكالة جماعية لرئيس الحكومة كي يصوت نيابة عنهم في هذه الدورة.

وإلى جانب الاهتمام بالمفاوضات، تابع القادة السجناء عن كثب تدهور العلاقات بين الحكومة وهيئة الأركان التي قدمت استقالتها في 15 يوليو 1961، وراسلت الخمسة بقصر توركان لتحكيمهم في الخلاف الطارئ. وكان الجواب في البداية، دعوة إلى الحكمة من باب سوء تقدير خطورة الخلاف، الناجم عن عدم الإطلاع الكافي على خلفياته وأطواره الأولى. ويمكن تلخيص الجواب في نقطتين:

1 – أن الاحتجاج على الحكومة لا ينبغي أن يتجاوز حدود "صرخة تنبيه"،

2 – ضرورة التراجع عن الاستقالة وعرض الخلاف على الهيئات العليا للثورة.[1]

المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مخلفات "دورة القرارات الحماسية"

كانت دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في ديسمبر 1959 ويناير 1960، بمثابة تأسيس للمؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية بعد المصادقة على القوانين الأساسية لهذه المؤسسات خاصة. وقد أكدت الدورة مرة أخرى سمو مجلس الثورة باعتباره الهيئة العليا السيّدة، بحكم تمثيله لسيادة الشعب الجزائري من جهة، واضطلاعه بدور المجلس التأسيسي المؤقت من جهة ثانية.[2]

للتذكير أن هذه الدورة أصدرت كذلك قرارات هامة أقسم الجميع على المصحف الشريف والعلم الوطني المخضب بدماء الشهداء، بالالتزام بها

---

1 MALEK, op. cit.

2. C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algérie, Le livre contemporain, Paris 1961, p.399.

والعمل على تطبيقها مهما كان الثمن. لكن سرعان ما تبين أن بعض هذه القرارات صعبة التنفيذ أو باهظة التضحيات، أو باختصار يمكن أن تزعزع التوازنات الدقيقة في هرم السلطة ودوائر النفوذ. من هذه القرارات على سبيل المثال:

1 – دخول الوحدات المرابطة على الحدود مصحوبة بقيادتها، بدءا بهيئة الأركان العامة ذاتها التي لم تهضم الولايات عموما وجودها خارج التراب الوطني.

2 – دخول الحكومة نفسها والاكتفاء بممثليها ومندوبيها في الخارج وبعض الوزارات لا غير.

3 – إطلاق شعار "كل شيء للجيش" الذي كان وراء الاحتكاكات الأولى بين هيئة الأركان العامة واللجنة الوزارية للحرب الوصية عليها.

4 – تكوين لجنة مراقبة ومحاسبة مالية فوق وزارة المالية نفسها... إلخ.

وأوصى المجلس بالمناسبة بعقد الدورة القادمة بعد تمام السنة، لتقديم حصيلة ما تم إنجازه من هذه القرارات.

وبناء على هذه التوصية طلب مكتب الدورة السابقة من الحكومة، دعوة المجلس إلى الانعقاد في 28 فبراير 1961، ووجه دعوات إلى أعضاء المجلس في 13 من نفس الشهر لحضور أشغال الدورة. لكن الحكومة أجلت ردها على مكتب المجلس إلى غاية 8 مايو، وبدل عقد دورة عادية تقييمية كما سبقت الإشارة، دعت إلى دورة استثنائية بطرابلس من 25 إلى 31 من ذات الشهر، وحددت موضوعها بـ"المصادقة على مشروع برنامج عمل جبهة التحرير".[1]

وقد تزامن هذا الموعد مع مفاوضات "إيفيان" الأولى التي بدأت في 20 مايو وتم تعليقها بطلب من الفرنسيين في 13 يونيو، قبل أن تستأنف "بلوغران" في 20 يوليو، وتعلق بعد أسبوع – مرة أخرى – بطلب من الوفد الجزائري.

---

1 محمد خير الدين، مذكرات (ج 2)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987

وفضلا عن هذا العامل الثنائي، حدث في نفس الفترة طارئان داخلي وجهوي:

- استقالة هيئة الأركان في 15 يوليو.

- أزمة بنزرت التي أدت إلى مواجهة مسلحة بين الجيش التونسي والوحدات الفرنسية المرابطة بهذه القاعدة الجوية والبحرية.

ولم تنعقد الدورة العادية المؤجلة في نهاية المطاف إلا خلال النصف الثاني من أغسطس 1961، لتشهد مواجهة حادة ظاهرها "التقصير في تطبيق قرارات الدورة السابقة"، وجوهرها تطلع قيادة الأركان لعضوية القيادة العليا للثورة إلى جانب الثلاثي القوي في الحكومة أي كريم وبو الصوف وبن طبال.

للتذكير أن دورة مجلس الثورة الأولى - غداة خروج لجنة التنسيق والتنفيذ - التي انعقدت بالقاهرة في أوت 1957، كانت قد أسفرت عن تشكيل سلطة عليا فعلية باسم "اللجنة الدائمة للثورة" بعضوية.

- "سياسي" هو رمضان عبّان.

- وخمسة "عسكريين" هم : بالقاسم كريم، بن طبال، بو الصوف، أوعمران، محمود الشريف.

وبعد تصفية عبّان وإبعاد كل من أوعمران والشريف، أصبحت اللجنة تضم فقط "الثلاثي القوي" المشهور بكناية "الباءات الثلاثة".

وسعى محمد بومدين ورفاقه في دورة أغسطس 1961 توسيع "اللجنة الدائمة للثورة" بإضافة ثلاثي هيئة الأركان العامة، أي العقيد بومدين ونائبيه : الرائدين أحمد قايد (سليمان) و علي منجلي[1].

ومن مهام هذه الهيئة - التي كان يريد إضفاء الطابع الشرعي عليها - تعيين الحكومة ومراقبة نشاطها. غير أن اقتراح بومدين سقط في الدورة عند التصويت، بعد أن عارضه 27 عضوا مقابل 19 فقط.

1. B. BENKHEDDA, La crise de 1962, éditions Dahlab, Alger 1997.

وشهدت الدورة من جهة أخرى مسعى بالقاسم كريم للظفر برئاسة الحكومة، بعد أن ساد الاعتقاد بأن الرئيس فرحات عباس قد انتهى دوره بعد أن أعطى ما عليه.[1]

دورة أغسطس 1961 : الأولوية للمفاوضات

كان على المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال دورته الأخيرة في النصف الثاني من أغسطس 1961 أن يعالج وضعية متأزمة على ثلاثة مستويات:

– المفاوضات مع الفرنسيين المعلقة منذ أواخر يوليو إلى أجل غير مسمى بعد مأزق فصل الصحراء.

– أزمة الحكومة ذاتها بعد أن عاد بالقاسم كريم إلى المطالبة بخلافة فرحات عباس.

– أزمة هيئة الأركان العامة المستقيلة منذ 15 يوليو والتي جاءت بنية إسماع صوتها بقوة.

- أولا : المفاوضات مع الفرنسيين:

استمع المجلس إلى تقارير ضافية حول أهم مراحل الاتصالات السرية والمفاوضات الرسمية سواء في جولة "إيفيان" الأولى أو جولة "لوغران" بعدها. وأكد بالمناسبة تعلقه في هذا المجال بمبدأين اثنين:

أ – الحل التفاوضي على أساس تقرير المصير والاستقلال، في إطار الوحدة الوطنية والسلامة الترابية بما في ذلك الصحراء

ب – فتح باب التعاون الجزائري الفرنسي بعد الاستقلال، على أساس المصالح المتبادلة في ظل احترام سيادة الشعب ودولته المستقلة[2].

ولدعم مركز الحكومة التفاوضي أوصى المجلس بتعزيز كفاح الشعب

1. كان كريم يريد رئاسة حكومة مضيقة يشكل "الثلاثي القوي" عمودها الفقري.
2. المجاهد، عدد 103، 28 أغسطس 1961.

ومواصلة التعبئة الجماهيرية، فضلا عن تصعيد نشاط جيش التحرير الوطني وتكثيف عملياته. وقد تلقى الجانب الفرنسي رسالة مجلس الثورة جيدا، بما ترمز إليه من تشدد في التمسك بالوحدة الوطنية والترابية، وإرادة في مواصلة الكفاح حتى النصر النهائي.[1]

- ثانيا : أزمة الحكومة

عاد بالقاسم كريم ليعبر عن طموحه لرئاسة الحكومة المؤقتة، هذا الطموح الذي ازداد قوة بعد اجماع القادة المسجناء الخمسة على تزكيته رئيسا للوفد المفاوض "بإيفيان" ثم "لوغران".

غير أن هذا الطموح اصطدم مرة أخرى بـ:

1 – معارضة "عصبية" من شريكيه في "اللجنة الوزارية للحرب" أي بن طبال وبو الصوف.

2 – معارضة معلنة من هيئة الأركان العامة التي فتحت عليه نيرانها في رسالة الاستقالة بتاريخ 15 يوليو الماضي.

وبناء على ذلك لجأ مكتب الدورة المشكل من محمد الصديق بن يحيى وعمر بوداود رئيس اتحادية جبهة التحرير بفرنسا والعقيد علي كافي قائد الولاية الثانية – مرة أخرى – إلى تشكيل لجنة استشارية من العقيد السعيد محمدي وزير الدولة ومعه اثنان من أعضاء المكتب : بن يحيى وبوداود.

وبعد استشارة واسعة، ونظرا للمعارضة الحادة التي يثيرها اسم كريم من لدن أنصار بن طبال وبو الصوف من جهة وأنصار هيئة الأركان من جهة ثانية، رأت اللجنة أن ترشح وزير الشؤون الاجتماعية السابق بن يوسف بن خدة الذي فازت حكومته بتزكية عريضة من الدورة 36 صوتا مقابل 6 فقط.

---

1 كان الجانب الفرنسي يرى في بن خدة شخصية متشددة - فيليب بيلي - "ذات نزعة شيوعية"!

- ثالثا : أزمة هيئة الأركان

كانت استقالة هيئة الأركان في 15 يوليو بمثابة إعلان تمرد موصوف على الحكومة المؤقتة وعلى "اللجنة الوزارية للحرب" - المؤلفة من الثلاثي القوي فيها - على وجه التحديد. وقد جاءت المشاركة في الدورة بناء على ذلك بخلفية محددة : الطعن في حصيلة الحكومة المنبثقة عن الدورة السابقة لمجلس الثورة وتعيين قيادة عليا للثورة بصفة رسمية، بدل القيادة الفعلية المشكلة تلقائيا من كريم وبن طبال وبو الصوف منذ ربيع 1958.

أ - ركزت هيئة الأركان حملتها بخصوص حصيلة الحكومة على بعض القرارات الصادرة عن الدورة السابقة والتي بقيت في نظرها حبرا على ورق وتقصد بصفة خاصة القرارات الداعية إلى التقشف وتقليص أعداد البعثات الخارجية، ودعم الجيش ماديا وبشريا بتمكين هيئة الأركان من تجنيد الطلبة مثلا إلخ.

ب - وتقدمت الهيئة من جهة أخرى باقتراح تشكيل قيادة عليا للثورة بصفة رسمية، بدل القيادة الفعلية المتمثلة في "الباءات الثلاثة". وقدم الاقتراح في شكل قيادة من 6 أعضاء، تضم فضلا عن الثلاثي الأول ثلاثيا جديدا يتكون من قيادة الأركان نفسها. أي العقيد بومدين ومعه الرائدان أحمد قايد (سليمان) وعلي منجلي[1].

غير أن اقتراح بومدين سقط عند التصويت، بعد أن عارضه 27 عضوا مقابل تأييد 19 فقط[2]. وكان من المعارضين الرائد رابح زراري (عز الدين) العضو الرابع في هيئة الأركان، وكان موقفه هذا بداية قطيعة مع رفاقه.

---

1. حسب العقيد محمد زرقيني أن الهيئة لم تقترح أسماء بعينها
(Une vie de combats et de lutte, editions En-nahdha. Alger 2000)
2. R. MALEK, l'Algerie Evian, editions Dahlab, Alger 1997

الدورة التي لم تكن مبرمجة

لم يكن في نية الحكومة المؤقتة استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد وقف القتال، لأن الرأي الغالب منذ مطلع 1960 – كما تنص على ذلك القوانين الأساسية لهيئات الثورة هو إرجاء النظر في موضوع القيادة وبرنامج العمل إلى "مؤتمر وطني"، يعقد بعد الاستقلال داخل الجزائر المستقلة[1]. وفي انتظار ذلك يظل مجلس الثورة هو صاحب السيادة – باسم الشعب الجزائري – وإليه تعود مهمة تحديد شروط المشاركة في هذا المؤتمر عندما يحين وقته[2].

غير أن أطرافا أخرى كانت ترى ضرورة الحسم في موضوع القيادة والبرنامج قبل الاستقلال، ونجد في مقدمة هؤلاء أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة وأحد القادة الخمسة السجناء، مدعوما في ذلك من هيئة الأركان العامة التي دخلت في "تمرد زاحف" على الحكومة المؤقتة منذ بداية يوليو 1961.

وقد عبر بن بلة عن ذلك بوضوح في رسالة بتاريخ 31 يناير 1962 حيث يشير إلى:

– "ضرورة التفكير في مذهب، أو على الأقل خطوط عامة توضح غايات الثورة ووسائل إنجازها". وأنه ورفاقه بقصر "أولونوا" كلفوا بهذه المهمة من طرف ممثلي الحكومة المؤقتة الذين زاروهم، ومن بينهم بن طبال بصفة خاصة.

– "ضرورة عقد مؤتمر وطني بعد وقف القتال مباشرة، لتعيين مجلس ثورة جديد – أو لجنة مركزية لجبهة التحرير – يكون أكثر تمثيلا". مع تعيين هيئة تنفيذية أو مكتب سياسي، "يراقب كل شيء بما في ذلك الحكومة، مادامت مهمتها لا تنتهي إلا بانتخاب المجلس الوطني وتعيين أول حكومة للجزائر المستقلة السيدة"[3].

---

1 BEN TOBBAL, in Les archives de la révolution algérienne (HARBI), J. Afrique, Paris 1981, p.275.
2 IBID.
3. A. BEN CHERIF, Parole de baroudeur, A.N.E.P, Alger 2003

لذا بمجرد وقف القتال ووصول بن بلة ورفاقه إلى المغرب ليلة 21 مارس 1962، طلب من مكتب مجلس الثورة المعني لاستدعاء دورة طارئة في أقرب الآجال وساند نفس المطلب من رفاقه السجناء، محمد خيضر ورابح بيطاط ثم انضم إليهم حسين آيت أحمد.

غير أن خامسهم وهو محمد بوضياف، فضل مساندة الطرح السائد في دوائر الحكومة المؤقتة – وقوانينها الأساسية – منذ مطلع 1960، وكان مكتب مجلس الثورة على نفس الرأي، فلم يستجب لطلب بن بلة ورفاقه أول وهلة.[1]

ويشرح بوضياف خلفيات الموقف يومئذ بقوله : "لاحظت غداة وقف القتال لدى تحالف بن بلة – بومدين، عزما قويا على افتكاك السلطة بأية وسيلة. ونظرا لمخاطر هذه النزعة تحدثت مع بعض أعضاء الحكومة وفي مقدمتهم بن خدة ودحلب. وتم الاتفاق مبدئيا على تأجيل النظر في مسألة البرنامج والقيادة، إلى ما بعد الاستقلال وعودة الحكومة إلى أرض الوطن.[2]

كان انعقاد مجلس الثورة، يتم بناء على استدعاء من الحكومة – بمبادرة منها أو بطلب من مكتب المجلس – أو باتفاق ثلثي أعضاء المجلس، ولم يكن الطريق الأخير متاحا لبن بلة وحلفائه بناء على تجارب الدورتين السابقتين العادية والاستثنائية.

ويمكن فهم "النداء التحريضي" الصادر عن هيئة الأركان العامة على ضوء هذا المأزق بالذات. فقد انتقدت في تقرير إلى مجلس الثورة بتاريخ 10 أبريل 1962 تسيير الحكومة لشؤون الثورة ودعت أعضاء المجلس إلى تحمل مسؤولياتهم. قبل أن تطالب بعقد ندوة للإطارات أو دورة موسعة لمجلس الثورة، لوضع برنامج عمل وتعيين قيادة جديدة.[3]

1 عمر بوداود في كتابه "من أجل الحرية". دار هومة. الجزائر 2001.
2 أحاديث مع بوضياف، محمد عباس، دار هومة، الجزائر 2001.

3. HARBI, op. cit, p.335.

واستمرت الضغوط المختلفة على الحكومة المؤقتة من بن بلة وحلفائه الجدد، إلى أن رضخت في النهاية واستدعت مجلس الثورة إلى الانعقاد، مقدرة أن التحكم في الهيئة العليا ما يزال ممكنا، وأن الأغلبية داخلها ستكون لصالحها مرة أخرى[1].

وهكذا دعي مجلس الثورة بتشكيلته القائمة[2] إلى الاجتماع بطرابلس ابتداء من 27 مايو، لبحث جدول أعمال يتضمن نقطتين رئيسيتين:

1 – مشروع برنامج عمل مصحوب بملحقين: الأول حول الحزب والثاني حول المهام الفورية لجبهة التحرير الوطني.

2 – تشكيل القيادة: وفي الجلسة الأولى بعد الافتتاح الرسمي، سارع تحالف بن بلة–بومدين بطرح مسألة إجرائية باقتراح تعيين مكتب جديد لتسيير أشغال الدورة الاستثنائية، بدل المكتب الموروث عن الدورة السابقة، الذي لم يكن متحمسا لاستدعاء هذه الدورة كما سبقت الإشارة. لكن فشل في ذلك وتم تثبيت المكتب، بعد عرض الاقتراح على التصويت واعتراض 38 عضوا مقابل [3].

والملاحظ أن مسألة الوكالات لم تطرح في الجلسة الأولى المخصصة عادة لإثبات عضوية الأعضاء الحاضرين بأشخاصهم أو بوكالاتهم، وكانت الحكومة قد درست هذه النقطة – بحضور القادة الخمسة المفرج عنهم – وحسمت فيها قبل افتتاح الدورة، على أساس أن تبلغ الوكالات كتابيا في أجل محدد[4].

وخصصت الجلسات الأولى لبحث موضوع البرنامج اعتمادا على مشروع "لجنة الحمامات" 58 التي استندت في ذلك بصفة أساسية إلى وثيقة عمل

1. مبروك بلحسين في كتابنا "نداء الحق"، دار هومة، الجزائر 2001.
2. المنبثقة عن الدورة العادية السابقة (أغسطس 1961).
3. BEN KHEDDA, op. cit.
4. لجنة حمراء أعضاؤها تضم: بن يحيى، مالك، حربي، الأشرف، تعلم.

تقدم بها بن بلة مدعوما بكل من خيضر وبيطاط. وكانت اتحادية فرنسا قد تقدمت بدورها بمشروع برنامج – يكون باركه محمد بوضياف – لكن لم تكن له نفس الحظوة[1].

وعلى عكس ما يشاع بأن المجلس طوى بسرعة موضوع برنامج العمل، فقد أخذ هذا الموضوع ما يستحق من الاهتمام والوقت، بدليل أن دراسته استغرقت عدة جلسات امتدت بضعة أيام. وقد شكلت لجنة صياغة من سبعة أعضاء، لتسجيل مختلف الآراء والمقترحات بهدف إثراء المشروع[2].

وحمل المشروع بعد المصادقة عليه، عنوان "برنامج تحقيق الثورة الديموقراطية الشعبية" الذي اشتهر اختصارا باسم "برنامج طرابلس".

وعقب ذلك شرع المجلس في دراسة النقطة الثانية، المتعلقة بالقيادة التي تنص القوانين الأساسية على انتخابها بالاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل.

وفي هذا الصدد تلقى المجلس ثلاثة مقترحات من مختلف الأطراف، تبين أن مقترح تحالف بن بلة – بومدين كان أوفر حظا، لأنه مدعوم بقوة منظمة، كانت تستعد – سرا وعلانية – منذ أكثر من سنة لهذه المعركة السلطوية الفاصلة. وينص الاقتراح على تشكيل قيادة سباعية باسم المكتب السياسي من :

– القادة الخمسة المفرج عنهم،

– واثنين آخرين هما العقيد السعيد محمدي والرائد الحاج بن علا من القيادة الأولى للمنطقة الخامسة (غرب البلاد).

ترى لماذا هؤلاء السبعة بالذات؟

يعكس هذا الاختيار في جوهره إجماعا مزدوجا :

---

1 A. HAROUN, l'Ete de la discorde, Casbah editions. Alger 2000 1

2 هم بن خدة، يزيد، مهري، بن علا، محلي، قايد (سليمان)، هارون

– أجماعا على بن بلة ورفاقه من القادة السجناء الذين حافظوا على هالتهم الثورية، بمنأى عن مشاكل التسيير اليومي وآثارها المدمرة أحيانا.

– أجماعا على إقصاء "الثلاثي القوي" – سابقا – المتكون من كريم وبن طوبال وبو الصوف. ولتحقيق هذا الإقصاء وضعت هيئة الأركان شرطين لعضوية القيادة العليا الجديدة : استبعاد المشاركين في المفاوضات من جهة، والقادة "العسكريين" من جهة ثانية، ربما بخلفية سد الطريق أمام بعض قادة الولايات خاصة!

وتقدم بوضياف باقتراح قيادة من 11 عضوا، تجمع بين القادة الخمسة وقادة الولايات الستة. كما ظهر اقتراح توفيقي يجمع بين الخمسة والباءات الثلاثة. لكن لا هذا ولا ذاك وجد الدعم الكافي، قياسا بالاقتراح الأول المدعوم بقوة مسلحة بتصميم حقيقي وعزم نافذ.

وأمام تعدد الاقتراحات شكل المجلس لجنة استشارة بهدف تحديد صلاحيات المكتب السياسي، وترشيح التشكيلة التي يمكن أن تظفر بتزكية ثلثي أعضائه. وباقتراح من القاعة[1] تم مساء 3 يونيو تعيين أعضاء اللجنة من مكتب الدورة، وإضافة عضو رابع هو الرائد بوبكر القاضي (من الولاية الخامسة).

قامت اللجنة الاستشارية بسبر آراء جميع الأعضاء، بدءا بالمرشحين لعضوية المكتب السياسي أنفسهم لتقدم تقريرها في جلسة 5 يونيو الذي كشفت فيه عن فشلها في المهمة الدقيقة التي كلفت بها لسببين اثنين

– عدم التمكن من تقديم قائمة للمكتب السياسي تحظى بتزكية أغلبية الثلثين،

– اعتراض بعض المرشحين على إدراجهم في القائمة.

---

1. صاحب الاقتراح هو بن طبال حسب علي هارون.

وبعد الاعتراف بالفشل اقترح رئيس اللجنة تشكيل لجنة استشارة أخرى، علّها تكون أوفر حظا، مع التوصية بعدم فتح النقاش من جديد تجنبا لما لا تحمد عقباه[1].

وبينما التفكير جار في موضوع تشكيل لجنة ثانية، بدا للعقيد الطاهر الزبيري أن يثير موضوع التصويت باسمه ونيابة عن رفاقه الثلاثة في مجلس الولاية الأولى. وكان رد رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة، أن تصويته نيابة عن رفاقه غير ممكن، لأنه لم يقدم وكالات مكتوبة للحكومة قبل افتتاح أشغال الدورة. وسانده في ذلك بن طبال وزير الدولة ما جعل الزبيري يرد بحدة مدعوما من بن بلة بنفس اللهجة.

واشتد اللغط بعد رد بن طبال وبوبنيدر خاصة بنفس الحدة، ما دفع رئيس مكتب الدورة محمد الصديق بن يحيى إلى رفع الجلسة.

وأمام تأزم الوضع بين أنصار الحكومة من جهة وبن بلة وأنصاره من جهة ثانية، عقدت الحكومة على هامش الدورة اجتماعا طارئا - بدون الوزراء الخمسة - لتقرر بالإجماع مغادرة العاصمة الليبية[2]. ويبرر الرئيس بن خدة ذلك بقوله : أن المناورات التي سبقت الدورة والحوادث المؤسفة التي عاشتها، جعلته شخصيا يقتنع بأفضلية الحفاظ على الحكومة المؤقتة لغاية إعلان الاستقلال. فهذه الهيئة - رغم ضعفها الداخلي - كانت تتمتع "برصيد ضخم لدى الشعب والرأي العام الدولي، وهي إلى جانب ذلك مسؤولة مباشرة على تطبيق اتفاقيات إيفيان بدءا بتطبيق وقف القتال"[3].

وفي 7 يونيو قام مكتب الدورة بإعداد محضر ضمنه نقطتين رئيسيتين:

1 - تسجيل إخفاق اللجنة الاستشارية في إقناع المرشحين لعضوية المكتب السياسي بتشكيل فريق عمل منسجم.

1 HAROUN, op. cit

2. A. HAMDANI, Le lion des djebels, Balland, Paris 1973, p.252.

3. BEN KHEDDA, op. cit

2 – تسجيل مغادرة رئيس الحكومة ليلة 7 يونيو دون إشعار مكتب الدورة وأعضاء الحكومة، الأمر الذي حال دون مواصلة الأشغال واختتام الدورة بطريقة عادية[1].

وفي نفس اليوم قام أنصار بن بلة وبومدين بإعداد محضر مواز، ضمنوه تقييمهم الخاص لمهمة اللجنة الاستشارية، مقدرين أنها "توصلت إلى نتائج إيجابية بحيث تمكنت من فرز الأسماء المرشحة لتشكيل المكتب السياسي" أي الأسماء السبعة التي اقترح التحالف ترشيحها!

وقع هذا المحضر – الذي اعتبر لاحقا "محضر تقصير" – حوالي 40 عضوا:

– باعتماد وكالات العقيد الزبيري الشفهية.

– باقتحام مجلس الولاية الرابعة بأعضائه الخمسة الذين تبين فيما بعد، أن الرائد بن شريف انحاز إلى التحالف دون استشارتهم أو موافقتهم.

– باقتحام ثلاثة من أعضاء مجلس الولاية الثالثة، تبين لاحقا أنهم حافظوا على وفائهم لكريم والحكومة المؤقتة.

وتؤكد نتائج التصويت في مجلس الثورة – سواء في الدورة الناقصة أو دورة فبراير 1962 – أسوة بعدد المصوتين على المحضر الموازي، أن هناك توازنا بين الطرفين المتنازعين، إن لم نقل انه هناك "أغلبية نسبية لصالح الحكومة المؤقتة. ومعنى ذلك أن أيا منهما لم يكن بوسعه الظفر بأغلبية الثلثين لتزكية اقتراحه، أي 45 صوتا على الأقل في الدورة الأخيرة، من مجموع 68 بين حضور وتوكيل مقبول.

ولعل هذا ما دفع الحكومة وخصومها إلى نقل المعركة خارج الأطر الشرعية القائمة : الحكومة المؤقتة ومجلس الثورة، والاحتكام إلى سلطة القرار من جهة وجيش الحدود من جهة ثانية.

---

1. HAROUN, op. cit..

الفترة الانتقالية السباق المزدوج

كانت الفترة الانتقالية ضرورية لسببين رئيسيين كما سبقت الإشارة:

1 - رفض الجانب الجزائري أن تشرف إدارة الاحتلال على استفتاء تقرير المصير بعد أن فقدت مصداقيتها، نتيجة تورطها السافر في تزوير الاستشارات الشعبية السابقة أثناء فترة الحرب وما قبلها.

2 - رفض الجانب الفرنسي الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، قبل معرفة نتائج استفتاء تقرير المصير.

ولتفادي هذا المأزق، تم الاتفاق على فترة انتقالية من وقف القتال إلى تقرير المصير لمدة تتراوح ما بين 3 إلى 6 أشهر.

وكان الجانب الجزائري حريصا على أن تكون قصيرة بقدر الإمكان.

وتحدد الفقرة "د" من البيان العام مؤسسات الفترة الانتقالية في ثلاث:

1 - هيئة تنفيذية مؤقتة،

2 - محكمة للنظام العام،

3 - محافظ سام يمثل استمرار الجمهورية الفرنسية بالجزائر خلال الفترة الانتقالية.

وقد شرع في تنصيب هذه المؤسسات فور دخول اتفاق وقف القتال حيز التطبيق.

- المحافظ السامي : عينت الحكومة الفرنسية في 19 مارس 1962، السيد كريستيان فوشي محافظا ساميا، بمساعدة برنار تريكو مستشار الرئيس دوغول السابق للشؤون الجزائرية. ويعتبر المحافظ مؤتمنا طوال الفترة الانتقالية على سلطات الجمهورية الفرنسية بالجزائر، لاسيما في ميادين الدفاع والأمن، والحفاظ على النظام العام كذلك عند الضرورة (الفقرة 5).

– محكمة النظام العام : وهي هيئة من قضاة جزائريين وفرنسيين متساوية الأعضاء.

الهيئة التنفيذية المؤقتة : وهي بمثابة الجهاز التنفيذي خلال الفترة الانتقالية، كما تدل على ذلك تسميتها "حكومة بومرداس" بعد أن اتخذت من هذه الضاحية الإدارية مقرا لها.

وللهيئة التنفيذية مهام رئيسية ثلاث هي:

1 – ضمان سير الشؤون العمومية الخاصة بالجزائر. ويعني ذلك ضمان سير الإدارة، وفتح أبواب الشغل أمام الجزائريين في مختلف فروعها، فضلا عن اتخاذ الإجراءات اللازمة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي خاصة، لضمان عودة السكان تدريجيا إلى حياتهم العادية.

2 – الحفاظ على النظام بالاعتماد على مصالح الشرطة وقوة خاصة بحفظ الأمن توضع تحت تصرفها.

3 – تحضير وتنظيم استفتاء تقرير المصير.

هناك إذا ثلاث مهام إدارية وأمنية وسياسية.

وقد شرعت الهيئة التنفيذية في الاضطلاع بمسؤولياتها مطلع أبريل، وكان رئيسها عبد الرحمان فارس قد التحق بالجزائر في 28 مارس بعد تعيينه رسميا قبل 48 ساعة[1].

أ – دشن فارس الفترة الانتقالية بوقفة رمزية في مقر الولاية العامة (قصر الحكومة)، رفقة مساعده للشؤون الإدارية المحامي عبد الرزاق شنتوف، إيذانا بتسلم صلاحيات الهيئة بموجب اتفاقيات إيفيان، باعتبارها حلقة وصل لنقل السيادة وأدواتها من إدارة الاحتلال إلى إدارة الجزائر المستقلة.

1 H. ALLEG, La guerre d'Algerie (T3), temps actuels, Paris 1981

وكان على "حكومة بومرداس" أن تضمن استمرار السير العادي لأهم المرافق الإدارية لاسيما الحيوية منها. وكانت الإدارة الجزائرية يومئذ تعيش نزيفا جراء اضطراب أحوال الأقلية الفرنسية، وبداية الرحيل الجماعي للموظفين منها، وكانوا يشكلون أكثر من 95% من السلك الإداري على الصعيدين الوطني والمحلي.

ولسد هذا الفراغ المتزايد ومواجهة الشلل الذي يهدد النشاط الإداري، لم تجد في متناولها سوى عدد محدود من الموظفين الجزائريين، وأكثرهم من الذين تم تكوينهم على عجل فيما يعرف "بدفعات" سوستيل وبعده لاكوست. لكنها ما لبثت أن تلقت دعما غير منتظر من بعض الطلبة الجزائريين الذين أنهوا دراستهم بالمناسبة، فهبّوا يعرضون خدماتهم بأمل المساهمة في بناء الجزائر المستقلة. ومع ذلك ظل الفراغ كبيرا والعجز فادحا، كما يكشف عن ذلك مسؤول الشؤون الإدارية الذي يقول في هذا الصدد : "جاءني مهسوم صبيح ذات يوم شاكيا يقول، أن شخصا لا يملك الشهادة الابتدائية يشغل منصب كبير المهندسين بمديرية الأشغال العمومية! فكان جوابي : إذا عثرت على بديل حائز على الشهادة الابتدائية نصبه مكانه"[1].

ولم تكن مهمة فارس ورفاقه سهلة على صعيد آخر : وجود عرقلة مقصودة ومزاحمة عنيفة من مراكز سلطة أخرى فرنسية وجزائرية في آن واحد:

– فرنسية لأن الإدارة كانت ما تزال بيد المستوطنين، والعناصر الموالية لمنظمة الجيش السري الإرهابية تحديدا، والتي تتعمد عرقلة نشاط حكومة بومرداس. ومن الأمثلة على ذلك أن السيد بالعيد عبد السلام مسؤول الشؤون الاقتصادية استدعى مديرا معنيا بالولاية العامة، ليقدم له معلومات

1. عبد الرزاق شنتوف في كتابه "رواد الوطنية"، دار هومة، الجزائر 2003.

حول قطاعه فلم يستجب له، الأمر الذي دفعه إلى مداهمة مكتب هذا المدير للحصول على ما يريد[1]

– جزائرية لوجود "منطقة الجزائر المستقلة" التي أعادت الحكومة المؤقتة تأسيسها غداة وقف القتال، بهدف المشاركة في تحجيم المنظمة الإرهابية ووقف جنونها الإجرامي

تضاف إلى ذلك الولايات الست التي شرع بعضها في خوض حرب مواقع حقيقية – على الصعيد الإداري – بالتنسيق مع هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين.[2]

ب – وعلى صعيد الحفاظ على الأمن والنظام العام، كانت مهمة الهيئة التنفيذية أصعب وأشد تعقيدا، بفعل تصاعد العمليات الإرهابية التي تشنها يوميا منظمة الجيش السري، والدور السلبي لمصالح الأمن القائمة المخترقة من قبل العناصر الموالية للمنظمة الإرهابية. فكان عليها إذا أن تعتمد أساسا على القوة المحلية التي كونت على عجل من 40 ألف جندي، وعلى شرطة مساعدة مؤقتة، غير مدربة ولا مجهزة لمواجهة عصابات إرهابية محترفة.

كانت الجزائر غداة وقف القتال تعيش انفلاتا شبه تام على الصعيد الأمني، ظهرت بوادره بمجرد أن علمت هذه العصابات بفحوى الاتفاق الحاصل في "كي روس". وبلغ الانفلات الأمني ذروته في المدن الكبرى التي تقطنها أقليات فرنسية هامة – عدديا – على غرار العاصمة ووهران وسيدي بالعباس وعنابة – إلخ.

وتعكس أرقام العمليات خطورة التصعيد الإرهابي الجنوني، إذ بلغت في مارس 611 عملية وفي أبريل 647، لتتضاعف في مايو بـ1728 عملية[3].

---

1 بلعيد عبد السلام، في كتابنا "لنا الحق" دار هومة، الجزائر 2001.

2 الطاهر الزبيري، في كتابنا "ثوار عظماء"، دار هومة، الجزائر 2003.

3. ALLEG, op. cit.

وطالت موجة الإرهاب الجبان المرضى في بعض العيادات، كما حدث بالعاصمة حيث هاجمت العصابات المسلحة عيادة بوفريزي، وفي وهران حيث داهمت عيادة "لاريبار".

وابتداء من منتصف أبريل، بدأت "منظمة الجيش السري" – بقيادة الضباط المتطرفين في الجيش الفرنسي – تنتهج "سياسة الأرض المحروقة" على أوسع نطاق وقد دشنها بوهران الجنرال "قاردي" الذي أخذ يحرض الفرنسيين على الرحيل دون ترك أي شيء وراءهم.[1]

وامتدت هذه "السياسة" في 7 يونيو إلى المكتبات والمنشآت التربوية، وفي هذا السياق تم إحراق مكتبة جامعة الجزائر التي كانت تحتوي وحدها على أكثر من 600 ألف عنوان.

وأحرقت المنظمة الإرهابية من جهة أخرى مخازن البنزين بوهران التي ظلت تلتهب طوال 3 أيام. وما لبث الجنون الإرهابي أن ضرب بقوة في العاصمة، عبر جريمة 2 مايو التي استهدفت عمال الميناء الذين سقط منهم أكثر من 100 قتيل وعشرات الجرحى.

حاول رئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمان فارس، مواجهة الانفلات الأمني بإجراء اتصالات سرية مع المنظمة الإرهابية بهدف وضع حد لمناكرها اليومية. وكانت هذه الاتصالات تجري تحت رعاية شخصيات مثل جاك شوفالي رئيس بلدية العاصمة سابقا وغيره، وبمباركة من المحافظ السامي شخصيا.

غير أن المنظمة الإرهابية كانت تستغل هذا الاتصال في حملة دعائية – لا تقل جنونا! – تحاول من خلالها إظهار نفسها نداً لجبهة التحرير الوطني! مع إيهام الأقلية الفرنسية المضللة والحائرة، بأنها على وشك إبرام اتفاقيات مع ممثلي الجبهة، لا "تقل أهمية عن اتفاقيات إيفيان"!

1. Y. COURRIERE, Les feux du desespoir, Fayard, Paris 1971

بلغت أصداء هذه العملية آذان الحكومة المؤقتة بتونس، فطلبت من فارس وقف اتصالاته بالمنظمة الإرهابية فورا.

عقب ذلك اجتمع المحافظ السامي بمتمق مجموعة جبهة التحرير في "حكومة بومرداس"، ليكاشفه بأن الرئيس الفرنسي كان ينظر بعين الرضى لاتصالات فارس بالمنظمة الإرهابية، ولا يرى حرجا في استئنافها من باب تطمين الأقلية الفرنسية على مستقبلها بالجزائر من جهة، وتسهيل مهمته هو أمام دعاة "الجزائر الفرنسية" من جهة ثانية. وأكد له بالمناسبة، أن الاتصالات المرغوبة لن يكون لها أدنى تأثير على اتفاقيات إيفيان.

سافر الدكتور شوقي مصطفاي إلى تونس رفقة رئيس الهيئة التنفيذية، في أجواء الخلافات التي أعقبت افتراق المجلس الوطني للثورة الجزائرية - بدون اتفاق على تشكيلة المكتب السياسي - ليطرح الموضوع على الرئيس بن خدة، مرفوقا بطلب المنظمة الإرهابية ألا يكون الانتقام بعد الاستقلال. وما دامت الحكومة التزمت بذلك في اتفاقيات إيفيان فلم يمانع مبدئيا.

وعلى هذا الأساس اجتمع مصطفاي بعد عودته من تونس برئيس "منظمة الجيش السري" جاك سوزيني، واتفق معه على وقف الاقتتال الجاري بين الجزائريين والمستوطنين مع تعهده بتجنب الانتقام بعد الاستقلال، على أن يعلن كل طرف على حدة عما تم التوصل إليه.

تم ذلك مساء 17 يونيو، وبمجرد الإعلان عن الاتفاق ارتفعت أصوات التنديد من داخل الجزائر وخارجها، بدءا بالحكومة المؤقتة بتونس وبمسؤولي منطقة الجزائر المستقلة! وفي أجواء المزايدات السياسوية السائدة يومئذ في أوساط الحكومة المؤقتة ومجلس الثورة، اكتسى التنديد طابع حملة واسعة النطاق، شارك فيها خيضر وبيطاط، فضلا عن وكالة الأنباء الجزائرية[1].

1. شوقي مصطفاي، "رواد الوطنية" مصدر سابق.

ولم يقف إلى جانب مصطفاي ورفاقه سوى بالقاسم كريم - نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية - والعقيد محند أولحاج قائد الولاية الثالثة.

لكن هذا العزاء - الوحيد - لم يكن كافيا، الأمر الذي أدى إلى استقالة الدكتور مصطفاي ورفاقه ممثلي جبهة التحرير في "حكومة بومرداس". وقد بررو! ذلك في رسالة بتاريخ 27 يونيو؟:

- حملة الاستنكار والتنديد بالاتفاق، رغم موافقة الرئيس بن خدة شخصيا على مضمونه بحضور وزير الدولة عبد الله بن طبال.

- تردد الحكومة في تكوين "هيئة تنسيق ما بين الولايات"، رغم أهمية هذه الهيئة في مساعدة مجموعة الجبهة على أداء مهامها بفعالية

وتكشف رسالة الاستقالة من جهة أخرى، أن الحكومة المؤقتة عندما استقبلت مصطفاي وفارس، لم تكتف بالموافقة المبدئية، بل أوصت بمطالبة المنظمة الإرهابية بما يلي:

1 - إعلان وقف القتال.

2 - مساندة اتفاقيات إيفيان علانية.

3 - إدانة أعمال العنف مهما كانت.[1]

المهم أن ما عرف بـ"اتفاق مصطفاي - سوزيني" ساهم في وقف الجنون الإرهابي الذي خلف نحو 12 ألف قتيل في صفوف الجزائريين[1]. وقد استغلت ذلك سلطات الفترة الانتقالية، لتقرر رفع حظر التجول ابتداء من 20 يونيو، هذا الحظر القاهر الذي فرض على الشعب الجزائري ابتداء من 16 مارس 1956.

جـ - وبخصوص استفتاء تقرير المصير كان على "حكومة بومرداس"، أن تقترح موعده خلال الشهرين المواليين لتنصيبها. وقد تم الاتفاق في نهاية المطاف - بعد استشارة الحكومة المؤقتة والمحافظ السامي - على تاريخ فاتح يوليو 1962؟

---

1. M. HARBI. Les archives de la revolution algerienne, editions Jeune Afrique. Paris 1981
2. R. MALEK. l'Algerie à Evian, ditions Dahlab. Alger 1995

وبناء على ذلك شكلت لجنة خاصة، أسندت رئاستها إلى المحامي قدور ساطور - العضو القيادي السابق في حزب البيان. وقد سارعت اللجنة بوضع الترتيبات اللازمة، بدءا بتنصيب اللجان العمالية (الولائية)، والشروع في إحصاء الناخبين، بما في ذلك المقيمين منهم خارج التراب الوطني، لضمان مشاركتهم في الأجل المحدد.

وسارت التحضيرات بصورة عادية، رغم الظروف الأمنية الاستثنائية، نتيجة الإرهاب الجنوني الذي تمارسه "منظمة الجيش السري". وكان الهاجس الوحيد الذي يؤرق رئيس اللجنة ومساعديه، هو أن يفوق عدد المصوتين عدد المسجلين في القوائم الانتخابية! فقد كانوا يخشون أن يدفع الحماس بعض المواطنين إلى تسجيل أنفسهم في أكثر من مكان، مما قد يؤدي إلى الاشتباه في سلامة الاقتراع نفسه، وربما استغلال ذلك من الجانب الفرنسي، وإعلان عدم اعترافه بالنتائج، وما يترتب عليها من الاعتراف باستقلال الجزائر!

لكن لحسن الحظ أن مثل هذه المخاوف لم تكن مؤسسة، وسار الاستفتاء في ظروف ملائمة بصفة عامة.

كان السؤال المطروح على الناخبين هو : "هل تريدون استقلال الجزائر في إطار التعاون مع فرنسا حسب الشروط المحددة في بيانات 19 مارس 1962؟".

وجاءت نتائج الجواب كما يلي:

- مجموع المسجلين : 6 549 736
- مجموع المصوتين : 6017 680
- المصوتون بـ"نعم" : 5957 581
- المصوتون بـ"لا" : 16 534
- الأوراق البيضاء الملغاة 25 565

هذه النتائج أعلن عنها رئيس لجنة الاستفتاء صبيحة الثلاثاء 3 يوليو، وختمها معلقا : "أن الناخبين أجابوا بنعم حسب الأغلبية المعلنة أعلاه"[1].

وبناء على هذه النتائج أعلن الرئيس الفرنسي شارل دوغول اعتراف بلاده باستقلال الجزائر، وتوقعا لهذا الاعتراف قام الفرنسيون ليلة الثلاثاء بطي أعلامهم في مختلف أنحاء الجزائر، بعد أن ظلت ترفرف في سمائها طيلة 132 سنة.

وأمام مبنى "حكومة بومرداس" فعلوا ذلك أيضا، وأضافوا إليه اقتلاع السارية المعدنية التي كان العلم معلقا عليها! وقد قامت الكشافة الإسلامية على جناح السرعة، بصنع سارية خشبية لرفع علم الاستقلال والحرية، بمجرد اعتراف الفرنسيين بنتائج تقرير المصير، لتكون الهيئة التنفيذية في الموعد أيضا.

وبعد الاستقلال بقيت "لحكومة بومرداس" مهمة أخيرة : أن تنظم بعد ثلاثة أسابيع انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، لتسلم إليه رسميا مقاليد الحكم وأدوات السيادة، نيابة عن الشعب الجزائري صاحب الكلمة الفصل في هذا الموضوع.

جيش التحرير في معارك الشوط الأخير

اجتمع الرئيس شارل دوغول أثناء جولته الصاخبة في الجزائر - ابتداء من 9 ديسمبر 1960 - في تلمسان بقادة جيش الاحتلال في المناطق الغربية والحدودية، فقدموا له بالمناسبة تقارير متفائلة عن الوضعية العسكرية هناك والتي تتميز - في تقديرهم - بالإغلاق المحكم للحدود وانعكاس ذلك في تناقص "المتمردين" وكذلك أسلحتهم يوما بعد يوم. لكن عندما استخلص الرئيس الزائر من هذه التقارير المتفائلة، أنه أصبح بالإمكان تخفيض تعداد القوات الفرنسية

---

1. عمار بن التومي، "نداء الحق" مصدر سابق.

بالجزائر، رد هؤلاء القادة عليه بصوت واحد : لا! لا! وقام جنرال من بينهم يفسر هذا الرفض الجماعي قائلا : "لو فعلنا ذلك لعاد كل شيء كما كان في السابق"[1]. والواقع أن الوضعية العسكرية في نهاية 1960 كانت تسير فعلا باتجاه "العودة كما في السابق"، لأن وحدات جيش التحرير الوطني في الولايات، كانت بصدد معاودة الانتشار بعد احتواء صدمات مخطط شال وعملياته الكبرى. وكانت تساعدها في ذلك آفاق المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية. تلكم الآفاق التي دفعت العديد من المجندين في صفوف الجيش الفرنسي، وحتى عناصر "الحركة" ؟ إلى الفرار بأسلحتهم والالتحاق بجيش التحرير. يؤكد ذلك انتعاش الكفاح المسلح في الجبال والأرياف وحتى في أعماق الصحراء، فضلا عن تجدد العمليات الفدائية في العاصمة ذاتها.

وانطلاقا من هذه الوضعية العسكرية المريحة - نسبيا - رفضت الحكومة المؤقتة قبيل مفاوضات إيفيان الأولى طلب الجانب الفرنسي التزام هدنة بالمناسبة، ما جعله يبادر بإعلانها من طرف واحد ابتداء من 20 مايو 1961 - تزامنا مع بدء المفاوضات - بنية إحراج بالقاسم كريم ورفاقه في الوفد الجزائري.

ومن جهة أخرى كان جيش التحرير بالمناطق الحدودية يواصل تطوره السريع، بعد أن دعم صفوفه عددا وعدة وكفاءة، فقد بلغ تعداده في ربيع نفس السنة زهاء 20 ألفا بالحدود الشرقية و10 آلاف بالحدود الغربية، قبل أن يرتفع بعد أقل من سنة إلى أكثر من 40 ألفا هنا وهناك.[2]

وكان في متناوله من مخزون الأسلحة ما يكفي لتجهيز جيش قوامه 200 ألف جندي.[3]

---

1. الرائد الجيلالي قراب (عقال)، الشروق اليوم عدد 4، سبتمبر 2006
2. التعداد بعد وقف القتال بلغ 46 ألف جندي.
3. BOUSSOF, in Harbi, Les archives de la révolution algérienne, éditions J. Afrique, Paris 1981.

وقد تمكنت وزارة التسليح والاتصالات العامة بصفة خاصة، من ضمان تعدد وتنوع مصادر السلاح:

1 – بدءا بإقامة صناعة أسلحة بكل من المغرب وتونس، دخلت في طور الإنتاج فعلا - قنابل يدوية، قذائف مدفعية، فضلا عن الرشاشات الخفيفة وبعض أنواع المدافع مثل "الباروكا، والمورتي60" خاصة.

وكانت وزارة بو الصوف من باب الاعتماد على النفس في هذا الميدان الحيوي – تنوي تطوير الصناعة الحربية، سواء لتلبية حاجات الكفاح المسلح المتزايدة أو ضمن آفاق الجزائر المستقلة.[1]

2 – بالاعتماد على التهريب ودعم البلدان الشقيقة مثل الجمهورية العربية المتحدة والعراق، والصديقة أيضا على غرار تشيكوسلوفاكيا والصين وروسيا... وفي هذا الصدد يذكر بو الصوف في تقرير لمجلس الثورة – دورة أغسطس 1961 – الأرقام التالية.

- تسلم 15 ألف طن من تشيكوسلوفاكيا.
- تسلم 25 ألف طن من الصين وروسيا

وبخصوص إمداد الجبهتين الشرقية والغربية يذكر أن "الأولى استلمت 42 ألف طن، بينما لم تتجاوز حصة الثانية 4500 طن.

وكان بن طبال قد فسر هذا التباين في إمداد الجبهتين بالوضعية الجغرافية غير المناسبة"[2]، في إشارة إلى مصاعب النقل عن طريق البواخر التي كثيرا ما تتعرض للحجز، نتيجة الرقابة المشددة لأساطيل فرنسا والحلف الأطلسي[3].

---

1 IBID.

2 IBID.

3 حجز باخرة "ليديا" مثلا في 21 سبتمبر 1961 وكانت على متنها كميات هامة من الرشاشات الثقيلة بذخيرتها.

ومهما يكن فإن إمداد الداخل بوسائل تمثية دوامة الحرب الشعبية، كانت دائما على رأس انشغالات قادة الثورة في الخارج، كما تدل ذلك مختلف الحيل التي لجأوا إليها لتمكين الولايات من وسائل المقاومة الضرورية. على سبيل المثال:

1 – استعملت "شركة النجاح" غطاء لتصدير الزيت من تونس إلى شركة تامزالي بالعاصمة، وكانت هذه المادة ترسل في براميل صنعت خصيصا في ورشات مصالح الإمداد، بكيفية يمكن استعمالها كذلك لتهريب كميات من الأسلحة الخفيفة، كان الفدائيون بالجزائر وضواحيها في أمس الحاجة إليها[1].

2 – استعانت مصالح بو الصوف في المغرب، برجل الأعمال بن شيكو لتهريب كميات هامة من الأسلحة داخل لفائف الزفت (المستعملة في البناء لمنع تسرب الماء)، وكانت هذه الأسلحة موجهة إلى الولايات الخامسة والرابعة والثالثة والثانية.

وكانت نسبة النجاح في هذه العملية (4) على (5) [2].

وعرف سلاح الإشارة بدوره تطورا سريعا، تعبيرا عن استعداد جيش التحرير كذلك لاستعمال وسائل الاتصال الحديثة في الميدان العسكري على نطاق واسع، تؤكد ذلك شبكات اللاسلكي التي أصبحت تمتد إلى ما وراء حدود الجزائر : إلى مرسى مطروح (مصر) وباماكو (مالي) وكونا كري (غانا)، وتضمن هذه الشبكات عبر محطاتها العديدة، اتصال مصالح الحكومة بعضها ببعض وهيئة الأركان بمختلف الولايات.[3]

بمثل هذه الإمكانيات كان من الطبيعي أن ترتفع قدرات جيش التحرير القتالية، سواء في الولايات أو بالمناطق الحدودية حيث أصبح يشكل تهديدا

1 A. BOUZBID. La logistique durant la guerre de libération, Biblio polis, Alger 2005.

2. M. LAMKAMI, Les hommes de l'ombre, A.N.E.P, Alger 2004.

3. S. SEDDAR, ondes de choc, A.N.E.P, Alger 2002.

جديا لجيش الاحتلال، بدليل تعبئة 200 ألف جندي لحماية الحدود، رغم الخطوط الدفاعية المكهربة التي أقامها على امتدادها[1].

وتؤكد حصيلة الحكومة المؤقتة في الميدان العسكري المقدمة إلى مجلس الثورة في دورة أغسطس 1961، حيوية جيش التحرير المتزايدة الذي نفذت وحداته المختلفة خلال 18 شهرا - من فبراير 1960 إلى يوليو 1961:

- 740 كمينا،
- 1516 عملية مناوشة،
- 1158 عملية تخريبية،
- 704 اشتباك.[2]

هذه الحصيلة الوطنية صنعتها مختلف وحدات جيش التحرير، داخل الجزائر وعلى حدودها الشرقية والغربية، دون أن ننسى مجموعات الفداء في المدن المحاصرة.

- جيش التحرير في الولاية الثالثة مثلا نفذ خلال 15 شهرا قبل وقف القتال : 174 كمينا و155 هجوما فضلا عن 333 معركة واشتباكا و85 عملية فدائية.[3]

- ونفذت وحدات القاعدة الشرقية في نفس الفترة 125 كمينا وخاضت 60 معركة، فضلا عن قيامها بـ50 هجوما.[4]

- وعبّر جيش التحرير عن وجوده بقوة في الولاية السادسة، رافعا علم الجزائر في أقصى التخوم الجنوبية الجزائرية التونسية، ومبلغا صوتها - بحد السلاح - من تامنراست إلى جبال بوكحيل وامساعد ونواحي المتيجة ومتليلي وغرداية[5].

1. ABBAS, in HARBI, op. cit.
2. IBID.

3. الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة، تيزي وزو، ابريل 1987.
4. الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة، الطارف، ابريل 1987.
5. التقرير الجهوي للولاية السادسة، بوسعادة، ابريل 1987.

- وشهدت العاصمة سنة 1961 - مثلا - عمليتين فدائيتين استهدفت اثنين من كبار رؤوس الخيانة وهما:

1 - العميل مبروك كوارة الذي كان يقوم بدوره الخياني - لفائدة مخابرات العدو - في محيط وزير القوات المسلحة بالقاسم كريم، قبل أن يسرق "مرسيدس" الوزير ويفر بها إلى قاعدة بنزرت الفرنسية! وقد عاد العميل إلى الجزائر ليضع نفسه تحت أوامر ضباط "الصوّ"[1] الذين وظفوه في حملة شرسة على الحكومة المؤقتة وبعض رجالاتها!

وقد نفذ فيه حكم الإعدام في 24 أغسطس 1961 وهو يقود "المرسيدس" المسروقة بشارع "بري" (الشهداء حاليا)[2].

2 - الخائن حسن غندريش الذي أوقع بالشهيدين ذبيح الشريف وحاجي عصمدني، قبل أن يحدع صاحب نعمته ياسف السعدي في صائفة 1957. وقد أعدم في 10 أكتوبر الموالي[3].

وخلال نفس الفترة ضرب جيش التحرير بقوة في المناطق الحدودية، كما تؤكد ذلك هجوماته المتكررة على مراكز العدو والعمليات الدورية التي تستهدف خط شال على وجه الخصوص، والتي استمرت حتى 6 مارس 1962 قبيل وقف القتال بأقل من أسبوعين.

وقد نشط جيش التحرير على نحو حاسم أثناء "الهدنة" التي أعلنها الجانب الفرنسي من طرف واحد ابتداء من 20 مايو كما سبقت الإشارة، حيث تمكنت وحداته من تدمير عدد من مراكز العدو واحتلال بعضها.

وكان لخط شال نصيب الأسد من هذه العمليات الحربية التي ازدادت كثافتها النارية بفضل المدفعية الصينية الخفيفة.

---

1. أحمد حداني (الكابا) في كتابنا "مثقفون في ركب الثورة" دار هومة الجزائر 2004.
2. M. FERAOUN, Journal. le seuil, Paris 1962.
3. Y. COURRIERE, les feux du desespoir, Fayard, Paris 1971.

كان "خط شال" و"خط موريس" يؤرقان قادة الثورة، لتأثيراتهما السلبية في عملية إمداد الولايات بما تحتاج من سلاح وأموال. وقد استعانت الحكومة لتجاوز هذه العقبة بالبلدان الشقيقة (مصر، سوريا، أندونيسيا) والصديقة (الصين، يوغوسلافيا، الاتحاد السوفياتي...) وانتهت من ذلك إلى الخلاصة التالية . حسب تجربة 4 سنوات مع هذه الخطوط الدفاعية المعقدة يبدو من الصعب - في ظل إمكانيات جيش التحرير وحده - زعزعة قوات العدو القائمة بحمايته وحراسته، وأحرى وأولى تدمير تلك الخطوط بصفة منتظمة.

وكان رأي الخبراء العسكريين من البلدان آنفة الذكر، أن الحل الوحيد يكمن في توافر الشروط التالية

- اعتماد الطيران والمدفعية الثقيلة والهجوم بأعداد مناسبة من الجنود، وكان توفير هذه الشروط يعني جر كل من تونس والمغرب إلى الحرب، ولم يكن ذلك مرغوبا ولا متيسرا.[1]

لذا واصل جيش التحرير الاعتماد على قدراته الذاتية أساسا رغم التكلفة الثقيلة أحيانا مثلا عبر الحدود خلال 16 شهرا (من فبراير 1960 إلى يونيو 1961) زهاء 1300 جندي باتجاه الأولى والخامسة ومنطقة ما بين الخطين[2]، استشهد منهم حوالي الثلث[3].

ويعترف الفرنسيون أنفسهم بأن هذه الخطوط الدفاعية - التي أبدعت الهندسة العسكرية في تصفيحها - كانت لها مضاعفات لم تكن متوقعة ولا مرغوبة: لقد ساهمت في إبراز جيش الحدود على حساب قوات الداخل التي كانت إدارة الاحتلال تفضل التفاوض معها[4]

---

1. ABBAS, in HARBI, op. cit.

2. تمتد على 300 كم تقريبا وعرض معدل 30 كم

3. ABBAS, in HARBI, op. cit.

4. J. MORIN, DE GAULLE et l'Algerie, ALBIN Michel, Paris 1999

ورقة جيش التحرير في المفاوضات

عشية مفاوضات إيفيان الأولى (20 مايو 1961)، سعى أعلام الحكومة المؤقتة إلى استعمال ورقة جيش التحرير الوطني استعمالا مزدوجا : تأكيد دور الكفاح المسلح في الوصول إلى هذه المرحلة التي تبشر باستقلال وشيك من جهة، وتوظيفه في نفس الوقت كورقة ضغط على المفاوض الفرنسي من جهة ثانية.[1]

واستمرت الحكومة على نفس النهج قبيل الشوط الأخير من المفاوضات في إيفيان الثانية (7 مارس 1962)، عندما نشرت "المجاهد" مقالا مطولا بعنوان : "جيشنا القوة الضاربة".[2]

وفي العدد الخاص بوقف القتال (19 مارس)، كانت الصورة المنشورة على الصفحة الأولى لضابط يأمر عبر مكبر الصوت بوقف إطلاق النار. وقد أرفقت "المجاهد" الصورة بعناوين مثل : "مع جيش التحرير في معاركه البطولية"، "تواصل المعارك حتى وقف القتال"، بمعنى نحن مستعدون لمواصلة الحرب إذا فشلت المفاوضات مرة أخرى.[3]

غير أن هذه الصورة عن جيش يقف وراء حكومته على أتم الاستعداد لتنفيذ ما تأمر به، كانت تخفي أزمة زاحفة خطيرة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة القيادة الفعلية لجيش التحرير الوطني.

وقد بدأت هذه الأزمة في البروز عشية إيفيان الأولى، عندما شاركت هيئة الأركان مرغمة في المفاوضات بواسطة قايد أحمد وعلي منجلي.[4]

وظهرت للعيان في يوليو 1961، لاسيما بعد تقديم هيئة الأركان استقالتها في 15 منه.

---

1. المجاهد، عدد 92، 27 مارس 1961.
2. المجاهد، عدد 114، 5 فبراير 1962.
3. المجاهد، عدد 117، 20 مارس 1962.
4. ينسب إلى أحمد قايد قوله : "كممثل ولكنني غير موافق"

وقد أدت هذه الاستقالة إلى تدهور خطير في علاقات بومدين ورفاقه بالحكومة المؤقتة عامة، وبالنافذين فيها على وجه الخصوص وفي مقدمتهم وزير الخارجية ثم الداخلية بالقاسم كريم. وكان من نتائج ذلك تهميشهم في المراحل السرية الأخيرة من المفاوضات، ما جعلهم يتحفظون - مبدئيا - على الاتفاقات المبرمة أثناء عرضها على مجلس الثورة في أواخر فبراير 1962، وتجلى ذلك في خروجهم على الإجماع كما سبقت الإشارة في فصل سابق.

وتفسر هذه التطورات غياب هيئة الأركان عن مفاوضات إيفيان الثانية، وتعويضها بالعقيد بن عودة (عمار) بن مصطفى بصفة تمثيل جيش التحرير الوطني.

وغداة وقف القتال تعذر التوصل إلى اتفاق بين الحكومة وهيئة الأركان، حول ممثلي جيش التحرير في لجان وقف إطلاق النار، الأمر الذي جعل الحكومة تبادر بتعيين النقيب محمد علاهم ممثلا في اللجنة المركزية لوقف القتال بعد ترقيته إلى مرتبة رائد. وكانت هذه المبادرة مثار احتجاج من هيئة الأركان، بدعوى أن اقتراح الترقية كان من المفروض أن يصدر عنها[1].

وفي تقرير إلى مجلس الثورة بتاريخ 10 أبريل 1962 نددت الهيئة بموقف الحكومة بلهجة تنبئ باتجاه تطور الأحداث لاحقا، إذ قالت أن طريقة الحكومة في التعامل معها تؤدي حتما إلى مواجهة مأساوية[2].

وكان ذلك فعلا، بعد أن قررت الحكومة عزل العقيد بومدين ورفاقه في 30 يونيو 1962.

العصيان المبرمج و"القوة الصاعدة"

كان مجلس الثورة قد ألغى في دورة ديسمبر 1959 - يناير 1960 وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة الثانية، وأحل محلها - شكليا - لجنة وزارية

---

1. In HARBI, op. cit..
2. IBID

للحرب" مكونة من "الثلاثي القوي" كريم - بوالصوف - بن طوبال، ومتوجسة من وزير القطاع السابق نفسه، أنشأ هيئة أركان بصلاحيات واسعة على أساس أن تعمل تحت إشراف اللجنة الثلاثية.

غير أن انشغال الثلاثة بمهامهم القيادية الوزارية المعقدة والمتشعبة - انطلاقا من تونس أو القاهرة - بعيدا عن غارديماو من جهة، والتنافس الخفي - الحاد - فيما بينهم - الذي جعلهم يحيدون بعضهم بعضا إلى حد ما - من جهة ثانية، كان في صالح قائد الأركان الجديد ومساعديه الذين أخذ شأنهم يتعاظم يوما بعد يوم، في ظل الاحتكاك بالقوات المرابطة على الحدود وبمشاكلها الموضوعية والذاتية، حتى أصبحوا عمليا بمثابة القيادة الفعلية لهذه القوات.

في ظل هذه الظروف المواتية - بعيدا عن الرقابة الفعلية للجنة الثلاثية - تكونت لدى العقيد هواري بومدين ورفاقه قناعة مزدوجة:

– أن لهم دورا في إطار مشروع الثورة الجزائرية، ينبغي أن يستعدوا للاضطلاع به.

– أن الحكومة المؤقتة لا تشاطرهم هذه النظرة لأنفسهم ولدورهم، وأنها ترشحهم – في الجزائر المستقلة – لدور جيش كلاسيكي قابع في ثكناته، حبيس ما يمكن أن توفر له من إمكانات لا غير.

وكانت مُحصّلة هذه القناعة المزدوجة هي رفض هذا الاحتمال[1] تحت غطاء "الرسالة الثورية" للجيش بعد الاستقلال، وهذا هو مضمون الشعار المعلق بمكاتب هيئة الأركان بغارديماو : "الحكومة تمر والثورة تستمر"[2].

واستعدادا لهذه "الرسالة" حرصت هيئة الأركان على تأكيد استقلاليتها النظامية، بالفصل أولا بين الجيش ووزارة التسليح والاتصالات العامة التي كان يتربع على عرشها بوالصوف بدون منازع.

---

1. هذا الرفض واضح في رسالة استقالة هيئة الأركان بتاريخ 15 يوليو 1961.
2. COURRIERE, op. cit.

وقامت على نفس النهج بناء على ذلك بإنشاء مصالح موازية بدءا بمصالح الاستعلام والإعلام.

وشهدت سنة 1961 ظهور هيئة الأركان على رأس جيش الحدود – المنظم والمسلح جيدا – كقوة صاعدة، تحاول استقطاب ما استطاعت من قوى حية حولها، تحضيرا لمعركة قادمة في سبيل السلطة لا ريب فيها.

وما لبثت هيئة الأركان أن تخلصت من الوصاية الشكلية للجنة الثلاثية، بعد قرار مجلس الثورة في دورة أغسطس من نفس السنة حل هذه اللجنة. وقد عرفت الدورة صراعا حادا بين "الثلاثي القوي" و"الثلاثي الصاعد" الذي حاول جاهدا أن يقف ندا له.

وبلغ شعور هيئة الأركان بالقوة غداة هذه الدورة، إلى درجة مساومة رئيس الحكومة الجديد بن يوسف بن خدة على التخلص من خصومها الثلاثة، لأنها أصبحت ترى نفسها "قوة الثورة الرئيسية" باختصار[1]

هذه "القوة" تمكنت في أواخر العام من تحقيق فتح حاسم – على حساب "الحرس القديم" – في سباق الحكم؟:

1 – عقد تحالف مع أحمد بن بلة أبرز وأقوى القادة الخمسة السجناء وأكثرهم طموحا وتعلقا بالسلطة كذلك.

2 – تبني فكرة مشروع برنامج للجزائر المستقلة، بادر الحليف الجديد بوضع مسودته مستعينا في ذلك باثنين من رفاقه ، محمد خيضر ورابح بيطاط.

وفي الفترة التي سبقت مفاوضات إيفيان الثانية – التي توجت بوقف القتال في 19 مارس 1962 – بادرت هيئة الأركان بتنظيم سلسلة من الندوات لإثراء هذا المشروع، بعد استلام نسخة من مسودته بعث بها بن بلة من قصر "أولنوا". وقد استغلت الهيئة الأجواء الملائمة لوضع ميثاق لجيش التحرير،

1 شهادة علي منجلي في كتابنا رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر 2003.

ضمنته نظرتها إلى الاستقلال وطبيعة نظام الحكم، والثقافة الوطنية الجديدة ومكانة اللغة العربية... فضلا عن بعض التصورات العملية كالصرامة في التسيير وحسن التصرف في المال العام – إلخ.

وتم بالمناسبة إصدار العدد الأول من مجلة "الجيش" كراية "للقوة الصاعدة"، لتحمل دعوة الالتفاف حولها تأهبا للمعارك السياسية القادمة[1].

وتبرز عبر تصريحات قائد الأركان خلال الفترة ما بين وقف القتال واستفتاء تقرير المصير (فاتح يوليو) جملة من الحقائق أهمها:

1 – "أن الاستقلال لا يعني الثورة. أي أن المعركة مستمرة وستكون أكثر ضراوة من أي وقت مضى[2].

2 – "أن تحقيق أهداف الثورة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي يتطلب مزيدا من التجنيد لأن الطريق ما يزال محفوفا بالصعاب"[3]

مثل هذه القناعات من الطبيعي أن تبرر الاحتكام إلى القوة، في ظل انهيار نفوذ "الحرس القديم" وتفكك أنصاره بناء على ذلك، الأمر الذي سهل مهمة تحييد مرتكزات هذا الحرس، بدءا بالجهاز الحكومي – بما في ذلك جهاز بو الصوف نفسه – والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، ممثل الشرعية التاريخية والثورية منذ مؤتمر الصومام.

وغداة إعلان الاستقلال في 3 يوليو والاحتفال به رسميا في 5 منه، دخل جيش الحدود لينصب نفسه كتنظيم جاهز لاحتواء عناصر جيش التحرير بالولايات، في إطار عملية تحويل وصهر تحت تسمية جديدة : "الجيش الوطني الشعبي". هذه التسمية التي تم الإعلان عنها أول مرة في 27 أغسطس الموالي،

1. شهادة الدكتور مولود بلهوان في كتابنا "نداء الحق"، دار هومة، الجزائر 2001.

2. في أمر وقف القتال في 19 مارس 1962.

3. في تجمع 18 أبريل على الحدود الشرقية بحضور أربعة من القادة المسجونين: بن بلة، آيت أحمد، خيضر، بيطاط.

أثناء تجمع وحدات الجيش الجديد ببوسعادة تمهيدا للزحف على العاصمة، لاستلام مقاليد الحكم باسم "المكتب السياسي" عنوان التحالف الفائز: تحالف هيئة الأركان والقائد التاريخي أحمد بن بلة.

دبلوماسية... بلغة الثوار

واصلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حضورها على الساحة الدولية كأقوى ما يكون، خلال الشوط الأخير من حرب طويلة شرسة، رغم مشاكل المفاوضات مع الحكومة الفرنسية وانشغالات الوضع الداخلي الذي اتخذ منعطفا سياسيا حاسما عقب مظاهرات ديسمبر 1960، ومنعرجا خطيرا كذلك بظهور الإرهاب الشامل بقيادة "المنظمة المسلحة السرية" (أواس) مطلع 1961.

ويمكن متابعة هذا الحضور – باختصار – عبر بعض الزيارات المتميزة، وكذلك بعض المواقف الجريئة الواضحة من قضايا محددة، مثل مشكلة الكونغو وتفكك الجمهورية العربية المتحدة.

أولا: زيارات متميزة

دشن رئيس الحكومة فرحات عباس سنة 1961 بجولة في غضون يناير وفبراير، قادته إلى كل من أندونيسيا وماليزيا وسنغفورة وسيلان (سريلانكا). وحسب تقرير لوزير الخارجية أن الزيارة حققت نتائج ملموسة، بدءا من جاكرتا التي رفعت حجم مساعداتها المالية والسياسية والمادية. وقد استغل ضيف الرئيس أحمد سوكارنو استعداده الطيب نحو القضية الجزائرية، فطلب إليه السعي لعقد مؤتمر أفرو آسيوي حولها.

وفي منتصف ديسمبر من نفس السنة، قام الرئيس الجديد للحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة بأول زيارة رسمية إلى مصر، فاستقبل بكل ما يليق

برؤساء الدول المستقلة، وحرص الرئيس جمال عبد الناصر على زيارته في مقر إقامته وتناول الطعام على مائدته.

وقبل مغادرة القاهرة في 15 ديسمبر صرح الرئيس الجزائري قائلا، أن الزيارة كانت فرصة لإحاطة نظيره المصري بآخر تطورات القضية ووسائل دعمها في تلك المرحلة الحاسمة من مسيرتها، وأنه لقي لديه ومساعديه كل التفهم والتأييد.[1]

ثانيا : مواقف صريحة

1 – في أكتوبر 1961 قررت سوريا الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة، عنوان دولة الوحدة مع مصر منذ مطلع 1958. وأمام هذا التطور المفاجئ سارع الرئيس بن خدة بالتعبير عن أسفه للرئيس عبد الناصر. ولم تتردد "المجاهد" في استخلاص العبرة من تلك التجربة الوحدوية الأولى بالتأكيد على:

- "أن الوحدة شجرة تنبت من الأرض ولا تنزل من السماء".
- أن التجربة درس لتحضير الوحدة تحضيرا أفضل في المستقبل، ولا ينبغي أن تكون مثبطا لعزائم العمل لوحدة العرب".[2]

2 – عبرت الحكومة المؤقتة بلغة الثوار عن موقفها من تدخل الدول الاستعمارية الغربية في الكونغو، لقلب نظام الرئيس باتريس لومومبا في فبراير 1961 تحت غطاء الأمم المتحدة. فقد سارعت بإدانة المؤامرة، وما أسمته – "التواطؤ الفعلي والسافر للأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الغربية لفرض بعض الخونة".[3]

1. المجاهد، عدد 111، 25 ديسمبر 1961
2. المجاهد، عدد 106، 9 أكتوبر 1961.
3. المجاهد، عدد 89، 13 فبراير 1961.

وبعد اغتيال لوممبا نعته "المجاهد" بحزن عميق، واصفة إياه - "شهاب في سماء إفريقيا". ونقلت عن الفقيد قوله عن نفسه: "أنا عند شعبي بدون ماض ولا أسرة ولا أقارب. أنا فكرة".[1]

3 – بصراحة الثوار دائما، لم تخف الحكومة المؤقتة في مايو 1961 خيبة أملها في الرئيس كينيدي، بعد تواصل الدعم الأمريكي لفرنسا كما كان في عهد سلفه الجمهوري إيزنهاور، عكس مواقفه السابقة المساندة لاستقلال الجزائر والتي أكدها مرة أخرى في حملته الانتخابية. فقد كانت الحكومة المؤقتة تنتظر منه على الأقل وقف تسليح جيش الاحتلال وصيانة عتاده، لكنه لم يفعل الأمر الذي جعلها تصف موقف واشنطن بالمعادي للثوار المكافحين من أجل الحرية والاستقلال.[2]

تضامن دولي في قضية الصحراء

تواصل التضامن العربي والدولي وازداد اتساعا وعمقا، في أعقاب مظاهرات ديسمبر 1960 التي كانت بمثابة استفتاء شعبي لفائدة تقرير المصير، محولة بذلك استفتاء 8 يناير الموالي إلى مجرد تزكية لمسعى التفاوض مع الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري، جبهة التحرير الوطني.

وقد تمحورت حركة التضامن الواسعة مع القضية الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري في مختلف مظاهره حول مرتكزات مثل:

- الجولة الرسمية الأولى من المفاوضات في إيفيان.
- مناورة فصل الصحراء.
- مساندة إضراب السجناء الجزائريين في المعتقلات الفرنسية.

---

1. المجاهد، عدد 90، 27 فبراير 1961.
2. المجاهد، عدد 95، 8 مايو 1961

أولا : جولة إيفيان الأولى

نظرا لدقة مرحلة المفاوضات بصفة - عامة - وما يصاحبها من مساومات شرسة حول ثمار الكفاح الوطني التحرري، وجه وزير الخارجية إلى بعثات الحكومة عبر العالم، تعليمة في 23 مارس ضمنها جملة من العناصر أهمها :

1 - تذكير أصدقاء القضية بأن الحكومة المؤقتة أحوج ما تكون في هذه المرحلة إلى دعم بدون تحفظ لجميع مواقفها، فضلا عن تكثيف مساعداتهم في جميع الميادين.

2 - تطمين الأصدقاء بأن الحكومة ستحيطهم علما بتطور المفاوضات والمصاعب التي يمكن أن تعترضها.

3 - تنبيه البلدان الصديقة بأن المفاوضات لا تعني السلم بالضرورة.

وتضمنت التعليمة تنبيها خاصا، مفاده أن الاتصالات السرية التي مهدت طريق إيفيان تمت قبل قمة دوغول-بورقيبة في "رمبويي"، أي أن الرئيس التونسي لم يلعب فيها دورا يذكر، كما أنه لم يكلف بأي مسعى لدى السلطات الفرنسية.[1]

وعملا بسنة التشاور المغاربي، كان رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس خلال القمة الثلاثية التي جمعته بالرباط بكل من الملك الحسن الثاني والرئيس بورقيبة في غضون الأسبوع الثاني من مارس، قد أبلغ شريكيه بخلاصة الاتصالات المذكورة والتي من المنتظر أن تفضي في وقت قريب إلى مفاوضات رسمية.

وقد باركت القمة هذا المسعى في البيان الصادر عنها والذي جاء فيه : "لم يعد هناك ما يمنع فتح مفاوضات مباشرة في إطار التصفية النهائية للاستعمار".[2]

1.In HARBI. Les archives de la Revolution Algerienne, editions J. Afrique, Paris 1981

2. المجاهد، عدد 91، 3 يوليو 1961.

وعبر التضامن الدولي عن نفسه بقوة سواء أثناء جولة إيفيان الأولى أو عقب توقفها في 13 يونيو 1961، بعد أن انطلقت بصعوبة في 20 مايو المنصرم.[1] ومن الشواهد على ذلك:

1 - خطاب الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري في 29 مايو حين قال مهددا:

- "أن فشل المفاوضات سيبرر اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل القضية الجزائرية.

- أن مستقبل علاقات غينيا بفرنسا وحلفائها متوقف على استقلال الجزائر".[2]

2 - إعلان كوبا اعترافها بالحكومة المؤقتة في 18 يونيو، ردا على فشل مفاوضات إيفيان الأولى التي اصطدمت بمناورة فصل الصحراء عن شمال الجزائر.[3]

ثانيا: مناورة فصل الصحراء

فاجأ المفاوضون الفرنسيون نظراءهم في الوفد الجزائري بأنهم قدموا إلى إيفيان بتفويض محدد: بحث تقرير مصير الجزائر الشمالية (13 ولاية) دون الصحراء الكبرى، ومعنى ذلك أن فشل المهمة كان مبرمجا، لأن الجانب الفرنسي لم يكن يجهل مدى تعلق الجزائريين بوحدتهم الوطنية والإقليمية، واستعدادهم في سبيل ذلك إلى سنوات أخرى من الكفاح والتضحيات.

للتذكير أن الحكومة الفرنسية كانت قد علّقت مناورة الاحتفاظ بالصحراء بفكرة "البحر الداخلي" الذي يخص جميع البلدان المتاخمة شرقا وغربا وجنوبا، وحاولت إغراء البلدان المعنية وجرها معها في مناورتها،

---

1. كان مقررا أن تبدأ في 7 أبريل فتأجلت بسبب تصريحات جوكس في 30 مارس حول "إشراك أطراف أخرى" ثم بسبب محاولة الانقلاب في 22 أبريل.
2. المجاهد، عدد 97، 5 يونيو، 1961.
3. المجاهد، عدد 99، 3 يوليو 1961.

محققة في ذلك بعض النجاح الذي ما لبث أن تبدد، بفعل تمسك الحكومة المؤقتة بحقوق الشعب الجزائري وقوة التضامن العربي والدولي معه.

والملاحظ أن مناورة الرئيس دوغول، صادفت رغبة لدى أقرب جارتين المغرب وتونس اللتين سبق أن عبرتا بوسائل مختلفة عن مطالبهما الحدودية الصحراوية.

أ - مطالب المغرب

تميز الموقف المغربي الرسمي من هذه المسألة الدقيقة والحرجة في نفس الوقت - بالنظر إلى حالة الجزائر المكافحة - بنوع من الدبلوماسية، عكس التصريحات المدوية التي كانت تصدر من حين لآخر عن زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي مثلا، أو محاولة جيش التحرير المغربي في مرحلة ما خلق أمر واقع ببعض المناطق الجزائرية.

ويكشف تقرير لوزير الخارجية بالقاسم كريم في هذا الصدد، أن الوفد الجزائري واجه في جلسة 4 يناير 1961 من مؤتمر الدار البيضاء[1]، محاولة من «الوفد المغربي لاستصدار لائحة من البلدان المشاركة تكرس مطالب بلاده الحدودية والصحراوية. وبعد فترة وجيزة أعاد الكرة وزير الإعلام أحمد العلوي، في تصريح أكد فيه هذه المطالب بوضوح.

لكن بعد اتضاح أبعاد المناورة الفرنسية أثناء مفاوضات إيفيان الأولى، وأمام موجة الاستنكار الواسعة لمحاولة تقسيم الجزائر، فضلت الرباط تأجيل مطالبها الترابية والقناعة مؤقتا بالمشاركة في استغلال الثروات الصحراوية، بعد أن فتحت الحكومة المؤقتة هذا الباب في مناسبات سابقة.

وغداة تعليق المفاوضات قام فرحات عباس بزيارة رسمية إلى المغرب من 3 إلى 7 يوليو توجت ببيان مشترك:

---

1. جمع 7 دول عربية وإفريقية من بينها الجزائر.

يؤكد مساندة المغرب بدون تحفظ، الحكومة المؤقتة في مفاوضاتها مع فرنسا على أساس احترام سلامة التراب الوطني الجزائري.

- يعبر عن عزم الطرفين على استعمال جميع الوسائل لإحباط كل محاولة لتقسيم التراب الجزائري أو بتر جزء من أجزائه.

يعلن عن مشروع إنشاء لجنة مشتركة لبحث آفاق التعاون في مجال استغلال الثروات الصحراوية.

وبخصوص موضوع الحدود أكد الطرفان في البيان، أن هذه المسألة تهم البلدين دون سواهما بعيدا عن كل مطمع أو تدخل أجنبي. وشهدت الزيارة تنظيم مهرجان شعبي بالدار البيضاء في 5 يوليو الذي أعلنته الحكومة الجزائرية يوما وطنيا ضد فصل الصحراء، خطب فيه الملك الحسن الثاني مؤكدا مرة أخرى "أن الصحراء مسألة تهم الجزائر والمغرب، ولا تهم بتاتا الدولة المستعمرة لا من قريب ولا من بعيد"[1].

وفي 25 يناير 1962، بادر العاهل المغربي من فاس بالإعلان عن إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة المشار إليها في بلاغ 7 يوليو آنف الذكر. وفي فاتح فبراير الموالي اجتمع بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة بالعاهل المغربي ليبلغه بآخر تطورات الاتصالات السرية مع الفرنسيين، واحتمال أن تسفر عن جولة جديدة من المفاوضات الرسمية. وتوج اللقاء ببيان مشترك أشار بوضوح أكثر إلى اللجنة المذكورة، باعتبارها "لجنة مشتركة دائمة لتحضير تشييد المغرب العربي الموحد".

ب - مطالب تونس:

كان الجانب التونسي أكثر إلحاحا وحدّة في طرح مطالبه الحدودية الصحراوية، الأمر الذي جعل الحكومة المؤقتة لا تخفي مخاوفها من النتائج

1. المجاهد، عدد 100، 17 يوليو 1961.

المحتملة لقمة "رامبوويي" التي جمعت الرئيس دوغول بالرئيس الحبيب بورقيبة في 27 فبراير 1961. وجاءت تصريحات الرئيس التونسي عقب القمة لتغذي هذه المخاوف فعلا. فقد عبّر غداة هذه القمة عن ثقته في حسن نية الرئيس الفرنسي[1]. قبل أن يقترح على الحكومة الجزائرية في 6 أبريل الموالي – قبل إيفيان الأولى – "تأجيل تسوية مشكل الصحراء إلى وقت لاحق[2] وظهر أثناء المفاوضات اللاحقة أن الطرف الفرنسي كان يدعو إلى ذلك، بل أشد ما يكون تمسكا بهذا المطلب.

وفي تقرير حول الموضوع من مصالح الخارجية إلى كريم بتاريخ 25 يونيو 1961، نكتشف أن تخوف الجانب الجزائري من الموقف التونسي ما يزال قائما.[3]

وكشفت أزمة بنزرت في يوليو الموالي أن الرئيس بورقيبة كان يضغط على باريس، بأمل تعديل الحدود الصحراوية مع الحكومة المؤقتة. وكانت المطالب التونسية تعني خاصة، قارة الهامل (النقطة 233) غرب مدينة غدامس الليبية التي تقدر مساحتها بـ 30 ألف كلم2.

غير أن تونس كانت تبدو معزولة في موقفها هذا. كما يبين ذلك تقرير وزير الخارجية إلى مجلس الثورة في أغسطس 1961. إذ يقدر أن الموقف الجزائري «الرافض لفصل الصحراء – في إطار تقرير مصير الجزائر – كان يحظى ب:

– "مساندة المغرب وليبيا ومالي،

– تعاطف النيجر وموريتانيا والسنغال."[4]

وما لبث الرئيس دوغول نفسه أن حسم الأمر في مؤتمر 5 سبتمبر الصحفي، عندما أقر بصريح القول أن الجزائريين عن بكرة أبيهم يعتقدون أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر".

---

1. HARBI, op. cit, p. 508.
2. IBID
3. IBID
4. B. BENKHEDDA, Les accords d'Evian, O.P.U., Alger 1986, p. 21.

ويعني ذلك أن لا مجال بعد الآن، للاجتهاد في موضوع السيادة على الصحراء الذي هو شأن يخص الجزائر المستقلة دون سواها. وما على الجيران إلا أن يقتنعوا – أسوة بفرنسا نفسها – بالمشاركة في استغلال ثرواتها.

ولم تكن الحكومة المؤقتة تمانع في ذلك كما سبقت الإشارة، ويؤكده تقرير مرفوع إليها في أبريل 1962 – غداة وقف القتال – بالدعوة صراحة إلى البحث عن صيغة لإشراك تونس والمغرب" تحديدا في هذا الاستغلال.[1]

ولقيت الحملة التي شنتها الحكومة المؤقتة حول محاولة فرنسا فصل صحراء الجزائر عن شمالها، صدى واسعا وتجاوبا صريحا على الصعيدين الإقليمي والجهوي والدولي.

أ – إقليميا : أعلن الرئيس موديبو كيتا صراحة في 22 أغسطس 1961، أن مالي تقف ضد مختلف المشاريع المشبوهة المرتبطة بالصحراء، بما في ذلك مشروع "جمهورية التوارق".[2]

وكان الرئيس السنغالي سنغور قد أدلى في منتصف يوليو الماضي بتصريح في غاية الأهمية والوضوح أكد فيه:

– أن حدود البلد المستعمر هي حدوده بعد تحرره واستقلاله.

– أنه من الصعب اعتبار صحراء موريتانيا ملكا لها، ولا تعتبر صحراء الجزائر كذلك!

– قناعته أن الحكومة الفرنسية ستعترف بسيادة الجزائر على الصحراء، عندما تبدأ المفاوضات الحقيقية" [3]

ب – جهويا : وقف الوطن العربي كرجل واحد مع الجزائر دفاعا عن وحدتها الوطنية والترابية. ونكتفي في هذا الصدد بالمثل العراقي، إذ بادر الرئيس عبد

1. IBID.
2. المجاهد، عدد 103، 28 أغسطس 1961.
3. المجاهد، عدد 100، 17 يوليو 1961.

الكريم قاسم بمناسبة 5 يوليو اليوم الوطني ضد فصل الصحراء بدفع مليون جنيه، ما يعادل نصف المبلغ المخصص للجزائر في ميزانية 1961 [1]. وبعد شهر سارع بتلبية طلب عاجل من الحكومة الجزائرية لكمية من الأسلحة، تحسبا لاحتمال تصعيد الموقف على الجبهة العسكرية عقب فشل المفاوضات في إيفيان ثم في "لوغران" [2].

جـ - دوليا : على سبيل المثال دائما، أصدر لقاء قمة جمع الرئيس المالي بنظيره اليوغوسلافي والاندونيسي بيانا مشتركا في 17 يونيو 1961، ساندوا فيه بقوة تمسك المفاوض الجزائري بوحدة بلاده الوطنية والترابية [3].

ثالثا : مساندة إضراب السجناء الجزائريين.

شن المعتقلون الجزائريون بالسجون الفرنسية إضرابا مدويا عن الطعام ابتداء من فاتح نوفمبر 1961 احتجاجا على أوضاعهم السيئة من جهة، ودعما لجهود الحكومة المؤقتة بفتح جبهة جديدة على الاستعمار الفرنسي من جهة ثانية. وقد ازداد قوة وصدى بمشاركة "الزعماء الخمس" فيه وكانوا يومئذ في قصر توركان ناحية "سان لوار".

وتضامنا مع المضربين سارعت الجامعة العربية بإعلان يوم 16 نوفمبر، "يوم تضامن الأقطار العربية مع المعتقلين الجزائريين" [4].

دعم متعدد الأطراف

تواصل دعم القضية الجزائرية خلال المرحلة الأخيرة من معركة التحرر الوطني في المنظمات الجهوية والدولية وفي المحافل العالمية بصفة عامة.

---

1. نفس المصدر.
2. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982
3. المجاهد، عدد 98، 19 يونيو 1961.
4. المجاهد، عدد 109، 27 نوفمبر 1961

- أولا : القضية في المنظمات الجهوية والدولية.

أ - على الصعيد العربي، أصدرت اللجنة السياسية للجامعة العربية إثر اجتماعها بالعاصمة العراقية في فبراير 1961 جملة من القرارات المساندة أهمها:

1 - متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة - في دورتها الـ15 - بالتعاون مع المجموعة الأفروآسيوية.

2 - تأكيد مساندة وحدة الجزائر الوطنية والإقليمية.

3 - إمداد الحكومة المؤقتة بمزيد من الأسلحة في أقرب وقت ممكن.[1]

وكان مؤتمر الاتحاد الدولي للنقابات العربية، قد قرر في يناير الماضي مقاطعة السفن والطائرات الفرنسية.[2]

ب - على الصعيد الأممي صدرت لفتة كريمة من الأمانة العامة للأمم المتحدة التي استضافت بقصر "مانهاتن" عددا من جرحى جيش التحرير الوطني، وقد حرصت بعثة الحكومة المؤقتة على نقلهم إلى مقر الهيئة الأممية مُمَدَّدين على كراسي تبرعت بها وزارة الصحة الأمريكية.[3]

ونظرا لتطور الاتصالات السرية الجزائرية الفرنسية في أواخر 1961، فقد اكتفت الدورة الـ16 للجمعية العامة بإصدار لائحة في 21 ديسمبر دعت فيها الحكومة المؤقتة - رسميا لأول مرة - والحكومة الفرنسية "إلى التفاوض من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال في إطار احترام سلامة التراب الجزائري".[4]

ثانيا : القضية في المؤتمرات الدولية

أ - مؤتمر الدار البيضاء بمشاركة الملك محمد الخامس والرئيسين فرحات عباس وجمال عبد الناصر الذي يزور المغرب أول مرة، كما حضره

---

1. المجاهد، عدد 89، 13 فبراير 1961.
2. المجاهد، عدد 87، 16 يناير 1961.
3. المجاهد، عدد 111، 25 ديسمبر 1961
4. نفس المصدر.

عن الجانب الإفريقي كوامي نكروما (غانا) وأحمد سيكوتوري (غينيا) وموديبو كيتا (مالي).

وفي جلسة 5 يناير 1961 برئاسة العاهل المغربي، تدخل الرئيس الجزائري مطولا ليعرب عن أسفه لعدم اعتراف بعض الدول الإفريقية والآسيوية بالحكومة المؤقتة، وليطالب بتطوع نوعي عربي إفريقي لمساعدة جيش التحرير في تكوين هيئة أركان فعالة وتحطيم السدود التي أقامها جيش الاحتلال على امتداد المناطق الحدودية.

وبالمناسبة تقدم بجملة من المطالب وجدت صداها في اللوائح الختامية للمؤتمر مثل:

1 – مطالبة البلدان المساندة بمضاعفة جهودها سياسيا ودبلوماسيا وماديا.

2 – التنديد بمساندة حلف "الناتو" لفرنسا.

3 – العمل على منع استخدام القواعد الأجنبية بالبلدان العربية في حرب الجزائر.

4 – معارضة تقسيم الجزائر ورفض كل حل انفرادي وأي نظام مفروض أو ممنوح من الجانب الفرنسي.

5 – سحب القوات الإفريقية العاملة بالجزائر.

6 – الموافقة على تجنيد المتطوعين سواء من إفريقيا أو من غيرها

كما أصدر المؤتمر لائحة تنديد بالتجارب النووية الفرنسية في الصحراء.

ب - المؤتمر الأول لحركة عدم الانحياز:

لم توجه الدعوة في البداية إلى الحكومة المؤقتة للمشاركة في تحضير المؤتمر الأول لحركة عدم الانحياز الذي انعقد في العاصمة اليوغوسلافية بتداء من فاتح سبتمبر 1961. لذا لم تتردد في الاحتجاج على ذلك، ما جعل اللجنة التحضيرية تنتبه وتستدرك بدعوة الحكومة المؤقتة التي شاركت في أشغال المؤتمر كعضو كامل الحقوق.

وقد ألقى الرئيس الجديد بن يوسف بن خدة خطابا في المؤتمر، جنح فيه إلى الاعتدال بنية تسهيل بعث الاتصالات السرية مع الفرنسيين، وتجنب إحراج البلد المضيف وبعض البلدان المشاركة التي تربطها علاقات حسنة بباريس.

وأفرد المؤتمر مكانة خاصة للقضية الجزائرية في بيانه الختامي، وكان مناسبة لالتحاق بعض الدول - مثل أفغانستان وكمبوديا بقافلة البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة.[1]

جـ - المؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية

انعقد بالقاهرة من 25 إلى 30 مارس 1961، وكان مناسبة أخرى للتعبير عن التضامن العربي الإفريقي مع القضية الجزائرية. وقد تداول على منبر المؤتمر عدد من القادة الجزائريين، يتقدمهم الرئيس فرحات عباس الذي ندد مرة أخرى بتلك الأصوات المغرضة التي "تريد لنا أن نموت بأسلحة الغرب، بدل أن ندافع عن أنفسنا بأسلحة الشرق" حسب قوله. وأكد في هذا الصدد تعلق الثورة الجزائرية بنهج الحياد الإيجابي : "الحياد الملتزم بالعمل لنصرة الحق والحرية والعدالة في كل مكان، ومقاومة الاستعمار بجميع أشكاله والسعي من أجل إقامة السلام العالمي على أسس عادلة صحيحة".[2]

وأعلن رئيس الوفد الجزائري أحمد بومنجل من على منبر المؤتمر - قبيل إيميان الأولى - "أن الصحراء هي الجزائر" وتطرق بالمناسبة إلى تصور الثورة الجزائرية لما ينبغي أن يكون عليه "العالم الحر"، مؤكدا "أن العالم الحر الحقيقي ما يزال في طور البناء، وأن مهمة الأحرار في هذا المجال، "ألا يقنعوا بتعايش سلمي يكرس الظلم والهيمنة والتخلف الاقتصادي، ويسمح باستمرار الحروب الاستعمارية مثل حرب الجزائر".[3]

---

1. المجاهد، عدد 104، 11 سبتمبر 1961
2. المجاهد، عدد 93، 10 أبريل 1961.
3. نفس المصدر

استمرار الدعم الثنائي

استمر دعم القضية الجزائرية على الصعيد الثنائي كذلك، فضلا عن الدعم متعدد الأطراف في إطار المنظمات والمؤتمرات الدولية.

أ - من الأمثلة على ذلك في المجموعة الأفروآسيوية:

1 - جمهورية مالـي حديثة العهد بالاستقـلال التي طلبت من فرنسا في 20 يناير 1961 سحب قواتها من البلاد، بعد أن اختار الرئيس موديبو كيتا وحكومته طريق عدم الانحياز. وقد أردفت باماكو هذه الخطوة الجريئة بثانية بعد أقل من شهر : إعلان اعترافها الحكومة المؤقتة في 19 فبراير الموالي.[1]

2 - جمهورية الصومال حديثة العهد بالاستقلال كذلك والتي استجابت لطلب الحكومة الجزائرية الاعتراف بها في منتصف أكتوبر من نفس السنة، عقب زيارة أول مبعوث لها إلى موقديشو.[2]

3 - جمهورية نيجيريا التي بادرت في مطلع 1961 بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع باريس تضامنا مع قضية الشعب الجزائري.[3]

4 - جمهورية باكستان التي التحقت في أغسطس من السنة نفسها بركب البلدان المعترفة بالحكومة المؤقتة.

ب - نفس الاتجاه نجده ضمن كتلة البلدان الاشتراكية مثل:

1 - جمهورية فيتنام (الشمالية) التي حرص وزير خارجيتها في أبريل 1961 على مقابلة الرئيس عباس، واضعا في متناول الحكومة الجزائرية تجربة بلاده في التفاوض مع الفرنسيين قبيل موعد إيفيان الأولى وقد صرح عقب المقابلة قائلا "أن الفشل مآل مناورات الاستعمار الفرنسي"، في إشارة إلى تصريح وزير الدولة لويس جوكس الذي قال في 30 مارس الماضي، أن فرنسا

---

1. المجاهد، عدد 90، 27 يناير 1961.
2. أحمد توفيق المدني. حياة كفاح (ج3). الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.
3. المجاهد عدد 87، 16 يناير 1961.

لا تنوي التفاوض مع جبهة التحرير وحدها. وأضاف الوزير الفيتنامي في نفس السياق: "أن المشكلة الجزائرية لا يمكن حلها إلا عن طريق مفاوضات صريحة وصادقة مع الحكومة المؤقتة"[1].

2 - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية: فقد استقبل الرئيس تيتو الرئيس عباس رفقة عدد من الوزراء على هامش زيارته الرسمية لتونس، وتم اللقاء في 12 أبريل 1961 على متن اليخت "غالب"، وكان فرصة لإثارة العديد من القضايا التي أجاب عنها الرئيس اليوغوسلافي بصراحة تامة.

- فبخصوص مسألة الصحراء، أكد تضامنه مع موقف الحكومة المؤقتة - قبيل جولة إيفيان الأولى - داعيا فرنسا إلى "التزام الحكمة التي تستوجب حل المسألة مباشرة مع الحكومة المؤقتة لفائدة الطرفين".

- وبشأن الاعتراف القانوني بالحكومة المؤقتة كان رأيه يومئذ أنه غير ممكن في الحال، لانعكاساته الوخيمة على علاقات بلغراد بالعديد من البلدان.

علما أن باريس كانت تهدد بقطع علاقاتها مع اي بلد يعترف بالحكومة المؤقتة.

غير أن بلغراد ما لبثت أن أكدت اعترافها بمناسبة المؤتمر الأول لحركة عدم الانحياز الذي استضافته في سبتمبر من نفس السنة.

3 - الاتحاد السوفياتي الذي سارع بالاعتراف القانوني غداة توقيع اتفاقيات إيفيان، معربا بالمناسبة عن رغبة موسكو في إقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومة المؤقتة قبل استفتاء تقرير المصير وإعلان الاستقلال بناء على نتائجه.

وكان الاتحاد السوفياتي قد اعترف بالحكومة المؤقتة فعليا منذ أكتوبر 1960.

---

1 المجاهد، عدد 93، 10 أبريل 1961.

- ولم يتوقف دعم المجموعة العربية خلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت وقف القتال في 19 مارس 1962، بل تواصل بأشكال مختلفة كما تدل على ذلك الشواهد التالية:

1 - تدخل الجامعة العربية لحل مشكلة أموال اللاجئين الجزائريين مع الحكومة التونسية خاصة.

وقد استطاعت في هذا الإطار ضمان مساعدة الكويت التي تطوعت بوضع 3 ملايين جنيه إسترليني تحت تصرف الحكومة التونسية لتغطية صرف أموال اللاجئين العائدين إلى الجزائر من الدينار المحلي الذي لم يكن قابلا للصرف آنذاك.[1]

2 - تبرع المملكة العربية السعودية بـ10 ملايين فرنك (جديد) على حكومة الجزائر المستقلة، رغم تألم الرياض من إسقاط المرحلة السعودية في جولة بن بلة ورفاقه العربية غداة الإفراج عنهم مساء 18 مارس 1962 [2].

للتذكير أن هذا المبلغ يساوي ضعف المساعدة السنوية التي قبلت فرنسا تخصيصها للجزائر بموجب اتفاقيات إيفيان.[3]

1. توفيق المدني، المصدر السابق.
2. نفس المصدر.
3. R. MALEK, l'Algerie d'Evian, editions DAHLEB, Alger 1995.

الفصل الحادي عشر

الانسحاب الملغم

الانسحاب الملغم

في غصون 1960 ازداد اقتناع الرئيس شارل دوغول رسوخا، بأن الطموح الذي يحمله لفرنسا لا يمكن تحقيقه باستمرار حرب الجزائر، وما تمثله من نزيف خطير على الصعيدين المادي والمعنوي. وكان هذا الطموح يستند إلى ركيزتين:

أ - الالتحاق بالنادي النووي بمواصلة البرنامج الفرنسي الذي تمت تجربة قنبلته الأولى برقان في 13 فبراير 1960. وينقل عنه روبير بيرون في هذا الصدد قوله بمناسبة تدشين سفينة "فرنسا" في 11 مايو الموالي: "من واجبنا الآن أن نعزز وحدتنا الوطنية أكثر فأكثر، ونضع حدا لحرب الجزائر التي تضعفنا، حتى نجهز أنفسنا بقوة عسكرية كافية".[1]

ب - تطوير الاقتصاد الفرنسي بما يحفظ لفرنسا مكانتها كدولة كبرى في مستوى جيرانها الألمان والإنجليز والطليان خاصة، علما أن نزيف الجزائر كان يشكل تهديدا جديا بتخلف فرنسا عن هذا الركب. ويعبر جاك سوستيل عن لسان حال الرئيس دوغول يومئذ بقوله مخاطبا مواطنيه: "لنترك الجزائر وستحصلون على المبردات والماء".[2]

---

1 R. BURON, Carnets politiques de la guerre dAlgérie. CANA, Paris 2002.
2. N. WOOD, Germaine Tillon, Une femme mémoire, éditions Autrement, Paris 2003, p. 266.

وتحت ضغوط مثل هذه الضرورات الوطنية، قرر الانسحاب من الجزائر لكن بمنطق العسكري الذي عليه أن يلغم هذا الانسحاب بكيفية أو بأخرى. وقد اهتدى - لتغطية هذا الانسحاب الملغم - إلى شعار "الجزائر الجزائرية" الذي يعني في نظر.

- جاك سيمون : "تأسيس دولة تربطها بفرنسا علاقات اقتصادية واجتماعية تكرس تبعية الجزائر كيفما كان النظام السياسي الذي تختاره".[1]

- رضا مالك : "قيام جزائر مستقلة ذاتيا، لكنها ملتحمة بفرنسا اقتصاديا وعسكريا"، جزائر بدون جبهة التحرير التي لم يكن الرئيس دوغول يرتاح لها، أو يتصور بناء الجزائر الجديدة معها".[2]

أما في ذهن صاحبها فتعني باختصار : منح الجزائر حكما ذاتيا قائما على شراكة بين "نخبة المسلمين" والأقلية الفرنسية، تحت رعاية ومراقبة عين فرنسا الساهرة.

هذا الاختيار هو الذي جاء الرئيس دوغول إلى الجزائر في 9 ديسمبر 1960 ليدشن حملة الاستفتاء عليه، هذا الاستفتاء الذي تقرر إجراؤه في 8 يناير من العام الجديد، وكان قد أصدر في 5 ديسمبر مذكرة طويلة، حدد فيها المرحلة القادمة من سياسته والتي يتعين على المندوب العام الجديد جان موران تطبيقها. ويقول موران عن مهمته استنادا إلى هذه المذكرة بالذات، أنها تتمثل أساسا في "الإعداد لبروز "الجزائر الجزائرية" وليس التفاوض مع جبهة التحرير. ويقتضي ذلك:

- أولا : استقطاب أكبر عدد ممكن من الجزائريين المؤهلين نحو المسؤوليات السياسية والإدارية.

- ثانيا : إقناع الشخصيات التي ما تزال مترددة إذا أمكن ذلك.

1. J. SIMON MESSALI Hadj 1998-1974, éditions Fore presas, Paris 1998.
2. R. MALEK, l'Algérie à Evian, éditions Dahlab, Alger 1995

وكان الهدف الرئيسي لهذه الإصلاحات - كما يتصوره الرئيس الفرنسي - هو "إحداث صدمة ترجح كفة أنصار الشراكة في قيادة جبهة التحرير على حساب الاستقلال".(1)

فاستفتاء 8 يناير 1961، كان إذا يهدف تزكية هذه السياسة التي يلخصها الوزير الأول ميشال دوبري في "استقلال ذاتي ممنوح بدون مشاركة جبهة التحرير".

وغداة الاستفتاء مباشرة، أصدرت الحكومة الفرنسية في 21 يناير 4 مراسيم تطبيقية تتضمن الشق الأول من المذكرة. أي تقريب الإدارة من المواطن من جهة، وضمان ترقية واسعة "للمسلمين" من جهة ثانية

ويتعلق الشق الثاني بالجانب السياسي والمتمثل في إنشاء هيئات مختلطة من الطائفتين - المسلمة والفرنسية - تعمل في مرحلة أولى تحت إشراف المندوب العام وهي ثلاث : هيئة تنفيذية، مجلس استشاري، مجلس أمني، وبعد فترة تجريبية يتم توسيع صلاحيات هذه الهيئات ومنحها استقلالية أكبر في تسيير الشؤون الجزائرية. تحت رعاية محافظ سام يتولى شؤون السيادة والسهر على المساعدات المختلفة.

غير أن تجسيد هذه السياسة - التي كان الوزير الأول دوبري من المتحمسين لها - ما لبث أن اصطدم بعقبتين:

- الأولى : استئناف الاتصالات السرية مع ممثلي جبهة التحرير في "لوسارن" (سويسرا في 20 فبراير) الأمر الذي أربك العملية إلى حد ما، وإن كان دوبري وجماعته حاولوا استغلال هذه الاتصالات لصالح "الجزائر الجزائرية". كيف ذلك؟

محاولة معرفة مطالب الحكومة المؤقتة، ومسح المعقول منها إلى الجزائريين بالداخل، بنية إفراغ كفاح جبهة التحرير من محتواه، وحملها

---

1. J. MORIN, DE GAULLE et l'Algérie, ALBIN Michel, Paris 1999.

بذلك على الانضمام إلى اتفاق عام، تشارك فيه أطراف أخرى بدءا بالأقلية الفرنسية.(1)

- الثانية : تردد الشخصيات المحلية "المسلمة" في قبول المشاركة في هيئات الحكم الذاتي. وعشية إيفيان الأولى سأل الرئيس الفرنسي المندوب العام في هذا الصدد : "هل بإمكانك في حالة فشل المفاوضات أن تجد شخصيات مسلمة لتشكيل مجلس حكومة؟" فكان جوابه : نعم إذا قدمنا أسباب القطيعة بطريقة معقولة، ولم تكن تتعلق بالصحراء التي يعتبرونها جزءا لا يتجزأ من الجزائر".(2)

وغداة الإعلان عن فشل المفاوضات في 13 يونيو، سارع المندوب العام بإنشاء لجنة خماسية سرية، بهدف المضي قدما في إنجاز مشروع "الجزائر الجزائرية"، أي تحضير استقلال الجزائر ذاتيا أو تاما من الداخل، بدون جبهة التحرير طبعا.

وكان يأمل أن تتطور هذه اللجنة باتجاه هيئة تنفيذية، أو مجلس حكومة محلية كما يرغب الرئيس الفرنسي. وكان تقديره لميول "النخبة السياسية المسلمة" في نفس الفترة تقريبا كما يلي:

- فئة "المعتدلين" ويقول عنها أنها تتحلى بعقلية هي أقرب إلى ثقافة البحر المتوسط منها إلى الإسلام. وربما كان يقصد بذلك فئة المتفرنسين

- فئة "المتعاونين" التي يرى أنها ترحب بحل ممنوح من فرنسا وتحت إشرافها.

- "الجناح المعتدل من الحكومة المؤقتة المؤمن بشراكة عن طريق التفاوض حتى تتمكن الجزائر من النهوض اقتصاديا".

وينصح المندوب بتقديم ما يمكن من دعم لهذه التيارات المنتشرة بكامل الجزائر ضمن آفاق "الجزائر الجزائرية" طبعا.(3)

---

1. IBID
2. IBID.
3. IBID.

ورغم المنعطف الحاسم الذي عرفته القضية الجزائرية سياسيا ودبلوماسيا عام 1960، فإن السيد موران ما يزال يعتقد في منتصف 1961 بأن "الجناح الثوري يشكل أقلية في جبهة التحرير، وهو يمارس العنف لأحكام سيطرته على الأغلبية المترددة"!

وحسب التصور الأولي فإن الرئيس الفرنسي كان يعتزم عرض "الجزائر الجزائرية" على التزكية الشعبية بعد أن تخطو خطوات ثابتة على أرض الواقع.[1]

عقدت اللجنة الخماسية أولى جلساتها في 22 يوليو، وكانت تجتمع تارة بوزارة جوكس في باريس وتارة بمقر الولاية العامة في الجزائر. وفي 7 أغسطس عقدت اجتماعا طارئا بحضور جوكس الذي حاول إقناع أعضائها بأن التفاوض مع جبهة التحرير، لا يتنافى مع استمرار العمل في سبيل تأسيس هيئة تنفيذية مؤقتة.

وكانت هذه الجلسة الطارئة بعد فشل مفاوضات "لوغران" في نهاية يوليو، ما جعلها تكتسي طابع المناورة، وأدرك بعض أعضاء اللجنة ذلك فسارعوا بإبداء تحفظهم بل تحذيرهم من مغبة التسرع في هذا الاتجاه الذي يمكن أن ينسف المفاوضات.[2] وتلقى المندوب العام في 29 أغسطس مذكرة جديدة تلخص المشكلة الجزائرية في النقاط الرئيسية التالية:

1 – تأسيس دولة جزائرية مع تحديد علاقات هذه الدولة بفرنسا فضلا عن تحديد مستقبل الصحراء.

2 – تقرير المصير لا ينبغي أن يتم تحت الإشراف المباشر للسلطة الفرنسية.

3 – إنشاء هيئة تنفيذية جزائرية (مختلطة)، تقود البلاد نحو استفتاء تقرير المصير. وينبه الرئيس الفرنسي في هذه المذكرة إلى أمرين:

1 C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algérie, Le livre contemporain, Paris 1961, P. 465.
2 MORIN, op. cit.

- يستحسن ألا تتخذ الهيئة التنفيذية في البداية اسم حكومة، حتى يظل الباب مفتوحا أمام تسوية ممكنة مع جبهة التحرير.

- ضرورة أن يكون لهذه الهيئة حضور مقبول وإشعاع كاف.[1]

ويفهم من هذه المذكرة، أن الجانب الفرنسي كان يعتقد أن قيام هذه الهيئة ما يزال ممكنا بدون مشاركة جبهة التحرير. وقد كان مخطئا في ذلك باعتراف المندوب العام الذي يؤكد أن الشرط الأخير رهن مساعيه اللاحقة في الاتجاه المذكور، لتعذر وجود شخصيات محترمة تقبل المشاركة في هذه الهيئة.

وكان لاجتماع المنتخبين في 6 أكتوبر فصل الخطاب في مسألة "الجزائر الجزائرية". فقد رد المحامي النائب علي معلم باسم كتلة "التجمع الديموقراطي الجزائري" على جوكس قائلا بصريح العبارة : "من الأفضل أن تتركوا الأمور كما هي! وأن تتعاملوا بصدق مع شركائكم!" مضيفا "أن المنتخبين لا يمكن أن يتهربوا من مسؤولياتهم، شريطة موافقة شركائكم (جبهة التحرير) على إنشاء هذه الهيئة الاستشارية".[2]

وفي جلسة 27 أكتوبر، قال جوكس لأعضاء اللجنة الخماسية : "يستحسن تأجيل مسألة الهيئة التنفيذية إلى ما بعد استنفاد فرص التفاوض مع جبهة التحرير". وكان الجانب الفرنسي على موعد في اليوم التالي مع وفد جزائري بمدينة بال السويسرية، في إطار فرصة جديدة للاتصال والتفاوض.

وقد فهم موران يومئذ أن الهيئة التنفيذية المأمولة "تكون مع جبهة التحرير أو لا تكون". قبل أن يعترف بأن "الجزائر الجزائرية" ماتت قبل أن تولد ذات يوم من أكتوبر 1961.[3]

بيد أن "الجزائر الجزائرية" إن ماتت كعنوان لاختيار سياسي فرنسي، فإنها ظلت حية كمشروع كما يدل على ذلك بوضوح.

---

1. IBID.
2. IBID.P. 191.
3. IBID.

1 – تقرير السيد "بتي بون" Petit Bon رئيس المحافظة السامية للشبيبة في 12 يونيو 1961 الذي تجد فيه فقرات مثل:

أ – "أن مستقبل الجزائر تقرره إلى حد كبير الإطارات التي تكونها خلال الأشهر القادمة".

ب – من الضرورة بمكان استغلال الفترة الانتقالية لنشر اللغة الفرنسية – نطقا وكتابة – إلى أقصى حد ممكن، فضلا عن نشر مبادئ علمية أولية". ولا ينسى رئيس المحافظة للتذكير في هذا السياق بالمقولة المعروفة : "اللغة جسر... والمعرفة وطن مشترك".[1]

2 – التطمين الغريب الذي حصل عليه المندوب العام من بعض أعيان "النخبة المسلمة" الذين قالوا له بصريح العبارة : "اعقدوا السلم مع جبهة التحرير... والباقي علينا!"[2]

ويأتي هذا التعهد الواضح مصداقا لما ذهبت إليه صحيفة "لوموند" من "أن ظهور القوة الثالثة غير ممكن قبل الاستقلال"!

التفاوض... "مكره أخاك.. لا بطل"

في منتصف 1960 انتهى الرئيس شارل دوغول إلى الاقتناع، بأن المشكلة الجزائرية باتت مستعصية على "سياسة الوسائل الكبرى" التي اعتمدها عقب عودته إلى سدة الحكم قبل عامين. وقد وجد في محيطه عددا من الوزراء الذين يشاطرونه الرأي، بأن هذه المشكلة أصبحت تشكل عائقا جديا لطموحاته الاقتصادية والعسكرية، ومن ثمة لابد من التفكير في التخلص منها عبر أقصر السبل : سبيل التفاوض مع جبهة التحرير الوطني باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

---

1. IBID. P330.
2. IBID.

هذه المجموعة من الوزراء، ما لبثت أن شكلت نوعا من "اللوبي" المساند للتفاوض، كأقصر طريق للتخلص من المشكلة الجزائرية التي تتزايد أعباؤها الثقيلة يوما بعد يوم، مقابل "لوبي" الوزير الأول وجماعته الذين يناصرون منح استقلال ذاتي في إطار "الجزائر الجزائرية" كما سبقت الإشارة.

ظل الرئيس الفرنسي قرابة السنة يراوح بين المجموعتين – في انتظار نتائج خطة هذه المجموعة أو تلك – إلى أن انتهى في خريف 1961، إلى الاقتناع بأن التفاوض مع جبهة التحرير هو السبيل الوحيد للتخلص من المعضلة الجزائرية.

وفي صائفة نفس السنة – بعد تعليق المفاوضات في "لوغران" – تبلور الخلاف بين دوغول ودوبري أساسا حول مسألتين:

– الصحراء التي أصبح الرئيس يميل إلى التخلي عنها – في إطار وحدة الجزائر الإقليمية – والاكتفاء بالمحافظة على امتياز استغلال ثرواتها الباطنية. بينما ظل الوزير الأول متمسكا بالسيادة عليها، ولو أدى ذلك إلى تمديد الحرب سنوات أخرى.

– الفترة الانتقالية التي يتصورها الأول في حدود أشهر معدودة، بينما يتصورها الثاني في بضع سنوات.

هذا التباين ظهر جليا في مؤتمر دوغول الصحفي يوم 5 سبتمبر، حين صرح قائلا : "ليس هناك جزائري واحد لا يعتقد بأن الصحراء جزائرية".

وبعد محاولة الاغتيال الأولى – فوق جسر "السين" في 8 سبتمبر – وجه رسالة إلى الوزير الأول، يحثه فيها على ضرورة العمل من أجل التخلص من المشكلة الجزائرية:

– أولا : بالسعي لإيجاد شبه حكومة، تتولى شؤون الجزائر وفق شروط يقبلها الجميع، مؤكدا في هذا الصدد أن قبول جبهة التحرير بهذا النهج سيجعل منه عمليا حلا مثاليا.

- ثانيا : تعيين هيئة مؤقتة من المنتخبين في انتظار رد الجبهة.[1]

جاء رد الجبهة – كما سبقت الإشارة – في أواخر أكتوبر، لاغيا بذلك الحاجة إلى مثل هذه الهيئة في نهاية المطاف. وقد استؤنفت الاتصالات السرية بين سعد دحلب وزير الخارجية ولوي جوكس وزير الدولة، لتنتهي في 18 فبراير 1962 ببلدة "لي روس" الفرنسية.

وكانت آخر تعليمات الرئيس دوغول للوفد الفرنسي في منتصف نهار هذا اليوم عن طريق الهاتف وبحضور دوبري كما يلي:

"المهم أن تتوصلوا إلى اتفاق يتضمن وقف القتال ثم تقرير المصير.."

وأرفق ذلك بشرط ألا يؤدي الاتفاق المبرم إلى انقلاب في:

1 – الأوضاع الراهنة لمصالح الأوربيين المادية والسياسية.

2 – الوجود العسكري الفرنسي بالجزائر.

3 – الظروف العملية لاستغلال البترول والغاز.

4 – العلاقات الاقتصادية والتقنية بين الجزائر وفرنسا.

وختم مكالمته قائلا : "هذه النتيجة.. أؤكد هذه النتيجة هي التي ينبغي التوصل إليها اليوم".[2]

كان الوفد الفرنسي بقيادة جوكس، حريصا على العودة إلى طاولة المفاوضات الرسمية في مطلع مارس الموالي، بأمل وقف القتال في 7 أو 8 مارس، لكن الوفد الجزائري ربط ذلك بعرض مسودة الاتفاق المبرم على المجلس الوطني للثورة الجزائرية أولاً، الأمر الذي يتطلب بعض الوقت.. والملاحظ أن الرئيس دوغول كان متخوفا من موقف مجلس الثورة، كما يؤكد تصريحه وهو يستقبل الوفد الوزاري العائد من "لي روس" إذ قال : "لقد أديتم ما عليكم وسنرى بعد ذلك.. ومهما يكن فلن نخضع للمناورات، فإذا فسد

---

1 MORIN, op. cit.

2. BURON, op. cit.

العرس بطرابلس، ستنشر النصوص كل النصوص،، وسيكون الرأي العام الدولي معنا – وعندئذ نستأنف القتال. فشكرا لكم".[1]

غير أن مجلس الثورة صادق على مشروع الاتفاقيات بأغلبية 5/4 كما تنص على ذلك القوانين الأساسية لمؤسسات الثورة فيما يتعلق بوقف القتال خاصة. وتم التوقيع على الاتفاقيات – بعد جولة أخيرة من المفاوضات – مساء 18 مارس، ليصبح وقف القتال ساري المفعول ابتداء من منتصف النهار الموالي.

وبعد التوقيع بساعات قليلة، ألقى الرئيس دوغول خطابا تعرض فيه بالتقييم للعمل المنجز بقوله : "أن ما تقرر في "إيفيان" يستجيب لحقائق ثلاثة في منتهى الوضوح وهي:

1 – "أن المصلحة الوطنية والحقائق الفرنسية والجزائرية والعالمية، فضلا عن مآثر وعبقرية شعبنا التقليدية، كل ذلك يقتضي أن تقرر الجزائر مصيرها بنفسها في عصرنا هذا".

2 – أن حاجات الجزائر الكبيرة وطموحات الجزائريين العريضة في تحقيق تنميتهم، تفرض على الجزائر الشراكة مع بلادنا".

3 – أن بين فرنسا والجزائر نوعا من التجاذب الفريزي الخاص، رغم الاغتيالات والعمليات الإرهابية، ورغم المحن واختلاف أنماط الحياة والعرق والدين".

وأكد لاحقا بخصوص اتفاقيات إيفيان ذاتها أن بلاده "ضمنت هذه الاتفاقيات كل ما أرادت"، موضحا بالمناسبة أن النصوص الموقعة "ليست معاهدة، لأن السيادة الجزائرية لم تولد بعد".[2] أي كانت – عند التوقيع – ما تزال معلقة على نتائج استفتاء تقرير المصير بعد بضعة أشهر.

1. IBID.
2. MORIN, op. cit.

ويعتقد الرئيس دوغول أنه بالتوصل مع جبهة التحرير إلى هذا الحل، أراح فرنسا من شوكة في قدمها تعفن جسدها كله.

ومن ثمة فهذه النهاية السعيدة تبدو في تقييمه جد إيجابية لفرنسا، ويؤكد ذلك بقوله : "سندرك بعد حين أن فصل الجزائر عن فرنسا، كان من أجل الخدمات التي قدمتها لبلادي وإن كانت أكثرها إيلاما".[1]

فالقطيعة لم تكن سهلة على هذا الزعيم التاريخي الذي كان اعترف في مناسبة سابقة "أنه من الصعب على المرء، أن يتخلص من الأوهام الجزائرية التي نشأ عليها".[2]

ولسنا ندري في هذا الصدد، إن كانت قناعته العميقة بأن الجزائر مرشحة للفرنسة[3] - أسوة بالعديد من الشعوب التي احتكت بالشعب الفرنسي - من قبيل الأوهام أو النّبوءات!

الأقلية الأوربية : "الإبادة.. أو الرحيل!"

اشتهرت الأقلية الفرنسية بالجزائر بعدة خصائص نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 - شديد حرصها على مصالحها وتعلقها بمكاسبها وامتيازاتها. وقد أقامت لذلك نظام احتلال على المقاس يعكس هذه الخاصية بكل وضوح، ويقف بالمرصاد لأي نفس إصلاحي سواء انبعث من الجزائر أو هب من ضفاف "السّان".

2 - قدرتها الكبيرة على احتواء كبار الموظفين في الولاية العامة بدءا بالمسؤول الأول فيها. فكان الوالي العام يأتي من باريس عامة مزودا ببعض

---

1. IBID.
2. C. DE GAULLE, mémoires d'espoir (Le renouveau), Plon, Paris 1999.
3. IBID.

المشاريع الإصلاحية لتحسين أحوال الأغلبية المسلمة، لكن لا يلبث أن يتطبع على الوضع القائم، مستسلما عن طيب خاطر لحجج العائلات الثرية وصالوناتها الزاخرة بمختلف ألوان الأكل والشرب.

وكانت جاذبية هذه الصالونات من القوة، إلى درجة أن الجنرال دوغول نصح المندوب العام الجديد للحكومة في نوفمبر 1958، بالتفكير في انجاز عاصمة إدارية للتخلص من المحيط الخانق والراشي لمدينة الجزائر!

3 – وجود "لوبي" نافذ بباريس رهن إشارتها، لتعطيل أي مشروع قانون أو قرار لا يخدم مصالحها. وغداة عودة الجنرال دوغول إلى الحكم، كانت تبدو مطمئنة تماما على مستقبلها في الجزائر واستمرار سيطرتها على مجريات الأمور، لاسيما أنها لعبت دور المحرض لجيش الاحتلال، كي يتحرك انطلاقا من الجزائر للإطاحة بالجمهورية الرابعة في 13 مايو 1958.

وكانت الإشارات الأولى من صاحب نداء 18 يونيو 1940 تبدو مُطَمْئِنَة فعلا:

– ألم يقل من على شرفة الولاية العامة في يونيو الموالي : "لقد فهمتكم!"

– ثم ألم يؤكد دستور الجمهورية الخامسة الذي عرض على استفتاء 28 سبتمبر "أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا"؟

غير أن الجنرال العائد إلى الحكم، ما لبث أن أخذ – ابتداء من خريف نفس السنة – يطلق بعض الإشارات الواضحة في دلالتها، على أنه اختار مسلكا سياسيا غير المسلك الذي كانت أقلية المستوطنين تنتظر منه سلوكه. كانت هذه الأقلية تريده أن يعمل على تكريس واقع الاحتلال بحد السلاح، والشروع في سياسة إدماج وفرنسة طويلة المدى لا تهدد مصالحها أو تعيد النظر في امتيازاتها.

وكان الجنرال من الذكاء السياسي ما جعله يدرك أول وهلة، أن مثل هذه الحلول تجاوزها الزمن، ولا مفر من البحث عن حل وسط – "بين الإدماج

والانفصال" – يتعين على هذه الأقلية أن تقبل في إطاره نوعا من الشراكة مع الأغلبية "المسلمة".

هذه الفكرة حاول تبليغها في حديثه إلى يومية "ليكو دوران" في نهاية أبريل 1959 من خلال عبارته الشهيرة : "أن جزائر الآباء قد ماتت للأسف! وإذا لم ندرك ذلك يمكن أن نموت معها!".

هذه العبارة كانت كافية لتحويل الذكرى الأولى لانقلاب 13 مايو إلى يوم حداد، بالنسبة للمتطرفين من "الكولون" الذين أخذوا ينظمون أنفسهم في جماعات شبه سرية انطلاقا من العاصمة. وعندما أعلن الرئيس الفرنسي عن اختيار تقرير المصير في 16 سبتمبر من نفس الساعة، سارعت بعض هذه الجماعات في التكتل باسم "الجبهة الوطنية الفرنسية" بقيادة جاك سوزيني وأورتيز. هذه الجبهة التي اعتقدت نسبة هامة من "الأقدام السوداء" أنها وجدت ضالتها فيها.[1]

وفي منتصف أكتوبر الموالي ظهرت على محور وهران – سيدي بلعباس "جمعية من أجل الفرنسة"، ينشطها بيار لاغون مدير "ليكو دوران" بمساعدة الدكتور سيد قارة شريكه في قائمة تشريعيات ديسمبر من العام الماضي.[2]

ومع مطلع 1960 أكدت الأقلية الفرنسية عزمها على رفض الحلول الوسطى التي يتأهب الرئيس دوغول لطرحها رفضا نشيطا، وافقة بذلك بكل إصرار في طريق أي اختيار إصلاحي مثلما كانت في الماضي. ويسجل ذلك الوزير الأول دوبري نفسه بقوله : "أن نسبة هامة من فرنسيي الجزائر ترفض كل تطور، ولا تسمح لأكثر الجزائريين تَمرُّسًا بالوصول إلى مناصب المسؤولية".[3]

---

1. C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algérie, Le livre contemporain, Paris 1961, p.331.
2. IBID.
3. Y. COURRIERE, l'heure des colonels, Fayard, Paris 1970.

وما لبثت أن عبرت بحدة عن تشنجها عبر "أسبوع المتاريس" الشهير – بدءا من 24 يناير – متذرعة لذلك بقرار نقل الجنرال جاك ماسو إلى فرنسا، عقب تصريح مثير لصحيفة ألمانية، لم يلتزم فيه حدود التحفظ التي تمليه عليه وظيفته القيادية في حالة حرب. وقد برز في هذه المظاهرات العنيفة المحامي المتطرف "لاغيار" الذي اعتصم وأنصاره بالحرم الجامعي، وحوّل الشوارع المحيطة بالجامعة المركزية إلى ساحة مواجهات دامية مع قوات الدرك خاصة.[1]

وجاءت هذه الحوادث – التي استغلها الرئيس دوغول لتعزيز سلطته كما سبقت الإشارة – كمؤشر بالرفض المسبق لفكرة "الجزائر الجزائرية" التي طرحها الرئيس الفرنسي في خطاب 14 يونيو الذي فتح طريق مولان أمام ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بعد أن أشار إليها تلميحا خلال جولة المطابخ الثانية في مارس الفارط. لذا كان رد الفعل على الخطاب فوريا.

– أولا : في الجزائر بتأسيس "جبهة الجزائر الفرنسية" – ابتداء من 15 يونيو – التي حاول منشطوها استدراج بعض الجزائريين إليها لتتقدمهم ثلة من "المنتخبين"، أمثال الباشاغا بوعلام السعيد وواعلي عازم وأيولالن. إلخ.[2]

وكان لهذه الجبهة امتداد بفرنسا باسم "الجبهة الوطنية من أجل الجزائر الفرنسية"، من أبرز منشطيها اليميني المعروف جان لوبان.

– ثانيا : في فرنسا حيث سارع أنصار الجزائر الفرنسية بعقد "ندوة فانسان" في 17 يونيو، هذه الندوة التي برز فيها جاك سوستيل الوالي العام السابق بانتقاداته اللاذعة لاختيار "الجزائر الجزائرية". فهذا الاختيار حسب قوله . "يؤدي إلى الانفصال والفوضى وخراب الجزائر".[3]

---

1. IBID.
2. PAILLAT, op. cit.
3. IBID p. 440.

ولم يخف تخوف هؤلاء الأنصار من استفتاء تقرير المصير (على "الجزائر الجزائرية" يومئذ) الذي ستكون نتيجته الوحيدة هي "طرد الأوروبيين من الجزائر"[1]

وكانت أغلبية المستوطنين آنذاك على نفس الموجة . "تقرير المصير = القضاء على وجودها في الجزائر".[2]

لذا كان الرد الوحيد هو التصدي لعل "الجزائر الجزائرية" بأي ثمن، وفي هذا الإطار فرت مجموعتا لاغيار وسوزيني إلى مدريد، حيث سبقهما الجنرال راوول صالان قائد جيش الاحتلال الأسبق، للتفكير معا في وسائل المقاومة الممكنة.

كان ذلك قبيل مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي جعلت "المسالمين" من أصدقاء الكاتب الروائي مولود فرعون يفكرون في الرحيل، بعد موجة القلق والإحباط التي ضربتهم من جديد".[3]

وفي خطاب رأس السنة الجديدة حاول الرئيس الفرنسي مرة أخرى تطمين "الكولون" على مستقبلهم في "الجزائر الجزائرية" للتخفيف من حدة القلق والإحباط الذي استبد بهم، وتشجيعهم على المشاركة في استفتاء 8 يناير 1961 في نفس الوقت.

فقد أكد بالمناسبة "أن الجزائر بحاجة إلى الأقلية الفرنسية، "وأكثر من ذلك أن "فرنسا بحاجة إليها لتحقيق مشروعها في الجزائر". وأضاف في نفس السياق أن الضمانات التي ينبغي توفيرها لهذه الأقلية في ظل "الجزائر الجديدة" تعني شرف فرنسا".[4]

وأشار من جهة أخرى أن الهيئات المقترحة لتنظيم السلطات العمومية - في ظل "الجزائر الجزائرية" موضوع الاستفتاء القادم – لا تمس بسلطة

---

1 IBID., p.486.

2. المجاهد، عدد 75، 22 أغسطس 1960.

3. M. FERAOUN, Journal, le Seuil, Paris 1962.

4. J. MORIN, DE GAULLE et l'Algerie, Albin Michel, Paris 1999.

فرنسا ولا بسيادتها على الجزائر"، وأن الهيئة التنفيذية – الواردة ضمن الهيئات المقترحة – لا تكتسي الطابع الحكومي".[1]

هذه التطمينات ذهبت أدراج الرياح، لأن أغلبية "الكولون" كانت اختارت التصدي لمشروع "الجزائر الجزائرية" – كشكل من أشكال الحكم الذاتي - بشتى الوسائل بما في ذلك الإرهاب على أوسع نطاق.

وتجلى هذا الرفض في نتائج استفتاء 8 يناير إذ بلغت نسبة "لا" بالعاصمة 72٪[2]، كما تجلى في تدشين مسلسل الإرهاب باغتيال المحامي "بوبي" Pople في 25 من نفس الشهر.

كان المحامي "بوبي" أحد رموز "الحل الوسط" المقتنعين بضرورة التعايش مع "الأغلبية المسلمة"، وبالشراكة مع "نخبة" هذه الأغلبية في ظل "الجزائر الجزائرية". وقد استقبله الرئيس دوغول وشجعه في مسعاه الذي جعله يعقد صلات وثيقة مع بعض وجوه "النخبة"، أمثال زميله علي معلم أحد منشطي "التجمع الديموقراطي الجزائري" الذي كان يراد له : أن يصبح وعاء سياسيا لفكرة التعايش والشراكة.

وقد سارع المتطرفون بتصفيته[3]، تأكيدا لرفض هذا الطريق الذي استمال فئة قليلة من المستوطنين.

وتجلى هذا الرفض بشكل أوضح في تأسيس "المنظمة المسلحة السرية" [4] (O.A.S) التي صدر أول منشور عنها في فاتح مارس، قبل تدشين حملة الكتابة على الجدران في 6 من نفس الشهر.

وعبرت المنظمة الإرهابية عن رفضها بشكل مدوّ بفرنسا ذاتها عندما اغتالت في نهاية مارس السيد "كاميل بلان" رئيس بلدية إيفيان التي كانت تتأهب لاستقبال أولى المفاوضات الرسمية على المستوى الحكومي.

---

1. IBID
2. H. ALLEG, la guerre d'Algerie (T3), Temps actuels, Paris 1981.
3. جند المتطرفون لاغتياله فئة من اللفيف الأجنبي.
4. في رواية أخرى : "منظمة الجيش السري". (كوريير مثلا).

وعداة فشل محاولة الانقلاب التي قادها الجنرال شال القائد السابق لجيش الاحتلال – بمشاركة الجنرال صالان وعصابات "لاغيار" وسوزيني المتآمرة – انطلاقا من العاصمة الإسبانية، جن جنون "كتائب الجريمة واليأس" المنضوية تحت لواء "المنظمة المسلحة السرية"[1]. ويقدر المندوب العام جان موران تعداد هذه الكتائب بـ300 مسلح، من بينهم 100 يشكلون "كومندو دلتا" من نخبة المظليين.

لكن ينبغي أن نضيف إلى هذا العدد آلاف الفرنسيين المنتظمين في مليشيات مسلحة – غير معلنة – منذ بداية الثورة التحريرية. علما أن العديد من المشاركين في مظاهرات "أسبوع المتاريس" في يناير 1960، احتفظوا بالأسلحة الحربية التي وزعت عليهم من طرف العساكر المتواطئين.

كانت "كتائب الجريمة واليأس" هذه، تمارس الإرهاب الأعمى بطريقة عشوائية في معظم الأحيان.

وكانت لذلك كثيرا ما تخرج ليلا "لتقتص" من تصادف من "العرب"[2] مقابل ألف فرنك "عن كل رأس"! وحتى إذا كانت الخرجة الليلية "غير موفقة"، فإنها تتقاضى مع ذلك منحة جزافية بـ150 فرنكا[3]!

وكانت المرأة الجزائرية تتصدى لفئة المنظمة الإرهابية بالزغاريد، لصدهم عن الأحياء الجزائرية التي يتسللون إليها تحت جنح الظلام لارتكاب جرائمهم.[4]

مثل هذا الإرهاب الجنوني، كان من الطبيعي أن يطرح موضوع مصير الأقلية الفرنسية بصفة عامة في الجزائر المستقلة، واحتمال رحيل نسبة متفاوتة منها ترفض رفضا قاطعا مثل هذا الاحتمال، فما بالك القبول به والعيش في كنفه!

---

1. التعبير للمندوب العام جان موران (1960-1962).

2. FERAOUN, op. cit.

3. IBID.

4. IBID.

وقد أفرد الكاتب بيار نورا كتابا لهذا الموضوع الشائك، سجل فيه بعض الحقائق مثل:

1 – "أن بسطاء المستوطنين أشد تعصبا للجزائر الفرنسية من الأثرياء"!

2 – أن هذه الأقلية كتلة واحدة في الواقع، لأن "ما يوحد مختلف فئاتها سيكولوجيا، أقوى بكثير من الفوارق الاجتماعية التي تميز فيما بينها".

وخلص الكاتب إلى الحل التالي: أن الراغبين في خوض تجربة الجزائر المستقلة، "عليهم أن يستعدوا لبذل ما يملكون من طاقة وكفاءة في بنائها". أما الآخرون فينبغي حسب قوله "ترحيلهم إلى فرنسا في أقرب الآجال".[1]

وفي صائفة 1961: كان رأي بعض المسؤولين بباريس أن الأقلية الفرنسية "طردت نفسها بنفسها، نتيجة العمل الجنوني الذي تقترفه أقلية متطرفة باسمها..". وكانت أكثر التوقعات تشاؤما، تقدر عدد "الهاربين" من شبح استقلال الجزائري بحوالي 200 ألف نسمة.[2]

"البعثة س".. ضد "المنظمة المسلحة"

وللحد من إرهاب "المنظمة المسلحة" – التي أخذت تستخدم المتفجرات والراجمات على أوسع نطاق – وآثاره المدمرة على مستقبل الأقلية الفرنسية نفسها، تحرك أنصار الرئيس دوغول بالجزائر بتشجيع ودعم من حكومة باريس في اتجاهين:

1 – سياسيا بمحاولة تفعيل "الحركة من أجل التعاون" التي تم تأسيسها عمليا سنة 1959[3]، لكن لم تعبر عن وجودها بشكل واضح إلا في خريف 1961. وكانت هذه الحركة تحاول إقناع الأقلية الفرنسية بمخاطر استمرار الحرب،

---

1 N WOOD, Germanie Tillon, Femme mémoire, éditions Autrement, Paris 2003, p 228

2 Y COURRIERE, Les feux du désespoir, Fayard, Paris 1971, p.414.

3 IBID

وبحتمية التفاوض مع جبهة التحرير عاجلا أو آجلا. وتلجأ في ذلك بدورها إلى سلاح المناشير. وتتشخص مضاعفات استمرار الحرب مثلا في:

أ – تدهور علاقات فرنسا بالبلدان النامية على الصعيد الدبلوماسي، هذا التدهور الذي يمكن أن يؤثر على مواقف لندن وواشنطن خاصة.

ب – إمكانية ظهور نازية جديدة على الصعيد العسكري. وبخصوص التفاوض مع الجبهة ترى الحركة أنه سيؤدي حتما إلى استقلال الجزائر. لذا يتعين على الأقلية الفرنسية – بواسطة الحكومة طبعا – أن تحدد شروطها والضمانات اللازمة لحمل الجبهة على قبولها.[1]

2 – أمنيا بواسطة إنشاء "البعثة س" التي دخلت عناصرها حلبة المواجهة ضد المنظمة الإرهابية في 5 ديسمبر، واشتهرت في الميدان بكناية "لي باربوز". وكانت الهدف الأول لهذه البعثة هو مساعدة مصالح الأمن – الوفية منها لحكومة باريس – في تحييد المنظمة الإرهابية ومطاردة قياداتها. وقد انطلق مسؤولو "البعثة س" في أداء ما عليهم من فرضية العمل التالية: "أن جميع أوروبيي الجزائر بدون استثناء يساعدون المنظمة الإرهابية إيجابا أو سلبا".[2]

وكانت المواجهة لذلك دامية أحيانا بين عناصر "البعثة" وقتلة المنظمة الإرهابية.

وبلغ جنون هذه المنظمة أن حكمت بالإعدام على الأسقف دوفال الذي بدا مطلع 1962 متشائما، متوقعا مناكر مهولة في الأسابيع القادمة، جراء التصعيد شبه المؤكد في هستيريا الإرهاب. وصدق توقع الأسقف فعلا، إذ عرف الجنون الإجرامي طورا جديدا، بعد أن علمت المنظمة الإرهابية بتوصل الطرفين الجزائري و الفرنسي إلى اتفاق عام في 20 فبراير 1962 ببلدة "لي روس".

---

1. PAILLAT, op. cit.
2. MORIN, op. cit., p.251.

ومن فظائع وحماقات هذا المسلسل الوحشي منذ عشية وقف القتال في 19 مارس إلى استفتاء تقرير المصير في 1 يوليو:

1 – عملية القصر الملكي ببن عكنون (العاصمة) في 15 مارس التي ذهب ضحيتها الكاتب الروائي مولود فرعون وخمسة من زملائه "المسلمين" والفرنسيين الذين كانوا يمثلون – من خلال "المراكز الاجتماعية" – نزعة التعايش في جزائر الحرية والاستقلال، هذه النزعة التي كان حقد أغلبية "الكولون" عليها، لا يقل عن مناوأة جبهة التحرير لما يسمى؟ "القوة الثالثة".

2 – محاولة اعتصام بجبال الونشريس، بنية البدء في حرب عصابات لتعطيل مسار السلام وتعبيد قطار إيفيان الثانية من سكته. وقد كان الجنرال صالان قبيل اعتقاله من المشجعين على هذه الحماقة التي سارع جيش التحرير في الناحية بالقضاء عليها.[1]

3 – عملية ميناء العاصمة في 2 مايو التي ضربت جمهور الكادحين من الحمالين، مخلفة زهاء 200 قتيل وجريح.

4 – إحراق المكتبة الجامعية في 7 يونيو، ما تسبب في إتلاف ما لا يقل عن 600 ألف عنوان.

وأبى الإرهاب في وهران، إلا أن يكدّر على المواطنين احتفالهم بعيد الاستقلال يوم 5 يوليو، وينغص عليهم فرحتهم العارمة بواسطة عملية استفزازية، أسفرت عن سقوط 125 ضحية إضافية من بينهم 100 من الجزائريين.[2]

وكانت النتيجة الوحيدة لهستيريا الإرهاب، أن خلّصت سلطات الجزائر المستقلة من مشكلة معقدة اسمها "الأقلية الفرنسية" التي كان الرئيس دوغول – كما سبقت الإشارة – يراهن على بقائها كثيرا "لإنجاز مشروعه" في الجزائر الجديدة!

1. عبد الرحمان كريمي، مذكرات النقيب سي مراد، دار الأمة، الجزائر 2005.
2. G. MEYNIER, Histoire du F.L.N, Casbah editions, Alger 2003, p.640.

موقف جبهة التحرير، الاختيار بين الجنسيتين

كانت الثورة الجزائرية واضحة تماما في تعاملها مع موضوع "الأقلية الفرنسية" منذ ساعاتها الأولى، بدليل أن بيان فاتح نوفمبر 1954 وضع أمامها اختيارين : الجنسية الجزائرية فتكون مثل عامة الجزائريين لها ما لهم وعليها ما عليهم، أو الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية. وفي هذه الحالة ينطبق عليها ما ينطبق على الجاليات الجزائرية بصفة عامة.

هذه الثابتة ظلت تحكم موقف قادة الثورة، إلى غاية اللحظات الأخيرة من مفاوضات إيفيان في مارس 1962. وهذا ما يفسر التمسك برفض اختيار ازدواجية الجنسية إلى آخر لحظة.

وقد أكد هذا الرفض محمد يزيد وزير إعلام الحكومة المؤقتة في يونيو 1959، اعتمادا على سابقة الرئيس شارل دوغول نفسه الذي كان قد رفض عام 1940، اقتراح الوزير الأول البريطاني وينستن تشرشل جنسية مزدوجة بريطانية فرنسية.(1)

وكانت قيادة الثورة على مر السنين تبدو صادقة في طرح الاختيارين السابقين، رغم اقتناعها بأن الأقلية الفرنسية لن تتواضع في غالبيتها الساحقة فتقبل بالجنسية الجزائرية!

– فقد كان للاختيار الأول بين مسؤولي الثورة وبعض قادة الرأي أنصاره المؤمنون به والمتحمسون إليه. وهذه عينة من التصريحات التي تؤكد هذا الإيمان والحماس.

1 – في منتصف فبراير 1960 أدلى ثلاثة وزراء من الحكومة المؤقتة هم بن طبال وبوالصوف والسعيد محمدي بتصريح من الرباط، ردا على مناورات التقسيم التي كان الجانب الفرنسي يلجأ إليها من حين لآخر جاء فيه بصريح العبارة : "أن السبيل الوحيد لبقاء الأقلية الفرنسية هو اندماجها

---

1. المجاهد، عدد 44، 14 يونيو 1959.

في الشعب الجزائري، والقبول بالاستقلال في إطار جمهورية بدون تمييز عرقي أو ديني".[1]

2 - وقبيل مفاوضات إيفيان الأولى، أدلى سعد دحلب أمين عام وزارة الخارجية في الحكومة المؤقتة بحديث لأسبوعية "فرانس أوبسرفاتور"، عبر فيه عن استعداد الجانب الجزائري "لتذليل كل الصعاب بهدف إدماج هذه الأقلية في الوطن"، معربا عن ثقته "بأن تعلقها بالجزائر، يعزز استعدادها لأن تصبح جزائرية بأتم معنى الكلمة".[2]

3 - وفي أواخر أغسطس 1961، تحدث الكاتب الروائي مولود فرعون لشباب عمال السلم[3] بتيزي وزو قائلا : "نحن نعتبر الأقدام السوداء جزائريين مثلنا، ونعرف أننا ستنسجم لنشكل شعبا واحدا".[4]

- غير أن الاختيار الثاني كان يبدو أكثر واقعية، كما يؤكد سعد دحلب في الحديث آنف الذكر إذ يقول : "لا نجهل أن جزءا من الأقلية الفرنسية سيرفض الجنسية الجزائرية. وهؤلاء أحرار في البقاء كأجانب أسوة بالجاليات الأخرى، لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات".

ومهما كان الاختيار والموقف، فهناك إجماع جزائري على ضرورة بقاء الأقلية الفرنسية سواء بصفة المواطنة أو الجالية، وهذا ما يفسر التطمينات المتكررة الصادرة عن قادة الثورة في جميع المستويات. ومن الأمثلة على ذلك:

1 - غداة "أسبوع المتاريس" وجه رئيس الحكومة فرحات عباس نداء إلى فرنسيي الجزائر جاء فيه : "أن الجزائر للجزائريين مهما كانت أصولهم، وأن قيام الدولة الجزائرية، يسمح لنا بالعيش جنبا إلى جنب وأن نضمن مستقبل أبنائنا". ونبه بالمناسبة إلى مغبة اختزال المشكلة في معادلة "الإبادة أو

---

1 المجاهد، عدد 62، 22 فبراير 1960.

2 المجاهد، عدد 91، 13 مارس 1961.

3 شباب من فرنسا متطوع للعمل بورشات المنطقة خلال العطلة الصيفية.

4 FERAOUN, op.cit.

الرحيل"، موضحا أن مثل هذا الطرح خديعة ماكرة من المتطرفين الذين أصبحوا بفضل ثرواتهم يتحكمون فيكم بدون رحمة"[1].

2 – ومع بداية مفاوضات إيفيان الأولى (20 مايو 1961)، أعاد عباس الكرة بصيغة أكثر إلحاحا قائلا : "نرجو للمرة الأخيرة والنهائية، أن تدرك الأقلية الفرنسية أن عهدا جديدا بدأ يشرق أمامها، وأن لا جدوى من ربط مصيرها بالاستعمار"[1].

3 – أحيت جبهة التحرير الذكرى السابعة لاندلاع الثورة تحت شعار "التعايش مع الأوربيين". وبهذه المناسبة صرح بالقاسم كريم نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية من الرباط قائلا : "نقول لأوربيي الجزائر أن الماضي انتهى ونعلن رسميا ضمان أمنهم وحقوقهم المشروعة في الجزائر المستقلة"[3]. وكان دحلب قد تطرق في حديثه لأسبوعية "فرانس أوبسرفتور" لموضوع الضمانات بقوله : "يمكن التفاوض في الضمانات على أساس أن الحكومة المؤقتة المانحة يمكن أن تسحب هذه الضمانات من طرف واحد"[4].

وكانت الضمانات التي وافق عليها الجانب الجزائري في المحادثات السرية، عاملا حاسما في تيسير المفاوضات الرسمية وتتويجها في إيفيان الثانية مساء 18 مارس 1962.

لكن لا الضمانات ولا التطمينات كانت كافية لتهدئة المتطرفين، وإقناعهم بإمكانية العيش في ظل الجزائر المستقلة. وهكذا اختار هؤلاء منذ صائفة 1960 طريق الإرهاب الأعمى، أي طريق "الإبادة والرحيل" في نفس الوقت!

---

1. المجاهد، عدد 62، 22 فبراير 1960.
2. المجاهد، عدد 96، 22 مايو 1961.
3. COURRIERE, op. cit.
4. المجاهد، عدد 91، 13 مارس 1961.

هذا الاختيار الأعوج فسرته صحيفة "المجاهد" في بداية سبتمبر من نفس السنة بقولها: "أن الأقلية الأوربية عاجزة عن تصور المواطنة الجزائرية كما نعرضها عليها". والسبب في ذلك أن هذه الأقلية "كانت قبل الثورة تعيش وحدها في الجزائر ولم تكن تحس بوجود الجزائريين إلا كما يحس الرجل بوجود خدم في بيته! فقد كانت حسب المجاهد دائما كل شيء وتخشى أن تصبح لا شيء"[1]

فلا عجب إذن أن تتغلب على هؤلاء نزعة "الأرض المحروقة"، وهستيريا الإرهاب الذي لا يألو على شيء. وقد أحدث "المنظمة المسلحة السرية" - ابتداء من فبراير 1961 خاصة - تمارس هذه "السياسة" بوحشية لم يسبق لها مثيل.

وكان من الطبيعي أن يثير ذلك الحكومة المؤقتة ومصالحها، فتتصدى لموجة الجنون الإجرامي بمختلف الوسائل.

1 - في أكتوبر 1961 وصمت "المجاهد" هذه الظاهرة - "الذعر الإجرامي اليائس" الذي لا يهدد مصالح الأقلية الفرنسية فحسب بل يهدد مصالح الشعب الفرنسي كله.[2]

2 - وفي 30 نوفمبر الموالي عقد وزير الإعلام محمد يزيد مؤتمرا صحفيا ندد فيه "باستفزازات المتطرفين ومظاهراتهم السيئة بالعاصمة ووهران خاصة".[3]

3 - وفي 7 ديسمبر وجهت الحكومة المؤقتة مذكرة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول استفزازات المتطرفين والجرائم التي تقترفها الحركة الإرهابية التي أنشئوها لهذا الغرض.

---

1. المجاهد، عدد 76، 5 سبتمبر 1960
2. المجاهد عدد 105، 9 أكتوبر 1961.
3. المجاهد عدد 110، 11 ديسمبر 1961.

4 – وأثناء محادثات "لي روس" السرية في أواخر فبراير 1962، طلب الجانب الجزائري من الوفد الفرنسي السماح لبعض إطارات جبهة التحرير بدخول الجزائر قبل وقف القتال إذا أمكن، بهدف المساهمة في التصدي لجنون الإرهابيين وفظائعهم[1].

وقد دخلت فعلا بعض الإطارات قبل وقف القتال وبعده مباشرة العاصمة ووهران بصفة خاصة حيث بلغ هذا الجنون ذروته.

ورغم اتفاق مصطفاي – سوزيني في 17 يونيو 1962، فقد واصل المتطرفون استفزازاتهم، كما حدث بوهران أثناء الاحتفال بعيد الاستقلال الأول في 5 يوليو الموالي.

ومعنى ذلك أن أغلبية المستوطنين بقيادة المنظمة المسلحة السرية (أواس) ظلت إلى آخر لحظة وفية لشعار "الإبادة أو الرحيل".

وهكذا كان الرحيل الجماعي الذي بدأ عمليا غداة وقف القتال، وتواصل طوال صائفة 1962.

الحركة الوطنية الجزائرية : نهاية حزينة

غداة عودة الجنرال دوغول إلى الحكم في أعقاب انقلاب 13 مايو 1958، بادر الكاتب الصحفي موريس كلافيل بتوجيه رسالة إليه باسم مصالي، ضمنها استعداد هذا الأخير للتفاوض في سبيل تسوية المشكلة الجزائرية، على أساس ما يكون قد بلغه عن الحلول الوسطى التي يحملها الجنرال في جعبته أي لا إدماج ولا انفصال، ولكن شراكة بعد فترة طويلة من تأهيل الجزائر و"النخبة المسلمة" لذلك.

هذه الرسالة لم يكن المعني على علم بها، بل عثر عليها ضمن مجموعة وثائق تسلمها من محمد الأمين بالهادي الناطق الرسمي باسم "الحركة

---

1 R. BURON, Carnets politiques de la guerre d'Algérie. CANA, Paris 2002

الوطنية الجزائرية" عندما زاره في 24 يوليو الموالي بمنفاه في جزيرة "بالبل سورمار". غضب مصالي لهذه المبادرة الجريئة من الكاتب الفرنسي، وسارع بمكاتبة الجنرال دوغول لإشعاره بأن ما جاء في رسالته لا يعبر عن أفكاره ولا يلزمه بأية صفة وتذكيره بالمناسبة بأن بالهادي هو المتحدث باسمه.[1]

هذه البداية المحرجة مع صاحب "نداء 18 يونيو 1940"، كانت مؤشرا لمبادرات أخرى - أكثر إحراجا - صادرة هذه المرة عن منافسه القوي جبهة التحرير الوطني. من هذه المبادرات التي أحدثت شرخ جدي في صفوف الحركة.

1 - عمليات مساء 24 أغسطس التي هزت فرنسا ذاتها من "كوهافر" شمالا إلى "مربيان" جنوبا هذه العمليات الجريئة التي شنها فدائيو جبهة التحرير بفرنسا جعلت بعض مسؤولي الحركة يطالبون بالإقتداء بالجبهة، لكن إدارة الحركة رفضت ذلك بدعوى الاتصالات الجارية مع الفرنسيين.[2]

2 - الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر، هذا الإعلان الذي أوقع المكتب السياسي للحركة في حرج كبير، فالتزم الصمت أولا، خوفا من تأثير معارضة الإعلان على سمعة الحركة بالجزائر وعبر البلدان الأفرو آسيوية، قبل أن يعتبر الحدث في نهاية الأمر "مبادرة طيبة".

وقد جعل هذا الحدث الهام - الذي أحرج الجنرال دوغول نفسه - بعض الإطارات في حركة مصالي، يتساءلون عن أسباب وجودهم كتنظيم منفصل معارض للحكومة المؤقتة بعد 20 سبتمبر.[3]

وجاءت مبادرة "مخطط قسنطينة" - عن الجانب الفرنسي في 3 أكتوبر الموالي لتعمق هذا الشرخ، بعد أن طالب بعض الإطارات في الحركة إدانة هذا المشروع الاستعماري وكان رد مصالي غداة الإعلان عن هذا المشروع

---

1. M. HARBI, Les archives de la revolution Algerienne, J. Afrique, Paris 1981
2. د. يحيى بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي واللجنة المركزية وجبهة التحرير، دار هومة، الجزائر 2001.
3. نفس المصدر

غامضا وفاترا، قبل أن يكشف عن حقيقة موقفه المؤيد، هذا الموقف الذي جعل بعض أصدقائه "التروتسكيين"[1] أنفسهم ينفضون من حوله.[2]

وجاء الإفراج عن مصالي في منتصف يناير 1959، ليضاعف من البلبلة والارتباك السائد في بقايا الحركة، لاسيما بعد حل المكتب السياسي[3] وإبعاد بعض الوجوه البارزة، أمثال محمد مروك وعابد بوحافة وعبد القادر وفواف. وكانت الحركة قد اهتزت في نهاية السنة الماضية، على وقع انضمام مسؤول اتحاديتها بفرنسا أحمد نصبة - المشهور بلقب القلاوي الأكحل - إلى جبهة التحرير الوطني، وقد أعلن عن ذلك في رسالة ضمَّنها إدانات صريحة للحركة، قبل أن يدعو في 19 يناير - رفقة بعض المسؤولين في بلجيكا وشمال وشرق فرنسا - أنصارها إلى الالتحاق بالجبهة.

ويصف مصالي نفسه حالة حركته يومئذ بقوله : "..كان الحزب موجودا فقط كاسم وحضور قائده وسط عدد من المناضلين والمسؤولين.." مضيفا : "لا مال ولا إطارات، لكن الكثير من الخصوم والعلاقات". وقد اصطدمت محاولة إعطاء نفس جديد للحركة "بقضية القلاوي" وتداعياتها، بعد أن شغلت مصالي والمكتب السياسي المؤقت من حوله قرابة 18 شهرا.[4]

وشهدت سنة 1959 محاولة اغتيال زعيم الحركة في "شانتيي" غداة إعلان الرئيس دوغول عن خيار تقرير المصير في 16 سبتمبر. وقد سارعت اتحادية جبهة التحرير بفرنسا بنفي تورطها فيها، معتبرة إياها "عملية مسرحية أو تصفية حسابات بين الكمشة الأخيرة من أتباع الزعيم".[5] وليس مستبعدا أن تكون الإتحادية حاولت ذلك فعلا، في إطار سياسة الجبهة الحريصة على

1. J. SIMON, Messali Hadj. 1998-1974, edition Tirésias, Paris 1998.
2. IBID
3. م. بوعزيز، المصدر السابق.
4. HARBI, op.cit.
5. المجاهد، عدد 52، 5 أكتوبر 1959.

تحييد كل مفاوض بديل محتمل. علما أنها قامت في 2 أغسطس الماضي بتصفية السيناتور بن حبيلس "بفيشي" بعد بروز اسمه كمرشح لزعامة "القوة الثالثة" التي كان الرئيس الفرنسي يسعى لإظهارها، بأمل التفاوض معها على مستقبل الجزائر ضمن خيار "الحلول الوسطى" آنف الذكر.

وتذكر بعض المصادر في هذا السياق، أن مصالي قبيل عودته من منفاه في "بالبل"، كان يساند هذا الخيار القائم على مبدأ تقرير المصير، في إطار الشراكة بين الأقلية الفرنسية و"نخبة الأغلبية المسلمة"(1).

وتبعا لكل ذلك، كانت الحالة التنظيمية للحركة المصالية تتميز بمزيد من التفكك والانهيار، لاسيما داخل الجزائر إذ يعترف الزعيم نفسه بانقراضها تقريبا خلال سنتي 1959 و 1960 (2). ولم يكن الوضع بفرنسا بأحسن حالا، ناهيك أن شخصيات بارزة من الحركة، لم تعد تجد من يزورها أو يهتم بها في السجون الفرنسية.(3)

ومن مظاهر هذا التفكك، تمرد بعض ممثلي الحركة - في ألمانيا وإيطاليا مثلا - على زعيم الحزب ورفض تعيينات لهم للعمل في باريس.(4)

وحملت سنة 1960 معها مفاجآت حزبية إضافية، بددت ما بقي من أوهام في أذهان أنصار الحركة المصالية مثل:

1 - لقاء مولان في 20 يونيو وهو الأول من نوعه على المستوى الحكومي بين باريس وجبهة التحرير. وقد أحدث هزة عنيفة في صفوف الأنصار الذين غشوا "قوفيو" - حيث يقيم الزعيم - للاستفسار والتعبير عن دهشتهم في

---

1 C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algérie, Le livre contemporain, Paris 1961

2. HARBI, op. cit

3. أمثال محمد مزوالي ومصطفى بن محمد.

4. HARBI, op. cit. A

نفس الوقت. وكان رد الزعيم مثقلا حسرة وإحباطا وهو يقول : "لقد تجاهلونا"[1]

2 - مظاهرات 11 ديسمبر التي كشفت بوضوح غياب الحركة داخل البلاد ومساندة الجماهير لجبهة التحرير، مرعزعة بذلك قناعات المتعاطفين معه، وحتى أنصارها بفرنسا والخارج.[2]

وانتهت هذه السنة بأزمة في محيط مصالي، ابعد بموجبها ثلاثة من الأوفياء السابقين : مولاي مرباح، عيسى العبدلي، الهاشمي بفريش، لأنهم كانوا يلحون عليه بضرورة مغادرة فرنسا والاستقرار في أي بلد آخر - كألمانيا أو إيطاليا - حتى يعطي ذلك لنضالهم نوعا من المصداقية في نظر الجماهير والعالم أجمع.[3]

وما لبث الزعيم أن اعترف بصواب ما كانوا يدعونه إليه، فقد لاحظ في يناير 1961 أن تحرك القلة القليلة من أنصاره بات يصطدم بعقبتين كبيرتين : وجوده ورهاقه بفرنسا، وحالة الحركة المؤسفة بالجزائر.[4]

ويصف حاله وجماعته آنذاك وصفا مأساويا إذ يقول عن السلطات الفرنسية بمرارة : "لقد تداولت مختلف الأطراف على عصرنا كعصرة الليمون". ويشرح ذلك بمحاولة هذه الأطراف الملحة لاستعمال حركته ضد جبهة التحرير بدون مقابل جدي. علما أن اتصالاتها به "اقتصرت على محافظي الشرطة . أو زيارات سرية لأشخاص مقربين من دوائر الحكومة، يسارعون بتنبيه مستقبليهم "أن الزيارة تكتسي طابعا شخصيا"[5]

وبلغته أصداء الاتصالات السرية بالجبهة مطلع السنة فصرخ متأسفا . "تجاهلونا مرة أخرى"[6].

---

1 IBID.
2. IBID
3 IBID
4 IBID.
5. IBID.

وأمام الطريق المسدود الذي انتهت إليه "الحركة الوطنية"، ألحى باللائمة على بعض نوابه الذين ما انفكوا يكذبون عليه بزعمهم أن "دوغول لا يقوم بأية خطوة جدية بدونكم"، قبل أن يتساءل في حيرة العاجز عن مواجهة الموقف قائلا: "هل من مخرج من هذا الجمود والاختناق؟ كيف الخروج من المأزق؟"[1]

ويعترف مصالي بأن الاتصال بحركته في سياق التحضير لإيفيان الأولى كان بهدف "الضغط على الجبهة لتقديم بعض التنازلات".

كما يعترف بأن إقصاء الحركة من هذه المفاوضات "أحدث هزة في صفوفنا أقوى من هزة مولان".[2]

وعندما تأزمت المفاوضات بين الوفدين الجزائري والفرنسي – حول موضوع الصحراء – في غضون الأسبوع الأول من يوليو، عاود الفرنسيون الاتصال بمصالي بنفس الطريقة ولنفس الغرض. لكن مصالي وبعض أعضاء المكتب السياسي المؤقت[3]، بادروا بالتعبير هذه المرة عن رفضهم لمناورة استعمال الحركة كمجرد ورقة ضغط على الجبهة.[4]

لم يمر هذا الرفض بسلام، لأنه أدى إلى تصدع القيادة والخروج عن مصالي، بل محاولة عزله وتجاوزه على صعيد النشاط خاصة. وكان في طليعة الخارجين عليه أقرب المقربين إليه في السابق، أمثال بالهادي وبن صيد وبن عمار وفرحات... الذين أسسوا "جبهة العمل الديموقراطي" بأمل المشاركة النشيطة في تجسيد اختيار "الجزائر الجزائرية" التي كان الرئيس دوغول يريدها بدون جبهة التحرير إذا اقتضى الأمر.

---

1. Ibid.
2. Ibid.
3. شكل مصالي بعد الإفراج عنه مطلع 1959 "مكتبا سياسيا استشاريا مؤقتا" يضم إلى جانبه: بلهادي محمد، عبد العزيز بابا أحمد، محمد فرحات، بن صيد، المشاوري. هذا المكتب حل محل السابق عن مؤتمر "هورنو" في منتصف يوليو 1954
4. HARBI, op. cit.

ولم يكن وضع الحركة بالجزائر أقل تأزما، كما يشير إلى ذلك تقرير أحد قيادها بالداخل في أواخر مايو 1961، إذ يشير بصريح العبارة إلى:

- "أن الحركة غائبة - سياسيا - عن الجزائر منذ خمس سنوات.
- أن وضعها أصبح مخيما خاصة بعد إيفيان الأولى.
- أن الجبهة أصبحت في نظر الجزائريين دينا جديدا"[1]

ويكشف التقرير من جهة أخرى، أن بعض المنشقين على مصالي عادوا إلى الجزائر في إطار الدعوة "لجبهة العمل الديموقراطي"، يتقدمهم خليفة بن عمار الذي حل بالجزائر في 18 مايو ونزل بفندق "الينى" (السفير).

ويزعم المنشقون حسب هذا التقرير أن الجميع بفرنسا مع التنظيم الجديد ماعدا مصالي والمشاوي[2] وأن من أعضائه البارزين مرباح وبوروز والدباغين. لكن كاتب التقرير يسجل على بن عمار ومن معه الملاحظات التالية

1 - "أن الحكومة الفرنسية تقف وراء هذا التنظيم لا شك في ذلك بدليل:

- محتوى جريدته "لالجيريان" (الجزائري).
- رؤية بن عمار أكثر من مرة رفقة 3 أوروبيين، يرجح الكاتب أنه يتلقى الأوامر منهم.
- شهادة بعض المناضلين أمثال الشيخ بالكتروسي.

2 - أن النقابة المصالية تكون شريكا في "جبهة العمل الديموقراطي".

3 - تحاملهم على الحاج مصالي "الذي عين أفرادا من عائلته في اللجنة المديرة"[3] حسب قولهم.

ويصف مصالي بدوره خصومه بالعمالة التي أغواها دور "القوة الثالثة" التي تراهن على "عزم باريس عدم التفاوض مع جبهة التحرير"، كما يؤكد

1. IBID.

2. محمد المشاوي مناضل قديم من عائلة مصالي.

3. في إشارة إلى المشاوي وابنه علي وابنته جنينة وزوجها بن قلقلة.

ذلك صبح مساء الأمين بالهادي. وبدعم بالمناسبة ما ذهب إليه صاحب التقرير السابق، بالتأكيد على أن للعصابة امتدادات في الاتحاد النقابي وفي بعثات الحركة الخارجية كما سبقت الإشارة.

وينتقد زعيم الحركة بشدة إصرار بالهادي وزمرته على المضي في طريق "القوة الثالثة"، رغم أن إيفيان (الأولى) قضت على هذه السياسة. ويفسر هذا الإصرار بالرغبة في تعزيز "لجان المنتخبين، وجماعة بني وي-وي التي لا تشكل قوة جدية. أي دعم القاعدة الاجتماعية لاستمرارية الرأسمالية الفرنسية في الجزائر".

ويتهم هذه الزمرة بالعمل في هذا الاتجاه "من داخل الحركة وخارجها، وفي صفوف النقابة وحتى القوات المسلحة في الجبل".[1]

وتؤكد المصادر الفرنسية، ارتباط "جبهة الأمن الديموقراطي" بالمخابرات التي حاولت توظيفها سياسيا وأمنيا.

1 - سياسيا بهدف مساندة اختيار الجزائر الجزائرية، سواء بنية تحييد جبهة التحرير أو حملها على تقديم التنازلات المرغوبة من إدارة الاحتلال.

2 – أمنيا في اتجاهين اثنين:

1 – كسب بعض الجماعات المسلحة التي ما تزال تنشط باسم الحركة الوطنية مثل جماعة عبد الله السلمي من جهة، وتصفية بعض عناصر جبهة التحرير بالعاصمة وفرنسا خاصة من جهة ثانية.[2]

2 - استعمالها كطعم للإيقاع ببعض قادة "المنظمة السرية" الإرهابية، عبر الإيهام بإمكانية التحالف بين التنظيمين، علما أن المنظمة الإرهابية كانت تبحث عن شريك جزائري، بنية الانفصال بالبلاد على طريقة الأقلية العنصرية في جنوب إفريقيا.[3]

---

1 يعني مصالي الجماعات المسلحة العاملة باسم الحركة الوطنية الجزائرية

2. PAILLAT, op. cit.

3. Y. COURRIERE, Les feux du desespoir, Fayard, Paris 1971

لكن مع حلول خريف 1961 سقطت ورقة "جبهة العمل الديموقراطي"، أسوة بأوراق "لجان المنتخبين" و"الهيئة التمهيدية"، وما إلى ذلك من البدائل الواهية، بعد استئناف الاتصالات السرية مع جبهة التحرير، وارتسام إمكانية تسوية مقبولة في الأفق القريب.

ويبدو الحاج مصالي هذه المرة كأنه استسلم للأمر الواقع، ظم يصرخ "لقد تجاهلون!" كما فعل بمناسبة مولان وإيفيان الأولى، وكان قد مر بفترة حرجة مطلع السنة، بعد أن أصيبت حاشيته "بعقدة المفاوض"، فأصبحت تطالبه بالمشاركة من أي باب وبأي ثمن!، وقد اضطره ذلك لتهدئة "مرضى التفاوض" باللجوء إلى الكذب على الذات بقوله: "أن عدم المشاركة في المفاوضات لا يخلو من مزايا مثل "التقدم إلى الشعب أحرارا من أي التزام""[1]

وعاش أنصار مصالي وضعية صعبة بعد وقف القتال الذي شهد صدامات مسلحة كما حدث في الجلفة، حيث تدخل الجيش الفرنسي لإجلاء عائلات المصاليين إلى بوسعادة وكانت جبهة التحرير في بعض الولايات، قد تمكنت من الحصول قبل وقف القتال على قوائم سجناء الحركة، فمارست على بعضهم ضغوطات قوية غداة الإفراج عنهم، وتعرض كثيرون منهم إلى التصفية قبيل الاستقلال والسجن بعده.

وشهدت الولاية السادسة مثلا، تصفية العديد من مسلحي الحركة بقيادة عبد الله السلمي رغم اتفاقه مع "حكومة بومرداس".

وأثناء أزمة الخلاف على السلطة بين الحكومة المؤقتة والتحالف المعارض لها، تلقى مصالي عروضا من ألمانيا (الاتحادية) وكندا بالمساعدة "لمحاربة الشيوعية" في الجزائر المستقلة، لكنه اعتذر عن قبولها، بعد أن استخلص العبرة من تجربة "الحركة الوطنية الجزائرية" الفاشلة[2]، وفصل

---

1. HARBI, op. cit

2. محمد رزوالي في كتابنا "نداء الحق"، دار هومة، الجزائر 2001.

إعادة تأسيس "حزب الشعب الجزائري" بأمل المشاركة في المنافسة السياسية. لكن جبهة التحرير ما لبثت أن قطعت عليه – وعلى أمثاله – هذا الطريق، بإقرار نظام الحزب الواحد : جبهة التحرير الوطني.

وكان المناضل الكبير محمد زروالي سجين حوادث مايو 1945، قد زار مصالي في "بوبيني" غداة الإفراج عنه في أبريل 1962، وأثار معه مسألة الخلاف مع جبهة التحرير، فأجابه "التاريخ وحده سيفصل في هذا الخلاف"[1]

محاولة فصل الصحراء

بدأت إدارة الاحتلال الفرنسي تمهد لفصل الصحراء عمليا منذ 1956 : سنة اكتشاف أهمية مخزون الصحراء من المحروقات، بدءا من آبار عين أمناس وحاسي مسعود ثم حاسي الرمل لاحقا. ويندرج في هذا الإطار إنشاء "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية" بموجب قانون 10 يناير 1957، والتي تضم إلى جانب الجزائر المستعمرات الفرنسية الأخرى المتاخمة للصحراء وهي : موريتانيا، السودان الغربي (السنغال ومالي)، النيجر، تشاد.

ويشكل الفضاء المحصور ضمن هذه المنظمة المشتركة، نوعا من الحيازة الفرنسية بغرض الانفراد باستغلال الموارد الباطنية الصحراوية، دون أن يمس بالطبيعة القانونية والسياسية للمناطق المعنية التي تظل مرتبطة بالبلدان المذكورة حسب الحدود القائمة.[2]

وشهدت السنة الموالية ظهور شبكات الأنابيب الأولى في الواقع، أو على الورق في شكل تصاميم قابلة للإنجاز الفوري أو على المدى المتوسط والبعيد

---

1. نفس المصدر.

2. M. BEDJAOUI, La révolution algérienne et le droit, édition A.I.J.D. Bruxelles 1961, p. 240.

ـ في الواقع بالشروع في إنجاز أنبوب جبلي (عين أمناس) – الصخيرة بخليج قابس في القطر التونسي، ثم أنبوب حاسي مسعود – بجاية فيما يتعلق بالبترول.

– على التصاميم فيما يتعلق بأنابيب الغاز. وقد طالعتنا في هذا الصدد صحيفة أمريكية[240] أواخر 1958، بمشروع مخطط لنقل الغاز عبر المتوسط إلى أوروبا حسب المحطات التالية: حاسي الرمل – وهران – المرية (إسبانيا) – قرطجنة – فرنسا – إيطاليا.

ومع تزايد أهمية الاكتشافات وحجم الاستثمارات الموظفة فيها، ازدادت شهية إدارة الاحتلال، وقد تجلى ذلك في مظهرين:

1 – إصدار "مدونة النفط الصحراوي" لتشجيع الاستثمار في 22 نوفمبر من نفس السنة.

2 – الشروع في التخطيط لقيام دولة صحراوية تابعة بمباركة بعض الأعيان، وتزكية بعض "الزعامات" في مستعمرات الجوار آنفة الذكر. وقد عبرت سلطات الاحتلال عن ذلك بإطلاق "بالون اختبار" بواسطة صحيفة "ليبراسيون" التي نشرت نبأ حول وفد صحراوي طالب في زيارة إلى باريس بقيام "جمهورية صحراوية". وكان من الطبيعي أن يجد مثل هذا "السبق" المثير، التجاوب المنتظر في عدد من الصحف والإذاعات التي سارعت بتناقله والترويج له.[241]

وتلا إطلاق هذا "البالون" – سنة 1959 – مباشرة، تحرك رئيس المجلس العمالي بالواحات حمزة بوبكر الذي فتح استشارة واسعة شملت جميع أعيان المنطقة تقريبا، وقد ذهبت سلطات الاحتلال بعيدا في مشروع الدولة الصحراوية، بعد أن طمّعت رئيس المجلس العمالي بتولي إمارتها، وظهور فكرة "الهوية الصحراوية" المتميزة[242] تبعا لذلك!

1 نيويورك تايمز
2 إبراهيم بيوض، أعمالي في الثورة، جمعية التراث، القرارة – غرداية 1990
3 إبراهيم مولاي (عبد الوهاب)، الشروق اليومي عدد 1770 في 21 أغسطس 2006

وتلقى المشروع في مطلع 1960 دعما قويا من باريس التي جندت له بعض الأقلام المهتمة بالشأن الجزائري بدءا بمدير صحيفة "لوموند" شخصيا(1).
وفي خريف نفس السنة طرح الموضوع في جلسة سرية لمجلس عمالة الواحات بالأغواط، لكن رئيس المجلس لم يجد التجاوب المنتظر بعد تحفظ معظم المنتخبين الذين أفهموه باختصار، أن شأنا على هذه الدرجة من الخطورة من اختصاص الشعب وحده.

وذكروه بالمناسبة أن المجلس يغلب عليه طابع المشورة الاقتصادية والإدارية، وبالتالي ليس من صلاحياته النظر في مثل هذه المسائل ذات الطابع الوطني.[2]

وأمام انسداد الأطر النظامية المحلية، لم تتحرج إدارة الاحتلال وعملاؤها الانفصاليون، من العمل على إشعال نار الفتنة الطائفية في سبتمبر من نفس السنة بمدينة ورقلة خاصة.[3]

لكن بفطنة رجال الجبهة وتفطن بعض الأعيان، قطع دابر هذه الفتنة العمياء، دون أن تحقق ما كان يرجى منها . تمرير مشروع "الدولة الصحراوية" على الساخن، بوضع الرافضين والمتحفظين أمام الأمر الواقع.[4]

وظهرت الأطماع الفرنسية في الصحراء كأقوى ما تكون قبيل وأثناء مفاوضات إيفيان الأولى:

– أولا بقلم ماكس لوجان وزير الصحراء سابقا الذي نشر دراسة مطولة في أبريل 1961، كشف فيها أن عائدات النفط في تزايد ملحوظ ، فقد بلغت سنة 1960 زهاء 80 مليون دولار، لترتفع في السنة الموالية – حسب التقديرات الأولية – إلى 150 مليون دولار.

1. المجاهد، عدد 62، 22 فبراير 1960.
2. الشيخ بيوض، المصدر السابق.
3. نفس المصدر.
4. نفس المصدر.

هذه المعطيات الواعدة، جعلت الوزير السابق يؤكد أن الصحراء انجاز فرنسي، وبالتالي فهي ملكية شرعية لفرنسا، قبل أن يحسم قائلا: "الصحراء ضمانة استقلال فرنسا الاقتصادي، بل ضمانة أوربا الحرة"(1).

– ثانيا: في مذكرة للرئيس الفرنسي بتاريخ 9 يونيو، أثناء تأزم الموقف على مائدة المفاوضات في إيفيان الأولى حول موضوع الصحراء بالذات. ومما جاء في هذه المذكرة: "يمكن أن نقبل أشياء كثيرة، ما عدا التنازل عن الصحراء لجبهة التحرير هكذا بكل بساطة... بعد أن مهد لذلك بتأكيد أمرين اثنين:

– أن "الصحراء الجزائرية" خرافة قانونية ووطنية لا سند لها في التاريخ.

– أن البترول هو ملك فرنسا وفرنسا وحدها"(2).

لكن بعد أقل من ثلاثة أشهر، اضطر الرئيس دوغول إلى مراجعة موقفه والتخلي عن تشدده، في مذكرة جديدة بتاريخ 29 أغسطس، تحدد بوضوح المصالح الفرنسية التي لا يمكن التخلي عنها وهي:

1 – حرية استغلال المحروقات والأفضلية في رخص التنقيب عنها.

2 – حرية التصرف في المطارات والمواصلات مع إفريقيا السوداء.

3 – الاحتفاظ برقان وإيكر (الهقار) لمواصلة التجارب النووية حتى 1964، وبشار للتجارب الصاروخية إلى أجل غير مسمى(3).

وجاءت هذه المذكرة تمهيدا لما سيعلن عنه في مؤتمره الصحفي يوم 5 سبتمبر الموالي، حين اضطر إلى الاعتراف "بالواقع"، ألا وهو أن الجزائريين يعتقدون عن بكرة أبيهم أن الصحراء جزء من الجزائر، وأن أية

---

1. المجاهد، عدد 93، 10 أبريل 1961.
2. H. ALLEG, La guerre d'Algérie (T3), Temps actuels, Paris 1999, p.352
3. J. MORIN, DE GAULLE et l'Algérie, Albin Michel, Paris 1999.

حكومة مهما كان توجهها إزاء فرنسا، لا يمكن أن تكف عن المطالبة بالسيادة الجزائرية على الصحراء"[2].

هذا الموقف الواقعي، ما لبث أن فتح باب التفاوض على مصراعيه حول مصالح فرنسا في الجزائر المستقلة، بعد التخلي عن فكرة الاحتفاظ بالصحراء.

لكن ذلك لم يمنع أنصار شعار "فرنسا من دانكارك إلى تمراسست" من مواصلة مساعيهم إلى آخر لحظة، بتشجيع من الوزير الأول ميشال دوبري شخصيا.

ويعود الفضل في إفشال مشروع "الدولة الصحراوية" وفكرة "البحر الداخلي"، وتلاشي الأطماع الفرنسية في الاحتفاظ بالصحراء تبعا لذلك،

- داخليا إلى نشاط جبهة وجيش التحرير في المناطق الصحراوية، حيث استطاعت كسب وتحييد أعيان متليلي ووادي ريغ وميزاب وورقلة والهقار الذين صمدوا في وجه إدارة الاحتلال وأعوانها، هذه الإدارة التي كانت تزاوج بين الجزرة والعصا، بين الوعد والوعيد.

- خارجيا إلى تحفظ ورفض عدد من كبار المسؤولين في دول الجوار التي استكملت استقلالها عام 1960. ونذكر من هؤلاء الملك الحسن الثاني والرئيس المالي موديبو كايتا، دون أن ننسى الرئيس النيجيري حماني ديوري الذي رد على الضغوط المكثفة على شخصه وبلاده قائلا: "لن أساهم أبدا في خلق كانتنا صحراوية".[2]

جبهة التحرير، تجاوز المأزق عبر نافذة الاستغلال

بدأت قيادة جبهة التحرير الوطني منذ اكتشاف البترول عام 1956، تتابع باهتمام مناورات الجانب الفرنسي، متوقعة أن تزداد مخاطرها بتطور القضية الجزائرية من جهة، وتزايد أهمية الاكتشافات الصحراوية من جهة

---

1. ALLEG, op. cit.

2. المجاهد، عدد 113، 22 يناير 1962.

ثانية، وكانت أشد ما تكون تمسكا بسلامة التراب الوطني في نطاق الحدود القائمة أسوة بالوحدة الوطنية، وكلاهما ركن من أركان السيادة والاستقلال الذي تكافح في سبيله منذ فاتح نوفمبر 1954.

ومع تطور حالة النزاع على الصعيدين الداخلي والخارجي، أصبحت تنكر على سلطات الاحتلال الفرنسي باعتبارها طرفا في هذا النزاع حق الالتزام باسم الجزائر، وإبرام العقود مع الأطراف الدولية - عمومية كانت أم خاصة - على هذا الأساس.

وفي ميدان المحروقات خاصة أخذت تتذرع بحالة النزاع لمحاولة صد الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الصحراء. وقد تبلور هذا الموقف في مطلع 1959 مثلا، على لسان وزير الأخبار محمد يزيد الذي عقد مؤتمرا صحفيا في 27 يناير، أكد فيه أن الشعب الجزائري وحكومته - لا يعترف بشرعية الاتفاقيات التي تبرمها الشركات الأجنبية مع سلطات الاحتلال، ويعتبرها "عملا عدائيا ضد قضيته" العادلة. ولم يتردد بالمناسبة في تحذير الشركات المستثمرة - على غرار "ستندار أويل" - أو الراغبة في ذلك من الخطر المتربص بمستخدميها ومنشآتها[1]

وللبرهنة على جدية التحذير، قام جيش التحرير بنسف قطار، كان ينقل الحمولات الأولى من حاسي مسعود إلى ميناء بجاية. واستعانت "المجاهد" في نفس الإطار، بالشاعر الكبير مفدي زكريا الذي زمجر من أعماق سجن "بربروس" مرددا:

"الله فجر حقده برمالنا   وأقام عزرائيل يحمي المنبعا"

وفي يونيو الموالي استغلت الحكومة المؤقتة انعقاد المؤتمر الخامس للبترول بنيويورك (من 30 مايو إلى 5 يونيو)، لتسمعه رأيها في العقود التي تبرمها الشركات الأجنبية المستثمرة في الصحراء والتي تعتبرها "دعما

1 المجاهد، عدد 36، 6 فبراير 1959.

مباشرا للعدوان". وحذرت الحكومة بإلحاح من المخاطر الأمنية الناجمة عن ذلك، مناشدة الحكومات المعنية إشعار رعاياها بعواقب المشاركة في "عملية حرب اقتصادية فرنسية بالجزائر".

وأشارت الحكومة في هذا الصدد، إلى أن جهاز الثورة موجود بالمناطق البترولية التي تعتبر لذلك مناطق غير آمنة، ومن ثمة فهي براء مما قد يلحق هؤلاء الرعايا من أذى. واستدلت على ذلك بإعلان ورقلة (حاسي مسعود) والأغواط (حاسي الرمل) مناطق غير آمنة، استنادا إلى أنباء تفيد أن 14 شخصا اعتقلوا بشبهة الانتماء إلى جبهة وجيش التحرير ووقوع رئيس بلدية قصر الحيران في كمين للثوار.[1]

وظلت قيادة الثورة ثابتة في موقفها من الصحراء، كجزء لا يتجزأ من الجزائر المكافحة في سبيل استعادة سيادتها كاملة على ترابها الوطني، إلى ما بعد لقاء "لوسرن" (سويسرا) الذي فتح طريق إيفيان الأولى (20 مايو 1961). ففي مارس 1961 أدلى الأمين العام لوزارة الخارجية محمد ذلك بحديث إلى أسبوعية "فرانس أوبسرفاتور" أكد فيه أن النقاش ممكن في موضوع استغلال الثروات الباطنية بالصحراء، لكن في ظل السيادة الجزائرية وحرية حكومة الاستقلال في إبرام ما تشاء من عقود الاستغلال مع فرنسا وغير فرنسا".[2]

هذا التمييز - التاكتيكي - بين السيادة والاستغلال تبلور أكثر في مذكرة للحكومة المؤقتة وجهتها في 1 يوليو من نفس السنة إلى البلدان المجاورة والهيئة الأممية حول الصحراء، لتوضيح الموقف الجزائري بعد توقف مفاوضات إيفيان في 13 يونيو الماضي، بسبب إصرار الوفد الفرنسي على استثناء الصحراء من الاتفاق المحتمل حول تقرير المصير الذي لا يمكن في نظره أن يشمل سوى المناطق الشمالية (13 عمالة).

---

1 المجاهد، عدد 44، 16 يونيو 1959

2 المجاهد، عدد 91، 13 مارس 1961

وللتنديد بالموقف الفرنسي أعلنت الحكومة المؤقتة الخامس من يوليو (ذكرى احتلال الجزائر) "يوما وطنيا ضد التقسيم"، مهدت له - ابتداء من فاتح يوليو - بسلسلة من الاضرابات والمظاهرات أسفرت عن سقوط العشرات من القتلى والجرحى.[1]

وحسب "المجاهد" أن هذه الحركة الاحتجاجية حققت أهدافها، "بدفن خرافة فصل الصحراء إلى الأبد" مساهمة بذلك في "تقويض أركان الاستعمار الجديد".[2]

وكانت الصحيفة محقة إلى حد ما، لأن الرئيس الفرنسي ما لبث أن تسلل عبر ثغرة التمييز بين السيادة والاستقلال، لتجاوز مأزق التشدد - الذي كان في مقدمة أنصاره الوزير الأول ميشال دوبري - كما اتضح ذلك في مؤتمر لرئيس الصحفي يوم 5 سبتمبر 1961، حين أعلن استعداده للتفاوض عن مصالح فرنسا ضمن آفاق استقلال الجزائر في ظل الوحدة الوطنية والإقليمية.

وكانت الحكومة المؤقتة قد تناولت في مذكرة فاتح يوليو بوضوح مسألة الحدود الصحراوية التي كانت تطرحها كل من تونس والمغرب خاصة. ومما جاء في هذا الصدد:

1 - أن تحرير الجزائر ينبغي أن يشمل أولا إقليم البلاد ضمن حدوده الحالية.

2 - أن مسألة الحدود لا يمكن تسويتها إلا مع الجزائر المستقلة المتمتعة بكامل سيادتها، ودون أي تدخل من الدولة التي كانت تستعمرها.

3 - أن من حق الشعب الجزائري أن يرفض أي تعديل للحدود، بالاتفاق مع الدولة المحتلة التي لا حق لها في عقد اتفاقات باسم الجزائر.

---

1. حسب "الأم" أن عدد الضحايا بشرق البلاد فقط بلغ 80 قتيلا و266 جريحا.
2. المجاهد، عدد 100، 17 يوليو 1961.

4 - أن أي اتفاق من هذا القبيل من شأنه أن يعرقل تحرير الجزائر، فضلا عما يتضمنه من اعتراف بالسيادة الفرنسية عليها.

ولتحسيس دول الجوار عامة بخطورة المناورات الفرنسية حول الصحراء، كانت الحكومة المؤقتة كثيرا ما تلجأ - منذ 1959 - إلى حجتين:

أولا : الحجة الاقتصادية على أساس أن تحرير الصحراء الجزائرية، يمكن أن يفتح باب التعاون لاستغلال ثرواتها الباطنية بما يعود بالفائدة على الجميع.

ويبدو ذلك في عبارة من قبيل : "أن ثروات الصحراء أساس قوة واستقلال الجزائر والمغرب العربي". وقد جاءت هذه العبارة في معرض الرد على ماكس لوجان الذي ذهب - في أبريل 1961 - إلى القول، بأن "بترول الصحراء يشكل ضمانة لاستقلال فرنسا وأوروبا الحرة".

- ثانيا : الحجة الأمنية التي تتمثل في التلويح المستمر بخطر التجارب الفرنسية على البلدان المجاورة. ونلمس ذلك في مثل هذا النداء الصادر عن صحيفة "المجاهد" في أغسطس 1959 : "أيها الأفارقة، أوقفوا تجارب فرنسا الإجرامية ضدكم"[1].

عسكريا : شوط إضافي، بلا هدف

تكمن أهمية العامل العسكري - حسب خبراء الحروب - في آثاره المعنوية، أكثر مما تكمن في نتائجه المادية.[2]

وإذا لم يكن هناك مخطط شال واضحا بالقدر الكافي في نظر السلطات الفرنسية على هذا الصعيد، فقد جاءت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 لتقدم الدليل القاطع الذي لا يقبل جدلا ولا تأويلا : فالحرب الشاملة التي تواصلت

---

1. المجاهد، عدد 49، 24 أغسطس 1959.
2. M. ZERGUINI, Une vie de combats et de lutte, éditions En-Nahdha, Alger 2000.

طوال العامين الأولين من حكم الجنرال شارل ودوغول بأشد ما تكون ضراوة، لم يكن لها أدنى أثر على معنويات الشعب الجزائري الذي برهنت جماهيره خلال تلك الأيام التاريخية، أنها أقوى ما تكون إيمانا بعدالة قضيتها، وأكثر ما تكون استعدادا وعزما لمزيد من التضحية في سبيلها.

ويمكن القول بناء على ذلك بأن الورقة العسكرية من الجانب الفرنسي، فقدت فعاليتها الحربية تماما في أواخر 1960، باعتراف الرئيس دوغول نفسه الذي يقول في هذا الصدد بعد جولته المبتورة في ديسمبر من نفس السنة: "ازداد اقتناعي بأن استمرار الوضع بالجزائر كما هو عليه، لا يحمل لبلادنا سوى الخسائر وربما المآسي، لذا فقد حان الوقت لإنهاء الحرب".[1]

هذه القناعة التي جاءت نتائج استفتاء 8 يناير 1961 – حول تمكين الشعب الجزائري من ممارسة حق المصير – لتعززها، لم تترجم في مواقف ملموسة إلا بعد شوط إضافي – أخيرا – من الحرب، استغرق 15 شهرا حملت معها – مثلما توقع الرئيس الفرنسي نفسه – كثيرا من الخسائر والمآسي، لاسيما بعد ظهور "كتائب اليأس والجريمة"[2] – في أواخر فبراير 1961 – تحت راية "المنظمة المسلحة السرية" الإرهابية.[3]

في إطار هذا الشوط الإضافي الذي أصبح يكون موضوع من الناحية العسكرية البحث – بدأ جيش الاحتلال أن يستأنف عملياته الكبرى في بعض المناطق. كما حدث – على سبيل المثال – بالأوراس في بداية فبراير عندما ضرب حصارا محكما على جبل كيمل – مقر قيادة الولاية – في المنطقة الثانية، أدى إلى نشوب سلسلة من المعارك الصدامية، أسفرت عن

1 CH. DE GAULLE, Memoires d'espoir, Plon, Paris 1999.

2 العبارة لجان موران آخر مندوب عام بالجزائر

3 التسمية الصحيحة عكس "منظمة الجيش السري" الشائعة.

استشهاد عدد من الأبطال في مقدمتهم الرائد علي السويعي عضو مجلس الولاية.

مثل هذه الضغوط العسكرية، كانت تهدف - في تقدير الرئيس دوغول - إلى التفاوض في الاستحقاقات القادمة من مركز قوة، لافتكاك أكبر ما يمكن من التنازلات في نقاط محددة أهمها : الأقلية الأوروبية، المتعاونون مع إدارة وجيش الاحتلال، الصحراء.

لكن غلاة الجيش - ومعهم "المنظمة السرية" كانوا ضد التفاوض كمجرد فكرة، حتى لو كان ضمن آفاق شراكة بين الأقلية الفرنسية و"النخبة" الجزائرية - حسب مضمون مقترحات الرئيس دوغول يومئذ. وما لبث هذا الرفض أن تجسد في محاولة الانقلاب التي قادها اثنان من قادة جيش الاحتلال بالجزائر وهما موريس شال وراوول صلان.

غير أن المحاولة التي انطلقت ليلة 22 أبريل باءت بالفشل، لتحفظ عدد من وحدات نخبة الجيش على المشاركة فيها من جهة، ووقوف جنود الخدمة الإجبارية ضدها مدعومين ببعض الشارع الفرنسي من جهة ثانية.[1]

عقب هذه المحاولة الفاشلة لجأ الجانب الفرنسي إلى المناورة بإعلان هدنة من جانب واحد ابتداء من 20 مايو الموالي تزامنا مع انطلاق مفاوضات إيفيان الأولى. وكان الهدف من هذه المناورة هو إحداث شرخ في قيادة الثورة لفائدة "المعتدلين" الذين كانت باريس تراهن عليهم لحمل "المتشددين" على قبول "الحلول الوسطى" التي كانت تسعى لتكريسها بواسطة المفاوضات. طبعا لم تنطل المناورة على الحكومة المؤقتة التي رفضتها رفضا قاطعا بلسان الوفد المفاوض نفسه. في رده على طرح الموضوع منذ الجلسة الأولى في إيفيان، ولم يجد صعوبة في ذلك لأن الهدنة المقترحة كانت تستثني مصالح الأمن والمناطق الحدودية!

1 R. BURON, Carnets secrets de la guerre d'Algérie - CANA - Paris 2002

هذا الاستثناء تؤكده العديد من الحوادث مثل استشهاد الرائد محمد بونعامة قائد الولاية الرابعة بالبليدة ليلة 8 أغسطس 1961، قبل نهاية أجل الهدنة المزعومة بـ48 ساعة! وكان لهذه "الهدنة" آثار عكسية بصفة عامة، أشار إليها المؤرخون الفرنسيون أنفسهم منها الإسراع بتفكيك وحدات "الحركى" والمجندين في الجيش الفرنسي، بدل التسيب المتوقع في صفوف جيش التحرير[1]، كما يؤكد ذلك فرار أعداد متزايدة من هؤلاء والتحاقهم بجيش التحرير بأسلحتهم.[2]

وفي يوليو الموالي عرفت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والاشتراكي، تصعيدا مفاجئا على الساحة الأوروبية وعلى الحدود بين الألمانيتين تحديدا. وفي أجواء هذا التوتر قررت باريس سحب بعض قواتها - ابتداء من 8 يوليو - من الجزائر، بغية دعم الموقف الغربي وسط أوروبا شهرا قبل الشروع في إنجاز جدار برلين الشهير[3]

وكانت باريس قد عينت في يونيو الماضي الجنرال إيليري قائدا عاما لجيش الاحتلال - خلفا للجنرال غامبييز - بمهمة دفاعية بالأساس من أهم بنودها:

- محاصرة "التمرد" بالداخل اعتمادا على مناعة الخطوط الدفاعية الحدودية (موريس-شال)

2 - ضمان أمن الأوروبيين.[4]

هذه المهمة الدفاعية - فضلا عن نقل بعض الوحدات إلى الساحة الأوروبية - كانت مؤشرا قويا عن بداية المد التنازلي لجيش الاحتلال بالجزائر، وقد تسارع هذا المد على ضوء تصريحات الرئيس الفرنسي حول

---

1. G. MEYNIER, Histoire intérieure du F.L.N, Casbah éditions, Alger 2003, p.306.
2. Y. COURRIÈRE, Les feux du désespoir, Fayard, Paris 1971, p.373.
3. IBID.
4. J. MORIN, DE GAULLE et l'Algérie, Plon, Paris 1999.

الصحراء في بداية سبتمبر، واستئناف المحادثات السرية في "بال" السويسرية أواخر أكتوبر الموالي.

وقد عاش جيش الاحتلال بعد تسارع الأحداث باتجاه التفاوض مجددا لحل المعضلة الجزائرية، أياما عصيبة على الصعيد المعنوي خاصة، وكانت حالة القائد العام الجديد أحسن تعبير عن ذلك - فقد سارع غداة تنصيبه في مهامه بنقل مقر القيادة إلى الرغاية، بأمل التخلص من الأجواء السياسية الأمنية الخانقة بعاصمة البلاد، بعد أن بدأت "كتائب اليأس والجريمة" (أواس) تعيث فيها فسادا.

هذه الأجواء التي تسللت داخل الوسط العسكري ذاته "حيث أصبح الكل يتهم الجميع بالخيانة في اتجاه أو آخر"[1]

هذه الهزيمة المعنوية لجيش الاحتلال كانت انعكاسا طبيعيا لهزيمة ادهى وأمر : حصول الثورة الجزائرية – كتعبير عن مقاومة الشعب المنظمة – على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره الذي لم يكن يعني شيئا آخر، غير استعادة الشعب لسيادته والجزائر لاستقلالها.

طبعا، لا يمكن لخسائر جيش الاحتلال البشرية – أو المادية – أن تعبر عن فداحة هذه الهزيمة الشاملة، ولا عن الخسائر الكبرى الناجمة عنها، فهذه الخسائر لم تتجاوز بعد 7 سنوات من الحرب أكثر من 20 ألف قتيل حسب مصادر "المنظمة السرية المسلحة"[2]، لتبلغ عشية وقف القتال في 19 مارس 1962 زهاء 23 ألفا[3]. وإذا كانت العمليات العسكرية لم تتوقف إلا في الدقائق الأخيرة قبيل وقف القتال، فإن آخر المناورات الكبرى على هذا الصعيد جرت بإيفيان الثانية على طاولة المفاوضات، وكان الوجود العسكري الفرنسي بعد الاستقلال والقوة المحلية من أهم محاورها

---

1. IBID.,P.311.
2. COURRIERE, op. cit.
3. IBID.

– فالوجود العسكري كان بحجة حماية المصالح الفرنسية وضمان مصالح الأقلية الأوربية خاصة. ولم يكن هذا الوجود يخلو من التهديد حسب تعبير الرئيس دوغول شخصيا الذي يقول في هذا الشأن : "ينبغي أن يظل جيشنا هناك إلى أن تبرهن الدولة الجديدة على مقدرة الوفاء بالتزاماتها"(1)

– وكان المفروض أن تقتصر مهمة "القوة المحلية" – التي قوامها 40 ألف جندي – على مساعدة "الهيئة التنفيذية المؤقتة (حكومة بومرداس) على حفظ الأمن خلال الفترة الانتقالية، من وقف القتال إلى ما بعد استفتاء تقرير المصير واستلام مقاليد الحكم من قبل سلطات الجزائر المستقلة.

لكن الجانب الفرنسي كان يطمح إلى أبعد من ذلك ، أن تعوض هذه القوة الجيش الفرنسي المنسحب، وتكون في نفس الوقت بمثابة الجيش الوطني للجزائر المستقلة(2)

وبعبارة أخرى نواة الجيش الجزائري وبوتقته في نفس الوقت!

هذا الطموح الفرنسي لم يكن خافيا على العقيد الهواري بومدين قائد أركان جيش التحرير الذي كان يتساءل متخوفا ، "ألا يمكن تحويل هذه القوة إلى جيش وطني؟"(3). علما أن قائد الأركان كان يرشح جيش الحدود لنفس المهمة : أن يشكل بوتقة الجيش الوطني الشعبي.

القنبلة النووية الفرنسية

أولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اهتماما واضحا بالتجارب النووية الفرنسية في الصحراء من ناحيتين:

– الناحية العسكرية لتأثير هذه التجارب على ميزان القوة العام، واحتمال ازدياد نفوذ فرنسا في العلاقات الدولة، إذا أصبحت عضوا كامل الحقوق في

1. DE GAULLE, op. cit.
2. COURRIERE, op. cit. p.595.
3. R. MALEK, l'Algerie d'Evian, editions Dahleb, Alger 1995.

النادي النووي الذي كان ما يزال يومئذ، حكرا على الولايات المتحدة وحليفتها التقليدية بريطانيا من جهة المعسكر الغربي، وعلى الاتحاد السوفياتي من جهة المعسكر الشرقي.

- إجراء هذه التجارب في الصحراء الجزائرية أي في منطقة محل نزاع مع ما تحمل هذه التجارب من أخطار، ليس على شعوب المغرب العربي فحسب بل على الشعوب الإفريقية قاطبة.

وقد شنت انطلاقا من هذه الخلفية، حملة منتظمة على المشروع النووي الفرنسي قبل إجراء التجربة الأولى. واستمرت هذه الحملة حتى إبرام اتفاقيات إيفيان ووقف القتال في 19 مارس 1962. وكانت البداية بانتقاد المشروع نفسه باعتباره مظهرا من مظاهر "جنون العظمة" الذي أصاب الرئيس شارل دوغول الذي يريد صنع القنبلة الذرية بالقروض الأجنبية"(1)

وغداة إجراء أول تجربة بناحية رقان في 13 فبراير 1960، حاولت الحكومة أن تثير ضجة دشنها وزير الأخبار محمد يزيد ببيان ندد فيه بهذه التجربة من جوانب ثلاثة:

- باعتبار ما حدث "جريمة ضد الإنسانية وتحديا للضمير العالمي".
- كعمل "يعرض الشعوب الإفريقية لأخطار التجارب النووية".
- كتهديد وترهيب لحركات التحرر الوطني بإفريقيا" خاصة.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت لائحة استنكرت فيها التجربة الفرنسية الأولى فوظف وزير الأخبار هذا الموقف في بيانه.

واستمرت الحملة على نفس المحاور، كما حدث بعد تجربة 24 أبريل 1961 التي تزامنت مع محاولة الانقلاب التي قام بها المتطرفون في جيش الاحتلال بقيادة الثنائي شال - صالان.

1 المجاهد عدد 45، 29 يونيو 1959

وتدخل في الحملة شاعر الثورة مفدي زكريا الذي ركز في قصيده على آثار السلاح النووي في تشويه الولدان. ومن أبيات هذا القصيد:

ماله في الحياة يولد أعمى ... لم تر الكون باسما مقلتاه،
ولماذا لم يبك بين ذراعين ... هادلا لا ولم يقل أماه؟![1]

وتناولت مفاوضات إيفيان الأخيرة في شقها العسكري، موضوع المنشآت الخاصة بالتجارب النووية في أينكّر ورقان والصاروخية في كل من بشار وحماقير، وتم الاتفاق بشأنها على احتفاظ فرنسا بها مدة خمس سنوات.

ومع ذلك أثارت حكومة بن بلة زوبعة عندما قامت فرنسا بتفجير قنبلة أخرى سنة 1963 . وكانت باريس يومئذ بصدد إقامة منشآت جديدة لتجاربها في أرخبيل مروروا بالمحيط الهادي التي أصبحت جاهزة عام 1964 .

الدعم الأمريكي

شنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حملة مركزة على الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الأكبر لفرنسا والممون بل الممول الرئيسي لحربها في الجزائر، طمعا في التأثير على موقفها لا لوقف دعمها لحليفتها حينما، لكن للتقليص من هذا الدعم على الأقل.

كانت فرنسا تحارب في الجزائر بأسلحة وعتاد أمريكي سواء بالاقتناء المباشر أو بواسطة الحلف الأطلسي، علما أن باريس نقلت عددا من وحداتها العاملة تحت قيادة الحلف إلى الجزائر بتجهيزاتها.

وقد اعترف كاتب الدولة الأمريكي للدفاع نفسه بهذا الأمر الواقع، عندما صرح في ربيع 1959 قائلا : "لا يمكن منع فرنسا من استعمال سلاح الحلف بالجزائر"[2]

1. المجاهد، عدد 62، 22 فبراير 1960.
2. المجاهد، عدد 40، 16 أفريل 1959.

وتقدر مصادر الحكومة المؤقتة مبيعات الولايات المتحدة وبعض دول الحلف من الأسلحة لفرنسا، حتى 30 يناير 1958 بما قيمته 655 مليون دولار.[1]

وتشمل الإمدادات الأمريكية لجيش الاحتلال:

– عددا كبيرا من المروحيات المستعملة لنقل عناصر "الكومندوس" والمعروفة "بالبنان" (الموز) لوجه الشبه شكلا ولونا.

– عددا كبيرا كذلك من الطائرات المقاتلة من نوع "ت28".

– عددا من المقنبلات "سكاي رايدر" التي حلت محل الـ"ب26".

ويقوم الخبراء الأمريكيون بصيانة وإصلاح هذه التجهيزات المتطورة في عين المكان أو بالقواعد الأمريكية في المغرب.

وتواصل الدعم العسكري الأمريكي لفرنسا الحليفة طوال السنوات الأربعة الأخيرة من حرب الجزائر، ما جعل أعلام الثورة يوجه من حين لآخر إلى واشنطن تهمة "تشجيع مواصلة العدوان الإجرامي على الشعب الجزائري"، بل محاولة توسيع ميدان الحرب "إلى المغرب العربي كله.[2]

ديبلوماسية الصورة المحرجة

كانت أنظار العالم مطلع 1961، معلقة على نتائج استفتاء 8 يناير الذي كان يعني لدى عامة الفرنسيين منح الرئيس دوغول صكا على بياض لحل المشكلة الجزائرية، بتمكين الشعب الجزائري من ممارسة حق تقرير المصير بكل نزاهة.

غير أن الرئيس الفرنسي كان يحاول استعمال هذا التفويض من شعبه، لتزكية حل "الجزائر الجزائرية" الذي كانت الجماهير الجزائرية قد أعلنت

1 المجاهد، عدد 78، 3 أكتوبر 1960.

2 المجاهد، عدد 68، 16 ماي 1960

رفضها له، في مظاهرات ديسمبر الماضي رفضا واضحا وصريحا هذا المسعى الملتوي لم يكن مفهوما كذلك من الرأي العام العالمي الذي كانت له قراءته الخاصة – السليمة – لنتائج الاستفتاء، هذه القراءة التي يمكن تلخيصها في:

1 – مساندة فكرة التفاوض مع جبهة التحرير حول الضمانات الضرورية لتقرير المصير.

2 – أن مظاهرات ديسمبر عينت الجبهة بكل وضوح مفاوضا كفؤا باسم الشعب الجزائري.

3 – أن الحل المرحلي – بواسطة مؤسسات مؤقتة – الذي يريده الرئيس دوغول يعرقل سبيل التفاوض كمطلب منطقي لاستفتاء 8 يناير[1]

هذه القراءة السليمة لنتائج الاستفتاء اعتمدتها ندوة للحقوقيين الفرنسية عقدت في 3 مارس الموالي بمرونوبل تحت عنوان: "المشاكل القانونية لحرب الجزائر وآفاق السلام". وقد جمعت الندوة 400 شخصية فرنسية من بينها الوزير الأول الأسبق منداس فرانس الذي ترأس لجنة "ميثاق تقرير المصير". وتوجت أشغال الندوة بالمصادقة على ميثاق تقرر رفعه إلى رئيس الجمهورية يتضمن المبادئ الأربعة التالية:

1 – "تقرير المصير ويعني التفاوض بدون شروط مسبقة مع إبعاد أي قرار من جانب واحد وكل نظام ممنوح" أي رفض مشروع "الجزائر الجزائرية" باختصار.

2 – "الحفاظ على وحدة الجزائر الإقليمية، بإبعاد مختلف مشاريع التقسيم أو الاقتطاع وما إلى ذلك."

3 – "التفاوض على أساس وقف القتال مع ضمان حرية الاختيار، ويكون مع الحكومة المؤقتة دون أن يتنافى ذلك مع إجراء استشارات جانبية".

1. المجاهد، عدد 87، 16 يناير 1961

4 – الأقلية الأوربية : الضمانات التي تطالب بها لا ينبغي أن تمس بسيادة الدولة الجزائرية المقبلة[1]. "فميثاق غرونوبل" يزكي القراءة السلمية لنتائج استفتاء 8 يناير، ويقدم المبادئ الأساسية للتفاوض النزيه الذي سيؤدي حتما إلى استقلال الجزائر.

وبعد نجاح الاتصالات السرية في "لوسارن" (سويسرا) بين الطرفين الجزائري والفرنسي، واتفاقهما على إجراء مفاوضات رسمية وعلنية بإيفيان، طلب السفير الأمريكي بتونس مقابلة عضو من الحكومة المؤقتة، فاستقبله عبد الحفيظ بو الصوف وزير التسليح والاتصالات العامة رفقة وزير الأخبار محمد يزيد . كان ذلك في 3 أبريل 1961 ، وفي اليوم الموالي أصدرت الخارجية الأمريكية بيانا، جاء فيه "أن واشنطن مقتنعة بأن الحكومتين الجزائرية والفرنسية ترغبان جديا في التغلب على المصاعب القائمة".

وحدثت محاولة تشويش من وكالة الأنباء الفرنسية على لقاء السفير الأمريكي بالوزيرين، بنشر نبأ يفيد بأن السفير أشعرهما بأن الحكومة المؤقتة لا ينبغي أن تنتظر أي شيء من واشنطن! وقد سارعت كتابة الدولة بتكذيب هذا النبأ المغرض.

ويكشف تصريح دبلوماسي أمريكي غداة محاولة الانقلاب على دوغول في 22 من نفس الشهر، كم كانت واشنطن محرجة بما آلت إليه الأمور بفرنسا بسبب حربها في الجزائر. فهذا الدبلوماسي يصف حالها بقوله : "فرنسا اليوم ليست أكثر استقرارا من جمهوريات أمريكا اللاتينية" التي اشتهرت يومئذ بانقلاباتها.[2]

وشهدت إيطاليا في 12 ديسمبر 1961 ندوة "للجنة الإيطالية للسلم بالجزائر" دعي لحضورها الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر الذي تدخل حول

---

1. المجاهد، عدد 91، 13 مارس 1961.
2. المجاهد، عدد 96، 22 مايو 1961.

"الديموقراطية الفرنسية والمشكل الجزائري". ليؤكد أن الفاشية الزاحفة في أعقاب سياسة الجنرال دوغول، أصبحت تشكل تهديدا جديا للديموقراطية في بلاده.

وإثر خروج الفيلسوف من مقر الندوة تعرض لاعتداء فاشي، دبره أصدقاء الجنرال صالان أحد قادة محاولة انقلاب 22 أبريل الذي رجموه بالبيض الفاسد، مؤكدين بذلك أن الفاشية بفرنسا تجاوزت مرحلة التهديد لتصبح أمرا وقعا(1)

وكان سارتر قد كتب في مقدمة "المعذبون في الأرض" لفرانز فانون يصف حال بلاده قائلا : "كانت فرنسا بالأمس اسما لبلد، فحذار أن تصبح سنة 1961 اسما لمرض نفسي"!

هذه باختصار صورة فرنسا عند أبنائها البرهاء وحلفائها النصوحين في نهاية 1961، قبيل المنعرج الأخير في الاتصالات السرية التي أدت إلى مفاوضات إيفيان الثانية، والتي توجت مساء 18 مارس 1962 بإبرام الاتفاقيات التي اقترنت باسم هذه المدينة الفرنسية الواقعة على ضفاف بحيرة "ليمان".

1. المجاهد، عدد 111، 25 ديسمبر 1961.

الفصل الثاني عشر

الاستقلال الوشيك. وسباق السلطة

سباق السلطة : البداية المبكرة

دشن رمضان عبان سباق السلطة في ثورة التحرير عمليا منذ ربيع 1955، عندما استغل استشهاد مراد ديدوش وأسر مصطفى بن بولعيد واعتقال رابح بيطاط خاصة، ليحاول فرض نفسه قائدا للثورة بالداخل، قبل تتويجه لاحقا لقيادة الثورة عامة في مؤتمر الصومام خلال صائفة 1956 .

وكان مسعى عبان إلى ذلك يقتضي تجاوز أمرين اثنين:

- أولا : مشروعية المبادرة بالثورة التي تعود باستحقاق "للجنة الستة" التي أصبحت "لجنة التسعة" بعد ضم ثلاثي القاهرة.

- ثانيا : عهد الشرف المبرم بين "الستة" تحديدا .

مثل هذا المسعى يصعب تصوره، بدون موافقة – سلبية أو نشيطة – من الثنائي بالقاسم كريم وعمار أوعمران، صاحب الفضل الأول في تجنيد عبان أولا وتتويجه بالجزائر العاصمة ثانيا. وقد انضم إلى الثلاثة – في نفس الاتجاه – محمد العربي بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة ابتداء من فبراير 1956 ، عقب عودته غاضبا من القاهرة.[1] وتجديد الاتصال بعبان بناء على ذلك رغبة في الالتحاق بالعاصمة.[2]

---

1 حسب بن مهيدي بحسب علاقات طارئة في علاقاته بكل من بن ملة وبو صباط.

2 الطيب الثعالبي في كتابه "مثقفون في ركاب الثورة" ، دار هومة، الجزائر 2004

غير أن الصرح – الشخصي – الذي بناه عبان في مؤتمر الصومام خاصة، ما لبث أن اهتز تحت تأثير عوامل ثلاثة على الأقل:

1 – فقدان دعم كريم أوعمران بعد تماديه في سوء معاملتهما، ناسيا فضلهما الكبير عليه وعلى صعوده.

2 – استشهاد بن مهيدي شفيعه لدى الولايتين الثانية والخامسة بصفة خاصة.

3 – خسارته لبو الصوف وبومدين أثناء مروره بالولاية الخامسة والمغرب بعد مغادرة الجزائر في ربيع 1957.

مثل هذه العوامل وغيرها، جعلت عبان يفقد دور الرجل الأول بمجرد الخروج من الجزائر الذي صاحبه ظهور تحالف جديد في قيادة الثورة، يتمحور حول الثلاثي : كريم – بوالصوف – بن طوبال. وقد تجسد هذا التحالف على هامش اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في "اللجنة الدائمة للثورة" وهي عبارة عن قيادة عليا فعلية، تحرك لجنة التنسيق والتنفيذ ومجلس الثورة في آن واحد، وتضم خمسة "عسكريين" و"سياسي" وحيد هو عبان نفسه.

لم يهضم هذا الأخير حصاره وتحجيمه على هذا النحو، ما حمل الخمسة يتألبون عليه ويقررون تصفيته في نهاية المطاف.[1]

كريم يتذكر "عهد الشرف"

وما لبثت "اللجنة الدائمة للثورة" أن تحولت بعد تحييد عبان في 27 ديسمبر 1957 إلى إطار يضيق شيئا فشيئا بطموحات بالقاسم كريم، التاريخي الوحيد الذي ما يزال في الميدان[2]. وازدادت ضيقا بعد أن أصبحت تقتصر على "الثلاثي القوي"

1 الخمسة هم كريم، بن طوبال، بوالصوف، عمار أوعمران، محمود الشريف. وتفيد بعض المصادر أن الخمسة تلقوا دعما من بن بلة ومحساس وعميروش وبومدين.

2 حجبة كريم وأنصاره بعد أسر خمسة من كالتاريخيين التسعة واستشهاد ثلاثة

الذي يضم إلى جانب كريم بن طبال وبو الصوف اللذين يستكثران على صاحبهما – خفية – تطلعه إلى رئاسة الحكومة. وهذا ما يفسر إلى حد ما تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، رغم أن كريم بدأ يدعو لنفسه بوضوح، منذ مؤتمر طنجة في أواخر أبريل الذي زكى مبدأ تأسيس هذه الحكومة.

أمام هذه الوضعية المقيدة، وجد كريم نفسه مضطرا إلى محاولة بعث "عهد الشرف" القديم الذي يربطه بمحمد بوضياف وبيطاط، من بقايا لجنة الستة التاريخية بعد استشهاد ثلاثة من أعضائها.[1] ويرتكز هذا العهد – غير المكتوب – على مشروعية المبادرة بإعلان الثورة التي تمنح الرواد حقوقا طبيعية في التطلع إلى القيادة، والاحتفاظ بها وجني ثمار النصر بتولي مقاليد الحكم إذا طال العمر طبعا.

وسارت المحاولة بناء على الاتصالات الأولى بين كريم وبوضياف في اتجاهين : حاول الأول كسب بن طبال وبو الصوف، بينما حاول الثاني توطيد علاقته برابع بيطاط من لجنة الستة خاصة.

وعشية خطاب الرئيس دوغول في 16 سبتمبر 1959 – الذي أعلن فيه أول مرة استعداد فرنسا لتحكيم مبدأ تقرير المصير في النزاع الدائر بالجزائر منذ مطلع نوفمبر 1954 – تطرق كريم في رسالة إلى مسجناء جزيرة "آكس"[2] لآفاق السلطة في جزائر الثورة والاستقلال، كاشفا عن طموحاته وعن طبيعة العلاقات التي تربط ثلاثي "اللجنة الدائمة للثورة" بعضه ببعض.

ويمكن اختصار فحوى رسالته في النقاط التالية:

---

1. الثعالبي، المصدر السابق.

2. كان بيطاط معزولا عن زملائه الأربعة ولم يلتحق بهم في قصر "توركان" إلا في أواخر مايو 1961 بعد مطلاق "إيفيان" الأولى.

1 – القيادة الجماعية : يؤكد كريم أن القيادة الجماعية انتهى دورها، بل يكشف أنها كانت خطأ "فمن المفروض – حسب قوله – أن يعين منذ إعلان الثورة قائدا وحيدا". ويضيف في نفس السياق "لقد انطلقنا بـ9 رؤوس، وقد أصبح ذلك تقليدا فنخشى أن يستمر في المستقبل".

2 – العلاقات بين "الثلاثة" : يؤكد كريم في هذا الصدد : "هناك وحدة مظهرية بين الثلاثة، ذلك أن كل واحد منا يتطلع إلى رئاسة الحكومة، بل كل منا يعتقد أنه يشكل قوة قائمة بذاتها وأنه هو الحكومة". ويشير إلى حاله باعتباره من التاريخيين التسعة – قائلا : "وقد تنازلت دائما لمصلحة الوفاق والوحدة".

3 – التحالفات المستقبلية : يكشف كريم أنه عرض أمر التحالفات المستقبلية – بهدف حفاظ الرواد على السلطة أو الوصول إليها – على بن طبال وبو الصوف، فكان ردهما أنهما يرفضان الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك. وكان رأي بو الصوف تحديدا "أن خلافات الأربعة هي عبارة عن خصومات شخصية يحسن بنا ألا نقحم أنفسنا فيها"[1].

ويشير كريم في رسالة ثانية بتاريخ 30 سبتمبر بوضوح إلى "عهد الشرف" الذي سبق إعلان الثورة إذ يقول : علاقاتنا لا تعوض بثمن، وتشكل ذكريات الماضي عنصرا قويا يربطنا نهائيا مهما كانت النتيجة". وكشف عن انحيازه بالمناسبة إذ يضيف "أتفهّم موقفكم من بن بلة وتوابعه"[2].

– وحاول بوضياف من جهته كسب بيطاط خاصة، اعتمادا على نفس "العهد". وكان بيطاط بالسجون الفرنسية مفصولا عن بن بلة ورفاقه، لأنه اعتقل قبلهم وتمت محاكمته دونهم. وقد اجتمع ببوضياف أول مرة بملحقة سجن فران لأسباب صحية في غضون 1959 بعد نقل الأربعة إلى جزيرة "أكس" ابتداء من منتصف يناير. ومنذ ذلك الحين أخذ بوضياف يطالب بضمه

1. A. HAMDANI, Le lion des Djebels, Balland, Paris 1973..t
2. IBID.

إليهم جاعلا من ذلك مشكلة شخصية، ناهيك أنه كان يضرب عن الطعام من حين إلى آخر بسببه. غير أن جهوده لم تثمر إلا بعد سنتين، غداة نقلهم إلى قصر "توركان" مع انطلاق مفاوضات إيفيان الأولى في 20 مايو 1961.

وكان بوضياف عشية الإعلان عن الحكومة المؤقتة (19 سبتمبر 1958)، قد طالب لجنة التنسيق والتنفيذ معاملة بيطاط على قدم المساواة به ورفاقه، مشترطا قبول عضوية الحكومة بتعيين رفيقه في "لجنة الستة" التاريخية.

غير أن مساعي بوضياف مع بيطاط لم تكن أوفر حظا من محاولات حليفه كريم مع بن طبال وبوالصوف، كما كشف عن ذلك تطور الأحداث لاحقا.

مجلس الثورة، دورة كشف الأوراق

أعطت دورة مجلس الثورة التي عقدت بطرابلس من 9 إلى 27 أغسطس 1961 دفعا قويا لسباق السلطة، بعد أن كشف الفريقان عن أوراقهما بوضوح: استمرار هيئة الأركان العامة في تمردها على الحكومة، وعزم هذه الأخيرة - بحافز من كريم أساسا - على وضع حد لهذا التمرد في أحسن الآجال.

ومع تجدد الاتصالات السرية مع الفرنسيين، واستشراف آفاق الاستقلال بناء على ذلك، بدأت في التبلور شيئا فشيئا استراتيجيتان في هذا السباق:

1 - استراتيجية الحكومة القائمة على مبدأ الاحتكام إلى قوى الداخل - العسكرية والشعبية - لحسم النزاع لصالحها.

2 - استراتيجية هيئة الأركان العامة التي ترى في جيش الحدود الأداة الحاسمة في هذا النزاع.

أولا : استراتيجية الرهان على قوى الداخل

تعتبر هذه الاستراتيجية اختيار سياسيين بالدرجة الأولى، لأنها تراهن على قوى الداخل - لاسيما الشعبية منها وعلى "المؤتمر الوطني" الذي يعقد داخل الجزائر غداة الاستقلال.

ويعتبر الثاني كريم – بوالصوف محرك هذه الاستراتيجية – باتفاق ضمني مع رئيس الحكومة الجديد – في ظل الوفاء "لعهد نوفمبر 1954" الذي يربط أعضاء "لجنة الستة التاريخيين" بعضهم ببعض.

وكان كريم بحكم توليه وزارة الداخلية في حكومة بن خدة، في طليعة الداعين إلى التصدي الحازم لتمرد هيئة الأركان التي وضعته لذلك على رأس قائمة خصومها. ويعود تمرد هذه الهيئة عمليا إلى أواخر يناير 1960، عندما بدأت منذ تأسيسها – تقريبا – تتصرف كسلطة ناشئة موازية" مستغلة في ذلك إلغاء وزارة الدفاع من جهة، وضعف إشراف "اللجنة الوزارية للحرب" عليها من جهة ثانية.

ويؤكد ذلك العقيد السعيد محمدي بقوله : "عشت كعضو في الحكومة – منذ 1960 – ظاهرة انفلات السلطة من قبضة الحكومة شيئا فشيئا، وكنت أنبه باستمرار إلى مخاطرها، غير أنني كنت وحيدا في هذا الاتجاه فاتهمت بالتشدد".[1]

وغداة دورة مجلس الثورة في أغسطس 1961، قاد كريم الحملة المضادة على هيئة الأركان في عدة اتجاهات.

1 – على صعيد التسيير، عندما استغل اجتماعا للمسيرين الماليين في مصالح الحكومة وبعثاتها الخارجية، ليتهم هيئة الأركان بسوء التسيير وتبديد أموال الثورة، ما جعل الرائد منجلي المكلف بالمالية في نفس الهيئة يرد عليه بعنف[2]. علما أن بومدين ورفاقه كانوا سباقين بإلصاق ذات التهمة ببعض أعضاء الحكومة – وفي مقدمتهم "الباءات الثلاثة" – وذلك منذ دورة ديسمبر 1959 – يناير 1960 لمجلس الثورة.

2 – على مستوى جيش الحدود نفسه، عندما أخذ يلوح بفكرة خطيرة، تفكيك الوحدات المرابطة على الحدود وإعادة تفريقها على ولاياتها الأصلية[3].

1. السعيد محمدي في كتابنا "ثوار.. عظماء"، دار هومة، الجزائر 2003.
2. D. DERDOUR, De l'etoile nord africaine à l'independance, editions Hamouda, Alger 2001
3. IBID.

هذه الفكرة أثارت تحفظ بن طبال وبوالصوف وأكدت قناعة بومدين "بتآمر" الحكومة على جيش التحرير". وحصل بالمناسبة على دعم العقيد أوعمران الحليف السابق لكريم.[1]

3 – على الصعيد السياسي بمحاولة تأليب الاتحاديات الثلاثة، الواقعة تحت إشرافه بصفته وزيرا للداخلية. وكان على رأسها يومئذ مسؤولون موالون له ولحليفه بوضياف من القادة السجناء. ونعني بهم:

– الطيب الثعالبي (علاّل) مسؤول اتحادية تونس.

– نور الدين بن سالم رئيس اتحادية المغرب الذي تمكن من الفرار في نفس السنة من سجن فران[2].

– عمر بوداود رئيس اتحادية فرنسا الذي سبق أن عمل مع بوضياف بالمغرب، قبل أن يعينه عبان على رأس الاتحادية في يوليو 1957.

وقد استطاع كريم في أواخر 1961، أن يستصدر منها لائحة تطالب الحكومة بالقضاء على "تمرد" بومدين ورفاقه بإلغاء هيئة الأركان ذاتها.

4 – على مستوى الحكومة، عندما طرح في اجتماعات المحمدية (المغرب من 7 إلى 11 يناير 1962) مشكلة هيئة الأركان، في إطار الحرص على سلطة الحكومة وتماسكها قبيل الشوط الأخير من الاتصالات السرية الجارية بين وزير الخارجية سعد دحلب ووزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية لويس جوكس، والمفاوضات الرسمية التي باتت وشيكة في نفس الوقت.

وقد بدا لوزير الداخلية أن يراعي في طرح المشكلة، تردد رئيس الحكومة وتحفظ كل من بن طبال وبو الصوف، ففضل تقديم مطلب الاتحاديات الثلاثة آنف الذكر، بصيغة اقتراح يدعو إلى تجاوز مشكلة الأركان، بتعيين هيئة جديدة مع إبقاء بعض عناصر الهيئة القائمة إذا اقتضى الأمر.

1. IBID

2. تمكن من الفرار في 17 يناير 1961، في محاولة شارك فيها كل من بوضياف وأحمد الدرعي.

غير أن هذا "الحل الوسط" لم يلق التجاوب المنتظر:

- من رئيس حكومة كان همه الأول المفاوضات القادمة مع الفرنسيين، ومن ثمة ميله الطبيعي إلى تأجيل موضوع هيئة الأركان إلى ما بعد التخلص من المفاوضات. ووجد إلى جانبه في هذا الموقف كل من وزير الخارجية سعد دحلب ووزير الأخبار محمد يزيد.

- من الثنائي بن طبال وبوالصوف الذين عارضا صراحة الحل الوسط المقترح، وهي معارضة يصعب فهمها بمنأى عن العوامل التالية:

1 - استمرار التأثر بالمنعكسات الشرطية السابقة التي تدفعهما تلقائيا إلى محاولة عرقلة كريم، هذه العرقلة التي ساهمت إلى حد كبير في سد باب رئاسة الحكومة أمامه.

2 - تجاهل كريم لهما في "استراتيجية الاستيلاء على الحكم" - بعد وقف القتال - التي بناها أساسا مع بوضياف كما سبقت الإشارة.

3 - رهان الثنائي - خطأ - على إمكانية تثمين سابق علاقاتهما ببومدين وفضلهما عليه، للحفاظ على مواقعهما بكيفية أو بأخرى في الشوط الأخير من سباق السلطة.

وكانت النتيجة أن فاز بالأغلبية في اجتماع المحمدية حل بديل لمشكلة هيئة الأركان، وهو أن يعمل بومدين ومساعدوه من الآن فصاعدا تحت السلطة المباشرة للحكومة، علما أن "اللجنة الوزارية للحرب" تم حلها في دورة أغسطس 1961 لمجلس الثورة، ولم تعوض بإنشاء وزارة الدفاع من جديد. ولم يجد كريم من يسانده في اجتماع الحكومة غير نائبه السابق في الولاية الثالثة العقيد السعيد محمدي وزير الدولة.

ويمكن القول أن كريم خسر بالمحمدية جولة أولى في سباق السلطة، انعكس سلبا - كما سنرى لاحقا - على الحكومة بما في ذلك الثنائي بن طبال-بوالصوف.

مثل هذه العوامل والحيثيات، جعلت هذا السباق يدخل مرحلة نشيطة مع مطلع 1962 وكان السؤال الجوهري في هذا الصدد هو : من يتسلم أدوات السيادة وأمانة الحكم من سلطات الاحتلال - بواسطة "هيئة تنفيذية مؤقتة" كما سبقت الإشارة - غداة الاستقلال؟ هل هي الحكومة المؤقتة القائمة؟ أم "قيادة عليا" جديدة؟

كان الوضع القائم يرشح - في حالة استمراره - الحكومة المؤقتة لتسلم أمانة الحكم بعد الاستقلال. فالقوانين الأساسية المؤقتة لقيادة الثورة تشير بوضوح في هذا الصدد - منذ يناير 1960 على الأقل - إلى عقد مؤتمر موسع بعد الاستقلال على التراب الجزائري، لتعيين قيادة المرحلة الجديدة : مرحلة الاستقلال والتعمير.

وكانت الحكومة - المتفرغة لموضوع المفاوضات - تبدو مطمئنة لاسيما من ناحية المجلس الوطني للثورة بناء على نتائج الدورة العادية الأخيرة التي أكدت أن هامش مناورة المعارضة"، يظل محدودا داخل الهيئة العليا لقيادة الثورة، رغم اتساعه قياسا بالدورة السابقة.

وجاءت نتائج التصويت على مشروع اتفاقيات إيفيان خلال الدورة الطارئة لمجلس الثورة، من 22 إلى 27 فبراير - لتكرس هذا الاطمئنان القادح - طالما أن ثلاثي هيئة الأركان لم يكسب في هذه الدورة غير صوت يتيم [1] صوت الرائد مختار بوعيزم (ناصر) من مجلس الولاية الخامسة.

واستنادا إلى هذه الخلفية - الواثقة - بادرت الحكومة بمجرد دخول قرار وقف القتال حيز التطبيق - في منتصف نهار 19 مارس - بوضع "خطة الرهان على قوى الداخل" موضع التنفيذ، بإرسال عدد من المبعوثين - بوثائق رسمية في مهمة محددة ، بعث "منطقة الجزائر المستقلة"، وتحسيس قادة الولايتين الثالثة والرابعة خاصة، الأمر الذي يؤكد منذ الوهلة الأولى عزم الحكومة على كسب معركة العاصمة والداخل المحيط بها. وفي هذا الإطار تم:

1 – تعيين الرائد رابح زرّاري (عز الدين) وعمر أوصديق – العضو السابق في مجلس الولاية الرابعة – ومعهما المناضل القديم محمد بن مقدم لبعث "المنطقة المستقلة" للمساهمة في محاربة "منظمة الجيش السري" الإرهابية، والتمهيد في نفس الوقت لعودة الحكومة المؤقتة.

2 – إرسال العقيد سليمان دهيلس (الصادق) ومعه الضابط موسى شارف، بنية استعادة زمام الأمور في الولاية الرابعة. وما لبث أن التحق بهما بوعلام أوصديق وعلي لونيسي الضابطان السابقان في قيادة الولاية.

3 – إيفاد الرائد حمّاي (قاسي) إلى الولاية الثالثة، بهدف تحسيس قائدها العقيد محند أولحاج كي يتخذ الموقف المطلوب في الوقت المناسب.

وعاود كريم من جهة أخرى التحرك باتجاه اتحاديات جبهة التحرير الثلاثة التي اجتمع بها – سرا – في منتصف ابريل الموالي بمدينة "لوزان"، بعد أن أصبحت تتعرض – قيادة وقواعد – لهجمات مركزة من التحالف المعارض بدأت عمليا منذ مطلع 1962[1] وغداة افتراق مجلس الثورة في 7 يونيو من نفس السنة بدون نتيجة – بسبب الخلافات الحادة بين الفريقين – سارع كريم بالدخول إلى الجزائر في 9 يونيو، وتبعه بوضياف بعد 24 ساعة، للإشراف على تطبيق خطة الحكومة في الميدان. ويؤكد الرئيس بن خدة ذلك بقوله : "وافقت على دخول بوضياف وكريم بأمل الاتصال بقادة الداخل وكسب دعمهم للحكومة المؤقتة".[2]

ويضيف بوضياف في نفس السياق : "قررت الدخول قبل الاستفتاء للاتصال بالولايات وإطلاعها على حقيقة الخلافات في الخارج، ومساعي أولئك الذين يحاولون الاستيلاء على السلطة بمختلف الوسائل".[3]

1. A. HAROUNE, l'ete de la discord, Casbah ditions, Alger 2000.
2. B. BENKHEDDA,La crise de 1962, editons Dahlab, Alger1997.
3. أحاديث مع بوضياف، محمد عباس، دار هومة، الجزائر 2001.

وقد أثمرت جهود الحكومة المؤقتة باتجاه الولايات والاتحاديات اجتماع زمورة (برج بوعريريج) يومي 24 و25 يونيو، هذا الاجتماع الذي اتخذ مواقف مناوئة لهيئة الأركان العامة خاصة، وحاول تجسيدها في عدد من اللوائح والقرارات مثل المطالبة بعزل بومدين ورفاقه، وتعيين "هيئة تنسيق ما بين الولايات" على أساس أن تصبح السلطة الفعلية داخل البلاد.

شاركت في اجتماع زمورة الولايات الثانية والثالثة والرابعة، بالإضافة إلى اتحاديتي فرنسا وتونس ومنطقة العاصمة. وقد خرج الاجتماع بجملة من القرارات والمبادرات كانت لها مضاعفات لم تكن في الحسبان، أدت إلى تسارع تطور الخلاف وانفجاره في نهاية المطاف.

من أخطر هذه القرارات تأسيس "لجنة تنسيق ما بين الولايات" التي تصبح نفسها عمليا سلطة عليا من داخل البلاد كما تدل على ذلك أهدافها ومهامها ؛ فقد حدد الاجتماع للجنة هدفا رئيسيا هو"توحيد العمل وإنقاذ الأمة"، وجملة من المهام نذكر منها على سبيل المثال:

1 - تحديد شروط سير المؤتمر الوطني والمشاركة فيه.

2 - إعداد قوائم المترشحين للمجلس التأسيسي.

3 - تنظيم إدماج وحدات الحدود في الولايات، مع إدخال الأسلحة المخزنة خارج الجزائر.

وأصدر المجتمعون لائحة خاصة بهيئة الأركان العامة، أدانوا فيها "التمرد الموصوف" لهذه الهيئة، ونددوا بنواياها في الاستيلاء على الحكم. ووجهوا من جهة أخرى نداءين:

- الأول للحكومة باعتبارها "السلطة الشرعية"، كي تحافظ على وحدتها لغاية انتخاب المجلس التأسيسي، والعودة إلى الجزائر بعد إعلان الاستقلال صفا واحدا لاستلام أدوات السيادة الوطنية.

– الثاني لقادة الولايات التي غابت عن الاجتماع، أي الأولى والخامسة والسادسة، وفيه توضيح لدور "لجنة ما بين الولايات" المتمثل أساسا في "الحفاظ على وحدة الجبهة والجيش داخل البلاد، ومنع انتقال الخلافات المستفحلة في الخارج" كما تضمن دعوة إلى "اتحاد قوى الداخل لإنقاذ الثورة".

وفي وثيقة ملحقة بالنداء الثاني، تقدم الاجتماع بجملة من الآراء والمقترحات نذكر منها:

1 – اعتبار هيئة الأركان مستقيلة منذ صائفة 1961، ومن ثمة عدم الاعتراف بها – لاسيما بعد أن سجل مجلس الثورة في أغسطس من نفس السنة هذه الاستقالة – والتنديد بتصرفاتها التي يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة.

2 – تحميل الحكومة مسؤولية تدهور الوضع، لأنها لم تمارس سلطتها بالحزم الضروري، الأمر الذي شجع هيئة الأركان على التمادي في تمردها.

3 – مساندة حكومة موحدة، مع عدم الاعتراف بأية سلطة أخرى.

واتخذت "لجنة تنسيق ما بين الولايات" بالمناسبة إجراءات عاجلة منها:

– إعلان حالة الطوارئ في المناطق الواقعة تحت إشرافها، لغاية تنصيب المؤسسات الشرعية للجزائر المستقلة.

– اعتقال جميع العناصر التي لا تحترم النظام القائم وسلّمه.[1]

هذه القرارات والمبادرات طار بها وفد من خمسة أعضاء إلى تونس، حيث استقبل من الرئيس بن خدة محاطا بعدد من الوزراء من بينهم أحمد بن بلة – النائب الثاني لرئيس الحكومة – ومحمد خيضر وزير الدولة. فلما سمعها بن بلة أصيب فجأة بالصداع، بينما علق عليها خيضر غاضبا: "إذا فهمت جيدا، فإنكم شكلتم حكومة داخل البلاد؟"[2]

1 M. HARBI, Les archives de la revolution Algerienne, J. Afrique, Paris 1981

2. عمر بوداود في كتابه "الرسائل الحربية"، دار هومة، الجزائر 2001.

كان لهذا الاجتماع الذي انعقد في 27 يونيو مضاعفات مباشرة منها:

1 - استقالة خيضر في اليوم الموالي والالتحاق بالمغرب.

2 - انسحاب بن بلة إلى طرابلس - بعد أن أصبح يشعر بالخطر في العاصمة التونسية - قبل الالتحاق ببنغازي ثم القاهرة.

3 - تخلص الرئيس بن خدة من تردده - بعد فوات الأوان - وإقدامه على إقالة هيئة الأركان العامة في 30 يونيو في أمر يومي لجيش التحرير الوطني يتضمن:

أ - "تنديد الحكومة بالأعمال الإجرامية التي يقوم بها الأعضاء الثلاثة لهيئة الأركان العامة السابقة".

ب - "تجريد العقيد بومدين والرائدين منجلي وسليمان من رتبهم".

جـ - توجيه أمر للجنود والضباط ملازمة وحداتهم، وعدم الامتثال للضباط المعزولين أو من يتحدث باسمهم، والامتثال من الآن فصاعدا لأوامر وتعليمات الحكومة المؤقتة أو القيادات التي تحت سلطتها دون سواها".[1]

وقبل إقدام الرئيس بن خدة على هذا القرار الخطير، أرسل بيطاط - وزير الدولة - إلى غار ديماو يحمل إنذارا صريحا لهيئة الأركان: إما أن تعترف بسلطة الحكومة وتأتمر بأوامرها، أو سيكون العزل مصيرها.

وكانت الهيئة قد اختارت المواجهة - منذ سنة - فلم تول إنذار الحكومة كبير اهتمام.[2]

طبعا لم يكن أمر الحكومة ليجد صدى يذكر، لدى الأغلبية الساحقة من الجنود والضباط الذين ظلوا أوفياء لقادتهم الفعليين، محافظين على انضباطهم ضمن وحدات جيش الحدود.

---

1 BENKHEDDA, op. cit

2 M' ZERGUINI, Une vie de combats et de lutte, editions Ibn-nahdia, Alger 2000.

وفي 3 يوليو، فور إعلان استقلال الجزائر دخل بن خدة على رأس حكومة ممزقة نتيجة التنازع الحاد بين استراتيجيتين للسلطة، أعاد إلى الأذهان الصراع التقليدي بين "الداخل" و"الخارج"، و"السياسيين والعسكريين".

وفي مطار العاصمة أدلى بتصريح يوحي أول وهلة بأنه مصمم على مواجهة "التمرد المزدوج" - في الجيش والحكومة ذاتها - اعتمادا على إرادة الشعب التي تشكل حسب قوله : "حاجز فعالا أمام الدكتاتورية العسكريتارية التي يحلم بها البعض، وضد الحكم الفردي، وجميع الطامحين والمغامرين والديماغوجيين".[1]

كان هاجس بن خدة الأكبر يومئذ هو : هل يستسلم أمام تحالف بن بلة وبومدين الذي يرتكز على جيش الحدود "القوة المنظمة الوحيدة" حسب شعار ذلك العهد؟ أم يتصدى له باسم "شرعية الحكومة المؤقتة" التي يتحمل مسؤولية رئاستها؟

في البداية كان يميل إلى الاختيار الثاني كما يوحي تصريحه السابق، وهذا ما يفسر:

1 - محاولة إدخال الأسلحة المخزنة في ليبيا. وقد تقدم فعلا بطلب ذلك من نظيره الليبي، لكنه اعتذر عن تلبية الطلب، بعد تحرك أصدقاء بن بلة الذي تدخل شخصيا لدى الملك إدريس السنوسي لمنع ذلك.

2 - رفض عرض بالمساعدة - العسكرية - من العاهل الأردني الحسين بن طلال، خوفا من شبح "كنفلة" الجزائر الذي كان يرعب جميع أطراف الأزمة يومئذ.

لكن إخفاقه في جلب الأسلحة من الخارج - لدعم صفوف قوى الداخل الموالية للحكومة - والتخوف من مغامرات التدخل الأجنبي[2] الذي بدأ

1. HAROUN, op. cit.
2. IBID.

يطرق أبواب الجزائر المستقلة من كل جانب، جعله يراجع حساباته شيئا فشيئا أمام تطور الأوضاع بسرعة فائقة لصالح التحالف المعارض، وإدراكه أنه لا يمكن الاعتماد – في حسابات القوة – على أكثر من "منطقة العاصمة" التي اجتهدت في تنظيم مهرجان شعبي نشطه – في 10 يوليو – رفقة حسين آيت أحمد وزير الدولة.

أما الولايات والاتحاديات صاحبة "مبادرة زمورة" – ويمعها الأصنام (الشلف) – فلم يعد متأكدا من مساندتها، بعد أن بدأت "نزعة الحياد" تخترق صفوفها بقوة، ناهيك أن الولاية الرابعة منعته من تنشيط تجمع مماثل في البليدة!

هذه النزعة يؤكدها تقرير "لجنة ما بين الولايات"، الصادر عن "اجتماع الأصنام في 7 يوليو والموجه إلى الحكومة وبن بلة في آن واحد. فقد جاء فيه مثلا : "لسنا مع كريم لا وبن بلة ولا بيطاط ولا بن خدة". و"أن ثقتنا في بن بلة لا تختلف عن ثقتنا في أعضاء الحكومة الآخرين"!

وتحاول اللجنة توضيح حيادها أكثر بالتصيص على أنه يعني "الخلافات وسط الحكومة"، دون "الأعمال التخريبية لهيئة الأركان"، وكان بن بلة غير معني بهذه الأعمال!

أمام هذه الوضعية، وغداة "اتفاق 2 أغسطس" بين "جماعة تلمسان" و"جماعة تيزي ورو"، أصدر بن خدة – الذي بقي وحيدا تقريبا – بيانا صحفيا – هو أقرب إلى خطاب وداع – أكد فيه تعلقه بأحد مبادئ الثورة الجزائرية، ألا وهو اعتبار الشعب المصدر الوحيد لشرعية السلطة. "هذا المبدأ الذي هو أساس كل ديموقراطية" حسب قوله. وجدد بناء على ذلك إدانته "لأولئك الذين يحاولون تحكيم القوة لإضفاء شرعية على أنفسهم، بمنأى عن إرادة الشعب والحوار الأخوي الحر". فأمثال هؤلاء "سيحكم التاريخ عليهم"، لما في مسعاهم من "خيانة للثورة الشعبية"[1].

---

1 IBID.

ولم ينس رئيس الحكومة المقتول بالمناسبة أن يسدد طلقة – أخيرة – لبومدين وضباط الحدود جميعا "الذين لم يحتكوا بالشعب في ميادين الكفاح- ومن ثمة ميلهم لاحتقار دوره، وما يمكن أن يتولد عن ذلك من ظهور إقطاعية جديدة، أو طبقة عسكريتارية كما هو الحال في بعض البلدان النامية خاصة في أمريكا اللاتينية".[1]

وقبل وصول الرئيس بن خدة إلى هذه النهاية، كانت الحكومة قد أعلنت في 23 يوليو قبول صيغة المكتب السياسي الذي أعلن عنه بتلمسان مساء اليوم الماضي، وإن اشترطت الاعتراف التام به بتزكية لاحقة من مجلس الثورة. وتلا هذا الاعتراف الفعلي بتهادة بن بلة ورفاقه استقالة سعد دحلب وزير الخارجية وآيت أحمد وزير الدولة في اليومين المواليين. وأكد بن طبال هذا الاعتراف في 27 يوليو بقوله : "أن وجود مكتب سياسي أفضل من الفراغ في السلطة".[2]

محاولة أخيرة، من الثنائي بوضياف – كريم

مثلما شهدت تلمسان ميلاد "المكتب السياسي" مساء 22 يوليو، شهدت تيزي وزو في 27 منه ميلاد "لجنة الاتصال من أجل الدفاع عن الثورة" التي تضم كريم وبوضياف، فضلا عن العقيد محند أو الحاج قائد الولاية الثالثة. وكان هدف اللجنة هو التصدي للإعلان عن المكتب السياسي من جانب واحد، لأنه في نظرها يشكل "أمرا واقعا" يحاول تحالف بن بلة – بومدين فرضه بحد السلاح.

وكان الثنائي كريم – بوضياف قد بادر - كما سبقت الإشارة – بالعودة إلى الجزائر غداة فشل دورة مجلس الثورة مباشرة، بهدف تحكيم "قوى الداخل" في سباق السلطة وحسمه لصالح الحكومة المؤقتة، باعتبارها "الهيئة الشرعية" لغاية انتخاب المجلس الوطني التأسيسي.

---

1. IBID.
2. IBID.

وفي خضم السباق تلقى كريم عرضا غريبا من فرنسا بالمساعدة العسكرية، ويكون تقابل سرا في هذا الإطار مع الرئيس دوغول شخصيا. غير أن هذه الصفقة المشبوهة لم تتم في نهاية المطاف خوفا من "الكتلة" من جهة، ولما تتضمن من مجازفة قد تؤدي بخصوم كريم إلى اتهامه بالخيانة من جهة ثانية.

لذا بعد تجمع شعبي مشجع في تيزي وزو، أدرك الثنائي أن المهمة التي سارع بالدخول من أجلها ليست من السهولة مثلما كان يتوقع، لاسيما إثر الاصطدام بأرض الواقع وما تحمل من مفاجآت وحقائق مرة أحيانا مثل:

1 – أن الشعب عامة كان في حالة نفسية وسياسية، بحيث لم يكن من السهل تعبئته حول سباق الحكم والخلافات التي يثيرها، علما أن الخلاف عادة يفرق أكثر مما يؤلف.

2 – أن الولايات الثانية والثالثة والرابعة واتحاديات الجبهة الثلاث مترددة بين الالتزام والحياد، ضعيفة منقسمة على نفسها بفعل التجاذب القوي بين القطبين المتنافرين : الحكومة المؤقتة من جهة والتحالف المعارض لها من جهة ثانية.

3 – قوة التحالف المعارض الذي استطاع أن يخترق الولايات والاتحاديات الحليفة، بما في ذلك منطقة العاصمة نفسها .

أمام مثل هذه الحقائق المرة والتطورات السريعة، لاسيما انطلاق مسلسل الولاءات وما يحمل معه من مفاجآت – لا تسر دائما – سارع بوضياف باستخلاص العبرة التالية : "لا يمكن مجاراة جماعة مصممة على انتزاع السلطة بأي ثمن، لأن ذلك يؤدي بالبلاد إلى كارثة حقيقية" .

ولعل بوضياف لم يجد صعوبة لإقناع حليفه كريم بهذه الخلاصة، كما يؤكد ذلك الاتفاق الذي أبرم مع ممثلي "جماعة تلمسان" (المكتب السياسي) في 2 أغسطس والذي هو بمثابة اعتراف بسلطة هذه الجماعة.

وقّع الاتفاق بوضياف وكريم والعقيد محند أو الحاج مع كل من خيضر وبيطاط، ويتضمن النقاط التالية:

1 – قبول بوضياف المشاركة في المكتب السياسي – مؤقتا – ومحاولة إقناع آيت أحمد بالمشاركة أيضا. وكان الاثنان يرفضان العمل في هيئة يتحكم فيها بن بلة وأنصاره.

2 – تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي قبل نهاية الشهر إذا أمكن.

3 – استدعاء مجلس الثورة في دورة عادية – أسبوعا بعد انتخاب المجلس – لبحث موضوعين : وضعية البلاد ومسألة المكتب السياسي.

هذا الاتفاق سارعت الولاية الرابعة بالترحيب به والتعبير عن استعدادها لاستقبال المكتب السياسي في عاصمة البلاد.

وفعلا دخل بن بلة العاصمة في اليوم الموالي.

الولايات في زحمة السباق

وجد قادة الداخل أنفسهم مقحمين رغما عنهم في سباق السلطة، وكان أكثرهم خالي الذهن تماما إزاء ما يجري في دوائر الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، مشغولا بتحديات الشوط الأخير من معركة تحرير شرسة، حولها جيش الاحتلال إلى حرب إبادة حقيقية.

– في الولاية الأولى : بدا لجيش الاحتلال بعد عودة الهدوء – نسبيا – في أعقاب مظاهرات 11 ديسمبر 1960، أن يستأنف بقوة عمليات "أرياج" ابتداء من فبراير الموالي، وشهدت جبال الأوراس جراء ذلك معارك عنيفة تسببت في استشهاد العديد من الأبطال في مقدمتهم الرائد علي السويعي.

وبعد مرور الإعصار – الذي شاركت فيه نخبة الجيش الفرنسي من الاحتياطي العام – قام الرائد الطاهر الزبيري قائد الولاية بالنيابة في مارس بسد الفراغ الذي أحدثه، بتعيين النقيبين محمد حجار ومحمد الصالح يحياوي على رأس المنطقتين الأولى والثانية.

وفي ديسمبر 1961 تم ترسيم الزبيري على رأس الولاية برتبة عقيد، وعقب ذلك مباشرة شكل في يناير الموالي مجلسا جديدا (استعدادا) للمواجهات القادمة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية خاصة على النحو التالي:

- محمد الصالح يحياوي نائبا سياسيا.
- عمار ملاح نائبا مكلفا بالاستعلام والاتصال.
- محفوظ إسماعين نائبا مكلفا بالشؤون الاجتماعية، وهو منصب مستحدث لمواجهة متطلبات ما بعد وقف القتال.

عرفت الولاية الأولى غداة وقف القتال مباشرة مفاجأة غير سارة: انطلاق سباق السلطة على أشده بين الحكومة المؤقتة من جهة وتحالف بن بلة-بومدين من جهة ثانية. عرفت ذلك بواسطة عدد من البرقيات - مدعومة برسل - كانت تلح بصفة خاصة على ضرورة إطلاع إطارات الولاية وجنودها بالخلاف الدائر بين الطرفين.

لم تول قيادة الولاية في البداية كبير الاهتمام بما يجري في دوائر القيادة العليا، فكانت تكتفي لذلك بالتأسف والرد بأدب، رافضة تماما تبليغ الإطارات والجنود بالخلاف وأطواره، معربة عن أملها في أن تتغلب الحكمة ويعود الانسجام والاتحاد بين المتنازعين في نهاية المطاف.

هذا الرفض المهذب سجله مجلس الولاية بأحرف بارزة، في رسالة إلى الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان في 14 أبريل 1962.

غير أن هذا الحياد لم يصمد طويلا أمام قوة حركة الاستقطاب الثنائي، وكان تيار التحالف بين بن بلة وبومدين هو الأقوى، فجذب إليه العقيد الزبيري ومساعديه في نهاية المطاف.

وذهب مجلس الولاية الأولى في انحيازه بعيدا، حتى أنه لعب دور المفجر في اجتماع مجلس الثورة الأخير بطرابلس ما بين 27 مايو و7 يونيو 1962، وتفسير

ذلك أن قائد الولاية عندما استدعي لحضور الاجتماع ذهب بمفرده، ونسي أن يحمل معه وكالات مكتوبة من نوابه حسب نص القانون الداخلي للمجلس، ولضيق الوقت، لم يتمكن من إحضارها في الوقت المناسب قبل افتتاح الأشغال طبعا. وهكذا انطلقت الدورة الطارئة بدون اعتماد عضوية النواب الثلاثة.

وفي 3 يونيو بعد أن شرع المجلس في مناقشة النقطة الثانية من جدول الأعمال – الخاصة بتعيين قيادة عليا بشكل مكتب سياسي – بدا للعقيد الزبيري أن يطرح الموضوع من جديد، بتأكيد عزمه على التصويت باسمه ونيابة عن كل من الرواد يحياوي وملاح واسماعين. لكن مكتب المجلس نبه المتدخل بأن ذلك غير ممكن، لأنه لم يحضر وكالاتهم – المكتوبة – في الوقت القانوني.

وقد أدى ذلك إلى اختلاط الحابل بالنابل، بعد أن انبرى بن بلة لمساندة الزبيري وبن خدة لدعم موقف المكتب. ما جعل رئيس الجلسة محمد الصديق بن يحيى يرفع الأشغال دون التوصل إلى نتيجة. وكان المكتب السياسي مرشحا لاستلام أدوات السيادة ومقاليد الحكم بعد استفتاء تقرير المصير، من "حكومة بومرداس" المؤتمنة على ذلك بموجب اتفاقيات إيفيان المبرمجة في 18 مارس الماضي.

هذا الموقف من العقيد الزبيري وتداعياته، كرس تحالف الولاية الأولى مع كتلة بن بلة – بومدين، وجعلها تلعب دورا رئيسيا في معارك الداخل وحسم سباق الحكم في الميدان، بدءا بالتنديد بقرار عزل هيئة الأركان العامة الصادر عن حكومة بن خدة في 30 يونيو 1962.

– في الولاية الثانية: لقي نداء الحكومة المؤقتة بمقاطعة استفتاء 8 يناير 1961 – حول النظام الذي يريد الرئيس دوغول منحه للجزائر باسم "الجزائر الجزائرية" – تجاوبا واسعا في الولاية الثانية أسوة ببقية الولايات الأخرى.

وكان على رأس الولاية يومئذ العقيد صالح بوبنيدر بمساعدة مجلس من الرواد : الطاهر بودربالة، عبد المجيد كحل الراس، العربي بالرجم، رابح بلوصيف. هذا المجلس استمر في أداء مهامه السياسية العسكرية لغاية وقف القتال في منتصف نهار 19 مارس 1962. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها رسميا، اجتمع إطارات الولاية ليتفقوا على المواقف المبدئية التالية:

1 - التزام الحياد بين الأطراف التي بادرت بفتح باب تنازع السلطة على مصراعيه.

2 - الوقوف إلى جانب المؤسسات القائمة حتى تدخل الجزائر المستقلة.

3 - بعد إعلان الاستقلال تشكل لجنة لتحضير مؤتمر باتم معنى الكلمة، "يصفي تركة مرحلة الكفاح المسلّح ويفتح صفحة جديدة ببرنامجها وقيادتها"(1).

هذه المواقف تتفق في مجملها مع الحكومة المؤقتة التي كانت تسير بنفس التصور، قبل أن تُفرض عليها الدورة الطارئة لمجلس الثورة ابتداء من 27 مايو 1962. وقد اتجه مجلس الولاية بكامل أعضائه إلى تونس ثم إلى طرابلس للمشاركة في هذه الدورة التي شهدت حدثين اثنين:

1 - مشاركة قائد الولاية في الحدث الذي تسبب في تعليق الدورة مساء 5 يونيو، إذ وقف إلى جانب رئيس الحكومة وبن طبال ضد بن بلة والعقيد الطاهر الزبيري.

2 - خروج اثنين من أعضاء المجلس عمّا تم الاتفاق عليه في اجتماع إطارات الولاية، وانضمامهما إلى التحالف الجديد بين بن بلة وبومدين، ونعني بهما الرائدين العربي بالرجم (الميلي) ورابح بلوصيف.

وقد تطور الموقف لاحقا في اتجاهين:

---

1. شهادة بو بنيدر في كتابنا ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر 2003.

- مشاركة قائد الولاية مرفوقا بالرائدين : بوديالة وكحل الراس في اجتماعات زمورة[1] وقراراتها المناوئة لهيئة الأركان العامة، تلك القرارات التي شجعت رئيس الحكومة بن خدة على اتخاذ قرار عزل بومدين ومنجلي وقايد في 30 يونيو.

كما شارك قائد الولاية في اجتماع الأصنام[2] الذي عدّل قليلا من لهجة الولايات المشاركة التي بدأت تتجه نحو الحياد، في النزاع الدائر بين الحكومة والتحالف المعارض لها.

- احتلال الرائد بالرجم حليف بن بلة وبومدين مدينة قسنطينة في 25 يوليو، واعتقاله كلا من وزير الدولة بن طبال وقائد الولاية بوبنيدر.

وقد تدخل رابح بيطاط لإنقاذ الموقف، إذ تنقل إلى قسنطينة على جناح السرعة للإفراج عن الرجلين، ميسرا بذلك عملية التحاقهما بالطرف الأقوى في النزاع : تحالف بن بلة مع هيئة الأركان العامة ومن ورائها جيش الحدود.

- في الولاية الثالثة : ثبت العقيد محند أولحاج قائد الولاية الثالثة ونوابه في مواقعهم رغم زوابع مخطط شال المتيفة، وصمدوا إلى أن اوصلوا ولايتهم إلى بر الأمان بإعلان وقف القتال. وعقب ذلك وجد قائد الولاية نفسه بشكل طبيعي إلى جانب "شرعية المؤسسات القائمة"، مجاريا في ذلك القائد الأول للمنطقة بالقاسم كريم. وهذا ما يفسر دعم تنظيمات الولاية الثالثة بالعاصمة للثنائي رابح زراري وعمر اوصديق الذي كلف بإعادة تأسيس منطقة الجزائر المستقلة، بعد أن تلقى العقيد أولحاج تعليمة في هذا الاتجاه بتاريخ 6 أبريل الموالي.

---

1. بولاية برج بوعريريج بمشاركة الولايتين الثالثة والرابعة ومنطقة الجزائر فضلا عن اتحاديتي تونس وفرنسا.
2. في 7 يوليو الموالي وقد تغيبت عنه – مرة أخرى- الولايات الأولى والخامسة والسادسة.

هذا الموقف الواضح منذ البداية، ما لبث مع ذلك ان تأثر بأجواء البلبلة والغموض التي صاحبت عملية الاستقطاب الثنائي الحاد، نتيجة لتنازع السلطة بين الحكومة المؤقتة والتحالف المعارض بقيادة بن بلة وبومدين، يشهد على ذلك التصويت باسم قائد الولاية ونوابه الأربعة لصالح التحالف في الدورة الناقصة لمجلس الثورة التي انعقدت بالعاصمة الليبية ما بين 27 مايو و7 يونيو. ويعود ذلك إلى استمالة وكالاتهم من العقيدين محمدي وأيمزّن في الاتجاه المذكور خلافا للدورات السابقة.

هذه المفاجأة كانت تؤشر ببوادر انقسام في معسكر الولاية، إذ حافظ العقيد محند أولحاج رفقة الرائدين الطيب الصديقي وموح واعلي سليماني على ولائهم للحكومة المؤقتة، بينما بدأ الرائدان فضال ومحيوز في الجنوح نحو التحالف المعارض.

وهذا ما يفسر وجود قائد الولاية إلى جانب كل من كريم وبوضياف في "جماعة تيزي وزو" التي احتجت على الإعلان عن المكتب السياسي - قيادة الجزائر المستقلة - في 22 يوليو، بالإعلان بعد خمسة أيام عن تأسيس "لجنة الاتصال للدفاع عن الثورة" التي لم تعمر عملها أكثر من أسبوع. لقد وقّع الثلاثة اتفاق 2 أوت مع رابح بيطاط نيابة عن المكتب السياسي، هذا الاتفاق الذي قبل بوضياف بموجبه عضوية المكتب السياسي، بينما جنح كريم - مؤقتا - إلى القبول بالأمر الواقع ليلتحق به محند أولحاج بعد حين.

- في الولاية الرابعة : في يونيو 1961 جمع الرائد محمد بونعامة قائد الولاية الرابعة بالنيابة أعضاء مجلسه، لتقييم حصيلة السداسي الأول والاستعداد للتظاهرات المبرمجة ما بين 1 و5 يوليو، دفاعا عن وحدة التراب الوطني في إطار الرد على مناورات فصل الصحراء التي كانت من أسباب فشل مفاوضات إيفيان الأولى وتعليقها في 13 من نفس الشهر.

درس المجلس بالمناسبة طلبا من الحكومة المؤقتة بإيفاد الرائد سي صالح (محمد زعموم) إلى تونس. وحسب المصادر الفرنسية أن الرائد في طريقه إلى تونس أصيب في اشتباك مع قوات الاحتلال ناحية تازمالت في 20 يوليو وتم الإجهاز عليه جريحا[1].

وقد حرص قائد الولاية بالنيابة على تحضير وسير مظاهرات 1 يوليو التي عمت أهم المدن، بدءا بالعاصمة التي أغرقت معظم أحيائها بالمناشير التي تحمل شعار "الصحراء جزائرية". وكانت المظاهرات مشفوعة بإضراب ناهزت نسبة المشاركة فيه 90٪ وخلفت هذه المظاهرات - الحاسمة في موضوع الصحراء - مئات القتلى والجرحى عبر الولاية.

وتشاء الصدفة - والخيانة - أن يسقط سي محمد شهيدا بعد شهر في مدينة البليدة، تاركا أمانة الولاية وقيادتها إلى الثنائي الخطيب-بن خروف.

وفي مطلع 1962 شهدت الولاية اجتماعا تنظيميا هاما، أسفر عن تعيين مجلس ولائي مؤقت بقيادة يوسف (حسن) الخطيب، وعضوية بن خروف وكل من النقيبين لخضر بورقعة ومحمد بوسماحة. وقد تزامن ذلك مع انطلاق سباق السلطة بين الحكومة المؤقتة والتحالف المعارض بقيادة بن بلة والعقيد بومدين.

كانت الحكومة المؤقتة - ورأس حربتها بالقاسم كريم خاصة - تراهن على الداخل مع الاعتماد أساسا على منطقة العاصمة والولايتين المجاورتين الثالثة والرابعة. وهذا ما يفسر الدخول المبكر:

- أولا: للعقيد سليمان دهيلس (الصادق) والنقيب موسى شارف على أساس تولي مناصب قيادية في مجلس الولاية، وكلاهما مسؤول سابق بالرابعة.

- ثانيا: للرائد عز الدين وعمر أوصديق - العضوين السابقين بمجلس الولاية الرابعة - بمهمة إعادة تأسيس منطقة الجزائر المستقلة من جهة وكسب الرابعة لصف الحكومة من جهة ثانية.

1. Y. COURRIER, Les feux du desespoir, Fayard, Paris 1971.

وغداة وقف القتال أرسلت الولاية الرائد بن خروف في مهمة استطلاعية بتونس، وبناء على تقريره قرر مجلس الولاية التزام الحياد بين الفريقين المتنافسين. غير أن هذا الاختيار لم يصمد في الميدان:

- أولا : في الدورة الطارئة لمجلس الثورة (من 27 مايو إلى 7 يونيو) المنعقدة بطرابلس، عندما استعمل الرائد بن شريف عضو مجلس الولاية المفرج عنه، وكالات زملائه لصالح بن بلة وهيئة الأركان العامة.

- ثانيا : في اجتماع زمورة (البرج) يومي 24 و 25 يونيو. هذا الاجتماع الذي حاول المشاركون فيه - من الولايات والاتحاديات - معالجة الأزمة فإذا بقرار ته تعجل بانفجار الموقف. من هذه القرارات:

1 - "تجاوز الأزمة بإبعاد رؤوس الفتنة (الباءات الثلاثة وثلاثي الأركان العامة)، وتعويضهم بهيئة تنسيق ما بين الولايات تشرف على إجراء انتخابات خلال شهرين على أبعد تقدير. وكان من نتائج هذا القرار استقالة خيضر في 28 يونيو وخروج الأزمة إلى الشارع.

2 - إدانة "تمرد" هيئة الأركان. الأمر الذي شجع الحكومة على عزل بومدين ورفيقيه في 30 يونيو وتكريس التمرد والانفصال في الميدان.

وتجلت صعوبة موقف الحياد مرة أخرى في اجتماع الأصنام (الشلف) في 7 يوليو، عبر محاولة التمييز بين إدانة هيئة الأركان والتزام الحياد نحو بن بلة حليفها، أسوة بموقف الولاية من الأقطاب الآخرين أمثال بن خدة وكريم وخيضر وبيطاط.

وكانت النتيجة العامة لحياد الرابعة هي اختلال أكبر في موازين القوى لصالح التحالف المعارض للحكومة المؤقتة.

ويمكن القول أن قائد الولاية بالنيابة مال عمليا إلى التحالف، عندما لبّى دعوة بن بلة بزيارة تلمسان، وتزامن ذلك مع الإعلان عن المكتب السياسي قيادة للجزائر المستقلة من هذه المدينة مساء 22 يوليو.

وكانت الولاية قبل ذلك قد احتلت العاصمة، وتمكنت من تحييد أنصار الحكومة المؤقتة من قادة منطقة الجزائر المستقلة، ما جعلها تصطدم في نهاية المطاف بعناصري المكتب السياسي فيها بقيادة السعدي ياسف. وتجلى ذلك في اشتباك عناصر هذا الأخير في 29 أغسطس ببعض جنود الرابعة المعسكرين في ثكنة علي خوجة (أورليان سابقا)، هذا الاشتباك الذي خلف 13 قتيلا وعددا من الجرحى، مما دفع المواطنين إلى التظاهر هاتفين "سبع سنين.. بركات"!

ويعكس هذا التصادم المسلّح حدة التوتر غداة إعلان قوائم المرشحين (الفائزين) لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، واحتجاج الرابعة بعنف على وجود بعض الأسماء في قوائم الدوائر الواقعة في مجالها الجغرافي. وقد اتخذ هذا التصادم أبعادا خطيرة في الأيام اللاحقة، نتيجة زحف جيش التحرير المرابط على الحدود والمدعوم بقوات الولايات الحليفة على العاصمة ابتداء من 30 أغسطس. وأمام إصرار الرابعة على التصدي لهذه القوات، وقعت إصطدامات عنيفة في أهم نقاط التماس، مثل ماسينا (الأصنام) غربا، وقصر البخاري جنوبا وسيدي عيسى سور الغزلان شرقا.

بعد هذه الاصطدامات وخسائرها الثقيلة على الصعيدين البشري(1) والمعنوي، لم تجد قيادة الرابعة بدا من الاستسلام للأمر الواقع، والرضوخ لميزان القوة الذي كان في صالح تحالف بن بلة-بومدين بالمقاييس السياسية والعسكرية وحتى العاطفية!

- في الولاية الخامسة: بدأت زوابع سباق السلطة - الذي كان العقيد الهواري بومدين قائد الولاية سابقا أحد فرسانه - تضرب مواقع الولاية الخامسة ابتداء من مطلع 1962 كما تكشف عن ذلك الوقائع التالية:

1 قدّرتها وكالة الأنباء الجزائرية مطلع 1963 بأكثر من ألف قتيل في صفوف الجانبين.

1 – مبادرة الحكومة بتثبيت سي عثمان في منصب قائد الولاية برتبة عقيد، دون استشارة هيئة الأركان العامة التي سارعت بالاحتجاج على ذلك.

2 – تضامن الرائد مختار بوعيزم (ناصر) مع ثلاثي هيئة الأركان عند التصويت على مشروع اتفاقيات إيفيان في الدورة الطارئة لمجلس الثورة بطرابلس في أواخر فبراير. وكان الرائد ناصر فريدا في موقفه الذي يؤشر مع ذلك إلى بداية انحياز الولاية للتحالف المعارض للحكومة المؤقتة.

3 – محاولة قيادة الأركان بعد وقف القتال في 19 مارس وضع رجالها على رأس المناطق. وقد نجحت في ذلك رغم تحفظ بعض أعضاء مجلس الولاية[1].

4 – انحياز عضو مجلس الولاية بوبكر القاضي العائد من السجن إلى التحالف الذي عينه أثناء الدورة الطارئة لمجلس الثورة بطرابلس (من 27 مايو إلى 7 يونيو) عضوا في لجنة الاستشارة حول مقترح التحالف الخاص بالتشكيلة السباعية للمكتب السياسي، في إطار النقطة الثانية من جدول أعمال الدورة وقد أدى إفشاؤه أسرار لجنة الاستشارة إلى الحادثة التي أدت إلى تعليق الدورة وخروج سباق السلطة من دائرة الهيئات الشرعية لقيادة الثورة. وقد تغلب الانحياز في نهاية المطاف على موقف مجلس الولاية، كما يؤكد توقيع أعضائه الخمسة "محضر التقصير ضد الحكومة في 7 يونيو.

– في الولاية السادسة، مع انطلاق سباق السلطة مطلع 1962، تلقى الضابط محمد شعباني – قائد المنطقة الثالثة من الولاية السادسة – في 4 يناير – تكليفا من قائد الأركان العقيد هواري بومدين بتشكيل مجلس ولاية في أحسن الآجال، فقام بتشكيله كما يلي:

– محمد شعباني قائدا برتبة عقيد.

– الرواد عمر صخري ومحمد روينة (غنتار)، والشريف خير الدين وسليمان (الأكحل) سليماني أعضاء.

1. شهادة الرائد الجيلالي قران (عمار). الشروق اليومي، عدد 4 سبتمبر 2006.

هذه النشأة لمجلس الولاية السادسة يسرت سبيل التحالف مع بومدين وبن يلة، هذا التحالف الذي ساهم في توطيده العقيد الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى المجاورة، كما يؤكد ذلك وجودهما جنبا إلى جنب في معارك السلطة اللاحقة. فقد كان شعباني على رأس القوات الزاحفة على العاصمة انطلاقا من الجنوب عبر محور عين وسارة – قصر البخاري في بداية سبتمبر 1962، بينما قاد الزبيري الزحف على محور سيدي عيسى – سور الغزلان. وكانت أهم الخسائر في الأرواح على هذين المحورين للأسف، نتيجة عنف الصدامات المسلحة بين الزاحفين وقوات الولاية الرابعة التي حاولت اعتراض سبيلهم.

ثانيا : استراتيجية "جيش الحدود"

يغلب على هذه الإستراتيجية الطابع العسكري وتثمين التحالفات الخارجية، عكس استراتيجية الحكومة التي تراهن – في سباق السلطة – على "قوى الداخل" و"إرادة الشعب"، وما إلى ذلك من المفاهيم والشعارات. وليس مستبعدا أن يكون دعاة هذا الطريق – إلى السلطة - درسوا جيدا تجربة الصراع بين جبهة التحرير والحركة المصالية، وكيف انتصرت الجبهة بفضل تحالفاتها الخارجية، رغم أن أنصار مصالي – في بداية الثورة – كانوا أقوى عددا وتنظيما بين المناضلين سواء بالجزائر أو فرنسا.

ويعود الفضل في هذه الإستراتيجية إلى العقيد هواري بومدين وبعض مساعديه في أركان الشرق والغرب، وكانت الخطوة الأولى فيها نجاح هيئة الأركان العامة – منذ بداية 1960 خاصة – في تكوين جيش نظامي من مختلف الوحدات التابعة للولايات والتي أصبح خط موريس (1957) ثم خط شال (1959) عقبة في سبيل عودتها إلى قواعدها.

ويقول بوضياف عن ظاهرة جيش الحدود "أن السلاح المتراكم كان سببا في إنشاء قوة ما لبثت أن أخذت تفكر في الحكم".[1]

ويعترف الفرنسيون من جهتهم - بنوع من الحسرة – أنهم ساهموا في بروز هذه الظاهرة جراء الموانع المكهربة التي أقاموها على الحدود الشرقية والغربية، وأدت في الأخير إلى دعم جيش الحدود على حساب قوى الداخل المعاصرة داخل التراب الجزائري.[2] ولتبرير تطلع جيش الحدود إلى الحكم، ظهر شعار "القوة المنظمة الوحيدة"، لإضفاء نوع من الشرعية على ذلك في نفس الوقت.

وبعد تطور الظاهرة على هذا النحو، لم يبق أمام العقيد هواري بومدين – المتأثر بتجربة البكباشي جمال عبد الناصر في مصر – سوى البحث عن نجيب ثان[3]، من بين قادة الثورة الذين يطمحون إلى الريادة والقيادة وما أكثرهم!

وهذا ما يفسر مساعي قائد الأركان في هذا المجال، إلى أن وجد ضالته في شخصية تاريخية من الطراز الأول، ونعني به أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة منذ سبتمبر 1958.

هيئة الأركان "التمرد الزاحف"

شهدت دورة مجلس الثورة في ديسمبر 1959 – يناير 1960 بروز العقيد هواري بومدين الذي عين إثرها قائدا لهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، بعد أن كان منذ أكتوبر 1958 قائد أركان القوات المرابطة على الحدود الجزائرية المغربية. وما لبث أن أحاط القائد الجديد نفسه بمساعدين أوفياء، الأمر الذي جعل الأركان العامة طرفا فاعلا في قيادة الثورة، يتزايد نفوذه سنة بعد أخرى.

1. محمد عباس، أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر 2001.
2. J. MORIN, DE GAULLE et l'Algerie, Albin Michel, Paris 1999.
3. الجنرال محمد نجيب واجهة عبد الناصر ورفاقه طوال أكثر من سنتين.

وقد اتخذت الهيئة الجديدة من قرارات الدورة كذلك منطلقا لفرض وجودها. من هذه القرارات على وجه الخصوص:

1 - قرارات اتخذتها الدورة بدوافع عاطفية وديماغوجية - إن لم نقل العصابات الميكيافيلية - ما لبث الواقع أن بين صعوبة تطبيقها أو كلفتها الباهظة.

2 - استبدال وزارة الدفاع "باللجنة الوزارية للحرب" المشكلة من "الثلاثي القوي"، مع تكليفها بتعيين هيئة الأركان والإشراف عليها.

مثل هذه القرارات أفادت بومدين ومساعديه من ناحيتين على الأقل:

أ - أن تعويض وزارة الدفاع بهيئة مثلثة الرؤوس، أدى إلى تمييع سلطة الإشراف على جيش الحدود خاصة، لاسيما بعد تحجيم دور اللجنة نتيجة التحييد المتبادل لأعضائها الثلاثة كما سبقت الإشارة.

هذه الوضعية - فضلا عن انشغال الثلاثة - بمهامهم الكثيرة والمتشعبة[1] - جعلت من هيئة الأركان القيادة الفعلية لجيش التحرير المرابط على الحدودين الشرقية والغربية.

ب - اتخاذ قرارات الدورة - التي تمني هيئة الأركان كما تمني الحكومة - ذريعة لحملات دورية على الحكومة و"الثلاثي القوي" فيها خاصة، ما لبثت أن تحولت إلى تمرد زاحف، أعلن عن نفسه بكل وضوح في مذكرة الاستقالة بتاريخ 15 يوليو 1961.

وقد ظهرت بوادر هذا التمرد، مع المؤشرات الأولى لقرب التفاوض بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية في ربيع 1961، عندما دعا العقيد بومدين في اجتماع عام لضباط الحدود، إلى "الاستعداد من الآن لمرحلة البناء وما تتطلبه من جهود وتضحيات"[2].

وعند تشكيل الوفد المفاوض في إيفيان الأولى - بدءا من 20 مايو - تم

---

1. M. ZERGUINI, Une vie de combats et de lutte, édition En-nahdha, Alger 2000.

2. جمال يالفردي. جيش الحدود (مذكرة ماجستير) كلية التاريخ جامعة الجزائر 2006

تعيين الرائدين منجلي وقايد (سليمان) بقرار من الحكومة، بعد تلكؤ هيئة الأركان في تعيين ممثليها.[1]

وفي أواخر يونيو الموالي تصاعد التوتر بين الحكومة والهيئة بشكل مفاجئ، عقب "أزمة الطيار الفرنسي" الذي أسر بالتراب التونسي بعد إسقاط طائرته[2] ، ما جعل بومدين ورفاقه يقدمون استقالتهم كما سبقت الإشارة وكانت هذه الاستقالة بمثابة "البيان رقم1" في مسلسل التمرد على الحكومة المؤقتة، والحرب على "الثلاثي القوي" فيها وكريم على نحو خاص.

أ – تكشف هيئة الأركان في مذكرة الاستقالة أنها كانت "في خلاف دائم مع الحكومة حول مناهج العمل". ولم يعد بإمكانها "الاستمرار في تزكية الأخطاء المتكررة والخطيرة التي ترتكب باسم الثورة". بل تذهب إلى حد اتهام الحكومة "بانتهاج سياسة تهدف إلى خلق جيش التحرير الوطني". وتتساءل مستنكرة عليها ذلك : "هل يمكن لحكومة يعشش الفساد في أجهزتها أن تُسكِتَ المناضلين؟".

ب – وتعتبر الهيئة "الثلاثي القوي" في الحكومة "أشخاصا يوهمون أنفسهم بتمثيل الثورة"! قبل أن تدينهم بواسطة السؤال التالي : "لماذا لم يترك هؤلاء المسؤولون – في تداولهم على مناصب القيادة – غير النزاعات وتصفية الحسابات وتبديد أموال الثورة؟" محملة إياهم مسؤولية "الفوضى العارمة السائدة في دوائر الحكومة".

جـ – وتستهدف الهيئة كريم شخصيا بـ :

1 – الدفاع عن مبدأ القيادة الجماعية التي يرى كريم منذ ربيع 1958 "أن الزمن تجاوزه" كما سبقت الإشارة.

---

1 R. MALEK, l'Algérie à Evian, éditions Dahlab, Alger 1995.

2 محمد عباس، رواد الوطنية (شهادة منجلي)، دار هومة، الجزائر 2003.

2 – إدانة "عبادة الشخصية التي حولت بعض مصالح الثورة إلى هيئات مغلقة موازية".

3 – اتهامه بالسعي "للقضاء على هيئة الأركان، باعتبارها العائق الوحيد لإبراز الطموحات الشخصية"، و"الاستعانة لذلك بالخارج" في إشارة صريحة للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي لم يكن يخفي تعاطفه مع كريم.

وبعد تقديم الاستقالة مباشرة، طار "الثلاثي الصاعد" (بومدين وكل من قايد ومنجلي) إلى ألمانيا، ملتمسا تحكيم الخمسة المعتقلين بقصر توركان (عمالة سان – لوار) في الخلاف المفتوح مع الحكومة المؤقتة.

وتم الاتصال بواسطة الحادية فرنسا مع رسالة موجهة خصيصا لبوضياف، يطرح فيها بومدين أول مرة موضوع التحالف للاستيلاء على مقاليد السلطة بقيادة الثورة في الوقت المناسب.[1]

وكانت هيئة الأركان قد مهدت لاستقالتها بغلق باب الاجتهاد على مستوى قوات الحدود الشرقية والغربية، حيث استخلفت هيئتين مؤقتتين من عناصر موالية لها كل الولاء.

وبناء على ذلك كانت مطمئنة تماما على خلفيتها، فضلا عن موقف القادة الخمسة السجناء شبه المحايد والمشجع إلى حد ما. وبهذه الروح شاركت في دورة مجلس الثورة في أوت 1961، حيث حاولت تمرير اقتراح تشكيل قيادة عليا للثورة من "الثلاثي الأقل" و"الثلاثي الصاعد"، تنوب عن مجلس الثورة في تنشيط الحكومة ومراقبتها.

أخفقت الهيئة في مسعاها، كما فوجئت بتعيين المناضل بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة خلفا لعباس. وفي أول اجتماع بالرئيس الجديد في غار ديماو، حاولت تشجيعه على التخلص من "الثلاثي القوي" أو كسر شوكته على الأقل. لكن الرئيس الجديد لم يجارها في ذلك، بل عاد إلى تونس يبيت قبول

---

1. عمر بوداود في كتابنا "فرسان الحرية"، دار هومة، الجزائر 2001.

استقالة هيئة الأركان – التي كانت حكومة عباس قد أرجأت البت فيها – واستخلافها بهيئة جديدة.

وقد أعلن فعلا عن قبول الاستقالة، لكنه فشل في تكوين هيئة أركان بديلة، بعد محاولة الرائد موسى بن أحمد (مراد) التي لم يكتب لها النجاح.[1]

مثل هذه التطورات أدت إلى مزيد من التعفن في علاقات بومدين بالحكومة وكريم تحديدا، في انتظار تطور موازين القوى تطورا حاسما، يرجح كفة هذا الطرف او ذاك.

وأمام تردد بن خدة وضعفه امام "الثلاثي القوي" خاصة، ازدادت هيئة الأركان جراة، بعد أن عادت إلى منصبها ابتداء من فاتح نوفمبر 1961 معززة بمساندة أغلبية قيادات جيش الحدود في جميع المستويات، كما تدل على ذلك لوائح التأييد الصادرة شرقا وغربا والموجهة إلى مجلس الثورة.[2]

فقد شنت حملة مضادة واسعة على فكرة كريم الداعية لتفكيك قوات الحدود، شملت القادة السجناء الخمسة الذين نقلوا في غضون الأسبوع الأول من ديسمبر إلى قصر "اولونوا". فقد أرسلت إليهم مبعوثا لتحسيسهم "بخطورة المناورة" وضرورة التصدي لها، بما يحافظ على جيش الحدود بعيدا عن نزوات "الباءات الثلاثة". محاولة في هذا الصدد إقناع الخمسة بتولي قيادة الجيش – جماعيا – بهدف حماية "وحدته المهددة".[3]

وبعد حوالي 10 أيام أرسلت مبعوثا ثانيا[4] مكث مع الخمسة ثلاثة أيام، قدم لهم بالمناسبة ملخص تقرير من 40 صفحة، تضمن انتقادات مركزة لتسيير شؤون الثورة من قبل الحكومة والقادة فيها على وجه الخصوص.

1. ZERGUINI, op. cit.
2. IBID.
3. D. DERDOUR, de l'étoile nord africaine à l'indépendance, édition Hammouda, Alger 2001.
4. R. MALEK, op. cit.

وكانت نتائج هذه المهمة حاسمة في ربط علاقة ما انفكت تتوطد يوما بعد يوم، بين أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة – المدعوم بخيضر وبيطاط – وبين العقيد هواري بومدين القائد الفعلي لجيش التحرير المرابط على الحدود الشرقية والغربية.

كان العقيد بومدين قبل ذلك، قد أعد العدة لوضع "استراتيجية جيش الحدود" على محك التنازع المنتظر مع الحكومة المؤقتة. ومن أهم أدواته في ذلك فضلا عن القوات المسلحة المرابطة على الحدود:

1 – شبكة من الأنصار في المغرب، يحكمها انضباط فولاذي ويدفعها طموح الشباب بقوة لا تقاوم. هذه الشبكة تضرب جذورها في الجالية الجزائرية، وتستفيد من علاقاتها داخل المجتمع المغربي، بما في ذلك الدوائر المدنية والعسكرية القريبة من القصر الملكي.

هذه الشبكة التي لعبت – لاحقا – دورا رئيسيا في سياق السلطة، يشار إليها عادة بعنوان "جماعة وجدة"، وهو عنوان غير كاف للدلالة على أهميتها.

2 – جهاز مخابرات تابع لجيش الحدود ومواز لجهاز بو الصوف. استطاع مع مر الأيام أن يكتسب – بفضل فعالية عناصره – من النفوذ ما جعله يستميل شخصية أمنية في مستوى مسعود زقار الذي كان من أخطر رجالات وزارة التسليح والاتصالات العامة (مالغ).

بمثل هذه الأدوات النافذة، استطاع بومدين – في الوقت المناسب – ضرب استقرار اتحاديات جبهة التحرير بدءا باتحادية المغرب وقد استغل في ذلك العناصر السابقة الموالية لحزب البيان وجمعية العلماء، إثر تولي بن خدة رئاسة الحكومة المؤقتة في أغسطس 1961. الأمر الذي أغضب فرحات عباس كثيرا، وجعله يحمل الأعضاء السابقين في اللجنة المركزية لحركة الانتصار مسؤولية إبعاده.

وشملت حملة بومدين اتحادية فرنسا التي يمكن اعتبارها من قلاع بوصياف وكريم – كما سبقت الإشارة – بل امتدت داخل السجون كذلك.[1]

كل ذلك جعل من هيئة الأركان في مطلع 1962 قوة حقيقية لا يمكن تجاهلها، بدليل أن الرئيس بن خدة حرص على كسب موافقة بومدين ورفاقه، قبل انطلاق الشوط الأخير من المفاوضات مع الفرنسيين[2] .

ومع ذلك لم تشارك الهيئة في الوفد المفاوض، وحمل بومدين الحكومة مسؤولية ذلك وأقنع بن بلة به، حتى انه أصبح يخشى معارضة جيش الحدود للاتفاقيات التي يمكن أن تسفر عنها المفاوضات.[3]

غير أن معارضة الأركان كانت مبدئية وسياسية فقط، كما يدل على ذلك موقفها في الدورة الطارئة لمجلس الثورة حول مشروع الاتفاقيات في أواخر فبراير بالعاصمة الليبية. وكما اضطرت الحكومة إلى تعيين ممثل عن الجيش في الوفد المفاوض، عملت نفس الشيء بعد وقف القتال لتعيين ممثليه في اللجان المشتركة، المكلفة بالإشراف على تطبيق القرار ابتداء من منتصف نهار 19 مارس الموالي.

وفي أول لقاء بين بن بلة وبومدين بعد حلول القادة الخمسة بالمغرب في 21 مارس، اكتشف الأول أن قائد الأركان هو ذلك الشاب الذي شارك أمامه في استعراض بالقاهرة، قبل الالتحاق بالمنطقة الخامسة على متن يخت الملكة دينا في أواخر مارس 1955 ولاشك أن هذا الاكتشاف قد زاد في تعزيز العلاقة بين الرجلين واطمئنان بعضهما لبعض.

وما لبثت العلاقة الخاصة بين بن بلة وهيئة الأركان، أن عبرت عن نفسها بوضوح في أول مهرجان خطابي أقيم على شرف القادة الخمسة، خلال

---

1 أحمد الدوم في كتابنا "مثقفون في ركاب الثورة"، دار هومة، الجزائر 2004.

2 بالعيد عبد السلام في كتابنا "نداء الحق" دار هومة الجزائر 2001.

3. A. BEN CHERIF, Parole de Baroudeur, A.N.E.P, Alger 2003.

زيارة الحدود الغربية في 25 مارس. لقد عمل أنصارها على ترتيب عملية التصفيق، بما يميز حليفهم بن بلة على حساب رفاقه الأربعة، وانتبه لذلك كل من بوضياف وآيت أحمد، فلم يخفيا انزعاجهما لهذا الانحياز المؤلم.

وتماشيا مع تثبيت الاحتكام إلى القوة المسلحة، استغل بومدين وجود بن بلة الذي كان يتأهب لزيارة مصر، ليطلب إليه التدخل لدى الرئيس عبد الناصر لتلبية حاجات جيش الحدود من الأسلحة والعتاد. وتم عقب ذلك مباشرة إعداد قائمة الحاجات على جناح السرعة، ليطير بها الضابط محمد زرقيني إلى القاهرة. وقد أبلغ بن بلة الرئيس المصري بذلك عند مقابلته في 9 أبريل الموالي.[1]

وسعت هيئة الأركان من جهة أخرى لكسب مساندة بعض الولايات التي كانت تبدو مترددة أو أقرب إلى الحياد. وقامت في هذا الصدد بعدة محاولات في اتجاه:

1 – قائد الولاية الأولى العقيد الطاهر الزبيري الذي رفض في البداية فكرة الخلاف بين الحكومة وهيئة الأركان باشمئزاز، وكان لذلك أقرب إلى الحياد.[2] وعند الخروج إلى تونس بعد وقف القتال كان يميل تلقائيا إلى بوضياف، لكن صديقه السعيد عبيد من مجلس قيادة المنطقة الجنوبية على الحدود الشرقية، تمكن من استمالته ليجد نفسه في صف بومدين وبن بلة[3] .

2 – قائد الولاية الخامسة العقيد بن حدو بوحجر (عثمان)، بواسطة الحاج بن علا عضو قيادة المنطقة عند اندلاع الثورة[4] .

3 – الولاية السادسة حيث كلف الضابط محمد روينة (غنار) بالتنسيق مع محمد شعباني، لإعادة ترتيب الأمور في ظل الولاء لهيئة الأركان وحليفها بن بلة.

1. ZERGUINI, op. cit.
2. M. HARBI, Les archives de la revolution Algerienne, J Afrique, Paris 1981, p 538
3. الطاهر الزبيري في كتابه "ثوار عظماء"، دار هومة، الجزائر 2003.
4. الحاج بن علا في كتابه فرسان الحرية، دار هومة، الجزائر 2001.

وكانت محاولات أخرى مع الولايتين الثانية والثالثة، أسفرت عن كسب عضوين من مجلس كل منهما[1] .

ورمت هيئة الأركان بكل ثقلها لتحييد الحكومة المؤقتة، بواسطة الدعوة لعقد دورة طارئة لمجلس الثورة قبل الاستقلال، للنظر في موضوع "القيادة العليا للثورة" باعتبارها هيئة أسمى من الحكومة.

وعند افتتاح الدورة حاولت تحييد مكتب المجلس الموروث عن الدورة السابقة - كما سبقت الإشارة - وإن لم تحقق مبتغاها لعدم توافر الأغلبية الكافية عند التصويت على الاقتراح.

وبمجرد تعليق الدورة في 7 يونيو، كانت الهيئة في طليعة الداعين إلى إصدار لائحة تقصير تجاه الحكومة التي غادر رئيسها طرابلس مساء 6 يونيو بدون إشعار مكتب المجلس والدورة. وقد اعتمدت هذه اللائحة لاحقا في محاولة إثبات أن أغلبية مجلس الثورة كانت مع المكتب السياسي حسب التشكيلة السماعية المعلنة في تلمسان[2] .

واستغلت هيئة الأركان عودة اللاجئين في أعقاب وقف القتال، لترسل معهم بعض عناصرها في مهام استطلاعية، نذكر منهم الضابط الشاذلي بن جديد الذي تسلل ناحية الطارف باتجاه عنابة، والمحافظ السياسي الهاشمي حجريس الذي توجه إلى شمال الولاية الثانية، وأرسلت بعد ذلك الرائد أحمد قايد (سليمان) في مهمة مماثلة، لدى الولاية الرابعة ثم الولاية الثانية حيث تم اعتقاله بعض الوقت.

وأمام تداعيات الموقف كانت مفاجأة هيئة الأركان بقرار عزل أعضائها في 30 يونيو، أقل من مفاجأة رئيس الحكومة بعصيان جيش الحدود لأمره اليومي التي تضمن هذا القرار الخطير.

---

1 العربي بالرجم ورابح بلوصيف من الثانية وأحمد فضال ومحمد محبوز من الثالثة

2. A. HAROUN, l'ete de la discorde, Casbah editions, Alger 2000 .

فقد كان رد الهيئة جاهزا منذ الغد – الذي صادف استفتاء تقرير المصير بالجزائر – بواسطة هيئة مجهولة، قدمت نفسها باسم "المجلس العام لولايات الغرب"، وأرسلت برقية إلى الحكومة ومكتب مجلس الثورة، اعتبرت فيها عزل بومدين ونائبيه "غير شرعي ومخالفا لقانون المؤسسات المؤقتة للثورة". وذكّرت في هذا الصدد بأن هيئة الأركان انشئت بقرار من مجلس الثورة وهو الذي يعزلها أو يبقيها. وبناء على ذلك أعلنت رفضها لقرار تم اتخاذه خارج المجلس، ويكتسي خطورة واضحة لأنه يؤدي "إلى الاقتتال بين الأشقاء، وإلى تشجيع بعث القوة الثالثة"[1].

وفي 2 يوليو جاء رد الهيئة المعزولة نفسها، ناكرا على "حكومة الأقلية" حق اتخاذ أي قرار بعد تعليق أشغال مجلس الثورة. وفي بيان مطول صدر لاحقا وصفت هيئة الأركان ما حدث بطرابلس "بمحاولة انقلاب قام بها جزء من الحكومة"، واضعة قرار عزلها في نفس السياق، باعتباره "قرار ضد إرادة أغلبية مجلس الثورة"، ويستهدف جيش التحرير كحلقة جديدة في "مؤامرة تنفذها الحكومة منذ أغسطس 1961. ولاعتبارات تاكتيكية واضحة دعت هيئة الأركان إلى اجتماع مجلس الثورة من جديد "لحل الأزمة حسب القواعد والقوانين الصادرة عنه"[2].

وكان بومدين عقب قرار العزل قد احتمى رفقة الرائد منجلي بقائد المنطقة الحدودية الشمالية عبد الرحمان بن سالم. ومن هناك أمر وحدات المنطقة الجنوبية التي كان على رأسها صالح بن ديدي (السوفي) بدخول ناحية الأوراس، قبل أن يلتحق بها للتنسيق مع قائد الولاية الأولى الطاهر الزبيري وقائد الولاية السادسة محمد شعباني. وقد تناولت وسائل الإعلام يومئذ هذا النبأ بنوع من التهويل : "دخول 10 آلاف جندي من جيش التحرير

1. HARBI, op. cit. p. 346.
2. IBID, p.352.

إلى الأوراس"1 وتمركزت بعض الوحدات شمالا بناحية تاورة (سوق أهراس)، لتتخذ منها مقر قيادة مؤقت تحت إشراف الرائد منجلي.

وبعد أن رتب قائد الأركان أمور جيش الحدود والعلاقات مع الولايتين الأولى والسادسة خاصة انتقل إلى المغرب لنفس الغرض. وكان المكلف يومئذ بإعادة ترتيب الأوضاع على الجبهة الغربية هو الضابط العربي الطيبي الذي واصل حملته هناك على "بقايا" أنصار الحكومة في الاتحادية والبعثة، وحتى مصالح بو الصوف كما سبقت الإشارة.

2 - محور بن بلة، دور حاسم

لعب أحمد بن بلة دورا رئيسيا في التمكين لاستراتيجية جيش الحدود، بفضل شخصيته ومبادراته وعلاقاته الداخلية والخارجية. وكانت هذه الاستراتيجية تهدف أساسا إلى منع الحكومة المؤقتة بأي ثمن، من تجاوز عتبة الاستقلال والعودة مكللة بغار النصر، وفي مركز قوة يمكنها من استلام أدوات السيادة ومقاليد الحكم في الجزائر المستقلة.

ويمكن اعتبار زيارة عبد العزيز بوتفليقة وعبد الله بن طبال للقادة الخمسة بقصر "أولونوا" في أواخر ديسمبر 1961، بمثابة نقطة الانطلاق الفعلي لهذا الدور الحاسم.

1 - فزيارة بوتفليقة جعلته يدرك عمق الخلافات وسط الحكومة المؤقتة، والتي تشكل "أزمة الأركان العامة" أحد أبرز مظاهرها. فالزائر لم يكتف بتحكيم الخمسة في هذه الأزمة، بل لمح لهم بأن جيش الحدود يرشحهم إلى دور قيادي، بدل حكومة أنهكتها متاعب إدارة الحرب، ومناورات "الثلاثي القوي" فيها و"أقوى الثلاثة" بصفة خاصة، أي بالقاسم كريم.

2 - وزيارة بن طبال كشفت لهم أن الحكومة لم تحضر بعد شيئا يذكر لمرحلة الاستقلال، وتحملهم - عمليا - مسؤولية القيام بوضع مشروع

برنامج، لطرحه على "المؤتمر الوطني" الذي من المقرر أن ينعقد بعد الاستقلال داخل الجزائر.

وبذلك أعطى الاثنان بن بلة فرصة التفكير في السلطة من جديد، وأكثر من ذلك دخول المنافسة من مركز قوة بإعداد مشروع برنامج عمل، أشرك فيه اثنين من رفاقه هما محمد خيضر ورابح بيطاط، وأخفاه عن الاثنين الآخرين : محمد بوضياف وحسين آيت أحمد[1] .

ونلمس آثار الزيارتين في مراسلات بن بلة لمن كان يهمه كسبهم إلى صفه، استعدادا لمعركة في سبيل السلطة قادمة لا محالة. ونلاحظ في هذا الصدد، اتفاقه مع هيئة الأركان حول أهمية جيش الحدود، وإن لم نقل أولويته باختصار.

فهو يؤكد مثلا "أن جيش التحرير هو الضمان الوحيد خلال المرحلة الانتقالية". ويضيف في مناسبة أخرى "أن آمالنا كلها معلقة على جيش التحرير، فإليه يعود المشعل بعد الآن، لأنه حافظ على نَفَس الثورة الطاهر في صفوفه كأقوى ما يكون"[2] .

وبناء على هذا الانحياز الواضح إلى استراتيجية جيش الحدود" – المعلن في أواخر يناير 1962 – راح بن بلة يساهم بحماس واندفاع في تجسيدها على أرض الواقع، بشخصيته ومبادراته وعلاقاته الداخلية والخارجية.

- أولا : شخصية بن بلة

يتميز بن بلة بشخصية جذابة بفضل مؤهلات فطرية ومكتسبة، تمكنه من النفاذ إلى قلوب الناس والتأثير عليهم. وينقل عن زواره بالسجون الفرنسية مثلا، أن أكثرهم يعود مبهورا بشخصية الرجل وإشعاعه.

---

1 محمد عباس، أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر 2001

2. A. BEN CHERIF, Parole de Baroudeur, A.N.E.P, Alger 2003.

وقد منحه ذلك مع مر الأيام شعورا بالثقة والاعتداد بالنفس جعله يدعو – في سباق السلطة – لنفسه دونما حرج. مثلا يقول في رسالة إلى الرائد أحمد بن شريف عند ذكر الدكتور محمد الصغير النقاش: "أود أن يكون إلى جانبي في أول فرصة". قبل أن يستدرك : "عفوا إلى جانبنا عزيزي أحمد"!

مثل هذه الرسالة تلقاها العديد من المسؤولين المدنيين والعسكريين كتابة أو شفاهة[1].

وقد استطاع طملا بفضل هذا الأسلوب المباشر، استقطاب العديد من المؤيدين والأنصار. وكان لا يتحرج في ذلك من إبداء استعداده لتقديم خدماته إليهم، بل إغرائهم بالمناصب بعد الاستقلال!

ومعنى ذلك أنه يتميز بتفوق واضح على صعيد العلاقات العامة والدعوة لشخصه بصراحة وتواضع، عكس بوضياف وآيت أحمد – مثلا – من رفاقه في رحلة الكفاح والسجون الفرنسية الذين يُحرجهما مثل هذا الأسلوب أو يترفعان عليه.

ويرهن بن بلة كذلك عن استعداد أكبر لانتهاز الفرص المتاحة، كما يؤكد ذلك اقتناصه لمرض هيئة الأركان التي منحته فرصة لا تعوض في سباق السلطة.

- ثانيا : مبادراته

ساهم بن بلة بفضل حيويته ومبادراته إلى حد كبير، في ترجمة "استراتيجية جيش الحدود" إلى خطوات عملية، كان لها الأثر الحاسم في قلب الأوضاع لصالحه وحلفائه في هيئة الأركان العامة. من هذه المبادرات:

أ – وضع خطوط عريضة لمذهب سياسي وبرنامج عمل، بمجرد أن علم من بن طبال بأن الحكومة لا تنوي تقديم شيء في هذا المجال، واغتنام هذه

---

1 فعل ذلك مثلا مع كافي، بن عودة، الساحلي، حربي، قتال.. إلخ.

الفرصة الثمينة يعني أنه كان واعيا تماما، بأهمية البرنامج في سباق السلطة الذي هو سباق مشروعية سياسية كذلك.

ب - وتجر المبادرة الأولى معها مبادرة ثانية : التفكير في الأدوات المناسبة لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ. ما يعني أن البرنامج هو كذلك مسألة رجال وهياكل.

وقد عاكس في هذا الإطار الأفكار السائدة وسط الحكومة المؤقتة، بطرح فكرة عقد مؤتمر وطني بعد وقف القتال مباشرة، لا بعد الاستقلال مثلما كانت الحكومة تخطط لذلك.

والهدف من هذا المؤتمر في رأيه هو تعيين هيئات قيادية عليا في شكل مجلس (جديد) أو لجنة مركزية، بالإضافة إلى هيئة سياسية عليا أو مكتب سياسي.

وبعد مشاورة حلفائه في هيئة الأركان - التي كانت تدعو لذات الغرض عبر ندوة إطارات - عدّل عن فكرة المؤتمر الذي من "الصعب عقده خلال الفترة الانتقالية" حسب قوله، مقترحا بدلها "عقد اجتماع لمجلس الثورة موسع بقدر الإمكان"[1].

جـ - تحييد مجلس الثورة ، بعد تحقيق خطوة اجتماع مجلس الثورة - في دورة طارئة ابتداء من 27 مايو - والشروع في مناقشة النقطة الثانية من جدول الأعمال المتعلقة بالقيادة السياسية، أدرك بن بلة وحلفاؤه أنه من الصعب ضمان أغلبية الثلثين، لتمرير اقتراح مجموعته تعيين مكتب سياسي من القادة الخمسة، مضافا إليهم السعيد محمدي والحاج بن علا. وفي تلك اللحظة بالذات استغل نقطة نظام - في غير محلها - أعاد بواسطتها العقيد الطاهر الزبيري إثارة موضوع التصويت بالوكالة عن زملائه في مجلس الولاية الأولى، وكان هذا الموضوع قد حسم في الحكومة قبل افتتاح الأشغال

---

1 BEN CHERIF, op. cit.

بموافقة بن بلة نفسه. ومع ذلك سارع باستغلال الموقف، متسببا في تعليق الأشغال واستصدار لائحة ضد الحكومة باسم أغلبية نسبية، بعد تعذر الحصول على أغلبية الثلثين المنصوص عليها في القوانين الأساسية للمؤسسات المؤقتة. وقد أصبحت هذه اللائحة سندا أساسيا "لمشروعية" المكتب السياسي، كما سنبين ذلك لاحقا.

د – تحييد الحكومة : عاد بن بلة من "قصر أولونوا" – الذي غادره رفقة زملائه الأربعة مساء 18 مارس – مشحونا ضد الحكومة المؤقتة. وقد عبر عن ذلك بطريقته الخاصة في اجتماع هذه الهيئة بدار السلام (الرباط) في 22 مارس، عندما وجه سهامه نحو:

– الرئيس بن خدة ورفاقه السابقين في اللجنة المركزية لحركة الانتصار الذين "يخططون للاستيلاء على قيادة الثورة" حسب قوله.[1]

– كريم النائب الأول لرئيس الحكومة ووزير الداخلية الذي اتهمه بإعطاء إشارة الانطلاق لسباق السلطة، عندما أرسل مجموعة من أنصاره إلى الجزائر. وقد أغضب هذا الموقف المفاجئ كريم فغادر اجتماع الحكومة[2] .

مثل هذا الموقف يكشف مبكرا شعور بن بلة وحلفائه، بأن استمرار وجود الحكومة – خاصة لما كانت تتمتع به من شرعية داخلية وخارجية – يعاكس رغبتهم في الإسراع "بتصحيح الأوضاع"، عبر تعيين قيادة عليا جديدة في أحسن الآجال. فكان لابد من تحييدها أسوة بمجلس الثورة. وجاءت لائحة "اجتماع زمورة" – التي أنشأت سلطة فعلية داخل الجزائر باسم "لجنة ما بين الولايات" لتعطي خيضر وبن بلة الفرصة المواتية لذلك : فقد بادر الأول بإعلان استقالته في 28 يونيو بطريقة مدوية، وتبعه الثاني الذي سارع بمغادرة تونس "خوفا على حياته" حسب أنصاره.

---

1. A. HAMDANI, Le lion des djebels, Balland, Paris 1973.
2. IBID, p. 247.

وكان الهدف من هذه الحركة هو إعلان انقسام الحكومة، وبالتالي ظهور الرئيس بن خدة ومن معه كمجرد طرف في نزاع مفتوح[1] خارج الشرعية القائمة، وتتحكم فيه بعد الآن موازين القوى – العسكرية خاصة إلى حد كبير.

- ثانيا : الدعم الخارجي

كان بن بلة متفوقا على منافسيه كذلك من ناحية الدعم الخارجي الذي كان يأتيه من روافد ثلاثة على الأقل هي حسب الأهمية:

1 – مصر بحكم وجوده بالقاهرة منذ أواخر 1953، ونجاحه في كسب دعم نظام الرئيس عبد الناصر لشخصه وللثورة الجزائرية من خلاله. وقد أصبح بفضل هذه العلاقات عرّاب "لجنة الستة" لدى الثورة الناصرية، ومحرك المساندة المصرية والعربية على جميع الأصعدة.

وقد أصبحت هذه العلاقات مع السنين متينة، إلى درجة أن القاهرة أمست تقرب من يحالف بن بلة وتبعد من يعاديه. وهذا ما يفسر مثلا تحفظ القاهرة على الحكومة المؤقتة الأولى (19 سبتمبر 1958) التي كانت تنتظر إسناد رئاستها – الشرفية على الأقل – إلى بن بلة في سجنه.

وعند استشراف آفاق الاستقلال ازدادت علاقة بن بلة بالقاهرة وثوقا، كما تؤكد ذلك رسالته في 12 فبراير 1962 إلى فتحي الدّيب سفير مصر في سويسرا. فقد التمس فيها – بكل بساطة – دعم عبد الناصر للوصول إلى الحكم غداة وقف القتال واستفتاء تقرير المصير.[2]

ولما طلب الرئيس عبد الناصر رأي المسؤول المخابراتي السابق، قدم له تقريرا أكد من خلاله على حظوظ بن بلة، وإمكانية الرهان عليه بدون خوف من أبرز منافسيه : بوضياف وآيت أحمد تحديدا.

---

1. G. MEYNIER, Histoire interieure du F.L.N, Casbah editions, Alger 2003, p.656.
2. فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة 1985

وفي أول زيارة لمصر بعد الإفراج عنه، تقمص مرة أخرى دور العراب لكن لصالح هيئة الأركان هذه المرة، بعد أن طلبت منه استغلال الزيارة للحصول على مدد من العتاد والسلاح كما سبقت الإشارة.

وغداة "هروبه" من تونس – في 28 يونيو – حل بالقاهرة – عبر بنغازي – حيث استقبله الرئيس المصري مرة أخرى ليمده بنصيحة ثمينة : أن يسارع بدخول الجزائر حتى لا يلقى نفس المصير الذي لقيه صالح بن يوسف مع بورقيبة[1]. وقد خرج بن بلة متحمسا من المقابلة، حتى انه عرض على العقيد علي كافي رئيس بعثة الحكومة المؤقتة بالقاهرة اصطحابه إلى تلمسان.

وعقب ذلك صرح من القاهرة حيث احتفل بعيد استقلال الجزائر أول مرة قائلا : "إنني بصدد وضع مخططات عملنا"[2]، تمهيدا للالتحاق بالمغرب لوضعها موضع التنفيذ.

ب – المغرب

أبدى المغرب تعاطفا نضاليا مع بن بلة لأسباب موضوعية وعاطفية.

– موضوعية بحكم علاقات الكفاح المشترك التي وطدت صلته الشخصية ببعض القادة من السياسيين أمثال علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال، والثوار كذلك من أمثال عبد الكريم الخطيب قائد جيش التحرير المغربي.

– عاطفية بحكم أصوله المراكشية. وقد عبر عن هذا الميل – مثلا – المهدي بن بركة في أواخر 1959، عندما عتب على الفرنسيين تضييع فرصة التفاوض مع بن بلة، في أعقاب ترشيح الحكومة المؤقتة القادة المسجناء الخمسة للتفاوض مع السلطات الفرنسية. وكان الرئيس الفرنسي قد رفض ذلك بدعوى أنه يقصد التفاوض مع المقاتلين في الميدان وليس مع الذين خارجه[3] .

---

1. علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، دار القصبة، الجزائر 1999

2. A. HAROUN, l'ete de la discorde, Casbah ditions, Alger 2000.

3. H. HAMON et P. ROTMAN, Les porteurs de valises. Albin Michel, Paris 1979, p.124.

ومن جهة أخرى ظلت الرباط تعاني إزاء بن بلة ورفاقه نوعا من عقدة الذنب، بسبب اختطافهم في 22 أكتوبر 1956 على متن الطائرة التي أجّرتها لنقلهم إلى تونس.

وعملت لذلك على إقامة علاقة شبه دائمة بهم من سجن لاصنتي إلى "قصر أولونوا" مرورا بقلعة "ليدو" في جزيرة "آكس" وقصر توركان بعدها.

وفي "قصر أولونوا" تكفلت الرباط برعاية الخمسة مباشرة، وكان محمد التزاوي مدير الأمن المغربي على صلة دائمة ببن بلة في هذا الإطار.[1]

وغداة الإفراج عن الخمسة حرصت الرباط على استقبالهم بالمغرب قبل اي بلد آخر، وعند احتدام الصراع في سبيل السلطة وجدت نفسها قلبا وقالبا مع "المكتب السياسي" – عرشا ومعارضة. ويؤكد ذلك محمد اليازغي العضو القيادي في حزب بن بركة يومئذ (اتحاد القوات الشعبية) إذ يقول : كنا نعتبر أن من واجبنا "مساندة المكتب السياسي والرئيس بن بلة، على أساس أنه كان يبدو مرشحا أكثر من غيره لجمع شمل أغلبية المناضلين حول شخصه".[2]

جـ - فرنسا

ساهمت فرنسا منذ بداية الثورة في تلميع صورة بن بلة ربما بدون قصد. فقد اعتبرته محرك الثورة انطلاقا من القاهرة، بل شاهد إثبات على تورطها في "حوادث الجزائر"، ودليل على "المؤامرة الخارجية" التي تستهدف الوجود الفرنسي.

وكانت بناء على ذلك تنسب إليه كل شيء. عثرت قوات الاحتلال في معركة الجرف على رسالة من أحمد مهساس إلى البشير شيحاني قائد منطقة الأوراس بالنيابة، فسارعت صحيفة "كوموند" بنشرها منسوبة لبن بلة.

---

1. BEN CHERIF, op. cit.

2. محمد عباس، المصدر السابق.

وغداة عملية القرصنة التي أجبرت الطائرة التي تُقلُّه ورفاقه باتجاه تونس على النزول بمطار الجزائر، قدمت دعاية جيش الاحتلال وإدارته ذلك في صورة ضربة قاصمة للثورة الجزائرية، لن تقوم لها قائمة بعدها.

وعندما كانت إضرابات الجوع تهز السجون الفرنسية احتجاجا على سوء المعاملة للمعتقلين السياسيين، كانت الصحافة الفرنسية تقرنها عادة باسمه. وأكثر من ذلك كانت تعامله معاملة خاصة قياسا برفاقه في المحنة : مثلا وضعت في متناوله بقصر توركان خطا هاتفيا دونهم[1]

لكل هذه العوامل كانت شخصية بن بلة متميزة، وكان رهانه على "قوة صاعدة" مثل هيئة الأركان – ومن ورائها جيش الحدود – موفقا، أسوة برهان هذه الهيئة عليه ملبما. وما لبث هذا التحالف أن حرّك – بفضل قوته وحيويته وقدرته الفذة على الاستقطاب – مسلسل الولاءات التي أصبحت تصب باتجاه تلمسان من كل حدب وصوب، الأمر الذي جعلها تصبح في ظرف قصير قبلة كل الطامحين إلى موقع ما في الجزائر المستقلة من مختلف الاتجاهات والفئات.

وكان التحاق فرحات عباس بالتحالف المعارض في غاية الأهمية:

– أولا : من ناحية الرصيد الشخصي للرجل الذي يجر وراءه كذلك نخبة من رجال السياسة والثقافة الذين كانوا فيما مضى ينتمون إلى حزب البيان أو إلى جمعية العلماء الحليف التقليدي لعباس.

– ثانيا : من ناحية مواقفه الحاسمة. فقد أدلى – بالتنسيق مع التحالف بدون شك – بتصريح لصحيفة "كوموند"، برر فيه مساندته لبن بلة "بوقوفه إلى جانب الشرعية". كان هذا الحديث في 20 يوليو، ما يعني أن "الشرعية القائمة" التي يمكن للحكومة المؤقتة أن تتذرع بها – في انتظار انتخاب المجلس التأسيسي – سقطت عنها في هذا اليوم بالذات حسب تقدير رئيس

1 Les porteurs de valises, op. cit.

الحكومة السابق، لتنتقل إلى التحالف المعارض الذي اتخذ من تلمسان عاصمة مؤقتة له.

وليس من قبيل الصدف أن يعلن التحالف في نفس اليوم "عزمه على تحمل مسؤولياته باسم الأغلبية"، أي الأغلبية النسبية التي تعبر عنها "لائحة التقصير" الموجهة ضد الحكومة في 7 يونيو، مباشرة عقب الإعلان عن تعليق أشغال مجلس الثورة بالعاصمة الليبية. وبعد 5 أيام فقط حل الشيخ أحمد توفيق المدني بتلمسان يلتمس من "المكتب السياسي" السلطة الجديدة المحصورة "بالشرعية" - حسب عباس - وثيقة تسمح له بتقديم طلب الانضمام إلى الجامعة العربية. وقد استقبله بن بلة بوهران ومنحه الوثيقة المطلوبة بالتوقيع التالي: "عن المكتب السياسي أحمد بن بلة".[1]

مثل هذه الولاءات الهامة، رفعت الحرج عن حكومة بومرداس التي أصبحت تفضل بعد ذلك التعامل المباشر مع "المكتب السياسي"، بدل الحكومة المؤقتة التي كانت اعترفت بالسلطة الجديدة - فعلها - في 23 يوليو كما سبقت الإشارة.

وشمل مسلسل الولاء العديد من الشخصيات في مستويات أخرى نذكر منها:

- العقيد الحاج لخضر عبيدي والرائد مصطفى مراردة (بن النوي) من أعضاء مجلس الثورة (الولاية الأولى) وكان الأول قبل ذلك من الموالين للحكومة المؤقتة وبالقاسم كريم خاصة.[2]

- العقيد صالح بوبنيدر قائد الولاية الثانية الذي كان اصطدم ببن بلة في اجتماع مجلس الثورة دفاعا عن رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة.

---

1 - [illegible] (ج1)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 577.

2 - مصطفى مراردة (بن النوي)، شهادات ومواقف، دار الهدى، عين مليلة 2003.

– الرائدين أحمد فضال (حميمي) وحسن محيوز من الولاية الثالثة، رغم محافظة قائد الولاية محند أولحاج على وفائه لكريم وبوضياف.

– علي هارون من قيادة اتحادية فرنسا.

– مصطفى الأشرف ورضا مالك من فئة المثقفين إلخ.

3 – المكتب السياسي ومعركة العاصمة

في 20 يوليو اعتبر فرحات عباس أن الشرعية انتقلت إلى التحالف المعارض للحكومة المؤقتة، وفي ذات اليوم اصدر التحالف الذي اتخذ من تلمسان منطلقا لنشاطه لائحة باسم "أغلبية مجلس الثورة" تقرر اعتماد تشكيلة المكتب السياسي، كما جاءت في تقرير 6 يونيو الصادر عن اللجنة الاستشارية" التي استفتت أعضاء المجلس فيها، دون أن تضمن لها أغلبية الثلثين الضرورية لتعيين قيادة عليا للثورة.

وتدعو اللائحة تبعا لذلك أعضاء التشكيلة السباعية المقصودة[1] إلى تحمل مسؤولياتهم فورا، وتناشد بالمناسبة الأعضاء الحاضرين بتلمسان "أن يدعوا زملاءهم إلى الالتحاق بهم في اقرب الآجال، للقيام بالمهام الثقيلة التي تنتظرهم في الجزائر المستقلة"[2].

للتذكير أن اللجنة الاستشارية، كانت اصطدمت في مسعاها أثناء الدورة الطارئة لمجلس الثورة بعقبتين:

– الأولى رفض كل من بوضياف وآيت أحمد عضوية المكتب السياسي حسب التشكيلة المقترحة.

– الثانية تحفظ الأغلبية على أحد المرشحين للعضوية، ما جعل اللجنة تقدر أن التشكيلة المقترحة من الصعب تزكيتها بأغلبية الثلثين.[3]

---

1. أي أحمد بن بلة، بوضياف، خيضر، آيت أحمد، بيطاط ومعهم السعيد محمدي والحاج بن علا
2. A. HAROUN, l'ete de la discorde, Casbah editions, Alger 2000.
3. IBID.

وفي مساء 22 يوليو تلا أحمد بومنجل – القيادي السابق في حزب البيان – بيان الإعلان عن المكتب السياسي، بحضور خمسة من الأعضاء المرشحين وهم : بن بلة، خيضر، بيطاط، محمدي، بن علا.

يتخذ البيان بوضوح من دورة مجلس الثورة المعلقة منذ 7 يونيو، مرجعية سياسية ومصدرا "لشرعية" المكتب السياسي، مؤكدا بالمناسبة اعتراف التحالف المعارض للحكومة المؤقتة بمجلس الثورة الذي "كان وما يزال الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني".

– فالبرنامج السياسي الذي صادق عليه المجلس في 4 يونيو، يقر مبدأ إنشاء قيادة عليا باسم "المكتب السياسي".

– وأكثر من ذلك، فإن أغلبية المجلس "زكت" التشكيلة المقترحة لهذا المكتب.

وبناء على ذلك يعلن المكتب السياسي عن نفسه، و"يقرر ابتداء من هذا اليوم تحمل مسؤولياته الوطنية، في إطار شرعية مؤسسات الثورة الجزائرية لغاية انعقاد المؤتمر الوطني السيد".

كما يعلن في نفس السياق عن "حقه في تولي مسؤولية قيادة البلاد وإعادة هيكلة جبهة وجيش التحرير وتنظيم الحزب، وبناء الدولة وتحضير مؤتمر قبل نهاية السنة".

ويتضمن "بيان 22 يوليو" نداء ملحا إلى المواطنين "كي يلتفوا حول قيادتهم وممثليها في جميع المستويات، لقطع الطريق أمام القوى الخفية للاستعمار الجديد وحلفائه".[1]

ولأول وهلة بدت الأطراف المناوئة – التي رأى بعضها في الإعلان عن المكتب السياسي أمرا واقعا يجري التمهيد لفرضه بالقوة – وكأنها استسلمت أمام إرادة بن بلة وحلفائه. كما تدل على ذلك مواقف بن خدة وبن

1 IBID.

طلبال من ممثلي الحكومة المؤقتة، والتفاق أغسطس الذي يعترف بوضياف وكريم بمقتضاه عمليا بسلطة المكتب السياسي، بل موقف الولاية الرابعة الذي جاء مرحبا في البداية، قبل أن تراجع نفسها بعد أيام.

وهذا ما يفسر دخول بن بلة العاصمة في 3 أغسطس، واجتماع المكتب السياسي بها لتوزيع المهام بين أعضائه، وتحديد 2 سبتمبر المقبل موعدا لإجراء انتخاب المجلس التأسيسي الوطني بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة. غير أن نشر قائمة المرشحين – الأحادية – لهذه الانتخابات، ما لبث أن قلب الأمور رأسا على عقب، الأمر الذي جعل معركة العاصمة أمرا لا مفر منه، لاسيما بعد إصرار الولاية الرابعة على تنصيب نفسها حكمًا عليها، وتنصيب الرائد محمد بوسماحة على رأس منطقة الجزائر الكبرى.

في هذه المعركة – الأخيرة من أجل السلطة – لعب رابح بيطاط وزير الدولة – الحليف غير المعلن لبن بلة وخيضر! – دور حصان طروادة بطريقة ذكية. فقد دخل العاصمة في 3 يوليو مع الحكومة المؤقتة، ليحاول إحياء شبكة علاقاته القديمة في جميع الاتجاهات مشكلا عمليا قطبا قائما بذاته. فقد حاول تثمين مكانته باعتباره أول قائد للمنطقة الرابعة في بداية الثورة، اعتمادا على بعض العناصر البارزة أمثال السعدي ياسف ومصطفى فتال والفدائيتين جميلة بوحيرد والزهرة ظريف، فضلا عن العقيد أوعمران الذي خلفه إثر أسره في مارس 1955. وبفضل أسلوبه المهادن حافظ على علاقاته برئيس الحكومة بن خدة الذي كلفه رفقة محمد يزيد بمهمة وساطة لدى بن بلة الذي التقى به فعلا بالمغرب في 9 و10 يوليو، وكذلك برفيق السجن محمد بوضياف الذي اعتقلته وحدات الولاية الأولى في 10 يوليو ونقلته إلى باتنة، وقد تنقل بيطاط إليها لاصطحاب زميله معه إلى العاصمة.

وتؤكد نتائج هذه التحركات أن بيطاط كان يقوم في حقيقة الأمر بدور "الوسيط المتحاز" إليها أو المفاوض على "استسلام" الأطراف المبعوث

بكيفية أو بأخرى. وقد تجلى هذا الدور في اعتراف بن خدة بالمكتب السياسي – كسلطة فعلية – غداة الإعلان عنه، وفي إبرام اتفاق 2 أغسطس مع بوضياف (المرفوق بكريم والعقيد محند أولحاج) الذي فتح أبواب العاصمة على مصراعيه أمام بن بلة ورفاقه الذين دخلوها في اليوم الموالي.

وحاول الرائد أحمد بن شريف أن يلعب دورا مماثلا – باسم هيئة الأركان – وسط قيادة الولاية الرابعة، لكنه لم يوفق كثيرا بعد أن تفطنت لهذا الدور فاعتقلته. وأوفد العقيد بومدين من جهة أخرى الرائد أحمد قايد (سليمان) الذي أبلغ مجلس الولاية بصراحته المعهودة رسالة واضحة تماما: مجيئه لمهمة تمهيد الطريق أمام المكتب السياسي لاستلام السلطة بالعاصمة.[1]

والملاحظ أن موقف الولاية الرابعة، تراوح في ظرف قصير بين الحياد والوساطة والعصيان:

– في إطار الوساطة مثلا نجد العقيد يوسف الخطيب (حسان) بالمغرب، رفقة محند أولحاج حيث قابل بن بلة.

– كما نجده بتلمسان ساعة الإعلان عن المكتب السياسي مساء 22 يوليو، تحت غطاء المشاركة في اجتماع لقادة الولايات[2]. لكن بمجرد نشر قوائم المترشحين لانتخابات المجلس التأسيسي في 19 أغسطس، ثارت ثائرة الخطيب ورفاقه، وتوترت العلاقات من جديد مع المكتب السياسي الذي اتخذ من "دار جولي" مقرا له، ما جعل خيضر يصرح في 25 أغسطس بأن المكتب لم يعد بوسعه ممارسة مسؤولياته، منددا بـ"التمرد السافر" لمجلس الولاية الرابعة.

وإمعانا في أغاضة المجلس أكد خيضر تعيين الصمدي بأسف "مسؤولا للمنتخبين في إطار لجنة الحزب للجزائر الكبرى". فضلا عن تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى.

---

1 لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال ثورة، دار الأمة، الجزائر 2000.

2. حسن (يوسف) الخطيب في كتاب "الرسائل العربية"، دار هومة، الجزائر 2001.

ردت قيادة الرابعة بعنف على تصريح خيضر في اليوم الموالي، مؤكدة رفضها لبعض الأسماء التي أقحمت ضمن قوائم الدوائر الواقعة تحت إشرافها[1] ، معلنة في نفس الوقت عن وضع قواتها في حالة طوارئ.

وشجع موقف الولاية بعض الساسة فخرجوا عن صمتهم، على غرار بوضياف الذي أعلن أنه غير معني بموضوع قوائم المترشحين لا من قريب ولا من بعيد، محتجا بذلك على عدم استشارته رغم التحاقه بمنصبه في المكتب السياسي بعد اتفاق 2 أغسطس.

وتصاعد الموقف بشكل خطير، ينذر باحتكام وشيك إلى حجة السلاح بعد فشل حجة السياسة.

وفي هذا السياق صدر من بوسعادة – حيث بدأت تتجمع قوات هامة – بيان باسم الولايات الأولى والثانية والخامسة والسادسة، يصف موقف الولاية الرابعة بـ "التحدي غير المقبول".

وفي 29 أغسطس حدث أول صدام خطير بقصبة العاصمة، بين عناصر السعدي ياسف الموالية للمكتب السياسي وقوات الولاية الرابعة، أسفر عن سقوط 13 قتيلا وعشرات الجرحى، ما جعل جماهير العاصمة تخرج في هبة تاريخية أخرى، مرددة الشعار الشهير "7 سنين بركات".[2]

وفي اليوم الموالي وجه المكتب السياسي نداء لقوات الولايات الموالية – المدعومة بجيش الحدود - بالتحرك "لمساعدة المكتب على إعادة النظام والأمن بالعاصمة".

وردت الولايتان الرابعة والثالثة على هذا التهديد ببيان مشترك، عبرتا فيه عن استعداد قواتهما لصد أي هجوم يستهدف مواقعها.

---

1. من الأسماء التي أثارت احتجاج الولاية الرابعة عبد الرحمان فارس والشيخ محمد خير الدين.
2. G. MEYNIER, Histoire interieure du F.L.N., Casbah ditions, Alger 2003.

ولم ينس البيان التذكير بالمناسبة بأن المكتب السياسي لا يمكن أن يستمد شرعيته – كما يزعم – من الدورة الأخيرة لمجلس الثورة، حيث تفرق الجمع دون تصويت على أي قرار حول هذا الموضوع.[1]

لكن "حجة السلاح" كانت أهم من أية شرعية. وهكذا أعلن بن بلة من وهران في 3 سبتمبر الزحف على العاصمة الذي انطلق من جهات أربعة:

1 – من بوسعادة عبر محور سيدي عيسى - سور الغزلان الذي شهد أعنف صدام، بين القوات الزاحفة والواقفين في طريقها من وحدات الولاية الرابعة.

2 – من البيرين عبر محور عين وسارة – قصر البخاري وكان الصدام أقل عنفا.

3 – من غليزان وتيارت غربا، حيث تصادم الفريقان بناحية مميلنا.

4 – من سطيف شرقا، حيث تفادت القوات الزاحفة نقاط الاحتكاك المحتملة مع وحدات الولاية الثالثة. ومع ذلك استطاعت وحدات من هذه القوات دخول مدينة بجاية، بفضل تواطؤ عناصر منشقة عن العقيد محند اولحاج.[2]

عليما أدت المواجهة غير المتكافئة، وما تميزت به من عنف – خلّف أكثر من ألف قتيل – إلى إدراك قيادة الولايتين الرابعة والثالثة، لمدى تصميم تحالف بن بلة – بومدين على افتكاك السلطة بأي ثمن. ورفقا بوحدات الولايتين – وبالجزائر قبل كل شيء – تم الاتفاق عل وقف الفتنة قبل استفحالها.

وكان ذلك في 6 سبتمبر عندما انتقل بن بلة رفقة العقيد الخطيب إلى نقاط الاحتكاك، للإشراف على تنفيذ الاتفاق بعين المكان.

وبعد ثلاثة أيام دخل العقيد هواري بومدين العاصمة – مظفرا – على رأس قوة قوامها 3600 جندي بناقلاتهم ومدرعاتهم.

---

1 HAROUN, op. cit.

2 محمد الصادق بن يحيى في كتابه "تعدد الحق" (ملحق)، دار هومة، الجزائر 2001

وكان المكتب السياسي قد استأنف انطلاقا من دار "جولي" ممارسة سلطته الفعلية، في انتظار الحصول على الشرعية بعد انتخاب المجلس التأسيسي. ومن القرارات التي اتخذها في نفس اليوم:

1 – تحديد 16 سبتمبر موعدا جديدا للانتخابات، لكن بالاتفاق مع "حكومة بومرداس" استقر الرأي في نهاية المطاف على 20 من نفس الشهر. وكان من المقرر إجراء هذه الانتخابات ثلاثة أسابيع فقط بعد استفتاء تقرير المصير في فاتح يوليو الماضي.

2 – تحويل جيش التحرير الوطني إلى "جيش وطني شعبي"، تمهيدا لإدماج قوات الداخل في جيش الحدود، وليس العكس كما حاول ذلك بالقاسم كريم ومعه "لجنة ما بين الولايات" كما سبقت الإشارة.

وفي 13 سبتمبر أعيد نشر القائمة الواحدة للمترشحين والمؤلفة من 196 اسما، من بينهم 16 أوروبيا وفاء لروح اتفاقيات إيفيان. وكشفت القائمة الجديدة عن تعويض 56 اسما قياسا بقائمة 19 أغسطس.

وجرت الانتخابات فعلا في 20 سبتمبر بمشاركة 5.303 .661 ناخب من مجموع 6.504 .033 مسجل، وبلغت نسبة الممتنعين عن التصويت 18,46%.

وفي 25 سبتمبر عقد المجلس التأسيسي جلسة الافتتاح، حيث جرت مراسم تسلم السلطات من الهيئة التنفيذية المؤقتة.

وتم في نفس اليوم انتخاب فرحات عباس رئيسا للمجلس بـ155 صوتا، بينما اعتبرت بطاقات 36 عضوا لاغية.

وفي ليلة 29 من نفس الشهر عين المجلس أحمد بن بلة رئيسا للحكومة بأغلبية 159 صوت، مقابل صوت واحد وامتناع 19 نائبا عن التصويت.

وهكذا انتهت مشكلة السلطة لفائدة التحالف المعارض على حساب الحكومة المؤقتة و"الثلاثي القوي" فيها على وجه الخصوص.

ويستحق هذا الثلاثي وقفة خاصة، نظرا لتباين وجهات النظر في دوره ابتداء من صائفة 1957 تحديدا.

1 – فالرئيس بن خدة يقول عن الثلاثة : أنهم "كانوا الملجأ والحكم في الأزمات، رغم نقائصهم و"أخطائهم".[1]

2 – ويذهب عبد الحميد مهري – من وزراء الحكومة المؤقتة – عكس ذلك، إذ يقول أن سبب العديد من الأزمات التي عرفتها قيادة الثورة يعود إلى غياب حكم يمكن اللجوء إليه في الوقت المناسب. أي أن "الثلاثي القوي" في الحكومة لم يضطلع بهذا الدور، وربما ساهم في منع مجلس الثورة من القيام بذلك.

3 – ويعتذر المناضل المحامي مبروك بالحسين لكريم خاصة، بأنه "عمل الكثير في سبيل الثورة، ومن الطبيعي أن تكثر أخطاؤه تبعا لذلك".

والواقع أن أخطاء المسؤولين عامة تتكاثر لطول بقائهم في مناصب المسؤولية، لأن السلطة كذلك تستنفد من يمارسها. وبعبارة أخرى أن عامل الزمن ترك بصماته في انجراف سلطة كريم وبن طبال وبوالصوف، وفقدان نفوذهم على جيش الحدود خاصة. وكان العقيد هواري بومدين قائد أركان جيش التحرير أول من تفطن لذلك، فراح – رفقة بعض مساعديه – يطرح نفسه بديلا، كما تشير إلى ذلك عبارة "أشخاص يوهمون أنفسهم بتمثيل الثورة" الواردة في مذكرة 15 يوليو 1961. وكأنه يقول صراحة "نحن الممثلون الحقيقيون للثورة"، ومن هنا بدأ يسعى لإقامة "سلطة سياسية ثورية"، بحجة مواصلة الثورة بعد الاستقلال.[2]

وقد وجدت هيئة الأركان في أحمد بن بلة – النائب الثاني لرئيس الحكومة – حليفا قويا في الوقت المناسب، ما رجح عمليا كفة التحالف المعارض. ويؤكد الكاتب الشاهد محمد حربي في هذا الصدد، أنه حاول في

1. بن خدة في كتابنا "رواد الوطنية"، دار هومة، الجزائر 2003.
2. M. HARBI, Les archives de la revolution algerienne, J. Afrique, Paris 1981.

أبريل 1962 أثناء زيارة القادة الخمسة لتونس – عقب الإفراج عنهم – إثارة انتباه بوضياف لعواقب التحالف مع كريم، نظرا لقوة معارضيه".

ويعزي بوضياف هزيمته وحليفه كريم في سباق السلطة إلى عدة عوامل أهمها:

1 – أن الشعب خرج من ثورة التحرير منهكا، فلم يقاوم بالقوة الكافية عملية إبعاده تدريجيا من النظر في شؤون بلاده![1]

2 – أن الطموح إلى السلطة – لدى خصومهما خاصة كان أقوى بكثير من المبادئ، الأمر الذي أدى انشطار وتفكك الجبهة نفسها.

وأمام جموح هذا الطموح بالحلفاء الجدد – وفي طليعتهم بن بلة وبومدين – فضل الثوار الانسحاب على التصدي[2]. وحسنا ما فعلوا – في سبيل الجزائر. والملاحظ أن الثورة الجزائرية بدأت بأزمة وانتهت بأخرى. وكانت للأزمتين عواقب وخيمة على سير الكفاح أولا وبناء البلاد ثانيا![3]

1 – "ثورة 1,5 مليون شهيد"

كثيرا ما نسمع أشقاءنا بهذا البلد العربي أو ذاك يصفون الثورة الجزائرية "بثورة المليون شهيدا". وكأنهم يضحون بالحقيقة في سبيل سيولة التعبير، ولو أدى ذلك إلى طرح نصف مليون شهيد إضافي!

وفي فرنسا ارتفعت أصوات في الآونة الأخيرة – في سياق حملة تمجيد الاحتلال والتغنّي بفضائله! – لتحدث عن ضحايا الحرب الشاملة التي شنتها فرنسا على الشعب الجزائري قرابة سبع سنوات ونصف، بمنطق الاختزال والتشكيك، مراهنة بدون شك على عامل النّسيان وضعف الذاكرة! وفي ذلك تجاهل واضح للذاكرة الجماعية التي لا يمكن أن تنسى مهما طال الزمن.

1. بوضياف في كتابنا "ثوار عظماء" دار هومة، الجزائر 2003.

2. تصريحات بن خدة ودحلب وكافي وغيرهم.

3. HAMMOUD CHAID, Sans haine ni passion, editions Dahlab, Alger 1999.

مثل هذه المعطيات الأولية تجعلنا نتساءل بكل موضوعية : هل 1.5 مليون شهيد حقيقة أم مجرد رمز للاستدلال على ضخامة التضحيات التي بذلها الشعب الجزائري في سبيل استعادة سيادته واستقلاله؟

بداية يجدر بنا أن نستعرض تطور الأرقام التي تعدد ضحايا الحرب من الجزائريين حسب المصادر الجزائرية والفرنسية في آن واحد.

- أولا : إذا تتبعنا المصادر الجزائرية، نلاحظ أن أول تقدير لضحايا الحرب منذ اندلاعها في فاتح نوفمبر 1954، جاء في رسالة بعثها محمد خيضر مسؤول الشؤون السياسية في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني إلى سفير الهند بالقاهرة في ماي 1956، حيث ذكر أن عدد الضّحايا يناهز 100 ألف قتيل.[1]

- وفي مارس 1957 قدر عددهم بـ 500 ألف، في رسالة بعث بها الشيخ أحمد توفيق المدني - عضو الوفد الخارجي - إلى جامعة الدول العربية.[2]

وغداة تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، جاء ذكر 600 ألف في بيانها الأول الصادر في 26 سبتمبر 1958 لكن وزير القوات المسلحة بالقاسم كريم، رفع العدد في يونيو 1959 إلى 900 ألف[3]. وكان وزير الداخلية عبد الله بن طبال سباقا إلى ذكر "مليون شهيد"، خلال لقاءاته بإطارات الثورة بكل من تونس والمغرب في فبراير - مارس 1960.[4]

وفي منتصف أغسطس من نفس السنة، استعملت صحيفة المجاهد عبارة "ما يزيد عن مليون شهيد".[5]

وطوال الفترة الباقية من الحرب (حوالي 20 شهرا)، اكتفت الحكومة المؤقتة وأعلامها بهذا العدد، ربما لسهولة تداوله وحسن أدائه في نفس

---

1 In M. BELHOUCINE, Le courrier Alger-le Caire, Casbah éditions, Alger 2010

2 أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

3 المجاهد، عدد 44، 14 يونيو 1959.

4 In M. HARBI, Les archives de la révolution Algérienne, éditions J. Afrique, Paris 1981

5 المجاهد، عدد 75، 22 أغسطس 1960.

الوقت للغرض المقصود : فداحة التضحيات التي تحملها الشعب الجزائري في سبيل قضيته العادلة.

وقد حافظ قادة الثورة على نفس العدد بعد وقف القتال، من ذلك:

– قول العقيد هواري بومدين في منتصف أبريل 1962 أثناء استعراض عسكري في ملاق بحضور أربعة من "الزعماء الخمسة"[1] : يجب ألا ننسى مليون شهيد، سقطوا في سبيل تحرير الوطن تحررا شاملا في جميع الميادين.[2]

– قول أحمد بن بلة في نفس الفترة أثناء زيارة المنطقة الشمالية للحدود الشرقية : "مستعدون كل الاستعداد لتحقيق الأهداف الكبرى التي استشهد من أجلها مليون من أبناء شعبنا".[3]

ومعنى ذلك أن عدد "1,5 مليون شهيد"، إنما ظهر غداة الاستقلال كنوع من الحصيلة – المؤقتة – للحرب، بعد أن أحصت لجان وقف القتال وحدها 304 187 مفقود منذ اندلاع الثورة ولغاية 25 مايو فقط.[4]

– ثانيا : لكن ماذا تقول المصادر الفرنسية في هذا الشأن؟

– في ربيع 1955 نبه محافظ شرطة قائد المنطقة الرابعة رابح بيطاط أثناء استنطاقه قائلا : أن الطريق الذي اختاره ورفاقه سليم لكنه باهظ التكاليف، مقدرا قربان الاستقلال والحرية بما لا يقل عن 3 ملايين ضحية![5]

ويقدر جيش الاحتلال خسائر الجانب الجزائري العسكرية والمدنية خلال السنوات الخمس الأولى من الحرب كما يلي:

---

1. قاطع بوضياف زيارة القاهرة، لما لم يعد مع الأربعة إلى تونس.
2. المجاهد، عدد 117، 20 مارس 1962
3. المجاهد، عدد 120، 30 أبريل 1962
4. A. HAROUN, l'ete a de la discorde, Casbah editions, Alger 2000.
5. R. BARRAT, Les maquis de la liberte, ditions Temoignage chretien, Paris 1987.

- 145 ألف قتيل في صفوف جيش التحرير فضلا عن 78 ألف أسير.

- 600 ألف قتيل في صفوف المدنيين، فضلا عن 56 ألف سجين و160 ألف معتقل في المحتشدات داخل الجزائر وفي فرنسا ذاتها.[1]

فتقديرات طرفي النزاع تبدو إذا متقاربة خلال الفترة المذكورة، علما أن سنة 1959 شهدت بداية تطبيق سياسة "الحرب الشاملة والوسائل الكبرى"، عبر عمليات مخطط شال الذي فتح باب القمع على مصراعيه نصا وممارسة.

فلا غرابة إذا، أن يتضاعف عدد الضحايا الجزائريين خلال السنوات الأربع الأخيرة من عمر الحرب، طالما أنها بلغت ذُروتها بعد عودة الجنرال دوغول إلى الحكم - ابتداء من فاتح يونيو 1958 - بإجماع الشهود والملاحظين من كلا الجانبين.

وللدلالة عن درجة الاستهتار بأرواح الجزائريين، كتب الروائي مولود فرعون في يومياته بتاريخ 17 سبتمبر 1961 : "جاء في إحدى الصحف أن مواجهة بين السكان الأوروبيين وقوات الأمن أسفرت عن سقوط 5 قتلى و25 جريحا في صفوف المسلمين[2]"

وبناء على مثل الاستهتار العام، يجدر بنا أن نذكر هواة الاختزال والتشكيك في عدد ضحايا حرب فرنسا على الشعب الجزائري، بحصيلة تمرين حسابي بسيط يتمثل في عمليتين:

1 - قسمة عدد الضحايا (1.5 مليون) على أيام الحرب (2 688.5)= 558 ضحية في اليوم.

2 - قسمة مليون جندي ومساعد فرنسي على ضحايا اليوم الواحد = 1792 جندي. أي لواء بتخنته ومجنديه وحركته وعتاده برا وجوا وبحرا!

1. R. MALEK, l'Algérie d'Evian, éditions Dahlab, Alger 1995.

2. M. FERAOUN, Journal, le Seuil, Paris 1962, p.334.

حاصل هذه القسمة المزدوجة نطرحه في التساؤل التالي : ألا يمكن لواء حاقد مدجج بالسلاح – في ظل اعتماد "مقياس ثأر" من 10 إلى 1000! – أن يقتل جزائريا واحدا في اليوم أثناء دوامة حرب شعبية رهيبة؟!

– وماذا عن الخسائر البشرية للجيش الفرنسي؟

تبدو حصيلة الخسائر في حرب الجزائر زهيدة جدا. لا تتجاوز 23 ألف قتيل طوال سبع سنوات ونصف تقريبا. أي بمعدل 8 قتلى في اليوم حسب العملية الحسابية السابقة.

هذه الحصيلة يندى لها جبين أبطال أمثال لغرور وعميروش وسي لخضر و"ابركة" ولطفي... الذين كانوا يطالبون أنفسهم – قبل رجالهم – بمردودية جهادية مقبولة! ذلك أننا إذا اعتمدنا تقدير الرئيس الفرنسي نفسه لعدد الثوار – أي "30 ألفا في أحسن الأحوال" – فإن النتيجة تكون كما يلي : 334 3 ثائر في الجبال والأرياف، يضاف إليهم الفدائيون بالمدن المختلفة. لا يقتلون في اليوم أكثر من جندي فرنسي واحد!

وكان الجنرال دوغول غداة استلام مقاليد الأمور، يقدر اعتمادا على تقارير قادة جيش الاحتلال ضحايا جبهة التحرير وجيش التحرير بـ 10 قتلى في اليوم، مقابل 60 ضحية برصاص جيش الاحتلال[1]، أي أكثر من الحصيلة النهائية آنفة الذكر بحوالي 4 آلاف قتيل إضافي.

وهناك رقمان آخران من شأنهما الطعن في مصداقية حصيلة خسائر جيش الاحتلال:

1 – حصيلة خسائر الفرقة العاشرة بقيادة الجنرال جاك ماسو الذي يزعم أنها بلغت خلال أربع سنوات وخمسة أشهر 644 قتيل موزعة كما يلي:

– 492 جندي وعريف،

– 120 ضابط صف،

32 ضابط (من بينهم العقيد فُوسي فرانسوا).

---

1 CH DE GAULLE, *Mémoires d'espoir*, Plon, Paris 1999.

ومعنى ذلك أن خسائر الفرقة العاشرة للمظليين (حوالي 8 آلاف جندي)، لم تكن تتجاوز جنديا واحدا خلال 48 ساعة (بمعدل 0,4 في اليوم!). علما أن الوحدات المقاتلة تفقد ما بين 1 إلى 5 ٪ أثناء الفترات التدريبية فقط!

مثل هذه الأرقام من الصعب تصديقها، لأنها تعني باختصار أن الفرقة لم تكن تحارب أصلا طوال الفترة المذكورة! أو أن مظلييها كانوا محصنين ضد رصاص الثوار والفدائيين!

2 – خسائر الفيلق المدعم الأول للفيف الأجنبي، بقيادة العقيد جان بيار بروتيي الذي فقد بالولاية الثانية خلال شهرين وثلاثة أيام أكثر من نصف جنود : 450 من 800- أي بمعدل فقدان 7,2 من جنوده يوميا. علما أن هذا الفيلق يأتي في طليعة وحدات النخبة لجيش الاحتلال، قبل وحدة العقيد مارسال بيجار التي تحتل المرتبة الرابعة أو الخامسة.[1]

فإذا كان هذا حال النخبة فكيف تكون خسائر المشاة وجنود الخدمة الإجبارية؟!

بناء على هذه الحيثيات، يمكن القول – بدون أدنى مجازفة – أن حصيلة 23 ألفا يمكن أن تضرب في أربعة أو خمسة دونما حرج.

مثل هذه الأرقام طبعا تسوقها لطابعها الاستدلالي فقط : كشاهد على وحشية جيش الاحتلال من جهة، وصمود الشعب الجزائري واستماتة طلائعه المسلحة من جهة ثانية. فهي لا تكتسي مدلولا كبيرا على صعيد النتائج العامة، بالنظر إلى طبيعة الحرب من هذا الجانب أو ذاك، أن لكل حرب منطقها وسلم قيمها، والعبرة بالنتيجة العامة التي تلخصها الباحثة الإثنوغرافية جرمان تيون في ردها على الجنرال ماسو الذي أثار ضجة كبرى، حول "انتصاره الكبير" فيما يسميه "معركة الجزائر" العاصمة[2]. فقد كتبت تقول عنه : "هذا الجنرال الفذ الذي كسب معركة ليخسر بلدا!"

1. C. PAILLAT, Dossier secret de la l'Algérie, Le livre contemporain, Paris 1961
2. In N. Wood, G. TILLON, Une femme mémoire, édition Autrement, Paris 2003

2 - "معجزة ثورة"

كثيرا ما يتساءل أصدقاء الجزائر عن سر نجاح ثورة فاتح نوفمبر 1954، بإمكانيات شبه منعدمة رغم حدوثها في "عرين الأسد" تماما. أي في المجال الحيوي المباشر للحلف الأطلسي بحكم:

- وضعية الجزائر الجغرافية الإستراتيجية التي تجعل منها حلقة رئيسية في منظومة الدفاع الغربية، كما تؤكد ذلك وقائع الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة.

- وضعيتها القانونية كجزء من فرنسا، مرتبطة مثلها بمعاهدة شمال الأطلسي المبرمة في صائفة 1949، والتي وقعتها فرنسا باسمها سنتين بعد ذلك.

فقد انطلقت الثورة الجزائرية فعلا بإمكانيات شبه منعدمة، كما صارح الشهيد محمد العربي ابن مهيدي رفاقه بالمنطقة الخامسة (وهران) عشية "آخر جولة في آخر معركة مع الاحتلال الفرنسي" وهو يقول : "نعلن الثورة بلا مال ولا سلاح!"

وبعد عشرة أيام من اندلاع الثورة، أدرك الشهيد مصطفى بن بولعيد قائد الأوراس (المنطقة الأولى) - أحسن المناطق تسليحا! - بدوره أنه أعلن الثورة بلا سلاح! وما أصعب قيادة الرجال إلى الموت بلا سلاح!

فالعدد القليل من البنادق المهترئة - من بقايا الحرب العالمية الثانية - لم يعد يفيد في مواجهة جيش عصري، سخّر إمكانيات ضخمة بهدف إخماد شرارة الثورة في "مؤرتها الرئيسية" الأولى.

كانت "لجنة الستة" - قيادة الثورة بالداخل - على علم[1] بأن الدعم العربي المنتظر - مالا وسلاحا - مشروط بإعلان الثورة أولا، وربما بعد تبيين مدى جديتها ومقدرتها على الصمود، أي بعد بضعة أشهر في أحسن الأحوال!

---

1. خبرها بذلك أحمد بن بلة اعتمادا على موقف مصر آنذاك.

وبناء على ذلك خططت لمهاجمة بعض الثكنات بهدف غنم ما تيسر من الأسلحة باستغلال مفاجأة عيدي "القديسين" و"الأموات"[1] بقدر الإمكان. لكن النتيجة كانت أكثر من هزيلة، لأن معظم العمليات التي استهدفت ثكنات العدو ليلة الفاتح نوفمبر لم تحقق النتائج المرجوة.

وهكذا اضطر الثوار إلى الحفاظ على الجذوة الأولى ببنادق الصيد! وأحيانا بمجرد العصي التي توضع تحت القشاشب لإيهام المواطنين بأنها بنادق![2]

لكن لحسن الحظ كان هناك ما هو أهم من المال والسلاح!

- على الصعيد الداخلي : كانت هناك القضية والإيمان القوي واستعداد الشعب لاحتضان الثورة، بعد مرحلة تحضيرية طويلة تخللتها بطولات فذة وتضحيات جسيمة فردية وجماعية.[3].

على الصعيد الخارجي : كانت هناك الظروف الإقليمية والدولية المواتية مثل : تصعيد المقاومة لنظام الحماية الفرنسية بكل من تونس والمغرب، واستلام البكباشي جمال عبد الناصر مقاليد الأمور بمصر عشية اندلاع ثورة فاتح نوفمبر، وانطلاق الحركة الإفريقية الآسيوية من "باندونغ" – الأندونيسية – في ديسمبر الموالي.

وما لبثت الظروف المواتية خارجيا أن تجسدت في قواعد خلفية متضامنة رغم الصعوبات الظرفية، وفي عمق عربي متجاوب بل متواطئ في كثير من الأحيان.

كانت قضية الشعب الجزائري – المحتل منذ 1830 – عادلة وواضحة، خلافا لصعوبة مهمة الطرف الفرنسي الذي يحاول التعتيم على هذه القضية

1. على أساس عطلة 1 و2 نوفمبر.
2. شهادة الطاهر الزبيري في كتابنا "ثوار عظماء"، دار هومة، الجزائر 2003، (طبعة ثانية).
3. على سبيل المثال : وفاة المناضلين محمد دوار والرزقي كحال بالسجون تحت التعذيب وسوء المعاملة، ومجازر 8 مايو 1945، وحصليا تزوير انتخابات أبريل 1948 بالمشجعية والصورية (المدية)

أو طمسها باختصار. ويختزل المناضل سعد دحلب بأسلوبه المعهود التباين بين الموقفين في المفارقة التالية : "كان على الفرنسيين كي يثبتوا أننا فرنسيون مثلهم، أن يتسلحوا بعلوم الدنيا كلّها! بينما نحن لم نكن بحاجة كي نفند مزاعمهم، إلى أكثر من التذكير بأننا جزائريون بكل بساطة"[1]

هذه الحقيقة البسيطة الواضحة كان على جبهة التحرير الوطني أن تناضل بجميع الوسائل المتاحة مع ذلك، كي تقنع بها شريحة فاعلة من الرأي العام الفرنسي، ولم تتمكن من ذلك إلا في سنة 1960، سنة المنعطف الحاسم لصالح القضية الجزائرية على هذا الصعيد.

ففي يوليو من هذه السنة أصدر 121 شخصية من عالم الثقافة والفن والتعليم العالي، بيانا مثيرا في مضمونه صاعقا بعنوانه : "حق العصيان في حرب الجزائر" مساندة لفئة المجندين الرافضين المشاركة في حرب بلا قضية.

في هذا البيان يطرح الموقعون مفارقة دحلب بعبارات لا تقل بساطة ووضوحا : "أن كفاح الشعب الجزائري واضح في طبيعته وأهدافه. لكن ترى ما طبيعة هذه الحرب بالنسبة للفرنسيين؟!

ويأتي الجواب على هذا الاستفهام الإنكاري في شكل إدانة واضحة لحرب بلا قضية:

- "أن ما يجري في الجزائر حرب بوليسية ضد شعب يطالب بكرامته".
- "حرب أصبحت شأنا خاصا بالجيش، وبطبقة ترفض الامتثال للسلطة المدنية".
- "حرب إجرامية عابثة مستمرة بإرادة الجيش وحده".

وبناء على هذه الحيثيات، يبرر البيان عصيان جيش عابث وخيانة حرب بلا قضية!

---

1 S. DAHLAB, Mission accomplie, editions Dahlab, Alger 1990.

يقول الموقعون:

- "عندما يصبح الجيش في حالة تمرد – معلن أو خفي – على النظام الدستوري، ألا يكتسي التمرد على الجيش معنى جديدا؟!

- "هناك حالات يصبح فيها الهروب من الجيش واجبا مقدسا، و"الخيانة" احتراما شجاعا للحق".

ويأتي في الختام الحكم النهائي : "أن قضية الشعب الجزائري – الذي ساهم مساهمة فعالة في القضاء على النظام الاستعماري – هي قضية جميع الأحرار في العالم"[1].

من هؤلاء الأحرار الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر الذي قال في معرض التعليق على تمرد "أسبوع المتاريس"[2] دفاعا عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره : "أن موت تقرير المصير = موت حرية الفرنسيين".

وكشف بالمناسبة عصبية المتطرفين – من أمثال لاغيار وسوزيني ودي سيريني – قائلا : "هؤلاء المتمردون المزيفون ليسوا سوى وسيلة بيد الجيش للضغط على دغول وفرض سياسة معينة عليه".[3]

وبفضل عدالة القضية ويقظة جبهة التحرير – وحزمها – وقف الشعب الجزائري – في مجمله صفا واحدا في تلاحم مثالي مع طلائعه. ذلكم التلاحم الذي فوت على العدو فرصة اختراق "الجبهة الداخلية" المتراصة المتماسكة رغم محاولاته الجادة المتكررة، بعث قوة محلية – باسم "القوة الثالثة" تبرر حربه وتساعده في دسائسه ومناوراته.

1 FRANÇOIS MASPERO, Le droit à l'insoumission, éditions François MASPERO, Paris 1961

2 تمرد واعتصام بجامعة الجزائر، قادة متطرفين بشهادة المحامي لاغيار ابتداء من 24 يناير 1960.

3. المجاهد، عدد ...... 16 ماي 1960.

وها هو سارتر نفسه يستخف مسعى الرئيس شارل دوغول في هذا الباب قائلا : "أن الرجل على قدر من الجنون يجعله يتعلق برجاء إدخال الجزائريين في لعبته!"[1]

وكان الرئيس الفرنسي نفسه قد ثار على أوهامه في هذا المضمار قبل ذلك بقليل في رسالة 26 ديسمبر 1959 والتي يؤكد فيها : "رغم كل الإمكانيات والوسائل المسخرة للقضاء على الثورة، عجزنا عن استمالة المسلمين لا في الجزائر ولا في فرنسا ولا في الخارج!"

ويعقد دوغول مقارنة طريفة على الصعيدين:

– المالي حيث تنفق فرنسا سنويا ألف مليار فرنك (ق)، مقابل نفقات الجبهة التي يقدرها يومئذ بـ30 مليار فرنك. أي 3% فقط!

– الدعائي حيث لا مجال للمقارنة بين وسائل فرنسا ووسائل جبهة التحرير! ففرنسا تتوفر حسب قوله على "إذاعة وصحف ومعلقات ومناشير، فضلا عن الأموال والمدارس والإسعافات الصحية ومراكز التكوين" إلخ.[2] مثل هذه "الوسائل الكبرى" لم تسعف الجنرال دوغول – رغم رصيده التاريخي والعسكري – في التغطية على ضعف قضيته في الجزائر، هذا الضعف الذي لم تجده نفعا كذلك دعاية جيش الاحتلال في تعمد الخلط بين مصالح الشعب الفرنسي ومصالح المستوطنين، ولا ربط الدفاع عن نظام الاحتلال بحماية مصالح الغرب أو المسيحية في الجزائر!

مثل هذا الخلط لم يصمد طويلا أمام صمود الشعب الجزائري وتمسكه بعدالة قضيته من جهة، والعمل الدعائي لجبهة التحرير الوطني التي أدركت منذ الوهلة الأولى الفارق بين مصالح الشعب الفرنسي ومصالح الكولون بالجزائر من جهة ثانية. وبناء على ذلك أخذت تعمل بأناة ومثابرة، باتجاه

1. نفس المصدر.

2. In ROGER TOURNOUX, Jamais dit, Plon, Paris 1974.

الرأي العام في فرنسا إلى أن تمكنت من تقليص القضية، لتصبح في نهاية المطاف قضية مستوطنين وضباط متطرفين في جيش الاحتلال، وكذلك بعض عناصر اليمين الفرنسي أمثال "جورج بيدو" و"جان ماري لوبان".

وما لبث دوغول نفسه أن أدرك أبعاد هذا الفارق، كما يؤكد ذلك قوله "أن الجزائر الفرنسية أمست خرافة مظلمة".[1]

فميزان القوى على الصعيد المعنوي كان إذا منذ بداية الثورة لصالح جبهة التحرير الوطني، في حرب شعبية تتحكم في صيرورتها الاعتبارات السياسية والنفسية إلى حد كبير. على أساس أن النصر سيكون في نهاية المطاف حليف أكثر المتصارعين إيمانا بعدالة قضيته، وصمودا في سبيلها، وتحملا لما ينجر على ذلك من مآس وتضحيات باهظة.

وكان الكاتب مولود فرعون قد طرح المعادلة على هذا الصعيد في أواخر 1957 بصيغة "من يتعب قبل الآخر؟"[2] وكان الخصم الفرنسي هو المرشح بكل تأكيد إلى الفوز بقصب السبق في مضمار التعب!

انطلقت الثورة الجزائرية – كما سبقت الإشارة – بلا مال ولا سلاح، وكانت قواعدها الخلفية في الأقطار الشقيقة المجاورة ضعيفة بل مخترقة، نظرا لوجود قواعد للجيش الفرنسي – أو الحليف – على ترابها، فضلا عن استمرار شبكات الاستخبار الموروثة عن عهود الحماية – أو الانتداب – البائدة.

وفي خريف 1959 اجتمع وفد جزائري برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية بن يوسف بن خدة في موسكو، بكل من سوسلوف الكاتب الثاني للجنة المركزية ووزير الخارجية أندري غروميكو - وفي رد على طلب مزيد من الدعم السوفياتي اعترف سوسلوف بأن الدعم السوفياتي يظل محدودا لعدم وجود حدود مشتركة بين البلدين.

---

1. CH DE GAULLE. Mémoires d'espoir, Plon.Paris 1999.
2. M. FERAOUN. Journal, le Seuil, Paris 1962.

وتدخل غروميكو بعد عرض لبن خدة حول مخطط شال ليقول : "لابد من ديان بيان فو جديدة". فبادر سوسلوف بالرد عليه موضحا أن الوضعية بالجزائر أكثر تعقيدا لقرب فرنسا من جهة، وتوفر الأدغال في الهند الصينية من جهة ثانية.[1]

ويشير تدخل كل من سوسلوف وغروميكو إلى نوع من المقارنة بين ما يجري في الجزائر وحرب الهند الصينية التي حققت فيها قوات الجبهة الوطنية الفيتنامية نصرا مشهودا في معركة "ديان بيان فو" التاريخية.[2]

هذه المقارنة نجدها بتفاصيل أكثر في حديث دبلوماسي فيتنامي مع صديق جزائري غداة الاستقلال.

قال الدبلوماسي الضيف مستغربا : "إلى حد الآن لم أفهم سر انتصار الثورة الجزائرية على الاستعمار الفرنسي". ثم راح يعدد بعض العوامل التي ساعدت على نجاح الثورة الفيتنامية ولم تكن متوفرة لدى الثوار الجزائريين مثل:

1 – أن للثورة الفيتنامية قواعد خلفية وعمقا استراتيجيا يتمثل في الصين الشعبية والمعسكر الاشتراكي.

2 – أن ثوار "فياتمينة" كانوا يستعملون أسلحة حربية حديثة.

وحسب الدبلوماسي الفيتنامي أن الثورة الجزائرية كانت تفتقر إلى مثل هذه العوامل الحاسمة، فضلا عن أن فرنسا عبأت لها حتى جنود الخدمة العسكرية. وكان لها بالجزائر قاعدة اجتماعية هامة تتمثل في مليون أوربي مستوطن وعدد مماثل – أو أكثر – من "المتعاونين" الجزائريين.[3]

"فديان بيان فو" – حسب هذه العوامل – كانت ممكنة بالجزائر، لكن على الصعيد المعنوي بالدرجة الأولى، ويقول المناضل سعد دحلب في هذا

1. In HARBI, Les archives de la revolution Algerienne, editions J. Afrique, Paris 1981
2. حسمت في 7 مايو 1954.
3. بوعلام أوصديق من كتابنا مثقفين في ركاب الثورة، دار هومة، الجزائر 2004

السياق، ملخصا الرأي الغالب وسط قيادة الثورة الجزائرية . "لم نكن ندعي قط إلحاق الهزيمة بالجيش الفرنسي، لكن كنا واعين كل الوعي بمقدرتنا على استنفزاز قواته وحملها على الانتشار عبر التراب الوطني، وإحباط مساعيها وتجريد جهودها من أي تأثير دائم".[1]

وهذا ما حدث فعلا مثلا في عمليات مخطط شال التي ألحقت بجيش التحرير الوطني في الولايات خسائر لا تنكر، دون أن يمنع ذلك جيش التحرير من تجديد قواته ومعاودة الانتشار في نفس المواقع التي انسحب منها، أمام هجومات جيش الاحتلال الكاسحة في إطار المخطط المذكور.

ويعترف الرئيس دوغول نفسه في رسالة 26 ديسمبر 1959 – إلى قائد أركان جيشه – بلا جدوى تفوق جيش الاحتلال الكاسح في الميدان حين يقول : "نقتل منهم بالقتال والإعدامات القانونية وغير القانونية 10 أضعاف ما يقتلون" (من مسلمين وفرنسيين). ومع كل ذلك لا شيء يذكرا فلا من مجيب "لنداء سلم الشجعان" قبل أكثر من سنة مضت!

ولم يكن الفرنسيون أسعد حالا عل الصعيد الدبلوماسي، بعد أن وقفت إمكانياتهم الضخمة عاجزة عن مواجهة وفد متواضع، يجوب بوسائل محدودة هذه المنطقة أو تلك من العالم، أو وقف نشاط طالب حل لتوه بهذه العاصمة أو ذيك، ويقيم بفندق حقير وسلاحه الوحيد عدالة قضيته.

هذه المفارقة يسجلها الرئيس دوغول في رسالته المذكورة بأسف ومرارة مؤكدا أن لا مجال للمقارنة على هذا الصعيد كذلك. ويكفي جبهة التحرير فخرا أنها جعلته يشعر – عقب نجاحات وفدها في الدورة 15 للجمعية العامة بنيويورك – أن العالم كله يقف ضد بلاده في القضية الجزائرية.[2]

ومن جهة أخرى نجد الجنرال بوفر يعترف بفعالية دبلوماسية الثورة. إذ يقول في إحدى محاضراته حول الموضوع : "أعطت (هذه الدبلوماسية)

---

1 DAHLAB, op. cit., p.130.

2 J. MORIN, DE GAULLE et l'Algerie, Albin Michel, Paris 1999.

ديناميكية استثنائية على الصعيد الدولي، جعلها تؤثر في موازين القوى وتؤتي بثمارها في نهاية المطاف".[1]

ويذهب المؤرخ شارل روبير أجرون في نفس الاتجاه إذ يقول : "مع مرور الزمن يمكن أن نتساءل عما إذا لم تكن ديبلوماسية جبهة التحرير، أكثر فعالية من مؤسساتها الأخرى. فهذه الدبلوماسية لم تنجح فقط في تدويل القضية الجزائرية، بل استطاعت الحصول على مساعدات مالية وعسكرية وسياسية، أجبرت فرنسا على التفاوض".[2]

وكان التفاوض نفسه معركة عنيدة شرسة كما تدل ذلك هذه الكلمات المتبادلة بين لويس جوكس وزير الدولة وكبير المفاوضين الفرنسيين وسعد دحلب وزير الشؤون الخارجية الجزائرية.

– قال الأول : "منذ 40 سنة وأنا أعقد وأفك الخيوط الممزقة، لكن لم أر قط مثل هذه المفاوضات!"

– ورد الثاني : "لكن سيدي الرئيس! أنتم تتفاوضون مع الجزائريين أول مرة!"

وكللت مفاوضات إيفيان بنصر حاسم للقضية الجزائرية، يؤكده وزير الخارجية سعد دحلب بقوله:

1 – يكفي مفاوضينا فخرًا، أنهم كانوا يقظين تمام اليقظة نحو كل ما يتعلق بشروط السلامة الترابية والوحدة الوطنية وسيادة الجزائر الكاملة".

2 – أن المفاوض الجزائري "كان حريصا على تجنب كل ما من شأنه أن يخدش كرامة شعبنا وحساسية مجاهدينا، أو يؤدي إلى شك في انتصار جبهة التحرير الوطني".[3]

ويعدد وزير خارجية الحكومة المؤقتة مظاهر الانتصارات الأخرى بقوله : "أن حرب الجزائر تسببت في اضطراب الوضع بفرنسا، واستنفاد طاقة

---

1. M. ZERGUINI, Une vie de combat et de lutte, En-nahdha editions, Alger 2000.
2. In HARBI, op. cit.
3. DAHLAB, op. cit.

القادة السياسيين، وتقسيم الأحزاب. كما قسمت كذلك جنرالات الجيش والدبلوماسيين، ورؤساء الحكومات. بل قسمت الشعب نفسه، فضلا عن إسقاط الجمهورية الرابعة والعديد من رجالاتها وزعزعة الجمهورية الخامسة، والدفع بفرنسا إلى حافة الحرب الأهلية".

ويعتبر دحلب نجاح جبهة التحرير أوضح من انتصار الجبهة الوطنية في فيتنام عام 1954 : لقد تمسكت الأولى بالوحدة الترابية إلى أن تم لها ذلك، وقبلت الثانية تقسيم البلاد مؤقتا فأدى ذلك إلى حروب أخرى مع فرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

وختاما نعود إلى الدبلوماسي الفيتنامي سائلين معه : ترى ما سر هذا النصر الصريح الكامل؟

الجواب يقدمه مضيفه الجزائري بقوله:

"تلكم معجزة الثورة الجزائرية! معجزة صنعها تلاحم الشعب مع طلائعه ودعمه لها، فضلا عن تقاليده الراسخة والعريقة في المقاومة، دون أن ننسى طبعا التعاطف والمساندة الخارجية.

انتهى

الجزائر في 1 ديسمبر 2006

ملحق 1

المجلس الوطني للثورة الجزائرية

قائمة مؤتمر الصومام (*) (34 عضوا)

أولا: الأعضاء الدائمون :

أ - من الرواد

1 - مصطفى بن بولعيد(**)

2 - محمد العربي بن مهيدي

3 - محمد بوضياف

4 - رابح بيطاط

5 - بالقاسم كريم

6 - أحمد بن بلة

7 - محمد خيضر

8 - حسين آيت أحمد

9 - عمار أوعمران

10 - يوسف زيغود

ب - من التابعين:

11 - رمضان عبان

12 - محمد الأمين الدباغين

---

* B. BEN KHEDDA, ABANE-BEN M HDI. Leur apport à la révolution Algérienne, éditions Dahlab, Alger 2000.

** تعيين رمزي لأنه استشهد قبل ذلك وكذلك شأن نائبه البشير شيحاني.

13 – بن يوسف بن خدة (عن اللجنة المركزية)
14 – محمد يزيد(عن اللجنة المركزية)
15 – فرحات عباس (عن حزب البيان)
16 – أحمد توفيق المدني (عن جبهة العلماء)
17 – عيسات إيدير (عن اتحاد العمال)

ثانيا: الأعضاء الإضافيون:

أ – من الرواد
1 – علي (الشريف) ملاح (قائد الولاية السادسة)
2 – نائب بن بولعيد (الولاية الأولى)
3 – عبد الله (لخضر) بن طبال (نائب زيغود - الولاية الثانية)
4 – عبد الحفيظ بو الصوف (نائب بن مهيدي - الولاية الخامسة)

ب – من التابعين:
5 – السعيد محمدي (نائب كريم - الولاية الثالثة)
6 – سليمان (الصادق) دهيلس (نائب أوعمران - الولاية الرابعة)
7 – سعد دحلب (عن اللجنة المركزية)
8 – عبد الحميد مهري (عن اللجنة المكزية)
9 – عبد المالك تمام (عن اللجنة المركزية)
10 – محمد الصالح الوانشي (عن اللجنة المركرية)
11 – أحمد فرنسيس (عن حرب البيان)
12 – إبراهيم مزهودي (أحرار)
13 – الطيب الثعالبي (أحرار)
14 – محمد البجاوي (احرار)
15 – عطا الله بن عيسى (عن اتحاد العمال)
16 – محمد الصديق بن يحيى (عن اتحاد الطلاب)
17 – عضو ثان عن اتحاد الطلاب (تعينه لاحقا لجنة التنسيق والتنفيذ)

ملحق 2

المجلس الوطني للثورة الجزائرية

نتائج التصويت على مشروع اتفاقيات إيفيان (دورة طرابلس، 27 - 22 فبراير 1962)

– أعضاء المجلس: 71 عضوا – المشاركون: 49 عضوا

أ- الحضور 33 عضوا

1 - من الحكومة المؤقتة: 7 هم: بن يوسف بن خدة، لخضر بن طبال، عبد الحفيظ بو الصوف، سعد دحلب، بالقاسم كريم، محمد يزيد.

2 – عن هيئة الأركان العامة: 3 هم. الهواري بومدين، أحمد قايد، علي منجلي.

3 – من الولايات:

– الأولى (أوراس–النمامشة): 1 هو مصطفى (بالنوي) مراردة.

– الخامسة (وهران): 2 هما مختار بويزم (ناصر)، بن حدو بوحجر (عثمان).

4 – من اتحادية فرنسا. 5 هم عمار المدلاني، رابح بومزيز، محمد (عمر) بود ود، محمد علي هارون، عبد الكريم السويسي.

5 – من مجلس الثورة 15 عضوا هم. فرحات عباس، بن عودة (عمار) بن مصطفى، محمد بن سالم، محمد بن يحيى، أحمد بومنجل، سليمان (الصادق) دهيلس، محمد (قاسي) حمّاي، علي كافي، محمد خير الدين، الحاج لخضر عبيدي، عبد الحميد مهري، عمار اوعمران، عمر أوصديق، الطيب الثعالبي، محمد (السعيد بريروش) ايمزّون.

ب – الممثلون بوكالة:

1 – من الحكومة: 5 هم الوزراء المسجونون "بأولونوا"

حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر (توكيل رئيس الحكومة).

2 – من الولايات:

– الأولى (اوراس-النمامشة): 1 هو الطاهر الزبيري (توكيل بن طبال)

– الثانية (قسنطينة): 5 هم: رابح بلوصيف، العربي بالرجم، صالح بوبنهدر، الطاهر بودربالة، عبد المجيد كحل الراس (توكيل رئيس الحكومة).

– الثالثة (القبائل): 5 هم: احمد فضّال (حميمي)، حسن محيوز، محمد واعلي، محند أولحاج آكلي، الطيب الصديقي (توكيل ايمزّور).

جـ – الغائبون: 22 عضوا

– من الولاية الأولى: 3 هم: محفوظ (مصطفى) إسماعين، عمار ملاح، محمد الصالح يحياوي.

– من الولاية الرابعة: 5 هم: يوسف بو خروف، لخضر بورقعة، يوسف (حسن) الخطيب، محمد بوسماحة (عمر رمضان العضو الخامس عين بعد وقف القتال).

– من الولاية الخامسة: 3 هم: أحمد (عباس) بوجنان، ابراهيم (عبد الوهاب) بو بكر القاضي.

– من الولاية السادسة: 5 (مجلس الولاية تشكل بعد وقف القتال في 19 مارس 1962).

– من مجلس الثورة: 6 هم: محمد الحاج بن علا، احمد بن شريف، رابح (عز الدين) زراري، أحمد فرنسيس، حسين ذيري، مصطفى الأشرف.

– مجموع المشاركين. 49 عضوا.

– أغلبية 4/5 المطلوبة 40.

– صوتوا ضده: 4 (ثلاثي هيئة الأركان + الرائد مختار (ناصر) بويزم).

(Source B. BENKHEDDA, Les Accords d'Evian, O.P.U., Alger 1986.

المراجع

أولا: باللغة العربية

أ - الدوريات

1 - مجموعة البصائر، ديسمبر 1935-1937، دار البعث، الجزائر 1984.
2 - المجاهد، المجموعة الكاملة من يونيو 1956 إلى أبريل 1962، وزارة الإعلام، الجزائر 1984.
3 - المقاومة (الطبعة ج)، المجموعة الكاملة من نوفمبر 1956 إلى يونيو 1957، وزارة الإعلام، الجزائر 1984.
4 - مجلة الوثائق الوطنية، عدد 6، الجزائر 1977.
5 - مجلة نقد، العددان 14 و15، 2001.

ب - الكتب والشهادات:

1 - عبد الرحمان بن العقون، الكفاح القومي والسياسي (3 أجزاء) المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984 و1986.
2 - لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال ثورة، دار الحكمة، الجزائر 1990.
3 - د. يحيى بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير (1946-1962)، دار هومة، الجزائر 2001.
4 - د. محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.
5 - د. عبد الكريم الخطيب، مسار حياة، منشورات جريدة العصر، الرباط، 2003.
6 - الشيخ محمد خير الدين، مذكراته في جزأين:
- الأول، دار دحلب، الجزائر 1985.
- الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.

7 - فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة 1985.

8 - محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، الجزائر 1984.

9 - محمد زروال، النمامشة في الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر 2003.

10 - محمد الحسن الزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور الثورة الجزائري (1956- 1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989.

11 - عبد الحميد زوزو:

- محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر 2004.

- نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

12 - د. أبو القاسم سعد الله:

- الحركة الوطنية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1983.

- أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، نفس الناشر، الجزائر 1979.

13 - د. توفيق محمد الشاوي، نصف من العمل الإسلامي، دار الشروق، القاهرة 1998.

14 - د. عبد الله شريط، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1981.

15 - أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت 1964.

16 - محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر، دار الأمة، الجزائر 2003.

17 - محمد عباس:

أ - عن دار دحلب:

- ثوار عظماء، الجزائر 1991.

- رواد الوطنية، الجزائرية 1992.

ب – عن دار هومة :
– اغتيال حلم (أحاديث مع بوضياف)، الجزائر 2001.
– فرسان الحرية، الجزائر 2001.
– نداء الحق، الجزائر 2001.
– مثقفون في ركاب الثورة، الجزائر 2004.

جـ – عن الشروق العربي :
– بن بلة – عبان: مواجهة من أجل الحقيقة، الجزائر 2004.

د – عن المجلس الوطني الشعبي :
– رابح بيطاط، عقد مع الشعب، الجزائر 2005.

18 – شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية دار هومة، الجزائر 2004 .

19 – محمد قنانش:
– الحركة الاستقلالية في الجزائر(1919–1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982 .
– ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصبة، الجزائر 2005.
– حزب الشعب الجزائري (بالاشتراك مع محفوظ قداش)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1985 .

20 – علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، دار القصبة، الجزائر 1999.

21 – عيسى كشيدة، مهندسو الثورة الجزائرية، دار الشهاب، الجزائر 2003.

22 – عبد الرحمان كريمي، ومنهم من ينتظر، دار الأمة، الجزائر 2004.

23 – الشيخ أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

24 – مصطفى (بن النوي) مَرَارِيَة، شهادات ومواقف، دار الهدى، عين مليلة 2003.

25 - المركز الوطني للدراسات والأبحاث، الدبلوماسية الجزائرية (1830–1962)، الجزائر1998.

26 – الهادي إبراهيم المشيرقي، قصتي مع ثورة المليون شهيد، دار الأمة، الجزائر 2000 .

27 – عمار ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، دار الهدى، عين مليلة 2003 .

28 – مؤسسة بوضياف، جيش تحرير المغرب العربي، الجزائر 2004

29 – مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2003.

II - LANGUES ETRANGERES :

A - Periodiques :

1 - *Défense De l Occident*, N°19, Janvier 1982.

2 - *Naqd*, N°14 et 15, 2001.

3 - *Sou'al*, N°1 (Décembre 1981), N°2 (1982), N°6 (Avril 1987), et N°7 (Septembre 1987).

4 - *Les Temps Modernes*, N°432 et 433 (Juillet et Août 1982).

B - Livres et Temoignages :

1 - FARHAT ABBAS

- *La Nuit Coloniale*, ANEP Alger 2005.
- *Autopsie D'une Guerre*, Garnier, Paris 1980.

2 - MAHMOUD ABDOUN, *Témoignage D'un Militant*, Editions Dahlab, Alger 1990.

3 - REDOUANE AINAD TABET, *Le Mouvement De 8 Mai 1945*, O.P.U., Alger 1987.

4 - CHARLES ROBERT AGERON, *Histoire De L Algérie Contemporaine*, P.U.F., Paris, 1979

5 - HENRI ALLEG, *La Guerre D Algérie (3 Tomes)*, Temps Actuels, Paris 1981

6 - ROBERT ARON, *Les Origines De La Guerre D'Algérie*, Fayard, Paris 1962

7 - ROBERT BARRAT, *Les Maquis De La Liberté*, Edition Témoignage Chrétien, Paris 1987

8 - SIMONE DE BEAUVOIR et GESELE HALIMI, *Djamila Bou Pacha*, Gallimard, Paris 1961

9 - MOHAMED BEDJAOUI, *La Révolution Algérienne Et Le Droit*, A.I.J.D., Bruxelles 1961

10 - MABROUK BELHOUCINE, *Le Courrier Alger Le Caire*, Casbah Editions, Alger 2000.

11 - MUSTAPHA BEN AMAR, *C'étaient Eux Les Héros*, Edition Houma, Alger 2002.

12 - AHMED BEN CHERIF, *Parole De Baroudeur*, A.N.E.P, Alger 2003.

13 - BEN YOUCEF BEN KHEDDA:

Les Origines Du 1er Novembre 1954, Edition Houma, Alger 1999.
- *Les Accords D'Evian*, O.P.U, Alger 1986.
- *La Crise De 1962*, Editions Dahlab, Alger 1997.
- *Abane-Ben M'Hidi*, Edition Dahlab, Alger2000.
- *Alger Capitale De La Résistance 1956-1957*, Edition Houma, Alger 2002.

14 - MAHFOUD BENNOUNE ET ALI EL-KENZ, *Le Hasard Et L'histoire (2 Tomes)*, E.N.AG, Alger 1990.

15 - KAMEL BOUGHESSA, *Aux Sources du Nationalisme Algérien*, Casbah Editions, Alger 2000.

16 - ABDERRAZAK BOUHARA, *Les Viviers De La Libération*, Casbah Editions, Alger 2001.

17 - AMAR BOUJELLAL, *Les Barrages De La Mort (1957-1959)*, C.A, Oran 2006.

18 - BEN ALI BOUKORT, *Le Souffle Du Dahra*, E.N.A.L, Alger 1986.

19 - ABDELMADJID BOUZBIDE, *La Logistique Durant La Guerre De Libération*, Editions Bibliopolis, Alger 2004.

20 - ROBERT BURON, *Carnets Politiques De La Guerre D'Algérie*, Edition CANA, Paris 2002.

21 - OMAR CARLIER, *Le Cri Du Révolté*, E.N.A.L, Alger 1986.

22 - C.N.E.H, *Le Retentissement De La Révolution Algérienne*, E.N.AL., GAM, Alger 1985.

23 - HAMMOUD CHAÏD, *Sans Haine Ni Passion*, Editions Dahlab, Alger 1999.

24 - SLIMANE CHIKH, *L'Algérie En Armes*, O.P.U, Alger 1981

25 - CLAUDE COLLOT et J.ROBERT HENRI, *Le Mouvement National Algérien (Textes 1912- 1954)*, O.P.U, Alger 1978.

26 - YVES COURRIERE, Fayard, Paris .

- *Les fils de la toussaint* (1968).
- *Le temps des léopards* (1969).
- *L'heure des colonels* (1970).
- *Les feux du désespoir* (1971).

27 - SAAD DAHLAB, Mission accomplie, Editions Dahlab, Alger 1990.

28 - DJAMEL EDDINE DERDOUR, *De L'étoile Nord Africaine à L'indépendance*, Editions Hammouda, Alger 2001

29 - NASSER DJABI, *Une Histoire De Syndicalisme Algérien, (Témoignage de Lakhdar Kaidi)*, Chihab Editions, Alger 2005.

30 - MOHAMED DJERABA, *Monologue Dialogue*, Editions Practicom, Alger 2006.

31 - FRANTZE FANON, *Maspero*, Paris :

- *L'an 5 de la Révolution Algérienne* (1959).
- *Les Damnés De La Terre*, (1961)

32 - **MOHAMED FARES,** *Aïssat Idir*, ENAP-ENAL, Alger 1992.

33 - **MOULOUD FERAOUN,** *Journal (1952-1962)*, le Seuil, Paris 1962.

34 - **CHARLE DE GAULLE,** *Mémoires d'Espoir*, Plon, Paris 1999.

35 **AMAR HAMDANI,** *Le Lion De Djebels*, Balland, Paris 1973.

36 - **HERVE HAMON ET PATRICK ROTMAN,** *Les Porteurs De Valises*, Albin Michel, Paris 1979.

37 - **MOHAMED HARBI :**

- *Le F.L.N, Mirage Et Réalité, Editions Jeune Afrique*, Paris 1980.
- *Les Archives De La Révolution Algérienne*, Même Editeur, Paris 1981
- *Une Vie Debout*, Casbah Editions, Alger 2001.

38 - **ALI HAROUN,** Casbah Editions, Alger .

- *L'été De La Discorde* (2000).
- *La 7ème Wilaya* (2005).

39 - **ABDELKRIM HASSANI,** *Guérilla Sans Visage*, ENAP, Alger 1988.

40 - **MAHFOUD KADDACHE,** *Histoire Du Nationalisme Algérien,(2 Tomes) 1919-1951*, S.N.E.D., Alger 1981.

41 - **AMEUR KHIDER,** *La Vie D'un Orphelin*, Editions Ihaddaden, Alger 2006.

42 - **ABDERRAHMANE KIOUANE,** Editions Dahlab, Alger .

- *Aux Sources Immédiates Du 1er Novembre 1954*, (1996)
- *Les Débouts D'une Diplomatie De Guerre*, 2000.

43 - **MOSTEFA LACHRAF :**

- *L'Algérie, Nation Et Société*, Maspero, Paris 1969
- *Ecrits Didactiques*, ENAP, Alger 1988.
- *Des Noms Et Des Lieux*, Casbah Editions, Alger 1998.

44 - **PIERRE ALAIN LEGER,** *Aux Carrefours De La Guerre*, Albin Michel, Paris 1983.

45 **MOHAMED LEMKAMI,** *les Hommes De L'ombre*, A.N.E.P, Alger 2004.

46 - **OLIVIER LONG,** *Le Dossier Secret Des Accords d'Evian*, O.P.U., Alger 1989.

47 - **ANNE MARIE LOUANCHI,** *Parcours D'un Militant*, Editions Dahlab, Alger 1999.

48 - **MOHAMED LARBI MADACI,** *Un Révolutionnaire En Algérie*, l'Harmattan, Paris 1979.

50 - **REDA MALEK,** *l'Algérie d'Evian*, Editions Dahlab, Alger 1995.

51 - ANDRE MANDOUZ, *La Révolution Algérienne Par Les Textes*, Maspero, Pais 1961.

52 - FRANÇOIS MASPERO, *Le Droit à l'Insoumission*, Maspero, Paris 1991.

53 - JAQUES MASSU, *La Vraie Bataille d'Alger*, Plon, Paris 1971.

54 - ROBERT MERLE, *AHMED BEN BELLA*, Gallimard, Paris 1966.

55 - HADJ MESSALI, *Les Mémoires*, Jean Claude Lattes, Paris 1982.

56 - GILBERT MEYNIER, *Histoire Intérieure Du F.L.N.*, Casbah Editions, Alger 2003.

57 - JEAN MORIN, *DE GAULLE et L'Algérie*, Albin Michel, Paris 1999.

58 - SERGE MOUREAX, *Avocats Sans Frontières*, Casbah Editions, Alger 2000.

59 - AMAR NAROUN, *Histoire Parallèle*, Librairie Académique Perrin, Paris 1963.

60 - AMAR NADJAR, *Le Zaïm Calomnié*, Hikma Editions, Alger 2002.

61 - CLAUDE PAILLAT, *Dossier Secret De L'Algérie*, Le Livre Contemporain, Paris 1961.

62 - ZDAVCO PEÇAR, *Algérie*, ENAL, Alger 1987.

63 - GUY PERVILLE, *Les Etudiants Algériens De L'université Française 1880-1962*, C.N.R.S , Paris 1984

64 - Réflexion *(Sur Hadj Messali)*, Casbah Editions, Alger 1998.

65 - ABDELLAH RICH, *Hadj Ali Abdelkader*, Casbah Editions, Alger 2006.

66 - SENNOUSSI SEDDAR, *Ondes De Choc*, ANEP, Alger 2002.

67 - MOHAMED CHERIF SAHLI, *Décoloniser l'Histoire*, ENAP, Alger 1986.

68 - JAQUES SIMON, *MESSALI Hadj (1898-1974)*, Editions Teresias, Paris 1998.

69 - BEN JAMIN STORA :

- *Messali Hadj, Pionnier Du Nationalisme Algérien*, Lesycomore, Paris 1982.
- *Dictionnaire Biographique Des militants Nationalistes Algériens*, l'Harmattan, Paris 1985.
- *Farhat Abbas (Avec Zakia Daoud)*, Casbah Editions, Alger 1995.

70 - MOHAMED TEGUA :

- *L'Algérie Enguerre*, O.P.U, Alger 1981
- *L'A.L.N en wilaya IV*, Casbah Editions, Alger 2002.

71 - UGEMA, *Le 4ème Congrès*, Tunis 1961.

72 - JEAN VAUJOUR, *De La Révolte à La Révolution, Albin Michel*, Paris 1980.

73 - **PIERRE VIDAL NAQUET**, *Les Crimes De L'Armée Française En Algérie (1954-1962)*, La Découverte, Pais 2001.

74 - **NANCY WOOD**, *Germaine Tillon, Une Femme Mémoire*, Editions Autrement, Paris 2003.

75 - **SAADI YACEF**, *La Bataille D'Alger*, (3 Volumes).

- *Tome 1*, ENAL, Alger 1984.
- *Tome 2 et 3*, Casbah Editions, Alger 1997.

76 - **M'HAMED YOUSFI** :

- *l'Algérie En Marche* (2 Tomes), ENAL, Alger 1984-1985.
- *l'OAS*, ENAL, Alger 1985.
- *Le Complot*, ENAL, Alger 1986.

77 - **ALI ZAMOUM**, *Tamurt Imazighen*, Editions Rahma, Alger 1993.

78 - **MOHAMED ZERGUINI**, *Une Vie De Combats*

الفهرس

الكتاب الأول : الفكرة والحدث

القسم الأول : فجر.. الحرية

القسم الثاني : تباشير .. النصر

(من الصومام إلى الحكومة المؤقتة)

الكتاب الثاني : نصر بلا ثمن

القسم الثالث : الفترة من 1958 إلى 1960

القسم الرابع: الفترة من 1960 - 1962

طبع هذا الكتاب في أكتوبر 2007
بمطابع دار القصبة للنشر
حي سعيد حمدين، رقم 6، 16012، الجزائر.
الهاتف: 11 / 10 79 54 021 الفاكس: 77 72 54 021
الموقع الإلكتروني: [illegible]
البريد الإلكتروني: [illegible]
الجزائر، 2007

محمد عباس

نصر بلا ثمن

الثورة الجزائرية (1954-1962)

الثورة الجزائرية ملحمة شعبية فجرتها نخبة مؤمنة صادقة، جعلت من تحرير البلاد دينا، والعمل المنظم في سبيل ذلك عبادة، والتضحية بالنفس والنفيس شعارا.

ويجد القارئ في هذا الكتاب تسجيلا وتحليلا لأبرز وقائع هذه الملحمة التي صنعتها عدالة القضية، وإيمان الجماهير – من عمال وبطالين – والتعبئة المناسبة، والتضامن العربي الإسلامي الفعال، والتعاطف الدولي الواسع.

يجد متابعة لفكرة الثورة من نشأتها الى تجسيدها، أولا في قرار مجلس ال 22، وثانيا في عمليات فاتح نوفمبر 1954.

كما يجد متابعة لأهم أطوارها على الجبهات السياسية والدبلوماسية والعسكرية، وعلى المستوى الداخلي كذلك عبر مختلف الولايات دون إهمال الجدلية الداخلية للثورة، وما أفرزت من صراعات وتصفيات.

وتمتد هذه المتابعة إلى غاية انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في 20 سبتمبر 1962، وانتقال أدوات ورموز السيادة رسميا إلى الهيئات الوطنية المنتخبة في ظل الحرية والاستقلال.

ويعني ذلك تناول أهم أطوار الفصل ا[illegible] من هذه الملحمة، وما تميزت به من سباق في سبيل السلطة، وصراعات تركت [illegible] [illegible] مسيرة الجزائر المستقلة.



دار القصبة للنشر

